الجزء الثاني من حاشية العلامة المحقق
الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي
على شرح العلامة سعد الدين
التفتازاني على متن التلخيص
مع الشرح المذكور
بهامشها على
التمام

٣

الجزء الثاني من حاشية العلامة المحقق
الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي
على شرح العلامة سعد الدين
التفتازاني على متن التلخيص

مع الشرح المذكور
بهامشها على
التمام

٢

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل والوصل)

(قوله لانه الاصل) أى لانه عدم العطف وقوله والوصل طارئ لان مرجعه الى العطف ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه الى زيادة شئ على المتصلين والعطف الذى هو الوصل يفتقر فيه الى وجود حرف مزيد يحصل وما يفتقر فيه الى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه الى شئ وأيضا العدم فى الحادث سابق على وجوده (قوله حاصل الخ) تعليل فى المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ أى على الجملتين (قوله لكن لما كان الخ) أى وحينئذ فلا يقال كان الاولى أن يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو أنه حيث كان الفصل الاصل فلم يقدمه فى التعريف كما قدمه فى الترجمة (قوله بمنزلة الملكة الخ) اعلم أن للملكة فردين الاول ما من شأنه أن يقوم بالشئ باعتبار جنسه بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الامر كالبصر لافراد الحيوان والثانى ما من شأنه أن يقوم بالشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولاشك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فقول الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة نظرا للفرد الثانى وقوله فى المطول فبينهما تقابل العدم والملكة باسقاط منزلة ناظر للفرد الاول كذا قال بعضهم وفيه أن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به امكان ذلك وأنت خبير بأن الجملتين اذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وان لم يجز بلاغة فشأنهما الوصل بهذا المعنى ففيهما ملكة الوصل لا ما هو بمنزلتها فالحاصل أنه لا وجه لزيادة منزلة فى كلام الشارح سواء قلنا ان الملكة عبارة عن الامر الذى شأنه أن يقوم بالشئ باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه وقد يقال انه قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما فى آية انا معكم الخ فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هذا اللفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين

(الفصل والوصل) بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف من حروف العطف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها

في بعض

في بعض الصور ووجهه بعضهم زيادة منزلة في كلام الشارح بان تقابل العدم والملكة انما يكون
في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة والعدم نفيه
عن تلك الذات القابلة بخلاف الامور الاعتبارية وذلك كالفصل والوصل فانهما أمران عارضان
اعتباريان لنوع من الكلام وان كان متعلقهما وجوديا وعلى هذا فيحتاج الى تأويل في عبارة المطول
بأن تحمل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة ورد شيخنا الشهاب الملوي في شرح
ألفيته هذا التوجيه بما حاصله لانسلم أن الملكة لاتكون الا أمرا وجوديا والوصل أمر اعتباري
لان العدم والملكة من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافة بين الجملتين
فتأمل (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) ظاهر تعريفه
للفصل والوصل انهما لايجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل
يجريان في المفردات ولا يختصان بالجمل كما يوهمه كلام المصنف فان كان بين المفردين جامع وصلتهما
كما اذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم
عدم اجتماعهما أو شبه تماثل كما في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وان لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام
المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بأن ماذكره تعريف لنوع من الفصل
والوصل وهو الواقع في الجمل لا انه تعريف لحقيقتهما مطلقا (قوله بعض الجمل) أي جنس الجمل
فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما
لاتتناسب جمل اربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ماقبلها بل تتناسب الاوليان والاخريان
فيعطف في كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع
الاوليين ولو قال المصنف عطف جملة على جملة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف التعبير ببعض الجمل
على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لايشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصودا
لذاته (قوله أي ترك عطفه عليه) أي ترك عطف بعض الجمل على بعض لا ترك العطف مطلقا وهذا يفهم
منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال ان التعريف يشمل
ترك العطف في الجملة الواحدة المبتدأ بها مع أنه لا يسمى فصلا قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك
عطف بعض الجمل على بعض أي مما شأنها العطف اذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها
انه فصل لانه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ماقبلها ورد بأنه ان أراد بقوله مما شأنها
العطف أي في ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الصلاحية
في ذلك المحل وان أراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آخر ورد أن الجملة الحالية أيضا قابلة
للعطف في نفسها فلعل الاولى عدم التقييد بهذا القيد والجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها
جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد لكونه فعلا لانفي فعل
وهو المناسب للامور البلاغية لانها لاتحصل الا بالقصد وحينئذ فيشكل على مامر من ان تقابل
الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكة فلعله مبني على أن الترك ليس فعلا فتأمل (قوله
فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشئ (قوله
فالاولى) مراده السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن
اولى حقيقة بأن لم تسبق غيرها (قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب) أي محل ذي
الاعراب وهو المفرد أي اما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا وذلك
بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالخبرية أو ذي نصب كالمفعولية أو ذي جر كالمضاف اليها وقوله

والاعدام انما تعرف بملكاتها بيا[ض]
في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه)
أي ترك عطفه عليه (فاذا أتت جملة بعد
جملة فالاولى اما أن يكون لها محل من
الاعراب

قوله أن لا يطلق الفصل في صور الخ هكذا
في النسخة المجموع منها ولعل فيها سقطة
والاصل أن لا يطلق الفصل والوصل الخ
فتأمل اه مصححه

اما أن يكون لها محل أى على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما فى زيد يعطى ويمنع أولا كما فى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للاولى لكونها جزء المقول (قوله أولا) أى كالاستئنافية (قوله وعلى الاول الخ) حاصله أن الاولى اذا كان لها محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية للاولى فى حكم الاعراب فان وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد جهة جامعة فى حكم الاعراب تعين الفصل فصوره خمسة كلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله تشريك الثانية لها) أى جعل الثانية مشاركة للاولى (قوله أى حكم الاعراب) اعلم أن الاعراب عبارة عن الحركات وما ناب عنها على القول بأنه لفظى والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للاعراب مثل كونها خبر المبتدا فانه يوجب الرفع وكونها حالا أو مفعولا فانه يوجب النصب وكونها صفة فانه يوجب الاعراب الذى فى المتبوع وكونها مضافا اليها فانه يوجب الخفض فقول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الاعراب وذكر بعض الافاضل أن اضافة حكم للاعراب من اضافة المدلول للدال أى الحكم المدلول للاعراب دلالة المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر أو من اضافة السبب للمسبب أى الحكم الذى هو سبب اعرابه وهو ظاهر (قوله مثل كونها خبر مبتدا) نحو زيد يعطى ويمنع (قوله أو حالا) نحو جاء زيد يعطى ويمنع (قوله أو صفة) نحو مررت برجل يعطى ويمنع (قوله أو نحو ذلك) أى كالمفعولية نحو أتعلم انى أحبك وأكرمك (قوله عطفت الثانية عليها) أى بالواو وغيرها لكن ان كان العطف بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة فقول المصنف بعد فشرط الخ كالاستدراك على ما قبله (قوله كالمفرد) انما شبه المصنف عطف الجملة التى لها محل من الاعراب بالمفرد لان الاصل والغالب فى الجملة التى لها محل من الاعراب أن تكون واقعة فى موضع المفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجملة المخبر بها عن ضمير الشان لها محل من الاعراب وليست فى محل مفرد (قوله من كونه فاعلا) أى كالذى قبله (قوله أو نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالذى قبله (قوله وجب عطفه عليه) أى فى الاستعمال الاغلب وانما قلنا ذلك لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا قصد التشريك أو لم يقصد وان وجدت الشركة فى نفس الامر بل هو الاحسن فيهما ما لم يكن فيهما ايهام التضاد والا كان العطف أحسن فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم العطف الجمع وينفى التناقض وهذا فى المفردات وأما الجمل ففى قصد التشريك وجب العطف والفرق بينهما كون الصفات المفردة كالشئ الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فان الاستقلال لها لا يدل على تعلقها بما قبلها الا العطف وما قيل ان الفرق وجود الاعراب فى المفردات فيدل على التشريك الذى يفيده العطف فلم يحتج العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فانه ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك فلا بد من العطف ليدل عليه ففيه نظر فان المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية (قوله فشرط كونه مقبولا الخ) شرط مبتدأ وقوله أن يكون خبره والفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى واذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية على الاولى) أى وكذا عطف مفرد على آخر لان الحكم فيهما واحد (قوله مقبولا) أى فى باب البلاغة (قوله بالواو) أى حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه (قوله أى بين الجملتين) أى أو المفردين فالجامع لا بد منه فى قبول العطف حتى فى المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف قولك الشمس ومرارة الارنب ودين المجوسى وألف باذنجانة محدثة (قوله جهة جامعة) أى وصف له خصوص يجمعهما فى العقل أو الوهم أو الخيال ويقرب أحدهما

أولا وعلى (الاول) أى على تقدير أن يكون للاول محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أى للاولى (فى حكمه) أى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدا أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت الثانية (عليها) أى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة

من الآخر ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شيئين لا بدّ من اجتماعهما فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما وسيأتى تحقيق ذلك ان شاء الله (قوله لما بين الكتابة الخ) أى وانما كان فى هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وذلك لان كلا منهما انشاء كلام لان المراد بالكتابة فى هذا المقام انشاء النثر كما أن الشعر انشاء النظم والتناسب المذكور أمر يوجب اجتماعهما فى المفكرة عند أربابهما وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين فى المثال المذكور خياليا وأما الجامع بين المسند اليهما فعقلى كما يعلم مما يأتى (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان والتناسب أمر يوجب جمعهما فى المفكرة فيكون الجامع خياليا وذكر المصنف مثال العطف فى الجمل عند وجود الجامع وترك مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهة الجامعة بينهما ومثاله جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه فالجهة الجامعة بين زيد وابنه وعمرو وأبيه التضايف وهو أمر يوجب اجتماعهما فى المفكرة وحينئذ فيكون الجامع بينهما خياليا (قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع الخ) هذا بالنسبة للجمل وبخلاف ما لو قيل فى المفردين جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فانه لا يقبل (قوله وذلك) أى ووجه ذلك أى اشتراط الجهة الجامعة (قوله لئلا يكون الجمع بينهما) أى عند انتفاء الجهة الجامعة (قوله كالجمع بين الضب والنون) فى عدم التناسب لان النون وهو الحوت حيوان بحرى لا يعيش الا فى الماء والضب حيوان برّى لا يشرب الماء واذا عطش روى بالريح فلا مناسبة بينهما (قوله ما يدل على التشريك) أى فى الحكم (قوله وحتى) اى بناء على أنه يعطف بها الجمل كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى أو مطلقا لان الشرط يعتبر فى المفردات أيضا (قوله وذكره حشو الخ) هذا الاعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطفا على قوله بالواو وهو غير متعين لجواز أن يكون عطفا على مقبولا فيكون التقدير وشرط كونه مقبولا وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية فى القبول بأن يكون مستحسنا فقط كذا قيل وفيه نظر لان المقبول يشمل المستحسن والكامل والاحسن ان يجعل قوله ونحوه عطفا على الضمير فى كونه والتقدير وشرط كون نحوه مقبولا ويكون الضمير فى نحوه عائدا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون اشارة لما قلناه من العطف فى المفردات أو يجعل عطفا على قوله بالواو ويراد بنحو الواو ما يستعمل مرادفا لها مجازا كأو والفاء فى بعض الصور لا ما يدل على التشريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا مفسدا (قوله لان هذا الحكم) أى الشرط ولو عبر به كان أولى (قوله محصلا) بفتح الصاد أى حصله الواضع ووضع له هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للفاء والترتيب مع التراخى بالنسبة لثم وترتيب الاجزاء فى الذهن بالنسبة لحتى (قوله غير التشريك) أى زائدا عليه والمراد بالتشريك التشريك فى حكم الاعراب وبالجمعية الاجتماع فى المقتضى للاعراب وحينئذ فالعطف مرادف والحاصل أن التشريك فى حكم الاعراب موجود فى جميع حروف العطف لكن ثم والفاء وحتى لها معان أخر غير التشريك (قوله فان تحقق هذا المعنى) أى وقصد التشريك (قوله وان لم توجد جهة جامعة) أى أمر يجمعهما فى العقل أو فى الوهم أو فى الخيال ويقرب أحدهما من الآخر أى غير التشريك اذ هو لازم لكل عطف بأىّ حرف كان (قوله بخلاف الواو) أى فانه لا يحسن العطف بها الا اذا وجدت الجهة الجامعة بين المسند اليهما والمسندين فى الجملتين ولا يكفى لصحة العطف بمجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط أو المسند اليهما فقط كما صرح به الشارح آخر بحث الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض

نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة
والشعر من التناسب الظاهر (او يعطى
ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطى ويشعر
وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب
والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على
التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو ومفسد
لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من
الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك
والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف
وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو

المسوغ له الجملة يكفي لصحة العطف سواء اتحد المسند اليه فيهما أم لا وسواء اتحد المسند فيهما أم لا فتأمل (قوله أى ولانه لابد فى الواو) أى فى قبول العطف بالواو وكان العطف بها فى الجملة التى لها محل من الاعراب أو فى المفرد (قوله عيب على أبى تمام) أى نسب اليه العيب (قوله قوله) أى من القصيدة التى مدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعها

اسقى طلولهم أجش هزيم * وغدت عليهم نضرة ونعيم
جادت معاهدهم بعهد سحابة * ما عهدها عند الديار ذميم
سفه الفراق عليك يوم تحملوا * وبما أراه وهو عنك حليم
ظلمتك ظالمة البرىء ظلوم * والظلم من ذى قدرة مذموم
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم
لا والذى هو عالم أن النوى * صبر وأن أبا الحسين كريم
ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على الف سواك تحوم

(قوله أن النوى صبر) النوى بالقصر الفراق ثم يحتمل أن الشاعر أراد نواه أو أراد نوى غيره أو ما هو أعم والصبر بكسر الباء الدواء المر وهو المراد هنا وحينئذ فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف أى ان فراق الاحبة كالصبر فى المرارة وأما الصبر بسكون الباء فهو تحمل المكاره والمشاق (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة للمعلل مع علته (قوله فهذا العطف) أى فى قوله وأن أبا الحسين كريم (قوله كما هو الظاهر) أى لان أن تؤول مع خبرها ~~بمفرد مضاف لاسمها~~ (قوله باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم) أى وسد مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون فى تأويل عطف الجملة على أخرى باعتبار الاصل (قوله لان وجود الخ) هذا تعليل للتعميم أى وانما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجملة لان وجود الجامع شرط فى الصورتين أى شرط فى قبول العطف فى الصورتين وهما عطف المفرد وعطف الجملة يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين وقد انتصر بعض الناس لأبى تمام فقال الجامع خيالى لتقارنهما فى خيال أبى تمام أو وهمى وهو ما بينهما من شبه التضاد لان مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم لان كرم أبى الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مر ويدفع به بعض الآلام أو التناسب لان كلا دواء فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكلفات باردة اذ المعتبر المناسبة الظاهرة القريبة فان قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسبة وان كانت بعيدة كيف يصح نفى الشارح المناسبة من أصلها بقوله اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى قلت مراده نفى المناسبة الظاهرة لا مطلقا ففى كلامه حذف الصفة اى اذ لا مناسبة ظاهرة بين كرم الخ فلا ينافى أن هنا مناسبة خفية بعيدة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله وقوله لا) أى وقول أبى تمام فى اول البيت لا فلا مقول القول فى محل نصب وقوله نفى خبر المبتدا الذى هو قوله (قوله من اندراس هواه) أى وده ومحبته وهذا بيان لما ادعته (قوله بدلالة الخ) متعلق بنفى أى انما كان نفيا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت الحبيبة وهواك مفعول اول والخطاب للذات التى جردها من نفسه أو أنه التفت من التكلم للخطاب وجملة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والغداة ظرف لعفا وعنها بمعنى منها أى من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء جمع طلل كجبل وجبال ما شخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثانى واللوى بالقصر اسم موضع والباء فيه بمعنى فى والرسوم بضم الراء جمع رسم كفلوس جمع فلس ما التصق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم فى البيت الذى ذكره المصنف قوله بعده ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على الف سواك تحوم

(ولانه لا) أى ولانه لا بد فى الواو من جهة جامعة (عيب على أبى تمام قوله) لا والذى هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لا نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق

السنن الطريقة والالف المألوف وهو متعلق بتحوم وغدت بمعنى صارت وتحوم أى تدور وتطوف خبر غدت ومعنى هذه الابيات الثلاثة زعمت الحبيبة أن هوالك يا أبا تمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضع فقلت لها ليس الامر كذلك وأقسم بالله الذى هو عالم بأن الفراق مر المذاق وأن أبا الحسين الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبة ولا صارت نفسى تلتفت الى غيرك (قوله والا فصلت) أى وجوبا وظاهره كان بينهما جهة جامعة أم لا والمراد بوجوب الفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى قد يكون عاطفا اذ لا مانع من الاتيان بالواو على انها للاستئناف فانها تكون له وكان ينبغى للمصنف أن يقول والا لم تعطف لمناسبة قوله سابقا عطفت عليها أو يبدل قوله سابقا عطفت بوصلت لمناسبة قوله هنا فصلت (قوله فى حكم اعرابها) أى فى موجبه (قوله لئلا يلزم الخ) أى لان عطف الشئ على الشئ بالواو وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فاذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه خلاف المراد (قوله الذى ليس بمقصود) أى لان القصد الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ) ضمن خلوا معنى أفضوا فعدى بالى والا فكان حقه التعدية بالباء أى واذا أفضى المنافقون الى شياطينهم من الكافرين فى خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أو أن قوله الى شياطينهم متعلق بمحذوف أى واذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم أى رؤسائهم من الكافرين كذا اقرر شيخنا العدوى (قوله قالوا انا معكم) أى بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين (قوله انما نحن مستهزئون) أى بالمسلمين فيما نظهر لهم من المداراة (قوله الله يستهزئ بهم) أى يجازيهم بالطرد عن رحمته فى مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام ففى الكلام مشاكلة والا فالاستهزاء مستحيل على الله (قوله على انا معكم) أى الذى هو محكى بالقول وقضيته أن انا معكم وحده له محل من الاعراب لان الكلام فى العطف على ماله محل مع أنه جزء المقول فقضية كلامه أن جزء المقول له محل وسيأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله (وقال رائدهم ارسوا نزاولها) وكلام السيد فيما سيأتى يشعر بأن له محلا ويحتمل أن مراد المصنف على انا معكم الخ هذا وجعل انا معكم له محل أو ليس له محل انما هو بالنظر للحكاية لا بالنظر للمحكى لان جملة انا معكم مستأنفة لا محل لها من الاعراب وجملة انما نحن مستهزئون تابعة لها فلا محل لها أيضا (قوله لانه) أى لان قوله الله يستهزئ بهم (قوله ليس من مقولهم) أى حتى يعطف على مقولهم بل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم أن يكون) أى الله يستهزئ بهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ذلك أى كونه مقولا لهم ويصح أن يكون الضمير فى ليس للكون والاشارة للواقع ونفس الامر والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله وانما قال الخ) أى وانما قال المصنف لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم ولم يقل لم يعطفه على انما نحن مستهزئون (قوله بيان لقوله انا معكم الخ) فيه نظر لان عطف البيان فى الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى كما سيأتى فى قول المصنف أو بيانا لها لخفائها ولم يوجد هنا فى الجملة الاولى ابهام واضح ومن ثم ذهب بعضهم الى أن جملة انما نحن مستهزئون تأكيد للجملة الاولى أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافا بيانيا ووجه الاول أن الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم الثبات على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انا معكم ووجه الثانى وهو كون الثانية بدل اشتمال أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الاسلام والاستهزاء به فبينهما تعلق وارتباط ووجه الثالث أن الجملة الثانية واقعة فى جواب سؤال مقدر تقديره اذا كنتم معنا فما بالكم تقرون لاصحاب محمد بتعظيم دينهم وباتباعه فقالوا انما نحن مستهزئون وليس ما ترونه منا باطنيا فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها أيضا قوله الله يستهزئ بهم كانت الجملة مقولا لهم لان الجملة الاستئنافية لا تكون الا مقولة لقائل المستأنف عنها وأجيب بأن مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الايضاح لا الاصطلاحى

(والا) أى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) (لئلا يلزم) من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم) لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم (لانه ليس من مقولهم) ولو عطف عليه لزم أن يكون من مقول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لان قوله انما نحن مستهزئون بيان لقوله انا معكم

ولاشك أن كلا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور أما التأكيد فلانه فيه رفع توهم التجوز أو السهو والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه المقدر كذا ذكره أرباب الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي أن المراد بالبيان هنا الاصطلاحي وذلك لانه قال الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البدلية استئناف القصد ومزيد الاعتناء بالشأن وفي الجملة البيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز أو السهو أو الغفلة فنقول انما نحن مستهزؤن ان اعتبر أنه باعتبار لازمه يقرر الثبات على اليهودية تكون مؤكدة وان اعتبر اشتماله على أمر زائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد تكون بدلا لكونها وافية بتمام المراد دون الاولى فان اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية وأن المراد منها المعية في القلب لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدرا كانت استئنافا اه فما قيل ان الشارح أراد بالبيان الايضاح فيعم التوكيد والبيان يأبى عنه كلامه في شرح المفتاح (قوله فحكمه حكمه) أى فالعطف على الثانية كالعطف على الاولى في لزوم المحذور المذكور ولان كلا منهما من مقول المنافقين فاستغنى بالنص على عدم صحة العطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس لانا نقول المتبوع أولى بالالتفات اليه لان العطف عليه هو الاصل فقول الشارح وأيضا كان الاولى أن يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل ويحذف أيضا وذكر الشيخ يس أن قوله وأيضا اعتذار ثان وحاصله أنه انما نص على نفي العطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والعطف على المتبوع هو الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التابع في العطف عليه حكم المتبوع في لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله هو الاصل) أى الراجح فلا يعدل عنه من غير ضرورة (قوله وعلى الثاني الخ) حاصل ما ذكره المصنف أنه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي فالفصل متعين في الاحوال الستة الآتية وان قصد ربطها بها فان كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط على معنى عاطف هو الواو فان كان للاولى قيد لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل متعين في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد اعطاؤه للثانية فالفصل متعين ان كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الاخيرتين المتعين فيهما الوصل أعني كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله ان قصد ربطها بها) انما لم يقل ان قصد تشريك الثانية لها في معنى عاطف غير الواو مع أنه الانسب بقوله في القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه نظرا لكون الجملة الاولى في القسم الاول لها اعراب فناسب أن يعبر بالتشريك في جانبها ولما لم يكن للاولى هنا اعراب عبر بقصد الربط أى ربطها ربطا يفيد فائدة تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله على معنى الخ) أى ربطا كائنا على معنى الخ (قوله سوى الواو) أى كالفاء وثم (قوله من غير اشتراط أمر آخر) أى لصحة العطف وذلك كالجهة الجامعة لهما في العقل أو في الوهم أو في الخيال وظاهره أنه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب يجب العطف بغير الواو عند تحقق معناه وارادته مطلقا أى في الاحوال الستة الآتية وسواء كان للاولى قيد قصد اعطاؤه للثانية أو قصد عدم اعطائه لها أو لم يكن لها قيد أصلا وهو كذلك فالاول نحو قولك اليوم زيد راكبا فذهب عمرو وقصدت فذهب راكبا والثاني اذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كمثال المصنف (قوله اذا قصد التعقيب)

فحكمه حكمه وأيضا العطف على المتبوع هو
الاصل (وعلى الثاني) أى على تقدير
أن لا يكون للاولى محل من الاعراب
(ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى
(على معنى عاطف سوى الواو عطفت) الثانية
على الاولى (به) أى بذلك العاطف من غير
اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج
عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب

راجع للعطف بالفاء (قوله أو المهلة) أى أو قصد المهلة وهذا راجع للعطف بثم ولو قال الشارح اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة كان أحسن وهذا أصلهما وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ومن التعقيب المذكور عطف المفصل على المجمل كما فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون أما وجهه فى الاول فهو أن ذكر الشئ يناسبه اجراء مدحه أو ذمه سواء كان حكم مدحه أو ذمه متقدما فى نفس الامر أو متأخرا وأما وجهه فى الثانى فلان تفصيل الشئ يناسب بعد اجماله ولو اقترن الحكمان وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ولو اقترن مضمونهما كما فى قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان الاستغفار أى طلب المغفرة مقارن للتوبة التى هى الانقطاع الى أمر الله بترك المعصية وربما سبقت التوبة على الاستغفار فعطفت التوبة على الاستغفار بثم اشارة الى أن الانقطاع الى الله بالمعنى المذكور أعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون لمجرد التدرج فى مدارج الكمال وبيان الحال الذى هو أولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده

فان سيادة الجد والاب سابقتان لكن أتى بثم اشارة لتدرج الممدوح فى مدارج الكمال مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تليه سيادة أبيه ولو كان الكل مدحا له (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أعنى عدم الاشتراط لامر آخر لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) أى مع التشريك فى الحصول الخارجى (قوله محصلة) أى حصلها الواضع ووضعها بازائها مفصلة فى علم النحو فاذا وجد معنى منها كان كافيا فى صحة العطف بالحرف الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة وقد علمت المعنى المحصل للفاء وثم وهو التعقيب فى الاول والمهلة فى الثانى فيهما وان شاركا الواو فى مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه وأما حتى فان قلنا انها لا تعطف الا المفردات فهى فيها لعطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك الجزء الا غاية فى الرفعة كمات الناس حتى الانبياء أو فى الدناءة كرزق الناس حتى الكافرون وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع فى الحكم فهو كاف فيها فلا يطلب جامع آخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل أيضا فمضمون الجملة المعطوفة يجب أن يوجد فيه ما روعى فى المفرد فيكفى فى الافادة وذلك واضح وأما لا فهى لنفى الحكم عما بعدها ولا يكون الا مفردا أو بمنزلته فاذا قلت جاء زيد لا عمرو أفاد نفى المجئ الثابت لزيد عن عمرو وذلك كاف فى حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه شئ آخر بشهادة الاستعمال والذوق وأما أو واما التى بمعناها عند مصاحبة الواو فمعانيهما المعلومة كافية فى الافادة من الشك والابهام والتخيير والتقسيم والاباحة سواء فى ذلك الجمل والمفردات لان المعنى المراعى فيهما واحد فى الامرين واذا استعملت أو مثلا للاضراب فهى لاستئناف كلام آخر لا عاطفة كما فى قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب فتخرج عن هذا الباب وأما لكن فهى لاثبات الضد وذلك كاف فى الحسن كما تقدم فى لا وكذا بل حيث كانت عاطفة فهى فى الجمل لتقرير مضمونها وفى المفردات لتقرير الحكم بعد الاثبات والامر ولاثبات الضد بعد النفى والنهى وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق (قوله ظهرت الفائدة) أى ولا يتوقف ظهورها على شئ آخر حتى انه يشترط لصحة العطف (قوله الا مجرد الاشتراك) أى اشتراك المتعاطفين فى موجب الاعراب أو فى التحقق فى الحصول فى الخارج واضافة مجرد للاشتراك من اضافة الصفة للموصوف أى الاشتراك المجرد عن المعانى المحصلة لغيرها (قوله وهذا) أى افادة الواو للاشتراك انما يظهر فيما له حكم اعرابى كالمفردات والجمل التى لها محل فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الامر الموجب للاعراب فيصح أن يقال اشترك الجملتان أو المفردان فى الخبرية أو فى الحالية مثلا وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بها فائدة ولا يحتاج

(قوله) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى

بجامع فان قلت هذا يقتضي أن العطف بالواو على الجمل التي لها محل من الاعراب لا يفتقر الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله فشرط كونه مقبولا بالواو الخ وقد يجاب بأن المراد بالجامع الغير المفتقر اليه الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط بين الكمالين وهذا لا ينافي الافتقار لجهة جامعة أي وصف خاص يجمعهما ويقرب احداهما من الاخرى في العقل أو الوهم أو الخيال فقول الشارح اذ يفتقر فيما له حكم اعرابي أي وكان هناك جهة جامعة والحاصل أن الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فانه تعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات فيراعى في تلك النسبة كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فتأمل (قوله وأما في غيره) أي وأما افادة الواو الاشتراك في غير ما له حكم اعرابي وهو ما لا محل له من الاعراب (قوله ففيه خفاء) لعدم ظهور المشترك فيه وقوله واشكال أي دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين لما يأتي من الاحوال الستة وما له حكم اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة ما يأتي والحاصل أن الجمل التي لا محل لها من الاعراب يحتاج في عطفها بالواو الى جامع مخصوص بكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما واستخراج ذلك الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما فاذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الايهام وصل لوجود الجامع بينهما والا فلا لعدم وجوده ولا شك أن معرفة أن بين الجملتين شيأ من هذه الامور دقيقة جدا لا يدركها الا ذو ذوق سليم وفهم مستقيم كعلماء المعاني والحاصل أن المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة أعني كون الاولى لا محل لها النص على اجتماع الجملتين في الواقع ولا يحسن ذلك الا اذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الايهام والا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ (قوله وهو) أي ما ذكر من الخفاء والاشكال (قوله السبب في صعوبة باب الفصل والوصل) أي صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل (قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة ومراده بهذا التنبيه على دقة هذا الباب وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال اليعقوبي معنى الحصر أن في قوة مدركه الصلاحية لادراك ما سواه والمراد بذلك البعض الحاصر أبو علي الفارسي (قوله أي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين احداهما أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما اذا أخبر بجملة ثم تركت في زوايا الاهمال فأخبر بأخرى كقولك زيد قائم ثم أضربت عنها فقلت بل عمرو قاعد وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر في الاحوال الستة الآتية ولذا لم يتعرض لها في الجواب والاخرى أن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ فقوله والا شرط وجوابه الشرط الثاني وجوابه وقد علمت أن هذا الجواب قاصر على الصورة الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف والا بان لم يقصد ربط أصلا فالفصل جزما وان قصد ربط الثانية بالاولى على معنى الواو فان كان الخ لوفى بجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق بمحذوف أي ربطا آتيا على معنى الخ من اتيان الكلي على الجزئي أي تحققه فيه لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط (قوله فان كان للاولى حكم) أي قيد زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثل بها والتقييد بحال أو ظرف أو شرط وليس المراد الحكم الاعرابي لان الموضوع أن الاولى لا محل لها من الاعراب

(قوله

وأما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب
في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر
بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل
(والا) أي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو (فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية

(قوله التشريك في ذلك الحكم) أي تشريك الثانية للاولى في ذلك القيد أي والتشريك فيه نقيض المقصود (قوله واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها للبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا للمناسبة الخليين اذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لماله محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم (قوله لئلا يشاركه الخ) علة للنفي أي انتفى العطف لئلا يشاركه أي لتنتفي مشاركة الثانية للاولى في الاختصاص بالظرف وهو اذا وتوضيح ذلك أن جملة قالوا مقيدة بظرف وهو اذا وتقديم الظرف يفيد الاختصاص وحينئذ فالمعنى انهم انما يقولون انا معكم في حال خلوهم بشياطينهم لا في حال وجود أصحاب محمد ولو عطف الله يستهزئ بهم على جملة قالوا للزم أن استهزاء الله بهم مختص بذلك الظرف لافادة العطف تشريك الجملتين في الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا كما انهم لا يقولون الا اذا خلوا فانتفى العطف لاجل أن تنتفي المشاركة في الاختصاص بذلك الظرف (قوله وليس كذلك) أي لان المراد باستهزاء الله بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون ولا شك أن هذا متصل لا انقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم أم لا ثم ان اسم ليس ضمير عائد على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع لما في نفس الامر وحينئذ فالمعنى وليس كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما في نفس الامر اذ الذي في نفس الامر دوام استهزاء الله بهم (قوله فان قيل) هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف (قوله اذا شرطية لا ظرفية) أي وحيث كانت شرطية فتقديمها لكونها مستحقة الصدارة لا للتخصيص وحاصل هذا السؤال أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطية فتقديمها لاقتضائها الصدرية فلا يتحقق الاختصاص وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضا (قوله قلنا الخ) حاصله انها وان كانت شرطية تقديمها مفيد للاختصاص نظرا لاصلها لان اذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية وحيث كانت في الاصل ظرفية أفاد تقديمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج لعامل وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلوا اذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه واذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج واذا كان معمولا لقالوا وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس الا في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والعرف أي الاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن اختصاصهما به هذا محصل كلام الشارح وأنت خبير بأن هذا الجواب الثاني محقق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا لكونه معمولا كالظرف وهذا الجواب قريب من الجواب الاول وانما يفترقان من جهة رعاية أصالة الظرفية له ثم نقل واستعمل شرطا أو وضع شرطا من أول الامر ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة (قوله فلا ينافي ما ذكرنا) أي من أن التقديم يفيد الاختصاص (قوله لانه اسم معناه الوقت) أي مع كونه شرطا (قوله وهو قالوا انا معكم) أي لا الشرط الذي هو خلوا وهذا التعليل لا يظهر الا على قول الجمهور من أن العامل في اذا الشرطية جوابها وأما على ما ذهب اليه الرضي وأبو حيان من أن العامل فيها الشرط

والفصل) واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم

فلا يتم ماذكره من الجواب لان قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ فلا يتأتى أن يقال قالوا انا معكم
تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارح بدل التعليل الذى ذكره فلا ينافى
ماذكرنا لان المتعارف فى الخطابيات تقييد الجواب بمضمون اذا مع الشرط كان جاريا على القولين
(قوله بدلالة المعنى) لانه ليس المراد أن لهم وقتا يخلون فيه واذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك
قولهم فى غير الخلوة أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ماذكر فى الخلوة على ماهو معلوم من الخارج
(قوله متعلق الفعل) هو اذا هنا (قوله بدلالة النحوى والذوق) متعلق بقوله يفهم اختصاص
الفعلين به وذلك لانه ليس طلب أحدهما له بالاولى من الآخر بخلاف ما اذا أخر المتعلق عن أحدهما
وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له
والحاصل أنه قد استفيد من كلام الشارح أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب
الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا وان تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار
المتقدم عليه هو المستحق له قال سم وانظر هل هذا أمر واجب بحسب الاستعمال حتى لا يجوز
خلافه وفى حاشية الشارح على الكشاف فى عطف المفردات أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه
وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكبا زيد وعمرو ولا يجوز
فى الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه فانه لا يجب أن يكون معتبرا
فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه (قوله وذلك)
أى النفى المذكور بصوره بأن لا يكون لها أى للجملة الاولى وقوله حكم أى قيد زائد على مفهومها
أى كما فى قولك قام زيد وأكل عمرو ثم ان المراد لم يكن للجملة الاولى حكم زائد على مفهومها يمكن
عطاؤه للثانية فلا يرد أن كل جملة تقع فى كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد أفاده المولى عبد
الحكيم (قوله أو يكون) اى للجملة الاولى حكم وقوله قصد اعطاؤه للثانية أيضا أى كما أعطى للاولى
وذلك كقولك بالامس خرج زيد ودخل صديقه (قوله أى بدون أن يكون الخ) يعنى أن الجملتين اذا
فصلتا لم يحصل فيهما ايهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل (قوله أو كمال
الاتصال) فيه أنه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه
فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الايهام فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم تجعل الاقسام سبعة
مثل اذا سئلت هل تشرب خمرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيدا للنفى السابق
ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك لا وأيدك الله كذا فى الفنرى ومثل ذلك أيضا
قولك لمن قال ما مدحت لا مدحت فان لا للنفى نفى المدح فتفيد اثباته فتكون جملة مدحت تأكيدا للنفى
السابق فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالمدح وأن المراد الدعاء بنفى المدح بمعنى لا جعلت ممدوحا
مع أن الغرض اثباته وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن المصنف حذف قوله بلا ايهام من كمال الاتصال لدلالة
ذكره مع ما قبله عليه وعلى هذا فقول المصنف بعد والا وصلت دخل تحته ثلاثة أشياء كمال الانقطاع
مع الايهام وكمال الاتصال كذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب يبعده عدم تعرض المصنف
فيما يأتى لتفسير كمال الاتصال مع الايهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه تأمل والذى ذكره
العلامة عبد الحكيم تعين الفصل فى كمال الاتصال وان كان فيه ايهام خلاف المقصود وذلك لانتفاء
مصحح العطف وهو المغايرة ويدفع الايهام بطريق آخر فيقال فى لا تركت شربه مثلا لا قد تركت
شربه بخلاف كمال الانقطاع فان المصحح للعطف وهو المغايرة متحقق فيه والتباين بينهما المنافى لكون
العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الايهام اهـ (قوله فكذلك) هذا جواب الشرط قبله
والشرط وجوابه جواب الشرط الاول (قوله أى يتعين الفصل) يعنى فى هذه الاحوال الاربعة
أما فى الحالة الاولى وهى أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضى كمال

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف
فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به
كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة
النحوى والذوق (والا) عطف على قوله
فان كان للاولى حكم أى وان لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة
أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا
(فان كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال
الانقطاع بلا ايهام) أى بدون أن يكون
فى الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال
الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد
الكمالين (فكذلك) أى يتعين الفصل

المناسبة بينهما والمناسبة تنافي كمال الانقطاع وأما في الحالة الثانية وهي ما اذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشئ على نفسه ولا معنى له ضرورة ولا يقال ان هذا يقتضي أنه لا يصح أو لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن لانا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه انما هو في عبارات المصنفين لا في كلامهم أو يقال ان الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف بل هي مستعارة لمعنى حرف التفسير وأما في الحالة الثالثة والرابعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا في الاولى والثانية لان شبيه الشئ حكمه حكم ذلك الشئ (قوله لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة) أي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة فباقتضائه المغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهي علة موزعة والحاصل أنه باقتضائه المغايرة تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الاتصال أو شبهه ولكان بمنزلة عطف الشئ على نفسه وباقتضائه المناسبة تعين الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الانقطاع أو شبهه بقي شئ آخر وهو أن قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه اشكال بالنسبة الى كمال الانقطاع باعتبار احدى الصورتين الداخلتين تحت قوله والا وهي ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية وذلك لانه يلزم فوات المقصود في هذه الصورة لانه اذا وجب الفصل مراعاة لكمال الانقطاع فات الحكم الذي قصد اعطاؤه ولم روعي كمال الانقطاع دون قصد اعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم انه في هذه الحالة تجب مراعاة الامرين فيتعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع ويراعى قصد اعطاء الحكم فيصرح بذلك الحكم مع ترك العاطف ففي نحو يأتيك زيد يوم الجمعة اكرمه يقال اكرمه فيه وحينئذ فلا اشكال (قوله ولا شبه أحدهما) وذلك بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام أو التوسط بين الكمالين (قوله فالوصل) أي فالعطف بالواو متعين (قوله لوجود الداعي) أي الى الوصل وهو رفع الايهام في كمال الانقطاع أو وجود شبه أحدهما (قوله وعدم المانع) المراد بالمانع أحد الاربعة السابقة وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الايهام في كمال الانقطاع أو وجود شبه أحدهما (قوله ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) أي بأن لم يكن للاولى حكم أصلا أو كان لها حكم وقصد اعطاؤه للثانية (قوله فحكم الاخيرين) أي كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله وحكم الاربعة السابقة) يعني كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال (قوله فأخذ المصنف الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي واذا أردت تحقيقها فقد أخذ أي فنقول لك قد أخذ المصنف في تحقيقها أي ذكرها على الوجه الحق (قوله أما كمال الانقطاع) أي الذي يقتضي ترك العطف بالواو لاقتضائها المناسبة المنافية لكمال الانقطاع (قوله فلاختلافهما) أي فيتحقق عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلي في الجزئي فلاحظ كمال الانقطاع أمر كلي والاختلاف المذكور جزئياته فاندفع ما يقال ان كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره (قوله خبرا وانشاء) منصوبان على التمييز أو على الخبرية لتكون المحذوف أي لاختلافهما في كون احداهما خبرا والاخرى انشاء وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله بأن تكون احداهما الخ) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين وهما ما اذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا القصر انما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا للكل من قوله خبرا وانشاء مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور الصورتين المذكورتين وما اذا كانت

لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة (والا) أي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعي وعدم المانع والحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى

الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى والعكس وحينئذ فلا معنى لتخصيصها باثنين منها كذا ذكر ابن السبكي في عروس الافراح (قوله نحو وقال رائدهم الخ) نسبه سيبويه للاخطل وقال في شرح الشواهد لم أره في ديوانه (قوله لطلب الماء والكلا) أى لاجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الاصل والمراد به هنا عريف القوم أى الشجاع المقدام منهم (قوله أى أقيموا) يعني بهذا المكان المناسب للحرب (قوله من أرسيت) أى مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها يعني في البحر وقوله بالمرساة هي بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف وأما بفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبستها أن تفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس ويؤخذ من قوله من أرسيت أن الهمزة في أرسوا مفتوحة وهي همزة قطع وفي شرح الكافي ارسوا صيغة أمر لجماعة المخاطبين همزته همزة وصل من رست السفينة رسوا أى وقفت على البحر أو من رست أقدامهم في الحرب ثبتت اه فان ثبت ضم العين في المضارع فلو همزة في ارسوا مضمومة عملا بالقاعدة في الامر من أن همزته مكسورة الا اذا ضمت عين مضارعه وان فتحت في نحو اكرم لانها ليست همزة وصل وانما هي الالف التي كانت في مضارعه لان أصله المرفوض يؤكرم فلما حذف حرف المضارعة نطق بما بعدها متحركا (قوله نزاولها) بالرفع لا بالجزم جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة فكأنه قيل لماذا أمرت بالارساء فقال نزاولها أى لنزاول أمر الحرب ولو جزم له تعكس ذلك فصير الارساء علة للمزاولة لان الشرط علة في الجزاء لانه سببه وتقدير الكلام عليه ان وقع الارساء نزاولها أى ان وقع كان سببا وعلة لمزاولتها لانه لا يمكن مزاولتها الا بالارساء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا لئلا يفوت التعليل الذي هو المقصود وأيضا المراد المزاولة بعد الارساء لا الامر بالارساء حال المزاولة على أنه لا رابط للحال الا أن يقال لما كان نزاولها المتكلم وغيره وهم المخاطبون ارتبط نزاولها بواو أرسوا في المعنى فيكون حالا مقدرة من واو أرسوا وبهذا تعلم ما في قول سم نقلا عن شيخه عس نزاولها بالرفع اذا لم يقصد الجزاء ولو قصد الجزاء صح وجب الجزم فتأمل (قوله أى نحاول تلك الحرب) أى نحاول أمرها ونعالجه أى نحتال لاقامتها باعمالها (قوله فكل حتف الخ) علة لمحذوف أى ولا تخافوا من الحتف لان كل حتف الخ وهذا تمام البيت وبعده

اما نموت كراما أو نفوز بها * فواحد الدهر من كد واسفار

أى الشخص الذي يكون واحدا في زمانه هو من كان ناشئا أى كالناشئ من الكد والاسفار (قوله أى أقيموا نقاتل) أى قال رائد القوم ومقدمهم أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة اقامة الحرب خوف الحتف وهو الموت لان موت الخ وهذا المعنى الذي ذكره مبني على أن ضمير نزاولها للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال أميرهم الذي قام بتدبيرهم للملاحين أرسوا كي نزاولها ونقوم بتدبير أخذ رجالها والاستيلاء على نفائس أموالها ولا تخافوا من كثرة عددهم فكل حتف امرئ يجري بمقدار أى بقدر الله وقضائه واقتصر الشارح على الاحتمال الاول لانه أظهر لان مناسبة المصراع الثاني للاول ظاهرة فيه (قوله لان موت كل نفس الخ) أشار بادخال كل على نفس الى أن دخولها على حتف في كلام الشاعر باعتبار العموم في المضاف اليه لان النكرة في سياق الاثبات قد تعم لا باعتباره في نفسه لان كل انما تضاف لمتعدد ولا تعدد في الحتف بالنسبة لكل أحد حتى تدخل كل عليه وأما قول بعضهم ادخال الشاعر كل على الحتف باعتبار تعدد أسبابه من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه أسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في أمره بمعونة المقام والمعنى فكل حتف كل امرئ على التوزيع ولا يخفى ما في هذا من كثرة الكلفة التي لا حاجة اليها أفاده عبد الحكيم

والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال
رائدهم) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء
والكلأ (أرسوا) أى أقيموا من أرسيت
السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) اى
نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف
امرئ يجري بمقدار * أى أقيموا نقاتل
لان موت كل نفسه

وفى سم ان جعل الشارح نقطة كل داخلة على نفس دون موت عكس مافى كلام الشاعر اشارة الى أن كلام الشاعر محمول على الغالب اذلا تعدد فى الحتف بالنسبة لكل أحد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) أى بقضائه سواء باشر الشخص الحرب أولا وأشار الشارح الى أن مقدار فى كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لا الجبن يحميه) أى لا الجبن ينجى منه حتى يرتكب (قوله ولا الاقدام يرديه) بفتح الراء وتشديد الدال أى يوقعه فى الردى والهلاك حتى يجتنب ويصح سكون الراء وكسر الدال أى يهلكه (قوله لم يعطف الخ) هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل (قوله وأرسوا انشاء الخ) أى لانه أمر وكل أمر كذلك حقيقة أى وذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين باعتبار مقتضى البلاغة وما يجب أن يراعى فيها وأما عند أهل اللغة ففيه الخلاف فالجمهور على أنه لا يجوز واختاره ابن عصفور فى شرح الايضاح وابن مالك فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وجوزه الصفار وطائفة كأن يقال حسبى الله ونعم الوكيل بناء على أن احدى الجملتين خبر والاخرى انشاء ونقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر نحو هذا زيد ومن عمرو قال بعضهم ان من منع العطف من أهل اللغة منعه بالنظر للبلاغة ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال ومن جوزه فتجويزه اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال وحينئذ فتجويزه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة فلا خلاف بين الفريقين وفيه نظر لان البلغاء اذا لم يكن نادرا لا ينافى البلاغة وان أراد أن الفصل عند كمال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر فهذا مما لم يذكروه ولم يتعرضوا له أصلا تأمل (قوله وهذا مثال الخ) هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف ان الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب والجملتان فى البيت الذى مثل به لهما محل من الاعراب لانهما معمولتان لقال وحينئذ فالتمثيل غير مطابق وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الاعراب والحاصل أن كمال الانقطاع نوعان أحدهما فيما ليس له محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثانى فيما له محل من الاعراب وهذا لا يوجبه وهذا المثال من الثانى دون الاول وحينئذ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع لا الذى كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل قال ابن يعقوب بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يوهم خلاف المراد (قوله باختلافهما خبرا وانشاء) الباء للسببية (قوله والا فالجملتان فى محل نصب) أى كل واحدة منهما فى محل نصب وهذا مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان مفردا ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام وهو الشاعر أما لو كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به والاول لابن الحاجب والثانى لغيره ورجحه بعض المحققين وقوله والا فالجملتان أى والا نقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الاعراب بل نظرنا لذلك فلا يصح التمثيل لان كلا من الجملتين فى محل نصب مفعول قال (قوله بأن تكون احداهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان يضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا خبريتين أو انشائيتين فالصور أربع (قوله وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا) الواو للحال وان وصلية ودخل تحت هذا أربع صور الاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى وهما خبريتان لفظا أو انشائيتان لفظا أو الاولى انشائية معنى والثانية خبرية معنى وهما خبريتان لفظا او انشائيتان كذلك ولا يصح أن يكون قوله وان كانتا الخ للمبالغة والا لكان هذا القسم أعم من الاول لتناوله للمختلفتين لفظا أيضا وهذا هو الاول بعينه فلا تتباين الاقسام مع أن الاعم لا يعطف بأو وخرج ما اذا اختلفتا لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع وبقى من صور

يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن يحميه
ولا الاقدام يرديه لم يعطف وأرسوا انشاء على
أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع
لفظا ومعنى باختلافهما خبرا وانشاء لفظا
بين الجملتين مع قطع النظر عن كون الجملتين مما
ومعنى مع قطع النظر عن الاعراب والا فالجملتان
ليس له محل من الاعراب قال (أو) لاختلافهما
فى محل نصب مفعول (معنى فقط) بأن تكون
خبرا وانشاء (معنى) والاخرى انشاء معنى
احداهما خبرا معنى
وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا

اختلافهما ما اذا كانت أولاهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى فقط أو العكس (قوله مات زيد الخ) لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما انشاء وهما مختلفان معنى كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار لا تطعه أيها الاخ فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظهما انشاء ونحو أليس الله بكاف عبده اتق الله أيها العبد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى أي الله كاف عبده ولفظهما انشاء (قوله أولانه لا جامع الخ) أي أولا تفاقهما في الخبرية والانشائية لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم (قوله كما سيأتي بيان الجامع) أي والجامع الذي اذا انتفى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف مماثل للجامع الذي سيأتي في محله عند تفصيله الى عقلي ووهمي وخيالي ثم ان ما لا يصح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها وان كان بين الطول والقصر جامع التضاد واما عن المسندين فقط كما قال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو أو عنهما معا نحو زيد قائم والعلم حسن (قوله وأما كمال الاتصال) أي الذي يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو اذ عطف احداهما على الاخرى كعطف الشيء على نفسه وأما غير الواو فلا يضر العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف أولا (قوله فلكون الثانية) أي فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى أو بدلا منها أو بيانا لها وأما النعت فلم يتميز عن عطف البيان الا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصف فيه وهذا المعنى وهو الدلالة على بعض أحوال المتبوع مما لا تحقق له في الجمل لان الجملة انما تدل على النسبة ولا يتأتى أن تكون نسبة في جملة دالة على وصف شيء في جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة في جملة موضحة لنسبة جملة أخرى فلذا نزلت الجملة الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من المبين (قوله تأكيدا معنويا) أي بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى والمراد تأكيدا معنويا لغة والا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون بألفاظ معلومة وليس ما يأتي منها أو المراد بقوله تأكيدا معنويا أي كالتأكيد المعنوي في حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا أو بيانا ومما يدل على كون الجملة المذكورة ليست تأكيدا معنويا في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزانه وزان نفسه الخ كذا قيل وقد تمنع تلك الدلالة بأن يقال ان المراد فوزان هذا التوكيد المعنوي الاصطلاحي الواقع في الجمل وزان نفسه الذي هو توكيد معنوي اصطلاحا واقع في المفردات فالظاهر أن هذا توكيد معنوي اصطلاحا ولا مانع أن يقال انما كان بالالفاظ المعلومة تأكيد معنوي بالنسبة للمفردات والجملة الثانية من المتخالفتين مفهوما ويلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى توكيد معنوي بالنسبة للجمل تأمل وربما كان كلام الفنري مفيدا لذلك حيث قال ولا يقال ان كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جملة التوابع والتابع هو الثاني المعرب باعراب سابقه الحاصل أو المتجدد وحينئذ فلا بد أن يكون للمتبوع اعراب لفظي أو تقديري أو محلي مع أن الكلام في الجمل التي لا محل لها منه لانا نقول المراد من قولهم هو الثاني المعرب باعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب أو المراد باعراب سابقه نفيا واثباتا أو أن هذا تعريف للتابع بالنظر الغالب وهو ما اذا كان للسابق اعراب انتهى كلامه (قوله لدفع توهم تجوز) مصدر مضاف لمفعوله أي ليدفع المتكلم توهم السامع تجوزا الخ (قوله أو غلط) اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في جاء زيد نفسه لا يكون لدفع توهم النسيان والغلط بل لدفع توهم التجوز فقط فكذا ما هو بمنزلته وهو المعنوي في الجمل نحو لا ريب فيه لكن الذي حققه العلامة عبد الحكيم

(نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانا جميعا خبريين لفظا (أو لانه) عطف على لاختلافهما أو الضمير للشأن (لا جامع بينهما) كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز أو غلط

أن

أن التأكيد المعنوى يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا أوغيره سواء كان بسهو أونسيان أوسبق لسان وان لم يفد بالنسبة للاتحاد فاذا قيل جاء الرجلان كلاهما فانه يفيد دفع توهم الغلط بالغلاط بالتثنية مكان المفرد أوالجمع دون تثنية أخرى وكذلك جاء زيد نفسه يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائى الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز بالنظر للتأكيد المعنوى وقوله أوغلط بالنظر للتأكيد اللفظى مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى الموجب للاشكال المذكور وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أوغلط أى لاجل أن يدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع توهم التجوز أويدفع توهم السامع الغلط فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أوالغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال للعلامة السيد ولكن قد علمت ماقاله العلامة عبد الحكيم (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أى حالة كون لاريب فيه منسوبا لذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الخ) أى ان محل كون جملة لاريب فيه مؤكدة لذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة فى أوائل السور اشارة الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محل من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسندة ولا مسندا اليها والى هذا القول ذهب صاحب الكشاف والسعقوبى وعليه فقيل هى مما اختص الله نبيه بمعرفة معانيها وقيل ان كل حرف منتطع من كلمة والمجموع فى موضع جملة مستقلة فالهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد فكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن واقتطاعها من تلك الكلمات لا ينافى الاشارة المتقدمة فتأمل وبما ذكرناه فى بيان معنى هذا القول صحت المقابلة بينه وبين القول الذى بعده (قوله أوجملة مستقلة) اى أوجعلت الم جملة مستقلة اى مع حذف أحد جزءيها اما المبتدأ أوالخبر ان جعلت اسمية بأن يكون التقدير الم هذا أوهذا الم ويصح جعلها فعلية على أن يكون التقدير اقسم بالم فيكون الجار محذوفا أواذكر الم فيكون منصوبا وعلى هذه التقادير الم اما اسم السورة أوالقرآن أواسم من أسمائه تعالى أومؤول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله وذلك الكتاب جملة ثانية) أى لامحل لها من الاعراب وقوله ثالثة أى لامحل لها كالاولين واحترز الشارح بقوله اذا جعلت الخ عما اذا جعل الم طائفة من الحروف قصد تعدادها أوجملة مستقلة اسمية أوفعلية على مامر وذلك الكتاب مبتدأ ولاريب فيه خبرا أوجعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا أوجعل الم مبتدأ ولاريب فيه خبرا وجملة ذلك الكتاب اعتراضا فانه لايكون لاريب فيه جملة لامحل لها من الاعراب مؤكدة لجملة قبلها كذلك (قوله فانه لما بولغ الخ) هذا بيان لكون لاريب فيه تأكيدا معنويا لذلك الكتاب وضميرانه للحال والشان وقوله بولغ أى وقعت المبالغة أى فانه لما وقعت المبالغة فى أن وصف ذلك الكتاب بأنه بلغ فى الكمال الى الدرجة القصوى أى البعدى فى الرفعة فقوله الدرجة معمول البلوغ وفى الكمال متعلق به (قوله وبقوله بولغ تعلق الباء فى قوله بجعل) أى فالمعنى فانه لما وقعت المبالغة فى الوصف المذكور بسبب جعل الخ (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محصلها بالتعريف لان جعل المبتدا ذلك انما يفيد بلوغه الدرجة القصوى فى الكمال وهذا لاينافى أن غيره كذلك (قوله ذلك) أى لفظ ذلك (قوله الدال على كمال العناية بتمييزه) أى من حيث ان اسم الاشارة موضوع للمشاهد المحسوس وقوله والتوسل الخ أى باعتبار أن اللام للبعد وقوله الدال الخ صفة لجعل أولذلك وهو الاقرب لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل الخ اذلو كان صفة لذلك لكان المناسب أن يقول الدال على كمال العناية بتمييزه وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم (قوله والتوسل) عطف على كمال العناية أى الدال على كمال

نحو لاريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب
اذا جعلت الم طائفة من الحروف أوجملة
مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب
فيه ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف
الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن
وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال)
وبقوله بولغ تعلق الباء فى قوله (بجعل المبتدا
ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه
والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة

العناية بتمييزه والدال على التوسل الى التعظيم وعلو الدرجة بسبب بعده أى دلالته على البعد فكأنه في مرتبة لا يشار اليه الا من بعد (قوله الدال على الانحصار) أى لان تعريف الجزءين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار اما حقيقة أو مبالغة فالاول نحو قولك الله الواجب الوجود والثانى كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد أى لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم (قوله فمعنى ذلك الكتاب) اى المراد منه أنه الخ أو معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه باطل وقوله الكامل أى في الهداية (قوله الذى يستأهل) بالهمز أى يستحق وفى الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة في الاساس (قوله كأن ما عداه من الكتب) أى السماوية وقوله ناقص أى عن درجته وهذا ان لوحظ أن المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب أى ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا في نفسه وهذا المعنى ان لوحظ أن المحصور أصل الكتاب وقد يقال ان المناسب لملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكافية ويقول وأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأجيب بانه أتى بها اشارة الى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره لما ذكروه من أن الحصر في قولك زيد الشجاع قد يقصد به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك الى التعريض بنقص شجاعة غيره ممن يدعى مساواته لزيد في الشجاعة واعلم أن هذا الكلام الذى قرر به الشارح الحصر في الآية ليس في ظاهره سوء أدب اذ لم يصرح بلفظ الكتب التى وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا في باطنه لان الملك الاعظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيرها نعم لو صرحت فيه بالكتب ووقع الحصر من غير الملك الاعلى لزم سوء الادب أو وقع الحصر من غير الملك الاعلى ولو لم تسم الكتب قاله العقربى (قوله جاز الخ) أى لان كثرة المبالغة لا تجوز توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا أن المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل (قوله قبل التأمل) أى في كمالات الكتاب (قوله أعنى قوله ذلك الكتاب) أى المفيد للمبالغة في المدح (قوله مما يرمى به) أى من جملة الكلام الذى يتكلم به (قوله جزافا) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان والكسر قياسى لانه مصدر جازف جزافا ومجازفة اى أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية والجزاف أيضا التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه في كلام المصنف على المصدرية أى يرمى به رمى جزاف أى رميا بطريق الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائدا عليه كما علمت فهو على حذف أى فان قلت ان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا انما يصح لو صدر عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز أن يتوهم أن هذا الكلام مما يرمى به جزافا قلت أجابوا عن ذلك بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأجرى معه لا ريب فيه دفعا لذلك التوهم جريا على قاعدة ما تجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق لان القرآن وان كان كلام الله الا انه جار على القاعدة العرفية المعتبرة في كلام الخلق وأنت لو قلت ذلك الرجل كان مفيدا لانه الكامل في الرجولية فربما يتوهم أن هذا مما يرمى به جزافا فلك أن تؤكده وتدفع ذلك التوهم بقولك لا شك فيه فتأمل (قوله نفيا لذلك التوهم الخ) فتوهم الجزاف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاء زيد لاشتراكهما في التساهل ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق أعنى ذلك الكتاب ظاهر كأنه قيل لا ريب فيه ولا مجازفة وان كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فيبنى على أنه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة اه عبد الحكيم (قوله فوزانه الخ) الوزان مصدر قولك وازن الشئ أى ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة

الشئ

(وتعريف المسند باللام) الدال على الانحصار
مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب أنه
الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى
كتابا كأن ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى
جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أنه) أعنى
(أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) من غير
قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا) على لفظ ٢
صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ
المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى
الذى والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب
لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب
أى جعل لا ريب فيه (نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) أى فوزان
لا ريب فيه مع ذلك الكتاب

الشئ اذا كانت مساوية لمرتبة شئ آخر فى أمر من الامور وهو المراد هنا اذ المعنى فرتبة لا ريب فيه مع ذلك الكتاب فى دفع توهم التجوز مرتبة نفسه مع زيد فى قولك جاء زيد نفسه (قوله وزان نفسه) أى مرتبة نفسه من جهة كونه رافعا لتوهم المجاز وأن الجائى ثقله أو رسوله أو عسكره أو كتابه (قوله فظهر) أى من التقرير السابق المفيد أن وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالموازن (قوله كما توهم) راجع للمنفى أى أن بعضهم توهم أن وزان الثانى زائد ولكن جعله وزان الاول مصدرا بمعنى اسم الفاعل وحينئذ فالمعنى فموازنه ومشابهه نفسه ورد بأنه لا حاجة للتأويل والاصل عدم الزيادة (قوله أو تأكيدا لفظيا) أى بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الاولى وهو عطف على قوله تأكيدا معنويا ووجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وعلم مما قلناه أن الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوى بين معنييهما تخالف واللتين بينهما تأكيد لفظى بين معنييهما اتحاد واتفاق ولهذا قيل ان لا ريب فيه تأكيد معنوى وهدى تأكيد لفظى وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين وعلم أنه ليس المراد بالتأكيد اللفظى التأكيد بنفس تكرير اللفظ اذ لم يتعرضوا له لانه لا يتوهم فيه صحة العطف تأمل (قوله هدى) الهدى هو الهداية وهى عبارة عن الدلالة على سبيل النجاة (قوله أى هو هدى) أشار الشارح بذلك الى أن محل كونه مما نحن بصدده اذا جعل هدى خبر مبتدا محذوف وأما لو جعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى مع أنه اذا جعل كذلك كان مما نحن بصدده لفوات المبالغة المطلوبة وأما اذا جعل خبرا عن ذلك الكتاب بعد الاخبار عنه بلا ريب فيه أو جعل حالا والعامل اسم الاشارة فلا يكون مما نحن بصدده (قوله أى الضالين الصائرين الى التقوى) هذا جواب عن اشكال وحاصله أن الهداية انما تتعلق بالضالين لا بالمتقين لانهم هم المهديون فلو تعلقت الهداية بهم لزم تحصيل الحاصل وحاصل الجواب أن المتقين فى الآية من مجاز الاول فالمعنى هدى للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول وهم الذين يسمعون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم ومحصله أن المراد بالمتقين المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن تعلق الهداية بالموصوفين بالتقوى على معنى الزيادة أى هو نفس زيادة الهدى للمتقين على هداهم أى انه يدلهم على ما لم يصلوا اليه من معانى التقوى وأجاب السيد الصفوى بأن المراد المتقون فى علم الله (قوله فان معناه) أى معنى هدى للمتقين وهذا تعليل لكون هو هدى للمتقين تأكيدا لفظيا لذلك الكتاب أى انما كانت هذه الجملة تأكيدا لفظيا لهذه الجملة التى قبلها لاتحادهما فى المعنى لان معناه الخ (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده وهو بالغ (قوله أى غايتها) انما لم يحمل الكنه على الحقيقة لمنافاته لقوله بعد ذلك حتى كأنه الخ وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقة الدرجة التى بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع عليه قوله حتى كأنه هداية محضة لان ذلك لا يتفرع الا على ادراك حقيقته لا على عدم ادراكها (قوله لما فى تنكير هدى الخ) علة لقوله فان معناه الخ (قوله حتى كأنه) الاولى حتى انه اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شبهة تردد انتهى أطول (قوله حيث قيل الخ) الحيثية للتعليل (قوله وهذا) أى بلوغ الكتاب فى الهداية درجة لا تدرك غايتها وقوله معنى ذلك الكتاب أى بناء على أنه جملة مستقلة أى معناه المقصود منه لا المعنى المطابقى الذى وضع له اللفظ (قوله لان معناه) أى المقصود منه (قوله والمراد بكماله) أى الكتاب (قوله لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال) فاذا كان التفاوت فى الهداية وجب حمل الكمال على الكمال فى الهداية (قوله أى بقدر الهداية) فيه اشارة الى أن الحسب بمعنى القدر يقال عمل هذا بحسب عمل فلان أى على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتتفاوت وتقديم الجار والمجرور

(وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه)
أنه غير وزان فى قوله وزان نفسه لعبه
فظهر أنه كما توهم أو تأكيدا لفظيا كما أنه أنا اليه
بزائد كما توهم
بقوله (وهو هدى) أى هو هدى (للمتقين)
أى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه
أنه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها) أى غايتها لما فى تنكير هدى
من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية
محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا
معنى ذلك الكتاب لان معناه) كما مر (الكتاب
الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية
واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال)

لافادة الحصر أي بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تتفاوت أيضا بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعتبار اعجازه فكيف يحصر المصنف تفاوت الكتب السماوية في الهداية وأجيب بأن الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جزالة النظم وبلاغته لكن المقصود الاصلي من الانزال انما هو الهداية فحصر التفاوت في الهداية للمبالغة اعتناء بشأن هذا التفاوت بتنزيل غيره منزلة العدم والى هذا الجواب أشار الشارح بقوله لانها المقصود الاصلي الخ (قوله لانها المقصود الاصلي) أي لانه ينبني عليها كل غرض دنيوي وأخروي (قوله فوزانه) أي نسبته ومرتبته وهذا مفرع على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب انه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في افادة الهداية فقد اتحدا في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية وصار هو هدى تأكيدا لفظيا فوزانه الخ (قوله أي وزان هدى للمتقين لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتفاء بسابقه اذ لا فرق ثم ان المراد مماثلة هو هدى لزيد الثاني في اتحاد المعنى لدفع توهم الغلط والسهو لان التأكيد اللفظي انما يؤتى به لدفع توهم السامع أن ذكر زيد الاول على وجه الغلط أو السهو وأن المراد عمرو مثلا واعترض العلامة السيد على المصنف بأنه حيث كان قوله هدى للمتقين وزانه وزان زيد الثاني كان المناسب حينئذ عطف هدى للمتقين على قوله لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيدية لذلك الكتاب وان امتنع عطفه على المؤكد بفتح الكاف وأجيب بأن لا ريب فيه لما كان تأكيدا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال في الاطول وهذا الاعتراض غفلة عن أنه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون لا بهام العطف على المؤكد انتهى (قوله مع اتفاقهما في المعنى) أي المراد منهما (قوله فانه يخالفه معنى) أي وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفي الريب عنه فلذا جعل لا ريب فيه تأكيدا معنويا وجعل هدى للمتقين تأكيدا لفظيا (قوله بدلا منها) أي بدل بعض أو اشتمال لا بدل غلط اذ لا يقع في فصيح الكلام ولا بدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة الثانية في البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا نسبة بين الاولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الاولى وانما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره في الجمل التي لا محل لها ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخل بدل الكل في كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم بالثانية لكون الاولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من ابهام ما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل فتحصل من هذا أن في جعل الجملة الواقعة بدل كل من كل داخلة في كمال الاتصال أو غير داخلة خلافا بخلاف الواقعة بدل بعض أو اشتمال فانهما داخلان فيه قطعا لان المبدل منه فيهما غير واف بالمراد حتى في البدل الافرادي فانك اذا قلت أعجبني زيد لم يتبين الامر الذي منه اعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت أعجبني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ومن هذا تعلم أن البدل الاتصالي لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء انما هو بالبدل لان مقام البدل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أوكد ولا يقال حيث كان البدل الاتصالي لا يخلو عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان لانا نقول البيان في البدل

لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلي من الانزال (فوزانه) أي وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد) لانه مقرر لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي من الاولى

غير مقصود بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير والايضاح لا تقرير النسبة فافهم ووجه منع العطف في بدل البعض والاشتمال أن المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي فصار العطف عليه كالعطف على مالم يذكر وقول بعضهم وجه المنع أن البدل والمبدل منه كالشئ الواحد لا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل (قوله لانها غير وافية) علة لمحذوف أى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ (قوله أو كغير الوافية) أى لكونها مجملة أو خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما في الآية والبيت الآتيين على ما يقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف أهمل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والاحسن كما في ابن يعقوب أن يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن يراد بكغير الوافية الجملة التي اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصدقا وان اختلفا مفهوما والماصدق أكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله أوفى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود في الحالة الراهنة ولا يقال حمل قوله أو كغير الوافية على التي اتبعت ببدل الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجرى في الجمل التي لا محل لها لانا نقول قوله أو كغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل في الجمل وكأنه قال أو كغير الوافية على ما مشى عليه غيري واذا تأملت كان حمل كلام المصنف على هذا الذي قلناه أحسن لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل الذي ذكره لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكره وذكره الغير ويمكن أن يجعل قول المصنف أو كغير الوافية للتنويع الاعتباري وحينئذ فتكون الجملة الاولى في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك أن في الاولى وفاء باعتبار كونها أعم وأشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت الاولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون أوفى فشبه الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصور ما) أى حيث يكون في وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها مجملة كما في الآية وقوله أو خفاء أى أو يكون في الاولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا راجع لقوله أو كغير الوافية (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) جملة حالية أى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال أن المقام يقتضى اعتناء بشأنه فمن ثم أتى بالمبدل منه ثم بالبدل لان قصد الشئ مرتين آكد ولم يقتصر على البدل مع أن الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا العدوي والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب أن قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب أن الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى أن البدل انما يؤتى به في مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين في المفردات (قوله أى بشأن المراد) أى وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضى المبالغة في اتمامه (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما في الاطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوبا في نفسه) أى وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين وذلك كما في الآية وكان الاولى حذف قوله في نفسه ليشمل ما اذا كان المراد مطلوبا لذريعة لغيره كما أشار له الشارح بقوله فيما يأتي وذريعة الخ (قوله أو فظيعا) أى عظيما في القبح والشناعة فلفظاعته وكون العقل لا يدركه ابتداء يعتنى بشأنه فيبدل منه ليتقرر في ذهن

(لانها) أى الاولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء ما (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد (لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا في نفسه أو فظيعا

السامع بتصديقه مرتين نحو أن يقال لامرأة تزنى وتتصدق لو يخالها وتقربها لا تجمعى بين الامرين لا تزنى ولا تتصدقى وهذا المثال بناء على ورود بدل الكل فى الجمل التى لا محل لها (قوله او عجيبا) أى فيعتنى به لاعجاب المخاطب قصد البيان غرابته وكونه اهلا لان ينكران ادعى نفيه او أو أصل يتعجب منه ان ادعى اثباته كما اذا رأيت زيدا محتاجا و يتعفف فتقول زيد جمع بين أمرين يحتاج ويتعفف ونحو بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا أئذا متنا الخ فان البعث بعد صيرورة العظام ترابا عجيب عند منكريه ومن عجائب القدرة عند مثبتيه وهذا أيضا مثال لبدل الكل ومثاله أيضا قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى (قوله اولطيفا) أى ظريفا مستحسنا فيقتضى ذلك الاعتناء به لادخال ما يستغرب فى أذهان السامعين كما اذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة فتقول زيد جمع بين أمرين جمع بين رقة القلب وحسن السيرة ونحو لا تجمع بين الامرين لا تجمع بين السماع واللهو (قوله فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض) أى فى المفرد والافهى بدل حقيقة وكذا قوله الاشتمال على ما تقدم ثم ان تنزيل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل الاشتمال استشكلوه بأن ضابط بدل الاشتمال وهو أن يكون المبدل منه متقاضيا لذكر البدل غير موجود هنا وأجيب بأن هذا ضابط البدل فى المفردات (قوله نحو أمدكم) أى نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود لقومه ولا يقال الكلام فيما لا محل له وأمدكم بما تعلمون محلها النصب لانها مفعول اتقوا قبله لانا نقول هذه الجملة صلة الموصول وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول فمجرد الصلة لا محل لها وقوله فان المراد أى من هذا الخطاب (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشانه) الجملة حالية أى والحال أن المقام يقتضى الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوبا فى نفسه لان ايقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله مطلوب فى نفسه لانه تذكير للنعم لتشكر والشكر عليها مبدأ لكل خير (قوله وذريعة الى غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فيتقونه (قوله لدلالته عليها بالتفصيل) أى حيث سميت بنوعها بخلاف الاول فانه يدل عليها اجمالا لان الامداد يشعر بأن المراد بما يعلمونه نعم وهى غير مسماة بنوعها (قوله من غير احالة) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم لانه لو أحيل تفصيلها الى علمهم لربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم و ينسبون له تعالى نعما أخرى كالاحياء والتصوير (قوله فوزانه) أى فرتبة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة لقوله أمدكم بما تعلمون (قوله وزان وجهه) أى مرتبة قولك وجهه بالنسبة لزيد فى قولك أعجبنى زيد وجهه (قوله لدخول الثانى) أعنى مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ وقوله فى الاول يعنى أمدكم بما تعلمون (قوله يشمل الانعام وغيرها) أى من السمع والبصر والعز والراحة وسلامة الاعضاء والبدن ومنافعها فما ذكر من النعم فى الجملة الثانية بعض ما ذكر فى الاولى كما أن الوجه بعض زيد وكان الاولى للشارح أن يقول لان ما يعلمون يشمل ما ذكر فى الجملة الثانية من النعم الاربعة وغيرها كالسمع والبصر لان كلامه يوهم أن المراد بغير الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعدها فى الآية الثانية وليس هذا مرادا بقى شئ آخر وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان اريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون الثانية أوفى لان الاولى أوفى من جهة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل اه يعقوبى (قوله أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال) أى فى المفردات فلا يقال ان جملة لا تقع عندنا بدل اشتمال وحينئذ فما معنى التنزيل (قوله

قوله او اصل الخ كذا فى الاصل ولعله محرف والاصل او اهلا لان يتعجب منه الخ وليحرر اه مصححه

(او عجيبا او لطيفا) فتنزل الثانية منزلة الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول (نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بأنعام الخ (أوفى بتأديته) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (والثانى) أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو

اقول

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا) قال في شرح الشواهد لايعلم قائله ومعنى البيت أقول له حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسة مالا ينبغي في شأننا فارحل ولاتقم في حضرتنا وقوله والا فكن الخ أي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر أي في الظاهر والباطن (قوله فان المراد به كمال اظهار الكراهة لاقامته) ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار الكراهة لانه انما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء عرفا يقتضي غالبا محبته ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة للضد قوله والا فكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لسوئه لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيها مثلا فظهر من هذا أن لفظ ارحل دل على كراهة الاقامة لزوما وذكر هذا اللفظ يفيد اظهار الكراهة والعدول عن الاشارة والرمز والحال مما يفيد اظهار الكراهة الى اللفظ الاقوى منها يدل على كمال ذلك الاظهار (قوله لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد) وذلك لان لفظ لاتقيم يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاظهار كراهتها ونون التوكيد دالة على كمال هذا الاظهار كذا قرر شيخنا العدوي وعليه يكون قوله لاتقيمن ليس دالا على كمال اظهار الكراهة بدون اعتبار التأكيد بل بواسطة اعتباره وحينئذ فقول المصنف مع التأكيد متعلق بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة للتأكيد في كون لاتقيمن أوفى والحاصل أن كلا من ارحل ولاتقيمن وان دل على كمال اظهار الكراهة الا أن دلالة لاتقيمن على ذلك بالمطابقة ودلالة ارحل عليه بالالتزام ولما كانت دلالة لاتقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابس له للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه ويمكن أن يقال ان قوله لاتقيمن يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاظهار تلك الكراهة والعدول عن الاشارة وغيرهما مما يفيد اظهار الكراهة المذكورة الى اللفظ الاقوى منهما يدل على كمال ذلك الاظهار كما أن نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الاظهار وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لاتقيمن أوفى بتأدية المراد من ارحل من وجهين الاول دلالة ارحل على كمال اظهار الكراهة بالالتزام ودلالة لاتقيمن بالمطابقة الثاني اشتمال لاتقيمن على التأكيد دون ارحل وعلى هذا الاحتمال فقول المصنف مع التأكيد حال من ضمير دلالته أي لدلالته عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبا للتأكيد وهذا يفيد أن دلالته عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين قرره بعضهم (قوله وكونها مطابقة الخ) هذا جواب عما يقال ان قوله لاتقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي وأما اظهار كراهة المنهي عنه وهو الاقامة فمن لوازمه ومقتضياته وحينئذ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة فكيف يدعي المصنف انها بالمطابقة وحاصل الجواب انا نسلم أن دلالته على اظهار كراهة الاقامة بالالتزام لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي لان لاتقم عندي صار حقيقة عرفية في اظهار كراهة اقامته حتى انه كثيرا ما يقال لاتقم عندي ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الاقامة الذي هو المدلول اللغوي بل مجرد اظهار كراهة حضوره واقامته عنده سواء وجد معها ارتحال أولا (قوله فوزانه) أي قرينة لاتقيمن مع قوله ارحل (قوله وزان حسنها) أي مرتبة حسنها مع الدار في قولك أعجبني الدار حسنها (قوله لان عدم الخ) أي انما كان وزانه وزان حسنها لان عدم الاقامة أي الذي هو مطلوب بلاتقيمن وقوله مغاير للارتحال أي الذي هو مطلوب بقوله ارحل وقوله مغاير للارتحال أي بحسب المفهوم وان تلازما بحسب الوجود (قوله فلا يكون تأكيدا) اعترض بأنه ان أراد نفي التأكيد اللفظي فقط فلا يكون مخرجا للمعنوي وحينئذ لم يتم

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما
فان المراد به) أي بقوله ارحل (كمال
اظهار الكراهة لاقامته) أي المخاطب
(وقوله لاتقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته
أي دلالة لاتقيمن (عليه) أي على كمال
اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) باعتبار
الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفي حيث يقال لاتقم عندي
ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار
كراهة حضوره (فوزانه) أي وزان لاتقيمن
عندنا (وزان حسنها في أعجبني الدار)
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال)
فلا يكون تأكيدا

التعليل وان أراد نفى التأكيد مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوى لا يكون مغايرا في المعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لاريب فيه فانه تأكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته له في المعنى وبما ذكره في قوله انما نحن مستهزؤن انه تأكيد لقوله انا معكم لان الاستهزاء بالايمان رفع له والايمان نقيض الكفر ورفع نقيض الشئ تأكيد له وأجيب باختيار الثاني وهو أن المراد نفى التأكيد مطلقا لان المراد بقوله مغاير للارتحال أى مغايرة قوية لا يؤل الامران فيها الشئ واحد وان تلازما في الوجود وحينئذ فلا تكون الجملة الثانية توكيدا لفظيا لانه لا مغايرة فيه بين المفهومين ولا تأكيدا معنويا لان المفهومين فيه وان تغايرا لكن مغايرة قريبة بحيث يرجع معنى الثاني الى معنى الاول كما مر كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وغير داخل فيه) أى وعدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هذا ظاهر بناء على أن الامر بالشئ لا يتضمن النهى عن ضده وأما على القول بأن الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى أن النهى عن ضده جزؤه كما ذهب اليه جمع وصرح به السيد في شرح المفتاح فيكون قوله لا تقيمن عندنا في حكم بدل البعض من الكل كذا في الفنارى (قوله ولم يعتد ببدل الكل) أى بحيث يذكر ما يخرجه فالقصد بهذا نفى كون لا تقيمن بدل كل لم يتم دليل نسبه وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى يرد عليه بأن الاولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض او لاشتمال او يؤخره عن بقية التوجيه (قوله لانه) أى بدل الكل (قوله انما يتميز عن التأكيد) أى اللفظى في المفردات وقوله بمغايرة اللفظين أى في البدل وأما التوكيد اللفظى فلا تجب فيه المغايرة بين اللفظين بل تارة يتغايران وتارة يكونان غير متغايرين (قوله وكون المقصود) أى من البدل هو الثاني أى بنقل نسبة العامل اليه وهو عطف على مغايرة (قوله وهذا لا يتحقق الخ) أى وما ذكر من مغايرة اللفظين التى يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد اللفظى في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منها مقصودا فلو كان بدل الكل يجرى في الجمل لما تميز عن التوكيد فحينئذ لا بدل كل في الجمل لاغناء التوكيد فيها عنه فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه والحاصل أن المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحينئذ فالتأكيد يغنى عن البدل فيها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لاسيما التى لا محل لها من الاعراب) أى لانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هى المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى تنقل للثانية وتجعل الثانية بدلا من الاولى في ذلك فظهر من كلام الشارح أن بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقا سواء كان لها محل أولا وهذا مخالف لما ذكره العلامة السيد في حاشية الكشاف من أن ذلك خاص بما لا محل له حيث قال ثم الظاهر أن قوله انما نحن مستهزؤن بدل كل من قوله انا معكم وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التى لا محل لها من الاعراب اه ومقتضى ذلك أن الجمل التى لها محل يجرى فيها بدل الكل لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل اليها بخلاف التى لا محل لها من الاعراب فانه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل الى مضمون الجملة الثانية هذا وقد تقدم أن بعضهم نزل استئناف حكم الجملة التى لا محل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم الى مضمون الثانية فجوز بدل الكل في الجمل مطلقا اى سواء كان لها محل من الاعراب أم لا فان قلت كان على المصنف أن يذكر ما يخرج بدل الغلط حتى يتم مدعاه من بدل الاشتمال قلت تركه لعدم وقوعه في الفصيح كذا قيل وفيه أن الذى لا يقع في الفصيح الغلط الحقيقى وأما ان كان غير حقيقى بأن تغالط بأن يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الاغراض فهذا واقع في الفصيح الا انه نادر وندرته لا تقتضى عدم ذكر ما يخرجه فلعل المصنف

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب

اغما تركنا ماعزيمه لعدم تاتيه فى البيت المذكور لان بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملابسة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع ما بينهما من الملابسة) أى لان الامر بالشئ كالرحيل يستلزم النهى عن ضده كالاقامة (قوله فيكون بدل اشتمال) هذا نتيجة دليل السبر (قوله والكلام الخ) هذا اشارة الى جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك لان قوله ارحل لا تقيمن محكيان بالقول فمحلهما نصب وحاصل الجواب أن ماذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتمال من الاولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب أولا وأجاب السيد بجواب اخر وحاصله أن قوله ارحل لا تقيمن حكاية عما يقوله الشاعر فى زمان الاستقبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكى ولا محل له من الاعراب (قوله لان الاولى) أى الجملة الاولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله باعتبار الاجمال) أى العموم وهذا باعتبار ما مثل به للقسم الاول من الآية لان الجملة الاولى فيها دالة على النعم المذكورة بالعموم بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر لما مثل به للقسم الثانى من البيت وذلك لان المقصود من قوله ارحل لا تقيمن عندنا كمال اظهار الكراهة لاقامته ودلالة الجملة الاولى على ذلك المعنى باللزوم كما تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفى (قوله فصارت) أى الاولى بالنسبة للثانية كغير الوافية هذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية بل لما هو كغير الوافية والاولى حمل الكلام على ماقلناه سابقا من أن غير الوافية هى التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال وأن التى هى كغير الوافية هى التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل وانما كان حمل الكلام على هذا أولى لما مر من أن غير الوافية هى التى صدر بها فيصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير (قوله لخفائها) أى فالمقصود بالجملة الثانية بيان الاولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام ازالته من غير أن يقصد بها استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيح له فالايضاح فى الاول حاصل غير مقصود منه بالذات وحصل مقصود من الثانى (قوله فوسوس اليه الشيطان الخ) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل فألقى اليه الشيطان وسوسته وهذه الجملة فيها خفاء اذ لم تتبين تلك الوسوسة فبينت بقوله قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وأضاف الشجرة للخلد بادعاء أن الاكل منها سبب للخلود الاكل وعدم موته ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال واعترض على المصنف فى تمثيله بالآية بأن الظاهر أن جملة وسوس الخ فى محل جر لعطفها على جملة قلنا المضافة لاذ من قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم الآية الا أن يقال انه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا بقطع النظر عن كون الاولى لها محل أولا تأمل (قوله فان وزانه الخ) اللائق لما سبق فوزانه اهـ أطول (قوله ما مسها من نقب ولا دبر) النقب ضعف أسفل الخف فى الابل وضعف أسفل الحافر فى غيرها من خشونة الارض والنقبة بالضم أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة والدبر جراحة الظهر وهذا البيت لاعرابى أتى عمر بن الخطاب فقال ان أهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء استحمله فظنه كاذبا فقال والله ما نقبت ولم يحمله فانطلق الاعرابى فخلى بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر أى حنث فى يمينه وعمر مقبل من قبل الوادى فجعل يقول اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق حتى

(مع ما بينهما) أى بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال (والكلام) فى أن الجملة الاولى أعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر فى أرسوا انزلوها وانما قال فى المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه) أى وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله) أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

الثنيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاداه تقباء عمه الخملة على بعير وزوده وكساه كذا في الفائق (قوله حيث جعل الثاني بيانا للاول) أي فيما فيما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص لانه كنية يقع فيها الاشتراك كثيرا كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعدها مع متعلقاتها لخفاء تلك الوسوسة واعترض على الشارح بأن ظاهره أن الجملة الثانية في نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان في الاصطلاح وقد صرح في المغني بأن مالا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وأيده بالنقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم أن الجملة لاتنعت فعلها اللهم الا أن يقال قول المغني مالا ينعت يعني من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان وحينئذ فلا يعارض ما هنا تأمل (قوله فظاهر أن ليس لفظ قال) أي فقط وقوله للفظ وسوس أي فقط وقوله من باب بيان الفعل أي بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الياء بصيغة اسم المفعول مجموع الجملة أي وكذلك المبين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان في المفردات لا في الجمل وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة ووجه ماذكره الشارح من الظهور أنه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اذ لا ابهام في مفهوم الوسوسة فانه القول الخفي بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول أيضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان فيه ابهام بينه قول مخصوص صادر منه وقال بعضهم وجه الظهور أن القول أعم من الوسوسة لانها خصوص القول سرا والعام لا يبين الخاص وفيه أن كون الثاني أعم من الاول لا يضر في كونه عطف بيان اذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثاني أخص من الاول قاله عبد الحكيم فان قيل لم لا يجوز أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشئ اذ لا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتي الانقطاع وهذا شروع في شبه كمال الانقطاع وحينئذ فكان المناسب لما تقدم أن يقول وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها الخ (قوله موهما لعطفها على غيرها) أي يوقع في وهم السامع وفي ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان (قوله مما ليس بمقصود) أي مما ليس بمقصود العطف عليه لاداء العطف عليه خلل في المعنى كما يتضح ذلك في المثال الآتي وقوله مما ليس الخ بيان لغيرها (قوله وشبه) هو بصيغة الفعل الماضي المبني للفاعل أي وشبه المصنف هذا أي كون عطفها على السابقة موهما (قوله على مانع من العطف) أي وهو ايهام خلاف المقصود فان قلت ان كمال الاتصال فيه مانع من العطف فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد أن العطف مع الايهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له وهو التغاير الكلي بخلاف كمال الاتصال فان المصحح فيه منتف لعدم التغاير الكلي بين الجملتين فمن قال ان المانع في كمال الاتصال أيضا موجود فلابد هنا من اعتبار قيد مع التغاير في المعنى حتى تكون صورة الايهام شبيهة بكمال الانقطاع فقد وهم (قوله الا أنه) أي ذلك المانع (قوله لما كان خارجيا) أي عن ذات الجملتين بخلاف المانع في كمال الانقطاع فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلا وهو كون احداهما خبرية والاخرى انشائية أو لا جامع بينهما (قوله ويسمى الفصل) أي ترك العطف وقوله لذلك أي لاجل كون العطف موهما أو لاجل دفع الايهام وقوله قطعا مفعول يسمى الثاني والاول نائب الفاعل الذي هو الفصل ووجه تسميته بالقطع اما لقطعه لتوهم خلاف المراد واما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق (قوله مثاله) أي مثال الفصل لدفع الايهام المسمى بالقطع وعبر

حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول فظاهر أن ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أي الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أي عن الاولى (فلكون عطفها عليها) أي عطف الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

بالمثال

بالمثال دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لان الاحتمال لا يضر في المثال ويضر في الشاهد (قوله أبغي بها بدلا) الباء للمقابلة فما قيل ان بها بمعنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلا والمعنى اطالب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه (قوله أراها) بصيغة المجهول شاع استعماله بمعنى الظن وأصله أراني الله اياها تهيم في الضلال ثم بني للمجهول وحينئذ فالضمير المستتر في أراها الذي هو نائب الفاعل مفعول أول والهاء مفعول ثان وجملة تهيم مفعوله الثالث وانما جعل الشاعر ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى اليقين لانه اذا علم قصد ظنها بهذا الامر كان متحققا الفساد نظما رعاية لمقابلة الظن بالظن أو للتأدب عن نسبة الضلال اليها على طريق اليقين (قوله تهيم) يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب في الارض من العشق وغيره (قوله فبين الجملتين) أي الخبريتين أعني قوله وتظن سلمى وقوله أراها في الضلال تهيم وحاصل كلامه أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهي الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى لان معنى أرى أظن وشبه التضايف بين المسند اليه فيهما وهو ضمير تظن وأراها المستتر فيهما فان الاول عائد على سلمى وهي محبوبة والثاني عائد على الشاعر وهو محب وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر الا أنه ترك العطف لمانع واعترض على الشارح في قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة بأن هذا ينافي ماتقدم له من أن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والمناسبة لا تناسبه كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التي لا تناسبه هي المصححة للعطف بخلاف التي معها الايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لكن ترك العاطف لئلا يتوهم انه) أي الجملة الثانية وذكر الضمير باعتبار أنها كلام وحاصله انه لو عطف جملة أراها على جملة تظن سلمى لكان صحيحا اذ لا مانع من العطف عليه اذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد الشاعر الا انه قطعها ولم يقل وأراها لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغي وحينئذ يفسد المعنى المراد اذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن أني أبغي بها بدلا وتظن أيضا اني أظنها أيضا تهيم في الضلال وليس هذا مراد الشاعر لان مراده اني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أني أبغي بها بدلا ويدل على أن مراده ماذكر قوله قبل ذلك

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز أن يكون أراها خبرا لان بعد خبر أو حالا أو بدلا من أبغي ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المراد وحينئذ فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه قلت هذا مدفوع لان الاصل في الجمل الاستقلال وانما يصار الى كونها في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخبارا لا يجوز أفاده المولى عبد الحكيم (قوله ويحتمل) أي قوله أراها في البيت المذكور الاستئناف أي كما يحتمل أن يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال والحاصل أن جملة أراها في الضلال يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار بها كالتي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن تكون مستأنفة بأن يقدر سؤال تكون هي جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ماقبلها السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجملة من القسم الذي ذكره المصنف بعد بقوله وأما كونها كالمتصلة الخ (قوله كيف تراها في هذا الظن) أي أهو صحيح أولا (قوله فقال أراها تتحير) أي فقال أراها مخطئة تتحير في أودية الضلال أي في الضلال الشبيه بالاودية فهو من اضافة المشبه به للمشبه والظن منصب على التحير (قوله وأما كونها كالمتصلة بها) أي كمال اتصال والمناسب

قوله وهو ضمير تظن الخ فيه نظر فان تظن لانه مجرد فيه أصلا لا تكون فاعله اسما ظاهرا وهو سلمى تأمل اهـ مصححه

وتظن سلمى أنني أبغي بها
بدلا أراها في الضلال تهيم)
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العاطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغي فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تتحير في أودية الضلال (وأما كونها) أي الثانية (كالمتصلة بها) أي بالاولى

لما مرّ أن يقول وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا الخ (قوله فلكونها أى الثانية جوابا الخ) كلامه يقتضى أن وقوع الجملة جوابا لسؤال اقتضته الاولى موجب للفصل وهو كذلك لانّ السؤال والجواب ان نظر الى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه وان نظر الى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبر وان نظر الى قائليهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكر فى المطوّل فى آخر بحث الالتفات فى قول الشاعر (فلاصرمة يبدو وفى اليأس راحة) حيث جعل وفى اليأس راحة جوابا لسؤال اقتضته الاولى حيث قال فكأنه لما قال فلاصرمة يبدو قيل له ما تصنع به فأجاب بقوله وفى اليأس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد الهجر ومخالف لما ذكروه فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الخ من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان للنبىّ والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم تقديره لم استغفر ابراهيم لابيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو وأجيب بأن الواو فى البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قيل انه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية أعنى الجملة الابتدائية ففيه نظر بل قد عهد ذلك كالواو فى قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون برفع يذرهم كما صرح به فى المغنى وأجيب أيضا بأن السؤال المعتبر فيه الفصل ما كان منشأه التردد فى حال المسؤل عنه بأن حاله كذا أم لا بأن كان واردا على سبيل النقض كما فى الآية ونظائرها وذلك لانّ المطلوب فى الاول بيان ما أجمل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى دفع ما أورد فكان كل من الغرضين اللذين أدّيا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى الا أن النقض على كلام المصنف بما تقدم للشارح فى المطوّل فى بحث الالتفات والجواب عنه بما ذكر ظاهر وأما النقض بالآية ففيه شئ منشأه الغفلة عن سبب النزول كما قاله العلامة عبد الحكيم فانّ الآية الاولى أعنى قوله تعالى ما كان للنبىّ الخ نزلت فى منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم محتجين فى ذلك بأن ابراهيم استغفر لأبيه على ما فى الكشاف فالآية الاولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والأقربين والثانية جواب لتمسكهم باستغفار ابراهيم فعطف الثانية على الاولى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى تأمل ذلك (قوله اقتضته الاولى) أى اشتملت عليه ودلت عليه بالفحوى وذلك لكونها مجملة فى نفسها باعتبار الصحة وعدمها كما فى المثال السابق أعنى قوله وتظن سلمى الخ فانّ الظن يحتمل الصحة وعدمها أو لكونها مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال كما يأتى (قوله فتنزل الاولى منزلته) أى فبسبب اقتضاء الاولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك الجملة الاولى منزلة ذلك السؤال المقدر لانّ السبب ينزل منزلة المسبب لكونه ملزوما له ومقتضيا له (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها) أى عن تلك الاولى المقتضية للسؤال المقتضى للجواب الذى هو الجملة الثانية (قوله كما يفصل الجواب عن السؤال) أى المحقق (قوله لما بينهما) أى السؤال المحقق والجواب من الاتصال أى من الاتصال الشبيه أى من شبه كمال الاتصال فكما أن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه وقيل المراد من الاتصال فى صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وفيه ان كمال الاتصال منحصر فى الاقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلة فى شئ

(فلكونها) أى الثانية (جوابا لسؤال) اقتضته الاولى (فتنزل) الاولى (منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) أى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

منها وما قيل انهم لم يعدّوها فى أقسام الاتصال لانّ السؤال والجواب لايحتاج فى الفصل بينهما الى اعتباره لانهما يكونان كلامى متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ففيه نظر وذلك لانه مع كونه غير صحيح فى نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوفا على السلام عليكم لا ينفع فى شرح كلام المصنف لانه غير صريح فى أن الفصل بينهما لكمال الاتصال وقيل ان صورة الجواب والسؤال داخلة فى صورة البيان لانّ الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشئ لانّ الجواب لايدفع الابهام الذى فى السؤال اذ لا ابهام فيه انما يدفع الابهام الذى فى مورد السؤال أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم (قوله قال السكاكى الخ) اعلم أن مذهب المصنف أن الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال فتعطى بالنسبة الى الثانية حكم السؤال بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لا مدخل للسؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة وان كان هو الاصل فى المنع وحاصل مذهب السكاكى أن السؤال الذى اقتضته الجملة الاولى ويفهم منها بالفحوى أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرّح به وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال وحينئذ فتقطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الاولى اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل انه على مذهب المصنف الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال المقدر وأما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدّر الذى اقتضته الجملة الاولى فينزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الاولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدّر على كلام السكاكى (قوله وتدل عليه) بيان لما قبله وقوله بالفحوى أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال (قوله الواقع) أى المحقق المصرّح به (قوله ويطلب) أى ويقصد بالكلام الثانى وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثانى وقوله جوابا له أى للسؤال المقدّر الذى تقتضيه الاولى وجوابا حال من الكلام الثانى ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان أخصر وأوضح (قوله فيقطع) أى الكلام الثانى (قوله لذلك) أى لاجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدّر اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزيله منزلة الواقع) أى وتنزيل السؤال المقدّر منزلة السؤال الواقع لاجل أن يكون الكلام الثانى جوابا له انما يكون الخ وقضية كلام الشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكى مع أن التنزيل أيضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الاولى للشارح أن يعمم فى كلامه بأن يقول والتنزيل انما يكون لنكتة ليشمل التنزيلين أعنى تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدّر منزلة السؤال الواقع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) أى تعظيما له أو شفقة عليه فالبليغ شأنه اذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتى بجواب ذلك السؤال ولا يحوج السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيما له او شفقة عليه (قوله أو مثل أن لا يسمع الخ) قدّر مثل اشارة الى أن قوله او أن لا يسمع الخ عطف على قوله اغناء أى او مثل ارادة أن لا يسمع الخ لا على أن يسأل وانما قدّر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن قال يس لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله أو مثل أن لا ينقطع الخ) أى أو مثل عدم انقطاع كلامك أيها المتكلم بكلامه أى السامع وأنت تحب ذلك أى مثل ارادة عدم تخلل كلامك بسؤاله لئلا يفوت اتساق الكلام الذى قصد أن لا ينسى منه شئ (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو) أى تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال الخ وفيه أن التقدير المذكور سبب فى التكثير لا نفسه فكان الاولى أن يقول وذلك بسبب تقدير السؤال الخ والكلام

قال (السكاكى فينزل ذلك) السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون (لنكتة كاغناء السامع عن أن يسأل او) مثل (أن لا يسمع منه) أى من السامع (شئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

من باب اللف والنشر المرتب وذلك لان تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب في تقليل اللفظ (قوله أو غير ذلك) عطف على اغناء أو على القصد وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع وأن المقدر عنده كالمذكور أو التنبيه على بلادته وعدم تنبهه لذلك الابعد ايراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله وليس في كلام السكاكي الخ) هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف فتنزل الجملة الاولى منزلة السؤال المقدر وحاصله أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف وحينئذ فالمصنف مخطئ في كلامه وحاصل ما أجاب به الشارح انا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي لكن لا نسلم خطأه اذ هو مجتهد في هذا الفن فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافقه (قوله تنزل منزلة السؤال) أي المقدر أي وحيث لم يكن فيه دلالة على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه مع أنه مختصر لكلامه (قوله فكان المصنف نظر الخ) هذا اعتذار عن المصنف في مخالفته للسكاكي وحاصله أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها لزم كون الاولى منزلة منزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو السؤال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى (قوله انما يكون الخ) خبر أن أي انه نظر الى أن قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكي وأما قوله مثل قطع الخ فهو مفعول مطلق أي قطعا مماثلا لقطع الخ (قوله والاظهر أنه لا حاجة الى ذلك) أي الى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية عن الاولى (قوله كاف في ذلك) أي في قطع الثانية عن الاولى وعدم عطفها عليها وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكتة المتقدمة وتوضيح ذلك البحث على ما في ابن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أي قطع الثانية عن الاولى بقطع الجواب عن السؤال لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الربطين سببا والآخر مسبب المسبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا في مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافيا في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجاري على المستأنف عنه وكالمتصل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير السؤال وتنزيل المستأنف عنه منزلة السؤال لم يصح كون الجواب كالجاري عليه اذ لا يجري الجواب على السؤال على أنه وصف له فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل بالنشأة ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اهـ كلامه. لا يقال الاكتفاء بمجرد كون الاولى منشأ للسؤال يشافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكت أخرى قد تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأي فائدة لهذا الاختلاف فتأمل (قوله ويسمى الفصل) أي الذي هو ترك العطف (قوله استئنافا) تسميته بذلك من تسمية اللازم باسم الملزوم لان الاستئناف الذي هو الاتيان بكلام مستقل في جميع أجزاء تراكيبه عما قبله يستلزم قطعه أي ترك عطفه على ما قبله (قوله تسمى استئنافا الخ) تسميتها بذلك من تسمية الشئ باسم ما تعلق به لان الجملة لا يسمها الاستئناف وتعلق بها هذا وحقق أن الاستئناف مشترك بين المعنى المصدري

وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على أن الاولى تنزل منزلة السؤال فكأن المصنف نظر الى أن قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر أنه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك أشير اليه في الكشاف (ويسمى الفصل لذلك) أي لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة

والمعنى الاسمى (قوله أى الاستئناف) يعنى مطلقا سواء أريد به فصل الجملة الثانية أو نفسها (قوله لان السؤال الخ) هذا تعليل لمحذوف أى وانما انحصر فى ثلاثة أضرب لان السؤال الخ وحاصله أن المبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من أصله فيسأل عنه واما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفى جميع الاسباب الا سببا خاصا تردد فى حصوله ونفيه فسأل عنه واما غير السبب بأن ينبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى (قوله عن سبب الحكم) أى المحكوم به الكائن فى الجملة الاولى (قوله مطلقا) حال من السبب أى حال كون السبب مطلقا أى لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب وذلك كأن يكون السامع يجهل السبب من أصله وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله فى البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب الا أنه جاهل حقيقته فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل (قوله عليل) خبر مبتدا محذوف أى أنا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال (قوله سهر دائم) خبر لمبتدا محذوف أى سبب علتى سهر دائم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال والمغايرة التى يقتضيها العطف لا تناسبه وأما قوله عليل أى أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدده لانه جواب عن سؤال ملفوظ به واحتمال كون عليل خبرا أولا وسهر خبرا ثانيا بتأويله بساهر وكذا حزن أو كون سهر مبتدأ ودائم خبر والجملة كالبدل مما قبلها أو حالية أى ذو سهر دائم تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (قوله أى ما بالك عليلا) أى ما حالك حال كونك عليلا ولا شك أن السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك اذ لا يبقى ما يسأل عنه من أحوال العلة بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (قوله أو ما سبب علتك) هذا تنويع فى التعبير والمعنى واحد لان كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الاولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيده بالتصريح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بقرينة الخ) مرتبط بمحذوف أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف واضافة القرينة لما بعده بيانية وأشار بعطف العادة عليه الى أن المراد العرف العادى (قوله فانما يسأل عن مرضه) على تقدير مضاف أى عن سبب مرضه فعطف سببه عليه تفسير وقوله لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص و بيان ما ذكره الشارح انه اذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه الا مجرد المرض و يبقى السبب مجهولا له فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصوريا بمعنى أنه يطلب تصورا للسبب لكونه جاهلا به لا انه يعلم الاسباب بخصوصها و يتردد فى تعيين أحدها ليكون السؤال عن السبب الخاص واجابة ذلك السؤال التصورى بسبب خاص تحصيل مطلوب السائل أعنى تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا الا أن هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فافهم فانه مما خفى على بعض الناظرين اه عبد الحكيم فان قلت حيث كان السائل خالى الذهن من السبب وطالبا لتصور السبب المطلق فلا يؤكد الكلام الملقى اليه لان التأكيد انما يجىء لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد لان اسمية الجملة من المؤكدات كما مر فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص وأجيب بأن اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات الا اذا انضم اليها مؤكد والا فلا تكون من المؤكدات كما هنا فعدم التأكيد هنا دليل على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقا (قوله لا سيما السهر والحزن) أى خصوصا السهر والحزن فهما أولى بعدم القول لانه يبعد كونهما سببين من الاسباب المحدثة للمرض وحينئذ فلا يقال

(وهو) أى الاستئناف (ثلاثة أضرب لان السؤال) الذى تضمنته الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لى كيف أنت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل
أى ما بالك عليلا أو ما سبب علتك) بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن

فى السؤال هل سبب علته السهر أو الحزن اذ لا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسأل عنهما الحاصل أنه اذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من أن يقال هل سبب مرضه السهر أو الحزن منعا أكثر من أن يقال هل سبب مرضه الحمى أو البرودة لانه لا يتوهم سببية الحزن والسهر للمرض حتى يسأل عنهما لانهما من أبعد الاسباب المحدثة للمرض وانما تقتضى العادة بالسؤال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب مرضه اه سم (قوله حتى يكون الخ) هذا تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) يسأل السائل عنه هل هو حاصل او غير حاصل فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته فلذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى كعدم التبرئة فى الآية الآتية (قوله وما أبرئ نفسى) هذه الجملة منشأ السؤال وقوله ان النفس لامارة بالسوء هذا هو الاستئناف قال فى الكشاف وما أبرئ نفسى أى من الزلل ولم اشهد لها بالبراءة الكلية ولا ازكيها ولا يخلو اما أن يريد فى هذه الحادثة للهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها الذى هو فعل النفس على طريق الشهوة البشرية لا عن طريق القصد والعزم واما أن يريد عموم الاحوال اه (قوله كأنه قيل الخ) أى لان الحكم بنفى تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على طلب ما لا ينبغى فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل لم نفيت البراءة عن نفسك هل لان النفس أمارة بالسوء أى انها منطبعة على ذلك فالسائل متردد طالب للتعيين كذا فى ابن يعقوب وقوله فكان المقام الخ أولى من قول الشارح اذا كان طالبا مترددا لان التردد بالفعل لم يتحقق لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء ولكن لما نفى تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة عبد الحكيم قوله كأنه قيل الخ أى وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئتك نفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء فلا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فأجيب ثم ان جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه فيكون هو السبب لنفى التبرئة اه (قوله هل النفس أمارة بالسوء) أى هل لان النفس أمارة بالسوء أى هل سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لان الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) هذا مرتبط بمحذوف أى فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيد بان واللام لانه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه فأجيب بالتأكيد على ما بينه الشارح لان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه (قوله وهذا الضرب) أى النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص لحكم الكائن فى الجملة الاولى او المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضى الخ فاندفع ما يقال ان الضرب قسم من أقسام الاستئناف وهو لا يقتضى التأكيد (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لا لماهيته علم أن السؤال جملة طلبية فيقتضى تأكيد الحكم ولذا قيل فى هذا الباب ان دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقى أى فيه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين كانت الجملة الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد بان انما يكون للنسبة لا لاحد الطرفين (قوله كما مر) الكاف تعليلية (قوله من أن المخاطب اذا كان طالبا الخ) الاولى أن يقول من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم اليه ما يلوح بالخبر فيستشرف استشراف المتردد فحينئذ يحسن تقوية الحكم بمؤكد وما أبرئ يلوح بالخبر كما قررنا وانما كان هذا أولى مما قاله الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا غير متردد فى الحكم طالب له لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء ثم هو منزل منزلة المتردد لان يوسف لما نفى تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام

حتى يكون السؤال عن السبب الخاص
(واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو
وما أبرئ نفسى ان النفس لأمارة بالسوء
كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء فقيل ان
النفس لأمارة بالسوء) بقرينة التأكيد
فالتأكيد دليل على أن السؤال عن
السبب الخاص فان الجواب عن مطلق
السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضى
تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية
أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا
السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا
(كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من أن
المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن
تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد
الاقتضاء استحسانا

تردد باعتبار مفاده تأمل (قوله لا وجوبا) أى وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بمقتضى المشعر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) أى فى طلب مراعاته والاتيان به وحينئذ فساغ التعبير بمقتضى (قوله واما عن غيرهما) أى عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شئ آخر له تعلق بالجملة الاولى يقتضى المقام السؤال عنه اما عام كما فى الآية واما خاص كما فى البيت لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله قالوا) أى الرسل أعنى الملائكة المرسلين لقوم لوط وقوله سلاما مفعول لمحذوف أى نسلم عليك يا ابراهيم سلاما (قوله قال سلام) أى قال ابراهيم فى جواب سلام الملائكة سلام أى عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله أى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم) أى سلام الملائكة عليه ولا شك أن قول ابراهيم ليس سببا لسلام الملائكة لا عاما ولا خاصا وعام فى حد ذاته (قوله الدالة على الدوام والثبات) أى بخلاف تحيتهم فانها بالجملة الفعلية لانه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما بينا وقد يقال ان الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار وهو موازى الدوام والثبات وحينئذ فلا أحسنية وحسن الدوام على التجدد والحدوث يحتاج لبيان كذا قرر شيخنا العدوى ثم ان التفريق بين الجملتين واعتبار النكات المذكورة انما راعى فى الحكاية لا فى المحكى لانها الكلام البليغ غاية البلاغة فقول الفنارى ومن ثمه يحتمل أن يكون تفاوت المخاطبين بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل أن يكون تفاوتهم بها لانهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه السلام بعيد عن المقصود أفاده المولى عبد الحكيم (قوله زعم) قال فى شرح الشواهد لا أعرف قائله والزعم أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومن ذلك ما هنا بدليل قوله صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) أى من الذكور ولم يجعله الشارح جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة لقول الشاعر صدقوا بضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل الا اذا كان صفة لمؤنث او لما لا يعقل كحائض وصاهل وأما ان كان صفة لمن يعقل كعاذل فلا يطرد بل هو سماعى بخلاف فاعلة فانه يطرد جمعها على فواعل مطلقا وقد يقال ما المانع من جعل هذا من جملة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف تفسير كما أن قوله بعد ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله ولكن غمرتى لا تنجلى) لما كان قوله صدقوا مظنة أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك على ذلك بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى والمعنى انى كما قالوا ولكن لا مطمع فى فلاحى (قوله كأنه قيل الخ) هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الاولى فانه لما أظهر الشكاية من جماعة العذال له على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا فى ذلك الزعم أم لا فالسائل متصور للصدق والكذب وانما يسأل عن تعيين أحدهما للتردد فى الثابت لما زعموه هل هو الصدق او الكذب فان قلت حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب فى الجواب التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا أجيب بأن السؤال المقدر لما كان فعلا أتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا (قوله وأيضا منه) أى ونعود أيضا الى تقسيم آخر منه أى من الاستئناف أى بمعنى الجملة الثانية (قوله الى تقسيم آخر) أى باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب او غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله ما يأتى) أى استئناف يأتى (قوله باعادة) أى مع اعادة فالباء للمصاحبة بمعنى مع واضافة اسم الى ما من اضافة الاسم الى المسمى أى اسم ذات وقوله استؤنف عنه أى لاجله أى أوقع الاستئناف والحديث لاجله فعن بمعنى اللام ويصح أن تكون بمعنى بعد (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله او بعده وهذا بيان لحاصل المعنى المراد فالفعل اما مسند الى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح له على الاستئناف (قوله وأصل الكلام)

لاوجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة
الواجب) واما عن غيرهما) أى غير السبب
المطلق والخاص) نحو قالوا سلاما قال سلام
أى فماذا قال) ابراهيم فى جواب سلامهم
فقيل قال سلام أى حياهم بتحية أحسن
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام
والثبات (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (أنى فى غمرة) وشدة
(صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم
أنى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف
بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل
أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا (وأيضا منه)
أى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم
آخر (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه)
أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام
ما استؤنف عنه الحديث

أى أصل قوله استؤنف عنه أى أصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للاصل الثانى والا فالاصل الاصيل باعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث أى الكلام عنه فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه فصار باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذى له الاصالة بالنيابة وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع كما قال الشارح (قوله فحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) أى بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو أحسنت أنت الى زيد) أشار الشارح بأنت الى أن التاء فى أحسنت تاء الخطاب لا تاء المتكلم فالمعنى حينئذ نحو قولك لمخاطب قد أحسن الى زيد أحسنت الى زيد وانما جعل الشارح التاء للخطاب مع انه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع أحسنت فى المثال الآتى لانه يتعين أن تكون الثانية للخطاب والا لقال صديقى القديم وأيضا لا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد فى المثال الثانى بصداقته للمخاطب الا بعد اعتبار أمر خارج عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للمتكلم أو قرابته له ثم ان المقصود من هذا الكلام أعنى قولك أحسنت الى زيد اعلام المخاطب بأنه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب الاحسان اللاحق لا لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى أعلم احسانك الى زيد ويكون السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤالا عن سبب علمه ويكون الجواب عنه بانى أعلم ذلك لانه حقيق بالاحسان أو لانه صديق لك لان هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه أن العلم بكونه حقيقا بالاحسان لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان فعل المخاطب الامر الحسن مع زيد انما يتحقق كونه احسانا اذا كان زيد محلا للاحسان لان الفعل الحسن فى غير موقعه اساءة فاذا كان زيد محلا للاحسان وقلت لمخاطبك الذى صدر منه الاحسان له أحسنت الى زيد يتجه السؤال منه عن سبب كون زيد محسنا اليه أو عن أهليته للاحسان فالمخاطب بعد تصديقه المتكلم فى قوله أحسنت الى زيد مصدق بكون زيد محسنا اليه لسبب الا انه تارة يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا أحسن اليه على صيغة الماضى المبنى للمجهول أى لأى سبب صار محسنا اليه وتارة يكون عالما بأسباب كونه محسنا اليه ككونه فى نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل أو قريبا له أو غير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعيين السبب فيكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه أو صديقك القديم أهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض وعلى التقدير الثانى يكون مقصود السائل أولا وبالذات التصديق بالسبب الخاص وأما تصوره فحاصل بالعروض * بقى شئ آخر وهو أنه على التقدير الثانى يستحسن التأكيد فى الجواب لكون السائل مترددا فى تعيين السبب لان السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الاول وهو لماذا أحسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب أن كلام المصنف فى نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثانى أبلغ من الاول وأما استحسان التأكيد على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الاول فخارج عما نحن فيه وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بأن المخاطب أعلم بسبب فعله الاختيارى وحينئذ فلا معنى لسؤاله من الغير وهو المتكلم عن سبب احسانه وذلك لان السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا اليه لا عن كون المخاطب محسنا واذا علمت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم انه لا حاجة لما أجيب به من الجوابين اللذين أولهما أن السائل لا يتعين أن يكون

المخاطب

فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم
(نحو أحسنت) أنت الى زيد

المخاطب بل سامع آخر وثانيهما أن السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقرير لا للاستفهام وظهر
لك أيضا مما قلناه أن تقدير السؤال لماذا أحسن اليه أو هل هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من
الجوابين اللذين ذكرهما المصنف وأنه ليس في الكلام لف ونشر مرتب كما قيل اهـ عبد الحكيم مع
بعض زيادة وتصرف (قوله باعادة اسم زيد) أي الذي استؤنف الحديث والكلام لاجله (قوله
ما بني) أي استئناف بني وبركب من تركيب الكل على أجزائه ولم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر
أولا حتى تعاد (قوله والمراد صفة تصلح لترتب الحديث) أي الحكم بمعنى المحكوم به في الجملة الثانية
وضمير عليه للصفة بمعنى الوصف (قوله صديقك القديم الخ) أي فهذا استئناف مركب من صفة
ما استؤنف الحديث لاجله وهذه الصفة وهي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها (قوله فيهما) أي
فيما بني على الاسم وفيما بني على الصفة (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع للمثال
الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال
الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص
عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله أو هل هو الخ راجع للمثال الثاني
وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففي كلام الشارح اشارة الى انه لا يتعين
تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر
المرتب على ما في الفنرى لكن لا يخفى صحة تقدير هل هو الخ في المثال الاول أيضا فتأمل (قوله
الموجب للحكم) أي الذي تضمنه الجواب كثبوت الاهلية للاحسان للصديق القديم وقوله كالصداقة
الخ مثال للسبب الموجب للحكم (قوله لما يسبق الخ) علة لقوله لاشتماله الخ وقوله من ترتب الحكم
أي كثبوت الكون أهلا للاحسان وقوله على الوصف الصالح للعلية أي كالصداقة القديمة وقوله
انه أي الوصف وهو بدل من ما وانما كان يسبق للفهم ما ذكر لان تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية
ما منه الاشتقاق كقولك أكرم العالم (قوله وههنا) أي في الابلغية المعللة بما ذكر بحث فهو ايراد
على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم وتقريره أن المراد بالحكم الحكم الذي
يتضمنه الجواب كما يدل عليه التعليل بأن ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية والحكم الذي يتضمنه
الجواب هو الحكم المسؤل عن سببه اذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير
المسؤل عنه لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه أن السؤال ان كان
عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في أي استئناف كان أي سواء كان مبنيا على الاسم
او مبنيا على الصفة وان لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير مشتمل على السبب في أي استئناف كان اذ لا
معنى لاشتماله على بيانه وحينئذ فلا فرق بين الاستئنافين فجعل المبني على الصفة أبلغ من المبني على
الاسم وتعليله بما ذكر لا يتم نقول الشارح وهو أن السؤال أي المقدر وقوله ان كان عن السبب أي
في المبني على الاسم والمبني على الصفة وقوله فالجواب أي في كل منهما يشتمل على بيانه وقوله
والا فلا وجه أي والا يكن السؤال في المبني على الاسم والمبني على الصفة عن السبب بل كان عن
غيره فلا وجه لاشتمال الجواب على سبب الحكم وحينئذ فليس أحدهما أبلغ من الآخر فلا يتم ما ذكره
المصنف من ابلغية المبني على الصفة على المبني على الاسم ولا يتم ما بني من التعليل وقول الشارح
كما في قوله تعالى قالوا سلاما الخ تنظير في كون السؤال ليس عن السبب الا أن الاستئناف فيه ليس
مبنيا على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله ووجه التقصي) بالفاء أي
التخلص من ذلك البحث مذكور الخ وحاصل الجواب انا نختار الشق الاول وهو أن السؤال
عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير أن الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر
فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الاول

زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد
(ومنه ما بني على صفته) أي صفة
ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة
تصلح لترتب الحديث عليه (نحو أحسنت الى
زيد صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال
المقدر فيهما لماذا أحسن اليه أو هل هو
حقيق بالاحسان (وهذا) أي الاستئناف
المبني على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة
في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم منه
ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه
علة له وههنا بحث وهو أن السؤال ان كان
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
والا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
ووجه التقصي عن ذلك مذكور في الشرح

أعني ما بني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فانه سبب الحكم الذى هو ثبوت استحقاقه للاحسان وان ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثانى أعنى ما بنى على الصفة كالصداقة القديمة فانها سبب لاستحقاق الاحسان ولا شك أن الثانى أبلغ من الاول لانه كالتحقيق والاول من باب التحقيق ومن الاول ما اذا قيل ما بال زيد يركب الخيل فقلت هو حقيق بركوبها والثانى ما لو قلت فى الجواب هو حقيق بركوبها لانه من أبناء الملوك (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) أى الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للصدر بل العجز كذلك كما فى نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن ولعله انما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته فى كلامهم اولضعف القول المذكور فى المثال (قوله فعلا كان) أى ذلك الصدر كما فى الآية أو اسما كما فى المثال الآتى ومنه ما تقدم من قوله سهر دائم وحزن طويل (قوله اى يسبحه رجال) أى وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور فى السؤال المقدر لانه لا يجوز كما فى دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه و بين الشارح فاندفع قول بعضهم ان فى كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز من أن السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل فى الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال فى الآية من المسبحون (قوله وعليه) أى ويجرى عليه أى على حذف صدر الاستئناف (قوله أى على قول الخ) أى لا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ محذوف الخبر والا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله اوأنه بدل او عطف بيان والا فلا حذف أصلا ولا يكون فى الكلام استئناف (قوله و يجعل الجملة الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله) أى قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز وحينئذ فيكون الفصل الذى هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقديريا لان الفصل الحقيقى انما يكون بين الملفوظين (قوله اما مع قيام شئ مقامه) أى مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (قوله نحو قول الحماسى) أى قول الشاعر الذى ذكر أبو تمام شعره فى ديوان الحماسة وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير و بعد البيت المذكور

اولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

ومراده هجو بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم لقريش وادعائهم انهم اخوتهم ونظائرهم بأن لهم ايلافا فى الرحلتين وليس لكم شئ منهما وأيضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنتم جائعون خائفون (قوله قريش) هم أولاد النضر بن كنانة وهو خبر أن واما قوله لهم الف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والالف مصدر الثلاثى وهو ألف يقال ألف فلان المكان يألفه الفا والايلاف مصدر الرباعى وهو آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفة والرغبة (قوله رحلة فى الشتاء لليمن) أى لانه حار ورحلة فى الصيف الى الشام لانه بارد (قوله وليس لكم الاف) أى رغبة فى الرحلتين المعروفتين اى فقد افتريتم فى دعوى الاخوة لعدم التساوى فى المزايا والرتب اذ لو صدقتم فى ادعاء الاخوة والنظارة لهم لاستويتم مع قريش فى مؤالفة الرحلتين (قوله كأنه قيل الخ) وذلك لان قوله زعمتم يشعر بأن القائل لم يسلم له ما ادعاه اذ الزعم كما ورد مطية الكذب لكن قد يستعمل لمجرد النسبة لا لقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما هنا فكان المقام مقام أن يقال اصدقنا الخ ولو حمل الزعم هنا على القول الباطل لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل * واعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله لهم الف الخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا السؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم المتكلم لهم الف فيكون فى البيت استئنافان أحدهما

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أى يسبحه رجال (وعليه قوله نعم الرجل) أو نعم رجلا (زيد على قول) اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ اى هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله اما مع قيام شئ مقامه نحو) قول الحماسى (زعمتم أن اخوتكم قريش * لهم الف) أى ايلاف فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أى ليس لكم ذلك الايلاف فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم

محذوف

محذوف والآخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ولا يقال ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن يكون استئنافا جوابا للسؤال عن سببه فأقيم المسبب مقام السبب وحينئذ فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح لانا نقول لا نسلم أن هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان لهم الف وليس لكم الاف على ما قال الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف او بيان له لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر وأما على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن سؤال عن علة ادعاء الكذب فتغاير الوجهان بهذا الاعتبار وان كان مآلهما واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله فحذف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الواقع في جواب السؤال (قوله لدلالته عليه) أى لانه علته والعلة تدل على المعلول ويحتمل أن المراد بدلالته عليه اى من حيث انه يدل على نفي المزعوم من الاخوة والنظارة (قوله اكتفاء بمجرد القرينة) أى الدالة على المحذوف التى لا بد منها فى كل حذف (قوله أى هم نحن) فيكون المحذوف جملة المخصوص مع مبتدئه (قوله على قول) أى انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول وأما على قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه فليس من هذا الباب اى الاستئناف بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شىء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف بل يجرى ايضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله والفراغ من بيان الاحوال الاربعة الخ) أى وهى كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه الاول وشبه الثانى (قوله شرع فى بيان الحالتين الخ) وهما كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله وأما الوصل) أى الذى يجب مع كمال الانقطاع وقوله لدفع الايهام اى لاجل دفع ايهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا وكان المناسب لكلامه سابقا أن يقول وأما كمال الانقطاع مع الايهام الذى يجب فيه الوصل لدفع الايهام فهو كقولهم الخ (قوله فكقولهم) اى فى المحاورات عند قصد النفى لشىء تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد (قوله لا وأيدك الله) ذكر صاحب المغرب أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه مر برجل فى يده ثوب فقال له الصديق أتبيع هذا فقال لا يرحمك الله فقال له الصديق لا تقل هكذا قل لا ويرحمك الله واعلم أن دفع الايهام لا يتوقف على خصوص العطف بل لو سكت بعد قوله لا أو تكلم بما يدفع الاتصال ثم قال رحمك الله أو أيدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الايهام وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيما دفعا لتوهم أن قيما صفة لعوجا وحينئذ فوجوب الوصل مع كمال الانقطاع مع الايهام بالنسبة للفصل مع الاتصال فتأمل (قوله هل الامر كذلك) اى هل أسأت الى فلان أو هل الامر كما زعم فلان (قوله فيقال لا) اى ما أسأت الى فلان او ليس الامر كما زعم فلان (قوله فهذه) اى جملة ليس الامر كذلك التى تضمنتها لا (قوله دعائية) اى بالتأييد للمخاطب (قوله لكن عطفت عليها الخ) هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة لا زائدة لدفع الايهام وليست استئنافية كما قيل لكونها فى الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار وفى الشرح يحكى عن الصاحب ابن عباد أنه قال هذه الواو أحسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح (قوله لان ترك العطف الخ) قيل ان هذا الوهم بعد ايراد العاطف باق لانه يجوز أن يكون العطف على المنفى لا على النفى واذا كان العطف على المنفى كانت لا مسلطة على المعطوف والجواب أن العطف على المنفى المحذوف مع وجود المذكور لا يذهب اليه الوهم (قوله فأينما) اين شرطية جوابها قوله فالمعطوف الخ أى فأى محل وقع فيه هذا الكلام اى مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين لا الى (رد) كلام سابق وجملة دعائية نحو لا ونصرك الله او لا ورحمك الله أو لا وأصلحك الله فالمعطوف عليه هو

فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون) أى هم نحن (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدإ أى هم نحن ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فيقال لا أى ليس كذلك فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا

مضمون قوله لا أى ما تضمنه لا من الجملة وقوله فأيما الخ تفريع على قوله لكن عطفت عليها وأتى الشارح بهذا التعميم توطئة للرد على البعض الآتى (قوله وبعضهم) هو الشارح الزوزنى (قوله فى هذا الكلام) اى لا وأيدك الله وما ماثله (قوله وزعم) اى ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله عطف على قوله قلت) أى لا على مضمون قوله لا (قوله ولم يعرف) اى ذلك القائل وهذه جملة حالية من فاعل نقل وقوله أنه اى الحال والشان وقوله لو كان اى قوله وأيدك الله وقوله كذلك اى معطوفا على قلت (قوله لم يدخل الدعاء تحت القول) اى وهو خلاف المقصود من هذا التركيب فان المقصود منه باعتبار الاستعمال العرفى والقصد الغالبى انه من جملة المقول وأن المعنى قلت لا وقلت أيدك الله وهذا يقتضى عطف أيدك الله على مضمون لا لا على مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فيما مضى ثم أنشأ الآن بقول أيدك الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لان العطف عليه يقتضى خروجه عن القول وانه غير محكى به كما لا يخفى لان هذا المعنى وان امكن لا يقصد عرفا (قوله وانه لو لم يحك الحكاية) عطف على انه لو كان اى ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يحك الحكاية اى لو لم يصرح بالقول فالمراد بالحكاية قلت وقوله نحو ما قال الخ الفاء زائدة وحين ظرف لقوله لا بد وما مصدرية وقوله فلا بد جواب لو والفاء فيه زائدة أى ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب لا وأيدك الله لم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكاية أولا وهو المطلوب والحاصل أن قوله وأنه لو لم يحك الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله أن الذى ذكره من العطف على قلت انما يتأتى فى خصوص تلك الحكاية وأما اذا قلت لا وأيدك الله من غير قلت احتاج الامر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل ولا يقال يقدر قلت معطوفا عليها لان العطف على المحذوف مع وجود المذكور لا يذهب اليه الوهم فتأمل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله واما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ واذا فى قوله فاذا اتفقتا خبره وأصل الكلام وأما الوصل لاجل التوسط فيتحقق بين الجملتين اذا اتفقتا الخ والفاء فى جواب الشرط داخلة فى المعنى على الجملة لكنها زحلقت عن المبتدا الى الخبر كما فى أما زيد فقائم والجملة عطف على جملة وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم (قوله لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما (قوله وقد صحف بعضهم) وهو الشارح الزوزنى وقوله أما بفتح الهمزة مفعول صحف وقوله بكسر متعلق بصحف وفى بعض النسخ وقد صحفه بعضهم اما بالكسر والضمير وعليها فالمعنى وقد صحف بعضهم هذا اللفظ اما بالكسر وفى ضبط بفتح أما على هذه النسخة وعليه فأما بدل من الضمير (قوله فركب) أى فصار مثل من ركب متنا اى ظهر وقوله عمياء اى ناقة عمياء وخبط خبط عشواء أى خبط خبطا كخبط ناقة عشواء اى ضعيفة البصر أو لا تبصر ليلا والمراد أنه وقع فى خبط عظيم من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلان قراءته بالكسر تحوج الى تقدير أما فى المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك لان اما العاطفة لا بد أن يتقدمها اما فى المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط ويرد عليه أن حذف اما من المعطوف عليه لا يجوز فى السعة حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الايهام ويرد عليه أيضا أن الفاء فى قوله فكقولهم وفى قوله فاذا اتفقتا تكون ضائعة وتبقى اذا بلا جواب فى قوله فاذا اتفقتا ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فان أجاب بجعل الفاء فى قوله فكقولهم مؤخرة عن تقديم وانها داخلة فى الاصل على اما المحذوفة الداخلة على لدفع فزحلقت وأدخلت على كقولهم وبتقدير الجواب أو متعلق الظرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والجرأة على ما لا يخفى مع عدم

وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا
الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة
على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله
وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف
أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول
وانه لو لم يحك الحكاية نحو ما قال للمخاطب
لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف عليه
(وأما للتوسط) عطف على قوله أما الوصل
لدفع الايهام أى أما الوصل لتوسط الجملتين
بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف
بعضهم أما بفتح الهمزة أما بكسر الهمزة
تركب متن عمياء وخبط خبط عشواء

المطابقة لذلك وأمّا من جهة المعنى فلانه قد علم من قول المصنف سابقا فى مقام تعداد الصور اجمالا والافالوصل أنّ الوصل يجب فى صورة كمال الانقطاع مع الايهام وفى صورة التوسط بين الكمالين وحينئذ فيجب أن يجعل ماهنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح أمّا اذا المعنى وأمّا الوصل الذى يجب مع كمال الانقطاع مع الايهام لاجل دفع الايهام فكقولهم الخ وأمّا الوصل الذى يجب لاجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما اذا اتفقتا الخ ولو كسرت اما لكان ماهنا عين ماتقدم لانّ المعنى وأمّا الوصل الواجب فامّا لدفع الايهام وامّا للتوسط فيكون مكررا مع ماسبق ولاداعى لذلك التكرار هذا محصل ماذكره العلامة عبد الحكيم مع بعض تصرف (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله بجامع) اى مع تحقق جامع بينهما أى فى ذلك الاتفاق بأنواعه (قوله من أنه اذا لم يكن جامع) أى والحال انهما اتفقتا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقتا انشاء كذلك (قوله فاللفظان اما خبران) نحو تذهب الى فلان وتكرمه (قوله فاللفظان اما انشاآن) نحو ألم أقل لك كذا وكذا ولم أعطك أى قلت لك وأعطيتك (قوله ثمانية أقسام) أى وكلها من باب التوسط (قوله أورد للقسمين الاولين) أعنى الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء لفظا ومعنى (قوله يخادعون الله) أى باظهار خلاف ما يبطنون وقوله وهو خادعهم أى مجازيهم على خداعهم فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معا من المخادعة وكون المسند اليهما مخادعا والآخر مخادعا فبينهما شبه التضايف أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعة من العداوة وأورد على المصنف أن هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى انّ المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لامحل له من الاعراب وأجيب بأن القصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب أولا (قوله ان الابرار الخ) اى فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند اليهما لانّ الابرار ضدّ الفجار والكون فى النعيم ضدّ الكون فى الجحيم (قوله بخلاف الاول) اى فانّ الجملة الاولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية وقوله الا انهما الخ بيان لنكتة تعداد المثال مع كون الجملتين فى كل منهما خبريه لفظا ومعنى (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) أى فقوله واشربوا ولا تسرفوا جملتان انشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند اليه فى كلها وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيها وهو الامر بالاكل والشرب وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارب فى الخيال لان الانسان اذا تخيل الاكل تخيل الشرب لتلازمهما عادة واذا حضرا فى خياله تخيل مضرّة الاسراف (قوله وأورد) أى المصنف (قوله اشارة) أى حال كونه مشيرا الى أنه يمكن تطبيقه الخ ووجه الاشارة من قوله وتحسنون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا ولايصح جعل قوله اشارة مفعولا لاجله علة لقوله أورد اذلامعنى لذلك اذ لو كانت الاقسام اثنين وأورد منهما مثالا واحدا تأمل ذلك قرره شيخنا العدوى (قوله على قسمين من أقسامه الستة) الاقسام الستة هى السابقة فى قول الشارح والمتفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا انشائيتين معنى أو تكونا انشائيتين معنى والاولى خبرية فى اللفظ والثانية انشائية فيه وبقى على المصنف أمثلة الاربعة تمام الستة فمثال ما اذا كانتا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية قم الليل وأنت تصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا انشائيتين لفظا ألم آمرك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية لفظا امرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق

(فاذا اتفقتا) أى الجملتان (خبرا أو انشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى بأن يكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان قسمان المتفقتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى والمتفقتان لانهما اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما اما خبريتان او انشائيتين معنى فاللفظان اما انشاء او بالعكس الاولى خبر والثانية معنى فاللفظان اما وان كانتا خبريتين معنى والثانية خبر انشاآن او الاولى انشاء والثانية ثمانية أقسام أو بالعكس فالمجموع والمصنف أورد للقسمين الاولين مثالهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) (وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) فى الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما فى الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول (وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال

الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا عطف على قوله ألم يؤخذ وهو وان كان انشاء بوجود الاستفهام الا أنه فى تأويل الخبر وهو أخذ عليهم ميثاق الكتاب لان الاستفهام للانكار تأمل (قوله واذ أخذنا ميثاق الخ) اذ ظرف لمحذوف معطوف على ما قبله أى واذكر اذ أخذنا وقوله لا تعبدون الا الله أى قائلين لهم لا تعبدون وفيه أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب أو أن أخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذكر وقت قسمنا على بنى اسرائيل وهذا جوابه وحينئذ فلا اعتراض ثم انه على الاحتمال الاول فى قوله لا تعبدون التفات ان قرئ الفعل بالياء التحتية وان قرئ بالتاء الفوقية فلا التفات وعلى الثانى بالعكس (قوله وبالوالدين) متعلق بالفعل المقدر العامل فى المصدر وجعل الشاهد من تلك الآية قوله وبالوالدين احسانا لانه المحتمل للقسمين وأما قوله وقولوا فليس محتملا الا لوجه واحد وحاصل ما ذكره الشارح فى هذه الآية أن جملة وقولوا عطف على جملة لا تعبدون لاتحادهما فى الانشائية معنى وان اختلفتا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية وأما جملة وبالوالدين فان قدر الفعل العامل فى المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفا على جملة لا تعبدون والجملتان انشائيتان فى المعنى خبريتان لفظا وان قدر الفعل العامل فى المصدر طلبا كانت تلك الجملة عطفا على جملة لا تعبدون والاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى (قوله فعطف قولوا على لا تعبدون الخ) أى والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند اليه واضح لاتحاده فيها وباعتبار المسندات فالاتحاد كذلك لان كلا من تخصيص الله بالعبادة والاحسان للوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها وأخذ الميثاق عليها فان قلت لم لا يجوز أن يكون قولوا عطفا على الفعل المقدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية معنى الخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثانى من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلها وحينئذ فيكون وقولوا محتملا للقسمين كالذى قبله قلت هذا وان كان جائزا فى نفسه بناء على أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو أحد قولين لكن الشارح لم يقل به لان الجمهور من النحاة على خلافه حيث كان العطف بحرف غير مرتب (قوله لان قوله لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء) وذلك لان أخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى فاذا وقع بعده خبر أول بالامر أو بالنهى كما هنا أى لا تعبدوا غير الله وكل منهما انشاء (قوله لا بد له من فعل) لان قوله وبالوالدين معمول لا بد له من عامل يعمل فى محل النصب والاصل فيه أن يكون فعلا (قوله فاما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب) أى بقرينة المعطوف عليه وهو قوله لا تعبدون (قوله فتكون الجملتان الخ) اى وهما قوله لا تعبدون الا الله وقوله وتحسنون المقدر (قوله وفائدة تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف الخبر أى ظاهرة تقتضيه معنى أما لفظا الى آخره (قوله فالملاءمة) اى المناسبة بينه وبين قوله لا تعبدون من جهة أن كلا خبر مراد منه الطلب (قوله كأنه سارع الخ) ان قلت ما ذكره انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضى قلت وكذلك بالحال أفاده عبد الحكيم (قوله فهو) أى المتكلم يخبر عنه اى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تزيد الامر) اى تريد بلفظ تذهب (قوله وهو) اى التعبير بالخبر مكان الامر أبلغ من الصريح أى أبلغ من صريح الامر ويقاس عليه ما يقال ان التعبير بالخبر مكان النهى كما هنا أبلغ من صريح النهى وانما كان الخبر المذكور أبلغ لافادته المبالغة بالاعتبار المذكور (قوله أو يقدر) عطف على يقدر فى قوله سابقا فاما أن يقدر خبرا وقوله صريح الطلب اى من أول الامر والقرينة على ذلك التقدير قوله بعده وقولوا للناس حسنا والحاصل أن تقدير تحسنون فيه مشاكلة فى اللفظ لما قبله ومبالغة باعتبار الاشارة الى سرعة الامتثال وتقدير أحسنوا فيه مشاكلة لما بعده وفيه اضمار فقط بخلاف اضمار تحسنون فانه مجاز فى التعبير عن أحسنوا بالكل

(قوله كقوله واذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما اخبارا انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء (أى لا تعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنون) فتكون الجملتان خبرا لفظا بمعنى احسنوا (فائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملاءمة مع قوله لا تعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر (أو) يقدر من أول الامر صريح الطلب

قوله ولعل الشارح اعتبر مذهب الاخفش فى بعض المواضع... (هو الى التعبير الخ لعل يوجد فى بعض قوله وهو أبلغ) من الصريح اى من صريح الامر... قوله أى من أول الامر مع أنه موجود فيه اه مصححه

من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن أن التقدير الاول أولى وقوة كلام الشارح تدل عليه أيضا لان المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه أتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) أى لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا بقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لا تعبدون (قوله فيكونان) أى لا تعبدون وأحسنوا والصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على تقدير المنصوب عطفا على تقدير السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة بحذف النون اللهم الا أن يجعل مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف (قوله اذ لفظ الاولى اخبار) علة لمحذوف أى لا لفظا لان لفظ الاولى الخ وفى نسخة مع أن لفظ الاولى أى والحال أن لفظ الاولى وهى لا تعبدون اخبار وقوله ولفظ الثانية أى وهى قوله وأحسنوا (قوله والجامع بينهما) أى والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما بحيث يكون مقربا لهما (قوله أى بين الجملتين) أى سواء كان لهما محل من الاعراب أولا وقوله يجب أن يكون باعتبار أى يجب أن يكون متحققا باعتبار المسند اليهما أى بالنسبة الى اللذين أسند اليهما فى الجملتين اتحدا أو تغايرا فضمير التثنية عائد على أل الموصولة باعتبار المعنى (قوله والمسندين) أى وباعتبارا للذين أسندا فى الجملتين اتحدا أو تغايرا (قوله جميعا) راجع للمسند اليهما وللمسندين فلا بد من المناسبة بين الامرين أو الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط أو المسند اليهما فقط أو اتحاد بين المسندين أو المسند اليهما فقط فلا يكفى (قوله أى باعتبار الخ) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند فى الاولى والمسند اليه فى الثانية ولا باعتبار العكس أى المسند اليه فى الاولى والمسند فى الثانية ثم ان ظاهر المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند اليهما والمسندين فى الجملتين وانه لا عبرة بالجامع باعتبار المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا لذاته فى الجملتين فانظره (قوله يشعر زيد) بفتح عينه وضمها (قوله للمناسبة الخ) أى مع اتحاد المسند اليهما كما يأتى وهو متعلق بمحذوف أى فالعطف صحيح للمناسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) أى اللذين هما مسندان والمناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لان النظم تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر لان الكتابة اذا قوبلت بالشعر فمعناها تأليف الكلام النثر وعلى هذا فبين الكتابة والشعر تماثل لا يفارقهما فى الحقيقة وان اختلفا بالعوارض كالنظمية والنثرية وحينئذ فالجامع بينهما عقلى كما يأتى تأمل (قوله وتقارنهما الخ) هذا جامع آخر غير الاول وذلك لان التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى والحاصل أن الجامع بين المسند اليهما فى الجملتين عقلى لا غير وهو الاتحاد وأما بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقليا ويصح أن يعتبر أنه التقارن فى خيال أصحابهما فيكون خياليا فتأمل (قوله أصحابهما) وهم الادباء الذين يعانون النظم والنثر (قوله لتضاد الخ) أى فالعطف صحيح لتضاد الاعطاء والمنع أى لتناسبهما بحكم التضاد وعلى هذا فالجامع بين المسندين وهمى لما يأتى من أن التضاد أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماع الامرين المتضادين عند المفكرة وفى قوله لتضاد الاعطاء والمنع نظر اذ ليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العدم والملكة اللهم الا أن يكون مراده التضاد اللغوى أعنى مطلق التنافى فاله يس وكأنه مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتى وحينئذ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض (قوله هذا) اى ما سبق من المثالين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل أتم مناسبة لانه جامع عقلى (قوله فلا بد من تناسبهما) اى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة ولا يكفى كونهما انسانين أو قائمين أو قاعدين مثلا على ما يأتى والحاصل أنه اذا اتحد المسند اليه فيهما كما فى المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وان لم

على ما هو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فيكونان انشاء معنى اذ لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما) أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (و يعطى زيد) (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلابد من تناسبهما

يتحدا فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا تكفي المناسبة العامة (قوله لمناسبة بينهما الخ) متعلق بمحذوف أي فالعطف فيهما صحيح لمناسبة أي عند تحقق مناسبة خاصة بينهما معتبرة في المقام ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين لعلمها مما تقدم (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما في تجارة أو اتصافهما بعلم أو شجاعة أو امارة (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة أي بالاجمال اى وأقول قولا مجملا (قوله أن يكون أحدهما) أي أحد الامرين المسند اليهما المتغايرين (قوله بسبب من الآخر) متعلق بمحذوف أي من نظاره متعلقا بشيء ناشيء من الآخر فمن ابتدائية وفي بعض النسخ أن يكون أحدهما مناسبا للآخر (قوله وملابسا له) عطف تفسير (قوله لها نوع اختصاص) اى وأما مطلق المناسبة في شيء كالجزئية والحيوانية والانسانية فلا يكفي (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد أي هذا اذا لم يتحد المسندان كما في المثال بل وان اتحدا كما في خاتمي ضيق وخفي ضيق (قوله ولهذا حكموا الخ) أي ولعدم المناسبة الخاصة المشترطة عند التغاير حكموا بامتناع الخ لانه لا مناسبة خاصة بين المسند اليهما وهما الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لاجل ذلك أو لغيره أو يكن المقام مقام ذكر الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيقة والا جاز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى اتحاد الركنين كذا في ابن يعقوب وفي عبد الحكيم أن محل منع العطف في خفي ضيق وخاتمي ضيق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم أما اذا كان المقام مقام بيان أحوال الامور التي تتعلق بالشخص فانه يصح العطف بأن تقول كمي واسع وداري واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وغلامي آبق اه (قوله مطلقا) أي فان العطف لا يصح فيه مطلقا وقوله أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أي كصداقة أو عداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) علة لعدم صحة العطف مطلقا وحاصله أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو فهي مفقودة بين المسندين أعني الشعر وطول القامة فالمناسبة معدومة اما من جهة أو من جهتين (قوله السكاكي ذكر الخ) حاصله أن السكاكي قسم الجامع الى عقلي ووهمي وخيالي ونقل المصنف كلامه مغيرا العبارة قصدا لاختلاصها فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر به ما سيظهر لك في الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله أن يكون بين الجملتين) أي من حيث أجزاؤهما لا من حيث ذاتهما كما هو ظاهره وقوله عند القوة المفكرة أي فيها فهي عندية مجازية وانما كان الجمع في المفكرة لان الجمع من باب التركيب وهو شأنها (قوله ما يجمعهما) أي جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضايف (قوله جمعا من جهة العقل) أي جمعا ناشئا من جهته وذلك بأن يتحيل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما في المفكرة (قوله وهو) أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي أي وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية (قوله أو من جهة الوهم) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم وذلك بأن يتحيل بسبب ذلك الجامع على جمعهما في المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي (قوله أو من جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال وذلك بأن يتحيل الخيال بسبب ذلك الامر كالاقتران فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة وليس المراد بالجامع الخيالي ما يجتمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي (قوله وهو الجامع الخيالي) لم يجر هنا على سنن ما قبله حيث نسب الجامع سابقا للقوة المدركة وهي الواهمة

كما أشار إليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أي بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بهما (بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها) فانه لا يصح أي بدون المناسبة بين زيد وعمرو ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وان اتحد المسندان (وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكي) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي

لا الخزانتها وهى الحافظة وهذا نسبه بخزانة القوة المدركة وذلك لان الخيال خزانة للحس المشترك
كما يأتى ولعل ذلك لاستقلال النسبة للحس المشترك حيث يقال حسى أو لئلا يتوهم أن المراد الحس
الظاهر كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله والمراد الخ) هذا شروع فى بيان القوى
الباطنة المدركة كما زعم الحكماء وهى أربعة القوة الواهمة والقوة العقلية وقوة الحس المشترك
والقوة المفكرة وحاصل القول فيها أن القوة العاقلة على ما زعموا قوة قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك
الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور وعن الابعاد كالطول والعرض
والعمق وذلك لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجرد وزعموا أن لتلك القوة خزانة وهى العقل الفياض
المدبر لفلك القمر لما بينهما من الارتباط فاذا كنت ذاكرا لمعنى الانسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة
فاذا غفلت عنه كان مخزونا فى العقل الفياض ووجه تسميته بالفياض وارتباطه بالقوة العاقلة انهم
يقولون ان ذلك العقل هو المفيض للكون والفساد على جميع ما فوق كرة الارض من الحيوانات
والنباتات والمعادن وهو المعبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويزعمون أيضا أن العقل
الفياض المدبر لفلك القمر ناشئ عن عقل الفلك الذى فوقه المدبر له وهكذا الى آخر الافلاك التسع
وهى السموات السبع والكرسى والعرش وهى عندهم حية دراكة لها نفوس وعقول وهذا العقل
يسمونه العقل الاول وهو العقل الناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذى أثر فى عقل
الفلك الاعظم وهو العرش فالعقول عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقل * وأما الوهمية فهى
القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئية لا تتأتى الى مدركها
من طرق الحواس وذلك كادراك صداقة زيد وعداوة بكر وادراك الشاة ايذاء الذئب مثلا ولهذا
يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا ومحل تلك القوة أول التجويف الآخر من الدماغ
من جهة القفا وذلك لانهم يقولون ان فى الدماغ تجاويف أى بطونا ثلاثة احداها فى مقدم الدماغ
وأخرى فى مؤخره وأخرى فى وسطه فيزعمون أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر ولتلك القوة
الوهمية خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم فاذا أدركت محبة زيد أو عداوة
عمرو كان ذلك الادراك بالقوة الواهمة فاذا غفلت عن ذلك كان مخزونا فى خزانتها وهى الحافظة
فترجع تلك القوة اليه عند المراجعة * وأما الحس المشترك فهو القوة التى تتأدى أى تصل اليها الصور
المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فتدركها وهى قائمة بأول التجويف الاول من الدماغ من
جهة الجبهة ويعنون بالصور المدركة بهذه القوة ما يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة ولو كان مسموعا
كصورة زيد المدركة بالبصر وكرائحة هذا الشئ المدركة بالشم وكحسن هذا الصوت أو قبحه المدرك
بالسمع وحلاوة هذا العسل المدركة بالذوق ونعومة هذا الحرير المدركة باللمس ويعنون بالمعانى الجزئية
المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة كالمحبة والعداوة والايذاء وخزانة الحس المشترك
الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك
فاذا نظرت لزيد أدركت صورته بالبصر وتتأدى تلك الصورة للحس المشترك فيدركها فاذا غفلت عنها
كانت مخزونة فى الخيال ليرجع الحس اليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما اذا ذقت عسلا مثلا أو لمست
شيأ أو سمعت صوتا فالحواس الظاهرة كالطريق الموصلة اليه * وأما المفكرة فهى قوة فى التجويف
المتوسط بين الخزانتين تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وفى المعانى الكلية
العقلية وهى دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها
بواسطة العقل كان ذلك الحكم صوابا فى الغالب وذلك بأن كان تصرفها فى الامور الكلية وان كان
حكمها بواسطة الوهم بأن كان تصرفها فى معان جزئية أى وبواسطة الخيال بأن كان تصرفها
فى صور جزئية كان ذلك الحكم كاذبا فى الغالب فالاول كالحكم على زيد بالانسانية والثانى كالحكم

والمراد بالعقل

على أن زيدا عدوه والثالث كالحكم بأن رأس الحمار ثابتة على جثة الانسان والعكس وكالحكم
على الحبل المرقش بأنه ثعبان ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وعلى أى نظام
تريد لانها سلطان القوى فلها التصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها
وتحكم عليها بخلاف أحكامها وهى انما تسمى متفكرة في الحقيقة اذا تصرفت بواسطة العقل بأن كان
تصرفها في معان كلية أو تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بان كان تصرفها في معان كلية وجزئية
وأما ان تصرفت بواسطة الوهم وحده بأن كان تصرفها في معان جزئية أو بواسطة الخيال وحده
بأن كان تصرفها في صور جزئية أو بواسطتهما خصت باسم المتخيلة أو المتوهمة وهذه القوة أى
المفكرة في التجويف الوسط من الدماغ وليس فيه غيرها اذ لم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى
الاخر فتأخذ صورة من الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعانى التى في الحافظة أو العكس وتأخذ
صورة من الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعانى التى في خزانة العقل وهكذا وقد تقرر بهذا
أن في الباطن سبعة امور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته
والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وذلك لان المفهوم المدرك اما كلى أو جزئى
والجزئى اما صورى وهى المحسوسة بالحواس الخمس الظاهرة واما معان ولكل واحد من الاقسام
الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل وحافظه المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس
المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها هو الذاكرة ولا بد من
قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه
القوى بأن الآفة اذا أصابت محل تلك القوى ذهب ادراكها المخصوص ألا ترى لقلة الحفظ
بالحجامة في القفا لضعف عصب محل القوة الوهمية وانفساد التصرف بفساد وسط الدماغ وأما
اهل السنة فلا يثبتون هذه القوى تحقيقا فيجوزون هذا التفصيل ماعدا العقل الفياض الذى
جعلوه خزانة القوة العاقلة ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار
تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك
المعانى الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال
ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعانى الكلية متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة
ومتوهمة (قوله المدركة للكليات) اى بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى
المذكورة بعد وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كلا من القوى المذكورة يدرك غير ماله
بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة
فانها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك وبهذا يندفع ما يقال اذا قيل زيد انسان
فاما أن يكون الحاكم الحس المشترك فيرد عليه أنه انما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول
الكلى فكيف يصح الحكم منه والحاكم يجب أن يدرك الطرفين واما أن يكون الحاكم الواهمة
فيرد عليه انها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف تحكم واما أن يقال الحاكم العقل فيرد عليه
انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم وحاصل الجواب أنا نختار الاخير وهو أن الحاكم العقل
وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان أريد انه لا يدركهما أصلا لا بالذات ولا بالواسطة
فهو ممنوع اذ الموضوع الجزئى يدركه بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها
بواسطة الواهمة وان اريد أنه لا يدركهما بالذات فمسلم لكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذ المدار على
كون الحاكم مدركا للطرفين ولو بالواسطة ويندفع أيضا ما يقال ان المعانى الجزئية نسب منتزعة
من الصور فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور
وحاصل الدفع أن ادراكها للعداوة مثلا التى هى أمر جزئى يتأدى بغير طرق الحواس بذاتها

قوله المدركة للكليات

وادراكها الذئب مثلا الذى هو صورة يتأدى بواسطة الحواس الظاهرة بواسطة الحس المشترك لان القوى الباطنية كالمرآة المتقابلة ينعكس الى كل ما ارتسم فى الاخرى هذا والموافق لما تقدم من أن الوهمية سلطان القوى وأن لها التصرف فى مدركتها أن الحاكم انما هو تلك القوة هذا محصل ما فى شرح شيخنا الشيخ الملوى لألفيته وهو مبنى على أن تلك القوى مدركة حقيقة والذى صرح به بعض المحققين كالسيد فى حاشية شرح المطالع أن المدرك للكليات والجزئيات سواء كانت صورا أو معانى انما هو النفس الناطقة لكن بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك لهذه القوى كنسبة القطع الى السكين فى يد صاحبه فاذا قيل القوة من تلك القوى انها مدركة لكذا فالمراد أنها آلة لادراكه وعلى هذا فلا يرد شئ من البحثين السابقين فاذا قلت زيد انسان فالحاكم النفس وهى تدرك الجميع بآلات مختلفة (قوله من غير أن تتأدى) اى تصل اليها من طرق الحواس وهذه زيادة توضيح لان المعانى عبارة عما يقابل الصور والمتأدى بالحواس هو الصور فالمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلة فى الصور لا فى المعانى وليس المراد بالصور خصوص المبصرات وبالمعانى ماعداها حتى يدخل فيهما ماذكر (قوله كادراك الشاة) أى كقوة ادراك الشاة اى كالقوة التى تدرك بها الشاة معنى فى الذئب وهو الايذاء والعداوة فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة ولم يتأد اليها من حاسة ظاهرة لا من السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من الذوق ولا من اللمس (قوله التى تجتمع فيها الخ) اى فهى خزانة للحس المشترك وليست مدركة (قوله وتبقى) أى تلك الصور المحسوسات وقوله فيها اى فى تلك القوة الخيالية فتى التفت اليها الحس المشترك بعد غيبتها عنه وجدها حاصلة فى الخيال الذى هو خزانته فالحس المشترك هو المدرك للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزانة له (قوله وهو) اى الحس المشترك القوة التى تتأدى اى تصل اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله التى من شأنها التفصيل والتركيب الخ) اى أن شان تلك القوة تركيب الصور المحسوسة التى تأخذها من الحس المشترك وتركيب بعضها مع بعض كتركيب رأس الحمار على جثة انسان واثبات انسان له جناحان او رأسان وشأنها أيضا تركيب المعانى التى تأخذها من الوهم مع الصور التى تأخذها من الحس المشترك بأن تثبت تلك المعانى لتلك الصور ولو على وجه لا يصح كاثبات العداوة للحمار والعشق للحجر والضحك للانسان وشأنها أيضا تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل أجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلا يد ولا رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعانى عن الصور بنفيها عنها نفى الجود عن البحر ونفى المائعية عن الماء ومن أجل ذلك تخترع امورا لا حقيقة لها حتى انها تصور المعنى بصورة الجسم والجسم بصورة المعنى فان اخترعت تلك الامور بواسطة تركيب صور مدركة بالحس المشترك سمى ما اخترعته خياليا كاختراعها أعلاما ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية وان اخترعتها مما ليس مدركا بالحس سمى ما اخترعته وهميا وذلك كما اذا سمع انسان قول القائل الغول شئ مهلك فيصوره بصورة مخترعة بخصوصها مركبة مع أنياب مخترعة بخصوصها أيضا (قوله المأخوذة من الحس) اى التى يأخذها منه (قوله والمعانى المدركة بالوهم) المناسب لما قبله أن يقول والمعانى التى يأخذها من الوهم (قوله ونعنى بالصور) اى المدركة بالحس المشترك (قوله وبالمعانى) اى المدركة بالوهم وقوله ما لا يمكن اى ادراكه اى ما لا يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يقال يدخل فى هذا المعانى الكلية المدركة بالعقل لانا نقول ان ما واقعة على معان جزئية لان المعانى المدركة بالوهم التى الكلام فيها لا تكون الا جزئية (قوله فقال) عطف على قوله سابقا ذكر وقوله هنا السكاكى اظهار فى محل اضمار

قوله هذا والموافق الى قوله هذا تحصيل الخ هو موجود فى بعض النسخ وفيه أن الذى تقدم انه سلطان القوى انما هو القوة الوهمية فتأمل اهـ مصححه

والوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب والخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة والمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن فقال السكاكى

لبعد العهد بكثرة الفصل (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه أن الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف فى الجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث عنه (قوله فى المخبر عنه) اى المبتدا نحو زيد قائم وزيد قاعد وقوله أو فى الخبر نحو زيد كاتب وعمرو كاتب كذلك ولو عبر بالمسند اليه والمسند بدل المخبر عنه والخبر لكان أولى لاجل أن يشمل الجمل الانشائية وقوله أو فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم وعمرو الراكب ضارب ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا وعمرو ضرب راكبا (قوله وهذا) أى قول السكاكى مثل الاتحاد الخ ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر المتصور لان المخبر عنه والخبر والقيد التى مثل بها للتصور امور متصورة لا تصورات ولا بدع فى اطلاق التصور على المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية (قوله لا يكفى الخ) أى بل لا بد من جامع بين جميع الاجزاء الاربعة على الوجه السابق (قوله مقررا) خبر كان مقدما وقوله أنه لا يكفى اسمها (قوله باعتراف السكاكى) أى وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية كما يأتى بيانه (قوله غير المصنف عبارة السكاكى) جواب لما أى غيرها للاصلاح لما فيها من ايهام خلاف المقصود فأبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل أل فى الشيئين للعموم بمعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مرادا به الادراك لا التصور لان تصور المنكر نكرة فى سياق الاثبات فلا يصدق الا على فرد فيقتضى كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل عنه للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس التصور فيصدق بتصور المسندين والمسند اليهما ولا يكفى تصور واحد والحاصل أن المصنف انما عدل عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعدل عن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور ولا يكفى الاتحاد فى متصور واحد (قوله الجامع بين الشيئين) أى بين كل شيئين من الجملتين فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانهما (قوله وهو) أى الجامع العقلى أمر أى كالاتحاد فى التصور والتماثل وقوله اجتماعهما اى اجتماع الشيئين اى اجتماعهما معا فى المفكرة وهى الآخذة من الوهم والحس المشترك لتتصرف فى ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه والحل على وجه الصحة أو البطلان كما مر وأنت خبير بأن الذى أوجب الجمع عند المفكرة هو قوة العقل المدركة بسبب الاتحاد أو التماثل مثلا فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا والحاصل أن القوة العاقلة هى التى تجمع بين الشيئين فى المفكرة بسبب هذا الامر فتتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تتصرف به وعلى هذا فتسمية الاتحاد فى التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا فى جمع العقل بين الشيئين فعلم من هذا أن الجامع العقلى هو السبب فى جمع العقل سواء كان مدركا بالعقل لكونه كليا أو مضافا لكلى أو مدركا بالوهم بأن كان جزئيا لكونه مضافا لجزئى وليس المراد بالجامع العقلى ما كان مدركا بالعقل (قوله وذلك) أى الجامع العقلى وقوله بأن يكون اى يتحقق بوجود الاتحاد أو التماثل بينهما من تحقق الجنس فى النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الانسان (قوله اتحاد فى التصور) اى عند تصور العقل لهما وذلك اذا كان الثانى هو الاول نحو زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع فانه فى المسند اليه عقلى وفى المسندين خيالى وهو تقارن الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد فى التصور يرفع التعدد المحوج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر ففى قولنا يشعر مسند اليه به حصل التعدد لفظى وان اتحد المدلول فالتعدد المحوج للجامع موجود

الجامع بين الجملتين اتحاد عقلى وهو أن يكون
بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد
فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما
وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر
التصورى ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف
الجملتين وجود الجامع بين مفردين من
مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير
المصنف عبارة السكاكى وقال (الجامع
بين الشيئين اتحاد عقلى) وهو أمر بسببه
يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة
وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور)

أو تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن
التشخص فى الخارج يرفع (التعدد) بينهما
فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد
الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصة
الخارجية وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه

فى الصناعة اللفظية والاتحاد فى المدلول أقوى جامع بين اللفظين المعتبرين فى الجملتين فان قيل ماذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف وأما عند الاتحاد فى الركنين فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلت ان الكلام فى مصحح العطف بالواو ولا بدّ فيه من الاختلاف بوجه مّا ولا يتأتى أن يوجد الاتحاد فى الركنين عند العطف بها والا كانت الثانية تأكيدا فلا يصح العطف فان قلت كون المسند اليهما أو المسندين متحدين معنى بل وكونهما متناسبين بأى جامع عقليا كان أو وهميا أو خياليا انما يقتضى اجتماع ذينك المتناسبين عند المفكرة لانهما هما اللذان جمع بينهما الوهم أو العقل أو الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذى هو النسبة الحكمية والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجودة فى الجملتين لان الجملتين هما اللتان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات اذ لا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينها قلت اذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين النسبتين ضرورة أن تناسب المفردات يقتضى التناسب بين النسبتين فى الجملتين وحينئذ فاذا اجتمعت المفردات عند المفكرة اجتمع فيها النسبتان تبعا للمفردات فصح العطف (قوله أو تماثل) اى أو يكون بينهما تماثل وذلك بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا فى العوارض فمثال ما اذا كان بينهما تماثل فى المسند اليه كأن يقال زيد كاتب وعمرو شاعر فبين زيد وعمرو تماثل فى الحقيقة الانسانية فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر ومثال التماثل فى المسند نحو زيد أب لبكر وعمرو أب لخالد فأبوة زيد وأبوة عمرو حقيقتهما واحدة وان اختلفا بالتشخص فاذا جردتا عن الاضافة المشخصة صارتا شيأ واحدا (قوله فان العقل بتجريده الخ) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا وهو فى الحقيقة جواب عما يقال ان المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية لان العقل مجرد عن المادة أعنى العناصر الاربعة ولواحقها والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب العقل المجرد والذى يناسبه انما هو الكلى والجزئى المجرد وحيث كان الجزئى الجسمانى لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما فى المفكرة وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات وقوله بتجريده مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق بيرفع والباء سببية والمراد بتجريد العقل للمثلين عن المشخصات عدم ملاحظته لتلك المشخصات التى فيهما كما فى الاطول وقوله عن التشخص اى عن الصفة المشخصة اى المميزة لهما فى الخارج التى بها يباين أحدهما الآخر من طول وعرض ولون ومن اللون المخصوص والمقدار المخصوص وقوله يرفع اى العقل وقوله التعدد أى الحاصل بين المثلين كزيد وعمرو وهذه الجملة خبران (قوله فيصيران متحدين) اى فيصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين والاتحاد جامع لان حضور أحد الامرين المتحدين فى الحقيقة فى المفكرة حضور للآخر فعلم من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقيا أو حكميا (قوله وذلك) أى التجريد المذكور وحاصل لان الخ (قوله لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى) المراد به الجزئى الجسمانى وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه واعترض بأن تجريد العقل للجزئى المذكور لا يكون الا بعد ادراكه والعقل لا يدركه لانه انما يدرك الكلى أو الجزئى المجرد وحينئذ فلا يمكن أن يجرد الجزئى الحقيقى اذ فيه تجريد الشئ قبل ادراكه وحاصل الجواب أن المنفى عن العقل ادراكه للجزئى المذكور بالذات وهذا لا ينافى استشعاره له بالوسايط فالجزئيات الجسمانية تدرك اولا بالحس فاذا أدركها الحس استشعرها العقل ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطة المفكرة ثم يدركها بالذات (قوله الخارجية) أى كالالوان والاكوان المخصوصة والمقدار المخصوص والمراد بالخارج هنا ما يعم خارج الاعيان وخارج الاذهان فتدخل الجزئيات المعدومة (قوله وينتزع

منه المعنى الكلي) أي الماهية الكلية كماهية الانسان أعني الحيوان الناطق (قوله على ما تقرر في موضعه) متعلق بيجرد والمراد بموضعه كتب الحكمة (قوله وإنما قال في الخارج) اى ولم يطلق التشخص (قوله لانه لا يجرده) أي لان العقل لا يجرد الجزئي الحقيقي (قوله عن المشخصات العقلية) أي وهي الفصول التي لا يتحقق التمايز بين الكليات في العقل الا بها كالناطقية بالنسبة للانسان والناهقية بالنسبة للحمار والصاهلية بالنسبة للفرس ويقال لها مشخصات ذهنية أيضا (قوله لان كل ما هو موجود في العقل) أي كماهية الانسان وهذا علة لعدم تجريد العقل للمشخصات العقلية (قوله فلا بد له) اى للموجود في العقل وقوله من تشخص اى من مشخص ومعين وقوله فيه اى في العقل (قوله به) أي بذلك المشخص (قوله عن سائر المعقولات) اى كماهية الفرس والحاصل ان الامرين الكليين كالانسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة أن المعين للاول الناطقية وللثاني الصاهلية فلو جردهما العقل عن مميزهما لزم انهما معلوم واحد ولزم أن الاشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الاشياء كلها معلوما واحدا باطل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وههنا) اى في هذا المحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو أن التماثل) أي عند الحكماء (قوله هو الاتحاد في النوع) اى في الحقيقة (قوله مثلا) تأكيد لقوله مثل (قوله لم يتوقف الخ) اى مع أنه تقدم أن المسند اليهما اذا تغايرا فلا بد من تناسبهما نحو زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما الخ (قوله أو نحو ذلك) أي كاشتراكهما في صنعة (قوله ان المراد بالتماثل ههنا) أي في كلام المصنف التماثل عند البيانيين وهو اشتراك الشيئين في وصف مع اشتراكهما في الحقيقة لا مجرد اشتراكهما في النوع والحاصل أن هذا البحث مغالطة منشأها توهم أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة وجوابها منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعهما في المفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة (قوله على ما سيتضح في باب التشبيه) أي من اشتراك المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على الحقيقة فاذا قيل زيد كعمرو لم يكف أن يقال في الانسانية بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فان قلت المذكور في باب التشبيه أنه لا بد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة والمعتبر هنا المشاركة في الحقيقة والوصف جميعا فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة في الحقيقة لازمة للمشاركة في الوصف فاذا قيل زيد كعمرو في الكرم فكأنه قيل زيد كعمرو في الانسانية مع الكرم وحينئذ فيتقوى بذلك ما اعتبر هنا لان باب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما أمرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر في أحدهما معتبرا في الآخر (قوله أو تضايف) كأن يقال أبو زيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الاب والابن المسند اليهما عقلي وهو التضايف وكذا يقال في أولاد زيد وابناء عمرو وان اختلفا من جهة أن الجامع بين المسندين في المثال الاول خيالي وفي المثال الثاني عقلي وهو التماثل (قوله بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) اى بحيث يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر وحينئذ فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به اتحادهما فيها (قوله كما بين العلة والمعلول) اى كالتضايف الذي بين مفهوم العلة وهو كون الشئ سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشئ مسببا عن ذلك الشئ كأن يقال العلة أصل أو موجودة والمعلول فرع أو موجود أو بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الاصبع موجودة أو حركة الاصبع علة وحركة الخاتم معلولة أو النار محرقة والحطب محرق

على ما تقرر في موضعه وإنما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثلا فيشمل اتحاد زيد وعمرو في الانسانية وإذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول)

وبقولنا

وبقولنا باعتبار الخ اندفع ما يقال انه لاتضايف بين حركة الاصبع وحركة الخاتم لانه يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الآخر مع أن الاول علة والثانى معلول (قوله فان كل أمر) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا أردت أن تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله بالاستقلال) أشار به الى العلة التامة وأشار بقوله أو بواسطة انضمام الغير اليه الى العلة الناقصة فالاولى كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم والثانية كالنجار بالنسبة للسرير فانه يصدر عنه بواسطة الآلة وكالنار بالنسبة للاحراق فانه يصدر عنها بواسطة اليبوسة وانتفاء البلل وأراد المصنف بالعلة ما يشمل السبب والمحصل فالاول كالزوال بالنسبة لصحة صلاة الظهر فاذا لاحظت الزوال والطهارة وستر العورة وجميع ما تتوقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان الجميع علة تامة وان لاحظت الزوال وحده أو غيره كذلك كان علة ناقصة والثانى كالمولى سبحانه وتعالى فانه علة فى وجود العالم بمعنى انه محصل له لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء قرره شيخنا العدوى (قوله أو الاقل والاكثر) اى وكالتضايف الذى بين مفهومى الاقل والاكثر كأن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك العدد الاكثر لصاحبه أو بين ما صدقيهما باعتبار مفهوميهما لانه يقال الاربعة أقل من الخمسة والخمسة اكثر منها أو هذه الاربعة لزيد والخمسة لعمرو وانما كان الاقل والاكثر من المتضايفين لان كلا منهما لا يفهم الا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزم لتصور الآخر فتى حصل أحدهما فى المفكرة حصل الآخر فيها (قوله فان كل عدد يصير عند العد) اى عند السرد واحدا واحدا او اثنين اثنين وقوله قبل عدد آخر أى قبل فناء عدد آخر وقوله فهو أى ذلك العدد الذى يصير فانيا أقل وانما سمى جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب للعقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى (قوله أو وهمى) عطف على قوله عقلى (قوله وهو أمر) كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وقوله بسببه يحتال اى يتحيل الوهم وقوله فى اجتماعهما اى اجتماع الشيئين عند المفكرة وذلك بأن يصور الوهم ذلك الامر بصورة تصير سببا لاجتماعهما وليس فى الواقع سببا له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات او كان لا يدركه الوهم ككلياتها والحاصل أن الجامع الوهمى ليس أمرا جامعا فى الواقع بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا (قوله اذا خلى ونفسه) أى مع نفسه بأن لم يتبع الوهم وأما لو تبع الوهم لحكم بذلك الاجتماع تبعا له (قوله لم يحكم بذلك) اى الاجتماع لهذا الامر وذلك لان العقل انما يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم فان شأنه ادراك الامور لا على حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله بأن يكون الخ) أى وذلك الجامع الوهمى يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه أو أن الباء للتصوير أى وذلك مصور بأن يكون الخ وقوله بين تصوريهما اى الشيئين وسيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع وذلك بأن يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله كلونى بياض الخ) الاضافة بيانية اى كلونين هما بياض وصفرة فيصح العطف فى نحو بياض الفضة يذهب الغم وصفرة الذهب تذهب الهم (قوله كلونى بياض وصفرة) أى فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما ولا متضادين لانهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف فان لم توجد غاية الخلاف كما فى البياض والصفرة باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان ضدين (قوله فان الوهم الخ) أى وانما كان بين البياض والصفرة شبه تماثل لان الوهم اى القوة الواهمة (قوله يبرزهما) أى يظهر اللونين المذكورين (قوله فى معرض) أى فى صفة أو فى حال المثلين وقد سبق ان المثلين

فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه
فهو علة والآخر معلول (أو الأقل والأكثر
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل
عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر
أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر بسببه
يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة
بخلاف العقل فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم
بذلك وذلك (بأن يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم
يبرزهما في معرض المثلين)

وهما الامران المشتركان فى الحقيقة النوعية المختلفان بالعوارض يرجعان الى المتحدين بتجريد العقل اياهما عن العوارض المشخصة فى الخارج وعرض بوزن مسجد وهو فى الاصل مكان عرض الشئ (قوله من جهة أنه يسبق الى الوهم) أى لعدم غاية الخلاف بينهما وقوله زيد فى أحدهما عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء فذلك الاحد غير معين بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم والمستفاد من غيره أن ذلك الاحد المزيد عليه معين وهو الصفرة والزائد عليه العارض الذى لا يخرجه عن حقيقته هو الكدرة وهو المتبادر من كلام الشارح والحاصل أن الوهم يدعى أن أصل الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير من الكدرة لا تخرجه عن حقيقته أو أن البياض أصله صفرة زيد فيه شئ يسير من الاشراق لا يخرجه عن حقيقته وسبب ادعاء الوهم ذلك أن الاضداد تتفاوت والبياض والصفرة ولو كانا ضدين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمرة فيسبق الى الوهم انهما فى الحقيقة شئ واحد فيحتال على الجمع بينهما عند المفكرة كالمثلين واذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم والا فهو عند الملاحظة الحقيقية يحكم بأنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فيجوز أن يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع فان قلت فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند غفلة العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم الغفلة المذكورة كدخول اللام على العلم للمح الاصل ومنعها عند عدمه انظره انتهى يعقوبى (قوله أى ولان الوهم يبرزهما) أى ولاجل أن الوهم يبرز الشيئين اللذين بينهما شبه تماثل فى معرض المثلين (قوله حسن الجمع) اى بالعطف وقوله بين الثلاثة أى المتباينة لتخيل الوهم فيها تماثلا كما تخيله فى البياض والصفرة (قوله فى قوله) أى التى وجدت فى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله بن هرون الرشيد وذكره بكنيته أبى اسحاق صونا لاسمه أن يجرى على الالسنة وكما حسن الجمع بين الثلاثة التى ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثة فى قوله

اذا لم يكن للمرء فى الخلق مطمع ＊ فذو التاج والسقاء والذر واحد

فالوهم هو الذى حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين (قوله ثلاثة الخ) يصح أن يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو قوله شمس الضحى وما عطف عليه ويصح أن يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر أى لنا أو فى الوجود ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها وشمس الضحى بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدا محذوف والاحتمال الثانى أليق وأعلق بالقلب وقال ببهجتها ولم يقل ببهجتهم تغليبا للعاقل على غيره مع أنه اكثر من تغليب غير العاقل نظرا لكون اشراق غير العاقل حسيا فهو أولى بالاعتبار (قوله فان الوهم) أى وان لم يكن البيت مما نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفردات لكن قد مر أن المفرد كالجملة فى اشتراط الجامع (قوله يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد) وهو المشرق أو المنور للدنيا وقوله وانما اختلفت بالعوارض وهى كون الشمس كوكبا نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون أبى اسحاق حيوانا ناطقا وتوهم الوهم لذلك انما نشأ من اشتراك الثلاثة فى اشراق الدنيا وان كان الاشراق فى اثنين حسيا واشراق الثالث عقليا بافاضة أنواع العدل والاحسان بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره والحاصل أن هذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس كوكب نهارى مضئ لذاته والقمر كوكب ليلى مطموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس وأما أبو اسحاق فانسان عم عدله واحسانه جميع العالمين فى زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله واحسانه شبيها بعموم نور الشمس فى التوصل

من جهة أنه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ＊ شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر)

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة

(أو) يكون بين أمرين يتصور بينهما (تضاد) وهو
التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على
محل واحد (كالسواد والبياض)
في المحسوسات (والإيمان والكفر)
في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم
والملكة لأن الإيمان هو تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة أعني قبول النفس لذلك
والإذعان له على ما هو تفسير التصديق
في المنطق عند المحققين

الى الاعراض الا انه يسبق الى الوهم تمثل هذه الثلاثة في الاشراق وأنها نوع واحد وانما تمايزت بالعوارض اما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح وأما فيما بينهما وبين أبي اسحاق فلكثرة تشبيه عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم أن له اشراقا يهتدى به في المحسوسات فأبرزها الوهم في معرض المتماثلات (قوله وهو التقابل) أى التعاند (قوله وجوديين) خرج به تقابل الايجاب والسلب كتقابل الحركة لعدمها والسكون لعدمه وتقابل العدم والملكة وهو ثبوت شئ وعدمه عما من شأنه ذلك كتقابل العمى للبصر وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية وحينئذ فيدخل في التعريف الامران المتضايفان فلابد من زيادة قيد لا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر لاجل اخراجهما وهما يدل على أن المراد بالوجودى هنا ما قلناه ما سيأتى للشارح في الاول والثانى كذا قرر شيخنا العدوى وفي عبد الحكيم أن هذه الارادة خلاف التحقيق لان قسمة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الحواس الباطنية وعندهم الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها فالأليق اجراء الكلام على طريقتهم (قوله يتعاقبان على محل واحد) أى يوجدان على التعاقب في محل واحد ولا يجتمعان وقوله يتعاقبان أى يمكن ذلك لا انه بالفعل لان الضدين قد يرتفعان ثم ان المحل قد يراد به ما يقوم به الشئ في الجملة فيشمل المادة وهى الهيولى باعتبار عروض الصور النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كالزيرية والابريقية له فعلى هذا يدخل في التعريف التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعية كالابريق والزير ومن أراد أن يخرج من التعريف الانواع المتنافية من الجواهر اقصره التضاد على المعانى كالسواد والبياض أو على المتصف بهما باعتبارها كالاسود والابيض لا باعتبار ذات المتصف جعل مكان المحل الموضوع فقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لان الموضوع مخصوص بالجوهر ذى الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فتخرج الانواع وتبقى المعانى ثم انه في بعض النسخ تقييد الامرين الوجوديين بكونهما بينهما غاية الخلاف فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة والبياض والصفرة وعلى ما في هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تعريفا للتضاد الحقيقى وفي بعض النسخ اسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفا للتضاد المشهور الشامل للتعاند والحاصل أنه على اعتبار القيد في التعريف تكون أنواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وتقابل العدم والملكة والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتباره فيه يكون التعريف شاملا للتضاد الحقيقى والمشهور وتكون أنواع التقابل منحصرة في أربعة التماثل والتناقض والتضاد وتقابل العدم والملكة (قوله كالسواد والبياض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض والسواد لون قبيح والبياض لون حسن وقوله في المحسوسات أى حال كونهما من المحسوسات (قوله والايمان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الايمان والايمان حسن والكفر قبيح وقوله في المعقولات حال اى حال كونهما من المعقولات (قوله والحق أن بينهما) أى بين الايمان والكفر تقابل العدم والملكة أى لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على أن الكفر وجودى فالايمان تصديق النبى صلى الله عليه وسلم في كل ما علم مجيئه به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول هو الخالى من ذلك كما سيأتى والجحد أمر موجود كالتصديق فكان المناسب جعل ذلك من شبه التضاد (قوله أعنى) أى بالتصديق (قوله والاذعان له) أى الانقياد له وهو تفسير لما قبله والاذعان والانقياد يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله عند المحققين) كالقطب الشيرازى وظاهر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقة هو الاذعان بوقوع النسبة أولا وقوعها وليس كذلك لاتفاق المناطقة على أن التصديق قسم من أقسام العلم والاذعان

مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار
شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان
متضادين (وما يتصف بها) أي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر
وأمثال ذلك فانه يعد من المتضادين باعتبار
الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه
تضاد كالسماء والارض) في المحسوسات
فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع
والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه
التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما
على المحل لكونهما من الاجسام

المذكور وليس عليها كاعات وانما التصديق عند المحققين من المناطقة ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة على وجه الاذعان والقبول وعند غيرهم وهو المشهور ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة مطلقا أي ولو كان ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان وأما التصديق عند المتكلمين فهو الاذعان لما علم مجيء النبي به وقبول النفس لذلك ومرجعه لكلام نفسي (قوله مع الاقرار به باللسان) أي ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) ذكر الشيخ يس عن بعضهم أنه على هذا القول يقال الايمان مخلوق لله تعالى والكفر غير مخلوق لان الخلق انما يتعلق بالامور الموجودة كالارادة فيصح أن يقال الكفر ليس مراد الله اذ لو كان مرادا للزم وجود المعدوم وانه باطل نعم على القول بأن الكفر وجودي يقال فيه انه مخلوق ومراد له سبحانه وتعالى كالايمان فتأمل (قوله عما من شأنه الايمان) خرج به الجمادات والحيوانات العجم فلا يقال انها كافرة لانه ليس من شأنها أن تتصف بالايمان وهكذا شأن تقابل العدم والملكة لا بد فيه من اعتبار قبول المحل (قوله وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك) أي مما علم مجيء النبي به بالضرورة وأورد على هذا القول انه يقتضي ثبوت الواسطة بين الايمان والكفر فالشاك والجاهل الذي لم يذعن ولم يجحد ليس بمؤمن ولا كافر مع أنه لا واسطة بينهما وأجيب بأن المراد بقولهم الكفر انكار شيء أي حقيقة أو حكما لانه اذا ادعى وأقيم له المعجزة والدليل فتردده انما هو لانكاره فكلامنا فيمن ادعى وهو لا يكون الا مصدقا أو منكرا وليس كلامنا فيمن لم تبلغه دعوة واعلم أنه على التحقيق من أن التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والملكة عدم الواسطة بينهما ظاهر لان الشاك والجاهل داخلان في الانكار لانتفاء التصديق منهما (قوله فيكونان متضادين) أي وحينئذ فيصح التمثيل الذي ذكره المصنف (قوله وما يتصف بها) عطف على السواد أي وكالذوات المتصفة بالمذكورات (قوله كالاسود الخ) أي فيقال الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله وأمثال ذلك) عطف على الاسود أي كسوداء وبيضاء ومؤمنة وكافرة أو على ضمير بها كالطاعة والعصيان فيقال الطائع جاء والعاصي ذهب (قوله فانه) أي ما يتصف بالمذكورات وهذا توجيه لجعل الذوات الموصوفة بالمذكورات متضادة (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أي على وجه الدخول في المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما فانه لا تضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود بقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لا تضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما (قوله أو شبه تضاد) بأن لا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر وهو قسمان ما يكون في المحسوسات كالسماء والارض وما يكون في المحسوسات والمعقولات كالاول والثاني فيقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والاول سابق والثاني لاحق فالجامع بين المسند اليهما وهمي لتحققه بشبه التضاد بينهما (قوله كالسماء والارض) أي كشبه التضاد الذي بين السماء والارض (قوله أحدهما في غاية الارتفاع الخ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع ما يقال ان السماء الاولى ليست في غاية الارتفاع لان ما فوقها أرفع منها والارض العليا ليست في غاية الانحطاط وما أجاب به بعضهم من أن المراد بالسماء مجموع السموات وبالارض مجموع الارضين ففيه نظر لان الذي في غاية الارتفاع العرش والذي في غاية الانحطاط الماء الذي تحت الارض السابعة (قوله وهذا) أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى الخ فشبه التضاد هو الكونية المذكورة (قوله وليسا الخ) يعني أن السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع أصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله يتعاقبان على محل واحد قال سم وكأن وجه ذلك أن بينهما

بهذا كثيرا كما بين المتضادين (قوله دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول (قوله ولا من قبيل الخ) اشارة الى سؤال نشأ مما سبق وجوابه أما السؤال فهو أن يقال جعل الابيض والاسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم يجعل السماء و الارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب انهما لم يجعلا من قبيل الاسود و الابيض لان الوصفين المتضادين فى الابيض والاسود جزآن من مفهوميهما لان الاسود شئ ثبت له السواد والابيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا داخلين فى مفهوميهما فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ولكونهما لازمين جعل الاشيئين بالمتضادين وعلى تسليم اشعار السماء بالسمو وانه لم يتناس فيها فالارض لا تشعر بالانحطاط الذى هو المقابل الآخر (قوله والاول والثانى) أى وكشبه التضاد الذى بين مفهوم لفظ الاول ومفهوم لفظ الثانى فيقال المولود الاول سابق والثانى مسبوق ونحو الاب اول والابن ثان (قوله المحسوسات) كما مثل والمعقولات كقولك علم الاب اول وعلم الابن ثان (قوله فان الاول) اى وانما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فان مفهوم لفظ الاول (قوله هو الذى يكون سابقا على الغير) اى سواء كان محسوسا أو معقولا وقوله يكون سابقا على الغير أى على فرض أن لو وجد غير (قوله والثانى) أى ومفهوم لفظ الثانى (قوله فقط) هو بمعنى لا غير فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثانى محتويا على قيدين أحدهما وجودى والآخر عدمى كما أن مفهوم الاول كذلك (قوله فأشبها المتضادين) أى كالابيض والاسود (قوله على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما عدم المسبوقية أصلا والمسبوقية بواحد (قوله لانه قد يشترط الخ) أى كما هو أحد القولين وان كان الشارح أسقطه سابقا فى تعريف الضدين كما فى اكثر النسخ وأشار الشارح بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به (قوله ولا يخفى الخ) علة محذوف أى وهذا الشرط غير موجود هنا لانه لا يخفى الخ (قوله مع أن العدم الخ) دليل ثان (قوله فلا يكون وجوديا) أى وحينئذ فلا يكونان ضدين لانهما الامران الوجوديان وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب أو العدم والملكة وعبارة المطول مع أن العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين وهى ظاهرة أيضا أما اعتبار العدم فى مفهوم الاول فظاهر لانه قال فيه ولا يكون مسبوقا بشئ أصلا فلم يكن وجوديا لان الوجودى ما لا يشتمل مفهومه على عدم وأما اعتباره فى مفهوم الثانى فلاعتبار قيد فقط فيه التى هى بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره الشارح أن الاول والثانى لا يكونان متضادين عند من يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك أما عند من يشترط فظاهر لان مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للاول اكثر من مخالفة الثانى له وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية أخرى وهو كون الاول معتبرا فى مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون ضدا لغيره لما علم أن الضدين هما الامران الوجوديان الخ (قوله فانه) أى الوهم (قوله انما جعل التضاد) أى أو الاتصاف بالتضادين (قوله ينزلهما منزلة التضايف) يعنى أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل فكما لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده أحدهما خطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا فى التضايف حتى يرد أنه اذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير

دون الاعراض ولا من قبيل الاسود
والابيض لان الوصفين المتضادين هو
ليسا داخلين فى مفهومى السماء والارض
(والاول والثانى) فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذى يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد
فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا
متضادين لانه قد يشترط
فى التضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف
ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع أن
العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون
وجوديا (فانه) أى انما جعل التضاد وشبهه
جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة
التضايف)

حاجة الى تنزيله منزلة التضايف على أنه اذا كان التضاد دا خلا فى التضايف فلا معنى للتنزيل (قوله فى أنه) أى الوهم وهو متعلق بمنزلة (قوله لا يحضره) أى لا يحضر فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله ولذلك) أى ولاجل ذلك اى لاجل تنزيل التضاد منزلة التضايف بالمعنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدين فى الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد أقرب خطورا بالبال أى فى الوهم بدليل قول الشارح بعد والا فالعقل الخ وقوله مع الضد أى مع خطور الضد وهو متعلق بالخطور (قوله من المغايرات) متعلق بأقرب أى أقرب من سائر خطور المغايرات الغير المتضادة اى بعضها مع بعض فاذا خطر السواد فى الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والاكل والشرب فيه وذلك لان هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغايرها مما سوى الضد بخلاف الضدين فان الوهم يحكم باجتماعهما والسبب فى ذلك أن المقابل للشئ فيه ما يشعر بمنافاة مقابله فيستنشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحة وجود أحدهما بدون الآخر فلذا حكم بالاجتماع (قوله يعنى أن ذلك) أى كون التضاد وشبهه جامعا مبنى على حكم الوهم اى تصوره وادراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما فى الحضور عنده فقد جاز اذا لحوق الضدين بالمتضايفين (قوله على حكم الوهم) أى لا على حكم العقل وقوله والا أى والا نقل على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلا يصح لان العقل يعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر بخلاف المتضايفين وحينئذ فلا يحكم بتلازمهما فى الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا عقليا (قوله أو خيالى وهو أمر الخ) أنت خبير بأن الذى أوجب الجمع بين الشيئين عند المفكرة هو قوة العقل المدركة لا خزانتها وكذلك فى الوهم كما تقدم وقد خالف هنا فلم يجعل القوة المدركة للصور الحسية التى هى الحس المشترك مقتضية للجمع فى المفكرة بل جعل خزانتها التى هى الخيال هى المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى أن يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس المشترك اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزانتها والعكس من جهة أن هذه القوى كما قيل بمنزلة المرائى المقابل بعضها لبعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر تأمل اه يعقوبى ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة أى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال كما مر ويمكن أن يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لان النسبة للخيال أخف من النسبة الى المشترك لان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ولم يقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة (قوله وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة) أى وان كان العقل اذا خلى ونفسه لا يقضى بذلك الاجتماع ثم انه لا يشترط أن يكون ذلك الامر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كليا أو وهميا بسبب كونه جزئيا لا يدرك بالحواس فاندفع الاعتراض بأن التقارن عقلى اذ لا يحس فحقه أن يكون عقليا أو وهميا ووجه الاندفاع أن المراد بالجامع فى هذه القوى ما تتوصل كل قوة به الى الجمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدركه بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره أيضا لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو المحسوسات ويحكم الخيال على المعانى بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع عن تصوره وادراكه فعلى هذا الجامع العقلى ما يقتضى بسببه العقل الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذ منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم

فى أنه لا يحضر أحد المتضادين اى الشيئين معا الا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة

وذلك (بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق) على العطف لأسباب مؤدية الى ذلك (وأسبابه) أي وأسباب التقارن في الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال آخر مما لا تجتمع أصلا

على الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الخيال لكونه مدركا له بالخصوص أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله انه يعقوبي وسيأتي ذلك أيضا في الشرح (قوله بأن يكون بين تصوريهما) الضمير للشيئين وسيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله تقارن في الخيال) أي خيال المخاطب على ما في الاطول وهو مبني على الغالب من مراعاة حال المخاطب والمراد بتقارنهما في الخيال تقارنهما فيه عند التذكر والاحضار وليس المراد بالتقارن في الخيال أن يكون الشيئان ثابتين فيه لان الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال لانه خزانة لها (قوله سابق على العطف) أي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف ليكون مصححا له وأما لو كان التقارن حاصلا بالعطف فلا يكفي كذا قرر بعضهم وفي الشيخ يس أن الظاهر أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز فتأمله (قوله لاسباب مؤدية الى ذلك) متعلق بتقارن أي بأن يكون بينهما تقارن في الخيال لاجل أسباب مؤدية الى ذلك التقارن (قوله وأسبابه مختلفة) أي لان تلك الاسباب وان كان مرجعها الى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال بمعنى أن تلك المخالطة مآل تلك الاسباب ومنشأها الا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا اذا كان المخاطب صنعته الكتابة فانها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندي والدواة عندك واذا تعلقت همته بصنعة الصياغة أوجب ذلك له مخالطة آلاتها وامورها من سبائك الذهب والفضة فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض واذا كان من أهل التعيش بالابل مثلا أوجب له ذلك مخالطتها وامورها من رعيها في خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الايواء بها الى محل الرعي والحفظ كالجبال ثم الى الانتقال بها الى أرض دون أخرى طلبا للكلأ فتقترن صور المذكورات في خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة الصور في الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكرة فاذا عكس ترتيبها لم يحسن لما فيه من التخليط الغير المألوف كما في قوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت فلو وقع العطف في غير القرآن بذكر الارض أولا ثم الجبال ثم السماء ثم الابل لم يحسن لان صور المذكورات لم تقترن في خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك والمعتبر خيال السامع لانه الذي يراعى حاله في غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله ولذلك) أي ولاجل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابتة في الخيال أي التي من شأنها ذلك وأشار بقوله ترتبا ووضوحا الى أن المختلف بسبب اختلاف الاسباب هو ترتب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتبا ووضوحا) تمييز محول من فاعل اختلفت أي اختلف ترتب الصور ووضوحها والمراد بترتبها اجتماعها في الخيال بحيث لا تنفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبتها عن الخيال كما يؤخذ من كلام الشارح أي اختلفت اجتماعا وعدم اجتماع ووضوحا وعدم وضوح (قوله فكم من صور الخ) أي لانه كم من صور وهذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله فكم من صور لا انفكاك الخ راجع لاختلاف الصور ترتبا وقوله وكم من صور لا تغيب الخ راجع لاختلافها وضوحا وقوله فكم من صور لا انفكاك الخ كصورة القلم والدواة والقرطاس وقوله لا انفكاك بينها في خيال أي كخيال الكاتب الذي تعلقت همته بالكتابة فاذا حضرت صورة أحدها في خياله حضر صور الباقي وذلك لكثرة الف خياله لها وقوله وهي في آخر مما لا تجتمع أي كخيال النجار أو البناء فان صور هذه المذكورات

لا تجتمع في خياله وان استحضر واحدا منها بأن رآه لم يقارنه الباقي لقلة الف خياله به وهذا مناسب لما قدرناه بقولنا وعدم اجتماع (قوله وكم من صور لا تغيب الخ) أى كصورة محبوب زيد فانها لا تغيب عن خيال زيد ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محب، وقول الشارح وهى في خيال آخر مما لا يقع قط هذا مناسب لما قدرناه سابقا بقولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا أن المراد بالترتب ارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال وفيه أن الترتب والوضوح بهذا المعنى متلازمان وذلك لان الصور المقترنة في الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك في ذلك الخيال فوضوحها في خيال يقتضي عدم انفكاكها فيه وحينئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائدة فصحة أن يفسر كل منهما بما ذكر للآخر بل لا وجه لذكرهما معا لاغناء أحدهما عن الآخر فلعل الاولى أن يفسر الترتب بأن يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون في آخر كذلك فالخيالات قد تشترك في وضوح تلك الصور فيها لكن ترتبها في بعض الخيالات خلاف ترتبها في غير ذلك البعض فقد اختلف الترتب مع الوضوح بهذا الاعتبار (قوله ولصاحب علم المعاني فضل احتياج) أى زيادة احتياج أى حاجة أكيدة فهو من اضافة الصفة للموصوف وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل وبهذا اندفع ما يقال ان صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي امور ثلاثة والوهمي ثلاثة والخيالي واحد فلا معنى لحثه على معرفتها وانما الذي يحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان الاولى للمصنف أن يقول ولطالب علم المعاني (قوله لان معظم أبوابه الخ) هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد أن علم المعاني معظمه باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس أو المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله وهو مبني على الجامع) أى وجودا وعدما أى واذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني لسهولة اتقانها عن اتقانه وهذا الباب مبني على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع (قوله لاسيما الجامع الخيالي) أى لا مثل الجامع الخيالي موجود في التأكد بمعنى انه أوكد أنواع الجامع الثلاثة (قوله فان جمعه) أى فان الجمع بسببه وهذا علة لقوله لاسيما الخ (قوله على مجرى الالف) أى مبني على جريان المألوف أى على جريان الصورة المألوفة والمعتادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع (قوله بحسب انعقاد) أى وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى أن الجمع به مبني على وجود الصور المألوفة في الخيال ووجودها فيه بحسب وجود الاسباب المقتضية لاثبات تلك الصور واقترانها في الخيال كصنعة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في اثبات الصور) متعلق بالاسباب واضافة خزانة للخيال بيانية وقوله في خزانة متعلق باثبات (قوله وتباين الاسباب) أى والاسباب المتباينة المقتضية لاثبات صور المحسوسات في الخيال وهو مبتدأ وقوله مما يفوته الحصر أى الضبط والعد خبره ولكون تلك الاسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوعا والاحتياج اليه أشد واعلم أن تلك الاسباب المقتضية لاثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة لما سبق لك أن منشأ تلك الاسباب المخالطة وأسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر أيضا ولهذا نجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة في الخيال فيشبهه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبهه بها الآخر لكون تلك الصورة التي شبهه بها كل واحد هي الحاضرة في خياله كما روى أن سلاحيا وصائغا وبنارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف اليه

وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى في خيال آخر مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالي) فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب

فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما فى خزانة خياله فشبهه الاول بالترس المذهب والثانى بالسبيكة المدورة من الابريز والثالث بالجبن الابيض يخرج من قالبه والرابع برغيف أحمر يصل اليه من بيت ذى ثروة فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورها فى الخيالات بمعنى انها وجدت فى خيال دون آخر لان كل شخص شبهه بما هو ملائم لما هو مخالطه فان من خالط شيأ فلا بد أن يغترف من بحره (قوله عما يفوته الحصر) أى عما يجاوزه ولا يتسلط عليه الحصر (قوله فظهر) أى من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم (قوله ما يدرك بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذلك الخيال (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا كالوهم (قوله ليس من الصور) أى بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك) أى جميع الجوامع المتقدمة وهى سبعة (قوله معان معقولة) أى يدركها العقل لكونها معانى كلية ان لم تضف الى شئ أو أضيفت الى كلى فان أضيفت الى جزئى كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا ان اعتبر غير مضاف أو مضافا لكلى كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافا للجزئى كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفى هذا) أى قولنا ليس المراد الخ على كثير من الناس فاعتقدوا أن الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمى هو ما يدرك بالوهم والجامع الخيالى هو ما يدرك بالخيال فاعترضوا الخ (قوله من المحسوسات الخ) أى وحينئذ فمقتضاه أن يكون الجامع بينهما خياليا لان الخيال يدركهما بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهميا مع أن الوهم انما يدرك المعانى الجزئية ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض (قوله وأجابوا) عطف على اعترضوا (قوله وهذا) أى يكون كل منهما مضادا للآخر (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئى (قوله لانه ممنوع) أى لانا لا نسلم أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى بل هو كلى لان التضاد انما أخذ مضافا لكلى كلى (قوله أن تضاد هذا السواد) أى الخصوص وقوله لهذا البياض أى الخصوص (قوله فتماثل الخ) أى فمسلم ولكنه معارض بالمثل لان تماثل هذا أى كزيد وقوله مع ذاك أى مع عمرو مثلا (قوله فتماثل) أى فنقول تماثل هذا الخ أى فلا نأخذ بهذا المراد يؤدى لفساد كلام المصنف أو تحكم (قوله وشبههما) أى وغيرهما من بقية الجوامع وقوله فى انها أى التماثل والتضايف وغيرهما مثل التضاد وشبهه (قوله الى الكليات) كقولك تضاد البياض للسواد وقوله الى الجزئيات كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد فان هذا البياض الذى أضيف اليه التضاد معنى جزئى (قوله كانت كليات) فتكون من مدركات العقل (قوله كانت جزئيات) أى فتكون من مدركات الوهم (قوله فكيف يصح جعل بعضها) وهو الاتحاد والتماثل والتضايف وقوله على الاطلاق أى سواء أضيف لكلى أو جزئى (قوله وبعضها وهميا) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل وقوله فكيف الخ استفهام انكارى بمعنى النفى أى لا يصح ذلك لانه تحكم محض ثم ان ما اقتضاه هذا الجواب من أن التضاد المضاف للجزئى جزئى لا يسلم لانهم صرحوا بأن امكان زيد كلى لانه يتعدد باعتبار الازمنة والامكنة وهذا الامكان جزئى ضرورة أن الاشارة لا تكون الا للمحسوس المشاهد اللهم الا أن يقال ان هذا الجواب مبنى على تسليم أن التضاد

عما يفوته الحصر (قط) رأن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل وبالوهمى ما يدرك بالوهم وبالخيالى ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتماثل هذا مع ذاك أيضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فى انها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها عقليا وبعضها وهميا على الاطلاق

المضاف للجزئي جزئي جدلا أو أن المراد بالجزئي في كلامه الجزئي الاضافي لا الحقيقي ولاشك أن الجزئي الاضافي يصدق على الكلي كما بين في محله فتأمل (قوله ثم ان الجامع الخيالي الخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلي هو مايدرك بالعقل والمراد بالجامع الخيالي مايدرك بالخيال وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بمايدرك بهذه القوى واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي قال له الشارح اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور اذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة مايدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي أيضا قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله بل هو) أي التفاوت من المعاني أي المدركة بالعقل أو بالوهم على التفصيل المتقدم (قوله فان قلت) أي معترضا على السكاكي بوقوع التنافي في كلامه والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل في كلامه (قوله مشعر الخ) أي لانه قال الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما الخ ومن المعلوم أن الكلام في الجامع المصحح للعطف اذ مالا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه وتصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله وهو نفسه معترف بفساد ذلك) أي وحينئذ ففي كلامه تناف (قوله حيث منع الخ) أي لعدم الجامع بين المسند اليهما وان كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد في التصور (قوله محدثة) خبر حذف من الاولين لدلالة الاخير عليه فهو من عطف الجمل (قوله قلت) أي جوابا عن السكاكي وقوله كلامه هنا أي قوله الجامع بين الجملتين الخ وقوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين أي في بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا في صحة العطف أولا فهو شيء آخر (قوله وأما أن الخ) أي وأما بيان جواب أن أي قدر الخ وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله والجامع بين الجملتين الخ في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافي في كلامه بل كلامه هنا في بيان حقيقة الجامع وأما كونه كافيا أولا فشيء آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس وألف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزءين فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشان ولا يصح نصب أي على انه اسم أن لان أن لا تدخل على ماله صدر الكلام وأي هنا استفهامية فهي واجبة التصدير (قوله ففوض الى موضع آخر) أي فوكول بيانه لموضع آخر وحينئذ فلا تنافي في كلامه (قوله وقد صرح فيه) أي في الموضع الآخر وهو الذي منع فيه صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق الخ (قوله لما اعتقد أن كلامه) أي كلام السكاكي أعني قوله والجامع بين الجملتين اما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما الخ (قوله في بيان الجامع) أي الكافي في صحة العطف (قوله سهو منه) أي من السكاكي بواسطة السؤال المذكور حيث قال في الايضاح وأما مايشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر أو قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه مع القطع بامتناعه ولعله سهو منه فانه صرح في مواضع أخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر اه فأنت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا في الجواب السابق وقوله سهو خبر لان (قوله وأراد) أي المصنف وضمير اصلاحه لكلام السكاكي والجملة حالية (قوله غيره) جواب لما وقوله الى ماترى اي الى مارأيت قال العلامة عبد

ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
في الخيال وظاهر أنه ليس [illegible]
في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام
المفتاح مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك
حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
ونحو الشمس ومرارة الارنب وألف
باذنجانة محدثة قلت كلامه ههنا ليس الا
في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر
من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى
موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة
بين المسندين والمسند اليهما جميعا
والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان
الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره
الى ما ترى فقال الجامع بين الشيئين

الحكيم فى ظنى أن تبديل المصنف الجملتين بالشيئين لتعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير التامة وتعريفه التصوّر للاشارة الى التصوّر المعهود الذى هو جزء من الشيئين فاللام فيه بمنزلة الصفة فى قول السكاكى فى تصوّر ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما الا أن القسم الاول من الجامع العقلى يكون مختصا بالجمل والمركبات والثانى والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير لدفع الشبهة المذكورة فان المصنف أشار بقوله ظاهر كلام السكاكى الى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره فى الموضع الآخر بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لم ترد الشبهة وأما ما قاله الشارح من أن تغيير المصنف لكلام السكاكى لاجل الاصلاح ففيه انه ان أراد بالشيئين ما يعم الجملتين فالشبهة باقية وان أراد المفردين فلا معنى للاتحاد فى العلم فان اتحاد العلم وتعدده تابع لاتحاد المعلوم وتعدده وكذا لا معنى لتماثلهما فى العلم وتضايفهما فيه اذ التماثل والتضايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لى الى الآن مقصود الشارح اه كلامه (قوله فوقع الخلل فى قوله) أى فى قول المصنف وحاصل ايضاح المقام أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين وأقام قوله اتحاد فى التصوّر مقام قوله اتحاد فى تصوّر ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه او به او قيد من قيودهما ظهر أنه أراد بالتصوّر الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فلزمه الفساد فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصوّر بالاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر أو فى قيد من قيودهما فعلم أن مراده بتصوّريهما فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوّريهما والخيالى أن يكون بين تصوّريهما متصوّرهما على قياس ما سبق اه قرى (قوله انما هو بين نفس السواد والبياض) أى اللذين هما متصوّران (قوله أعنى) اى بتصوّريهما العلم بهما (قوله انما هو بين نفس الصور) أى لا بين التصوّرات وهذا انما يظهر على القول بتغاير العلم والمعلوم فالعلم حصول الصورة فى الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقيق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها فى الذهن علم وباعتبار حصولها فى الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن لا حصول الصورة فى الذهن لان الادراك من قبيل الكيف لا من قبيل الفعل أو الانفعال (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) أى بأن يقال أراد المصنف بتصوّريهما مفهوميهما وهما الامران المتصوّران وتجعل الاضافة للضمير بيانية وقد يقال ان مثل هذا لا يقال فيه انه خلل اذ غاية ما فيه اطلاق المصدر على متعلقه وهو أمر لا ينكر لانه مجاز والمجاز لا حجر فيه مع وجود العلاقة المصححة كيف والشارح نفسه حمل التصوّر فى كلام السكاكى السابق على المتصوّر حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصوّر الامر المتصوّر ولا يقال انما حمله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه فى كلام السكاكى لانا نقول تلك القرينة بعينها أو ما يقاربها فى كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على أنا لو فرضنا عدم القرينة بالكلية لم يكن فى كلام المصنف خلل بناء على ما هو التحقيق من أن العلم والمعلوم شئ واحد بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار على أنه لو كان مراد المصنف بالتصوّر الامر المتصوّر لكان يكفيه عن ذكر التصوّر أن يقول الوهمى أن يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالى أن يكون بينهما تقارن مع أنه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها وأيضا ان أريد بالمفهومين المفهومان من حيث انهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان أريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال لانه انما هو بين الصور وان أريد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العينى والتقارن من حيث الوجود الذهنى فهذا بعينه يجرى فيما اذا أريد بتصوّرهما العلم بمعنى

ومكان قوله اتحاد فى تصوّر ما اتحاد فى التصوّر فوقع الخلل فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفى قوله الخيالى أن يكون بين تصوّريهما تقارن فى الخيال لان التضاد تمثيلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوّريهما أعنى العلم بهما وكذا التقارن فى الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويله كلام المصنف

الصورة الحاصلة فان التضادّ بينهما بالنظر الى الوجود العينيّ والتقارن باعتبار الوجود الذهنيّ (قوله وحمله) أى حمل كلام المصنف وهذا كلام مستأنف ردّ لما يقال جوابا عن المصنف انه أراد بالشيئين الجملتين وانما عبّر للاختصار والتفنن وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة اطلاقا للتصوّر على المتصوّر وحملا لأل على الجنس لا على العهد فيرجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله السكاكيّ وحاصل الردّ أن هذا الحمل غلط لانّ المصنف قد ردّ هذا الكلام فى الايضاح على السكاكيّ وحمله على أنه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه على أن ظاهر عبارة المصنف يأبى هذا الحمل اذ ليس فيها مايدل عليه اذ المتبادر من الشيئين أى شيئين من أجزاء الجملتين لانفس الجملتين وكون المراد بالتصوّر معرّفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدّا اذ المتبادر منه الادراك فتعبير المصنف بالتصوّر معرّفا مما يأبى هذا الحمل هذا محصل كلامه كما يفيده كلام المطوّل وحواشيه واعترض بأنّ المصنف بعد ماحمل فى الايضاح كلام السكاكيّ على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقليّ ووهميّ وخياليّ أما العقليّ فهو أن يكون بين الشيئين اتحاد فى التصوّر الخ ماذكره فلا يتعين أن قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكيّ بل يجوز أن يريد نقل كلامه بعبارة أخصر منه فلا يبعد أن يريد بالشيئين الجملتين وبالتصوّر المعلوم التصوّريّ وقصد بذكره معرّفا الاشارة الى جنس المعلوم التصوّريّ المتناول لكل متصوّر سواء كان مخبرا عنه أو خبرا أو قيدا من قيودهما بل حمل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين والا لم يصح قوله ثم قال الجامع بين الشيئين الخ وذلك لانّ المصنف ناقل عن السكاكيّ فاذا كان مراده غير المعنى المراد للسكاكيّ لم يصح النقل اذ كيف ينسب له ماليس قائلا به (قوله وانه) أى ماذكر من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) أى العطف بين الجملتين وأشار بمن الى أنه قد بقى من المحسنات امور أخر كالتوافق فى الاطلاق والتوافق فى التقييد كما أشار لذلك الشارح بقوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ (قوله بعد وجود المصحح) أى للعطف ككونهما انشائيتين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو خبريتين كذلك لكن مع جامع عقليّ أو وهميّ أو خياليّ (قوله تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين فالياء فى اسمية وفعلية ليست للنسبة وانما هى ياء المصدر أى المصيرة مدخولها مصدرا ثم ان كلام المصنف يقتضى أن الوصل صحيح بدون التناسب المذكور فيصح عطف الاسمية على الفعلية والعكس وانما يعدل للتناسب المذكور لافادة الحسن فقط وليس كذلك اذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا فاذا قصد تجريد النسبة فى الجملتين عن الخصوصية بأن أريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال زيد قائم وصديقه جالس أو قام زيد وجلس صديقه بناء على أن الاسمية لاتفيد الدوام الا بالقرائن وأنّ الفعلية لاتفيد التجدّد الا بها ولا دلالة لها على اكثر من الثبوت وكذا يتعين التناسب اذا أريد الدوام فيهما أو التجدّد فيهما بناء على افادة الاسمية للدوام والفعلية للتجدّد وان قصد الدوام فى احداهما والتجدّد فى الاخرى امتنع التناسب وتعين أن يقال عند قصد الدوام فى الاول والتجدّد فى الثانى زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات وأجيب بأن النسبة الواقعة فى الجملتين على ثلاثة أقسام الاول أن يقصد تجريدها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول او يقصد بها الدوام فيهما او التجدّد كذلك والثانى أن يقصد الدوام فى احداهما والتجدّد فى الاخرى ولا استحسان فى هذين القسمين بل التناسب واجب فى الاول وممتنع فى الثانى كما مرّ الثالث أن يقصد النسبة فى ضمن أىّ خصوصية وهذا هو محل الاستحسان لانه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل لكن التناسب أولى فيكون من المحسنات فمحل الاستحسان انما هو عند جواز الامرين هذا محصل

ماذكره

وحمله على ماذكره السكاكيّ بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك وللبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح وانه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية)

ماذكره أرباب الحواشي ولكن العلامة عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال اذا كان المقصود منهما التجدد او الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما أو لم يكن مقصودا في احداهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف أما في الصورتين الاخيرتين فظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف أيضا لكن التناسب أولى وأما في الصورتين الاوليين فلان وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعني التجدد أو الثبوت لا ينافي أن يكون ذلك الاتفاق محسنا بالنسبة للعطف لتحقق مجوزاته في صورة اختلافهما أيضا وهو عدم الاختلاف خبرا وانشاء ووجود الجامع اه كلامه (قوله في المضي) أي بأن يكون فعل كل منهما ماضيا (قوله والمضارعة) أي بأن يكون فعل كل منهما مضارعا وقوله في المضي والمضارعة أي وفي غيرهما كالاطلاق والتقييد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجرد الاخبار وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار ولا شك أن كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافي دلالته على التجدد أو الثبوت او غيرهما فاندفع ما يرد على الشارح من أن قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضي وزيد قائم وعمرو قاعد يدلان على الثبوت المقابل للتجدد أعني الحدوث في زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحاصل ما ذكر من الجواب أن المراد بالتعرض المنفي التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ فقد يكون قصد المتكلم افادة مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيأتي بالجملة اسمية كانت او فعلية فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة وان كانت الجملة دالة بحسب الاصل على التجدد أو الثبوت ثم لا يخفى عليك أن الأوفق بجعل قوله من غير تعرض الخ بيانا لمجرد الاخبار أن يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احداهما وفي الاخرى فالاحسن أن يقال انه تقييد لمجرد الاخبار بأن المراد منه أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما أو لم يكن مقصودا في احداهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه عن العلامة عبد الحكيم (قوله قلت) أي بناء على هذه الارادة أي يلزمك أن تقول ذلك لانك لو خالفت بينهما أوقعت في ذهن السامع خلاف مقصودك اه يس وانظر قوله اي يلزمك مع كون التناسب مستحسنا فلعل الاولى أن يقول اي يستحسن أن تقول فتأمل (قوله الا لمانع) استثناء من محذوف اي فلا يترك هذا التناسب اللفظي الا لمانع يمنع منه فيترك (قوله فيقال زيد قام وعمرو يقعد) اي اذا أريد الاخبار بتجدد القعود لزيد في المستقبل والاخبار بتجدد القيام له فيما مضى وكان الاولى في المثال أن يقول نحو قام زيد ويقعد عمرو الا أن يقال انه نبه بهذا المثال على أن الجملة الاولى اذا كان عجزها فعلية فالمناسب رعاية ذلك في الثانية ولا يعدل عن التناسب في الجزءين الا لمانع كما أن الجملتين الفعليتين الصرفتين اي اللتين ليستا خبرا عن شيء يطلب التناسب بينهما الا لمانع فتأمل (قوله أو يراد في احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ من هذا أن التوافق في الاطلاق والتقييد من محسنات الوصل الا لمانع وهو كذلك كما يرشد اليه كلام المصنف حيث عبر عن المفيدة أن من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق في الاطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالشرط) أي بفعل الشرط والشرط ليس بشرط (قوله وقالوا لولا أنزل عليه ملك) أي هلا أنزل عليه ملك فنؤمن به ونحو وقضي الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو أنزلنا ملكا فقضي الامر عطف على جملة قالوا وجملة قضي الامر مقيدة بفعل الشرط فالحاصل أن الجملة الاولى مطلقة والثانية مقيدة بالانزال لان الشرط مقيد للجواب وانما كانت عطفا على قالوا لا على المقول لانها ليست من مقولهم بل من مقول المولى قال العلامة اليعقوبي ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين لان الاولى تضمنت على ما يقولون أن

وللتناسب (الفعليتين في المضي والمضارعة) فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احداهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الا لمانع) مثل أن يراد في احداهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد أو يراد في احداهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد أو يراد في احداهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الامر

نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند السكاكي حتى يصح العطف عندهم حتى في الجملتين اللتين لفظ احداهما خبر ولفظ الاخرى انشاء فأحرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل لان الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا في هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الامر اھ (قوله ومنه) أى من التقييد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ما قبلها (قوله فاذا جاء أجلهم الخ) أى لا يستأخرون ساعة اذا جاء أجلهم ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فتعتدى) الفاء للتعليل علة لقوله ومنه (قوله على الشرطية قبلها) يحتمل أن المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الاظهر ويحتمل أن المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيدا للجزاء بأن تجعل الشرطية جملة مقيدة وهذا قريب من الاول في المعنى وان اختلفا اعتبارا (قوله لا على الجزاء) أى وحده من حيث انه جزاء والا لكان هو أيضا جوابا لاذا اذ المعطوف على الجواب جواب فيرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الاجل لان الوقت الذى جاء الاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحينئذ فلا فائدة في نفيه لانه نفي لما هو معلوم الاستحالة فقوله اذ لا معنى الخ أى صحيح في اللغة وان كان صادقا فان قلت من المقرر أن المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر في الخطابات من العطف هو اشتراكهما في القيد قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما في الآية الكريمة فان التقدم اذا جاء الاجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا فائدة في نفيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون استئناف اخبار أى وأخبرك انهم لا يستقدمون أى لا يموتون قبل مجيء أجلهم اى الوقت الذى هو آخر عمرهم وفي بعض حواشي البيضاوى يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون عطفا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير وذلك لانه لما قرنه به ونظمه في سلكه أشعر أنه بلغ في الاستحالة الى مرتبة التقدم فكأنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضية الخبر الالهى وان أمكن في نفسه وهذا هو السر في ايراد صيغة الاستقبال يعنى انه بلغ من الاستحالة الى حيث ينفى طلبه كما ينفى طلب المستحيل اھ كلامه.

(تذنيب)

قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه منها بخلاف التذنيب اھ فنارى (قوله هو) أى بحسب الاصل جعل الشيء ذنابة لانه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الاصل والذنابة بضم الذال وكسرها مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان (قوله شبه به) الضمير في به للجعل المذكور فيكون المصدر الذى هو الذكر المذكور مشبها بالمصدر الذى هو الجعل المذكور وحاصل كلامه أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التتميم والتكميل في كل أو بجامع ايجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه وكونه من أدناها لقصد التكميل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية التحقيقية ثم بعد ذلك أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأريد متعلقه وهو الالفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ضرورة أن التذنيب ترجمة وهى اسم للالفاظ المخصوصة والحاصل أن في الكلام مجازا مرسلا مبنيا على استعارة مصرحة وانما ارتكب ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكروه في التراجم ولو اقتصرنا

على

ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فتعتدى آخر قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

(تذنيب) هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية

على الاستعارة كما قال الشارح لم يكن موافقا لما ذكره (قوله وكونها الخ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسير وقوله عقيب ظرف لذكر (قوله لمكان التناسب) المكان مصدر ميمي بمعنى الحدث وهو الكون والوجود من كان التامة أى لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل أى وانما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل لان الجملة الحالية تارة تقترن بالواو وتارة لا تقترن بها والفصل ترك الاقتران بالواو والوصل الاقتران بها فاقتران الجملة الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدم اقترانها بالواو شبيه بالفصل فان قلت الواو فى الوصل عاطفة وفى الجملة الحالية غير عاطفة فلا تناسب قلت الاصل فى واو الحال العطف فالمناسبة موجودة بهذا الاعتبار وحاصل ماذكره فى هذا التذنيب تقسيم الجملة الحالية الى أقسام خمسة ما يتعين فيه الواو وما يتعين فيه الضمير وما يجوز فيه الامران على السواء وما يترجح فيه الضمير وما يترجح فيه الواو (قوله المنتقلة) أى الغير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه (قوله أى الكثير) بمعنى الشائع وقوله الراجح فيها أى لموافقته القواعد (قوله كما يقال الخ) أى وهذا كما يقال الاصل فى الكلام الحقيقة أى الكثير الراجح فيه أن يكون حقيقة والمرجوح أن يكون مجازا وأشار الشارح بما ذكره الى أن مراد المصنف بالاصل الكثير الراجح ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع ولكن الاولى أن يراد بالاصل هنا فى كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليل بعد بقوله لانها فى المعنى حكم الخ أى أن مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو وانما سمى مقتضى الدليل أصلا لابتنائه على الاصل الذى هو الدليل (قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة) فيه ان الذى يقابل المنتقلة عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جملة فعلية نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها أو اسمية نحو هذا أبوك عطوفا الا المؤكدة لانها انما تقابل المؤسسة فالاولى للشارح أن يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونها مؤكدة أن تكون لازمة فصحت المقابلة نظرا للازم لانا نقول نسلم ذلك الا أن اللازمة أعم من المؤكدة ألا ترى انها فى المثال الاول المذكور لازمة وهى غير مؤكدة فمقتضى ذلك أن تكون الحال اللازمة غير المؤكدة ليس محترزا عنها بالمنتقلة وليس كذلك (قوله لمضمون الجملة) أراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها وذلك كما فى قولك هذا أبوك عطوفا فان الجملة الاولى تقتضى العطف فلذا كان قوله عطوفا تأكيدا وليس المراد بالمضمون المصدر المتصيد من الجملة كما هو الظاهر لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهى غير العطف وكان الاولى للشارح أن يحذف قوله لمضمون الجملة لاجل أن يشمل كلامه المؤكدة لعاملها نحو وأرسلناك للناس رسولا ثم وليتم مدبرين والمؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا (قوله البتة) أى قطعا أى دائما لا أن ذلك فيها كثير (قوله لشدة ارتباطها بما قبلها) أى وصيرورتهما كالشئ الواحد أى وحينئذ فلا يبحث عنها فى هذا الباب والحاصل أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها فى هذا الباب فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة (قوله لانها فى المعنى حكم على صاحبها) أى أمر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت جاء زيد راكبا أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجئ حال وصفه بالركوب وفى ضمن ذلك أن الركوب ثابت له وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له وانما قال فى المعنى لان الحال فى اللفظ غير محكوم بها لانها فضلة يتم الكلام بدونها (قوله كالخبر بالنسبة الى المبتدا) فانه محكوم به عليه فى المعنى بل وكذلك فى اللفظ فالتشبيه ناقص لان الغرض منه افادة مماثلة الحال للخبر من جهة أن كلا محكوم به فى المعنى على صاحبه وان كان الخبر محكوما به عليه أيضا فى اللفظ بخلاف الحال (قوله فان قولك جاء زيد راكبا كاثبات الركوب الخ) كان الظاهر أن يقول فان فى قولك أو يقول

وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أى الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل فى المنتقلة الخلو عن الواو (لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان قولك جاء زيد راكبا كاثبات الركوب لزيد كما فى زيد راكب

فان قولك جاء زيد راكبا معناه اثبات الخ ليستقيم التركيب اللهم الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف قبل قوله اثبات اى ذو اثبات فتأمل وحاصل ماذكره الشارح أن كلا من الحال والخبر يقتضى الكلام كونه عارضا ثابتا للمعروض فهما متساويان فى ذلك ويختلفان فى أن المقصود الاصلى من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدا بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالمجئ فى المثال وجئ بالحال قيدا ليبين ذلك الامر وهو المجئ فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر (قوله الا انه) اى اثبات الركوب فى الحال وقوله على سبيل التبعية أى أثبت على سبيل التبعية ولم يقصد ابتداء (قوله وانما المقصود) أى بالاخبار (قوله هذا المعنى) مفعول تزيد والمراد بهذا المعنى اثبات الركوب بقى شئ وهو أن هذا الكلام الذى ذكره الشارح مخالف لما هو مقرر من أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفى كان ذلك القيد هو الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة القيود ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد أو يقال ان ما هو مقرر أمر أغلبى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها) أى لان الكلام يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيدا له وانما قيد بالمعنى لانها ليست وصفا فى اللفظ بل حال (قوله كالنعت) أى فى الوصفية وان كان النعت وصفا للمنعوت فى اللفظ والمعنى (قوله الا أن المقصود الخ) حاصله أن الحال والنعت وان اشتركا فى أن كلا وصف فى المعنى للموصوف الا انهما يفترقان من جهة أن القصد من الحال جعلها قيدا لحكم صاحبها لاقتران الحال مع الحكم فى صاحب الحال فاذا قلت جاء زيد راكبا أفاد أن زيدا موصوف بالمجئ وأن اتصافه بالمجئ انما هو فى حال اتصافه بالركوب وأن القصد من النعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم فاذا قلت جاء زيد العالم فالمقصود تقييد نفس ذات زيد بالعلم لا تقييد حكمه الذى هو المجئ ولهذا يصح بطريق الاصالة أن يكون نحو الابيض والاسود والطويل والقصير من الاوصاف التى لا انتقال فيها ولا يتقيد وجودها بوجود الاحكام نعتا بخلاف الحال فان الاصل فيها أن لا تكون كذلك لانها قيد للحكم الذى أصله العروض والثبوت بعد الانتفاء فينبغى أن تكون من الاوصاف التى تثبت بثبوت الاحكام وتنتفى بانتفائها الا ان الثابت اللازم لا يفيد التجدد العارض فقول الشارح الا أن المقصود فى الحال أى منها وقوله على هذا الوصف اى الحال وقوله حال مباشرة الفعل اى الحدث سواء دل عليه بفعل أو وصف وقوله وبيان أى مبين وقوله لكيفية وقوعه اى لصفته التى وقع عليها وقوله فانه لا يقصد به ذلك اى كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله بل مجرد اتصاف المنعوت به أى من غير ملاحظة أن المنعوت مباشر الفعل أو غير مباشر له (قوله واذا كان الحال الخ) هذا اشارة الى مقدمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله فكما انهما يكونان بدون الواو اشارة الى مقدمة كبرى محذوفة من المصنف وقوله فكذلك الحال اشارة الى النتيجة المحذوفة (قوله وأما ما أورده بعض النحويين) أى على الكبرى القائلة والخبر والنعت يكونان بدون الواو (قوله كالخبر فى باب كان) اى كما فى بيت الحماسة من قول سهيل بن شيبان

فلما صرح الشر * فأمسى وهو عريان

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد الا نحو ما أحد الا وله نفس أمارة (قوله والجملة الوصفية) أى الواقعة صفة للنكرة كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها فان الجملة فى الآيتين عند صاحب الكشاف صفة للنكرة والواو زائدة دخولها وخروجها على حد سواء وفائدتها تأكيد وصل

الا انه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجئ وجئت بالحال لتزيد فى الاخبار عن المجئ هذا المعنى (ووصفه) أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كان الحال بدون الواو فكذلك الحال فكما انهما يكونان بدون الواو وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف

الصفة بالموصوف اذ الاصل فى الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو كذلك الصرق (قوله فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال) لانها قد تقترن بالواو فى بعض الاحيان وحينئذ فلا يرد ذلك نقضا لان اقترانها على سبيل التشبيه والالحاق لا على سبيل الاصالة فلم يخرجا عن الاصل والحاصل أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت فلما خولف هذا الاصل المكتسب فيها واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودهما بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر وذكر بعضهم أن أمسى فى البيت تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال لا خبر وذهب صاحب المفتاح أن الجملة فى الآيتين حال من قرية لكونها نكرة فى سياق النفى وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح بضعفه أنه يقتضى تقييد الاهلاك بالحال وهو غير مقصود وان كان الاهلاك واقعا فى تلك الحالة فصاحب الكشاف راعى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء البيان وهم يرجحون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجملة صفة للقرية فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون (قوله هذا الاصل) أعنى كون الحال بغير واو كما فى الخبر والنعت (قوله اذا كانت الحال) اى المتقدمة وهى المنتقلة (قوله جملة) اى اسمية أو فعلية (قوله فانها الخ) الفاء للتعليل اى انما خولف ذلك الاصل فى الحال التى هى جملة لانها الخ (قوله من حيث هى جملة) الحيثية للتقييد وقوله مستقلة بالافادة خبر ان اى لان الجملة الواقعة حالا مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها لا تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها وانما كانت الجملة المذكورة مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة لان الجملة وضعت لتفيد فائدة يحسن السكوت عليها بناء على القول بوضع المركبات أو استعملت لتفيد ما ذكر بناء على مقابله والحاصل أن الجملة الحالية وجد فيها جهتان جهة كونها جملة وهذه الجهة هى الاصل فى الجملة الحالية وجهة كونها حالا وهى عارضة والاولى توجب استغناءها عما يربطها بما قبلها دون الثانية (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله على التعلق) اى الارتباط فلا تحتاج الى ما يربطها من الحيثية الثانية لا من الحيثية الاولى (قوله فتحتاج الخ) أى نظرا من هذه الجهة اى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة الموجبة للربط لانها الاصل وجهة كونها حالا عارضة كما علمت (قوله وكل من الضمير) اى ضمير صاحب الحال (قوله صالح للربط) أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وأما الواو فلكونها موضوعة لربط ما قبلها بما بعدها أو هى فى أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هى العاطفة واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو لانها موضوعة له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ (قوله الذى لا يعدل عنه) اى لا ينبغى العدول عنه لكثرته والمراد بالاصل هنا الكثير الراجح فى الاستعمال لا الاصل فى الوضع والمراد لا يعدل عنه فى نظر البلغاء والا فكثيرا ما يقررون فى العربية جواز الامرين فظاهر كلامهم جواز العدول من غير موجب كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله (قوله ما لم تمس حاجة الخ) أى فان مست الحاجة الى زيادة الربط أتى بالواو لان الربط بها أقوى لما مر من أنها موضوعة للربط ويحتمل أن المراد فان مست الحاجة لزيادة الربط أتى بهما (قوله بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة) فيه أن الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة لا تحتاج لرابط بل لضرورة الاشتقاق لان كل مشتق يتحمل الضمير فالدليل لم ينتج المطلوب وقوله والخبر والنعت أعم من أن يكونا مفردين أو جملتين فالاول نحو زيد أبوه قائم وزيد قائم والثانى نحو رجل أبوه صالح مررت به أو رجل كريم مررت به وفى عبد الحكيم ان المراد بالحال المفردة فى كلام المصنف المسندة الى متعلق ذى الحال نحو ضربت زيدا قائما أبوه وكذا يقال فى الخبر والنعت وحينئذ فلا يرد أن الضمير فى الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لا انه للربط ولذا يرتبط

فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) اى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعلق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفردة والخبر والنعت)

كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير اهـ كلامه ولا يقال ان كون الواو يؤتى بها عند الحاجة الى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الاصل وأكثر موقعا اذ مقتضى ذلك أن الارتباط به أزيد لانا نقول ان كثرة الموقع لا تدل على كثرة الربط وذلك لان الواو موضوعة للربط وأما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوما والحاصل أن أصالة الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع وأما الواو فهى أصل فى الربط باعتبار الوضع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله فالجملة ان خلت الخ) هذا فى قوة قضية كلية قائلة كل جملة أريد جعلها حالا وخلت عن ضمير صاحبها وجب ربطها بالواو وهذا شروع فى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما (قوله التى تقع حالا) أى التى يراد جعلها حالا (قوله ان خلت الخ) أى بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا وقوله وجب فيها الواو أى لفظا أو تقديرا كما فى قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره ❊ ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدرة أى والماء غامره لكن قال الدمامينى الربط يحصل بالواو والضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل فى الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه (قوله الذى تقع هى حالا عنه) هذا بيان صاحب الحال لا تقييد له (قوله ليحصل الارتباط) أى لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه (قوله فلا يجوز الخ) أى بدون الواو فان قلت أى فرق بين الجملة الحالية وبين الخبرية والنعتية حيث احتيج فى الحالية الى الربط بالواو ولم يجز فيهما قلت الفرق أن الخبرية جزء الجملة وذلك كاف فى الربط فلم تناسبها الواو التى أصلها للعطف الذى لا يكون للخبر والنعتية تدل على معنى فى المنعوت فصارت كأنها من تمامه فلم تناسبها الواو أيضا فاكتفى فيهما بالضمير بخلاف الحالية فانها لكونها فضلة مستغنى عنها فى الاصل تحتاج الى رابط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو (قوله أراد أن يبين أن أى جملة الخ) أى أراد أن يبين جواب هذا الاستفهام الذى هو أى جملة يجوز أن تقع حالا حال كونها مقترنة بالواو وأى جملة لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنة بالواو وحاصل جوابه أن كل جملة خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبسها بالواو الا المضارع المثبت الخالى عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع فى كلامه لان الجملة التى ذكر ثانيا انه يصح وقوعها حالا بالواو هى التى ذكر أولا فيها انه يجب قرنها بالواو وحاصل ما اعتذر به أن المصنف بين أولا وجوب الواو فى الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها بل من الجمل الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا فتجب الواو فيها ومنها ما لا يصح وقوعها حالا فأشار المصنف لبيان ذلك ثانيا بقوله وكل جملة الخ قرره شيخنا العدوى (قوله أراد أن يبين الخ) اى لما فى قوله أولا وجب فيها الواو من الاجمال وقوله ذلك أى الربط بالواو مع الخلو من الضمير وقوله ان أى جملة الخ اى مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشان وليست أى منصوبة اسم أن لانها لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله وذلك) اى الجواز المذكور (قوله بأن يكون) أى بسبب كون الاسم فاعلا كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان يجىء منه الحال فاذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أى جاء زيد حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) أى ولو بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد وأراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا والمفعول تقديرا نحو زيد من قولك هذا زيد اذ هو فى تقدير أعنى زيدا بالاشارة أى اقصده بها فزيد اسم يصح مجىء الحال منه وان كان خبرا فى اللفظ فيقال هذا زيد راكبا ومنه قوله تعالى حكاية

فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذى تقع هى حالا عنه (وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز نحو جاء زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو وأراد أن يبين أن أى جملة يجوز ذلك فيها وأى جملة لا يجوز قال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أى الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا

عن

عن زوجة ابراهيم هذا بعلى شيخا (قوله معرفا أو منكرا) راجع لكل من الفاعل والمفعول (قوله مخصوصا) أى بنعت أو اضافة أو نفى أو نهى أو استفهام (قوله لا نكرة) محترز قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله محضة) أى خالية من التخصيص بما ذكر (قوله على الاصح) راجع للثلاثة وهو قول سيبويه ومن وافقه ثم ان قوله لا نكرة محضة ينبغى أن يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليها الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن يقال الجملة الحالية الحالية عن الضمير المقترنة بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف لكن نص بعضهم على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدمامينى اهـ فنارى" (قوله وانما لم يقل الخ) اى مع أنه أخصر وحاصله انه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقة أولى لاصالتها ووجه المجاز أن الاخبار فى هذا التركيب انما هو بالصحة التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال الا على سبيل مجاز الاول ولو قال المصنف بدل هذه الجملة" وورود الجملة حالا بالواو وحدها جائز الا فى كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله مبتدأ خبره الخ) أى وما بينهما قيود للمبتدا لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائدة خاصة ووجه الاعمية انه صادق بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثانى (قوله يصح) عبر به دون يجب لان جعل الجملة الثانية عطفا على الاولى جائز ان لم يقصد التقييد اهـ سيرامى (قوله بالواو) اى اذا كانت ملتبسة بالواو أو الباء بمعنى مع (قوله وما لم يثبت) أى والاسم الذى لم يثبت له هذا الحكم وهذا من تتمة العلة" اى وهنا لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله أعنى الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى الخ (قوله الاعجازا) اى باعتبار ما يؤل (قوله ولم يقل يجوز الخ) اى بدل قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله لم يدخل فيه) اى فى قوله المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله الجملة الحالية الخ) اى ودخولها مطلوب لاجل اخراجها بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة فى كلامه أنه يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز أن ينتصب عنه حال بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانها لا تدخل فيه اذ لا يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز أن تقع حالا عنه لعدم جواز وقوعها حالا مع أن دخولها مطلوب لاجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء (قوله فيصح استثناؤها) اى استثناء متصلا الذى هو الاصل فلا ينافى صحة الاستثناء على أنه منقطع لو عبر بقوله يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه كذا قرر شيخنا العدوى" (قوله فانه لا يجوز الخ) اى ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطفا على جملة جاء زيد عند وجود الجامع (قوله لما سيأتى) اى فى قوله لان الاصل الخ (قوله من أن ربط مثلها) وهى المضارعية المثبتة وعبر بالمثل لان ما يأتى نظير ما هنا لا فرد منه لان ما هنا فى المضارع الغير المتحمل للضمير وما سيأتى فى المتحمل للضمير والتعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو (قوله بالضمير فقط) اى وليس فى يتكلم عمرو ضمير فلو قيل معه صح جعلها حالا (قوله الصالحة للحالية) أى وهى الخبرية وقوله فى الجملة الاولى أن يقول ولو فى الجملة اى فى بعض الاحوال وانما زاد ذلك لتدخل الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانه يصح وقوعها حالا فى بعض الاحوال وهو ما اذا احتوت على ضمير ذى الحال ان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل

قوله وهو قول سيبويه الخ هكذا فى النسخ والظاهر سقط منها كلمة غير والاصل وهو قول غير سيبويه الخ ليوافق ما هو مشهور من أن تجويز مجىء الحال من الثلاثة المذكورة هو مذهب سيبويه تأمل اهـ مصححه

معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره

قوله (يصح أن تقع) تلك الجملة (حالا عنه) (بالواو) اى مما يجوز أن ينتصب عنه حال أعنى وقوع الحال وما لم يثبت له هذا الحكم صاحب الحال عليه عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب عنه حال ولم يقل الاعجازا وانما قال ينتصب عنه لم يدخل فيه يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه المصدرة بالمضارع الجملة الحالية عن الضمير مما لا يجوز أن تقع المثبت لان ذلك الاسم مما يجوز أن ينتصب تلك الجملة حالا عنه لكنه حينئذ يكون قوله كل عنه حال فى الجملة وحينئذ ما يجوز أن ينتصب عنه جملة خالية عن ضمير ما يجوز الخالية عن حال مثبتا ولا لا المصدرة بالمضارع استثناؤها بقوله الضمير المذكور فيصح نحو جاء زيد (الا المصدرة بالمضارع المثبت) فانه لا يجوز أن يجعل و يتكلم (ويتكلم عمرو) (لما سيأتى) من أن ربط عمرو حالا عن زيد بالضمير فقط ولا يخفى مثلها يجب أن يكون الجملة الصالحة أن المراد بقوله كل جملة الحالية فى الجملة

المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير ثابت المراد أنها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل (قوله فانها لا تقع حالا البتة) اى الا بتقدير قول يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه لم يصح أن تكون جملة هل ترى الخ حالا الا بتقدير مقولا فيه هل ترى الخ لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء ان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيدها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله وتوضيحه كما قال بعض وانما امتنع وقوع الانشائية حالا لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فيجب أن يكون مضمونها حاصلا وهذا انما يظهر في الخبرية دون الانشائية لان الانشائية اما طلبية كاضرب أو ايقاعية نحو بعت واشتريت بالاستقراء والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وأيا ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شئ لم يقع او بايقاع شئ لم يقع اذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع اذ لا بد في القيد أن يكون واقعا كالمقيد واعلم أن الجملة الشرطية كالانشائية في انها لا تقع حالا وذلك لانها لتصدرها بالحرف المقتضي للصدارة لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا اذا كان ما قبلها له مزيد اقتضاء للارتباط بما بعده كالمبتدا والمنعوت بخلاف صاحب الحال فانه ليس له مزيد اقتضاء لها لانها فضلة تنقطع عنه فقولك أكرم العالم وان اساء ليس ان اساء فيه حالا بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف وزعم بعضهم انه حال وان وصلية اى أكرمه في حال اساءته فأحرى في غيرها فالغرض من الكلام التعميم لا الشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان أتى اى اضربه في كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط في شئ من الاحكام شئ وضده (قوله اى وان لم تخل الخ) اى بأن اشتملت على ذلك فهي حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا والمضارع اما أن يكون مثبتا أو منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبعضها يجب الضمير كالمضارعة المثبتة وبعضها يستوى فيه الامران وهي المضارعة المنفية والماضوية لفظا وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسمية في بعض الاحوال وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله فان كانت فعلية الخ (قوله والفعل مضارع) اى لفظا ومعنى (قوله امتنع دخولها) اى ووجب الاكتفاء بالضمير وقد يقال ان كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كان يحتاج فيها لذلك فينبغي جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها للمفرد معارض بالاحتياج للزيادة (قوله تستكثر) أى بالرفع على القراءة المتواترة وأما على قراءة الحسن البصري بجزم تستكثر فلا يصح التمثيل لانه بدل اشتمال من تمنن لا حال ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للنهي لان شرط الجزم في جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله تعد الخ) اى فالسين والتاء للعد وجعلهما بعضهم للطلب فالمعنى حينئذ لا تعط قليلا تطلب كثيرا في نظيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لان الاصل الخ) علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير في الجملة المذكورة (قوله لعراقة المفرد) اى أصالته في الاعراب وهذا علة لمحذوف كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب حيث قال وأصالة المفرد اما بمعنى كثرة وروده دون الجملة واما بمعنى أن الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لعراقة الخ (قوله وهي تدل) اى بحسب أصل وضعها (قوله أى معنى قائم بالغير) أشار بهذا الى أن المراد الصفة اللغوية لا النحوية وقوله تدل على حصول صفة اى صراحة أو بطريق اللزوم كما في قولك جاء زيد غير ماش فان عدم المشي يستلزم الركوب أو يقال ان الكثير فيها ذلك أى الدلالة على حصول صفة فاندفع ما يقال ان قولك جاء زيد غير ماش لا يدل على حصول صفة بل انما دل على عدم الصفة (قوله التي

بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اى الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهي) اى المفردة (تدل على حصول صفة) اى معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول

عليها

عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل وقوله أو المفعول اى ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله والهيئة معنى قائم بالغير) وذلك لان مايقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له هيئة وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله ذلك الحصول) أشار به الى أن مقارن صفة للحصول (قوله لما) أى العامل اى المدلول عامل وهو العامل فى صاحبها لانه العامل فيها (قوله وهذا) اى التخصيص المذكور معنى المقارنة اى معناها اللازمى اذ معناها المطابقى تشاركهما فى وقوع المضمونين فى زمان واحد (قوله فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة) اعترض بأن هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين وأجيب بأنا لانسلم أن هذا قياس فى اللغة اذ التعليلات النحوية المذكورة فى أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والا فأصل الدليل الاستعمال (قوله فيدل على التجدد) اى الصفة التى هى معنى الفعل والمراد بتجددها حدوثها فى الزمان ووجودها بعد عدم (قوله وعدم الثبوت) اى عدم الدوام واعترض بأن المعتبر فى الفعل وضعا انما هو التجدد بمعنى الطرو بعد العدم وهذا صادق مع الثبوت بعد الطرو وأما عدم الثبوت الذى هو الانقضاء بعد الوجود فالفعل لايدل عليه وأجيب بأن دلالة الفعل عليه من جهة أن الشأن فى كل طارئ عدم بقائه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق اللزوم العادى (قوله فيدل على الحصول) اى حصول معناه لما أثبت له (قوله وأما المقارنة) اى وأما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداله (قوله فيصلح للحال) هذا روح العلة أى وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل اذا وقع حالا لان الحال يجب مقارنتها للعامل وأنت خبير بأن قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لايفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة فى الحال كان أولى واعلم أن صلاحية المضارع للحال والاستقبال قيل بطريق الاشتراك فيهما وقيل انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وقيل انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال وتمسك أصحاب القول الاول بأن المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وتمسك أصحاب القول الثانى بأن المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة والتبادر للذهن من أمارات الحقيقة وبأن المناسب أن يكون للحال صيغة كالماضى نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك أصحاب القول الثالث بأن وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى أنه غير موجود والفضل للمتقدم كما لايخفى (قوله وفيه نظر) اى فى هذا التعليل أعنى قوله وأما المقارنة فلكونه مضارعا نظر لانه لاينتج المدعى وحاصل ذلك النظر أن الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال النحوية التى نحن بصددها ينبغى أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا فالمضارع انما يدل على مقارنة مضمونه لزمن التكلم وليس هذا مرادا هنا لان المراد مقارنة مضمون الحال لزمن مضمون عاملها فهذه المقارنة المرادة هنا لاينتجها المضارع (قوله وحقيقته) أى حقيقة الحال الزمانية وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع (قوله أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) اى مع الآن الحاضر فهى غير بسيطة وهذا هو الحال الزمانية العرفية وأما الحال الزمانية الحقيقية فهى بسيطة لانها الجزء الآنى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال) اظهار فى محل الاضمار أى المقيد بها وانما أظهر فى محل الاضمار للايهام (قوله ماضيا كان أو حالا أو استقبالا) هذا تعميم فى زمان وقوع مضمون الفعل العامل فى الحال واذا كان زمان العامل فى الحال تارة يكون ماضيا وتارة يكون حاليا وتارة يكون استقباليا كان أعم من زمان التكلم الذى يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالا وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول فى افادة المقارنة

والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيداله) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) اى المضارع المثبت (كذلك) اى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداله كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) اى أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة

المرادة هنا وهي مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أي زمان كان وان كانت تدل على المقارنة في بعض الاحوال وذلك اذا كان زمان العامل حاليا كذا قرر شيخنا العدوي (قوله فالاولى أن يعلل الخ) اي لسلامة هذا التعليل من الخدش المذكور مع كونه أخصر من التعليل الذي ذكره المصنف (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل) أي لتوافقهما في الحركات والسكنات (قوله وبتقديره معنى) اي لان المضارع اذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما في الحال والاستقبال فقولك جاء زيد يتكلم في معنى جاء متكلما اي ولما كان اسم الفاعل اذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ولا يقال ان ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنفي مع أنه يجوز ارتباطه بالواو لانا نقول هذه حكمة تلتمس بعد الوقوع والنزول فلا يلزم اطرادها (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عما يقال انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم (قوله وأصك وجهه) الصك الضرب قال تعالى فصكت وجهها أي ضربته (قوله وقوله) أي قول عبد الله ابن همام السلولي (قوله فلما خشيت الخ) لما ظرف بمعنى حين على ما ذهب اليه ابن السراج وذهب سيبويه الى انها حرف بمعنى ان والخشية بمعنى الخوف وقوله أظافيرهم الاظافير جمع أظفار وهي جمع ظفر والمراد به هنا الشوكة والقوة والضمير للاعداء وفي الكلام حذف مضاف اي وحين خفت نشب أظافير الاعداء بي وهو كناية عن الظفر به من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم اي حين خفت أن يظفروا بي نجوت وهذا كله بناء على أن المراد بالاظفار حقيقتها وأما على أن المراد بها الاسلحة كما ذهب اليه الشارح فلا يحتاج لهذا التكلف ومالك اسم رجل أو فرس قال ثعلب الرواة كلهم على أن أرهنهم بفتح النون ماضيا على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وأرهنهم بضم النون على أنه مضارع وعلى هذه الرواية مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد وحاصل معنى البيت لما خشيتهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا عندهم ومقيما لديهم (قوله لتكون الجملة اسمية) وهي يصح ارتباطها بالواو (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي وهذا كما قيل في قوله تعالى الخ وفي التسهيل ان المضارع المثبت اذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحينئذ فلا يحتاج لجعلها اسمية بتقدير المبتدا فالكلام في غير المقرون بقد فالتنظير بالآية لا يتم (قوله وقيل) اى في الجواب عن ذلك (قوله شاذ) اى واقع على خلاف القياس النحوي فلا ينافي الفصاحة ولا وقوعه في كلام الله تعالى في قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حالة كونهم صادين عن سبيل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه اى قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه كما مر في الفصاحة (قوله ضرورة) أي دعت اليه الضرورة وهو أيضا شاذ (قوله وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث (قوله اذ ليس المعنى الخ) أي لانه يلزم عليه اما الشذوذ والضرورة أو حذف المبتدا وفيه أنه ان كان هناك قرينة على أن المعنى ليس على الحالية فكلامه مسلم والا فلا يتم اذ المتبادر من الكلام الحالية فلعل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالنفي كذا قرر شيخنا العدوي (قوله عدل الخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله حكاية للحال الخ) اى فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين لما علمت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية اللفظ (قوله ومعناها) أي معنى حكاية الحال أن يفرض الخ وانما يرتكب هذا الفرض في الامر الماضي المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رأيت الاسد فأخذ السيف فأقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر الى المثال الذي كلامه فيه لأن مطلق حكاية الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية الحال كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ولذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في اعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال

المـاضية

قوله الاظافير جمع اظفار الخ هو تبع فيه الشارح (?)
في الصحاح من أن أظافير جمع لأظفور ولغة كما قال
في ظفر وأما أظفار فهو جمع ظفر
ومثله في القاموس فليتأمل اه مصححه

فالاولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وأما ما جاء من) نحو قول بعض العرب (قمت وأصك وجهه) وقوله فلما خشيت أظافيرهم (نجوت وأرهنهم) أي اسلمهم (مالكا فقيل) انما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدا) لتكون الجملة اسمية (اي وأنا أصك) (وأنا أرهنهم) كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم اي وأنتم تعلمون (وقيل الاول) اي قمت وأصك وجهه (شاذ والثاني) اي نجوت وأرهنهم (ضرورة) (وقال عبد القاهر هي) أي الواو (فيهما) (للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان

الماضية أن اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما فى قولهم دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية المعنى بان يفرض الفعل الواقع فى الزمان الماضى واقعا الآن ثم يعبر عنه بالمضارع أو باسم الفاعل هذا وذكر الاندلسى أن معنى حكاية الحال الماضية أن تقدر نفسك كانك موجود فى الزمان الماضى أو تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ماذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال الماضية أن تقدر أن ذلك الامر الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل واستحسنه الرضى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) أى الدال على الحضور ولانه يدل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ابن يعقوب وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال (قوله وان كان منفيا) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه فى معنى قولنا فان كان الفعل مضارعا مثبتا وقوله منفيا أى بغير لن لان الجملة المنفية بها لا تقع حالا لان لن تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية لا تصدر بعلم الاستقبال للتنافى بحسب الظاهر (قوله فالامران جائزان) اى على السواء وبعضهم رجح الترك (قوله بالتخفيف) أى والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) أى لامتناع عطف الخبر على الانشاء عند علماء المعانى لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله فتكون الواو للحال) ان قلت ان قراءة التخفيف كما تحتمل أن يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون فى موضع الحال كما قال الشارح يحتمل أن يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله ويحتمل أن لا تتبعان نهى مؤكد بالنون الثقيلة وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت متحركة فيحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة أقل تغييرا ويحتمل أنه نهى مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يكون انشاء ويصح العطف على قوله فاستقيما وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآية لتطرق الاحتمال لها وأجيب بأن تطرق الاحتمالات المذكورة لا يضر فى الاستشهاد لانه مبنى على الظاهر والاحتمالات المذكورة خلاف الظاهر كذا ذكر العلامة عبد الحكيم بقى شئ آخر وهو أن ولا تتبعان على تقدير كونه حالا تكون مؤكدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا فى الحال المنتقلة لا فى المؤكدة كذا فى ابن يعقوب وانظره مع قول الشارح سابقا واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانه يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها فتأمل (قوله العامة) أى عامة القراء اى اكثرهم (قوله فانه نهى مؤكد) أى بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ولا يجوز أن تكون على هذه القراءة نفيا ونون الرفع محذوفة لتوالى الامثال لان الفعل المنفى بلا تأكيده شاذ (قوله معطوف على الامر قبله) أى وكل منهما انشاء (قوله ومالنا لا نؤمن بالله) أى اى شئ ثبت لنا فكان مانعا لنا من الايمان فى حال كوننا غير مؤمنين بالله أى لا مانع لنا من الايمان فى هذه الحالة بل هذه الحالة ان وقعت فبلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل وحينئذ فهذه الحالة غير حاصلة فالاستفهام انكار لحصول شئ فى هذه الحالة وهو مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شئ ما لازم فى هذه الحالة واذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرة فتأمل (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) أى والمقارنة يناسبها ترك الواو وقوله دون الحصول اى دون حصول صفة اى وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو فلذا جاز الامران والحاصل أن المضارع المنفى أشبه المفرد فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران ولو أشبهه فى الشيئين لامتنع

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل
مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو
وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف) اى بتخفيف نون
ولا تتبعان فتكون لا للنفى دون النهى لنون
النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه
على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى
مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو ومالنا) اى
أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) اى
حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال
بدون الواو وانما جاز فيه الامران (لدلالته
على المقارنة

دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعا) فيه أن المضارع انما يدل على مقارنة مضمونه للحال التى يدل عليها وهى زمان التكلم ولا يخفى أن هذه المقارنة ليست هى المرادة فى هذا المقام بل المراد مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه كان حالا أو استقبالا أو ماضيا بقى شئ آخر وهو أنه جعل هذا السبب فى المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى جعل السبب فيها استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى على أن المقارن فى الحقيقة لزمن التكلم انما هو النفى لا مضمون الفعل فى الموضعين فتأمل سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله والنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول) اى وان دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية لانه متى نفى شئ ثبت نقيضه لان النقيضين لا يرتفعان لكن الاصل المعتبر دلالة المطابقة (قوله وكذا ان كان ماضيا الخ) كذا دليل الجواب اى وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى او معنى فكذا وهذه الجملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران (قوله ماضيا لفظا أو معنى) يشمل المثبت نحو ضرب والمنفى نحو ما ضرب ويشمل نحو ليس اه يس (قوله أنى يكون لى غلام) أى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب كما قال ابن يعقوب لا استبعادى كما قال غيره (قوله وقد بلغنى الكبر) جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة والكبر بعد بلوغه غير منتقل فكيف أورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ المذكور تارة يحصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التمثيل على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد كرامة (قوله حصرت صدورهم) أى حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم اى جاؤكم فى هذه الحالة (قوله وهذا) اى ما ذكر من المثالين (قوله فى الماضى لفظا) أى فى الحال الماضية لفظا اى ومعنى (قوله معنى) اى فقط (قوله فانهما) اى لم ولما والفاء للتعليل اى وانما كان المضارع المذكور ماضيا فى المعنى لانهما يقلبان معناه التضمنى وهو الزمان الى المضى فقول الشارح معنى المضارع اظهار فى محل الاضمار فان قلت لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضى مثل لم ولما كما استبشعوا تصديرها بعلم الاستقبال قلت تصديرها بعلم الاستقبال مؤد للتنافى فى بعض المواد وهو ما اذا كان عامل الحال مقترنا بزمن التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضى كونه فى زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضى أن يكون فى زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما فى بعض المواد استبشعوا تصديرها بعلم الاستقبال مطلقا طردا للباب ولم يستبشعوا تصديرها بعلامة الماضى لما يأتى من أن لما لاستغراق الازمنة وغيرها لانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فتحصل المقارنة للحال فلا منافاة بهذا الاعتبار (قوله فكأنه لم يطلع على مثال) أى مما يستشهد به فلا يقال المثال لا يشترط صحته وقد مثل له فى التسهيل بقول الشاعر

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

أى وحدرتاه مشبها بالدر فى حال كونه غير مثقب (قوله الا انه) أى ترك الواو (قوله فقال) عطف على فأورد (قوله ولم يمسسنى بشر) ان قلت عدم مساس البشر اياها لم ينتقل فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هى التى لا تكون فى الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان لم ينتقل عنها قاله عبد الحكيم فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنة بين الحال وعاملها قلت أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف يكون لى غلام والحال انى أعلم حينئذ أنى لم يمسسنى بشر فيما مضى ومن هذا تعلم أن العامل فى الحال اذا قيد بحال يعلم مضيها

يعلم مضيها

(لكونه منفيا) لكونه مضارعا دون الحصول
والنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول
(وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل
(ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى) اخبارا
عن زكريا (انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر)
بالواو (وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم)
بدون الواو وهذا فى الماضى لفظا وأما الماضى
معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم ولما فانهما
يقلبان معنى المضارع الى الماضى فأورد
للمنفى بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر
بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ماهو بالواو
فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه
يقتضى القياس فقال (وقوله انى يكون لى
غلام ولم يمسسنى بشر

وسبقها الذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة (قوله لم يمسسهم سوء) حال من الواو فى قوله فانقلبوا (قوله ولما يأتكم الخ) حال من الفاعل فى تدخلوا اى أم ظننتم دخول الجنة والحال انكم ما أتاكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله أى أما جواز الامرين فى الماضى المثبت) أراد به الماضى لفظا ومعنى قال سم ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكتة كالمبالغة فى نحو أتى أمر الله وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا هل يدخل فى ذلك تأمل (قوله فلدلالته على الحصول) أى فيناسبه ترك الواو لمشابهته للمفرد من تلك الجهة (قوله يعنى حصول الخ) أشار الشارح بهذا الى أن أل فى الحصول للعهد الذكرى وقد تضمن هذا الكلام أعنى قوله لدلالته على حصول صفة غير ثابتة شيئين أعنى كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة اى غير دائمة وقوله لكونه فعلا مثبتا علة لافادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله دون المقارنة) أى فيناسبه الواو لعدم مشابهته للمفرد من تلك الجهة والحاصل أن الماضى المثبت أشبه المفرد فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران الواو وعدمها فلو أشبهه فيهما لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع فى المفرد (قوله فلا يقارن الحال) أى فلا يقارن الماضى يعنى مضمونه وقوله الحال أعنى زمان التكلم هذا مراده وفيه أنه يدل على مقارنة مضمونه لزمن مضمون العامل وهذه المقارنة هى المرادة هنا وحينئذ فتقتضى امتناع الواو وأما المقارنة التى لا يدل عليها فليست مرادة هنا (قوله أى ولعدم دلالته على المقارنة) أى ولعدم دلالة الماضى على مقارنة مضمونه للزمن الحالى أعنى زمان التكلم (قوله شرط أن يكون الخ) أى شرط فى الماضى المثبت الواقع حالا أن يكون مع قد الخ ظاهرة اى اذا لم يكن الماضى تاليا لالا ولا متلوا بأو والا فلا يقترن بها فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لاضربنه قد ذهب او مكث بل يتعين حذفها نحو وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين وكما فى قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ٭ ولا تشح عليه جاد أو بخلا

كذا فى التسهيل (قوله او مقدرة) قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود قد مع الفعل المشار اليه لا يزيده معنى على ما يفهم منه اذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قد تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى عبد الحكيم (قوله لان قد تقرب الماضى من الحال) هذا علة للمعلل مع علته واعترض هذا التعليل بأن قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب فى الحال هو الثانى لا الاول وحينئذ فلا تكون كلمة قد المقربة للحال كافية فى ذلك المقام وأجيب بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال فقول الشارح لان قد تقرب الماضى من الحال أى والمقاربة فى حكم المقارنة فلا اشكال (قوله والاشكال المذكور) أى فيما مضى عند قوله أما المقارنة فلكونه مضارعا وقوله وارد ههنا أى على التعليل المذكور بقولهم لان قد تقرب الماضى من الحال وحاصل ما ذكره من الاشكال أن الحال التى انتفت عن الماضى ويدل عليها المضارع وتقرب قد اليها هى زمان التكلم وهى خلاف الحال التى نحن بصددها وربما بعدت قد عنها كما اذا قلت جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد (قوله وهو أن الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحوية أعنى الصفة التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا (قوله غير الحال التى تقابل الماضى) أى تغايرها وانما كانت غيرها لان الحال التى يدل عليها المضارع وتقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها زمان التكلم وهو غير الصفة التى يقارن مضمونها

وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم
سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة
ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
أما المثبت) اى أما جواز الامرين فى الماضى
المثبت (فلدلالته على الحصول) بمعنى
حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا
دون المقارنة) لكونه ماضيا (ولا يقارن الحال
(ولهذا) أى ولعدم دلالته على المقارنة
(شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله
تعالى وقد بلغنى الكبر (أو مقدرة) كما فى قوله
تعالى حصرت صدورهم (لان قد تقرب
الماضى من الحال والاشكال المذكور
وارد ههنا وهو أن الحال التى نحن بصددها
غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد
الماضى منها

مضمون عاملها بالضرورة (قوله فتجوز المقارنة) تفريع على مقارنة الحالين أى واذا كانت الحال
التى نحن بصددها وهى النحوية غير الزمانية فتجوز المقارنة المرادة هنا أعنى مقارنة مضمون الحال
النحوية لمضمون عاملها فى الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحينئذ فقد لا امتنع الواو
لمشابهة تلك الحال الماضية للحال المفردة فى الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضى المثبت
لا يفيد المقارنة ممنوع وحيث كان يفيد المقارنة فلا وجه لاشتراط قد معه بل وجودها معه مضر
لان لفظ قد الخ (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أى فقولكم الماضى المثبت لا يفيد المقارنة
غير مناسب (قوله التى هى زمان التكلم) أى وهذه ليست نحن بصددها (قوله وربما تبعده) أى
وربما تبعد قد الماضى الواقع حالا عن مقارنة مضمون العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال
كذلك فاذا قرنت الحال بقد صارت قريبة من الحال فلا يحصل التقارن أى وحينئذ فوجودها
مع الماضى مضر ولا نظهور لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضى من الحال
(قوله وقد ركب فرسه) أى فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب
من زمن التكلم الذى هو مفاد قد (قوله والاعتذار عن ذلك) أى عن اشتراطهم دخول قد على
الماضى الواقع حالا مذكور فى الشرح وهذا جواب عما يقال اذا كان دخول قد على الماضى
الواقع حالا ربما يضر فما وجه اشتراط النحاة دخولها عليه اذا وقع حالا وحاصل ما ذكره فى الشرح
من الاعتذار أن قد وان قربت الماضى من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التى نحن بصددها
الصفة التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا وهما متباينان لكنهما
متشاركان فى اطلاق اسم الحال عليهما وفى الجمع بين الماضى والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ
فذكرت قد لتقرب الماضى من الحال فى الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية فتصدر الماضى المثبت
بقد لمجرد الاستحسان ونص عبارة المطول وغاية ما يمكن أن يقال فى هذا المقام أن حالية الماضى
وان كانت بالنظر لعامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحال متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضى والحال لتنافى الماضى والحال فى الجملة اى بالنظر للظاهر فأتوا بلفظة قد نظرا للظاهر
الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد
لمجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله أى أما جواز الامرين) أعنى الاتيان بالواو
وتركه وقوله فى الماضى المنفى أى الماضى لفظا ومعنى أو معنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ولما
(قوله فلدلالته على المقارنة) فلذا جاز ترك الواو فيه لمشابهته بتلك الدلالة الحال المفردة (قوله
دون الحصول) أى فلذا جاز الاتيان بالواو فيه لعدم مشابهته للحال المفردة فى ذلك والحاصل
أن الماضى المنفى من حيث شبهه بالمفردة فى الدلالة على المقارنة يستدعى سقوط الواو كما فى المفردة
ومن حيث عدم شبهه بها فى الحصول الذى وجد فى المفردة يستدعى الاتيان بها (قوله للاستغراق)
أى نصا بخلاف غيرها فانه وان كان للاستغراق لكنه ليس نصا بل بمعونة أن الاصل استمرار الانتفاء
(قوله أى لامتداد النفى من حيث الانتفاء) اى لا من حيث ذاته لان النفى من حيث ذاته لا امتداد
فيه لانه فعل الفاعل أى انها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا الى زمان
التكلم فاذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فمعناه أن الندم انتفت منفعته فيما مضى واستمر الانتفاء
الى زمان التكلم أى وحيث كانت لما دالة على امتداد الانتفاء الى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة
مضمون الحال المنفية بما لزمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه ما مر من أن تلك المقارنة غير
مرادة وانما المطلوب فى الحال مقارنتها لعاملها (قوله مثل لم وما) فى كون ما الانتفاء متقدم
نظرا لما ذكره النحاة وصرح به فى المطول من أن ما لنفى الحال كليس كذا قرر بعضهم وقد يقال
مراد الشارح ما مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما وليست ما مع الماضى

لنفى

فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما تقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا جاء فى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح

(واما المنفى) أى أما جواز الامرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنة دون الحصول

اما الاول) أى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أى لاستمداد النفى من حيث الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) أى غيرلما مثل لم وما

قوله من حيث الانتفاء هكذا فى النسخ المطبوعة والذى فى نسخ الشارح من حيث الانتفاء بالنون وهو الانسب بقوله الى زمان التكلم وهو الذى كتب عليه فى التجريد اه مصححه

النفى الحال بل مع المضارع فتأمل (قوله لانتفاء متقدم) اى موضوع لانتفاء حدث متقدم واقتضيته
عدم دلالته على الاستغراق مع أن الفعل كالنكرة والنكرة فى سياق النفى للعموم وهذا موجود
فى جميع أدوات النفى غير أن لما تدل على اتصال النفى بالحال بخلاف لم (قوله مع أن الاصل) اى
مع زيادة أن الاصل استمرار ذلك الانتفاء اى لوقت التكلم والمراد بالاصل هنا الامر الكثير أى
مع زيادة أن الكثير فى ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره لان ما تحقق وثبت بقاؤه يتوقف عدمه على
وجود سبب ونفى السبب اكثر من وجوده (قوله لما سيجىء) أى فى التحقيق الآتى عن قريب
(قوله حتى تظهر الخ) غاية لقول المصنف استمراره اى فاذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال
الاصل بقاؤه (قوله كما فى قولنا) أى كالقرينة التى فى قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم) اى فهذا
قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الامس الى وقت التكلم فهو مخصص للاصل لا مناقض له
(قوله أى باستمرار النفى الخ) أشار بهذا وبما بعده الى أن ضميره يصح رجوعه لاسم ان ويصح
رجوعه لخبرها والمراد بالنفى الانتفاء ولو عبر به كان أوضح لانه الذى تقدم ذكره صريحا
(قوله وترك التقييد) عطف تفسير (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء) أى قبل زمن التكلم
(قوله بخلاف المثبت) اى الماضى المثبت فانه لا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعا ولا
استصحابا كما فى الماضى المنفى (قوله على افادة) اى كائن على قصد افادة تجدد الذى هو مطلق
الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت
دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو زيد منطلق
لا يدل على اكثر من ثبوت الانطلاق وأما افادته الدوام فمن حيث ان الاصل فى كل ثابت دوامه وهذا
و رد على التحقيق الآتى أيضا (قوله واذا قلت) أى ردا لمن قال ضرب وقوله ما ضرب أى
أو لم يضرب (قوله افاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى) أى من حيث ان تلك
الاجزاء ظرف للاحداث التى تعلق بها النفى والا فالمنفى انما هو كل فرد من الاحداث الواقعة
فى أجزاء الزمان الماضى ولو قال الشارح أفاد استغراق النفى لكل فرد من أفراد الحدث الواقعة
فى أجزاء الماضى لكان أوضح وانما كان قولنا ما ضرب مفيدا للاستغراق اما لمراعاة الاصل كما تقدم
واما لان الفعل فى سياق النفى كالنكرة المنفية بلا فتأمل كذا قيل وفيه انه يمكن استغراق النفى
لاجزاء الماضى ويحصل الثبوت فى الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه أن يقال فى بيان المقارنة ان
الاصل فى النفى بعد تحققه استمراره انتهى سم ثم اعلم أنهم صرحوا فى النكرة فى سياق النفى
هل تفيد العموم بحسب الوضع بأن تدل عليه بالمطابقة لما تقرر من أن الحكم على العام حكم
على كل فرد مطابقة أو تفيد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكى نظرا الى أن النفى أولا
للماهية و يلزمه نفى كل فرد فهل هذا الخلاف يجرى فى نفى الفعل كما هنا لانه نكرة معنى أم لا قلت
لا يبعد ذلك وقد صرح فى جمع الجوامع بتعميم لا اكلت وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين
مراجعته اه يس (قوله لكن لا قطعا) أى لكن افادته الاستغراق النفى ليس قطعيا أى ليس
من أصل الوضع (قوله بخلاف لما) أى فانها تفيد ذلك قطعا (قوله وذلك) اى وبيان ذلك
اى كون الفعل المثبت لا يفيد الاستمرار بخلاف المنفى فانه يفيده (قوله فى طرفى نقيض)
الاضافة بيانية وفى زائدة أى طرفين هما نقيض أى نقيضان بان يراد بالنقيض الجنس أى انهم
قصدوا أن يكون الاثبات والنفى متناقضين (قوله ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة) أى فى جزء من
أجزاء الزمان الماضى مثلا (قوله انما ينافيه النفى دائما) اى فى جميع أجزاء الزمان الماضى
فالاثبات فى بعض الازمنة لا يكون كاذبا الا اذا صدق النفى فى جميعها ولذا تراهم يقولون ان نقيض
الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان

(لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن
الاصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء الا
(حتى تظهر قرينة) على الانقطاع كما فى
قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
(فيحصل به) أى باستمرار النفى أو بأن الاصل
فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة
(عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل
على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت)
فان وضع الفعل على افادة التجدد)
من غير أن يكون الاصل استمراره
فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع
الضرب فى جزء من أجزاء الزمان الماضى
واذا قلت ما ضرب أفاد استغراق النفى
لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعا
بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون
الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى أن
الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما

لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزءين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لسهولة استمرار الترك وصعوبة استمرار الفعل أخذا مما يأتى فان قلت هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وهذا يخالف ماتقدم من أن الاستغراق انما يستفاد من خارج وهو أن الاصل استمرار النفى قلت لا مخالفة لان ماتقدم هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وماذكر هنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى بأن قيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب قاله السيد ومحصله أن ماتقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع وماهنا هو المفهوم منه بحسب القرينة (قوله أى تحقيق هذا الكلام) وهو أن الاصل فى النفى بعد تحققه استمراره بخلاف الاثبات والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق (قوله أن استمرار العدم) أى الذى من جملة أفراده مفاد الماضى المنفى (قوله لا يفتقر الى سبب) أى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود ولما كان لا يفتقر الى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدى للمقارنة (قوله بخلاف استمرار الوجود) أى فانه يفتقر الى وجود سبب مؤثر لاجل أن يجدد ذلك الوجود فى ذلك السبب امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها ثم ان من جملة أفراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضى المثبت فلذا لم يستصحب فيه الاستمرار (قوله وهو) أى بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث (قوله لانه) أى استمرار وجود الحادث (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) أى لاجل أن يجدد ذلك الوجود ثم ان هذا الكلام يقتضى أن قدرة المولى تتعلق بكل موجود فتحدث فيه وجودات متعاقبة وهو مبنى على أن الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة على أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ماذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى أعدمها وان شاء ابقاها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاول كذا قرر شيخنا العدوى (قوله الى وجود سبب) أى الى سبب موجود مؤثر بل يكفيه الخ وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل أى لا يفتقر الى علة وسبب موجود فلا ينافى أنه يفتقر الى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود لان العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل فى الحوادث) اى الموجودات الحادثة العدم لكون الانتفاء فى سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طارئ بعد سبب الوجود (قوله فى الجملة) اى وأقول قولا ملتبسا بالجملة اى بالاجمال اى وأقول قولا مجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من اطلاقه) اى من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت مافى هذا من الاعتراض السابق فى كلام الشارح من أن المطلوب فى الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها فى الزمان لا مقارنة مضمونها لزمن التكلم واللازم من الاستمرار المذكور انما هو مقارنة مضمون الحال لزمن التكلم فأين هذا من ذاك (قوله فلكونه منفيا) اى والمنفى انما يدل النفى فيه بالمطابقة على نفى صفة لا على ثبوتها وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر فتقرر بهذا أن الماضى المنفى يشبه الحال المفردة فى افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها فى الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها فجاز الامران فيه كما جاز فى المثبت (قوله هذا) اى ماذكر من التفصيل فى الجملة الفعلية وذكر الشارح ذلك توطئة لقوله وان كانت اسمية فانه مقابل لقوله السابق فان كانت فعلية فهو مفروض مثله فيما اذا لم تخل الجملة من ضمير صاحبها فلا تغفل اه يس

(قوله تحقيقه) اى تحققه هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقبه وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فى الجملة لما كان الاصل فى النفى الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية

(قوله

(قوله وان كانت) اى الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلا أو ظرفا أو غير ذلك كما يدل لذلك أمثلة المصنف (قوله فالمشهور) اى عند علماء العربية (قوله بجواز تركها) اى سواء كان المبتدأ في تلك الجملة عين ذى الحال أو غيره وقوله بجواز تركها اى وجواز الاتيان بها خلافا لمن قال بتعين الاتيان بها واقتصاره على جواز الترك دون جواز الاتيان بها لانه هو المختلف فيه اذ الاتيان بها في الجملة المذكورة لم يقل أحد بامتناعه الا لعارض كما في قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والعارض هنا كراهة الجمع بين واو الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو (قوله لعكس الخ) اى وانما جاز الترك لاجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضى المثبت والذى مر في الماضى المثبت هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة افادتها الدوام والثبوت المقتضى للاستمرار حتى في زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول في زمن التكلم على ما فيه من البحث وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة لان الفرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشبهت المفردة من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعى سقوط الواو ولم تشبهها من جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعى وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعى لكل منهما جاز فيها الامران كما مر في غيرها (قوله لكونها مستمرة) أى لكونها معدولة عن الفعلية اذ الاصل في الحال المفرد ثم الفعلية التى هى قريب منه فلا يرد أن الاسمية لا تدل على أكثر من ثبوت المسند للمسند اليه أفاده عبد الحكيم (قوله لدلالتها على الدوام والثبات) أى فهى تدل على حصول صفة ثابتة واعترض بأن كون الجملة الاسمية للدوام والثبات يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيه مطلقا وقد يجاب بأن ذلك التعليل منظور فيه لاصل الجملة الاسمية وذلك كاف على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه يعقوبى (قوله كلمته فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى بالواو بلا اشكال (قوله بمعنى مشافها) أشار بذلك الى أن الجملة حال من التاء اى كلمته فى حال كونى مشافها له ويصح أن تكون حالا من الهاء أى حال كونه مشافها لى أو من التاء والهاء معا أى حال كوننا مشافهين ويروى أيضا كلمته فاه الى فى وخرج بأنه على تقدير جاعلا فاه الى فى (قوله وان دخولها أولى) أى لا أن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله بجواز تركها وأشار الشارح بتقدير المشهور الى أن قول المصنف وان دخولها أولى عطف على قوله بجواز تركها لا على المشهور (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت) أى لدلالتها على الثبوت لان نفى النفى اثبات فهى تدل على حصول صفة ثابتة واعترض على المصنف بأنه قد جعل أولا عدم الدلالة على عدم الثبوت علة لجواز ترك الواو وهنا جعله علة لكون دخول الواو أولى فالاولى ترك قوله لعدم دلالتها الخ والاقتصار على ما بعده لان مدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به وأجيب بأن علة أولوية دخول الواو مركبة من ذلك ومن ظهور الاستئناف فلما انضم لاعتبار المجوز أعنى الدلالة على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستئناف ترجح دخول الواو لان ظهور الاستئناف فيها يفيد انقطاعها عن العامل قبلها مع أن المقصود ربطها به وجعلها قيدا له فأتى بالواو ليندفع الاستئناف وترتبط بالعامل أو يجاب بأنه لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستئناف (قوله مع ظهور الاستئناف فيها) اى دون الفعلية فان الفعلية وان كانت مستقلة لكن حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فقد يكون جزآها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة فكان الاستئناف فيها أظهر منه في الفعلية والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف فيها فلذا ترجح

(وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها)
أى الواو (لعكس ما مر في الماضى المثبت)
اى الدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على
الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى فى)
بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور
(ان دخولها) أى الواو (أولى) من تركها
(لعدم دلالتها) أى الجملة الاسمية (على عدم
الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها)

بالخبر الواو (قوله بغير زيادة ربط) لظهور ان معمول العامل في صاحب الحال والاتصال يحتاج الى مزيد ربط لاجل قطعه بالمرة بخلاف الاتصال (قوله أي وأنتم من اهل العلم) أشار الشارح بذلك الى أن تعلمون يحتمل أن يكون المراد به وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي ومن شأن أهل العلم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلا منزلة اللازم اذ لا يتطلب له مفعول حينئذ ويحتمل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التي تدعونها من التفاوت الكلي لانهم مخلوقون عجزة والله تعالى خالق قادر فكيف تجعلونهم أندادا له فيكون المفعول محذوفا (قوله ما بينهما) أي ما بين الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك أن الذي صرح المصنف بشهرته جواز ترك الواو في الجملة الاسمية وجواز الاتيان بها مع أولوية ذلك من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا وبين ما فيه حرف ابتداء مقدم وما لا وبين ما عطفت على مفرد وما لا وبين ما تظهر تأويلها بمفرد وما لا وكلام الشيخ عبد القاهر يخالف ذلك فانه حكم في غير المبدوءة بالظرف وغير المبدوءة بحرف الابتداء وغير المعطوفة على مفرد بوجوب الاتيان بالواو فيمتنع تركها لعدم ظهور التأويل بالمفرد وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان بها والراجح تركها (قوله ضمير ذي الحال) لعل الاولى عين ذي الحال ليشمل ما اذا كان المبتدأ ضميرا او اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره كان ماضيا او غيره لان الفعل مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وفاعله واعلم أن الحال في الحقيقة هو يسرع او مسرع لانه هو الواقع وصفا لصاحبها (قوله وذلك) أي بيان ذلك أي بيان وجوب الربط بالواو في الحالين المذكورين وقوله لان الجملة أي الحالية وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها فتأمل (قوله حتى تدخل في صلة العامل) غاية في النفي اي الا اذا دخلت في صلة عامل الحال أي فيما يتصل بالعامل اى فيما يتعلق به بأن يكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله وتنضم اليه في الاثبات) أي وتنضم الى مضمون العامل كالمجيء مثلا في قولك جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع والمراد بانضمامها لمضمون العامل أن يكون اثباتها في اثباته وتخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم في النفي أيضا كذلك نحو لم يجئ زيد وهو يتبسم او وهو متبسم وعطف تنضم اليه في الاثبات على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد أو عطف لازم على ملزوم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وتقدر تقدير المفرد) أي وتنزل منزلة المفرد في انه لا يستأنف لها اثبات زائد على اثبات العامل بل تضاف اليه كما في المفردة يعني انك اذا قلت جاء زيد يركب كان في تقدير جاء زيد راكبا فالمثبت هو المجيء حال الركوب لا مجيء مقيد باثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية اه يعقوبي (قوله وهذا) أي الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات والتنزيل منزلة المفرد في عدم استئناف اثبات زائد على اثبات العامل مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع أي على تقدير ترك الواو أي وحيث كان ما ذكر ممتنعا فترك الواو ممتنع والاتيان بها واجب بخلاف قولك جاء زيد يسرع فان ما ذكر غير ممتنع فيها لان المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وحينئذ فالقصد من قولك جاء زيد يسرع الحكم باثبات المجيء حال السرعة لا الحكم باثبات مجيء مقيد باثبات مستأنف للسرعة فلذا سقطت الواو منها كما سقطت من المفردة (قوله وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله أعدت ذكر زيد أي بأن جئت بضميره (قوله كان بمنزلة اعادة اسمه) أي الظاهر (قوله سبيلا) أي طريقا (قوله الى أن تدخل يسرع في صلة المجيء) أي لا تجد طريقا في أن تجعل يسرع قيدا للمجيء مضموما اليه في الاثبات لان اعادة ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه اليه لان المتبادر من اعادة اسمه الظاهر قصد استئناف الاخبار عنه بأنه يسرع فالمراد بالخبر في كلام الشارح الاخبار

بغير زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة (أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت) وقال عبد القاهر إن كان المبتدأ) في الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع

(قوله

(قوله والا لكنت الخ) أى والا بأن أعدته بدون ضمير استئناف الاخبار عنه بأنه يسرع بل قصدت ضمه للعامل فى الاثبات لكنت الخ (قوله بضيعة) بكسر الضاد وسكون الياء كمعيشة اسم لمكان الضياع وهو المفازة المنقطعة ويجوز فيها سكون الضاد وفتح الياء كمسألة (قوله وجعلته لغوا فى البين) أى وجعلته ملغيا ومزيدا فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها وهذا أعنى قوله وجعلت الخ تفسير لقوله بضيعة (قوله وجرى الخ) عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع اهـ عبد الحكيم (قوله وعمرو يسرع أمامه) المناسب أن يقول عمرو يسرع الخ بدون واو (قوله ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول وقوله ولم تبتدئ للسرعة اثباتا عطف تفسير أى وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء لان الاستئناف ظاهر فيه والحاصل انه لو لم يعتبر لاستئناف فى اعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف فى مثل جاء فى زيد وعمرو يسرع أمامه لانه بمنزلته لكن عدم اعتبار الاستئناف فى ذلك باطل لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدا بضيعة (قوله وعلى هذا) أى التوجيه المشار له بقوله لان الجملة الخ (قوله والقياس) عطف تفسير (قوله أن لا تجىء الجملة الاسمية) أى حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسما آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله وأصله) عطف تفسير (قوله بضرب من التأويل) أى بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه وذلك كما فى قولك كلمته فوه الى فى فترك الواو فى هذه الجملة لتأولها بالمفرد وهو مشافها وكقوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو فان ترك الواو فيها لتأولها بمتعادين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء زيد هو يسرع لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس اهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير الذى هو كالتكرار فلا فائدة للاتيان به ثم تأويله بالاسقاط بخلاف التأويل فى الجملتين فانه انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالسياق قاله اليعقوبى (قوله ونوع من التشبيه) أى كما فى قوله تعالى أتاها أمرنا بياتا او هم قائلون فجملة أو هم قائلون حال وتركت الواو فيها للتشبيه واو الحال بواو العطف ولو أتى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو أو (قوله هذا كلامه) أى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز (قوله وهو مشعر) أى من جهة قوله لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا الخ وجرى مجرى أن تقول الخ (قوله أمامه) راجع لقوله جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع وانما ذكره لاجل أن يكون فى الجملة ضمير يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله بالطريق الاولى) أى من وجوبها فى وهو يسرع أو وهو مسرع ووجه الاولوية انه جعل وهو يسرع أو وهو مسرع مشبها بالمثالين المذكورين فى وجوب الواو ولا شك أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الاولى بأن الاستئناف فى المثالين المذكورين أظهر لان الضمير أقرب للاسم من الظاهر ومن الاجنبى وقصد الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف وذلك لان ظاهر كلامه أن الجملة الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال وأنه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر أو اسم أجنبى غيره لا تجب الواو عنده بل تجوز وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل نحو على كتفه سيف) أى من كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم ومذهب المصنف انه يكثر قرنها بالواو مطلقا وذكر صدر الافاضل أن ترك الواو قليل فى الجملة الحالية

قوله ملغيا هكذا فى النسخ والاولى صواب ملغى لانه من ألغى اهـ مصححه

والا لكنت تركت المبتدأ بضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى أن تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس أن لا تجىء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشىء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ

(وان جعل نحو على كتفه سيف

التي خبرها غير جار ومجرور ومفهومه أن الخبر اذا كان جارا ومجرورا يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله حالا) أي من معرفة قبله نحو جاء زيد على كتفه سيف فلو كان صاحب الحال نكرة لوجبت الواو لئلا تلتبس الحال بالنعت كقولك جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف فتجب الواو وهكذا والا كان نعتا (قوله كثر فيها تركها) أي لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو (قوله اذا انكرتني الخ) انكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا اذا كرهته ونكرت انكر بفتح العين في الماضي اذا لم أعرف قدره وقوله بلدة أي أهل بلدة كما أشار له الشارح (قوله خرجت) أي من تلك البلدة التي انكرني أهلها (قوله مع البازي) ظرف لغو متعلق بخرجت وكنى بخروجه مع البازي عن الخروج في بقية من الليل وهذا البيت من جملة أبيات من الطويل قالها بشار بن برد لخالد بن برمك لما وفد عليه وهو بفارس وأولها

أخالد لم أهبط عليك بذمة * سوى انني عاف وأنت جواد

أخالد ان الأجر والحمد حاجتي * فأيهما يأتي فأنت عماد

فان تعطني أفرغ عليك مدائحي * وان تأب لم تضرب على سداد

ركابي على حرف وأنت مشيع * ومالي بأرض الباخلين بلاد

اذا انكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) أي خرجت من بينهم بأن يخرج من البلدة (قوله الذي هو ابكر الطيور) أي في خروجه من وكره (قوله مشتملا) حال من فاعل خرجت (قوله لاسفار) أي لاضاءة الصبح (قوله حال) أي مؤكدة لانه قد علم من قوله خرجت مع البازي أن خروجه في بقية من الليل فمعناها مستفاد من غيرها وحينئذ فيعترض بأن الجملة المؤكدة يجب فيها ترك الواو لا انه يكثر فيها ذلك فقط كما هو أصل المدعى فلا يصح التمثيل بما ذكر ويمكن الجواب بأن يقدر قوله على سواد مقدما على قوله مع البازي فتأمل قرره شيخنا العدوي (قوله ثم قال الشيخ الوجه الخ) حاصله أن قوله على سواد وكذا على كتفه سيف في اعرابه احتمالان أحدهما أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف اما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل ثانيهما أن يجعل الاسم مبتدأ والمجرور قبله خبرا قال الشيخ عبد القاهر الوجه الارجح من هذين أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسلامته من تقديم ما أصله التأخير وقال أيضا ينبغي على جعل الاسم فاعلا بالظرف أن يقدر الظرف باسم الفاعل كمستقر دون الفعل كاستقر ويستقر (قوله الوجه أن يكون الخ) اي وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة فلا يستنكر ترك الواو (قوله لا مبتدأ) اي وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية (قوله ههنا) أي في مقام وقوع الظرف حالا وقوله خصوصا أي بالخصوص لا في مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا لانه يقدر بالفعل أيضا (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله الا أن يقدر بفعل ماض) أي لان الترك اكثر فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها فيه (قوله هذا كلامه) أي كلام الشيخ عبد القاهر (قوله وفيه بحث) اي في كلامه المذكور بحث وحاصله أنه ان أريد ان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص أن أصل الحال الافراد فيرد عليه أن نحو على كتفه سيف اذا كان خبرا أو نعتا كأن يقال زيد على كتفه سيف ومررت برجل على كتفه سيف فالاصل فيهما الافراد فينبغي أن يقدر فيهما اسم الفاعل لهذه العلة أيضا وهي كون أصلهما الافراد فلم يتم قوله وينبغي أن يقدر ههنا خصوصا لانه ينبغي أن يقدر في غير ذلك أيضا وان كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص شيأ آخر فلم يبينه وكان ينبغي بيانه ويرد عليه أيضا أن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه

حالا كثر فيها) أي في تلك الحال (تركها)
أي الواو (نحو) قول بشار
اذا أنكرتني بلدة أو نكرتها
(خرجت مع البازي على سواد)
يعني اذا لم يعرف قدري
أي بقية من الليل خرجت منهم
أهل بلدة أو لم أعرفهم
مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور
مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير
منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا
بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل الا
الا أن يقدر بفعل ماض هذا كلامه وفيه
بحث

عند وجود الواو يقدر بالماضي لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالاحرى (قوله والظاهر الخ) أى والظاهر فى توجيه كثرة ترك الواو وحاصله أن نحو على كتفه سيف يجوز فيه أربعة أحوال جواز تقدير المضارع لما بين انه لا مانع من تقديره وجواز تقدير اسم الفاعل وهو أرجح لرجوعه الى الاصل وجواز تقدير الماضى وجواز تقدير الجملة الاسمية فعلى التقديرين الاولين تمتنع الواو لان اسم الفاعل مفرد والمضارع المثبت مثله فى المنع وعلى الاخيرين لا تجب بل تجوز لجواز الواو فى الجملة الاسمية وفى الماضى لا سيما مع قد وما تمتنع على تقديرين مع رجحان أحدهما لكونه الاصل ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والاكثر تركه فقول الشارح فمن أجل هذا اى من أجل ترك الواو على الاحتمالات الاربعة وان كان الترك واجبا على احتمالين وجائزا على احتمالين وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر أن يقال فى تعليل كثرة سقوط الواو لا تقدير الحال بالافراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وان كان مناسبا أيضا لان هذا الذى ذكره الشارح مشتمل على ما قاله الشيخ وزيادة كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وقال الشيخ أيضا) هذا يخصص ما تقدم عنه فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو على المبتدا مثل كأن كما فى البيت ومثل ان كما فى قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومثل لا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه (قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير الى أن العلة فى حسن ترك الواو هى أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فأغنى عن الواو وعلله بعضهم بكراهة اجتماع حرفين زائدين على أصل الجملة وهذا التعليل أحسن وذلك لان ما علل به الشارح انما يظهر فى بعض الحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن أو تعليل ما قبلها بما بعدها ولا يظهر فى غيره مع حسن الترك مع غيره أيضا كلا التبرئة فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه وكان فى قوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط) أى من أنواع الارتباط بين تلك الجملة والتى قبلها (قوله كقوله) أى الفرزدق يخاطب امرأة عذلته على اعتنائه بشأن بنيه فهو يقول لها لا تلوميني فى ذلك عسى أن تشاهديني والحال أن أولادى على يمينى ويسارى ينصروننى كالاسود الحوارد أى الغضاب وقيد بالغضاب لان أهيب ما يكون الاسد اذا غضب كذا فى الفنرى والسيرامى وفى شرح الشواهد ان البيت للفرزدق من جملة أبيات قالها مخاطبا لزوجته النوار وكان قد مكث زمانا لا يولد له فعيرته بذلك وأول الابيات

وقالت أراه واحدا لا أخا له * يؤمله يوما ولا هو والد

وبعده فقالت عسى البيت وبعده

فان تحيما قبل أن يلد الحصا * أقام زمانا وهو فى الناس واحد

(قوله بنى) أصله بنون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار بنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لمناسبة الياء ثم أدغمت الياء فى الياء كما قيل فى مسلمى (قوله من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد فيقال ليث حارد وليوث حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله جملة اسمية) فبنى مبتدأ والاسود خبر (قوله من مفعول تبصرنى) أى وهو ياء المتكلم (قوله لم يحسن الكلام الا بالواو) أى فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان وقوله لم يحسن الكلام الا بالواو أى لما مر من أن القياس أن لا تجيء الجملة الاسمية حالا الا مع الواو (قوله وقوله

والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى أو المضارع فعلى التقديرين تمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو فمن أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا الواو فى الجملة

(ويحسن الترك) اى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

(كقوله فقالت عسى أن تبصرينى كأنما بنى حوالى الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى حوالى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرنى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو

حوالى" أى فى اكنافى) أشار به الى أنه ليس المقصود من حوالى التثنية وان كان ملحقا بالمثنى فى الاعراب وفيما ذكره من التفسير اشارة الى أن حوالى ظرف مكان (قوله حال من بى) جوز بعضهم أن يكون حالا من الاسود أى الاسود مستقرين فى حوالى ويمكن أن يكون حالا من الضمير فى الخوالد وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد بخلاف ما سلكه الشارح (قوله الكاف حرف التشبيه) أى والعامل فيه كأنما الكاف الخ وقولهم الحال لا يأتى من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها بالجواز عند بعض المحققين أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) أى لان المعنى أشبه بى بالاسود حال كونهم حوالى فبى مفعول به فى المعنى والعامل فى الحال وصاحبها ما دل عليه معنى كأن من الفعل فاندفع ما يقال انه يلزم على جعل حوالى حالا من بى مجىء الحال من المبتدا والجمهور لا يجيزونه لان الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى معمولين فى الحال وصاحبها وان جعل كأنما عاملا فى الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفة عامل الحال لعامل صاحبها (قوله بعقب) أى باثر مفرد انظر لو كان هناك فاصل وانظر هل يدخل فى المفرد الظرف والجار والمجرور ولعل كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل بظاهره النعت قيده الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله كقوله) أى ابن الرومى وهو من السريع وقبله

فقل له الملك ولو أنه * قد جمعت فيه أقانيم

(قوله برداك الخ) اى يبقيك الله سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه والمقصود طلب بقائه على وصف السلامة وكونه مبجلا معظما وقوله برداك مبتدأ مرفوع بالالف وتبجيل وتعظيم خبره والبردان الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين وثنى البرد باعتبار لفظى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة وان كان معناهما واحدا كذا فى حاشية شيخنا الحفنى (قوله حال) أى من الكاف فى يبقيك سالما فهى حال مترادفة أو من الضمير فى سالما فتكون متداخلة لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس البيت نصا فى المقصود لوجود الاحتمال الثانى وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ما قبلها أعنى الحال المفردة اذ لا يؤتى معها بالواو وقال الخلخالى وجه حسن ترك الواو لئلا يتوهم انها عاطفة لتلك الجملة على المفرد المتقدم ونوزع بأن عطف الجملة على المفرد اذا كانت فى تأويله غير مستقبح قال الشيخ يس تنبيه بقى من الاقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد وان سأل يعط والواو فيها لازمة خلافا لابن جنى ووجه تمشيته على قاعدة المصنف السابقة انها ليس فيها حصول ولا مقارنة فاذلك لزمت الواو لفقد خاصتى الحال المفردة ولا فرق بين أن يكون الجواب فى الجملة المذكورة خبرا أو انشاء أما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرها خبرا كانت خبرية وأما الثانى فمشكل لان الجملة الشرطية حينئذ تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بأن الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انسلخت الاداة فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك الدماميني

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الايجاز لغة التقصير يقال أوجزت الكلام أى قصرته يستعمل لازما ومتعديا والاطناب لغة المبالغة يقال أطنب فى الكلام اى بالغ فيه وقدم الايجاز فى الترجمة تنبيها على أنه المبتغى فى الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة الا التأخير وقدم فيما يأتى المساواة نظرا لكونها الاصل

وقوله حوالى" أى فى اكنافى وجوانبى حال من بى الكاف حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن (ترك) الواو تارة (أخرى) لوقوع الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله

والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم

قوله برداك التبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

(الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة)

المقيس عليه لانه الكلام المتعارف فما زاد عليه اطناب وما نقص عنه ايجاز ثم الايجاز لما سبق (قوله
قال السكاكى) أى اعتذارا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما
من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذكر
أن المساواة من الامور النسبية مع انه امنها اذ لا تعرف الا بالنسبة لنفي الايجاز والاطناب فان كون
الكلام مساواة انما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على المتعارف ولا نقصان عنه قلت ذكر السيد
فى شرح المفتاح انه لم يتعرض للمساواة وان كانت نسبية أيضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فاذا صدر
عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا اذ ليس فيه نكتة يعتد بها اه وبحث فيه بأن عدم الاعتداد
انما يكون اذا قصد البليغ تجريده عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات
وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما
متطابقين وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن المراد بكونه ليس بليغا من حيث انه مساو لكلام
الاوساط وان كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التى يقتضيها المقام بليغا معتدا به
لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف او الى مقتضى المقام (قوله فلكونهما نسبيين)
الفاء داخلة على جواب أما وهو قوله لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسبيين علة للجواب مقدمة عليه
لافادة الحصر أو للاهتمام بها وفى الكلام حذف والاصل لكونهما نسبيين والمنسوب اليه
مختلف القدر ولا بد من هذا الحذف حتى تنتج العلة المدعى وهو عدم امكان التعيين فالمنسوب اليه
هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه (قوله أى من الامور النسبية)
أى المنسوبة الى غيرها كالابوة والبنوة (قوله التى يكون تعقلها) أى ادراكها (قوله
بالقياس) أى بالنسبة الى تعقل شئ آخر فتعقل الايجاز يتوقف على تعقل الاطناب وبالعكس
وذلك لان الايجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان أزيد بالنسبة لغيره
وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب
اليه لاخذه فى مفهومه (قوله فان الموجز الخ) أى فان الكلام الموجز وهذا علة لكونهما نسبيين
(قوله انما يكون موجزا) أى انما يدرك من حيث وصفه بالايجاز (قوله وكذا المطنب) أى
وكذلك الكلام المطنب وقوله انما يكون مطنبا أى انما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وانما قيدنا
بقولنا من حيث كذا الخ فيهما لانه لو نظر فى كل منهما من حيث انه جملة أو جملتان أوله متعلقات أو لا
لم يكن نسبيا وهو ظاهر كذا فى ابن يعقوب والاحسن ما قاله العلامة عبد الحكيم وحاصله أن قوله
انما يكون أى فى الخارج والذهن موجزا بالنسبة الى كلام آخر زائد عنه اما محقق أو مقدر وكلمة
من بعد أزيد وأنقص ليست تفضيلية بل هى صلة للفعل الذى تضمنته صيغة التفضيل بمعنى أصل الفعل
(قوله الا بترك التحقيق) استثناء من محذوف أى لا يتيسر الكلام فيهما بحال من الاحوال
الا بحالة ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من
كلام السكاكى التعريف المبين لمعناهما والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين
لمعناهما ولذا أورد على السكاكى النظر الآتى على ما سيتضح لك والشارح فهم أن المراد من التحقيق
فى كلام السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما أى لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحديد والتعيين
لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى الايراد الآتى وقد حل الشارح كلام السكاكى هنا بما فهمه حيث
فسر التحقيق بالتعيين وأجاب عن النظر الآتى فى كلام المصنف بما حل به هنا وكان الاولى له أن يفسر
التحقيق بالتعريف مجاراة للمصنف ثم يجيب عن النظر بما فهمه والحاصل انه ان أريد بالتحقيق
فى كلام السكاكى التعريف الذى يضبط كل واحد منهما ولو فى الجملة كما فهم المصنف فهذا ممكن ولذا
اعترضه المصنف بما يأتى وان أريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص

قال (السكاكى أما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين) أى من الامور النسبية
التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ
آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة
الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما
يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو أنقص منه
(لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق)

عنه وهو ما فهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكاكى شئ (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منهما وهذا تفسير من الشارح لتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتى (قوله أى لا يمكن الخ) هذا تفسير لعدم التيسر اشارة الى انه ليس المراد أنه ممكن بعسر كما هو ظاهره وفى هذا التفسير اشارة الى أن المراد بالتحقيق التنصيص وأن النفى منصب على القيد أعنى ترك التحقيق وذلك لان عدم ترك التحقيق والتنصيص عبارة عن التنصيص المذكور (قوله على أن هذا القدار من الكلام ايجاز الخ) ظاهره اطلاق لفظ ايجاز على نفس الالفاظ وهو مخالف لما يأتى من قوله فالايجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الا على أحدهما فقط فيأول أحد الموضعين ليرجع للآخر والامر فى ذلك سهل اه يس (قوله اذرب كلام الخ) علة لقوله أى لا يمكن ورب هنا للتكثير أو التحقيق وقوله اذرب كلام موجز الخ مثلا زيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة لزيد منطلق فقول الشارح اذرب كلام موجز مثل زيد المنطلق وقوله يكون مطنبا بالنسبة لكلام آخر وهو زيد منطلق وقوله وبالعكس أى قد يكون الكلام مطنبا نحو زيد المنطلق موجزا بالنسبة لكلام آخر نحو زيد هو المنطلق أى واذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبة لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتحديد ان هذا القدر ايجاز وهذا اطناب والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام للايجاز أو للاطناب بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لان ذلك موقوف على كون المضاف اليه متحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر اطناب وما نقص عنه ايجاز والمنسوب اليه الايجاز والاطناب غير متحد فى القدر بل مختلف فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة الى قدر ايجازا والى قدر آخر اطنابا ومن هذا تعلم أن مجرد كونهما نسبيين لا يكفى فى امتناع التعيين والتحقيق بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب اليه كما ذكرنا سابقا (قوله أى والا بالبناء الخ) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أى لا يمكن الكلام فيهما الا بترك التحقيق والا بالبناء على أمر عرفى لان البناء على الامر العرفى أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج اليه لاجل تمايز الاقسام وايضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما وتحديده لما كان غير ممكن وكان الامر محتاجا الى شئ يضبطهما فى الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب اليه والمنسوب اليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الامور الى الضبط وهو الكلام العرفى ليبنيا عليه وانما كان أقرب الى الضبط لان أفراده وان تفاوتت لكنها متقاربة ومعرفة مقداره لا تتعذر غالبا وحيث كان المنسوب اليه وهو الامر العرفى مضبوطا فى الجملة كان المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية فيعتبر كل من الايجاز والاطناب بالنسبة اليه فما زاد عليه اطناب وما نقص عنه ايجاز كما قال المصنف بعد (قوله وهو) أى الامر العرفى (قوله متعارف الاوساط) أى المتعامل به فى عرف الاوساط من الناس (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى أصل المعنى المراد أعنى المطابقى من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها وان يكون صحيح الاعراب والحاصل أن المراد بالاوساط من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الاعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الاعراب من غير ملاحظة النكات التى يقتضيها الحال فان قلت ان متعارف الاوساط قد يختلف بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى وحينئذ فما المعتبر منهما وان اعتبرا لم تتمايز الاقسام قلت سيأتى رد هذا بان الاوساط ليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول

والتعيين أى لا يمكن التنصيص على أن هذا القدار من الكلام ايجاز وذا اطناب اذرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة

والقصر لانهم انما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعباراتهم محدودة بذلك واختلاف العبارة بالطول والقصر انما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم في لطائف الاعتبارات (قوله أى كلامهم في مجرى عرفهم) في بمعنى عند والمجرى مصدر بمعنى الجريان والعرف بمعنى العادة أى كلامهم عند جريانهم على عادتهم أو أن اضافة مجرى للعرف من اضافة الصفة للموصوف أى كلامهم على حسب عادتهم الجارية في تأديةالخ (قوله عند المعاملات) متعلق بمحذوف أى التى تعرض لهم الحاجة الى تأديتها عند المعاملات والمحاورات أى المخاطبات أعم من أن تكون تلك المخاطبة في معاملة أو لا (قوله أى هذا الكلام) أى المتعارف بين الاوساط (قوله من الاوساط) قيد بذلك لانه قد يحمد من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الاوساط (قوله في باب البلاغة) أى بحيث يعد بليغا (قوله لعدم رعاية مقتضيات الاحوال) أعنى اللطائف والاعتبارات (قوله ولا يذم أيضا منهم) أى بحيث يعد مخلا وقيد بقوله منهم للاحتراز عن البلغاء فان كلام الاوساط قد يذم بالنسبة لهم اذا لم تراع فيه مقتضيات الاحوال وبتقييد الشارح بالاوساط اندفع ما يقال ان كلام اهل العرف ان كان رتبة وسطى بين الايجاز والاطناب فاما أن يكون هو المساواة أولا فان كان هو المساواة فهى محمودة ان طابقت مقتضى الحال ومذمومة ان لم تطابقه لان كل ما خرج عن أصل البلاغة التحق بأصوات البهائم فكيف يقول المصنف ان كلام الاوساط لا يحمد ولا يذم وان كان غير المساواة فهو ممنوع لانحصار الكلام في الايجاز والاطناب والمساواة وحاصل الجواب أن المراد لا يحمد ولا يذم من الاوساط لانهم لا يعتبرون المزايا والخواص وهذا لا ينافى أنه يحمد ويذم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على ما سلف وتقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة خاص بالكلام البليغ وأما كلام الاوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثة فتأمل ذلك (قوله ومجرد تأليف) أى وتأليف مجرد عن النكات وهو اما بالرفع عطف على تأدية أو بالجر عطف على دلالات (قوله يخرجها عن حكم النعيق) أى بسبب كونه مطابقا للصرف واللغة والنحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى وأصل النعيق تصويت الراعى في غنمه والمراد به هنا أصوات الحيوانات العجم والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله فالايجاز) أى اذا بنينا على انه لا يتيسر الكلام في الايجاز والاطناب الا بالبناء على أمر عرفى فيقال في تعريف الايجاز هو أداء المقصود أى ما يقصده المتكلم من المعانى (قوله بأقل) أى بعبارة أقل أى قليلة فأفعل ليس على بابه وقوله من عبارة المتعارف فيه أن العبارة هى الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الاوساط كلامهم الجارى على عادتهم في تأدية المعنى وحينئذ فلا معنى لاضافة العبارة لمتعارف الا أن يقال انها بيانية والمعنى بعبارة أقل من العبارة التى هى متعارف الاوساط وبعد ذلك فالمطابق للسباق أن يقول بأقل من المتعارف اذ لا فائدة في زيادة عبارة (قوله والاطناب اداؤه) أى ويقال في تعريف الاطناب هو أداء المقصود بعبارة أكثر من العبارة التى هى متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما يأتى وهذا لا يلائمه اللهم الا أن يقال ان هذا التعريف مبنى على اصطلاح آخر اه قنرى وقوله والاطناب الخ أى ويقال في تعريف المساواة هى اداء المقصود بقدر المتعارف (قوله ثم قال أى السكاكى) هذا اشارة الى كلام آخر للسكاكى في الايجاز (قوله الاختصار) أى الذى هو الايجاز لانهما عند السكاكى مترادفان وانما عبر أولا بالايجاز وثانيا بالاختصار تفننا وكان يغنى السكاكى عن هذا الكلام لو قال في الكلام السابق الا بالبناء على أمر عرفى أو على ما يقتضيه المقام (قوله لكونه نسبيا) علة مقدمة على المعلول أى الاختصار يرجع فيه تارة لما سبق الخ لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) أى ينظر فيه اى ينظر في تعريفه (قوله تارة) أى في بعض الاحيان (قوله الى ما سبق) أى الى التعريف الذى قد سبق

(أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) اى هذا الكلام (لا يحمد من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه بأكثر منها ثم قال) اى السكاكى (الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق) اى الى كون عبارة المتعارف أكثر منه

وقوله أى الى كون الخ هذا بيان التعريف الذى سبق وفيه أن الذى سبق كونه أقل من عبارة المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه وأجيب بأنه يلزم من كونه أقل من المتعارف أن يكون المتعارف أكثر منه فما ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام وانما لم يحمل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول أى الى كونه أقل من المتعارف لان هذا هو صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه لانه رجوع الشئ الى نفسه وهو باطل وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام فهو بيان ماسبق بما قال الشارح ونبه فى كلام المصنف وهى قوله بعد وأخرى الى كون المقام خليقا بأبسط منه حيث لم يقل خليقا بأقل مما يليق بالمقام هذا ويمكن أن يقال بقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز اداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف (قوله ويرجع تارة أخرى) أى ويرجع فى تعريفه (قوله الى كون) أى الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز (قوله خليقا) أى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر (قوله بأبسط) أى بكلام أبسط (قوله أى من الكلام الذى الخ) أى من الكلام الموجز الذى ذكره المتكلم سواء كان ماذكره المتكلم أقل من عبارة المتعارف أو أكثر منها أو مساويا لها مثلا ربّ شعث وربّ أشعث ويارب أشعث فهذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما يأتى والاول منها أقل من المتعارف والثانى مساوله والثالث أكثر منه وأشار الشارح بهذا التفسير الى أنه ليس المراد بكونه ذكر أنه سبق له ذكر فيما تقدم (قوله وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلخالى وحاصل كلامه أن المراد بما ذكر فى قول المصنف بأبسط مما ذكر ماذكره آنفا وهو متعارف الاوساط وهذا غلط لانه عليه يحصل كلام المصنف لقولنا يرجع الايجاز أيضا الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز أبسط من المتعارف فيصير ذلك أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف أو أنقص منه فيه قصور ويلزم على هذا القول أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون الاقل منه ايجازا ولا يعرف لهذا قائل اذ عرفهم يحكم بحصر التفسير الاول متعين ويلزم على هذا القول أيضا التكرار والتداخل فى كلام المصنف بوجود حدود متعددة وهو ماذكره الشارح فى تفسيره ماذكر ووجه التكرار أن كلا من معنى الايجاز يرجع الى المتعارف وان اختلف العنوان فالمعنى الاول فيه الرجوع اليه باعتبار أن المعنى المتعارف أكثر منه كما قال الشارح والمعنى الثانى يرجع اليه باعتبار أن المقام خليق بأبسط من عبارة المتعارف وأيضا يرد على كلام الخلخالى هذا أنه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف وذلك لان كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون علة للايجاز اذ لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف بل المناسب فى التعليل أن يقال لكون المقام خليقا بأبسط منه أى من هذا الكلام وأيضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلخالى أن يكون قول المصنف مما ذكر اظهارا فى محل الاضمار اذ المناسب بأبسط منه قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله على من له قلب) أى عقل وقوله أو ألقى السمع أى أصغى او أمال السمع وهو شهيد أى حاضر ولا يخفى ما فى كلامه من الاقتباس من الآية الشريفة (قوله بحسب الظاهر) أى بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر لانه انما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العبارة أو لاجل التفرغ لطلب المقصود فلذا كان ماهو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحقيقا) أى وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحوّل عن الفاعل أى لانه لو كان أقل مما يقتضيه

ظاهر

(ص) ويرجع تارة أخرى الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر (ش) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط وهو على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد لا يخفى بيان أن الكلام يوصف بالايجاز كذلك يوصف به لكونه أقل من المتعارف بحسب الظاهر لكونه أقل مما يقتضيه المقام لانه لو كان أقل ما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا

ظاهر المقام وباطنه (قوله لم يكن في شيء من البلاغة) أي لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا
وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ (قوله مثاله)
أي مثال الموجز المفهوم من الإيجاز الراجع لكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
(قوله قوله تعالى) أي حكاية عن سيدنا زكريا (قوله وإلمام المشيب) من عطف اللازم
على الملزوم والإلمام النزول (قوله فينبغي) أي لكون المقام مقام التشكي بما ذكر (قوله
أن يبسط فيه الكلام غاية البسط) بناء على الظاهر كأن يقال وهن عظم اليد والرجل وضعفت جارحة
العين ولانت حدة الأذن إلى غير ذلك (قوله فللإيجاز) أي الذي هو الاختصار عند السكاكي
(قوله معنيان) هما كون الكلام أقل من المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن إليه
مما ذكر في الإيجاز (قوله عموم من وجه) أي وخصوص كذلك وذلك لأن كون الكلام
أقل من متعارف الأوساط أعم من أن يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أولا وكون الكلام
أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الأوساط أولا فيتصادقان
فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل رب شخت بحذف
حرف النداء وياء الإضافة فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي
من إلمام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهي يا ربي شخت بزيادة حرف
النداء وياء الإضافة وينفرد المعنى الأول دون الثاني في قوله إذا قال الخميس أي الجيش نعم بحذف
المبتدأ فإنه أقل من عبارة المتعارف وهي هذه نعم فاغتنموها وليس بأقل من مقتضى المقام لأن المقام
لضيقه يقتضي حذف المبتدأ وكما مر في نحو قولك للصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فإنه أقل
من المتعارف وهو هذا غزال وليس بأقل مما يقتضيه المقام لأنه يقتضي هذا الاختصار وينفرد المعنى
الثاني دون الأول في قوله تعالى رب إني وهن العظم مني فإن المقام يقتضي أكثر منه كما مر والمتعارف
أقل منه كما لا يخفى ولا يخفى عليك إجراء هذه النسبة أعني نسبة العموم والخصوص من وجه بين
الإطناب على التفسيرين له وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب بالمعنى الأول (قوله
وفيه نظر) أي فيما ذكره السكاكي أولا وثانيا (قوله لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) أي لا يقتضي
تعسر بيان معناه بالتعريف أي والمتبادر من كلام السكاكي أن كون الشيء نسبيا يقتضي تعسر
بيان معناه بالتعريف (قوله وتعرف بتعريفات الخ) عطفه على ما قبله عطف تفسير (قوله
كالأبوة) أي فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك
وعرفوا الأخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما (قوله وغيرهما)
كالبنوة فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه (قوله والجواب أنه)
أي السكاكي وقوله لم يرد أي بتعسر التحقيق في قوله لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك
التحقيق (قوله تعسر بيان معناهما) أي بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كما فهم المصنف
وضمير التثنية راجع للإيجاز والإطناب (قوله لأن ما ذكره) أي السكاكي في تعريف الإيجاز
والإطناب بيان لمعناهما أي فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الإرادة (قوله بل
أراد الخ) الأوضح أن يقول بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المحتوي على تعيين المقدار لكل
بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه وإنما كان تبيين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب
والمنسوب إليه وهو هنا مختلف والحاصل أنه ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف
المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض بما ذكر بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف
المشتمل على تعيين المقدار لكل وحينئذ فلا اعتراض والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز

لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى
رب إني وهن العظم مني الآية فإنه إطناب
بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا يا رب شخت
وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهرا
لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام
المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية
البسط فللإيجاز معنيان بينهما عموم
من وجه (وفيه نظر لأن كون الشيء أمرا
نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه)
إذ كثيرا ما تحقق معاني الأمور النسبية
وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة
والأخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر
بيان معناهما لأن ما ذكره يبين معناهما
بل أراد تعسر التحقيق والتعيين في أن هذا
القدر إيجاز وذلك إطناب

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف)
بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من
المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط
من الكلام المذكور (ردّ الى الجهالة)
اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط
حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب
أن الالفاظ قوالب المعانى

والاطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله ثم البناء على المتعارف) أى على متعارف الاوساط أى على عباراتهم المتعارفة بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكى وحاصله أن ماذكره السكاكى فى تعريف الايجاز والاطناب من بنائهما على متعارف الاوساط ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم فيه بحث لان هذا فى الحقيقة ردّ الى الجهالة والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها (قوله والبسط) أى والبناء على البسط أى على الكلام المبسوط اللائق بالمقام لاقتضائه اياه لان البناء انما هو على الكلام لا على البسط وأيضا الموصوف بكونه أزيد من الكلام المذكور انما هو الكلام (قوله الموصوف) أى بأنه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله بأن يقال) أى فى البناء على المتعارف (قوله هو الاداء) أى اداء المعنى المقصود بأقل من المتعارف أى والاطناب اداؤه بأكثر من المتعارف (قوله أو مما يليق الخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط وحاصله أن يقال الايجاز أداء المقصود بأقل مما يليق بالمقام والاطناب اداؤه بأكثر منه (قوله من كلام الخ) بيان لما يليق بالمقام أى الذى هو كلام أبسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله ردّ الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها وقوله ردّ الى الجهالة أى احالة على أمر مجهول فالرد مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله اذ لا تعرف الخ) علة لمحذوف أى وانما كان فى البناء على الاول وهو متعارف الاوساط ردّ الى الجهالة لانه لا تعرف الخ وحاصله أن تصور التعريف متوقف على تصور أجزائه الاضافية وغيرها والمتعارف المذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيزداد بذلك جهله فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكمية متعارف الاوساط عدد كلمات عباراتهم هل هو أربع كلمات أو خمس (قوله وكيفيتها) أى ولا كيفية متعارف الاوساط وأنث الضمير باعتبار أن متعارف الاوساط عبارة وأراد بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ثم ان معرفة الكيف لا يتعلق بها الغرض الذى يخصنا هنا الا أن الجهل به يزداد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ويصح أن يراد بكيفية متعارف الاوساط كون كلماته طويلة أو قصيرة (قوله لاختلاف طبقاتهم) أى لاختلاف مراتب الاوساط فمنهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة وهذا علة لقوله اذ لا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذ لا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه ردّ للجهالة وحاصله أن كون المقام يقتضى كذا وكذا الأقل ولا الاكثر مما لا ينضبط فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضياتها مع دقتها فقوله ولا يعرف أن كل مقام أى ولا يعرف جواب أن كل مقام والمراد بالمعرفة المنفية هنا وفيما مر المعرفة التصورية وقوله أى مقدار مفعول مقدم ليقتضى وقوله من البسط أى من ذى البسط وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضى أى مقدار من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بأن المذكور أقل منه او اكثر وهذا غاية للمنفى وهو المعرفة من قوله ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدر الذى يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب أن الالفاظ الخ) هذا جواب عن الاول وحاصله انا لا نسلم أن المتعارف غير معروف بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم وذلك لان الالفاظ قوالب المعانى فهى على قدرها بحسب الوضع بمعنى أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فمن عرف وضع الالفاظ ولو كان عاميا عرف أى معنى يفرغ فى ذلك القالب من اللفظ ضرورة أن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فاذا أراد تأدية المعنى الذى قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولا نقص فالتصرف فى العبارة بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائدة على أصل الوضع شأن البلغاء والمحققين ولا يتوقف متعارف

الاوساط واستعماله على ذلك وحينئذ فمتعارف الاوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم فى كل حادثة وهو اللفظ الموضوع للمعنى الذى أريد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ولا يكون فى البناء عليه رد للجهالة لوضوحه بالنسبة للبلغاء وغيرهم (قوله الالفاظ قوالب المعانى) أى لانها من حيث فهمها منها أو من حيث وضعها لها مساوية لها وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بين القولين بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد الخ (قوله على اختلاف العبارات) أى على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند افادة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب أى ولا يقدرون على التصرف فى العبارات بمراعاة النكات اللطيفة المعتبرة أى التى شأنها أن تعتبر (قوله لهم حد الخ) أى لكل معنى أريد افادته عندهم حد أى عبارة محدودة أى معلومة اى وحينئذ فلا يكون فى البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لوضوحه للبلغاء وغيرهم وظهر لك مما قلناه أن القدرة على تادية المعنى الواحد بعبارات مختلفة فى الطول والقصر انما هو شأن البلغاء بخلاف الاوساط فان لهم فى افادة كل معنى حدا معلوما من الكلام يجرى فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع ولا قدرة لهم على أزيد من ذلك ولا أنقص (قوله وأما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثانى وحاصله أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم الى غيرهم ولا نسلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء (قوله الموصوف) أى بكونه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله فلا يجهل عندهم الخ) أى لانهم يعرفون أى مقام يقتضى البسط ويعرفون أن ذلك المقام المقتضى للبسط يقتضى أى مقدار منه وحينئذ فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهالة (قوله والاقرب الخ) هذا يقتضى أن ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا أن هذا الكلام الذى أتى به ليس بصواب بل أقرب اليه من غيره وليس هذا مرادا وأجيب بأن أفعل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب والمراد بقربه للصواب تمكنه منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل من التقوى داخل فيها الا انه قريب اليها فقط (قوله أن يقال) أى فى ضبط الايجاز والاطناب (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الاخلال والتطويل والحشو مفسدا أو غير مفسد فان هذه وان كانت طرقا للتعبير عن المراد الا أنها غير مقبولة وحاصل ما أشار له المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق لان المراد اما أن يؤدى بلفظ مساوله أولا والثانى اما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا عليه والناقص اما واف أو غير واف والزائد اما لفائدة أولا فهذه خمسة المقبول منها ثلاثة وهى ما أدى بلفظ مساو أو بناقص مع الوفاء أو بزائد لفائدة وما أدى بناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير مقبول وما أدى بزائد لا لفائدة غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهى المساواة والايجاز والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهى الاخلال والتطويل والحشو ثم ان المراد بكون تلك الطرق مقبولة أو غير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الاوساط فلا يرد أنه ان أريد بقبول الطرق الثلاثة الاول القبول مطلقا أى سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالزائد والناقص الوافى غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لغير داع وان أريد القبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا بل اذا كان ذلك لداع ويمكن الجواب أيضا باختيار الشق الثانى وأن المصنف اتكل فى عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى

والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد والاضافة بيانية أى تأدية الاصل الذى هو المراد اهـ يعقوبى وانما زاد لفظ الاصل اشارة الى أن المعتبر فى المساواة والايجاز والاطناب المعنى الاول أعنى المعنى الذى قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جاءنى انسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجمال والتفصيل والقول بأن أحدهما ايجاز والآخر اطناب وهم انتهى عبد الحكيم (قوله بلفظ مساوله) وذلك بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة وهذه التأدية أعنى تأدية المراد بلفظ مساو هى المساواة وقد اعتمد المصنف فى معرفة أن الاول مساواة وأن الثانى ايجاز وأن الثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى اهـ أطول (قوله أو بلفظ ناقص عنه) أى عن المعنى المراد بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه مطابقة فالنقصان باعتبار التصريح وقوله واف أى بذلك المعنى المراد اما باعتبار اللزوم اذا لم يكن هناك حذف أو باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من غير تكلف فخرج الاخلال فان التوصل الى المحذوف فيه بتكلف وهذه التأدية أعنى تأدية المراد بلفظ ناقص واف هى الايجاز كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة المولى عبد الحكيم او بلفظ ناقص عنه أى عن مقدار أصل المراد اما باسقاط لفظ منه او التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر وايجاز الحذف فقولنا سقياله وشكرا له مساو لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة نحوية وهو أنه مفعول مطلق لا بد له من ناصب والعرب الفح تفهم أصل المراد من ذلك وهو حمده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوساط أيضا فالقول بأنه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكى تحالفه مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم اهـ كلامه (قوله أو بلفظ زائد عليه) أى بأن يكون أكثر مما وضع لاجزائه مطابقة لفائدة وهذه التأدية أعنى تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة هى الاطناب (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف لفائدة قيد فى الاطناب وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن أيضا وفيه نظر لانه يقتضى أن المساواة والايجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة فالاولى تقييدهما بها أيضا ويراد بها ما يمكن أن يؤتى به هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما فى المساواة حيث لا يوجد فى المقام مناسبة سواها ولذا قال السبكى فى عروس الافراح الذى يظهر لى من كلام المصنف وهو الصواب أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته عبارته من تعلقها بالزائد فقط فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساوله لفائدة والايجاز تأديته بلفظ ناقص لفائدة والاطناب تأديته بلفظ زائد لفائدة (قوله واحترز) هو بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل ويكون فيه التفات لان المقام مقام تكلم ويصح أن يقرأ بلفظ المضارع ووجه الاحتراز بما ذكره عن الاخلال أن المراد بالوفاء أن تكون الدلالة على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحة فى تراكيب البلغاء ظاهرة لا خفاء فيها والاخلال كما قال الشارح أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به لخفاء الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف وتعسف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة وغير مقبولة قلت القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها واضحا وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الاخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق فى شاهد الاخلال الآتى قريبا (قوله كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاى المعجمة المفتوحة واليشكرى نسبة لبنى يشكر بطن من بكر بن وائل والبيت المذكور من قصيدة من مجزوء الكامل المضمر المرفل وقبله

عيشى بجد لا يضر * لئ النوك ما أوليت جدا

(قوله والعيش) أراد به المعيشة أى ما يتعيش به من مأكل ومشرب وفى الكلام حذف الصفة أى

(تأدية أصله بلفظ مساوله) أى لاصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو بلفظ زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله والعيش خير

الناعم والمراد بنعومته كونه لذيذا وقيل المراد بالمعيشة الحياة والمراد بنعومتها كونها مع الراحة (قوله في ظلال النوك) حال من ضمير خير أو من المبتدا على رأى سيبويه واضافة الظلال للنوك من اضافة المشبه به للمشبه بجامع الاشتمال والظلال جمع ظلة بالضم وهي ما يتظلل به كالخيمة فشبه النوك الذي هو الجهل بالظلال بجامع الاشتمال واضاف المشبه به للمشبه (قوله اى الحمق والجهالة) تفسير للنوك بضم النون والمراد بالحمق والجهالة عدم العقل الذي يتأمل به في عواقب الامور (قوله عن عاش) أى من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل وذلك لان الجاهل الاحمق يتنعم على اى وجه ولا يضيق على نفسه بشئ والعاقل يتأمل في العواقب والآفات وخوف الفناء والممات فلا يجد للعيش لذة (قوله أى مكدودا متعوبا) المتبادر من هذا التفسير أنه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا اوّله بمكدودا على ما هو أحد الطرق في وقوع المصدر حالا ويحتمل أن يكون صفة مصدر محذوف اى عيشا كدا وقوله متعوبا تفسير لمكدودا (قوله أى الناعم الخ) هذا بيان لما أخلّ به الشاعر وتوضيحه أن البيت يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعما أولا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا أولا مع أن هذا غير مراد الشاعر بل مراده أن العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحماقة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد لان اعتبار الناعم في الاوّل وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه فنبه المصنف على أن في المصراع الاول حذف الصفة أى والعيش الناعم وفي المصراع الثاني حذف الحال اى عن عاش كدا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه دلالة واضحة اذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولو مع النكد في حالة الحمق خير من العيش النكد في ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستوائهما في النكد وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة واطفاء بعض نكدات العيش فاذا تأمل في ظاهر الكلام ووجده غير صحيح قدر ما ذكر من الامرين في البيت لاجل صحة الكلام ولا يقال ان المحذوف في هذا البيت دلت عليه القرينة التي هي عدم صحة ظاهر الكلام فهي التي عرفتنا أن المراد الناعم وأن المراد في ظلال العقل وحيث كان هناك قرينة دالة على ذلك المحذوف فلا اخلال لانا نقول لا نسلم أن القرينة هنا تدل على تعيين ما ذكر سلمنا أنها تدل لكن دلالة خفية لا يهتدي اليها الا بمزيد نظر وتأمل فهو لا يخلو عن الخلل بهذا الاعتبار هذا وذكر العلامة جلال الدين السيوطي في شرح عقد الجمان انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر فاذكره في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر (قوله عن التطويل) أى وعن الاسهاب وهو أعمّ من الاطناب فانه التطويل مطلقا لفائدة أو لغيرها كما ذكره التنوخي وغيره كذا في عروس الافراح (قوله نحو قوله) أى قول عدي بن زياد العبادي من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حبسه ويذكر فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمة وللزباء من الخطوب ومطلعها

أأبدلت المنازل أم عينا * تقادم عهدهن فقد بلينا الى أن قال
ألا يا أيها المثري المرجى * ألم تسمع بخطب الاوّلينا

(قوله وقددت) من القد وهو القطع والتقديد مبالغة فيه والاديم الجلد (قوله لراهشيه) اللام بمعنى الى التي للغاية اى قطعت الجلد الملاصق للعروق الى أن وصل القطع للراهشين (قوله ومينا) في رواية مينا وعليها فلا شاهد في البيت وهذه الرواية خلاف رواية الجمهور وان كانت موافقة لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء (قوله والكذب والمين واحد) اى فلا فائدة في الجمع بينهما ولا يقال فائدته التوكيد اذ عطف أحد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى لانا نقول التأكيد انما يكون فائدة ان قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا

في ظلال النوك) أي الحمق والجهالة (عن
عاش كذا) أي مكدودا متعوبا (أي الناعم
وفي ظلال العقل) بمعنى أن أصل المراد
أن العيش الناعم في ظلال النوك خير
من العيش الشاق في ظلال العقل والنظم
غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا
(و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن
يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو قوله)
وقددت الاديم لراهشيه * (وألفى) أي
وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب
والمين واحد

اذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون المقصود وهو أن جذيمة غدرت به الزباء وقطعت راهشيه رسال منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعدته به من تزوجه كذبا فان قلت ان الثاني وهو المين متعين للزيادة لان الاول واقع في مركزه والثاني معطوف عليه قلت مدار التعيين وعدم التعيين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط أيهما كان فالزائد غير متعين وان تغير المعنى باسقاط أحدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله العرقان في باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله لجذيمة) هو بفتح الجيم بصيغة المكبر و بضمها بصيغة المصغر كان من العرب الاولى وكنيته أبو مالك وكان في أيام الطوائف وقال أبو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله وسلامه عليه بثلاثين سنة وتولى الملك بعد أبيه وهو أول من ملك الحيرة وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات الى ما والى ذلك الى السودان وكان يغير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في أيديهم وهو أول من أوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب (قوله الابرش) ابرش في الاصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للابرص وقيل لقب الملك الرجل الابرش لبرص كان به فهابت العرب أن تصفه بذلك فقالوا الابرش والوضاح وقيل سمي بذلك لانه أصابه حرق نار فبقي أثر نقطاته سودا وحمرا (قوله وفي قولها) أي وفي لفظ قولها (قوله للزباء) هي امرأة تولت الملك بعد أبيها (قوله وهي معروفة) وحاصلها أن جذيمة قتل أبا الزباء وغلب على ملكه وألجأ الزباء الى أطراف مملكتها وكانت عاقلة أديبة فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف في السلطان فأردت رجلا أضيف اليه ملكي وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم علي لذلك فطمع في زواجها لاجل أن يتصل ملكه بملكها وقيل انه بعث يخطبها فكتبت اليه اني راغبة في ذلك فاذا شئت فاشخص الي فشاور وزراءه فأشاروا عليه بزواجها الاقصير بن سعد فانه قال له يا أيها الملك لا تفعل فان هذه خديعة ومكر فعصاه وأجابها الى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير أمر فصار ذلك مثلا ولم يكن قصيرا ولكن كان اسما له ثم انه قال له أيها الملك حيث عصيتني وتوجهت اليها اذا رأيت جندها قد أقبلوا اليك فان ترجلوا وحيوك ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب ظني وان رأيتهم حيوك وطافوا بك فاني معرض لك العصا وهي فرس لجذيمة لا تدرك فاركبها وفر بها تنج وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر غير مستعد للحرب في أبواب حصنها حيوه وطافوا به فقرب قصير اليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فنجا فنظر جذيمة الى قصير على العصا وقد حال دونه السواد فقال ما ذل من جرت به العصا فصار مثلا فأدخلته الزباء في بيتها وكانت قد ربت شعر عانتها حولا وكشفت له عن باطنها وقالت له هذه عانة عروس أو عانة آخذ بالثار فقال بل آخذ بالثار فأيس من الحياة فأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود وأجلس على نطع ثم أمرت براهشيه فقطعت وكان قد قيل لها احتفظي على دمه فانه ان ضاعت قطرة منه طلب بثاره فقطرت قطرة من دمه في الارض فقالت لا تضيعوا دم الملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه أهله فلم يزل الدم يسيل الى أن مات وانما اختارت هذا الوجه في موته لاجل الشتفاء غيظها منه بالنوم وهو في سبيل الموت ثم ان قصيرا أتى الى عمرو بن سعد وهو ابن أخت جذيمة وقد كان جذيمة استخلفه على مملكته حين سار للزباء فأخبره الخبر وحضه على الثار واحتال لذلك فقطع أنفه وأذنيه ولحق بالزباء وزعم أن عمرا فعل به ذلك وانه اتهمه على ممالأته لها على خاله يخدعها حتى اطمأنت له وصارت ترسله الى العراق بمال فيأتي الى عمرو فيأخذ منه ضعفه ويشتري به ما تطلبه ويأتي اليها به الى أن تمكن منها وسلمته مفاتيح الخزائن وقالت له خذ ما أحببت فاحتمل ما أحب من مالها وأتى عمرا فانتخب من عسكره فرسانا وألبسهم السلاح واتخذ غرائر وجعل شراجها من داخل ثم حمل على كل بعير رجلين معهما سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى اذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل كذلك حتى شارف المدينة فأمرهم بلبس السلاح ودخلوا الغرائر ليلا فلما أصبح دخل

قوله غدرت أي قطعت والراهشان العرقان
في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
لجذيمة الابرش وقد قدمت
وفي قولها أي الزباء والبيت في قصة قتل الزباء
لجذيمة وهي معروفة

وسلم عليها وقال هذه العير تأتيك بما لم آتك بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهي تدخل المدينة فأنكرت مشيها وجعلت تقول

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا
أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما قعودا

فلما دخلت العير في المدينة حلوا شراجهم وخرجوا بالسلاح وأتى قصير بعمرو فأقامه على سرداب كان لها كانت اذا خرجت تخرج منه فأقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابه فجعلت تمص خاتما وفيه سم وتقول بيدي لا بيد عمرو وفارقت الدنيا (قوله في قوله) أي قول أبي الطيب المتنبي من قصيدته التي رثى بها غلام سيف الدولة التركي وأولها فيه الخرم وهو حذف الحرف الاول من الوتد المجموع ومطلعها

لا يحزن الله الامير فانني * لآخذ من حالاته بنصيب
ومن سر أهل الارض ثم بكى أسا * بكى بعيون سرها وقلوب
واني وان كان الدفين حبيبه * حبيب الى قلبي حبيب حبيبي
وقد فارق الناس الاحبة قبلنا * وأعيى دواء الموت كل طبيب
سبقنا الى الدنيا فلو عاش أهلها * منعنا بها من جيئة وذهوب
تملكها الآتي تملك سالب * وفارقها الماضي فراق سليب

ولا فضل فيها البيت وهي قصيدة طويلة (قوله والندى) أي الاعطاء (قوله شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبة وهي الفرقة (قوله علم للمنية) أي علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وسميت المنية بذلك لانها تشعب وتفرق بين الاحبة أي لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله صرفها) أي جرها بالكسر من غير تنوين وقوله للضرورة أي لضرورة موافقة القوافي وجعله الجر بالكسر صرفا هو أحد قولين والثاني انه التنوين وقوله صرفها للضرورة أي مع كونها ممنوعة من الصرف لما ذكرنا وانظر هل يقال يجوز أن يكون علما على الموت وهو مذكر وحينئذ فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك في أسماء البلدان والاماكن فليحرر قاله يس والظاهر الجواز وأنه لا فرق (قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان لمفهوم البيت وتقرير لما يرد على قوله والندى من كونه حشوا مفسدا للمعنى والجواب عنه وذلك لان منطوقه ثبوت الفضيلة للشجاعة وما معها على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود بمعنى انها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب في الحقيقة لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه انه دليل الجواب وأصل التركيب لولا لقاء شعوب لا فضل فيها للشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منفي في ذاته فهذا نفي يقتضي لولا كونه اثباتا لان نفي النفي اثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للامور المذكورة على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيلة لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندى والحاصل أن هذا البيت يفيد بحسب المنطوق أن وجود الموت مقتض لفضل الشجاعة والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم أن نفي الموت مقتض لنفي الفضل عما ذكر واستلزام وجود الموت لفضل الشجاعة واستلزام نفيه لنفي فضلها صحيح لان الانسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالقدوم على المعركة وهذا المعنى يستوي فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لاحد على احد بخلاف ما اذا علم أنه يموت ومع ذلك يقتحم المعركة فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل أحد عليه وكذلك الصبر على شدائد الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفي الموت لنفي فضله صحيح لانه لو انتفى الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا أنه لا موت بتلك الشدة صبروا حرصا على تلك الفضيلة أعني فضيلة نفي

(و) احترز أيضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة معينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى في قوله ولا فضل فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي علم المنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر.

الجزع اذ ليست تلك الشدة مفضية الى الموت الذى هو أعظم مصيبة وما دونها جلل ومع ذلك لا بدّ أن تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان أن تلك الشدة ربما أفضت الى الموت الذى هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها فهذا لا يتصف به الا القليل من الناس فيثبت له الفضل باختصاصه بها لا طاقة لكل أحد عليه وأمّا استلزام وجود الموت لفضيلة الكرم واستلزام نفى الموت لنفى فضيلة الكرم فغير صحيح لان المتبادر أن فضل الكرم انما يكون عند نفى الموت لا عند وجوده لان الانسان اذا علم أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدى الى فضيحة ومقاساة شدائد أشد ائة فلا يكاد يوجد على هذه الحالة الا النادر فيثبت له الفضل لاختصاصه بها لا طاقة لكل أحد عليه وأمّا اذا تيقن وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم بقائه للورثة بعده وهذا مما يكثر مرتكبه فلا فضل فيه (قوله تيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل باقتحامه الدخول فى المعركة لاستواء الناس جميعا فى ذلك (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) أى بحسب العادة وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل فيه لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على فضيلة عدم الجزع (قوله فان بذله حينئذ أفضل) أى لان الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال) أى لانه جدير بأن يجود بماله (قوله وغاية اعتذاره) الضمير عائد على الحشو والكلام من باب الحذف والايصال أى غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد بحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وقوله ماذكره ابن جنى أى فى شرح ديوان المتنبى وحاصل ذلك الاعتذار أن نفى الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر الى يسر ومن فقر الى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه وذلك مما يحمل على الكرم لكل احد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير نفى الموت لان الانسان اذا تيقن الخلود أنفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم أن الله يخلفه وينتقل من حالة العسر الى حالة اليسر بخلاف ما اذا أيقن بالموت فانه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله وحينئذ فيثبت الفضل لبذل على تقدير وجود الموت وقول الشارح وتنقل الاحوال فيه أى فى الخلود وقوله ما يسكن الخ بتشديد الكاف اسم ان وقوله ويسهل البؤس أى الشدة ورد ذلك الاعتذار بأمور الاول أن الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشدة والضيق حتى يكون خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاؤه الخلف مسهلا للاكرام عند انتفاء الموت فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشتد تعلق قلبه بحوز المال ليكفى شر المهمات بصرفه فيها وأمّا رجاء عود المال اليه بتنقل الاحوال فهو فى غاية الضعف لانه أمر معتاد يمكن تخلفه بل قد تخلف بالفعل فى بعض الافراد وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل وأمّا مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال لتيقن أنه يموت ويخلفه لوارثه ومن ثم كان ترك الشاب للمال واعراضه عن امور الدنيا أفضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشدة حرص الشاب عليه لظنه طول الحياة المحتاج لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظة اللهمّ الا أن يقال ان تخريج الكلام ولو على وجه ضعيف أولى من حمله على الفساد وبعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالندى الكرم بالنفس وفيه نظر لعوده الى الشجاعة حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع أن الاصل عدم استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا الاعتراض انما يرد اذا كان غرض المجيب تصحيح كلام ابى الطيب بالكلية وأمّا اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا يرد ذلك اذ غاية ما لزم على ذلك الجواب كونه من التطويل واعترض ابن السبكى فى عروس الافراح على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بأن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ماذكره الامام ابن جنى وهو أن فى الخلود تنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل

مدلول

مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من قبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا فى التعيين وعدمه وأجيب بأن المراد بالزيادة بالنسبة الى الحشو أن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله بالندى فى البيت (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى وهذا البيت من آخر قصيدته التى قالها فى الصلح الواقع بين قيس وذبيان وأولها

امن أم أوفى دمنة لم تكلم * بحومانة الدراج فالمتثلم
ودار لها بالرقمتين كأنها * مراجيع وشم فى نواشر معصم

(قوله علم اليوم) مصدر مبين للنوع أى أعلم علما متعلقا بهذين اليومين ومفعول به بناء على أن أعلم بمعنى أجعل كذا فى الفنرى وقرر شيخنا أن جعله مفعولا به بناء على أن المراد بالعلم المعلوم أى أعلم المعلوم أى الامر الواقع فى هذين اليومين وقوله ولكننى عن علم أى عن الامر المعلوم أى الذى شأنه أن يعلم وقوله ما فى غد أى الواقع فى غد بدل من علم وقوله عمى اى جاهل وغير عالم به فهى صفة مشبهة بمعنى جاهل ومعنى البيت أن عنى يحيط بما مضى وبما هو حاضر ولكننى عمى عن الاحاطة بما هو منتظر متوقع يريد لا أدرى ماذا يكون غدا (قوله حشو) أى زائد على أصل المراد لا لفائدة لان الامس يدل على القبلية لليوم لدخول القبلية فى مفهوم الامس لانه اليوم الذى قبل يومك وهو متعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كاعطف الامس بحيث يكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف وأيضا المناسب حيث أراد الجمع بين الثلاثة أعنى الغد واليوم وغيرهما أن يذكر الامس لانه هو المستعمل كثيرا فى مقابلة كل من الغد واليوم لا لفظ القبل فيتعين للزيادة فلا يقال هو كالمين بالنسبة للكذب قاله اليعقوبى (قوله غير مفسد) أى لانه لا يبطل بوجوده المعنى قال فى الاطول لك أن تقول اللام فى الامس للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تعيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه وحينئذ فلا يكون قبله حشوا (قوله وهذا) أى قبله وقوله فى مقام متعلق بيقال وقوله يفتقر الى التأكيد أى لدفع توهم او خوف انكار أى وقبله فى البيت لم يكن للتأكيد أى لدفع توهم او انكار (قوله بخلاف الخ) أى فانه ليس من الحشو وهذا جواب عما يقال ان زيادة قبله فى البيت بمنزلة زيادة الاذن واليد مثلا فى قول القائل سمعته بأذنى وكتبته بيدى لان السمع ليس الا بالاذن والكتب ليس الا باليد فكما لم يجعلوا ذلك وما أشبهه حشوا بل جعلوه تأكيدا كذلك قبله وحاصل الجواب أن التأكيد انما يكون عند خوف الانكار أو وجوده او تجويز الغفلة او نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادة قبله ليست لقصد التأكيد لعدم اقتضاء المقام له بخلاف زيادة اليد والاذن فى المثال فانها لقصد التأكيد وذلك لان الابصار قد يكون بالقلب فدفع بقوله بعينى ارادته وقد يطلق السمع على العلم فدفع بقوله بأذنى ارادته وقوله كتبت قد يستعمل بمعنى أمرت بالكتابة فدفع بقوله بيدى ارادته والحاصل أن التأكيد ان اقتضاه المقام كما فى الامثلة المذكورة كان فائدة لا حشوا والا كان حشوا كما فى البيت (قوله المساواة) أى أمثلتها فهذا شروع فى الامثلة بعد الكلام على تعاريف الحقائق الثلاثة ولم يعين مقام كل منها فى كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد أن مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الايجاز هو مقام حذف أحد المسندين او المتعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج اليه فى أصل المعنى كقصد البسط حيث الاصغاء مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد تقدم أن المساواة عبارة عن لفظ أتى به ليدل على معناه بتمامه من غير أن يكون ناقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه (قوله المقيس عليه) أى الذى قيس عليه أى نسب اليه الايجاز والاطناب وهذا تفسير لما قبله وفيه أن الاصل الذى قيس

(و) عن الحشو (غير المفسد) (للمعنى) (كقوله)
وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكننى عن علم ما فى غد عمى
فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف
ما يقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته
بيدى فى مقام يفتقر الى التأكيد
(المساواة) قدمها لانها الاصل المقيس
عليه

عليه الايجاز والاطناب انما هو أصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه انه انما قدم المساواة
لانه مباحثها ولك أن تقول انها الاصل والمقيس عليه عند السكاكي وهذا القدر كاف في تقديمها
انتهى عبد الحكيم وفي ابن يعقوب انما كانت المساواة أصلا يقاس عليها مع انها نسبية أيضا
يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على تعقل شيء بمعنى أن ادراك
أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لا كثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه
يقاس عليها وانما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهي
انها لفظ ليس فيه ايجاز أي نقصان عن الاصل ولا اطناب أي زيادة عليه ولا يصح القياس عليها
من هذا الوجه (قوله ولا يحيق) أي لا ينزل المكر السيء وهو في جانب الله أن يفعل بالعبد
ما يهلكه وقوله الا باهله أي الا بمستحقه بعصيانه وكفره وانما كان هذا الكلام مساواة لان المعنى
قد أدى بما يستحقه من التركيب الاصلي والمقام يقتضي ذلك لانه لا مقتضى للعدول عنه الى الايجاز
والاطناب اه يعقوبي وفي الفنري حاق به الشيء أحاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى أن بعض
المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء وجزاء السيء ليس سيئا اه
وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز وبهذا يندفع قول ابن السبكي في العروس
اعتراضا على المصنف ان الآية من قبيل الاطناب لان السيء زيادة اذ كل مكر لا يكون الا سيئا (قوله
وقوله) أي النابغة الذبياني في مدح أبي قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك الحيرة حين غضب عليه
وقد كان من ندمائه وأهل أنسه فمدحه بأن مطروده لا يفر منه ولو بعد في المسافة لان له أعوانا في كل
محل قرب أو بعد يأتون به اليه فمتى ذهب لمكان أدركه كالليل (قوله وان خلت) أي ظننت والمنتأى
بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة محل الانتاء وهو البعد مأخوذ من
انتأى عنه أي بعد فهو اسم مكان وعليه فلا يتعلق به الجار والمجرور لان اسم المكان لا يعمل ولا
في الظرف على الصحيح وحينئذ فعنك متعلق بواسع لتضمنه معنى البعد وظاهر كلام الشارح انه متعلق
بالمنتأى حيث قال أي موضع البعد عنك ذو سعة وأجيب بأنه حل معنى او على رأي من يجوز عمله
في الظرف (قوله ذو سعة) فيه نظر لان الموصوف بالسعة انما هو المسافة التي بين المخاطب وموضع
البعد الذي هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان وأجيب بأن وصفه بها باعتبار وصف
تلك المسافة التي لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذي علاقته التعلق (قوله شبهه) أي شبه
الشاعر الممدوح وقوله في حال سخطه أي عليه وهوله أي تخويفه له وهذا تقييد للمشبه فهو بيان
لحالته أي شبه السلطان حال كونه في تلك الحالة وليس هذا بيانا لوجه الشبه لان وجه الشبه عموم
الاماكن وبلوغه كل موطن في اسرع لحظة وأشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال ان المقام مقام مدح
والمناسب له التشبيه بالامر اللطيف فهلا شبهه بالصبح وحاصل الجواب أن الشاعر انما قصد تشبيهه
حال كونه في هذه الحالة وهذه انما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه في غير هذه
الحالة لقال كأنك كالصبح لان المناسب للمدح التشبيه بالاشياء اللطيفة كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله حذف المستثنى منه) أي لان المعنى لا يحيق المكر السيء بأحد الا باهله (قوله حذف
جواب الشرط) أي لان التقدير وان خلت أن المنتأى عنك واسع أي فأنت مدركي فيه وجعل
جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم (قوله وفيه) أي
في هذا القيل (قوله لان اعتبار هذا الحذف) أي في الآية والبيت (قوله رعاية لامر
لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما احتاج الى تقديره
مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وسمي ذلك أمرا لفظيا لعدم توقف
تبادر المعنى المقصود على تقديره (قوله لا يفتقر اليه الخ) أي لان معنى المستثنى منه مفهوم

قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله
فانك كالليل الذي هو مدركي (وان خلت أن المنتأى عنك واسع)
أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال
سخطه وهوله بالليل وقيل في الآية حذف
المستثنى منه وفي البيت حذف جواب
الشرط وكل منهما ايجاز لا مساواة
وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية
لامر لفظي لا يفتقر اليه في تادية أصل المراد
انتهى

من الكلام وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الاول (قوله اطنابا) أى ان كان لفائدة (قوله بل تطويلا) اى ان لم يكن فيه فائدة أصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوى أى الزائد لا لفائدة وان كان متعينا فاندفع ما يقال ان الاولى أن يقول بل حشوا لان الزائد متعين والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا بقرينة خارجية يكون حذفه ايجازا للحاجة اليه فى المعنى (قوله وبالجملة) أى وأقول قولا ملتبسا بالجملة أى بالاجمال أى وأقول قولا مجملا (قوله والايجاز) أى من حيث هو على ضربين وذلك لان اللفظ قد يقصر فيه الى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير أن يكون فى نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار ايجاز القصر لوجود الاقتصار فى العبارة مع كثرة المعنى وقد يقصر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف ويسمى ايجاز الحذف والفرق بين ايجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما لان مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل ولا مقتضى للعدول عنه ومقام الايجاز المذكور هو مقام حذف أحد المسندين او المتعلقات وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه الى بسط (قوله ايجاز القصر) أى ما يسمى بايجاز القصر بكسر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم وان كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس بحذف) أى وهو الكلام الذى ليس ملتبسا بحذف فى نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام او التضمن فالباء للملابسة ويصح جعلها للسببية أى وهو ايجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولكم فى القصاص) أى فى نفسه ولا يقدر فى مشروعيته والا كان فيه حذف وسيأتى انه لا حذف فيه وقوله لكم خبر أول وفى القصاص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه) أى ما عنى وقصد أن يفيد ولو بالالتزام (قوله وذلك) أى وبيان ذلك اى كون لفظه يسيرا ومعناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل لان الانسان الخ اشارة الى أن ما ذكره مدلول قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فلفظه يسير ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان المتبادر منه انه دليل على دعوى تضمن القصاص للحياة فيقتضى أن كل دعوى لها دليل ايجاز وهو ممنوع وقوله لان معناه اى الالتزامى وذلك لان المدلول المطابقى لهذا الكلام الحكم بأن القصاص فيه الحياة للناس فيستفاد منه أن الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) أى ابقاء لحياتهم (قوله ولا حذف فيه) هذا من تمام العلة بيان لتطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله أصل المراد) أى وهو قوله سابقا لان الانسان الخ (قوله واعتبار الفعل) المراد به الفعل اللغوى على حذف مضاف أى واعتبار دال الفعل اى الحدث فيشمل الاسم ان قدر متعلقا وهذا جواب عما يقال ان فى الآية حذفا وحينئذ فلا يصح النفى فى قول المتن ولا حذف فيه (قوله الظرف) يحتمل انه أراد به الجنس فيشمل الظرفين او أنه أراد الاول والثانى تابع له فى التعلق (قوله لامر لفظى) أى لقاعدة نحوية موضوعة لاجل سبك تركيب الكلام وهى أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به لا لأن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن أن يقول حشوا لان الزائد متعين وأجاب بعضهم بأن مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوى وهو الزائد لا لفائدة وان كان

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا
وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص
عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز
القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى
ولكم فى القصاص حياة فان معناه
كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن
الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك
داعيا له الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل
الذى هو القصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حياة لهم
(ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ
مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل
الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى
حتى لو ذكر لكان تطويلا

متعينا فيتمحل الحشو وانما اليعبر بالحشو رعاية للادب فى اللفظ القرآنى (قوله وفضله) مبتدأ خبره قوله بقلة الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بفضله وقوله اوجز خبر كان وقوله عندهم ظرف لاوجز وحاصل ما فى المقام أن المعنى المشار اليه فى الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياة قد اطلقت العرب بكلام قصدا لافادته على وجه الايجاز وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآنى والكلام الذى جرى فى ألسنتهم وان كان كل من ايجاز القصر فذكر أوجها سبعة تبين بها الفضل بين الكلامين والفرق بين العبارتين (قوله أى رجحان قوله ولكم الخ) انما لم يسقط قوله ولكم مع انه لا دخل لها فى افادة المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف فى قوله ما يناظره منه (قوله على ما كان عندهم) أى على الكلام الذى كان عندهم أى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك فى الواقع لان اوجز شئ فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة وقوله فى هذا المعنى اى وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياة (قوله وهو) أى الكلام الذى هو أوجز كلام عندهم فى هذا المعنى (قوله القتل) أى قصاصا وقوله أنفى للقتل اى أكثر نفيا للقتل ظلما من غيره ويحتمل أن أفعل ليس على بابه أى القتل قصاصا ناف للقتل ظلما لما يترتب عليه من القصاص (قوله أى اللفظ) تفسير لما وقوله قولهم بيان لمرجع ضمير يناظره البارز وأما المستتر فهو عائد على ما (قوله منه) أى حال كون المناظر لقولهم منه (قوله وما يناظره منه) أى واللفظ الذى يناظر قولهم القتل أنفى للقتل من جملة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة هو قوله فى القصاص حياة (قوله لان قوله الخ) علة لقوله وما يناظره منه هو قوله الخ (قوله فحروف الخ) أى لان حروف الخ وهذا بيان لقلة حروف ما يناظر قولهم (قوله مع التنوين) قيل الاولى ترك عد التنوين لانه تابع لحركة الآخر فان حركة وجد التنوين وان سكن للوقف سقط وحينئذ فلا اعتبار للتنوين المتوقف حال دون حال فحروفه الملفوظة الثابتة وصلا ووقفا عشرة (قوله أعنى الخ) جواب عما يقال ان حروف فى القصاص حياة ثلاثة عشر باعتبار التنوين لان من جملة حروفه ياء فى وهمزة أل وحينئذ فلا يتم قوله ان حروفه أحد عشر باعتبار التنوين (قوله اذ الخ) اذ تعليلية وقوله بالعبارة متعلق بقوله يتعلق أى لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة لا بالكتابة حتى يكون حروف قوله فى القصاص حياة أزيد مما ذكر (قوله والنص على المطلوب) أى التصريح به لاجل أن يرغب العام والخاص فيه ويحافظوا عليه لان النص على المطلوب أعون على القبول بخلاف قولهم المذكور فانه يدل على المطلوب وهو ثبوت الحياة باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة وقد يقال ان هذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سلوك طريق البرهان وهو فن من فنون البلاغة تأمل ويمكن دفعه بأن ذلك انما يقتضى المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله أى وبالنص) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف والنص عطف على قوله بقلة حروفه وكذا ما بعده من قوله وما يفيده واطراده الخ (قوله وما يفيده) أى وبما يفيده تنكير حياة من التعظيم اذ معنى الآية ولكم فى هذا الجنس الذى هو القصاص حياة عظيمة (قوله من التعظيم) بيان لما (قوله لمنعه الخ) علة لعظم الحياة الخاصة بالقصاص أى وانما عظمت تلك الحياة الخاصة بالقصاص لمنعه الخ (قوله أى منع القصاص اياهم الخ) أشار بهذا الى أن اضافة المصدر فى منعه الى الفاعل والمفعول محذوف لانه من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف (قوله عما كانوا عليه) أى فى الجاهلية من قتل جماعة أى عصبة القاتل فكانوا فى الجاهلية اذا قتل واحد شخصا قتلوا القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع القصاص الذى هو قتل القاتل فقط كان فى القصاص حياة لاولياء القاتل لان القاتل اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لاصحابه بعدم قتلهم معه وكذا له بسبب اشتراط

(قوله) أى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى وهو) قولهم (القتل أنفى للقتل) أى اللفظ الذى يناظره (منه) أى بقلة حروف ما يناظره قولهم القتل أنفى للقتل وما يناظره من قوله ولكم فى القصاص حياة لان قوله فى القصاص حياة مع التنوين أحد عشر حرفا وحروف القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى الحروف الملفوظة اذ العبارة تتعلق بالايجاز لا بالكتابة (والنص) أى وبالنص على المطلوب (وما يفيده) تنكير حياة من التعظيم (لمنعه) أى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه)

الكفاءة وأما قبل مشروعيته واتباع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بالواحد كان فيه اماتة عظيمة لانه اذا قتل واحد اقتل فيه هو وأصحابه ففيه اماتة لاصحابه (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم) أى الجماعة الذين كانوا يقتلون وهم أولياء القاتل وقوله فى هذا الجنس فى سببية وقوله من الحكم أى المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله أعنى أى بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى فحصل لاولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص ويصح أن يراد بالجنس مطلق الحياة وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله اعنى أى بالحكم وحينئذ فالمعنى فحصل لهم حياة عظيمة من مطلق الحياة من أجل القصاص وعليه ففى بمعنى من كذا قرر شيخنا العدوى (قوله او من النوعية) أشار بتقدير من الى أن قول المصنف او النوعية عطف على التعظيم لا يقال ان الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا تصح المقابلة فى كلام المصنف لانا نقول حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا والحاصل أن الحياة العظيمة وان كانت نوعا الا أن نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة بهذا الاعتبار (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لان هذا ليس حياة حقيقة بل المراد بقاؤها واستمرارها فهو نوع من الحياة لا حقيقة الحياة بمعنى ابتداءها بعد عدم (قوله الحاصلة) هو فى كلام المصنف بالجر صفة للنوعية والشارح غير اعراب المصنف كما ترى الا أن يقال ان قول الشارح وهى الحياة حل معنى لا حل اعراب (قوله أى الذى يقصد قتله) أشار الشارح بهذا الى أن مراد المصنف بالمقتول المقتول بالقوة لا بالفعل لانه لم يحصل له حياة (قوله أى الذى يقصد القتل) أى فهو قاتل بالقوة لا بالفعل (قوله لمكان العلم بالاقتصاص) هذا علة للارتداع ومكان مصدر ميمى من كان التامة أى وانما ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل اذا علم بالقصاص حين هم بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا فى استمرار حياتهما (قوله واطراده) أى أى عمومه لافراده (قوله ولكم فى القصاص) الاولى حذف لكم اذ لا دخل لها فى المناظرة (قوله مطردا) أى عاما لكل فرد من أفراده (قوله مطلقا) أى فى كل وقت وفى كل فرد من أفراد المكلفين (قوله بخلاف القتل) أى فى قولهم القتل أنفى للقتل فانه لا اطراد فيه اذ ليس كل قتل أنفى للقتل بل تارة يكون انفى له وتارة يكون أدعى له وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهره وان كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآية فى الاطراد والحاصل أن ترجيح الآية على كلامهم بالاطراد فى الآية وعدمه فى كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف فى الترجيح (قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ) هذا يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على جهة القصاص والثانى على جهة الظلم فهو تكرار فى الجملة (قوله أفضل من المشتمل عليه) أى لان التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام (قوله وان لم يكن مخلا) أى وان لم يكن التكرار مخلا بالفصاحة والواو للمبالغة ويقال لها واو النكاية أى هذا اذا كان التكرار مخلا بالفصاحة بل وان لم يكن مخلا بها وذلك لان الكلام الذى فيه التكرار قد يكون فصيحا كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فان قلت فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت ان الترجيح من جهة لا ينافى المرجوحية من جهة أخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر فبالنظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر لجهة الرد حسن فحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ولا يقال ان كلامهم قد تعادل فيه نكتتا العيب والحسن فتساقطان وصار حينئذ لا عيب فيه لانا نقول نكتة الرد ضعيفة فلا تعادل التكرار تأمل قرره شيخنا العدوى (قوله فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا

من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية أى) ولكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) أى الذى يقصد قتله (و) القاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) أى كونه مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف القتل فانه قد يكون أنفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم (وان لم يكن مخلا بالفصاحة)

للتقدير اذا كان أفعل فيه على بابه والظاهر أنه ليس على بابه وحينئذ فيكون مستغنيا عن تقدير محذوف كالآية على انه اذا كان على بابه ففي جعله محتاجا للتقدير نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي أي مراعاة للقواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار اليه في تأدية أصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتباره في الآية والبيت السابقين وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف فالتقدير المذكور يتوقف عليه افادة المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآية والبيت لكن مقتضى ذلك انه من ايجاز الحذف وظاهر كلام المصنف انه من ايجاز القصر فتأمل (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصح لان يكون مفضلا عليه والمراد أنفى من كل زاجر اهـ أطول (قوله متقابلين) أي سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب اوغير ذلك كما سيأتي شرح ذلك وتعبيره هنا بالمتقابلين أولى مما عبر به في المطول حيث قال وهي الجمع بين المعنيين المتضادين كالقصاص والحياة لان القصاص ليس ضد الحياة بل سبب للموت الذي هو ضد الحياة بناء على انه أمر وجودي يقوم بالحيوان عند مفارقة روحه له (قوله في الجملة) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على المبالغة أي ولو في الجملة أي هذا اذا كان تقابلهما بحسب ذاتيهما بل ولو كان تقابلهما في الجملة اي بحسب ما استلزماه وذلك كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياة فجعل ما يشتمل على القتل مقابلا في الجملة (قوله وايجاز الحذف) أي والايجاز الحاصل بسبب حذف شيء من الكلام فهو من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة ما كان مستقلا (قوله عمدة كان اوفضلة) عمدة خبر كان مقدما وأشار الشارح بذلك التعميم الى أن المصنف أراد بجزء الجملة هنا ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الافادة وغيره فدخل العمدة كالمبتدا والخبر والفاعل والفضلة كالمفعول والدليل على أن المصنف أراد بجزء الجملة ما ذكر ما ذكره بعد ذلك وبهذا اندفع ما اعترض به على المصنف حيث أبدل المضاف من جزء الجملة ومثل له بالآية مع أن المضاف المحذوف في الآية مفعول لا جزء جملة لان الجملة والكلام مترادفان فلا يكون جزءا لها الا ما كان عمدة من مسند أو مسند اليه وما عداهما من المتعلقات خارجة عن حقيقتها (قوله بدل) أي بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير فيه الرابط له بالكل المبدل منه وانما لم يجعله نعتا لانه وان كان مشتقا وكذا ما بعده لكن عطف عليه ما لا يصح جعله نعتا وذلك قوله صفة وشرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا ولا يقال تجعل قوله مضاف او موصوف صفتين لكونهما مشتقين وقوله اوصفة اوشرط بدلين واذا اجتمع البدل والصفة قدمت الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت وقولهم اذا اجتمعت التوابع يتقدم منها النعت ثم كذا معناه اذا لم يكن هناك عاطف (قوله نحو واسأل القرية) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول والتمثيل لما ذكر بالآية بناء على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازا مرسلا لعلاقة الحالية او المحلية والا فلا حذف وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله نحو انا ابن جلا الخ) هذا البيت من كلام العرجي بسكون الراء (قوله وطلاع الثنايا) بالجر عطفا على جلا ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله متى اضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى اضع عمامة الحرب على رأسي وهي البيضة الحديد التي يلبسها الضارب على رأسه تعرفوني أي تعرفوا شجاعتي ولا تنكروا تقدمي وغناي عنكم ويحتمل أن المعنى متى اضع العمامة التي فوق رأسي على الارض تعرفوني شجاعا لاني عند وضعها البس للحرب وألبس البيضة وهي ما يستر الرأس من الحديد فيظهر

أنفى للقتل من تركه (والمطابقة) أي
واشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة
(وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر
(والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان
أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة
(نحو واسأل القرية) أي أهل القرية
(أو موصوف نحو
أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني

بذلك شجاعتى وقوتى وتبين بذلك صدقى فى الانتساب ويحتمل أن المعنى متى اضع العمامة التى سترت بها وجهى لاجل التنكارة واخفاء الحال تعرفونى أى بزل الابهام والخفاء والفرق بين هذا المعنى الاخير والذى قبله انه لم يتقدم للمخاطبين معرفة المتكلم على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخير فانه يقتضى انه سبق لهم به معرفة ولكن خفى عليهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها (قوله الثنية) أى التى هى واحد الثنايا وقوله العقبة اى المحل المرتفع (قوله وفلان طلاع الثنايا الخ) أشار بهذا الى أن المراد بكونه طلاع الثنايا ركوبه لصعاب الامور لقوة رجوليته ورفعة همته وشدة شكيمته فلا يميل الى الامور المنخفضة لان المعالى لاتكتسب الامن الصعاب وحينئذ فى قوله وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الامور بالثنايا أى الاماكن المرتفعة كالجبال واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة وقوله طلاع ترشيح (قوله جملة وقعت صفة لمحذوف) اعترض بأن الموصوف بالجملة والظرف لايحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن نحو منا ظعن أى منا فريق ظعن ونحو منهم تكلم أى ما منهم أحد تكلم او بعض اسم مجرور بفى نحو مافيهم نجا أى مافيهم أحد نجا وكما فى قوله * لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم أى ما فى قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك وأجيب بان هذا الشرط ليس متفقا عليه بل هو طريقة لبعضهم بل قضية كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشرط لحكايته له بقيل بعد أن أقر كلام المتن على ظاهره وفى شرح التوضيح فى باب النعت تقييد هذا الشرط بما اذا كان المنعوت مرفوعا ولا يخفى أن المنعوت فى البيت مجرور ثم اذ بنينا على اشتراط ذلك الشرط مطلقا فيقال ان جلا علم منقول من الجملة لا انه صفة لمحذوف (قوله أى انكشف أمره) أى ظهر واتضح أمره بحيث لا يجهل وعلى هذا المعنى فيكون جلا فعلا لازما (قوله او كشف الامور) أى بينها وعلى هذا فيكون متعديا ومفعوله محذوف وأشار الشارح بذلك الى أن جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الاول ومتعديا فيفسر بالمعنى الثانى (قوله ههنا) يعنى فى البيت وعلى هذا القول يكون لاشاهد فى البيت لعدم الحذف فيه (قوله باعتبار أنه منقول عن الجملة) أى والعلم المنقول عن الجملة يحكى (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) أى والا لنون اذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل أن الفعل المنقول للعلمية ان اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى وان لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه فان كان على وزن يخص الفعل او فى اوله زيادة كزيادة الفعل فانه يمنع من الصرف وان لم يكن كذلك فانه ينصرف فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة حال كونه منونا (قوله وكان وراءهم) اى أمامهم على بعض التأويل (قوله بدليل الخ) أى وانما قلنا ان الوصف محذوف بدليل الخ (قوله لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة) أى فيفهم منه انه انما كان يأخذ السالمة ولو كان يأخذ المعيبة والسالمة لم يكن لاعابتها فائدة (قوله او شرط) أى او جزء جملة شرط (قوله كما مر) اى فى آخر باب الانشاء أى من تقدير الشرط فى جواب الامور الاربعة وهى التمنى والاستفهام والامر والنهى قال المصنف فيما تقدم وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت لى مالا أنفقه أى ان أرزقه أنفقه واين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وأكرمنى أكرمك أى ان تكرمنى أكرمك ولا تشتم يكن خيرا أى ان لا تشتم يكن خيرا (قوله او جواب شرط) اى جازم او غير جازم بدليل ما يأتى (قوله اما لمجرد الاختصار) أى للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية يعنى أن حذف الجواب قد يكون لنكتة لفظية فقط وهى الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لما يأتى فانه لنكتتين وانما كان الاختصار نكتة موجبة للحذف فرارا من العبث لظهور المراد وانظر لم ذكر المصنف نكتة الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكر من النكات مع أن الظاهر أنها قد تكون

الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركوبه لصعاب الامور وقوله جلا لا بجلاء وقعت صفة لمحذوف (اى) أنا ابن (رجل جلا) اى انكشف أمره أو كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى) كل سفينة (صحيحة او نحوها) كسالمة أو غير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (او شرط كما مر) فى آخر باب الانشاء (او جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار

قوله لالاعابتها المناسب لعيبها الآتى فعلا ثلاثيا بدليل اردت أن أعيبها اه مصححه

غير ماذكر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه او تخييل العدول الى أقوى الدليلين وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ماقبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكره من النكت للاعتناء بذكره من النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأن الحذف لا يكون الا لهما ولهذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر اه قرمي (قوله اتقوا مابين أيديكم) أى مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله وما خلفكم) أى مايكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة (قوله لعلكم ترحمون) أى باتقائكم من العذابين واعترض ابن السبكي في العروس على المصنف في تمثيله بالآية للحذف لمجرد الاختصار بأنه يمكن أن يكون الحذف فيها من القسم الثانى أى كالآية الآتية بأن يكون حذف الجواب اشارة الى انهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيأ لا يحيط به الوصف وأما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطاوبا ومكروها الا ويجوز أن يكون الامر أعظم منه بخلاف مالو اقتصر على ذكر شئ فربما خف أمره عنده اه وقد يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بأن هذه الآية قد ذكر مايدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآتية وأيضا الآية الآتية جديرة بأن يقدر الجواب فيها أمرا فظيعا لا يحيط به وصف بقرينة السياق ومعونة المقام بخلاف هذه الآية بدليل مابعدها (قوله فهذا) أى قوله واذا قيل لهم شرط الخ وفيه أن الشارح تقدم له في المساواة في قول الشاعر فانك كالليل الذى هو مدركى الخ أنه قال ماحاصله ان حذف الجواب في مثله رعاية لامر لفظى من غير أن يفتقر اليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به كان اطنابا بل تطويلا بلا يعنى فلا يكون من ايجاز الحذف في شئ وهنا قد حكم هو والماتن على أن الآية المذكورة من ايجاز الحذف فقد جعل حذف الجواب هنا من ايجاز الحذف وفيما مر من المساواة لا من الايجاز وهذا تناقض وأجيب بأن جواب الشرط في البيت المتقدم تقدم مايدل عليه فأغنى عرفا عن اعادته لانه لما تقدم عليه فكأنه ذكر وفى الآية المذكورة هنا دل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالته عليه فكأنه لم يذكر وتأمله (قوله لا يحيط به الوصف) أى لا يحصره وصف واصف بل هو فوق كل مايذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا منه في مقام الوعيد أو مرغوبا فيه في مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد قد يقصدهما البليغ معا وقد يخطر بباله أحدهما فقط ولتباين مفهوميهما عطف الثانى بأو فقال او لتذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب او الترهيب ولا تنافى مصدوقهما مثل لهما معا بمثال واحد (قوله كل مذهب ممكن) أى في كل طريق ذهاب فكل منصوب على الظرفية او كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية والمراد أن تتعلق نفس السامع ان تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن أن يكون جوابا لذلك الشرط فاذا سمع السامع ولو ترى اذ وقفوا على النار ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم او حرقهم او ضربهم الخ (قوله مثالهما) أى المثال الصالح للاحظة كل منهما على البدل او معا (قوله فحذف جواب الشرط) أى بناء على أن لو للشرط فان كانت للتمنى فلا جواب لها وعلى انها شرطية فيقدر الجواب لرأيت أمرا فظيعا مثلا فان قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ لان عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح به قلت ان الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته وتهويل السامع وأما ماذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله ان قمت اليك يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر

نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون) فهذا
شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل
ما بعده) وهو قوله وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
(او للدلالة على أنه) أى جواب الشرط (شئ
لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا
على النار) فحذف جواب الشرط للدلالة
على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن

(قوله اوغير ذلك) عطف على مضاف اى المحذوف اما أن يكون جزء جملة هو مضاف او كذا وكذا او يكون جزء جملة غير ذلك وما فى المطول من أن قوله اوغير ذلك عطف على قوله جواب شرط مبنى على أن المعطوفات اذا تكررت كان كل واحد عطفا على ما يليه والصحيح أن العطف على الاول (قوله المذكور) أى الذى هو المضاف والصفة والموصوف والشرط وجوابه (قوله والمفعول) أى غير المضاف والا فهو قد سبق (قوله أى ومن أنفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من أنفق من بعده كما قدره المصنف (قوله بدليل ما بعده) أى ما بعد هذا الكلام (قوله اولئك أعظم درجة الخ) أى فان هذا دليل على أن الذى لا يساوى الانفاق قبل الفتح هو الانفاق بعده ابيان أن الانفاق الاول أعظم (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) بل عد كل واحد منهما من أفراد جزء الجملة مع أن كل واحد منهما جملة (قوله الكلام المستقل) أى بالافادة الذى لا يكون جزءا من كلام آخر ولو عرض له فى الحالة الراهنة ترتيبه بالفاء اوترتب شئ عليه وليس مراده هنا بالجملة ما تركب من الفعل والفاعل او المبتدا والخبر ولا يقال هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه وانما يناسب قول من قال ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لانا نقول كون المصنف أراد بالجملة هنا هذا المعنى لا ينافى ما مر فقول الشارح قلت أراد أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له والدليل على أن المصنف أراد بالجملة هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من أجزاء الجملة مع تركبهما من المبتدا والخبر أو الفعل والفاعل فان هذا يدل على انه اراد بالجملة هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل او المبتدا والخبر (قوله مسببة) بدل من جملة ولا يصح أن يكون صفة لها لان الاصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم فى قوله مضاف والمراد مسبب مفهومها وكذا يقال فيما يأتى (قوله فسولحق الخ) أى ومنه قول أبى الطيب

أتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم

أى فساءنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الاسلام وباحقاقه اثباته واظهاره والمراد بالباطل الكفر وبابطاله محوه واعدامه أى ليثبت الاسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه (قوله حذف مسببه) أى وهذا المسبب مقدر قبل هذا السبب كما فى اليعقوبى وفى عروس الافراح أن هذا المسبب يجب أن يقدر متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآية (قوله أى فعل ما فعل) الضمير فى الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلتهم وحينئذ فمعنى مجموع الكلام كسر الله قوة الكفار وجعل لاهل الاسلام الغلبة عليهم لاجل اثبات الاسلام واظهاره ومحو الكفر واعدامه والدليل على أن جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسببه أن اللام فيها للتعليل وهو يقتضى شيأ معللا وليس مذكورا وحينئذ فيقدر وما ذكره المصنف من أن هذه الجملة سبب لمسبب محذوف أحد احتمالين ثانيهما أن قوله ليحق متعلق بيقطع قبله من قوله يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه هذا ويصح فى الجملة المذكورة أعنى قوله ليحق الحق الخ أن يقال ان المحذوف فيها جملة سبب لمذكور لان فعل الله الذى فعله سبب لحقية الحق وبطلان الباطل لان كل علة غائية يصح أن يقال فيها انها سبب وانها مسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان تأمل (قوله المذكور) أى السبب مذكور (قوله ان قدر الخ) هذا شرط فى كون هذه الآية من هذا القبيل أعنى كون الجملة المحذوفة فيها سببا للمسبب مذكور ثم ان ظاهره أن الفاء مقدرة أيضا وأن الحذف للعاطف والمعطوف معا وقيل انه حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل قال أبو حيان وفيه تكلف (ونمير بها العصا) (قوله جملة محذوفة) انما حذفت اشارة

الى سرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر (قوله هى سبب) أى مضمونها سبب لمضمون قوله فانفجرت (قوله ويجوز أن يقدر الخ) هذا مقابل لقوله ان قدر الخ (قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضى اذ الماضى الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة) أى وحينئذ فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة (قوله هو الشرط) أراد به فعل الشرط واداته وظاهره أن المذكور على هذا الاحتمال وهو قوله فانفجرت جواب الشرط وأن الشرط والفاء وقد حذف كل منها وبقى فانفجرت الذى هو الجواب ويرد عليه أن كون الجواب ماضيا ينافى استقبال الشرط اذ مقتضى كون الجواب معلقا على الشرط أن يكون مستقبلا بالنسبة له وكونه ماضيا يقتضى وقوعه قبله لاسيما مع اقترانه بقد ويجاب بأن الماضى يؤول مضمونه بمعنى المضارع أى ان ضربت يحصل الانفجار أو يؤول على تقدير الحكم اى ان ضربت حكمنا بأنه قد انفجرت والحكم التنجيزى متأخر عن الضرب ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد اكرمتك بالامس اى فأحكم الآن باكرامك أمس أى فأثبت اكرامى لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو يشابه أخا له من قبل اى فنحكم بمشابهته لاخيه فى السرقة الكائنة منه قبل (قوله ومثل هذه الفاء) أى وهذه الفاء وما ماثلها من كل فاء اقتضت الترتيب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت بذلك لافصاحها عن الجملة المقدرة قبلها ودلالتها عليها وهذا يقتضى انها تسمى بذلك على كل من التقديرين أى تقدير كونها عاطفة وكونها رابطة للجواب اولانها لا تدل على المحذوف قبلها الا عند الفصحاء اولانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بمواردها (قوله قيل على التقدير الاول) أى فهى المفصحة عن مقدر بشرط كونه سببا فى مدخولها وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله وقيل على الثانى) وعليه فيقال فى تعريفها هى المفصحة عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله وقيل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بأنها ما افصحت عن محذوف سواء كان سببا وغيره وهذا القول هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعا اليه (قوله او غيرهما) عطف على مسببة أى اما أن تكون الجملة المحذوفة مسببة اوسببا او تكون غير المسبب والسبب (قوله فنعم الماهدون) أى فان هذا الكلام حذفت فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير هم نحن ونظير هذه الآية فى حذف الجملة التى ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا بناء على أن المراد بالحمل تحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الانسان ما كلف به ثم خان فيه وغدر فلم يؤده انه كان ظلوما جهولا لان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وأما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الانسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف فى الآية لان منع الامانة والغدر فيها بعدم ادائها يناسب الوصف بالظلم والجهالة (قوله فى بحث الاستئناف) أى من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا) أى وكذا على قول من يجعله مبتدأ حذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما فى المغنى من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة فالتقييد بقوله على قول الخ انما هو للاحتراز عن هذا القول فقط فتأمل (قوله عطف على اما جملة) الاولى جعله معطوفا على قوله اما جزء جملة لان المعاطف اذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفة على الاول على التحقيق من أقوال ثلاثة (قوله انا انبئكم بتأويله فأرسلون يوسف) أى فهذا الكلام حذف فيه جمل خمسة مع مالها

من

هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الأول وقيل على الثانى وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أى غير المسبب والسبب (نحو فنعم الماهدون على ما مر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ أو الخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (وإما أكثر) عطف على إما جملة أى أكثر (من جملة واحدة (نحو أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أى) فأرسلون (إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يا يوسف

من المتعلقات لا يستقيم لمعنى الا بها أشار المصنف الى تقديرها بقوله أى الى يوسف الخ فالجملة الاولى لاستعبره الرؤيا أى لاطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فأتاه والرابعة فقال له والخامسة يا فانها نائبة عن جملة أدعو وأما قوله الى يوسف فهو متعلق الجمل المذكورة أعنى أرسلون وقوله يوسف الذى هو المنادى هو المذكور قال اليعقوبى ودليل تلك المحذوفات ظاهر لان نداء يوسف يقتضى انه وصل اليه وهو متوقف على فعل الارسال والاتيان اليه ثم النداء محكى بالقول والارسال معلوم انه انما طلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائدة فى ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعنى لجزء الجملة او الجملة وقوله على وجهين أى يأتى على وجهين أى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه واعتراض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام او القيام فلا بد فيه من تقدير مضاف أى ذو أن لا يقام وذو أن يقام ساقط لان الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف الا لو قال والحذف وجهان فتأمل (قوله أن لا يقام شئ مقام المحذوف) أى بأن لا يوجد شئ يدل عليه ويستلزمه فى مكانه كعلته المقتضية له (قوله بل يكتفى) أى فى فهم المحذوف (قوله بالقرينة) أى اللفظية او الحالية الدالة عليه (قوله كما مر فى الامثلة السابقة) أى لحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شئ يدل على المعطوف المحذوف الذى هو ومن أنفق من بعده وكذا أنا ابن جلا اذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف (قوله وأن يقام) أى شئ مقام المحذوف مما يدل عليه كالعلة والسبب وليس المراد شيأ أجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه لان هذا لا يقام مقام المحذوف (قوله متقدم على تكذيبه) أى والجواب يجب أن يكون مضمونه مترتبا على مضمون الشرط (قوله بل هو) أى تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف اى وهو عدم الحزن والصبر وانما كان سببا له لان المكروه اذا عم هان فكأنه قيل فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك وأنت مساواهم فى الرسالة فلك بهم اسوة (قوله أقيم مقامه) صفة لسبب أى أقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا قلنا محل هذا ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا فلا ضرر فى حذفه كما فى يس نقلا عن الشمنى (قوله ثم الحذف) أى الذى لم يقم فيه شئ مقام المحذوف فهو راجع للقسم الاول فان قلت قد قسم النحاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصارا بأن يحذف لا لدليل فقد أثبتوا حذفا لا لدليل قلت أجاب ابن السبكى فى العروس بأن عبارة النحاة المذكورة عبارة مختلة واصطلاح لا مشاحة فيه والحق انه لا حذف فيه بل صار الفعل قاصرا وانما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا اه كلامه (قوله وأدلته كثيرة) اعلم أن كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف وأما دليل الحذف فشئ واحد وهو العقل وحينئذ فيرد على المصنف أن الكلام فى دليل الحذف لا فى دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة قرره شيخنا العدوى وقد يجاب بأنه لما كان كل ما دل على التعيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولو لم يوجد الدليل الآخر المفتقر اليه فى الدلالة على التعيين صح التعبير بالجمع والوصف بالكثرة (قوله منها أن يدل العقل الخ) انما أتى بمن اشارة الى أن هناك أدلة أخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظية وهى الاغلب وقوعا والاكثر وضوحا ولهذا لم يتكلم عليها (قوله والمقصود الاظهر) أى وأن يدل المقصود الاظهر أى وأن يدل كون الشئ مقصودا بحسب العرف فى الاستعمال ظاهرا عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر فالدال فى الآية على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصودا بحسب العرف فى استعمال هذا الكلام وكونه ظاهرا التبادره للذهن والمدلول هو لفظ التناول فاختلف الدال والمدلول ولو لم يؤول الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر

والحذف على وجهين أن لا يقام شئ
مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة
(كما مر) فى الامثلة السابقة (وأن يقام
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس
جزاء الشرط لان تكذيب الرسل
متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقيم مقامه (اى فلا تحزن
واصبر) ثم الحذف لا بد له من دليل
(وأدلته كثيرة منها أن يدل العقل عليه)
أى على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيينه
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة)

لزم اتحاد الدال والمدلول لان المقصود الاظهر فى الآية نفس التناول قرره شيخنا العدوى (قوله فالعقل دل الخ) ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد بكون العقل دالا على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن وحينئذ فالعقل مستدل لا دليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان لان الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على أن هنا محذوفا) أى شيأ محذوفا وهو محتمل لان يقدر حرم عليكم أكلها او الانتفاع بها أو تناولها او قربانها او التلبس بها (قوله انما تتعلق بالافعال) أى افعال المكلفين وهو الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى دون الذوات كما هو ظاهر الآية فان مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها وما ذكره من أن الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب الحنفية فتتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فان بنى على مذهبهم فلا حذف فى الكلام (قوله والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة فى الآية) وهى الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله تناولها) انما كان التناول هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء نظرا للعرف والعادة فى استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القائل حرم عليك كذا تحريم تناوله لانه اشمل وأدل على المقصود بالتحريم (قوله فدل) أى كون التناول مقصودا اظهر على تعيين المحذوف أى وهو لفظ تناول (قوله أدنى تسامح) اى تسامح أدنى أى منحط وقريب وسهل وذلك لان أن يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة بل صفة للدليل وانما عبر بأدنى لامكان الجواب عنه بسهولة (قوله فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعبارة المصنف ثم ان هذا المضاف المحذوف يصح أن يقدر فى آخر الكلام وحينئذ فيكون الاصل منها ذو أن يدل العقل اى منها صاحب دلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل ويصح أن يقدر فى أوله وحينئذ فيكون الاصل ودلالة أدلته كثيرة منها أى من تلك الدلالات دلالة العقل لكن فى هذا الثانى نظر لان المقصود تقسيم الادلة لا دلالاتها فتأمل وانما أتى الشارح بكأن ولم يجزم بان حذف المضاف هو المصحح لعبارة المصنف اشارة الى عدم تعينه لاحتمال أن يكون قوله أن يدل مقحما والاصل منها العقل او يجعل قوله أن يدل العقل من باب اضافة الصفة للموصوف بعد تأويل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل أى العقل الدال كجرد قطيفة وأخلاق ثياب اى قطيفة جرد وثياب أخلاق ولا يخفى ما فى هذين الجوابين من التعسف (قوله أن يدل العقل عليهما) أى معا بمعنى انه يستقل بادراك الامرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العبارة أصلا وقد علمت أن الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع مجىء الرب) أى يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العبارة وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وأل فى العقل للكمال اذ المدرك لما ذكر انما هو العقل الكامل فخرجت المجسمة القائلون بأن الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب عما يقال ان أو فى قوله او عذابه للابهام وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الاحد الدائر بين الامر والعذاب والاحد الدائر بين الامرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان مبهما بالنسبة لهما فهو تعيين نوعى لا شخصى وعلى هذا فمراد المصنف بالتعيين ما يشمل التعيين النوعى بقى شىء آخر وهو أن الامر والعذاب يستحيل مجيئهما والجواب أن المراد بأمره وعذابه المأمور به والمعذب به من ميزان ونار وغيرهما لكن لما كان اسناد المجىء لله يوهم أن الله ذاته مجسمة احتيج للدليل العقلى بخلاف اسناد المجىء للامر أو العذاب فانه لا بشاعة فيه وان كان مجازا لم يحتج للدليل العقلى فتأمل قرره شيخنا العدوى قال العلامة

فالعقل دل على أن هنا حذفا اذ الاحكام
الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان
والمقصود الاظهر من هذه الاشياء
المذكورة فى الآية تناولها الشامل للاكل
وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف
وفى قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه
على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل
عليهما) أى على الحذف وتعيين المحذوف
(نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع
مجىء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين
المراد أيضا (اى امره او عذابه) فالامر
المعين الذى دل عليه العقل هو أحد
الامرين لا أحدهما على التعيين

اليعقوبى

المعقولي وفي جعل العقل دالا على التعيين هنا نظر من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدر أحد الامرين لا يستقل به دلالته بل يحتاج الى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكر لكونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرحمة فتقدير العذاب او الامر الشامل للعذاب مناسب له لان العذاب هو الموجب للتهويل والتخويف به المقصود من الآية وحيث كانت الدلالة على أحد الامرين يحتاج فيها العقل الى قرائن كان الدال غير العقل وذلك لان المدرك للامور هو العقل لكن ان كانت دلالته مستقلة نسبت الدلالة اليه وان كانت دلالته غير مستقلة نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا ثانيهما انه ان جوزنا تقدير الاخص في مقابلة الاعم لان الامر أعم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء نهى ربك او جاء جند ربك القائم بتعذيب العاصي او جاء عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة فان تقدير التناول لشموله اظهر انتهى وانما كان الامر أشمل لانه واحد الامور فيشمل النهي والعذاب وغير ذلك فتأمل (قوله أن يدل العقل عليه) أي على الحذف (قوله والعادة) أي وتدل العادة أي المقررة لا العادة في استعمال الكلام بخلاف ما سبق في المقصود الاظهر والحاصل أن المراد بالعادة والعرف الذي تبين به المقصود الاظهر كون الشئ يفهم من الاستعمال كثيرا ويقصد لخصوصية فيه بخلاف العادة هنا فان المراد بها تقرر أمر لا آخر في نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه عرفا كتقرر كون الحب الغالب لا يلام عليه (قوله نحو فذلكن الخ) أي نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء اللاتي لمنها في يوسف وذلك لان يوسف لما خرج عليهن وذهلن من جماله قطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم فقالت لهن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه أي عليه ففي بمعنى على كما يرشد الى ذلك قول الشارح اذ لا معنى للوم على ذات الشخص حيث عبر بعلى دون في مع انه المطابق لقوله فيه (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) أي لان اللوم لا يتعلق عرفا بالذوات وانما يلام الانسان عرفا على افعاله الاختيارية فان قلت حيث كان عدم تعلق اللوم بالذوات وتعلقه بالافعال الاختيارية أمرا عرفيا رجع الامر الى أن الدال على الحذف هو العرف والعادة لا العقل كما يأتي في ترك اللوم على الحب قلت المراد بالادراك العقلي ما يستقل فيه الدليل العقلي كنفي المجئ عن الرب تعالى او يكون من الامور التي يعترف بها كل أحد بلا دليل وان كان مستنده عمل العرب كما في تعلق اللوم بالافعال الاختيارية وعدم تعلقه بالذوات فان كل أحد يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب وهذا بخلاف ترك اللوم على حب الغالب فانما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين (قوله وأما تعيين المحذوف الخ) الحاصل أن العقل وان أدرك أن قبل الضمير في فيه حذفا لكن لا يدرك تعين ذلك المحذوف لان ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعين لاحدها هو العادة (قوله فانه) أي قوله فيه يحتمل أن يقدر أي المحذوف فيه (قوله لقوله تعالى) أي حكاية عن اللوائم (قوله حبا) تمييز محول عن الفاعل أي قد شغفها حبه اى أصاب حبه شغاف قلبها وشغاف القلب غلافه وغشاؤه أعنى الجلدة التى دونه كالحجاب واصابة الحب لشغاف قلبها كناية عن احاطة جهاته بقلبها حتى أحاط بشغافه وقيل المعنى أصاب باطن قلبها وقيل وسطه وفي الاطول اى جرق شغاف قلبها (قوله وفي مراودته) أي ويحتمل أن يقدر المحذوف فيه في مراودته (قوله لقوله تعالى) أي حكاية عن اللوائم أيضا (قوله تراود فتاها عن نفسه) أي تخادعه وتطالبه مرة بعد أخرى برفق وسهولة لتنال شهوتها منه (قوله وفي شأنه) أي ويحتمل أن يكون المتعلق المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى يشملهما أي لاجل أن يشملهما وانما كان المقدر في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثة لان اللوم كما تقدم لا يتعلق الا بفعل الانسان والكلام الذي وقع به اللوم وهو قولهن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا

(ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه) فانه العقل دل على أن فيه حذفا اذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) أن يقدر (في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراوده فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما) أي الحب والمراودة

انا اذا رأيناها في خلال صبين مشتمل على فعلين من أفعال اللازم أحدهما مراودتها والآخر حبها فيحتمل أن يكون المقدر في حبه ويحتمل أن يقدر في مراودته ويحتمل أن يقدر في شأنه الشامل لكل من الحب والمراودة (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين (قوله المفرط) اى الشديد الغالب (قوله لا يلام صاحبه عليه في العادة) أى في عرف المحبين وفي عادتهم المتقررة عندهم وانما يلام عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه أهل الحب فلاجل لوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لقهره اياه) أى والامر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمراودة (قوله فلا يجوز أن يقدر في حبه) أى لعدم المطابقة اذا لسوء لم تلمها في الحب لكونه قهريا وانما لامتها على المراودة ولا يقال ان المراودة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة له فلا يلام عليها للزومها الا انا نقول الملازمة ممنوعة اذ قد يوجد الحب من غير مراودة ثم ان ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب اذا أريد به نفسه وأما تقديره مرادا به لوازمه وآثاره التي يقتضيها فهذا غير ممنوع للوم على ذلك عادة (قوله ولا في شأنه الخ) قال العلامة اليعقوبي عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب وأما عدم الجواز في تقدير الشأن فغير ظاهر لصحة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يشتمل عليه وهو المراودة فالحاصل أن شموله لا يمنع من صحة تقديره لانه يكفي في صحته احتماله المقصود وقول الشارح ولا في شأنه أتى به اصلاحا للمتن فانه كان ينبغي أن يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه لا يظهر تعين تقدير المراودة الذي هو الاحتمال الثاني في كلامه الا بتعين صحة كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال الثالث فتأمل (قوله الشروع في الفعل) لو أدخله في الاقتران الآتي لكان أولى لانه منه (قوله يعني من أدلة تعيين المحذوف) أى بعد دلالة العقل على أصل الحذف وكذا يقال فيما بعده والحاصل أن العقل لابد منه فهو الدال على أصل الحذف في الجميع وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه (قوله لا من أدلة الحذف) أى خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف لان السياق في بيان أدلة الحذف ولذا عبر الشارح بالعناية (قوله لان دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور الخ) في الكلام حذف والاصل لان دليل الحذف هو العقل بسبب ادراكه أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشيء فاذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم بتقديره وكون ادراك أن الجار والمجرور لابد له من متعلق بالتصرف العقلي لا ينافي كون التقدير لامر لفظي في نحو ولكم في القصاص حياة لانه ليس المراد بكونه لامر لفظي أن العقل لا يقتضيه أصلا بل المراد أن التقدير مراعاة لقواعد النحوية الموضوعة لسبك الكلام وهذا لا ينافي أن العقل مدرك لذلك المتعلق وان كان لا يحتاج للتصريح به في افادة المعنى لتبادره (قوله على أنه) أى ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك الفعل أى اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت الخ) أى فيقدر لفظ ما جعلت أى فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له وانما قدرنا في كلامه لفظا قبل ما جعلت الخ لان المقدر هو الفعل النحوي وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي وهو لا يقدر ولك أن لا تقدر المضاف في أول الكلام وتقدره في آخره والمعنى حينئذ فيقدر ما أى الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ لمعناه (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول لمحذوف أى وأجر القياس على هذا فاذا أريد الاكل قدر آكل والتمام قدر أقوم وهكذا ثم ان ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كأبتدئ في الكل ونسب هذا للبيانيين فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له لقرينة ابتدائه بخصوصه وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما في الكل (قوله أى من أدلة تعيين المحذوف) أى بعد دلالة العقل على أصل الحذف ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى

(والعادة دالة على الثاني) أى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) اى الحب المفرط (اياه) اى صاحبه ولا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتعين أن يقدر في مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع في الفعل) يعني من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشيء والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) اى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران

قوله الا تعين صحة كل الخ هذا في النسخ واصله محرف والاصل الا تعين صحة الخ فليتأمل

مصححه

وقوعه فى زمنه كما يؤخذ من قوله فان مقارنة الخ أو اقتران المخاطب بفعله يعنى تلبسه به كما يؤخذ من قوله أو مقارنة المخاطب الخ (قوله كقولهم) أى قول الجاهلية حيث يحترزون عن البنات وقد ورد النهى عنه (قوله للمعرس) أى المتزوج من أعرس اذا تزوج (قوله بالرفاء والبنين) أى أعرست ملتبسا بالرفاء اى بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولادة البنين منها والجملة خبرية لفظا انشائية معنى لان المراد بها انشاء الدعاء اى جعلك الله ملتئما مع زوجتك والدا للبنين منها (قوله دل على تعيين المحذوف) أى بعد دلالة العقل على أصل الحذف لان العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق (قوله أو مقارنة الخ) اشارة لاحتمال ثان كما مر وقوله وتلبسه به عطف على قوله مقارنة المخاطب بالاعراس مفسر له والحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله على ما مر وفى بعض النسخ اذ مقارنة الخ وهى لا تناسب (قوله والاتفاق) عطف تفسير (قوله والاطناب اما بالايضاح الخ) أى يحصل اما بالايضاح الخ وسيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ فذكر امورا تسعة يتحقق بها الاطناب آخرها قوله واما بغير ذلك فذكر ثمانية امور تصريحا والتاسع اجمالا فيما أحال عليه وتقدم أن من جملة أسراره بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب وأن حقيقته أن يزاد فى الكلام على أصل المراد لفائدة والمراد بالايضاح بيان شىء من الاشياء بعد ابهامه (قوله ليرى المعنى) اى ليرى السامع المعنى أى ليدركه فالمراد بالرؤية هنا الادراك كذا فى ابن يعقوب وهو يقتضى أن يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للمفعول أى لاجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا أمر مستحسن لانه كعرض الحسناء فى لباسين (قوله و لاخرى موضحة) أى ظاهرة وجعل الايضاح بعد الابهام لهذه النكتة بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذة والا رجعت تلك النكتة للنكتتين بعدها (قوله وعلمان الخ) هذا مرتبط بمحذوف والاصل وادراك الشىء من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علمان وعلمان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب مثل سائر وأصل هذا الكلام أن رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل لابنه يابنى ابحث لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يابنى علمان خير من علم واحد أى اضافة علم الى علمك خير من استقلالك بعلمك ثم صار يضرب فى مدح المشاورة والبحث عن الامور (قوله أو ليتمكن) عطف على قوله ليرى أى أن الايضاح بعد الابهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين أو ليتمكن ذلك المعنى الموضح بعد ابهامه فى نفس السامع زيادة تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به وقوله أو ليتمكن الخ أى مع قطع النظر عن كمال اللذة وان كان حاصلا (قوله لما جبل الله الخ) اى وانما كان فى الايضاح بعد الابهام زيادة التمكن لما جبل الله النفوس اى طبعها عليه وقوله من أن الشىء الخ بيان لما قال الشيخ يس وهل الشىء واقع على اللفظ أو المعنى والظاهر صحة كل منهما اه والاولى وقوعه على المعنى لانه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله وقوله كان أوقع عندها أى من أن يبين اولا فالمفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس وانما كان أوقع عندها لان الاشعار بالشىء اجمالا يقتضى التشوق له والشىء اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع وتمكن فضل تمكن لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (قوله أو لتكمل لذة العلم به) يعنى للسامع بسبب ازالة ألم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم فاذا حصل له العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الألم أتم من اللذة التى لم يتقدمها ألم اذ كأنها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم (قوله من أن نيل الشىء) اى حصول الشىء للشخص وقوله بعد الشوق

كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب (اى اعرست) دل على تعيين المحذوف (أو مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشىء اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) اى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشىء بعد الشوق والطلب

أى بعد التشوّق الحاصل من الاشعار بالشئ أجمالا وعطف الطلب عليه من عطف اللازم (قوله أى)
أى من يلذ بدون ذلك لان فيه لذتين لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب (قوله نحو رب اشرح لى
صدرى) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلاثة فالايضاح فيه بعد الابهام على ما بينه المصنف
اما ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين أوليتمكن المعنى فى ذهن السامع أولتكمل له لذة العلم به وفيه ان
المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يصح أن يقال ان موسى خاطبه بما يفيده على هيئتها
بالنسبة اليه خير من علم واحد ولا يصح أن يقال انه خاطبه بما فيه تمكن المعنى فى ذهن السامع ولا انه
خاطبه بما يفيد كمال لذة العلم للمخاطب وأجاب الفنرى بأن جعل المثال المذكور صالحا للنكات
الثلاثة باعتبار الشأن يعنى أن هذا التركيب فى ذاته من شأنه أن يفيد الاغراض الثلاثة فهو بحيث
لو خوطب به غير الرب امكن فيه ما ذكر وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى الآية وتحقيقه أن
القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بدّ أن يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ تمام الافادة
مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب اه كلامه ورده العلامة اليعقوبى قائلا هذا الجواب لا يصح
لان أصل الكلام أن يؤتى به لما أراده المتكلم به والا لم يوثق بمفاد الكلام لامكان تحويله الى مقصود
آخر بل الجواب أن المراد لازم ما تقدم لعدم امكان ظاهره وسوق الكلام على من لازمه الاهتمام به
المستلزم للتأكيد فى السؤال وكمال الرغبة فى الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة من لازمه الاهتمام
المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد فى السؤال مناسبان فى المقام لان بالاجابة
تمكن السائل من الامتثال على أكمل وجه كما لا يخفى (قوله فان اشرح الخ) هذا الكلام يشعر بأن
قوله لى ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اى اشرح شيأ كائنا لى ثم فسر الشئ بالبدل منه بقوله صدرى
وعلى هذا فجعل الآية من قبيل الاجمال والتفصيل واضح لانه طلب اولا شرح شئ على وجه الاجمال
ثم بينه بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لان الاول يستدعى تقديرا والاصل عدمه أن المجرور متعلق
باشرح اى اشرح لاجلى صدرى وعلى هذا فيحتمل أن يجعل المقصود زيادة الربط اى أن اصل الكلام
اشرح صدرى ثم زيدت اللام لزيادة ربط اشرح بنفسه والتأكيد وعلى هذا الاحتمال فلا اجمال
ويحتمل أن يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل وذلك لان قوله اشرح لاجلى يفيد طلب شئ يشرح
لان الشرح يستدعى مشروحا لكنه مبهم ثم فسر ذلك المشروح بقوله صدرى ويرد على هذا الاحتمال
أن الاجمال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زيادة لى لان الشرح يستدعى مشروحا
مبهما كما علمت والجواب أن قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول أصلا ولا بدّ فى الاجمال
والتفصيل من التعرض فى العبارة للمبهم الذى يراد تفسيره وتفصيله والا لم يكن من الاجمال
والتفصيل وان ذكر ما يستلزمه ولذا لم يكن فى قام زيد اجمال وتفصيل وان استلزم الفعل الفاعل
وكذا ضربت زيدا وان كان الفعل المتعدّى يستلزم مفعولا به بخلاف قولك اشرح لى أى لاجلى
اذ يفهم منه أن المشروح أمر متعلق به فى الجملة فيقع صدرى تفسيرا له وسرّ ذلك أنه اذا وقع
فى الكلام تعرض للمبهم تشوّقت النفس الى بيانه بخلاف ما اذا لم يقع له تعرض للعلم بأنه سيجئ
فلا يحصل فى النفس زيادة طلب له اه يس (قوله أى للطالب) هو موسى عليه الصلاة والسلام
(قوله اى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب
للسياق اختصارا اه فنرى (قوله باب نعم) اى أفعال المدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئست
المرأة حمالة الحطب ولا يخفى أن عدّ باب نعم منه على ما هو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص (قوله
أى قول من يجعل الخ) اى والجملة مستأنفة للبيان وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ
محذوف الخبر وكلام المصنف صادق بهذا القول كما أنه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك
التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم فى محله والحاصل أن الكلام يكون على كل من

ألا (نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى
يفيد طلب شرح شئ ما له) اى للطالب
(وصدرى يفيد تفسيره) أى تفسير ذلك
الشئ (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام
(باب نعم على أحد القولين) أى قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف

القولين جملتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدّم عليه خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لانّ الكلام عليه جملة واحدة والمخصوص فيها متقدم فى التقدير وأل فى الفاعل حينئذ للعهد ثم اعلم أن الايضاح بعد الابهام على القول الذى ذكره الشارح انما يأتى اذا كان المقصود مدح زيد ومدح الجنس من أجله أمّا اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله اذ لو أريد الاختصار) اى فى قولهم مثلا نعم الرجل زيد وهذا علة لكون باب نعم من الاطناب الذى فيه ايضاح بعد ابهام (قوله أى ترك الاطناب) هذا جواب عما يقال الاولى أن يقول اذ لو أريد المساواة لانّ نعم زيد مساواة لا انه اختصار وايجاز وحاصل الجواب أن مراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب الصادق بالمساواة المرادة هنا بشهادة قوله نعم زيد اذ لا ايجاز فيه بل هو مساواة (قوله كفى نعم زيد) أى كفى أن يقال ذلك بالنسبة الى متعارف الاوساط وان كان هذا التركيب فى نفسه ممتنعا لانه يجب فى فاعل نعم أن يكون بأل أو مضافا لما فيه أل أو ضميرا مفسرا بتمييز كذا قال الشيخ يس وفيه أن الاطناب انما يكون بعد افادة المعنى بالنسبة للاوساط وتقدم أن المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتراكيب موافقة للعربية من غير ملاحظة النكات التى تراعيها البلغاء وفى ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفى نعم زيد أى كفى أن يقال ذلك فى تأدية اصل المساواة لو أريدت وان كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال فى العربية وتأمله واعلم أن الايضاح بعد الابهام الكائن فى باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاثة المتقدمة فيه فيصح أن يقصد به اراءة المعنى فى صورتين مختلفتين وأن يقصد به زيادة تمكين الممدوح فى القلب وذلك من زيادة مدحه وأن يقصد به كمال لذة العلم به حيث يراد امالة السامع لهذا الكلام فتتم محبته للممدوح (قوله وفى هذا) أى قول المصنف اذ لو أريد الاختصار (قوله بأن الاختصار) اى بأن لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) أى كما هنا لانّ نعم زيد لا ايجاز فيه بل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة اى على ترك الاطناب الشامل للمساواة اى وللايجاز وقوله أيضا اى كما يطلق على الايجاز المقابل للاطناب والمساواة (قوله ووجه حسنه) اى حسن الاطناب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجه اى حالة كون ذلك الوجه غير ما مرّ من الايضاح بعد الابهام الذى له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله من الايضاح الخ) بيان لما ذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر فيكون باب نعم مشتملا على ثلاثة امور كلها موجبة لحسنه وقوله ابراز الكلام اى اظهار الكلام الكائن من باب نعم (قوله فى معرض الاعتدال) اى فى صورة الكلام المعتدل اى المتوسط بين الايجاز المحض والاطناب المحض فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح ابقاء المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف اى ذى الاعتدال اى الكلام صاحب الاعتدال (قوله من جهة الاطناب) أى فليس فيه ايجاز محض وهو متعلق بعرض (قوله بالايضاح بعد الابهام) اى حيث قيل نعم رجلا زيد ولم يقل نعم زيد والباء فى قوله بالايضاح للتصوير (قوله بحذف المبتدا) اى الذى هو صدر الاستئناف وحينئذ فليس فيه اطناب محض وحاصله أن نعم الرجل زيد ليس من الايجاز المحض لوجود الاطناب بالايضاح بعد الابهام ولا من الاطناب المحض لما فيه من الايجاز بحذف جزء الجملة وحينئذ فهو كلام متوسط بين الايجاز المحض والاطناب المحض هذا ويصح أن يكون مراد المصنف أن فى باب نعم ابراز الكلام فى صورة الكلام المعتدل اى المستقيم الذى ليس فيه ميلان لمحض الايضاح ولا لمحض الابهام أمّا كونه ليس من الايضاح المحض فلما فيه من الايجاز بحذف المبتدا أو الخبر وأمّا كونه ليس من الابهام المحض فلما فيه من الاطناب بذكر المخصوص الذى وقع به الايضاح (قوله وايهام الجمع الخ) هذان الوجهان أعنى بروز الكلام فى معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل منهما مما يستغرب وتستلذ به النفس

(اذ لو أريد الاختصار) أى ترك الاطناب (كفى نعم زيد) وفى هذا اشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب

(قوله وقيل الاجمال الخ) اى وقيل ان المراد بالمتنافيين الاجمال والتفصيل وحكاه بقيل لما يرد عليه أن الاجمال والتفصيل يرجع للايضاح بعد الابهام فيكون عين ماتقدم فلا يصح قول المصنف سوى ماذكر اللهم الا أن يقال ان مراد المصنف اجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار مافيه من فوائد أخرى غيره باعتبار مافيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولك أن تقول شوعلى هذا القيل أيضا غير ماتقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا فى سم (قوله المستغربة) اى المستطرفة لغرابتها وذلك لان الجمع بين متنافيين كايقاع محال وهو مما يستغرب والامر الغريب تستلذ به النفس فان قلت هل الجمع المذكور من البديع أو المعانى قلت يمكن الامران لمناسبة المقام وعدمه فان كان الاتيان به مناسبا للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيد فى امالة قلب السامع كان من المعانى وان قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع (قوله أن يصدق) اى أن يتحقق (قوله من جهة واحدة) اى والجهة هنا ليست كذلك وذلك لان الايجاز من جهة حذف المبتدا والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر مايعمه فقد انفكت الجهة (قوله وهو محال) اى والصدق المذكور محال اى لايصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الضدين المؤدى الى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهة (قوله لف القطن) أى ومافى معناه على الظاهر والمراد بلفه جمعه فى لحاف أو نحوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحى الآتى لهذا المعنى اللغوى مابينهما من المشابهة وذلك لان الاتيان بالمثنى او الجمع شبيه بالندف فى شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاعا كاملا لان التثنية والجمع فيهما من الابهام مايمنع النفع بالفهم أو يقلله والتفسير بالاسمين شبيه باللف فى عموم الشيوع والانتفاع فكما أن القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه فى لحاف أو غيره فكذلك بيان التثنية والجمع يحصل به كمال الانتفاع والحاصل أن اللف بمنزلة التفسير بجامع كمال الانتفاع والندف بمنزلة الاتيان بالمثنى بجامع عدم كمال الانتفاع فاندفع بهذا ماقيل ان المعنى الاصطلاحى على عكس المعنى اللغوى لان الاتيان بالمثنى بمنزلة لف القطن بجامع الضم والجمع وتفسيره بالاسمين بمنزلة الندف بجامع التفريق والندف فى المعنى اللغوى متقدم على اللف والاتيان بالشئ الذى هو بمنزلة اللف فى المعنى الاصطلاحى مقدم على التفسير الذى هو بمنزلة الندف فيكون فى المعنى الاصطلاحى قلب بالنظر للمعنى اللغوى وحاصل الجواب منع اعتبار القلب بماذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم مانصه وجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى أن فى الاصطلاحى لفا وندفا أى تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى الخ) ظاهره أن التوشيع نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ فيه حذف والاصل نحو الاتيان فى قوله يشيب الخ قال يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر كما لايخفى (قوله فى عجز الكلام) قال اليعقوبى ينبغى أن يزاد أو فى أوله أو فى وسطه لان تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه لان الايضاح بعد الابهام حاصل بماذكر أولا ووسطا وآخرا وكأن المصنف راعى أن أكثر مايقع فى تراكيب البلغاء الاتيان بماذكر فى عجز الكلام ولايخفى جريان الاسرار السابقة فى هذا التوشيع من تقرر علين فاكثر والتمكين فى النفس وكمال لذة العلم (قوله بمثنى) اى أو جمع كقولك ان فى فلان ثلاث خصال حميدة الكرم والشجاعة والحلم (قوله مفسر) اى ذلك المثنى باسمين أو مفسر ذلك الجمع بأسماء (قوله نحو يشيب الخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية للحديث بالمعنى ولفظ الحديث كما قال فى جامع الاصول يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر

وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك أن ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أى من الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) فى الاصل لف القطن المندوف وفى الاصطلاح (أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم

ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل
واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على
قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر
على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أى مزيته
الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أى
العام (تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير
فى الذات) يعنى أنه لما امتاز عن سائر أفراد
العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل
كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام
ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى) أى الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل
الاوسط وهى صلاة العصر عند الاكثر

وعبارة السيوطى فى عقد الجمان كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان الحرص وطول الامل رواه البخارى من حديث أنس (قوله ويشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو يقال شب الغلام يشب بالكسر اذا نما فلو أريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل ومن أمثلة التوشيع أيضا قوله

سقتنى فى ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب
فما زلت فى ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

وقوله

أمسى وأصبح من تذكاركم وصبا * يرثى لى المشفقان الاهل والولد
قد خدد الدمع خدى من تذكركم * واعتادنى المضنيان الوجد والكمد
وغاب عن مقلتى نومى لغيبتكم * وخاننى المسعدان الصبر والجلد
لا غرو للدمع أن تجرى غواربه * وتحته الطافيان القلب والكبد
كأنما مهجتى شلو بمسبعة * ينتابها الضاريان الذئب والاسد
لم يبق غير خفى الروح فى جسدى * فدا لكم الباقيان الروح والجسد اهـ سيوطى

(قوله والمراد) أى بذكر الخاص بعد العام فى كلام المصنف وقوله الذكر على سبيل العطف اى ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال المصنف واما بعطف الخاص على العام لكان أوضح وانما قيد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لاجل أن يغاير ما تقدم فى الايضاح بعد الابهام وعلى هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك وقد يقال لا حاجة لتقييد ما تقدم لانه ليس فى ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فان ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه ايضاح بعد ابهام كما فى الامثلة السابقة فما هنا هو المحتاج للتقييد دون ما سبق ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق والحاصل أن التقييد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لا على سبيل العطف فان هذا من قبيل الايضاح بعد الابهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فانه ليس من هذا القبيل اذ لا يقصد به ذلك فتأمل (قوله للتنبيه الخ) قضيته أن التنبيه على الفضل انما يكون مع العطف ووجهه أنه مع الوصف أو الابدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس فى ذكره بعد أفراد العام تنبيه على فضله بجعل العام بمنزلة الجنس للآخر فلا يتأتى أن يعتبر فى الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله للتنبيه على فضله) أى فضل الخاص وذلك لان ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله انما يكون لمزية فيه (قوله تنزيلا الخ) اى انما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الوصف أى الكائن فى الخاص الذى حصلت به المزية له (قوله يعنى انه الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) لعل التقييد بالشريفة نظرا للمثال او الغالب والا فقد تكون الاوصاف خبيثة نحو لعن الله الكافرين وأبا جهل (قوله لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه) اى ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير (قوله أى الوسطى من الصلوات) من بمعنى بين أى المتوسطة بين الصلوات وهذا أحد احتمالين فى معنى الوسطى فى الآية وقوله أو الفضلى احتمال ثان ويدل لكون من بمعنى بين فى الاحتمال الاول أنه وقع التصريح ببين فى بعض نسخ المطول كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وهى صلاة العصر عند الاكثر) وذلك لتوسطها بين نهاريتين وليليتين وقيل المغرب لتوسطها بين صلاتين يقصران وقيل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران وقيل الصبح لتوسطها بين نهاريتين وليليتين أو بين نهارية وليلية

تقدمران وقيل الظهر وذكر بعضهم انها احدى الصلوات الخمس لابعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله ليكون اطنابا) علة لمحذوف أي انما قيد المصنف التكرار بالنكتة لاجل أن يكون اطنابا لان التكرار اذا كان لغير نكتة كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة قيد بها وهذا بخلاف الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا لانه لابد فيهما من النكتة ولذا لم يقيدهما بها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله كتأكيد الانذار) أي والارتداع كما يدل له كلام الشارح والمراد بالانذار التخويف وهذا مثال للنكتة الحاصلة بالتكرار (قوله فقوله كلا ردع) أي انها هنا مفيدة للردع والزجر عن الانهماك في تحصيل الدنيا وللتنبيه على الخطا في الاشتغال بها عن الآخرة وبيان ذلك أن المخاطبين لما تكاثروا في الاموال وألهاهم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر أي ماتوا زجرهم المولى عن الانهماك في تحصيل الاموال ونبههم على أن اشتغالهم بتحصيلها واعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطا بقوله سوف تعلمون (قوله وفي تكريره تأكيد الخ) فيه أن بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هنا لك فراجعه ان شئت وقول الشارح تأكيد للردع والانذار هذا يشير لما قلناه من أن قول المصنف كتأكيد الانذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ويمكن أن يكون داخلا في كلامه بمقتضى الكاف في قوله كتأكيد الانذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن أن يقال ان الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعتن المصنف بالنص عليه وان كان مرادا (قوله وفي ثم) اى وفي العطف بثم الخ وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا باعتبار أنه زاد شيأ في المفهوم (قوله دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) اى دلالة للسامع على أن الانذار الثاني الذى اعتبره المتكلم أبلغ من الاول اى أوكد وأقوى منه (قوله تنزيلا الخ) علة لكون العطف بثم فيه دلالة على ماذكر اى انما دل على ماذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلت على أن ما بعدها أعلى وأبلغ وقوله تنزيلا أى لاجل تنزيل بعد المرتبة الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنوى منزلة البعد الحسى الموضوعة له وهو التراخي في الزمان وتوضيح ذلك أن اصل ثم افادة التراخي والبعد الزماني وقد تستعار للتراخي والبعد المعنوى بمعنى أن المعطوف قد تكون مرتبته أعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت في الرتبة منزلة التفاوت في الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة في مجرد التدرج في درج الارتقاء واذا كان كذلك فدخولها على الجملة المذكورة يؤذن بأن مصحوبها أعلى عند المتكلم فلذلك دلت الآية على أبلغية الانذار الذى هو مضمون الجملة الثانية لان الابلغية علو في الرتبة في قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله في مجرد التدرج) من اضافة الصفة للموصوف اى واستعمالا لثم في التدرج والانتقال في درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان اى المجرد عن اعتبار كون تاليها اى تالي ثم بعد متلوها في الزمان ولا يقال ان قوله واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج ينافي قوله تنزيلا لبعد المرتبة أي المستعملة فيه ثم هنا لانا نقول المراد ببعد المرتبة بعدها في المسافة والقدر لا في الزمان واعتبار التراخي والبعد المنفي التراخي والبعد زمانا فتأمل اه سم (قوله اذا ابعد فيها) اى قطع كثيرا وعلى هذا فتسمية المعنى الاصطلاحي ايغالا لان المتكلم قد تجاوز حد المعنى المراد وبلغ زيادة عنه ويحتمل أنه مأخوذ من توغل في الارض سافر فيها وعلى هذا فيكون تسمية المعنى

(وأما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف اي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد الردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء (وأما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت

الاصطلاحى انما الاكون المتكلم أو الشاعر توغل فى الفكر حتى استخرج سجعة أو قافية تفيد معنى زائدا على أصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) أى سواء كان ذلك المفيد للنكتة جملة أو مفردا وقوله ختم البيت صريح فى أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب الخ صريح فى أن مسمى التذييل المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون معناه الكلام المذيل به والظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الاقسام والتقسير باعتبار المعنى المصدرى والتمثيل باعتبار الكلام وفى قوله وهو ضربان استخدام قال فى الاطول وقوله ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) أى يتم اصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات قاله اليعقوبى وتأمله (قوله كزيادة المبالغة) اى فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشئ بما هو فى غاية الكمال فى وجه الشبه الذى أريد مدح المشبه بتحققه فيه (قوله كقول الخنساء) اسمها تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد والخنساء لقب غلب عليها (قوله فى مرثية أخيها صخر) ومطلع تلك المرثية

قذى بعينك أو بالعين عوّار * أو ذرفت اذ خلت من أهلها الدار
كأن عينى لذكراه اذا خطرت * فيض يسيل على الخدين مدرار
تبكى خناس على صخر وحق لها * اذ رابها الدهر ان الدهر ضرار
فان صخرا لوالينا وسيدنا * وان صخرا اذا نشتو لنحار
وان صخرا لتأتم الهداة به * البيت وبعده
لم تره جارة يمشى لساحتها * لريبة حين يخلى بيته الجار
ولا تراه وما فى البيت يأكله * لكنه بارز بالحضر مهمار
طلق اليدين بفعل الخير ذو فخر * ضخم الدسيعة بالخيرات أمار

(قوله الهداة) اى الذين يهدون الناس الى المعالى واذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب أولى (قوله كأنه) اى كأن صخرا وقوله فى رأسه اى فى رأس ذلك العلم (قوله فقولها الخ) حاصله أن فى تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغة فى ظهوره فى الاهتداء به ثم زادت فى المبالغة بوصفها العلم بكونه فى رأسه نار فان وصف العلم المهتدى به بوجود نار على رأسه أبلغ فى ظهوره فى الاهتداء مما ليس كذلك فتنجر المبالغة الى المشبه الممدوح بالاهتداء به وظهر مما قلناه أن الاضافة فى قول المصنف كزيادة المبالغة حقيقية ويحتمل أن تكون بيانية أى كزيادة هى المبالغة فى التشبيه بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله أعنى) أى بالمقصود وقوله التشبيه أى لصخر (قوله بما يهتدى به) اى بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ولاشك أن فى تشبيه صخر بذلك مبالغة فى ظهوره والاهتداء به (قوله زيادة مبالغة) اى لانها لما ارادت أن تصف أخاها صخرا بالاشتهار لم تقتصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت فى رأس العلم نارا للمبالغة فى ذلك البيان (قوله وتحقيق التشبيه) أى بيان التساوى بين الطرفين فى وجه الشبه وذلك بأن يذكر فى الكلام ما يدل على أن المشبه مساو للمشبه به فى وجه الشبه حتى كأنه هو والحاصل أن المبالغة فى التشبيه كما تقدم ترجع الى الاتيان بشئ يفيد أن المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن منه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق

بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة فى قولها) اى قول الخنساء فى مرثية
أخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى
(الهداة به * كأنه علم) أى جبل مرتفع
(فى رأسه نار) فقولها كأنه علم وافيه
بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدى به الا أنه
فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق)
اى وتحقيق (التشبيه)

الشبه فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك المزية فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه به غاية فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به ليجر ذلك الى عظمته فى المشبه (قوله فى قوله) أى قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

خليلى مرّا بى على أمّ جندب ❊ لنقضى حاجات الفؤاد المعذب
فانكما ان تنظرانى ساعة ❊ من الدهر تنفعنى لدى أمّ جندب
ألم تريانى كلما جئت طارقا ❊ وجدت بها طيبا وان لم تطيب
عقيلة أخدان لها لا ذميمة ❊ ولا ذات خلق ان تأملت جانب

(قوله كأن عيون الوحش) أى المصادة لنا والمراد به الظباء وبقر الوحش (قوله خباءنا) واحد الاخبية وهو ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين او ثلاثة وما فوق ذلك يقال له بيت (قوله وأرحلنا) جمع رحل عطف على خباءنا عطف تفسير لان المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير (قوله الجزع) خبر كأن وقوله لم يثقب بضم الياء وفتح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحدة (قوله بالفتح) أى بفتح الجيم وحكى أيضا كسرها وعلى كل حال فالزاى ساكنة وأما الجزع بفتح الجيم والزاى فهو ضد الصبر (قوله الخرز اليمانى) أى وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد (قوله شبه به عيون الوحش) أى بعد موتها (قوله تحقيقا للتشبيه) أى لبيان التساوى فى وجه الشبه وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع فى اللون والشكل ظاهر لكن الجزع اذا كان مثقبا يخالف العيون فى الشكل مخالفة ما لان العيون لا تثقب فيها فزاد الشاعر قوله لم يثقب لتحقيق التشابه فى الشكل بتمامه أى لبيين أن الطرفين متساويان فى الشكل الذى هو وجه الشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى لبيان التساوى فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم اذ لم يقصد بذلك علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم (قوله كان أشبه بالعيون) لعل الاولى كانت العيون أشبه به لان الجزع اعتبره الشاعر مشبها به واعتبر العيون مشبهة (قوله الظبى) أى الغزال وقوله والبقرة أى الوحشية (قوله كلها سواد) أى بحسب الظاهر وان كان لا تخلو فى نفس الامر من بياض لا يظهر الا بعد الموت (قوله بدا) هو بالقصر بمعنى ظهر أى ظهر بياضها الذى كان غطى بالسواد زمن حياتها فأشبهت الجزع وفى كلامه اشارة الى أن البياض فى حال الحياة موجود فيها فى الواقع الا أنه خفى كما قلنا (قوله وانما شبهها) أى العيون (قوله وفيه سواد وبياض) جملة حالية (قوله بعد ما موتت) أى ماتت وهذا ظرف لقوله شبهها أى أن تشبيه العيون بالجزع والحال أن فيه السواد والبياض لا يصح الا بعد الموت لاجل أن يتم وجه الشبه وقرر بعض الاشياخ أنه يصح قراءة موتت بفتح الميم والواو على صيغة المبنى للفاعل بمعنى صارت ميتة وبضم الميم وكسر الواو على صيغة المبنى للمفعول أى موتها الغير وأما قول بعضهم انه على الوجه الاول يكون معناه كثر موتها لان صيغة التفعيل تأتى للتكثير ففيه تأمل (قوله مما أكلنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت وحاصله انهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا ويأكلونه ويطرحون أعينها حول أخبيتهم فصارت أعينها بتلك الصفة (قوله كذا فى شرح ديوان امرئ القيس) أى خلافا لمن زعم أن المراد من البيت أن الوحش ألفهم لطول سفرهم واستقرارهم فى الفيافى فلا تنفر منهم فتظهر أعينها بتلك الصفة حول أخبيتهم ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض بقى شئ آخر لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله فى رأسه نار وقوله الذى لم يثقب كل منهما ذكر لافادة معناه على أنه

قوله أى المعادة لنا هكذا فى النسخ ولعله أى الصائدة لنا لكونه من صاد لا من أصاد اهـ مصححه

فى قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا) أى خباءنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب) الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لأنه اذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس

وصف

وصف لما قبله كسائر النعوت التي تراد لمعانيها وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله فان كان الاتيان بالنعت عند الحاجة اليه مساواة فهذان منه والا لزم كون النعت اطنابا ان كان لفائدة او تطويلا ان لم يكن لفائدة ويلزم كون سائر الفضلات كذلك وأجيب بأن النعت وشبهه من سائر الفضلات ان أتى به لافادة المعنى الذى وضع له فقط وكان مدركا للاوساط من الناس كان مساواة وان اتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه الا الخواص ولا يستشعره الا أهل الرعاية لمقتضيات الاحوال كالمبالغة في التشبيه المناسبة في قوله في رأسه نار كان اطنابا ولا نسلم أن ما أتى به للاطناب يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقة في المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا في الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله لخرج كثير مما أوردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما كان من هذا النمط مما يذكره المصنف بعد (قوله فعلى هذا التفسير) أعنى قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (قوله وقيل لا يختص بالشعر) الباء داخلة على المقصور عليه اى أن الايغال ليس مقصورا على الشعر بل يتعداه لغيره (قوله بل هو ختم الكلام) أى سواء كان شعرا او نثرا (قوله مما يتم المعنى بدونه) أى بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأسا (قوله لان الرسول مهتد لا محالة) أى وحينئذ فيكون قوله وهم مهتدون تصريحا بما علم التزاما وقد يقال كما أن الرسول مهتد غير طالب للاجر لا محالة ينبغى أن يجعل المثال مجموع قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون (قوله الا أن فيه) أى في التصريح به (قوله زيادة حث على الاتباع) أى فالنكتة في الايغال الكائن في هذه الآية زيادة الحث على الاتباع وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين لدلالته على اهتدائهم وطلب اتباعهم وانما كان قوله وهم مهتدون مفيدا لزيادة الحث على الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذى هو الاهتداء فان التصريح بالوصف المقتضى للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله وترغيب في الرسل) أى زيادة ترغيب في الرسل فهو عطف على حث ووجه افادة ذلك أن الرسل اذا كانوا مهتدين واتبعهم الانسان فلا يخسر معهم شيئا لا من دينه ولا من دنياه بل ينتظم له خير الدنيا والآخرة (قوله بالتذييل) هو لغة جعل الشئ ذيلا للشئ (قوله تعقيب الجملة بجملة) أى جعل الجملة عقب الاخرى وقوله بجملة اى لا محل لها من الاعراب كما صرح بذلك الشارح في مبحث الاعتراض الآتى قريبا (قوله تشتمل على معناها) صفة للجملة المجعولة عقب الاخرى أى تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الاولى المعقبة ولو مع الزيادة فالمراد باشتمالها على معناها افادتها بفحواها لما هو المقصود من الاولى وليس المراد افادتها لنفس معنى الاولى بالمطابقة والا كان ذلك تكرارا وحينئذ فلا يكون على هذا قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون تذييلا ولذا قال العلامة اليعقوبى لا بد أن يقع اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه أن آل سبا جزاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع الا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وقولنا ولا يجزى بذلك الجزاء الا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثانى علة للاول فيقال جزيته بذلك السبب لان ذلك الجزاء لا يستحقه الا من اتصف بذلك السبب ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد أحدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله للتأكيد) أى لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا التوكيد بالمعنى اللغوى وهو التقوية (قوله فهو أعم من الايغال) أى عموما وجهيا وحاصله أن الايغال

فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم من الايغال

والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة كما يأتي في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور فهو ايغال من جهة انه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها وتذييل من جهة انه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد وينفرد الايغال فيما يكون بغير جملة وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة او بمفرد كما تقدم في قوله البازع الذي لم ينقب وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة كقولك مدحت زيدا اثنيت عليه بما فيه فأحسن الي ومدحت عمرا اثنيت عليه بما ليس فيه فأساء الي (قوله من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره) أي بخلاف الايغال فانه لا يكون الا في ختم الكلام (قوله وغيره) أي غير ختم الكلام يعني في الاثناء وقد فهم بعضهم أن المراد بالكلام النثر وأن قول الشارح وغيره بأن يكون في الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتي في الشارح صريحا أن التذييل يكون في أثناء الكلام (قوله وأخص من جهة أن الايغال الخ) الانسب أن يقول وأخص من جهة انه لا يكون الا بالجملة وللتأكيد بخلاف الايغال فانه قد يكون بغير جملة كالمفرد وقد يكون لغير التأكيد وانما كان هذا أنسب لان الكلام في التذييل اذ هو المحدث عنه لا في الايغال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى المصدري بل بالمعنى الحاصل بالمصدر ففيه استخدام وهذا يفيد أنه يطلق بالمعنيين (قوله لم يخرج مخرج المثل) هو مبني للمفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب أخرج الخ (قوله بأن لم يستقل الخ) أي او استقل بافادة المراد ولم يفش اي لم يكثر استعماله والا كان من الضرب الثاني كما نبه عليه الشارح بعد ذلك والشارح لم ينبه على دخول هذه الصورة في هذا الضرب فيعترض عليه بأنه يلزم على كلامه خروج ما اذا استقل ولم يفش عن القسمين مع أن تعريف التذييل شامل لهذه الصورة وقد يجاب بأن الباء في قوله بأن لم يستقل بمعنى الكاف التمثيلية وحينئذ فقد دخل تلك الصورة المذكورة في الضرب الاول (قوله بل يتوقف على ما قبله) انما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل لان المثل وصفه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيعت اللبن فانه مستقل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء في اوانه وطلبه في غير أوانه (قوله على وجه) متعلق بمحذوف أي وانما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه (قوله المخصوص) أي وهو المذكور فيما قبل وهو ارسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم (قوله فيتعلق بما قبله) أي فاذا أريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى الا الكفور متعلقا بما قبله وهو قوله فأرسلنا عليهم وحينئذ فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فان قيل يلزم على هذا أن تكون الجملة الثانية غير مشتملة على معنى الاولى لتضمن الاولى عقابا مخصوصا وتضمن الثانية لمطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل قلت المقصود من الجملة الاولى انما هو مكافأتهم على كفرهم بالعقاب وذكر فرد من أفراد ما يعاقب به لا ينظر اليه كذا أجاب يس او يقال ان مطلق العقاب الذي تضمنته الجملة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدقه به يوجب تأكيده في الجملة (قوله بناء على أن المجازاة هي المكافأة) أي مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا الا الكفور وقوله بناء الخ اي وأما على الوجه الاول فليس بناء على ذلك بل بناء على أن الجزاء بمعنى العقوبة كما في المطول والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الاول مبني على الاطلاق الاول وجعلها من الضرب الثاني مبني على الاطلاق الثاني هذا محصل كلام الشارح هنا وفي المطول وهذا البناء لا تظهر له صحة لصحة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب

وهل

من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أي التذييل (ضرب بأن ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بإفادة المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه) وهو أن يراد وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص الا الكفور فيتعلق بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة

وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الاول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب الا الكفور فيكون من الثانى ونحوه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة الا الكفور فيكون من الضرب الاول أيضا او يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا الا الكفور فيكون من الضرب الثانى والحاصل أن كلا من الاطلاقين يصح أن يكون التذييل فى الآية معه من الضرب الاول وأن يكون من الضرب الثانى فما قاله المصنف مما لا وجه له (قوله فهو من الضرب الثانى) أى الذى أخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله فيصح أن يكون مثلا وأورد أن الجزاء وان فسر بالمكافأة الشاملة للثواب والعقاب الا أن المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم وحينئذ فيكون قوله وهل يجازى الا الكفور غير مستقل بافادة المراد فيكون من الضرب الاول وأجيب بأن كون جزيناهم قرينة على المراد لا ينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا (قوله منفصل عما قبله) أى بأن يكون غير متقيد بالجملة الاولى (قوله وفشو الاستعمال) أى شيوع استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب الحق أن المشترط فى جريانه مجرى الامثال هو الاستقلال وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالاولى للشارح حذفه (قوله جاء الحق) أى الاسلام وقوله وزهق الباطل اى زال الكفر (قوله ان الباطل كان زهوقا) لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف لمعناها على معنى الجملة الاولى مع تضمنها معنى الاولى وهو زهوق الباطل اى اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف لان الثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثانى وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والاياس من أحكامه الموجبة للاغترار به وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثانى لاستقلالها وذلك ظاهر وجملة أفان مت فهم الخالدون من الاول لارتباطها بما قبلها لان الفاء للترتيب على الاولى فكأنه قيل أينتفى ذلك الحكم الذى هو أن لا خلود لبشر بالنسبة اليهم فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام للانكار اى لا ينتفى ذلك الحكم فلا يترتب انك ان مت فهم الخالدون (قوله وأتى بلفظة أيضا الخ) قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالى حيث قال قوله وهو أيضا اى والتذييل او الضرب الثانى فقوله او الضرب الثانى وهم لانه يرده لفظة أيضا وهذا الوهم نشأ من كون الامثلة التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو ما يستقل قال الفنرى فان قلت ما ذكره الشارح من أن لفظة أيضا منبهة على أن التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثانى لكان المعنى والضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما أن مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظ أيضا بعد ذكر الضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثانى والاوجب أن يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قلت أجاب عن ذلك العلامة القاسمى بمنع التحكم وذلك لان معنى أيضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم أبلغ فى معنى الرجوع وأظهر وان امكن انه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق وحينئذ فيتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله لتأكيد منطوق) أى لتأكيد منطوق الجملة الاولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق بعبارته والمراد بالمفهوم المعنى الذى لم ينطق بعبارته وليس المراد بهما هنا ما اصطلح عليه الاصوليون ولذا قال العلامة اليعقوبى المراد بتأكيد المنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لا أن يكون لفظ الجملة الاولى نفس لفظ الثانية كما فى كلا سوف تعلمون

ان خير الكفور وان فسر او فسر فهو من الضرب الثانى (والضرب الثانى أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة أخرى وأتى بلفظة أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا الضرب الثانى منه (اما) أن يكون (لتأكيد منطوق

ثم كلا منهما تعاون لأن هذا ليس تذييلا فضلا عن كونه مؤكدا المنطوق والمراد بتأكيد المفهوم هنا أن لا تشترك أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية أو لا وذلك بأن تفيد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى مخالفة للاولى في الالفاظ والمفهوم (قوله كهذه الآية) اى كالتذييل في هذه الآية وهي قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع في الجملتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من مادة واحدة وهي الزهوق (قوله فان زهوق الباطل) أي الذي دلت عليه الجملة الثانية وقوله منطوق اى معنى منطوق مظروف في قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول في الدال واعلم بقوله فان زهوق الباطل المؤكد اشارة الى أن المنظور له في التذييل مجرد المعنى لا مع الخواص اللاحقة له كالتأكيد ولان المنطوق للجملة الاولى مجرد زهوق الباطل لا توهما من التأكيد فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله واما الثانى كمفهوم) أى مفهوم الجملة الاولى (قوله كقوله) أى النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها

أرسما جديدا من سعاد تجنب * عفت روضة الاجداد منها فتثقب

عفا آيه نسج الجنوب مع الصبا * واسحم دان مزنه يتصوب

الى أن قال فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار أجرب

ألم تر أن الله أعطاك سورة * ترى كل ملك دونها يتذبذب

كأنك شمس والملوك كواكب * اذا طلعت لم يبد منهن كوكب

ولست بمستبق الخ وبعده

فان أك مظلوما فعبد ظلمته * وان تك ذا عتبى فمثلك يعتب

أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى * وتلك التى أهتم منها وأنصب

(قوله على لفظ الخطاب) على معنى الباء (قوله بمستبق أخا) السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الابقاء اى لست بمبق لك مودة أخ او لست مبق أخا لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك مواصلته (قوله لا تلمه) بفتح التاء وضم اللام من لم الشئ جمع بعضه الى بعض أى لا تضمه اليك لعدم رضاك بعيوبه وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق (قوله حال من أخا) أى لا صفة له لانه ليس مقصود الشاعر أخا معينا بل مطلق أخ والوصفية تفيد أن المعنى انك لا تقدر على بقاء مودة أخ موصوف بكونه غير مضموم اليك مع اتصافه بالخصال الذميمة (قوله لعمومه) أى لوقوعه في حيز النفى فعمومه مسوغ لمجئ الحال منه وان كان نكرة والمعنى حينئذ لست بمبق مودة أخ في حال كونه غير مضموم اليك مع شعثه وخصاله الذميمة (قوله في لست) أى وحينئذ فالمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونك غير مضموم اليه مع شعثه قيل لا وجه لتخصيص الضمير في لست لجواز الحالية من ضمير المخاطب في مستبق الهم الا أن يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين او يقال ان وجه التخصيص ان الفعل أقوى في العمل من الاسم فتأمل (قوله على شعث) على بمعنى مع والشعث بفتح العين هو في الاصل انتشار الشعر وتغيره لقلة تعهده بالتسريح والدهن فتكثر أوساخه ثم استعمل في لازمه وهو الاوساخ الحسية فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم ثم استعير اللفظ المجازى للاوساخ المعنوية وهي الخصال الذميمة بجامع القبح فهو استعارة مبنية على مجاز (قوله أى تفرق) أى موجب تفرق اى افتراق وقوله وذميم خصال من اضافة الصفة للموصوف وعطفه على ما قبله أعنى موجب التفرق للتفسير كذا ذكر بعضهم ويحتمل أن المراد بالتفرق تفرق حال الاخ وتلونه وعدم انضباطه (قوله فهذا الكلام دل الخ) أى لان معنى البيت انك اذا لم تضم أخاك اليك في حال عيبه وتتعامى عن زلته لم يبق لك أخ في الدنيا ولا يعاشرك أحد من الناس لانه ليس

كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما الثاني كمفهوم
كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق
أخا لا تلمه) حال من أخا لعمومه أو من
الخاطب في لست (على شعث) أى تفرق
وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه

قوله غير مضموم اليه لعل الاولى على هذا
الاحتمال غير ضام له تأمل اه مصححه

فى الرجال أحد مهذب منقح الفعال مرضى الخصال ولاشك أن الشطر الاول يدل بحسب مايفهم منه على نفى الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك أى الرجال المهذب تأكيد لذلك المفهوم لانه فى معنى قولك ليس فى الرجال مهذب ومن الجيد فى هذا المعنى قول ابن الحداد

واصل أخاك ولو أتاك بمنكر * فخلوص شئ قلما يتمكن
ولكل حسن آفة موجودة * ان السراج على سناه يدخن

(قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله وقد أكده) أى أكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بمفهومه كما قيل (قوله واما بالتكميل) أى تكميل المعنى بدفع الايهام عنه (قوله ويسمى) أى هذا النوع من الاطناب (قوله الاحتراس أيضا) أى زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان أما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع ايهام خلاف المقصود عنه وأما وجه تسميته بالاحتراس فلان حرس الشئ حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية له من توهم خلاف المقصود فقول الشارح لان فيه الخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله لان فيه التوقى) أى لان به يحصل التوقى أى الحفظ وقوله والاحتراز أى التحرز والتباعد فهو عطف لازم على ملزوم (قوله وهو أن يؤتى الخ) ظاهره أن التكميل عبارة عن المعنى المصدرى أعنى الاتيان المذكور والظاهر اطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر أيضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر (قوله فى كلام الخ) فى بمعنى مع فيشمل الواقع فى وسط الكلام وفى آخره وليست للظرفية والا فلا يشمل ما كان فى آخره (قوله بما يدفعه) أى بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا أو جملة كان للجملة محل من الاعراب اولا فان قلت التذييل أيضا لدفع التوهم لانه لتأكيد فما الفرق قلت التذييل مختص بالجملة وبالآخر ولدفع التوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها كذا فى السيرامى وظاهره اختصاص التذييل بالآخر وسيأتى فى الشارح انه يجامع الاعتراض فيكون فى الاثناء (قوله قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره) أى وقد يكون أيضا فى أوله وفى كل اما أن يكون جملة اومفردا وحينئذ فبينه وبين الايغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون فى الختم لدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الايغال فيما ليس فيه دفع ايهام خلاف المقصود كما فى قولها وان صخرا الخ وانفراد التكميل بما فى الوسط كما فى قوله فسقى ديارك الخ وبينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه ان صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع ايهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذييل بما يكون لمجرد التأكيد الخالى عن دفع الايهام وأما ان كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الايهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجازا ودفع غفلته عن السماع اودفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقا وبينه وبين التكرير والايضاح المباينة كمباينة الايغال والتذييل لهما (قوله فالاول) وهو ما اذا كان الدافع فى وسط الكلام اى وهو مفرد (قوله كقوله) أى قول طرفة بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفى وكان قد أصاب قومه شدة فأتوه فبذل لهم وقبل البيت المذكور

أبلغ قتادة غير سائله * نيل الثواب وعاجل الشكم
انى حمدتك للعشيرة اذ * جاءت اليك مرقة العظم
ألقوا اليك بكل أرملة * شعثاء تحمل منقع البرم
ففتحت بابك للمكارم حين تواحت الابواب بالازم

فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم لسقى) وهو بفتح الكاف كما قال فكسرها خطأ وقوله صوب الربيع فاعل (قوله أى

على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله
(أى الرجال المهذب) استفهام بمعنى الانكار
أى ليس فى الرجال منقح الفعال مرضى
الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم
خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع
ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون
فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره
فالاول (كقوله فسقى ديارك غير مفسدها)
نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب
الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع

قوله حين تواحت وفى نسخة حتى تراحت ولعله
حين تواصت بمعنى تواصلت ولينظر ذلك بمراجعة
معاهد التنصيص او نحوه فانه لم يكن بيدى
وقت ما ارجع اليه فى ذلك اه مصححه

نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربيع فالصوب معناه النزول والربيع معناه المطر كذا قرر بعضهم وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانت سعاد أن الصوب فى البيت بمعنى المطر وذكر له نقلا عن أئمة اللغة أربعة معان ليس منها النزول وأيضا لو كان مراد الشارح أن الربيع معناه المطر لم يكن لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربيع معنى فالاحسن أن قول الشارح أى نزول المطر من اضافة الصفة للموصوف أى المطر النازل وهو تفسير للصوب وقوله ووقوعه عطف تفسير وقوله فى الربيع اشارة الى أن المراد بالربيع فى البيت الزمن وأن اضافة صوب الربيع فيه من اضافة المظروف الى الظرف فالاضافة على معنى فى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وديمة تهمى) الديمة بكسر الدال المطر المسترسل وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ اسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وتهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع اذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب وقد يقال ان الدعاء بالسقى وقرينة المدح تدل على أن المراد ما لا يضر وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موهما خلاف المقصود على أن مجرد كون المطر قد يؤول الى الخراب لا يكفى فى ايهام خلاف المقصود بل لا بد من سبق الذهن اليه ولا يسبق للذهن من السقى الا الاصلاح لشيوعه فى ذلك وأجيب عن الاول بأن الكلام يستحسن فيه الاحتراس فى الجملة ولو بالمطر لاصلاح من غير تعويل على القرائن فيناسب الاتيان بما يدفع ما قد يتوهم لا سيما وذكر الديمة والديار يزيد الايهام لان السقى النافع هو ما يكون للزرع وأجيب عن الثانى بأن سبق الذهن الى الخراب حصل من قوله وديمة تهمى فان الديمة المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ولا يقال ان تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لانا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمة تهمى تقديرا أو أنه حصل من تقديم ديارك لانه يسبق الى الذهن منه الخراب للعادة بأن السقى المصلح انما هو للزرع (قوله أتى بقوله غير مفسدها) أى فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله دفعا لذلك) أى لايهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ❊ ولا زال منهلا بجرعائك القطر

حيث لم يأت بهذا القيد أعنى غير مفسدها قاله السيوطى فى عقود الجمان وأجاب عنه بعضهم بأن الدعاء والمدح قرينة على أن المراد ما لا يضر فان قلت هذا القدر موجود أيضا فى بيت الاحتراس وحينئذ فلا ايهام قلت انهم تارة يعولون على القرينة فلا يأتون بالاحتراس وتارة لا يعولون عليها فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحفنى فى حاشيته وأجاب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله أن ما زال فى كلامهم تدل على دوام الصفة للموصوف على حسب قبوله لها لا على سبيل الاستغراق فاذا قلت ما زال زيد يصلى أو ما زال يكرم الضيف فليس المراد استغراق أوقاته بل المراد اتصافه بذلك فى الزمان القابل لذلك وعلى هذا فقوله لا زال منهلا بجرعائك القطر لم يرد به سائر الاوقات وانما المراد حيث قبلت ذلك ولا شك أن قبولها لذلك انما هو اذا كان غير مفسد لها (قوله والثانى) أى وهو ما كان الدافع لايهام خلاف المقصود واقعا فى آخر الكلام (قوله أذلة على المؤمنين) هذا صفة لقوم أبى موسى الاشعرى المشار اليهم بقوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أى أذلة لهم فالقصد مدحهم بما يدل على موالاة المؤمنين ومعاملتهم بالرضى فأذلة من التذلل والخضوع لا من الذلة والهوان (قوله فانه) أى وصفهم بالذل وقوله لما كان مما يوهم أن يكون ذلك أى الوصف لضعفهم والايهام نظرا الى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح أو نظرا الى أن شأن المتذلل أن يكون ضعيفا (قوله أعزة على الكافرين) أى أقوياء وأشداء عليهم وحينئذ فتذللهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رفعة

(وديمة تهمى) أى تسيل فلما كان المطر
قد يؤول الى خراب الديار وفسادها أتى
بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى
(نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما
يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله
(أعزة على الكافرين)

فان

فان قلت قوله أعزة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يستفد مما قبله فكيف كان اطنابا قلت هو اطناب حيث دفع توهم غيره وان كان له معنى مستقل في نفسه لما تقدم انه لا يشترط في الاطناب أن لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطناب اذا استقل لفظه بافادة المعنى وكان في افادته دقة مناسبة لا يراعيها الا البلغاء دون الاوساط من الناس ودفع ما يتوهم بزيادة وصف العزة على الكافرين من هذا القبيل لا مما يدركه الاوساط حتى يكون مساواة على أن الوصف بالذلة حيث عديت بعلى يشير الى أن لهم عزة ورفعة فالوصف بالعزة افاده ما قبله نوع افادة تأمل (قوله تنبيها) معمول لقوله دفعه وقوله على أن ذلك اى ما ذكر من الذل وقوله منهم اى من القوم الممدوحين (قوله ولهذا) اى لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله بعلى) أى مع أنه يتعدى باللام يقال ذل له (قوله لتضمنه معنى العطف) أى فكأنه قيل فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى باقية على بابها (قوله ويجوز أن يقصد الخ) حاصله انه لا يراعى التضمين في الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرائن أنها عن رحمة وانما التجوز في استعمال على موضع اللام للاشارة الى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز والحاصل أن كلا من الامرين اللذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين في الفعل على الاول وانتفاؤه على الثاني وانما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وأيضا لفظ على صلة الغير مذكور على الاول وعلى الثاني صلة للمذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل يقصد وقوله انهم اى القوم الموصوفين بالمحبة (قوله خافضون لهم أجنحتهم) أى ملينون لهم جانبهم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة (قوله في كلام) اى مع كلام في أثنائه او في آخره (قوله لا يوهم الخ) هذا مخرج لتتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكتة في التتميم غير دفع توهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه اطول (قوله بفضلة) أى ولو كان معنى الكلام لا يتم الا بها (قوله او نحو ذلك) اى كالمجرور والتمييز (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا او جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة انما أولهما بمفرد وانما كان كلامه شاملا للمفرد وللجملة الغير المستقلة لان السالبة تصدق عند نفي موضوعها ومحمولها (قوله ومن زعم الخ) أى لاجل دخول الجملة الزائدة على أصل المراد (قوله فقد كذبه الخ) أى حيث مثل له فيه بما تحبون من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولا شك أن قوله مما تحبون ليس فضلة بهذا الاعتبار فلا يكون تتميما والمصنف جعله من التتميم وصاحب البيت أدرى بالذي فيه وانما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار الذي ذكره الزاعم لان الانفاق مما يحبون الذي هو المقصود بالحصر لا يتم أصل المراد بدونه اذ لا يصح أن يقال حيث أريد هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما تحبون فتعين أن مراده بالفضلة بعض الفضلات المذكورة سواء توقف تمام المعنى عليه أم لا ولا شك أن مما تحبون بعضها لانه مجرور فان قلت اذا كان قوله مما تحبون لا يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا بل مساواة فيكون تمثيل المصنف به للاطناب فاسدا من أصله فلا يستشهد به قلت حيث جعل اطنابا يجب أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانه مزيد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها ويراعيها البلغاء وهى الاشارة الى أن فعل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحملها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى لا بمطلق انفاق لانه وان كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم ان هذا هو مناط الاطناب ومن هذا تعلم أن كون الشئ مقصودا

تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم (واما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح

في الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للمتكلم الا به لا ينافي كونه اطنابا فتأمل (قوله وأنه لا تخصيص الخ) عطف على كلام المصنف اى وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم لان جميع أقسام الاطناب ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه فلا خصوصية للتتميم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان بهذا المعنى يكون مستدركا وأيضا الفضلة بهذا المعنى الذى قاله الزاعم تصدق بالجملة التى لا محل لها من الاعراب المشترطة فى الاعتراض فمقتضاه أن يكون التتميم أعم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما سيأتى على تباينهما حيث قال فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب (قوله لنكتة) هذا زيادة بيان لان النكتة شرط فى كل ما حصل به الاطناب والا كان تطويلا قاله العلامة اليعقوبى وقد علم من حد التتميم انه مباين للتكميل لانه شرط فى التتميم كون الكلام معه غير موهم لخلاف المراد بخلاف التكميل وأنه مباين للتذييل ان شرطنا فى الجملة أن لا يكون لها محل من الاعراب لان الفضلة لا بد أن يكون لها محل من الاعراب وان لم نشترط فى الجملة أن لا يكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى الجملة التى لها محل من الاعراب وانفراد التتميم بغير الجملة وانفراد التذييل بالتى لا محل لها من الاعراب وأن بينه وبين الايغال عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى فضلة لم تدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الايغال بالجملة التى لا محل لها وما فيه دفع ايهام خلاف المقصود وانفراد التتميم بما يكون فى أثناء الكلام مما ليس بختم شعر ولا بختم كلام واعلم أن التتميم ضربان تتميم المعانى وهو ما ذكره المصنف وتتميم الالفاظ ويسمى حشوا وهو ما يتوم به الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول أبى الطيب المتنبى وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه * يا جنتى لوجدت فيه جهنما فحصل بقوله يا جنتى وزن القافية مع اشتماله على الطباق الحسن ولو قال يا منيتى لكان مستهجنا (قوله كالمبالغة) أى فى المدح الذى سيق لاجله الكلام (قوله نحو ويطعمون الخ) أى نحو قوله تعالى فى مدح الابرار بالكرم واطعام الطعام (قوله فى وجه) أى وانما تكون زيادة الفضلة التى هى المجرور هنا من المبالغة فى وجه مذكور فى الآية (قوله مع حبه) أى مع حبهم له واشتهائهم اياه وظاهره أن على بمعنى مع (قوله والاحتياج اليه) من عطف العلة على المعلول أى الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولا شك أن اطعام الطعام مع الاحتياج اليه أبلغ فى المدح من مجرد اطعام الطعام لانه يدل على النهاية فى التنزه عن البخل المذموم شرعا والحاصل أن القصد من الآية مجرد مدح الابرار بالسخاء والكرم ولا شك أن هذا يكفى فيه مجرد الاخبار عنهم بأنهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه اولا ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم وحينئذ فقوله على حبه اطناب نكتته افادة المبالغة فى المدح على ما بينا ومثل فى هذه الآية يقال أيضا فى قوله تعالى وآتى المال على حبه (قوله وان جعل الضمير لله) أى وجعلت على للتعليل (قوله على حب الله) أى لاجل حب الله لا لرياء ولا سمعة وان كان حبهم للطعام حاصلا على ذلك الوجه لان الشأن حبه لكنه غير ملحوظ (قوله فهو) أى الجار والمجرور لتأدية أصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم لان الانسان لا يمدح شرعا الا على فعل لاجل الله واذا كان الجار والمجرور على هذا الوجه لتأدية أصل المراد كان مساواة لا اطنابا فلا يكون تتميما وقد يقال هذا يقتضى أن اطعام الطعام اذا لم يقصد به وجه الله بان كان جبلة وغفل عن قصد الرياء وقصد وجه الله لا يكون ممدوحا شرعا مع انه ممدوح شرعا لانه يثاب على ذلك لان نية التقرب لا تشترط فى حصول الثواب الا فى الترك لا فى الفعل وحينئذ فما قاله الشارح لا يتم (قوله فى أثناء الكلام) اخرج الايغال لانه ختم الكلام بما يفيد نكتة لا يتم المعنى بدونها كما مر (قوله متصلين معنى) اى اتصالا معنويا بأن كان الثانى بيانا للاول او تأكيدا له أو بدلا منه او معطوفا عليه كما دل على ذلك التمثيل الآتى

وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى

(قوله لا محل لها من الاعراب) اخرج التميم لوجود الاعراب فيه وهذا شرط في الجملة الاعتراضية وكذا الجمل اذا تعددت لابد فيها أن يكون لا محل لها من الاعراب جزما (قوله سوى دفع الايهام) أخرج التكميل فانه خرج ثلاثة أمور وشمل التعريف بعض صور التذييل وهو ما اذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ما قبلها او كانت النكتة التأكيد لان سوى دفع الايهام شامل للتأكيد ولا يقال جعل الاعتراض للتأكيد مخالف لما ذكره الشارح قدس سره في حواشي الكشاف عند قوله تعالى أأنذرتهم أم لم تنذرهم حيث قال ان اشتراط كون الاعتراض للتأكيد مما لا نسمعه لانا نقول لا مخالفة بين الكلامين لان كلام الشارح في تفسير الآية يفيد أن الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا ينافي انه يكون له ولغيره سوى دفع الايهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف وممن صرح بأن من فوائد الاعتراض التأكيد العلامة ابن هشام في متن المغني (قوله لم يرد بالكلام) أي المذكور في التعريف فأل للعهد الذكري (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والا لم يشمل المثال الآتي (قوله من الفضلات والتوابع) أي المفردة ولو تأويلا كما في قوله تعالى لله البنات ولهم ما يشتهون فان كلا منهما في قوة المفرد وانما قيدنا ما ذكر بالمفرد ليغاير ما يأتي في بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا او بدلا أي او عطفا فان المراد بذلك الجملة التي ليست في قوة المفرد كما سيظهر من التمثيل كذا في حاشية شيخنا الحفني (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في الفصل والوصل وفي المغني في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جملة بخلاف البدل (قوله او بدلا) أي او نحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان قوله والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى و بين قوله واني سميتها مريم وفي بعض النسخ ثبوت قوله او نحو ذلك (قوله كالتنزيه الخ) مثال للنكتة التي هي غير دفع الايهام والاعتراض في الآية المذكورة واقع في أثناء الكلام لا بين كلامين كما يأتي بيانه (قوله ويجعلون) أي المشركون (قوله بتقدير الفعل) أي بفعل مقدر من معناه أي انزهه سبحانه أي تنزيها (قوله عطف على قوله لله البنات) أي من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على لله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين ثم ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فالضمير المجرور باللام معمول ليجعل على انه مفعول وفاعله الواو والضميران لشيء واحد أي يجعلون لله البنات و يجعلون لانفسهم ما يشتهون من الذكور فان قلت عمل الفعل في ضميرين لشيء واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتني وذلك لان عمله فيهما على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول يوهم تغايرهما نظرا للغالب من مغايرة الفاعل للمفعول الا في أفعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الايهام السابق لان علم الانسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه وظنه بأمور غيره قلت أجيب بأجوبة ثلاثة الاول أن هذا انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما معمولا لمعموله وكذلك اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي الثاني أن محل الامتناع فيما اذا لم يكن أحد الضميرين مجرورا فان كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله تعالى وهزي اليك لانه يتوسع في الجار والمجرور والظرف ما لا يتوسع في غيره الثالث أن محل الامتناع في غير المعطوف فان كان أحد الضميرين معطوفا جاز ذلك لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأحد الضميرين هنا مجرور ومعطوف واعترض الجوابان الاخيران بأن تعليل المنع السابق يقتضي المنع مطلقا حتى في هاتين الصورتين لوجود علة

بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات

المنع فيهما وأجيب بأن وجود علة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى السابق فان قلت لم تجعل جملة وإلهم مايشتهون حالية بأن يكون التقدير ويجعلون لله البنات والحال أن لهم ما يشتهون من البنين وحينئذ فلا تكون الآية من قبيل الاعتراض قلت جعلها حالية لا يفيد التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكد للتنزيه وذلك لان المعنى حينئذ انهم اعتقدوا النقص في حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه الا انهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له ما هو غير كامل مع انه جعلهم بحالة الكمال من الاولاد وليس في هذا من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير كامل لسيدهم ونسبتهم ما هو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم نسبتهم انفسهم لاستحقاق البنين (قوله والدعاء) أي المناسب للحال (قوله في قوله) أي قول عوف بن محلم الشيباني يشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فدنا منه وأنشده هذه القصيدة وأولها

يا ابن الذى دان له المشرقان * طرا وقد دان له المغربان

ان الثمانين البيت وبعده

وبدلتني بالشطاط انحنا * وكنت كالصعدة تحت السنان
وقاربت مني خطا لم تكن * مقاربات وثنت من عنان
وأنشأت بيني وبين الورى * سحابة ليست كنسج العنان
ولم تدع في لمستمتع * الا لساني وبحسبي لسان
ادعو به الله واثني به * على الامير المصعبي الهجان
وهمت بالاوطان وجدا بها * وبالغواني أين مني الغوان
فقرباني بأبي انتما * من وطني قبل اصفرار البنان
وقبل منعاي الى نسوة * مسكنها حران والرقتان
سقى قصور الشاذياخ الحيا * من بعد عهدي وقصور الميان
فكم وكم من دعوة لي بها * أن تتخطاها صروف الزمان

(قوله ان الثمانين) أي سنة التي مضت من عمري (قوله وبلغتها) بفتح التاء أي بلغك الله اياها (قوله قد أحوجت سمعي) أي لما ثقل بضعفها (قوله ترجمان) بفتح التاء والجيم يجمع على تراجم كزعفران وزعافر ويقال أيضا بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم (قوله أي مفسر) أي بصوت اجهر من الصوت الاول فقوله ومكرر عطف تفسير هذا هو المراد بالترجمان هنا وان كان في الاصل هو من يفسر لغة بلغة أخرى (قوله لقصد الدعاء) أي للمخاطب بطول عمره وابلاغه الثمانين سنة قال اليعقوبي ولا يقال في هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب ما سيق من أجله وهو ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم امكانه الابه (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية والا فهي اعتراضية ويحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت لتقييد العامل فكانت واو الحال وان قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى اه يعقوبي (قوله والتنبيه) أي تنبيه المخاطب على أمر يؤكد الاقبال على ما أمر به زاد في الايضاح انه قد يكون لتخصيص احد المذكورين بزيادة تأكيد في أمر علق بهما نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن

(والدعاء في قوله) إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان أي مفسر ومكرر وقوله وبلغتها اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى واو اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه في قوله)

ونحو قوله

وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وللاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب

وخفوق قلبي لو رأيت لهيبه * ياجنتي لرأيت فيه جهنما

فقوله ياجنتي اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف مجبوبه بالاضافة للياء وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله واعلم الخ) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه لاحد (قوله هذا اعتراض) أي قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض لاجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد اقباله على ما أمر به وذلك لان هذا الاعتراض مفاده أن علم الانسان بالشيء ينفعه وهذا مما يزيد المخاطب اقبالا على طلب العلم والفاء في قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضية ومع ذلك لا تخلو هنا عن شائبة السببية اذ كأنه يقول وانما أمرتك بالعلم بسبب أن علم المرء ينفعه وقد استفيد من قول الشارح هذا اعتراض أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي انك سوف يأتيك كل ما قدرا كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا (قوله يعني أن المقدور الخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا تسلية الخ) وذلك لان الانسان اذا علم أن ما قدره الله يأتيه ولابد طال الزمان أو قصر وان لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وان طلبه تسلى وسهل عليه الامر يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار (قوله فالاعتراض يباين الخ) هذا تفريع على ماذكره في التعريف يعني اذا علمت حقيقة الاعتراض فيما سبق من أنه لابد وأن يكون في الاثناء وأن يكون بجملة أو أكثر لامحل لها وأن تكون النكتة فيه سوى دفع الايهام تفرع على ذلك ما ذكره الشارح (قوله والفضلة لابد لها من اعراب) أي والاعتراض انما يكون بجملة لا محل لها وهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات وقد يقال لا حاجة لقوله والفضلة لابد لها من اعراب في بيان التباين لان ذلك يكفي فيه قوله لانه انما يكون بفضلة أي والفضلة مفرد ولو حكما والاعتراض انما يكون بجملة وتباين اللوازم يشعر بتباين الملزومات (قوله لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود) أي بخلاف الاعتراض فانه انما يكون لغير ذلك الدفع فتباين لازماهما فلزم تباينهما (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) أي والاعتراض انما يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين (قوله لكنه يشمل الخ) الاولى أن يقول ويشمل بعض صور الخ اذ لامحل للاستدراك ولا يقال ان النكتة في الاعتراض لابد أن تكون غير دفع الايهام والنكتة في التذييل لابد أن تكون هي التأكيد والتأكيد دافع للايهام لانا نقول ان التأكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وحينئذ فلا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التأكيد مطلقا وكفى هذا في صحة أعمية الاعتراض (قوله وهو) أي ذلك البعض (قوله وقعت بين جملتين متصلتين معنى) أي وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله لانه كما لم يشترط الخ) أي بل تارة يكون بين كلامين وتارة لا يكون بينهما وذلك لان الشرط في التذييل كونه بجملة عقب أخرى بقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجملة لها محل من الاعراب أم لا كانت بين كلامين متصلين معنى أم لا فتشمل الصورة المذكورة فقول الشارح لانه كما لم يشترط الخ علة لكون الصورة المذكورة من صور التذييل وحيث كانت الصورة المذكورة من صور التذييل وشملها ضابط الاعتراض تعلم أن بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما في هذه الصورة وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض فيما لا يكون للتأكيد (قوله فتأمل) أي ما قلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل المفيد أن بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله فساد ما قيل) أي لان عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط أن يكون بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين

واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا الاعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدور آت البتة وإن وقع فيه تأخر ما وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من إعراب ويباين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ويباين الإيغال لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل إنه يباين التذييل

وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا في أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين فباين الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول انه لا يلزم من عدم اشتراط الشئ عدم وجوده وانما تلزم المباينة بينهما لو قيل انه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشئ واشتراط عدم الشئ وذلك لان الاول يجامع وجوده وعدمه فهو أعم من الثاني ويمكن الجواب بان هذا القائل نظر الى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ماذكر وان كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أى واشتراط ذلك فى الاعتراض وترك الشارح بيان النسبة بين الاعتراض والايضاح وبين الاعتراض والتكرير ولنذكر ذلك تتميما للفائدة فالنسبة بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهى وذلك لانه لا يشترط فى نكتة الاعتراض أن تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيهما كونهما بغير الجملة التى لا محل لها من الاعراب ولا كونهما فى غير الوصف المشترط ذلك فى الاعتراض وحينئذ فيجتمع الاعتراض مع الايضاح فى الجملة التى لا محل لها من الاعراب الواقعة فى الاثناء وينفرد الايضاح فيما يكون بغير الجملة أو بالتى لها محل أو لا محل لها ولكنها فى الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير بيان الايضاح ويجتمع الاعتراض مع التكرير فى الجملة التى لا محل لها الواقعة فى الاثناء للتقرير والتوكيد وينفرد الاعتراض فى الجملة المذكورة اذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون فى الاثناء (قوله أى ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعترض بدليل قوله وهو اكثر الخ (قوله وهو اكثر) أى والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين اكثر الخ نفسه تمثيلان تمثيل ماجاء بين كلامين وتمثيل ماهو اكثر من جملة (قوله أى كما أن الواقع الخ) أى كما أن الكلام الذى وقع الاعتراض بينه وفى أثنائه اكثر من جملة فأبرز الشارح الضمير لجريان الصلة على غير من هى له لان أل واقعة على الكلام وضمير هو للاعتراض وضمير بينه لأل الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا ومما جاء أى وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) أى قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جملتين) احداهما يحب التوابين والاخرى ويحب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة مااشتمل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية فى محل المفرد وهذا اذا قدر كما هو الظاهر أن الثانية معطوفة على جملة يحب التوابين التى هى خبر ان وأما اذا بنينا على أن المراد بالجملة مايستقل بالافادة وهو الاقرب فانما يتبين كونه اكثر من جملة اذا قدر عطف ويحب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على انه مبتدأ أى وهو يحب المتطهرين أو بدون تقديره لانها ليست فى محل المفرد حينئذ وان كانت محتوية على ضمير عائد على مافى الاولى وأما اذا قدر على هذا البناء عطفها على يحب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان وحينئذ فليس الفصل هنا بأكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) أى لكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها أو لكون الجملة الثانية مماثلة للاولى فى افادة ماتفيده فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان الخ يحتمل أن يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل أن يكون مراده به ماذكرنا (قوله نساؤكم حرث لكم) أى محرث لكم أى موضع حرثكم وفى كونهن موضع الحرث تنبيه على أن الغرض من اتيانهن طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من المحرث الحسى فاذا فهمت أن الحكمة الاصلية من اتيانهن طلب النسل الذى هو أهم الامور منهن لما فيه من بقاء النوع الانسانى المترتب عليه تكثير خيور الدنيا والآخرة فهمت أن الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذى أمر الله

قوله لقصد بيان الايضاح هكذا فى النسخ ولعل صوابه لغير نكات الايضاح فتأمل وحرر اه مصححه

بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جملة أيضا) أى كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله)

باتيانهن منه مبهم فبين بأنه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم واذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف
بيانا لقوله فأتوهن الخ الاولى أن يقول بيانا لحيث أمركم الله الا أن يقال ان فى الكلام حذفا
أى بيانا لحيث من قوله فأتوهن من حيث أمركم الله ومثل هذا شائع فى كلامهم (قوله وهو)
أى حيث أى أن المكان الذى أمرنا الله باتيانهن منه مكان الحرث (قوله فات الغرض الاصلى)
أى الحكمة الاصلية والا فافعال الله لاتعلل بأغراض وهذا تعليل لمحذوف أى وانما كان قوله
نساؤكم حرث لكم بيانا لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله لان الغرض الخ أى وحينئذ فلا تأتوهن
الا من حيث يتأتى هذا الغرض (قوله طلب النسل) أى لانه أهم الامور المترتبة على اتيانهن لما فيه
من بقاء النوع الانسانى المترتب عليه كثرة الخيور الدنيوية والاخروية وحيث كان الغرض من
اتيانهن طلب النسل والنسل لايحصل الا بالاتيان من القبل لامن الدبر فيكون ذلك الموضع هو المكان
الذى طلب اتيانهن منه شرعا فتم ماذكره المصنف من دعوى البيان (قوله الترغيب فيما أمروا به)
أى الذى من جملته الاتيان فى القبل وقوله والتنفير عما نهوا عنه أى الذى من جملته الاتيان فى الدبر
ووجه كون الاعتراض هنا مرغبا ومنفرا عما ذكر أن الاخبار بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى
ما أمر به وللمتطهر من أدران التلبس بالمنهى عنه بسبب التوبة والرجوع للمأمور به مما يؤكد
الرغبة فى الاوامر التى من جملتها الاتيان فى القبل والتنفير عن النواهى التى من جملتها اتيان الدبر
(قوله غير ماذكر) الاوضح أن يقول قد تكون النكتة فيه دفع الايهام (قوله مما سوى دفع
الايهام) هذا بيان لماذكر فكأنه قال قد تكون النكتة فيه غير سوى دفع الايهام وغير ذلك السوى
هو دفع الايهام لان نفى النفى اثبات فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الايهام وتكون غيره
وقوله حتى انه الخ حتى تفريعية بمعنى الفاء وضمير انه للاعتراض فكأنه قال فيكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود (قوله آخر جملة) أى فى آخر جملة أى بعدها (قوله بأن لايلى الجملة)
أى التى اعترض بعدها (قوله فيكون) أى بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله
أو يليها) أى الجملة المعترض بعدها (قوله أن يؤتى فى أثناء الكلام) هذا محل وفاق وقوله أو
فى آخره محل خلاف وقوله أو بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله أو غير متصلين محل مخالفة
وقوله بجملة متعلق بيؤتى وقوله لامحل لها من الاعراب هذا لم يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم
المحلية باقيا بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله
لنكتة (قوله فيشمل الخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف بالنسبة لما تقدم مخالفة لنسبته
على التعريف السابق أشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) أى
الصادق على ما لامحل له من الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت فى آخر الكلام أو فى أثنائه
(قوله مطلقا) أى شمولا مطلقا فيجتمعان فيما اذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ماقبلها
وكانت النكتة التأكيد وينفرد الاعتراض فيما اذا كانت النكتة غير التأكيد ويحتمل أن المراد
بقوله مطلقا أى بجميع صوره لقول المصنف بعد وبعض صور التكميل ولا فرق فى التذييل بين أن
يكون فى الآخر أم لا لان التذييل قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه (قوله
لانه يجب أن يكون) أى التذييل أى كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك وهذا تعليل لشمول
الاعتراض له على وجه الاطلاق (قوله وان لم يذكره المصنف) أى وان لم يذكر وجوب أن
يكون بجملة لامحل لها من الاعراب أى فى تفسيره للتذييل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل
لكون الجملة لها محل أو لامحل لها والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة وان كان أشار الى اشتراط ذلك
بالامثلة بما لامحل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة باخرى لامحل لها من الاعراب تشتمل
على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة فى الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين ولاشك

وهو مكان الحرث فات الغرض الاصلى
من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب
فيما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقد
تكون النكتة فيه) أى
فى الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع
الايهام حتى أنه قد يكون لدفع ايهام خلاف
المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد
تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين (جوز
بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (آخر جملة
لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بأن لا يلى الجملة
جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر
الكلام أو يليها جملة أخرى غير متصلة بها
معنى وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء
أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين
كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة
أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل)
الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا
لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب وان لم يذكره المصنف

أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه اذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض ويزيد الاعتراض على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيد كما عرفت فهو أعم منه عموما مطلقا ولا يقال لا حاجة لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول لانا نقول ذكرهم له اشارة الى أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون لنكتة التأكيد تسمى باسمين والامكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) أي البعض ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب أي لدفع الايهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) أي بغير الجملة بأن يكون بمفرد وهذا لا يكون اعتراضا (قوله قد تكون ذات اعراب) أي وهذه لا تدخل في الاعتراض وقوله وقد لا تكون أي وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقول المتن وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في الصورة المشمولة للاعتراض وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لدفع الايهام اذ لا يشترط في الاعتراض على هذا القول أن تكون النكتة غير دفع الايهام وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل لغير دفع الايهام وينفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد تقدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنه) أي الاعتراض وأنث الضمير نظرا الى كونه جملة أي لكن الجملة المعترضة تباين الخ ولو ذكر الضمير لكان أوضح بل لو قال وهو أي الاعتراض مباين للتتميم لكان أولى اذ لا محل للاستدراك وحاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباينة أن التتميم انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب والاعتراض انما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فقد تنافى لازمهما وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات فقول الشارح لان الفضلة أي المشترطة في التتميم (قوله وقيل لانه الخ) أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير لانه للحال والشان (قوله وهو غلط) أي هذا القيل المعلل بقوله لانه الخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم والحاصل أن عدم اشتراط الجملة في التتميم يجامع كون التتميم جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط عدم الجملة في التتميم مناف لاشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط أعم من اشتراط العدم (قوله كما اشترط) تشبيه في المنفي وهو يشترط وقوله كما يقال أي كاللفظ الذي يقال أي كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه أن كلا غلط بني على شئ آخر وهو بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول وبين الايغال وبينه وبين الايضاح وبينه وبين التكرير أما النسبة بينه وبين الايغال فالعموم والخصوص الوجهي لانه لا يشترط في الاعتراض كونه في الاثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الايغال كونه بغير جملة ولا كونه مما له محل وحينئذ فيجتمعان في جملة لا محل لها وقعت آخرا للكلام أو الشعر وينفرد الايغال بالفضلة وبالجملة التي لها محل وينفرد الاعتراض بالجملة التي ليست ختما بل في الاثناء أو بين كلامين متصلين ولا محل لها وأما النسبة بينه وبين الايضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهي لاجتماعه معهما في الجملة التي لا محل لها وهي للايضاح أو التأكيد وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التأكيد والايضاح من الجملة التي لا محل لها وينفردان عنه بما يكون مفردا أو جملة لها محل للتأكيد والايضاح (قوله وبعضهم كونه غير جملة) أي من غير تجويز كونه آخرا ولو قال المصنف غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل كونه جملة لها محل من الاعراب كما شمل كونه مفردا قاله في الاطول (قوله فالاعتراض عندهم الخ) أي فهم لم يخالفوا الجمهور الا في التعميم في النكتة وفي كون الاعتراض بجملة لا محل لها أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردا

(قوله

(وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لابد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أي وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم

(قوله في أثناء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالاول بخلافه على الثاني (قوله متصلين معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما كالقول الاول بخلافه على الثاني (قوله أو غيرها) يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضا بخلافه على القولين الاولين فانه لا يكون بمفرد عليهما (قوله لنكتة ما) أى سواء كانت دفع الايهام او غيرها واذا حققت النظر وجدت النسبة بين الاعتراض بالمعنى الاول وهذا المعنى الاخير العموم والخصوص المطلق و بينه بالمعنى الثاني والمعنى الاخير العموم والخصوص الوجهى (قوله فيشمل بعض صور التتميم) وهو ما كان بغير جملة في أثناء الكلام ولا يقال ان التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا و يؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شانه أن يكون له محل من الاعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضلة وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرا وهو فضلة وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم (قوله وبعض صور التكميل) اعترض بأنه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف أن ينبه عليه وأجيب بأنه مفهوم من أصل تفسير الاعتراض والغرض بيان ما يخص هذا البعض فان قلت انه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولا للاعتراض عند البعض الاول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور المشمولة للاعتراض عند البعض الاول لان المشمولة له عند البعض الاول ما كان بجملة لا محل لها من الاعراب والمشمولة له عند هذا البعض ما ليس بجملة فظهر الاختصاص اذ ما ليس بجملة لا يشمله قول ذلك البعض فلو سكت المصنف عن قوله وبعض صور التكميل لتوهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثاني كشموله له عند البعض الاول مع انه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذييل فانه مشمول على كل قول كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو ما يكون) الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم وقوله ما يكون واقعا في أثناء الكلام الخ أى سواء كان مفردا أو جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عند هذا البعض بعض صور التتميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور و بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم بقى شئ آخر وهو النسبة بين الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل والايضاح والتكرير والايغال وحاصلها أنا نقول بين الاعتراض على هذا التفسير والايغال التباين لانه اشترط في الاعتراض أن يكون في الاثناء أو البين وشرط في الايغال أن يختم به الكلام أو الشعر وهما لا يجتمعان و بينه و بين التذييل العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون في الاثناء أو البين وهو جملة لا محل لها على تفسير التذييل بذلك او مطلقا ان لم يفسر بذلك كما هو ظاهر تفسير المصنف سابقا و ينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد أو يكون فضلة و ينفرد التذييل بما لا يكون في أثناء الكلام أو لا بين كلامين بل آخرا وكذلك النسبة بينه و بين كل من الايضاح والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون في البين أو في الاثناء للايضاح أو يكون تكرارا للتاكيد و ينفرد عنهما بما يكون لغير الايضاح والتاكيد و ينفردان عنه فيما لا يكون في البين ولا في الاثناء بل في الآخر للايضاح أو يكون تكرارا للتاكيد وانما تعرضنا لبيان النسبة بين هذه الامور السبعة وهى الايضاح والتكرير والايغال والتذييل

أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين

والتكميل والتتميم والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة في فهمها او تشحيذ القريحة في تفطنها ولم أتعرض
لبيان النسبة فمن تقدم بين ذكر الخاص بعد العام و بين غيره من هذه الامور السبعة لظهور أمره
بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مباينته لغير التتميم والايغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثة
في بعض الصور (قوله واما بكذا وكذا) لاحاجة اليه فالاولى حذفه (قوله الذين يحملون
العرش) مبتدأ والجملة بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدا والحول يشمل جهة
العلو والسفل كما يشمل جهة اليمين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا العدوى وقوله يسبحون
بحمد ربهم خبر المبتدا أى يسبحون ملتبسين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (قوله
ويؤمنون به) أى بربهم (قوله فانه) أى الحال والشان وقوله لو اختصر أى ارتكب الاختصار
(قوله على ما يعم الايجاز والمساواة) أى والمراد هنا الثانى لانه لو لم يذكر ويؤمنون به
كان مساواة (قوله لان ايمانهم الخ) أى وانما قلنا ان زيادة ويؤمنون به اطناب لان ايمانهم
الخ وأيضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به
تعالى (قوله أى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل
قاله سم وقرر بعضهم أن هذا التفسير منظور فيه للشان والعادة من أن ما لا يجهل لا ينكر وان كان
يمكن انكار الشئ معاندة (قوله لا ينكره من يثبتهم) أى وهو المخاطب بهذا الكلام بل ذلك
أمر معلوم عنده وقوله لكونه معلوما أى عند المخاطب (قوله اظهار شرف الايمان) أى المدلول
لجملة يؤمنون به لانها سيقت مساق المدح فأتى بها لاجل اظهار شرف مدلولها (قوله ترغيبا فيه)
أى بحيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله وهذا كما يوصف الانبياء بالصلاح لقصد المدح به
مع العلم بصلاحهم ترغيبا فى الصلاح (قوله وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله ظاهر وقوله بالتأمل
فيها أى فى الآية أو فى الوجوه السابقة وهو الظاهر وذلك لان ما حصل به الاطناب فى الانواع السابقة
اما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام أو معه ذلك ولم يقصد
العطف كالاعتراض أو قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على
الصلوات الخ وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت
المغايرة المذكورة كذا قرر شيخنا العدوى ولك أن تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى يتبين
لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر فى كل منها أما كونها ليست من الايضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله
ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا ايضاحا لابهام قبله وأما كونها ليست من الايغال فلان قوله
ويؤمنون به ليس ختما للشعر ولا للكلام كما هو الايغال اذ قوله ويستغفرون للذين آمنوا عطف على
ما قبله فليس ختما وأما كونها ليست من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهى ويؤمنون به على معنى ما قبلها
بل معناها لازم لما قبلها وأما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الايهام المعتبر
فى التكميل وأما كونها ليست من التتميم فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلة وهو ظاهر وأما كونها ليست
من الاعتراض فهو مشكل اذا بنينا على ما تقرر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون
الثانى معطوفا على الاول ولا شك أن جملة ويستغفرون للذين آمنوا معطوفة على جملة يسبحون
فيكون ما بينهما اعتراضا والتخلص من ذلك الاشكال بجعل الواو فى ويؤمنون به للعطف لا للاعتراض
لا يتم الا اذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضية ثم المتبادر كونها للعطف
فتخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض (قوله واعلم الخ) يحتمل أن هذا استئناف ويحتمل أنه
عطف على مقدر أى تيقن ما ذكرنا واعلم الخ وحاصله أنه قدم أن وصف الكلام بالايجاز يكون
باعتبار انه ادى به المعنى حال كونه اقل من عبارة المتعارف مع كونه وافيا بالمراد وأن وصفه بالاطناب
يكون باعتبار أن المعنى أدى به مع زيادة عن المتعارف لفائدة وأشار هنا الى أن الكلام يوصف بهما

(واما نحو ذلك) عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا
(كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه
لو اختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار
قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة
كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره) أى لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره)
أى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف
الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب
بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر
بالتأمل فيها (واعلم

باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام فى أصل المعنى فالاكثر حروفا منهما اطناب باعتبار ما هو دونه والاقل منهما حروفا ايجاز باعتبار أن هناك ما هو اكثر منه (قوله قد يوصف الكلام) أى فى اصطلاح القوم (قوله بالايجاز والاطناب) أى بالمشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال للاكثر حروفا انه مطنب الخ (قوله باعتبار الخ) الباء السببية بخلاف الباء الاولى فى قوله بالايجاز فانها للتعدية فاندفع ما يقال ان فيه تعلق حرفى جر متحدى المعنى بعامل واحد (قوله بالنسبة الى كلام آخر الخ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأدية المراد بلفظ ناقص عنه واف به و باعتبار لفظ زائد عليه لفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للكثرة والقلة (قوله فيقال للاكثر حروفا الخ) أى وان كان كل على التفسير الاول مساواة أو ايجازا أو اطنابا (قوله كقوله) أى قول أبى تمام من قصيدته التى رثى بها أبا الحسين محمد بن الهيثم وأولها

قفوا جددوا من عهدكم بالمعاهد * وان لم تكن تسمع انشدات ناشد

لقد أطرق الربع المحيل لفقدهم * و بين عن اطراق ثكلان فاقد

وأبقوا لضيف الشوق منى بعدهم * قرى من جوى سار وطيف معاود

الى أن قال يصد عن الدنيا البيت وبعده

اذا المرء لم يزهد وقد صبغت له * بعصفرها الدنيا فليس بزاهد

فوا كبدى الحرا ووا كبدى التوى * لايامه لو كن غير بوائد

وهيهات ما ريب الزمان بمخلد * غريبا ولا ريب الزمان بخالد

(قوله يصد) بفتح أوله وكسر ثانيه لانه هو الذى بمعنى يعرض وهو لازم وأما بضم الصاد فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى يعرض) بضم الياء من أعرض أى يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة بالفناء (قوله اذا عن سودد) أى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة (قوله ولو برزت) أى ظهرت تلك الدنيا (قوله الهيئة) أى الصفة (قوله والنهود الخ) أى فالناهد واقفة الثديين ومعنى البيت ان هذا الممدوح يعرض عن الدنيا طلبا للسيادة ولو كانت الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها لان المرأة أقوى ما تشتهى اذا كانت عذراء ناهدا وفى هذا البيت اطناب بنصفه الثانى وفيه ايجاز بنصفه الاول (قوله وقوله) أى قول المعذل بن غيلان أحد الشعراء المشهورين روى ذلك عنه الاخفش عن المبرد ومحمد بن خلف المرزبان عن الربعى ونسبه فى الدر الفريد لابى سعيد المخزومى (قوله بنظار) فى شرح الشواهد أن الرواية بمال خلافا لما فى التلخيص ونظار مبالغة فى ناظر و ينبغى أن يكون النفى هنا واردا على المقيد لا على القيد حتى يكون أصل النظر موجودا أو المراد بالصيغة هنا النسبة أى ذى نظر أو ان المبالغة راجعة للنفى لا للمنفى أى ان نظره الى جانب الغنى منتف انتفاء مبالغا فيه وكلا الوجهين قيل بهما فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله الى جانب الغنى) أى الى جهته وأراد بالغنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الغنى أبلغ فى التباعد من مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت العلياء) أى العز والرفعة (قوله فى جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب والمشقة وقرر شيخنا العدوى أن اضافة جانب للفقر بيانية وفى بمعنى مع أى مصاحبة للفقر أى لسببه وهو التعب أو أن الاضافة حقيقية والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت انى لا ألتفت الى المال والراحة والنعمة مع الخمول اذا رأيت العز والرفعة فى التعب والمشقة (قوله يصفه) أى يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى لانه يعنى وانما أتى بالعناية لانه حمل الغنى على سببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر وقوله مع الخمول أى عدم السيادة (قوله فهذا البيت الخ) وذلك لان حاصل المصراع

أنه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) أى لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا عن) أى ظهر (سودد) أى سيادة (ولو برزت فى زى عذراء ناهد) الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله وانى لصبار على ما ينوبنى وحسبك أن الله أثنى على الصبر (بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء) يعنى المعالى (فى جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالى يعنى أن السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق

السابق أنه تعلق همته بطلب الرفعة والسيادة ولو مع مشقة عدم الدنيا وفقدانها فالسيادة ولو مع التعب أحب اليه من الراحة والغنى مع الخمول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الاول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطناب بالنسبة اليه وان كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواة باعتبار ماجرى في المتعارف وأن مثل العبارتين مما يجري في المتعارف (قوله أي من هذا القبيل) أي وهو الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يسأل عما يفعل) أي لا يسأل عن فعله سؤال انكار بحيث يقال لم فعلت أو المراد لا يسأل عن علة فعله الباعثة له عليه لعدم وجودها وان كان قد يسأل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت أو ما العلة الباعثة عليه لان الحكم تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلي وتعلق القدرة بما ذكر فعل من أفعاله تعالى لان افعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية (قوله وهم يسألون) أي من جانبه تعالى سؤال انكار اذ للسيد أن ينكر على عبده ما شاء أو وهم يسألون عن العلة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحماسي) بكسر السين وتشديد الياء أي الشخص المنسوب الى الحماسة وهي الشجاعة لتعلق شعره بها والمراد به هنا السموءل بن عاديا اليهودي مات قبل البعثة ومطلع تلك القصيدة

اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقاياه مثلنا * شباب تسامت للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا لقوم لا نرى القتل سبة * اذا ما رأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
وما مات منا سيد في فراشه * ولا طل منا حيث كان قتيل
تسيل على حد الظباة نفوسنا * وليس على غير السيوف تسيل
ونحن كماء المزن ما في نصابنا * كهام ولا فينا يعد بخيل

وننكر ان شئنا البيت وبعده

اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول لما قال الكرام فعول
وما أخمدت نار لنا دون طارق * ولا ذمنا في النازلين نزيل
وأيامنا مشهورة في عدونا * لها غرر مشهورة وحجول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول
معودة أن لا تسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل
سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

(قوله وننكر ان شئنا على الناس قولهم) أي ولو لم يظهر موجب لانكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم (قوله ولا ينكرون القول حين نقول) أي ولو ظهر في قولنا ما لا يوافق أهواءهم وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه (قوله اي نحن نغير ما نريد الخ) أي نحن نتجاسر على غيرنا ونرد قوله بحيث لا ينفذ ولو لم يظهر موجب لتغييرنا لتمام رياستنا وحكمنا عليهم وهذا المعنى الذي قصده الشاعر يشبه أن يكون معنى الآية السابقة ومع ذلك اختلف اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتا بينا فلذا كانت الآية ايجازا بالنسبة الى البيت كما قال الشارح (قوله وانما قال يقرب) أي ولم يقل ومنه قوله تعالى أو يقل

وكقوله

(ويقرب منه) أي من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب

وكقوله تعالى (قوله لان الخ) علة لمحذوف اى لعدم تساوى الآية والبيت فى تمام أصل المعنى لان الخ ويدل على ذلك المحذوف تفريعه الآتى فان قلت لانسلم عدم تساويهما اذ يلزم من انكار الاقوال انكار الافعال قلت لانسلم ذلك لان الافعال أشد فقد يترخص فى انكار الاقوال دونها سلمنا ذلك لكن النص على الشئ أبلغ (قوله لان مافى الآية الخ) أى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان مافى الآية مصدرية أى لا يسأل عن فعله والمراد بالفعل مايشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول فاندفع مايقال اذا كان البيت قاصرا على الاقوال والآية قاصرة على الافعال فلاقرب بينهما فان قلت ماوجه شمول الافعال فى الآية لاقواله تعالى مع أن فعله عبارة عن تعلق قدرته بالمقدورات لانا نقول الاقوال المدركة من جانب الحق عبارة عن تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وذلك فعل من أفعاله كما أفاد ذلك العلامة اليعقوبى فتأمله (قوله بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) اضراب على مايتوهم من قربهما فى المعنى من اتفاقهما فى العلو والبلاغة وانما كان كلام الله المذكور أبلغ لان الموجود فى الآية نفى السؤال وفى البيت نفى الانكار ونفى السؤال أبلغ لانه اذا كان لاينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفى الانكار فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك مافى الآية صدق وحق ومافى البيت دعوى وخرق (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف لايكون كلام الله أجل وأعلى من غيره والحال أن الله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم أن يأتى بالشئ على أبلغ وجه وهذا براعة مقطع لانه يشير الى تمام الفن

(الفن الثانى علم البيان)

الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق (قوله قدمه على البديع) أى أتى به مقدما عليه لانه كان مؤخرا عنه ثم قدمه وتقدم فى أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان وحاصله أنه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله للاحتياج اليه فى نفس البلاغة) الانسب بما بعده أن يقول لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه فى نفس البلاغة لانه يحترز به عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة وشرط الشرط شرط والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لايتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم فما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لاتتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقية لايحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لاحاجة الى علم البيان فى الدلالة المطابقية كما ستعرف فليس بشئ لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولاشك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى لايمكن الا بعلم البيان (قوله وتعلق البديع بالتوابع) أى توابع البلاغة وذلك لان البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتى فلا جرم أنه لاتعلق له بالبلاغة وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام البليغ وكلام الشارح المذكور يشير الى أن البديع من توابع البلاغة وهو ماجزم به بعضهم خلافا لمن قال انه من تتمة علم المعانى ولمن قال انه من تتمة علم البيان (قوله أى ملكة) هى كيفية راسخة فى النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله يقتدر بها الخ)

قوله الا انا نقول هكذا فى النسخ والانسب فانا نقول فالجواب مثلا اهـ مصححه

لان مافى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا تساويان فى أصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه أسأل فى اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه
(الفن الثانى علم البيان)
قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية

الاتيان بهذا نظرا لشأن الملكة فى ذاتها وان كان متروكا فى الملكة الواقعة فى التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة اشارة الى أن المراد بالعلم هنا اما الملكة أو الاصول بمعنى القواعد المعلومة لان بهما يعرف ايراد المعانى بطرق مختلفة فى الوضوح والخفاء وانما قيد القواعد بالمعلومة لانه لا يطلق علم ما علم بدون كونها معلومة من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا أحد الامرين المذكورين لان العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز ارادة كل منهما ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بلا قرينة معينة وذلك لا يجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك فى التعريف اذا أريد أحد معنييه أو معانيه فقط وأما اذا صح أن يراد به كل معنى فانه يجوز كما هنا فانه يجوز ارادة كل من الملكة والاصول كما أشار اليه الشارح لان علة المنع الوقوع فى الحيرة من جهة أنه لا يدرى المعنى المراد من المشترك وهذا ينافى الغرض من التعريف من البيان والكشف على أن محل منع استعمال المشترك فى التعريف اذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام وأما اذا كان بينهما ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف كل منهما يستلزم الآخر لان الملكة كيفية راسخة فى النفس يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشئ الواحد فالمقصود حينئذ بالتعريف الذى يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد ثم ان الشارح سوى بين ارادة المعنيين وان رجح ارادة المعنى الاول فى الفن الاول لكن الارجح المعنى الثانى لان الكتاب فى بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزء منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الادراك فلم لم يذكره الشارح قلت لاحتياج الكلام معه الى تقدير المتعلق بالضرورة داعية الى تقدير ذلك ولكن الذى اختاره العلامة السيد أن المراد بالعلم هنا الادراك والتزم التقدير المذكور لان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه مصدر واستعمال العلم فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وقال العلامة عبد الحكيم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة كذلك ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن لان مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكة (قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فاللام للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لانه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد المعانى المتعددة بطرق موزعة على تلك المعانى مختلفة فى الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلا فى معناه أوضح من الطريق الآخر فى معناه فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان واعلم أن الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا فى تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية أو أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة فى الوضوح والخفاء أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفى (قوله أى المدلول عليه الخ) قيد بهذا اشارة الى أن اعتبار علم البيان انما هو بعد اعتبار علم المعانى وأن هذا من ذاك بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان علم المعانى علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان

أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة مثلا اذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضيافا فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة للرد لانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى نحو ان زيدا لمضياف أو لكثير الرماد أو لمهزول الفصيل أو لجبان الكلب فافادتها ذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الاول من وظيفة علم المعانى وافادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان (قوله بطرق الخ) يستفاد منه أنه لابد فى البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن بصدده له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها ال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فقيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه اه أطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير (قوله مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه فمثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح من الكناية أن يقال فى وصف زيد مثلا بالجود زيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماد فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكناية لان هزال الفصيل انما يكون باعطاء لبن أمه للضيفان وجبن الكلب لالفه للواردين عليه من الاضياف بكثرة فلا يعادى أحدا وكثرة الرماد من كثرة احراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة فى الوضوح فكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغيره ذلك ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة أن يقال فى وصفه مثلا به رأيت بحرا فى الدار فى الاستعارة التحقيقية وطم زيد بانعامه جميع الأنام فى الاستعارة المكنية لان الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر فدل ذلك على انه أضمر تشبيهه بالبحر فى النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتى ولجة زيد تتلاطم بالامواج لان اللجة والتلاطم بالامواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه به فى النفس أيضا وأوضح هذه الطرق الاول وأخفاها الوسط ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه زيد كالبحر فى السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالاول وأخفاها ما حذف فيه الوجه والاداة معا كالاخير فيخاطب بكل من هذه الاوجه الكائنة من هذه الابواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء بقى شئ آخر وهو أن قول المصنف مختلفة فى وضوح الدلالة عليه فيه اشكال وهو أن الدلالة كما يأتى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن وصف ذلك الكون بهما من وصف الشئ بما لمتعلقه والمراد وضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة أو لا يفهم بسرعة وكأنه قيل بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها أو الخفى مدلولها ومنها أن وصف الكون بذلك باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة أو بدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه (قوله بأن يكون الخ) يحتمل أن تكون الباء للسببية ويحتمل أنها للتصوير أى واختلاف تلك الطرق فى وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصور بكون بعض تلك الطرق أوضح (قوله فلا حاجة الخ) أى واذا علمت أن المراد باختلاف الطرق فى وضوح الدلالة ما ذكرناه بقولنا بأن يكون الخ تعلم أنه لا حاجة الى ما قاله الخلخالى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف فى وضوح الدلالة عليه فقال وخفائها وحاصل ما رد به الشارح عليه انه لا حاجة لقوله وخفائها وذلك لان الاختلاف فى الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة الى الاوضح خفى فالاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف

(بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح والواضح خفى بالنسبة الى الأوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء

في الخفاء وحينئذ فلا حاجة لذكر الخفاء على أن اسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الاشارة الى أن الخفاء الحقيقي أعني الخفاء في نفس الامر وهو الذي ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق لابد من انتفائه عن تلك الطرق والا لكن فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموجود فيها انما هو بحسب اضافة بعضها الى بعض فكلها واضحة والتفاوت انما هو في شدة الوضوح وضعفه (قوله وتقييد) مبتدأ وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) أي ليخرج اعن كونها مشمولة لعلم البيان وجزأ من مسماه والا فالمعرفة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه أحد بطريق الاستقلال أصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة (قوله ايراد المعنى الواحد) أي ككرم زيد وكالحيوان المفترس وقوله بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة أي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالاسد والغضنفر فمعرفة ايراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان في شئ وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة ايراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة اذ التفاوت في الوضوح لا يتصور في الالفاظ المترادفة لان الدلالة فيها وضعية فان عرف المخاطب وضعها فالكل سواء والا لم يعرف منها شيأ ومن بعضها دون بعض أو التوقف في تصور معنى بعضها ليس اختلافا في الوضوح اذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ضرورة أن المخاطب لا يدرك شيأ حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت (قوله للاستغراق العرفي) أي لا الحقيقي لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تتناهى ولا يصح جعلها للعهد اذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة في الوضوح عالما بالبيان ولا يقال جعلها للاستغراق العرفي يقتضي أن كل من عرف علم البيان يتمكن من ايراد أي معنى أراده بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع أنه ممتنع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحد لانا نقول هذا لا يرد الا اذا أريد باللازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقة وسيأتي أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الاعم ممنوع (قوله أي كل معنى الخ) فان قلت المعاني التي يقصدها المتكلم غير متناهية عرفا وكما أن الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العموم (قوله فلو عرف الخ) تفريع على كون اللام للاستغراق وقوله فلو عرف أحد أي ممن ليس له تلك الملكة (قوله بمجرد ذلك) أي بل لابد من معرفة ايراد كل معنى دخل تحت قصده وارادته (قوله قابلا) في نسخة قابلة للوضوح والخفاء أي بل منها ما لا يكون الا واضحا كالوضعية ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقلية وقد علمت أن وصف الدلالة بهما اما بحسب المدلول أو بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه فعلى الاول يكون وصف الدلالة بهما مجازا وعلى الثاني يكون وصفها بهما حقيقة (قوله أراد أن يشير الخ) أراد بالاشارة الذكر أي أراد أن يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل الى بيان المقصود فقوله وتعيين عطف على أن يشير أو على تقسيم عطف مسبب على سبب (قوله ما هو المقصود هنا) أي في هذا الفن وهو قوله الآتي والايراد المذكور الخ (قوله ودلالة اللفظ) احترز باضافة الدلالة الى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه أو وضعية كدلالة الاشارة على معنى نعم أو طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل والنبات على الطرفانها لا تنقسم الى الاقسام الآتية ثم انه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق في وضوح الدلالة وهي اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله يعني دلالته الوضعية فخرج دلالة اللفظ العقلية

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف أحد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود هنا فقال (ودلالة اللفظ) يعني دلالته الوضعية

كدلالة الكلام على حياة المتكلم واللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر فلا ينقسم شئ منهما الى الاقسام الآتية وظهر لك من هذا أن فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلالة أولا بمعنى ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر واعترض على الشارح بأن الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالمطابقة فى اصطلاح البيانيين وحينئذ فيلزم على تقسيمها للاقسام الآتية تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لكون المقسم أخص من الاقسام وأجيب بأن المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيا فيها لكونه سببا تاما كما فى المطابقة أولا بد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنية والالتزامية وهذا وجه جعل المناطقة الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا (قوله لان الدلالة) اى من حيث هى لا خصوص دلالة اللفظ (قوله كون الشئ) ليس المراد بالشئ خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الامر الاعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجزم بل مطلق الادراك والحصول فى الذهن الاعم من ذلك (قوله بحيث) أى بحالة والباء للملابسة واضافة حيث لما بعدها بيانية أى كون الشئ ملتبسا بحالة هى انها يلزم الخ والضمير فى به للشئ على حذف مضاف أى يلزم من العلم بحاله مثلا اللفظ الموضوع دال على معناه ودلالته كونه ملتبسا بحالة وهى أن يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذلك تغير العالم فانه دال على حدوثه ودلالته كونه ملتبسا بحالة وهى أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه وقوله يلزم الخ أى سواء كان اللزوم بواسطة أولا (قوله والاول) أى الشئ الاول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وأما الشئ الثانى فهو ما يلزم من العلم بشئ آخر العلم به (قوله فالدلالة لفظية) اى وهى ثلاثة أقسام لانها اما عقلية بأن لا يمكن تغيرها كدلالة اللفظ على وجود لافظه واما طبيعية بأن يكون الربط بين اللفظ والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع واما وضعية بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلالة الاسد على الحيوان المفترس (قوله والا فغير لفظية) أى والا يكن الدال لفظا فالدلالة غير لفظية وهى ثلاثة أقسام أيضا لانها اما عقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل أى الخوف واما وضعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول بالوضع كدلالة الاشارة المخصوصة مثلا على معنى نعم أو على معنى لا (قوله كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب) أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية وأدخل بالكاف أمثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم والمراد بالخطوط الكتابة أو الخطوط الهندسية كالمثلث والمربع والنصب جمع نصبة كغرف جمع غرفة وهى العلامة المنصوبة على الشئ كالعلامة المنصوبة على محل الطهارة من النجاسة (قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها أى دخول بأن كان سببا تاما فيها كما فى المطابقة أو جزء سبب كما فى التضمنية والالتزامية (قوله أولا) بأن كانت باقتضاء العقل وهى اللفظية العقلية أو باقتضاء الطبع وهى اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه ودلالة اح على الوجع (قوله المقصودة بالنظر ههنا) أى من حيث تقسيمها الى مطابقة وتضمنية والتزامية كما يأتى وهذا لا ينافى أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يأتى فى قول المصنف والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية لان السامع الخ ومن هذا تعلم أن المراد بالدلالة السابقة فى التعريف الدلالة العقلية (قوله وهى) أى الدلالة اللفظية التى للوضع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية

وذلك لان الدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب ثم الدلالة اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالاولى هى المقصودة بالنظر ههنا وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه

بأقسامها الثلاثة (قوله بحيث) أى ملتبسا بحالة هى أن يفهم منه المعنى اى المطابقى أو التضمنى
أو الالتزامى (قوله عند الاطلاق) أى اطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها وقوله بالنسبة الخ
متعلق بيفهم وخرج به اللفظية العقلية وكذلك اللفظية الطبيعية فانهما يحصلان لغير العالم بوضع اللفظ
ولغيره لعدم توقفهما على العلم بوضعه ولا يقال ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان منتفيا عنهما
الا انه لا ينافيانه اذ كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد وحينئذ فكيف يصح
الاحتراز عنهما بهذا القيد لانا نقول المتبادر من قول الشارح بالنسبة الى العالم بوضعه الحصر
والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تحمل على المتبادر منها مهما أمكن فلهذا صح الاحتراز
عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهذه الدلالة)
أى اللفظية التى للوضع مدخل فيها اما على تمام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة
المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن
الاقسام المذكورة لان فصاحة المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليست
جزءا من الموضوع له وليست خارجا عنه بل هى فرد من أفراد الفصاحة التى هى جزء الفصيح الذى هو
جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها قلت لا مدخلية للوضع فيها لان المراد بمدخلية
الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الدلالة الوضعية أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والملزوم
كما فى دلالة التضمن والالتزام واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكله ولا لملزومه بل وضع
لمركب ففصاحة المتكلم فرد من جزء جزئه فخروجها من الاقسام لعدم وجود المقسم فيها والظاهر أنها
من قبيل الدلالة العقلية لانه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم فتكون كدلالة اللفظ
على حياة اللافظ (قوله على تمام الخ) أى على مجموع ما وضع له والمراد بالمجموع ما قابل الجزء فدخل
فى ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما يقال الاولى حذف تمام لانه يخرج دلالة اللفظ على الماهية
البسيطة الموضوع هو لها فان قلت هلا حذف قوله تمام واكتفى بقوله اما على ما وضع له
وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لاجل حسن مقابلته بالجزء وقد تبين لك
مما قلناه أن تمام لا محترز له وما قيل من انه احترز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثى ففيه نظر
وذلك لانه على مذهب الشارح من أن دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضعا نوعيا ويكتفى بالمغايرة بين
الدال والمدلول بالاعتبار تكون تلك الدلالة مطابقية فلم يكن تمام احترازا عن شئ وعلى أن تلك الدلالة
عقلية كما اختاره العلامة السيد كانت خارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت
خارجة عن المقسم فلا يكون تمام احترازا عنها لعدم دخولها (قوله ما) أى المعنى الذى وضع
أو معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجملة وضع صفة أو صلة جرت على غير من هى له لان الموصوف
بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك الابراز جريا على المذهب
الكوفى الذى يرى عدم وجوب الابراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله الناطق) الاولى والناطق
بالعطف (قوله أو على جزئه) أى جزء ما وضع له (قوله على الحيوان) أى فقط أو الناطق
فقط اذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله أو على خارج عنه) أى عن تمام ما وضع له اللفظ
(قوله كدلالة الانسان على الضاحك) أى وكدلالة السقف على الحائط (قوله أى الدلالة على
تمام ما وضع له) أى الدلالة على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثان
لتسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى) أى لا لجزئه ولا للازمه وحينئذ فالسبب فى
حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره هو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشئ آخر بخلاف الاخيرتين فانه
انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم
(قوله وكل من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائد على الوضع (قوله انما هى من

جهة

وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ
(له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
(أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان
او الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة
الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى
الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان
الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى
(كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء
والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل
من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم
العقل

جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضى أن الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك اذ هو جزء سبب لان كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين احداهما وضعية والاخرى عقلية وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل لان فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن الملزوم الى اللازم بواسطة حكم أنه كلما وجد الكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه فمن نظر الى المقدمة الاولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمطابقة ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبيانيين وأجيب بأن هذا حصر اضافى أى انما هى من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللازم فلا ينافى انه من جهة العقل والوضع معا وانما اقتصر على العقل فى بيان التسمية لانه سبب قريب بخلاف الوضع فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند أهل هذا الفن قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى وقوله من جهة حكم العقل أى من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بأن الخ سواء تحقق الحكم بالفعل أو لا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله بأن حصول الكل) أى وهو المعنى المطابقى والمراد حصوله فى الذهن أو فى الخارج (قوله يستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل وقوله أو اللازم يرجع الى الملزوم (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والا فبعضهم كأثير الدين الابهرى يسمى الاخيرتين عقليتين كالبيانيين واختار الآمدى وابن الحاجب أن التضمنية وضعية كالمطابقة وأن الالتزامية عقلية قال سم والظاهر أن كلا من الدلالتين الاخيرتين سواء قلنا انها لفظية أو عقلية لا يصدق عليها انها مجاز اذ ليس اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة (قوله باعتبار أن للوضع مدخلا فيها) أى سواء كان دخوله قريبا كما فى المطابقة لانه سبب تام فيها اذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيدا كما فى الاخيرتين لانه جزء سبب فيهما وذلك لان كل واحدة منهما متوقفة على أمرين فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم وعلى انتقال العقل من الملزوم للازم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلية الوضع (قوله ويخصون العقلية) أى سواء كانت لفظية أو لا وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله بما يقابل الوضعية والطبيعية) أى فتكون الدلالة عندهم ثلاثة أقسام عقلية كدلالة الدخان على النار ووضعية كالدلالات الثلاث وطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل فقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية وقوله ويخصون الخ أى بخلاف البيانيين فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ الوضعية قد تكون عقلية فتأمل (قوله وتقييد الاولى) أى تقييدها اضافيا او وصفيا فيقال دلالة مطابقة بالاضافة لا دلالة مطابقة بالوصف وكذا يقال فى التضمن والالتزام كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطول وذكر العلامة يس أن المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الاضافة كأن يقال دلالة المطابقة وتقييد الصفة كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقية ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقة لان المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقية لا بهذا اللفظ وفى بعض النسخ وتختص الاولى وهى بمعنى النسخة الاولى لان تختص من الخصوص لا من الاختصاص وحينئذ فالمعنى تختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله الاولى) أى وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ (قوله لتطابق اللفظ والمعنى) أى توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت دلالته على هذا المعنى ولم يزد بالدلالة على غيره كما أن المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولا لغيره (قوله والثانية) أى وهى الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ (قوله لكون الجزء) أى المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان

بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقييد الاولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له

الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه وكلام الشارح هذا يشير الى أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولاشك أنه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملا فى الكل أعنى مجموع الجزئين مثلا وأما اذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازا كان فهمه منه مطابقة لانه تمام ماعنى به بالوضع الثانوى المجازى وقال بعضهم ان التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أو فى الكل واختاره العلامة السيد ضرورة انك اذا استعملته فى الجزء فلعلاقة الجزئية فمازالت الجزئية ملاحظة واعلم أن هذا الخلاف جار فى دلالة الالتزام أيضا فقيل انها فهم اللازم فى ضمن الملزوم وقيل فهم اللازم مطلقا وقد علمت مايترتب على الخلاف فان قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية وصف للفظ الدال فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء فى ضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا وتعرف الالتزامية بفهم اللازم فى ضمن الملزوم أو بفهم اللازم مطلقا وهذا تعريف للشئ بما يغايره قلت المراد بالفهم الانفهام أو هو مصدر المبنى للمفعول فالمراد انفهام الجزء أو اللازم فى ضمن الكل أو الملزوم أو انفهامهما مطلقا أو كون الجزء أو اللازم فهم فى ضمن الكل أو الملزوم او مطلقا أو يقال ان الدلالة وان كانت حالة اللفظ لكن لما كان بسببها يفهم الجزء فى ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم للازم تسمحوا فى التعبير عنها بماذكر تنبيها على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال فتأمل (قوله فان قيل الخ) الغرض من هذا الاعتراض افساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بأنها غير مانعة وذلك لانه يستفاد منه أن المطابقة تعرف بأنها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له والتضمن دلالته على جزء ماوضع له والالتزام دلالته على خارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها فى الآخر فقول الشارح فان قيل أى بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم (قوله كلفظ الشمس) فيه أنه لايصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وأجيب بأنه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا قاله سم ومبنى هذا الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين اذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا اشكال اه (قوله المشترك) أى اشتراكا لفظيا (قوله بين الجرم) أى القرص وقوله والشعاع أى الضوء أى ان فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو أحد الجزءين بوضع وللشعاع الذى هو أحد الجزءين ولازم للقرص بوضع (قوله فاذا أطلق) جواب اذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله والشعاع التزاما) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتباره جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله واعتبر دلالته على الجرم تضمنا أى باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشعاع التزاما أى باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وان كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو اطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب اذا الثانية وقوله صدق انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى وان كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أى واذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له صار تعريف المطابقة منتقضا منعا لدخول فردين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه وهاتان صورتان (قوله واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله فاذا أطلق على المجموع (قوله صدق عليها) أى على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة (قوله انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أى نظرا لوضع الشمس للمجموع

(أو الثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له

(قوله أولازمه) أي بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أي وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه فتكون المطابقة داخلة في تعريف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان أيضا فجملة ماذكره الشارح من الصور أربعة وهي انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وبقي على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا في تعريف التضمن وإذا أطلق الشمس على الشعاع تضمنا بالنظر لوضع الشمس للمجموع فقد صدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا في تعريف الالتزام وبهذا تمت الصور الست (قوله وحينئذ) أي وحين إذ صدق ماذكر على ماذكره ينتقض الخ وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ماذكره من التفريع والذي يتفرع على ماذكره إنما هو انتقاض المطابقة بكل من الأخيرتين وانتقاض كل من الأخيرتين بالأولى فقط إلا أن يقال إنه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل أنها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالأخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالأخريين) أي بالدلالتين الأخريين لا بتعريفهما كما قد يتبادر من العبارة أي وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع أنه يمكن بأن يقال إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يشمله تعريف المطابقة لكونها دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع وكذا يقال في الباقي ويجاب عن هذا أيضا باعتبار قيد الحيثية في التعريف فإن اعتبرت الدلالة على الجرم من حيث الوضع له فهي المطابقة لا غير وإن اعتبرت الدلالة عليه من حيث أنه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمنية لا غير وكذا يقال في الباقي قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله بالأخريين) بضم الهمزة مفرده أخرى بضم الهمزة أنثى آخر بفتح الخاء أفعل تفضيل إذ أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا ومعناه مغاير وأفعل التفضيل إذا كان بأل طابق موصوفه وهنا الأخريين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدلالتان فلذلك طابق فكان مضموم الهمزة مفرده أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأما لو كان الموصوف مذكرا بأن يقدر بالأمرين الآخرين لكانت الهمزة مفتوحة لأن مفرده آخر بفتح الهمزة ومثناه آخرين بفتحها أيضا ولا يصح أن يكون الأخريين هنا مثنى أخرى بالضم بمعنى آخرة بكسر الخاء لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى حينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثة بالمتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى اه يس (قوله أن قيد الحيثية) الإضافة بيانية (قوله مأخوذ) أي معتبر وملاحظ (قوله الأمور التي تختلف) أي تتغاير وتتباين باعتبار الإضافات أي النسب وذلك كالدلالات الثلاث فإنها تختلف بالنسبة والإضافة للكل أو الجزء أو اللازم فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقية وتضمنية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أو لازمه واحترز بقوله التي تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفة المتباينة لذواتها الأمور لا تجتمع كالإنسان مع الفرس فإنهما لا يتصادقان لاختصاص الأول بالناطقية المباينة لذاتها للصاهلية المختصة بالثاني فلا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية في تعاريفها لكفاية تلك المباينات عن رعاية الحيثية في تعاريفها (قوله حتى إن الخ) حتى تفريعية أي وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات فتعرف المطابقية بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام الموضوع له أي

أولازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من
الدلالات الثلاث بالأخريين فالجواب أن قيد
الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي
تختلف باعتبار الإضافات فهي أن المطابقة
هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه
تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء
ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له

لامن حيث انه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها وتعرف التضمنية بأنها الدلالة على جزء ماوضع له من حيث انه جزء ماوضع له أى لامن حيث انه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقية والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية وتعرف الالتزامية بأنها الدلالة على لازم الموضوع له من حيث انه لازم لامن حيث انه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقية والتضمنية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية (قوله وانسياق الذهن اليه) اى انقياده واهتدائه اليه وقوله وكثيرا مايتركون هذا القيد أى من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر بالتعريف فان قلت كلام الشارح فى المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز ذلك فى التعريف بل لابد فيه من المبالغة فى رعاية القيود وكلامه هنا فى المختصر يخالف ذلك قلت لعل ماذكره فى المطول بالنظر الى مطلق القيد وماذكره فى المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما كذا فى عبد الحكيم (قوله أى الالتزام) أشار بذلك الى أن تذكير الضمير فى شرطه لتذكير لفظ الالتزام وان كان معناه مؤنثا أى الدلالة ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والامر هنا ليس كذلك اذ متى تحقق اللزوم الذهنى تحققت دلالة الالتزام لانا نقول لانسلم ذلك اذ قد يوجد اللزوم الذهنى فى نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام لانها لفظية تأمل (قوله اللزوم الذهنى) اعلم أن اللزوم اما ذهنى وخارجى كلزوم الزوجية للاربعة أو ذهنى فقط كلزوم البصر للعمى أو خارجى فقط كلزوم السواد للغراب والمعتبر فى دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقة اللزوم الذهنى صاحبه لزوم خارجى أولا ولذا قال المصنف وشرطه اللزوم الذهنى أى وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير مضر والمراد باللزوم الذهنى عند البيانيين مايشمل اللزوم غير البين وهو مالا يكفى فى جزم العقل به تصور اللازم والملزوم بل يتوقف على وسايط كلزوم كثرة الرماد للكرم ومايشمل اللزوم البين بقسميه أعنى البين بالمعنى الاخص وهو مايكفى فى جزم العقل به تصور الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى والبين بالمعنى الاعم وهو مايجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الامرين كلزوم الزوجية للاربعة أو كان تصور الملزوم وحده كافيا وأما المناطقة فقد اختلفوا فى المراد باللزوم الذهنى المعتبر فى دلالة الالتزام فالمحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الاخص وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم (قوله الخارجى) أى المنسوب الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر لان اللازم قد لا يكون خارجيا بهذا المعنى وبقولنا من نسبة الجزئى الخ يندفع مايقال ان المعنى اذا لم يكن مدلولا للفظ ولا جزأ لمدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجيا نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب اليه (قوله بحيث يلزم) أى ملتبسا بحالة هى أن يلزم من حصول الخ فلزوم الضحك للانسان عبارة عن كون الضحك ملتبسا بحالة هى أن يلزم من حصول معنى الانسان الموضوع له وهو حيوان ناطق فى الذهن حصوله فيه (قوله اما على الفور) أى فور حصول الملزوم فى الذهن وذلك فى اللزوم البين بقسميه (قوله أو بعد التأمل فى القرائن) أى الوسايط وذلك فى اللزوم الغير البين كلزوم كثرة الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم لانك اذا تصورت العالم لا يجزم عقلك ولا يحصل فيه حدوثه الا بعد التأمل فى القرائن كالتغير وعطف الامارات على القرائن عطف تفسير (قوله وليس المراد باللزوم) أى الذهنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند البيانيين عدم انفكاك الخ أى ليس المراد ذلك فقط بل المراد ماهو أعم من ذلك (قوله عدم انفكاك الخ) أى سواء كفى فى جزم العقل باللزوم تصور الملزوم أو توقف على تصور اللازم أيضا (قوله أعنى) أى

والالتزام الدلالة على لازمه من حيث أنه لازم ماوضع له وكثيرا مايتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه (وشرطه) أى الالتزام (اللزوم الذهنى) أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المعنى فى الذهن أصلا أعنى

بهــذا اللزوم المنفى ارادته وحــده عند البيانيين (قوله اللزوم البين) أى سواء كان بينا بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم خــلافا لمن قصره على الاول لان اللازم على جعــله بينا بالمعنى الاخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج لازم على جعله بينا بالمعنى الاعم وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وهــذا نعت للزوم البين وقوله عند المنطقيين أى عند بعضهم كما تقدم (قوله والا لخرج الخ) أى والا بأن كان المراد باللزوم المعتبر فى دلالة الالتزام عدم انفكاك الخ يعنى اللزوم البين بقسميه فقط لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن كونها مدلولات التزامية لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحينئذ فاللازم باطــل فكذلك الملزوم وثبت المدعى والمراد بذلك الكثير من معانى المجاز ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص والمراد بالكثير من معــانى الكناية ما كــان مفتقرا الى مطلق التأمل فى القرائن وهى التى لا يحكم بالربط بين طرفيهــا عقلا بعــد تصورهما وبيان خروج ما ذكر أن الدال ان كان لفظ اللازم فانفكاك المعانى المجازية والكنائية عنه فى غاية الظهور وان كان لفظ الملزوم مع القرينــة فلا انفكاك ولكن المجموع لم يوضع للمعنى الملزوم الذى لزمه تلك المعانى بل الموضوع لذلك المعــنى الملزوم اللفظ بدون القرينــة فلا يكون من دلالة الالتزام لانه يجب فيهــا أن يكون الدال على اللازم موضوعا للملزوم ولم يوجد فان كان الدال لفظ الملزوم بشرط القرينــة فيمكن انفكاك المعانى المجــازية والكنائية عن ذلك الملزوم مع القرينة المانعة بقى شئ آخر وهو أن كلام الشــارح يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو فى شرح الشمســية من أن دلالة المجاز على معــناه المجازى بالمطابقة وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات اهـ يس وقد يجــاب بأن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزامية أى بحســب الوضع الاصلى فلا ينــافى انها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقــة وانمــا قال الشارح كثير لان اللزوم البين المعتبر عند المناطقة قد يكون فى بعضها (قوله ولمــا تأتى الاختــلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام) وذلك لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفــكاك كان كل لازم بهــذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحــد من لوازم الشئ مساويا للآخر فى الوضوح والخفــاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اهـ سم وقوله أيضا أى كما لم تأت الاختــلاف المذكور فى الدلالة المطابقية لكن عدم الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام باطل فبطل الملزوم وهو كون المراد باللزوم المعتبر هنا اللزوم البين فقوله ولمــا تأتى عطف على قوله لخرج الخ واعترض على الشارح بأنا لا نسلم الشرطية القائلة لو كــان المراد باللزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتى الاختلاف فى دلالة الالتزام بالوضوح لان دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ الى ملاحظة الملزوم أولا ومن ملاحظــة الملزوم الى ملاحظة اللازم ثانيــا ومن ملاحظــة اللازم الى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظة يتأتى الاختلاف المذكــور وأجيب بأن مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقــال من الملزوم الى اللازم فى بعض الصور أطول من زمن الانتقــال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقــال بأن يوجــد انتقالان فأ كثر والتفاوت فى دلالة اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثانى لان فى دلالة اللفظ على لازم معناه انتقالين وفى دلالته على لازم لازمه ثلاثة كما علمت وهــذا التفاوت لا يعتد به عندهــم وحينئذ فلا ايراد واعترض هــذا الجواب بأن الدلالة التضمنية المعتبر فيها التفاوت بحســب الذات لا بحســب الزمان فانه ينتقل من اللفظ الى الكل أولا ومن الكل الى جزئه ثانيــا ومن الجزء الى جزء جزئه ثالثا ففى دلالة اللفظ على جزء المعــنى انتقالان وعــلى جزء جزئه ثلاثة وهذا التفاوت معتبر عند القوم والتفرقة بين دلالة الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق

اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن تكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا

فتأمل (قوله اشارة الخ) أى ولو أطلق اللزوم ولم يقيده بالذهنى لانتفت الاشارة المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم اشتراطه لصيرورة اللزوم حينئذ مطلقا أعم من الذهنى والخارجى (قوله لا يشترط اللزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث متى حصل المسمى فى الخارج حصل هو فى الخارج والمراد لا يشترط اللزوم الخارجى أى لا استقلالا ولا منضما للذهنى (قوله كالعمى) مثال للنفى (قوله لانه عدم البصر الخ) أى فهو عدم مقيد بالاضافة للبصر لا أن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالته على البصر تضمنية (قوله مع التنافى) أى التعاند والتضاد بينهما فى الخارج فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجى لخرج هذا عن كونه مدلولا التزاميا مع أن القصد دخوله (قوله ومن نازع) هو العلامة ابن الحاجب حيث قال فى مختصره الاصولى ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقة وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام وقيل ان كان اللازم ذهنيا فظاهره حيث قدم القول الاول أنه لا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى (قوله فكأنه أراد) أى فأظن انه أراد اذ من معانى كأن الظن وحاصله أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهنى المنفى اشتراطه فى دلالة الالتزام على القول الاول فى كلامه خصوص الذهنى البين بالمعنى الاخص وهذا لا ينافى اشتراط اللزوم الذهنى مطلقا وحينئذ فالقول الاول فى كلام ابن الحاجب يقول باعتبار اللزوم الذهنى مطلقا ولا يشترط خصوص اللزوم الذهنى البين بالمعنى الاخص والقول الثانى يقول لا بد من اللزوم الذهنى البين بالمعنى الاخص فاللزوم الذهنى لا بد منه بلا نزاع وانما الخلاف فى النوع المعتبر منه وعلى هذا فالقول الاول فى كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فاللزوم الخارجى غير معتبر كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ويدل عليه كلام حواشى المطول (قوله اللزوم البين) أى بالمعنى الاخص (قوله والمصنف أشار الى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين) أى فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين (قوله ولو لاعتقاد المخاطب) أى هذا اذا كان اللزوم الذهنى عقليا بأن كان لا يمكن انفكاكه بل ولو كان ذلك اللزوم لاجل اعتقاد المخاطب اياه بسبب عرف عام أو غيره وذلك بأن يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة عرف عام أو خاص أن بين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار أحدهما فى الذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فهذا كاف فى اللزوم الذهنى فمثال اللزوم باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام الاسد مثلا أهل العرف العام قاطبة يفهمون من معناه لازما هو الجراءة والشجاعة وان كان لا لزوم عقلا بين تلك الجثة والجراءة فاذا قيل هل زيد شجاع فأجبت بقولك هو أسد فهم المخاطب منه أنه شجاع وكما فى طنين الاذن اذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطنين مذكور فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك ان لفلان طنينا فى أذنه ليفهم منه أنه مذكور وكاختلاج العين اذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك اختلجت عين فلان ليفهم منه أنه لقى حبيبه وكما اذا اعتقد انسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عنين فيجوز أن يقال له فلان غير متزوج ليفهم منه أنه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة العرف العام وان كان اللزوم العقلى منتفيا وظهر مما قررنا أن اضافة اعتقاد للمخاطب فى كلام المصنف من اضافة المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتبر فى تحقق اللزوم ما عند المخاطب من الربط لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمرا لازما عند المتكلم والا رجع خلا الخطاب عن الفائدة ولذا قال المصنف ولو لاعتقاد المخاطب ولم يقل ولو لاعتقاد المتكلم (قوله مما يثبته اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له والمثبت له انما هو ذهن المخاطب وعقله فاولا يثبته بعقله ثم بعد ذلك يعتقده فكان الاولى أن يقول مما يثبته ذهن المخاطب وأجيب بأن الاعتقاد فى كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أى مما يثبته معتقد المخاطب وهو ذهنه

وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط
اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على
البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه
أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج
ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه
أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك
تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار الى أنه
ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر
عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب
بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته
اعتقاد المخاطب

أو يقال ان المراد بالاثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم لان تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته فى الذهن بالوجود الظنى أى يجعله ثابتا فيه على وجه الظن (قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به لانه ان أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه ففيه بعد لانه يبعد اتفاق جميع أهل العلم او العوام على شئ وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضعه والعرف الخاص ما تعين واضعه كأهل الشرع أو النحاة أو المتكلمين وحينئذ فلا ايراد (قوله اذ هو المفهوم من اطلاق العرف) علة لمحذوف أى وانما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص لانه المفهوم الخ فالعرف العام كاللزوم الذى بين الاسد والجراءة كما مر والعرف الخاص كاللزوم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسة فان هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصة فاذا قيل هل ينجس هذا الماء اذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين فهم المخاطب منه اذا كان من أهل الشرع عدم قبوله للنجاسة وكاللزوم الذى بين التسلسل والبطلان فان هذا اللزوم عند أهل الكلام لانهم يقولون ان التسلسل يستلزم البطلان فاذا قلت لانسان يلزم على كلامك الدور أو التسلسل وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل وكلزوم الرفع للفاعل فانه خاص بالنحاة فاذا قال انسان جاء زيدا بالنصب فقلت له زيد فاعل فهم منه اذا كان نحويا انه مرفوع (قوله واصطلاحات الخ) عطف على الشرع لان اصطلاح أرباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للنجار فانه خاص بالنجارين فيجوز أن يقال هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب أن زيدا نجار وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل فان الاول خاص باصطلاح أهل صنعة النحو والثانى خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الاحوال كما اذا كان المقام مقام ذم انسان بالبخل فان من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فاذا قلت انه كريم فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك أما أنا فلست بزان وتريد أن مخاطبك زان لقرينة (قوله أى بالدلالات المطابقية) عبر بالجمع لان الاختلاف فى الوضوح انما يأتى فيه وفسر الوضعية بالمطابقية لئلا يتوهم أن المراد الوضعية بالمعنى الذى جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم أعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد واعلم أن المطابقة يندرج فيها دلالة سائر المجازات مرسلة كانت أولا لانها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة أعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية حيث قال لا نسلم أن دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة اذ المراد بالوضع فى الدلالات الثلاث أعم من الجزئى الشخصى كما فى المفردات والكلى النوعى كما فى المركبات والا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر فى موضعه انتهى واذ قد علمت أن سائر المجازات دلالتها بالمطابقة وأنها وضعية فكيف يأتى قول المصنف تبعا لغيره من أهل هذا الفن ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية اللهم الا أن يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالة المجاز وضعية ويدل لهذا كلام السيرامى عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ نفسه بلا واسطة قرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقا بازائه وصرح بذلك الشارح أيضا فى التلويح فانتفى الوضع مطلقا فى المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا الى تحقق الفهم ضمنا فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة اه يس (قوله لان السامع الخ) انما خصه بالذكر لانه الذى يعتبر نسبة الخفاء والوضوح اليه غالبا (قوله ان كان عالما بوضع الالفاظ) أى بوضع كل واحد منها (قوله لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض) أى بل هى مستوية فى الدلالة عليه ضرورة تساويها

بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية) أى بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض)

فى العلم بالوضع المقتضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع واذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف فى دلالتها وضوحا وخفاء (قوله أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ) أى بوضع جميعها وهذا صادق بأن لا يعلم شيأ منها أصلا او يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) أى وما انتفت دلالته منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها (قوله لتوقف الفهم) أى فهم المعنى على العلم بالوضع أورد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه حيثية ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ولا تكون منتفية على تقدير انتفاء العلم بالوضع وحينئذ فلا يلزم من نفى الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفى الدلالة فبطل ماذكره من التعليل وأجيب بأن المراد بالدلالة فى قول المصنف والا لم يكن كل واحد دالا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحينئذ فالمعنى والا لم يكن كل واحد من الالفاظ مفهما له ويدل لهذا قول الشارح الآتى والا لم يتحقق الفهم أى وان لم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أى المعبر عنه فى كلام المصنف هنا بالدلالة وقوله على العلم بالوضع أى فيلزم من نفى العلم بالوضع نفى الدلالة لان المتوقف على الشئ ينتفى بانتفاء المتوقف عليه (قوله ان كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخد موضوع للوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل (قوله والهيئة التركيبية) أى وعالما بهيئته التركيبية وهى اسناد يشبه الى الخد أى وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخد للورد بناء على أن هيئته التركيبية موضوعة (قوله امتنع أن يكون) جواب ان وكلام اسم يكون وجملة يؤدى خبرها أى امتنع أن يوجد كلام مؤديا هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على المصدرية وقوله أوضح وأخفى صفة لدلالة أى أوضح من خده يشبه الورد أو أخفى منه فقد حذف المفضل عليه (قوله لانه الخ) علة لقوله امتنع الخ (قوله مايرادفه) أى كأن يقال وجنته تماثل الورد (قوله ان علم الوضع) أى وضع هذه المرادفات (قوله فلا تفاوت فى الفهم) أى بل يكون فهمه من الكلام الثانى كفهمه من الكلام الاول والمراد بالفهم الدلالة كامر (قوله والا لم يتحقق الفهم) أى وان لم يعلم أن هذه الالفاظ الجديدة المرادفة للالفاظ الاولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيأ أصلا فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت فى الدلالة وضوحا وخفاء ومثل ماذكره الشارح من المثال اذا قلنا فلان يشبه البحر فى السخاء وبدلنا كل لفظ برديفه فان كان مساويا له فى العلم بالوضع لم يختلف الفهم وان كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما اذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمستلزمه كفلان مهزول الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماد فانه يجوز أن يكون استلزام بعض هذه المعانى لمعنى الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلالة وضوحا وخفاء كما يأتى فى الدلالة العقلية (قوله وانما قال لم يكن كل واحد) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون أن يقول لم يكن واحد منها مما يدل على السلب الكلى وانما كان الاول سلبا جزئيا لوقوع كل فى حيز النفى المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى وانما كان الثانى سلبا كليا لان واحد نكرة واقعة فى سياق النفى فتعم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلى (قوله لان قولنا) الاولى أن يقول لان قوله بضمير الغيبة العائد على المصنف الا أن يقال انه لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى نسبها له (قوله معناه انه عالم بوضع كل لفظ) أى فيكون ايجابا كليا وقوله معناه خبر أن (قوله فنقيضه) مبتدأ وقوله يكون أى ذلك النقيض وقوله سلبا جزئيا خبر يكون وجملة يكون خبر المبتدا وانما كان نقيضه ماذكر لما تقرر فى المنطق من أن الايجاب الكلى انما يناقضه السلب الجزئى لا الكلى ولذا لم يقل لم يكن أحد منها دالا الذى هو سلب كلى ثم ان من المعلوم أن السلب الجزئى أعم من السلب الكلى وذلك لتحقق السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الافراد الذى هو السلب الكلى وعند انتفائه

والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أى ان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض

عن بعض الافراد ولذا قال الشارح في بيان معنى قول المصنف والا لم يكن كل واحد دالا عليه أى وان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه وهذا اللازم أعنى عدم دلالة كل لفظ عليه صادق بأن لا يكون للفظ منها دلالة أصلا وصادق بأن يكون لبعض منها دلالة فقول الشارح ويحتمل الخ الاولى أن يقول فيحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل الخ كما قلنا واعلم أن ماذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا أخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه اذا أخر عن أداة النفي ومافي معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لانسلم الخ) هذا وارد على قول المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض (قوله بعض الالفاظ المخزونة) مثل ليث وأسد وسبع وغضنفر وقوله بأدنى التفات متعلق بيحضر (قوله لكثرة الممارسة) أى ممارسة استعماله في معناه وهو متعلق بيحضر ففهم المعنى من أسد أوسبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الالفاظ الاربعة وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله وقرب العهد بها) أى بالالفاظ أى باستعمالها في معناها أو بالعلم بوضعها وقوله والمؤانسة عطف لازم على ملزوم وكذا قوله وقرب العهد بها (قوله فانه يحتاج الخ) أى وحينئذ فقد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا يسلم (قوله ومراجعة أطول) مرادف لما قبله (قوله أن التوقف) أى والمراجعة (قوله من جهة تذكر الوضع) أى المنسى أى وليس التوقف والمراجعة لخفاء الدلالة بعد العلم بالوضع وحاصله أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (قوله وبعد تحقق الخ) الاوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف لان الفرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الا أن يقال انه أراد بالعلم بالوضع تذكره وقوله وحصوله تفسير لتحققه وأورد على كلام المصنف أيضا أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقديم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه فاذا أبدلت ألفاظه بما رادفها من غير اشتمال على ذلك التعقيد بأن قدم فى أحد التركيبين ما أخر فى الآخر وذكر فى أحدهما ما حذف فى الآخر فقد تصور الوضوح والخفاء فى دلالة الالفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع وأجيب بأن الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لان لها دخلا فى الفهم الوضعى على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء فى الدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام وأورد عليه أيضا اختلاف الحد والمحدود فى الدلالة فان كلا منهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلالة فى الكل مطابقة مع اختلافهما فى الدلالة عليها وضوحا وخفاء فان دلالة الحد أخفى لاحتياجها الى استخراج الاجزاء وتمييز ألفاظها الدالة عليها تفصيلا وأجيب بأن الكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى الا نفس الدلالة والحد والمحدود معناهما مختلف بالاجمال والتفصيل لان الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجملة وحينئذ فالاوضحية باعتبار التفصيل فرجع الاختلاف فى المدلول دون الدلالة وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيتأتى الاختلاف

ولقائل أن يقول لانسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما يجاب عنه من أنه نسيانا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى

فى الوضعية باعتبار ذلك وأجيب بأن ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظهور المخاطب مما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل لفظ ولو كان ضمنيا فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء وانما اختلف فى كون مافهم هل هو كذلك فى الوضع أولا والكلام فى تصور المعنى لا فى تحقق كون ماتصوّرمنه هو الموضوع له أولا فتأمّل (قوله ويتأتى بالعقلية) المراد بها ماتقدم وهى دلالة التضمن والالتزام فأل عهدية (قوله مراتب اللزوم) أراد باللزوم مايشمل لزوم الجزء للكل فى التضمن ولزوم اللازم للملزوم فى الالتزام ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله أى مراتب لزوم الاجزاء للكل) كالحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر فهذه كلها أجزاء للانسان لكن بعضها بواسطة فأكثر وبعضها بلا واسطة فالربط بين المنتقل منه الذى هو الكل وبين المنتقل اليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا لوجود الواسطة فتخفى دلالة لفظ المنتقل منه على الجزء المنتقل اليه وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطة فتظهر تلك الدلالة (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أى التى هى المدلول الالتزامى لما مرّ من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم كالوصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماد والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال الفصيل وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفى فاذا كان الربط بين الملزوم المنتقل منه وبين ذلك اللازم المنتقل اليه خفيا كانت دلالة لفظ المنتقل منه على ذلك المنتقل اليه خفية وان كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة والسبب فى الوضوح فى دلالة الالتزام اما كون اللزوم ذهنيا بينا تستوى فيه العقول واما قلة الوسايط مع ضميمة الاستعمال العرفى أومع ضميمة ظهور القرينة جدّا حتى كأنها المشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسايط عند ضميمة كثرة الاستعمال والسبب فى الخفاء فيها كثرة الوسايط المحوجة لمزيد التأمّل وذلك لقلة الاستعمال (قوله وهذا) أى اختلاف مراتب اللزوم فى الوضوح (قوله للشئ) أى الذى هو الملزوم كالكرم (قوله لوازم متعدّدة) ككثرة الضيفان وكثرة احراق الحطب وكثرة الرماد (قوله بعضها) أى بعض تلك اللوازم ككثرة الضيفان (قوله أقرب اليه) أى الى ذلك الشئ (قوله منه) أى من ذلك الشئ (قوله اليه) أى الى ذلك البعض (قوله لقلة الوسايط) أراد بالقلة مايشمل العدم بالنظر للبعض (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالكرم بالالفاظ الخ بأن يقال زيد كثير الضيفان أوكثير احراق الحطب أوكثير الرماد ولاشك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة احراق الحطب للكرم لعدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة احراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد للكرم لان بين الكرم وكثرة احراق الحطب واسطة وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان وقوله لقلة الوسايط أى أوكثرة الاستعمال كالكرم فان له لوازم ككثرة الرماد وهزال الفصيل وجبن الكلب فتمكن تأدية الكرم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم بأن يقال زيد كثير الرماد أوهزيل الفصيل أوجبان الكلب ولاشك أن هذه اللوازم مختلفة فى الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء اذليس الانتقال من هذه اللوازم الى الكرم مستويا فان الانتقال من كثرة الرماد اليه أسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسايطه واعترض على الشارح بأن الكلام فى دلالة الالتزام وهى مؤدية للازم بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية الخ وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وبالملزوم المتبوع معتبرا فى كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا مامرّ من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم هذا وذكر بعضهم أن هذا الكلام من الشارح اشارة الى مذهب السكاكى فى الكناية فان الانتقال فيها عنده من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز (قوله وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات الخ) هذا اذا استعمل لفظ الملزوم

(ويتأتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام وهذا فى الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعدّدة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات

لـنقل

لينتقل منه الى اللازم كما فى المجاز وكما فى الكناية على مذهب المصنف وقوله أن يكون للازم ملزومات كالحرارة فان لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فيمكن الخ أى بأن يقال زيد أحرقته النار أو الشمس أو فى جسمه نار أو شمس أو حركة قوية ومثل الحرارة فيما ذكر الكرم فانه يصح جعله لازما وملزوماته كثرة الضيفان وكثرة احراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات وهو كثرة الضيفان أوضح من لزومه للبعض الآخر فيمكن تأدية ذلك اللازم وهو الكرم بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات بأن يقال زيد كثير الضيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير احراق الحطب (قوله أوضح منه) أى من اللزوم (قوله المختلفة وضوحا وخفاء) لا حاجة الى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد فى بعض النسخ اسقاطها (قوله وأما فى التضمن) أى وأما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا فى التضمن وجواب أما محذوف أى فغير ظاهر ويحتاج لبيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلة قوله وأما فى التضمن الخ لقوله سابقا وهذا فى الالتزام ظاهر (قوله فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ) أى كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فانه جزء منه (قوله وجزأ لجزء الخ) أى ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزأ لجزء من شئ آخر كالجسم فانه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان (قوله فدلالة الشئ) هو على حذف مضاف أى فدلالة دال الشئ أعنى لفظ حيوان وانما احتجنا لذلك لان الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله ذلك المعنى) أى كالجسم وقوله جزء منه أى من ذلك الشئ كالحيوان وقوله على ذلك المعنى أى كالجسم (قوله أوضح من دلالة الشئ) أى كالانسان وقوله الذى ذلك المعنى وهو الجسم وقوله من جزئه أى كالحيوان وفى الكلام حذف والاصل أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم أوضح) وذلك لان دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لان الجسم جزء من الحيوان لان حقيقة الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على الجسم بواسطة الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم بالنسبة الى الحيوان جزء والى الانسان جزء الجزء وحينئذ فالانسان يدل على الحيوان ابتداء وعلى الجسم ثانيا بخلاف الحيوان فانه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالته عليه أوضح من دلالة الانسان فكما أن مراتب لزوم اللوازم للملزوم متفاوتة فى الوضوح كذلك مراتب لزوم الاجزاء للكل متفاوتة فيه (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح) وذلك لان التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه لان دلالة الاول بلا واسطة ودلالة الثانى بواسطة ومثل بمثالين اشارة الى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قوله فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه الخ وحاصله أن ما ذكره من أن دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى ممنوع بل الامر بالعكس وهو أن دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اهـ سم فدلالة انسان على الجسم أوضح من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتم من أن دلالة حيوان عليه أوضح (قوله فان فهم الجزء) أى من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أى وما كان أسبق فى الفهم فهو أوضح وانما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل لان الشخص اذا طلب فهم مدلول اللفظ الذى سمعه وكان كلا وجب فهم أجزائه أولا فاذا سمع لفظ الكل كالانسان مثلا وتوجه عقله الى فهم المراد منه فهم أولا الاجزاء الاصلية ومنها الجسمية ثم ينتقل الى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزأ له كالحيوانية ثم ينتقل الى ما يجمع تلك

لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر
فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعة
للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء
وأما فى التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى
جزأ من شئ وجزأ لجزء من شئ آخر فدلالة
الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك
المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى
جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت
عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم
الجزء سابق على فهم الكل

الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزأ له وهو الانسانية واعترض على الشارح بأن هذا الدليل مخالف للمدعى من وجهين الاول انه انما يفيد أن دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزؤه أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الانسان على الحيوانية فانها أوضح من دلالته على الانسانية فاللفظ الدال ثانيا فى هذا الدليل هو عين الدال اولا وهذا خلاف المدعى المدّعى أوضحيته فانه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانيا مغاير للدال اولا الامر الثانى أن المدّعى أوضحية الدلالة على جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل انما يفيد أوضحية الدلالة على الجزء من الدلالة على الكل فلو قال الشارح لان فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسلم من هذا الاخير وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله بل الامر بالعكس أى بعكس ما يفهم لزوما مما سبق وتوضيح ذلك انه يفهم مما سبق أن دلالة الشئ على جزئه أوضح من دلالة شئ آخر على جزء جزئه لوجود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها أوضح من دلالة الانسان عليه لعدم الواسطة فى الاول ووجودها فى الثانى و يلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلالة الشئ على جزئه أوضح من دلالة ذلك الشئ على جزء جزئه كدلالة الانسان على الحيوان فانه أوضح من دلالة الانسان على الجسم لان كلا منهما دلالة الشئ على جزئه والمساوى للاوضح أوضح فيقال هذا اللازم الذى فهم مما سبق الامر بعكسه وهو أن دلالة الشئ على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل وأجيب عن الثانى بأن فى الكلام حذفا والاصل لان فهم الجزء سابق على فهم الكل أى وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فانه بالنسبة للانسان جزء جزئه و بالنسبة للحيوان جزؤه وكالحيوان فانه بالنسبة للانسان جزء وبالنسبة للجسم كل فتأمل (قوله ثم) أى الامر بالعكس من أن دلالة الشئ على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل فى الوجود والانتقالات الجزئية لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة فى الوجود فيكون المقصود فى دلالة التضمن انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل فالانسان اذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه وفاهما لجميع أجزاء الموضوع له اول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ اجمالا ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة ان كان له جزء ثم ان كان لذلك الجزء جزء انتقل اليه على حدة وهلم جرا فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء وما فى السؤال من أن الامر بالعكس فهو منظور فيه لجهة أخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب فى تلك الجهة الترقى والحاصل أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة الترقى فى التركيب بان يفهم أولا جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وهذا ملحظ السائل وأما اذا كان المخاطب فاهما لجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدلى والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجمالا ثم ينتقل لجزئه على حدة لا فى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حدة لا فى ضمن الجزء وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء (قوله ولكن المراد هنا) أى لكن المراد بالتضمن هنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ أى على حدة لا فى ضمن الكل أى وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره فى البيان السابق وقوله وملاحظته عطف على انتقال مفسرا له وقوله بعد فهم الكل أى لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم اولا فى ضمن الكل واى ثمرة لذلك لانا نقول يظهر هذا عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الاغراض فان فهم الشئ على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله وكثيرا الخ) أى على أن كثيرا الخ وهذا جواب بالمنع والاول بالتسليم وحاصله انا لا نسلم أن فهم الجزء لازم

قال ثم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء

ان يكون

أن يكون سابقا على فهم الكل اذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه اصلا وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان كذا قرر شيخنا العدوى وفى سم أن قوله وكثيرا الخ دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله أن يخطر النوع بالبال) أى على سبيل الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال اه فنرى وقوله وكثيرا ما يفهم الكل أى ما يفهم الشئ الذى يصدق عليه انه كل فى نفسه من غير ملاحظة انه كل والا لزم تقدم معرفة أجزائه عليه (قوله أن يخطر النوع) اى كالانسان وقوله بالبال أى بالذهن (قوله الى الجنس) أى الذى هو جزء من النوع كالحيوان وفى تعبيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفنن واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلالة التضمن لا تلزم فى الالفاظ الموضوعة للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات الى جزء من الاجزاء على حدة لصحة الغفلة عن ذلك الجزء وقد نصوا على أن التضمن فى المركبات لازم للمطابقة وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقة فى المركبات صلاحية اللزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات الى الاجزاء على حدة فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الاشكال (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام آخر فان ما سبق كان فى تعريف العلم وما يتعلق به وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه (قوله المراد به لازم ما وضع له) أى لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له فما واقعة على المعنى وضمير وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما وحينئذ فالجملة صفة أو صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب ابراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللام راجع لما وفى كلامه اشارة الى أنه لا بد فى المجاز والكناية من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له فى المجاز دون الكناية وفيه اشارة أيضا الى أن دلالة التضمن فى هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مقصودة من اللفظ أما فى المجاز فيتعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينة الصارفة عن ارادة المعنى المطابقى وأما فى الكناية فيتعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء لكن مع صحة ارادة المعنى المطابقى لكون القرينة لا تمنع من ارادته وأما اذا أطلق لفظ الكل أو الملزوم على معنى كل منهما واتفق أنه فهم من الاول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من المجاز ولا من الكناية المبنيين على التضمن والالتزام هنا ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد فى هذا الفن وانما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة اليعقوبى (قوله المراد به لازم ما وضع له) أى ارادة جارية على قانون اللغة والا فما كل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا فى يس (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء لانه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم الخارج عن المعنى (قوله ان قامت قرينة) أى دلت (قوله على عدم ارادته) أى من ذلك اللفظ (قوله فمجاز) أى فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلا وغير مرسل وذلك كقولك رأيت أسدا بيده سيف أو يتكلم فان قولك يتكلم أو بيده سيف قرينة دالة على أن الاسد لم يرد به ما وضع له وانما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع واعترض على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما وذلك لانه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الى مجاز وكناية ومعلوم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والامر ليس كذلك لان المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك وبالجملة فكون الواجب فى المجاز أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصح الا فى قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذى علاقته اللزومية ولا يظهر فى غيره من الاقسام

انه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن أو خارجا كما فى الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ما وضع له (فمجاز

(والكناية) فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا أن ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز

وقد يجاب بأن المصنف انما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وهذا ليس نصا في أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه
من اللازم الى الملزوم مثلا ولا ضرر في كون قسم الشئ أعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامة
الشارح أو يقال ان المجاز لابد في جميع أقسامه من العلاقة المصححة للانتقال ومرجع العلاقة
اللزوم وان كان اللزوم قد يذكر في بعض الاوقات علاقة وانما كان مرجع العلاقة اللزوم لان مرجع
المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من الملزوم الى اللازم ألا ترى أن مجازي
الاستعارة التحقيقية والمكنية يردان الى اللازم وان كان بتكلف فان الاسد أريد به الرجل الشجاع
والمنية في قول القائل انشبت المنية أظفارها بفلان أريد بها الاسد ادعاء وليس الرجل الشجاع
لازما للاسد الحقيقي ولا الاسد الادعائي لازما لمدلول المنية وانما يردان الى اللازم باعتبار مطلق
الجراءة في الاول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني ولا شك أن هذا تكلف يخرج الكلام عما تحقق
فيه وتقرر من أن كلا من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتي فتأمل (قوله والا)
أي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له مع ارادة اللازم وذلك بأن وجدت القرينة الدالة
على ارادة اللازم الا انها لم تمنع من ارادة الملزوم وهو المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود
القرينة أصلا وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان الكناية لابد فيها من قرينة (قوله فكناية)
اى فذلك اللفظ المراد به اللازم مع صحة ارادة الملزوم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية مأخوذ من كني
عنه بكذا اذا لم يصرح باسمه لانه لم يصرح باسم اللازم مع ارادته وذلك كقولك زيد طويل النجاد
مريدا به طول القامة فانه كناية اذ لا قرينة تمنع من ارادة طول النجاد مع طول القامة (قوله
فعند المصنف الخ) أي وأما عند السكاكي فالانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم والمصنف رأى
أن اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه الى الملزوم اذ لا اشعار للاعم بالاخص
والجواب عن السكاكي أن اللازم انما ينتقل عنه لا من حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم وانما سماه
لازما من حيث انه تابع مستند لغيره الا انه ملزوم من جهة المعنى وبهذا تعلم أن الخلاف بينهما لفظي
(قوله الانتقال في المجاز والكناية الخ) أي والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن
ارادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية (قوله اذ لا دلالة الخ) علة لمحذوف أي لا من
اللازم الى الملزوم كما يقول السكاكي اذ لا دلالة الخ ووجه نفي دلالة اللازم على الملزوم ما تقدم من أن
اللازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم والعام لا اشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه اليه (قوله
من حيث انه لازم) حيثية تقييد أي وأما دلالة اللازم على الملزوم فيما اذا كان مساويا فهو من حيث
انه ملزوم لا من حيث انه لازم لانه مع التساوي يكون لازما وملزوما (قوله الا أن ارادة الموضوع له
جائزة في الكناية) فان قلت أي فرق بين الكناية وبين اللفظ الذي أريد به معناه الاصلي مع لازمه
تضمنا أو التزاما فانه حقيقة قطعا والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا مع أن كلا منهما
على هذا قد أريد به اللازم والملزوم معا قلت ان المقصود الاصلي في الحقيقة هو الملزوم واللازم
مقصود بالتبعية والمقصود الاصلي في الكناية هو اللازم والملزوم مقصود تبعا فقول الشارح الا أن
ارادة الموضوع له الخ أي بالتبع لا بالذات وقرينة الكناية وان لم تناف الملزوم لكنها ترجح اللازم عليه
كذا أجاب العلامة القاسمي اذا علمت هذا فقول الشارح الا أن ارادة الموضوع له الخ أي بالتبع
لا بالذات ومثال الحقيقة التي أريد منها اللازم والملزوم قولك فلان وجهه كالبدر ومثلا فمدلوله المطابقي
شبه وجه فلان بالبدر في الاستدارة والاستنارة وهو مراد مع ارادة لازمه وهو أنه نهاية في الحسن
وليس هذا من الكناية في شئ ولصحة أن يراد في التشبيه المعنى المطابقي وهو اتصاف المشبه بوجه
الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكناية

ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقا وهذا مما يقدح فى حصر المصنف سابقا وجود الخفاء والوضوح فى دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للمجاز والكناية دون المطابقة فتأمل اه يعقوبى (قوله وقدم المجاز عليها) أى فى الوضع أعنى فى البحث والتبويب وهذا جواب عما يقال ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن انما يأتى بالدلالة العقلية وهى منحصرة هنا فى المجاز والكناية فيكون المقصود من الفن منحصرا فيهما وحينئذ فهما مستويان فى المقصودية من الفن فلاى شئ قدم المجاز عليها فى الوضع وهلا عكس الامر (قوله يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا) أى وان كان القصد الاصلى منها الى اللازم كما مر (قوله مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء فى الوجود بمعنى انه لا يوجد الكل الامع وجود طبيعة الجزء المركبة من حقيقة الجزء وطبيعته لا لكون الجزء علة تامة للكل اذ لو كان كذلك لكان كلما وجد الجزء وجد الكل وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكل لصحة كونه أعم منه ولما توقف الكل على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم فى نفس الامر على الكل وذلك هو معنى التقدم الطبيعى أى المنسوب للطبيعة والحقيقة لتركب الكل من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله فيقدم الخ) أى فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا لاجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع (قوله وانما قال كجزء معناها) أى ولم يقل لان معناه جزء معناها جزما (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لابد من ارادته منها فلا منافاة بين ما هنا و بين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع اللازم والملزوم) اى على وجه الجزم (قوله بل هو اللازم مع جواز الخ) أى فالمجزوم به فيها انما هو ارادة اللازم وأما الملزوم فيجوز أن يراد وأن لا يراد لا انه يراد قطعا وانما لم يعتبر وقوع هذا الجائز فى بعض الاحيان حتى يكون معنى المجاز جزأ حقيقة من معناها لان الكناية من حيث هى كناية لا تقتضى ارادتهما فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز (قوله ثم منه ما ينبنى على التشبيه) أى ومنه ما لا ينبنى عليه وهو المجاز المرسل (قوله وهو الاستعارة) وجه بنائها على التشبيه أن استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وادخال المشبه فى جنس المشبه به ادعاء فاذا قلنا رأيت أسدا فى الحمام فأولا شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس و بالغنا فى التشبيه حتى ادعينا انه فرد من أفراده ثم استعرنا له اسمه فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو أصل لها ثم انه فى حالة استعارة اللفظ يتناسى التشبيه ومراد الشارح بالاستعارة التى كان أصلها التشبيه التصريحية التحقيقية والمكنى عنها على مذهب الجمهور بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكى لان كلا منها مبنى على التشبيه والتشبيه أصل له (قوله فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته بل لبناء الاستعارة عليه فينافى ما سيأتى من جعله مقصدا لذاته لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضى أن التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ولغيره من حيث توقفه عليه (قوله أيضا) أى مثل التعرض للمجاز والكناية وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله فى الفن و بيان كونه مقدما فى الذكر على المجاز وكل منهما مفهوم من قول المتن ثم منه ما ينبنى على التشبيه فان المبنى يستلزم مبنيا عليه وكونه متقدما كما هو ظاهر (قوله أقسامه) أى المجاز (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما يقال قضية كون التشبيه ينبنى عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز (قوله لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل الخ) أى فجعل بابا التشبيه له بالمقصد من حيث كثرة الابحاث وان كان هو مقدمة فى المعنى ويمكن أن يقال انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن

(وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية
(لان معناه) أى المجاز (كجزء معناها)
أى الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط
ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا
فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا
وانما قال كجزء معناها للاشعار بأنه ليس جزء
معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو
مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع
جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز
(ما ينبنى على التشبيه) وهو الاستعارة
التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له)
أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى
أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه
ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد
جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل
جعل مقصدا برأسه

(فاحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية

(التشبيه) أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور

قصدا وان توقف عليه بعض أبوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة الفن (قوله فانحصر المقصود الخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكناية وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم لما كان ضمير ينحصر راجعا لعلم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان مشتملا على امور سوى الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط أبوابه الى غير ذلك قال وينحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية (قوله في الثلاثة) أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فانها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كناية وقول بعضهم انها داخلة في التشبيه وان أفردها عنه للاختلاف في حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد بالتشبيه هنا الخ (قوله والمجاز) أل للعهد الذكرى والمجاز المعهود في الذكر هو المرسل والاستعارة التي تبنى على التشبيه والله أعلم

(التشبيه)

(قوله أي هذا باب التشبيه) أشار الشارح الى أن الترجمة خبر لمبتدا محذوف على حذف مضاف وأشار الشارح بقوله الاصطلاحي الى أن أل في التشبيه للعهد الذكرى لانه تقدم له ذكر والمراد بالتشبيه الاصطلاحي الذي هو أحد أقسام المقصود الثلاثة ما كان خاليا عن الاستعارة والتجريد بان كان مشتملا على الطرفين والاداة لفظا أو تقديرا (قوله المبنى عليه الاستعارة) الضمير المجرور عائد على أل أي الذي تبنى عليه الاستعارة وذلك لان استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة في التشبيه وادخال المشبه في جنس المشبه به كما مر واعلم أن البحث عن التشبيه الاصطلاحي في هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبه به ومن جهة أداته وهي الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الامر الحامل على ايجاده ومن جهة أقسامه وسيأتي تحقيق ذلك في محاله ان شاء الله تعالى (قوله أي مطلق التشبيه) اى وأل في التشبيه هنا للجنس اذ هو المناسب لمقام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه اللغوي وحينئذ ففي كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أولا بمعنى ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر وانما تعرض لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان انما هو الاصطلاحي ليتجر الكلام منه الى تحقيق المصطلح عليه فتتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما (قوله أعم من أن يكون على وجه الاستعارة) أي بالفعل بأن حذفت منه الاداة والمشبه كما في قولك رأيت أسدا في الحمام أو رأيت أسدا يرمي (قوله أو على وجه تبنى عليه الاستعارة) أي بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا أسد وهذا هو المقصود ووجه بنائها عليه أنه اذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامي خلافا لما قاله سم من أن هذا تنويع في التعبير وان المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين (قوله أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضمنيا كما في بعض صور التجريد نحو لقيت من زيد أسدا فانت في الاصل شبهت زيدا بالاسد ثم بالغت في زيد حتى انتزعت منه الاسد وانما كان هنا تشبيه ضمني لذكر الطرفين في هذا الكلام فيمكن التحويل في الطرفين الى هيئة التشبيه الحقيقي (قوله لئلا يعود الخ) ان كان المراد لئلا يلزم العود الخ فهو ممنوع اذ الضمير قد يعود الى بعض أفراد العام وقد يعود الى المطلق في ضمن المقيد وفي باب الاستخدام يعود الى أحد المعنيين وان أراد بقوله لئلا يعود أي على وجه الظهور والتبادر فاعادة المعرف كذلك فلا فرق بينهما ويمكن أن يقال مراده لئلا يعود الى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الاصل والحاصل أنه لو أتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له

بخلاف

بخلاف الاظهار فانه فى صحة ارادة خلاف المتقدم أقوى من الاضمار وان كان يصح فى الاضمار ارادة الخلاف أيضا بأن يكون على طريق الاستخدام ويصح فى الاظهار ارادة نفس المتقدم لكن ارادة الخلاف فى الاظهار أقوى من ارادته فى الاضمار (قوله الذى هو أخص) أى من مطلق التشبيه وهو اللغوى ثم لايخفى أن كون التشبيه الاصطلاحى من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى معنى الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال على اشتراك شيئين فى معنى والتشبيه اللغوى كما يأتى عبارة عن فعل المتكلم فبينهما مباينة فأين الاخصية وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى كان أخص منه وحينئذ فمعنى كونه من مقاصد علم البيان أن البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه وأداته والغرض منه من مقاصده وانما فسره بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقى عندهم وان كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة وانما كان فعل المتكلم معنى حقيقيا لهذا اللفظ لاطلاقه عليه اطلاقا شائعا ويشتقون منه المشبه اسم فاعل والمشبه والمشبه به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته ولا يصح شئ من ذلك اذا أريد به الكلام الدال (قوله وما يقال الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره ان الظاهر كالضمير فى العود الى المذكور لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه فقول الشارح وما يقال أى اعتراضا على ما تقدم (قوله اذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) أى وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا وقوله فليس على اطلاقه أى بل أكثرى لا كلى وذلك لانه مقيد بما اذا لم تقم قرينة على المغايرة كما هنا فان القرينة هنا على المغايرة قوله والمراد الخ ثم ان ظاهره أن عود الضمير الى ما قبله كلى وفيه بحث لانه يمكن حمل الضمير على الاستخدام نعم الغالب فى المضمر ارادة المعنى الاول فاستوى مع اعادة الظاهر فتأمل اه يس (قوله معنى التشبيه) أى الذى هو مصدر شبه بدليل تفسير الشارح الدلالة بما ذكر (قوله مصدر الخ) أفاد الشارح أن الدلالة المرادة هنا صفة للمتكلم كما أن التشبيه كذلك اذ المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركة الخ لا صفة الدال أعنى انفهام المعنى منه اذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى هو فعل المتكلم وسيأتى أن التشبيه قد يطلق وصفا للكلام ولو أراد المصنف ذلك لقال هو مجموع الطرفين والاداة والمعنى وبما ذكره الشارح من أن الدلالة هنا مصدر دللت الخ المفيد أنها صفة للمتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له والدلالة وصف للدال وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله على مشاركة) أى اشتراك فالمفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالثانى المشبه به (قوله فى معنى) أى فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما وأما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم واحترز بقوله فى معنى عن المشاركة فى عين نحو شارك زيد عمرا فى الدار فلا يسمى تشبيها (قوله وهذا) أى تعريف التشبيه اللغوى أى بما ذكر شامل لمثل قاتل زيد عمرا فانه يدل على مشاركة زيد لعمرو فى المقاتلة وجاءنى زيد وعمرو فانه يدل على مشاركتهما فى المجئ ومثالهما زيد أفضل من عمرو فانه يدل على اشتراكهما فى الفضل أى مع أن هذا كله ليس تشبيها لغويا فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا لاخراج مثل هذا وادخال زيد أسد ونحوه فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف

الذى هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه (الدلالة) يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة هو مصدر قولك دللته فلانا على كذا (على مشاركة أمر لامر فى معنى) وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو

وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالاعم وهو شائع عند أهل اللغة أو يقال مراد المصنف الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر فان الدلالة فيهما على المشاركة غير صريحة وذلك لان مدلول الاول صراحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو ويلزم ذلك مشاركتهما فيها ومدلول الثانى صراحة ثبوت المجىء لزيد ووجوده لعمرو ويلزم ذلك أيضا مشاركتهما فيه ومن البين انه قد يقصد وقوع المقاتلة من زيد وتعلقها بعمرو غافلا عن مشاركتهما فيها وقد يقصد المجىء من كل واحد منهما غافلا عن المشاركة فيه أيضا ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولى التركيبين فباشتراط كون الدلالة صريحة لا يشملهما التعريف وبالجملة فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالته على الآخر وان استلزمها وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا (قوله المصطلح عليه) أى وهو الذى نرجم له هنا (قوله أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى) هذا تفسير لما وقوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وقد حمل ما على انها موصولة وتقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الخ الا أنه أسقط التى ولو قال أى تشبيه لم تكن الخ كما قال فى المطول كان أخصر وأحسن (قوله بحيث لا تكون) أى الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة التحقيقية أى فان كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على ارادة المشبه فذلك اللفظ لم يكن تشبيها فى الاصطلاح وقوله نحو رأيت أسدا فى الحمام ان كان مثالا للمنفى وهو الاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو اسد فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت أسدا فى الحمام وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتى انها عند المصنف التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه وعند السكاكى نفس لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام المرموز اليه بذكر لازمه وعلى الاول يكون التمثيل اما بقول القائل انشبت المنية أظفارها بفلان تمثيلا لما تستفاد منه وعلى الثانى والثالث تمثيلا لما وجدت فيه فقول الشارح نحو انشبت الخ أى نحو التشبيه المضمر فى النفس المستفاد من قولنا أنشبت الخ (قوله ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو الا أن يقال أراد بالدلالة الواقعة فى التعريف الدلالة الصريحة المقصودة فخرج ما ذكر من المثالين لان الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة فى ذلك (قوله الذى يذكر فى علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كمثل الشارح وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلا فى الدلالة حتى يخرج وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان الاول أن ينتزع من الشئ شئ آخر مساو له فى صفاته للمبالغة فى ذلك الشئ حتى صار بحيث ينتزع منه شئ آخر مساو له فى صفاته كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه لا انتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها وهذا ليس فيه مشاركة أمر لامر آخر حتى يحتاج لاخراجه والثانى أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة فى التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون أصلا ينتزع منه المشبه به نحو لقيت بزيد أسدا فانه انجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس وهذا هو المحترز عنه واخراج التجريد المذكور انما هو بناء على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الاقرب اذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وقيل انه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما الى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعليه فلا يحتاج لاخراجه (قوله لقيت بزيد أسدا) أى لقيت من زيد أسدا أصله لقيت زيدا المماثل

للأسد

(والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا تكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع من نحو لقيت بزيد أسدا أو لقينى منه أسد

للاسد ثم بولغ فى تشبيهه به حتى انه جرّد من زيد ذات الاسد وجعلت منتزعة منه وكذا يقال فى المثال الذى بعده (قوله مع أنّ شيأ منها الخ) أى مع انه لا يسمى شئ منها تشبيها اصطلاحا فقدّم معمول يسمى عليها ولو أخره ليكون فى حيز النفى لكان أوضح وانما لم يسم شئ من هذه تشبيها اصطلاحيا لانّ التشبيه فى الاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا وعدم تسمية واحد من هذه تشبيها مذهب المصنف وخالفه السكاكىّ فى التجريد فانه صرّح بأن نحو لقيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه وقد يقال ان الخلاف لفظىّ راجع الى الاصطلاح قاله الخلخالىّ (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) أى وان وجد فيها معنى التشبيه نعم هو تشبيه لغوىّ وهو أعمّ من الاصطلاحىّ فكل اصطلاحىّ لغوىّ ولا عكس فيجتمعان فى زيد أسد وينفرد اللغوىّ فى الاستعارة والتجريد (قوله وانما قيد الخ) حاصله أنه انما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكنىّ عنها واكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخييلية لانها حقيقة عند المصنف فلفظ الاظفار مثلا عند المصنف مستعمل فى معناه الحقيقىّ وليس مجازا أصلا وانما التجوّز فى اثباتها للمنية على ما يأتى وحينئذ فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر فلا حاجة لاخراجها بقوله ما لم تكن الخ لانها لم تدخل فى الجنس الذى هو الدلالة المذكورة (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بها حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر أن يقول ليست بالتأنيث الا انه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة كان أوضح (قوله على رأى المصنف) متعلق باثبات أى أنّ الاستعارة التخييلية عند المصنف موافقا للسلف اثبات لازم المشبه به للمشبه بعد ادّعاء كونه عينه فلا تشبيه الا فى الاستعارة بالكناية ويحتمل أن يكون الظرف متعلقا بالنفى أى انتفاء الدلالة على المشاركة فى التخييلية على رأى المصنف لا على رأى السكاكىّ ففيها ذلك (قوله اذ المراد) أى عند المصنف وحينئذ فالتجوّز انما هو فى الاسناد فالتخييلية على رأيه مجاز عقلىّ ولذا لم يخرجها وأما عند السكاكىّ فالتجوّز فى نفس الاظفار فهى داخلة فى الجنس وهو الدلالة المذكورة فلو حذف قوله التحقيقية وما بعدها واقتصر على قوله على وجه الاستعارة كان أخصر وأشمل لدخول التخييلية عند السكاكىّ (قوله على ما سيجىء) أى من الخلاف بين السكاكىّ وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحىّ الخ) أعاده لاجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحىّ ما مرّ فدخل الخ (قوله فى معنى) سيأتى قريبا انه لا بدّ فى المعنى الذى هو وجه الشبه أن يكون له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو جاء زيد وعمرو لا يسمى تشبيها (قوله فدخل فيه) أى فى تعريف التشبيه الاصطلاحىّ نحو قولنا زيد أسد أى كما دخل فيه ما يسمى تشبيها من غير خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو زيد كالاسد وكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة كما لو قيل ما حال زيد فقيل كالاسد والمراد دخل نحو قولنا زيد أسد مما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالاوّل نحو قولنا زيد أسد والثانى نحو قوله تعالى صم بكم وجعل المشبه به فى حكم الخبر عن المشبه من حيث افادة الاتحاد وتناسى التشبيه كما فى الحال والمفعول الثانى فى باب علمت والصفة والمضاف وكونه مبينا له وذلك نحو كرّ زيد أسدا أى كالاسد وعلمت زيدا أسدا أى كالاسد ومررت برجل أسد أى كالاسد وماء اللجين أى ماء هو اللجين ونحو قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر (قوله فانّ المحققين الخ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية فى التعريف وخالف غيرهم فادّعى أنّ ما حذفت فيه الاداة كقولك زيد أسد من باب الاستعارة بناء على أن حمل الاسدية على زيد

قال فى هذه الدلالة دلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقى على ما سيجئ فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الأداة والمشبه جميعا أى هم صم فان المحققين

لابد من ادخاله فى جنس الاسد المعلوم كما فى الاستعارة وعلى هذا فلا يدخل فى تعريف التشبيه وجوّز الشارح أن يكون زيد أسد من باب الاستعارة ولكن ادّعى أن المشبه ليس زيدا بل كلية وهو الرجل الشجاع (قوله على أنه) أى ماذكر من المثال والآية (قوله المستعار له) وهو المشبه كالرجل الشجاع فى رأيت أسدا فى الحمام وطى المستعار له انما هو بالنسبة للاستعارة التصريحية اذ هى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية فانه انما يطوى فيها ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان كلا من المثال والآية على فرض انهما استعارة انما يكون تصريحية لامكنية (قوله بالكلية) أى من اللفظ والتقدير (قوله ويجعل الكلام خلوا) أى خاليا عنه عطف على قوله يطوى الخ عطف تفسير أى والمشبه فى المثال الاول ملفوظ وفى الآية مقدر وملحوظ لانه خبر لابد له من مبتدا تقديره هم صم والمقدر بمنزلة الملفوظ فلم يطو ذكره بالكلية فيهما (قوله صالحا لأن يراد به) أى بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالاسد وقوله والمنقول اليه أى والمعنى المنقول اليه وهو المشبه المستعار له كزيد (قوله لولا دلالة الحال) أى وهى القرينة الحالية فاذا قلت رأيت أسدا الآن فى موضع لايرى فيه الاسد الحقيقى كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن يراد بالاسد فيه المعنى الحقيقى وهو الحيوان المفترس المشبه به وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع وقوله أو فحوى الكلام المراد به القرينة المقالية فاذا قلت رأيت أسدا فى يده سيف كان هذا الكلام لولا فى يده سيف صالحا لأن يراد بالاسد فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع وتسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف مافسر به الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق وانما سميت القرينة المقالية فحوى لان فحوى الكلام فى الاصل معناه ومذهبه كما فى القاموس والقرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من ارادة الموضوع له ثم ان قوله لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام راجع للاول أعنى ارادة المنقول عنه فهو شرط فيه لان القرينة سواء كانت حالية أو مقالية مانعة من ارادة المنقول عنه أعنى المعنى الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول اليه عن المنقول عنه لاتصل الشرط بمشروطه ثم ان عبارة الشارح مشكلة لانها تفيد أن الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه عند عدم القرينة وليس كذلك بل هو عند عدم القرينة يتعين حمله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى فهو غير صالح لارادة المنقول اليه لانه لايراد به المنقول اليه الا بواسطة القرينة ولا قرينة وأجيب بأن عدم القرينة المانعة انما يوجب عدم ارادة المنقول اليه لاعدم احتمال ارادته وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لاينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاطول اه فنرى وفى عبد الحكيم ماحاصله انه اذا انتفت القرينة حالية أو مقالية انتفى اثرها وهو تعين ارادة المنقول اليه واذا انتفى تعين ارادة المنقول اليه جاز ارادة كل منهما لانتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة ووجود المقتضى وهو حمل اللفظ على حقيقته عند الاطلاق وان كان بالنظر لوجود المقتضى يكون المنقول عنه متعينا ارادته (قوله أى البحث) أشار الشارح بهذا الى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم وذلك لان البحث اثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لاحوال المنظور فيه أما ان أريد بالبحث عن الشئ التأمل فى أحواله كان متحدا هو والنظر حينئذ (قوله المقصد) أى فى هذا الباب أعنى باب التشبيه (قوله طرفاه) هما اثنان من تلك الاربعة والمراد بالمشبه والمشبه به معناهما لا اللفظ الدال عليهما (قوله ووجهه) هو الركن الثالث والاداة رابعها والمراد

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر هنا في أركانه) أي البحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهي) أربعة (طرفاه) المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته

بوجهه المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه والمراد بأداته اما معنى الكاف ونحوه
فيلائم ما قبله واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول (قوله وفي الغرض منه) أي في الامر
الباعث على ايجاده وهذا عطف على قوله في اركانه (قوله وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه الحاصلة
باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الاداة ككونه تشبيه مفرد بمفرد أو مركب
بمفرد أو مركب بمركب وككونه ملفوفا أو مجموعا أو مفروقا الى غير ذلك مما يأتي (قوله
واطلاق الاركان على الاربعة) أي مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة
وهذا جواب عما يقال ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل
وكل واحد من هذه الامور الاربعة ليس بجزء له وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانا له لان ركن الشئ
ما كان جزء حقيقته وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشئ وان لم يكن
داخلا في حقيقته وجزأ منها وهذه الامور لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفا
عليها (قوله اما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) لا يقال اذا كانت مأخوذة في تعريفه
فهي جزء منه لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول مراد الشارح انها مأخوذة
في التعريف على أنها قيود خارجية لا على انها أجزاء محمولة على المعرف اذ المحمول شئ آخر غيرها
وهو الدلالة لكن باعتبار تعلقها بها ونظير ذكرها في التعريف ذكر البصر في تعريف العمى حيث يقال
هو عدم البصر عما من شأنه الابصار فالبصر ذكر لاجل التقييد لا على أنه جزء العمى اذ ليس
هو عدما وبصرا على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعني) أي بتعريفه
(قوله ونحوه) كمثل وكأن بهمزة ونون مشددة (قوله واما باعتبار الخ) حاصله أن الامور
الاربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه
كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحا على المعنى الاول بكثرة ولا شك أن الامور الاربعة أجزاء
الكلام وقد يقال ان من جملتها وجه الشبه وهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزأ من
الكلام الا أن يقال جعله جزأ من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه وعلى هذا الجواب الثاني فيكون
الضمير في قول المصنف وأركانه للتشبيه بمعنى الكلام وحينئذ فيكون في كلامه استخدام حيث ذكر
التشبيه بمعنى الدلالة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال (قوله أن التشبيه) أي لفظ
التشبيه (قوله كثيرا ما يطلق) كثيرا مفعول مقدم ليطلق وما زائدة لتوكيد الكثرة أي يطلق
كثيرا مجازا كما في يس (قوله والعمدة في التشبيه) أي والمعتمد عليهما فيه وهو تفسير لما قبله
(قوله لكون الخ) هذا علة لاصالتهما بالنظر للوجه (قوله قائما بهما) أي فيكون الوجه
عارضا لهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض لانه موصوف والوصف تابع له (قوله آلة
في ذلك) أي في ذلك القيام أي آلة لبيانه ويحتمل أن الاشارة للتشبيه أي وكثيرا ما يستغنى عنها
في التركيب وهذا علة لاصالة الطرفين بالنظر للاداة ثم ان قوله والاداة بالجر عطف على الوجه
باعتبار لفظه أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله لان محله رفع على انه اسم الكون وآلة عطف على معنى
فهي منصوبة لعطفها على خبر الكون ففيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز ويحتمل رفع
الاداة على الابتداء وآلة بالرفع خبره والجملة مستأنفة أو حال (قوله اما حسيان) أي مدركان
باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وقوله طرفاه الخ أي
وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق وليس شئ من التصديق حسيا (قوله
كالخد والورد) أي حيث يشبه الاول بالثاني نحو خد زيد كهذا الورد في الحمرة وقوله كالخد
والورد أي الجزئيين اذ الكليان غير حسيين بل عقليين لان كل كلي عقلي وكذا يقال في غير
الخد والورد مما يأتي وان جعل من تشبيه الكلي بالكلي وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما

وفي الغرض منه وفي أقسامه) واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة
اما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه أعني
الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه
في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد
كالاسد في الشجاعة ولما كان الطرفان هما
الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه
معنى قائما بهما والاداة آلة في ذلك قدم
بحثهما فقال (طرفاه) أي المشبه والمشبه به
(اما حسيان كالخد والورد)

من الجزئيات المحسوسة كان في جميع ماذكر تسامح لافي اكثره فقط (قوله في المبصرات) من ظرفية الجزئي في الكلي أو أن في بمعنى من وعلى كل حال فهو حال من الخد والورد وكذا يقال فيما بعد (قوله والصوت الضعيف والهمس) أي حيث يشبه الاول بالثاني بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس في الخفاء والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص وهو الذي لم يبلغ الى حد الهمس لامطلق الضعيف الصادق بالهمس والا لكان من تشبيه الاعم بالاخص بمنزلة أن يقال الحيوان كالانسان وهو لايصح ولايتعين أن يؤتى بلفظ الضعيف في عبارة التشبيه كما قلنا بل يجوز أن يقال صوت زيد كالهمس والحال أن صوته في الواقع ضعيف (قوله أي الصوت الذي أخفى) تفسير للهمس وقوله عن فضاء الفم عن بمعنى من أي كأنه لايخرج من فضاء الفم أي من وسطه (قوله والنكهة والعنبر) أي حيث يشبه الاول بالثاني بأن يقال نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس لكل (قوله والريق والخمر) أي حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال ريق زيد كالخمر بجامع الاسكار أو اللذة أو الحلاوة في كل (قوله والجلد الناعم والحرير) أي حيث يشبه الاول بالثاني بأن يقال جلد زيد كالحرير في النعومة (قوله وفي اكثر ذلك) أي في التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك تسامح والمراد بالاكثر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والنكهة فان هذه الثلاثة لاتسامح فيها لان الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة والنكهة مشمومة حقيقة (قوله ولينهما) عطف على ملاسة عطف مغاير لان الملاسة الصقالة وهي غير اللين (قوله لانفس هذه الخ) عطف على قوله انما هو اللون الخ وهذا التسامح مبني على مذهب الحكماء القائلين المدرك بالحواس انما هو الاعراض وخواص الاجرام لاذواتها ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف في كلام المصنف بأن يقال كلون الخد ولون الورد والنكهة ورائحة العنبر وطعم الريق والخمر وملاسة الجلد الناعم والحرير وأما على مذهب المتكلمين من ادراك الحواس للاجرام وخواصها فلاتسامح فالجرم المدرك بالذوق طعمه مثلا أدركت جرميته وخاصيتها بالذوق وكذا يقال في الباقي (قوله لكن اشتهر الخ) أي والمصنف ارتكب ذلك التسمح نظرا للعرف فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به وقرر بعض الحواشي أن المراد بقوله لكن اشتهر الخ دفع التسامح حيث قال أي والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الامور حسية وحينئذ فلاتسامح ولاحاجة لتقدير المضاف (قوله وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم والاول أفصح (قوله أو عقليان) مقابل لقوله اما حسيان اى أن الطرفين اما حسيان كما تقدم واما عقليان بان لايدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله كالعلم والحياة) حيث يشبه الاول منهما بالثاني بأن يقال العلم كالحياة في أن كلا جهة الادراك (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيانه هنا دون ما تقدم لكونه خفيا مع الاشارة الى أن المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله جهتي ادراك) أي طريق ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا له والحياة شرطا له كما في المطول (قوله فالمراد الخ) هذا تفريع على ماذكره من وجه الشبه (قوله الملكة) هي حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك أحكام جزئيات ذلك الفن واحضار أحكامها عند ورودها كالملكة الفقهية فانها قوة يمكن العارف اصوله ودلائله أن يعرف حكم اى جزء من جزئياته عند ارادة ذلك الحكم من كونه حراما أو مكروها أو مباحا أو مندوبا أو واجبا وانما قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة حاصلة من عدة امور لاتتصور الا باعتبارها ولا نسبية يتوقف تعقلها على تعقل غيرها (قوله على الادراكات الجزئية) أي على ادراك المدركات الجزئية لان المتصف بالجزئية والكلية المدركات لا الادراكات الا أن يقال لامانع من وصف الادراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله لانفس الادراك) عطف على الملكة

وانما

في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس)
أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لايخرج
عن فضاء الفم (والنكهة) وهي
ريح الفم (والعنبر) في المشمومات (والريق
والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم
والحرير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح
لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم
الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لانفس هذه الاجسام
لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد
وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير
(أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح
والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي
يقتدر بها على الادراكات الجزئية لانفس
الادراك

وانما لم يكن المراد بالعلم فى قولنا العلم كالحياة الادراك الذى هو الصورة الحاصلة لانه لا يصح أن يقال فيه انه جهة ادراك أى طريق له لئلا يلزم أن يكون الشئ طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه اللزوم أن المراد به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك غير مندرج تحته حتى يكون سببا له (قوله انها) أى الملكة (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله بينهما) أى بين العلم والحياة (قوله الادراك) أى نفس الادراك لا كونهما جهتى ادراك (قوله نوع من الادراك) لان الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين وعلى هذا فالمراد بالعلم الادراك لا الملكة (قوله مقتضية للحس) أى مستلزمة للاحساس الذى هو الادراك بالحاسة ولا شك أن الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله وفساده) أى فساد ذلك القيل (قوله واضح) اى لامرين بينهما الشارح بقوله لان الخ وأيضا الخ (قوله لان كون الخ) هذا تنبيه لا دليل لان الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة (قوله لا يوجب اشتراكهما) أى اشتراك العلم والحياة فى الادراك لان الحاصل ان القائم بالعلم هو كونه ادراكا لم يقم بالحياة وانما وجد معها فما كان يجب اشتراكهما فى الادراك الا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الادراك كالعلم (قوله على ما هو شرط الخ) متعلق بمحذوف غاية فى المنفى أى لا يوجب اشتراكهما فى الادراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريا على ما هو شرط فى وجه الشبه من كونه مشتركا بين الطرفين قائما بهما الا أنه فى المشبه به أقوى وأشهر منه فى المشبه (قوله ان العلم ادراك الخ) هذا خبر ليس أى أن كون العلم ادراكا كما أن الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا العلم كالحياة بل المقصود من ذلك القول أن العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب فى الادراك لان الغرض من هذا التشبيه اظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الاول (قوله بل ليس الخ) هذا الاضراب انتقالى أى بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة أى فائدة كبيرة وذلك لانه يقتضى أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملابسة لمطلق الادراك وملابسة مطلق الادراك لا شرف فيه لوجوده فى البهائم فلا يثبت شرف العلم مع كونه هو المقصود من التشبيه (قوله كما فى قولنا) تشبيه فى النفى أى كما أن الفائدة التى فى قولنا العلم كالحس أى كالاحساس وهو الادراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله فى كونهما ادراكا) أى فى كون كل ادراكا فالجامع مطلق الادراك (قوله كالمنية والسبع) أى حيث يشبه الاول بالثانى بأن يقال المنية كالسبع فى اغتيال النفوس أى والسبع حسى والسبع بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان باعتبار ادراك أفراده بالحاسة والا فالسبع أمر كلى فيكون معقولا أو جعل ذلك الامر الكلى محسوسا باعتبار انتزاعه من الجزئيات المحسوسة (قوله لانه عدم الحياة) أى ولا شك أن هذا العدم أمر عقلى لا يدرك بالحواس وجعل الموت عدما هو مذهب بعضهم والحق أنه صفة وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه لقوله تعالى الذى خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعى اليه (قوله عما من شأنه) فمن العدم معنى النفى فعداه بعن وما واقعة على الشئ أى نفى الحياة عن الشئ الذى من شأنه أى من أمره وصفته الحياة بالفعل فنفيها عن الحيوان قبل وجودها كما فى قوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم مجاز شائع كوصف الارض بالموت عند ذهاب خضرتها كذا فى شرح المقاصد للشارح وذكر بعضهم أن الموت نفى الحياة عما من شأنه أن يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل أم لا وهو الموافق لقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم فان الاصل فى الاطلاق الحقيقة وكون الموت متعارفا فى زوال الحياة لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقى فانه قد يغلب الكلى فى فرد من أفراده (قوله أو بالعكس) بأن يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا (قوله وذلك مثل العطر وخلق كريم) أى خلق رجل كريم فهو مركب اضافى فيشبه الاول بالثانى بأن يقال العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم فى الواقع أو كخلق شخص كريم بجامع أن كلا منشأ لشئ حسن أو استطابة النفس لكل واعلم

ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط فى وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا (او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية اى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى (او بالعكس) (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم)

أن العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالمسك والعود الهندى ثم أن المشبه ان كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر وان كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا مراد الشارح بقوله مشموم أى لانه مشموم فهو يشير الى أن المشبه رائحة العطر لا ذاته (قوله وهو) أى الخلق عقلى (قوله كيفية نفسانية) أى راسخة فى النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسوخه فيها وكان الاولى أن يعبر بقوله ملكة يصدر عنها لاجل افادة اشتراط الرسوخ فى النفس لان صفات النفس لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة (قوله يصدر عنها) أى بسببها والا فصدور الافعال انما هو عن النفس أى يصدر بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية الممدوح بها كالاعطاء والصفح عن الزلة ومقابلة الاساءة بالاحسان (قوله بسهولة) أى برفق من غير تكلف فى ايجاد تلك الافعال وأما لو كان اذا أراد فعل شئ ممدوح تنازعه فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقا والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة وكان ينشأ بسببها الافعال الاختيارية الممدوحة وكان صدورها بسهولة (قوله والوجه) أى والطريق الخ وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع لان المحسوس أقوى من المعقول لان المحسوس أقرب للادراك وأحق لظهور الوجه فيه والاقوى لا يشبه بالاضعف (قوله أن يقدر المعقول محسوسا الخ) أى فيجعل الخلق كأنه أصل العطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أى وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيقى والمشبه به محسوس تقديرى وان كان معقولا حقيقة (قوله على طريق المبالغة) أى ويكون من عكس التشبيه وهو موجود فى باب التشبيه كثيرا نحو

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فان وجه الخليفة أضعف فى نفس الامر فى الضياء من الصباح ولكنه جعل أقوى ادعاء مبالغة فى مدحه فجعل مشبها به (قوله والا) أى والا يكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه لان المحسوس الخ (قوله لان العلوم العقلية) أى المعلومات العقلية أى التى تدرك بالعقل كحدوث العالم وكمطلق بياض فالاول يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس والثانى يدركه العقل من رؤية بياض خاص فاذا أبصرت بياضا جزئيا أدرك عقلك مطلق بياض وان لم يكن للبصر ما أدركت مطلق بياض ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس فعلمت من هذا أن الحواس أصل لمتعلقها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات فقول الشارح مستفادة من الحواس أى بواسطة المحسوس الذى تعلقت به تلك الحواس (قوله ومنتهية اليها) أى لان العقليات النظرية ترجع بالبرهان الى الامور الضرورية المستفادة من الحواس لئلا يلزم التسلسل (قوله فتشبيهه) أى المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول أى كخلق الرجل الكريم وقوله جعلا للفرع أى فى الوضوح وهو المعقول (قوله والاصل) أى فى الوضوح وهو المحسوس (قوله وذلك لا يجوز) أى بدون الطريق السابق ان قلت ليس كل محسوس أصلا لكل معقول فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح أصله الذى هو محسوس مخصوص فيشبه به محسوس آخر ليس أصلا له ولا واضحا مثل وضوحه ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل قلت ان وضوح المعقول أى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس أى محسوس كان فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل كما ذكر الشارح اذ لو قطع النظر عن ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جعلا لما هو فرع فى الوضوح أصلا فيه ولما هو أصل فى الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة الخ) فيه ميل لمذهب الحكماء والا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بثبتة عند المتكلمين (قوله مثل الخياليات الخ) مثل زائدة لان الذى

لا يدرك

وهو عقلى" لانه كيفية نفسانية يصدر
عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه
المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول
محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة والا فالمحسوس أصل
للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول
يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا
وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبه به
ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس أعنى
الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات

لايدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس الظاهري وهو هذه الثلاثة واعلم أن الخياليات جمع خيالي والمراد به هنا المركب المعدوم الذي تخيل تركبه من أجزاء موجودة في الخارج وليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال بعد ادراكها بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة لان هذه داخلة في الحسيات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا ألاترى أن الاعلام الياقوتية المنتشرة على رماح زبرجدية التي سماها أهل هذا الفن خياليات لاوجود لها خارجا حتى تقرر في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري وأن الوهميات جمع وهمي والمراد به هنا صورة لايمكن ادراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك الابها وليس المراد بالوهمي هنا ماكان مرتسما في الحافظة بعد انطباعه في الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد المخصوصة وعداوة عمرو كذلك كما مر في مبحث الفصل لان انياب الاغوال ورؤس الشياطين التي سماها أهل هذا الفن وهميات ليست من المعاني الجزئية وانما هي صور معدومة لكن لو وجدت في الخارج لامكن رؤيتها قال يس وفي جعل الخياليات مما لايدرك بالقوة العاقلة نظر لايخفى فان الامر الخيالي يدرك بها ومادته مدركة بالحواس على ما يأتي (قوله والوجدانيات) جمع وجداني وهو الامر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذة والالم فان هذه الاشياء اذا قام بالانسان منها شئ أدركه بواسطة القوة الباطنية المسماة بالوجدان (قوله بحيث) أي ملتبسا بحالة وتعريف (قوله يشملانها) أي الاقسام الثلاثة (قوله للضبط) أي ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الاقسام) أي بسبب تقليل أقسام طرفي التشبيه فان قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما قلت الحامل له على ماذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس كذا قيل وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس بأولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي فلعل الاولى في الجواب أن يقال الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات اشتراك الحواس والخيال في ادراك الصور وان كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك (قوله والمراد بالحسي) أي في باب التشبيه وأتى المصنف بهذا المراد دفعا لما يقال كان الاولى له أن يقول وطرفاه اما حسيان أو عقليان أو خياليان أو وهميان أو وجدانيان أو حسي وعقلي الخ فتصير أقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمة التي ذكرها غير حاصرة فأجاب عن هذا بقوله والمراد الخ (قوله المدرك هو) أي بنفسه وحالته المخصوصة كاللذة والورد وأبرز الضمير لاجل العطف على الضمير المستتر لا لاجل كون الوصف جاريا على غير من هو له اذ هو جار على من هو له (قوله أو مادته) أي أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية فان كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميا (قوله باحدى) متعلق بالمدرك (قوله أعني) أي بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية (قوله بسبب زيادة قولنا الخ) فيه أن قوله أو مادته من مقول المصنف لا من مقول الشارح فكان حقه أن يقول بسبب زيادة قوله الا أن يقال انه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله وهو) أي في هذا المقام بخلاف الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي فان المراد به الصورة المنطبعة في الخيال بعد انطباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري لان هذا من قبيل الحسيات هنا (قوله المعدوم) أي المركب المعدوم وقوله الذي فرض أي تخيل وقدر وقوله كل واحد منها مما يدرك بالحس أي لو وجوده

والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس

فى الخارج فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليا بل هو وهمى كأنياب الاغوال فان الناب يُدرك بالحس دون الغول وحاصله أن المراد به المركب المعدوم الذى أجزاؤه موجودة فى الخارج وانما سمى ذلك المركب خياليا لكون صور أجزائه مرتسمة فى الخيال أو لكون المركب له القوة المخيلة وهى المفكرة وكلام الشارح الآتى وهو قوله وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونا فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك لا ينافى واحدا من الاحتمالين (قوله كما فى قوله) اى كالمشبه به فى قوله اى الصنوبرى الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول أبى الغنائم الحمصى

خود كأن بنانها * فى خضرة النقش المزرد

سمك من البلور فى * شبك تكون من زبرجد

(قوله وكأن محمر الشقيق) أى مع أصله بدليل ما بعده وهذا البيت من الكامل المرفل المجزو (قوله من باب جرد قطيفة) يحتمل أن المراد بكونه من باب جرد قطيفة أن اضافة محمر الى الشقيق من باب اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم جرد قطيفة أى قطيفة جرداء اى ذهب خملها اى وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ووصفه بالاحمرار مع كونه لا يكون الا أحمر للمبالغة فى احمراره أو أنه قد يكون غير محمر ويحتمل أن المراد بكونه من باب جرد قطيفة أنه من اضافة الاعم الى الاخص لان المحمر أعم من الشقيق كما أن الجرد أعم من القطيفة واضافة الاعم الى الاخص هى التى يسميها بعضهم بالاضافة البيانية (قوله ورد أحمر) و يقال له شقائق النعمان قال فى الصحاح شقائق النعمان نبت معروف واحده و جمعه سواء اهـ وحينئذ فرده الى المفرد فى البيت لضرورة الشعر وفى كلام الشارح مجاراة لما وقع فى البيت واضافته الى النعمان لانه كثيرا ما ينبت فى الارض التى يحميها النعمان وهو كل من ملك الحيرة وأشهرهم النعمان بن المنذر وقيل وجه اضافته للنعمان أن النعمان اسم للدم والشقيق يشابهه فى اللون فالاضافة تشبيهية أى من اضافة المشبه للمشبه به عكس لجين الماء (قوله اذا تصوب) ظرف زمان عامله أشبه المأخوذ من كأن اى أشبه محمر الشقيق وقت ميله الى السفل وميله الى العلو بتحريك الرياح بأعلام ياقوت وأو فى قوله أو تصعد بمعنى الواو واذا قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو (قوله أى مال الى السفل) لان تصوب مأخوذ من صاب المطر اذا نزل (قوله أعلام ياقوت) خبر كأن والاعلام جمع علم وهى الراية واضافة الاعلام الى الياقوت على معنى من وأراد بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أعز الياقوت كما أنه أراد بالزبرجد حجرا أخضر من المعادن النفيسة (قوله نشرن) الجملة صفة للاعلام الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لرماح اى مأخوذة من زبرجد (قوله من العلم) اى الذى هو مفرد الاعلام وقوله الذى هذه الامور اى المحسوسة وقوله ليس بمحسوس خبر المركب بل الهيئة الحاصلة من تلك الامور خيالية فالمشبه هنا مفرد حسى والمشبه به مركب خيالى قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا او يراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله الا ما هو موجود فى المادة) اى الا المركب الموجود مع مادته (قوله عند المدرك) اى وهو الحس (قوله على هيئة مخصوصة) اى من كونه قريبا من المدرك لا جدا والجار والمجرور متعلق بحاضر (قوله ما لا يكون هو ولا مادته) اى ولا جميع مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما اذا كان بعض أجزائه مدركا باحدى الحواس المذكورة كما فى أنياب الاغوال فان الناب مدرك باحدى الحواس دون الغول وصادق بما ليس كذلك (قوله فدخل فيه) اى فى العقلى (قوله الذى لا يكون للحس مدخل فيه) أى بأن لا يدرك

(كقوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب
جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر فى وسطه
سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال
الى أسفل (أو تصعد) أى مال الى علو
(أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد)
فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد
محسوس لكن المركب الذى هذه الامور
مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود فى المادة
والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة
حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة
(والمراد بالعقلى ما عدا ذلك) أى
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه
الوهمى) اى الذى لا يكون للحس مدخل

هو ولا مادته بالحس فليس مخترعا اى مركبا من امور موجودة محسوسة كالخيالى وانما هو شئ من مخترعات المتخيلة مرتسم فيها من غير وجود له ولا لاجزائه فى الخارج واحترز بقوله الذى الخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعانى الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كصداقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه عقليا بهذا المعنى (قوله أى ماهو غير مدرك بها) أى معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله ولكنه بحيث الخ) أى ولكنه ملتبس بحالة وهى انه لو أدرك أى لو وجد فى الخارج وأدرك لكان مدركا بها لكونه من قبيل الصور لا المعانى وقد ظهر لك أن المراد من الادراك الواقع شرطا الادراك حال كونه موجودا فاندفع ما يقال الادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان نحو كأنياب الاغوال قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وحاصل الجواب أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته اه فنرى (قوله وبهذا القيد) أى وهو قوله بحيث الخ وقوله يتميز عن العقلى أى عن العقلى الصرف كالعلم والحياة فلا ينافى أن الوهمى من أفراد العقلى لكن غير الصرف (قوله كما فى قوله) أى كالمشبه به فى قول امرئ القيس (قوله أيقتلنى) أى ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى وهو زوجها والاستفهام للاستبعاد (قوله والمشرفى مضاجعى) أى والسيف المشرفى فهو صفة لمحذوف وهو بضم الراء وقوله مضاجعى أى ملازمى حال الاضطجاع والمراد ملازمى مطلقا لانه اذا لازمه فى حالة الاضطجاع أى النوم فأولى فى غيرها ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته فهو يشير الى انه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه الا فى حال اضطجاعه وفى تلك الحالة معه المشرفى فلا يصل اليه والجملة حالية (قوله ومسنونة) عطف على المشرفى أى وسهام او رماح مسنونة أى حادة النصال وقوله كأنياب اغوال أى فى الحدة (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل الشارح مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا مع امتناع تقديم الخبر اذا كان معرفة كالمبتدا لان محل المنع عند خوف اللبس وذلك اذا كانا معلومين ولم يكن ما يعين المبتدأ من الخبر وأما اذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز التقديم لانه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة لانه مستبعد للقتل ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازما يمنع القتل ولو كان المصاحب له مشرفيا مجهولا فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرفى لا تعيين المشرفى بالمصاحب له (قوله منسوب الى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قريبة للقرى سميت بذلك لاشرافها عليه واذا علمت ان المشرفى نسبة لمشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجمع كما هو القياس (قوله محددة النصال) تفسير لقوله مسنونة وقوله صافية أخذه من قوله زرق وقوله مجلوة أى مجلوة النصال هو بمعنى ما قبله (قوله لعدم تحققها) أى لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للانياب وذلك لان الغول أمر وهمى فكذا انيابه فكذا حدتها (قوله مع انها لو أدركت) أى لو وجدت وأدركت (قوله لم تدرك الا بحس البصر) أى لا بالعقل فلا يرد فى انها تدرك بالعقل أيضا فى ضمن أمر اضافى (قوله ومما يجب الخ) هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكره مع انه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة التحقيق (قوله فى هذا المقام) أى مقام الخيالى والوهمى (قوله ما يسمى الخ) أى قوة تسمى بهذين الاسمين باعتبارين فتسمى متخيلة باعتبار استعمال الوهم لها وذلك بأن تأخذ ما فى الخيال من الصور وما فى الحافظة من المعانى الجزئية وتركبهما او تأخذ المعانى الجزئية من الحافظة وتركبها او الصور من الخيال وتركبها وتسمى مفكرة باعتبار استعمال العقل لها او لو مع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى الذى أدركه العقل بهذا الجزئى او بانه كذا من المعانى الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة مستقلا بل النفس تستعملها على أى نظام تريد بواسطة القوة الواهمة او العقل واعلم أن تصرفاتها بواسطة العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهى خطأ وأفهم قول

(أى ماهو غير مدرك بها) أى بالحواس المذكورة (ث) (لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد تميز عن العقلى (كما فى قوله)

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ... (ومسنونة زرق كأنياب أغوال)

أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب الى مشارف وسهام محددة النصال صافية ٢ مجلوة وأنياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة والا فالذى

٢ قوله وهو بضم الراء لعله تحريف فانه بفتح الراء فى القاموس ومعاهد التنصيص اه مصححه

قوله هى بلاد باليمن الخ مخالف لما فى القاموس ومعاهد التنصيص ونص القاموس ومشارف الشام قرى من أرض العرب تدنو من الريف منها السيوف المشرفية بفتح الراء اه مصححه

الشارح أن من قوى الادراك الخ أن هذه القوى أخر وهو كذلك وقد تقدم تفصيلها فى مبحث الفصل والوصل ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب اذ بعضها لا احساس له ولا ادراك كالمفكرة والخيال والحافظة على ما مر أو يقال قوله من قوى الادراك أى من القوى التى يتم بها أمر الادراك (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى التى فى الخيال أى تركب بعضها مع بعض مثل تركيب انسان له جناحان أو راسان (قوله والمعانى) أى المرتسمة فى الحافظة أى تركب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة او حلاوة مع مرارة او تركب بعض الصور مع بعض المعانى بأن تتصور أن هذا الطير يحب او يبغض فلانا (قوله وتفصيلها) أى تحليلها بأن تتصور انسانا لا رأس له (قوله والتصرف فيها) أى بالتركيب والتحليل وهذا عطف عام على خاص وقوله واختراع اشياء لا حقيقة لها عطف خاص وذلك كامثلنا من تصور انسان برأسين او جناحين او بلا رأس او أن الجبل ثعبان (قوله الذى ركبته المخيلة من الامور التى أدركت الخ) أى بواسطة الوهم كالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية (قوله ما اخترعته المخيلة) أى بواسطة الوهم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر وقوله من عند نفسها أى ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الاغوال والحاصل أن الوهمى لا وجود لهيئته ولا لجميع مادته والخيالى جميع مادته موجودة دون هيئته (قوله فى تصويرها) من اضافة المصدر لمفعوله والضمير للغول اذ هو مؤنث كما فى قول الشاعر غالت وذها غول ويصح أن يكون من اضافة المصدر لفاعله والضمير للمخيلة والمفعول محذوف أى تصويرها الغول (قوله واختراع الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمى أى ودخل فى العقلى الامور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنة القائمة بالنفس مثل القوة التى يدرك بها الشبع والتى يدرك بها الجوع وكالقوة الغضبية التى يدرك بها الغضب والقوة التى يدرك بها الغم والقوة التى يدرك بها الخوف والقوة التى يدرك بها الحزن فهذه الاشياء كلها وجدانيات لان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى الامور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالشبع وما معه وجدانيات نسبة للوجدان من حيث انه سبب لادراك النفس لها فقول الشارح ويسمى أى المدرك بتلك القوى الباطنية وجدانيا (قوله كاللذة) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله ادراك ونيل) أى للمدرك بالفتح والمراد بنيله حصوله والتكيف بصفته وانما جمع بين الامرين ولم يقتصر على أحدهما لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لا بد من حصوله للمستلذ بالكسر وهو القوة الذائقة أو قوة اللمس أو غيرهما وأما ما يحصل عند تصور المرأة الحسناء أو الشىء الحلو فذلك تخييل لذة لا انه عين اللذة ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذا والواو فى قوله ونيل بمعنى مع أى ادراك للنفس مصاحب لنيل أى لحصول وتكيف لما هو الخ أى لامر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذائقة بالحلاوة (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لا بالنسبة لنفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شىء فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققنا فيه فلا يلتذ به كادراك الدواء النافع مهلكا فهذا ألم لا لذة وقوله ادراك جنس يشمل سائر الادراكات الحسية والعقلية وقوله مصاحب لنيل فصل يميز اللذة عن الادراك الذى لا يجامع نيل المدرك أعنى مجرد تصور المدرك فانه لا يكون من باب اللذة لما علمت أن تصور المدرك لا يكون لذة الا اذا كان معه نيل لمدرك أى اتصال به وتكيف بصفته تكيفا حسيا كنيل القوة الذائقة فاذا وضع الشىء الحلو على اللسان تكيفت القوة الذائقة بصفة وهى الحلاوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال له لذة حسية وتلك اللذة التى هى الادراك

ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها أى التصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالى المعدوم الذى ركبته المخيلة من الامور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شىء تهلك به النفوس كالسبع وأخذت المخيلة فى تصويرها بالصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى دخل أيضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهى ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير

المذكور يحصل في النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف عقليا كنيل النفس لشرف العلم فالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وادراكها لذلك التكيف يقال له لذة عقلية ولا يتوقف ادراكها لذلك التكيف على وجدان بل تدركه بنفسها وقوله عند المدرك متعلق بكمال وخير أى لما تكون كماليته وخيريته عند المدرك وهو النفس (قوله من حيث هو كذلك) أى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه فالالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر) لا يخفى عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان كلا من تعريف اللذة والالم المذكورين يشمل عقلي كل منهما وحسيه فعقليهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل والمدرك بالفتح من المعانى الكلية وذلك كاللذة التى هى ادراك الانسان شرف العلم والألم الذى هو ادراك الانسان نقصان الجهل وقبحه فشرف العلم كمال عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتستلذ به ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتتألم به وحسيهما كادراك النفس نيل القوة الذائقة لمذوقها الحلو أو المر أى تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث ونيل القوة اللامسة لملموسها اللين أو الخشن ونيل القوة السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر ونيل القوة الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر فهذه اللذات والآلام كلها مستندة للحس من حيث انه سبب فيها فالذوق مثلا انما يدرك حلاوة الحلو وليست الحلاوة هى نفس اللذة بل هى ادراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين) أى اللذة والالم وقوله ليس بشئ من الحواس الظاهرة أى لان هذين المعنيين ادراكات والادراك معنى من المعانى والحواس الظاهرة لا تدرك المعانى (قوله وليسا) أى هذان المعنيان من العقليات الصرفة أى حتى انهما يدركان بالعقل وقوله الصرفة أى التى لا يتعلق بها احساس أصلا كالعلم والحياة (قوله لكونهما من الجزئيات الخ) أى والعقليات الصرفة التى تدرك بالعقل انما هى المعانى الكلية وقوله المستندة للحواس يعنى الباطنية كما تقدم بيانه (قوله كالشبع الخ) أى كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية (قوله الحسيان) أى لانهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان ويحصل الفرق بين اللذة والألم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون المدرك فيهما بالكسر النفس بواسطة الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة أصلا لكون المدرك فيهما العقل والمدرك من العقليات أعنى المعانى الكلية (قوله والا فاللذة الخ) أى والا نقل المراد هنا باللذة والألم الحسيان بل قلنا المراد هنا اللذة والألم مطلقا حسيين او عقليين فلا يصح لان اللذة والألم العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من العقليات الصرفة اى وليسا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة لان الحواس الباطنة انما تدرك الجزئيات والعقليات الصرفة التى ليست بواسطة شئ ليست جزئيات (قوله ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الاعراض العامة لان الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض بأن يقصد المتكلم أن هذا الامر مما ينبغى أن يشبه به فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدا وظاهر المصنف الاطلاق ولذا قيد الشارح كلامه بقوله أى المعنى الذى قصد الخ (قوله أى المعنى) أراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزأ من ماهيتهما أو خارجا (قوله الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لا ما يقع فيه الاشتراك وان لم يقصد كما هو ظاهر المصنف (قوله وذلك) أى وبيان ذلك التقييد بقولنا الذى قصد الخ (قوله وغير ذلك) اى كالحدوث (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة أما ان قصد

(والألم) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان والا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه

اشتراك الطرفين فى واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحد منها وجه شبه أصلا قصد جعل وجه شبه أو قصد جعل غيره (قوله يكون تحقيقيا أو تخييليا) أشار الشارح الى أن تحقيقيا أو تخييليا منصوبان على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بمتعين ولو يصح أن يكونا مصدرين مؤكدين أى اشتراك التحقيق أو تخييل أو حالين أى حالة كون الاشتراك تحقيقيا أى محققا أو مخيلا لكن هذا ضعيف لان مجيء الحال مصدرا مقصور على السماع فلا يقاس عليه على الصحيح (قوله الا على سبيل التخييل) أى فرض الخيلة وجعلها ما ليس بمحقق محققا وذلك بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا (قوله والتأويل) مرادف لما قبله (قوله نحو ما فى قوله) أى مثل وجه الشبه الكائن فى قول القاضى التنوخى بتخفيف النون المضمرة وقبل البيت

رب ليل قطعته بصدود ✽ وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع

(قوله جمع دجية وهى الظلمة) أى وزنا ومعنى وجمعها مضافة لليل باعتبار قطعها الموجودة فى النواحى المتقاربة والمتباعدة والافهى واحدة لعدم تمايز أفرادها (قوله والضمير لليل) اى فى قوله رب ليل (قوله والضمير للنجوم) أى والمعنى وكأن النجوم بين ظلمها والاضافة لادنى ملابسة لان النجوم واقعة فى الظلم ويصح أن يكون الضمير على هذه الرواية لليالى المدلول عليها بقوله رب ليل فان رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة الحال لان العاشق لا يشتكى الليلة واحدة (قوله لاح) أى ظهر بينهن ابتداع أى بدعة وهى الامر الذى ادعى انه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك كما أن المراد بالسنة ما تقرر كونه مأمورا به شرعا مما يدل عليه قول الشارع أو فعله أو ما يجرى مجرى ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم فالمشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والمشبه به السنن المقيدة بكونها الاحت بين الابتداع فهو تشبيه مفرد بمفرد ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول وحينئذ فيقدر أن السنن محسوسة ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة أو يجعل من عكس التشبيه والاصل وكأن السنن بين الابتداع نجوم بين دجاه (قوله أى فى هذا التشبيه) اى الواقع فى البيت (قوله مشرقة) أى مضيئة (قوله فى جوانب شئ) أى جهات شئ مظلم والمناسب لقوله بين دجاه أن يقول بين الظلمة كذا فى الحفيد وفى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقد يجعل الظلمة مظلمة انها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته اه وكذا يقال فى اسود (قوله غير موجودة) أى لان السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست أجراما حتى تكون مظلمة (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أتى بالعناية اشارة الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الا على طريق التخييل) الاضافة للبيان أى تخيل الوهم كون الشئ حاصلا وهو ليس كذلك فى نفس الامر لان البياض والاشراق كالظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بها لانهما من المعانى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى وجود الهيئة الواقعة وجه شبه فى المشبه به على طريق التخييل (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لا انها جهل بنفسها وبهذا ظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله يجعل صاحبها) أى المتصف بها (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة (قوله شبهت البدعة) جواب لما واقتصر المصنف على البدعة مع أن المناسب لما تقدم له أن يقول شبهت البدعة وكل ما هو جهل لان البدعة هى المقصودة بالذات لان الكلام فيها (قوله ولزم) أى من ذلك أعنى تشبيه البدعة بالظلمة (قوله بطريق العكس)

اى

وذلك الاشتراك يكون (تحقيقيا أو تخييليا والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلك فى أحد الطرفين أو فى كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما فى قوله وكأن النجوم بين دجاه) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل ويروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى السنن بين الابتداع (الا على طريق التخييل وذلك) أى وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (انه) أى الشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

أى المقابلة والاضافة للبيان أى بالطريق التى هى مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية لان ما يترتب على الشىء من جهة انه ضد لا يترتب على مقابله والالتفات الضدية (قوله أن تشبيه السنة) أى المقابلة للبدعة وقوله وكل ما هو علم أى المقابل لكل ما هو جهل وقوله بالنور أى لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن من المكروه ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة فالهدى (قوله وشاع ذلك) أى التشبيه المذكور على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيل الخ وقوله أى كون السنة الخ بيان للتشبيه المذكور المشار اليه وكان المناسب أن يقول أى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور الا أن يقال ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنة بالنسبة للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله حتى تخيل أن الثانى) أى فى كلام المصنف وقدمه على تخيل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات هاهنا (قوله مما له بياض واشراق) أى من الاجرام التى لها بياض واشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء لكن يبالغ فى ذلك الفرد الذى تخيل انه مما له بياض حتى يجعل أشد فى البياض من غيره ليصح جعله مشبها به لان المشبه به لابد أن يكون أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله نحو أتيتكم الخ) هذا نظير فيما يخيل أن الشىء له بياض فالشريعة الحنيفية هى دين الاسلام وهو الاحكام الشرعية وقد وصفها عليه الصلاة والسلام بالبياض لتخيل أنها من الاجرام التى لها بياض والحنيفية صفة لمحذوف أى بالملة أو الشريعة الحنيفية نسبة للحنيف وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به ابراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله والاول) أى وحتى يخيل أن الاول فى كلام المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك أى الثانى (قوله واظلام) كان المتبادر أن يقول وظلمة فكأنه راعى قول المصنف واشراق (قوله كقولك الخ) هذا نظير فيما يخيل أن الشىء مما له سواد (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل لان الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده والشاهد فى قوله شاهدت سواد الكفر فان الكفر جحد ما علم مجىء النبى صلى الله عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانكار بالسواد لتخيله انه من الاجرام التى لها سواد (قوله كتشبيهها الخ) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب وقوله فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم فى الدجى لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الابيض الكائن فى الاسود فيقال النجوم فى الدجى كالشعر الابيض فى الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى اسوده (قوله أى الازهار) أشار به الى أن الانوار جمع نور بفتح النون (قوله لامعة) لم يقل بيضاء لانه لا يلزم من لمعانها كونها بيضاء فقد يحصل اللمعان فى الاخضر مثلا (قوله بين النبات) أعنى أصول الازهار وقد اشترك تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون وجه الشبه محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى شىء أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه لان الانوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله حتى يضرب) أى يميل الى السواد فيتراءى انه اسود (قوله فبهذا التأويل الخ) هذا نتيجة ما تقدم وقوله بين الدجى حال من النجوم وكذا قوله بين الابتداع حال من السنن (قوله ولا يخفى الخ) أى اعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها الخ وانما كان من باب القلب لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان والنكتة

(أن تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام (تشبيهها) أى النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع (كتشبيهها) أى النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى ابيضه فى اسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فهذا التأويل أعنى تخيل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب أى سنن لاح بينها الابتداع

في ذلك القلب الاشارة الى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كأن البدعة شئ التي نبئ وتظهر من بينها ولاجل هذه النكتة أفرد البدعة وان كان مقتضى مقابلتها بالدجى أن يجمعها (قوله ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع الخ) الاولى أن يقول ولا يخفى أن قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب بزيادة سنن كما هو ظاهر (قوله فعلم الخ) هذا تفريع على قوله سابقا ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا أى فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقا أو تخييلا فاذا لم يوجد في الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا فعلم بذلك فساد الخ (قوله كون القليل مصلحا) أي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله والكثير مفسدا) أي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله لا يشترك في هذا المعنى) أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى بل هذا المعنى أعني الكونية المذكورة خاصة بالملح ولا وجود لها في النحو هذا كلامه وفيه أن قلة الملح ليست مصلحة للطعام دائما بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه المذكور حتى في الطرف الآخر اللهم الا أن يراد بالقليل القدر المحتاج اليه وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيأ منهما أى بالنسبة الى كلام واحد بخلاف الملح فانه يحتملهما بالنسبة الى طعام واحد (قوله أن المراد به) أي بالنحو وقوله رعاية قواعده أي قواعده المرعية (قوله واستعمال أحكامه) أي وأحكامه المستعملة وهو عطف تفسير أي أن المراد بالنحو ما ذكر لا الجزئيات المسماة بكونها نحوا المحتملة للقلة والكثرة لانه لا غرض لنا في كثرة جزئياته وانما الغرض منه ما يراعى في الكلام وهو الذي اعتبر في التشبيه وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله وهذه) أي المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله وان لم توجد) أي كلا أو بعضا (قوله ولم ينتفع به) أي في فهم المراد منه فان قلت قد يفهم المعنى من الكلام الملحون قلت المنفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون ان وجد فبواسطة القرائن كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم ان المراد لم ينتفع به على وجه الكمال المعتبر (قوله بأن يجعل في الطعام) أي الواحد وقوله القدر الصالح منه أو أقل راجع لقوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجع لقوله والكثرة ان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحا مع وجود الفساد قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله بل وجه الشبه الخ) اضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا في كل (قوله باعمالهما) أي باعمال النحو والملح على الوجه اللائق والفساد باهمالهما وحينئذ فمعنى قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل منافعه من الدلالة على المقاصد الا بمراعاة القواعد النحوية كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية على وجه الكمال ما لم يصلح بالملح (قوله وهو اما غير خارج الخ) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر الى أربعة أقسام فقسمه الى ستة أقسام وذلك لان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة أقسام لانه اما أن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما مشتركا بينها وبين ماهية أخرى أو جزأ منها مميزا لها عن غيرها من الماهيات والاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما اما أن يكون صفة حقيقية واما اضافية والحقيقية اما حسية أو عقلية وقدم الكلام على غير الخارج لانه الاصل في وجه الشبه ولم يقل وهو اما داخل أو خارج ليشمل النوع لانه كما انه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشئ لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) أي ماهيتهما التامة وهو النوع وقوله أو جزأ منها أي وهو الجنس أو الفصل (قوله كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) أو ما فيه خلاف فتجوز الجمع أي أو في جنسهما وفصلهما معا وأنت خبير بأننا اذا قلنا زيد كالفرس

في الحيوانية

(فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه (فساد جعله) أي وجه الشبه كالملح (في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان المشبه أعني النحو لا يشترك في هذا المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يعني أن المراد به هنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما (وهو) أي وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهما) أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما

في الحيوانية أو كعمرو في الانسانية أو في الناطقية فالانسانية والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل اذ النوع الانسان لا الانسانية أعني الكون انسانا والجنس هو الحيوان لا الحيوانية أعني الكون حيوانا والفصل الناطق لا الناطقية أعني الكون ناطقا وكذا يقال في تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله في نوعهما الخ أي فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله كما يقال هذا القميص الخ) اعلم أن الثوب اسم لكل ما يلبس لكن ان كان يسلك في العنق قيل له قميص وان كان يلف على الرأس قيل له عمامة وان كان يسلك فيهما قيل له طاقية وان كان يستر به العورة قيل له سروال وان كان يوضع على الاكتاف قيل له رداء فالثوب جنس تحته انواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطاقية اذا علمت هذا فالاولى للشارح أن يقول كما يقال هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قميصا أو هذا الملبوس مثل هذا الملبوس في كونهما ثوبا أو هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من كتان أو قطن فالاول مثال للنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل وذلك لان هذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف مثلا وأما ما قاله الشارح ففيه ترك لمثال النوع كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ولك أن تقول ان القطن والكتان في كلام الشارح مثال للفصل وقوله أو ثوبا مثال للجنس ان اريد مطلق ثوبية ويكون تاركا لمثال النوع ويحتمل انه مثال للنوع ان اريد به الثوبية المقيدة بالكتان أو القطن ويكون تاركا لمثال الجنس واعلم أن التشبيه في الجنس وما معه من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلا عن استنكف عن لبس أحدهما وعند التقريع عن ينزلهما منزلة المتباينين كالفرس والحمار واذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما تقرر من كون وجه الشبه لا بد له من نوع خصوصية والا لم يفد لما تقدم أن معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه به لافادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من تعريض أو تقريع وعلم مما ذكرناه من الامثلة انه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة بل ما يقصد منها في العرف (قوله بضرورة اشتراكهما فيه) أي لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة وهذا علة لقوله قائم بهما (قوله متقررة فيها) أي ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس الى غيرها واحترز بذلك عن الاضافات فانها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله وهي اما حسية) دخل تحتها قسمان من المقولات العشرة وهي الكيف والكم وقوله فيما يأتي واما اضافية دخل تحتها سبعة أقسام من المقولات وهي الاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والاضافة وبقي الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه لانه لا بد أن يكون معنى لا ذاتا كما مر (قوله باحدى الحواس) أي الحس الظاهرة والحس هنا بالمعنى المشهور ولان الحواس عشرة فلم تعتبر الباطنية هنا (قوله كالكيفيات الجسمية) أي والكم وما يأتي من جعله من الكيفيات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله أي المختصة بالجسم) أي من حيث قيامها به وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتي من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح تأمل (قوله مما يدرك بالبصر) أي من الامور التي تدرك بالبصر وبالسمع وبالذوق وباللمس وبالشم وهذا بيان للكيفيات الجسمية (قوله مرتبة) أي مثبتة من ترتب اذا ثبت كذا في عبد الحكيم (قوله في العصبتين) أي العرقين ومحلهما مقدم الدماغ وهو الجبهة (قوله المجوفتين) أي اللتين لهما جوف كالبوصة وحاصله أن الطرف الاول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبة مجوفة كالبوصة الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبة كذلك فتذهب العصبة اليسارية الى العين اليمنى وتذهب العصبة اليمنية الى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على

كما يقال هذا القميص مثل ذا الذي في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها (وهي اما حسية) أي مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أي المختصة بالجسم (مما يدرك بالبصر) وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين

هيئة الصلب ثم ان البصر الذى هو القوة مودع فى العصبتين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين أى الحدقتين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى جميعها وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاصه بمحل مخصوص من العصبة ولكن جرت العادة الالهية بأن العصبة اذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها قاله العلامة اليعقوبى وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء وأما المتكلمون فيقولون انه معنى قائم بالحدقة تدرك به الالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه وذكر بعضهم أن معنى قول الشارح فى العصبتين المجوفتين أى اللتين على صورة دالين ظهر احداهما ملاصق لظهر الاخرى فقوله بعد يتلاقيان أى يتلاصقان بأظهرهما وقوله فيفترقان الى العينين أى بأطرافهما مع تلاصقهما بأظهرهما والحاصل أن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوة البصر قيل انهما كدالين ملصق ظهر احداهما بظهر الاخرى وقيل انهما متقاطعتان تقاطعا صليبيا وقد علمت صحة حمل كلام الشارح على كلا القولين (قوله من الالوان والاشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون خده كالورد فى الحمرة وشعره كالغراب فى السواد ويقال عند التشبيه فى الشكل رأسه كالبطيخة الشامى فى الشكل وانما ذكر المصنف الالوان وما معها ولم يذكر الاضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضا فكأنه جعلها من الالوان كما زعمه بعضهم قاله عبد الحكيم (قوله والشكل هيئة الخ) اعلم أن الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار والمقدار ما ينقسم اما فى جهة الطول ويسمى خطا أو فى جهتى الطول والعرض ويسمى سطحا أو فى جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهاية الخط النقطة لانه ما تركب من نقطتين ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيما أو مستديرا لانه ما تركب من أربع نقط اثنين بجانب اثنين ونهاية الجسم السطح كان مستقيما أو مستديرا لانه ما تركب من سطحين فأكثر بعضها فوق بعض والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به وحينئذ فقولنا فى تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار يراد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط اذا علمت هذا فقول الشارح والشكل هيئة احاطة الخ الاضافة على معنى من أى الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر وقوله بالجسم أى الطبيعى وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلا من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يبدل الجسم بالمقدار ويراد بالمقدار خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له لان نهايته التى هى النقطة لا يتأتى احاطتها به وقوله كالدائرة أى كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة وظاهره أنه مثال لنهاية الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظر اذ الدائرة سطح مستو يحيط به خط مستدير فى داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية وحينئذ فنهاية الدائرة وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان أولى وذلك لان الكرة جسم يحيط به سطح مستدير فى داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير محيط بالجسم وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن فى العبارة احتباكا كقوله تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أى جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقرينة قوله كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة انتهى ويمكن أن يقال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطة بالسطح أولا وبالذات محيطة بالجسم ثانيا وبالعرض فصح أن تكون الدائرة مثالا فى كلام الشارح

(من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة

و اعتراض

ولا اعتراض ولا شئ بل كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى المجسمات كالكرة ونصفها (قوله ونصف الدائرة) أى وكشكل نصف الدائرة وهو وما بعده راجع لقوله أو أكثر لان نصف الدائرة سطح احاط به نهايتان أى خطان احدهما مستدير والآخر مستقيم وقوله والمثلث أى وكشكل المثلث فالمثلث سطح احاط به ثلاث نهايات أى خطوط وقوله والمربع أى فهو سطح احاط به أربع نهايات أى خطوط (قوله وغير ذلك) أى كالمخمس والمسدس الخ (قوله وهو كم) أى عرض يقبل التجزى لذاته فخرج بقولنا يقبل التجزى النقطة فانها وان كانت عرضا لا تقبل التجزى فلا يقال لها كم وخرج بقولنا لذاته الالوان كالبياض والحمرة فانها لا تقبل التجزى لذاتها بل تبعا لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله متصل) أى لاجزائه حد مشترك تتلاقى تلك الاجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لاحد الاجزاء وبداية للآخر مثلا الخط اذا قسم الى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية احدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطة الوسطى لانها نهاية احد الخطين وبداية للآخر واحترز بقوله متصل عن العدد فانه وان كان عرضا الا أنه غير متصل لانه اذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ للآخر والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالمعدود وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشئ المعدود ولا لفظ العدد (قوله قار الذات) أى ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة فى الخارج واحترز بقوله قار الذات عن الزمان فانه وان كان كما متصلا لانه يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للماضى وهو بعينه بداية للمستقبل الا أنه غير قار الذات لانه عرض سيال لا ثبوت لاجزائه لانه حركة الفلك (قوله كالخط والسطح) ادخل بالكاف الجسم التعليمى وأشار بهذا الى أن المقدار ينقسم الى ثلاثة أقسام لانه ان قبل القسمة فى الطول فقط فخط وان قبل القسمة فى الطول والعرض فقط فسطح وان قبلها فى الطول والعرض والعمق فجسم تعليمى فقد علمت أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعى قائمة به وهذا مذهب الحكماء وأما عند المتكلمين فالمقادير جواهر هى نفس الجسم أو أجزاؤه لان المؤلف من أجزاء لا تتجزى اذا انقسم فى الجهات الثلاثة فالجسم وفى جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفى جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة اهـ يس (قوله الخروج من القوة الى الفعل) كخروج الانسان من شبابه الى الهرم فانه انتقال من الهرم بالقوة الى الهرم بالفعل وكخروج الزرع الاخضر من الخضرة الى اليبوسة فانه انتقال من اليبوسة بالقوة الى اليبوسة بالفعل فالزرع الاخضر يابس بالقوة فاذا يبس بالفعل قيل لذلك الانتقال حركة وقوله على سبيل التدريج أى وقتا فوقتا واحترز بذلك عن الخروج دفعة كانقلاب العناصر بعضها الى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فانه دفعى فلا يقال لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكوينا ويسمى أيضا كونا وفسادا وما ذكره من التعريف فهو تعريف الحركة عند الحكماء وعرفها المتكلمون بأنها حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر أعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق وأما باعتبار المفهوم فانها عند الحكماء من قبيل الانفعال وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لانها الاين المسبوق بأين والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى فاذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت كأن فلانا فى ذهابه السهم السريع وان أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت كأن الانسان فى حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة الى اليبوسة (قوله تسامح) أى لان المقدار من مقولة الكم أعنى العرض الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح

الكيفيات (قوله ومايتصل بها) أى ومايحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وحاصله انه اذا قارن الشكل اللون أى اذا اجتمعا حصلت كيفية يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح أن يقال للشئ انه حسن الصورة أو قبيح الصورة واعلم أن كلا من الشكل واللون قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا وحينئذ فتارة يكونان حسنين وتارة قبيحين فالاول كالشخص الابيض المستقيم الاعضاء والثانى كالشخص اسود غير مستقيم الاعضاء وتارة يكون الاول حسنا والثانى قبيحا وبالعكس فالحسن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض المجموع قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم للون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة (قوله الحاصلين باعتبار الشكل) أى شكل الفم بالنسبة للضحك وشكل العين بالنسبة للبكاء وقوله والحركة أى حركة الفم فى الضحك والعين فى البكاء (قوله رتبت) أى رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها فى العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أى ثقبى الاذنين (قوله يدرك بها الاصوات) يخرج بهذا القيد القوة المرتبة فى ذلك العصب التى لايدرك بها الاصوات بل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا وهذا القيد معتبر فى جميع القوى وان تركه الشارح فى بعضها ثم ان التعريف لايشمل القوة المودعة فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد فيقتضى أن تلك القوة لاتسمى سمعا وليس كذلك الا أن تجعل أل فى الصماخين للجنس (قوله من الاصوات القوية والضعيفة) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالاصوات القوية العالية التى تسمع من بعد والمراد بالضعيفة المنخفضة التى لاتسمع الا من قرب وقوله والتى بين بين أى بين القوية والضعيفة وكما يدرك بالسمع الاصوات القوية والضعيفة يدرك به أيضا الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين الحادة والثقيلة والفرق بين الصوت القوى والثقيل أن مرجع الاول الى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد ومرجع الثانى الى التمهل وعدم النفوذ فى السمع بسرعة كما فى صوت الحمار وماماثله من الاصوات الغليظة والحدة فيه راجعة الى النفوذ فى السمع بسرعة كصوت المزامير والاوتار والجرس ونحو ذلك من الاصوات الرقيقة قاله اليعقوبى (قوله والصوت يحصل الخ) أى والصوت كيفية تحصل من التموج أى من تموج الهواء وتحركه بسبب انضغاطه وانحباسه فاذا ضرب شخص بكفه على كفه الآخر تحرك الهواء بسبب انضغاطه فيحصل الصوت الذى هو كيفية قائمة بالهواء ويوصلها الهواء المتكيف بها للسمع اما بخرقه ما جاوره من الاهوية أو بخلق مثلها فيما جاوره (قوله المعلول) أى الناشئ وهو بالجر صفة للتموج وقوله للقرع أى للحط جسم على آخر وقوله الذى هو أى القرع (قوله امساس عنيف) أى امساس جسم لآخر امساسا عنيفا أى شديدا وانما شرط فى القرع كونه عنيفا أى شديدا لانك لو وضعت حجرا على آخر بتمهل لم يحصل تموج ولا صوت (قوله والقلع) عطف على القرع (قوله الذى هو تفريق) أى بين متصلين وقوله عنيف أى شديد والتفريق المذكور على وجهين تفريق بين متصلين بالاصالة كتقطيع الخيط وتفريق قطعة خشب عن أخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا كجذب رجل غائص فى الطين وجذب مسمار مغروز فى خشبة وجذب خشبة مغروزة فى الارض فاذا وقع التفريق فى الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت وانما اشترط فيه العنف أى كونه بشدة لانه لو وقع بتمهل بأن قطع الخيط شيأ فشيأ أو جذب الرجل بتدريج لم يحصل تموج ولا صوت (قوله بشرط مقاومة المقروع للقارع) أى مساواته له أى فى القوة والصلابة وانما شرط فى القرع أيضا المقاومة فى القوة والصلابة بين المقروع والقارع أى الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر لانه لو كان احدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت كذا

(وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلان باعتبار الشكل والحركة
(أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة مرتبة فى العصب المفروش على سطح
باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من
الاصوات القوية والضعيفة والتى بين بين)
والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع

قوله انضغاطه هكذا فى النسخ بالمثلثة ولعله
تحرف والاصل انضغاطه بالطاء المهملة
تأمل اه مصححه

قرر شيخنا العدوى وقرر بعض الاشياخ أن المراد بالمقاومة المدافعة كحجر على حجر بخلاف نحو القطن على الحجر لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر فى المقلوع والقالع فلعل المعنى الاول أحسن (قوله والمقلوع للقالع) أى وبشرط مقاومة المقلوع منه للقالع أى للمقلوع أى مساواته له فى الصلابة واحترز بذلك عن نزع ريشة من طائر فانه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقلوع منه والمقلوع فى الصلابة (قوله ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها) فاذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قويا وان وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفا وان وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف وكذلك قلع رجل الصغير الغائص فى الطين ليس كقلع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير أقوى وان اتحد القلع عنفا ويختلف الصوت حدة وثقلا باعتبار صلابة المقروع وملاسته كالاوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فاذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلا وان كان املس كان حادا وان كان منفذ الصوت قصيرا أو ضيقا كان حادا وان كان مستطيلا أو واسعا كان ثقيلا (قوله وهو قوة منبثة) أى سارية وعبر هنا بقوله منبثة دون قوله رتبت أومن تبثة اشارة الى انه ليس له محل مخصوص منه بل هو منبث فى العصب وسار فيه بخلاف غيره كذا كتب شيخنا الحفنى وهو مخالف لما تقدم عن العدوى فى البصر تأمل (قوله فى العصب المفروش الخ) لم يقل فى جرم اللسان لان الواقع فى التشريح أن محل تلك القوة العصب الذى على جرم اللسان ولم يقل هنا كسابقه على سطح جرم اللسان تفننا واعترض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة فى العصب المذكور الغير المدركة للطعوم كاللامسة وأجيب بأن هنا قيدا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات (قوله من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم هى الكيفيات القائمة بالمطعومات فاذا اريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل فى الحلاوة وهذا كالصبر فى المرارة (قوله كالحرافة) وهى طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كطعم الفلفل والبرتقل والزنجبيل دون المرارة فى المنافرة (قوله والمرارة) هى طعم منافر للذوق شديد المنافرة كطعم الصبر (قوله والملوحة) هى طعم منافر للذوق بين المرارة والحرافة ولذلك تارة تكون مائلة للحرافة وتارة تكون مائلة للمرارة (قوله والحموضة) هى طعم منافر للذوق أيضا يميل الى الملوحة والحلاوة (قوله وغير ذلك) أى كالدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاهة فهذه مع ما فى الشرح تسعة قال فى المطول وهذه التسعة أصول الطعوم فالحلاوة طعم ملائم للقوة الذائقة اشد ملاءمة وأشهاد لهما والدسومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة فى الملاءمة كطعم اللحم والشحم واللبن الحليب والادهان والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كطعم العفص المعلوم والقبض طعم منافر أيضا فوق الحموضة وتحت العفوصة ولذا قيل فى الفرق بينهما ان العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط والتفاهة لها معنيان كون الشئ لا طعم له كما اذا وضعت اصبعك فى فمك وكون الشئ لا يحس بطعمه لشدة كثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله احس منه بطعم وذلك كما فى الحديد فانه اذا وضع على اللسان لم يجد له الانسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضة وجد له طعما آخر والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثانى لا الاول وانما كانت هذه التسعة أصول الطعوم لان ما سواها من الطعوم وهى أنواع لا تتناهى مركبة منها كالمزازة المركبة من الحلاوة والحموضة وكلما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر واستدل الحكماء على كون اصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بأن الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة أو البرودة والكيفية المتوسطة بينهما ولا بد له من قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضربت أقسام الفاعل فى أقسام القابل حدثت أقسام تسعة فالحرارة اذا فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل

والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا
بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق)
وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على
جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة
والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك

بينهما حدثت الملوحة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل بينهما حدثت التفاهة هذا ما ذكروا والحق انها مجرد دعاوي لا دليل عليها كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار (قوله رتبت) أي رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها في زائدتي مقدم الدماغ وهما حلمتان زائدتان هنالك شبيهتان بحلمتي الثديين فهما بالنسبة لجوهر الدماغ مع نحو بلته كالحلمتين بالنسبة الى الثديين كل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف واغا هو واسطة لان القوة الشمية قائمة بتلك الزائدتين بدليل انه اذا سدت الانف من داخل انقطع ادراك المشموم ولو سلم نفس الانف من الآفات (قوله من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لانواع الروائح ولا اسمائها الا من جهة الملاءمة للقوة الشامة وعدم الملاءمة لها فما كان ملائما يقال له رائحة طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة منتنة أو من جهة الاضافة لمحلها كرائحة مسك أورز بل أو لمقارنها كرائحة حلاوة أو مرارة فان الرائحة مقارنة للحلاوة ولا قائمة بها واذا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله سارية) لم يقل منبثة كما صنع به في الذوق تفننا وقوله في البدن أي في ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به في كتب الحكمة وبهذا اندفع ما يقال ان هذه القوة لم تخلق في الكبد والرئة والطحال والكلية فكيف يقول الشارح سارية في البدن مع أن هذه من جملته (قوله أوائل الملموسات) أي لانها تدرك بمجرد اللمس أي بأوله من غير احتياج لشئ آخر وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل يدرك باللمس بتوسط هذه الاربعة فهي ثوان في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت أوائل لحصولها في الاجسام العنصرية البسيطة التي هي اوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية الماء والنار والهواء والتراب والماء فيه برودة ورطوبة وفي النار حرارة ويبوسة وفي التراب برودة ويبوسة وفي الهواء حرارة ورطوبة وبتلك الكيفيات الاربع تؤثر الاجسام العنصرية بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله فعليتان) أي مؤثرتان في موصوفهما لانهما يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما فعل فالحرارة كيفية تقتضي تفريق المختلفات باللطافة والكثافة وجمع المتشاكلات أما تفريقها للمختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من أجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بسائطها انفعل اللطيف منها فيتبادر للصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات مثلا النار اذا أوقدت على معدن انعزل خبثه من صافيه واذا تعلقت بعود سالت الرطوبة المجمدة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع للطافته وتبقى الاجزاء الكثيفة فقد فرقت بين الاجزاء اللطيفة والكثيفة وأما أنها تجمع المتشاكلات فبمعنى أن الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كما تنسب الافعال الى معداتها والبرودة كيفية تقتضي تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها المتشاكلات كما في الطين اللين اذا يبس فانه يتشقق لشدة البرودة وجمعها المختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله والاخريان انفعاليتان) أي لانهما يقتضيان تأثر موصوفهما وذلك لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما في العجين واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك كما في الحجر والخشب (قوله قبول الغمز) أي النفوذ والدخول الى باطن الموصوف بها كالعجين اذا غمزته باصبعك مثلا وقوله ويكون للشئ أي الموصوف وقوله بها أي معها أو بسببها وقوله قوام أي قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها اذا أخذ واحترز بهذا عن الماء فهو ليس متصفا باللين بل بالصلابة وقوله غير سيال تفسير لما قبله واعلم أن قبول الشئ اللين للغمز بسبب

(أو بالشم) وهي قوة رتبت في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي (من الروائح أو باللمس) وهي قوة سارية في البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة أوائل الملموسات (والاوليان منها فعليتان) والاخريان انفعاليتان (والخشونة) وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الاجزاء أرفع وبعضها أخفض (والملاسة) وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال

مافيه

مافيه من الرطوبة وتماسكه بسبب مافيه من اليبوسة فكل لين فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هي اللين (قوله تقابل اللين) أي تقابل التضاد فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز الى الباطن أو تقتضي الغمز لكن لا يكون للموصوف معها قوام وتماسك وذلك كما في الحجر والماء (قوله الى صوب المحيط) أي الى جهة العلو وقوله لو لم يعقه عائق كالمسك باليد أو تعلق ثقيل به وذلك كما في الريش الخفيف فانه لولا العائق لارتفع الى العلو (قوله الى صوب المركز) أي الى جهة السفل وقوله لو لم يعقه عائق أي كالحمل فالرصاص مثلا المحمول لولا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائرة والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز في الجملة ولذلك قالوا في تعريف الخفة لصوب المحيط أي الى جهة العلو وفي الثقل لصوب المركز أي الى السفل وأيضا السماء للارض كالدائرة وهي من جهة العلو والارض كالمركز وهي بالنسبة لما يظهر من السماء منخفض فاذا فرض الثقيل والخفيف بينهما اندفع الاول الى الارض التي هي كالمركز واندفع الثاني الى السماء التي هي كالدائرة لولا العائق في كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز قاله اليعقوبي وماذكره المصنف من أن كلا من الخفة والثقل كيفية محسوسة بحاسة اللمس فيه نظر اذ كل منهما في الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ وسبب في مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالموصوف بالمحسوسية انما هو المدافعة المتسببة عنهما لا انفسهما كما يجد الانسان من الحجر اذا امسكه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد في الزق الذي نفخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه فالذي أوجب المدافعة الصاعدة في الزق الخفة والذي أوجب المدافعة الهابطة في الحجر الثقل فهما سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله وما يتصل بها) أي وما يلحق بها في كونه مدركا باللمس (قوله كالبلة والجفاف) البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها قاله السيد وفيه نظر اذ قد صرح في حواشي التجريد بأن البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والاحسن أن يقال البلة هي الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله واللزوجة) هي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بل يمتد عند محاولة التفرق كما في اللبان والعلك والمصطكا والهشاشة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز المعجون بالسمن والفطير الكائن من الذرة (قوله واللطافة) هي رقة القوام أي الاجزاء المتصلة كما في الماء وقيل هي كون الشيء شفافا بحيث لا يحجب ماوراءه والكثافة ضدها فهي غلظ القوام أو حجب الجسم ماوراءه ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الادراك بحاسة اللمس وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى الاول فيهما قاله اليعقوبي وقد يقال ان اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والكثافة عين اليبوسة فتأمل فنرى (قوله وغير ذلك) أي كالذع الذي هو كيفية سارية في الاجزاء يحس بها ان مس اللذع قاله اليعقوبي (قوله أو عقلية الخ) اعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبه الى حسي وعقلي لمزيد الاهتمام به والا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما كانت أفراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثير التعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وأيضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج فانه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله أو عقلية) أي مدركة بالعقل (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي المختصة بالاجسام ذوات الانفس الناطقة ومعنى اختصاصها بذوات الانفس أنها لا توجد الا فيها لا في الجمادات ولا في الحيوانات العجم فلا ينافي وجود بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجردات عند مثبتها كذا قال بعضهم وفيه انه لا داعي لجعل الاختصاص اضافيا لان علم الواجب تعالى وقدرته وارادته وكذلك علم المجردات عند مثبتها ليس من الكيفيات (قوله من

(والملاسة) وهى تقابل الاين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء

الذكاء) بيان للكيفيات النفسانية وهو في الاصل مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها وأما في العرف فهو ما أشار له الشارح بقوله شدة قوة الخ أي قوة شديدة للنفس فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله معدة لاكتساب الآراء بكسر العين اسم فاعل أي تعد النفس وتهيئها أو بفتحها اسم مفعول أي اعدها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أي العلوم والمعارف واذا أريد التشبيه بعبارته قيل فلان كأبي حنيفة في الذكاء أو في العلم (قوله المفسر) أي عند الناطقة (قوله بحصول صورة الشيء) قضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء الخ لان المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء في الواقع مع أن هذا ليس بشرط عندهم بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فانه يشمل ما لو رأى شبحا فظنه انسانا وهو في الواقع فرس والحاصل أن قولنا الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة وبخلافها فالتعريف شامل للتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله عند العقل) أي فيه أو في آلاته وهي الحواس الظاهرة التي يدرك بها الجزئيات فتعبير الشارح بقوله عند العقل أولى من قول بعضهم في العقل لشمول عبارة الشارح لادراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها في الآلات (قوله وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد بتلك المعاني ما ذكره في المطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلي وادراك المركب والملكة المسماة بالصناعة وهي التي يقتدر بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كآلة الخياطة أو ذهنية كما في الاستدلال في غرض من الاغراض صادرا ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الامكان وأنت خبير بأن كلا من هذه المعاني يجوز ارادته هنا لان العلم كيفية على كل منها وحينئذ فقوله وقد يقال اشارة الى أن اطلاقه على غير المعنى الذي ذكره قليل ويحتمل أن تلك المعاني التي أرادها بقوله وقد يقال على معان أخر غير المعاني المذكورة في المطول وهي معان ليست من الكيفيات النفسانية كالاصول والقواعد فانها احد معاني العلم وليست كيفية نفسانية (قوله حركة للنفس مبدأها) أي سببها وعلتها ارادة الانتقام اعترض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب حيث جعل الغضب محركا للنفس لا أنه نفس حركتها وأجيب بأن قوله لا يحركها الغضب على حذف مضاف أي لا يحركها أسباب الغضب وبعد هذا كله فيرد عليه أن تفسير الغضب ينافي كونه من الكيفيات فان الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف في جعله الحركات من الكيفيات فالاحسن أن يقال الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدأ تلك الكيفية ارادة الانتقام (قوله أن تكون النفس الخ) فيه أن هذا يقتضي أن الحلم كون النفس مطمئنة فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع انه منها كما ذكره المصنف فالاولى أن يقول وهو كيفية توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحركها الغضب وهذا يرجع لقول بعضهم ان الحلم كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة على الانتقام (قوله بسهولة) متعلق بالغضب والباء للملابسة أي لا يحركها الغضب الملتبس بسهولة وانما يحرك الحليم الغضب القوي ولذلك يقال انتقام الحليم أشد على قدر الغضب واذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل هو كعنترة في غضبه وهو كمعاوية في حلمه (قوله ولا تضطرب) أي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) أعني السجية التي عليها الانسان سميت غريزة لانها لملازمتها للشخص صارت كأنها مغروزة فيه فهي فعيلة بمعنى مفعولة (قوله أعني) أي بالغريزة التي هي الطبيعة (قوله تصدر عنها صفات ذاتية) أي منسوبة للذات والمراد هنا بالصفات الذاتية الافعال الاختيارية لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمة بالذات الموجبة لها حكما كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم أن المراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب

فيها

(والعلم) وهو الادراك للشيء بحصول صورة الشيء عند العقل وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل

فيها مدخل فملكة الكتابة لا تسمى غريزة لان ما يصدر عنها من الكتابة للكسب فيها مدخل والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره بالاعتياد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقا بالضم وان كان صدوره بالذات يسمى غريزة وعلى هذا فالفرق بين الغريزة والخلق أن الافعال الصادرة عن الملكة لا مدخل للاعتياد فيها في الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله مثل الكرم) أي فانه كيفية يصدر عنها بذل المال والجاه وهذا مثال للملكة التي يصدر عنها الافعال (قوله والقدرة) أي فانها كيفية يصدر عنها الافعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله والشجاعة) أي فانها كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقتحام الشدائد (قوله وغير ذلك) أي كاضدادها وهي البخل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل والعجز وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لصاحب العجز والجبن وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلا هو كحاتم في الكرم وهو كعنترة في الشجاعة وهو كالمعتصم في القدرة ثم ان ظاهر الشارح يقتضي اختصاص الغرائز بالكيفيات التي يصدر عنها الافعال أو ما يجري مجرى الافعال فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة فتأمل (قوله ما لا تكون هيئة) أي ما لا تكون صفة متقررة في الذات أي متقررة في ذات الطرفين المشبه والمشبه به (قوله متعلقا بشيئين) أي بحيث يتوقف تعقله على تعقلهما وذلك كالابوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متقررا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكازالة الحجاب فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) الاولى حذفه لان الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما وانما هو متعلق الازالة ولا التفات لكون الازالة قائمة به ومتقررة فيه أولا والحاصل انك اذا قلت هذه الحجة كالشمس كان وجه الشبه بينهما ازالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى الا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المدارك المعقولة واذا ازال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الحجة ولا في الشمس بل أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل (قوله وقد يقال الخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابلة الحقيقي بالاضافي وتوضيح ما في المقام أن الصفة اما أن تكون متقررة في ذات الموصوف لكونها موجودة في الخارج كالكيفيات الجسمانية المدركة بالحواس الخمس الظاهرة وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعلم وتسمى هذه الصفة حقيقية واما أن تكون غير موجودة في الخارج وهي اما ثابتة في خارج الذهن اعتبرها المعتبر أم لا ككون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية واما غير ثابتة في خارج الذهن بل ثبوتها في ذهن المعتبر فقط فان اعتبرها كانت ثابتة فيه وان لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالمخالب أو الاظفار للمنية وكرم البخيل وبخل الكريم وتسمى هذه اعتبارية وهمية فالاعتبارية أعم من الاضافية لان الاعتبارية اما نسبية وهي الاضافية واما وهمية وهي غيرها اذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقية بالاضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخلة في كلامه أما عدم دخولها في الاضافية فظاهر وأما عدم دخولها في الحقيقية فلانه قسم الحقيقية الى حسية وعقلية فدل على انه أراد بالحقيقية ما كانت متحققة في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة في كل من الحقيقية والاضافية فيكون في حصر المصنف الصفة في الحقيقية والاضافية قصور نعم لو أريد بالحقيقية ما قابل الاضافية كانت الاعتبارية الوهمية داخلة في الحقيقية الا أنه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقية الى حسية وعقلية فقط وقول الشارح وقد يقال أي يطلق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل أي وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق

يكون الحقيقى شاملا للاضافيات فيراد به الامر الذى له ثبوت فى نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجى أولا فالحقيقى على هذا الاطلاق اعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقى منه ماله وجود خارجى كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسى والعقلى فالاضافى من قبيل الحقيقى على الاطلاق الثانى وغير حقيقى على اطلاق المصنف (قوله اشارة الى انه) أى الاطلاق الثانى وهو أن الحقيقى ما قابل الاعتبارى الوهمى وقوله مراده هنا أى فى مقام تقسيم الصفة الى حقيقية وغيرها فيراد بالغير الاعتبارية الوهمية ويراد بالحقيقية ما يشمل الاعتبارية الاضافية (قوله حيث قال) أى لانه قال الوصف العقلى أى الذى هو وجه الشبه وقوله منحصر أى متردد على وجه الحصر (قوله كالكيفيات النفسانية) أى مثل العلم والذكاء (قوله وبين اعتبارى) أى وهمى وقوله ونسبى أى وبين اعتبارى نسبى واعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله للنسبى وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين من أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتبارية أى ما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله على ما يقابل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة الخ لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه انتهى (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود) أى اذا كان أمرا مرغوبا فيه محبوبا للطالب وهذا المعنى أعنى كون الشئ مطلوبا أمر نسبى يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله أو العدم) أى كون الشئ مطلوب العدم أى اذا كان مكروها مرغوبا عنه (قوله أو كاتصافه الخ) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاظلام (قوله محض) أى خالص من الثبوت خارج الاذهان (قوله اما واحد) أى اما أن يكون واحدا والمراد بالواحد ما يعد فى العرف واحدا لا الذى لا جزء له أصلا وذلك كقولك خده كالورد فى الحمرة فهذا واحد وان اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر اه يعقوبى (قوله بأن يكون) أى ذلك المركب (قوله ملتئمة) أى مركبة من امور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الانسانية الواقعة وجه شبه فى قولك زيد كعمرو فى الانسانية فهى حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من أمرين مختلفين وانما كان التركيب حقيقيا لان الجزءين صارا به شيأ واحدا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى والغرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى (قوله انتزعها العقل) أى استحضرها العقل وقوله من عدة امور أى من ملاحظة عدة امور أى وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف امور التركيب الحقيقى وحاصله أن المركب تركيبا اعتباريا لا حقيقة له فى حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع امور بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الاجزاء كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر

كأن مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فان وجه الشبه على ما يأتى هو الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة على وجه مخصوص من جهة شئ مظلم فان من المعلوم انه لا يلتئم من المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهيئة وان اعتبر فيها متعدد لكنها كالشئ الواحد فى عدم استقلال كل جزء منها فى التشبيه ثم ان ما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر المصنف

وفى المفتاح اشارة الى أنه مراده هنا حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض (وأيضا) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى)

ويشعر به كلام المفتاح الذى هو أصل لهذا المتن قال فى المطوّل وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم
فيه نظر ستعرفه وحاصله أن المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقة الملتئمة من عدة أمور من قبيل الواحد
لا من قبيل ما هو منزل منزلة الواحد فالاولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا
(قوله عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد) ظاهره انه عطف على مجموع الامرين وذلك
لانهما بمنزلة شئ واحد فكأنه قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد وغير المتعدد صادق
بالامرين أعنى الواحد والمنزل منزلته فلما كانا بمنزلة الشئ الواحد صح العطف على مجموعهما كذا
قرر شيخنا العدوى والذى فى المطوّل أن قوله واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد وحينئذ
تؤول تلك المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى منفصلتين ذاتى جزءين لان الحكم الانفصالى لا يمكن أن
يتحقق الا بين أمرين فكأنه قال وجه الشبه اما واحد أو غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد أو متعدد
(قوله أن ينظر) أى ذو أن ينظر (قوله الى عدة امور) أى اثنين فأكثر (قوله ليكون كل منها وجه
شبه) أى وهذا انما يكون اذا كان التشبيه فى أمور كثيرة لا يتقيد بعضها ببعض بل كل واحد منها
منفرد بنفسه أى بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختل التشبيه كقولنا هذه الفاكهة
مثل هذه الفاكهة فى شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها وزيد كعمرو فى علمه وحلمه وأدبه
واعانته وشجاعته (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى اذا كان مركبا تركيبا اعتباريا وقوله أو فى الحقيقة
الملتئمة أى فيما اذا كان مركبا تركيبا حقيقيا نحو زيد كعمرو فى الانسانية فالذى قصد اشتراك الطرفين
فيه الانسانية وهى حقيقة مركبة من الحيوانية والناطقية (قوله كذلك) خبر لمبتدا محذوف كما قال
اليعقوبى أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى
وهذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) عطف على ما تضمنه
قوله كذلك والتقدير المتعدد اما حسى كله أو عقلى كله أو مختلف أى بعضه حسى وبعضه عقلى
فهو مرتبط بالمتعدد وهذا يقتضى أن الاختلاف لا يكون فى القسمين السابقين مع انه يتأتى فى الثانى
وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الاجزاء التى انتزعت منها الهيئة الا أن يقال لما كان وجه
الشبه فى الثانى هو المجموع المركب وهو اما حسى فقط أو عقلى فقط لم يلتفت الى تقسيمه كذا
فى العروس (قوله والحسى) أى ووجه الشبه الحسى (قوله سواء كان بتمامه حسيا) أى كان
واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله أو ببعضه) أى أو كان بعضه حسيا وذلك بأن كان متعددا مختلفا
واحد منه حسى والآخر عقلى وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى
فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا فانه يشمل المختلف (قوله أى لا يجوز أن يكون كلاهما
أو أحدهما عقليا) أما اذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا فظاهر لان الحسى لا يقوم الا بالحسى وأما
اذا كان وجه الشبه متعددا مختلفا فلانه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين
ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى فانه عقلى
وان كان بعض أجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسى
والعقلى فتدبر قاله عبد الحكيم (قوله بالحس) أى الظاهرى كالسمع والبصر الخ (قوله من
غير الحسى) أى من الطرف غير الحسى وهو العقلى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله من غير
الحسى) من للابتداء متعلقة بيدرك على تضمنه معنى يوجد فلذا عداه بمن أى لامتناع أن يوجد
شئ من غير الحسيات وهى العقليات مدركا بالحواس وليست من بيانا للشئ وقد أشار لذلك الشارح
(قوله والموجود) أى والوصف الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله لا يكون
الا جسما) هذا بناء على قول أهل السنة وقوله أو قائما بالجسم بناء على قول الحكماء ان الحواس
لا تدرك الاجسام بل الاعراض القائمة بها فأو فى كلامه لتنويع الخلاف ثم ان الجسم عبارة عن

(واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه شبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم.

الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس (قوله والعقلي من وجه الشبه) أي سواء كان عقليا صرفا أو بعض أجزائه عقليا وبعضها حسيا (قوله أعم) أي من حيث الطرفين أو في العبارة مضاف محذوف والتقدير وطرف العقلي من وجه الشبه أعم من طرفه الحسي وانما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما أي طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لتباينهما اذ لا يتصادق بين حسي وعقلي لأن الوجه الحسي هو الذي لا يدرك أولا الا بالحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك أولا الا بالعقل وليس المراد بالعقلي مطلق المدرك بالعقل اذ لو أريد ذلك لم تصح مقابلته بالحسي في التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلي على هذا أعم فلا يقابله الحسي (قوله أو عقليين) أي صرفين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله لجواز الخ) علة لقوله أعم أي لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الامر الحسي كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الامر العقلي (قوله اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) أي اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف الانسان بالايمان والعلم والجهل والشجاعة والكرم وغير ذلك فالقيام على جهة الاتصاف (قوله وادراك العقل) عطف على قيام واضافة الادراك لما بعده من اضافة المصدر لفاعله وشيئا بعد مفعوله (قوله ولذلك يقال) أي لاجل ما قلناه من أن وجه الشبه اذا كان عقليا يكون أعم من وجه الشبه الحسي باعتبار الطرفين لجواز كون طرفي العقلي عقليين دون الحسي قال علماء البيان التشبيه حال كونه كائنا بالوجه العقلي أعم من التشبيه حال كونه كائنا بالوجه الحسي (قوله بمعنى الخ) أشار بهذا الى أن العموم باعتبار التحقق أي أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلي وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلي يتحقق فيهما بوجه حسي (قوله أن كل ما يصح) أي كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي بأن يكون الطرفان حسيين (قوله من غير عكس) أي بالمعنى اللغوي وأما عكس ذلك عكسا منطقيا فهو صحيح (قوله فان قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسي أو عقلي وحاصل ما ذكره المصنف قياس مفصول النتائج مركب من قياسين أولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهي انه لا شيء من وجه الشبه بحسي وهي مناقضة لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيا وتقرير السؤال أن تقول كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو كلي ينتج كل وجه شبه فهو كلي ثم تضم اليها كبرى القياس الثاني وتقول ولا شيء من الحسي بكلي ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب (قوله مشترك فيه) أي محكوم عليه بالاشتراك فيه وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه أي في الواقع فلم يلزم تعليل الشيء بنفسه لاختلاف العلة والمعلول وقوله ضرورة الخ الاول دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى في القياس الاول وقوله ضرورة أن كل حسي الخ هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلي وتقرير دليلها الذي ذكره كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة وحاضر عند المدرك فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله فهو موجود في المادة) أي في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك باحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد والقائمة بالورد (قوله قلنا الخ) حاصله جواب بالتسليم أي سلمنا ما قلت وهو أن وجه الشبه لا يكون حسيا ولكن اطلاقنا عليه حسيا تسامح نظرا لكون جزئياته حسية لا انه في ذاته حسي بل هو عقلي لكونه كليا (قوله الحاصلة في المواد) أي في الاجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد فانها مدركة بالحس وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس لان الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه وانما يدرك بالعقل (قوله أو مركب) وهو المعبر عنه فيما تقدم بالمنزل منزلة الواحد (قوله وكل من الاولين) أي الواحد والمركب وقوله اما حسي

(والعقلي) من وجه الشبه (أعم) من
الحسي (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي
شيء) أي لجواز أن يكون طرفاه حسيين
أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا
اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
وادراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح
فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه
الشبه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك
الطرفين فيه (فهو كلي) ضرورة أن الجزئي
يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسي ليس بكلي)
قطعا لضرورة أن كل حسي فهو موجود
في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا
لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه
لا يكون حسيا قط (قلنا المراد) بكون وجه
الشبه حسيا (ان أفراده) أي جزئياته
(مدركة بالحس) كالحمرة التي تدرك بالبصر
جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل أن
وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد
وكل من الأولين اما حسي أو عقلي

أو عقلي أي فتصير أربعة (قوله والاخير) أي المتعدد من وجه الشبه اما حسي بتمام جزئياته أو عقلي
بجميع جزئياته أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله تصير سبعة) أي حاصلة من مجموع
الاربعة الاول والثلاثة الاخيرة (قوله والثلاثة العقلية) وهي الواحد العقلي والمركب العقلي
والمتعدد العقلي واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف أيضا
لانه يقتضي حسية الطرف بالتمام وقوله طرفاها اما حسيان الخ أي فاذا ضربت الثلاثة العقلية
في أحوال الطرفين الاربعة صارت اثني عشر ويضاف الى ذلك الاربعة الباقية من السبعة وهي وجه
الشبه الواحد الحسي والمركب الحسي والمتعدد الحسي والمتعدد المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي
وهذه الاربعة لا يكون طرفاها الا حسيين كما تقدم فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح (قوله
الواحد الحسي) أي وجه الشبه الواحد الحسي وهذا شروع في تمثيل الاقسام المذكورة وقد علمت
أن الواحد الحسي لا يكون طرفاه الا مفردين حسيين وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال
واحد لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسة (قوله من المبصرات) حال
من الحمرة أي حالة كونها من المبصرات وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فيما مر) أي في تشبيهات
مرت بينها الشارح بقوله أي في تشبيه الخد الخ فيقال خده كالورد في الحمرة وصوت زيد كالهمس
في الخفاء ونكهته كالعنبر في طيب الرائحة وريقه كالخمر في لذة الطعم وجلده كالحرير في لين الملمس (قوله
تسامح) وجهه أن الخفاء والطيب واللذة امور عقلية غير مدركة بالحواس وانما المدرك بالسمع الصوت
الخفي لا الخفاء وبالشم رائحة الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا اللذة فقد أثبت ما للموصوف للصفة
أو عبر باسم اللازم عن الملزوم فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة
وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله والواحد العقلي) أي ووجه الشبه الواحد العقلي وتحته أربعة
لان طرفيه اما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه فلذا مثل له المصنف
بأمثلة أربعة (قوله كالعراء) بالمد أي الخلو (قوله على وزن الجرعة) بضم الجيم كسرة وزنا ومعنى
وهو ملء الفم من الماء والجرأة مصدر جرؤ كظرف ويقال في مصدره أيضا جراءة بالمد وفتح الجيم كما قال
الشارح ككراهة ويقال فيه أيضا جرائية ككراهية ويقال فيه أيضا جرة ككرة وأما جراءة بضم الجيم
والمد فلحن (قوله أي الشجاعة) تفسير الجرأة بالشجاعة مبني على اصطلاح اللغويين من
ترادفهما وأن اقتحام المهالك سواء كان صادرا عن روية أو لا يقال له جرأة وشجاعة وهذا خلاف
اصطلاح الحكماء من أن الجرأة أعم من الشجاعة لان الاقتحام المذكور ان كان عن روية فهو شجاعة
وأما الجرأة فهي اقتحام المهالك مطلقا واعلم أن الشجاعة كما تطلق على الملكة كما تقدم تطلق على آثارها
من اقتحام المهالك وحينئذ فلا اعتراض وانما عبر المصنف بالجرأة دون الشجاعة مع اشتهارها وجعلها
وجه شبه في تشبيه الانسان بالاسد لاجل صحة المثال على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر
بالشجاعة لورد عليه أن المثال انما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص
الشجاعة بالعقلاء تأمل (قوله أي الدلالة) قال عبد الحكيم فسر الهداية على مذهب الاعتزال متابعة
للسكاكي ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله واستطابة)
مصدر مضاف للفاعل يقال استطاب الشئ أي وجده طيبا (قوله في تشبيه) متعلق بالظرف
المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (قوله العديم النفع) أي الذي لا نفع له يعني ولا ضرر
كرجل هرم أو لا عقل له فيقال وجود هذا كعدمه في العراء عن الفائدة قال الشيخ يس العديم ان كان
بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن لم يثبت في اللغة والمتكلمون يستعملونه مع
عدم ثبوته وان كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعلمه أي فقده اه (قوله بعدمه) متعلق بتشبيه
(قوله فيما طرفاه) أي في تشبيه طرفاه الخ وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله اذ الوجود والعدم

ي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف تصير
سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان
أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي
أو بالعكس صارت ستة عشر قسما
(الواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات
(والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات
(وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة
الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من
الملموسات (فيما مر) أي في تشبيه الخد
بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة
بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب
من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح
(و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة
والجرأة) على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد
يقال جرؤ جراءة بالمد (والهداية) أي الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب (واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشئ العديم النفع
بعدمه) فيما طرفاه عقليان اذ الوجود
والعدم من الامور العقلية

من الامور العقلية) أي سواء كان العدم عاريا عن الفائدة ام لا (قوله وتشبيه الرجل الشجاع
بالاسد) أي فى تال زيد مثلا كالاسد فى الجرأة (قوله وتشبيه العلم بالنور) أي فى قال العلم كالنور
فى الهداية به (قوله فبالعلم يوصل الى المطلوب) أي وهو السلامة فى الدنيا والآخرة وذلك لانه يدل
على الحق ويفرق بينه وبين الباطل فاذا اتبع الحق وصل الى المطلوب الذى هو السلامة المذكورة فقد
صدق على العلم انه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريق السلامة
والهلاك فاذا سلك الطريق الاول حصل المطلوب الذى هو السلامة فقد ظهر أن كلا من العلم والنور
يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هى الهداية كما مر (قوله ويفرق) أى لانه يفرق الخ
وقوله ويفصل أى يميز (قوله وتشبيه العطر الخ) أى فى قال العطر كخلق شخص كريم فى استطابة
النفس لكل أى ميل الكل أو عدها لكل منهما طيبا بالتشديد (قوله كالعراء عن الفائدة) أى
واستطابة النفس وذلك لما فيهما من شائبة التركيب لتقييد الاول بالظرف والثانى بالمضاف اليه
وفى دعوى الشارح التسامح نظر لان المراد بالواحد ما ليس هيئة منتزعة من عدة امور ولا امور كل
واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج
المقيد عن كونه شيئا واحدا كذا فى السيرامى (قوله والمركب الحسى من وجه الشبه) قد علمت
مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيا سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا لا يكون طرفاه الا حسيين
فلذا قسم الشارح الطرفين هنا الى المفرد والمركب ولم يقسمهما الى الحسى والعقلى اذ لا يكونان
الا حسيين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم فى وجه الشبه الواحد الحسى لكون الطرفين
المركبين لا يتأتيان فيه وكذلك المفرد والمركب وذلك لان تركيب الطرفين هو أن يقصد الى متعددين
فينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما وانما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه
مركبا لمكن انتزاع الهيئة التى تعمهما منه بقى شئ آخر وهو أن تقسيم وجه الشبه الى واحد ومركب
يتوقف على تقسيم الطرفين الى مفردين ومركبين ومختلفين وسيأتى ذلك فى كلام المصنف فهلا قدمه
على الكلام على وجه الشبه وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين الى حسيين وعقليين ومختلفين
خصوصا وفى ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين تأمل (قوله ههنا) أى فى الطرفين اذا كان وجه
الشبه مركبا (قوله أن تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه
اعتبارى والحاصل أن المراد بالمركب هنا أى فى تقسيم الطرفين اخص منه فيما سبق أى التركيب
فى وجه الشبه لانه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتئمة وما كان هيئة والمراد هنا الثانى (قوله
فتنتزع منها هيئة) أى وهى لا وجود لها خارجا وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان
محسوسين أن تكون الهيئة منتزعة من امور محسوسة (قوله ولهذا) أى لاجل أن المراد بالتركيب
ما ذكر (قوله أن تعمد الى عدة أوصاف الخ) بيان للمراد بتركيب وجه الشبه (قوله وليس المراد
بالمركب ههنا) أى فى الطرفين ووجه الشبه (قوله ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة) أى
كحقيقة زيد الجسمية وهى ذاته فانها مركبة من أجزاء مختلفة وهى اعضاؤه أو العقلية وهى ماهيته فانها
مركبة من أجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقية (قوله مفردين لا مركبين) مع أن زيدا فيه
حيوانية وناطقية وتشخص والاسد فيه الحيوانية والافتراس فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقة
مركبة من أجزاء مختلفة ما ساغ جعل هذين مفردين (قوله لا منزلا منزلة الواحد) أى وان كانت
الانسانية مركبة من امور مختلفة وبما ذكره الشارح هنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه
لا يكون الا هيئة منتزعة لا حقيقة مركبة من أجزاء تعلم أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف
أو منزلا منزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة من قبيل المركب المنزل منزلة الواحد فيه نظر
كما نبهنا عليه سابقا (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول أحيحة بن الجلاح بضم الهمزة

(و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما
طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما
المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم
يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل
كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين
الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) فيما
تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم)
المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى
ما فى الكلام من اللف والنشر وما فى جعله
بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن
الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من
وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان
أو احدهما مفرد والآخر مركب ومعنى
التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء
مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها
أو مشبها بها ولهذا صرح صاحب المفتاح
بأن كلا من المشبه والمشبه به فى تشبيه
المركب بالمركب هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب
وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشئ
فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا
ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة
بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به
فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين
ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو
فى الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد
فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى
(طرفاه مفردان كما فى قوله

وبمهملتين مفتوحتين بينهما باء ساكنة والجلاح بضم الجيم وتشديد اللام وقيل ان البيت لابي قيس بن الاسلت (قوله وقد لاح) أى ظهر وقوله الثريا اسم لجملة انجم مجتمعة (قوله كما ترى) الكاف التشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما فى تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجار هنا كما نص عليه الرضى والمعنى الثريا الشبيهة بعنقود الملاحية لاحت فى الصبح كما ترى أى لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها عليها بقطع النظر عن صغرها أو كبرها ويصح جعل قوله كما ترى حالا من الثريا أو صفة لها والكاف بمعنى على أى قد ظهر فى الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة التى تراها عليها كعنقود الخ فهو يشير الى أن التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة لانها فى نفس الامر كواكب كبار ويصح جعل قوله كما ترى صفة لمصدر محذوف أى قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه من المرئى المخصوص حالة كونها مماثلة لعنقود الملاحية (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة بيانية (قوله فى حبه طول) ليس المراد بحبه بزره بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاحية عنب ابيض طويل (قوله وتخفيف اللام اكثر) أى وان كانت الرواية فى البيت التشديد قال ابن قتيبة لا اعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه (قوله حين نورا) أى حالة كون العنقود حين نور وفى هذا تنبيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالعنب فى حال صغره لانه فى حال تفتح نوره يكون صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه انه حين تفتح نوره يكون اخضر لا ابيض فيلزم الغاء البياض فى التشبيه وقد اعتبره الشاعر وأيضا يكون صغيرا جدا كالكزبرة أو الحمص وهو أصغر فى المرأى بالنسبة للانجم ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله حين نور حين قارب الانتفاع به لا حقيقته كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنور أى تفتح نوره لان انفتاح النور يحصل معه ويلابسه الانتفاع فى الجملة والنور الزهر ونور العنب ابيض مستدير خلافا لمن وهم وقال انه لا نور له (قوله بيان لما) أى الواقعة على وجه الشبه فالهيئة المذكورة هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئة من محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين بمفردين كما يأتى (قوله الحاصلة) أى المتحققة قال اليعقوبى وفسر الحاصلة بالمتحققة اشارة الى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجا بالتقارن كتحقق الاعم بالاخص وانها نفس ذلك التقارن ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سببا لحصول هيئة اخرى وهى كون تلك الاجرام متقاربة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية أى الحاصلة حصولا ناشئا من الصور المتقارنة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود وقوله البيض أراد القائم بها مطلق البياض أى الصفاء الذى لا يشوبه حمرة ولا سواد وان كان بياض النجوم فى المرأى اشد تأمل (قوله المستديرة) فيه أن هذا ينافى ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول واجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صغره أى حين مقاربة الانتفاع به لا فى حال كبره بدليل قوله حين نور (قوله الصغار المقادير) أى التى مقاديرها صغيرة (قوله فى المرأى) قيد فى التقارن والبيض والمستديرة والصغار لانه لا تقارن فى الحقيقة ولانه لا لون للفلكيات أو لا نعلم لونها ولا نعلم استدارتها وهى فى الواقع كبار كما أشعر به قول الشارح وان كانت الخ من انه قيد فى قوله الصغار فقط فهو قصور قاله العصام فى الاطول (قوله حال كونها) أى الصور كائنة على الكيفية المخصوصة وأشار الشارح بهذا الى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله أى لا مجتمعة الخ) تفسير للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير وقوله ولا شديدة الافتراق أى بل تلك الصور متقاربة مجتمعة اجتماعا متوسطا بين التلاصق وشدة الافتراق (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) أى حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى
كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام
فى حبه طول وتخفيف اللام
عنب ابيض (حين نورا) أى تفتح نوره
اكثر) بيان لما فى كما فى قوله (الحاصلة
(من الهيئة) البيض المستديرة الصغار
من تقارن الصور كانت
المقادير فى المرأى) وان
كما فى الواقع حال كونها (على الكيفية
المخصوصة) أى لا مجتمعة اجتماع التضام
والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى
المقدار المخصوص) من الطول والعرض

الطول والعرض ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أولا الصغار المقادير لان ذاك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع وأشار الشارح بقوله منضمة الى تقدير متعلق الجار والمجرور ولك أن تجعل الى بمعنى مع أى حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير منضمة لفهم الانضمام من المصاحبة وهذا المعنى قوله الى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزاما لان الكيفية من لوازمها مصاحبتها للمقدار تأمل ولا يلزم على جعل قوله الى المقدار حالا من الكيفية مجىء الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فصح مجىء الحال منها قاله العصام وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافية وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله فقد نظر) أى فى وجه هذا التشبيه (قوله الى عدة اشياء) أى وهى الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر وان كان ذلك بحسب المرأى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله والطرفان) أى المشبه والمشبه به وقوله مفردان أى حسيان (قوله مقيدا) أى كما أن المشبه مقيد بكونه فى الصبح فقوله بعد والتقييد أى فى كل من المشبه والمشبه به (قوله لا ينافى الافراد) أى لان المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئة منتزعة من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والتقييد خلافا لما يفهم من الشارح وأتى بقوله والتقييد لا ينافى الخ دفعا لما يتوهم من أن المشبه به هو عنقود الملاحية حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله أى والمركب الحسى) أى ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله كما فى قول بشار) أى كوجه الشبه الذى فى قول بشار بن برد (قوله كأن مثار النقع) مثار بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والاضافة من اضافة الصفة للموصوف أى كأن الغبار المثار أى المهيج والمحرك من أسفل لاعلى بحوافر الخيل وقوله فوق رؤسنا أى المنعقد فوق رؤسنا وأنشد ابن جنى فى مجموعه فوق رؤسهم وأسيافنا وكذلك أنشده الخفاجى فى شبه الصناعة وابن رشيق فى العمدة وهذه الرواية احسن من جهة المعنى لان السيوف ساقطة على رؤسهم فلا بد أن يكون النقع على رؤسهم ليحصل التشبيه كذا فى عروس الافراح وفى الاطول مثار النقع اسم مفعول واضافته لما بعده بيانية ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولهم اظن زيدا أسدا فيكون ابلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كأن اه (قوله واسيافنا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل وحروفه ولم يجعله منصوبا بكأن عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم انهما تشبيهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأن المعنى كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من انه متى امكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه الى الحمل على المفرد لانه تفوت معه الدقة التركيبية المرغبة فى وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكبه تابع لليل لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة فى التشبيه باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابلها الذى توهم كونه مشبها به تبعا لغيره أيضا (قوله تهاوى كواكبه) أى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد قاله فى الاطول (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوف الاولى أو الثانية خلاف وانما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لاسناده للاسم الظاهر المجازى التأنيث لما يلزم عليه من الاخلال بكثير من اللطائف والاحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل أخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك أن صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى والتجدد الاستمرارى يدل على كثرة الحركات والتساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقى فيكون مشعرا باللطائف المشار اليها بقول الشارح وهى تعلو وترسب بخلاف الماضى فانه يدل على وقوع التساقط مرة فى الزمان الماضى ولا يشعر بكونه

قوله نظر الى عدة اشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكون عنقود الملاحية فى حال اخراج النور والتقييد لا ينافى الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى
(وفيما) أى والمركب الحسى فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار
كأن مثار النقع) من أثار الغبار هيجه (فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) أى تتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين
قوله ليحصل التشبيه كذا فى السعد وامله محرف والاصل ليحسن او ليكمل كما يشهد له قوله قبل ذلك وهذه الرواية احسن
تأمل اه مصححه

(من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء
أى سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء
مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا
الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه
هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهى
تعلو وترسب وتجىء وتذهب وتضطرب
اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى احوال تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع
التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق

فى جهات كثيرة فيكون مخلا بتلك اللطائف وان كان صحيحا أيضا لان التهاوى يشعر بتعددها وسقوط بعضها اثر بعض فيؤخذ منها هيئة هذا محصل ما فى المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا وفى الاطول توجيه آخر وحاصله أن قوله ليل تهاوى كواكبه يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قول بشار الواقعة على وجه الشبه (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء أى سقوط وأما الهوى بضم الهاء فمعناه الصعود كما فى الاساس وفى القاموس كل من الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود فعلى كلامه المناسب أن يقول بضم الهاء (قوله أجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فان كلا منهما مشرق بالبياض قال العصام وقد تعورف اطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف اطلاقه على السفلى (قوله مستطيلة) الاستطالة ظاهرة فى السيوف وكذلك الكواكب فانها تستطيل أشكالها عند التهاوى وان كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة فى المرأى (قوله متناسبة المقدار) أى بالنظر للمشبه وحده والمشبه به وحده فالسيوف متناسبة المقدار فيما بينها وكذلك النجوم فيما بينها وأما تناسب طول النجوم مع طول السيوف أو العرض مع العرض فمبنى على التساهل لان الطول فى النجوم أكثر منه فى السيوف فيما يظهر ويكفى فى التشبيه التناسب فى الجملة (قوله فى جوانب شىء مظلم) أما السيوف ففى ظلمة الغبار وأما الكواكب ففى ظلمة الليل (قوله كما ترى) أى كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه فى البيت مركبا ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح لبيان ذلك (قوله لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة أن يقال لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب وذلك لانه على تقدير أن يكون التشبيه فى البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها والليل مشبها به وكذلك تكون السيوف مشبهة والكواكب مشبها بها ويمكن الجواب عن الشارح بجعل الباء فى قوله بالنقع وفى قوله بالسيوف بمعنى مع (قوله بل عمد) بابه ضرب وقوله الى تشبيه هيئة السيوف الاولى الى تشبيه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الخ لان المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لا أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح البيت خلافه ويمكن الجواب بأن المراد عمد الى تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان الكواكب الخ أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وقد سلت) أى اخرجت وقوله من أغمادها جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمة (قوله وهى تعلو) أى ترتفع وقوله وترسب أى تنزل وتستفل من رسب الشئ فى الماء أى سفل وجعله من رسب السيف أى مضى فى الضرب لا يلائم قوله تعلو كما فى الفنرى وانما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ منه والاقليس فى تهاوى النجوم استعلاء فليس (قوله وتجىء) اى من العلو وقوله وتذهب أى الى العلو فهو راجع لما قبله وقوله وتضطرب أى فى العلو والنزول (قوله وعلى احوال تنقسم) أى وتنقسم تلك الحركة على احوال دائرة بين الخ أى انها لا تخرج عن تلك الاحوال الثمانية التى بينها بقوله بين الاعوجاج والمراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا والمراد بالاستقامة الذهاب أمام (قوله مع التلاقى) أى لما يقابلها من الجهة الاخرى (قوله والتداخل) أى عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى (قوله والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيفين فى ذهابهما المضروب وحد فقد ظهر لك ما فى عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والمجىء وكذا

فى التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق والغرض المبالغة فى الجامع (قوله وكذا فى جانب المشبه به) أى ومثل ماذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فان الكواكب فى تهاويها فى الليل تتواقعا أى تتدافعا وتداخلا وتستطيل لاشكالها عند السقوط فانتزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها وانما قلنا فى الجملة لانه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى فى جانب المشبه به (قوله والمركب الحسى) أى ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله كما مر) أى كوجه الشبه الذى مر وقوله فى تشبيه أى فى ضمن تشبيه الخ وانما قدرنا ضمن لان الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله الشقيق) أى المحمر (قوله من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور وقوله مبسوطة أى تمام الاتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخط فالمذكر قوله مبسوطة مع قوله نشر أجرام اهـ يس (قوله فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق لانه اسم لمسمى واحد وأجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله والمشبه به مركب) أى لان القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية وليس للاعلام قصد ذاتى حتى يكون مفردا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للاعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاصل وفروعه وسيأتى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله وعكسه) أى المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله شابه) أى خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد (قوله ومن بديع الخ) البديع هو البالغ الغاية فى الشرف والبلاغة ففى القاموس البديع هو الغاية فى كل شئ وذلك اذا كان عالما أو شجاعا أو شريفا وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى ما بلغ الغاية فى الشرف والبلاغة وهو ما يجئ الخ (قوله ما يجئ فى الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد أن وجه الشبه يجئ فى الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح فى قوله أى يكون وجه الشبه الهيئة وحينئذ فلا بد أن يقال انه من قبيل اعتبار مجئ العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجئ فى الانسان أى انه يتحقق فيه وحينئذ فمعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق فى الهيئات أى يكون هيئة (قوله التى تقع عليها الحركة) ظاهره أن الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك فلا بد من جعل تقع بمعنى توجد وعلى بمعنى مع أى هيئة الجسم التى توجد معها مركبة من وجود الجزء مع الكل لان الحركة جزء من الهيئة أما فى الوجه الاول من الوجهين الآتيين فظاهر لان الهيئة منتزعة من حركات وغيرها من أوصاف الجسم وأما فى الوجه الثانى فلان الهيئة منتزعة من حركات فقط فيراد بالهيئة مطلق الحركات وبالحركة التى هى جزء منها الحركة المخصوصة ويصح جعل على بمعنى من أى التى توجد منها الحركة ويكون فى الكلام قلب والاصل التى توجد من الحركة أى من جنس الحركة يعنى فقط أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم ومحصل كلام المصنف أن من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئة منتزعة من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم فالاول كحركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من أوصافه والثانى وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى كف الاشل (قوله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ) أشار بهذا الى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة وأن ظرفيته فيها فى كلام المصنف من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه وقوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها الحركة (قوله من الاستدارة) أى من استدارة الحركة واستقامتها كما فى حركة الدولاب والسهام وهذا بيان للهيئة التى توجد معها الحركة وقوله وغيرهما كالسرعة والبطء والحاصل أن الهيئة التى توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها

(قوله

وكذا فى جانب المشبه به فان الكواكب فى تهاويها تتواقع وتتداخل وتستطيل لاشكالها (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر (وعكسه) تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر على ما سبق (ومن بديع المركب الحسى ما يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركة) أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما

٢ قوله فى القاموس الخ الذى فى القاموس [illegible] البديع [illegible] اهـ مصححه

(قوله ويعتبر فيها) أى فى الهيئة التى تقع عليها الحركة التركيب أى بأن تكون منتزعة من
الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من حركات مختلفة كما فى الوجه الثانى كما يعلم ذلك مما
يأتى فى تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله ويكون ما يجىء) أى وجه الشبه الذى يجىء
فى الهيئات التى يوجد معها الحركة على وجهين وحاصل الاول منهما أن وجه الشبه هيئة مركبة
من حركة وغيرها وحاصل الثانى انه هيئة مركبة من حركات فقط (قوله أن يقرن بالحركة غيرها
من أوصاف الجسم) أى هيئة أن يقرن أى هيئة اقتران الحركة بغيرها أى الهيئة الحاصلة من
مقارنة الحركة لغيرها وانما قدرنا هيئة لاجل صحة الاخبار عن الاحد لان الاحد هيئة لا الاقتران
المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركة بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل انما يحتاج له
اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلا منهما قسم من الهيئة أما ان كان بمعنى انه
مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيئات (قوله أن يقرن
بالحركة) أى أن يوصل بها مأخوذ من قرنت الشئ بالشئ وصلته به والمراد أن يقرن فى اعتبار
العقل غير الحركة بها أو ينتزع منهما هيئة (قوله كالشكل) أى الذى هو الهيئة الحاصلة
من احاطة حد أو حدود به (قوله والاوضح) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو
الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة
اظهر فى ذلك من عبارة المصنف لايهامها أن الهيئة متحققة فى نفسها ووقعت عليها الحركة
مع أن الهيئة هى هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة وانما قال أوضح لامكان
أن يجاب عن المصنف بأنه من مجىء العام فى الخاص كما مر (قوله اعلم أن مما يزداد الخ) لفظ
ما فى قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف بل عبارة
عن الاحوال أى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة وسحرا هذه الحالة وهى مجىء التشبيه
فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافا للتشبيه أو كانت وجه شبه
فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أعنى كون طرفيه
أو وجهه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة
المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن وكلام المصنف يفيد أن الهيئة اما مركبة من
الحركات أو منها ومن غيرها فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة الا من الحركات بخلاف كلام المصنف
تأمل (قوله دقة) أى لطافة وقوله وسحرا أى تحيلا للعقول (قوله أن يجىء) أى التشبيه وقوله
التى يقع عليها الحركة سواء كانت طرفا للتشبيه أو وجها له (قوله أن تقترن) أى الحركات بغيرها من
أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم والظاهر أنه أراد أن تقترن هيئة الحركة
بغيرها بدليل قوله والثانى أن تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه أن هيئة الحركة تارة تقترن
فى الاعتبار بأوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها
وجه شبه أو طرفا والمصنف قد جعل المقترن بالاوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع
الامرين كما هو المتبادر منه قال الشيخ يس فان اراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركة غيرها أى أن
يقترن بهيئة الحركة غيرها وافق كلام الشيخ لكن يكون الاخبار بذلك عن الاحد مشكلا فتأمل
(قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع المضمر اعتناء بشأنه وقوله هيئة الحركة
أى الهيئة المأخوذة من الحركات فالمراد بالحركة الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجرد عن
أوصاف الجسم وقوله لا يراد عليها غيرها أى من أوصاف الجسم (قوله كما فى قوله) أى كوجه
الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم وتمامه لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله
والشمس) أى عند طلوعها (قوله الاشل) الشلل هو يبس اليد أو ذهابها والمراد هنا المرتعش

ويعتبر فيها التركيب (ويكون) ما يجىء فى تلك
الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل
واللون) والاوضح عبارة أسرار البلاغة
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجىء
فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة
المقصودة فى التشبيه على وجهين أحدهما أن
تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى أن تجرد
هيئة الحركة حتى لا يراد عليها غيرها فالاول
(كما فى قوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل)

لانّ عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة ولانّ المرآة انما تؤدّى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش (قوله من الاستدارة مع الاشراق) أى من استدارة الجسم المصاحبة لاشراقه أى شعاعه وكان الظاهر أن يضمّ اليه تموّجه فيقول من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الاشراق المتموّج لكنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها (قوله والحركة) أى ومع الحركة وقوله المتصلة أى المتتابعة (قوله مع تموّج الاشراق) أى الشعاع أى تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) أى المعبر عنه أولا بالاشراق فقد تفنن فى التعبير والمراد بالشعاع ماتراه من الشمس كالحبال مقبلا عليك أو ماتراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع (قوله كأنه يهمّ) بفتح الياء وضم الهاء وبابه رد يقال هم بكذا اذا قصده وأراده واسناد الهم الى الشعاع تجوّز أى كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور تموّجه (قوله حتى يفيض) غاية للانبساط من أفاض اذا خرج قال تعالى فاذا أفضتم من عرفات أى خرجتم منها أو من فاض الوادى اذا سال أى حتى يخرج من جوانب الدائرة أو يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائرة (قوله ثم يبدو له) أى للشعاع وفاعل يبدو ضمير عائد على مصدر الفعل اى البداء أو على الرأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله يفيض أو على قوله يهمّ أى كأنه يهمّ بالانبساط ثم يبدو له فيرجع عنه الى الانقباض (قوله يقال بدا له الخ) هذا تفسير للفظ بحسب اصل اللغة وقوله والمعنى ظهر له أى للشعاع رأى الخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله فيرجع من الانبساط الذى بدا له) الاولى فيرجع عن الانبساط الذى همّ به الى الانقباض الذى بدا له وهو عطف على يبدو أى فيتسبب عن البدو الرجوع (قوله الى الوسط) أى وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلا فى الطرفين وأشار بقوله اذا أحد الخ الى أن الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد احداد النظر اليها بخلاف المرآة فانها تظهر فيها فى بادئ الرأى فلذا جعلت الشمس مشبها والمرآة مشبها بها قاله فى الاطول (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وجدها مؤدّية لهذه الهيئة) أى لانّ جرم الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفى شعاعها أيضا حركة خيالية وانما قلنا خيالية لانا نقطع بأنّ حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هى من الجنوب الى الشمال على سبيل المهل حتى انه لولا ذلك التخيل لرؤيت كالثابتة والشعاع المعبر عنه بالاشراق أجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق فى نفس الامر فالاضطراب والتموّج خيالى لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح اه يعقوبى (قوله وكذلك المرآة فى كف الاشل) أى مؤدّية لهذه الهيئة فانها مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقة واشراق متصل بها من شعاع الشمس الا أن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب الى الجوانب والرجوع للوسط بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموّجه بدوام الحركة وحينئذ فتحقق وجه الشبه فى المرآة على الوجه المذكور فى الشمس مبنى على التساهل فلذا جعلت مشبها بها اه يعقوبى (قوله أن تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف) أى وتنتزع الهيئة من الحركات فقط (قوله فهنالك) أى فى القسم الثانى وعبر باشارة البعيد لانّ المعنى معدوم خارجا فهو بعيد (قوله أيضا) الايضية على ماقال الشارح فى مطلق التركيب لا فى خصوص التركيب من الحركات مع الصفات لانّ الثانى انما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط بخلاف الاول فان التركيب فيه من الحركة والصفات وفى الاطول ان معنى قوله أيضا أى كما انه لا بدّ فى هذا الثانى من حركات لا بدّ من كونها الى جهات مختلفة قال وهذا أظهر مما فسر به الشارح وتأمله (قوله يعنى كما انه لا بدّ فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها) لم يعتبر فى الحركة هنا تعدد فضلا عن الجمع فضلا عن الكثرة قاله يس (قوله لا بدّ من اختلاط) أى اجتماع (قوله كثيرة) أخذ الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة انما هو لازدياد الدقة والا فمجرد التعدد كاف

من الهيئة) بيان لما فى قوله بها (الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموّج الاشراق حتى يرى الشعاع
كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له) يقال بدا له اذا ندم والمعنى
ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من
الانبساط الذى بدا له (الى الانقباض)
كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان
الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين
جرمها وجدها مؤدّية لهذه الهيئة الموصوفة
وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه
(الثانى ان تجرد) الحركة (عن غيرها) من
الاوصاف (فهنالك أيضا) يعنى كما انه لا بدّ
فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من
الاوصاف وكذا فى الثانى (لا بدّ من اختلاط
حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له

في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة (قوله كأن يتحرك بعضه الخ) أي أو يتحرك تارة لليمين وتارة لليسار كما في الاطول (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله لابد من اختلاط حركات الخ (قوله والا لكان الخ) أي والا تكن الحركات المختلطة الى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة (قوله لاتحادها) أي لان حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين مفردة لا تركيب فيها اذ لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة وانتزاع الهيئة من المجموع والا كان وجه الشبه مركبا كما مر (قوله في قوله) أي قول القائل وهو ابن المعتز وهذا البيت من قصيدة من المديد أولها

عرف الدار فحيا وناحا * بعدما كان صحا واستراحا
نظل يلحاه العذول ويأبى * في عنان العذل الا جماحا
علموني كيف أسلو والا * فخذوا من مقلتي الملاحا
من رأى برقا يضيء التماحا * ثقب الليل سناه فلاحا

وكأن البرق البيت وبعده

لم يزل يلمع بالليل حتى * خلته نبه فيه صباحا
وكأن الرعد فحل لقاح * كلما يعجبه البرق صاحا

(قوله بحذف الهمزة) أي بعد قلبها ياء فالاصل قارئ فأبدلت الهمزة ياء ثم اعل اعلال قاض كذا في القترى (قوله فانطباقا الخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف وحاصل ما يفيده أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصحف وتخييلية في البرق ثم ان الانطباق والانفتاح للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلتئم آخرا وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق الا أن يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشر ضوءه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية وبهذا ظهر التوجه كون وجه الشبه في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنا اختفى لانطباق كما في المصحف تأمل (قوله فان فيها تركيبا الخ) علة لقوله بخلاف حركة المصحف (قوله لان المصحف يتحرك) أي يتحرك طرفاه في حالتي الخ (قوله الى جهتين) أي جهة العلو وجهة السفل (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق يتحرك الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يتحرك الى جهة السفل ولم ينظر لجهة اليمين والشمال والا فالحال في كل حالة الى ثلاث جهات وتوضيح ذلك أن المصحف في كل من حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال ومجموعه متحرك الى العلو في حال الانطباق والى السفل في حال الانفتاح وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق الى ثلاث جهات جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة العلو باعتبار مجموعه ويتحرك في حال الانفتاح الى ثلاث جهات أيضا جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة السفل باعتبار مجموعه فقول الشارح في كل حالة الى جهة أراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفل في الانفتاح فقد التفت لحركة مجموعه ولم يلتفت لحركة أبعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح الا أن يقال انه أراد بقوله لجهة جنس الجهة أو أنه لاحظ اتحاد جهة السفل وجهة العلو مع جهة اليمين والشمال وان اختلفا بالاعتبار تأمل قرره شيخنا العدوي (قوله وقد يقع التركيب) أي البديع فأل للعهد الذكري والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون تحققه فيها من تحقق الكلي في جزئيه أي وقد يتحقق التركيب البديع في هيئة السكون كما يتحقق في هيئة الحركة وأل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وسواء كانت تلك الهيئة

كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى
الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا وهو الحركة (كحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة
المصحف في قوله وكأن البرق مصحف قار
بحذف الهمزة أي قارئ (فانطباقا مرة
وانفتاحا) أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا أخرى فان فيها تركيبا لانه
يتحرك في كل حالة الى جهتين (وقد يقع
التركيب في هيئة السكون

طرفا التشبيه أو وجه شبه وأشار المصنف بقوله الى قوله ذلك بالنسبة الى وقوع التركيب فى هيئة الحركات واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجردا عن غيره من أوصاف الجسم ولابد أيضا من تعدد أفراد السكون والثانى أن يعتبر فى تلك الهيئة مع السكون غيره ولا يشترط فى هذا تعدد أفراد السكون وقد مثل المصنف للوجه الاول ومثال الثانى قول بعضهم يصف مصلوبا

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة فى العاشق المماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق (قوله كما فى قوله) قال فى المطول أى كوجه الشبه فى قول أبى الطيب المتنبى ونازعه لعصام فى الاطول بأن ما وافقه على التركيب بشهادة سوق الكلام وبيان المصنف الكامة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به اه والحق أن كلام المصنف عام كما مر والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخصص عموم الكلام (قوله يقعى الخ) هذا أول البيت وهو مقول القول وتمامه بأربع مجدولة لم تجدل أى على أربع قوائم وهى يداه ورجلاه وقوله مجدولة أى محكمة الخلق من جدل الله أى تقديره وقوله لم تجدل أى لم يجدلها ولم يفتلها الانسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت أن الجدل المثبت جدل الله أى احكامه واتقانه والجدل المنفى جدل الانسان بمعنى فتله كذا فى المطول وقال فى الاطول يحتمل أن يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب فى غير صورة الاقعاء وحينئذ فالمعنى وأربع مجموعة لا غير مجموعة والغرض من تشبيه الكلب فى حال اقعائه بحالة البدوى المصطلى مدح الكلب بشدة الحراسة لان جلوسه على هذه الحالة فى الغالب انما هو وقت الحراسة (قوله أى يجلس) أى ذلك الكلب (قوله جلوس) منصوب بيقعى لموافقته له فى المعنى كقعدت جلوسا أى يجلس كجلوس ويحتمل أن يقال ان التقدير يجلس جلوسا كجلوس فحذف المشبه وأداة التشبيه لدلالة عليهما وبقى المشبه به وخص البدوى بالذكر لغلبة الاصطلاء بالنار منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدفأ بها (قوله من موقع كل عضو) أى فى وقوعه وسكونه فى موضعه فى حال اقعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله فى الاقعاء) أى فى حال الاقعاء وقوله موقع أى وقوع وسكون خاص (قوله وللمجموع) أى لمجموع الاعضاء وقوله صورة أى هيئة وقوله مؤلفة من تلك المواقع أى الوقوعات والسكونات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركبت من سكونات (قوله وكذلك صورة جلوس البدوى) أى فانها مركبة من سكونات لان لكل عضو منه فى حال اصطلائه وقوعا خاصا ولمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات (قوله والمركب العقلى) هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى وهو المركب المنزل منزلة الواحد وقد تقدم انه اما حسى وقد تقدم الكلام عليه واما عقلى وهو ما ذكره هنا (قوله كحرمان الانتفاع الخ) الحاصل انه شبه فى هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أى حالتهم وهى الهيئة المنتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء العلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول بمثل الحمار الذى يحمل الكتب الكبار أى بحالته وهى الهيئة المنتزعة من حمله الكتب وكون محموله وعاء للعلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه وظاهر المصنف أن وجه الشبه وهو الجامع المذكور مركب عقلى وفيه أن كونه عقليا مسلم وكونه مركبا غير مسلم لما تقدم أن المراد بالمركب فى وجه الشبه أو الطرفين الهيئة المنتزعة من عدة امور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجاب بأن قول المصنف كحرمان الانتفاع على حذف مضاف أى كهيئة حرمان

الانتفاع

كما فى قوله فى صفة كلب (يقعى) أى يجلس
(جلوس البدوى المصطلى)
على الشبه (من الهيئة الحاصلة
من اصطلى بالنار) أى من الكلب
(من موقع كل عضو منه)
(فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه
فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى)
من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع

الانتفاع الخ أى كالهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب والطرفان مركبان
عقليان وكذا وجه الشبه قرر ذلك شيخنا العدوى وقد يقال لاداعى لذلك بل الحرمان المذكور
هيئة منتزعة من متعدد كما يأتى بيانه ثم ان الحرمان مصدر حرمه الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ
وهو مضاف لمعوله الثانى وقوله بأبلغ صلة للانتفاع وقوله مع متعلق بالحرمان وقوله فى استصحابه
صفة للتعب أى الكائن فى استصحابه والضمير لابلغ نافع (قوله فى قوله تعالى الخ) هو صفة للحرمان
وفى الكلام حذف مضاف أى لحرمان الانتفاع الواقع فى التشبيه الكائن فى قوله تعالى (قوله
مثل الذين) أى صفة اليهود الذين حملوا التوراة أى تحملوها وكلفوا العمل بما فيها من اظهار
نعته عليه الصلاة والسلام والايمان به اذا جاء وغير ذلك ثم لم يحملوها أى لم يعملوا بجميع ما فيها
حيث أخفوا نعته عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الحمار أى كحال الحمار وصفته وجملة يحمل
أسفارا حال من الحمار والعامل فى محلها النصب معنى المثل أو صفة للحمار اذ ليس المراد منه حمار
معينا وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل مشاكلة أو لانهم لما لم يعملوا بما فيها كأنهم لم يحملوها
بجعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم (قوله بكسر السين) أى وسكون الفاء لا جمع سفر بفتح السين والفاء
اذ ليس المعنى كمثل الحمار يحمل مشاق السفر وقوله وهو الكتاب أى الكبير كما فى القاموس (قوله
فانه) أى الحرمان المذكور (قوله لانه روعى من الحمار) أى فى الحمار أى فى صفته وهو المشبه به
(قوله جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل أى عدم العلم يستلزم عدم
الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم فاندفع ما يقال ان الحمار لا يوصف بالجهل لانه عدم العلم
عما من شأنه أن يعلم أى عما من شأن نوعه أن يعلم ونوع الحمار شأنه لا يعلم (قوله وكذا فى جانب
المشبه) أى صفة اليهود فقد روعى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعية
العلم وكونهم جاهلين أى غير منتفعين بما فيها والحاصل انه قد روعى فى كل من الطرفين ثلاثة امور
وقد تقرر أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا عما فيه ما يشير لما اعتبر
فى الطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان من الجهل المعتبر فيهما وأخذ
كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعية العلم التى هى أولى ما ينتفع به
وأخذ تحمل التعب فى الاستصحاب من اعتبار حملهم الامر الغير الخفيف فيهما ويجب أن يراد
بالتعب مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالمحسوسة كما فى مشقة الحمار وبالمعقولة كما فى مشقة
اليهود فقد ظهر لك أن حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب فى استصحابه مركب عقلى
منتزع من عدة امور وحينئذ فلا داعى لتقدير هيئة قبل حرمان فى كلام المصنف تأمل (قوله انه)
أى وجه الشبه (قوله قد ينتزع) أى يلاحظ وقوله لوجوب انتزاعه أى ملاحظته واستحضاره
(قوله فيقع الخطأ) أى من المتكلم حيث لم يأت بما يجب أو من السامع حيث لم يحقق ما قصده
المتكلم مما يجب (قوله من أكثر من ذلك المتعدد) أى فالاقتصار على ذلك المتعدد فى الاخذ يخل به
المعنى المراد (قوله كما اذا انتزع من الشطر الاول) أى مما اشتمل عليه الشطر الاول (قوله كما ابرقت)
الكاف للتشبيه وما مصدرية وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى حال هؤلاء القوم المذكورين
فى الابيات السابقة كحال ابراق أى ظهور غمامة لقوم عطاش (قوله عطاشا) فى المختار
عطش ضد روى وبابه طرب فهو عطشان وعطشى بوزن سكرى وعطاشى بوزن حبالى وعطاش
بالكسر (قوله فى الاساس) كتاب فى اللغة للزمخشرى (قوله اذا تحسنت لك) أى تقول ذلك
اذا تزينت لك (قوله وتعرضت) أى ظهرت وهذا محل الشاهد (قوله فالكلام ههنا الخ)
هذا تفريع على كلام الاساس أى اذا علمت ذلك فالكلام ههنا الخ (قوله وايصال الفعل) أى
للمفعول وهو قوما بلا واسطة حرف فان ابرق لا يتعدى الا باللام كما علم من كلام الاساس وقد حذفها

قوله أى بحرمان الانتفاع الواقع الخ لم يظهر
المضاف الذى قاله المحشى اه

مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة
امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو
الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأنه
الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه
(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد
فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) منه
ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه
(من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما
عطاشا) فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا
تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على
حذف الجار وايصال الفعل

الشاعر للضرورة وعدّى الفعل للمفعول (قوله أى ابرقت) أى الغمامة القوم أى فلهرت
وتعرّضت لهم (قوله فلما رأوها) أى وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام (قوله
اقشعت) أى اضمحلت وذهبت وهو بمعنى تجلت فهو مرادف لما قبله يقال اقشعت الريح السحاب
فأقشع أى صار ذا قشع أى ذهاب اهـ وفى يس ان تفرقت تفسير لاقشعت وقوله وانكشفت تفسير
لتجلت فيفيد أن العطف مغاير (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه
الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس
ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم
فى غاية الاحتياج الى ما فيها من الماء لشدة عطشهم وبمجرد ما تهيأوا للشرب منها تفرقت وذهبت فاذا
سمع السامع قول الشاعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وتوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك
خطأ لان المأخوذ منه أن قوما ظهرت لهم غمامة وأن تلك الغمامة رجوا منها ما يشرب وأنهم فى غاية
الحاجة لذلك الماء لعطشهم فاذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه أن الحالة
الاولى كالحالة الثانية التى هى ابراق الغمامة لقوم الخ فى كون كل منهما حالة فيها ظهور شئ لمن هو
فى غاية الحاجة الى ما فيه وهذا خلاف المقصود للشاعر وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر
كان خطأ منه لان المعنى المفاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه لان كل جزء من طرف له نظير
من الطرف الآخر فاذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله أى باعتبار)
أى بواسطة اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس أى ولاشك أن انتهاء الشئ المؤيس انما يؤخذ
من الشطر الثانى وأشار الشارح بقوله أى باعتبار الخ الى أن الباء فى قوله باتصال للآلة مثلها فى قولك
نجرت بالقدوم أى بواسطته وحينئذ فهى داخلة فى كلام المصنف على وجه الشبه لا انها صلة للتشبيه
كما فى قولك شبهت زيدا بالاسد والا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن
المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش (قوله فى قولهم) أى أهل هذا الفن (قوله
بالوجه العقلى) أى باعتباره وبواسطته وقوله أعم أى من التشبيه بالوجه الحسى أى باعتباره
وبواسطته وذلك لما مرّ من انه متى كان الوجه حسيا فلا يكون الطرفان الا حسيين وأما اذا كان
الوجه عقليا فتارة يكونان حسيين وتارة عقليين وتارة مختلفين (قوله ابتداء مطمع) أى ابتداء شئ
مطمع وهذا مأخوذ من الشطر الاوّل وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش فى المشبه به وظهور الامر
المحتاج لما فيه فى المشبه وقوله بانتهاء مؤيس أى شئ مؤيس وهذا مأخوذ من الشطر الثانى وذلك
كتفرّق السحابة وانجلائها فى المشبه به وزوال الامر المرغوب لما فيه فى المشبه فصدوق الشئ المؤيس
تفرّق السحابة والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرّق واذا علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور أعنى
اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الاول
خطأ لانه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء اشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله
وهذا) أى التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن
الاول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر والا اختل المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف
الثانى (قوله زيد كالاسد والسيف والبحر) أى فى الشجاعة والاضاءة والجود والمراد بالتشبيهات
المجتمعة التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع فى افادة معناه أعنى التشبيه المستقل وفوات اجتماع
الصفات فى المخبر عنه ليس تغييرا فى افادة التشبيه بل ذلك من عدم ذكر العطف كما قاله عبد الحكيم
(قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله والمراد بالحذف لازمه وهو الترك وليس المراد أنه ذكر
ثم حذف (قوله والمتعدد) أى ووجه الشبه المتعدد الحسى وقد مرّ أن وجه الشبه ثلاثة أقسام
واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاوّلين شرع فى الثالث وهو اما حسى أو عقلى أو مختلف

أى ابرقت القوم عطاش جمع عطشان (غمامة
لما رأوها اقشعت وتجلت) أى تفرقت
وانكشفت (فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ
(لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع
البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة
المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور
غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها
وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال
فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه
العقلى أعم) اذ الامر المشترك فيه ههنا هو
اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا
بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد
كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى
التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى
لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى
فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود
منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد
الحسى كاللون والطعم والرائحة

(قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) أى كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتشبيه النبق بالتفاح فماذكر من الامور الثلاثة ولاشك انها انما تدرك بالحواس فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم (قوله كحدة النظر) أى الموجبة لادراك الخفيات لانها قوته أو سرعته أوجودته وعلى كل حال فهى أمر عقلى (قوله وكمال الحذر) أى الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة والحذر بوزن نظر وهو الاحتراس من العدو (قوله أى نزو الذكر على الانثى) أى وثوبه عليها والنزو بفتح النون وسكون الزاى مصدر نزا كعدا ويصح أن يكون مصدر نزا على وزن الفعول فهو كغدا بالغين المعجمة (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر ولم يقل فى تشبيه انسان بالغراب لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط وفى المثل أخفى سفادا من الغراب حتى قيل انه لاسفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى (قوله كحسن الطلعة) المراد بالطلعة الوجه (قوله الذى هو حسى) أى لان الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسى لانهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله ونباهة الشان) مصدر نبه مثلثا كما رواه ابن طريف قاله يس (قوله أى شرفه) أى الشان وهذا تفسير للنباهة وقوله واشتهاره عطف تفسيرى يبين به المراد من الشرف هنا وقال سم فى حواشى المطول الظاهر أن مجموع قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهة الشان فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولا أن الاشتهار تفسير للشرف خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقانى اذ ليس مجرد الاشتهار بدون أشرف نباهة الا أن يراد الاشتهار بالشرف وحاصل ذلك أن المجموع تفسير ولاشك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس وانما يدركان بالعقل وان كان سبب كل منهما قد يكون حسيا (قوله انه) أى الحال والشان (قوله أى التماثل) أشار به الى أن الشبه بفتح الشين والباء اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله أى تشابه) أى تماثل (قوله والمراد به ههنا الخ) أشار به الى انه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من اطلاق المصدر على المفعول اذ هو الذى يتعلق به الانتزاع (قوله من نفس التضاد الخ) حاصله انا اذا قلنا ما اشبه الجبان بالاسد فى الشجاعة أو زيد الجبان كالاسد فى الشجاعة كان وجه الشبه منتزعا من التضاد أى من ذى التضاد أى من المتضادين وذلك لانا نزلنا تضاد الجبن والشجاعة منزلة تناسبهما لاجل التمليح أو التهكم فصار الجبن مناسبا للشجاعة وبمنزلتها لان التناسب التنزيلى مشترك بين الجبن والشجاعة لكون كل منهما مناسبا للآخر وصار الجبان مناسبا للشجاع فاذا شبهناه به باركانه قام به شجاعة فاذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعة وان كانت فى المشبه به حقيقة وفى المشبه ادعاء وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين فى الواقع لان التناسب تنزيلى اذا علمت هذا فقول المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد أى من ذى التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لا انه يعتبر ما تعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من اشياء فيما تقدم لان هذا لا يصح هنا والمراد بالتضاد التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد وانما صح جعل التضاد وسيلة لما ذكر لاشتراك الضدين اللذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فينزل منزلته بواسطة أن كلا منهما مشترك فيه فترتفع الضدية الكائنة بين الطرفين فان قلت اذا كان الاشتراك فى التضاد كافيا فى أخذ الوجه المقتضى انتفاء الضدية بواسطة تنزيل ذلك التضاد منزلة التناسب صح أن يقال السماء كالارض فى الانخفاض والارض كالسماء فى الارتفاع والسواد كالبياض فى تفريق البصر والبياض كالسواد فى عدمه ونحو هذا مما لا يصح وروده عن البلغاء وانما قلنا بصحته ضرورة أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك فى التضاد المصحح لتنزيله منزلة التناسب على ما مر قلت اعتبار الاشتراك لتصحيح أخذ الوجه

بواسطة التنزيل المقتضى للمناسبة انما هو زيادة توجيه الحسن دفعا لاستغراب أخذ المناسبة من
التضاد والا فلا يكفى مجرد الاشتراك والتلازم ماذكر بل لابد فى صحة الاخذ من زيادة وجود تمليح
أو تهكم كما أشار لذلك المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذه الامور ليس فيه تمليح ولا تهكم (قوله
ثم ينزل الخ) المتبادر أنه عطف على قوله ينتزع الشبه من نفس التضاد وفيه نظر فان التنزيل سابق
على انتزاع الوجه من التضاد بل لان التضاد ينزل منزلة التناسب ثم ينتزع الوجه من الضدين لا أن
التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف وأجيب بأن ثم للترتيب الاخبارى فكأنه
قال قد ينتزع الشبه من نفس التضاد ثم أخبرك انه ينزل الخ وان كان التنزيل متقدما على الانتزاع
أو يقال المراد بالانتزاع قصده أى قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وان
أفاد صحة الترتيب لكن لم تقع ثم فى موقعها اذ الحق الفاء لانه لا تراخى بين القصد المذكور والتنزيل
لانا نقول قد تكون ثم لتراخى أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون التراخى آخره والتنزيل منزلة
التناسب انما يتم بالتهكم والتمليح كما أشار له بقوله بواسطة تمليح أو تهكم فهو من تتمته فتراخى التنزيل باخره
عن قصد الانتزاع أو يجاب بأن قوله ثم ينزل بالنصب بأن مضمرة عطفا على قوله لاشتراك من عطف
الفعل على الاسم الخالص عن التأويل بالفعل فكأنه قال للاشتراك والتنزيل وعبر بثم لتباعد ما بينهما
فان الاشتراك محقق والتنزيل ادعائى محض (قوله أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة) أى من
حيث ازالته السآمة والكدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله ملح الشاعر) بتشديد اللام
ومصدره التمليح كفرح بالتشديد تفريحا (قوله وقال الامام المرزوقى الخ) القصد من نقل كلامه
شيآن * الاول الاشارة الى أن أو فى قول المصنف بواسطة تمليح أو تهكم لمنع الخلو فتجوز الجمع ووجه
الاشارة من كلام المرزوقى الى ذلك انه عبر بالواو دون أو * الثانى افادة أن المقابل للهزؤ والتهكم هو
التمليح بتقديم الميم أعنى الاتيان بكلام فيه ملاحة وظرافة لا التلميح الذى هو الاشارة الى قصة أو شعر
أو مثل ووجه الاشارة من كلامه الى ذلك انه جعل البيت من قبيل التمليح ومعلوم انه ليس فيه اشارة
الى قصة أو شعر أو مثل فيعلم أن التمليح خلاف التلميح المفسر بما ذكر وحينئذ فتكون التسوية للشارح
العلامة الشيرازى بينهما فاسدة والامام المرزوقى قدوة فيما يفهم من كلام العرب لممارسته له فلا يتجه
أن يرد عليه بجعل البيت من قبيل التمليح (قوله أتانى الخ) البيت لشقيق بن سليك الاسدى والوعيد
التخويف وسل على صيغة المبنى للمجهول وجسمى نائب الفاعل أى اذابه أو ابلى بالسل وهو
مرض خاص والغيظ الغضب الكامن وفى نسخة فسل تغيظ الضحاك جسمى وعلى هذه النسخة فسل
بالبناء للفاعل بمعنى اذاب وتغيظ الضحاك فاعل وجسمى مفعوله والضحاك اسم أبى أنس وعبر بالظاهر
موضع المضمر بيانا للعين المستهزأ به بذكر الاسم العلم تحقيرا لشأنه وقيل ان الضحاك اسم ملك من
الملوك الماضية قتله الملك افريدون اطلق على أبى انس زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزؤ
والسخرية أو التمليح فكأنه قال فسل جسمى من غيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه
من الاستهزاء والتمليح (قوله قصد بها الهزؤ والتمليح) أى الاستهزاء بأبى انس واضحاك السامعين
وازالة الملل عنهم (قوله فى الخاتمة) أى خاتمة البديع (قوله بينهما) أى بين مقدم الميم ومؤخرها
هنا حيث فسر التمليح هنا بتقديم الميم بالاشارة الى قصة أو مثل أو شعر وجعل ما أشبهه بالاسد اذا قيل
للجبان مثالا للتهكم لا للتمليح وجعل هو حاتم مثالا للتمليح فقط (قوله وهو سهو) أى من وجهين * الاول
أن الاشارة الى قصة أو شعر أو مثل انما هو التلميح بتقديم اللام وأما التمليح بتقديم الميم فهو الاتيان
بما فيه ملاحة وظرافة * الامر الثانى أن قولنا للجواد هو حاتم ليس فيه اشارة لشئ من قصة حاتم
فلا وجه لتعين جعله للتمليح على ما قال (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى صالح لكل منهما

(ثم نزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة
تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال
ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام
المرزوقى فى قول الحماسى
أتانى من أبى أنس وعيد ... فسل لتغيظة الضحاك جسمى
ان قائل هذه الابيات قصد بها الهزؤ
والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر
فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجئ
ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت
من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى
وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء
(فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو
حاتم) كل منهما مثال صالح للتمليح والتهكم

(قوله

(قوله والا فتهكم) ظاهره والا يكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية وبما اذا لم يقصد شيأ وبما اذا قصد كلا من الملاحة والظرافة والاستهزاء والسخرية مع انه لا يكون تهكما الا في الاولى وأما في الاخيرة فهو تهكم وتمليح ثم ان قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراده فلا ينافي اجتماعهما كما قلنا (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) أى لفظ المصنف وهو قوله لاشتراك الضدين فيه ونظرا منصوب على التمييز أو على الحال من بعض المضاف أو من المضاف اليه لا مفعول لاجله لعدم الاتحاد في الفاعل لان فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله هو التضاد) الجملة خبر أن (قوله الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شئ) أى وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف ثم نزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا لانه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله بواسطة تمليح أو تهكم بل لا معنى له بل لا معنى لقوله قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المنتزع والمنتزع منه ولا معنى له (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير لما قبله (قوله ومعلوم الخ) هذا رد آخر لما سبق لبعض الاوهام وحاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو كالاسد الا لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول في مقام التمليح في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع انا نزلنا التضاد بينهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لخفاء الاشتراك (قوله تمليحا الخ) أى على وجه التمليح أو التهكم (قوله وأداته) أى آلته لان الاداة لغة الآلة التي يتوصل بها الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا (قوله الكاف) قدمها لانها الاصل لبساطتها اتفاقا وتلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال عمرو قائم كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن التي هي من أخوات ان (قوله وكأن) قيل هي بسيطة وقيل مركبة من الكاف ومن أن المشددة والاقرب الاول لجمود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب لان المفتوحة وان كان الثاني أشبه بحسب ما يظهر من صورة كأن (قوله وقد تستعمل) أى كأن عند الظن أى ظن المتكلم ثبوت الخبر وقد هنا للتقليل النسبي لان استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وان كان كثيرا في نفسه (قوله سواء كان الخ) تعميم في استعمالها للظن لان استعمالها للتشبيه مقيد بما اذا كان خبرها جامدا على هذا القول وحينئذ فهي في المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه والا كان من تشبيه الشئ بنفسه وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا ذكر في المطول انه الحق وأن استعمالها للظن مطلقا كثير في كلام المولدين ومقابله قول الزجاج انها للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا أسد وللشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأن زيدا قائم وذلك لان خبرها المشبه به في المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقول بعضهم انها للتشبيه مطلقا ولا تكون لغيره وجعل مثل هذا أعنى كأن زيدا قائم على حذف الموصوف أى كأن زيدا شخص قائم فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر (قوله وما في معناه) أى وما معناه فيه ففي الكلام قلب (قوله مما يشتق من المماثلة) هذا بيان لما في معنى مثل وذلك كتماثل زيد وعمرو وماثل زيد عمرا وزيد مماثل لعمرو (قوله والمشابهة) أى كتشابه زيد وعمرو وشابه زيد عمرا وزيد مشابه لعمرو وزيد يشبه عمرا (قوله وما يؤدى هذا المعنى) عطف على المماثلة أى وما يشتق مما يؤدى هذا المعنى أى التشبيه وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة فان المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذي هو التشبيه

وانما فرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح والا فتهكم وقد يسبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ أن وجه التشبيه في قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد أي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل ومعلوم أنا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا الا أن نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزؤ (وأداته) أي أداة التشبيه (الكاف وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك وكأنه قائم (ومثل وما في معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى

نحو زيد يضاهي أو يحاكي أو يشابه أو يماثل عمرا قال العلامة اليعقوبي والمتبادر أن هذه المشتقات
كلها سواء كانت من المماثلة أو مما بعدها انما تفيد الاخبار بمعناها فقولك زيد يشبه عمرا اخبار
بالمشابهة كقولك زيد يقوم فانه اخبار بالقيام وليس هناك اداة داخلة على المشبه به ومثل هذا يلزم
في لفظ مثل فعدها من ادوات التشبيه لا يخلو عن مسامحة (قوله والاصل) أى الكثير الغالب
(قوله أى في الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل
لا أن في الكلام تقديرا وذلك لان الحكم اذا ثبت لمماثل الشئ بما هو على الخص أوصافه كان ثابتا
له فاذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الاصل فيه حكمه كذا بطريق الاولى
(قوله كلفظ نحو) أى من كل ما يدخل على المفرد كشابه ومماثل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل
كأن أو يكون ما يتصل به كيشابه ويماثل ويضاهى فان هذه لا يليها المشبه به بل المشبه فاذا قيل
زيد يماثل عمرا كان الضمير المستتر الواقع فاعل هو المشبه والمشبه به عمرا المتأخر (قوله لفظا) حال
من المشبه به أى حالة كونه ملفوظا به أو مقدرا (قوله على تقدير أو كمثل ذوى صيب) أى فالمشبه
به هو مثل ذوى الصيب فدولى الكاف والحال انه مقدر وانما قدر ذوى الصيب لان الضمائر في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق لا بد لها من مرجع وليس موجودا في اللفظ وانما قدر مثل
لمناسب المعطوف عليه أى كمثل الذى استوقد نارا والصيب المطر فيعل من صاب نزل ويطلق الصيب
أيضا على السحاب فان أريد به في الآية السحاب فظلماته سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل
وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان أريد به المطر فظلماته ظلمة تكاثفه وانتجاج السحاب بتتابع
القطر مع ظلمة الليل وأما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه ملتبسين به في الجملة فهما فيه أيضا
قاله عبد الحكيم (قوله أى غير المشبه به) أى مما له دخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة
منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء في كثرته فالتقليل المستفاد من قد
بالنسبة لايلاء المشبه به ولا بد من تقييد الكلام بما اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
أسفارا فان المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى الحالة والصفة العجيبة
الشأن فالحاصل أن المشبه به اذا كان مركبا فان عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به
الكاف وان لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في ضمن مجموع اللفظ فلا يكون
المشبه به واليا للكاف (قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا) أى بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا فمثل
مفعول اضرب وقوله كماء خبر مبتدا محذوف أى هى كماء وهو استئناف بيانى كأنه قيل بم يبينه فقيل
هى كماء وقيل ان اضرب بمعنى اجعل وصير وحينئذ فله مفعولان ثانيهما قوله كماء أى صير لهم صفة
الحياة الدنيا شبه ماء انزلناه الخ (قوله بالماء) أى حتى يكون مما ولى الكاف المشبه به لفظا (قوله
ولا بمفرد آخر يتمحل) أى يتكلف تقديره بحيث يقال ان الاصل نبات ماء ويكون مما ولى الكاف المشبه
به تقديرا (قوله بل المراد تشبيه حالها الخ) أى ووجه الشبه وجود الهلاك والتلف باثر الاعجاب
والاستحسان والانتفاع في كل (قوله في نضارتها) من ظرفية الكلى في الجزئى أو في بمعنى من بيان
لحالها وقوله وبهجتها تفسير لما قبله (قوله بحال النبات) أى صفته ولا شك انه غير وال للكاف
لفظا ولا تقديرا وقوله أخضر حال من النبات وقوله شديد الخضرة تفسير لقوله ناضرا وقوله ثم ييبس
تفسير لهشيما في الآية وقوله فتطيره تفسير لتذروه فيها أيضا (قوله ولا حاجة الخ) أى حتى يكون
المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وان كان لا حاجة اليه للاستغناء
عنه بما ذكره من أن المعتبر الخ وفيه نظر لان المشبه به حينئذ صفة الماء الموصوف بتلك الصفات
فيخالف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أى الدنيا بحال النبات فانه نص في أن المشبه به حال

النبات

(والاصل في نحو الكاف) أى في الكاف ونحوه كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء

التبات لاحال الماء والجواب أن حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤل الى صفة النبات التى ذكرها الشارح وحينئذ فلا اشكال (قوله الكيفية) أى الصفة والحالة وقوله الحاصلة من مضمون الكلام أى من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره ثم يبسه ثم تطيير الرياح له (قوله مستغن عن هذا التقدير) أى لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سيان (قوله أن التقدير) أى في الآية كمثل ماء أى وأن المشبه به مثل الماء (قوله وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به) أى لان المشبه به هو مثل الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على انه أى المشبه به في الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به والحاصل أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والاصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أى في اللفظ وقوله وقد يليه غيره أى في اللفظ وان كان الوالى في التقدير وجعل الآية من هذا القبيل فقد رفيها مثل وجعله المشبه به وحينئذ فهو وال للكاف في التقدير لا في اللفظ وقد ظهر لك من قوله وأن هذا الخ مغايرة قوله ومن زعم الخ لقوله ولا حاجة الخ (قوله فقد سها) أى من وجهين الاول أنا لا نسلم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الناشئ من الماء والثانى أنا اذا سلمنا أن المشبه به مثل الماء كما قال هذا الزاعم فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبه به بل الوالى لها على كلامه هو المشبه به لان المقدر عندهم كالملفوظ وحينئذ فالمشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا والشارح اقتصر في بيان السهو على الوجه الثانى فان قلت هذا الثانى لا يرد على الزاعم الا اذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه قلت تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف في الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن بأن والى المشبه به للكاف اعم من أن تكون لفظا أو تقديرا (قوله وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى يدل عليه من غير ذكر اداة فيكون الفعل قائما مقامها والمراد فعل غير الافعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالافعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة الى آخرها وكان الاولى للمصنف أن يقول وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول انا عالم أن زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة وكأن زيدا أسد اذا كانت كلمة كأن للتحقيق اه اطول (قوله ان قرب التشبيه) شرط في مقدر أى وانما يستعمل علمت لافادة التشبيه ان قرب التشبيه أى ان أريد افادة قرب المشبه بالمشبه به (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله لما في علمت من معنى التحقيق) الاضافة بيانية والمراد بالتحقيق التيقن أى لما في علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد المبالغة في التشبيه لتيقن الاتحاد وهذا يناسب الامور الظاهرة البعيدة عن الخفاء (قوله ان بعد التشبيه) أى أريد افادة بعده وضعفه بأن تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة لكون وجه الشبه خفيا عن الادراك (قوله لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن) أى وعدم التيقن لانه انما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن التشبيه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ومن شأن البعيد عن الادراك أن يكون ادراكه كذلك (قوله وفى كونه الخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكر فعل ينبئ عنه وحاصله أنا لا نسلم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل لانا نجزم أن الاسد لا يصح حمله على زيد وأنه انما يكون على تقدير أداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد أسد (قوله والاظهر الخ) أى وحينئذ فيجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاف أى ينبئ عن حال التشبيه هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان فان المتبادر منه انه اظهر حالا من أحواله لا أنه تصوره كذا قيل وفيه نظر لان الكلام هنا بصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله فلو كان مراد المصنف ذلك لاخره الى الكلام

لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون
الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها
مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن
التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلى الكاف
غير المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها
سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف
قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا
على ما صرح به في الايضاح (وقد يذكر فعل
ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما في علمت زيدا
أسدا ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة
لما في علمت من معنى التحقيق (وحسبت
زيدا أسدا ان بعد) التشبيه لما في الحسبان
من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفى كونه
مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع
خفاء والاظهر أن الفعل ينبئ عن حال
التشبيه في القرب والبعد

في بحث أحوال التشبيه فتأمل (قوله في الاغلب) أي أغلب الاستعمال يعود الى المشبه لما كان
التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو
كالمقيس ولذا كان عوده اليه أغلب وأكثر وقوله في الاغلب مقابله ما يأتي في قوله وقد يعود الى المشبه به
فان قلت ما يأتي يفيد انه قليل وتعبيره هنا بالاغلب يفيد أن الآتي غالب قلت أفعل بالاضافة لا تنافي
القلة (قوله بيان امكانه) أي بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله وذلك) أي والسبب في ذلك
أي في بيان امكانه وقوله اذا كان أي امكانه (قوله ويدعى امتناعه) أي امتناع وقوعه من أجل
غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على ثباته (قوله كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه
الذي في قول أبي الطيب المتنبي من قصيدته التي رثى بها والدة سيف الدولة بن حمدان ومطلعها

نعد المشرفية والعوالي * وتقتلنا المنون بلا قتال
ونرتبط السوابق مقربات * وما ينجين من خبب الليالي

وهي طويلة وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدولة

نظرت الى الذين أرى ملوكا * كأنك مستقيم في محال

فان تفق الانام الخ وقد أحسن بعضهم في تضمين هذا البيت حيث قال

وقالوا بالعذار تسلّ عنه * وما أنا عن غزال الحسن سالي
وان أبدت لنا خدا ومسكا * فان المسك بعض دم الغزال

(قوله فان تفق) أي تعل بالشرف والانام قيل هم الانس والجن وقيل جميع ما على وجه الارض
وأراد الشاعر الانام الموجودين في زمانه ومن تعميم الانام يستفاد أنه يكون فائقا لهم جنس آخر
بواسطة أن الداخل في الجنس لابد أن يساويه فرد منه غالبا (قوله وأنت منهم) جملة حالية أي
والحال انك منهم أي بحسب الاصل لانك آدمي بالاصالة فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه
(قوله فان المسك الخ) ليس جوابا للشرط الذي هو قوله فان تفق الانام لعدم الارتباط المعنوي وانما
هو علة للجواب أقيم مقامه والاصل فلا بعد في ذلك لان المسك الخ أي ان خرجت عن جنسك بكمال
أوصافك فلا بعد في ذلك ولا استغراب لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال أوصافه فلما
كان المسك لما الشاعر لما ادعى أن الممدوح فاق الناس فوقانا صار به كأنه جنس آخر وأصل
مستقل برأسه وكان فوقانه لهم على الوجه المذكور مما يمكن أن يدعى استحالته احتج لمدعاه
بأن حالته مماثلة لحالة مسلمة الامكان لوقوعها فشبه حالته بتلك الحالة فتبين أن حالته ممكنة (قوله
فانه) أي الشاعر وهذا علة لصحة التمثيل بالبيت لكون الغرض من التشبيه بيان امكان المشبه
(قوله حتى صار أصلا) أي كأنه أصل (قوله وجنسا بنفسه) أي وجنسا مستقلا بنفسه وهذا
مرادف لما قبله (قوله وكان هذا) أي ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الانام فوقانا صار به
كأنه جنس مستقل بنفسه (قوله في الظاهر) أي في بادي الرأي قبل التأمل في الدلالة بل
والالتفات لنظائر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي أقام الحجة أي الدليل على اثبات هذه الدعوى
وهي فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع انكارها لغرابتها (قوله شبه هذه الحال) أي
الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه وقوله بحال المسك
أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التي في الغزال فهو من تشبيه المركب بالمركب والجامع
فوقان الاصل في كل (قوله ضمني) أي مدلول عليه باللازم لانه ذكر في الكلام لازم التشبيه
وهو وجه الشبه أعني فوقان الاصل وأراد الملزوم وهو التشبيه فقوله ومكنى عنه تفسير لما قبله
والحاصل أن التشبيه لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه وذكر بعضهم في قول المطول وليس هذا
التشبيه ضمنيا ومكنيا عنه انه انما سمي ضمنيا لانه يفهم من الكلام ضمنا وسمي مكنيا عنه لانه مكنى

(والغرض منه) أي من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه وهو) أي الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أي المشبه وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما في قوله
فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم الغزال)

فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه

٢ قوله يستفاد انه يكون الخ هكذا في النسخ ولعل العبارة في الاصل يستفاد أن يكون الفائق لهم جنسا آخر وبذلك يتضح المعنى فتأمل اه مصححه

أى خفى ومستتر وتأمله (قوله حال المشبه) أى صفته (قوله بأنه على أى وصف من الاوصاف) أى هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلا وهو متعلق ببيان أى بيان حاله بجواب انه على أى وصف الخ (قوله كما فى تشبيه الخ) أى كبيان الحال الذى فى تشبيه ثوب الخ (قوله فى السواد) أى أو فى غيره من الالوان (قوله اذا علم الخ) شرط فى مقدر أى وانما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه اذا علم الخ وأما لو كان حال المشبه معلوما قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه لانها مبينة ومعلومة وتبيين المبين عبث (قوله أو مقدارها) أى اذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره أولا (قوله أى بيان مقدار الخ) أى كميتها وقوله كما فى تشبيهه أى كبيان المقدار فى تشبيهه (قوله أى تشبيه الثوب الاسود) أى المعلوم أصل سواده والا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان مقدارها وفى قول الشارح أى تشبيه الثوب الاسود اشارة الى أن الضمير فى قول المصنف تشبيهه راجع للثوب الاسود المفهوم من قوله فى السواد (قوله مرفوع) أى لا مجرور عطفا على مدخول البيان وهو الامكان لان التقرير أخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن فلو جر لكان المعنى أو بيان البيان الخاص ولا يخفى ما فى ذلك من الحزازة (قوله أى تقرير حال المشبه) أى وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله وتقوية شأنه) أى المشبه والمراد بشأنه حاله وهذا عطف على تقرير حاله مفسر له واعلم أن تقرير حال المشبه فى نفس السامع انما يفيده التشبيه اذا كان المشبه به حسيا كان المشبه كذلك أو عقليا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى (قوله كما فى تشبيه الخ) أى كالتقرير الكائن فى تشبيه من لا يحصل الخ وذلك كأن يقال فلان فى سعيه كالراقم على الماء بجامع عدم حصول الفائدة فى كل فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائدة فى ذهن السامع (قوله من سعيه) أى عمله أو كسبه (قوله على طائل) الطائل هو الفضل أو الفائدة يقال هذا أمر لا طائل فيه أى لا فائدة فيه ولا فضل مأخوذ من الطول بالفتح وهو الفضل يقال لفلان على فلان طول بالفتح أى فضل وامتنان وعلى يحتمل أن تكون زائدة فى فاعل يحصل كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

ويحتمل انها غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو الظاهر وضمن يحصل معنى يطلع كذا فى الفنرى وفى عبد الحكيم من لا يحصل من سعيه على طائل بمعنى من لا يبقى لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حقى كذا أى بقى عليه منه كذا اه (قوله بمن يرقم) بابه نصر أى يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتبا أو تزويقا (قوله فانك تجد) أى تعلم وقوله فيه أى فى هذا التشبيه المخصوص وقوله من تقرير عدم الفائدة أى من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال المشبه وقوله وتقوية شأنه أى شأن عدم الفائدة الذى هو الحال (قوله ما لا تجده) مفعول تجد أى شيأ لا تجده فى غيره أى من التشبيه بالمعقول (قوله لان الفكر) هو فى الاصل التأمل والمراد به هنا الجزم أى لان الجزم بالامور الحسية أتم من الجزم بالامور العقلية والشئ وان كان معلوما يقينا ككال المشبه الا أن تمثيله بالمحسوس يفيد زيادة قوة لان الالف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات (قوله لتقدم الحسيات) علة للاتمية أى لتقدم الحسيات فى الحصول عند النفس على العقليات لان النفس فى مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله وفرط) أى شدة الف النفس بها مما يؤيد ما ذكره الشارح انك لو أردت وصف يوم بالطول فقلت هذا يوم كأنه لا آخر له لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس

ويوم كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطكاك المزاهر

(أوحاله) عطف على امكانه أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الاوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها

وكذلك اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كلمح البصر أو كساعة لم يكن في تأثيره في النفس كقصر ذلك اليوم مثل قولك يوم كابهام القطاة حيث شبهه بمحسوس (قوله الاربعة) أي بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير (قوله تقتضى) أي تستلزم وتوجب (قوله أتم) أي أقوى واعلم أن الاتمية والاشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه لان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات فقد يوجد وصف لامر يعم اشتهاره عند كل الناس قاله الفنرى (قوله أتم) أي منه في المشبه وقوله وهو به أشهر أي عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وقوله به يحتمل انه حال من الضمير في أشهر أي أشهر هو في حال كونه ملتبسا به أو حال كونه فيه على أن الباء بمعنى في (قوله أي وأن يكون الخ) أشار بهذا الى أن قوله وهو به عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه وأشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا ابرزه وليست الجملة من المبتدا والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود أن هذه الاغراض تقتضى الامرين لا أنها تقتضى الاتمية في حال كونه أشهر ثم ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف الاشد معرفة أي ان كان المشبه معروفا بوجه الشبه يكون المشبه به أشد معرفة به منه (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف أن مجموع الاغراض الاربعة يقتضى الامرين ويرتكب التوزيع فترجع الاشهرية لما يقتضيها وهو الجميع وترجع الاتمية لما يقتضيها وهو التقرير وليس المراد أن كل واحد من الاغراض الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية معا كما هو مبنى الاعتراض (قوله أن كلا من الاربعة) أي أن كل واحد من هذه الاغراض الاربعة (قوله لا يقتضيان) أي لا يستلزمان (قوله الا الاشهرية) أي شدة المعرفة لا الاتمية (قوله ليصح القياس) أي الالحاق فيهما (قوله ويتم الاحتجاج في الاول) أي وهو بيان الامكان وقوله ويعلم الحال في الثاني أي وهو بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان كان المشبه به اخفى معرفة بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه ان ساواه في المعرفة وتوضيح ما ذكره من أن بيان الامكان والحال انما يقتضيان الاشهرية دون الاتمية أن المطلوب في بيان الامكان انما هو مجرد وقوع وجه الشبه في الخارج في ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحالة وغاية ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجي ليعلم الامكان ولا يتوقف الامكان على الاتمية لان مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يكفي في امكانها فاذا قلت انك في خروجك عن أهل جنسك كالمسك كفي في المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج بل ربما يوجب ذلك تقصيرا في المدح فيصح التشبيه ولو كنت أتم منه في الخروج وأما بيان الحال فالغرض كما تقدم أن المخاطب جاهر به طالب لمجرد تصوره وذلك يكفي فيه كونه معروفا في المشبه به ليفيد معرفته في المشبه فاذا قيل ما لون ثوبك المشترى قلت كهذا فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا له سواد لان ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم في السواد لانه زائد على مطلق التصور والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله بيان المقدار) أي مقدار حال المشبه (قوله بل يقتضى أن يكون المشبه به) أي مع كونه اعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله على حد) أي نهاية مقدار المشبه أي أن يكون مساويا للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص ولو قال الشارح على حد الخ وأن يكون أشهر لكان احسن ليتفرع به قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده (قوله ليتعين) أي عند المخاطب وقوله مقدار المشبه أي في وجه الشبه وقوله على ما هو عليه أي في نفس الامر وتوضيح ذلك أن التشبيه الذي قصد به بيان مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال في المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب مقداره في المشبه به على قدره في المشبه من غير زيادة ولا نقصان والا لزم الكذب والخلل في الكلام فانه اذا قيل كيف بياض الثوب الذي اشتريته والحال انه في مرتبة التوسط أو التسفل في البياض وقلت هو كالثلج ليكون

(وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف وظاهر هذه العبارة أن كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه

وجه الشبه فى المشبه به اتم كان الكلام كذبا (قوله وأما تقرير الحال) أى حال المشبه (قوله الامرين) أى الاتمية والاشهرية معا (قوله لان النفس الى الاتم) أى الى المشبه به الاتم اميل (قوله فالتشبيه به) أى بالاتم الاشهر وهو مبتدأ خبره أجدر وقوله بزيادة متعلق باجدر والباء فيه للسببية والمعنى فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالى من الاتمية والاشهرية بسبب افادته زيادة التقرير أى التقرير الزائد فى نفسه والتقوية وحينئذ فتقرير الحال مقتض للامرين وتوضيح ذلك أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال فى نفس السامع بحيث تطمئن اليه ولا يمكن اهمال مدافعته فيه بالوهم لغرض من الاغراض كالتنفير عن السعى بلا فائدة فان صاحبه ربما يدافع بوهمه عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول فاذا ألحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعة عدم الحصول فيه تقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس فى الاول كما تحقق فى الثانى فتقع نفرته عن ذلك السعى وقد تقرر أن تحقق الشئ بالاقوى والاظهر مع قصد ذلك التحقق واجب لان الاضعف سبيل للتساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه من النفس باثبات ضده وهما (قوله أو تزيينه) أى جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه فيتخيل السامع حينئذ حسن المشبه فاذا تخيله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه (قوله عطفا على بيان امكانه) أى لا بالجر عطفا على امكانه (قوله فى عين السامع) أى لاجل ترغيبه فيه لكونه يصوره له بصورة حسنة تدرك بالعين قال العصام وكان الاولى أن يقول أى تزيين المشبه عند السامع لاجل أن يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه نكهة شخص بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع بصورة حسنة سواء كانت تدرك بالعين أو بغيرها (قوله بمقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعا وهى الشحمة التى تجمع السواد والبياض فالسواد الكائن فى مقلة الظبى أوجب لها حسنا لان السواد فى العين حسن بالجبلة وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستدارة مع احاطة لون مخالف له غالبا من نفس العين أو خارجها فلما شبه الوجه الاسود بالمقلة المذكورة صار مصورا للسامع بصورة حسنة قال فى الاطول والتشبيه مبنى على ما قال الاصمعى من أن عين الظبى وبقر الوحش فى حال الحياة كلها سواد وانما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله أى تقبيحه) أى لاجل أن ينفر المخاطب عنه (قوله كما فى تشبيه) أى كالتشويه الذى فى تشبيه (قوله مجدور) أى عليه آثار الجدرى (قوله بسلحة) بحاء مهملة أى عذرة جامدة أى يابسة (قوله نقرتها) أى نقبتها بالمناقير فى حال رطوبتها وقوله الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والديكة تطلق على الدجاج وفى لفظ قد اشعار بأن أثر النقر باق فى السلحة لانه يزول بطول الزمان وانما اشعر ببقائه لانه للتقريب ووصف السلحة بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفر وتقررها كما فى الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة من شكل الحفر وما أحاط بها ووجه تقبيح المشبه فى هذا التشبيه أن المشبه به وهو السلحة المذكورة صورتها فى غاية القباحة فلما ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامة رسومه وأعضائه وصار مظهرا فى اقبح صورة لاجل التنفير عنه (قوله استطرافه) بالطاء المهملة من استطرفت الشئ اتخذته طريفا أى جديدا والمال الطريف هو المقابل للقديم وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه جعله جديدا بديعا لاجل الاستلذاذ به لان لكل جديد لذة ووجه جعله جديدا انه اظهر ملتبسا بوصف امر غريب مستحدث لم يعهد على ما يأتى ويحتمل أن يكون بالظاء المشالة وحينئذ فالمراد باستظرافه جعله ظريفا أى جميلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير الى الاول فقوله أى عد المشبه طريفا المراد بعده طريفا جعله كذلك وقوله حديثا بمعنى جديدا تفسير لما قبله وكذا قوله بديعا (قوله كما فى تشبيه) أى كالاستطراف الذى فى تشبيه الخ (قوله فحم) هو كتمر وثمر وكامير الجمر المطفى (قوله فيه جمر موقد) فى القاموس الجمر النار المتقدة وحينئذ فلا حاجة

وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر (أو تزيينه) بالرفع عطفا على بيان امكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد

اى قوله موقد والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم منه الاضطراب كاضطراب الموج (قوله بحر من المسك) أى الذائب وقوله موجه الذهب أى الذائب وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان البحر لا يتصور بصورة الجامد ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل الى الحمرة فى وسط شئ أسود (قوله لابرازه) متعلق بمفهوم ما قبله عبارة عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقا بمحذوف حيث قال أى انما استطرف الخ وهو غير متعين قاله فى الاطول (قوله لابراز المشبه) أى مع كونه مبتذلا (قوله فى صورة الممتنع) أى وهو البحر من المسك الذى موجه الذهب والمراد بابرازه فى صورته ابرازه بصفته حيث ألحق به لانه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك أن ابراز الشئ المبتذل فى صورة الممنوع يقتضى انه كهو وهذا موجب لغاية الاستطراف لان الفحم يتخيل فيه صورة المسك الذائب وان كان غير ذائب والجمر وان لم يكن ذائبا يتخيل فيه صورة الذهب الذائب المتموج وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان ذلك هو المشبه به كما علمت ومما زاد به استطراف المشبه به هنا كونه شيئا تافها محتقر الظهر فى وصف شئ رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله وان كان ممكنا عقلا) بأن يذوب المسك مع كثرته جدا حتى يصير بحرا ويذاب الذهب ويجعل فيه ويكون موجا له (قوله ولا يخفى أن الممتنع عادة) أى أن صيرورة الواقع المبتذل ممتنعا عادة مستطرف وقوله غريب تفسير لما قبله (قوله والاستطراف) أى المطلق لا الاستطراف فى خصوص المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال المذكور والحاصل أن الاستطراف من حيث هو له وجهان الاول ابراز المشبه فى صورة الممتنع فى الخارج والثانى ابرازه فى صورة النادر الحضور فى الذهن وهما مفهومان مختلفان والثانى اعم فيلزم من كون الشئ ممتنع الحصول فى الخارج ندرة حضوره فى الذهن دون العكس فكلما ابرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله نادر الحضور فى الذهن) أى لان ندرة الحضور موجبة لغرابة ذلك النادر ولكل غريب لذة واذا شبه غيرا لنادر بالنادر المستطرف اتقد وصف الندرة الى المشبه وصار مبرزا فى صورته أى بصفته فيجر الاستطراف اليه (قوله اما مطلقا) أى ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه فى الذهن أى عند حضور المشبه فى الذهن وعند عدمه (قوله كما مر فى تشبيه الخ) من هذا تعلم أن الاستطراف فى تشبيه الفحم الذى فيه جمر موقد بالبحر من المسك الذى موجه الذهب له جهتان ابراز المشبه فى صورة الممتنع وابرازه فى صورة النادر الحضور ولا منافاة بين الجهتين وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف فى التشبيه المذكور (قوله واما عند حضور المشبه) أى واما أن تكون تلك الندرة حاصلة فى المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما فى الذهن عند حضور الآخر (قوله كما فى قوله) أى كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهية يصف البنفسج كذا فى المطول وفى شرح الشواهد أن هذين البيتين لابن الرومى وقبلهما

بنفسج جمعت أوراقه فحكى ✽ كحلا تشرب دمعا يوم تشتيت

(قوله ولازوردية) الواو واو رب ولا من بنية الكلمة لا نافية وهو بكسر الزاى المعجمة الخالصة معرب لازوردية بالزاء الغليظة وهى المشربة شينا لانها لا تستعمل فى لغة العرب وبفتح الواو وسكون الراء المهملة واللازوردية صفة لمحذوف أى ربة ازهار من البنفسج لازوردية نسبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد لكونها على لونه فهى نسبة تشبيهية (قوله يعنى البنفسج) هو بوزن سفرجل كما ضبطه شيخنا العدوى (قوله تزهو) أى تتكبر ونسبة التكبر للبنفسج تجوز والمراد أن لها علوا وارتفاعا فى نفسها (قوله قال الجوهرى الخ) أشار بهذا الى أن زهى من الافعال

بحر من المسك موجه الذهب (لابرازه) أى انما استطرف الشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب (والاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما فى قوله ولازوردية) يعنى البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهو اذا تكبر

الملازمة للبناء للمفعول وان كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جن الرجل وعنى بالامر ونتجت الناقة (قوله وفيه لغة اخرى الخ) حاصله انه يجوز استعمال زها مبنيا للفاعل لفظا وما فى البيت وارد على هذه اللغة اذ لو كان واردا على اللغة الاولى لقيل تزهى بضم أوله وفتح ثالثه اذ هو مضارع زهى المبنى للمجهول (قوله بزرقتها) الباء للسببية ان كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل أو بمعنى مع ان كانت مرجوحة عنده والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها (قوله بين الرياض) حال من ضمير تزهو والرياض جمع روض وهو البستان قال العصام ولا يبعد أن يكون قصد به معنى علانية أى انها تزهو علانية لا على وجه الخفاء (قوله على حمر اليواقيت) صلة لتزهو وهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله يعنى الازهار والشقائق) اى شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والحمرة صفة للازهار والشقائق وأشار بهذا الى انه استعار اليواقيت الحمر للازهار الحمر كالورد والشقائق والمعنى انها تزهو وتتكبر على الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر وهذا غير متعين اذ يجوز أن يكون أراد اليواقيت الحمر نفسها أى انها تزهو على اليواقيت الحمر الحقيقية الا أن المناسب للبنفسج المعنى الاول ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله كأنها) أى اللازوردية بمعنى البنفسجة وعلى بهار أسها من الاوراق وما احاطت به لا مع الساق بدليل قوله فوق قامات (قوله فوق قامات) أى ساقات وهو حال من اسم كأن وجمعها مع أن البنفسجة فوق ساق واحد باعتبار الافراد (قوله ضعفن بها) أى ضعفن عن تحملها لان ساقها فى غاية الضعف واللين أو ضعفن بسببها لثقلها وطول مكثها فوقه وانما قال ضعفن لان الساق الذى عليه البنفسج اذا طال انحنى (قوله أوائل النار) خبر كأنها أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة واما قيد باوائل لان النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت منه واشتعلت احمرت وصفت وزال ما فيها من الزرقة ولهذا قيد أيضا بقوله فى اطراف ولم يقل فى كبريت لان أوائل النار الواقعة فى أواسط الكبريتة لا فى اطرافه لا زرقة فيها تامة بس (قوله لا يندر حضورها فى الذهن) أى لان الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار عند ايقادها (قوله لكن يندر حضورها الخ) لان الانسان اذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار لا سيما فى أطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد لان البنفسج يوم ندى ونور رياحى والنار جرم حار يابس دبارى فاذا خطر البنفسج فى الذهن فانما ينتقل منه عند ارادة التشبيه لما يضاهيه من جنس الازهار لانه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسج (قوله فيستطرف) أى المشبه وهو صورة البنفسج بسبب مشاهدة أى بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت والحاصل أن بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد فعند حضور أحدهما فى الذهن يبعد حضور الآخر فاحضار احدهما مع الآخر فى غاية الندور وحينئذ فالاستطراف فى التشبيه المذكور من حيث انه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية المباعدة لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به هنا استطرافه (قوله عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم قال فى الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعلة (قوله وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله احدهما) أى وهو الكثير الشائع (قوله ايهام الخ) أى ايقاع المتكلم فى وهم السامع أى ذهنه أن المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه أى مع انه ليس كذلك فى الواقع (قوله وذلك) أى الايهام الذى هو الغرض (قوله الذى يجعل الخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله الناقص) أى فى نفس الامر مشبها به أى ويجعل فيه الكامل فى نفس الامر مشبها فاذا جعل كذلك وقع فى وهم السامع أن المشبه به الناقص

وفيه لغة أخرى كما ابن دريد
زها يزهو زهوا (بزرقتها * بين الرياض على حمر
اليواقيت) يعنى الازهار والشقائق الحمر
(كأنها فوق قامات ضعفن بها
أوائل النار فى أطراف كبريت)
فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت
لا يندر حضورها فى الذهن لكن يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين
متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه
(الى المشبه به وهو ضربان أحدهما
ايهام انه أتم من المشبه) فى وجه الشبه
(وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل
فيه الناقص مشبها به

اتم من المشبه فى وجه الشبه لان مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه (قوله قصدا) علة لجعل الناقص مشبها به (قوله أكمل) أى من المشبه الذى هو اكمل فى نفس الامر وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة لان المقصود تشبيه مالم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة فى الذهن أوضح والقوة فى المشبه به قد تكون باعتبار الوضوح (قوله كقوله) أى قول محمد بن وهيب فى مدح المأمون بن هارون الرشيد العباسى وأول القصيدة

العذر ان نصفت متضح * وشهود حبك أدمع سفح
فضحت ضميرى عن ودائعه * ان الجفون نواطق فصح
واذا تكلمت العيون على * اعجامها فالسر مفتضح
مهما ابيت معانق قمر * للحسن فيه مخايل تضح
نشر الجمال على محاسنه * بدعا وأذهب همه الفرح
يختال فى حلل الشباب به * مرح وداؤك انه مرح
مازال يلثمنى مراشفه * ويعلنى الابريق والقدح
حتى استرد الليل خلعته * وفشا خلال سواده وضح

وبعد البيت

نشرت بك الدنيا محاسنها * وتزينت بصفاتك المدح
واذا سلمت فكل حادثة * جلل فلا بؤس ولاترح

(قوله وبدا الصباح) أى ظهر الصباح بمعنى الصبح قال العلامة اليعقوبى يحتمل أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الاسفار ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بظلمة اخر الليل وذلك قبل الاسفار فعلى الاول تكون الاضافة فى قوله كأن غرته اضافة للبيان أى كأن الغرة التى هى الصباح وذلك لان الغرة فى الاصل بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الاسفار فيكون المراد بالغرة نفس الصباح وعلى الثانى تكون الاضافة على اصلها لاحاطة الظلمة فى ذلك الوقت باشراق هو كالغرة المحاطة بما شبه بذلك الاظلام اه وربما كان كلام الشارح يميل للاول وذلك لان الشاعر قد جعل المشبه الغرة لانفس الصباح وقد قال الشارح بعد ذلك فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح ولم يقل من غرة الصباح مع انها هى التى جعلها الشاعر مشبهة فهذا يشير الى انهما شىء واحد وان كان يمكن أن يقال ان فى كلامه حذف مضاف وظهر لك من هذا أن الصباح ليس أول النهار وفى الاطول ان الصباح اول النهار أعنى الوقت الذى يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة اخر الليل وأن مراد الشاعر بغرته الضياء التام الحاصل عند الاسفار وحينئذ فالاضافة حقيقية وعلى هذا فيقدر مضاف فى قول الشارح أتم من الصباح أى من غرته (قوله لبياض الصبح) أى الضياء التام الحاصل عند الاسفار وقت الصباح (قوله فانه قصد ايهام الخ) أى بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبها به لان جعله مشبها به يوهم انه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيده التشبيه بالاصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله والضياء) عطف تفسير (قوله اتصاف الممدوح) وهو الخليفة وقوله بمعرفة حق المادح أى بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره أى والشأن أن من عرف شيأ عمل فقوله وتعظيم شأنه عند الحاضرين تفسير لحق المادح وقوله بالاصغاء اليه متعلق بتعظيم أى بالاصغاء من ذلك الممدوح للمادح وقوله والارتياح له أى الاطمئنان لذلك المادح (قوله وعلى كماله فى الكرم) عطف على اتصاف والضمير للممدوح (قوله حيث) أى لانه يتصف بالبشر أى طلاقة الوجه وعدم عبوسه والمراد بالمدح المدح

وحاصل

قصدا الى ادعاء انه اكمل (كقوله وبدا الصباح كأن غرته) هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح

وحاصل ماذكره الشارح أن تقييد الشاعر شروق وجه الممدوح على وجه يقتضى اكليته على الصباح بحين الاستماح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه وذلك لان اشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين أحدهما قبول المدح والاعتبار وجهه وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه بمقابلته بالسرور التام والثانى كون الممدوح طبعه الكرم لان الكريم هو الذى يهزه الانبساط حال المدح حتى يظهر أثره على وجهه ولو كان لئيما لعبس وجهه (قوله بيان الاهتمام به) أى اظهار المتكلم للسامع انه يهتم به ولا بد فى هذا من قرينة تدل على القصد كالعدول عما يناسبه الى غيره مع قرينة الحال (قوله كتشبيه الجائع) من اضافة المصدر لفاعله ووجها مفعوله أى كأن يشبه الجائع وجها وقوله كالبدر صفة لوجها أى وجها كائنا كالبدر وقوله فى الاشراق أى الضياء وقوله بالرغيف متعلق بتشبيه أى كأن يشبه الجائع الوجه المذكور بالرغيف فى الاستدارة واستلذاذ النفس بكل فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذى هو المناسب الى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه وانه لم يزل عن خاطره (قوله على هذا النوع) أى بيان الاهتمام وقوله من الغرض أى الذى هو من أفراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله اظهار المطلوب) أى ذا اظهار المطلوب أو أنها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك انه لما عدل عن تشبيه الوجه بالبدر الى الرغيف علم انه انما شبه الوجه به لكون الرغيف فى خياله وطالبه والعادة انه لا يطلبه الا الجائع قال السكاكى ولا يحسن المصير اليه الا فى مقام الطمع فى حصول المطلوب كما يحكى أن قاضى سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده متفننا أى عالما بفنون العلوم فأخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزى أراد بالسجستانى نسبة على غير قياس فأشار الى ندمائه أن يتموه على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال أشهى الى النفس من الخبز فأمر الصاحب أن يقدم له ثمة (قوله كما فى الغرض العائد الى المشبه) أى كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه وكذا قال فيما بعده وقد تقدم أن الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها و تزيينه أو تشويهه أو استطرافه والعائد الى المشبه به ايهام انه أتم أو بيان الاهتمام به (قوله بالزائد) متعلق بالحاق ومراده بالزائد حقيقة أو ادعاء كما علم من وصفه الناقص بذلك وكلام المصنف محل نظر كما قال فى المطول وحاصله انه يقتضى أن التشبيه المفيد للاغراض المتقدمة كلها يقصد فيها الحاق الناقص بالزائد فى وجه الشبه وليس كذلك اذ لا يقصد الحاق الناقص بالكامل فى وجه الشبه الا اذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح وأجيب بأن المراد بالنقصان والزيادة فى وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما فى صورة التقرير أو بحسب الكيف كما فى غيرها فانه فى غيرها لا بد أن يكون المشبه به اعرف وأشهر بوجه الشبه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر (قوله فان اريد الجمع) أى فان لم يرد الحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع الخ (قوله فى أمر من الامور) أى سواء كان مفردا أو مركبا حسيا أو عقليا واحدا أو متعددا (قوله من غير قصد الخ) أى بل قصد استواؤهما فى ذلك الامر من غير التفات الى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر ان كان فى احدهما زيادة فى الواقع اما لاقتضاء المقام المبالغة فى ادعاء التساوى واما لان الغرض افادة أصل الاشتراك فيلغى الزائد ان كان (قوله سواء وجدت الزيادة) أى فى احدهما والنقصان فى الآخر كما فى قولك تشابه وجه الخليفة والصبح وقوله أم لم توجد أى المذكور من الزيادة والنقصان وكان الاولى أم لم يوجدا وذلك كما فى قوله تشابه دمعى ومدامتى (قوله فالاحسن ترك التشبيه) أى ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبا الى الحكم على الشيئين اللذين قصد تساويهما فى الامر بالتشابه فالمصدر مضاف للمفعول وقوله الى الحكم متعلق بمحذوف حال من الفاعل وقوله ترك

(و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) فى وجه الشبه (حقيقة) كما فى الغرض العائد الى المشبه (أو ادعاء) كما فى الغرض العائد الى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين فى أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فالأحسن ترك التشبيه) ذاهبا (الى الحكم بالتشابه)

التشبيه أي المعروف وقوله الى الحكم بالتشابه أي الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابه من ادوات التشبيه والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت فى وجه الشبه وغير المعروف الذى هو التشابه هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين فى أمر من الامور وكان الاولى للمصنف أن يقول الى افادة التشابه لاجل أن يشمل قوله أتشابه دمعى ومدامتى بالاستفهام فان هذا لا حكم فيه كذا قال العصام قال السبكى فى العروس وينبغى أن يلحق بلفظ التشابه ماوازنه من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء الا ما كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فان فيهما الحاق الناقص بالزائد انتهى (قوله ليكون) أى فى المعنى وهذا علة للحكم بالتشابه (قوله احترازا) علة لترك التشبيه أى ترك التشبيه لاجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح احد المتساويين فى قصده على الآخر فى وجه الشبه يعنى من غير مرجح وذلك لان السابق الى الذهن فى التشبيه ترجيح المشبه به فى وجه الشبه على المشبه ولا ترجيح هنا لان الغرض أن الطرفين متساويان فى وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به وقوله من ترجيح أى من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه (قوله أحد المتساويين) أى بحسب القصد لا بحسب ما فى نفس الامر (قوله كقوله) أى قول ابى اسحاق ابراهيم الصابى اليهودى كان يحفظ القرآن حفظا جيدا ولم يشرح الله صدره للاسلام كما هداه لمحاسن الكلام (قوله اذ جرى) أى وقت جريانه وفى الاطول أى فى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم ويؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (قوله ومدامتى) أى خمرتى وسميت مدامة لانه ليس شراب يستطاع ادامة شربه الا هى اه عصام وتشابههما فى الحمرة (قوله فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب) الفاء للتعليل علة لقوله تشابه دمعى ومدامتى ومن زائدة أى تشابها من أجل كون عينى تسكب دمعا مثل ما فى الكاس من الخمر أو أنها ابتدائية وليست زائدة أى من أجل كون عينى تسكب دمعا ناشئا من مثل الخمر الذى فى الكاس ولم يقل مما فى الكاس ويحذف مثل اشارة الى أن مثل ما فى الكاس كان عنده والدمع الاحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقوله عينى مفرد مضاف لياء المتكلم وليس مثنى والا لوجب أن يقول عيناى لان المثنى المرفوع المضاف لياء المتكلم لا تقلب ألفه ياء باتفاق كما قال الاشمونى فى قول ابن مالك وألفا سلم أى فى المثنى والملحق به باتفاق وفى المقصور على المشهور وعن هذيل انقلابها ياء حسن وعينى مبتدأ وجملة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله فوالله ما ادرى ابالخمر الخ) أى ما ادرى جواب هذا الاستفهام والجار والمجرور متعلق بأسبلت أى ما ادرى أأسبلت جفونى بالخمر الحقيقى وفى العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلا لقوله أم من عبرتى كنت أشرب كما أن قوله أم من عبرتى الخ فيه حذف والاصل ام اسبلت جفونى بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلا لقوله أولا أأسبلت جفونى بالخمر وحينئذ ففى البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره فى الموضع الآخر وحاصله انه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر فى الحمرة اظهر أنه اختلط عليه الحال وانه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعا وهذا من تجاهل العارف اذ هو يعلم قطعا انه يشرب خمرا وأن الذى تسكب عيناه دمع احمر (قوله يقال الخ) الغرض من هذا بيان أن اسبل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه وحينئذ فالباء فى حيزه للتعدية لا زائدة اذ لا تكون كذلك الا لو كان متعديا بنفسه (قوله اذا هطل) أى سال كثيرا وبابه ضرب (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله فالباء فى قوله أبالخمر للتعدية) أى للزوم الفعل (قوله على ما توهمه بعضهم) فيه انه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما ففى القاموس اسبل الدمع بمعنى أرسله وفى الصحاح اسبل الدمع بمعنى هطل فعلى الاول الباء الواقعة

ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) فى وجه الشبه) كقوله
تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى
فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب
فوالله ما ادرى أبالخمر أسبلت * جفونى
وقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء فى قوله أبالخمر للتعدية وليست زائدة على ما توهمه بعضهم هكذا فى النسخ التى بيدى ولعل فى الكلام سقطا والاصل شربه الخمر فى الحمرة تأمل وقوله أو كان بالخمر يشرب من غيره لعل الانسب من دمعه
اه مصححه

في حيزه زائدة وعلى الثاني للتعدية فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه وأجاب سم بأن غاية الامر أنه استعمل لازما ومتعديا ولم تتعين زيادة الباء سيما والاصل عدم الزيادة وحينئذ فالجزم بالزيادة وهم على أن زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدا سماعي ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعدية فتأمل (قوله أم من عبرتي) أم هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية والجملة بعدها مأولة بمصدر عطف على الجملة السابقة المأولة مع همزة الاستفهام بالمصدر والعبرة بالفتح الدموع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر) أي في الحمرة ولم يقصد أن أحدهما ازاد أشف او لآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه الى التعبير بالتشابه ونظير ما تقدم من البيتين قول الصاحب بن عباد

رق الزجاج ورقت الخمر * وتشابها فتشاكل الامر
فكأنه خمر ولا قدح * وكأنها قدح ولا خمر

(قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله فالاحسن الخ وقد استفيد ذلك من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل الخ وبالجملة فلا داعي لذكر هذا الكلام لعلمه مما تقدم (قوله بين شيئين) هما المشبه والمشبه به وقوله في أمر هو وجه الشبه (قوله أيضا) أي كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الاحسن كما تقدم (قوله لانهما وان تساويا في وجه الشبه الخ) أي بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه وان كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان في احدهما زيادة في الواقع ولان اداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كما في الاطول (قوله لغرض من الاغراض) أي غير داخل في وجه الشبه الذي قصد تساوي الطرفين فيه ان قلت مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافي الجواز وينافي أحسنية العدول الى التشابه قلت المراد بالجواز هنا نفي الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافي الاحسنية لانها أيضا للوجوب لان الاحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا فما تقدم من دلالة الاحسنية على الجواز في مقابلة لا يخلو عن تسامح قاله اليعقوبي (قوله زيادة الاهتمام) أي لحبه كما اذا شغف بحب فرسه فقال غرة فرسي كلؤلؤة في كف عبد قاصدا افادة ظهور منير في اسود اكثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الغرة ولا تقرير كمالها لانها عنده اعظم من أن تزين أو تقرر بل الغرض من تقديم الغرة وجعلها مشبها الاهتمام بها (قوله وكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في احد الطرفين أولا فجر الكلام الى وصفه فناسب تقديمه وجعله مشبها لان اصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشيء على المناسب الاصلي من التقديم مما يقتضي الاهتمام وذلك كما اذا كان يصف ليلا يسري فيه أو فرسا سرى عليه فانتهى به الحديث الى وصف ما تعلق بكل منهما فجعل غرة الثاني كالصبح وصبح الاول كالغرة في مجرد انطباق اشراق في سواد من غير قصد قوة ولا ضعف (قوله كتشبيه غرة الفرس بالصبح) أي فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجر اليها أو للاهتمام بها (قوله وعكسه) يعني تشبيه الصبح بالغرة لمثل ماذكر من كون الكلام انجر اليه أو للاهتمام به (قوله متى أريد) راجع لقوله كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه أي متى قصد افادة ظهور الخ وقوله منير أي كالغرة وبياض الصبح وقوله في مظلم أكثر منه أي كالليل والفرس والحاصل انه متى قصد أن وجه افادة الشبه ماذكر جاز أن تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول المقصود بكل من التشبيهين (قوله من غير قصد) متعلق بأريد وقوله قصد أي من المتكلم المشبه أي من غير أن يقصد المتكلم ماذكر بل انما قصد مجرد افادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي (قوله والانبساط) أي

(أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد
التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى
التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين
في أمر (التشبيه أيضا) لانهما وان تساويا
في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم فالآخر
يجوز له أن يجعل احدهما مشبها والآخر
مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من
الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام
فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه)
أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد)
ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك
المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط

الاتساع وقوله وفرط التلالؤ أى شدة اللمعان (قوله ونحو ذلك) أى نحو المبالغة فى وصف الفرس بما ذكر (قوله اذ لو قصد ذلك الخ) يعنى لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لاجل المبالغة فى الضياء والتلألؤ لا لاجل افادة ظهور منير فى مظلم فانه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيتعين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه أتم فى ذلك ولا يصح العكس فيما الغرض يعود الى المشبه به من ايهام كونه أتم من المشبه على ما عرفت فقول الشارح لوجب الخ أى اذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق ولو أريد على سبيل الادعاء تعين العكس كما أفاده عبد الحكيم (قوله وهو الخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع فى الكلام على تقسيم التشبيه وهو اما باعتبار الطرفين أو باعتبار الوجه أو باعتبار الاداة أو باعتبار الغرض وقد مشى المصنف على هذا الترتيب (قوله باعتبار الطرفين) أى افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمها باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) هى فى الحقيقة تسعة أقسام حاصلة من ضرب ثلاثة فى الثلاثة لان الطرفين اما مفردان أو مقيدان أو مركبان أو المشبه مفرد والمشبه به مقيد أو بالعكس أو المشبه مفرد والمشبه به مركب أو بالعكس أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس ثم ان هذه التسعة صيرها المصنف أربعة بأن جعل التقسيم من حيز الافراد فجعل أقسام المقيد والمفرد فى مقابلة ما فيه التركيب وجعل ما فيه التركيب ثلاثة أقسام ما انفرد فيه التركيب وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا ام لا وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد قسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه (قوله لانه اما تشبيه الخ) فى تقدير الشارح لانه تغيير اعراب المتن لان قوله اما تشبيه الخ خبر هو مقدر وجعله خبر أن الحذف وقد مع اسمها لكن نوع الاعراب واحد وهو الرفع والاصح فى مثله الجواز وقيل بالمنع كما لو اختلف الاعراب وفيه على أن المحذوف مع اسمها ولم ينصوا على جوازه فيما رأيت وعذر الشارح فى ذلك الاشارة بتقدير خبر لقوله هو لان مجرد قوله اما تشبيه مفرد بمفرد لا يصح أن يكون خبرا فبين أن الخبر فى الحقيقة انما هو مجموع قوله اما تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقية الاقسام وانما ظهر الاعراب فى كل واحد لان اعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر واعراب واحد دون آخر تحكم اه يس (قوله وهما غير مقيدين) أى والحال انهما غير مقيدين بمجرور أو اضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه فاذا ذكر من القيود لاحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيدا (قوله كتشبيه الخد بالورد) بأن يقال الخد كالورد فى الحمرة فالمراد تشبيه الخد الغير المضاف لاحد وجعل فى المطول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى هن لباس لكم أى كلباس لكم وأنتم لباس لهن أى كاللباس لهن ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة حسى وهو الملاصقة والاشتمال لان كلا من الزوجين يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه كذا قال صاحب الكشاف وقيل ان وجه الشبه عقلى وهو الستر عما يكره لان كلا من الزوجين يستر صاحبه عما يستكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة ولا يقال ان لهن ولكم وصف للباس فيكون المشبه به فى الشبهين مقيدا لانا نقول انه وان كان وصفا لكن لا دخل له فى وجه الشبه لانه اعتبر فى الوجه الاشتمال أو الستر عما يكره ولا شك أن اللباس فى حد ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف على كونه للرجال ولا على كونه للنساء وحينئذ فما أفاده المجرور من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يعد من التقييد فلذا قيل انه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد (قوله لان وجه الشبه) علة لكون كل من الطرفين مقيدا وقوله هو التسوية الخ الاولى هو استواء الفعل وعدمه لان التسوية المذكورة وصف للفاعل لا للطرفين تأمل (قوله وهو) أى وجه الشبه المذكور (قوله موقوف على اعتبار هذين القيدين) أى لان مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه

المذكور

وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به (وهو) أى التشبيه (باعتبار
الطرفين) المشبه والمشبه به (أربعة أقسام
لأنه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أى
المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه
على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه
هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه
على شىء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه
على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين
الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار
هذين القيدين

المذكور ولانه يجوز أن الساعي يحصل من سعيه على طائل والراقم يجوز أن يرقم على حجر ويؤخذ من قوله وهو موقوف الخ انه ليس المراد بالقيد ما ذكره قيد مطابقا بل ما لقيده مدخل في وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) تمامه لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله مقيدة بكونها في كف الاشل) أي لان الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتموج الاشراق على الوجه السابق التي هي الوجه لا تتحقق الا بقيد كونها في كف الاشل وما يتوقف عليه الوجه قيد والتوقف هنا ضروري اذ المرآة في كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله أعني الشمس) أي فانه لا تقييد فيها فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها ابدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله وعكسه) عطف على قوله (قوله أي تشبيه المرآة الخ) أي تشبيها مقلوبا (قوله وتلاصقت) تفسير لما قبله وقوله حتى عادت أي صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم ويجب في تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركبا أي هيئة كما انه في تشبيه المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك وأما في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه مركبا وتارة يكون مفردا (قوله كما في بيت بشار) الاضافة للعهد أشير بها لما تقدم (قوله كأن مثار النقع الخ) بدل من بيت بشار فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها في الليل الى جهات متعددة (قوله والفرق الخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء فيه لان المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة اثنان فأكثر كالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية والمفرد المقيد ما كان مقيدا بقيد كالراقم المقيد بكون رقمه على الماء والمرآة بقيد كونها في كف الاشل وفي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة والاجزاء المنتزع منها تبع للتوصل بها اليها بخلاف المقيد فان احد الاجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع وحينئذ فالاحتياج للتأمل انما هو بالنظر للتراكيب والمواد المحتوية على التشبيه الواردة على الانسان وأن تمييز كون هذا المشبه الذي فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل لان القيود معتبرة في كل من الامرين ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحة والحاصل أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي لاستوائه فيهما غالبا وانما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والاجزاء تبع أو باعتبار قصد جزء من الاجزاء والربط بغيره تبع والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر فادراك وجود الحسن المقتضي لاحد الامرين انما الحكم فيه الذوق السليم وصفاء القريحة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكلم وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالة على أن المتكلم قصد الهيئة او قصد جزء امرتبطا بغيره أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبعه الا ذلك الوجه المقتضي للتقييد أو عدمه المقتضي للتركيب ومن المعلوم أن الاذواق لا تجري على نسق واحد لعدم انضباطها فلذا قيل ان التفرقة بين المركب والمقيد أحوج شيء الى التأمل أي احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها اليه لدقتها واحتياجها للتأمل بالنسبة للمتكلم والسامع أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها وأما السامع فمن حيث ادراكها من كلام البلغاء وانما كان التعبير عنها صعبا لانهما من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وادراكها من التعبير كذلك فتأمل (قوله كقوله) أي قول ابي تمام من قصيدة من الكامل يمدح بها المعتصم أولها

رقت حواشي الدهر فهي تمرمر ❊ وغدا الثرى في حليه يتكسر

نزلت مقدمة المصيف حميدة ❊ ويد الشتاء جديدة لا تكفر

(أو مختلفان) أي احدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فالمشبه به أعني المرآة مقيدة بكونها في كف الاشل بخلاف المشبه أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين هيئة حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا (كما في بيت بشار) كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا (وأما تشبيه مفرد بمركب فكما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب (والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء الى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس) (وأما تشبيه مركب بمفرد كقوله)

لولا الذى غرس الشتاء بكفه ✽ كان المصيف هشائما لا تثمر

كم ليلة أحيى البلاد بنفسه ✽ فيها ويوم وبله مثعنجر

مطر يذوب الصحو منه وبعده ✽ صحو يكاد من الغضارة يمطر

غيثان فالأنواء غيث ظاهر ✽ لك وجهه والصحو غيث مضمر

(قوله تقصيا) أمر من التقصى وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبنى على حذف النون والالف فاعل ونظريكما مفعوله أى ابلغا اقصى نظريكما وغايته بالمبالغة فى تحريض النظر (قوله فى الاساس تقصيته) أشار بهذا الى أنه يتعدى بنفسه وفى القاموس تقصيت فى المسألة بلغت الغاية فيها فهو يفيد جواز تعديه بفى (قوله أى اجتهدا فى النظر) اشارة الى أن التقصى يدل على التكلف (قوله تريا وجوه الارض) أى الاماكن البادية منها كالوجه وفى الكلام حذف أى فاذا تقصيتما فى نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما الى ما قابلكم من الارض تريا الخ (قوله كيف تصور) مقول لقول محذوف أى قائلين على وجه التعجب كيف تصور أى تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها حسنة بأزهار الربيع فهو من الصورة أو كيف تتصور وتتشكل فهو من التصور أو انه بدل اشتمال من وجوه الارض أى كيفية صورتها بثبوت الاشراق لها كما يدل عليه ما بعده (قوله أى تتصور) أى تتمثل وتتشكل وأشار الشارح الى أن تصور بفتح التاء مضارع تصورا الماضى أصله تتصور وقوله حذفت التاء أى تاء المطاوعة أو ما بعدها على الخلاف فى ذلك (قوله فتصور) أى فقبل التصور وثبت صورته فى الوجود (قوله تريا نهارا) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان وكأنه يقول تريا كيفية تلك الوجوه وهو كونها ذات اشراق مخلوط بأسوداد وقوله نهارا مشمسا أى ضوء نهار لان النهار لا يرى من حيث انه زمان (قوله لم يستره غيم) بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمسا (قوله أى خالطه) أى خالط ذلك النهار المشمس أى خالط ضوءه (قوله زهر الربا) الزهر بفتح الزاء والهاء وقد تسكن هاؤه والربا جمع ربوة بتثليث أوله وهى ما ارتفع من المكان وفى الكلام حذف مضاف أى لون زهر الربا وأراد بالزهر النبات مطلقا وأطلق عليه زهرا تجوزا لانه احسن ما فيه والدليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح لان الازهار باخضرارها الخ (قوله خصها) أى الربا بالذكر دون سائر البقاع وقوله لانها أى الربوة أنضر أى من غيرها وقوله وأشد خضرة عطف تفسير وأراد أنها أنضر باعتبار ما فيها من الزرع ويحتمل أن الضمير فى خصها للزهر الربا وأنث الضمير لاكتساب الزهر التأنيث من المضاف اليه وقوله لانها أى زهر الربا أنضر وأشد خضرة أى من زهر غيرها قال فى الاطول يمكن أن يقال خصه لانه تخالطه الشمس فى أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أى لان الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى ثم لما دونه وذكر بعضهم أن قوله ولانها المقصود بالنظر أى فى قول الشاعر تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض الخ (قوله أى ذلك النهار) أى ضوء ذلك النهار المشمس وقوله الموصوف أى بأنه قد خالطه لون زهر الربا (قوله لان الازهار الخ) علة لقوله فكأنما هو مقمر (قوله قد نقصت) بتشديد القاف وتخفيفها ومفعوله محذوف أى شيأ من ضوء الشمس (قوله حتى صار) أى الضوء يضرب الى السواد أى يميل اليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذى شابه زهر الربا أى الهيئة المنتزعة من ذلك (قوله وهو المقمر) أى الليل المقمر قال فى المطول ولا يخلو التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر وحينئذ ففى المشبه به تعدد وشائبة تركب والجواب أن الوصف والاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد وحينئذ فلا تسمح على أن صاحب القاموس ذكر أن القمر والمقمرة ليلة فيها

قوله وغايته لعل الأنسب فأبلغوا وغايتهما قوله فى تحريض النظر عبارة المطول وقوله تقصيا نظريكما أبلغا وغايتهما بالغاية واجتهدا أرضيع وهى ومعنى نظريكما أقصى اه مصححه فى النظر انتهت

(تقصيا نظريكما) فى الاساس تقصيته يا صاحبى اقصاه أى اجتهدا فى النظر (تريا وجوه الارض) وابلغا أقصى نظريكما حذفت التاء (كيف تصور) أى تتصور (تريا نهارا) فتصور أى صورة الله صورة حسنة (قوله أى) مشمسا ذا شمس لم يستره غيم (زهر الربا) خصها لانها انضر وأشد خالطه (فكأنما هو) ولانها المقصود بالنظر (مقمر) أى ذلك النهار المشمس الموصوف لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر

قرفليس في الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض (قوله وأيضا) أي ونعود أيضا الى تقسيم آخر لمطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين أي باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات التشبيه واحد وهذا تقسيم التشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد ولم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له وأيضا هذه الامور المنقسم اليها التشبيه أعني اللف والتفريق والجمع والتسوية الاقرب فيها انها من البديع لانها من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعية وكأن وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان لا التباس فيها ولا يخفى أن المفروق والملفوف لا يختص بالطرف بل يجرى في الوجه أيضا فتأمله (قوله ان تعدد طرفاه) أي كل منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيها واحدا (قوله فاما ملفوف) سمى بذلك لف المشبهات فيه أي ضم بعضها الى بعض وكذلك المشبهات بها (قوله بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله على طريق العطف) أى الفارق بين الاشياء كما في البيت الآتى وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر اهـ أطول (قوله ثم بالمشبه به) أراد الجنس أى المشبهين أو المشبهات وقوله كذلك أى على طريق العطف أو غيره (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو امرؤ القيس (قوله في صفة) أى في وصف والعقاب مؤنثة ولذا يجمع في القلة على أعقب لان افعلا يختص به جمع الاناث نحو عناق وأعنق وذراع وأذرع ووجه كون البيت وصفا للعقاب بكثرة اصطياد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها يابسا كثرة اصطياده وهذا البيت من قصيدته التى أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان في العصر الخالى

(قوله قلوب) القلوب هو المشبه ولما قسمه الى قسمين كان متعددا فلذا عد من التشبيه المتعدد لا من الواحد وقوله العناب والحشف البالى مشبه به وهو متعدد أيضا والطير اسم جمع لطائر وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله رطبا ويابسا) حالان من القلوب والعامل فيهما كان لتضمنها معنى التشبيه أى أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ويرد عليهما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انعدمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة ويابسة وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها وحاصل ذلك الدفع أن الضمير في رطبا ويابسا راجع للقلوب باعتبار بعضها لان بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الاشكال ولا ضرر في عود الضمير على الامر العام باعتبار بعضه اذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن بعد قوله والمطلقات يتربصن الخ الشامل للرجعيات وغيرهن وعلى هذا فقول الشارح بعضها بعد رطبا ويابسا بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسير له على حذف أى لا أنه فاعل برطبا ويابسا لان حذف الفاعل وابقاء رافعه لا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين والحاصل أن الرطوبة واليبوسة لما كانا لا يجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود الى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب فلذا فسر الشارح الضميرين بأن قال رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود في فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) أى العقاب والوكر عش الطائر وان لم يكن فيه ثم ان الظرف يحتمل أن يكون حالا من قلوب ولا يصح أن يكون حالا من رطبا ويابسا لان الحال لا يجىء من لسان

قوله زيد وعمرو الاول حذفه لعله أو يقول الزيدان كالقمرين اهـ من هامش

قوله أي المشبهين أي بهما وقوله أو المشبهات أي بها ولعل ذلك سقط من قلم الناسخ تأمل

اهـ مصححه

(وأيضا) تقسيم آخر التشبيه باعتبار الطرفين وقوله (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وقوله على طريق العطف وقوله (كذلك) أي على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه به (كقوله) (في صفة) العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها)

ثم يمكن أن يكون حالا من الضمير المستتر فيهما ويحتمل أن يكون حالا من العناب والحشف مقدما عليهما ويحتمل أن يكون صفة لرطبا ويابسا جملا بقاعدة أن الظرف بعد النكرة صفة لها قاله فى الاطول (قوله العناب) بزنة رمان وهو حب أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطير ثمر السدر البستانى وهذا هو الاول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب لانه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله والحشف) بزنة فرس وهذا هو الثانى من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس لانه يشاكله فى اللون والشكل والقدر والتكامش ووصفه بالبالى تأكيد لانه وصف كاشف (قوله اذ ليس الخ) علة لمحذوف أى وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكره انه انما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئة حتى يكون من تشبيه المركب ولذا لو فرق التشبيه وقيل كأن الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفا فى الفائدة على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقد حذف أداة التشبيه من احد التشبيهين (قوله يعتد بها) أى من حيث استحسان الذوق لها أو استظراف السامع لها (قوله الا انه الخ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو أن يؤتى لكن ذكره هنا بمنزلة أن يقال بعد تقرير الكلام والحاصل انه الخ وقرر بعضهم أن الاقرب أنه راجع لقوله شبه الرطب الخ (قوله وهو أن يؤتى الخ) سمى مفروقا لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بهما بالمشبهات (قوله كقوله) أى كقول المرقش الاكبر فى وصف نسوة والمرقش من الترقيش وهو التزيين والتحسين يقال انما لقب بالمرقش لهذا البيت واسمه عمرو أو عوف بن سعد من بنى سدوس واحترز بالاكبر عن المرقش الاصغر وهو من بنى سعد قاله الفنرى وفى شرح الشواهد أن الاصغر ابن أخى الاكبر واسمه ربيعة أو عمرو وهو عم طرفة ابن العبد وذكر فيه أيضا أن هذا البيت من مرثية عم له أولها

هل بالديار أن تجيب صمم * لو أن حيا ناطقا كلم

الدار وحش والرسوم كما * رقش فى ظهر الاديم قلم

ديار أسماء التى سلبت * قلبى فعينى ماؤها يسجم

أضحت خلاء ونبتها ثئد * نور فيها زهره فاعتم

بل هل شجتك الظعن باكرة * كأنهن النخل من ملهم

وبعده البيت ومنها

لسنا كأقوام خلائقهم * نث الحديث ونهكة المحرم

ان يخصبوا يعيوا بخصبهم * أو يجدبوا فهم به الأم

وهى قصيدة طويلة ليست بصحيحة الوزن ولا حسنة الروى ولا متخيرة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال ابن قتيبة ولا أعلم فيها شيأ يستحسن الا قوله النشر مسك البيت ويستجاد منها قوله أيضا

ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله النشر مسك) أى النشر من هؤلاء النسوة نشر مسك أى رائحتهن الذاتية كرائحة المسك فى الاستطابة فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه به رائحة المسك على حذف مضاف كما علمت (قوله الطيب والرائحة) فى القاموس النشر الريح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأة والكل مناسب للمقام وأما تفسير الشارح له بالطيب فان أراد به أن الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كبير مدح فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار على الرائحة قاله عبد الحكيم (قوله والوجوه) أى منهن وقوله دنانير أى كالدنانير فى الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة

(العناب والحشف) هى أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنانير

قوله تلك النساء المناسب هؤلاء النساء كما لا يخفى اه مصححه

وأطراف الاكف (عنم) وروى أطراف البنان
(عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه
الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى *
كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى)
يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع
كقوله)
بات نديما لى حتى الصباح * أغيد مجدول مكان الوشاح
(كأنما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم
البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (أو برد)

لان الصفرة مما يستحسن فى ألوان النساء والدنانير فى البيت مصروفة للضرورة (قوله وأطراف الاكف) أى منهن وأراد بأطراف الاكف الاصابع (قوله اطراف البنان) على هذه الرواية الاضافة بيانية (قوله عنم) أى حكم بقرأ بالسكون لما علمت من أن روى القصيدة ساكن والحاصل أن فى هذا البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شئ واحد لانه شبه نشرهن برائحة المسك فى الاستطابة ووجوههن بالدنانير فى الاستدارة والاستنارة وأطراف الاكف وهى الاصابع بالعنم الذى هو شجر لين الاغصان احمر يشبه اصابع الجوارى المخضبة (قوله وان تعدد طرفه الاول) أى بعطف أو بغيره (قوله فتشبيه التسوية) سمى بذلك لان المتكلم سوّى بين شيئين أو اكثر بواحد فى التشبيه (قوله كقوله) قال فى شرح الشواهد هذا البيت من المجتث ولا اعلم قائله (قوله صدغ الحبيب) بضم الصاد وهو مابين الاذن والعين ويطلق على الشعر المتدلى من رأسه على هذا الموضع وهو المراد هنا (قوله كلاهما كالليالى) أى كل منهما كالليالى فى السواد الا أن السواد فى حاله تخييلى فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى وانما كان المشبه به متحدا لان المراد بالمتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء الشئ مع تساويها كالليالى وفى بعض الحواشى انه أراد بالحال الجنس المتحقق فى متعدد أى واحوالى وحينئذ فيصح جعلها هى والصدغ كالليالى فكل من صدغه كليل وكل حال كليل وبعد البيت المذكور وثغره فى صفاء * وادمعى كاللآلى أى وثغره وأدمعى كاللآلى فى الصفاء ففيه شاهد أيضا حيث شبه ثغره أى مقدم أسنانه ودموعه باللآلى أى الدرر فى الصفاء والاشراق قال فى الاطول ووصف دمعه بالصفاء ينبئ عن كثرة بكائه لانه اذا كثر ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدرات التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى أحيانا فانه يكون مكدرا بكدرات المنبع (قوله فتشبيه الجمع) سمى بذلك لان المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه أو لانه جمع له أمورا مشبها بها (قوله كقوله) أى البحترى من قصيدة من السريع يمدح بها ابا نوح عيسى ابن ابراهيم أولها بات نديما لى حتى الصباح وبعد البيتين

تحسبه نشوان اما رنا * للفتر من أجفانه وهو صاح
بت أفديه ولا ارعوى * لنهى ناه عنه أو لحى لاح
أمزج كأسى بجنى ريقه * وانما أمزج راحا براح
يساقط الورد علينا وقد * تبلج الصبح نسيم الرياح
أغضيت عن بعض الذى يتقى * من حرج فى حبه أو جناح
سحر العيون النجل مستهلك * لبى وتوريد الخدود الملاح

(قوله نديما) خبر بات والنديم هو المنادم حالة شرب الراح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى غائية بمعنى الى وأغيد اسم بات وقوله مجدول مكان الوشاح باضافة مجدول لما بعده والمجدول فى الاصل المطوى المدمج أى المدخل بعضه فى بعض غير المسترخى والمراد هنا لازمه أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يرصع بالجواهر وما يشبهها يشد فى الوسط أو يجعل على المنكب الايسر معقود تحت الابط الايمن لتزين (قوله كأنما يبسم) بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها أى كان ذلك الاغيد متبسم ولما اتصلت ما الكافة بكان صلحت للدخول على الفعل والتبسم اقل الضحك وأحسنه وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) فى الصحاح يقال امرأة غيداء وغادة أيضا ناعمة ورجل اغيد وسنان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بات نديما لى حتى الصباح تأمل (قوله أو برد) الظاهر أن أو للتنويع والبرد بفتح الراء ولم يصفه بالتنضد لانسياق الذهن اليه من وصف اللؤلؤ قاله فى الاطول

(قوله حب الغمام) أى الحب النازل من الغمام أى السحاب مع المطر كالملح (قوله أو أقاح) بفتح الهمزة وكسر الحاء وهو البابونج كما فى الاطول وهو نور يتفتح كالورد وأوراقه فى شكلها اشبه شئ بالاسنان فى اعتدالها ومنه الابيض الاوراق وهو المراد هنا ومنه الاصفر وتلك الاوراق البيض المشكلة بشكل الاسنان المعتدلة هى المعتبرة فى التشبيه ولا عبرة بما احاطت به من الصفرة لان المراد تشبيه الاسنان لا مجموع الثغر حتى يقال بمناسبة تتبع كون منبت الاسنان اصفر الذى هو هيئة الاقحوان لان الاوراق فيه نابتة فى صفرة فلا يحسن التشبيه به فافهم اه يعقوبى (قوله اقحوان) بضم الهمزة وقوله وهو ورد له نور لعل الاولى وهو نور يتفتح كالورد كما عبر به ابن يعقوب والا فظاهره أن نوره غيره (قوله شبه ثغره بثلاثة اشياء) قال يس الثغر هو مقدم الاسنان وفى كلام غيره أن الثغر هو الفم بتمامه وحينئذ فى كلام الشارح حذف مضاف أى شبه سن ثغره أو أنه مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وفى جعل هذا البيت من باب التشبيه نظر لان المشبه أعنى الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا وحينئذ فهو من باب الاستعارة لا من باب التشبيه الذى كلامنا فيه وقد يجاب بانه تشبيه ضمنى لا صريح وذلك لان اصل اللفظ كأنما يبسم تبسما كتبسم المذكورات مجازا وتشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن لان المجاز يجب أن لا يشم فيه رائحة التشبيه لفظا ولا تقديرا ولولا لفظ كأن لامكن أن يكون مجازا بقى شئ آخر وهو أن الظاهر من تعبيره باو أنه شبه الثغر بواحد دائر بين الثلاثة الا أن يقال ان او فى البيت بمعنى الواو أو أنه لما لم يعين واحدا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثة كان كأنه شبهه بالثلاثة كذا كتب شيخنا الحفنى وفى الاطول شبه ثغره بثلاثة أشياء الا انه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغى الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل أو بمعنى الواو مع انها احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به (قوله وباعتبار وجهه الخ) يعنى انه باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات الاول تقسيمه الى التمثيل وغير التمثيل والثانى تقسيمه الى مجمل ومفصل والثالث تقسيمه لقريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه وأجيب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فما هو مقسم المعنى الاعم والقسم هو المعنى الاخص وحينئذ فلا اشكال (قوله وصف منتزع) أى هيئة مأخوذة من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيا بان كان منتزعا من حسى أو عقليا أو اعتباريا وهميا هذا مذهب الجمهور وتسمية هذا التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسمية اصطلاحية (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد دون أمور (قوله كما مر من تشبيه الثريا) أى بعنقود الملاحية المنور فالطرفان مفردان (قوله وتشبيه مثار النقع مع الاسياف) أى بالليل الذى تتهاوى كواكبه من سائر الجهات فالطرفان فى هذا مركبان (قوله وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل) فالمشبه مفرد والمشبه به مركب (قوله وغير ذلك) أى كتشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئة منتزعة من عدة امور والمراد بالمتعدد ماله تعدد فى الجملة سواء كان ذلك التعدد متعلقا بأجزاء الشئ الواحد أولا فدخل فيه على هذا الاربعة الاقسام المذكورة أعنى ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الاول مفردا والثانى مركبا أو بالعكس وقد علمت امثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله بكونه) أى الوصف المنتزع من متعدد (قوله غير حقيقى) أى غير متحقق حسا ولا عقلا بل كان اعتباريا وهميا فينحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارى وهمى

حب الغمام (أو أقاح) جمع أقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء
(و) باعتبار (وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أى التشبيه
الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)
أى أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا
وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه
الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك
(وقيده) أى التمثيل (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى
كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا
من عدة امور خص باسم التمثيل

كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد فالتمثيل عند السكاكى أخص منه بتفسير الجمهور وذهب صاحب الكشاف الى ترادف التشبيه والتمثيل فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردا وذهب الشيخ عبد القاهر الى انه يشترط فى التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيا بأن كان عقليا أو اعتباريا وهميا وأعم هذه المذاهب الاربعة مذهب صاحب الكشاف ويليه فى العموم مذهب الجمهور ويليه مذهب الشيخ واعلم أن الهيئة من حيث انها هيئة اعتبارية فجعلها حسية أو عقلية أو وهمية انما هو باعتبار الامور المنتزعة منها (قوله كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أى فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية (قوله من متعدد) لانه مأخوذ من الحمار واليهود والحمل وكون المحمول أوعية العلوم وكون الحامل جاهلا أى غير منتفع بما فيها (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار قال سم وفى قوله عائد الى التوهم دلالة على انه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود فى الخارج (قوله ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) أى بل كان مفردا (قوله وعند السكاكى الخ) قال فى الاطول ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعين بل يمكن أن يقال انه بيان له على مذهب الجمهور ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد أو كان منتزعا ولكنه وصف حقيقى أى حسى أو عقلى (قوله ما لا يكون منتزعا من متعدد) أى بأن كان مفردا وقوله أو لا يكون الخ أى أو كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهميا أو اعتباريا بل كان وصفا حقيقيا بأن كان حسيا أو عقليا وتقدم أن كونه حسيا أو عقليا باعتبار مادته المنتزع منها والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله واعتباريا) عطف تفسير (قوله تمثيل عند الجمهور) أى لان وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقى (قوله دون السكاكى) أى لان وجه الشبه وان كان منتزعا من متعدد الا انه حسى فكل تمثيل عند السكاكى تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكاكى فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله اما مجمل) سيأتى مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يتقدم المفصل لان مفهومه وجودى ولاجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله وهو ما لم يذكر وجهه) أى ولا ما يستتبعه ولا يتم هذا لما سيأتى أن المفصل من جملة أقسامه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل وفى تعريف المجمل بما ذكر اشارة الى انه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الاصوليين وهو ما لم تتضح دلالته وما فى كلام المصنف واقعة على تشبيه وقوله ما هو ظاهر أى تشبيه ظاهر هو أى التشبيه أى وجهه ففى العبارة حذف مضاف أو أن وجهه بدل من الضمير فى ظاهر لان المتصف بالظهور وجه الشبه لا نفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر لان هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفاعل وحاصل ما فى المقام أن الضمير فى منه ان كان راجعا للمجمل ففى اسناد الظهور اليه تسامح اذ المتصف بالظهور وجهه لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام فى تقسيم المجمل وان كان ضميره منه راجعا للوجه فلا تسامح فى اسناد الظهور اليه لكنه خروج عن سوق الكلام ولكون كل من الاحتمالين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوى الشارح بينهما (قوله يفهمه كل أحد) أى يفهم ذلك الوجه كل أحد وهذا تفسير لقوله ظاهر وقوله ممن له مدخل فى ذلك أى فى استعمال التشبيه لا مطلق احد كما هو ظاهر المصنف (قوله نحو زيد كالاسد) أى فانه يظهر لكل احد أن وجه الشبه الشجاعة فى كل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه (قوله الا الخاصة) أى فانهم يدركونه بالبديهة أو بالتأمل والمراد بهم من أعطوا ذهنا يدركون به الدقائق والاسرار (قوله ذكر الشيخ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) أى

(كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه) أى من المجمل ما هو (ظاهر) وجهه أى من الوجه الغير المذكور (يفهمه كل احد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج

قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معدان الاشعرى" كما قال المبرد فى الكامل فانه
ذكر انه لما ورد على الحجاج قال له كيف تركت جماعة الناس فقال له كعب تركتهم بخير أدركوا ما أملوا
وأمنوا مما خافوا فقال له فكيف بنو المهلب فيهم فقال حماة السرح نهارا واذا أليلوا ففرسان البيات
ومهتدى البيات دخلوا فى الليل كما صعدوا دخلوا فى الصباح ثم قال له فأيهم كان أنجد فقال هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله لما سأل عنهم) أى حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله
أيهم أنجد أى أشجع (قوله وذكر جار الله) أى جار بيت الله والمراد به العلامة محمود الزمخشرى
ولقب بجار الله لانه كان مجاورا فى بيت الله الحرام ولا تنافى بين القولين لاجتماعهما على الصدق
بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم او أن ذلك من توافق الآراء (قوله الانمارية) نسبة لانمار قبيلة
(قوله فاطمة) بدل أو عطف بيان من الانمارية والخرشب بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنة
وفاطمة هذه كانت من جملة الانصار (قوله وذلك) أى وسبب ذلك القول (قوله عن بنيها) أى
الاربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسى" بكسر الزاى وتخفيف الياء وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحفنى" فى نسخته بالقلم
وسمعته من شيخنا العدوى" بضمها والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعته من شيخنا العدوى"
وسمعته من شيخنا الشيخ عطية الاجهورى" بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة لا) فاذكرت
أولا عمارة معتقدة انه أفضلهم ثم ظهر لها انه ليس أفضل فأضربت عنه وهكذا يقال فيما بعده ولعله
لم يعلم عين الذى أتت به ثانيا وثالثا قال الشارح فلان وكان المناسب لكون الاولاد أربعة أن يزيد
الشارح لا بل فلان ثالثا كما عبر به العلامة اليعقوبى" (قوله ثم قالت) أى فى الجواب (قوله
ثكلتهم) بفتح المثلثة وكسر الكاف أى فقدتهم بالموت (قوله ان كنت اعلم ايهم أفضل) يحتمل
أن أيا استفهامية معربة مبتدأ وأفضل خبر والمعنى ان كنت اعلم جواب هذا الاستفهام وهى معلقة
لاعلم عن العمل فى الجزءين وجملة ايهم أفضل فى محل نصب سادة مسد المفعولين ويحتمل أن تكون
موصولة مبنية على الضم فى محل نصب مفعول أول وأفضل خبر لمبتدا محذوف والجملة صلة لأى"
والمفعول الثانى محذوف أى ان كنت اعلم الذى هو أفضل كائنا منهم ولكن المناسب الاول لاجل
التطابق بين السؤال والجواب لان السؤال لها بلفظ ايهم الاستفهامية فيناسب أن تكون الواقعة
فى جوابها كذلك (قوله المفرغة) هى التى اذيب اصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك
وأفرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب أى لا انفراج فيها ثم انه لا يلزم
من نفى الانفراج نفى التربيع والتثميث مثلا ولكن المراد ما كان كالدائرة ليتحقق التناسب فى الشكل
والوضع فتصير بذلك ذات احاطة نهاية واحدة كالدائرة وبهذا تعلم انه ليس المراد بكونها مصمتة كونها
لا جوف لها او غماقيد الحلقة بكونها مفرغة لان المضروبة يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء ولانها
تتفاوت فلا تتناسب أجزاؤها (قوله لا يدرى أين طرفاها) فيه أن هذا يقتضى أن الدائرة المفرغة لها
طرفان لكن لا يعلمان فى أى محل" مع أنه لا طرف لها أصلا واجيب بأنا لا نسلم أن نفى دراية
طرفيها يستلزم وجود الطرفين لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله أى هم متناسبون
فى الشرف) هذا اشارة للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين وذلك لان وجه الشبه
المشترك بين الطرفين التناسب الكلى" الخالى عن التفاوت وان كان ذلك التناسب فى المشبه تناسبا
فى الشرف وفى المشبه به تناسبا فى صورة الاجزاء وماذكره المصنف من التناسب فى الشرف مختص
بالمشبه به ولكنه يتضمن وصف كل منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبهم
فى الشرف الى تناسب أجزاء الحلقة ولا يخفى أن هذا الوجه الذى بين الطرفين فى غاية الدقة لا يدركه
الا الخواص (قوله مصمتة الجوانب) أى لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب (قوله كالدائرة)

لما سأل عنهم وذكر جار الله أنه قول
الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها
سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت
عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى أين طرفاها) أى هم متناسبون
فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أى الحلقة
المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مصمتة الجوانب كالدائرة

فيه أن الحلقة من أفراد الدائرة فكيف تشبه بها وأجيب بأن المراد كالدائرة التي ليست بحلقة بل المتداولة في الاشكال عند الحكماء (قوله وأيضا منه ما لم يذكر الخ) هذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي" وأيضا معمول لمحذوف والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف أي ومنه أي المجمل تبض ونرجع لتقسيمه أيضا وفائدة ذكر أيضا افادة انه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيم الخفي" اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انسب بالخفي" وبهذا التقرير تعلم أن الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف قاله في الاطول (قوله دون أن يقول وأيضا اما كذا) أي ويحذف منه (قوله اشعارا الخ) أي ويقوي هذا الاشعار تأخير مقابل اما مجمل عن قوله وأيضا منه الخ فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لاخره عن قوله الآتي واما مفصل الذي هو مقابل لقوله اما مجمل (قوله من تقسيمات المجمل) أي تقسيمه أولا الى ظاهر وخفي" وهذا التقسيم ثان له والحاصل انه لو حذف أيضا لتوهم أن هذا تقسيم للخفي" ولو حذف منه لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه فجمع بينهما للاشعار بأن هذا التقسيم للمجمل لا للخفي" ولا لمطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أي لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به (قوله نحو زيد أسد) هذا تمثيل لما لم يذكر الخ أي ونحو زيد الفاضل أسد فان الظاهر أن وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر في كل من التشبيهين وصف احد من الطرفين المومي الى وجه الشبه المذكور لان الفاضل في التشبيه الثاني لا اشعار له بالشجاعة اي لا دلالة له عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص وانما اتى الشارح بالعناية اشارة الى انه ليس المراد مطلق الوصف كما هو ظاهره وقد قوم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره (قوله ومنه) أي من المجمل ما ذكر الخ اعترض بأن ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل واجيب بان له وجها اذ لا يذكر الوصف المذكور أي المشعر في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارا وهو مستقبح في نظر البلغاء (قوله كقولها) أي فاطمة الانمارية هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فان مضمون قولها لا يدرى أين طرفاها وصف للمشبه به وهو نفي دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالي عن التفاوت الذي هو وجه الشبه كما تقدم وأما وصف الحلقة بالافراغ فلتحقق المشبه به لانه الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة وحينئذ فلا دخل له في الايماء لوجه الشبه (قوله ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم ومثاله فلان كثرت اياديه لدي" ووصلت مواهبه الي" طلبت منه أو لم أطلب كالغيث وكما في قولك ان الشمس التي اذا طلعت لم يبد كوكب مثلك (قوله كقوله) أي قول أبي تمام يمدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح الشواهد الحسن بن رجاء بن الضحاك والبيتان من قصيدة من البسيط مطلعها

ابدت اسى أن رأتني مخلس القصب * وآل ما كان من عجب الى عجب

الى أن قال ستصبح العيس بي والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه الخ وقوله والليل أي وسير الليل ومعنى البيت ستدخلني الابل والسير في الليل صباحا عند فتى يعفو عند الغضب (قوله أعرضت عنه) أي تجربا لشأنه أو خطأ مني وقلة وفاء بحقه (قوله ولم تصدف مواهبه) أي ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياه وتصدف بالتاء الفوقية المفتوحة ومواهبه فاعل أو بالياء التحتية ومواهبه مفعول لان صدف يأتي لازما ومتعديا وبابه ضرب (قوله وعاوده ظني) أي بعد ما صدفت عنه عاوده ظني أي رجائي وحقيقة هذا الكلام عاودت له واصلته طلبا لا غداقه ظنا مني أني اجد فيه المراد وحينئذ فنسبة المعودة الى الظن تجوز (قوله فلم يخب) أي ظني فيه بل وجدته عند معاودته لطلب الاحسان كما أظن وكيف يخيب الظن فيه وهو يهب عند الاعراض فيهب عند الاقبال من باب أولى فهو في افاضته في الاقبال والادبار كالغيث ان جئته أي قصدته

(وأيضا منه) أي من المجمل (وقوله منه دون أن يقول وأيضا اما كذا واما كذا لاشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أي ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد أسد (ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) كقولها هم (أي الوصف المشعر بوجه الشبه) كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به كقوله صدفت عنه (أي أعرضت عنه) (ولم تصدف مواهبه * عني وعاوده ظني فلم يخب)

الضرب وضوء حال اقباله عليك وافاك ريقه أى جاءك أولا فاك احسنه وان ترحلت عنه وفررت منه لج وبالغ فى طلبك وادرار كثير مع فرارك منه (قوله كالغيث) هو المطر الواسع المقبل الذى يرتجيه اهل الارض (قوله ان جئته الخ) هذا فى مقابلة قوله وعاوده ظنى وقوله وان ترحلت الخ فى مقابلة قوله صدفت عنه الخ ففيه لف ونشر مشوش (قوله ريقه) أصله ريوق من الروق وقوله يقال أى لغة (قوله أى أوله) تفسير للامرين قبله وهو روق الشباب وريقه (قوله وريق كل شئ أفضله) اشارة الى انه يتسع فى الريق ويستعمل بمعنى الافضل لملازمة اللزوم كما هنا فروق الشباب وريقه أفضله وأحسنه لانه يلزم من كون الشئ أولا أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب قال العلامة اليعقوبى وجعل أول المطر أحسنه للامن معه من الفساد وانما يخشى الفساد بدوامه (قوله وان ترحلت عنه) أى ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله لج) بالجيم من اللجاج وهو الخصومة أو بالحاء المهملة من الالحاح وهو فى الاصل كثرة الكلام أريد به هنا مجرد الكثرة والمعنى على كل حال بالغ (قوله اعرض) هو معنى صدفت عنه وقوله أو لم يعرض هو معنى قوله وعاوده ظنى (قوله أعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير فى قوله فى البيت ان جئته راجع للغيث (قوله يصيبك) هو معنى قوله وافاك (قوله والوصفان) أى الخصلتان وهما كون عطايا الممدوح فائضة اعرضت عنه أولا وكون الغيث يصيبك جئته أو ترحلت عنه (قوله بوجه الشبه) أى الذى هو معنى يشتركان فيه (قوله أعنى) أى بوجه الشبه (قوله الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه) هذا بالنسبة للغيث المشبه به وقوله وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه هذا بالنسبة للممدوح المشبه وبهذا ظهر أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول أعنى مطلق الافاضة فى الحالين لكن المراد بالحالين فى المشبه به الطلب وعدمه وفى المشبه الاقبال عليه والاعراض عنه الا أن يقال ان قوله وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه تفسير لما قبله من الافاضة حالتى الطلب وعدمه أو أن قوله أعنى أى بالوصفين لا بوجه الشبه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله عطف) أى معطوف على مجمل والعاطف له هو اما وقيل العاطف له الواو واما لمجرد التفصيل (قوله وهو ما ذكر وجهه) أعم من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقة وذلك كما فى البيت الذى ذكره أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك الملزوم انه وجه الشبه تسامحا وان كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذى لم يذكر كما أشار لذلك بقوله وقد يتسامح الخ وهذا غير ما تقدم انه يذكر وصف الطرفين أو أحدهما المشعر بوجه الشبه لان ما هنا فيما اذا ذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله وثغره) أى وأسنان ثغره أى فمه وهو مبتدأ وأدمعى عطف عليه وقوله كاللآلى خبر وقوله فى صفاء هو وجه الشبه وقد مثل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرف الاول وهو المشبه ومثل به هنا للتشبيه المفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه فناسب الحملين بالاعتبارين ووصف الدموع بالصفاء اشعارا بكثرتها لاقتضاء الكثرة غسل المنبع وتنقيته من الاوساخ التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى أحيانا فانه يكون بكدرات المنبع فسقط قول بعضهم ان الدمع الصافى لا يدل على الحزن والممتدح به الدمع المشوب بالدم (قوله وقد يتسامح) أى يتساهل فى ذكر وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أى يستلزمه (قوله بأن يذكر مكانه الخ) اشار بهذا الى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقر حال من ما وأن الاستتباع معناه الاستلزام وأشار بقوله أى يكون الخ الى أن الضمير المستتر فى يستتبع عائد الى ما والبارز عائد على وجه الشبه أى قد يتسامح ويذكر فى مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الامر وجه الشبه ومعنى ذكره فى مكانه أن يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لاحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم فانه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بأن يقال كذا مثل كذا

ذا الغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى) وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه

فى كذا بخلاف المستتبع هنا فانه يذكر على هذا الطريق (قوله فى الجملة) أى ولو فى الجملة بأن يكون
التلازم عاديا ولا يشترط أن يكون عقليا وحاصل ما أشار اليه الشارح أن المراد بالاستلزام هنا مجرد
الحصول مع الحصول سواء كان عاديا أو عقليا ولا يشترط خصوص التلازم العقلى الذى لا يتخلف
أصلا لجواز التخلف هنا ألا ترى الحلاوة فى المثال الآتى فانها لا تستلزم ميل الطبع للشئ الحلو اذ قد
تكون موجبة لنفرة الطبع من الشئ الحلو كما فى بعض الطباع المنحرفة لمرض ونحوه (قوله للكلام)
أى فى شأن الكلام وقوله الفصيح أى أو البليغ وهو الانسب لانه الاحق بالتشبيه بالعسل (قوله فان
الجامع فيه) أى فان وجه الشبه فى ذلك التشبيه (قوله لازم الحلاوة) أى فالمذكور فى العبارة
كالحلاوة لازم له كما هو ظاهر (قوله وهو) أى لازمها ميل الطبع أى محبته واستحسانه (قوله لانه)
أى ميل الطبع (قوله لا الحلاوة) عطف على لازم الحلاوة (قوله التى هى من خواص المطعومات)
أى وحينئذ فلا تكون موجودة فى الكلام لانه ليس من المطعومات ولا بد فى الجامع أن يكون متحققا
فى الطرفين هذا وما ذكره فى هذا المثال من أن المذكور ملزوم لوجه الشبه لا أنه نفسه هو المتبادر
بحسب الظاهر ويحتمل أن يكون المذكور فى هذا المثال وهو الحلاوة هى وجه الشبه نفسها ويكون
وجودها فى الكلام على وجه التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة وهذا هو الاقرب فان
الوجه الاول يرد عليه أن يقال ان كان ذكر الحلاوة مثلا من التعبير عن اللازم بالملزوم كما هو ظاهر
كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه لانه قد ذكر الوجه غاية الامر أنه عبر عنه بلفظ ملزومه وان كان ذكر
الحلاوة لغير ذلك فهو خطأ اذ لا واسطة بين الحقيقة والمجاز الا الخطأ ولا ينبغى حمل الكلام الفصيح على
الخطا فافهم اهـ يعقوبى (قوله وهو أنه) أى التشبيه (قوله اما قريب) أى مستعمل للعامة
ولغيرهم وقوله مبتذل أى متداول بين الناس تفسيرا لقوله قريب والابتذال فى الاصل الامتهان أطلق
وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم لان الشئ المتداول بين
الناس يكون ممتهنا (قوله وهو ما) أى التشبيه الذى ينتقل الخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال
المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه الى المشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلا
من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما
كان التشبيه مبتذلا نحو زيد كالفحم فان الفحم أعرف شئ بالسواد وان كان ذلك الانتقال بعد
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله ينتقل فيه من المشبه)
أى ينتقل مريد التشبيه من المشبه الى المشبه به لاجل بيان حال المشبه (قوله من غير تدقيق نظر)
أى من غير نظر وفكر دقيق (قوله لظهور الخ) علة للانتقال من غير تدقيق نظر (قوله أى فى ظاهره)
وعلى هذا فالمعنى لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المرئيات البادية أى الظاهرة وذكر بعضهم أن
قوله فى بادى الرأى على حذف مضاف أى فى وقت حدوث بادى الرأى أو أنه ظرف تجوزى (قوله
مهموزا) أى فى الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى أول
الرأى) وعلى هذا فالمعنى لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المرئيات أولا (قوله وظهور
وجهه) أى الشبه فى بادى الرأى الخ اشار بهذا الى أن قوله اما لكونه علة لظهور وجه الشبه فهو علة
للعلة (قوله أمرا جمليا) بسكون الميم نسبة الى الجملة أى لكونه أمرا مجملا والمجمل يطلق على ما لم
يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارح بقوله لا تفصيل فيه الى انه ليس المراد
بالمجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الامر الذى لا تفصيل فيه سواء كان أمرا واحدا لا تركيب
فيه كقولك زيد كعمرو فى الناطقية أو زيد كالفحم فى السواد أو مركبا لم ينظر فيه الى أجزائه نحو زيد
كعمرو فى الانسانية (قوله فان الجملة) علة للعلة أى وانما كان الامر الجملى أظهر من التفصيلى لان
الجملة أى لان الامر المجمل أسبق للنفس من التفصيل أى من ذى التفصيل أو من المفصل وقوله أسبق

أى يكون وجه الشبه تابعا لما لازما فى الجملة
(كقولهم الكلام الفصيح هو كالعسل
فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه
الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو
ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل
والكلام (لا الحلاوة التى هى من خواص
المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب مبتذل
وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى
الرأى) أى فى ظاهره اذا جعلته من بدا
الامر يبدو أى ظهر وان جعلته مهموزا من
بدأ فمعناه فى أول الرأى وظهور وجهه
فى بادى الرأى يكون لامرين اما (لكونه
أمرا جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق
الى النفس) من التفصيل

الى النفس أي من حيث الحصول فيها أو أنه في الكلام حذف مضاف أي الى ادراك النفس وانما كان
المجمل أسبق الى النفس من المفصل لان المجمل يحتاج الى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فانه يحتاج
الى ملاحظات متعددة فكلما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت
الاعتبارات في الشئ زاد خصوصا وكلما كثرت الخصوصيات في الشئ قلت أفراده فتقل ملابسة وجوده
فيكون غريبا بعيدا عن الجملة التي تسبق الى النفس لعمومها وكثرة أفرادها ولهذا كان العام أعرف
من الخاص ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكاملة وهي المركبة من الجنس والفصل وكان
التعريف بالأخص تعريفا بالأخفى (قوله من حيث انه شئ) هو أعم من جسم وجسم أعم من
حيوان فهذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة في الاجمال (قوله أسهل وأقدم) أما كونه أسهل
فلأنه ادراك الشئ بوجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أي أسبق فلأن التفصيل تحليل أمر مجمل
فالجملة أسبق منه (قوله حساس) أي مدرك بالحواس واحترز به عن الجماد (قوله ناطق) أي مدرك
للكليات واذا علمت أن الجملة أسبق الى النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان أمرا جمليا كان أمرا
ظاهرا سهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتذلا على ما تقدم فاذا فرض أن انسانا شبه زيدا
بعمرو في الانسانية وآخر شبهه به في الانسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشرة
ودقة النظر في الامور فان نظر الثاني أخفى من نظر الاول وبهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتذلا
بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله (قوله أو لكون وجه الشبه قليل
التفصيل) هذا معطوف على قوله اما لكونه أمرا جمليا وهو العلة الثانية لظهور الوجه يعني أن ظهور
الوجه اما لكونه أمرا جمليا واما لكونه ليس جمليا بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله مع غلبة الخ) أي
حالة كون قلة التفصيل مصاحبة لغلبة الخ وهذا مصب العلة (قوله عند حضور المشبه) ظرف الغلبة
حضور المشبه به (قوله لقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله
اذ لا يخفى الخ) علة للعلية أي انما كان قرب المناسبة موجبا لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه
لانه لا يخفى الخ وقوله أن الشئ أي المشبه به وقوله مع ما يناسبه أي مع المشبه الذي يناسبه بأن كانا
من واد واحد كالاواني والازهار وقوله أسهل حضورا منه أي من نفسه مع المشبه الذي لا يناسبه
لانهما اذا كانا متناسبين اقترنا في الخيال فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا
مع غيره وهذا التفاوت الذي أوجب كثرة الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيالي كما تقدم (قوله
كتشبيه الجرة) أي أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل
وكذلك تشبيه الاجاصة بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الاحيان وتشبيه العنبة
الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فان وجه الشبه في هذه الاشياء فيه تفصيل أي اعتبار
أشياء لكن تلك الاشياء ظاهرة لتكرر وصوفاتها على الحس عند احضار ما أراد تشبيهه بها فلزم ظهور
أوصافها ثم ان مراد المصنف بالجرة المشبهة بالكوز الجرة الصغيرة التي في حلقها اتساع ولها آذان
اذ هي المشابهة للكوز في الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجرة الكبيرة التي ليس في حلقها
اتساع فاندفع ما قيل انه لا مناسبة بين الجرة والكوز في الشكل ولا حاجة للجواب بأن المراد مطلق
الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح بجهة مخصوصة (قوله والشكل) أي فان شكل كل منهما
كري مع استطالة (قوله الا أن الكوز غالب الحضور) أي في الذهن عند حضور الجرة هذا عند
من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس يفرغون من الجرة في الكوز ويشربون فاذا
حضرت الجرة في الذهن حضر الكوز فيه واعترض بأن الكوز متكرر على الحس وحينئذ فهو غالب
الحضور في الذهن حضرت الجرة فيه أولا وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل

التفصيل

الاترى أن ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (اه) (قوله يكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى أن الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة

قوله ثم ان مراد المصنف الخ العبارة لعل صحتها المحشى ليس فيها وصف الجرة بالصغيرة والا فلا حاجة الى قوله الصغيرة والكبيرة في قوله ثم ان مراده الخ وفي قوله وليس مراده الخ تأمل اه مصححه

التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه وأجيب بأن فى الكوز غلبة الحضور مع الجرة وغلبة الحضور على الاطلاق فمثل به هنا بالاعتبار الاول والحاصل أن الكوز والمرآة المجلوة فى المثال الآتى كل منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجرة فى المثال الاول والشمس فى المثال الثانى ومطلقا لتكرر كل على الحس فيصح التمثيل بأيهما لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وكذلك يصح التمثيل بأيهما لغلبة حضور المشبه به مطلقا فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق (قوله عطف على قوله عند حضور المشبه) أى والمعنى حينئذ أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه به فى الذهن غلبة مطلقة أى غير مقيدة بحضور المشبه واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا تحسن لان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا وأجيب بأن أو لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله لتكرره على الحس) علة لغلبة حضور المشبه به مطلقا كما أشار لذلك الشارح بقوله ثم غلبة الخ وقوله على الحس أى على أى حس من الحواس الخمس والمراد بالحس القوة الحاسة وقوله لتكرره على الحس أى أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس (قوله كصورة القمر غير منخسف) أى فانها تتكرر على الحس لان الانسان كثيرا ما يراه غير منخسف وأما صورته منخسفا فانه لا يراها الانسان الا بعد كل حين وحينئذ عند سماع لفظ القمر كما فى قولك وجه زيد كالقمر تحضر فى الذهن صورته غير منخسف لا منخسفا مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم فى حالتيه وكذلك صورة المرآة عند سماع لفظها تحضر فى الذهن مجلوة لا غير وذلك لان المتكرر على الحس يغلب حضوره مطلقا واذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة الانتقال اليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتذال التشبيه (قوله فى الاستدارة) يرجع الى الشكل والاستنارة ترجع الى الكيف (قوله تفصيلا ما) أى لاعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستنارة (قوله غالب الحضور فى الذهن مطلقا) أى لكثرة شهود المرآة وتكررها على الحس (قوله لمعارضة كل من القرب الخ) أى لمعارضة مقتضى كل من قرب المناسبة الذى هو سبب للغلبة المقيدة بحضور المشبه والتكرر على الحس الذى هو سبب للغلبة مطلقا لمقتضى التفصيل وذلك لان مقتضى قرب المناسبة والتكرر على الحس ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعة الانتقال معهما من المشبه الى المشبه به ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه الى التأمل فقول المصنف من القرب أى من مقتضى قرب المناسبة كما فى الجرة والكوز وقوله والتكرر أى تكرر المشبه به على الحس كما فى الشمس والمرآة المجلوة وقوله التفصيل معمول لمعارضة وفيه حذف مضاف أى مقتضى التفصيل (قوله أى وانما كان الخ) اشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف لمعارضة الخ علة لمحذوف وهو جواب عما يقال كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل فى ذاته يقتضى عدم الظهور وحاصل الجواب أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الصورة الثانية فكان التفصيل غير موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار اذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه فى محل واحد فانه يسقط مقتضاه وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة (قوله بسبب) متعلق بغلبة وقوله قرب المناسبة أى فى التشبيه الاول وقوله أو التكرار أى فى التشبيه الثانى (قوله سببا) خبر كان وقوله لظهوره أى وجه الشبه (قوله مع أن التفصيل) أى مطلقا ولو كان قليلا (قوله فى الصورة الاولى) أى وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله فى الثانية) أى وهى غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا حضر المشبه أم لا (قوله يعارض) خبر أن (قوله واما بعيد) مقابل لقوله سابقا اما قريب وقوله غريب تفسير لما قبله لا للاخراج وهو فى مقابلة قوله سابقا مبتذل (قوله عطف الخ)

(أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور
المشبه ثم غلبة حضور المشبه به فى الذهن
مطلقا تكون (لتكرره) أى المشبه به (على
الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر
غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على
الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس)
أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة
فى الاستدارة والاستنارة) فان فى وجه
الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعنى المرآة
غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة
كل من القرب والتكرار التفصيل) أى وانما
كانت قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة
حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو
التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى
الابتذال مع أن التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى أو التكرر
على الحس فى الثانية يعارض كل منهما
التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه
كأنه أمر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا
للابتذال (واما بعيد غريب) عطف على
قوله اما قريب مبتذل

أى والعطف بالواو على الصحيح لا بأما كما هو مبين فى النحو (قوله وهو بخلافه) أى بخلاف القريب أى ملتبس بمخالفته فى المفهوم فالباء للملابسة متعلقة بمحذوف كما علمت أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم مما تقدم (قوله لعدم الظهور) أى فى وجه الشبه وهذا علة لمخالفته للقريب (قوله أعنى عدم الظهور اما الخ) أى أن عدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل أى فى أجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة واما الندور حضور المشبه به فى الذهن والاول وهو كثرة التفصيل محترز عدم التفصيل وقلة التفصيل المعارضة بالمناسبة والتكرر على الحس المعلل بهما ظهور وجه الشبه فى المبتذل وأشار الشارح بقوله وذلك الى أن قوله اما لكثرة الخ علة للعلة (قوله من التفصيل) بيان لما سبق متقدم عليه وفيه نحو متقدم بما قد سبق مبتدأ مؤخر والذى سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الاشراق فكأنه تمم الخ فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذلك) أى لاجل كثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة (قوله لا يقع) أى لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بذلك لان وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى الا مع دوام الحركة وقوله الا بعد ان يستأنف أى يحدث ولو قال الا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره اليها كان أوضح (قوله أو ندور الخ) أشار بذلك الى أن قوله أو ندور عطف على كثرة أى أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به وهذا محترز الغلبة فيما تقدم (قوله اما عند حضور المشبه) أى فقط وقوله لبعد المناسبة أى بين المشبه والمشبه به وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا علة للعلة أى وانما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبة بينهما (قوله فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت) أى فان نار الكبريت فى ذاتها غير نادرة الحضور فى الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج فان قلت يمكن أن الشاعر حضرا عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة اليه قلت المراد ببعد الانتقال الموجب للغرابة أن يكون الشأن فى ذلك الشئ ولو اتفق الانتقال بسرعة لعارض فيمدح التشبيه لذلك لانه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له ذلك العارض الابروية وبصيرة (قوله واما مطلقا) أى واما أن يكون ندوره مطلقا أى سواء كان المشبه حاضرا فى الذهن أو غير حاضر فيه (قوله لكونه) اى المشبه به أمرا وهميا أى يدركه الانسان بوهمه لا باحدى الحواس الظاهرة لكونه هو ومادته غير موجودين فى الخارج واذا كان المشبه به أمرا وهميا فلا يدركه المشبه به الا المتسع فى الادراك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى (قوله خياليا) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله كأنياب الاغوال) أى فى تشبيه السهام المسنونة الزرق بها (قوله كمثل الحمار الخ) أى فان المراد بالمثل الصفة كما تقدم والصفة اعتبر فيها كما تقدم كون الحمار حاملا لاشئ وكون المحمول ابلغ ما ينتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وان كان متعلقها حسيا وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها بمجموعها الا الخواص فلا تحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون التشبيه غريبا (قوله آنفا) أى قريبا والآنف هو الوقت القريب من وقتك (قوله أو لقلة تكرره) أى او لكونه حسيا ولكن كان قليل التكرر على الحس فهو عطف على قوله لكونه أمرا وهميا أى من اسباب ندور حضور المشبه به فى الذهن قلة تكرره على الحس أى على القوة الحاسة وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب ويمكن ادخاله فى قليل التكرر بأن يراد عدم كثرته الصادق بعدم الاحساس به قاله فى الاطول (قوله كقوله) أى كندرة حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله والشمس الخ (قوله أن يرى مرآة الخ) أى

(وهو بخلافه) أى ما لا ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم
الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادى الرأى
وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل)
فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق
ولذلك لا يقع فى نفس الرائى المرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ويكون
فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أو لندور
(حضور المشبه به اما عند حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر) فى تشبيه البنفسج بنار
الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه
به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كأنياب
الاغوال (أو مركبا خياليا) كأعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد (أو) مركبا
(عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا (أو لقلة
(كما مر) اشارة الى الامثلة التى ذكرناها آنفا
تكرره) أى المشبه به (على الحس كقوله
والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان الرجل
ربما يقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة
فى يد الاشل (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه
الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين)
أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه
والثانى قلة التكرر على الحس

وعلى

وعلى تقدير رؤيتها في كفه فلا يتكرر وعلى تقدير التكرر فلا يكثر فاختق هو قلة التكرار (قوله فان قلت الخ) حاصله أن وجه الشبه يغاير المشبه به فندور أحدهما لا يقتضي ندور الآخر وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع انهما متغايران فلا يلزم من ندرة احدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصله أن وجه الشبه من حيث انه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل الا بعد تعقلهما ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وأن يحضر الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه واذا كان احد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا وكونه فرعا عن الطرفين من حيث انه وجد بينهما لا ينافي انه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث ان وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين فان قلت لم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضي عدم ظهور وجه الشبه قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه فتأمل (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين) أي فتعقله بعد تعقلهما (قوله فاذا ندر حضورهما) أي أو حضور المشبه به بل هو المدعى وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى وقد يقال المراد واذا ندر حضورهما أي حضور مجموعهما (قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه الذي هو سبب في غرابة التشبيه فأل للعهد الذكري (قوله أن ينظر) أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد اما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الاوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصور اثنتا عشرة صورة ولذا قال المصنف فيما يأتي ويقع التفصيل على وجوه كثيرة أي اثني عشر أعرفها أي أشدها قبولا عند أولى العرفان أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود الجميع فهاتان صورتان كل منهما مضروب في احوال الموصوف الاربع تكون صور الاعرف ثمانية وحينئذ فغير الاعرف أربعة وهي أن تعتبر جميع الاوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الامور واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر (قوله في أكثر من وصف واحد) فيه أن الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه أفعل التفضيل (قوله لشيء واحد) أي أن الاكثر من وصف واحد اما أن يكون ثابتا لشيء واحد أي لموصوف واحد كما في تشبيه المفرد بالمفرد أو ثابتا لاكثر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد ودخل تحت الاكثر ثلاث صور ما اذا كان الاكثر من وصف ثابتا لموصوفين أو لثلاثة أو لاكثر (قوله بمعنى أن يعتبر في الاوصاف وجودها) أي وجودها كلها كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور فانه قد اعتبر في وجه الشبه وجود أوصاف وهي التضام وتشكل الاجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله أو عدمها) أي أو يعتبر عدم الاوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع (قوله أو وجود البعض وعدم البعض) أي بأن يعتبر في وجه الشبه التركيبي من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف كتشبيه سنان الرمح بسنا اللهب كما يأتي (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاحوال الثلاثة السابقة (قوله في أمر واحد) أي في موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدين أو غير مقيدين كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور (قوله أو أمرين أو ثلاثة) أي كما في تشبيه مركب بمركب كما في تشبيه مثار النقع مع الاسياف بالليل الذي تهاوى كواكبه وكالتشبيه الواقع في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء الخ أو مركب بمفرد أو مفرد بمركب (قوله أو أكثر) أي فالجملة اثنتا عشرة صورة وهي المراد بالوجوه الآتية في كلامه (قوله فلذا قال) أي ولاجل الاعتبار المذكور (قوله أعرفها) أي أعرف الوجوه التي يقع التفصيل عليها بمعنى أشدها قبولا عند أهل المعرفة لحسنه (قوله وعدم بعضها) أي وتعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول المصنف وتدع

فان قلت كيف تكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك الذي بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف) لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها

قوله ولذا قال المصنف فيما يأتي الخ هذه العبارة ليست للشارح فلا يخفى ولعله سقط من قلم المصنف لا يخفى على المعنى والخطب سهل اهـ

قوله كانت بخط قرية بهجر بالفتح ويكسر
السفن أي مرساها بالبحرين واليه نسب
الرماح لانها تباع به لا انه منبتها كذا
في القاموس اه بحروفه

(كما في قوله جاءت ردينيا) يعني رمحا منسوبا
الى ردينة (كأن سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل واللون
واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان
تعسر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) بعنقود
الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل
وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان
أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه ابعد)
لكون تفاصيله اكثر

بعضا اشارة الى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان عدم اعتبار الاوصاف لا يعتبر في تشبيه من التشبيهات (قوله الى ردينة) هي امرأة كانت بخط هجر تقوم الرماح أي تعدلها وتحسن صنعتها وهي امرأة السمهر بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء مفتوحة فراء مهملة كان أيضا يحسن صنع الرماح (قوله كأن سنانه) أي حديدته التي في طرفه (قوله سنا لهب) أي ضوء لهب أي لهب مضيء مشرق فهو من اضافة الصفة للموصوف كما يؤخذ من كلام الشارح واللهب النار والمعنى كأن سنانه نار مضيئة ومشرقة وقوله لم يتصل أي ذلك اللهب بدخان واذا كان كذلك كان شديد اللمعان (قوله فاعتبر في اللهب) أي وهو موصوف واحد وأشار بذلك الى أن المشبه به هو اللهب كما أن المشبه سنان الرمح وحينئذ فقوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فاضافة سنا لهب من اضافة الصفة للموصوف كما قلناه والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فات اعتبار هذه الاوصاف الا أن تكون تبعا ومع ذلك يحتاج الى تقدير المضاف أي كأن اشراق سنانه سنا لهب (قوله الشكل) أي المخروطي الذي طرفه دقيق (قوله واللون) أي الزرقة الصافية (قوله ونفاه) عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصدا وبالترك بدون قصد بين أن المراد الترك قصدا بقوله ونفاه فهو عطف تفسير أي اعتبر عدمه لان اعتباره يقدح في التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه ثم ان ظاهر كلام المصنف انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف كان اعرف حتى اذا قيل مثلا زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جملة الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف ان كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج الى مزيد تنبه كما مر في البيت وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل المعتبر يزداد حسنا واعتبارا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف لان الاقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم فليتأمل اه يعقوبي (قوله وأن تعتبر الجميع) أي وجود جميع الاوصاف وهو عطف على قوله أن تأخذ بعضا الخ فهذا من جملة الاعرف ان قلت ان جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات (قوله وغير ذلك) أي كاجتماعها على مسافة مخصوصة من القرب وكالوضع لاجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم (قوله وكلما كان التركيب) ما مصدرية ظرفية أي كل وقت من اوقات كون التركيب في وجه الشبه وقوله خياليا كان الخ خياليا خبر لكان مقدم عليها وذلك بأن كان هيئة معدومة مفروضا اجتماعها من امور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله وكأن محمر الشقيق الخ وقوله أو عقليا وهو المركب المعدوم هو ومادته كما في قوله ومسنونة زرق كأنياب أغوال ولم يقل أو حسيا لان المقسم التركيب لا المركب والظاهر أنه لا يكون حسيا قاله يس قال العلامة عبد الحكيم انما قابل الخيالي بالعقلي مع أن المقابل للعقلي انما هو الحسي لان التركيب لا يكون حسيا (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتذال (قوله لكون تفاصيله أكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس وانما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك كما في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء الآية فانها عشر جمل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبه من مجموعها وبيان ذلك يظهر بتلاوة الآية قال الله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها انهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس فالمشبه به مركب من عشر جمل بعد وظن أهلها جملة وأنهم قادرون عليها جملة اخرى تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى

(و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولان نيل الشيء بعد طلبه ألذ) وموقعه في النفس ألطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل

فاختلط به نبات الارض فاشتبك به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول وقوله حتى اذا اخذت الارض زخرفها أي حتى اذا تزينت بزخرفها والزخرف في الاصل الذهب وقوله وازينت أي وتزينت تفسير لما قبله وقوله وظن اهلها أي اهل النبات وأنث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وقوله قادرون عليها أي على حصدها ورفع غلتها وقوله فجعلناها أي النبات حصيدا أي شبيها بما حصد وقوله كأن لم تغن بالامس أي كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذلك من زمان قريب غاية القرب يقال غني بالمكان أقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أي حالتها العجيبة الشان وهي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور رقوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضه ببعض وزين الارض بأنواره وطراوته وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلامته من الجوائح ووجه الشبه هيئة منتزعة من تلك الامور وهي حصول شيء يترتب عليه المنافع فيحصل السرور به وتنسى عاقبة أمره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان المتبادر من الضمير عوده الى خصوص ما كان التركيب فيه من امور كثيرة فلذا اظهر والحاصل أن بلاغة التشبيه منظور فيها الى كونه بعيدا غريبا سواء كان وجه الشبه فيه تركب من امور كثيرة أولا وسواء ذكرت الاداة أو حذفت وحينئذ فاطلاق البليغ على التشبيه الذي حذفت أداته اطلاقا شائعا طريقة لبعضهم والاظهر ويسمى مؤكدا كما يأتي وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس المراد أنه من أفراد هذا الضرب بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت وحينئذ فالاوضح أن يقول والتشبيه البليغ هو هذا الضرب ثم ان المراد بالبليغ هنا الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازا لا من البلاغة المصطلح عليها لانه انما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه ولا يقال يصح ارادة المصطلح عليها باعتبار الكلام الذي فيه التشبيه لانا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقة لمقتضى الحال ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ اذ ربما كان القريب المبتذل مطابقا لمقتضى الحال كما اذا كان الخطاب مع شخص يقتضي حاله تشبيها مبتذلا لبلادته وسوء فهمه فلا يكون الغريب بليغا بل القريب المبتذل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لغرابته) علة لتسمية هذا الضرب بليغا فالغرابة موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبا كان بليغا اذ لا يخفى أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة (قوله ولان نيل الشيء) أي حصوله بعد طلبه ألذ أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وهذا عطف على قوله لغرابته (قوله ألذ) أي من حصوله بلا طلب ثم ان هذا لا ينافي ما تقدم في باب حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترقبة ألذ لكونه رزقا من حيث لا يحتسب لان الطلب لا ينافي الحصول الغير المترقب لانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة (قوله وموقعه في النفس) أي ووقوعه عند النفس (قوله وانما يكون الخ) جواب عما يقال ان الغرابة تقتضي عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها قلة الوجود المقتضية لعدم ادراك كل أحد فيحتاج الى مزيد التأمل والنظر ولا شك أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب انه مخل بالفصاحة والاخلال بالفصاحة مخل بالبلاغة وحينئذ فلا تكون الغرابة موجبة لبلاغة التشبيه فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب وحاصل الجواب أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المعنى ودقته وهذا يحقق للبلاغة وهو المراد هنا وتارة ينشأ عن سوء تركيب الالفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثاني وهذا هو المحقق للتعقيد المخل بالفصاحة (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أي لا ان كان سببه سوء ترتيب الالفاظ كما في قوله

رماه مشهد فى الناس الاعلى كا * ابوأته حتى أتى به يقاربه

أو كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود كما فى قوله

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

على ما تقدم تقريره وقوله ودقته عطف تفسير والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما فى تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت وقوله أو ترتيب بعض المعانى على بعض أى كالترتيب فى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء الآية فان خضرة النبات مرتبة على الماء واليبس مرتب على الخضرة وقوله وبناء ثان الخ عطف على ترتيب بعض المعانى على بعض عطف تفسير أو لازم على ملزوم وكذا قوله ورد تالى الى سابق وقوله وتأمل تفسير للنظر (قوله بما يجعله) أى بتصرف يجعله غريبا وذلك بأن يشترط فى تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادعاء (قوله ويخرجه عن الابتذال) أى الى الغرابة وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله كقوله) أى قول القائل وهو أبو الطيب المتنبى من قصيدة من الكامل يمدح بها هارون بن عبد العزيز الادراجى ترثونها

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

امن ازديارك فى الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء

(قوله لم تلق هذا الوجه الخ) هذا الوجه مفعول وشمس نهارنا فاعل والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أى لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا فى حال من الاحوال الا متلبسة بوجه لا حياء فيه فقوله الا بوجه استثناء مفرغ من الحال يعنى أن الشمس دائما وأبدا فى حياء وخجل من الممدوح لأن نور وجهه اتم من النور والاشراق الذى فيها فلا يمكن أن تلاقى وجهه الا اذا انتفى عنها الحياء أما عند وجوده كما هو حق الادب منها فلا يمكن أن تلقاه ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس نهارنا على المفعولية والمعنى أن الشمس لا يمكن أن يلقاها وجه الممدوح الا اذا كانت متجردة عن الحياء الذى ينبغى لها أن لا ترتكبه اذ لو كان فيها حياء لامتنعت من أن يلقاها وجه الممدوح لكونه أعظم منها (قوله فتشبيه الوجه) أى وجه الممدوح بالشمس مبتذل أى كثير العروض للاسماع بجريان العادة به فان قلت ان المفاد من البيت أن الوجه أعظم منها فى الاشراق والضياء فلا قابلية له وظهورها عند وجوده انما هو من قلة حيائها ومن قلة أدبها وحينئذ فلا تشبيه فى البيت لا مصرح به ولا مقدر قلت ان التشبيه فى البيت ضمنى كما أشار له الشارح فى الوجه الاول فى لم تلق وذلك لان وجه الممدوح اذا كان اعظم من الشمس فى الاشراق والضياء يستلزم اشتراكهما فى أصل الاشراق فيثبت التشبيه ضمنا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط ثم ان جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لقصود الشاعر وان كان المفاد من البيت بعد جعل التشبيه ضمنيا أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم الحياء لان الوجه أتم فى وجه الشبه فيكون هو المشبه به والحاصل أن المفاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله الا أن حديث الحياء) أى ذكر نفى الحياء عن وجه الشمس فى لقيها وجه المحبوب (قوله وما فيه من الدقة) أى من حيث افادة المبالغة فى الممدوح وان وجهه أعظم اشراقا وضياء من الشمس (قوله والخفاء) عطف تفسير (قوله أخرجه الى الغرابة) خبر أن أى أخرج التشبيه المذكور من الابتذال الى الغرابة والحسن لان ادراك الوجه المحبوب فى غاية الاشراق والضياء عن وجه الشمس فيه غرابة (قوله بمعنى أبصرته) أى والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والاسناد حينئذ مجازى لان الشمس لا تبصر حقيقة (قوله مكنى) أى لان قوله ليس فيه حياء يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها اشراقا وضياء وهذا يستلزم اشتراكهما فى أصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا فقول الشارح غير مصرح به

(قوله يتصرف فى) التشبيه (الغريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا (الا بوجه ليس فيه حياء) فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح به

قوله أن لا ترتكبه كذا فى النسخ ولعل الاصوب حذف لا أو هو محرف والاصل أن لا تراه مثلا أى لا تباشره تأمل الا أن يقال ان الضمير فى ترتكبه عائد على التجرد المفهوم من قوله متجردة تدبر اه مصححه

تفسير لمكنى وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لان المذكور في البيت ملزوم التشبيه وهو نفي الحياء المستلزم لكون لوجه أعظم اشراقا كذا في يس وتأمله (قوله وعارضته) أي ماثلته وهو مرادف لقابلته (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أي يدل على التشبيه الواقع بعد أداة الاستثناء لان المعنى لم تقابله الاوجه ليس فيه حياء فتقابله وتماثله فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفي المصرح به فيكون مصرحا به على هذا بخلاف الاول فانه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه (قوله أي لم تقابله) أي لم تماثله في الحسن والبهاء الاوجه لاحياء فيه (قوله وقوله) أي قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواوين (قوله عزماته) أي اراداته المتعلقة بمعالي الامور فهو جمع عزمة وهي المرة من العزم وهي ارادة الفعل مع القطع (قوله ثواقبا) حال من النجوم لان مثل النجوم في معنى مماثلة النجوم فصح مجيء الحال من المضاف اليه والثواقب النوافذ في الظلمات باشراقها مأخوذة من الثقوب وهو النفوذ سمي لمعان النجوم ثقوبا لظهورها به من وراء الظلمة فكأنها ثقبتها ولذلك فسر الشارح الثواقب باللوامع (قوله أي لوامعا) بالصرف محاكاة لثواقبا المنصرف الواقع في البيت مصروفا للضرورة (قوله لو لم يكن الخ) جواب لو محذوف أي لتم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه لكون المشبه به انقص (قوله أفول) أي غروب وغيبة (قوله فتشبيه العزم) أي الارادة بالنجم أي في الثقوب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تخييلي لانه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات باشراقها أمر مشهور معلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق ولكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أي عدم الغيبة فصار غريبا فكأنه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا أن المشبه اختص بشيء آخر عن المشبه به (قوله مبتذل) أي لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل (قوله مثل هذا التشبيه) أي المتصرف فيه بما يصيره غريبا (قوله المشروط) أي المقيد اذ ليس المراد خصوص الشرط النحوي بل ما هو أعم (قوله لتقييد المشبه الخ) مثال تقييد المشبه به ما تقدم من قوله عزماته مثل النجوم الخ فانه قيد المشبه به بعدم الافول فلم يتم التشبيه بدونه ومثال تقييد المشبه ما لو عكس المثال بأن قيل النجوم كعزماته لولا انه لا افول لها ومثال تقييدهما معا ما لو قيل زيد في علمه بالامور اذا كان غافلا كعمرو في علمه اذا كان يقظان ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر ومثال المدلول عليه بسياق الكلام ما لو قيل هذه القبة كالفلك في الارض لان المعنى كالفلك لو كان في الارض وكقولهم هي بدر يسكن الارض أي هي كالبدر لو كان البدر يسكن الارض (قوله بشرط وجودي) كقولك هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الارض فان هذا الشرط أمر وجودي ومثال العدمي ما سبق في البيتين فان قوله ليس فيه حياء وقوله لو لم يكن للثاقبات أفول كل منهما عدمي (قوله يدل عليه) أي على الشرط (قوله اما مؤكد) أي لانه أكد بادعاء أن المشبه عين المشبه به (قوله ما حذفت اداته) أي تركت بالكلية وصارت نسيا منسيا بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاشعار بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الاداة مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه مؤكدا ففي قوله تعالى وهي تمر مر السحاب ان قدرت الاداة كان التشبيه مرسلا وان لم تقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح بقوله أي مثل مر السحاب بيان لحاصل المعنى كما افاد ذلك العصام وعبد الحكيم (قوله وهي تمر) أي الجبال يوم القيامة تمر مر السحاب أي انها بعد النفخة الاولى تسير في الهواء كسير السحاب الذي تسوقه الرياح ثم تقع على الارض كالقطن المندوف ثم تصير هباء (قوله بعد حذف الاداة) أي وتقديم المشبه به على المشبه فان قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا أي فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه قلت تجعل الاضافة فيه بيانية وهي تقتضي

وإن كان من التشبيه بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه أي لم تقابله في
الحسن والبهاء الاوجه ليس فيه حياء (وقوله
عزماته مثل النجوم ثواقبا) أي لوامعا بالظلم
لو لم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم
مبتذل إلا أن اشتراط عدم الافول أخرجه
إلى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه
(التشبيه المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه
به أو كليهما بشرط وجودي أو عدمي يدل
عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام
(وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (اداته اما
مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر
مر السحاب) أي مثل مر السحاب (ومنه) أي
ومن المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه
بعد حذف الاداة

الاتحاد فى المفهوم (قوله نحو قوله) أى القائل قال فى شرح الشواهد ولا أعرف قائله (قوله تعبث) أى تلعب أى تحرك الاغصان تحريكا كفعل اللاعب العابث والافاريح لا تعقل (قوله أى تميلها) أى تميلا رفيقا لا عنيفا ففيه اشارة الى اعتدال الريح فى ذلك الوقت (قوله والجوانب) عطف تفسير (قوله وقد جرى) أى ظهر والجملة حالية (قوله ذهب الاصيل) أى صفرته التى كالذهب والاضافة على معنى فى أى وقد ظهرت الصفرة فى الوقت المسمى بالاصيل على لجين الماء (قوله هو الوقت بعد العصر) تفسير للاصيل بفتح الهمزة على وزن أمير (قوله يعد من الاوقات الطيبة) لاعتداله بين الحرارة والبرودة ولكون ذلك الوقت من أطيب الاوقات خص وقت الاصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه لان قوله وقد جرى حال من الضمير فى تعبث (قوله ويوصف) أى ذلك الوقت بالصفرة فيقال أصيل أصفر لان الشمس تضعف فى ذلك الوقت فيصفر شعاعها ويمتد على الارض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الارض فيه (قوله كقوله) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله أصيله) مبتدأ أول ووجهى عطف عليه وقوله كلا مبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف اليه وقوله متناسب خبر المبتدا الثانى وهو كلا والجملة من المبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الاول وما عطف عليه والرابط الضمير فى لونيهما وقوله متناسب أى فى الصفرة (قوله فذهب الاصيل صفرته) أشار بهذا الى أن ذهب الاصيل فى البيت مستعار لصفرته استعارة مصرحة (قوله وشعاع الشمس فيه) جملة حالية أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره وعبارة المطول وذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت اه (قوله كاللجين) بضم اللام مصغرا وقوله فى الصفاء الخ بيان لوجه الشبه (قوله وهذا تشبيه مؤكد) أى مقوى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الاضافة بيانية (قوله من لم يميز بين لجين الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أى حسنه وأما الثانى فبفتح اللام وكسر الجيم أى قبيحه وخبيثه وقوله ولم يعرف هجانه اى عاليه وشريفه من هجينه رديئه ووضيعه أى أن بعض الناس لم يميز بين ماذكر فحمل البيت على لجين الكلام بفتح اللام وكسر الجيم وهجينه ففى كلامه اشارة الى أن الحمل الاول الذى ذكره من لجين الكلام بضم اللام وهجانه وذلك لاشتمال البيت على ذلك الحمل على مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة بخلافه على الحملين الاخيرين فانه من لجينه بفتح اللام وهجينه كما سيأتى بيانه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو العلامة الخلخالى وتخالفته فى اللجين (قوله وقد شبه به وجه الماء) أى فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الاصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله وبعضهم) هو الزوزنى وتخالفته فى الاصيل وذهبه وحاصل المعنى على كلامه وقد جرى ورق الشجر الذى له أصل وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة فى الصفاء والبياض (قوله غنى عن البيان) أما الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب للاصيل على أن اطلاق الاصيل على الشجر غير معروف لغة وعرفا (قوله عطف على اما مؤكد) الاولى عطف على مؤكد (قوله أى ما ذكر أداته) أى لفظا أو تقديرا (قوله مرسلا من التأكيد) أى خاليا عنه (قوله اما مقبول الخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والا فكل ما فقد شرطا من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الاطراف فمردود والا فهو مقبول قاله فى الاطول (قوله أعرف شئ بوجه الشبه) الاولى أعرف الطرفين بوجه الشبه لان الشرط الاعرفية بالنسبة للمشبه فقط قاله فى الاطول والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله فى بيان الحال) أى فى التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه

(نحو قوله والريح تعبث بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب يعد من الاوقات الطيبة كالعصر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله ... ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وبعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذى له أصل وعرق وذهبه ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوهمين غنى عن البيان (أو مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) أى ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به (كما مر) من الامثلة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته) أى افادة الغرض (كأن يكون المشبه به أعرف شئ بوجه الشبه فى بيان الحال

على أىّ وصف من الاوصاف فاذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال الخرقات لبيان حال المجهول ذلك الثوب كهذا فى سواده مثلا وكذا بيان المقدار فتقول للجاهل مقدار قامة زيد هو كعمرو فى قامته حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو وكذا فى التزيين والتشويه اذا بنينا على ماتقدم من أن الوجه هو الحالة المخصوصة فتقول فى الاول وجه زيد كمقلة الظبى لان مقلة الظبى أعرف بالحالة المخصوصة من الوجه لا بمطلق السواد وتقول فى الثانى وجهه كالسلحة الجامدة المنقورة للديكة لان المشبه به أيضا أعرف بالهيئة المخصوصة الموجبة للقبح من المشبه لا بمطلق الهيئة ولو قيل فى بيان الحال ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع أو فى بيان المقدار هو كفلان المجهول فى قامته وفى التزيين وجهه كالقدر فى سواده وفى التشويه وجهه كوجه البدر فى قبحه وفى الاستطراف هذا الفحم الذى فيه الجمر كقطع الحديد الذى أخذت النار فى أطرافها بطل الغرض وعاد التشبيه فاسدا كما لو شبه الشئ بالشئ من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول اهـ يعقوبى (قوله أتمّ شئ) أى أتمّ وأقوى من كل شئ يقدره السامع فى ذهنه وفى الاطول أو أتمّ شئ الاولى أو أتمّ الطرفين (قوله فى الحاق الناقص بالكامل) أى فى التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند الحاق الناقص بالكامل وهو التقرير فى ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلا عما هو بصدده كقولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل أنت كالراقم على الماء فان المشبه به أتمّ فى التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة الذى هو الوجه فلو قيل فى تقرير الحال أنت فى عدم حصولك على طائل كزيد والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد فى سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يعرف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله مسلم الحكم فيه) أى أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى أن وجود وجه الشبه فى المشبه به مسلم (قوله معروفه) أى ويكون المشبه به معروفا بذلك الحكم الذى هو ثبوت وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط وهذا تفسير لما قبله (قوله فى بيان الامكان) أى فى التشبيه الذى أريد به بيان امكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

فان حاصله أن المشبه فى فوقانه أصله من الناس وخروجه عن جنسهم هو فى ذلك كالمسك فى كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم فان ثبوت الوجه فى المسك وهو كون الشئ من أصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الاصل مسلم فى المسك فتنتفى الاستحالة فى المشبه لان وجوده على تلك الحالة انما يتوهم استحالته من توهم استحالة الوجه فيه وهو كون الشئ من أصل مع كونه جنسا آخر خارجا عنه فلو قيل فى بيان الامكان مثلا أنت فى كونك من الانام مع خروجك عن جنسهم كزيد فى كونه كذلك بطل افادة الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه فى زيد فيكون مردودا (قوله عطف على مقبول) فيه مسامحة والاولى على اما مقبول (قوله وهو بخلافه) أى بخلاف المقبول (قوله أى ما يكون قاصرا الخ) أى كأن تشبه حال الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلا أو تشبه عمرا فى كونه من الانام وفاقهم حتى صار كأنه جنس آخر بزيد فى كونه كذلك أو تشبه ثوبا بثوب دونه فى السواد والحال أن الغرض بيان مقدار حال المشبه وكأن ينتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن ينتزع منه كما تقدم فى قوله

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت

(قوله كما سبق ذكره) قال سم يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود (قوله فى تقسيم التشبيه) الاولى أن يقول فى بيان مراتب التشبيه فى القوة والضعف كما تدل عليه عبارة

أو كأن يكون المشبه به (أتمّ شئ فيه) أى فى وجه التشبيه (فى الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أى فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره (خاتمة) فى تقسيم التشبيه

المصنف صريحا قال في الاطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة منفردا بحثا عن سائر التقسيمات لانه ليس بحسب الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة (قوله بحسب) أى بقدر القوة وهو متعلق بتقسيم والباء للتعدية (قوله في المبالغة) تنازعه كل من القوة والضعف وكان عليه أن يزيد التوسط لان المصنف ذكره وان كان يمكن أن مراده بالقوى ما قابل الضعيف فيدخل ما فوقه فوقية نسبية وهو التوسط (قوله باعتبار) متعلق بتقسيم والباء فيه للسببية فليس فيه تعلق حرفي جر متحدى المعنى بعامل واحد أو أنه متعلق بمحذوف أى الحاصلين باعتبار الخ (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها والمراد بذكر الوجه والاداة اما ذكرهما في التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجامع التقدير في النظم والمراد بذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا لانه لا يخفى أن ماذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله مذكور قطعا) ان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به فلم تنحصر المراتب في الثمانية بل هي ستة عشر قلت ليس هذا التشبيه الذى بقصد بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيما قاله عبد الحكيم و تماوجب ذكر المشبه به لان المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولا ثم يطلب من ينتسب اليه ويشبه هو به فهو كثبت الاحكام بالقياسة لا يمكنه ذلك الا بذكر الاصل المقيس عليه (قوله وعلى التقديرين) أى حذف المشبه وذكره (قوله وعلى التقادير) أى الاربعة الحاصلة من ضرب اثنين أعنى ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه الشبه وحذفه (قوله تصير ثمانية) حاصلة من ضرب الاربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الاداة وحذفها وضمير تصير ان قرئ بالياء التحتية للحاصل وان قرئ بالفوقية كان عائدا على الاقسام (قوله وأعلى مراتب التشبيه) أى أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه الخ وقوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى (قوله وتعددها) عطف تفسير (قوله فقوله الخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله اذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال ان المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله في قوة المبالغة وحينئذ فيفيد أنه اذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع انه لا مبالغة فيه فضلا عن قوتها (قوله متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والظرف يكفيه رائحة الفعل لانها مقدرة في النظم فهو ظرف لغو قال عبد الحكيم وكأنه لم يجعلها مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفا لكن بعضهم أجاز اعمال المصدر في الجار والمجرور ولو محذوفا وقد يقال لا داعى لما ذكره الشارح من تعلق الظرف بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام بجواز جعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حالا من المراتب أى أعلى المراتب كائنة باعتبار ذكر أركانه حذف الخ والشرط في مجىء الحال من المضاف اليه موجود وهو بعضية المضاف الا أن يقال دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ (قوله الدال عليه سوق الكلام) أى كلام المصنف والا فالشارح مصرح به (قوله لان أعلى المراتب الخ) علة لقوله الدال عليه سوق الكلام أى لان أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قوله وانما قيد بذلك) أى بقوله باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها (قوله لان اختلاف المراتب) أى اختلاف مراتب التشبيه

بالقوة

بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وتركها وقسم بحسب أن الاركان
اربعة والمشبه به مذكور قطعا والمشبه اما
مذكور او محذوف وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او محذوف
وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة
او محذوفة فتصير ثمانية (واعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف
المراتب وتعددها (باعتبار ذكر اركانه) اى
اركان التشبيه (او بعضها) اى بعض الاركان
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون
فيها مراتب مختلفة وانما قيد بذلك
بالنظر الى اختلاف المراتب
لان الاختلاف [illegible] ولم يرد مثله
قوله فالكلام في تشبيه البلغاء ولعل الاولى في تشبيهات
فيها كما في النسخ [illegible] لتطابق
البلغاء او يقول [illegible]
الضمير [illegible] تأمل اه مصححه

بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به وقد يكون باختلاف الاداة أى وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة لاستواء العامة والخاصة فيها والمقصود بها انما هو اختلافها باعتبار ذكر الاركان كلا أو بعضا فلذا قيد بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة وضعفا فاذا كان المشبه به قويا فى وجه الشبه كان التشبيه مرتبته أقوى من مرتبة ما كان المشبه به ضعيفا فى وجه الشبه فقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة أبلغ من قولنا زيد كالذئب فى الشجاعة لقوة المشبه به فى وجه الشبه فى الاول وضعفه فى الثانى (قوله وقد يكون) أى اختلاف المراتب بسبب اختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا أسد فالثانى أبلغ من الاول لان كأن للظن وهو قريب من العلم أى أظن أن زيدا أسد لشدة المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) أى اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان أى وهذا هو المقصود بالخاتمة لان هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بقننا (قوله بأنه اذا ذكر الجميع) أى بسبب انه اذا ذكر الجميع فالجار والمجرور متعلق بيكون لانه بدل من قوله باعتبار والضمير للشأن وقوله اذا ذكر الجميع أى لفظا أو تقديرا فيشمل ما اذا حذف المشبه لفظا فالاول نحو زيد كالاسد فى الشجاعة والثانى كما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد فى الشجاعة (قوله فهو) أى ذكر الجميع لفظا أو تقديرا أدنى المراتب أى مرتبته أدنى المراتب ولا قوة فى هذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه وعدم ادعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغة (قوله وان حذف الوجه والاداة) أى سواء ذكر المشبه أو حذف فهما صورتان كالمتقدم فالاول نحو زيد أسد والثانى كما اذا سئل عن حال زيد فقيل أسد (قوله فأعلاها) أى فأعلى مراتب التشبيه أى أقواها لاجتماع موجبى القوة فيها أعنى عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله والا فمتوسط) أى والا يحذف الوجه والاداة معا أى بأن حذف أحدهما فالنفى راجع لحذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة وهذا صادق بأربع صور حذف الاداة ذكر المشبه أو حذف وحذف الوجه ذكر المشبه أو حذف فالاولان نحو زيد أسد فى الشجاعة وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل أسد فى الشجاعة والاخيران نحو زيد كالاسد وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد (قوله فمتوسط) أى فرتبته متوسطة بين الاعلى والادنى لاشتمالها على أحد موجبى القوة ففى الصورتين الاوليين ادعاء كون المشبه عين المشبه به وفى الصورتين الاخيرتين عموم وجه الشبه (قوله وقد توهم بعضهم) أى وقع فى وهمه وذهنه والمراد بذلك البعض الشارح الخلخالى (قوله متعلق بقوة المبالغة) أى وأن معنى الكلام أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الاركان وحذف بعضها (قوله فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان) أى فكان الواجب على هذا أن يقال أعلى مراتب التشبيه فى القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف منه الوجه والاداة معا (قوله فالاعلى) أى فالقسم الاعلى مرتبة حذف الخ وانما قدر الشارح قوله فالاعلى للاشارة الى أن قول المصنف حذف الخ خبر عن قوله وأعلى مراتب الخ (قوله حذف وجهه وأداته) أى تركهما بالكلية لانهما مقدران بخلاف قوله مع حذف المشبه أى لفظا لانه ملحوظ تقديره فى نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وترك بالكلية نخرج من التشبيه الى الاستعارة وقوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول (قوله فى مقام الاخبار عن زيد) أى كما اذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة فى زيد مثلا كأن قال مخاطبك ما حال زيد فيقول لك أسد أى زيد أسد واحترز به عن خلافه فانه يكون استعارة (قوله ثم الاعلى) أى ثم القسم الاعلى أى المتصف بالعلو لا بالاعلوية فأفعل ليس على بابه وذلك لانه لا علو فى قوة المبالغة فيما بعد هذه المراتب الاربع وقوله بعد هذه المرتبة أى وهى حذف الوجه والاداة مع ذكر الطرفين أو حذف

قوله لانه بدل الخ فيه أن البدل على نية تكرار العامل فلا يكون متعلقا بيكون الذى ذكره فالاولى أن يقول أو انه بدل الخ كما صنع فى التجريد اه مصححه

وقد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد فى الشجاعة وقد يكون كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا أسد وقد يكون باختلاف ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه اذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته

أحدهما مع ذكر المشبه وفي قول الشارح بعد هذه المرتبة اشارة الى أن ثم في كلام المصنف للتراخي في المرتبة لا في الزمان ولا انها لمجرد العطف (قوله أي فقط أو مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على أربع مراتب أشار اليها بقوله نحو زيد كالاسد وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط وقوله ونحو كالاسد عند الاخبار حذف فيه الوجه والمشبه معا وقوله نحو زيد أسد في الشجاعة حذف فيه الاداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه وقوله ونحو أسد في الشجاعة حذف فيه الاداة والمشبه معا وذكر فيه الوجه وحاصله أن القسم المتصف بكونه أعلى تحته مرتبتان متساويتان في قوة المبالغة والقسم الثاني المتصف بالعلو لا بالاعلوية تحته أربع مراتب والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان في الضعف ثم ان ظاهر المصنف والشارح أن مراتب العلى الاربعة متساوية في القوة وقيل ان ما حذف فيهما الاداة أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المقتضي للتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الاداة فان عموم التماثل مع وجود ما يقتضي التباين ضعف لان المحذوف يحتمل الخصوص ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذفت فيه الاداة يسمى مؤكدا وما ذكرت فيه يسمى مرسلا يشمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه ففي الكلام بعض تداخل نظرا للمعنى وانما أورد ما تقدم عن هذا نظرا لبيان الاصطلاح والتسمية (قوله لغيرهما) أي لغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لغيره أي لغير ما ذكر (قوله الباقيان) أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريبا (قوله أعني) أي بالاثنين الباقيين (قوله زيد كالاسد في الشجاعة) مثال لما ذكر فيه الجميع من الطرفين ووجه الشبه والاداة (قوله ونحو كالاسد في الشجاعة) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عداه من المشبه به ووجه الشبه والاداة (قوله خبرا عن زيد) أي كأن يقال ما حال زيد فيقال كالاسد في الشجاعة (قوله وبيان ذلك) أي بيان أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة لغيرهما (قوله اما بعموم وجه الشبه) أي وذلك يحصل بحذف وجه الشبه لانه اذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهة الالحاق كل وصف اذ لا ترجيح لبعض الاوصاف على بعض في الالحاق عند الحذف وذلك يقوي الاتحاد بخلاف ما اذا ذكر الوجه فانه يتعين وجه الالحاق ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد فاذا قيل زيد أسد في الشجاعة ظهر أن الشجاعة هي الجامعة ويبقى ما سواها من الاوصاف على أصل الاختلاف (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال وأما في نفس الامر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة أو غيرها فاذا قلت زيد كالاسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الالحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجرى وفي نفس الامر هو صفة خاصة (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أي وذلك يحصل بحذف الاداة وذلك لان ذكر الاداة يدل على المباينة بين الملحق والملحق به وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما فقول الشارح أو بحمل المشبه به على المشبه أي ظاهرا وأما في الحقيقة فلا حمل فحذفه من الثاني لدلالة الاول (قوله فما اشتمل على الوجهين) أي حذف الوجه والاداة وتحته صورتان ما اذا ذكر الطرفان معا أو حذف المشبه (قوله وما خلا عنهما) أي عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذكر كل من الوجه والاداة وتحت هذا صورتان ما اذا ذكر الطرفان أو حذف المشبه فقط (قوله وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار له بقول المتن ثم حذف أحدهما كذلك وفيه أربع صور قد بينها الشارح

(الحقيقة والمجاز)

لما فرغ من التشبيه الذي هو أصل لمجاز الاستعارة التي هي نوع من مطلق المجاز شرع في الكلام على مطلق المجاز وأضاف اليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا لتوقفه عليها (قوله هذا هو المقصد

(قوله وفي نسخة الخ) وفي نسخة أخرى كتب عليها الصبان اخبارهما بخبر التشبيه أي بحذف الوجه والاداة معا بصورتيه أو بحذف أحدهما فقط بصوره الاربع اه مصححه

(كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الاداة والوجه جميعا مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة خبرا عن زيد وبيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بانه هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز) هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان

الثانى من مقاصد علم البيان) أى والمقصد الاول التشبيه والمقصد الثالث الكناية وذلك لان فن البيان مشتمل على ثلاثة مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز وقد تقدم وجه عدّ التشبيه مقصدا مستقلا ووجه تقديمه على المجاز (قوله أى هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ أو المضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله والمقصود الاصلى) أى من هذا المبحث (قوله اختلاف الطرق) أى التى يؤدى بها المعنى المراد والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله دون الحقيقة) أى فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانها وضعت لشئ بعينه لتستعمل فيه فقط فان كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت والا فلا يفهم شيأ أصلا وفى قوله دون الحقيقة اشارة الى أن حصر تأتى اختلاف الطرق فى المجاز نسبى فلا ينافى أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله الا انها الخ) جواب عما يقال حيث كان المقصود الاصلى من هذا المبحث بالنظر لعلم البيان انما هو المجاز فأوجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه (قوله كالاصل للمجاز) أتى بالكاف اشارة الى انها ليست اصلا حقيقة للمجاز والا لكان لكل مجاز حقيقة وليس كذلك اذ التحقيق أن المجاز لا يتوقف على الحقيقة ألا ترى أن رحمن استعمل مجازا فى المنعم على العموم ولم يستعمل فى المعنى الاصلى الحقيقى أعنى رقيق القلب فلفظ رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقة لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضى أن المجاز فرع عن الحقيقة وأنها أصل له فينافى ما تقدم الا أن يقال ان فى قوله فرع الاستعمال الخ حذف مضاف أى فرع قبول الاستعمال وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل أو يقال قوله فرع الاستعمال أى كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف أو المراد انه فرع بالنظر للغالب اذ الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقة قرره شيخنا العدوى (قوله أولا) ظرف للبحث أى فلذا قدمها عليه (قوله وقد يقيدان) أى الحقيقة والمجاز لا بمعنى الترجمة ففى عبارته استخدام (قوله اللذين هما فى الاسناد) ظرفية العقليين فى الاسناد من ظرفية الجزئى فى الكلى أو الخاص فى العام (قوله والاكثر الخ) أشار به الى أن قد فى كلام المصنف للتقليل (قوله لئلا يتوهم انه) أى المقيد بما ذكر مقابل للشرعى والعرفى أى فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلهما لان المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل والعرفى والشرعى يصدق عليهما انهما كذلك وعورض بأن الاطلاق يقتضى دخول العقليين مع انهما خارجان واجيب بأنهما لا يدخلان عند الاطلاق اذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجاز الا عند التقييد بالعقلى بخلاف العرفى والشرعى فانهما يدخلان عند الاطلاق لانهما اذا دخلا عند التقييد فدخولهما عند الاطلاق اولى (قوله فى الاصل فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى أن حقيقة فى اللغة وصف بزنة فعيل اما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول فعلى انها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذا من حق الشئ بمعنى ثبت وعلى انها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذا من حققت الشئ بالتخفيف بمعنى اثبته بالتشديد فمعنى الحقيقة على الاول الثابت وعلى الثانى المثبت (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله نقل الى الكلمة الخ) أى نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى كونه اسما للكلمة الثابتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الاول وهو أنها فى الاصل بمعنى فاعل أو المثبتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الثانى وهو أنها بمعنى المفعول فقول الشارح الثابتة أو المثبتة لف ونشر مرتب والمراد بمكانها الاصلى معناها الذى وضعت له أولا وجعل المعنى الاصلى مكانا للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية الى كونه اسما للكلمة المذكورة بلا واسطة والذى فى بعض كتب الاصول أن هذا اللفظ أعنى لفظ حقيقة نقل اولا من الوصفية الى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع ثم نقل للقول

أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الاصلى بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلية

الدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر أنه منقول الى كل واحد منهما بلا واسطة لتحقق العلاقة بينه وبين المعنى الوضعي فتأمل (قوله والتاء فيها للنقل) أي لدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وبيان ذلك أن التاء في اصلها تدل على معنى فرعي وهو التأنيث فاذا روعي نقل الوصف من اصله الى ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التاء فيه وأتى بها اشعارا بفرعية الاسمية فيه كما كانت فيه حال الوصفية اشعارا بالتأنيث فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة قبله (قوله للنقل) أي وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل انه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت كذا كتب شيخنا الحفني (قوله الكلمة المستعملة الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف لانه لا يشمل الحقيقة المركبة كقام زيد فكان الواجب أن يبدل الكلمة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل الخ واللفظ يعم المفرد والمركب وأجيب بأن المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة ولو سلم اطلاق الحقيقة على المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر على تعريف الغالب منها وذكر أقسامه وهي المفردة دون المركبة (قوله تلك الكلمة) الاولى أن يقول أي تلك الكلمة بأي التفسيرية ليشير الى أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الكلمة لا محذوف فان قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة لا على ما الواقعة على معنى كانت الصفة أو الصلة جارية على غير من هي له فكان الواجب الابراز كما هو مذهب البصريين قلت لم يبرز لان الصفة فعل وهو يجوز فيه الاستتار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما اذا كانت الصفة وصفا كذا قال بعضهم وقال بعضهم الخلاف بين الفريقين في الفعل والوصف وعلى هذا فيقال انه لم يبرز جريا على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا تأمل (قوله في اصطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله أي وضعت له في اصطلاح به) أي بسببه يقع التخاطب أي التكلم بالكلام المشتمل الخ وأشار الشارح بذلك الى أن اضافة اصطلاح للتخاطب من اضافة السبب للمسبب وحينئذ فالاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح اذا كان سببا في وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح أن يظهر ذلك على ألسنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كثيرا حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين اللفظ لذلك المعنى وكان الواضع له غيرهم (قوله مما لا معنى له) أي مما لا معنى له صحيح لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلانه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وأما من جهة المعنى فلان استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الاول ويراد ذلك الثاني وظاهر أنه لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولا لكونه مستعملا فيه على أنه يلزم عليه التخالف لان قوله أولا فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له وقوله في اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح والحاصل أن مادة الاستعمال تتعدى بفي للمعنى المراد من اللفظ فدخول في هو مدلول الكلمة فلو علق قوله في الاصطلاح بالمستعملة لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بأن الجار الاول تعلق بالعامل في حال كونه مطلقا والثاني تعلق به حال كونه مقيدا بالاول فلم يلزم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد بل بعاملين لان المطلق غير المقيد وتوقف في كفاية هذا الجواب بعض من كتب على الاشموني وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض انما يتوجه اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها وأما اذا جعلت في بمعنى على أي استعمالا جاريا على اصطلاح التخاطب أو جعلت للسببية أي بسبب

والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له

اصطلاح

اصطلاح التخاطب أو قدر أن المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر اليه بجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور الا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه فالحمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذى هو مستعملة خصوصا وهو أقرب منه للمعمول تأمل (قوله عن الكلمة قبل الاستعمال) أى وبعد الوضع (قوله عن الغلط) أى فان اللفظ فيه مستعمل فى غير ما وضع له ألا ترى أن لفظ فرس فى المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له غلطا بحقيقة كما انه ليس بمجاز لعدم العلاقة فان قلت الوضع كما يأتى معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك فكيف يخرج قلت القصد شرط فى الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصدا والغلط ليس بمقصود واعلم أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان أما المتعلق بالقلب فهو حقيقة ان كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط فى قصده كمن قال للكتاب الذى رآه من بعد هذا اسد لاعتقاده انه حيوان مفترس وان كان الاستعمال فى غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز ان كان هناك ملاحظة علاقة كمن قال للكتاب الذى رآه من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع هذا اسد فان لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله وعن المجاز المستعمل الخ) عطف على قوله عن الغلط وحاصله انه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين الاول ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له فى سائر الاصطلاحات أعنى اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف وذلك كالاسد فى الرجل الشجاع فان استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح التخاطب ولا باعتبار غيره لان المتخاطبين ان كانا لغويين لم يكن استعمال الاسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم أعنى الشرعيين وأهل العرف وان كان المتخاطبان من اهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الاسد فيه استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع وكذا يقال فيما اذا كان المتخاطبان من أهل الشرع وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتى بقى شئ وهو أن قوله فيما وضعت له كما اخرج الشيئين المذكورين اخرج أيضا الكذب كما اذا قال قائل للحجر هذا ماء مثلا متعمدا لذلك القول وليس ملاحظا العلاقة وليس ثم قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقى كان كذبا وصدق عليه انه مستعمل فى غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضا لكن الشارح سكت عن اخراجه لانه لا ينبغى أن يكون من مقاصد العقلاء كذا قرر بعضهم هذا وذكر بعضهم أن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح لذلك فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية وبالقرينة الواقعة فى تعريف الوضع القرينة المعينة اه وما ذكره مبنى على أن الكناية من المجاز وقيل انها حقيقة وحينئذ فيجب ادخالها فى حدها وقيل انها لا حقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق وحينئذ فيجب اخراجها عن حديهما (قوله فى الرجل) أى المستعمل فى الرجل الشجاع (قوله لان الاستعارة الخ) جواب عما يقال ان هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة وسيأتى انها موضوعة بالتأويل واذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع وخبر أن محذوف دل عليه قوله الا أن المفهوم وجملة وان كانت موضوعة بالتأويل جملة حالية أى لان الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل غير موضوعة وضعا معتدا به فى الحقيقة فلذا خرجت بقيد الوضع (قوله بالتأويل) اى وهو كما يأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول فى الحمام اسد فتجعل أفراد جنس الاسد قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة ونهاية قوة البطش فى ذلك الهيكل المخصوص

فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل

وغيره متعارف وهو الذى لم تثبت البراءة والقوة لا فى ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) أى من الوضع عند اطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله انما هو الوضع بالتحقيق) أى الذى لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود فى الاستعارة أى والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح اخراجها بهذا القيد (قوله عن المجاز المستعمل الخ) الاولى أن يقول عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح غير الاصطلاح الذى به التخاطب فانها ليست بحقيقة لكنه عبر بما ذكر للتنبيه من اول الامر على أن تلك الكلمة الموصوفة بما ذكر مجاز (قوله اذا استعملها المخاطب) بكسر الطاء أى المتكلم بعرف الشرع والمراد بالمتكلم بعرف الشرع المراعى لاوضاع ذلك العرف فى استعمال الالفاظ (قوله فى الدعاء) متعلق باستعملها وذلك بأن قال ذلك المستعمل للذى صل أى ادع (قوله فانها) أى الصلاة بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) أى المخاطب ذلك اللفظ وقوله فى غير ما أى فى غير معنى وقوله وضع أى اللفظ وضميره له عائد على ما وقوله أعنى أى بما وضع له فى الشرع وكما أن هذا اللفظ مجاز اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء هو مجاز أيضا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة فيما وضعت له فى غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب والحاصل أن الصور أربع استعمال اللغوى الصلاة فى الدعاء واستعمال الشرعى اياها فى الاركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله فى اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوى اياها فى الاركان واستعمال الشرعى اياها فى الدعاء وهما مجازان خرجا بقوله فى اصطلاح به التخاطب بقى شئ آخر وهو أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركا بين معنيين ويستعمل فى أحدهما من حيث انه ملابس للآخر لا من حيث انه موضوع له وهذا داخل فى التعريف مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاة المشتركة بين الافعال المخصوصة وسجدة التلاوة لو قيل بالاشتراك فى سجدة التلاوة من حيث انها بعض من المعنى الاول وقد يجاب بأن هذه الصورة خارجة بقيد الحيثية الملحوظة فى التعريف اذ المراد الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة فى سجدة التلاوة من حيث انها بعض الافعال المخصوصة ليس من حيث انها وضعت لها تأمل قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذ المشتق منه فى تعريفهما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابة والاشارة والنصب والعقد والا لزم التعريف بالاخص فيكون غير جامع لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشئ لفظا أو غيره فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للمحدود فى كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد لان الكلام فى وضع الحقائق الشخصية أعنى الكلمات لا ما يشمل المركب لان وضعه نوعى على القول بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع ويحتمل أن يكون المراد باللفظ اعم من أن يكون مفردا أو مركبا بقطع النظر عن الموضوع (قوله تعيين اللفظ) أى ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة والمراد بتعيين اللفظ أن يخصص من بين سائر الالفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه أن الاولى أن يقال للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى وقد يقال مسلم أن الوضع اضافة بين اللفظ والشئ وانهما طرفاه لكن الاضافة انما تتضح غاية الاتضاح بتعيين طرفيها ان قلت لك أن تستغنى عن ذكر هذا القيد فى التعريف وتقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكابا لما هو الاولى من اشتمال التعريف على العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية فتأمل (قوله على معنى) أى ولو كان لفظا

الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعمالها فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) وقوله فى اصطلاح به التخاطب هكذا وجد فى بعض نسخ المصنف وهى التى كتب عليها الاطول وبنى المحشى عليها كلامه هنا اه

كمدلول كلمة (قوله أى ليدل بنفسه) أشار الى أن قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة وليس متعلقا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للالباس (قوله لا بقرينة تنضم اليه) أى بحيث تكون تلك القرينة محصلة للدلالة على المعنى وهذا أى قوله لا بقرينة تنضم اليه محصلة للدلالة صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلا أو كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعانى كما فى المشترك (قوله ومعنى الدلالة بنفسه) أى ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أى أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى وقوله كافيا فى فهم المعنى أى من ذلك اللفظ وقوله عند اطلاق اللفظ أى عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله كافيا (قوله وهذا) أى تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف (قوله شامل للحرف) أى شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل (قوله لانا نفهم معانى الحروف) أى الافرادية كالابتداء والاستفهام والتعريف وقوله عند اطلاقها أى عند ذكرها مطلقة وقوله بعد علمنا بأوضاعها أى بأوضاع الحروف لتلك المعانى مثلا اذا علمت أن من موضوعة للابتداء فهمناه منها عند سماعها (قوله الا أن معانيها) أى التى تستعمل فيها وقوله ليست تامة فى أنفسها أى ليست مستقلة بالمفهومية بل هى معان جزئية (قوله بل تحتاج) أى تلك المعانى المستعملة فيها الى الغير أى الى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعانى الجزئية والحاصل أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلى ولا يستعمل الا فى جزئى من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه وهذا مبنى على ما قاله العلامة الرضى فى قولهم الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها ان فى ظرفية أى كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى متعلق به وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد ومن فى قولنا سرت من البصرة يدل على الابتداء الذى هو فى البصرة وهكذا (قوله بخلاف الاسم والفعل) أى فان معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه الى انضمام الغير له (قوله لا يكون هذا) أى تعريف الوضع (قوله عند من يجعل الخ) أى وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل فى للسببية فى قولهم الحرف كلمة دلت على معنى فى غيرها أى بسبب غيرها وهو المتعلق فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا فى فهم معناه منه بل لا بد من ذكر المتعلق فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه مذهبان أحدهما أنه يدل بنفسه والثانى انه لا يدل الا بضميمة غيره فعلى الاول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثانى ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره فقال الرضى ان فى للظرفية وان المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على المعنى بنفسه اجمالا ولكن ذلك المعنى الذى دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب ان فى سببية وان المعنى ما دل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى يذكر المتعلق فمن مثلا يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعينه الا بذكر السير والبصرة مثلا على الاول وعلى الثانى الدال على الابتداء من بشرط ذكر السير والبصرة مثلا (قوله على معناه الافرادى) أى كدلالة من على الابتداء ولم على النفى وهل على الاستفهام وقيد بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم ألا ترى أن دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى ودلالة الضمير على المفعولية بواسطة ذكر الفعل والفاعل والحاصل أن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى الافرادى مختص

أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحروف أيضا لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا أن معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره أنه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه

بالحرف وأما اشتراطه فى الدلالة على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف فاذا قيد الشارح المعنى بكونه افراديا انه تنزى والمعنى التركيبى هو ما دل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله بنفسه أى فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازى أى وان كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقى وفى كلام المصنف مسامحة اذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقة انما هو تعيين المجاز عن كونه وضعا فقول المصنف فخرج المجاز على حذف مضاف أى خرج تعيين المجاز وقول الشارح عن أن يكون موضوعا مجارا للظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز فتأمل وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعا خرج أيضا تعيين الكناية بناء على أنها غير حقيقة لان كلا من المجاز والكناية انما يدل على المعنى بواسطة القرينة وان كانت القرينة فى المجاز مانعة وفى الكناية غير مانعة (قوله انما تكون بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال اللفظ بواسطة القرينة (قوله دون المشترك) حال من المجاز أى حالة كون المجاز مغايرا للمشترك (قوله فانه لم يخرج) أى فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه بناء على جوازه وقال بعضهم انه يكون مجازا فى هذه الحالة فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما والمراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعا متعددا اتحد واضعه أو تعدد (قوله لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وحينئذ فقرينته انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف المجاز فان القرينة فيه محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله أحد المعنيين) أى على انه مراد (قوله بالتعيين) أى حالة كون ذلك الاحد ملتبسا بالتعيين (قوله لعارض الاشتراك) اضافته بيانية أى لعارض هو اشتراك المعانى فى ذلك اللفظ الذى عين للدلالة عليها وهو علة لعدم الفهم (قوله لا ينافى ذلك) أى تعينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه والجملة خبر عن قوله وعدم فهم الخ (قوله فيكون موضوعا) أى فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال فاذا استعمل فى أحدهما واحتيج الى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك فى كونه حقيقة لان الحاجة الى القرينة فيه لتعيين المراد لا لاجل وجود أصل الدلالة على المراد (قوله وهو سهو) أى من الناسخ أو من المصنف (قوله ان أريد أن الكناية) أى اللفظ الكنائى (قوله فكذا المجاز) أى وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكناية (قوله وان أريد أنها) أى الكناية بمعنى اللفظ الكنائى (قوله لانه لا يدل عليه بنفسه) أى لانه لو كانت الكناية موضوعة للازم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان لان دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل بواسطة القرينة) أى فالقرينة فى الكناية من جملة الدال كالمجاز وحينئذ فلا وجه لاخراج احدهما دون الآخر (قوله لا يقال) أى فى الجواب عن المصنف على هذه النسخة أولا يقال فى دفع السهو عليها وحاصله جوابان تقرير الاول أن يقال نختار الاحتمال الثانى ولا نسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله فى تعريف الوضع بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقا كما تقدم وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز فيه تعين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وأما الكناية ففيها تعين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة لان القرينة فيها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الاصلى ولازم ذلك المعنى فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ممنوع وتقرير الثانى أن يقال نختار الثانى ولا نسلم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله فى تعريف الوضع بنفسه أى من غير قرينة لفظية وحينئذ فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة مسلم لكن المراد القرينة المعنوية لا اللفظية

المعتبرة

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته)
على ذلك المعنى انما تكون بقرينة (لا بنفسه)
(دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين
للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم
أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك
لا ينافى ذلك فالقرينة مرة للتعيين ومرة أخرى للدلالة على الحقيقة
بنفسه وفى كثير من النسخ
الظاهر فيكون موضوعا دون الكناية وهو
سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى
معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة
ان الاصل ولنا أن يستعمل فيه وان
لم يستعمل وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية
أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه
لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة
لفظية

المعتبرة في المجاز فتأمل (قوله فعلى هذا) أي ماذكر من الجوابين (قوله لانا نقول الخ) هذا رد للجواب الاول وقوله وكذا حصر الخ رد للجواب الثاني (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له (قوله للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لاخذه جزءا في تعريفه وتوقف معرفة الموضوع على معرفة الوضع لان الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه نعم لو قيل ان معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي لاندفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الاطول قال العلامة القاسمي التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى نفي الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شيء آخر الى النفس وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتى منها أن تقول معنى قوله بنفسه أي من غير انضمام شيء آخر اليه أو من غير انضمام قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي أو من غير قرينة مانعة مما عين له أولا ونحو ذلك مما لم يعبر فيه بالموضوع له الذي عبر به الشارح اللازم عليه الدور على أن لك أن تقول ان الدور مدفوع ولو صرح بالموضوع في التعريف لان المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو فاسد لان قرينة المجاز قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخلا في التعريف فكيف يخرجه أي والكناية قد تكون قرينتها لفظية وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة المجاز معنوية فيكون داخلا في التعريف فلا يصح اخراجه حينئذ منه وقد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح ادخالها حينئذ فيه (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على نسخة تخرج المجاز دون الكناية ان معنى كلامه انه تخرج الخ وحاصله أن معنى قوله تخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه تخرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده وأما على هذا التوجيه فمعناه تخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية فانها لم تخرج من تعريفها لانها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبني على أن قوله تخرج مفرع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الاول (قوله على رأي المصنف) أي وان كان صحيحا على رأي السكاكي (قوله لم تستعمل فيما وضع له) أي عند المصنف خلافا للسكاكي لانه يقول الكناية لفظ استعمل في معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى فهي عنده حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وان أريد منه لازم ذلك المعنى وأما عند المصنف فهي واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله مع جواز ارادة اللزوم) أي الموضوع له ومن المعلوم أن مجرد جواز ارادة اللزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه (قوله وسيجيء) أي في باب الكناية تحقيق ذلك أي تحقيق أن ارادة الملزوم وهو المعنى الحقيقي في الكناية جائز لا لازم والمفتاح يفيد ذلك في مواضع وفي موضع آخر يفيد اللزوم (قوله والقول الخ) قال في الاطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع ونافيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح في المطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحاصل ما في المقام أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب

وعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون
الكناية لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف
الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر
القرينة في اللفظي لان المجاز قد تكون
قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام
انه يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون
الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به
صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على
رأي المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له
بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع
جواز ارادة اللزوم وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق (والقول

قوله وسيأتي الخ مقتضى صنيعه أن نسخته
وسيجيء تحقيق ذلك والذي في نسخ الشارح
وسيأتي لهذا زيادة تحقيق والامر سهل
اه مصححه

المحققون الى أن المخصص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن الاشعرى من أنه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى أو بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة من الناس أو بخلق علم ضرورى فى واحد أو جماعة وذهب عباد بن سليمان الصيمرى ومن تبعه الى أن المخصص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى ذات الكلمة يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج فى دلالته على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما قال المصنف وهذا القول ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله بدلالة اللفظ) أى على معناه وقوله لذاته أى لا لوضعه له اذ لا وضع (قوله ذهب بعضهم) أى وهو عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة (قوله لا تحتاج للوضع) أى التعيين (قوله طبيعية) أى ذاتية (قوله على ما يفهم منه) أى وهو عدم الاحتياج للوضع لان دلالة اللفظ لذاته (قوله كدلالته على اللافظ) أى على وجوده وحياته فان هذه الدلالة لذات اللفظ لانها عقلية لا تنفك أصلا (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات) أى فى معنى اللفظ الواحد لان ما بالذات لا يختلف لكن اللازم باطل فبطل الملزوم وبيان بطلان اللازم أن لفظ سو معناه بالتركية ماء وبالفارسية جانب وبالعربية قبح فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعانى مناسبة ذاتية تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة (قوله وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله أن لا تختلف أى ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى بحيث انه متى سمع انسان أى لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلا عن معنى كلامهم لكن اللازم باطل فبطل الملزوم وقوله لعدم الخ بيان للملازمة التى احتوت عليها الشرطية (قوله لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) أى لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الذى هو المدلول (قوله ولا يمتنع أن يجعل اللفظ الخ) يعنى أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقى منه فان أسدا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلا فلو كان اللفظ دالا بذاته فلا يكون أسد دالا الا على المعنى الحقيقى (قوله ولا يمتنع نقله الخ) أى لانه يدل على معناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كزيد والصلاة والدابة فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ زيد من المصدرية للعلمية ونقل لفظ صلاة من الدعاء الى الافعال والاقوال المخصوصة ونقل لفظ دابة من كل ما دب على وجه الارض لذوات الاربع لكن اللازم باطل فكذا الملزوم والحاصل أن دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه أمور أربعة كلها باطلة واعلم أن اللازم الاول نظر فيه للغة والثانى نظر فيه للاشخاص وان كان لازما لما قبله والثالث نظر فيه للقرائن والرابع نظر فيه للحقائق المنقولة واذا علمت أن اللوازم أربعة تعلم أنه كان الاولى للشارح اعادة اللازم فى قوله وأن يفهم كل أحد الخ كما فعل فى بقية المعطوفات لان تركه اعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تتمة ما قبله تفسير له كما قيل اه سم (قوله أى صرفه عن ظاهره) أى حمله على خلاف الظاهر منه وذلك لانه قال معنى قوله يدل لذاته أن فيه وصفا ذاتيا يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون آخر لا أن المناسبة بينهما يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهره واعلم أن هذا التأويل خلاف الصحيح نقله عن عباد والصحيح فى النقل عنه هو الظاهر من كلامه قال فى جمع الجوامع وشرحه العلامة المحلى ما نصه ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والا فلم اختص به فقيل بمعنى انها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل

(قوله بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام مجرى على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا يمتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره.

بمعنى انها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة ويعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى انه يعرف المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه بلفظهما فانت تراه كيف نقل القولين وصحح الثانى منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى (قوله وقال انه) أى القول المذكور (قوله تنبيه) أى ذو تنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث أصالة حروفها وزيادتها وصحتها واعتلالها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا ذكره السيد فى شرح المفتاح قال الفنرى وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال فى قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية وأجيب بأن مراده الاصالة والفرعية المخصوصان أى اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان فى قال وقول وأملت وأملات لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر تأمل (قوله من أن للحروف الخ) هذا بيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله فى أنفسها) أى باعتبار ذواتها (قوله خواص) أى صفات وقوله بها أى بسببها (قوله كالجهر) هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة كأب وأخ والهمس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهموسة يجمعها قولك فحثه شخص سكت وما عداها مجهورة (قوله والشدة والرخاوة) الشدة انحصار صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى فى غيره والرخاوة عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند اسكانه فيجرى الصوت فى غير مخرجه جريا ما والتوسط أن لا يتم الانحصار والجرى والحروف الشديدة يجمعها قولك أجد قط بكت والمتوسطة بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك لن عمر وما عداها حروف رخوة (قوله وغير ذلك) أى كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والاعلال (قوله وتلك الخواص) أى الاوصاف (قوله اذا أخذ فى تعيين شئ) أى اذا أخذ فى وضع لفظ وقوله مركب منها أى من هذه الحروف (قوله لمعنى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) أى بين الحروف والمعنى فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر الشئ بلا بينونة وانفصال لانه اسهل مما فيه بينونة ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم بالقاف الذى هو حرف شديد فانه قد وضع لكسر الشئ مع بينونة لان الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله قضاء لحق الحكمة) الاضافة بيانية أى اداء لحكمة اتصاف الحروف بتلك الخواص وليست هذه الخواص علة مقتضية لذاتها هذه المعانى فانه خرق للاجماع قال العلامة الفنارى ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات انما يظهر فى بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فقد عذر فضلا عن اعتباره فى كلمات جميع اللغات قال الشيخ يس وعبارة الحوى فى المسئلة هل للحروف فى الكلمات خواص تحمل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقا فوضع الباب لمعنى والناب بالنون لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع وبنى المسئلة على مسئلة حكمية وهى أن الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أولا والاظهر لا كاختيار الجائع لدفع جوعه أحد الرغيفين (قوله لكسر الشئ) أى الذى وضع لكسر الشئ وقوله من غير أن يبين أى ينفصل ذلك

وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق
والتصريف من أن للحروف فى أنفسها
خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينها وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا
أخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من
غير أن يبين

الذي (قوله حتى يبين) أى ولاشك أن كسر الشيء مع البينونة أشد وأقوى من الكسر الذى لابينونة معه (قوله وأن لهيآت الخ) عطف على قوله أن الحروف فى أنفسها خواص فقوله أيضا أى كما أن الحروف فى أنفسها خواص وهذا بيان لما مثله أولا بالتحريف (قوله بالتحريك) أى تحريك العين (قوله لما فيه حركة) أى فانهما وضعا لما فيه حركة (قوله كالنزوان) أى فانه مشتمل على هيئة حركات متوالية فيناسب مافيه حركة ولذلك وضع لضراب الذكور ونزوه على الانثى وهو من جنس الحركة (قوله والحيدى) أى فانه مشتمل على هيئة حركات متوالية فلذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته وخفة حتى انه اذا رأى ظل نفسه حمارا حاد عنه أى فر منه ليسبقه لنشاطه وفى النهى الحيدى صفة مشتقة من حاد اذا مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه (قوله وكذا باب فعل) عطف على قوله كالفعلان (قوله للافعال الطبيعية) أى الذى وضع للافعال الطبيعية وذلك لان الضم يناسب عدم الانبساط فجعل دالا على أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها قاله ابن يعقوب وفى شرح السيد للمفتاح وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لازما له (قوله فى الاصل مفعل) أى انه باعتبار أصله مصدر ميمى على وزن مفعل فأصله مجوز نقلت حركة الواو للساكن قبلها ثم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فصار مجاز لان المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال وهم قد أعلوا فعله الماضى وهو جاز فلذلك أعلوا المجاز (قوله من جاز المكان) أى مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الافعال كما يقول الكوفيون وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لان المصدر المزيد يشتق من المجرد ويصح أن يقدر مأخوذ من جاز المكان ودائرة الاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله نقل) أى لفظ مجاز فى الاصطلاح الى الكلمة الخ وحاصله أن لفظ مجاز فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم انه نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدى بها مكانها الاصلى فيكون اسم مفعول اذا علمت هذا فقول الشارح الجائزة بيان للمناسبة بين المنقول والمنقول اليه لا انه من تتمة المنقول اليه لان المنقول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فمراد الشارح انه نقل الى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الآتى أو المجوز بها أى أو نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها (قوله على معنى الخ) أى حالة كون الكلمة المجوز بها ملتبسة بمعنى انهم الخ وأتى الشارح بهذا اشارة الى أن الباء فى قوله المجوز بها للتعدية لا للسببية (قوله وذكر المصنف الخ) حاصله أن لفظ مجاز فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم جعلت كذا مجاز الحاجتى أى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا الى تصور المعنى المراد منها لاتصافها بمعناها الاصلى لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الى تصور المعنى المراد منها والحاصل أن لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على انه لا يصح أن يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولا هنا لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه أعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ثم اختلفا فقال المصنف المنقول هنا المستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث وانما استظهر المصنف ماذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله انه) أى لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على مامر (قوله على أن معنى) أى بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع

والضم بالقاف التى هى حرف ... الحروف الشيء حتى تبين وأن لهيآت تراكيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه

حواره

فإن المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز
(مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا
على حدة (اما المفرد فهو الكلمة المستعملة)
احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما
وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان
أو منقولا

جوازه فيه لا بمعنى انه جاوزه وتعداه وحينئذ فالمجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فان المجاز الخ) علة لمحذوف أي ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا اشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه والحاصل انه على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول اليها كونها جائزة أو مجوزا بها بل كونها محلا للجواز بخلاف القول الاول لا يقال الحقيقة كذلك طريق الى تصور معناها فلتسم مجازا بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكر وجه للتسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعتبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاؤها عند انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ فانه يقتضى اطراد الوصف في كل من وجد فيه ذلك المعنى وينتفى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى لان ذلك المعنى اعتبر لصحة اطلاق الوصف والحقيقة وان وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا الى تصور معناها لا تسمى مجازا اذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فيتبعه ثبوتا ونفيا كما في الاوصاف بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعي ومحصله أن اعتبار المعنى في تسمية شئ بشئ يغاير اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ كتسمية ذي الحمرة بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى في التسمية انما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك المعنى من غيره وفي الوصف لصحة اطلاق الوصف على الشئ الموصوف ولهذا شرط بقاء المعنى في الموصوف عند اطلاق الوصف عليه ولم يشترط بقاء المعنى في المسمى عند اطلاق الاسم عليه فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك أي استمرار اطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) أي المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر (قوله فعرفوا كلا على حدة) أي لان الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه وأما على سبيل الاجمال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمة باللفظ أو القول وكأن يقال في تعريف الانسان والفرس الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة (قوله الكلمة) أي سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا وخرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لانها جنس والجنس لا يخرج به كذا قيل ولك أن تقول لا فرق بين خرج به وعنه انما الذى لا يناسب اخرج به بالهمزة فتأمل (قوله احترز بها) أي بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أي وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهملة التى لم توضع أصلا حتى انها تستعمل (قوله فانها) أي الكلمة التى وضعت ولم تستعمل لا من الواضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) أي في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له فضمير وضعت ليس راجعا لما فكان الواجب ابراز الضمير لجريان الصلة على غير من هي له ثم انه ان أريد الوضع الشخصى خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لمعناه الاصلي بالنوع كالمشتقات وان أريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لمعناه الاصلي شخصيا كالاسد مثلا وان أريد ما هو أعم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيأ من أفراد المجاز الا أن يجاب بأن المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أي في غير ما وضعت له وضعا شخصيا في الموضوعة بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضعا نوعيا في الموضوعة بالوضع النوعي فتأمل ويرد على التعريف اللفظ المشترك اذا استعمل في احد معانيه فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كالعين مثلا اذا استعملت في الباصرة كان معناها مغايرا لمعناها اذا استعملت في عين الشمس مثلا اللهم الا أن يحمل ما في التعريف على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل ما وضعت له وحينئذ فلا يرد المشترك فتأمل (قوله مرتجلا كان الخ) تعميم في الحقيقة فضمير كان المستتر يعود على الحقيقة وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ والضمير المستتر اسم كان ومرتجلا

غيره تقدم ومنقولا عطف عليه والمرتجل هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شئ كسعاد وأدد وأسد والمنقول هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لآخر لمناسبة مع هجران المعنى الاول كالدابة والصلاة فان دابة اسم لكل ما دب على الارض ثم نقل لذات القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت للاركان المخصوصة والمناسبة موجودة فيهما وقد هجر المعنى الاول (قوله أو غيرهما) أى ما ليس منقولا ولا مرتجلا كالمشتقات فانها ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى وكالمشترك فانه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين مثلا ولا يشترط فيه هجران المعنى الاول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالمشتق (قوله في اصطلاح التخاطب) أى في الاصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب والتكلم (قوله متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ اذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ في غيره كان مجازا قال القارى ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة للحيوان المفترس وأقر ذلك الوضع في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولا هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغايرة وبالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له والمعنى حينئذ أن الكلمة المقيدة بكونها مستعملة في غير ما وضعت له اذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى أن مصحح استعمالها في ذلك الغير والسبب في كونه غيرا هو اصطلاح التخاطب تكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل كما تقدم في تعريف الحقيقة (قوله ليدخل) أى في التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها في متعلق الظرف وقوله المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر أى غير اصطلاح المستعمل أى والحال انه مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاحه (قوله المخاطب) بكسر الطاء أى المتكلم بهذه الكلمة (قوله مجازا) أى لان الدعاء غير الهيئة المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف الشرع لاشتمالها عليه وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة فانه يكون مجازا والحاصل انه يصدق على كل منهما انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح التخاطب كما أشار لذلك الشارح بقوله فليس بمستعمل الخ (قوله وان كان مستعملا الخ) جملة حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والفاء فيه زائدة (قوله فيما) أى في معنى (قوله في الجملة) أى في بعض الاصطلاحات وهو اللغة (قوله فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذى وقع به التخاطب أعنى الشرع) أى وان كان مستعملا فيما وضع له في اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعى بمقتضى اصطلاح الشرع وان كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة فان قلت اذا وقع ذلك الاستعمال من لغوى جريا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لغويا قلت أجاب العلامة ابن قاسم في شرح الورقات بما نصه لا نسلم انه مجاز لغوى بل هو شرعى ولو حكما اه (قوله وليخرج) عطف على قوله ليدخل أى وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذى هو من أفراد الحقيقة فصلة يخرج محذوف وقوله من الحقيقة بيان لما بعدها وهو قوله ما يكون الخ والحاصل أن المصنف زاد قوله في اصطلاح التخاطب لاجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز ولاجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح التخاطب وانما هو غير باصطلاح آخر (قوله لا بحسب اصطلاح التخاطب) يعنى فلا تكون الصلاة المستعملة في الاركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز اذ تعريفه ليس صادقا عليها (قوله على وجه يصح) يؤخذ منه انه لا بد في المجاز من ملاحظة العلاقة

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت وبذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذى وقع به التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لكن لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع

(على وجه يصح)

لان صحة استعمال اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها ولذا صح تفريع قوله بعد فلا بد الخ عليه (قوله مع قرينة عدم ارادته) أى حال كون تلك الكلمة المستعملة فى الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم ارادة المتكلم للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيا فقرينة المجاز مانعة من ارادة الاصل واشتراط القرينة المذكورة فى المجاز واخراج الكناية بها فيما يأتى انما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين أما من جوزه كالاصوليين فلا يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك العلامة المحلى فعند هؤلاء يجب اسقاط القيد المذكور من التعريف لاجل سلامته وصدقه على المعرف واذا سقط القيد المذكور لاجل ادخال المعرف دخلت الكناية أيضا (قوله من العلاقة) المراد بها هنا الامر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وبه الانتقال من الاول للثانى كالمشابهة فى مجاز الاستعارة وكالسببية والمسببية فى المجاز المرسل وقوله فلا بد من العلاقة أى من ملاحظتها فلا يكفى فى المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها اذ المصحح لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها ولذا صح انشاء المجاز فى كلام المولدين فاذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظا فى سبب معناه أو فى المسبب عن معناه أو فى المشابه لمعناه جاز لنا أن نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك العلاقة لان العرب قد اعتبروها رابطا ولا نقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ فى معناه المجازى على النقل عن العرب فى تلك الصورة مع أنه ليس كذلك والعلاقة بفتح العين سواء كانت فى المعانى كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب أو المحسوسات كعلاقة السيف والسوط وقيل انها بالفتح فى المعانى وبالكسر فى المحسوسات وانما اشترط فى المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الاصلى ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة على المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى ونقله له على أن يكون الاول اصلا والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفريع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك يستدعى وجها لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو المناسبة والا فلا حكمة فى التخصيص فيكون تحكما ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع (قوله واشترط العلاقة الخ) يؤخذ من هذا أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل فى غير ما وضع له لا لعلاقة من غير تعمد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللسانى كما اذا أشار الى كتاب وأراد أن يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال خذ هذا الفرس وأما الغلط فى الاعتقاد فان استعمل اللفظ فى معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر الى هذا الاسد معتقدا أنه الحيوان المفترس المعلوم فاذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله فى معناه الاصلى فى اعتقاده وان لم يصب وان استعمل فى غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر الى هذا الاسد مشيرا للفرس معتقدا انها رجل شجاع صدق عليه حد المجاز لانه فى اعتقاده الذى هو المعتبر استعمله فى غير معناه لعلاقة وان لم يصب فى ثبوت العلاقة فى المشار اليه كذا فى ابن يعقوب وبه تبين ردّ ما فى الشيخ يس نقلا عن بعضهم أن الغلط الخارج من التعريف لا يقتصر على اللسانى أو غيره (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع بحث وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم يلاحظ فيه علاقة لان استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب أن عرفهم تخصيص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة فتأمل (قوله ليس على وجه يصح) أى لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب (قوله والكناية) اخرجها بناء على انها واسطة لا حقيقة ولا مجاز أما انها ليست حقيقة فلانها كما سبق اللفظ المستعمل فيما وضع له والكناية ليست كذلك وأما انها ليست مجازا فلانه اشترط فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكناية ليست كذلك ولهذا اخرجها من تعريف المجاز

متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح واشترط العلاقة قيد بقوله على وجه يصح (وأخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) أخرج أيضا بقوله مع قرينة عدم ارادته (الكناية) لانها مستعملة فى غير ما وضعت له

(قوله مع جواز الخ) أى حالة كون استعمالها بالمذكور مقارنا بجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من ارادة المعنى الاصلى والمراد بجواز ارادة المعنى الاصلى فى الكناية أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفائه فعلى هذا اذا انتفى المعنى الاصلى عن الكناية ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفائه قرينة على عدم ارادته لم ينتف عنها اسم الكناية وليس المراد أن يوجد المعنى الاصلى دائما فلذا اذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بأنه لا نجاد له قرينة على عدم ارادة المعنى الاصلى والا كان مجازا لا كناية (قوله والمجاز) أى المفرد (قوله يتعين ناقله) أى يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل والاقرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصا وان اعتادوه ان كانوا طائفة منسوبين لحرفة كأهل الكلام وأهل النحو ولان الدخول فى جملة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ثم ان ظاهر الشارح أن النقل لا بد منه فى العرفى وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لا أنه نفسها وقيل ان النقل هو كثرة الاستعمال للفظ فى بعض أفراد معناه لغة أو فى معنى مناسب للمعنى الاصلى وذلك لان كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل مهجورا هو المحقق فى معنى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أولا (قوله وغير ذلك) أى ما عدا الشرعى كالمتكلمين بقرينة المقابلة وانما جعل الشرعى من العرفى الخاص تشريفا له حيث جعل قسما مستقلا (قوله لا يتعين ناقله) أى عن اللغة أى أن ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة وان كان معينا فى نفس الامر فاندفع ما يقال أصل الناقل يتعين كواحد أو ألف غير أنا جهلنا عينه وحيث تعين فهو خاص فأين العام وحاصل الجواب أن المراد بالخاص ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرفى والنحوى والعام ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعد ايراد الاشكال بقوله وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحوى والصرفى وأهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشرعى وعرفى وقوله فى الحقيقة أى الكائنة فى الحقيقة بأن يقال حقيقة لغوية حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله بالقياس) أى بالنسبة والنظر الى الواضع (قوله فان كان واضعها) أى واضع الحقيقة (قوله فلغوية) أى فهى حقيقة لغوية (قوله وان كان الشارع) أى وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهى حقيقة شرعية (قوله وعلى هذا القياس) أى وان كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهى حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله وفى المجاز) عطف على قوله فى الحقيقة أى وهذه النسبة الكائنة فى المجاز فى قولهم مجاز لغوى أو شرعى أو عرفى خاص أو عام وقوله باعتبار الاصطلاح أى باعتبار أهل الاصطلاح (قوله فى ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والاصل فيه (قوله والدعاء) أى بخير (قوله فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء) هذا اذا كان الذى استعمله فى الامرين من أهل الشرع وأما اذا كان الذى استعمل لفظ الصلاة فى الامرين لغويا كان مجازا لغويا فى الاول وحقيقة لغوية فى الثانى (قوله وفعل للفظ والحدث) يعنى أن لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو ما دل على معنى فى نفسه واقترن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعمله فى الحدث كان مجازا نحويا (قوله فى الحدث) أى الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغة لان لفظ فعل مدلوله لغة الامر والشان والحاصل أن الفعل بالكسر فى اللغة اسم بمعنى الامر والشان نقل فى النحو للكلمة المخصوصة لا شتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس الفعل حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم (قوله لذى الاربع) أى لذى القوائم الاربع المعهود وهو

(الحمار

مع جواز ارادته ما وضعت له (ككل منهما)
أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى
وعرفى خاص) يتعين ناقله كالنحوى
وعرفى وتعدد ذلك (أو) عرفى (عام)
والعرفى ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة
لا يتعين بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع
اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى
هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح
الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له
فى ذلك الاصطلاح فان كان ذلك اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح
الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص
(كأسد للسبع) المخصوص (والرجل
الشجاع) فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز
لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة
المخصوصة والدعاء) فانها حقيقة شرعية
فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء (وفعل
للفظ) المخصوص أعنى ما دل على معنى
فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة
(والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أى
نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث
(ودابة لذى الاربع والانسان)

الحمار والبغل والفرس وقوله والانسان أى المهان كما فى الاطول (قوله فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول) أى أن المخاطب بالعرف العام اذا استعمل لفظ دابة فى ذى القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة اذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات اربع وأما لو استعمله فى ذات الاربع باعتبار عموم كونها تدب على الارض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم ابقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب والعلاقة بين السبع والشجاع فى الاول المشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء فى الثانى اشتمالها عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث دلالته عليه مع الزمان وبين الانسان المهان وذوات الاربع فى الرابع مشابهته لها فى قلة التمييز (قوله مرسل ان كانت الخ) سمى مرسلا لان الارسال فى اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقيل انما سمى مرسلا لارساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة (قوله ان كانت علاقته) أى المقصودة اخذا مما يأتى (قوله المصححة) اى لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله غير المشابهة) أى كما اذا كانت سببية أو مسببية على ما يأتى وذلك بأن يكون معنى اللفظ الاصلى سببا لشئ أو مسببا عن شئ فينقل اسمه لذلك الشئ (قوله والا فاستعارة) أى والا بأن لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة (قوله هى اللفظ الخ) أى لان المقسم المجاز وهو اللفظ وقوله فيما أى فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الاصلى واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيانيين وأما الاصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع فى الغلط اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة قاله الفنرى (قوله رأيت أسدا يرمى) كأنه قال رأيت رجلا يشبه الاسد يرمى بالنشاب فقد استعمل لفظ اسد فى الرجل الشجاع والعلاقة هى المشابهة فى الشجاعة والقرينة هى قوله يرمى واطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الاصلى المعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالنسج بمعنى المنسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفية (قوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أى وكثيرا ما يطلق فى العرف لفظ الاستعارة والمراد أن هذا كثير فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اقل (قوله على فعل المتكلم) أعنى المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله اسم المشبه به) أى لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على اطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر فيقال المتكلم مستعير والمشبه به مستعار منه والمشبه مستعار له واللفظ المشبه به مستعار بخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح منه الاشتقاق لان اسم المفعول لا يشتق منه (قوله أى المشبه به) وهو معنى الاسد مثلا والمشبه وهو معنى الرجل مثلا وقوله أى لفظ المشبه به كلفظ الاسد مثلا وقوله مستعار أى لمعنى المشبه (قوله لانه) أى لفظ المشبه به وقوله من احد هو المعنى المشبه به وقوله فألبس غيره هو المعنى المشبه فالتشبيه بين المعانى والاستعارة للالفاظ والحاصل انك اذا قلت رأيت اسدا يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه فالمعنى المشبه وهو ذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالانسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المفترس مستعار منه اذ هو كالانسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث انه أتى بلفظه وأطلق على غيره ويقال للفظ أسد مستعار لانه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه ويقال للانسان

فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) وعلى هذا فالاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى استعمال اسم المشبه به فى المشبه فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من احد فألبس غيره

المستعمل للفظ فى غير معناه الاصلى مستعير لانه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالآتى باللباس من صاحبه (قوله كاليد فى النعمة) أى كلفظ اليد اذا استعمل فى النعمة مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ورأيت اياديه عمت الوجود فاطلاق اليد على النعمة فيما ذكر مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه لان اليد سبب فى صدور النعمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) أى اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام (قوله بمنزلة العلة الفاعلية) أى لكون الاعطاء صدر منها وانما لم تكن علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية فى الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة للاعطاء كذا قرر بعض الاشياخ وفى ابن يعقوب ان العلاقة فى اطلاق اليد على النعمة كون اليد كالعلة الفاعلية للنعمة من جهة أن العلة الفاعلية يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمة الى المقصود بها على حركة اليد ويترتب وجودها بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل ولا شك فى تحقق الملابسة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقتضية للانتقال وكذا ما هو مثلها فى الترتب فان المترتب على الشئ ينتقل الذهن منه اليه وانما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل نفس العلة لان المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لا نفسها والمترتب أيضا وصول النعمة واتصافها بكونها نعمة لا نفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع الى السببية الفاعلية (قوله وكاليد فى القدرة) أى وكاليد اذا استعملت فى القدرة كما فى قولك للامير يد أى قدرة فان استعمالها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة تظهر باليد غالبا مثل الضرب والبطش والقطع والاخذ والدفع والمنع فينتقل من اليد الى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار الى القدرة التى هى اصلها فهى مجاز عن الآثار من اطلاق اسم السبب على المسبب والآثار يصح اطلاقها مجازا على القدرة من اطلاق اسم المسبب على السبب ولا مانع من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرا فالعلاقة فى اطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها اذ لا تظهر القدرة وآثارها الا باليد كما لا تظهر الصور الا بصورته فرجعت العلاقة هنا الى معنى السببية (قوله لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة) ما مصدرية أى لان أكثر ظهور سلطان القدرة أى سلاطتها وتأثيرها وقوله فى اليد أى باليد (قوله وبها) أى باليد تكون الافعال الدالة على القدرة أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله وحاصله أن الافعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لا يظهر الا باليد وان كان ظهور أحدهما مباشرة والآخر بواسطة وحيث كان كل منهما لا يظهر الا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لهما وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التى تؤثر فى الشئ عند تعلقها به وأما اذا أريد بها أثرها كما قال الكمال بن ابى شريف فالعلاقة حينئذ السببية فى الجملة اذ قد اطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كالدفع والمنع (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) الذى فى الصحاح الراوية البعير والبغل والحمار الذى يستقى عليه والعامة تسمى المزادة راوية وذلك جائز على الاستعارة اه فقول الشارح اسم للبعير لا مفهوم له (قوله المزادة) بفتح الميم والجمع مزايد والمراد بها كما فى شرح السيد على المفتاح ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة التى تسمى راوية وقال ابو عبيد المزادة سقاء من ثلاثة جلود تجمع أطرافها طلبا لحملها كثرة الماء فهى سقاء الماء خاصة وأما المزود بكسر الميم فهو الظرف الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاود والراوية الذى هو اسم للدابة الحاملة للماء انما يستعمل عرفا فى المزادة لا فى المزود كما فى سم وابن يعقوب فاذا علمت تغاير المزادة للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزادة بالمزود غير صحيح (قوله حاملا لها) أى مجاورا لها عند الحمل فسميت المزادة راوية للمجاورة والمتجاوران ينتقل من احدهما للآخر (قوله وبمنزلة العلة المادية) عطف على قوله حاملا لها أى والعلاقة كون البعير حاملا لها وكونه بمنزلة العلة المادية لها وهذا اشارة الى علاقة

(والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير
المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة
المخصوصة اذا استعملت (فى النعمة)
لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة
منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد
فى (القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان
القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال
الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى
هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة
اذا استعملت (فى المزادة) أى المزود الذى
يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر
والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة
المادية

أخرى وهي مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزلة العلة المادية للمزادة لانه لا وجود لها بوصف كونها مزادة في العادة الا بجعل البعير اياها فصار توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصورة على المادة في أن لا وجود لاحدهما الا مع صاحبه والتوقف في الجملة يصحح الانتقال والفهم وانما قال بمنزلة العلة الخ لان العلة المادية ما يكون الشيء معه بالقوة كالخشب للسرير فان الصورة السريرية موجودة مع الخشب بالقوة والبعير وان كان محصلا للمزادة من حيث وصفها فهي من حيث هذا الوصف معه بالقوة لكن المزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله بالمثال) أي جنسه (قوله الى بعض أنواع العلاقة) قيل انها تعتبر وصف المنقول عنه كما في الامثلة وهو التحقيق وقيل تعتبر وصف المنقول اليه وقيل انها تعتبر وصفا لهما معا (قوله اختلف التصريح بالبعض الآخر) أي وان صرح في ذلك الآتي بما يشمل بعض ما ذكر أولا فان حاصل العلاقة في اليد اذا استعملت في النعمة والقدرة السببية في الجملة وهذا داخل في قوله الآتي أو باسم سببه الا أن يقال ان السببية الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سببية تنزيلية بخلاف الآتية فانها حقيقية (قوله في هذه العبارة نوع من التسامح) أي لان ظاهرها أن المجاز نفس تسمية الشيء باسم جزئه مع أن المجاز هو اللفظ الذي كان للجزء واطلق على الكل للملابسة لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازا تسمية الكل به مع كونه اسما لجزئه تجوز في جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى) أي المراد من هذه العبارة (قوله أن في هذه التسمية مجازا) في بمعنى مع أي أن مع هذه التسمية مجازا أي أن هذه التسمية يصاحبها المجاز المرسل فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لانه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح ولانه نفس التسمية كما هو ظاهر المصنف ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بحذف المضاف أي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسميته الخ (قوله وهو اللفظ الخ) أي والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء واعلم انه لا يصح اطلاق اسم كل جزء على الكل وانما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاص عليه كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب ومن المعلوم أن الربيئة انما تحقق كونه شخصا رقيبا بالعين اذ لولاها لانتفت عنه الرقيبة والى هذا أشار الشارح بقوله ويجب الخ (قوله وهي الجارحة المخصوصة) أي بحسب أصل وضعها (قوله في الربيئة) أي فانها تستعمل مجازا مرسلا في الربيئة مأخوذ من ربأ اذا أشرف (قوله وهي الشخص الرقيب) أي المسمى بالجاسوس الذي يطلع على عورات العدو (قوله والعين جزء منه) أي فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية (قوله مما يكون) أي من الاجزاء التي يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل كالاطلاع في هذا المثال حالة كونه متمايزا عن غيره من الاجزاء (قوله الذي يطلق على الكل الخ) وأما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة (قوله يجعلون أصابعهم) أي أناملهم والقرينة استحالة دخول الاصابع بتمامها في الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الآذان لئلا يسمع شيأ من الصواعق ويجوز أن يكون التجوز في الاسناد وأن يكون على حذف مضاف أي أنامل أصابعهم وذكر بعضهم أن هذا من باب نسبة الفعل الذي في نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك ضربت زيدا ومسحت بالمنديل فلا يكون مجازا ولو لم تضرب كله ولا مسحت بكله وفيه تعسف لان نسبة مطلق الجعل للاصابع كثيرا ما يراد به الكل فلولا الآذان يجري على الاصل وأما نحو الضرب فلا يعقلون تصوره على الكل فيحمل من باب الحقيقة والا لم يخل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب مردود (تنبيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء وسكت عن اسم الكلي اذا استعمل في الجزئي حتى يكون

ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقة اختلف في التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء (كالعين) وهي الجارحة المخصوصة (في الربيئة) وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله (كالأصابع) المستعملة (في الأنامل) التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم

مجازا أيضا أم لا فذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه الى انه حقيقة مطلقا وعلله بأن اللام فى قولهم
فى تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام التعليل ولاشك أن اسم الكلى انما وضع
لاجل استعماله فى الجزئى وعلله غيره بأن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أولا
والجزئى ليس غير الكلى كما انه ليس عينه وذهب بعضهم الى التفصيل وحاصله أن استعمال اسم
الكلى فى الجزئى ان كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقة وان كان استعماله فيه لا بالنظر
لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا (قوله أى ومنه تسمية الشئ الخ) جعله هنا وفيما يأتى
التسمية المذكورة مجازا تسامح كما تقدم (قوله الذى سببه الغيث) جعل الغيث سببا فى النبات
بالنظر للجملة والا فالسبب فى الحقيقة الماء مطلقا وان لم يكن مطرا (قوله وأورد) من الورود
وهو الذكر (قوله بل هو من تسمية المسبب) أى وهو الدية وقوله باسم السبب أى الذى هو الدم
فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها وقد أطلقنا السبب الذى هو الدم على مسببه وهو الدية فصار
المراد من الدم فى قولهم فلان أكل الدم أى أكل مسببه وهو الدية ومما يؤيد سهو المصنف فى الايضاح
تفسيره بقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه قد بين أن الدية المطلق عليها الدم مسببة والكلام
فى اطلاق اسم المسبب على السبب ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل حتى
لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب فى الاقدام على الدم فاطلاق الدم الذى
هو المسبب عليها ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه فالدم
وان كان مسببا عن الدية باعتبار التعقل الا أنها فى الخارج مترتبة عليه لان العلة الغائية يتأخر
وجودها عن مسببها فكلامه أولا منظور فيه للتعقل وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجى ولا يخفى
ما فى هذا الجواب من التعسف لانه اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ وأجاب بعضهم بجواب
آخر وحاصله أن مراد المصنف أن الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب فى الاكل فهو من تسمية السبب
باسم المسبب وأما قوله أى الدية المسببة عن الدم فقد أشار الى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر ولا يخفى
بعد هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم (قوله أى تسمية الشئ) أى كالاولاد البالغين
فى المثال الآتى وقوله الذى كان هو عليه أى على صفته أو على بمعنى من وقوله لكنه أى الشئ
الاول ليس عليه أى على الشئ الثانى أى ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن أى عند الاطلاق
واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشئ باسم ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال
ان الاطلاق المذكور حقيقى استصحابا للاطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف
فى الاطلاق الحقيقى عنده وقيل بالوقف ففيه ثلاثة أقوال محكية فى كتب الاصول لكن فى المشتق
كالمثال المذكور ثم ان قول المصنف أو ما كان عليه أو ما يأول اليه ظاهره أن العلاقة هنا هى الكينونة
وفيما بعده الايلولة والمناسب أن يقال انها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يأول اليه (قوله
قبل ذلك) أى قبل دفع المال اليهم لان ايتاء المال اليهم انما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون
يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ وحينئذ فاطلاق اليتامى على البالغين انما هو باعتبار الوصف الذى
كانوا عليه قبل البلوغ (قوله اذ لا يتم بعد البلوغ) علة لمحذوف كما علمت مما قررناه (قوله
باسم ما يأول ذلك الشئ اليه) أى تحقيقا كما فى انك ميت أو ظنا كما فى ايلولة العصير للخمر
لا احتمالا كايلولة العبد للحرية فلا يقال للعبد هذا حر لان الحرية يأول اليها العبد فى المستقبل
احتمالا والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشئ وحاله فى نفسه فلا يرد أنه قد يظن
عتق العبد فى المستقبل بنحو وعد وأن العصير قد يحصل اليأس من تخمره لعارض فينتفى ظن تخمره
(قوله أى عصيرا يأول الى الخمر) هذا تفسير لقوله خمرا والداعى له عدم صحة المعنى الحقيقى لان
العصير حالة العصر لا يخامر العقل وانما يخامره بعد مدة فأشار بهذا التفسير الى أن المراد بالخمر

(وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو وآتوا اليتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشئ باسم (ما يأول) ذلك الشئ (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو انى أرانى أعصر خمرا) أى عصيرا يأول الى الخمر

العصير

العصير وأن العصير يسمى خمرا باعتبار ما يأول اليه لكن كان الاولى للشارح أن يقول أى عنبا يأول عصيره الى الخمر لان العصير لا يعصر الا أن يقال أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ماهو التحقيق الذى يسبق الى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف انما تكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصر على العصير أى المعصور وأما ان قلنا ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وان المعنى هنا انى أعصر عصيرا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة الى تأويل أعصر بأستخرج (قوله باسم محله) أى باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشئ (قوله فليدع ناديه) قال الفنرى يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وأعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى واسأل القرية (قوله والنادى المجلس) أى أن النادى اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه والمعنى فليدع أهل ناديه أى أهل مجلسه لينصروه مع انهم لا ينصرونه فى ذلك اليوم (قوله الحال فيه) بنصب اللام وتشديدها صفة لاهل أى الحال ذلك الاهل فى ذلك النادى ويصح قراءة الحال بالجر صفة للنادى جرت على غير من هى له لكن كان عليه ابراز الضمير (قوله أو تسمية الشئ باسم حاله) هذا عكس ما قبله لان ما تقدم يسمى الحال باسم المحل وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه (قوله التى تحل فيها الرحمة) أى الامور المنعم بها لانها هى التى تحل فى الجنة واطلاق الرحمة على الامور المنعم بها مجاز وتوضيحه كما فى ابن يعقوب أن الرحمة فى الاصل الرقة والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الانعام واستعمل فى الجنة لحلوله فيها على أهلها ثم ان الانعام اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد المنعم به واعطائه للمنعم عليه وليس حالا فى الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقه فهذا مجاز مرسل مبنى على مجاز ضمنى وهو ارادة المنعم به بالانعام الذى هو الرحمة (قوله آلته) فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشئ فاللسان آلة للذكر لا سبب له قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الآلة بها وجود الشئ ولذا ادخل بعضهم الآلة فى السبب فجعلها من جملة أفراده (قوله ذكرا حسنا) أى فهم أخذ الحسن من اضافة اللسان للصدق هذا ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا فى الآخرين أى اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية فى الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف (قوله واللسان اسم لآلة الذكر) أى فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له فالعلاقة الآلية والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الانبياء والامم ولاستجابة المولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب اليه وتقول أبونا ابراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال لاى شئ ذكر المصنف المعنى المجازى فى المثالين الاخيرين دون ما عداهما من الامثلة وهلا صرح به فى الجميع أو حذفه من الجميع (قوله فى الاخيرين) أى فى مجازية الاخيرين (قوله نوع خفاء) أى لان المعنى المجازى لا يظهر فيهما ظهوره فى الامثلة السابقة لان استعمال الرحمة فى الجنة واللسان فى الذكر ليس من المجاز العرفى العام ولذا حمل الكشاف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع وقيل فى الثانى ان المعنى اجعل لى لسانا ينطق بالصدق فى الآخرة (قوله صرح به) أى بالخفاء أى بمزيله وهو ما بعد أى (قوله فى الكتاب) أى فى المتن حيث قال أى فى الجنة وأى ذكرا حسنا (قوله فان قيل الخ) حاصله أن اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذى مر فى المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقى الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله فى الذهن حصول المعنى المجازى اما على الفور او بعد التأمل فى القرائن واذا كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات هذا حاصله وقد يقال انه

(محله نحو فليدع
ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى
(أو) تسمية الشئ باسم (حاله) أى
المجلس (أو) تسمية الشئ باسم (نحو وأما الذين
باسم ما يحل فى ذلك الشئ (نحو وأما الذين
ابيضت وجوههم ففى رحمة الله) أى فى الجنة)
التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشئ باسم
(آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين
أى ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح
به فى الكتاب فان قيل قد ذكر فى مقدمة
هذا الفن

لاحاجة الى السؤال والجواب بعد ما مرّ فى المقدمة من أن المعتبر اللزوم الذهنى ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولعله اعاده تذكرة لما سبق (قوله أن مبنى المجاز الخ) أى بخلاف الكناية فانها مبنية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهى بعكس المجاز وقوله مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم أى وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله بل أكثرها) أى كالسببى فان معناه الحقيقى لا يستلزم معناه المجازى وهو البالغون وكذلك العصير لا يستلزم الخمر وكذا النادى لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها فى غيرها كما فى الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت (قوله لا يفيد اللزوم) أى واذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات لان العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى لاستلزامه له (قوله قلنا الخ) حاصله انه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقى أعنى امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج بل المراد به الاتصال ولو فى الجملة فينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر وهذا متحقق فى جميع أنواع العلاقة (قوله تلاصق) أى تعلق وقوله واتصال أى ارتباط وعطف الاتصال تفسير وقوله فى الجملة متعلق بينتقل وكان الاولى أن يقول ولو فى الجملة وقوله وفى بعض الاحيان تفسير للانتقال فى الجملة (قوله وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أى فثبت أن أنواع العلاقة كلها تفيد اللزوم وبطل ما قاله السائل (قوله والاستعارة) مبتدأ وقوله قد تقيد خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد وأعاد الشارح فيما يأتى المبتدأ لطول الفصل وكتب شيخنا الحفنى أن الظاهر حذف الواو من قوله وهى مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة لان الشارح قدر خبرها فى المتن وهو قد تقيد خبرا لمبتدأ محذوف اه ثم ان المراد بالاستعارة فى كلام المصنف الاستعارة التصريحية وهى التى يذكر فيها المشبه به دون المشبه وأما المكنية وهى التى لا يذكر فيها الا المشبه فسيأتى يفردها المصنف فى فصل ويأتى حكمة ذلك (قوله أى قصد الخ) أشار بهذا الى أن وجود المشابهة فى نفس الامر بدون قصدها لا يكفى فى كون اللفظ استعارة بل لا بد من قصد أن اطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقى لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها (قوله فاذا أطلق المشفر) بكسر الميم شفة البعير (قوله وان أريد أنه من اطلاق المقيد) أى اسم المقيد وهو مشفر فانه اسم للمقيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام أن المشفر اذا أطلق أى جرد عن قيده وهو اضافته للبعير واستعمل فى شفة الانسان من حيث انها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلا بمرتبة وهى التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه أما على القول باعتبار العلاقة وصف المنقول اليه فهى الاطلاق وان أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالانسان كان مجازا مرسلا بمرتبتين التقييد ثم الاطلاق لاستعمال المقيد أولا فى المطلق ثم استعمل ثانيا المطلق فى مقيد آخر فقول الشارح وان أريد أنه من اطلاق اسم المقيد أى شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة فمشفر أطلق على شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد (قوله كاطلاق المرسن على الانف) المرسن بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا ومكان الرسن هو الانف لان الرسن عبارة عن حبل يجعل فى أنف البعير فالمرسن فى الاصل أنف البعير فاذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الانسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا واذا استعمل فى أنف الانسان للمشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة والمرسن كالمشفر يجوز فيه الامران بالاعتبارين خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل (قوله فاللفظ الواحد) أى كمشفر قد يكون استعارة الخ بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم

فان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر فى الجملة وفى بعض الاحيان وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

(والاستعارة) وهى مجاز تكون علاقته المشابهة أى قصد أن الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ والتدلى فهو استعارة وان أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا

الكلى وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولاشك فى تغاير المعنيين وتعددهما وحينئذ فلم يتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد وقد يقال مراد الشارح أن اللفظ الواحد اطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة وقد يكون سبيله المجاز المرسل فشفة الانسان له اعتباران خصوص كونها شفة الانسان وكونها تحقق فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفة فاستعمال مشفر فى شفة الانسان بالاعتبار الاول سبيله الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار الثانى سبيله المجاز المرسل فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الارسال والاستعارة فى ماصدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله قد تقيد) قد للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وليست للتقليل لان تقييدها بالتحقيقية كثير فى نفسه ويحتمل أن تكون للتقليل لان اطلاق الاستعارة عن التقييد المذكور هو الاكثر وعند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخييلية والمكنى عنها (قوله لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وأما السكاكى فهى وان كانت لفظا عنده الا انها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى وتخرج المكنية أيضا عند المصنف لانها عنده التشبيه المضمر فى النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققة المعنى وأما عند السلف فهى داخلة فى التحقيقية لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخلة فيها على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالاسد (قوله أى ما عنى بها) وهو المعنى المجازى لا المعنى الحقيقى كما قد يتبادر من المتن (قوله واستعملت هى فيه) صفة جرت على غير من هى له فلذا ابرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله حسا أو عقلا) منصوبان على نزع الخافض أو على الظرفية المجازية والعامل فيهما تحقق والمراد بتحقق معناها فى الحس أن يكون معناها مدركا باحدى الحواس الخمس فيصح أن يشار اليه اشارة حسية بأن يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت فى نفسه بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم ببطلانه فتصح الاشارة اليه اشارة عقلية بأن يقال هذا الشئ المدرك الثابت عقلا هو الذى نقل له اللفظ وهذا بخلاف الامور الوهمية فانها لا ثبوت لها فى نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة ويحكم ببطلانها دون الوهم (قوله بأن يكون) أى بسبب أن يكون (قوله الى أمر معلوم) أى وهو المعنى المجازى (قوله ويشار اليه اشارة حسية) أى لكونه مدركا باحدى الحواس الخمس وكلام الشارح يوهم القول بأن اسم الاشارة موضوع للمحسوس مطلقا وتقدم انه خلاف التحقيق والحق انه موضوع للمحسوس بحاسة البصر فقط وأن استعماله فى المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله ويشار اليه الخ عطف تفسير لما قبله (قوله أو عقلية) أى لكونه له ثبوت فى نفسه وان كان غير مدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل (قوله كقوله) أى كالاسد فى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وسكون اللام وفتح الميم وتمام البيت له لبد اظفاره لم تقلم وبعده

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش * ثمانين عاما لا أبا لك يسأم

ومهما يكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

(قوله لدى أسد) أى أنا عند أسد أى رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وادعى انه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية لان المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا لادراكه بحاسة البصر (قوله أى تام السلاح) تفسير لشاكى السلاح فشاكى صفة مشبهة أى تام سلاحه فاضافته لفظية لا تفيده تعريفا فلذا وقع صفة لنكرة وهو مأخوذ من الشوكة يقال رجل ذو شوكة أى رجل ذو انضمار فأصله شاوك فقلب قلبا مكانيا

والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية) لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) حسا أو عقلا) أى ما عنى بها واستعملت هى فيه بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالحسى (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح

فصار رشا كو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة وفسرت شوكة السلاح بتمامه لان تمام السلاح عبارة عن كونه أهلا للاضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة أصله ونفوذه عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيرها بالتمام لان تمامه أى اجتماع آلاته يدل على قوة مستعمله فيفهم منه انه ذو شوكة أى اضرار ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى فى صاحبه والخطب فى ذلك سهل انتهى يعقوبى (قوله مقذف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين أحدهما انه قذف به فى الحروب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تهوله وثانيهما أنه قذف باللحم ورمى به أى زيد فى لحمه حتى صار له جسامة أى سمن ونبالة أى غلظ فعلى المعنى الاول يكون قوله مقذف تجريدا لملائمته المستعار له وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريدا ولا ترشيحا لملائمته لكل من المستعار منه والمستعار له ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الاسد من الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة المعدودين من أهل القوة الاسدية التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به وعلى هذا فيكون قوله مقذف ترشيحا لملائمته المستعار منه تحمل فتأمل (قوله أى قذف) بكسر الذال مخففة فى المحلين لا مشددة كما قيل والاصار قوله كثيرا اضافتها (قوله ورمى به) تفسير لما قبله أى زاد الله أجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيرا فالباء للتعدية (قوله جسامة) أى سمن ونبالة أى غلظ وهو عطف لازم (قوله اهدنا الصراط المستقيم) أى فالصراط المستقيم فى الاصل هو الطريق الذى لا اعوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية ووجه الشبه التوصل الى المطلوب فى كل وانما كانت تحقيقية لان المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلا وذلك لان الدين الحق المراد به ملة الاسلام بمعنى الاحكام الشرعية وهى لها تحقق وثبوت فى نفسها (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح والقصد من نقله لكلام المصنف افادة أن المصنف يجعل زيد أسد تشبيها بليغا لا استعارة لان حد الاستعارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما سيأتى بقوله وفيه بحث (قوله فالاستعارة) أى مطلقا من غير تقييد بكونها تحقيقية بدليل انه لم يذكر فى هذا التعريف تحقق المعنى حسا أو عقلا (قوله ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له) أى لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين اطلاقه وهو المعنى المجازى بمعناه الحقيقى الذى وضع هو له فالضمير فى وضع راجع لما الاولى لا الثانية فالصلة جارية على غير من هى له والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشئ افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث انه لا يصح أن يستعمل فيه الا بعلاقة المشابهة لعدم صحة الحمل حينئذ قال فى الاطول وقد أفاد هذا التعريف الذى ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه لمعنى مجازى آخر لان المعنى المجازى لم يوضع له اللفظ اه أى وأما تشبيه المعنى المجازى بشئ آخر واثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما فى قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى أهل تلك القرية التى كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتقاع اللون والنحول باللباس بجامع الاشتمال فى كل واستعير اللباس لذلك استعارة تصريحية تحقيقية ثم شبه أيضا ما غشيهم عند جوعهم وخوفهم بمطعوم مر بشع تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاذاقة تخييل ففى الآية ثلاث استعارات تحقيقية ومكنية وتخييلية (قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال اطلاقه أى وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه أصليا ولا يضر بيان هذه الارادة فى التعريف وان كان المراد بالمعنى عند الاطلاق ما ذكر لان التنبيه عليه لزيادة البيان (قوله فعلى هذا) أى فاذا فرعنا على هذا الحد المذكور وهو أن الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج من تفسيرها أسد ونحوه كحمار وبدر من قولك زيد أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعارة بل هو تشبيه بليغ بحذف الاداة فقول الشارح نحو زيد أسد فيه حذف كما علمت أى

(مقذف أى رجل شجاع) أى قذف به فى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة فالاسد هنا استعارة للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (قوله) أى والعقل (كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم) أى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف رحمه الله تعالى فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

نحو أسد من قولك زيد أسد (قوله مما يكون اللفظ) بيان لنحو وكان الاولى أن يقول من كل لفظ
استعمل فيما وضع له (قوله وان تضمن) أى ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له وقوله به أى بمعناه
الموضوع له ولا شك أن لفظ الاسد فى الامثلة السابقة مستعمل فى المعنى الذى وضع هو له وهو
الحيوان المفترس وان تضمن تشبيه شئ وهو زيد به لكن ذلك الشئ ليس معنيا بذلك اللفظ وحينئذ
فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعارة (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى خروج لفظ الاسد
فى الامثلة المذكورة عن حد الاستعارة (قوله لانه) أى الحال والشأن وقوله اذا كان معناه أى
معنى لفظ الاسد المستعمل فيه فى الامثلة المذكورة (قوله عين الموضوع له) أى لا المعنى المجازى
وهو الرجل الشجاع (قوله لم يصح تشبيه معناه) أى المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أى لا يصح
أن يقال فيه شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشئ بنفسه وتشبيه الشئ
بنفسه محال والحاصل أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له يقتضى أن ههنا معنى استعمل
فيه اللفظ وآخر وضع له شبه احدهما بالآخر فاذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد
المشبه والمشبه به وهذا فاسد وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الاسد فى الامثلة
المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ
لا من الاستعارة (قوله لاستحالة الخ) أورد عليه أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع
له لا يقتضى تشبيه الشئ بنفسه ألا ترى أن المشترك اذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل فى المشبه
صدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضرورة انه وضع
لهما معا وليس فيه تشبيه الشئ بنفسه وأجيب بأنا لا نسلم أن المشترك اذا استعمل تلك الحيثية يصدق
عليه انه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له لان المشترك موضوع
بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان
موضوعا له بوضع آخر وحينئذ فالمشترك المذكور داخل فى الاستعارة لصدق حدها عليه حيث
استعمل المشترك بتلك الحيثية (قوله على أن ما الخ) هذه العلاوة من تتمة كلام المصنف مقوية للمذهب
اليه من اخراج الاسد فى الامثلة المذكورة من الاستعارة وحاصلها انه لا يحتاج فى اخراج الاسد
فى تلك الامثلة عن الاستعارة الى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له والا لزم تشبيه الشئ
بنفسه لان لنا شيأ يغنينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن نقول ان لفظ الاسد فى الامثلة كلها خارج
عن التعريف بقوله ما تضمن لان ما واقعة على المجاز وأسد فى الامثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ
حتى يحتاج للاخراج بما ذكر وان صح الاخراج به أيضا وانما كانت ما واقعة على مجاز لانا اذا قسمنا
المجاز أولا الى استعارة وغيرها ثم أردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم فالانسب أن يؤخذ
فى تعريفها الجنس الجامع لقسمى المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز وانما كان
الانسب أن يؤخذ المجاز جنسا لانه هو الاقرب للنوع الذى أريد تمييزه عن مقابله وحينئذ تكون ما
عبارة عنه (قوله لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف فى الايضاح (قوله وفيه
بحث) أى فى كلام المصنف بحث من حيث اخراجه الاسد فى الامثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله
لا نسلم انه) أى الاسد فى الامثلة المذكورة (قوله مستعمل فيما وضع له) أى الحيوان المفترس
(قوله بل فى معنى الشجاع) أى وحينئذ يكون لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو
الشجاع الذى زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس واستعير اسمه له فيكون
أسد حينئذ مجازا بالاستعارة لصدق تعريفها الذى ذكره المصنف عليه وليس هناك جمع بين الطرفين
لما علمت أن زيدا ليس هو المشبه بالاسد الحقيقى بل المشبه كلى زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل
فى معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح انه مستعمل فى معنى الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أنه يكون

خرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد
ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيد أسد مما يكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء به وذلك لانه اذا كان معناه عين
المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى
الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على
أن ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز
بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها
وأسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم انه
مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع

مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات تشبيه زيد بالاسد كذا قيل وهذا بعيد من عبارة الشارح المذكورة فتأمل واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحده وانها فى الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع أن التشبيه معتبر فى الاستعارة بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار أنه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى اهـ فنرى (قوله فيكون مجازا) أى لانه مستعمل فى غير ما وضع له وقوله واستعارة أى لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له (قوله بقرينة حمله) متعلق بمستعمل المقدر فى قوله بل فى معنى الشجاع أى بل مستعمل فى معنى الشجاع بقرينة حمله ويصح أن يكون متعلقا بقوله فيكون مجاز وحينئذ يكون جوابا عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من ارادة الحقيقة ولا قرينة هنا وحاصل الجواب أنا لا نسلم عدم القرينة هنا بل هنا قرينة وهى حمله على زيد ولا يقال انه لا دلالة للحمل على كون الاسد مستعملا فى معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظاهر وصحح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه (قوله ولا دليل لهم) أى للقوم التابع لهم المصنف أى لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدا فى الامثلة المذكورة مستعمل فى حقيقته وعلى هذا فلا منافاة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بعد واستدلالهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أى نحو زيد أسد (قوله على حذف اداة الخ) أى محمول على حذف أداة التشبيه وأن التقدير زيد كالاسد حتى يكون أسد مستعملا فيما وضع له (قوله واستدلالهم) مبتدأ خبره فاسد الآتى وقوله على ذلك أى على ما ذكر من أن أسدا أو نحوه فى الامثلة المذكورة مستعمل فى حقيقته وأنه محمول على حذف اداة التشبيه (قوله بأنه قد أوقع الاسد على زيد) أى حمل عليه وأخبر به عنه (قوله أن الانسان لا يكون أسدا) أى فمقتضاه أن يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون المحمول عين الموضوع فى المعنى (قوله فوجب المصير) أى الرجوع (قوله بحذف أداته) الباء للملابسة أى الملابس لحذف اداته (قوله قصدا الى المبالغة) علة للحذف أى وانما حذفت الاداة لاجل قصد المبالغة فى زيد بايهام انه عين الاسد (قوله لان المصير الى ذلك) أى التشبيه بحذف الاداة (قوله فحمله على زيد صحيح) لان المعنى زيد رجل شجاع والحاصل أن قولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه وأداة التشبيه وتنوسى التشبيه واستعمل المشبه به فى معنى المشبه على سبيل الاستعارة لان المشبه وهو الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكر لفظه وقد ذكر المشبه به مكانه مخبرا به عن زيد وأما زيد فليس مشبها به الا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة وبتلك الحيثية اخبر عنه وأما من حيث انه شخص معين بهذا العلم فليس مشبها هنا وقد ضعف بعضهم ما قاله الشارح من البحث بأنه لا بد من المبالغة فى الاستعارة ولا مبالغة فى قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه ورد بأنه اذا استعمل لفظ المشبه به فى المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغا منه مسلما والمقصود الحكم بالاتحاد كما فى رأيت أسدا يرمى فان تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ منه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فحصلت المبالغة فى الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا له فتأمل (قوله على ما ذكرنا) أى من أن أسدا مستعمل فى الرجل الشجاع لا فى الحيوان المفترس الذى وضع له (قوله فى مثل هذا المقام) أى فى هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة ولم تذكر الاداة (قوله كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور) أى وتعلق الجار والمجرور به دليل على انه مؤول بمشتق كشجاع ومجترئ ونحوهما فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترئ من الجراءة ولو كان المشبه به مستعملا فى معناه

فيكون مجازا واستعارة كقولى رأيت أسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف اداة التشبيه وأن التقدير زيد كالاسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الاسد على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور

الحقيقى

الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور لكونه جامدا حينئذ والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله كقوله أسد علي) أي كقول عمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدهم خطابا للحجاج توبيخا له أي أنت أسد علي وأنت نعامة في الحروب فعلي متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترئ صائل وفي الحروب متعلق بنعامة لكونه بمعنى جبان لان النعامة من أجبن الحيوانات وتمام البيت فتخاء تنفر من صفير الصافر والفتخاء بالخاء المهملة والمد المسترخية الجناحين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى وبعد البيت المذكور

هلا برزت الى غزالة في الوغى * بل كان قلبك في جناحي طائر

الخطاب في برزت للحجاج وغزالة هي امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة ليلا في ثلاثين فارسا وكان الحجاج في الكوفة وصحبته ثلاثون ألف مقاتل فخرج هاربا بهم فصلت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك الصلاة سورة البقرة (قوله أي مجترئ) تفسير للمعنى المجازي المشبه بالاسد وذلك لان أسدا لا يصح تعلق الجار والمجرور به الا اذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل الا اذا قصد منه الاجتراء والاجتراء لا يكون مقصودا منه الا اذا استعمل فيه مجازا وأما عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجتراء وان كان الاجتراء حاصلا وفرق بين حصول الشيء قصدا وحصوله من غير قصد نعم يمكن أن يقال من طرف المصنف ان الجار والمجرور متعلق بالاداة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه كما قيل في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون فان بمجنون متعلق بما لما فيها من معنى الفعل أي انتفى ذلك بنعمة ربك وكذا يقال هنا المعنى أنت تشبه الاسد بالنسبة الي وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله والطير أغربة عليه الخ) هذا بعض بيت لابي العلا المعري من قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها

أودى فليت الحادثات كفاف * مال المسيف وعنبر المستاف

وتمام البيت المذكور في الشرح بأسرها فتخ السراة وما كانت لصاف أودى أي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام أي ليت الحادثات تكف الاذى واستاف الرجل اذا ذهب ماله والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام وصاف جبل طيء والشاهد في قوله والطير أغربة عليه فانه ليس المراد بالاغربة الطير المعروف اذ لا معنى له هنا بل المراد الطير باكية عليه فعليه متعلق بأغربة وهي في الاصل اسم للطير المعروف وهو جامد ولا يصلح تعلق الجار به فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به وانما نقل لفظ الاغربة الى معنى الباكية لان الغراب يشبه به الباكي الحزين اذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى ان كل الطيور في الحزن على ذلك المرثي مثل الاغربة الباكية عليه (قوله واعلم الخ) أشار الشارح بهذا الى أن كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله أو عقلي) أي لا بمعنى الاسناد الى غير من هو له بل بالمعنى الآتي (قوله فالجمهور على انها مجاز لغوي) أي وعليه مشى المصنف سابقا حيث قال فيما مر وقد يقيدان أي الحقيقة والمجاز باللغويين ثم قسم المجاز اللغوي الى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازا لغويا (قوله بمعنى الخ) أتى بهذه العناية دفعا لتوهم أن المراد باللغوي ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي فأفاد بها أن المراد باللغوي ما قابل العقلي فقط (قوله ودليل الخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي فالاستعارة مجاز لغوي ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل عن أئمة اللغة وأشار المصنف بقوله كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه الى الصغرى لان هذا في قوة قولنا

كقوله أسد علي * وفي الحروب نعامة أي مجترئ صائل علي وكقوله والطير أغربة عليه أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها)

قوله وعنبر المستاف هكذا في النسخ التي بأيدينا ولم يتعرض المحشي لتفسيره ولم يظهر لي معناه ولعله محرف عن عنبر قال في القاموس وعنبر الشيء عينه وشخصه اه وليحرر بالمراجعة اه مصححه

الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له لانها موضوعة للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله أى الاستعارة) يعنى المصرحة لان الكلام فيها (قوله المشبه به) أى كالاسد بالنسبة الى السبع المخصوص وقوله لا للمشبه أى كالرجل الشجاع (قوله ولا للاعم منهما) أى وهو الشجاع مطلقا أى رجلا كان أو أسدا اذ لو كان اللفظ موضوعا للاعم منهما لكان متواطئا أو مشككا فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما واذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله فى المشبه مجازا لغويا اذ يصدق عليه حينئذ انه لفظ استعمل فى غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله موضوع للسبع المخصوص) أى والقرينة المانعة من ارادة المعنى الموضوع له كيرمى فى المثال لا تمنع من الوضع له وانما تمنع من ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله كالحيوان الجرئ) مثال للمعنى الاعم والجرئ مأخوذ من الجراءة (قوله ليكون الخ) علة للمنفى أعنى الوضع للمعنى الاعم وقوله عليهما أى على السبع والرجل الشجاع (قوله كاطلاق الحيوان الخ) أى فحيوان موضوع للمعنى الاعم من الاسد والرجل وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وحينئذ فاستعماله فى كل من الاسد والرجل حقيقة (قوله وهذا) أى كون الاسد موضوعا للسبع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) أى الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (قوله فيكون مجازا لغويا) أى لا عقليا (قوله وفى هذا الكلام) أعنى قول المصنف ولا للاعم منهما (قوله بل باعتبار عمومه) أى تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده وهل هذا شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه عليه من غير ملاحظة الخصوص كذا نظر يس والظاهر من اضراب الشارح الاول (قوله فهو ليس من المجاز فى شئ) أى وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا وعبارة ابن يعقوب وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الاعم اذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الاعم من حيث انه متحقق فيه فهو حقيقة فاذا قلت رأيت انسانا وأردت بالانسان زيدا ولكن من حيث انه انسان لا من حيث انه زيد أى شخص مسمى بهذا الاسم فانه يكون حقيقة وكذلك قولك رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود الرجولية فيه فانه يكون حقيقة ولو استعمل العام فى الخاص من حيث خصوصه أى للاشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعل اطلاق اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملابسة العام للخاص فى الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام الذى أريد به الخصوص مجازا عند الاصوليين قطعا ومثل العام المتواطئ اذا استعمل فى أحد أفراده من غير قصد اشعار بالاعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم اشعار الاعم بالاخص وعدم استلزامه اياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمة فى الجملة تكفى فى التجوز اه وما ذكره من أن استعمال العام فى الخاص باعتبار عمومه حقيقة وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المعرف باللام فى المطول حيث قال ما حاصله ان اسم الجنس وعلم الجنس اذا اطلقا على الفرد باعتبار الخصوص كان مجازا واذا اطلقا على الحقيقة فى ضمن الفرد كان حقيقة ونقل شيخنا الحفنى فى حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام أن استعمال العام فى الخاص حقيقة مطلقا بناء على أن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام الاجل أى فيما وضعت لاجله واسم الكلى انما وضع ليستعمل فى الجزئى وتأمله (قوله بمعنى أن التصرف الخ) الاولى بمعنى انها تصرف عقلى أى ذات تصرف عقلى وأشار المصنف بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالمجاز العقلى هنا اسناد الشئ لغير من هو له لانه انما يكون فى الكلام المركب المحتوى على اسناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى أمر عقلى أى يدرك بالعقل وهو المعانى العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو

المشبه

أى الاستعارة (مجاز لغوى) كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما) أى
من المشبه والمشبه به فاسد فى قولنا رأيت
أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص
لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع
والرجل كالحيوان الجرئ مثلا ليكون
اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان
على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن
أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع
اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن
ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا
الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على
الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا
فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو
حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه
الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة
(مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى

المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك فى نفس الامر وحسن ذلك الادخال وجود المشابهة بينهما فى نفس الامر ثم انه يلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقليا لان جعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلى وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلى يطلق على أمرين أحدهما اسناد الشئ لغير من هو له والثانى التصرف فى المعانى العقلية على خلاف ما فى الواقع (قوله أن التصرف) أى وهو الادعاء المذكور وقوله فى أمر عقلى أى وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة (قوله لا لغوى) أى لا فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه وانما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصير بعضها نفس غيرها وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل وان لم يكن معناه فى الاصل (قوله لانها الخ) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويا وحاصله أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا ينتج أن الاستعارة ليست مجازا لغويا بل عقليا لان الكلام فى المجاز لا فى الحقيقة وسند الصغرى قوله لانها لما لم تطلق الخ (قوله لانها) أى الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ اسد وقوله على المشبه أى كالرجل الشجاع (قوله بأن جعل الخ) الباء للسببية (قوله استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة له فى حل الاعراب اذ يصح تعلق قوله فيما وضعت له بقوله استعمالها على أن كان تامة وعلى انها ناقصة فالخبر الجار والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت له) أى لان العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار حقيقة فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن المجاز اللغوى هو ما استعمل فى غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هى على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال فى جنس المشبه به فالتجوز فى الحقيقة انما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب اطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار اعطاء حكم المعنى للفظ لان المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ سمى استعارة اه يعقوبى (قوله وانما قلنا) أى على لسان المصنف والا فالمناسب انما قال (قوله لو لم تكن كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء بل اطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذى أشار له بقوله لانها الخ من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بابطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثة فقوله لما كانت استعارة لازم أول أى لكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المدعى وكذا يقال فى بقية اللوازم الآتية (قوله لما كانت استعارة) أى لان حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه المستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى لان نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردا عن المبالغة والادعاء (قوله لكانت الاعلام المنقولة) أى كزيد سمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لمجرد وجود النقل فيه ولا قائل به ورد بأن نفى الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التى هى من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لا علاقة فيها أصلا فلم يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) أى انه يلزم لو لم تراع المبالغة المقتضية لادخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لها مع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد) أى

لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة (فى المشبه استعمالا فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه

عن الادّعاء وقوله عاريا عن معناه أى الحقيقى ولو بحسب الادّعاء والمعنى أن الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصلى فى ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن فى اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة فى جعله كصاحب ذلك الاسم كما فى الحقيقة المشتركة والمنقولة فانه لما لم يصحبها معناها الاصلى انتفت المبالغة فى اطلاق المعنى المنقول اليه بالغير ورد ما ذكره من أن نفى الادّعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة فى نفى المبالغة بأنه ان أريد بنفى المبالغة نفى المبالغة فى التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كلا تشبيه فيه أصلا ففاسد من وجهين أحدهما انه مصادرة حيث علل الشئ بنفسه لان نفى المبالغة فى التشبيه يعود الى معنى نفى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والآخر أن نفى تلك المبالغة لا يستلزم نفى كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة لان الابلغية الموجودة فى الاستعارة دون الحقيقة هى الابلغية الموجودة فى سائر أنواع المجاز وهى كون المجاز كادّعاء الشئ بالدليل على ما سيأتى وتلك لم توجد فى الحقيقة سواء كانت تشبيها أو غيره وان أريد بنفى المبالغة نفى أمر آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله وما صح أن يقال الخ) يعنى انه يلزم من نفى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فى الاستعارة أن من قال رأيت أسدا يرمى وأراد بالاسد زيدا لا يقال فيه انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله أسدا لاستواء الاطلاقين فى عدم ادّعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ فى جنس صاحب الاسم مع أن من قال رأيت أسدا يرمى وأراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه جعل زيدا أسدا قطعا وما ذاك الا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به فثبت المدّعى وهو أن الاستعارة لم تطلق الا بعد ادخال المشبه فى جنس المشبه به فكانت مجازا عقليا فان قلت يخدش هذا الوجه الثالث فى كلام الشارح أن قولهم جعله أسدا يجرى فى زيد أسد مع أنه لم يوجد فيه الادّعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه أن الادّعاء المذكور متحقق أيضا فى زيد أسد اذ ليس المعنى على تقدير أداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من أفراد الاسد ادّعاء فان قلت ذلك الادّعاء لا يتحقق فى العرف بمعنى زيد الاسد بل المعنى على تقدير أداة التشبيه مع أنه يقال ان قاله أيضا جعل زيدا أسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك فى الصورة المذكورة كان مرادهم انه جعله شبيها بالاسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا فى الاستعارة اهـ فنرى (قوله وأراد الخ) أى بالاسد زيدا (قوله انه جعله اسدا) أى صيره أسدا وانما كان لا يقال لمن قال ذلك انه جعل زيدا أسدا لان جعل اذا كان بمعنى صير كما هنا تعدّى الى مفعولين ويفيد اثبات صفة لشئ فيكون مدلول قولك فلان جعل زيدا أسدا انه اثبت الاسدية له ولا شك أن مجرد نقل لفظ الاسد لزيد واطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله فى جنسه ليس فيه اثبات اسدية له (قوله انه جعله اسدا) أى صيره (قوله اذ لا يقال جعله اميرا الا وقد اثبت فيه صفة الامارة) أى ومن سمى ولده أسدا لم يثبت فيه الاسدية بمجرد اطلاق لفظ الاسد عليه (قوله واذا كان) هذا مرتبط بما اقتضه الدليل السابق وحاصله انه رتب على انتفاء الادّعاء المذكور فى الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزومها وهو انتفاء الادّعاء المذكور فى الاستعارة باطلا فثبت نقيضه وهو اعتبار الادّعاء المذكور فى الاستعارة واذا كان الادّعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به انما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه اليه واذا كان الخ (قوله بمعنى انه الخ) أى لانك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققا فيه فحينئذ يكون نقل لفظ الاسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له فيكون استعمال اسم الاسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له وظهر لك من هذا أن الاستعارة حقيقة على هذا وهو بمعنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ سمى استعارة تبعا لاستعارة المعنى (قوله ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به أى ولاجل أن اطلاق اسم المشبه به المسمى بالاستعارة (قوله انما يكون بعد ادّعاء

وما صح أن يقال ان قال رأيت أسدا وأراد بزيد انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادّعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبه به

دخوله في جنس المشبه به) أي المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له وانما تجوز عقلي فهذا له مدخل في صحة التعجب عند هذا القائل وسيأتي الجواب عنه وأنه لا مدخل له في الصحة (قوله في قوله) أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله من حر الشمس وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء والرسائل للملك نوح بن نصر مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها

قالوا ربيعك قد قدم * فلك البشارة بالنعم
قلت الربيع أخو الشتا * أم الربيع أخو الكرم
قالوا الذي بنوا له * يغني المقل من العدم
قلت الرئيس ابن العميد * اذن فقالوا لي نعم

(قوله أي توقع الظل علي) فسره بذلك لان التظليل على ما في التاج ايقاع الظل (قوله من الشمس) أي من حرها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عداه بمن أي تمنع من حر الشمس (قوله نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وان كان القائم غلاما (قوله اعز علي) صفة لنفس وجملة تظللني في محل نصب على الحال والتقدير قامت نفس هي اعز علي من نفسي مظللة لي من الشمس (قوله قامت) فاعله ضمير يعود على النفس والجملة مؤكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ مؤخر والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظللة لي وشمس مظللة من الشمس من العجب (قوله أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء) أي فقد شبه الغلام بالشمس وادعى انه فرد من أفرادها وأن حقيقتها متحققة فيه ثم استعار له اسمها (قوله وجعله شمسا على الحقيقة) أي من حيث انه جعل فردا من أفرادها وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله اذ لا تعجب في أن يظلل انسان الخ) أي لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب وذلك لان الشمس لا يرتسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا حال بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها وأما اذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقية استغرب ايقاعه الظل على من ظلله لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طي الظل واذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الانسان المظلل (قوله لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له (قوله في قوله) أي في قول الشريف أبي الحسن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن ابراهيم طباطبا بن اسماعيل بن ابراهيم ابن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده باصبهان وبها مات والبيت من المنسرح وقبله

يامن حكى الماء فرط رقته * وقلبه في قساوة الحجر
ياليت حظي كحظ ثوبك من * جسمك يا واحدا من البشر
لا تعجبوا الخ

(قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) البلى بكسر الباء مقصورا من بلي الثوب يبلى اذا فسد أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلالته ففي الكلام حذف مضاف (قوله هي) أي الغلالة شعار أي ثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس أيضا تحت الدرع سمي شعارا لانه يلي الشعر (قوله قد زر) أي لانه قد زر أي شد وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير أزراره المنصوب على المفعولية راجع للمحبوب أيضا أو للغلالة وذكره باعتبار أنها قميص أو شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية والبلى ترشيح ويحتمل أن زر بالبناء للمفعول وأزراره نائب

(ومحل التعجب في قوله قامت تظللني) أي
توقع الظل علي (من الشمس نفس أعز علي
قامت تظللني ومن عجب شمس)
من نفسي أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني
من الشمس) فلولا أنه ادعى أنه الغلام معنى الحقيقة لما
الحقيقي وجعله شمسا على أنه اذ لا تعجب في أن
الشمس لهذا التعجب معنى انسانا آخر
يظلل انسان حسن الوجه الذي من التعجب
(والنعت عنه) أي ولهذا صح هي شعار
(قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) أيضا
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
(قد زر أزراره على القمر)

فاعل والقمر للغلالة وعلى هـذا فالمشبه هو المحبوب الذى هو مرجع الضمير فى غلالته (قوله تقول الخ) أفاد بهذا أن تعديته زر الى الازرار فيه ضرب من التسامح لانه انما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الازرار ولا يتعدى الى الازرار والشاعر قد عداه اليها (قوله فلولا انه جعله الخ) حاصله انه لا يخفى أن يتوهم أن صاحب الغلالة انسان يسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك لان العادة أن غلالة الانسان لا يتسارع البلى اليها قبل الامد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق فى الانسانية بل دخل فى جنس القمرية والقمر لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضوءه لان هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل التعجب والكون ماذكر من خواص القمر قيل ان من جملة عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجرة المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله لان الكتان) أى الذى كانت منه الغلالة (قوله لانسلم أن الذكر على هـذا الوجه ينافى الاستعارة) أى لانه لا ينبئ عن التشبيه والمنافى لها انما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعا خبرا عن المشبه كما فى زيد أسد أو حالا منه أو صفة له نحو مررت بزيد أسد أو جاءنى رجل أسد فذلك الجمع ينبئ عن التشبيه ضرورة انه لا يصح صدقه على ماجرى عليه فتقدر أداة التشبيه تقليلا لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وأما اذا ذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه كما فى البيت لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الاداة نظرا للمعنى فهو استعارة وقد سبق كل من هـذا البحث وجوابه فى بحث المجاز العقلى وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضى أن نحو على لجين الماء استعارة وهـم صرحوا بكونه تشبيها الا أن يقال تصريحهم بكونه تشبيها لا ينافى صحة كونه استعارة فتأمل (قوله كما يقال) أى كقولنا اى كعدم المنافاة فى قولنا سيف زيد فى يد أسد المراد فى يده فقد شبه زيدا بالاسد وادعى انه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية فقد جمع بين المشبه وهو زيد والمشبه به وهو الاسد على وجه لا ينبئ عن التشبيه لان هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الاداة الا بزيادة فى التركيب أو نقص منه بحيث يحول الكلام عن اصله كأن يقال رأيت فى يد رجل كالاسد سيفا (قوله ورد هذا الدليل) حاصله منع الصغرى القائلة الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أى لا نسلم ذلك وهـذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا فى غير ما وضع له هذا وقد علم من مضمون الكلام أولا وآخرا أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوى ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الاصلى فى نفس الامر مسلم عند القائل بأنها مجاز عقلى وبقى النزاع فى أن الاستعارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما فى نفس الامر أو عقليا نظرا للمبالغة والادعاء فالخلاف على هذا عائد الى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله مستعمل فى الرجل الشجاع) أى وان ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الاسد بعد تشبيهه به اذ تقدير الشئ نفس الشئ لا يقتضى كونه اياه حقيقة (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له وحاصل ماذكره من التحقيق أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل المشبه به أولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وأن أفراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف (قوله بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل ان قلت ان الذى بطريق التأويل انما هو أحد القسمين

تقول زررت القميص عليه أزرره إذا شددت
أزراره عليه فلولا أنه جعل قمرا حقيقيا لما كان
للنهى عن التعجب معنى لأن الكتان إنما يسرع
إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى
لا لملابسة إنسان كالقمر فى الحسن لا يقال
القمر فى البيت ليس باستعارة لأن المشبه
وهو الضمير فى غلالته وأزراره ولأنا
مذكور نقول لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى
الاستعارة المذكورة كما يقال سيف زيد
فى يد أسد فإن تعريف الاستعارة صادق
على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء)
أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه
به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له (للعلم الضرورى
بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل
فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع
المخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول
المشبه فى جنس المشبه به مبنى على أنه جعل
أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين أحدهما
المتعارف وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية
القوة

وهو غير المتعارف وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق فكيف يقول الشارح على انه جعل أفراد الاسد قسمين بطريق التأويل قلت جعل الافراد قسمين مبنى على كون الاسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو مجازى وكونه موضوعا لذلك ليس الا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر فى قسم واحد وهو المتعارف اهـ يس (قوله فى مثل) أى الموجود فى مثل الخ (قوله والهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أى لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع الخ) أى ببيان أن القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف فيندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ينافى القرينة المانعة من ارادة الاسدية ووجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة انما يمنع من ارادة الاسدية بالمعنى المتعارف وحينئذ فلا منافاة (قوله السبع المخصوص) الانسب أن يقول عن ارادة الاسد ويحذف قوله المخصوص لانه ذكره فى السؤال يشير الى الجواب تأمل (قوله وأما التعجب الخ) هذا اشارة الى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم وهو اذا كان الادعاء لا يقتضى استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهى عنه فى البيتين السابقين لانهما لا يمكنان الا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة وحاصل الجواب الذى أشار له المصنف أن التعجب والنهى عنه لتناسى التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقته حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما تقرر من جعل كلام المصنف اشارة لجواب سؤال مقدر اندفع ما ذكره العلامة العصام من أن التعجب والنهى لم يجعلا دليلا على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلا مساس لجواب الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء اذ بناؤهما عليه لا ينافى كونها مجازا لغويا فالاولى اسقاط قوله وأما التعجب والنهى عنه (قوله وأما التعجب) أى من المشبه وقوله والنهى عنه أى عن التعجب (قوله فللبناء) أى فلبناء الاستعارة وقوله على تناسى التشبيه أى اظهار التناسى والمراد بالتناسى النسيان أى على اظهار نسيان التشبيه (قوله قضاء الخ) أى وانما تنوسى فيه التشبيه توفية حق المبالغة فى دعوى الاتحاد (قوله ودلالة الخ) عطف تفسير على قوله قضاء لحق المبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى والكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أى لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الامرين فقولك جاءنى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال ان الاستعارة تكون فى المفرد لانها الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له والكذب يكون فى الحكم فالمتصف بالكذب الكلام المركب المستعمل فى غير ما وضع له فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله بالبناء على التأويل) أى بسبب بنائها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله فى دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أى المتحقق فى دعوى الخ من تحقق العام فى الخاص أو أن فى بمعنى من البيانية (قوله بل يبذل المجهود الخ) يقال بذل يبذل كنصر ينصر والمراد بالمجهود الجهد والوسع والطاقة والمراد بترويج ظاهره اظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل المتكلم وسعه وطاقته فى ترويج ظاهره اذا عرف عدم مطابقته وقصد اظهار صحته لا ان لم يتعمد ذلك واعتقد الصحة (قوله ولا تكون علما) أى شخصيا لانه المتبادر من اطلاق العلم ولان علم الجنس تجرى فيه الاستعارة كاسم الجنس بخلاف علم الشخص فلا يصح ان يشبه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة مثلا و يطلق عليه اسمه وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر فى الامتناع يفهم منه أن الامتناع فى العلمية مخصوص بها وأما المجاز المرسل فيجوز فى العلمية اذ لا مانع من كون المجاز المرسل علما لصحة أن يكون العلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم كما اذا اطلق قيا رعلم فرس

فى مثل تلك الجثة المخصوصة والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (واما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر (و) بنصب (القرينة) أى وبنصب القرينة (على ارادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف

عـلى زيد مرادا منه لازمه وهو شدة العدو أى الجرى ثم ان جملة ولاتكـون علما عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (قوله ولا يمكن ذلك فى العلم) أى الشخصى وقوله لمنافاته الجنسية أى التى تقتضيها الاستعارة وقوله لانه أى العلم وقوله يقتضى التشخص أى تشخص معناه وتعينه خارجا وهـذا ظاهر فى علم الشخص لا فى علم الجنس لامكان العموم فى معناه لكونه ذهنيا والمعنى الذهنى لاينافى تعدد الافراد له (قوله وتناول الافراد) عطف تفسير وماذكره العلامة الشارح من أن الاستعارة تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف وذلك غير ممكن فى العلم الشخصى هو طريقة صاحب المفتاح حيث قال فيه والذى فرغ سمعك من أن مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السر فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد فى شرحه للمفتاح لانسلم أن الاستعارة تعتمد على الادخال المذكور لان المقصود من الاستعارة المبالغة فى حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء ان كان علم شخص فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما أنه رأى عين ذلك الشخص لانه رأى فردا من أفراد الجواد اه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قاله السيد بحث أما أولا فلان القول بالادخال فى اسم الجنس مالا داعى اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد وأما ثانيا فلان جعله عينه فيما اذا كان علما شخصيا ان كان لاعن قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض وحينئذ فلابد من التأويل وهو انما يكون بادخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به فى المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقى وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوضع التأويلى لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الاحوال وقوله تضمن أى استلزم نوع وصفية وليس المراد أنه دل دلالة تضمنية على نوع من الاوصاف كالكرم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لايحتاج فى افادة المعنى المصدرى الى الحاق الياء كذا فى الاطول (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أى العلم أى اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى اطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كليا تأويلا فاذا اطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصلى صح جعله استعارة بسبب ادعاء انه من أفراد ذلك الكلى مثلا حاتم موضوع للذات المعينة ثم انه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كلى فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بأن تقول عند رؤيتك لزيد رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود وملاحظة أن حاتما كأنه موضوع للجواد وأن زيدا فرد من أفراده وكذا يقال فى غيره (قوله كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود) أى المستلزم للاتصاف به فجعل ذلك الوصف لازما له وهو وجه الشبه فى الاستعارة وحاتم فى الاصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله ومادر بالبخل) أى ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل وهو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة قيل انما سمى مادرا لانه سقى ابله من حوض فلما فرغت الابل من الشرب بقى فى أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به أى حرك ماءه به بخلا وخوفا من أن يستقى من حوضه أحد (قوله وسحبان) هو فى الاصل صيغة مبالغة من سحب ثم جعل علما للبليغ المشهور والمناسبة ظاهرة اه أطول (قوله وباقل بالفهاهة) أى وباقل المتضمن الاتصاف بالفهاهة أى العجز عن الافصاح عما فى الضمير

ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة

وهو اسم رجل من العرب كان شديد العى فى النطق وقد اتفق انه كان اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه وأخرج لسانه ليشير بذلك الى أحد عشر فانفلت منه الظبى فضرب به المثل فى العى (قوله فحينئذ) أى فحين اذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز الخ (قوله ويتأول فى حاتم الخ) أى فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه وبهذا اندفع ما يقال انه اذا كان فردا من أفراده فكيف يصح التشبيه حينئذ (قوله وقرينتها) أى والقرينة الثابتة لها وانما أثبتت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم وأشار الشارح بهذا الدليل العام الجارى فى كل مجاز سواء كان مرسلا أو استعارة الى أن تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان انما هو للاعتناء بشأنها والا فالقرينة لازمة فى كل مجاز اه وفى الاطول أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها بل يجرى فى قرينة المجاز المرسل والمكنية ولا داعى الى جعل قرينة المكنية واحدا والزائد عليه ترشيحا اه (قوله اما أمر واحد) أى من ملائمات المشبه فى المصرحة كيرمى ومن ملائمات المشبه به فى المكنية كالاظفار (قوله يرمى) أى بالسهم وليس المراد مطلق رمى لانه يكون حتى فى الاسد الحقيقى تأمل (قوله يكون كل واحد منها قرينة) أى وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لعدم ملائمته للطرفين ملائمة شديدة وما ذكره المصنف مبنى على جواز تعدد القرينة وهو الحق وقال بعضهم لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة لانه ان كان الصرف عن ارادة المعنى الحقيقى بجميع تلك الامور فلا نسلم تعدد القرينة وان كان بكل واحد فلا حاجة لما عدا الاول وحينئذ فيجعل ترشيحا أو تجريدا (قوله كقوله فان تعافوا الخ) قال فى معاهد التنصيص هذا البيت لبعض العرب ولم يعينه وقوله فان تعافوا مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره وأصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه أى كرهه أى ان تكرهوا العدل والانصاف وتميلوا للجور وتكرهوا التصديق بالنبى فان فى أيدينا سيوفا تلمع كالنيران تحاربكم وتلجئكم الى الطاعة بها والعدل هو وضع الشئ فى محله فهو مقابل للظلم والايمان الاول فى البيت بكسر الهمزة تصديق النبى عليه الصلاة والسلام فيما جاء به عن الله والايمان الثانى بفتح الهمزة جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحة المعلومة وهو المراد ويصح أن يقرأ الايمان فى الموضعين بفتح الهمزة جمع يمين والمراد منه القسم فى الاول والجارحة فى الثانى (قوله أى سيوفا تلمع الخ) أى فقد شبه السيوف بالنيران بجامع اللمعان فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة (قوله فتعلق) أى ارتباط قوله تعافوا بكل الخ ظاهره أن القرينة على أن المراد بالنيران السيوف تعلق الاعافة بكل من العدل والايمان وفيه أن الكلام فى القرينة المتعددة وهى لا تكون الا لفظية والتعلق والارتباط ليس كذلك فالاولى أن يقول فكل واحد من العدل والايمان باعتبار تعلق الاعافة به قرينة على أن المراد بالنيران السيوف وانما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والآخر تجريدا لان مجموع الامرين بمنزلة الشرط فهما بمنزلة شئ واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) أى تعلق تعافوا بكل من العدل والايمان (قوله تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون وأما قوله فان فى ايماننا نيرانا فهو علة لذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف قال فى الخلاصة وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن ان قلت ان المحاربة تكون أيضا بالنار الحقيقية فهلا حملت النيران على حقيقتها فيكون القصد تخويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان بل تعذيبه بالسيف (قوله مربوط) تفسير للمتممة وقوله يكون الجميع أى المجموع وقوله لا كل واحد أى فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر

فحينئذ يجوز أن يشبه به غيره لتضمنه نوع وصفية ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما تأول فى الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود ويكون اطلاقه على الطائى (وقرينتها) يعنى أن الاستعارة لكونها مجازا لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما أمر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله فان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى أيماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعلة النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد

قوله الاعافة هكذا فى النسخ وصوابه العيافة بكسر العين كما فى الصحاح اه مصححه

(قوله فلا يصح جعله مقابلا له) أي لانه من أفراده (قوله وقسيما) عطف مرادف (قوله كقوله) أي البحترى من قصيدة من الطويل وبعد البيت

يكاد الندا منها يفيض على العدا * لدى الحرب ثنى فى قنا وقواضب

الثنى مصدر ثنيت الشئ أى ضاعفته والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله وصاعقة) يروى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله وخبره قوله تنكفى بها والصاعقة فى الاصل نار سماوية تتلف ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله من نصله) بيان لصاعقة أى صاعقة هى نصل بجعله صاعقة أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح (قوله أى من نصل سيف الممدوح) أشار به الى أن ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والاضافة لادنى ملابسة قال فى الاطول والنصل هو حد السيف كما فى الصحاح أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس فقد اختفى المقبض فى يده انتهى وكلام الشارح ظاهر على الاول لا على الثانى الا أن تجعل اضافة نصل للسيف للبيان وعليه فيحتاج لتقدير حد تأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حد سيفه فيه اشارة الى أن النصل هو حد السيف وقوله يقلبها أى تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدية (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع رأس والاقران جمع قرن وهو المكافئ والمماثل وكلاهما جمع قلة وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الاشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وقلة أمثاله فيها أو الى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف أو المراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح اذ كل من الجمعين يستعار للآخر كذا قيل وهذا مبنى على أن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة أما على انه موضوع لما فوق لاثنين وأن الجمعين انما يفترقان فى الغاية لا فى المبدا فلا يستعار جمع الكثرة للقلة ثم يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا (قوله خمس سحائب) فاعل تنكفى بها وهو من اضافة الصفة للموصوف كما أشار له الشارح بقوله أى أنامله الخمس والمراد العليا فقط والا فالانامل كثيرة وعبر الشارح بالانامل دون الاصابع مع أن الذى يقبض على السيف ويقلب به على الاعداء الاصابع لا الانامل للمبالغة فى شجاعة الممدوح أى انه لشجاعته وقوته لا كلفة عليه ولا مشقة فى قلب السيف على الاقران بالانامل وهذا اذا أريد بالانامل حقيقتها ويحتمل انه أراد بالانامل الخمس الاصابع مجازا وعلى هذا فلا مبالغة (قوله التى هى فى الجود الخ) أشار بهذا الى أن البيت فيه من المحسنات البديعية الاستتباع حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعة مدحه بالسخاوة (قوله وعموم العطايا) أخذ العموم من السحائب (قوله فذكر العدد) بتخفيف الكاف أى ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الانامل اذ السحائب الحقيقية ليست خمسا فقط (قوله فظهر من جميع ذلك) أى من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حد سيفه ومن انقلابها على أرؤس الاقران ومن كون المنقلب بها خمسا فى كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب أنامل الممدوح نظرا اذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الاقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة اللهم الا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة فى الوضوح والحاصل أن الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع وهذا لا ينافى كفاية بعضها فى أصل الدلالة على المراد وحينئذ فقول الشارح سابقا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة فى الوضوح لا لاصل الدلالة فلا منافاة (قوله استعار الاحياء) أى استعار هذا اللفظ

وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو
أكثر أنامل فقوله معا فلا يصح جعله مقابلا له
وقسيما) (كقوله وصاعقة من نصله) أى من
نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من انكفأ
أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من
حد سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس
سحائب) أى أنامله الخمس التى هى فى الجود
وعموم العطايا سحائب أى يصبها على
أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار
السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك
صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على
أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
أنه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى
الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه
والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى
اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه
فى قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا
فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى
وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب

وقوله للهداية متعلق باستعار أى استعاره لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالاحياء بمعنى جعل الشئ حيا وادعاء انه فرد من أفرادها ووجه الشبه بين الاحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما كما أن وجه الشبه بين الاماتة والاضلال ترتب نفى الانتفاع على كل منهما وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء (قوله مما يمكن اجتماعهما) أى من الشيئين اللذين يمكن اجتماعهما فى شئ أى فقد اجتمعا فى الله سبحانه وتعالى فانه محيى وهادى (قوله وهذا) أى قولنا والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما (قوله أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح (قوله لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة) ان قلت مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ وأن ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا أولى لامكان أن يقال مراد المصنف بالحياة الاحياء لكونها أثراله (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أومن كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا (قوله مما لا يمكن اجتماعهما) أى فقد اجتمع فى الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله اذ الميت لا يوصف بالضلال) أى لان الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا يتصف بالكفر الا باعتبار ما كان لا حقيقة لان الكفر جحد الحق والجحد لا يقع من الميت لانتفاء شرطه وهو الحياة (قوله ولنسم وفاقية) انما سموها وفاقية لا اتفاقية لان وفاقية أنسب بعنادية واللام فى قوله ولنسم لام الامر أى ادع الى تسميتها وفاقية وانما لم يقل وتسمى اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله لما بين الطرفين من الاتفاق) أى الاجتماع وعدم المباينة وكان الاولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق لان المفاعلة على بابها اذ كل من الطرفين وافق صاحبه فى الاجتماع معه فى موصوف واحد (قوله كاستعارة اسم المعدوم) أى وكاستعارة الميت للضال اذ لا يجتمع الموت والضلال فى شئ ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانية وأما اضافة اسم للمعدوم فيصح جعلها بيانية أيضا ويصح جعلها حقيقية بأن يراد بالمعدوم الامر الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بأن تقول فى زيد الذى لا نفع به رأيت اليوم معدوما فى المسجد أو تقول جاء المعدوم ونحو ذلك فشبه الوجود الذى لا نفع فيه بالعدم واستعير العدم للوجود واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان فى شئ قال فى الاطول ولا تتوقف استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر غير نافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح) أى والمد وأما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصالة وقوله والعدم أى وهو المستعار منه أصالة (قوله وكذلك استعارة اسم الموجود الخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشئ مع بقاء آثاره الجميلة بوجوده ويستعار الوجود للعدم ويشتق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميلة فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع (قوله لتعاند الطرفين) أى تنافيهما (قوله وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير ان قلت ان الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأتيان فى الاستعارة يتأتيان فى التشبيه فلم لم يذكرا هنالك أجيب بأن المقصود المبالغة ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر اهـ يس (قوله التهكمية) أى ما كان الغرض منها التهكم والهزؤ والسخرية (قوله والتمليحية) أى ما كان الغرض منها ايراد القبيح بصورة شئ مليح للاستظراف (قوله أى الاستعارة التى استعملت الخ) أشار بهذا الضابط الى كل من التهكمية

والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد وهذا أولى من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ اذ الميت لا يوصف بالضلال (ولنسم) الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وما يمتنع) عطف على ما يمكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولنسم) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضد) أى الاستعارة التى استعملت

والتمليحية وحاصله أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده كاطلاق الكريم على البخيل والاسد على الجبان ولا يصح فيهما اطلاق البخيل على الكريم ولا اطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا أن التهكمية والتمليحية بمعنى الا أن الفارق بينهما من جهة انه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ فى ضد معناه الهزؤ والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية وان كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وازالة السآمة عنهم بواسطة الاتيان بشئ مليح مستظرف كانت تمليحية فاذا اطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب تهكما أو تمليحا وشبه الجبان بالاسد بجامع الشجاعة الموجودة فى المشبه وهو الجبان تنزيلا والموجودة فى المشبه به وهو الاسد حقيقة واستعير اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله فى ضد معناها الحقيقى أو نقيضه) الضدان هما الامران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان والنقيضان الامران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأحدهما وجودى والآخر عدمى (قوله أى لتنزيل الخ) تفسير لما مر (قوله بواسطة تمليح) أى الاتيان بشئ مليح مستظرف وقوله أو تهكم أى استهزاء وسخرية (قوله فبشرهم بعذاب أليم) نزل التضاد منزلة التناسب فشبه الانذار بالبشارة بجامع ادخال السرور فى كل وان كان تنزيليا بالنسبة للمشبه واستعير اسم البشارة للانذار بسبب ادخال الانذار فى جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة المصرحة التبعية التهكمية أو التمليحية العنادية فقول الشارح استعيرت البشارة للنذارة أى بعد تشبيه النذارة بالبشارة ثم انه ان أريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التى هى الخ وان أريد معناها لم يصح الحكم باستعارتها اذ المستعار انما هو اللفظ وقد يجاب بأن المراد الثانى لكن فى الكلام حذف مضاف والاصل استعير اسم البشارة الذى هو لفظ البشارة (قوله بما يظهر) أى بخبر يظهر سرورا وقوله فى المخبر به أى فى وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله للانذار) متعلق باستعيرت وقوله الذى هو ضده اى فهو الاخبار بما يظهر عبوسا فى وجه الشخص المخبر به (قوله الذى هو ضده) أى ضد البشارة وتذكير الضمير نظرا لكونها اخبارا أو ضد الاخبار (قوله بادخال الانذار) متعلق باستعيرت أى بسبب ادخال الانذار فى جنس البشارة لتنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم او التمليح (قوله على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد والتمليح وكذا قوله بعد على سبيل التمليح والظرافة العطف فيه للتفسير وكان عليه أن يزيد والاستهزاء لان كلا من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم والتمليح كما علمت (قوله ولا يخفى الخ) هذا بيان لكون الاستعارة فى وبشرهم عنادية (قوله من جهة واحدة) أى بحيث يكون المبشر به هو المنذر منه والمبشر هو المنذر وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبر لمخبر بأن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله وكذا الشجاعة والجبن) أى لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة وأما من جهتين فهو ممكن ألا ترى قول الشاعر أسد على وفى الحروب نعامة (قوله وباعتبار الجامع قسمان) قد يقال ينبغى أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام لانه اما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنهما أو داخل فى مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن أن يقال ان المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيهما الاقسام الاربعة الاول أن يكون داخلا فى مفهوم الطرفين والثانى أن لا يكون داخلا فى مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا فى مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولعله لذلك عبر فى الثانى بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله أى ما قصد اشتراك الخ) وهو الذى يسمى فى التشبيه وجه الشبه لانه سبب للتشبيه وسموه هنا جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه واعلم أن الجامع فى الاستعارة هو متعلق العلاقة وذلك لان العلاقة فى قولك رأيت أسدا لانسان هو المشابهة فى الشجاعة فالجامع هو الشجاعة لان بسببها أدخل المشبه فى جنس المشبه به

ادعاء

فى ضد معناها الحقيقى (أو نقيضه لما مر) أى لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى أنذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان)

ادعاء وجمع مع أفراده تحت مفهومه (قوله اما داخل فى مفهوم الطرفين) أى بأن يكون جزءا من
مفهومهما لكونه جنسا أو فصلا لذلك المفهوم (قوله بعنان) هو بكسر العين اللجام (قوله
طار اليها) أى عدا اليها فشبه العدو الذى هو قطع المسافة بسرعة فى الارض بالطيران الذى هو قطع
المسافة بسرعة فى الهواء واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الطيران طار بمعنى عدا والجامع
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فى مفهوم كل من المستعار له وهو العدو والمستعار منه وهو الطيران
لانه جنس لكل منهما وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه فى الارض كما أن الفصل المميز للطيران
كونه فى الهواء واسناد الطيران فى الحديث للرجل مجاز عقلى والاصل طار فرسه بسعيه اليها
(قوله أو رجل الخ) أو للتقسيم لخير الناس مقسم لهذين القسمين وليست للترديد (قوله فى شعفة)
بفتح الشين المعجمة وتحريك العين المهملة وبعدها فاء (قوله فى غنيمة) فى بمعنى مع وهو حال من الضمير
المستتر فى الظرف أو أنها باقية على حالها بدل من شعفة بدل اشتمال والرابط محذوف والتقدير له
(قوله قال جار الله) أى جار بيت الله الحرام والمراد به العلامة محمود الزمخشرى (قوله الصيحة)
هى الصوت المفزع أى الموجب للفزع والخوف فقوله التى يفزع منها أى يخاف من اجلها (قوله اذا
جبن) أى فالهيعة فى الاصل معناها الجبن واستعمالها فى الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم
المسبب فى السبب وذلك لان الصيحة لما أوجبت الخوف الذى هو الجبن سميت باسمه وهو الهيعة
(قوله واستعد للجهاد) أى بحيث اذا سمع اصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة والمقاتلة قدم لهم
بسرعة وأخذ قوله واستعد للجهاد من قوله ممسك بعنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه
اياه (قوله اخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل ويرشحه قوله فى الحديث ممسك ويصح
قراءته فعلا ماضيا ويرشحه قوله بعد واستعد للجهاد (قوله فى بعض رؤس الجبال) اخذ البعضية
من المعنى لان قوله فى الحديث فى شعفة المراد منه فى أى شعفة وليس المراد منه فى كل شعفة لاستحالة
ذلك (قوله قليل) أخذ القلة من التصغير (قوله للعدو) أى عدو الفرس وهو ذهابه للحرب
بسرعة (قوله فان الجامع بين العدو) أى الذى هو المستعار له وقوله والطيران أى الذى هو
المستعار منه (قوله وهو) أى قطع المسافة بسرعة داخل فيهما أى لانه جنس من مفهوم كل منهما
لان الطيران قطع المسافة بسرعة فى الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة فى الارض (قوله الا انه) أى
ذلك الجامع الذى هو قطع المسافة بسرعة فى الطيران أقوى منه فى العدو فلذا جعل الطيران مشبها به
والعدو مشبها لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه الذى هو الجامع (قوله
والاظهر الخ) قصد الشارح المناقشة فى قول المصنف فان الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث
جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين (قوله والسرعة لازمة له) أى للطيران
وقوله فى الاكثر أى بالنظر للغالب ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة
(قوله لا داخلة فى مفهومه) أى وليست السرعة داخلة فى مفهوم الطيران بحيث انه لا يوجد
بدونها بخلاف العدو فان السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بتمامه وحيث كانت
السرعة لازمة للطيران وداخلة فى مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين
لانه فى أحدهما لازم لا جنس وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد وانما عبر
الشارح بالاظهر لامكان الجواب بأن الملتفت له فى الجامع قطع المسافة فى كل لا نفس السرعة ولا شك
أن قطع المسافة داخل فى مفهوم الطرفين أو للاشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا (قوله
فالاولى الخ) عبر بالاولى لما مر من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيا ولامكان الجواب عنه بما مر
ولان المناقشة فى الامثلة ليست من دأب المحصلين لانها تذكر لايضاح القاعدة على تقدير صحتها لكن
الاولى أن تكون صحيحة (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين

(لانه) أى الجامع (اما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل فى شعفة فى غنيمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رأس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى فى العدو والطيران الا انه فى الطيران أقوى منه فى العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الاكثر لا داخلة فى مفهومه فالاولى أن يمثل

(قوله باستعارة التقطيع) أى باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ أن يقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض لاجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلا فى مفهوم التقطيع وان كان ازالة الاتصال هو فى المعنى ازالة الاجتماع تأمل من تقرير شيخنا العدوى (قوله لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض) أى الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض والعطف فى قول الشارح وابعاد بعضها عن بعض للتفسير (قوله الداخلة فى مفهومهما) أى فى مفهوم التقطيع والتفريق وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض وأن مفهوم تفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزقة فقد أخذ الجامع وهو ازالة الاجتماع فى حد كل منهما على انه جنس له وقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض فصلا فى الاول مميزا له عن الثانى وقيد كونها غير ملتزقة فصلا فى الثانى مميزا له عن الاول (قوله وهى) أى ازالة الاجتماع فى القطع أشد أى أقوى لتأثيرها فى الاتصال الاشد وتقرير الاستعارة فى الآية المذكورة أن يقال اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع ازالة الاجتماع فى كل واستعير التقطيع للتفريق واشتق من التقطيع قطعنا بمعنى فرقنا فهى استعارة تصريحية تبعية (قوله والفرق الخ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذى هو اسم لمحل الرسن أعنى أنف الدابة على أنف الانسان مجازا مرسلا مع انه قد اعتبر فى كل من المعنى الحقيقى للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود فى المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا وذلك لان المرسن اعتبر فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنف بهيمة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الالتزاق فى الاشياء التى زال اجتماعها وحيث اعتبر فى المعنى الحقيقى لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى معناه المجازى فلم جعل اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة واطلاق المرسن على أنف الانسان مجازا مرسلا وهلا جعل كل منهما مجازا مرسلا أو استعارة وما الفرق بينهما (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) أى على أنف الانسان حيث جعل مجازا مرسلا (قوله خصوص وصف) أى وصفا خاصا وقوله ليس فى الانف أى ليس فى أنف الانسان وهذا راجع لقوله فى المرسن وقوله وتفريق الجماعة راجع لقوله والتقطيع وأصل العبارة مع أن فى المرسن وصفا خاصا ليس فى أنف الانسان وكذلك فى التقطيع وصف خاص ليس فى تفريق الجماعة وقد علمت أن الوصف الخاص فى المرسن كونه أنف بهيمة يجعل فيه الرسن ولا شك أن هذا غير موجود فى أنف الانسان والوصف الخاص فى التقطيع التزاق الاجسام التى زال اجتماعها ولا شك أن هذا غير موجود فى تفريق الجماعة لما علمت أن التفريق ازالة الاجتماع بين الاجسام غير الملتزقة (قوله هو أن خصوص الوصف الخ) هذا خبر عن قوله والفرق وتوضيح ذلك أن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذى تبنى عليه الاستعارة يقتضى قوة المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه فالوصف الخاص الكائن فى التقطيع لما روعى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق فى ازالة الاجتماع فصح أن يشبه التفريق الذى هو أضعف بالتقطيع الذى هو أقوى ويدعى انه من أفراده واستعارة اسمه له وأما الوصف الخاص الذى فى المرسن لما لم يلاحظ وانما لوحظ الاطلاق والتقييد لم يكن استعارة بل مجازا مرسلا لعدم التشبيه فلو لوحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبها به لاجل ذلك الوصف لكان أيضا استعارة كما أن الوصف فى التقطيع اذا لم يلاحظ كان مجازا مرسلا أيضا وربما أوهم كلام الشارح أن كون المرسن مجازا مرسلا وأن كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك (قوله والحاصل)

اى

(قوله) باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل

أى وحاصل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله أن التشبيه) أى أن المشابهة التى هى علاقة الاستعارة فاندفع ما يقال ان الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة (قوله بخلافه ثمة) أى بخلاف استعمال المرسن فى الانف فان التشبيه غير ملاحظ فيه وانما لوحظ فيه الاطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد فى المطلق فكان مجازا مرسلا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف لان الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين وحاصله ان الحكم بدخول الجامع فى الطرفين مخالف لما تقرر فى فن الحكمة من أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف ومعلوم أن الجامع فى الاستعارة يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى منه فى المستعار له فالدخول فى مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضى التفاوت وهل هذا الا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل فما أدى الى ذلك وهو كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين باطل (قوله فى غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة وقوله أن جزء الماهية أى كالحيوانية والناطقية بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ أى لامتناع التشكيك فى الذاتيات فالحيوانية التى فى زيد ليست أقوى منها حالة كونها فى عمرو وكذلك الناطقية بل التى فى زيد مساوية للتى فى عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حالية وقوله أقوى أى من نفسه حالة كونه فى المستعار له وانما وجب ذلك لتكون الاستعارة مفيدة وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع أقوى فى احد الطرفين لان التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفى فيه مساواة الطرفين فى الجامع (قوله قلت امتناع الاختلاف الخ) حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف فى أجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهى المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية أى التى اعتبروا انها مفهوم ما مركبا من امور غير ذاتيات لها والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية بل تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف فلا يصح أن يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى احدهما أشد وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى احدهما أشد (قوله فى الماهية الحقيقية) أى وهى المركبة من الاجناس والفصول التى ظفروا بها خارجا كالحقائق النوعية الراجعة الى حقائق الجواهر فقط أو الاعراض فقط التى أجزاؤها فى الذهن مختلفة وفى الوجود الخارجى متحدة كحقيقة الانسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله والمفهوم) أى والماهية المفهومة من اللفظ (قوله بل قد يكون) أى مفهوم اللفظ وقوله أمرا مركبا أى أمرا اعتباريا اى أمرا اعتبروه مركبا من امور الخ كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله أعنى المركب) اى أعنى بمفهوم الاسود المركب من السواد والمحل أى الذات فهو أى مفهوم الاسود مركب من أمرين الجوهر الذى هو الذات والعرض الذى هو وصف السواد وقوله مع اختلافه أى السواد بالشدة والضعف (قوله واما غير داخل) أى فى مفهوم الطرفين وهذا صادق بأقسام ثلاثة بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا كما فى مثالى الشارح أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه به فقط كقطع المسافة بسرعة فى استعارة الطيران بناء على دخوله فى مسمى العدو ولزومه لمسمى الطيران أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط كما لو استعير العدو للطيران فى الهوا بسرعة بناء على أن السرعة داخلة فى مفهوم العدو وغير داخلة فى مفهوم الطيران (قوله التهلل) أى المتلألئ المتنور وفى المختار تلألأ السحاب ببرقه تلألؤا وتهلل وجه الرجل من فرحه تلألأ وتنور (قوله عارض للاسد) أى كما أنه عارض للرجل الشجاع لان المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبه به الحيوان المقيد بها أيضا والقيد خارج عن المقيد (قوله وكذا التهلل للشمس) أى وللوجه فالجامع فى المثالين خارج عن الطرفين (قوله اما عامية) أى

أن التشبيه ههنا منظور وبخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كما فى) استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) الاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية

يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها فعامية نسبة للعامة وهم ما قابل الخاصة (قوله وهى المبتذلة) من البذلة وهى المهنة فكأن الاستعارة لما بلغت الى حد استعملها العامة صارت ممتهنة مبتذلة (قوله نحو رأيت أسدا يرمى) أى فان الاسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما وهو الجراءة أمر واضح يدركه كل احد لاشتهار الاسد بها (قوله أو خاصية) أى لا يعرفها الا الخواص من الناس وهم الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة أما الخاصة فانهم يدركونها بالسرعة سيرهم (قوله التى لا يطلع الخ) بيان للغريبة فهو خبر لمحذوف لانه وصف مخصص أى وهى التى لا يطلع عليها أى على جامعها أى لا يهتدى الى الجامع الكائن فيها الا الخواص (قوله والغرابة قد تكون الخ) أشار بهذا الى أن الغرابة فى الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه الا المتسع فى الحقائق والدقائق المحيط علما بما لا يمكن لكل احد تكون أيضا بالغرابة فى نفس الشبه أى ايقاع المشابهة بين الطرفين فقوله فى نفس الشبه أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه كما يدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (قوله بأن يكون الخ) أى وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غرابة كأن يكون تشبيه هذا الامر بهذا الامر غريبا ونادرا وان كان كل واحد من المشبهين كثيرا فى ذاته كما فى المثال الآتى فان ايقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة والنادر انما هو تشبيه أحدهما بالآخر (قوله كما فى قوله) أى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله قربوسه) القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت عليه غير صعفوق وهو اسم عجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحلول وهو أول الرطب اهـ فنرى ثم انه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبى فكأن القربوس ضم فم الفرس اليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول احتبى مضمنا معنى جمع والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس فكأنه يقول واذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه اليه كما يضم المحتبى ركبتيه اليه فعلى الاول ينزل وراء القربوس فى هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى بالعكس أى ينزل القربوس فى الهيئة منزلة الركبتين وفم الفرس منزلة الظهر والوجه الاول وان كان فيه مناسبة ما من جهة أن الركبتين فيهما شيآن كذلك فم الفرس مع التفاوت فى المقدار والقربوس محدب كوسط الانسان وخلفه كظهره لكن فيه بعد من جهة أن القربوس فى الهيئة اعلى وكذا الركبتان والفم اسفل وكذا الظهر وحينئذ فالوجه الثانى لهذا الاعتبار أولى لانه ادل عليه فهو أسد فى تحقق التشابه (قوله أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفنى أن هذا تفسير مراد والا فالقربوس كما فى الصحاح هو السرج وعليه فقوله فى البيت قربوسه من اطلاق الكل وارادة البعض على طريق المجاز المرسل اهـ لكن الذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن الذى فى النسخ الصحيحة من الصحاح أن القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بعنانه) أى بلجامه وقوله الى انصراف الزائر أى من عنده من زوره (قوله المعترضة فى فم الفرس) أى المدخلة فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقة الجامعة لاذقن الفرس الى تلك الحديدة (قوله وأراد بالزائر نفسه) أى نفس القائل لا شخص آخر والاصل الى انصرافى فعبر عن نفسه بالزائر الدالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو

عودته فيما أزور حبائبى * اهماله وكذا كل مخاطر

أى عودت ذلك الفرس الاهمال والترك عند زيارة الاحبة وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله شبه هيئة وقوع الخ) أى شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج

وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه

بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى ووجه الشبه هو هيئة احاطة شئ
لشيئين ضاما احدهما الى الآخر على أن احدهما اعلى والآخر اسفل واستعير الاحتباء وهو ضم الرجل
ظهره وساقيه بثوب وشبهه لالقاء العنان ووقوعه فى قربوس السرج لاجل ضم رأس الفرس الى
جهته واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعارة التصريحية التبعية هذا حاصل كلام
الشارح قال العلامة يس ما حاصله لا يخفى أن الكلام فى الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقد مر أن
كلا من طرفى التشبيه اذا كان هيئة كانا مركبين وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضا مركبا فتكون
الاستعارة تمثيلية لا مساغ لها فيه الكلام مع أن المثال أيضا ليس كذلك اذ لم يقل الشارح واستعار هيئة
الاحتباء لهيئة وقوع العنان فى قربوس السرج بل جعل كلا من المستعار والمستعار له مفردا فالاولى
للشارح أن يقول شبه ايقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه واستعير
الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع وحاصل الجواب أن المشابهة
بين الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل باعتبار الهيئتين قال الشارح شبه هيئة الخ اشارة الى أن
التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة وبهذا تعلم أن قوله واستعار
الاحتباء لوقوع الخ هو المطابق للمقام وأن قول الناصر اللقانى فى حواشى المطول الاولى واستعار
هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان فى القربوس ليطابق ما قبله لا يوافق المرام انتهى والحاصل أن
المشبه به فى الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل والمشبه الذى
نقل له لفظ الاحتباء هو القاء العنان على القربوس لاجل ضم رأس الفرس الى جهته وقد اشتمل كل
منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما اليه مع كون احد المضمومين أرفع من
الآخر وهذه الهيئة نشأت فى التعقل من ايقاع العنان أو الثوب مثلا فى موقعه الذى هو القربوس
وضم الفرس فى الاول والظهر والساقين فى الثانى فحيث قلنا شبه القاء العنان على القربوس لاجل
ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر فذلك التشبيه انما هو باعتبار الهيئة المذكورة التى تضمنها
كل منهما لانه بها يظهر التشبيه وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه فالتشبيه هنا
واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لا انه واقع بين هيئتين كما توهمه السائل ومعلوم
أن تضمن كل من الطرفين المفردين هيئة لا يخرجه عن كونه مفردا كما تقدم فى تشبيه العنقود بالثريا
بخلاف ما اذا كان كل منهما هيئة فانه يكون مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الافرادية
لا التمثيلية وأن قول الشارح شبه هيئة الخ على حذف مضاف أى شبه لازم هيئة الخ فتأمل
(قوله من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيانا لموقعه لان القربوس موقع العنان وأن تكون
تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس والاول اظهر (قوله لغرابة الشبه) وجه الغرابة فى هذا
الشبه أن الانتقال الى الاحتباء الذى هو المشبه به عند استحضار القاء العنان على القربوس للفرس
فى غاية الندور لان احدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما فى الوجه من دقة
التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة ادراك وجه الشبه وبعده عن الاذهان (قوله وقد
تحصل الخ) عطف على قوله سابقا قد تكون أى أن الغرابة قد تكون فى نفس التشبيه وقد تحصل
الخ (قوله بتصرف الخ) أى وذلك التصرف هو أن يضم الى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف
اقتضاه الحال وصححته المناسبة (قوله كما فى قوله) أى قول الشاعر وهو كثير عزة وهذا البيت من
قصيدة من الطويل وقبله

ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح

وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو رائح اخذنا البيت

وقوله كل حاجة أى من رمى الجمار وغيره والدهم جمع دهماء وهى السوداء والمهارى بفتح الراء

من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى
المحتبى ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار
الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف
فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله)
اخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
(وسالت بأعناق المطى الاباطح)
جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه

وكسرها جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بكسر الحاء وفتحها بطن من قضاعة هذا معناه في الاصل ثم صارت المهرية تطلق على كل نجيبة من الابل ويتظر بمعنى ينتظر والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب وقوله اخذنا بأطراف الخ أى شرعنا في أطراف الخ وأطراف الاحاديث فنونها وأنواعها فهو جمع طرف بالتحريك بمعنى الناحية والاباطح جمع أبطح وهو محل سيل الماء الذى فيه الحصا الدقيق ضد الغليظ وحينئذ فالمعنى لما فرغنا من أداء المناسك في الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال وهي ما يجعل من الاخبية وغيرها على المطايا وارتحلنا رحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاشتياق الى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الاحاديث وأنواعها وفي حال أخذنا بأطراف الاحاديث اخذت المطايا في سرعة السير السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء في تتابعه وسرعته (قوله دقاق الحصا) الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام كما قيل لان جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل كما في عبد الحكيم (قوله حثيثا) أى مسرعا يقال ولى حثيثا أى مسرعا حريصا قاله الفنرى (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله والشبه) أى ووجه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله عامي) أى يعرفه الخاصة والعامة (قوله اذ أسند الفعل) يعني المجازى وهو سالت المستعار لسارت وهذا علة لمحذوف أى وانما كانت الاستعارة العامية هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبة لانه أسند الفعل (قوله دون المطي) أى الذى حقه أن يسند اليه (قوله وأعناقها) أى ودون أعناقها (قوله حتى افاد) أى ذلك الاسناد وقوله انه أى الحال والشأن أى حتى أفاد ذلك الاسناد أن الاباطح امتلأت من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكله وتوضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمطي لانها هي التى تسير فأسنده الشاعر للاباطح التى هي محل السير فهو من اسناد الفعل لمحله اشارة الى كثرة الابل وأنها ملأت الاباطح لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل واحاطته بكله فلا يسند الجريان للنهر الا اذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال سارت الاباطح الا اذا امتلأت بالسائر فيها لانه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه فلو كان في الاباطح محل خال من الابل لصدق عليه انه غير سائر لعدم اشتماله على ما يسير فيه (قوله واشتعل الرأس شيبا) أى انتشر شيب الرأس وظهر ظهورا تاما فأسند الاشتعال الذى هو وصف للشعر الحال في الرأس الى محله وهو الرأس اشعارا بأن ذلك الحال وهو الشعر ملأ المحل من اجل أن وصف الحال انتقل للمحل وصار وصفا له فكل جزء من الرأس انما وصف بالاشتعال لاشتمال ما فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه انه غير مشتعل لعدم اشتماله على المشتعل (قوله وأدخل الاعناق في السير) أراد بادخالها في السير جرها باء الملابسة المقتضية للابسة الفعل لها وأنها سائرة لان مرجع الملابسة الى الاسناد وحينئذ فيكون السيل مسندا للاعناق تقديرا وذلك الاسناد مجاز عقلي وحينئذ ففي الكلام مجازان عقليان لفظي وهو اسناد السيل الى الاباطح وتقديري وهو اسناده الى الاعناق فالبيت مشتمل على ثلاث مجازات احدها مجاز بالاستعارة والآخران مجازان عقليان فلما أن اضاف الى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله لان السرعة والبطء الخ) علة لمحذوف أى وانما ادخل الاعناق في السير واسنده لها تقديرا لان سرعة السير وبطأه يظهران غالبا فيها فهي سبب في فهم سرعة السير وبطئه فلما كانت سببا في فهم ذلك وادراكه صارت كأنها سبب في وجود السير وحينئذ فاسناد السير تقديرا للاعناق من باب اسناد الشئ الى ما هو كالسبب فيه والحاصل أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الابل في المحل الذى فيه دقيق الحصا استعارة مبتذلة

دقاق الحصا استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه
بما أفاد اللطف والغرابة (اذ أسند الفعل)
أعني سالت (الى الاباطح دون المطي)
وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من
الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
(وأدخل الاعناق في السير) لان السرعة
والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق

الكثرة استعمالها ثم اضاف اليهما أوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للابل فى الاصل الى محله من باب اسناد ما للحال الى المحل "شعار بكثرتها وأدخل الاعناق فى السير حيث قال وسالت بأعناق المطى" الاباطح أى وسالت الاباطح ملتبسة بأعناق المطى" فقد تضمن ذلك الكلام كون الاعناق سببا لان الاعناق تظهر فيها سرعة السير وبطؤه وبقية الاعضاء تابعة لها واسناد السير الى الاعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من اسناد الشئ الى ما هو كالسبب فيه فلما أن اضاف الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناده الى سكانه لفظا واسناده الى سببه ضمنا صارت الاستعارة غريبة (قوله وتبين أمرهما) أى أمر السرعة والبطء (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها وسميت الاعناق هوادى لان البهيمة تهتدى بعنقها الى الجهة التى تميل اليها وقيل ان الهادية مقدم العنق وهو ما فى الصحاح وعلى الاول وهو أن الهوادى هى الاعناق يكون قول الشارح وتبين أمرهما فى الهوادى من قبيل الاظهار فى محل" الاضمار اشارة الى أن الاعناق تسمى بالهوادى (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لما سبق فى التشبيه) أى من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بدّ أن يقوم بالطرفين معا فاذا كانا أو أحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا وامتنع كونه حسيا لاستحالة قيام الحسى "بذلك العقلى" منهما أو من احدهما (قوله لكنه) أى الجامع وقوله أو مختلف أى بعضه حسى" وبعضه عقلى" (قوله تصير ستة) أى لان القسم الاول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام والاقسام بعده ثلاثة فالمجموع ستة وحاصلها أن الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى" أو عقلى" أو بعضه حسى" وبعضه عقلى" فهذه ثلاثة وان كانا غير حسيين فاما أن يكونا عقليين أو المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا أو بالعكس فهذه ثلاثة أيضا ولا يكون الجامع فيها الا عقليا (قوله والى هذا) أى الى وجود تلك الاقسام الستة والى أمثلتها أشار بقوله الخ (قوله فالجامع اما حسى") أى لان الحسى" يقوم بالحسيين (قوله فأخرج لهم) أى فأخرج موسى السامرى" لبنى اسرائيل (قوله جسدا) أى بدنا بلحم ودم وقوله له خوار أى له صوت البقر وهذا بدل من عجلا (قوله فان المستعار منه ولد البقرة) أى فان الذى استعير منه لفظ العجل ولد البقرة لانه موضوع له (قوله والمستعار له) وهو الذى اطلق عليه لفظ العجل فى الآية (قوله الذى خلقه الله تعالى) أى على شكل العجل (قوله من حلى" القبط) بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدى وثدى" والقبط بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم" على غير قياس كما فى الاصول (قوله التى سبكتها) صفة للحلى" لانه اسم جنس والسامرى" كان رجلا حدادا فى زمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لسامرة قبيلة من بنى اسرائيل (قوله التربة) هى لغة فى التراب (قوله من موطئ فرس جبريل) أى من محل وطء فرس جبريل الارض بحوافرها واسم تلك الفرس حيزوم كما فى شرح الايضاح وكانت اذا وطئت الارض بحوافرها يخضر" محل" وطئها بالنبات فى الحال فكشف السامرى" عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار محل" وطئها فى الحال فسوّلت له نفسه أن التراب الذى وطئته تلك الفرس يكون روحا للمال الذى فيه فأخذ منه شيأ وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس عندهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى يعنى حين قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فأتوه بذلك الحلى وصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بلحم ودم وله خوار أى صوت كصوت العجل فقال هو وأتباعه لبنى اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببنى اسرائيل للمناجاة

وتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء
تستند اليها فى الحركة وتبعها فى الثقل
والخفة (ق) الاستعارة باعتبار الثلاثة
المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة
أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما
حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى
والمستعار له عقلى أو بالعكس تصير أربعة
والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لا غير واما
فى القسم الاول فكما فى التشبيه لكنه
حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة والى
هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسى نحو فأخرج لهم
عجلا جسدا له خوار) فان المستعار منه ولد
البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه
الله تعالى من حلى (القبط) التى سبكتها نار
السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة
التى أخذها من موطئ فرس جبريل عليه
الصلاة والسلام

وسبقهم موسى عليه الرضوان الله فوقعت هذه الفتنة بأثره وقيل ان سبب اختصاص السامرى بمعرفة ذلك أن أمه كانت ألقته عام ولد فى كهف لينجو من ذبح فرعون اذ كانت ولادته فى سنة تذبح أبناء بنى اسرائيل فبعث الله له فى ذلك الكهف جبريل ليربيه فعرف اثر فرسه وذلك فتنى الله من الفتنة (قوله والجامع الشكل) أى الصورة الحاصلة فى الحيوان وولد البقرة اذ شكلهما أى صورتهما المشاهدة واحدة ان قلت ان تكون الآية من قبيل الاستعارة فيه بحث اذ قوله جسدا له خوار صريح فى أنه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد أبدل بدل الكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرجه من الاستعارة الى التشبيه قلت ان البدل انما أخرجه عن أن يكون المراد به العجل الحقيقى وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى الحيوان المخلوق من الحلى فالبدل قرينة على الاستعارة كيرمى فى رأيت أسدا يرمى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض عن أن يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر وأخرجه عن أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى الفجر اذ لا يبين الشئ نفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله نحو وآية لهم) أى وعلامة لهم على قدرة الله وقوله نسلخ منه النهار أى نكشف ونزيل عنه أى عن مكان ظلمته أى عن المكان الذى فيه ظلمته فمن بمعنى عن التى للمجاوزة على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وفى الكلام حذف مضافين وقوله النهار أى ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظلمون فشبه ازالة ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمة الليل بكشط الجلد واستعير السلخ للازالة واشتق من السلخ نسلخ بمعنى نزيل والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ وترتب حصول الظلمة على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السلخ) أى معنى لفظ السلخ فالاضافة حقيقية ويصح جعلها بيانية ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) أى عن الشاة ونحوها (قوله والمستعار له كشف الضوء) أى ازالته وانتزاعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهواء الذى بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال فالمراد بكون ما ذكر مكانا لليل انه مكان ظلمة أى لظلمته أى انه مكان تظهر فيه ظلمته والا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحته ولا معنى لكون احدهما له مكان ففى الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الابصار وفى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الافق تقوم الظلمة الحاصلة فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع القاء ظله) أى ظل الليل والمراد بالقاء الظل ظهوره والمراد بظله ظلمته وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف عن مكان الليل على حذف مضاف أى عن مكان ظله أى ظلمته أى عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته اما الهواء أو سطح الارض على ما فيه من الخلاف وتعادل الشارح القاء ظله ولم يقل القاء ظلمته تبعا للايضاح والكشاف اشارة الى أن الظلمة أمر وجودى كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وهما حسيان) أى مدركان بحاسة البصر ان قلت ان كلا من كشط الجلد وازالة الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لانهما مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت جعل الكشط والازالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما أو باعتبار متعلقيهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف فى حسيتهما ولا يقال ان الترتب اذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعارة فى الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات لانا نقول ترتب أمر على آخر هذا

(والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان
على شكل ولد البقرة (والجامع) من المستعار
منه والمستعار له (حسى) أى
مدرك بالبصر (واما عقلى نحو وآية لهم الليل) معنى
نسلخ منه النهار فان المستعار منه
السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل)
وهو موضع القاء ظله (وهما حسيان)

كلى

كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وان كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا فلذا لم ينظر لتعلقه بخلاف السلخ وازالة الضوء ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب ابصاره عادة وأن الظلمة أجرام لطيفة تتصل بالاجرام الحسية توجب عدم الابصار لما اتصلت به عادة وأما ان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى لاتصال الاجرام اللطيفة الاشراقية بها والظلمة كون الاجرام بحيث لا ترى لاتصال الاجرام اللطيفة غير الاشراقية بها كان كل من الضوء والظلمة عقليا (قوله والجامع ما يعقل) أى والجامع بين الطرفين الامر الذى يعقل أى يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب أمر على آخر ولا شك أن فى الاول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وفى الثانى ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله دائما أو غالبا) أى سواء كان حصوله عقب حصول الامر الآخر دائما أو غالبا وقوله كترتب ظهور اللحم على الكشط راجع لقوله غالبا لان ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدسومة ونحوه بينهما بحيث لا يصير لا زقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم وقوله وترتب ظهور الظلمة الخ راجع لقوله دائما فهو لف ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا الترديد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحينئذ فقوله دائما اشارة لمذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا فيكون حصولها عقب حصولهما دائما وقوله أو غالبا اشارة الى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادى بطريق الفيض وجرى العادة من الله تعالى والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة عقب حصول المقدمتين غالبا بهذا الاعتبار لا دائما (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله وبيان ذلك) أى وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفى نسخة أى وبيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هى الاصل) أى فى كل حادث اذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره أصله وانما يظهر اذا طرأ الضوء عليه ويدل لهذا قوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الخلق من ظلمة ثم رش عليهم من نوره (قوله والنور) أى والضوء طار عليها وقوله بضوئه الاولى حذفه وجعل الضوء ساتر الظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله فقد سلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها او المراد فقد سلخ ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل فمن بمعنى عن وفى الكلام حذف مضافين (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الاولى أن يقول فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السلخ فى الآية بمعنى الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله اهابه) أى جلده (قوله وحينئذ) أى وحين اذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أى نزعه وازالته لا بمعنى ظهوره (قوله صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام ولعله تعرض للصحة دون الحسن لا تفاقه على ما يأتى للشارح فى آخر العبارة عن العلامة فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله لان الواقع الخ) علة لقوله صح وقوله عن مكان الليل أى عن مكان ظلمته (قوله وأما على ما ذكر فى المفتاح الخ) مقابل لمحذوف أى أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وازالته عن مكان ظلمة الليل فلا اشكال فى قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب ازالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام وأما على الخ (قوله من أن المستعار له ظهور النهار) الاولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاة واستعير اسم المشبه به وهو السلخ للمشبه واشتق

والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر
أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا
كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان
الليل والترتب أمر عقلى وبيان ذلك أن
الظلمة هى الاصل والنور طار عليها يسترها
بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من
الليل أى كشط وأزيل كما يكشط عن الشئ
الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور
الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح
قوله تعالى فاذا هم مظلمون لان الواقع
عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو
الاظلام وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن
المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل

منه فيظهر بمعنى تظهر منه النهار (قوله ففيه) أى ففى قوله فاذاهم مظلمون اشكال (قوله لان الواقع بعده) أى بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله انما هو الابصار) أى فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذاهم مبصرون ولم يقل فاذاهم مظلمون أى داخلون فى الظلام (قوله وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أى كلام المصنف القائل ان المستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكى القائل ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وحاصل ماذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق وذكر العلامة الحفيد فى حواشى المطول وجها رابعا وحاصله أن المراد بالنهار فى قول السكاكى المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التى هى من طلوع الشمس الى غروبها لاظهوره بطلوع الفجر ولاشك أن الواقع عقب جميع المدة الدخول فى الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أى نخرج منه جميع النهار فعقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام (قوله على القلب) قدسبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا وان لم يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع مايقال ان القلب اذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وحينئذ فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه انتهى (قوله أى ظهور ظلمة الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمة الليل ثم ان قوله من النهار يحتمل التضمن أى ظهور ظلمة الليل منفصلة من النهار أى بفراغه أو أن من للابتداء أى ظهور ظلمة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أى من مكان ضوئه هذا وماذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لاعقبه حتى تأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستقرار فيه واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القلب فى الآية أيضا لان المعنى حينئذ وآية لهم الليل نسلخه من النهار أى نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فاذاهم مظلمون تأمل (قوله أو بأن المراد من الظهور التميز) أى ومن فى كلام المفتاح بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تميز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد على هذا الوجه الثانى انه ان أريد بالتميز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه فى مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال الخ وان أريد تميزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد اذ الضوء والظلمة لايجتمعان فى محل لتضادهما وان أريد تميزه عنه حال كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الارض فهو فاسد لانه من قبيل نقل الاعراض من محل الى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه الثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح فتأمل اه يعقوبى (قوله أو بأن الظهور) أى فى كلام المفتاح (قوله بمعنى الزوال) أى وحينئذ فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل ولاشك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله كما فى قول الحماسى) أى كالظهور الذى فى قول الشاعر الحماسى فانه بمعنى الزوال (قوله وذلك عار الخ) هذا عجز بيت من أبيات الحماسة صدره أعيرتنا ألبانها ولحومها * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر

وقبله

أتنسى دفاعى عنك اذ أنت مسلم * وقد سال من ذل عليك قراقر

ونسوتكم فى الروع باد وجوهها * يخلن اماء والاماء حرائر

الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول أى مخلى من اسلمته خليت بينه وبين من يريد النكاية به وقراقر اسم واد أى اشتد الذل عليك فى ذلك الوادى حتى صار مثل السيل الذى يسيل به عليك والروع الخوف ويخلن أى يظن تلك النسوة اماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر فى نفس الامر والاستفهام فى أعيرتنا أيضا للانكار أى لم تعيرنا بألبان الابل ولحومها مع أن اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها وألبانها جائز فى الدين وفى العقل وتفريقها فى المحتاجين اليها

احسان

فيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار
دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين
الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى
ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من
الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما
فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر

احسان فذلك عار ظاهر أى زائل لا يعتبر (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية وصدر البيت وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
كأنه يقول وتلك شكاية زائل عنك عارها فتأذيت بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه (قوله عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله وذكر العلامة الخ) هذا اشارة الى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور فى كلامه بالتميز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحا (قوله مثل سلخت الاهاب عن الشاة) أى نزعته عنها (قوله سلخت الشاة عن الاهاب) أى اخرجتها منه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى وعليه فمعنى الآية وآية لهم الليل نخرج منه النهار فالسلخ مستعار لاخراج النهار من ظلمة الليل فقول صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل مراده بالظهور الاخراج وفيه انه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذا هم مظلمون لان اخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر والاظلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاتيان باذا الفجائية وأجاب الشارح عنه بقوله وصح قوله الخ (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى وذهب المصنف الى الاول لانه قال فان المستعار منه كشط الجلد أى نزعه عن نحو الشاة ومعلوم أن الذى يناسب أن ينقل المعانيه وهو السلخ ازالة الضوء ولذا قال والمستعار له كشف الضوء أى نزعه تأمل (قوله وصح قوله الخ) حاصله أن الليل لما كان عمومه لجميع الاقطار أمرا مستعظما كان انشأنه لا يحصل الا بعد مضى مقدار النهار بأضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغى له فيما يتبادر نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شئ وعبر بالفاء الموضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ (قوله مما يختلف باختلاف الامور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين ولا يعد ذلك الزمان متراخيا لكون العادة تقتضى أطول منه فيستصغره المتكلم ويلحقه بالعدم ويجعل الامر الثانى غير متراخ فيستعمل الفاء كما فى قولك تزوج زيد فولد له مع أن بين التزوج والولادة مدة الحمل الا أن العادة تعده معاقبا للتزوج وكما فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقد يقصر الزمان بين أمرين والعادة فى مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤتى بثم كما فى قولك جاء الشيخ ثم الطلبة فتأخرهم عنه ولو درجة تعده العادة مهلة لان الشأن مقارنة مجيئهم مجيئه وكما فى قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر بعد قوله فكسونا العظام لحما (قوله وزمان النهار) أى الذى مبدأه طلوع الفجر واضافة زمان للنهار بيانية (قوله وان توسط بين اخراج النهار من الليل) أى بين اخراجه من الليل السابق بطلوع الفجر (قوله وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله لكن لعظم الخ) أى لكن لما كان دخول الظلام بعد اضاءة النهار شأنه عظيم حتى ان من حقه انه لا يحصل الا بعد نهارات متعددة صار حصوله بعد نهار واحد أمرا قريبا فلذا أتى بالفاء (قوله وكونه مما ينبغى) من عطف المسبب على السبب (قوله ذلك الزمان) أى وهو النهار (قوله عد الزمان قريبا) أى فلذا أتى بالفاء (قوله وجعل الليل كأنه يفاجئهم الخ) أى فلذا أتى باذا الفجائية وقوله كأنه يفاجئهم عقب الخ أى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر من قوله لكن لعظم الخ (قوله حسن اذا المفاجأة) أى لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار (قوله ففاجأه) أى الخروج المفهوم من أخرج (قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع) أى كما ذهب اليه المصنف (قوله عن الهواء) أى الذى هو مكان الليل أى المكان الذى يلتقى ظلمته فيه (قوله لم يستقم) أى لان الدخول فى الظلام مصاحب لنزع الضوء وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأة فان قلت انه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء علة فى دخول الظلام ودخول الظلام معلول له والعلة

أى زائل وفى قول أبى ذؤيب
وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
وذكر العلامة فى شرح المفتاح أن السلخ
قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
سلخت الشاة عن الاهاب فذهب صاحب
المفتاح الى الثانى وصح قوله فاذا هم مظلمون
بالفاء لان التراخى وعدمه مما يختلف
باختلاف الامور والعادات وزمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين
دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام
بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى أن لا يحصل
الا فى أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا
وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا
المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل
ففاجأه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى
النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء
ففاجأه الظلام لم يستقم أو لم يحسن

والمعلول مترتبان في التعقل من حيث اختلافهما في الرتبة فالعلة تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا قلنا الاستقامة وان حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن لان المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت والحاصل أن قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام اما غير مستقيم ان اعتبر أن الترتيب الذي تفيده المفاجأة زماني واما غير مستحسن ان اعتبر أن ذلك الترتيب رتبي (قوله ففاجأه الانكسار) أي فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لا على ما قاله المصنف (قوله كقولك الخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه في المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وسمي الوجه طلعة لانه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم أن الحسن يرجع للشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسيا (قوله ونباهة الشأن) أي شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال في القلوب للاشتمال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله وهي عقلية) أي لانها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالي به وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكي جعل هذا القسم استعارتين احداهما بجامع حسي والاخرى بجامع عقلي فأسقط عد هذا القسم من هذه الاقسام لعوده الى الجامع الحسي أو العقلي ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق كما عد في التشبيه (قوله عطف على قوله الخ) ظاهره أن المعطوف على قوله ان كانا حسيين الشرط فقط وليس كذلك بل المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما اما عقليان الخ عطف الجمل (قوله اما عقليان) أي ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول (قوله نحو من بعثنا) أي نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله فان المستعار منه الرقاد) اعلم أن المرقد في الآية يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل أن يكون اسم مكان أي مكان الرقاد فان أريد الاول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وتقريرها أن يقال شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة تصريحية أصلية وان أريد الثاني فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذي يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت وأجاب الشارح بقوله الا انه الخ وحاصله أن المنظور له في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا لا نفس المكان والذات والتشبيه في المقصود الاهم أولى وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثاني يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعارة اسم الرقاد للموت ويشتق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أي المحل الذي يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين الا انه على الاول المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصالة وكذا على الثاني باعتبار الاصل وأما باعتبار التبعية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذي هو المكان الذي يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله الا انه اعتبر التشبيه في المصدر) أي أولا وفي المشتق تبعا (قوله انما هو المعنى القائم بالذات) أي وهو المصدر (قوله وسيجيء لهذا) أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات انما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) أي بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل أي

ثم اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
(وأما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي
(كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا
كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي
(ونباهة الشأن) وهي عقلية (والا) عطف
على قوله وان كانا حسيين أي وان لم يكن
الطرفان حسيين (فهما) أي الطرفان
(اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم على أن يكون
المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية
أو على انه بمعنى المكان الا انه اعتبر التشبيه
في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان
وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات
لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود
الاهم أولى وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل

مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل وقد يشكل بأن النائم يصدر منه أفعال الا أن يقال ليس المراد بالظهور الوجود بل الكثرة والوضوح أو المراد الافعال الاختيارية المعتد بها (قوله والجامع عقلي) أراد بالجامع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليا واضح وأما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط ولا شك أن انتفاء الاحساس المذكور عقلي (قوله وقيل الخ) هذا اشارة لاعتراض وارد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل وحاصله أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ فلا يصح جامعا فالحق الخ (قوله أقوى) أى لان في الموت تزال الروح والادراك بالحواس بخلاف النوم فانه وان ازيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلا لزوال الروح بخلاف النوم فان الفعل معه موجود في الجملة وانما تسلط العدم فيه على الافعال التي يعتد بها وهي الاختيارية التي تقصد لاغراضها ولا يعتد بغيرها العدم الفائدة مع قلتها (قوله فالحق الخ) هو من جملة القيل وقوله أن الجامع أى بين الرقاد والموت (قوله هو البعث) أى بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الاحساس السابق أما اذا قيل انه مشترك بين الايقاظ والاحياء أو انه حقيقة شرعية في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه في الطرفين معا (قوله أظهر) أى من حيث الادراك (قوله وأقوى) أى في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس المراد أنه في النوم أقوى بالنظر لمعناه لان معناه في الموت أقوى لان فيه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط (قوله لكونه مما لا شبهة فيه لاحد) اى بخلافه في الموت فقد أنكره قوم وهذا علة لكونه أشهر في النوم (قوله وقرينة الاستعارة) أى في هذه الآية أى القرينة المانعة من ارادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي وأن المراد الموت وقوله هو كون هذا الكلام كلام الموتى أى بعد بعثهم ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) أى لان ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي وأشار الشارح بقوله والقرينة كذا مع الخ الى أن لتلك الاستعارة قرينتين أولاهما معنوية والثانية لفظية ثم ان ظاهر الشارح أن قرينة الاستعارة المذكورة في هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث سواء قلنا ان الجامع عدم ظهور الفعل أو قلنا ان الجامع مطلق البعث وهو كذلك أما على الثاني فلان البعث جامع والجامع لا يكون قرينة لاشتراكه بين الطرفين وأما على الاول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينة واعترضه الشارح في المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا أنشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له وحينئذ فتعين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله أى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أى ويلزم أن يكون الجامع عقليا كما مر (قوله والحسي هو المستعار منه) أى والمستعار له عقلي (قوله فاصدع بما تؤمر) أى بلغ الامة الاحكام التي أمرت بتبليغها اليهم تبليغا واضحا فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير في كل أما في التبليغ فلان المبلغ أثر في الامور المبلغة بيانها بحيث لا تعود حالتها الاولى من الخفاء وأما في الكسر فلان فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه الى الالتئام وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين ولذلك قال الشارح في تفسير اصدع أبن الامر ابانة لا تمحى أى لا تعود الى الخفاء كما أن كسر

والجامع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) واما مختلفان (أى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر)

الزجاجة لايعود معه التئام (قوله كسر الزجاجة الخ) فى القاموس الصدع كسر الشئ الصلب وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل فالمراد كسر الزجاجة ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وجعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لان الكسر مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج لانه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وأما متعلق الكسر وهو تفريق الاجزاء فهو أمر وجودى يدرك بالحاسة (قوله والمستعار له التبليغ) أى تبليغ النبى صلى الله عليه وسلم ما أمر بابلاغه الى المبعوث اليهم أى بيانه لهم وفى القاموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلى يكون بالقول وبالفعل وبالتقرير فمن قال ان التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشئ اه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) أى والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان (قوله والمعنى أبن الامر) أى أظهره ووضحه وأشار الشارح بهذا الى أن الباء فى بما تؤمر للتعدية وما مصدرية أى بأمرك وأن المصدر مصدر المبنى للمفعول قال فى الكشاف فاصدع بما تؤمر اجهر به وأظهره يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا ويجوز أن تكون ما موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقوله أمرتك الخير كذا فى عبد الحكيم وفى المغنى نقلا عن ابن الشجرى أن فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدى كرب أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا وبهذا يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ويحتاج للجواب بأن اصدع بمعنى أؤمر (قوله انا لما طغى الماء) أى لما كثر حملناكم أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم أو المراد حملناكم وأنتم فى ظهور آبائكم فى السفينة الجارية على وجه الماء فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان واستعير اسم المشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله كثرة الماء وهو حسى) أى لان كثرة الماء مرجعها الى وجود أجزاء كثيرة للماء ولاشك أن الوجود للاجرام حسى باعتبار ذاتها قاله اليعقوبى فاندفع قول بعض أرباب الحواشى فى كون كثرة الماء حسيا بحث لان الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكبر) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عد المتكبر نفسه كبيرة ذات رفعة امامع الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولو لم تكن ولاشك أن التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله والجامع) أى بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء المفرط أى الزائد على الحد اللائق به (قوله وهما عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من تفسيره المتقدم وأما عقلية الاستعلاء فقيل لان المراد به طلب العلو وهو عقلى وأما لو أريد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب فى الجو فهو حسى وموجود فى الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقى فى الماء فاسد فالاولى أن يقال ان عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرط فى الجملة أى كون الشئ بحيث يعظم فى النفوس اما بسبب كثرته كما فى الماء واما بسبب وجود لرفعة ادعاء أو حقيقة كما فى التكبر ولاشك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين اه يعقوبى (قوله والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان الخ) فيه أن الاستعارة هى اللفظ المستعار وحينئذ فتقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح لانه يلزم عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار الاستعارة قسمان ولا محصل لذلك وأجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وتطلق على اللفظ المستعار أى المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فيجوز أن يراد بالاستعارة المنقسمة للقسمين الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال فيكون

الاستعمال

قوله وهو تفريق الاجزاء الخ اضافته من اضافة الصفة الى الموصوف والا فالتفريق أيضا مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج كما قال تأمل اه مصححه

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان حسيان والجامع عقلى (نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) الاستعارة (باعتبار اللفظ المستعار قسمان

الاستعمال أصليا وتبعيا باعتبار اللفظ المستعار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع المضمر كأنه قال باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلي ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ماصدقاته وجزئياته وحينئذ فيجعل المعنى ان جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ماصدقاته الى اصلي وتبعي أى الى مايسمى بذلك فتأمل ثم ان هذا التقسيم للمصرحة كما يأتى قال الفنارى ولا مانع من جريانه في المكنية ويمثل للاصلية منها بأظفار المنية نشبت بفلان ويمثل للتبعية منها بقولنا أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل في النفس للضرب واشتق من الضرب الذى استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ورمز اليه بذكر شئ من لوازمه وهو الاراقة ولعلهم لم يتعرضوا لجريان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء (قوله ان كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما في المطول ما دل على ذات صالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف في الدلالة اه ويراد بالذات الصالحة لان تصدق على كثيرين الماهية الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاسد وخرج بقوله صالحة الخ الاعلام والمضمرات وأسماء الاشارة فانها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل لانها انما وضعت باعتبار الاوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فانه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه لانه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذا جراءة حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحترزت بقولي هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتقات والجوامد لانه يلزم على ارادته أن يخرج من الاصلية نحو رأيت اسامة يرمى أو في الحمام مع أن ذلك منها وأن يدخل فيها الاستعارة في المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة مع أن الاستعارة فيها تبعية (قوله كما في الاعلام المشتهرة) أى المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك رأيت اليوم حاتما فان حاتما علم لكنه اول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه وانما قلنا ذلك لانه لو أول بجواد لدخل في دلالته وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم والاستعارة فيه تبعية لا اصلية والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين ولا المكان كليا ولو تضمن نوع وصفية لان الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس بأوصافها فانها خارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلما كانت الاعلام المشتهرة بوصف ملحقة بأسماء الاجناس دون الصفات والحاقها بأسماء الاجناس بجعل الوصف المتضمن وسيلة لتأويلها بكلي ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على انه لازم لا داخل في مفهوم اللفظ كالمشتق ويجعل ملزومه الكلي فردين أحدهما الفرد المتعارف والآخر غير المتعارف فتأمل ذلك (قوله فأصلية) أى فتلك الاستعارة أصلية نسبة للاصل بمعنى الكثير الغالب ان قلت ان الاكثر هو التبعية لوجودها في الصفات والافعال والحروف بخلاف هذه فانها انما تكون في أسماء الاجناس قلت المراد بالكثرة كثرة الافراد لا كثرة الانواع ولاشك أن الاصلية وان كانت لا تجرى الا في نوع واحد الا أن الموجود من أفرادها في الكلام اكثر من الموجود من أفراد التبعية ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها أصلية ولا عكس ويحتمل أن أصلية نسبة للاصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيا على غيره ولاشك أن هذه الاستعارة تعتبر أولا من غير توقف على تقدم أخرى تبنى عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما انبنى عليه غيره ولاشك انها أصل للتبعية لبنائها عليها (قوله اذا استعير

(لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما في الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع

للرجل الشجاع) أى فى نحو قولك رأيت أسدا فى الحمام أى رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة فى كل وادعينا أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله اذا استعير للضرب الشديد) أى فى نحو قولك هذا قتل أى ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الايذاء فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله الاول اسم عين الخ) هذا اشارة لنكتة تعداد المصنف المثال للاستعارة الاصلية (قوله أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى بعد تحقق كونه صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا كالاعلام والضمائر وأسماء الاشارة والموصولات (قوله كالفعل) خبر لمحذوف أى وذلك كالفعل أى وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل الخ وظاهره ولو اقترن بحرف مصدرى وفيه خلاف فقيل انها تبعية نظرا للفظ وقيل اصلية نظرا للتأويل والحق الاول لان الاستعارة ينظر فيها للفظ لا للتأويل كذا قيل وانظره مع ما مر فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية فانه قد نظر فيها للتأويل لا لذات اللفظ المستعار اذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعارة فيه فتأمل (قوله وما يشتق منه) أى من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف أى وما يشتق من مصدره بناء على مذهب البصريين (قوله وغير ذلك) أى كافعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة نحو حال زيد أنطق من عبارته ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ونحو مقتال زيد لآلة ضربه (قوله وانما كانت تبعية) أى وانما كانت الاستعارة فى الحرف والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله تعتمد التشبيه) أى تعتمد عليه وتنبنى عليه اذ هى اعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد ادخال الثانى فى جنس الاول (قوله يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى بحيث يصح الحكم به عليه وكما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون المشبه به موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه أما اقتضاؤه ذلك فى المشبه فلانك اذا قلت زيد كعمرو فى الشجاعة مدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة وأنها وجدت فيه كما وجدت فى عمرو وأما فى المشبه به فلانه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد فى المثال بأنه ملحق بعمرو فى الشجاعة وأنه مشارك له فيها واذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه فى الطرفين صح أن يحكم به على كل منهما (قوله أو بكونه الخ) انما ذكر لفظه أو اشارة الى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلالة على المقصود ففيه تنويع فى التعبير فانت مخير فى التعبير بكل من العبارتين لانهما متلازمان اذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وبالعكس (قوله وانما يصلح للموصوفية) أى لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله أى الامور المتقررة الخ) هذا التفسير ذكره العلامة فى شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعانى الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة أيضا وان كان الزمان عارضا لها وتبعه الشارح هنا توطئة للرد عليه بقوله وفيه بحث (قوله أى الامور المتقررة) أى التى اجتمع أجزاؤها فى الوجود وقوله الثابتة أى فى نفسها لاستقلالها بالمفهومية فقوله الثابتة مغاير لقوله المتقررة (قوله كقولك جسم أبيض وبياض صاف) أشار بالمثالين الى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أى ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت فى نفسه لاستقلاله بالمفهومية فلذا صح وصف الاول بالبياض والثانى بالصفاء والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله دون

(وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (و) الاستعارة (تبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق أى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة

ومعانى الافعال والصفات الخ) هـذا بيان لمحترز الاول أعنى قوله المتقررة وحاصله أن الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله فى مفهومه لا تقرر له فلا يصلح مدلوله للموصوفية فلا يصح التشبيه فيه فلا تصح الاستعارة الاصلية فيه المبنية على التشبيه والوصف كقائم فانه وان لم يدل على الزمان بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الاصلية (قوله غير متقررة) تفسير لمتجددة (قوله بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الافعال) أى لانه جزء مفهومها فدلالتها عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات فان دلالتها عليه دلالة التزامية (قوله وعروضه للصفات) أى لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بدّ له من زمان يقع فيه (قوله ودون الحروف) أى ودون معانى الحروف وهذا محترز القيد الثانى وهو قوله الثابتة (قوله وهو) أى عدم صلاحية معانى الحروف للموصوفية ظاهر أى لان معانيها روابط وآلات لاصحلة غيرها فهى غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصودة لذاتها بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالافادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها فمعانى الحروف بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فانك مادمت قاصدا للصورة فى المرآة لا تستطيع الحكم على تلك المرآة ولو أدركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف واذا كان الفعل لاشتماله على مالا تقرر له ولا استقلال له فى الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذى لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحينئذ فلا تصح الاستعارة فى الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت تابعة لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية (قوله كذا ذكروه) أى كذا ذكره القوم فى وجه كون الاستعارة فى الافعال والمشتقات والحروف تبعية لا اصلية (قوله وفيه بحث) أى وفى هـذا الدليل الذى ذكروه بحث وحاصله انا لا نسلم أولا استقامته لان قوله انما يصلح للموصوفية الخ ممنوع اذ هو منقوض بقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما ولان قوله بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الافعال وعروضه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان فى مفهوم الفعل انما يقتضى تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث الذى هو المقصود منه بتجدد الزمان ويقال عليه أيضا ان عروض الزمان اذا منع جريان التشبيه فى الصفات ينبغى أن يمنع جريانه فى المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا لان المصدر يدل على الحدث والحدث لا بدّ له من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع أن الاستعارة فى المصدر أصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل وحينئذ فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية مع انها تبعية باتفاق (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) أى انهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التى تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترق فى الاعتراض على القوم فحاصله أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدّعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما فى المقام أن القوم ادّعوا دعوة وهى أن الاستعارة فى الحروف والافعال وما يشتق منها تبعية وقالوا المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الامور التى تكون الاستعارة فيها تبعية لانه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما أن مدّعاهم أيضا قاصر لا يتناولها فالاعتراض الاول منظور فيه لقصور الدليل والترقى منظور فيه لقصور الدعوى وقد يقال للشارح ان تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم

أى كونها متجددة غير متقررة أو بواسطة دخول
الزمان فى مفهوم الافعال وعروضه للصفات
ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه
بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد
بالمشتقات هى الصفات دون اسم المكان
والزمان والآلة

الزمان والمكان والآلة لدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثة لدلالته حينئذ على جميع
مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو فى مدعاهم فكان الاولى قصر الاعتراض
على الدعوى المصرحة باخراج الامور الثلاثة دون الدليل كذا قرر شيخنا العلامة العدوى
رحمة الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا على ما صرح به
(قوله ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة (قوله وليس كذلك) أى وليس الواجب
كذلك أى كونها أصلية بل الواجب كونها تبعية (قوله للموضع الذى ضرب فيه) أى أو الزمان
الذى ضرب فيه ضربا شديدا (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أى واستعارة القتل
للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهى تبعية لجريانها فى المصدر أولا قبل
جريانها فى اسمى المكان والزمان فجريانها فيهما بطريق التبعية لجريانها فى المصدر وليس المعنى على
تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أى بمحل القتل واستعارة المقتل أى محل القتل
للمضرب أى محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله والموت بالرقاد) أى واستعارة
الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله وأن الاستعارة
فى المصدر) أى اولا لا فى نفس المكان فلا ينافى جريانها فى اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعية
للمصدر (قوله بل التحقيق الخ) هذا اضراب انتقالى وقوله وجميع المشتقات يشمل اسم الزمان
والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات
دون اسم الزمان والمكان والآلة لان ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة والحاصل أن القوم
قصروا المشتقات التى تجرى فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وان كانت
فى الحقيقة من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره الى أن
التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية وذلك لان
المقصود الاهم فى الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات فاذا كان المستعار صفة أو
اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم أولا وحينئذ تكون الاستعارة فى جميعها
تبعية فقول الشارح بل التحقيق أى فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان
المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل
شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله هو المقصود الاهم) أى لان
الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا لذكرت الخ) أى والا يكن المقصود
الاهم من المشتقات المعانى القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الالفاظ الدالة
على نفس الذوات دون المعانى القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بهما من
الصفات كضارب وقاتل ومضروب ومقتول وأن يذكر مكان فيه الرقاد أو فيه الضرب بدل مرقد أو
مضرب عمرو وهكذا فالعدول عن مكان فيه الرقاد الى مرقد مثلا دليل على أن المقصود الاهم من
المشتقات المعانى القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات (قوله
لمعنى المصدر) أى منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه فى نطقت الحال
والحال ناطقة للدلالة بالنطق واعتراض للمشبه فقط ولم يقل لمعنى المصدر بشأنه لان المشبه هو
المصدر فى التشبيه والاضافة فى قوله لمعنى المصدر بيانية ان أريد بالمصدر الحدث أو من اضافة
المدلول للدال ان أريد به اللفظ وعلى هذا الثانى فيعمم فى المصدر أى المحقق أو المقدر كما فى الافعال التى
لا مصادر لها بل ذكر بعضهم أن الاستعارة فى أسماء الافعال تبعية لتبعيتها لاستعارة المصدر المقدر
من المعنى لا من اللفظ ولكن الظاهر من اطلاقاتهم أن الاستعارة فيها أصلية فان قلت هل تجرى
الاستعارة فى أسماء الافعال تبعا على قياس الحروف قلت ذكر العلامة السيد أنها لا تجرى لان

يجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان
ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه
لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا
هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه
ضربا شديدا أو مرقد فلان لقبره فان المعنى
على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد
وأن الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان
بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال
وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى
المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر
الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود
الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا
لذكرت الالفاظ الدالة على نفس
الذوات دون ما يقوم بها من الصفات
(فالتشبيه فى الاولين) أى الفعل وما يشتق
منه لمعنى المصدر

النسبة المطلقة التى هى متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لابد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها اهـ كلامه وبحث فيه العلامة الفنارى بأن المعنى الكلى الذى يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض للدلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من نسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبتها بأن يشبه ما ترجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا بما ترجع اليه نسبة أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السيف أو السوط وعلى هذا فالتبعية فى الافعال لاتختص باعتبار المصدر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر (قوله وفى الثالث الخ) فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله لمتعلق) أى منصرف لمتعلق معناه (قوله أى لما تعلق به معنى الحرف) أى للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكلى (قوله ما يعبر بها) أى معان كلية يعبر بها عن معانى الحروف التى هى معان جزئية وقوله عند تفسير معانيها أى معانى الحروف واعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح بل كلامه وأعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكأن الشارح أشار بابقائه لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل انه أراد بيان حاصل المعنى لا أن فى العبارة تقديرا نظرا الى أن الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء وأخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله مثل قولنا) أى على سبيل التساهل وقوله ابتداء الغاية أراد بها المغيا وهو المسافة لان الغاية هى النهاية ولا ابتداء لها (قوله الغرض) أى العلة الباعثة (قوله فهذه) أى الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى لها أصالة فى ذاتها (قوله والا لما كانت حروفا بل أسماء) أى والا لو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معانى مستقلة لمن وفى وكى لكانت من وفى وكى أسماء لا حروفا (قوله انما هى باعتبار المعنى) أى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين أمرين فان اقترن بأحد الازمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء فى الكوز (قوله وانما هى) أى تلك المعانى الكلية التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله أى اذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وهكذا (قوله الى هذه) أى الى هذه المتعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) أى باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس والحاصل أن من مثلا موضوعة للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد الى مطلق ابتداء أى يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلقا للابتداء الخاص وهكذا (قوله كالمجرور) أى كمعنى المجرور لان تقدير التشبيه فى معناه (قوله ليس بصحيح) أى لان المجرور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق فمتعلق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فان المجرور متعلق معنى الحرف عندهم وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم

وفى الثالث) أى الحرف (لتعلق معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) ليس بصحيح

فى معنى الحرف قال بعض الحواشى وقد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أى كتعلق متعلق المجرور ففى قولك زيد فى نعمة وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص وهو ملابسة وصف النعمة لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابسة شئ الشئ وهذه الملابسة هى المشبهة بالظرفية التى هى متعلق معنى الحرف فى وجه هو اختصاص شئ بشئ واشتماله عليه فى الجملة فيعود الكلام الى ما تقدم من أن التشبيه فى متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ثم تبع ذلك استعمال الحرف فى المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له أصالة وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه مطلق ملابسة شئ الشئ بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات فاستعير لفظة فى الموضوعة للظرفية الخاصة لملابسة النعمة لزيد فملابسة زيد للنعمة مستعار له والظرفية الخاصة مستعار منها ولفظ فى مستعار فلا خلل فى كلام المصنف على هذا اهـ وأنت خبير بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكلف ينافيه سياق كلام المصنف الآتى فانه اعتبر التشبيه فى العداوة والحزن الذى هو نفس المجرور فالاولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله واذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أى واذا كان التشبيه فى الاولين منصرفا لمعنى المصدر وفى الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقدر الخ وأشار الشارح بهذا الى أن الفاء فى قول المصنف فيقدر واقعة فى جواب شرط مقدر (قوله فى نطقت) أى فى قولك نطقت الحال وفى قولك الحال ناطقة بكذا (قوله للدلالة بالنطق) أى واقعا بين الدلالة والنطق (قوله أى بجعل دلالة الحال) أى بجعل دلالة حال انسان على أمر من الامور مشبها (قوله ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن) الاولى للشارح أن يجعل وجه الشبه ايصال المعنى الى الذهن ويحذف ايضاح المعنى لانه نفس المشبه الذى هو الدلالة اللهم الا أن يجعل وجه الشبه داخلا فى مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف بأن يجعل المشبه ايضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق ايضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به ملزوم للايضاح فوجه الشبه حينئذ داخل فى مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله ثم يستعار للدلالة لفظ النطق) أى ثم يقدر استعارة لفظ النطق للدلالة فالاستعارة المذكورة أمر تقديرى لا تحقيقى اذ لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا والمحقق انما هو تقدير الاستعارة لجواز أن يسمع اطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله أصلية) أى لاوليتها (قوله تبعية) أى لتأخرها وفرعيتها (قوله وان أطلق الخ) هذا مقابل لمحذوف أى هذا اذا جعلت العلاقة المشابهة فان جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له كان مجازا مرسلا علاقته اللزوم الخاص أعنى لزوم المسبب للسبب لا مطلق اللزوم فلا يقال ان اللزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أو مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من أى نوع من أنواعها وتحصل مما ذكره الشارح أن النطق اذا استعمل فى الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم بواسطة التشبيه وجعل وجه الشبه وسيلة اللزوم بين المنتقل عنه واليه كان استعارة ويلزم أن تكون تبعية فى الفعل وما يشتق منه وان استعمل فيها برعاية علاقة اللزوم بلا تشبيه ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا ويلزم أن يكون تبعيا فى الفعل وما يشتق منه (قوله وقد عرفت) أى مما ذكره سابقا فى المتن (قوله اللفظ الواحد) أى كالنطق وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد أى كالدلالة وقوله العلاقتين أى المشابهة واللزوم العارى عن التشبيه (قوله وفى لام التعليل) أى فى استعارة لام التعليل للعاقبة والغاية فقوله فى لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لانه ليس منصرفا للام بل لمتعلقها كما تقدم (قوله للعداوة والحزن) أى منصرفا للعداوة والحزن أى يقدر التشبيه فى استعارة لام التعليل

فى الآية

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال) والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق أى يجعل دلالة الحال مشبها ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فيكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت انه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) أى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة)

أي بقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبني في الترتب عليه (والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور وعلى ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك)

في الآية واقعا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين علة الالتقاط وهي المحبة والتبني وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبني بجامع الترتب في كل على الالتقاط واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم استعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذي هو متعلق الحرف عنده (قوله بعلته الغائية) علة الشيء الغائية هي التي تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله وذلك كمحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له أي اتخاذهم له ابنا فانها الحاملة لهم على ضمهم له وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه في موسى من انه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية بجامع ترتب كل على الالتقاط وان كان الترتب في العلة الغائية رجائيا وفي العداوة والحزن فعليا اهـ يعقوبي ومن كلامه يعلم أن قول الشارح كالمحبة أي محبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام لا محبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لانها متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده والذي في عبد الحكيم أن المراد بالمحبة محبة الملتقط بالكسر وتبنيه لانهما متقدمان في الذهن ومترتبان على الالتقاط في الخارج وما قيل انه أراد بالمحبة محبة موسى أو آثارها لا محبة الملتقط وهو آل فرعون لانها علة متقدمة عليه ليس بشيء (قوله والحصول بعده) عطف تفسير اشارة الى انه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم اذ لا لزوم هنا (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتب العداوة وقوله ما كان حقه أي اللام وقوله في العلة أي في ترتب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وأنث الضمير نظرا الى أن اللام بمعنى الكلمة (قوله تبعا للاستعارة في المجرور) أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبعا الخ من المسامحة اذ استعارة اللام تابعة للتشبيه على ما قال الا أن يقال ان في كلامه حذفا دل عليه ما هنا والاصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالمحبة والتبني واستعير اسم المشبه به وهو المحبة والتبني للمشبه وهو العداوة والحزن ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية كالمحبة والتبني فتكون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور أي تبعا للاستعارة له لا انه مستعار لكن المأخوذ من كلام الايضاح وشراحه أن الاستعارة في الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه وأنه ليس هنا لفظ يستعار أولا تتبعه استعارة الحرف وحينئذ فقول الشارح تبعا للاستعارة في المجرور الاولى أن يقول بدله تبعا للتشبيه الواقع بين المجرور والعلة الغائية (قوله وهذا الطريق الخ) أي الذي سلكه المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائية فيما ذكر من الآية (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) أي حيث قال في هذه الآية معنى التعليل في اللام وهو كون الالتقاط لاجل العداوة والحزن وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك أي العداوة والحزن لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله (قوله لكنه) أي ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أي ولا على مذهب الجمهور أيضا وانما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة أصلية وانه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الاصلية لانه يجب فيها ترك لفظ المشبه (قوله المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك) أي وحينئذ لا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة قال العلامة عبد الحكيم أقول مفاد كلام المصنف هنا وفي الايضاح أن الاستعارة في اللام تابعة

لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور وانما هذه زيادة من الشارح وتقول على المصنف وحاصل كلام المصنف انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسري ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فيستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشاف حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه فاللام هنا حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان محتاجا لذكر المجرور كان الانسب أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا للتشبيه في المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلي بمعنى كلي متعلق الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه الشارح اهـ ومثل ما قيل في الاستعارة في الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسري ذلك التشبيه الى تشبيه تلبس المستعلي بالجذوع بتلبس الظرف بالمظروف فاستعيرت في الموضوعة لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس المستعلي بالجذوع المستعلى عليها وكذا يقال في نحو زيد في نعمة شبهت النعمة بالظرف الحسي فسرى التشبيه لتلبس زيد بالنعمة بتلبس الظرف بالمظروف فاستعيرت في الموضوعة لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس زيد بالنعمة وهكذا يقال في أمثال ما ذكر (قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا) أي في هذه الآية والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم (قوله شبه ترتب العداوة) أي ترتب مطلق عداوة وحزن سواء تعلقا بموسى أو بغيره فالمراد العداوة والحزن الكليان وقوله على الالتقاط أي على مطلق التقاط (قوله بترتب علته الغائية عليه) أي علته المطلقة عليه بجامع مطلق الترتب في كل وفي الكلام حذف والاصل ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه فسرى التشبيه للجزئيات ثم استعمل الخ وانما احتجنا لذلك لاجل قوله بعد فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية أي في ترتبهما وتبعيتها الخ فاندفع ما يقال ان الاستعارة في الحرف على كلامه غير تابعة لاستعارة أصلا وهذا يخالف قوله بعد فجرت الاستعارة أولا في العلية الخ (قوله ثم استعمل في المشبه) أي في جزئي المشبه وذلك الجزئي ترتب العداوة والحزن الخاصين اي المتعلقين بموسى وقوله الموضوعة للمشبه به أي لجزئي المشبه به وقوله أعني ترتب علة الالتقاط أي الخاصة وهي محبة الملتقط لموسى وتبنيه اياه وهذا بيان للجزئي المحذوف وهذا الذي قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوي (قوله فجرت الاستعارة أولا في العلة والغرضية) أي في ترتبهما وقوله وتبعيتها أي تبعية الاستعارة الاولى الجارية في ترتب العلية والغرضية الاستعارة في اللام وفي نسخة وتبعيتها في اللام أي وجرت في اللام بسبب تبعيتها أي تبعية الاستعارة في ترتب العلية والغرضية وقوله كما مر في نطقت الحال أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن وهذا الكلام يقتضي أن التبعية في الحروف تابعة لاستعارة انظ قبلها وأنا نشبه معنى كليا بمتعلق معنى الحرف الذي هو معنى كلي ثم نستعير اسم المشبه به للمشبه فيسري التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه وهو طريقة لبعضهم وقال بعض ان الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فاولا نشبه المعنى الكلي بمتعلق معنى الحرف الذي هو معنى كلي فيسري لتشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه والحاصل أن الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه هي أن يقدر نقل المصدر أو ينقل بالفعل لغير معناه الاصلي ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهي تابعة للاستعارة في المصدر بلا

خلاف

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال

خلاف وأما الاستعارة التبعية فى الحرف فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما علمت وأما على مذهب الجمهور فقيل انها تابعة لاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام الشارح وقيل انها تابعة للتشبيه اذ لا حاجة لاستعارة اسم المشبه به الكلى للمشبه ولا تتوقف استعارة الحرف على ذلك وقد ارتضى العلامة العصام هذه الطريقة (قوله حكم الاسد) أى حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله حيث استعيرت) أى بعد سريان التشبيه لجزئيات (قوله هو العلة والغرضية) أى المطلقة (قوله ومدار قرينتها الخ) أى ودوران قرينتها على الفاعل والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة الى كونها نفس الفاعل لكون الاسناد الحقيقى له غير صحيح كما فى المثال المذكور (قوله فى الاولين) انما قال فى الاولين لان قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة (قوله نحو نطقت الخ) فان قلت حاصل القرينة فى هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وقد تقدم أن استحالة قيام المسند بالمسند اليه من قرائن المجاز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى (قوله لا يسند الى الحال) أى لاستحالة وقوع النطق منه فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح اسناده للحال ومعلوم انه الدلالة الشبيهة بالنطق فى افهام المراد (قوله أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أى بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشتق منه على المفعول غير صحيح فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول (قوله جمع الحق الخ) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بالخلافة بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى وكان وحيد عصره فى الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من قصيدة له مدح بها اباه حين خلع المقتدر من الخلافة لفساده وتولى هو أى المعتز فقام بالخلافة كما ينبغى وبعد البيت

ان عفا ماقات لله حقا * أو سطا لم تخش منه جناحا
ألف الهيجاء طفلا وكهلا * تحسب السيف عليه وشاحا

(قوله السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما فى القاموس (قوله لا يتعلقان بالبخل والجود) أى لانهما من المعانى لا روح لهما والقتل والاحياء انما يتعلقان بالجسم ذى الروح فعدم صحة تسلط القتل على البخل والاحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل وأن المراد بالاحياء معنى يناسب الجود والمناسب للاول الازالة أى ازال البخل فشبه ازالة البخل بالاماتة بجامع اقتضاء كل منهما اعدام المتعلق بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من القتل قتل بمعنى ازال والمناسب للثانى الاكثار أى وأكثر السماحا فشبه الاكثار بالاحياء بجامع ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاحياء احيى بمعنى أكثر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله ونحو نقريهم الخ) هذا البيت القطامى بالضم من قصيدة أولها

ما اعتاد حب سليمى غير معتاد * ولا تقضى بواقى دينها الطادى
بيضاء مخطوطة المتنين بهكنة * ريا الروادف لم تغلل بأولاد
ما للكواعب ودعن الحياة كما * ودعننى واتخذن الشيب ميعادى
أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد
بانوا وكانت حياتى فى اجتماعهم * وفى تفرقهم قتلى و اقصادى
الى أن قال
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى
نقريهم الخ

فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو
العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره
المصنف وهو فى هذا المقام زيادة تحقيق
أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى
قرينة الاستعارة التبعية (فى الاولين) أى
فى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو
نطقت الحال) بكذا فان النطق الحقيقى
لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو
جمع الحق لنا فى امام
(قتل البخل وأحيى السماحا)
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالبخل والجود (ونحو نقريهم

قوله بانوا الخ [illegible] الحشى قبله بيتين بهما
[illegible] هذا البيت حيث [illegible]
[illegible] اه [illegible]

والظرف أعني قوله مناما متعلق بشر والعشية مابين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي منصوبة على الظرفية ومضافة للجملة بعدها والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي بالدم في العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وضمير تقريهم للاخوة بمعنى الاعداء وجملة تقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم تجد قوما أقوى منا في ايصال الشر لاخوتنا أي اعدائنا في عشية تجري الدم في الوادي لانا نقريهم لهذميات أي نجعل قراهم ذلك والقرى الطعام الذي يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله نقريهم الى اللهذميات التي هي بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقريهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل أو ارتكاب التجريد لان القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت وفي القاموس قراه أضافه وهو يدل على عدم تعديه المفعول الثاني بنفسه وكأنه على اسقاط الجار أي نقريهم بلهذميات (قوله نقريهم) بفتح النون من قريت الضيف قرى وقراء اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحتها مددت (قوله لهذميات) بفتح الذال وكسرها وكذا يقال في مفرده وهو لهذمي وضمن خاط معنى قدر فعداه بعلى أو أن على للتعليل والمعنى نقد ونقطع بها الزرديات التي خاطها ونسجها لاجلهم كل زراد أي نساج (قوله اللهذم) أي المنسوب اليه لهذمي مفرد لهذميات وفي القاموس لهذم كجعفر وفي الصحاح لهذم كزبرج (قوله فأراد بلهذميات طعنات) أي فالمعنى نجعل قراهم عند التقاء الطعنات باللهذم أي بالاسنة القاطعة (قوله منسوبة الى الاسنة) أي من نسبة الشيء لآلته والاسنة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله أو أراد) أي باللهذميات نفس الاسنة أي فالمعنى انا نجعل تقديم الاسنة اليهم قراهم (قوله والنسبة) أي على الثاني للمبالغة وهذا جواب عما يقال اذا كان المراد باللهذميات الاسنة كان فيه نسبة الشيء الى نفسه وهي ممنوعة وحاصل الجواب أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب اليه فنسب الى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمرة أحمري فزيدت الياء فيه لافادة المبالغة في وصف الحمرة فقولهم ان نسبة الشيء الى نفسه ممنوعة أي ما لم يكن المقصود بتلك النسبة المبالغة والا فلا منع (قوله وزرد الدرع وسردها) هو بصيغة الفعل أو المصدر وكذا قوله نسجها (قوله قرينة على أن نقريهم استعارة) وذلك لان اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها اذ هو تقديم الطعام للضيف فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الاسنة فشبه تقديم الطعنات أو الاسنة عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الاطعمة الشهية للضيف بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الاسنة واشتق من القرى نقريهم بمعنى نقدم لهم الطعنات أو الاسنة على طريق الاستعارة التبعية (قوله أو المجرور) أي أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور (قوله نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي فان التبشير اخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فعلم أن المراد به ضده وهو الانذار أعني الاخبار بما يحزن فنزل التضاد منزلة التناسب تهكما فشبه الانذار بالتبشير ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم كما مر في التشبيه واستعير التبشير للانذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية فصار ذكر العذاب الذي هو المجرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله تبعية تهكمية) فيه أن ذكر العذاب انما يدل على أن بشر استعارة وأما كونها تبعية وتهكمية فانما هو معلوم من خارج فكونها تبعية انما علم من كون بشر فعلا وكونها تهكمية من تنزيل التضاد منزلة التناسب ووضع البشارة موضع الانذار (قوله وانما قال ومدار قرينتها على كذا) أي ولم يقل وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله لان القرينة لا تنحصر) أي ولو قال قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لاقتضى أن قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد

(لهذميات نقد بها) ما كان خاط عليهم كل زراد فأراد باللهذميات طعنات منسوبة الى اللهذم من الاسنة القاطع أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كجرد والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعني لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لاتنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا

الحصر بخلاف قوله ومدار قرينتها على كذا فانه لا يفيد لانحصار فمدار كرلان دوران الشئ على الشئ لا يقتضى ملازمته له ابدا عرفا بجهة انفكاك الدوران كما يقال مدار عيش بنى فلان البر ويصح أن يتعيشوا بغيره فقوله ومدار قرينتها على كذا بمنزلة قوله والاكثر فى قرينتها أو الاصل فى قرينتها أن تكون كذا (قوله غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) بل باعتبار وجود الملائم لاحد الطرفين وعدم وجوده (قوله لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم الخ) أى بعد تمام القرينة اذ هى مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقة كذا قيل وفيه انه لا حاجة لذلك لان القرينة من جملة الاستعارة فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم (قوله الاول مطلقة) أى الاستعارة التى تسمى مطلقة لاطلاقها عن وجود الملائمات ثم ان تقديم الاول والثانى والثالث يشعر بأن قوله مطلقة ومجردة ومرشحة أخبار فتقديرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب الابدال او أن الثلاثة خبر مبتدا محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة (قوله وهى مالم تقترن) أى وهى الاستعارة التى لم تقترن بصفة أى بصفة تلائم أى تناسب أحد الطرفين ولا بتفريع كلام يناسب ويلائم احد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفريع فى الكلام لا يلائم أحدهما فقوله مما يلائم الخ بيان لكل من الصفة والتفريع والمراد لم تقترن بصفة ولا تفريع حقيقة أو حكما فيشمل ما اذا اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتفريع أن الملائم ان كان من بقية الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جئ به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعارة مبنيا عليه كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم بعد قوله اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قال الشارح فى شرح المفتاح فى قولنا رأيت بحرا ما أكثر علومه ان جعل صفة فبتقدير القول وان جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلا وكذا نحو رأيت أسدا يرمى ان جعل جملة يرمى مستأنفة كأنه قيل ما شأنه فقيل يرمى كان تفريعا وان جعلت نعتا لاسد كان صفة (قوله نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعارة التى لم تقترن بشئ وعندى قرينة (قوله والمراد بالصفة) أى والمراد هنا بالصفة التى قلنا ان الاستعارة قد لا تقترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولا لنعت نحوى أولا وقوله لا النعت النحوى أى فقط واعلم أن بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى وكذا بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا القائم وتفارقهما فى العلم حسن فالحسن صفة معنوية لا نعت نحوى وفى مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله والثانى) أى من أقسام هذه الاستعارة المنظور اليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله مجردة) أى تسمى مجردة لتجردها عما يقويها من اطلاق أو ترشيح لان المشبه الذى هو المستعار له صار بذكره لائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التى فى الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة (قوله وهى ما قرن) أى وهى الاستعارة التى قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفعل نظرا للفظ ما او نظرا الى أن الاستعارة لفظ والمراد أنها قرنت بذلك الملائم زيادة على القرينة اذ بدونها لا تسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تفريعا نحو رأيت اسدا يرمى فلجأت الى ظل رمحه أو كان صفة نحوية نحو رأيت أسدا راميا هكا أقرانه أو كان صفة معنوية كما فى مثال المصنف (قوله كقوله) أى كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب وانما صغروه لشدة قصره قال الوقاص رأيت كثيرا يطوف بالبيت فمن حدثك انه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه وكان اذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له طاطئ رأسك لا يصيبه السقف

(و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه * الاول (مطلقة وهى مالم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع (و) الثانى (مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله

(قوله غمر الرداء) بفتح الغين خبر لمبتدا محذوف تقديره هو أى الممدوح فى الابيات السابقة غمر الرداء (قوله أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الاعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر وليس المراد بالعطاء الاخذ للمال (قوله لانه يصون الخ) بيان للجامع وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره اذ هو مشترك بينهما لان الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسا والاعطاء يصون عرض صاحبه (قوله ثم وصفه) أى الرداء وصفا معنويا (قوله الذى يناسب العطاء) أى اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثر وأما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشيح قاله عبد الحكيم (قوله دون الرداء) أى لان الذى يلائم الرداء سابغ دون كثير لان الرداء شأنه الاتحاد وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شأنه التعدد والكثرة (قوله والقرينة) أى على أن الرداء مستعار للاعطاء لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الثوب (قوله سياق الكلام) أى الكلام المسوق والمذكور بعد (قوله أعنى قوله) أى أعنى بسياق الكلام قوله اذا تبسم أى انه اذا تبسم ضاحكا اخذ الفقراء ماله فهذا يدل على أن المراد بالرداء الاعطاء لا حقيقته التى هى الثوب الذى يجعل على الكتفين وقال العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه انه اذا كان فى الكلام ملائمات للمستعار له كل منها يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجريدا الا أن اعتبار الاول قرينة أولى لتقدمه والقرينة تتمة للاستعارة فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر (قوله أى شارعا فى الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا فى الضحك فجعلها حالا مقارنة لان الشروع فيه عبارة عن الاخذ فى مباديه وهو مقارن للتبسم فى الوقوع وقوله آخذا تفسير لقوله شارعا ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظرة وفى قوله تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يتهتق وأنه باش بسام بالسائلين (قوله غلقت بضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين المعجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرة من الضحك (قوله أى اذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى ايدى السائلين) أى تمكنت من ايديهم ولا يقدر على نزعها منهم وحصل المعنى على ما قاله الفنرى ان السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها الى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب تمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه قال العلامة عبد الحكيم وفى قوله غلقت اشارة الى أن الممدوح يعلم أن للسائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وأنه عاجز عن اداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال منهم (قوله اذا لم يقدر على انفكاكه) أى اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه اذى اجل الدين وحاصله أن عادة الجاهلية اذا حل اجل الدين الذى له رهن ولم يوف فان المرتهن تملك الرهن ويتمكن منه ولا يباع قاله فى الاطول (قوله مرشحة) من الترشيح وهو التقوية سميت الاستعارة التى ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة لانها مبنية على تناسى التشبيه حتى كان الموجود فى نفس الامر هو المشبه به دون المشبه فاذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها الوقوعها على الوجه الاكمل اخذا من قولك رشحت الصبى اذا ربيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله وهى ما قرن) أى وهى استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه أى زيادة على القرينة فلا تعد قرينة المكنية ترشيحا وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذى قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت أسدا ذا لبد يرمى وجاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج أو كان تفريعا كما فى الآية أو كلاما مستقلا يؤتى به للمبالغة (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى انه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر بجامع ترك مرغوب فيه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب عنه عنده واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملا فى حقيقته استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقى للضلالة بالهدى

(قوله

غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال أى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار

(قوله ثم فرع عليها) أي على الاستعارة المذكورة (قوله من الربح والتجارة) الاولى من نفي الربح في التجارة أي ولا شك أن نفيه ملائم المشبه به وذلك مما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كأن المشبه به هو الموجود فكان ترشيحا أي تقوية للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة ثم ينبغي أن يعلم أن الربح المنفي عنهم مستعار للانتفاع الاخروي وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم اياها بدلا عن الهدى فكونها ترشيحا انما هو باعتبار أصل اطلاقها لا باعتبار المعنى المراد من التركيب وبهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد من الخبر كما في قوله غمر الرداء بالنسبة للتجريد وقد يكونان باعتبار الاصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح (قوله وقد يجتمعان) أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قيل والاقرب أن هذا القسم أي قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما وأنه في مرتبة الاطلاق لتساقطهما بتعارضهما (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو زهير بن ابي سلمى (قوله شاكي السلاح) أي تامه (قوله هذا تجريد) أي لان اضافة لدى الى الاسد قرينة وقوله لدى أسد خبر محذوف تقديره انا لدى أسد أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها أي انا كنت لدى أسد (قوله مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمى به في الوقائع والحروب كثيرا ولا شك أن القذف بهذا المعنى مخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف الذي قبله وهو شاكي السلاح ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمى به فيكون ملائما لهما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا بل هو في معنى الاطلاق وقوله له لبد جمع لبدة وهي ما تلبد وتراكم من شعر الاسد المطروح على منكبيه ولا شك أن هذا من ملائمات المستعار منه وهو الاسد الحقيقي فيكون ترشيحا وقوله اظفاره لم تقلم يحتمل أن المراد ليس ذلك الاسد من الجنس الذي تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا لان الاسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الاظفار ويحتمل أن المراد مجرد نفي تقليم أظفاره وحينئذ فيحتمل أن يكون النفي منصبا على المبالغة لان التقليم مبالغة القلم أي أن أظفاره انتفت المبالغة في تقليمها ولا شك أن هذا ملائم للاسد المجازي وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة في النفي لان نفي المبالغة يرد كثيرا في كلام العرب مرادا منه المبالغة في النفي وحينئذ فالمعنى اظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الاسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أن هذا من المبالغة في النفي أي انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه لا من نفي المبالغة و إلا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال فيكون هذا ترشيحا اذا علمت هذا فقول الشارح هذا ترشيح المشار اليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره أما جعل له لبد ترشيحا فظاهر وأما جعل قوله أظفاره لم تقلم ترشيحا فبالنظر للاحتمال الاول أو الاحتمال الاخير وأما قوله مقذف فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحا بل هو اما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله والترشيح) أي الذي هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله أبلغ) أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى الحال وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لانه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج النص عليه وانما كان أقوى في البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال ايراد المبالغة في التشبيه والترشيح يقوي تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقتضى من الاطلاق ومن التجريد لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعارة اه يعقوبي وحاصله أن الترشيح أقوى في بلاغة الكلام بمعنى انه موجب لزيادة بلاغته لانه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه أي انه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه فكلامه بالجر باضافته لا بلغ لا بالرفع بدل من الضمير في أبلغ كما قيل فتأمل وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ انه أعلم بالوفاء و بالمقصود الذي هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لاشتماله على تحقيق

ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح
والتجارة (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح
(كقوله لدى أسد شاكي السلاح) هذا
تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعني
الرجل الشجاع (مقذف له لبد أظفاره لم تقلم)
هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم
المستعار منه أعني الاسد الحقيقي واللبد
جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر الاسد على
منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع
(والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد
ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله
على تحقيق المبالغة) في التشبيه

المبالغة) أى تقويتها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به
وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله لذلك) أى لما ذكر من المبالغة وقوله وتقويته تفسير لتحقيق
(قوله ومبناه) أى والامر الذى بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه أى اظهار نسيان التشبيه الكائن
فى الاستعارة وان كان موجودا فى نفس الامر وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسى
لا يقتضى انه لا يبنى على التناسى غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعارة فانها مبنية عليه أيضا وانما
خص الترشيح بالذكر فى هذا البناء لما فيه من شدة التناسى ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسى
التشبيه أى كمال اظهار نسيانه كان واضحا (قوله وادّعاء) عطف تفسير للتناسى أو أنه عطف سبب
على مسبب أى ويحصل ذلك التناسى بسبب ادّعاء الخ ولا شك أن هذا الادّعاء يقتضى تفرّع
لوازم المستعار منه على المستعار له واثباتها له (قوله نفس المستعار منه) الاولى جزئى من
جزئيات المستعار منه أو من أفراد المستعار منه لكنه نظر لتحقق الماهية فى الفرد فلذا جعله
نفس المستعار منه تأمّل (قوله حتى انه الخ) حتى تفريعية وضمير أنه للحال والشأن وقوله يبنى
أى يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية أى فان الحال والشأن لاجل ذلك التناسى
بنى وأجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان الذى يستعار منه
والحاصل انه لما وجد تناسى التشبيه فى الاستعارة صح ثلث الاتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر
المستعار له علو المكان ما بنى على علو المكان المستعار منه وصح التعجب والنهى عنه فى البيتين الآتيين
فلولا وجود التناسى ما صح شئ من ذلك (قوله كقوله) أى كقول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد
ابن يزيد الشيبانى ويذكر فيها مدح ابيه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علو قدره (قوله ويصعد) اى
ويرتقى ذلك الممدوح فى مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصلىّ الذى هو الارتقاء
فى المدارج الحسية اذ لا معنى له هنا وانما المراد به العلو فى مدارج الكمال والارتقاء فى الاوصاف
الشريفة فهو استعارة من الارتقاء الحسىّ الى الارتقاء المعنوىّ والجامع مطلق الارتقاء المستعظم
فى النفوس بحيث يبعد التوصل اليه والى هذا أشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يظنّ) أى
الى أن يبلغ الى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجة فى السماء لبعده عن الارض
وقربه من السماء (قوله فى مدارج) اى مراتب (قوله ثم بنى عليه) أى ثم رتب عليه أى على علو
القدر المستعار له وقوله ما يبنى على علو المكان اى وهو الارتفاع الحسىّ الذى هو المستعار منه وذلك
البناء بعد تناسى تشبيه علو القدر بالعلو الحسىّ وادّعاء انه ليس ثم الا الارتفاع الحسىّ الذى وجه
الشبه به أظهر (قوله من ظن الجهول الخ) بيان لما ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة
فيها انما يختص بالصعود الحسىّ ويترتب عليه لا على علو القدر ثم ان ظن الجهول أن له حاجة فى السماء
لم ينقل من معناه الاصلىّ الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له وانما هو ذكر لازم من لوازم
المشبه به لاظهار أنه الموجود فى التركيب لا شئ شبيه به وبهذا يعلم أن الترشيح قد يستعمل فى معناه
الاصلىّ الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لان الغرض افادة المبالغة وتقوية الاستعارة
بذكر اللازم وذلك كاف فى نفى الكذب كما انه قد ينقل من معناه الاصلىّ لمعنى ملائم للمستعار له (قوله
الى أن هذا) اى كونه له حاجة فى السماء (قوله انما يظنه الجهول) اى لانه الذى لا كمال لعقله
(قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أى فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى انه يحتاج له فيطلبه
من جهة السماء وحيث كان العاقل يعرف انه لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات كان عالما
بأن افراطه فى العلو تجرّد التعالى على الاقران وفى قوله لاتصافه الخ اشارة الى أن المراد بالحاجة
المنفية هنا المعتادة للطلب فى الارض فلا يرد أن نفى حاجة السماء سوء أدب لما فيه من نفى الحاجة
الى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله وهذا المعنى) أى التفصيل بين

لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها
بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
(ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى
التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار
منه لا شئ شبيه به (حتى انه يبنى على علو
القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى
على علو المكان كقوله
ويصعد حتى يظن الجهول ... بأن له حاجة فى السماء)
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء
فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو
المكان والارتقاء الى السماء من ظن
الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ
الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من
الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما
العاقل فيعرف أنه لا حاجة له فى السماء
لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما يخفى
على بعضهم

العاقل

العاقل والجاهل (قوله فتوهم أن في البيت الخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الاشارة بمزيد صعوده المشار له بقوله حتى يظن الخ الى علو قدره واذا كان مزيد الصعود انما هو في ظن كامل الجهل لا انه ارتقى بالاشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل الرد أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل احد وانما النزاع في انه هل له حاجة في السماء ام لا فذكر أن كامل الجهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الافراط في العلو لمجرد التعالي على الاقران لا لحاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات (قوله قامت تظللني ومن عجب الخ) انما كان هذا التعجب ونحوه ما ذكر من البناء لان ايجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ كما أن ايجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى وتحقيقه في التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل انسان جميل كالشمس من الشمس الحقيقية وانما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس المعلومة لان الاشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل ومعلوم انه لولا التناسي ما جعل ذلك الانسان الجميل نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شبيه بها (قوله لا تعجبوا الخ) من المعلوم أن القمر الحقيقي هو المعتاد بلى الغلالة فلا يتعجب من بلاها معه لا الانسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قمرا حقيقيا انما هو لتناسي التشبيه حتى كأن الموجود في الخارج والخاطر في القلب هو القمر الحقيقي والا فالتشبيه ما دام متذكرا ينفي النهي عن التعجب واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهي عنه لان التعجب هنا سببه اثبات ما لا يناسب المستعار منه والنهي عنه سببه اثبات ما هو مناسب للمستعار منه ألا ترى انه في الاول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع فلذا تعجب من تظليلها وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة للقمر وهو من خواصه فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه فلذا نهاهم عن التعجب من ذلك (قوله وانكاره) عطف لازم وقوله جهة أي وجه وقوله على ما سبق أي من انه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالة (قوله ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام) أي قوله ومبناه على تناسي التشبيه حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه (قوله واذا جاز الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذي هو الاصل كأنه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله واذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه والمراد بالاعتراف بالاصل ذكره وحينئذ فالمعنى واذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به في التشبيه الخالي عن الاستعارة وهو الذي ذكر طرفاه (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي كون المشبه به فرعا والمشبه اصلا وهذا جواب عما يقال كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسمية لان المشبه به هو الاصل المقيس عليه ولانه اقوى من المشبه غالبا في وجه الشبه وأعرف به وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف انما سمى المشبه اصلا نظرا لكونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود اليه كبيان حاله او مقداره او امكانه او تزيينه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام يعود اليه اي الى المشبه فانك اذا قلت زيد كالاسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالاسد وهو المقصود بالذات واذا قلت ليس زيد كالاسد فقد نفيت شبهه به أيضا بالقصد الاول وان كان ثبوت الشبه او نفيه للمشبه به حاصلا أيضا لكن تبعا وتحصل من هذا أن المشبه اصل باعتبار رجوع الغرض اليه وكونه المقصود بالنفي والاثبات والمشبه به اصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به اصل باعتبار وفرع باعتبار وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف

فتوهم أن في البيت تصيرا في وصف علوّه حيث أثبت هذا الظن الكامل الجهل بمعرفة الأشياء (ونحوه) أي مثل البناء على علو القدر وما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه (ما تزين التعجب) في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس (والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزراره على القمر إذ لولا قصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (وإذا جاز البناء على الفرع) أي المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي المشبه وذلك لأن الأصل في التشبيه

وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود فى الكلام بالنفى والاثبات (كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السما فعز الفؤاد عزاء جميلا) على العزاء وهو الصبر (أمر من عزاه) (فلن تستطيع) أنت (اليها) اى الى الشمس (الصعود وان تستطيع) الشمس (اليك النزولا) والعامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف (قوله هى الشمس) تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح (قوله واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه (فمع جحده) أى جحد الاصل (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به.

عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حالية وقوله الا أن الخ هذه الجملة دالة على خبر أن والاصل لان الاصل فى التشبيه هو المشبه من جهة أن الغرض الخ وان كان المشبه به اصلا من جهة انه اقوى الخ (قوله كما فى قوله) اى قول الشاعر وهو العباس بن الاحنف (قوله هى الشمس) مبتدأ وخبر أى هذه الحبيبة هى الشمس وقوله مسكنها فى السما خبر بعد خبر أو صفة للشمس لان تعريفها للعهد الذهنى (قوله امر من عزاه الخ) أى وحينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله عزاء جميلا) اى لا قلق معه ولا تطلب وذلك بالتنبه لعدم امكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل فى شئ (قوله فلن تستطيع الخ) أى لانك لا تستطيع الوصول الى تلك الشمس اذ هى فى السماء الممتنع الوصول اليها عادة (قوله هو المصدر بعدهما) أى وهو الصعود والنزول (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) اى على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له فى شرح الخطبة عند قوله اكثرها للاصول جمعا (قوله والا فمحذوف) أى وان لم نجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل فى اليها وفى اليك محذوفا والتقدير فلن تستطيع أن تصعد اليها الصعود وان تستطيع الشمس أن تنزل اليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذلك العامل المحذوف (قوله تشبيه) أى بليغ بحذف الاداة والاصل هى كالشمس فحذفت الاداة للمبالغة فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به (قوله لا استعارة) أى لانه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله اعتراف بالمشبه) أى ذكره (قوله ومع ذلك) اى ومع الاعتراف بالمشبه (قوله فقد بنى الكلام على المشبه به) أى ذكر ما يناسبه وهو قوله مسكنها فى السما وقوله أعنى أى بالمشبه به قال الفنرى ان قلت الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة لا على المحبوبة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على أن الضمير راجع للحبيبة لانها المأمور بالعزاء عنها وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد ويجب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله فمع جحده اولى) مع ظرف لمحذوف أى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل وانكاره وعدم ذكره أولى بالجواز ووجه الاولوية انه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافى البناء لان ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع ومع جحد الاصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به وطوى ذكر المشبه فيناسبه التناسى المقتضى انه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء فى الاول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المنافى أحرى وأولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع أى ذكر ما هو له موقوفا على تناسى التشبيه كما تقدم والتناسى ينافيه الاعتراف بالاصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل ممتنعا فكيف يدعى جوازه قلت تناسى التشبيه عند جحد الاصل ظاهر وأما عند ذكره فنقول المنافى للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الاشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يقو قوة المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا اشعار فيه بما ذكر فيتأتى معه تناسى التشبيه بأن يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى انهما شئ واحد فى الحقيقة وانما اختلفا بالعوارض التى لا ينافى تنافيها هذا التناسى لاصل التشبيه وهذا ظاهر فى التشبيه الخالى عن الاداة وأما عند ذكرها ففيه بعد لان الاداة تشعر بضعف المشبه عن المشبه به وقد يقال يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا اذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدين فى الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالاصل المنافى للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الاصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا فى الواقع فتأمل (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) أى لانه تنوسى التشبيه وادعى

دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن لان ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالاصل من غير ذكر لاداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل والتصريح بأداة التشبيه وهذا مما يقرر الكلام المذكور (قوله لاتعجبوا من قصر ذوائبه) أى شعره وقوله كالربيع اى في البهجة والنضارة (قوله والليل في الربيع مائل الى القصر) من المعلوم أن المائل الى القصر في الربيع الليل الحقيقي والذى لا يتعجب من قصره له هو الربيع فلما تنوسى التشبيه وادعى أن الذوائب نفس الليل الحقيقي وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقي نهى عن التعجب من قصر الذوائب التى هى الليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالاصل والتصريح بالاداة فتأمل (قوله وهذا المعنى الخ) اسم الاشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر أى وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض العجم ملتبس بحالة كائنة من الغرابة والملاحة لاتخفى (قوله وأما المركب) عطف على قوله أما المفرد من قوله سابقا والمجاز اما مفرد أو مركب أما المفرد فهو الكلمة الخ ثم قال وأما المركب فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) أى المركب كما في الايضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد ويخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلي (قوله المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال وقوله فيما أى في معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الاصلي أى من حيث انه شبه بمعناه الاصلي فخرج المجاز المرسل الذى ليس معناه مشبها بمعناه الاصلي قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه لكن انما استعمل لعلاقة غير الشبه لانه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) أى بالوضع وهذا بيان للمراد بمعنى اللفظ الاصلي وماذكره الشارح مثله في الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للفظ المستعار غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) هذا يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقة وهو خلاف ماصرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه وأتى المصنف بذلك التنبيه على أن التشبيه الذى يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا ولم يكتف بتركه تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدد وان كان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية فاحترز عن اخذ اللفظ المشترك في التعريف (قوله واحترز بهذا) أى بقوله تشبيه التمثيل (قوله عن الاستعارة في المفرد) أى لان وجه الشبه لا يكون فيها منتزعا من متعدد واعترض بأنه تقدم في بحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا بتلك الاستعارة وحينئذ فلا يصح اخراجها من التعريف وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله انا لا نسلم جواز جريان الاستعارة في مفرد ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد لان الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خاليا عن المستعار له والجامع فاذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع كما لو قيل رأيت عنقود ملاحية في السماء لا يدرى هل وجه الشبه منتزع من متعدد أولا فيصير الكلام لغوا وهذا بخلاف التشبيه فانه اذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فانه قد يدرك العقل تركب وجه الشبه من مجموع اوصافهما اذا لم يكن وجه الشبه مذكورا وبالجملة فليس كل تشبيه تجرى فيه الاستعارة لما علمت أن تشبيه المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزعا من متعدد صحيح ولا تجرى فيه الاستعارة والا كان الكلام لغوا فتم ماذكره

وقد وقع في بعض أشعار العجم النهي عن
التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله
لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل
ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى
القصر وهذا المعنى من الغرابة والملاحة
بحيث لا يخفى (وأما) المجاز (المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي)
أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن
الاستعارة في المفرد

الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف تشبيه التمثيل خرج به مجاز الافراد لانّ تشبيه التمثيل ما كان وجهه منتزعا من متعدّد ومجاز الافراد لا يكون وجهه منتزعا من متعدّد والا كان الكلام لغوا هذا محصل كلام الشارح فان قلت ان تقييد المعرّف بالتركيب يفيد أن المراد بقول المصنف فهو اللفظ اى المركب وأن فى الكلام حذف الصفة فتكون تلك الصفة المحذوفة هى المخرجة للمجاز المفرد استعارة او غير استعارة وشارحنا قد أخرج الاستعارة فى المفرد بقوله تشبيه التمثيل قلت الشارح لم يلتفت لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف وانما يحترز بالفصول المصرّح بها ولو التفت لتلك الصفة لعلل المجاز المفرد خارجا بها وكان قوله تشبيه التمثيل بيانا للماهية لا للاحتراز عن شئ كما هو الاصل فى القيود المذكورة فى التعاريف وعلم مما ذكر أن تشبيه التمثيل عبارة عن التشبيه الذى وجهه منتزع من امور متعدّدة سواء كان الطرفان مركبين او مفردين وأمّا اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلىّ تشبيه التمثيل المسمى بالمجاز المركب وبالاستعارة التمثيلية لا بدّ فيه من كونه مركبا كما أن وجه الشبه لا بدّ فيه من كونه مركبا ثم المراد بالتركيب المعتبر فى المجاز المركب اى تركيب كان ولا يشترط خصوص الاسنادى ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب او يكفى الاقتصار على بعضه خلاف بين الشارح والعلامة السيد فالسيد يقول لا بدّ فى المجاز المركب من التصريح بتمام المركب الدال على الصورة المشبه بها والشارح يقول يكفى التصريح ببعضه (قوله للمبالغة فى التشبيه) علة لقوله المستعمل فيما شبه الخ أى وانما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لاجل المبالغة فى التشبيه وأشار المصنف بهذا الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصل المجاز المركب أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدّعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها (قوله كما يقال) أى كالقول الذى يقال وقوله للمتردد فى أمر أى فى فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه اليه بالعزم تارة ويتوجه للاحجام عنه بالعزم تارة أخرى وقوله انى الخ بيان لما وليس مقول القول تأمّل (قوله انى أراك تقدم رجلا) أى تارة وقوله وتؤخر مفعوله محذوف أى وتؤخرها يعنى تلك الرجل المتقدمة وقوله أخرى نعت لمرة والتقدير انى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها مرة أخرى وانما لم يجعل أخرى نعتا للرجل أى وتؤخر رجلا أخرى لئلا يفيد الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس هذا صورة التردد فى الذهاب وعدمه لانّ الانسان اذا أراد الذهاب رمى رجله أماما واذا أحجم عنه ردّ تلك الرجل الى موضعها ويسمى ردّها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت اليه أوّلا (قوله شبه صورة الخ) أى وانما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل لانه شبه صورة تردده فى ذلك الامر أى الهيئة الحاصلة من تردده فى ذلك الامر فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه (قوله بصورة تردد الخ) أى بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك أن الصورة الاولى عقلية والثانية حسية وبهذا التقرير تعلم أن المشبه ليس هو التردد فى الامر والمشبه به ليس هو التردد فى الذهاب بل كل من المشبه والمشبه به هيئة يلزمها التردد وحينئذ فالاضافة فى قوله صورة تردده لامية وليست بيانية والا لورد عليه أن التردد ليس معنى مطابقيا للفظ المذكور بل لازم لمعناه المطابقىّ الذى هو الصورة المنتزعة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به انما يكون معنى مطابقيا (قوله وهو الاقدام تارة الخ) أى وهو الهيئة المركبة من الاقدام والاحجام وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبه بها ما يعقل من الصورة التركيبية التى هى كون كل واحد منهما لمطلق اقدام بالانبعاث لامر تارة والاحجام عن ذلك الامر بذلك الانبعاث تارة أخرى وهذا أمر عقلىّ قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدد لانه هيئة اعتبر فيها اقدام متقدم واحجام مستعقب

(للمبالغة) فى التشبيه (كما يقال للمتردد فى أمر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور

مجازى

بقى شئ آخر وهو أن قوله انى اراك هل له دخل فى التجوز والنقل أو هو حقيقة والتجوز فيما بعده قلت
ذكر العلامة اليعقوبى أن الظاهر أنه لا دخل له لانا لو قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل
التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل أن له دخلا فى خصوص المثال لان أصله الرؤية الحسية ولم توجد
فى المنقول اليه فتأمل (قوله لكون وجهه منتزعا الخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه
من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك أن التمثيل فى الاصل هو التشبيه يقال مثله تمثيلا اذا جعل له مثلا
أى شبيها ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد لانه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا وشبيها لكثرة
ما اعتبر فيه اذ كثرة ما اعتبر فى التشبيه مما أوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو
أحق بالمماثلة لان المماثلة الحقيقية لا تكون الا بعد وجود أشياء ووجود أشياء أصعب من وجود
الجملة (قوله لانه قد ذكر فيه المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز
الخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى أيضا تمثيلا مطلقا والتسمية
الاولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك المتردد
فى أمر أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وكتشبيه الشمس بالمرآة
فى كف الاشل للتقييد فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه
التمثيل لانه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا فقول الشارح ويمتاز أى التمثيل عند الاطلاق
وقوله عن التشبيه أى التمثيلى وقوله بأن يقال له أى للتشبيه تشبيه تمثيل الخ أى فلا يطلق اسم التشبيه
عليه مطلقا بل مقيدا وبعبارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال ان تسمية المجاز المركب بالتمثيل على
سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال انها تلتبس بالتشبيه
المسمى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل اذا اطلق انصرف للاستعارة واذا
أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلى (قوله وفى تخصيص الخ) التخصيص مستفاد من
تعريف الطرفين باللام وحاصله أن قول المصنف تبعا للقوم فى تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلى يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف
على غير التعريف وكون المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه يقتضى انه مختص بالاستعارة
ومنحصر فيها وجعله منحصرا فيها عدول عن الصواب ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد اتفقوا على أن المفرد اذا استعمل
فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز
مرسل والا فاستعارة فكذلك المركب اذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال
لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة تمثيلية وان كانت غير المشابهة كاللزوم كان مجازا تركيبيا وهذا
مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور ولم يظهر
لاهماله وجه (قوله بحسب الشخص) أى التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة
على معناه وان كان كليا (قوله بحسب النوع) أى من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون
كلى كأن يقول وضعت هيئة التركيب فى نحو قام زيد من كل فعل اسند لفاعل للدلالة على ثبوت
معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب فى نحو زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه فالهيئة
التركيبية المخصوصة فى زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبية
المخصوصة تبعا لوضع نوعها (قوله فلا بد أن يكون ذلك) أى الاستعمال وقوله لعلاقة أى بين
المعنى المنقول عنه والمنقول اليه والا كان الاستعمال فاسدا (قوله فان كانت هى المشابهة) نحو
انى اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التى وضع لها نوعه وأعنى بنوعه هيئتان
واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا (قوله والا) أى وان لم تكن العلاقة المشابهة بل كانت

(وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل)
لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل
الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد
المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى
التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على
سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال
له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى وفى تخصيص
المجاز المركب بالاستعارة نظر لانه كما
أن المفردات موضوعة بحسب الشخص
فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا
استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد أن
يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة
فاستعارة والا

غيرهما كاللزوم (قوله فغير استعارة) أى فهو مجاز مركب غير استعارة (قوله وهو كثير) أى استعمال المركب فى غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير (قوله كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار) أى وذلك نحو قوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان هذا المركب موضوع للاخبار بكون هواه أى مهويه ومحبوبه مصعدا أى مبعدا مع الركب اليمانين وجسمه موثق ومقيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل فى ذلك المعنى بل الغرض منه اظهار التحسر والتحزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بهما لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن فالعلاقة اللازمية فقد صدق على ذلك المركب انه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيا وهذا مما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لاهماله وجه قال العلامة الفنارى وقد يعتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الاخير من المجاز المركب أعنى ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه اه وأجاب بعضهم بأن المركب المنقول لاجل اللزوم كالبيت المذكور من قبيل الكناية فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل الى لازمه وحينئذ فهو حقيقة فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض اللفظ المركب ان استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان استعمل لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع لان اللفظ المركب متى استعمل فى غير ما وضع له لا يكون الا لعلاقة المشابهة وما أورده من المركبات المنقولة لاجل اللزوم فلا نسلم انها مجازات لم لا يجوز أن تكون كنايات مستعملة فيما وضعت له لينتقل الى لوازمها وقد يقال على ذلك الجواب ان اللفظ الذى يراد به اللازم مع صحة ارادة الملزوم كناية يجوز أن يعرض له قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى فيكون مجازا متفرعا عن الكناية وحينئذ فلا يتم ما ذكر جوابا فى ترك التعرض بقى هنا شئ وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا ظاهر كلام القوم أن التبعية انما تكون فى المجاز المفرد وفى الكشاف ما يقتضى جواز كون التمثيلية تكون تبعية فانه قال ومعنى الاستعلاء فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم انه مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت حالتهم بحالة من اعتلى الشئ وركبه قال الشارح فى حواشيه يعنى أن هذه استعارة تمثيلية تبعية أما التبعية فلجريانها أولا فى متعلق معنى الحرف وتبعيتها فى الحرف وأما التمثيل فلكون كل من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة امور اه ورده السيد بأن معانى الحروف مفردة اذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا فى نفسه بدليل أن تشبيه زيد بالاسد تشبيه مفرد بمفرد وان كان كل منهما ذا أجزاء والمصرح بأن كل واحد من طرفى التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور ولزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به أصالة ولا معنى على مشبها به تبعا فى هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شئ منهما مشبها به سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شئ منهما مستعارا منه فكيف يسرى التشبيه من أحدهما الى الآخر فتأمل (قوله كذلك) حال من الضمير المضاف اليه أى فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أى تماثلها واعترض بما حاصله أن الاولى حذف قوله كذلك لانه ان احترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك ويلزم عليه تشبيه الشئ بنفسه لان المجاز المركب لا يكون الا استعارة وان احترز به عن مجاز التركيب الذى ليس على حسب الاستعارة فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه كما تقدم نعم لو وجد واعتبر أمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير فى فشا عائدا على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام لكنه لم يعتبر فعلى كل حال قوله كذلك لم يظهر لذكره وجه مستقيم اذا جعل المشار اليه الاستعارة كما فعل الشارح والوجه

فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل
الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار (ومتى
فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك)
أى على سبيل الاستعارة

أن المراد بقوله كذلك عدم التغيير أى متى فشا استعماله حالة كونه كذلك أى باقيا على هيئته فى حال المورد بحيث انه لم يغير فى حالة مضربه عن هيئته فى حالة المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا افرادا ولا تثنية ولا جمعا والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيرا فى مثل ما استعمله فيه الناقل الاول مع عدم التغيير مثلا الصيف ضيعت اللبن أصل مورده أن دسوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال فكرهته وطلبت منه الطلاق فى زمن الصيف فطلقها وتزوجت شابا فقيرا وهو عمرو بن معبد بن زرارة ثم أصابها جدب وقحط فى زمان الشتاء فأرسلت للشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من اللبن فقال للرسول قل لها الصيف ضيعت اللبن أى لما طلبت الطلاق فى زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبنا فقال لها الرسول ذلك فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت مذق هذا خير من لبن ذلك أى لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ثم نقله الناقل الاول لمضرب وهو قضية تضمنت طلب الشئ بعد تضييعه و تفريط فيه ثم فشا استعماله فى مثل تلك القضية مما طلب فيه الشئ بعد التسبب فى ضياعه فى وقت آخر من غير تغيير له فى حالة المضرب عن هيئته فى حالة المورد (قوله سمى) أى التمثيل (قوله لا تغير الامثال) أى لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بافراد أو تثنية أو جمع فى حال مضربها عن حال موردها (قوله لان الاستعارة) علة للمعلل مع علته أى وصح هذا الحكم وهو عدم تغيير الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ (قوله فلو غير المثل) أى بأن قيل فى المثل المتقدم مثلا ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله لما كان) أى المثل لفظ المشبه به (قوله فلا يكون مثلا) أى لان الاستعارة أعم من المثل فان المثل فرد منها الا انه مخصوص بالفشو فاذا لم يكن استعارة لم يكن مثلا لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص والحاصل أن تغييرا للفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها أخص منه اذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها و يلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر (قوله ولهذا) أى لاجل كون الامثال لا تغير (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له وذلك كحالة من طلب شيأ بعد ما تسبب فى ضياعه وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه والحاصل أن المثل كلام استعمل فى مضربه بعد تشبيه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ومورده ما استعمل فيه الكلام أولا (قوله لانه فى الاصل لامرأة) أى خطاب لامرأة وهى دسوس بنت لقيط بن زرارة

(فصل فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية)

أى على مذهب المصنف واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن فى مثل قولنا أظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اختلفت فى تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل الاختلاف فى المكنية يرجع الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء وهو أن المكنية اسم المشبه به المستعار فى النفس للمشبه وأن اثبات لازمه للمشبه استعارة تخييلية والثانى ما ذهب اليه السكاكى من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبهت به أثبتت للمشبه والثالث ما أورده المصنف من أن المكنية التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه وهو الاستعارة التخييلية ومحصل الخلاف فى التخييلية يرجع الى قولين أحدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشاف أنها اثبات لازم المشبه به للمشبه والثانى للسكاكى وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التى أثبتت للمشبه ثم ان صاحب الكشاف كما يوافق القوم فى التخييلية من انها اثبات

قوله الصيف الخ هكذا ذكره فى الصحاح بجعل الصيف على الظرفية وروى أيضا فى الصيف وبالصيف كما فى الفنرى والباء بمعنى فى ففيه ثلاث روايات كلها صحيحة مقبولة كما فى خلاصة التجريد اه مصححه

(سمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لانه فى الاصل لامرأة

(فصل) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

لازم المشبه به للمشبه يزيد عليهم أن قرينة المكنية كما تكون تخييلية تكون أيضا استعارة تحقيقية فعلم من هذا كله أن في المكنية ثلاثة مذاهب وفي التخييلية مذهبان وفي قرينة المكنية ثلاثة مذاهب (قوله أمرين معنويين) يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) أي وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادته ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الالفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين بل فعلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمر والآخر اثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله ليستوفي المعاني الخ) أي وهي ثلاثة معنى الاستعارة المصرحة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخييلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف واعترض بأن هذه العلة لا تنتج ايراد المكنية والتخييلية في فصل ثم تنتج ايرادهما لا بقيد أن يكونا في فصل مستقل فلو قال الشارح أورد لهما فصلا على حدة لمخالفتهما لما عنده كان أظهر الا أن يقال ان هذا تعليل للايراد لا بقيد كونهما في فصل تأمل (قوله قد يضمر التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم أي قد يستحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وادعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به (قوله من أركانه) أي من أركان التشبيه المستحضر في النفس (قوله سوى المشبه) أي الا بالمشبه وانما اقتصر على التصريح به لان الكلام يجري على أصله والمشبه هو الاصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالاداة لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله وأما وجوب الخ) جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب في التشبيه البتة وهذا يعكر على قول المصنف فلا يصرح الخ (قوله وأما وجوب ذكر المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي (قوله فانما هو في التشبيه المصطلح عليه) أي وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالاداة ظاهرة أو مقدرة وأما التشبيه الذي على وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقي ألا ترى للمصرحة فانه ذكر فيها لفظ المشبه به لكن ليس باقيا على معناه الحقيقي (قوله وقد عرفت) أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فقول الشارح وقد عرفت انه أي التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أي وغير التصريحية التحقيقية وغير التجريد أيضا (قوله ويدل) الواو بمعنى مع أي مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشبه الذي لم يذكر من الاطراف غيره (قوله أمر مختص بالمشبه به) أي بأن يكون من لوازمه المساوية له ومن البين أن اثبات خاصة الشيء لغيره يدل على انه ألحق به ونزل منزلته (قوله من غير أن يكون هناك) أي للمشبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر الخاص بالمشبه به كما في أظفار المنية نشبت بفلان فانه ليس للمشبه اظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار وانما وجد مجرد اثبات لازم المشبه به للمشبه لاجل الدلالة على التشبيه المضمر (قوله فيسمى الخ) الحاصل انه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلان اضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور والآخر اثبات لازم المشبه به للمشبه وكلاهما يحتاج لان يسمى باسم مخالف لاسم الآخر فذكر المصنف أن الامر الاول وهو التشبيه المضمر في النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعارة مكنى عنها وذكر أن الامر الثاني وهو اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه يسمى استعارة تخييلية (قوله أما الكناية) أي أما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالكناية أي أما تقييد اسمه بلفظ الكناية أو بلفظ المكنى عنها وانما قلنا ذلك لان التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنى عنها (قوله فلانه لم يصرح به) أي فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل انما دل عليه أي على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواصه أي خواص المشبه به فالضمائر ليست على

وتارة

ولما كانا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه

وتبرّة واحدة وقوله ولوازمه عطف تفسير (قوله وأما الاستعارة) أى وأما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالاستعارة (قوله فمجرد تسمية) أى فتسمية مجردة أى خالية عن المناسبة لأن الاستعارة هى الكلمة المستعملة الخ والتشبيه المضمر ليس كذلك قال القرى وقد يقال انما سمى ذلك التشبيه استعارة لانه شبيها فى حقه وهو ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وحاصل ذلك انه لما ذكرت اللوازم وأثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادّعى دخوله فى جنس المشبه به حتى استحق خواصه وادّعاء الدخول شأن الاستعارة فسمى ذلك التشبيه استعارة لاجل ذلك (قوله لانه قد استعير) أى قد نقل وأثبت للمشبه الخ وحاصل ماذكره الشارح أن تسمية اثبات ذلك الامر استعارة لاجل أن متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به قد استعير أى نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه وأما تسميته تخييلية فلان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله وبه يكون كمال المشبه به) أى كما فى البيت الاول وقوله أو قوامه أى كما فى البيت الثانى فأو للتنويع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود وأشار الشارح بذلك الى أن الامر الذى يثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه فى المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده من أصله فى المشبه به (قوله فى وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفى العبارة قلب أى وبه يكون كمال وجه الشبه فى المشبه به أو قوام وجه الشبه فى المشبه به وقوله ليخيل علة لقوله لانه قد استعير (قوله كما فى قول الهذلى) أى كاضمار التشبيه واثبات ما يخص المشبه به للمشبه فى قول ابى ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل قالها وقد هلك له خمسة بنين فى عام واحد وكانوا ممن هاجر الى مصر فرثاهم بهذه القصيدة ومطلعها

أمن المنون وريبها تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا * ومنذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا * الا اقض عليك ذاك المضجع

فأجبتها ان ما لجسمى انه * أودى بنىّ من البلاد فودّعوا

أودى بنىّ فأعقبونى حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فالعين بعدهم كأن حداقها * كحلت بشوك فهى عور تدمع

فبقيت بعدهم بعيش ناصب * واخال انى لاحق مستتبع

سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم * فتخرّموا ولكل جنب مصرع

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم * واذا المنية أقبلت لا تدفع

واذا المنية أنشبت اظفارها * البيت وبعده

وتجلدى للشامتين أريهم * أنى لريب الدهر لا أتضعضع

حتى كأنى للحوادث مروة * بصفا المشرّق كل يوم تقرع

والدهر لا يبقى على حدثانه * جون السراة له جدائد أربع

روى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن علىّ رضى الله عنهما استأذن على معاوية فى مرض موته ليعوده فاذن معاوية واكتحل وأمر أن يقعد ويسند وقال ائذنوا له بالدخول وليسلم قاعدا ولينصرف فلما دخل عليه وسلم أنشد معاوية قوله فى هذه القصيدة وتجلدى للشامتين أريهم البيت فأجابه ابن عباس أو الحسن على الفور واذا المنية أنشبت أظفارها البيت ثم ما خرج من داره حتى سمع الناعية عليه * وأبو ذؤيب اسمه خويلد بن خالد بن محرث ينتهى نسبه لنزار وهو أحد المخضرمين الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبى صلى الله عليه وسلم وحدّث أبو ذؤيب قال بلغنا فى البادية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فبت بأطول ليلة حزنا حتى قرب السحر فسافرت حتى اتيت

وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى

قوله ابن محرث هكذا فى النسخ وهو مخالف لما فى معاهد التنصيص فانه بالجيم وبالراء اهـ مصححه

المدينة فوجدت بها ضجيجا بالبكاء كضجيج الحجيج بعرفة فقلت مه فقيل رسول الله قد مات فجئت الى المسجد فوجدته خاليا فأتيت بيت رسول الله فأصبت بيته مرتجا وقيل هو مسجى وقد خلا به أهله فقلت أين الناس فقيل فى سقيفة بنى ساعدة صاروا الى الانصار فجئت السقيفة فحضرت مبايعة عمر لابى بكر ومبايعة الناس له أيضا ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت دفنه وعن الزبير بن بكار قال حدثنى عمى قال كان أبو ذؤيب الهذلى خرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح أحد بنى عامر بن لؤى الى افريقية غازيا فى سنة ست وعشرين فى زمن خلافة عثمان رضى الله عنه فلما فتح عبد الله بن سعد افريقية وما والاها بعث عبد الله بن الزبير فى جند يبشر العثمان وكان من جملة الجند أبو ذؤيب فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كاولاده (قوله المنية) من منى الشىء اذا قدر سمى الموت بها لانه مقدر اه فنرى (قوله أى علقت اظفارها) أى مكنتها من هالك (قوله ألفيت) أى وجدت كل تميمة لا تنفع يعنى عند ذلك الانشاب (قوله الخرزة) بفتح الخاء والراء المهملة وبعدها زاى معجمة مفتوحة (قوله معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم (قوله أى تعويذا) أى تحصينا (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله بالقهر والغلبة) الباء للملابسة أى اغتيالا ملتبسا بالقهر والغلبة بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته وقوله والغلبة عطف تفسير (قوله من غير تفرقة) أى فى الناس وقوله بين نفاع أى كثير النفع منهم وقوله وضرار أى كثير الضرر منهم أى انها لا تبالى بأحد ولا ترحمه بل تأخذ من نزلت به أيا كان بلا رقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبقى على ذى فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه (قوله لمرحوم) أى لمن يستحق أن يرحم (قوله ولا بقيا) هى اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته أى ولا رحمة على ذى فضيلة كعالم وصالح (قوله التى لا يكمل الخ) فيه اشارة الى أن اغتيال النفوس واهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الاظفار كالانياب لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها (قوله تحقيقا الخ) علة لقوله فأثبت لها الاظفار الخ أى لاجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به (قوله وكما فى قول الآخر) قال صاحب الشواهد لا أعلم قائل ذلك البيت وقبله كما فى الاطول

لا تحسبن بشاشتى لك عن رضى * فوحق جودك اننى أتملق

(قوله ولئن نطقت الخ) جواب الشرط محذوف أى فلا يكون لسان مقالى أقوى من لسان حالى فحذف الجواب وأقام لازمه وهو قوله فلسان حالى الخ مقامه (قوله بشكر برك) متعلق بمفصحا أى ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك وقوله بالشكاية متعلق بأنطق أى فلسان حالى أنطق بالشكاية منك لان ضررك أكثر من برك ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكاية من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك فهو كلام موجه كذا قيل لكن البيت الاول يبعد هذا الاحتمال الثانى تأمل (قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء (قوله الذى به قوامها) أى الذى حصل به قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشىء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشىء ولذلك يقال للخيوط التى يتضفر منها الحبل انها قوامه والمراد به هنا وجوده وتحققه وذلك أن الدلالة فى الانسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تتقرر انها من حيث انه متكلم حقيقة الا باللسان وأما وجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا يرد لان المشبه به على ما ذكره المصنف هو الانسان من حيث انه متكلم لا من حيث انه مشير ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أى منه ففى بمعنى من (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) لانه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس فى الكلام أعنى قوله واذا المنية انشبت اظفارها لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف وانما المجاز الذى فى ذلك الكلام هو اثبات شىء لشىء ليس هو له وهذا مجاز عقلى

كذلك

وإذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها) ألفيت كل تميمة لا تنفع (التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى تعويذا أى اذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر) ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية أنطق (شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهى استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى

كاثبات الانبات ترشيح على ماسبق (قوله والاستعارة بالكناية الخ) عطف على قوله كل من لفظى الخ
(قوله فعلان الخ) الاول التشبيه المضمر والثانى اثبات لازم المشبه به للمشبه وقوله فعلان أى لا لفظان
والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ وهذا وان فهم مما سبق لكنه اعاده توطئة لقوله متلازمان
واعلم أن المصنف انما خالف القوم فى المكنية وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها بخلاف السكاكى
فانه خالفهم فى كل من المكنية والتخييلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتى (قوله متلازمان) أى كل منهما
لازمة للاخرى فلا توجد احداهما بدون الاخرى (قوله يجب أن تكون قرينة للمكنية) فلا توجد
التخييلية بدون المكنية أى لانها لو صحت مع التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا اذ الفرق بين
الترشيح والتخييل وان كان كل منهما لازما المشبه به مخصوصا به أن الترشيح يكون فى غير المكنى عنها
والتخييل يكون فى المكنى عنها فان قلت فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو
المجاز المرسل وكون التخييل قرينة للمكنى عنها قلت قد قيل ان التخييل لابد أن يكون به كمال وجه
الشبه أو قوامه كما مر والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله والمكنية يجب أن تكون قرينتها
تخييلية) أى عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشاف كما يأتى (قوله فمثل قولنا الخ) الاولى
فمثل الاظفار فى قولنا الخ وهذا جواب عما يقال كيف تقول ان المكنية والتخييلية متلازمان مع أن
التخييلية قد وجدت بدون المكنية فى المثال المذكور لانه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع
فى المصرحة يمنع فى المكنية وحاصل الجواب بالمنع لان الاظفار فى المثال المذكور ترشيح للتشبيه
لا تخييل اذ كما ترشح الاستعارة يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما فى الحديث والحاصل أن
الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل والمجاز العقلى
ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخييلية ويصح جعله فى هذه الحالة ترشيحا للتخييلية
الواقعة قرينة للمكنية لانها اما مصرحة كما يقوله السكاكى أو مجاز عقلى كما يقوله غيره وكل منهما
يجوز ترشيحه فضابط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجوز عنه أو الاصل الذى حق الاسناد
أن يكون له ففى الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقا أما
مثاله فى التشبيه فكما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا وأما مثاله فى المكنى عنها فكما أن
يقال انشبت المنية أظفارها بفلان واهالت الدم وزئرت وأما مثاله فى التصريحية فكما مر فى قوله

لدى أسد شاكى السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم

وأما مثاله فى المجاز العقلى فكما فى قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاباطح

فانه بعد ما شبه السير بالسيلان وعبر عنه أسنده الى الاباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع الذى فيه
دقاق الحصا اسنادا مجازيا وأعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير حقيقة وهم القوم فهو ترشيح للمجاز
العقلى وأما مثاله فى المجاز المرسل فكما فى قوله صلى الله عليه وسلم لازواجه الطاهرات أسرعكن
لحوقا بى أطولكن يدا فان اليد مجاز مرسل عن النعمة لصدورها عن اليد وقوله أطولكن ترشيح لذلك
المجاز لانه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم لليد الاصلية لان الانعام انما
يكون بها وقد يقال ان الانعام والاعطاء كما يلائم اليد الاصلية لانه يكون بها يلائم النعمة أيضا لانها
متعلقه فيكون مشتركا بين الاصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطولكن أكثركن طولا أى انعاما
واعطاء وجعل أطولكن مأخوذا من الطول بالضم وهو ضد القصر لمناسب اليد الاصلية فيكون ترشيحا
يؤدى الى خلو الكلام عن الاخبار بكثرة الجود المقصود اللهم الا أن يقال انه استعير الطول بالضم
للاتساع فى العطاء وكثرته فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز ابقاؤه على حقيقته
لم يقصد منه الا التقوية ويجوز استعارته لملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ (قوله ترشيح للمجاز)

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
فعلان من أفعال المتكلم متلازمان إذ
التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة
والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية
البتة فمثل قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع
أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن
أطول فى قوله عليه الصلاة والسلام
أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة
ترشيح للمجاز

أى المرسل كما عات (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) أى من انها التشبيه المضمر فى النفس (قوله لا مستند له فى كلام السلف) أى لانه لم ينقل عن احد من السلف مثل ماذكره المصنف (قوله ولا هو مبنى على مناسبة لغوية) أى لان اضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ الى غير معناه حتى يكون مناسبا لان يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى (قوله هو أن لا يصرح الخ) أى ذو أن لا يصرح أى اسم المشبه به المستعار فى النفس الموصوف بعدم التصريح به فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله بل بذكر) أى بل يصرح بذكر رديفه وقوله ولازمه تفسير لرديف (قوله لم نصرح بذكر المستعار) أى بذكر هو المستعار وقوله أعنى السبع اى أعنى لفظ السبع (قوله على ذكر لازمه) أى لازم مدلوله لان الاظفار انما هى لازمة لمدلول لفظ السبع أعنى الحيوان المفترس (قوله لينتقل منه) أى من ذلك اللازم الى المقصود أى الى المقصود استعارته وهو السبع (قوله كما هو شأن الكناية) أى فانه ينتقل منها من اللازم المساوى الى الملزوم والحاصل أن قولنا اظفار المنية نشبت بفلان يقصد بالاظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذى هو السبع بل كنينا عنه ونبهنا عليه بمرادفه لينتقل منه الى المقصود استعارته (قوله هو لفظ السبع الغير المصرح به) أى بل كنى عنه برديفه (قوله قال صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) أى اذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة فى مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكى دون الغبى فان من لطائف تلك البلاغة التى هى الاتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار الى آخره وانما كان ذلك من أسرار البلاغة لان التوصل الى المجاز بالكناية اعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى (قوله عن ذكر الشىء) أى اللفظ (قوله ثم يرمزوا الخ) أى يشيروا وبابه ضرب ونصر (قوله من روادفه) أى لوازمه أى لوازم معناه (قوله على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامة أى على كينونته ووجوده أى ملاحظته فى الذهن (قوله نحو شجاع يفترس أقرانه) أى فقد شبه الشجاع بالاسد تشبيها مضمرا فى النفس وادعى أنه فرد من أفراده واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الافتراس تخييل وهو عند صاحب الكشاف مستعار لاهلاك الاقران فهو استعارة تحقيقية قرينة للمكنية (قوله ففيه تنبيه) أى ففى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبتت له الاسدية وانه فرد من أفراده وقد رمز لذلك بشىء من روادفه وهو الافتراس ان قلت المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية قلت الكناية بالاظفار مثلا عن ثبوت معنى الاسدية للمنية مثلا مسببة عن تسمية اطلاق لفظ السبع على المنية فبهذا الاعتبار كانت الاظفار كناية عن اللفظ أيضا لاشعارها به (قوله وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعارة بالكناية الا أنه يخالفهم فى قرينتها وذلك لانها عند السلف يجب أن تكون تخييلية وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخييلية بل قد تكون تحقيقية فضابط قرينتها عنده أن يقال ان لم يكن للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت القرينة تخييلية كما فى اظفار المنية أى مخالب المنية نشبت بفلان وان كان للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت تلك القرينة استعارة تحقيقية كما فى ينقضون عهد الله وشجاع يفترس أقرانه وعالم يغترف منه الناس فالقرينة لاستعارة الحبل للعهد فى الاول ولاستعارة الاسد للشجاع فى الثانى ولاستعارة البحر للعالم فى الثالث عند السلف تخييلية وهى اثبات النقض الذى هو من روادف الحبل للعهد واثبات الافتراس الذى هو من روادف الاسد للشجاع واثبات الاغتراف الذى

هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شىء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شىء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه

هو من روادف البحر للعالم وأما صاحب الكشاف فيقول قد شبه العهد بالحبل فى النفس بجامع الربط فى كل فان العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشيئآن بالحبل وادّعى أن العهد فرد من أفراد الحبل واستعير له اسمه فى النفس على طريق المكنية وشبه ابطال العهد بنقض طاقات الحبل واستعير النقض للابطال واشتق من النقض ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية وفى المثال الثانى يقول انه شبه الشجاع بالاسد وادّعى انه فرد من أفراده واستعير فى النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبه بطش الشجاع وقتله لاقرانه بافتراس الاسد واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الافتراس يفترس بمعنى يبطش ويقتل على طريق التصريحية التحقيقية التبعية وفى المثال الثالث شبه العالم بالبحر بجامع الانتفاع بكل وادّعى انه فرد من أفراده واستعير فى النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاغتراف من البحر واستعير الاغتراف للانتفاع واشتق من الاغتراف يغترف بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية وكذا يقاس على ما ذكر ما يماثله قال العلامة السيد فان قلت اذا كان النقض ونظائره من الافتراس والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مصرحا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنايات عن الاستعارات المكنى عنها مع استعمالها فى معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة عن الاستعارات الاخر المكنى عنها صارت كنايات عنها فان النقض انما شاع استعماله فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا فانزلوا العهد منزلة الحبل وموّهوا به نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانهما تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم أو أنه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصودة فى انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وهذا لا ينافى كونها فى انفسها استعارة على قياس ما عرف من أن الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة فالافتراس مع كونه استعارة مصرحا بها كناية عن استعارة الاسد للرجل الشجاع * بقى شئ آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشاف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز اللغوى المعرف بأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له والاسد المتروك أمر مضمر فى النفس لم يقع فيه استعمال فى غير ما وضع له اللهم الا أن يقال مرادهم بقولهم فى تعريف المجاز الكلمة المستعملة تحقيقا أو تقديرا فتأمل (قوله وسيجيء الخ) جواب عما يقال ان الشارح لم يتعرض فى الاستعارة بالكناية هنا الا لمذهب السلف ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكى فيها فأجاب الشارح بأن مذهبه فيها سيأتى الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا (قوله وكذا قول زهير) هذا اشارة الى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذى هو احد القسمين السابقين وانما أتى به مع تقدم مثال آخر له للاشارة الى أن من امثلة المكنى عنها ما يصح أن يكون من التصريحية التحقيقية على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه والمراد بزهير المذكور زهير بن ابى سلمى بضم السين وسكون اللام والد كعب صاحب بانت سعاد القصيدة المشهورة (قوله أى سلا) هذا بيان للمعنى المراد من اللفظ وقوله مجازا نصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أى افسره بسلا حالة كونه مجازا وقوله من الصحو خبر لمبتدا محذوف أى وهو أى صحا مشتق من الصحو خلاف السكر وهذا بيان للمعنى الاصلى من اللفظ وحاصل ما اراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو الذى هو فى اللغة زوال السكر والافاقة منه أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذى هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه فشبه السلو الذى هو زوال العشق بالصحو الذى هو زوال السكر والافاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى

وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكى أو كذا
قوله زهير صحا أى سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر

سلا فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح استعارة تصريحية تبعية هذا والاولى للشارح أن يقول من الصحو بمعنى خلاف السكر لان الصحو في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم خلافا لظاهر الشارح من قصره على الاول فتأمل (قوله عن سلمى) أى عن حب سلمى أى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه وأل فى القلب عوض عن المضاف اليه أى قلبي وفى الاطول عن سلمى أى معرضا عنها (قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار والتعدية بعن قال فى الصحاح اقصرت عن الشئ أى كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عن الشئ بلا ألف وباطل القلب ميله الى الهوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح اسناد أقصر اليه فى كلام الشاعر وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر وأقصر باطله قلبا والاصل وأقصرت عن باطله فحق أقصر أن يسند لذى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل بعن فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا والضمير مضافا اليه وأجاب بجواب آخر وحاصله انه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقى فقول الشارح يقال اقصر أى فلان عن الشئ وقوله أى تركه وامتنع عنه أى مع القدرة عليه وهذا اشارة لبيان المعنى اللغوى للاقصار وقوله أى امتنع باطله عنه أى انتفى باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر وأقصر باطله تفسير مراد اشارة الى أن المراد من الاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع وقوله وتركه أى وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الاصلى وهو الخلو من العشق تفسير لقوله أى امتنع باطله عنه (قوله وعرى افراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب وأفراس بالنصب مفعوله الثانى أى عرى القلب افراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوى فى الاسفار ومعنى تعرية القلب عن افراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الافراس والرواحل بحيث تزال عنه ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الافراس فيكون المعنى أن افراس الصبا ورواحله عريت من سروجها وعن رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله أراد زهير الخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المعتبرة فيه بالكناية وأن تكون تحقيقية فأشار المصنف الى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية فى البيت والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله أراد الخ وأشار الى تحقيق معنى الاستعارة التحقيقية فيه والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد ويحتمل الخ واعلم أنه عند حمل الاستعارة فى البيت على التحقيقية تنتفى الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم لانهم يقولون ان المكنية والتخييلية متلازمتان لا توجد احداهما بدون الاخرى وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينة المكنية تحقيقية فلا تنتفى المكنية عند الحمل على التحقيقية (قوله أن يبين) أى بهذا الكلام (قوله يرتكبه) أى يفعله (قوله زمن المحبة) أى فى زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بأنه لا دلالة فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوب كما قد يراد بحاتم السخى أو يجعل أل فى المحبة للعهد أى محبة سلمى تأمل (قوله من الجهل والغى) بيان لما والمراد بالجهل والغى الافعال التى يعد مرتكبها جاهلا بما ينبغى له فى دنياه أو فى آخرته ويعد بسببها من اهل الغى أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما ينكره العقلاء (قوله وأعرض عن معاودته) عطف على ترك أى انه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبة من الجهل والغى وانه اعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع اليه وهذا مستفاد من قوله وأقصر باطله لان معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله ولو كان القلب قاصدا للمعاودة لما تركه لم يكن مهملا لانه بالكلية فلم يكن باطله تاركا له على حاله الاصلى (قوله فبطلت الاته) أى فلما اعرض

(القلب عن سلمى واقصر باطله) يقال أقصر عن الشئ إذا أقلع عنه أى تركه وامتنع أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى وأعرض عن معاودته فبطلت الآته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه

عما كان مرتكباله زمن المحبة من الجهل واتقى "بطلت آلاته التي توصل اليه من حيث انها توصل اليه من الخيل والمال والاخوان والاعوان والمراد بطلانها تعطلها فهو من بطل الاجير بطالة أي تعطل لا من بطل الشيء بطلانا بمعنى ذهب لان المترتب على الاعراض عن الشيء انما هو تعطيل آلاته لا ذهابها وليس قوله فبطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرى افراس الصبا ورواحله كما فهم بعضهم والالزم كون الافراس والرواحل أو تعريتها استعارة تحقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتماليه المقتضي لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنى عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل اليه من حيث انه يوصل اليه رتب قوله فبطلت آلاته على ذلك الترك وأما الافراس والرواحل وتعريتها أو التعرّي عنها فعلى حقيقتها لانها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم (قوله فشبه زهير الصبا الخ) أي انه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا بالكسر مع القصر وهو الميل الى الجهل الذي أهمله وأعرض عنه فتعطلت آلاته بمنزلة جهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر فشبه في نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التي يسار اليها لاجل تحصيل حاجة بجهة الحج وجهة الغزو وجهة التجارة الخ فقول المصنف كالحج الخ على حذف مضاف كما علمت وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه اليه المسافر لاجل تحصيل غرض وقال سم المراد بجهة المسير الغرض الذي يسير السائر لاجله كالحج وطلب العلم والتجارة الخ وحينئذ فلا حاجة الى تقدير (قوله الوطر) أي الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة (قوله فأهملت) أي فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة اليها مثل الافراس والرواحل والاعوان والاقوات السفرية والقرب وغير ذلك (قوله ووجه الشبه الخ) أي فهو مركب من عدة أمور وفيه اشارة الى أن وجه الشبه في المكنية قد يكون مركبا قاله في الاطول (قوله الاشتغال التام) أي لاجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله وركوب المسالك الصعبة فيه) أي في كل من السير والصبا (قوله غير مبال بمهلكة) أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه وقوله غير مبال حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة غير مبال (قوله التي بها قوام جهة المسير) أي قوام السير الى الجهة قاله سم والمراد التي بها قوام الجهة التي يسار اليها من حيث السير اليها فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشي وحينئذ فالمناسب أن يبينا كماله لا قوامه قلت الكلام في السير المعتد به وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الافراس والرواحل ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه أو أن قوله التي بها قوام جهة المسير بناء على الغالب لان الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى المشاق وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآلات فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهة المسير مشبها بها (قوله من الصبوة) أي مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لا من الصباء أي لا انه مأخوذ من الصباء بحيث يفسر بمعناه وهو اللعب مع الصبيان ثم انه لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به الكون صبيا كما فعل السكاكي أتى المصنف بقوله بمعنى الميل الى الجهل الخ ردا عليه كذا قرر شيخنا العلامة عطية الاجهوري (قوله بمعنى الميل الى الجهل) أي الى الافعال التي يعد مرتكبها جاهلا بما ينبغي له في دنياه أو آخرته (قوله والفتوة) أي والميل الى الفتوة وهي المروءة والكرم وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد هنا اه سيرامي (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والباء (قوله وصبوّا) بضم الصاد والباء وتشديد الواو (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح كظريف وظراف ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

(فشبه) زهير في نفسه (الصبا بجهة من
جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أي
من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه
الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك
الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن
معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية (فأثبت له) أي للصبا بعض
ما يختص تلك الجهة أعني (الافراس
والرواحل) التي بها قوام جهة المسير والسفر
فإثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من
الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال
صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال الى الجهل
والفتوة كذا في الصحاح

مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك النجاح فليس ذاك بمنكر .
البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر يلتقى صحاح الجوهر

(قوله بالفتح) أى بفتح الصاد مع المد (قوله يقال صبى) هو بكسر الموحدة كسمع كما قال الشارح وانما كان الصبا فى البيت على التقدير المتقدم وهو كونه مشبها مأخوذا من الصبوة لا من الصباء لان المناسب تشبيه المقصر بالمقصر لا تشبيه حال الصبى بالمقصر ولان قوله صحا القلب عن سلمى الخ يدل على أن حالة المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان اذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله صحا القلب الخ ولا يناسبه الافراس والرواحل ولا استعارتها الا أن يراد باللعب مع الصبيان فعل أهل الهوى والشبان فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله ويحتمل انه أراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها) أى فشبه دواعى النفوس وشهواتها بالافراس بجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية وعطف الشهوات على دواعى النفوس فى كلام المصنف من قبيل عطف المرادف لان الدواعى هنا هى الشهوات (قوله والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس فى استيفاء اللذات ان أريد بالقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات ما يحملها على الاستيفاء فهى الشهوات والدواعى المذكورة وحينئذ فيكون العطف مرادفا وان أريد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحانى والبدنى كان من عطف المغاير (قوله أو أراد بها) أى بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرية فى اتباع الغى مثل المال والاعوان فشبه تلك الاسباب بالافراس والرواحل بجامع أن كلا يعين على تحصيل المقصود واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية (قوله تأخذ) ضبط بتشديد الخاء وبتخفيفها مع مد الهمزة أى تجتمع وتتفق مأخوذ من قولك تآخذت هذه الامور اذا أخذ بعضها بعضد بعض (قوله فى اتباع الغى) أى عند اتباع أفعال الغى أى أن هذه الاسباب قل أن يعين بعضها على ارتكاب المفاسد الا فى أوان الصبا فانها تدعو الشخص لذلك (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير الى أن المراد بالصبا فى البيت على هذا الاحتمال نهايته وهو أوان ابتداء الشباب فانه أوان اتباع الغى لا الميل الى الجهل كما فى الاحتمال الاول والحاصل أن الصبا فى البيت على الاحتمال الاول بمعنى الميل الى الجهل فهو مأخوذ من الصبوة وأما على الاحتمال الثانى فهو مأخوذ من الصباء أى اللعب مع الصبيان وحينئذ ففى البيت حذف مضاف أى نهاية الصباء أى اللعب مع الصبيان وهو أوان ابتداء الشباب ووجه ارادة ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثانى أن الصبا صار على حقيقته والافراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الاسباب المذكورة وهى مناسبة لابتداء الشباب لا للميل للجهل لانه عين الشهوات فلا يصح أن يراد بالافراس والرواحل الشهوات وتضاف للصبا بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بجهة من جهات المسير فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يركبه والافراس والرواحل على حقيقتها (قوله مثل المال الخ) تمثيل للاسباب وقوله والمنال بضم الميم أى ما يطلب وينال وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون التخييلية) أى كلام تكون التخييلية فيه الخ فما نكرة موصوفة والعائد محذوف على حد واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ولا يصح أن تكون ما موصولة لان العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرورا به (قوله والثانى ما تكون اثبات الخ) أى والثانى كلام تكون التخييلية فيه اثبات الخ (قوله والثالث ما تحتمل الخ) اى والثالث كلام تحتمل الاستعارة فيه التخييلية والتحقيقية ففاعل تحتمل ضمير عائد على الاستعارة والتخييلية بالنصب مفعوله

(فصل عرف السكاكى الخ)

(قوله

لا من الصباء بالفتح يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان (ويحتمل انه أى زهيرا (أراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلما تأخذ فى اتباع الغى الا أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بهما الدواعى وحسا اذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه به والثانى ما تكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما تحتمل التخييلية والتحقيقية

(فصل)

(قوله من الحقيقة الخ) من بمعنى فى وفى الكلام حذف مضاف أى فى أحكام الحقيقة وظرفية الفصل فى المباحث من ظرفية الكل فى أجزائه لان الفصل اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمراد بالمباحث القضايا لان المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو اثبات المحمولات للموضوعات ومحل ذلك هو القضايا وظرفية المباحث فى أحكام الحقيقة وما معها من ظرفية الدال فى المدلول أو أن من باقية على حالها وهى للتبعيض أى من جملة مباحث الحقيقة الخ (قوله وقعت فى المفتاح) صفة لمباحث (قوله والكلام عليها) عطف على مباحث أى وفى الكلام عليها من الاعتراضات (قوله أى غير العقلية) أشار بهذا الى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية التى هى اسناد الفعل أو معناه لما هو له وحينئذ فتشمل العرفية والشرعية وليس المراد باللغوية ما قابلهما (قوله بالكلمة) هى جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا وقوله المستعملة فصل خرج به الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فيما أى فى المعنى الذى وضعت هى أى تلك الكلمة له فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح فانه مجاز قطعا أو غلط وقوله من غير تأويل فى الوضع أى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة لانها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فانها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع والى هذا أشار بقوله واحترز أى السكاكى بالقيد الاخير الخ (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز أى وهذا الاحتراز بناء على اصح القولين ويصح أن يكون حالا من الاستعارة وحاصل ما فى المقام أن الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول وانما الخلاف فى أنها مجاز لغوى بمعنى أن التصرف فى أمر لغوى وهو اللفظ لانه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء او عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى وهو جعل غير الاسد أسدا وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى انها مجاز عقلى فهى حقيقة لغوية لا يصح اخراجها وانما يخرج به المجاز المرسل وعلى انها مجاز لغوى وهو الاصح يحتاج لاخراجها بقيد زائد على قوله فيما وضعت له اذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للمشبه بتأويل أى ادعاء انه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصالة فبنى السكاكى تعريفه على هذا القول الاصح وهو أنها مجاز لغوى احتاج لزيادة قيد لاخراجها وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل فى الوضع (قوله وأما على القول بأنها مجاز عقلى) أى مجاز بسبب التصرف فى أمور عقلية أى غير ألفاظ بجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للاسد فليس المراد بكون الاستعارة مجازا عقليا على هذا القول انها من أفراد المجاز العقلى المصطلح عليه فيما تقدم وهو اسناد الفعل أو ما فى معناه لغير من هو له (قوله مستعمل فى معناه اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوى للاسد بسبب الادعاء وجعل الاسد شاملا له (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها فى التعريف لانها من جملة المحدود على هذا القول وانما ضعف ذلك القول لان الاستعارة ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء وانما استعملت فى غير ما وضعت له بالاصالة فتأمل (قوله بتأويل) أى بواسطة تأويل فى الوضع أو أن الباء للملابسة متعلقة بوضعت أى فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق (قوله وعرف المجاز اللغوى) أراد به ما قابل الحقيقة اللغوية التى عرفها أولا وحينئذ فالمراد به غير العقلى فيشمل الشرعى والعرفى (قوله المستعملة فى غير ما هى موضوعة له) أى المستعملة فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للملابسة متعلقة بالموضوعة أى المستعملة

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية والاستعارة التخييلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت هي له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بانها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارف وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق

في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمة وضعا ملابسا التحقيق أى لتحقيقه أى تثبيته وتقريره في أصله بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الاصلي" الذى هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا او دخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة" فيما وضعت له بالتأويل لانه انما أخرج المستعملة في المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيا لا تأويليا بأن تكون الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وضعا مصاحبا للتأويل الذى هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما دخل بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمالا في الغير) مفعول مطلق لقوله المستعملة" وانما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة" في غير ما هي موضوعة له توطئة لذكر الغير بعده ليتعلق به قوله بالنسبة الخ ولو حذفه وعلق قوله بالنسبة بغير من قوله في غير ما هي موضوعة له مامر" لكنه صرح به لطول الفصل (قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها) متعلق بالغير كما قال الشارح وحينئذ فالمعنى المجاز اللغوى" هو الكلمة المستعملة" في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمة وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى نوع حقيقتها أى الكلمة عند المستعمل وأورد عليه أن الحقيقة هي اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر وحينئذ فيحمل" كلامه الى قولنا المجاز هو الكلمة المستعملة" في غير ما وضعت له بالنسبة الى نوع أى لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازى" فاسد مثلا اذا استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له بالنسبة الى كلمة أخرى حقيقية لتلك الكلمة أعنى لفظ أسد فيكون لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقية في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد لكن ان استعمل في معنى كالحيوان المفترس كان فيه حقيقة وان استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا وأجيب بأن اضافة نوع الى حقيقتها اضافة بيانية أى الى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها وتحصله أن المجاز اللغوى" هو الكلمة المستعملة" في غير ما وضعت له وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى كونها حقيقة أى بالنسبة الى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة اذا استعمله الشرعى" في الدعاء صدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له ومغايرته لذلك بالنسبة الى معناها الحقيقي" عند الشرعى" لان الدعاء مغاير للاقوال والافعال وكذا يقال في الاسد اذا استعمله اللغوى" في الرجل الشجاع فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة" في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي" عنده وانما أتى بقوله بالنسبة الخ لان التعريف بدونه غير مانع وغير جامع أما كونه غير مانع فلدخول بعض أفراد الحقيقة فيه كالصلاة يستعملها اللغوى" في الدعاء فانه يصدق عليها انها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الاركان أيضا فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الاركان وكذا يقال في الصلاة اذا استعملها الشرعى" في الاركان أى انه يصدق عليها انها كلمة مستعملة" في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضا فهي في الاركان مستعملة" في غير الموضوع له في الجملة ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع انه من أفراد الحقيقة احتيج الى اخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها وذلك لان اللغوى اذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة" في غير ما وضعت له في الجملة وهو الاركان الا أن تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي" للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع وأما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لا في غيره وكذا يقال في الشرعى" اذا استعمل الصلاة في الاركان وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلانه لولا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعى" في الدعاء لانه يصدق انه كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة أى في اللغة ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لانه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مستعملة" في غير ما هي موضوعة له بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل وأما كونها مستعملة" فيما هي موضوعة

استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

له فذلك ليس بالنسبة الى نوع حقيقتها عند المستعمل بل عند غيره فظهر لك أن هذا القيد مذكور فى التعريف للادخال والاخراج (قوله مع قرينة الخ) خرجت الكناية وقوله فى ذلك النوع أى النوع الحقيقى عند المستعمل لغويا كان أو شرعيا أو من أهل العرف (قوله متعلق بالغير) يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا فى معنى مغاير للاصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة التى عند المستعمل ثانيهما أن يكون التعلق معنويا بأن يكون المجرور نعتا للغير فيكون التقدير استعمالا فى غير كائنة مغايرته وحاصلة بالنسبة الى ذلك النوع والى ما ذكر أشار العلامة سم بقوله قوله متعلق بالغير أى تعلقا معنويا أو نحويا لانه بمعنى المغاير (قوله للعهد) أى والغير المعهود هو غير ما وضعت له ثم ان الغير المعهود هو ما غاير أفراد الحقيقة أعنى اللغوية والشرعية والعرفية ولا نعين واحدا من تلك الافراد ولهذا أتى بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها فاذا كانت الكلمة موضوعة فى عرف الشرع لمعنى ثم استعملت فى شئ آخر كانت مجازا شرعيا وان كانت موضوعة فى اللغة لمعنى ثم استعملها اللغوى فى معنى آخر كانت مجازا لغويا وكذا اذا كانت موضوعة فى العرف لمعنى واستعملها أهل العرف فى غيره كان العرف عاما أو خاصا كانت مجازا عرفيا (قوله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة) أى بالنسبة الى نوع كون تلك الكلمة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) أى كما اذا استعمل اللغوى الصلاة فى الاركان فان حقيقتها عنده الدعاء فيكون قد استعملها فى غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لغويا (قوله ولما كان هذا القيد) أى قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الخ وان كان محط القيدية قوله بالنسبة الخ وأما قوله استعمالا فى الغير فهو توطئة لذكر القيد معلوم من قوله المستعملة فى غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال ان السكاكى لم يقل فى اصطلاح به التخاطب فما نقلته عنه تقول عليه وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه انه لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه فأجاب الشارح بأن ما عدل اليه المصنف أوضح وأدل على المقصود (قوله بمنزلة قولنا فى اصطلاح الخ) انما كان بمنزلته لان معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير المعنى الذى يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة انما هى بالنسبة الى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل فان كانت حقيقتها شرعية وكان المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل الذى هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازا شرعيا وان كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل اللغوى كانت مجازا لغويا وهكذا يقال فى المجاز العرفى العام والخاص ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها لما علمت أن اضافة نوع لحقيقتها اضافة بيانية وأن المعنى بالنسبة الى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية وهذا يرجع لقولنا بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغويا أو شرعيا أو عرفيا فتأمل (قوله وأدل على المقصود) عطف علة على معلول أو سبب على مسبب وانما كان أدل لان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أى كونها حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك بخلاف قوله فى اصطلاح به التخاطب فانه لا توهم فيه لان المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة فى الاصطلاح الذى يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا (قوله فى اصطلاح الخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضعت (قوله وأتى السكاكى) أى فى تعريف المجاز (قوله لتدخل الاستعارة) أى لان قوله فى غير ما وضعت له بالتحقيق صادق باستعمالها فى غير الموضوعة له أصلا كما فى المجاز المرسل وباستعمالها فى الموضوعة له بالتأويل كما فى الاستعارة فلو لم يزد قيد التحقيق كان المتبادر الاستعمال فى مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لانها لا يصدق عليها انها كلمة مستعملة

---

٢ قوله ولما كان هذا القيد الخ لعل ذلك موجود فى النسخة التى كتب عليها المحشى والافى نسخ الشارح التى بيدى ليس فيها لفظ هذا القيد بل انما هو ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة الخ فلينظر اه مصححه

٢ مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى وقال (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (لتدخل) الاستعارة (فى تعريف المجاز) التى هى مجاز لغوى (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق

في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة فظهر بما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لادخالها (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله احترازا عن أن لا تخرج الخ) أي نظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها واذا احترزنا بالقيد عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا لأن المحترز عنه منفي عن التعريف واذا كان المنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه اذ لا واسطة بين النقيضين ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه فقد ظهر فساد ظاهر عبارته (قوله وظاهر) أي من كلامهم (قوله انما هو عن خروج الاستعارة) أي لأنه اذا تحرز وتبوعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله لا عن عدم خروجها) أي لأنه اذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت للتعريف خروجها عنه كما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله فيجب أن تكون لا زائدة) أي على حد قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب اذ المقصود ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله (قوله أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الخ) أي فمن في كلامه للتعليل وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة فالمعنى احترازا عن خروج الاستعارة لاجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها (قوله ورد ما ذكره السكاكي) أي رد مقتضى ما ذكره السكاكي من الاحتياج الى زيادة قيدي التحقيق ومن غير تأويل في الوضع وحاصله أن السكاكي ادعى أنه انما زاد في تعريف المجاز اللغوي قيد بالتحقيق لاجل دخول الاستعارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية قيد من غير تأويل في الوضع لاجل أن تخرج الاستعارة عنه ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج اليه في تعريف المجاز وأنه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عنه الاستعارة مع أنها مجاز لغوي وأن قيد من غير تأويل في الوضع محتاج اليه في تعريف الحقيقة وأنه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفها لدخلت فيه الاستعارة وحاصل الرد على السكاكي أن ما اقتضاه كلامه من الحاجة الى زيادة القيدين المذكورين في التعريفين مردود بأنه لا يحتاج الى زيادتهما أصلا وذكرهما محض حشو ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يتوقف على شيء منهما وذلك لأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف في اخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وفي ادخالها في تعريف المجاز لأن الوضع اذا اطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي وحينئذ فلا يحتاج الى زيادة التحقيق لكون المنفي عن التعريف هو الوضع الحقيقي فيبقى التأويلي وهو الذي للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لأن الاستعارة وان كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله كالموضوعة) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز وقوله مثلا أي كالفعل في قول السكاكي في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله اذا اطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله لا يتناول الخ) أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من التحقيقي والتأويلي بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقي وقوله الوضع بالتأويل أي بواسطته والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر (قوله قد فسر الوضع) أي المطلق (قوله بازاء المعنى) أي في مقابلته (قوله بنفسه) أي ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) أي حالة كون ذلك التعيين ملتبسا بقرينة (قوله ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعني على وجه الاستعارة وقوله انما هو بالقرينة أي والتأويل أي وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا اطلق (قوله فحينئذ) أي فحين اذ كان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أي لاخراج الاستعارة وذلك لأنه لا يقال ان الكلمة مستعملة فيما وضعت له الا

فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي
في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير
ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح
ههنا فاسد لأنه قال وقولي بالتحقيق احتراز
عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن
الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة
أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج
الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي بأن
(الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة مثلا
(اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لأن
السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة
ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع
انما هي بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد
الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل

اذا لم يكن هنالك تأويل بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا فالاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له فى اخراجها (قوله وفى تعريف المجاز) أى ولا حاجة لتقييد الوضع فى تعريف المجاز بالتحقيق يعنى لادخال الاستعارة فيه وذلك لانه حيث قيل كلمة مستعملة فى غير ما هى موضوعة له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقى فيكون الوضع الحقيقى منفيا فيبقى التأويلى وهو الذى للاستعارة وحينئذ فالاستعارة داخلة فى التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لقيد التحقيق بعده لادخالها فيه (قوله اللهم الخ) جواب أول من طرف السكاكى بالتسليم وحاصله انا نسلم أن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل لا يدل الا على الوضع بالتحقيق وأن السكاكى لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل فى الوضع ليتضح المراد من الوضع كل الاتضاح بمنزلة أن يقال جاء الانسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق اليه امكان حمله على غير معناه الحقيقى بادعاء قرينة تجوز مثلا وعلى هذا فقول السكاكى وقولى بالتحقيق للاحتراز الخ معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع لانه لاصل الاحتراز والا كان ذلك القيد تتميما للحد لا لزيادة الايضاح (قوله ويمكن الجواب الخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكى بالمنع وكان اللائق تقديمه على الجواب الاول لانه بالتسليم وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظى فأتى السكاكى بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيقى والتأويلى وعبر الشارح بالامكان لعدم اطلاعه على مقصود السكاكى قال العلامة عبد الحكيم وفى هذا الجواب نظر اذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع لان المتبادر من الوضع عند الاطلاق الوضع التحقيقى وانما اطلق على التأويلى وضع تجوزا (قوله لم يقصد أن مطلق الوضع) أى لم يقصد أن الوضع المطلق الذى لم يقيد بقيد وقوله بالمعنى أى المفسر بالمعنى الذى ذكره وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه (قوله يتناول الوضع بالتأويل) أى بحيث يكون الوضع المطلق المفسر بما ذكره من قبيل المتواطئ حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول (قوله اشتراك) أى لفظى بين الامرين المذكورين بحيث انه وضع لكل منهما بوضع على حدة (قوله فقيده بالتحقيق) أى فى تعريف المجاز وقيده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقة (قوله ليكون قرينة الخ) أى ليكون قرينة على أن المراد بالوضع أى الواقع فى التعريفين احد معنييه وهو الوضع التحقيقى لان المشترك اللفظى اذا وقع فى التعريف لا بد له من قرينة تعين المراد منه فقوله على أن المراد بالوضع أى الواقع فى التعريف وقوله معناه المذكور أى الذى ذكره السكاكى وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا) اى بطريق عروض الاشتراك اللفظى وقد يقال الواجب عند عدم التقييد ارادة جميع معانى الوضع الشاملة للمعنى المذكور وللمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا أيضا (قوله وبهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لاجل دخول الاستعارة ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز اذا لم يقيد الوضع بالتحقيق لان قوله فى تعريفه هو الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له لو اقتصر عليه ولم يزد قوله بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويقصد دخول الاستعارة فى المجاز نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه

وفى تعريف المجاز بالتحقيق الا أن الاهم
يقصد لزيادة الايضاح لا لتتميم الحد ويمكن
الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق
الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع
بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع
اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع
بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق
ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه
المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا
وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب
عن سؤال آخر

لاوجه للتخصيص وحينئذ فلاحاجة للتقييد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال ان
السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ماذكر بل أراد أن الوضع
عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل
فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه (قوله لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف
وقوله للوضع بالتأويل أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى
من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير وقوله أيضا أى كما لا تخرج عند زيادة القيد
الاخير أى وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلى
وعلى تقدير تناوله له فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لاجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه
بدون ذلك القيد (قوله فى الجملة) أى بالنظر لبعض الاوضاع وهو الوضع التحقيقى لا باعتبار جميع
الاوضاع لانها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلى (قوله اذ غاية ما فى الباب) أى ما فى
هذا المقام وهذا علة لمعلول مع علته (قوله لكن لا جهة) أى لا وجه ولا سبب وقوله لتخصيصه أى
الوضع المنفى الواقع فى تعريف المجاز (قوله حتى تخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز وهذا تفريع
على تخصيصه بالوضع التأويلى أى لكن لا وجه لتخصيص الوضع فى تعريف المجاز بالوضع التأويلى
فتخرج الاستعارة من التعريف البتة فيحتاج للتقييد بالتحقيق لادخالها فيه بل الوجه تخصيصه
بالتحقيقى وحينئذ فتدخل الاستعارة فى التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لادخالها لا يقال تخصيص
الوضع بالتحقيقى لا وجه له أيضا بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلى لانا نقول المرجح لحمل الوضع على
التحقيقى وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع اذا أطلق يكون حقيقة فى التحقيقى (قوله ورد
أيضا ماذكره) أى ورد مقتضى ماذكره السكاكى فى تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقييد
الاستعمال فى تعريف المجاز باصطلاح التخاطب وعدم تقييد الاستعمال فى تعريف الحقيقة بذلك
القيد فان صنيعه هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد فى تعريف المجاز وعدم الاحتياج له فى تعريف
الحقيقة وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج اليه فى التعريفين
معا وذلك لان وجه الحاجة اليه فى تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لانه يخرج عنه
نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعى فى الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له
فى الجملة أى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع انها مجاز وعند ذكر ذلك القيد تدخل فى حد
المجاز اذ يصدق عليها أنها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة
فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح التخاطب ووجه الحاجة اليه فى تعريف الحقيقة
هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لانه لو لم يذكر ذلك القيد فى التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا
استعمله الشرعى فى الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فى معنى وضعت له فى الجملة مع انه مجاز
وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لانها وان كانت مستعملة فيما وضعت له فى الجملة أى باعتبار
وضع اللغة الا انها لم تكن مستعملة فى المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح
اهل الشرع فظهر أن قيد فى اصطلاح التخاطب يحتاج الى التقييد به فى التعريفين وحينئذ فما اقتضاه
صنيع السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله أو ما يؤدى معناه)
أى كالذى عبر به السكاكى (قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أى لفظ الصلاة اذا استعمله
الشارع فى الدعاء (قوله فى الجملة) أى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله
وان لم يكن) أى والحال انه لم يكن مستعملا فى المعنى الذى وضع له فى هذا الاصطلاح أى الشرعى
وحينئذ فهو مجاز فلولا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه
(قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله أن السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب

في تعريف

وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع للوضع
بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه
يصدق عليها انها مستعملة فى غير ما وضعت
له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية ما فى
الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق
والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع
بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة

(و) رد أيضا ماذكره (بأن التقييد باصطلاح
التخاطب) أو ما يؤدى معناه كالابد منه
فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة
اذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا اذ ذلك

(لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له
فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا
الاصطلاح ويمكن الجواب

فى تعريف الحقيقة لان الحيثية تفيد ما يفيده ذلك القيد والحيثية مرعية عرفا ولو لم تذكر فى تعريف الامور الاعتبارية وهى التى يكون مدلولها واحدا وانما اختلفت فيه بالاعتبار ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكناية من ذلك القبيل فان مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وانما اختلفت بالاعتبار فاذا قيل المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحيثية وهى كونها مستعملة فى غير الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر واذا قيل الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد أن الحقيقة هى الكلمة من تلك الحيثية وهى كونها مستعملة فى الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تكون غير المجاز والكناية وان كان الجميع شيأ واحدا فى نفسه واذا قيل الكناية هى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادة المعنى الموضوع له كان المراد أن الكناية هى الكلمة من تلك الحيثية أى كونها مستعملة فى الغير مع صحة ارادة الموضوع له وهى بهذا الاعتبار تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية واذا علمت أن قيد الحيثية مرعى عرفا فى تعريف الامور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القبيل تعلم أن قول السكاكى فى تعريف الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب اذ مفاده حينئذ أنها هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له فان قلت هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله مرادف فى تعريف الامور التى تختلف الخ) احترز بذلك عن الماهيات الحقيقية التى تختلف بالفصول وهى الامور المتباينة التى لا تجتمع فى شئ واحد كالانسان والفرس فليس قيد الحيثية معتبرا فى تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يحتج الى أن يراعى فى الانسان من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذى هو فرس من حيث انه صاهل ولا أن يراعى فى الفرس من حيث انه صاهل اذ لا التباس بين الصاهل والناطق فى الماصدق (قوله والاضافات) عطف مرادف (قوله كذلك) أى مختلفان بالاضافة والاعتبار (قوله لان الكلمة الواحدة) أى كلفظ صلاة وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد أى كالدعاء وقوله قد تكون حقيقة أى باعتبار وضع اللغة وقوله وقد تكون مجازا أى باعتبار وضع الشرع وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للافعال المخصوصة فانه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة (قوله فالمراد الخ) هذا تفريع على ما تقرر من أن قيد الحيثية مرادف فى تعريف الامور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز منها أى واذا علمت ذلك فمراد السكاكى أن الحقيقة الخ (قوله لاستلزام تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مستعملة والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله وضعت وقوله لهذا المعنى أى المراد المشار له بقوله فالمراد الخ وهذا تأييد لما ذكره من أن مراد السكاكى ما ذكر من اعتبار الحيثية فكأنه قال ويؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكى أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له انه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة أن اللفظ انما يوضع لمعنى ليستعمل فيه وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته (قوله لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل يخيب مخففا أى أن سائله لا يرد خائبا من غير عطية أو أنه بالنصب مفعول يخيب مشددا أى لا يرد سائله خائبا فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواد فيشعر بأن العلة فى ذلك الحكم كونه جوادا لا كونه انسانا والا فهو من حيث ذاته قد يخيب سائله لعروض البخل بعد مفارقة الوصف فتسليم القضية انما هو باعتبار الوصف (قوله

بأن قيد الحيثية مرادف فى تعريف الامور التى
تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات
ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان
الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد
قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب
وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى
الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من
حيث انها موضوعة له لاستلزام تعليق الحكم
بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد
لا يخيب سائله

وحينئذ) أى وحين اذ كان قيد الحيثية مرادا للسكاكى فى تعريف الحقيقة (قوله يخرج عن
التعريف) أى عن تعريف الحقيقة (قوله بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له) أى وهى
الهيئة المجتمعة من الاقوال والافعال أى واذا كان استعمال الصلاة فى الدعاء ليس من حيث انها
موضوعة له بل من حيث ان الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا بقى شئ آخر وهو أن
رعاية الحيثية فى التعريف احالة على أمر خفى فانه بعد تسليم انه أمر عرفى يراعى ولو لم يذكر يكون
خفيا الا على الخواص أهل العرف والمطلوب فى التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيثية فى الحد
والا كان معيبا بالاحالة المذكورة وقد يجاب بأن الامر وان كان كذلك لكن الكلام مع من له دخل
فى العرف وأيضا هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا
الجواب جزما قاله اليعقوبى (قوله وقد يجاب) أى بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو
فى اصطلاح التخاطب وان كان متروكا فى تعريف الحقيقة الا انه مراد للسكاكى فهو محذوف من
تعريفها لدلالة القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال حيث اكتفى
بذكر القيد فى أحد التعريفين لدلالته على اعتباره فى الآخر فهلا عكس وذكره فى تعريف الحقيقة
وحذفه من تعريف المجاز لدلالة ذكره فى تعريف الحقيقة على اعتباره فى تعريف المجاز (قوله وبأن
اللام الخ) عطف على قوله بأن قيد فى اصطلاح التخاطب مراد الخ فهو جواب ثالث وحاصله أن اللام
فى قوله فى تعريف الحقيقة من غير تأويل فى الوضع لام العهد والمعهود هو الوضع الذى وقع بسببه
التخاطب والوضع الذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب وحينئذ فلا
حاجة لزيادة قيد فى اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقة (قوله وفى كليهما نظر) أى فى كل من هذين
الجوابين الاخيرين وهما المتعاطفان نظر أما النظر فى الاول فهو أن التعريفات يجب أن يكون كل
واحد منها مستقلا منقطعا عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف منه لكمال العناية فيها ببيان الماهية
فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويتكل فى فهمه على ما فى تعريف آخر وأما النظر فى الثانى فحاصله أن
المعهود هو الوضع المدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لان الاستعمال انما
يفتقر لمطلق الوضع الذى هو أعم من الوضع الذى روعى فى اصطلاح التخاطب ومن غيره فاذا كان ذلك
هو المعهود وهو أعم فلا اشعار له بالاخص الذى هو الوضع المرعى فى اصطلاح التخاطب فلا يخرج به
ما ذكر اذ معنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فى مطلق ما وضعت له من
غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة اذا استعملت فى عرف الشرع فى الدعاء صدق
عليها انها كلمة استعملت فى مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق الصادق
باللغوى فى الحالة الراهنة فالعهدية التى وجدت فى التعريف ليس فيها عهدية الوضع المعتبر
فى التخاطب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على أصله فيبقى البحث اهـ يعقوبى (قوله
واعترض أيضا الخ) المعترض هو المصنف فى الايضاح فقد اعترض فيه على تعريف السكاكى للمجاز
بانه غير مانع لانه يتناول الغلط فكان على السكاكى أن يزيد بعد قوله مع قرينة مانعة عن ارادته
على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لاجل اخراج ذلك وأجيب عنه بأن قوله مع قرينة على
حذف مضاف أى مع نصب قرينة ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعى اختياره فى المنصوب
والشعور به لان النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والارادة وذلك مفقود فى الغلط لان الغالط
لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس مثلا نعم ان كان المعنى مع وجود قرينة
مانعة دخل الغلط قطعا فى تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض بتناول تعريف المجاز غلطا انما يرد
ان كان المراد بالغلط سبق اللسان لان الغالط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس فى الكتاب وان
كان المراد به الخطأ فى الاعتقاد فلا يرد بناء على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهنى لان الغالط انما أطلق

الفرس

أى من حيث انه بدو ادو وحينئذ يخرج عن
التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة
فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله
فى الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء
بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له
وقد يجاب بأن قيد اصطلاح التخاطب
مرادا فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى
بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن
وبأن اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى
وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد
وفى كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف
المجاز بأنه يتناول الغلط لان الفرس فى خذ
هذا الفرس مشيرا الى الكتاب يستعمل
فى غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة
على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى

الفرس على معناه قاله سم (قوله وقسم المجاز الى آخر قوله وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد وعد التمثيل منها لانه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له واحترز بقوله اللغوى عن العقلى وبقوله الراجع الى معنى الكلمة من الراجع الى حكمها كما فى قوله تعالى وجاء ربك فالاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ (قوله المتضمن للفائدة) بالنصب نعت للمجاز اللغوى بأن استعملت الكلمة فى معنى غير ما وضعت له فتلك الكلمة التى هى مجاز فهم منها فائدة وهى المعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدال على المقيد اذا استعمل فى المطلق كالمرسن فانه أنف البعير يستعمل فى أنف الانسان من حيث انه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به فى الانبطاح فانه مجاز لم يتضمن فائدة لان المعنى الاصلى للكلمة موجود فى ضمن المعنى الذى استعملت فيه الآن قال العلامة اليعقوبى وفيه نظر لانه ان عنى فائدة مخصوصة كالمبالغة فى التشبيه عند اقتضاء المقام اياه كما فى الاستعارة وكاطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد اقامته فى مقامه للاشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وانه لا يتم الا به كالعين يطلق مجازا مرسلا على الربيئة فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق الفائدة حتى يكون قسما الكل ما يفيد هاتين الفائدتين أو غيرهما وان أريد أنه لا فائدة فيه أصلا لم يسلم فان المجاز مطلقا لا يخلو عن فائدة ولو كانت تلك الفائدة هى أن دلالته على معناه كدعوى الشئ بالدليل المفيد للتقرر فى الذهن حيث تضمن ملاحظة الاصل اذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه الى لازمه اه (قوله الى الاستعارة) أى الى مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية (قوله بأنه) أى بسبب انه أى المجاز اللغوى المتضمن الفائدة ان تضمن المبالغة فى التشبيه كالاسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن فيه فائدة أخرى كما تقدم فى اطلاق العين على الربيئة فانه يشعر بأن العين الذى هو العضو المعلوم جزء وأن الكل الذى هو الربيئة لا يتم الا به فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالمجاز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة فى التشبيه وأما اسم المقيد المستعمل فى المطلق فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده يسميه المجاز الخالى عن الفائدة (قوله وعرف الاستعارة) أى التى هى أحد قسمى المجاز اللغوى المتضمن للفائدة (قوله بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفى التشبيه فى الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وحينئذ فيجب أن يجعل فى الكلام حذف مضاف أى بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يقال ان المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لان هذا يقتضى أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد به الطرف الآخر وقوله أى بالطرف المذكور أى باسم الطرف المذكور وقوله أى الطرف المتروك اسمه وحاصله أن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه وتريد باسم ذلك الطرف المذكور الطرف الآخر الذى ترك اسمه وكذا يقال فى قوله الآتى وعنى بالمصرح به أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه به ومقتضى قوله بأن تذكر الخ أن مسمى الاستعارة نفس الذكر وهو يوافق ما مر من أن الاستعارة تطلق على استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة معناها الاصلى لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من أقسام المجاز لكون لفظا لان المجاز لفظ (قوله مدعيا) حال من فاعل تذكر أى أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حالة كونك مدعيا دخول المشبه فى جنس ذلك المشبه به أى فى حقيقته وبتلك الدعوى صح اطلاق اسم المشبه به على المشبه فى المصرحة وصح اطلاق اسم المشبه على المشبه به فى المكنية لاشتراكهما فى الجنس بالدعوى (قوله كما تقول الخ) لما كان قوله أن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما اذا ذكر اسم

(وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فمجاز مرسل (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد

المشبه به وأريد منه المشبه كما في المصرحة ويشمل ما اذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما في المكنية عنده فمثل الشارح بمثالين الاول للاول والثاني للثاني (قوله فتثبت له ما يخص المشبه به) أى فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الاسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه أى اسم حقيقته الذى هو لفظ الاسد فانه اسم لجنسه وحقيقته الذى هو الحيوان المفترس (قوله وكما تقول انشبت المنية الخ) فأنت لم ترد بالمنية التى هى اسم المشبه معناها الحقيقى الذى هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية بل أردت بها معنى السبع الذى هو المشبه به لكن لم ترد بها السبع الحقيقى بل السبع الادعائى وهو الموت الذى ادعيت سبعيته وحين اطلق لفظ المنية على السبع الادعائى وهو الموت المدعى له السبعية أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وأنت خبير بأن هذا لا يلائمه قول المصنف وتريد به الآخر لانه لم يرد بالمنية هنا الطرف الآخر الذى هو السبع الحقيقى الا أن يقال ان قول السكاكى أن تذكر أحد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقة أو ادعاء وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية في أنشبت المنية أظفارها بفلان على مذهب السكاكى أن تقول شبهت المنية وهى الموت بالسبع وادعينا أنها فرد من أفراده وأن له فردين الفرد المعلوم وهو السبع الحقيقى أعنى الحيوان المفترس والفرد الادعائى وهو الموت المدعى سبعيته ثم أطلقنا لفظ المنية على السبع الادعائى ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الاظفار (قوله ويسمى) بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على السكاكى وكذا يقال فيما بعد (قوله سواء كان هو المذكور) أى كما في المثال الاول وقوله أو المتروك أى كما في المثال الثانى والمراد سواء كان مذكورا اسمه أو متروكا اسمه كما علمت (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) أى سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما في المثال الاول أو المتروك كما في المثال الثانى ومعنى كونه مستعارا مع أنه متروك انه يستحق الاستعارة اللفظية لكنها تركت مكنيا عنها بلوازم المشبه به هذا كلام السكاكى وهو دال على أن المستعار في قولنا اظفار المنية نشبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنية وسيأتى له ما يخالف ذلك وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر به عن الاسد الادعائى وهو مقتضى قوله أولا أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق الذكر هو المستعار فعلمت مما ذكر أن في كلام السكاكى بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضا لان كلامه في بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك وفي بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه المذكور (قوله وقسمها الى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه انهما لا يجتمعان وهو كذلك من حيث المفهوم وأما من حيث الصدق في مادة فقد يجتمعان كما في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع الاستعارتان في لباس فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع من أثر الضرر كالنحول والاصفرار من حيث الاشتمال باللباس واستعير له اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع فتكون استعارة مصرحة نظرا للاول ومكنية نظرا للثانى وتكون الاذاقة تخييلا (قوله أن يكون الطرف المذكور) أى المذكور اسمه هو المشبه به أى وعنى بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه ولا يخفى ما في كلامه من التسامح لان كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصرح بها أو المكنى عنها لان المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور (قوله وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية أى ولم يجعل مثل ذلك في المكنية ولعل ذلك أن المشبه به في التحقيقية لا يكون الا ثابتا في الحس أو العقل والمشبه به في التخييلية لم يكن ثابتا الا في الوهم والمكنية عند السكاكى لا يكون المشبه به فيها الا تخييليا كالسبع الادعائى في أنشبت المنية أظفارها بفلان فان المشبه عنده المنية والمشبه به السبع الادعائى وهو

فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه
وكما تقول انشبت المنية اظفارها فأنت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها
ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك
مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا
ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى
الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى
بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور)
من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها)
أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية
وتخييلية)

ثبوت

الموت المدّعى سبعيته فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون الا تخييليا امتنع تقسيمها للتحقيقية والتخييلية وأما على رأى المصنف فى المكنية فامتناع تقسيمها اليهما ظاهر (قوله وانما لم يقل) أى المصنف وقسمها اليهما المشعر بانحصارها فى القسمين بل عدل الى قوله جعل منها كذا وكذا المشعر ببقاء شئ آخر وراء التحقيقية والتخييلية لان المتبادر الخ (قوله لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية الخ) أى من اطلاق لفظ التحقيقية واطلاق لفظ التخييلية وقوله ما يكون على الجزم أى ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون استعارة تخييلية جزما لا على سبيل الاحتمال وانما كان المتبادر الى الفهم ماذكر لان الاصل اطلاق اللفظ على ما وجد فيه معناه فتكون تسميته به جزما واطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه فتكون التسمية به احتمالا خلاف المتبادر (قوله وهو قد ذكر) أى السكاكى أى والحال انه قد ذكر للمصرحة قسما آخر (قوله كما ذكر فى بيت زهير) أى وهو قوله سابقا

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله * وعرى أفراس الصبا ورواحله

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر وأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وعليه تكون الافراس والرواحل تخييلا قرينة للمكنية والآخر أن يكون شبه اسباب استيفاء اللذة أوان الصبا بالافراس والرواحل فتكون الافراس والرواحل تحقيقية وذكر الصبا على هذا تجريد والحاصل انه لو قال المصنف وقسمها الى التحقيقية والتخييلية لاقتضى أن السكاكى حصرها فى القسمين وهو لا يصح لانه ذكر للمصرحة قسما آخر وهى المحتملة للتحقيقية والتخييلية فلهذا عدل عن قوله وقسمها الى قوله وجعل منها الخ المقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال ولا يقال قسم الاحتمال داخل فى التحقيقية والتخييلية لانا اذا قلنا المصرحة تنقسم للتحقيقية والتخييلية فمعناه للتحقيقية جزما أو احتمالا والتخييلية جزما أو احتمالا لانا نقول المتبادر من اطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم وقد يقال ان هذا التقسيم أعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقيتها وهذه الاستعارة مجزوم بتخييليتها وهذه محتملة للتحقيقية والتخييلية تقسيم فى الامثلة وليس كلامنا فى تقسيم الامثلة الى ما يجزم بأن الاستعارة فيه تحقيقية أو تخييلية أو محتملة وانما كلامنا فى تقسيم مفهوم الاستعارة المصرحة ولا شك أنه منحصر فى نوعى التحقيقية والتخييلية والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المسامحة لان الاستعارة التحقيقية ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا فكان الاولى أن يقول أى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه المحقق حسا أو عقلا والاول كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع فى قولك رأيت أسدا فى الحمام والثانى كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم يعنى الاحكام الشرعية فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وتقدم انه يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة ويسمى تمثيلا مطلقا وحينئذ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله فى الاطول وقد يقال قصد الشارح بزيادته على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله أى من التحقيقية) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد ولذا جاء الاعتراض الآتى (قوله مع القطع) أى لا التحقيقية مع الاحتمال (قوله ومن الامثلة) أى ومن أمثلة التحقيقية على القطع وهذا مقول القول (قوله التحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى) فيه تسمح لان المستعار أبدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة فيؤول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكشف به

وانما لم يقل وقسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على الجزم وهو قد ذكر قسما آخر هو المحتمل للتحقيقية والتخييل كما ذكر فى بيت زهير (وفسر التحقيقية) أى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة فى قوله (منها) أى من الاستعارة التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة أخرى

قوله وهذا مقول القول القول فكذا فى النسخ ... [illegible]

المعنى فلا يتأتى هـذا التأويل فى قوله لوصف صورة أخرى لان المستعار له نفس المشبه لا لفظه اللهم الا أن يقـدّر مضاف وهو بيان فكأنه قال ومن الامثلة استعارة لفظ احدى صورتين منتزعتين من امور لبيان الصورة الاخرى فتكون اللام فى قوله لوصف صورة أخرى للغرض لا صلة لاستعارة اهـ فترى أو يقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لما بعده بيانية ويجعل فى الكلام مضاف محذوف والمعنى استعارة دال هيئة هى احدى هيئتين منتزعتين من عدّة أمور بهيئة هى الهيئة الاخرى فتأمل هـذا وكان الاولى للسكاكى أن يقول لوصف الصورة الاخرى بالتعريف لان التنكير يوهم أن المستعار له غير احدى الصورتين المنتزعتين والغرض أن لفظ احداهما استعير للاخرى لا لغيرها كما تقدم فى استعارة اللفظ الدال على حالة الذى يريد الذهاب فيقدّم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو أراك تقدّم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر (قوله ورد ذلك) أى عدّ التمثيل من الاستعارة التحقيقية التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله مستلزم للتركيب) أى لان التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها الى حالة أخرى (قوله المنافى للافراد) أى الذى هو لازم للاستعارة التحقيقية وذلك لان الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمة للافراد اذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله فلا يصح الخ) أى واذا كان التركيب الذى هو لازم للتمثيل منافيا للافراد اللازم للاستعارة فلا يصح الخ (قوله لان تنافى اللوازم) أى كالافراد والتركيب وقوله يدل على تنافى الملزومات أى كالتمثيل والاستعارة التحقيقية فلا يجتمعان فى شئ واحد بأن يكون استعارة تحقيقية وتمثيلا فوجب أن التمثيل لا يكون استعارة تحقيقية (قوله والا لزم الخ) أى والا يدل تنافى اللوازم على تنافى الملزومات بأن كان يمكن اجتماع الملزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالافراد والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه واجتماع اللازمين المتنافيين كالافراد والتركيب محال بالبداهة لاداته لاجتماع النقيضين وهو افراد ولا افراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع فى أجوبة خمسة أتى بها الشارح انتصارا للسكاكى وحاصل الاول أن السكاكى عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للافرادية والتركيبية ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب ولم يعدّ التمثيلية من الاستعارة التحقيقية الافرادية حتى يرد البحث (قوله وقسمة المجاز المفرد الخ) جواب عما يقال السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما مرّ الى استعارة وغيرها بعد أن سماه لغويا وعرّف اللغوى كما تقدم بأنه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فلزم أن يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد واذا كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم أن تكون مفردة لان قسم الشئ أخص منه ولازم الاعم لازم للاخص واذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة فلزم على عدّ التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله لا توجب الخ) أى بل يصح تقسيم الشئ الى ما هو فى نفسه ليس أخص من المقسم بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما فى تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها فان المجاز والاستعارة يجتمعان فى نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة فى التشبيه وينفرد المجاز المفرد فى نحو العين تطلق على الربيئة مجازا مرسلا وتنفرد الاستعارة عن المفرد فى نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وكما فى تقسيم الابيض الى حيوان وغيره فان الحيوان الذى قسمت اليه الابيض بينه وبين الابيض عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الحيوان الابيض وينفرد الابيض فى الجص وينفرد

(وردّ) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم التركيب المنافى للافراد) فلا يصح عدّه من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب انه عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون

على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن الفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور

الحيوان في الزنجي" واذا صح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه صح تقسيمها التمثيل وغيره فيلزم التركيب في التمثيل ويلزم الافراد في غيره فيكون صدق المجاز المفرد عليها انما هو في الفرد الذي تجتمع معه فيه لا فيما تنفرد عنه وانما قلنا بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه أي من حيث ذاته ليس أخص من المقسم اشارة الى انه من حيث انه قسم لا بد أن يكون أخص لان الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الابيض لكن الذي يخبر به عنه يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كما في المثال وبهذا اندفع ما يقال محصل هذا الجواب الذي أشار له الشارح بقوله وقسمته الخ أن قسم الشيء قد يكون أعم منه وهذا خال عن التحقيق اذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشيء لا بد أن يكون أخص منه والحاصل انه ليس غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال بأن قسم الشيء قد يكون أعم منه بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فتأمل (قوله على أن الخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد وحاصله لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد بل المقسم في كلامه مطلق المجاز فقسمه الى الاستعارة وغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا والدليل على أن المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز الخ وأما الجواب الاول فهو بتسليم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد لكن لا مانع من كون قسم الشيء كالاستعارة أعم منه وحيث كان الجواب الاول بالتسليم والثاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثاني على الاول لان الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو المجاز المفرد) أي بل مطلق المجاز (قوله لانه قال بعد تعريف المجاز) أي بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله أن المجاز عند السلف) يعني مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولا الذي هو المفرد (قوله راجع الى معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الاصلي الى غيره (قوله وراجع الى حكم الكلمة) أي وهو أن تنقل الكلمة عن اعرابها الاصلي الى اعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادة مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجيء في الفصل الآتي (قوله خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل في المقيد وعكسه فهو عند السكاكي ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم (قوله وغير استعارة) أي وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر الخ) هذا من تتمة الدليل الذي استدل به على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله لانه قال الخ وحاصل كلامه أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما كون العقلي خارجا عنه فلانه هو اسناد الفعل أو ما في معناه الى غير من هو له فليس داخلا في جنس الكلمة وأما كون الراجع الى حكم الكلمة ليس داخلا في ذلك المعرف بما ذكر فلان الاعراب الذي هو محل التجوز سواء قلنا انه معنوي أو لفظي غير داخل في جنس الكلمة قطعا أما على القول بأنه معنوي فظاهر وأما على القول بأنه لفظي فلان المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا يتحقق له الا بتحقق لفظ آخر كهذا واذا كان هذان القسمان أعني المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة ليسا داخلين في المجاز المعرف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره

كلمة أو غيرها الاجل صحة حصر المجاز فى القسمين العقلى والغوى وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا المفرد فقط والا كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب اهـ تقرير شيخنا العدوى رهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتفصيل هذا أن السكاكى قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الاصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى أى انه المجاز الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع سواء كان فى معنى اللفظ أو فى حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى بحكم العقل كما فى المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة أى الى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون المجاز المركب قسيما من المجاز المفرد انتهى كلامه ويحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى بأحد أمرين اما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع لى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتجعل الاستعارة التى جعلت قسما من المجاز المفرد مرادا بها مطلق الاستعارة الشاملة للافرادية والتركيبية بناء على انه قد يعبر عن قسم الشئ بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الاول أو تجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للاقسام فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما يعم المركب فيكون تقسيم الاستعارة الى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه (قوله فيجب أن يريد الخ) تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى وظاهر أن المجاز العقلى والراجع لحكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور واذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصر المجاز فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب (قوله وأجيب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله ان المراد بالكلمة) أى الواقعة فى تعريف المجاز وقوله اللفظ أى وحيث أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية فى التقسيم وحينئذ سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) أى من قوله تعالى وكلمة الله هى العليا فان المراد بكلمته تعالى كلامه لان قوله هى العليا أى فى البلاغة والبلاغة لا تكون فى الكلمة بل فى الكلام قاله يس ورد هذا الجواب بأن اطلاق الكلمة على اللفظ من اطلاق الاخص على الاعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة المعينة على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب لان المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب فالتنظير بها يقتضى تخصيصها فى التعريف بالمركب وقد يقال ان التنظير بها من حيث ان الكلمة لم يرد بها فى كل من الآية والتعريف معناها الحقيقى وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى تأمل (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لان الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعى الا متعددا ينتزع منه ولا تتعين الدلالة عليها بلفظ مركب فيجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل

(قوله

وجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثانى أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب

قوله وغيرها هكذا فى النسخ ولعل الاولى وغيره أى التمثيل الآن يقال ان التأنيث على تأويل التمثيل بالاستعارة التمثيلية تأمل

١٥ مصححه

(قوله مبنية على التشبيه التمثيلي) أى وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد فيقال صح ذلك التشبيه صحت الاستعارة التمثيلية لابتنائها عليه لانه اذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين أى فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله كما فى قوله تعالى) أى كالتشبيه فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فالمثل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة الكفار بحالة من استوقد نارا أى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحية فى قول الشاعر

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية حين نورا

واذا صحت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين فيجوز أن ينقل لفظ المشبه به المفرد الى المشبه بعد حذف لفظه فيكون لفظ المشبه به استعارة تمثيلية فصح عد الاستعارة التمثيلية من أقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض على السكاكى ورد هذا الجواب بأمور منها انه وان كان مبطلا لكلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينفع السكاكى المجاب عنه لانه مثل للتمثيل بمركب وهو انى اراك تقدم رجلا الخ لكونه يرى اشتراط التركيب فى التمثيل ومنها أن هذا الجواب مبنى على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وأن ذلك التشبيه يجرى فى المفردين والذى نسب للمحققين أن كلا من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان فى المفردين أصلا وعليه فما تقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة واعلم أن الخلاف فى كون التمثيل يستلزم التركيب أولا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد أيضا فذهب الشارح فى حاشية الكشاف الى عدم الاستلزام وأنه أى التمثيل قد يكون تبعية كما فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشاف تمثيل لحالهم من تلبسهم بالهداية فقال الشارح فى حاشيته يريد أنه استعارة تمثيلية ورده السيد بأن التبعية لا تكون الا فى المفردات ضرورة انها لا تكون الا فى معنى الفعل ومتعلق معنى الحرف والتمثيلية لا تكون الا فى المركب فبينهما تناف وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن الاستعارة التمثيلية لا تكون الا مركبة بل مدارها على كون وجه الشبه منتزعا من متعدد ورده السيد بأن وجه الشبه منتزع من الطرفين واذا كان كذلك فلا بد فيهما من التعدد وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الاشياء كالشئ الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم فى الاستعارة التبعية من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها فى المطلقات والشئ الجزئى لا ينتزع من متعدد والا لزم التنافى لان الجزئى مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيأ بعد شئ قال العلامة عبد الحكيم والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح والزام بما لا يلزم اذ معنى الحرف نسبة جزئية وهى لا تعقل الا بين متعدد أعنى المنسوب والمنسوب اليه فهما داخلان فى الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على أنا لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وان كان مفردا فى حد ذاته فتأمل وذكر العلامة اليعقوبى أن قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة أوجه من التجوز فان قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا فى النفس وأتى معه بلوازمه الدالة عليه وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكناية وان قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلو راكب مركوبه والتصاقه به ثم استعملت فيه على التى هى من حروف الجر تبعا لذلك التشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وان قدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهتدى والهدى وتمسكه به بهيئة راكب ومركوب فنقل لفظ احدى الهيئتين للاخرى كان من التمثيل وكان الاصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها

بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية

كأن يقال فى غير القرآن اولئك على مركوبهم الموصل لمقصود أونحو ذلك لكن استغنى عن تلك الالفاظ بعلى لانها تنبئ عن راكب ومركوب وتقدير تلك الالفاظ لا فى نظم الكلام بل فى المعنى انتهى (قوله الثالث أن اضافة الخ) المراد بالاضافة اللغوية فقوله واقترانها عطف تفسير وحاصله أنا لانسلم أن التمثيل فيه استعارة مركب واغا فيه استعارة مفرد وكلمة واحدة وحينئذ فلا تنافى بين الاستعارة التى هى قسم من المجاز المسمى بالكلمة وبين التمثيل لان التمثيل كلمة على هذا أيضا فقولهم اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة وأما اضافته من جهة المعنى الى الرجل واقتران تلك الرجل بكونها تؤخر مرة أخرى فلا يخرجه عن تسميته كلمة فان اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الاصلية وأصل هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المقيدة للتردد وأخذ منها الفعل تبعا وهذا الجواب مردود للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية الى حالة أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار فى الاستعارة دون بعض وحينئذ فتقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى أعنى صورة تردد من يقوم لذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة بعلم البيان بقى شئ آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة فى التعريف باقية على حقيقتها والجواب الاول من هذه الثلاثة الاخيرة يمنع ذلك فكان الاولى تقديم هذا الثالث على الاول كما هو عادة النظار (قوله وفى الكل) أى وفى كل من الاجوبة الثلاثة الاخيرة (قوله بما لا تحقق لمعناه) أى بلفظ لا تحقق لما عنى منه عند التجوز لا فى الحس لعدم ادراكه باحدى الحواس الخمس الظاهرة ولا فى العقل لعدم ثبوته فى نفس الامر ولما كان ما لا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له فى الوهم أيضا اضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) أى اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها لان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سمى استعارة تخييلية كذا فى الاطول (قوله محضة) أى خالصة من التحقيق الحسى والعقلى فقوله لايشوبها الخ تفسير لقوله محضة ونص كلامه فى المفتاح المراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيأ وهميا محضا لا تحقق له الا فى مجرد الوهم وهذا بخلاف اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) أى الهذلى (قوله فى الاغتيال) أى اخذ النفوس واهلاكها بالقهر والغلبة (قوله اخذ الوهم) أى شرع الوهم الذى من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الاباطيل باعمال المتخيلة فى تصويرها بصورته لان ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولو لم يكن صحيحا فى نفس الامر والمراد بالوهم القوة الواهمة (قوله واختراع) عطف على تصوير أى وفى اختراع لوازمه لها مثل لوازمه كالاظفار (قوله وعلى الخصوص) على بمعنى الباء وهو متعلق بيكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير وقوله به مؤخرة من تقديم أى اخذ الوهم فى اختراع لوازمه أى فى اختراع ما يكون به قوام أى حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص وأشار بهذا الى انه ليس المراد مطلق اللوازم لان للسبع لوازم كثيرة كعدم النطق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه فان قلت جعله قوام الاغتيال بالاظفار ينافى ما سبق للشارح من أن الاظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه لان الاغتيال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فان به قوام الدلالة فى المتكلم قلت فى الكلام حذف مضاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاة وفى الاطول

الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها واقترانها بأى شئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة فى مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وفى الشرح تحقيق لهذا الكلام أوردناه فى الشرح (وفسر) أى السكاكى (التخييلية) أى الاستعارة التخييلية (بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شئ من التحقيق العقلى أو الحسى (كلفظ الاظفار فى قول الهذلى) واذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها) أى المنية (بصورته) أى السبع (واختراع لوازمه لها) أى لوازم السبع للمنية (وعلى الخصوص ما يكون به قوام اغتيال السبع للنفوس)

أن ماهنا منقول عن السكاكى فهى عبارته ولم ينبه الشارح على فساده اعتمادا على ما سبق فلا يقال ان ماهنا مناقض لما تقدم (قوله فاخترع لها الخ) أى فلما صوّر الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمى وأثبت لها اللوازم يكون بها قوام وحصول وجه الشبه اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية مثل صورة الاظفار المختصة بالسبع فى الشكل والقدر (قوله ثم اطلق عليه لفظ الاظفار) أى الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله فيكون استعارة تصريحية) أى وتخييلية فتسمى بالاستعارة التصريحية التخييلية أما كونها تخييلية فلان اللفظ نقل من معناه الاصلى لمعنى متخيل أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الامر وأما كونها تصريحية فلانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) أى المشبه به الاظفار المحققة (قوله والقرينة) أى على أن الاظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله اضافتها) أى الاظفار الى المنية فان معنى الاظفار الحقيقى ليس موجودا فى المنية فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الا وهميا لعدم امكانه حسا أو عقلا (قوله والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية) أى وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمتان لا توجد احداهما بدون الاخرى فالاظفار فى المثال المذكور عندهم ترشيح للتشبيه وأما المكنية فانها لا تكون بدون التخييلية كما يأتى عند السكاكى وكذا عند القوم خلافا لصاحب الكشاف فانه جوّز وجود المكنية بدون التخييلية (قوله ولهذا) أى لكون التخييلية توجد بدون المكنية (قوله مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المكنية (قوله فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية) أى لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية لبناء الاستعارة على تناسى التشبيه فالتخييلية عنده أعم محلا من المكنية (قوله انه) أى وجود التخييلية بدون المكنية (قوله لا يوجد له مثال فى الكلام) أى البليغ والا فقد وجد له مثال فى الكلام غير البليغ كالمثال المذكور وكقولك لسان الحال الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فان قلت بل قد وجد له مثال فى كلام البلغاء كقول أبى تمام

لا تسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

فانه لما أضاف الماء للملام أخذ الوهم فى تصور شئ للملام يناسب الماء فاستعار لفظ الماء الموضوع للمحقق للصورة المتوهمة الشبيهة بالماء الحسى استعارة تصريحية تخييلية وهى غير تابعة للمكنية قلت قال فى الايضاح لا دليل فى هذا البيت على انفراد التخييلية عن المكنية لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف شراب مكروه لاشتماله على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته فتكون التخييلية مباينة للمكنى عنها أو أنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء المكروه يسكن غليل الاوام ثم أضاف المشبه به للمشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة فى شئ ومعنى البيت لا تسقنى ماء الملامة فان ماء بكائى قد استعذبته وحصل لى به الرى وانقطع به العطش (قوله أى أخذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للادراك (قوله لما فيه) أى لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات وهى تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالمحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق امكان صحة ذلك فى كل مادة أو قد لا يحسن بخلاف ما ذكره المصنف فى تفسير التخييلية فانه خال عن تلك الامور لانه فسرها باثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله ولا تمس اليها حاجة) أى ولا تدعو الحاجة اليها (قوله وقد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله ان التعسف فيه) أى فيما ذكره السكاكى فى تفسير التخييلية وقوله انه لو كان أى من جهة انه لو كان الخ وقوله لوجب أن تسمى توهمية أى لانها

(فاخترع لها) أى المنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى فى تفسير التخييلية بما ذكره (تعسف) أى أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية

تقررت بالوهم لما تقدم من أن المصور للمنية بصورة السبع والمخترع لها صورة اظفار شبيهة بالاظفار الحقيقة انما هو الوهم أى القوة الواهمة (قوله وهذا) أى توجيه التعسف المشار له بقوله وقد يقال الخ (قوله لانه يكفى فى التسمية) أى فى تسمية شئ باسم (قوله ادنى مناسبة) أى بين الاسم وذلك المسمى والمناسبة هنا موجودة وذلك لان الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له فى نفس الامر فهما مشتركان فى المتعلق وحينئذ فيجوز أن ينسب لاحدى القوتين ما ينسب للاخرى للمناسبة بينهما والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به واختراع لوازم للمشبه مماثلة للوازم المشبه به وان كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما علمت كذا فى سم والاحسن ما تقدم عن الاطول وهذا انما يحتاج اليه ان لم يتقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخييلا لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكى بأنه يكفيه فى ارتكاب هذه التسمية ادنى مناسبة والى هذا أشار الشارح بقوله على انهم يسمون الخ (قوله ذكر فى الشفاء) أى ذكر الامام ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا فى الشفاء وهذا دليل لما ذكره من العلاوة وكأنه قال ومما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى قول أبى على فى الشفاء ان القوة الخ (قوله هى الرئيسة) أى الغالبة على الحيوان كما قيل ما قادنى مثل الوهم (قوله غير عقلى) أى غير صحيح كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله ولكن حكما تخييليا) أى فقد سمى صاحب الشفاء حكم الوهم تخييلا (قوله ويخالف تفسيره الخ) عطف على قوله وفيه تعسف أو أنه عطف على تعسف بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسما أى وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله انه يعاب على السكاكى فيما ذهب اليه من تفسير التخييلية بأنها لفظ لازم المشبه به المنقول لصورة وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر وهو أن تفسيره التخييلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها بجعل الشئ الذى تقرر ثبوته لشئ آخر غير صاحب ذلك الشئ كجعل اليد للشمال بفتح الشين وهى الريح التى تهب من الجهة المعلومة فاليد انما هى للحيوان المتصرف وقد جعلت لشئ آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله بجعل الشئ) متعلق بتفسير أى بجعل الشئ الذى هو لازم للمشبه به للشئ الذى هو المشبه (قوله كجعل اليد للشمال) أى فى قوله

وغداة ريح قد كشفت وقرة ٭ اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أى رب غداة ريح قد أزلت برودته باطعام الطعام للفقراء وكسوتهم وايقاد النيران لهم وقوله وقرة بكسر القاف أى برد شديد عطف على ريح واذ ظرف لكشفت وزمامها فاعل أصبحت (قوله والاظفار للمنية) أى وجعل الاظفار للمنية فى قول الهذلى

واذا المنية أنشبت أظفارها ٭ ألفيت كل تميمة لا تنفع

فعلى تفسير السكاكى يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة فى معناها الموضوع له وكذا يقال فى اظفار المنية على المذهبين (قوله قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخييلية عند غير السكاكى جعل الشئ للشئ (قوله لا خلاف فى أن اليد استعارة الخ) أى لا خلاف فى أن اليد من حيث اضافتها للشمال أو أن فى الكلام حذف مضاف أى لا خلاف فى أن اثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ فاندفع ما يقال ان قول الشيخ حجة على المصنف لا له لان كون اللفظ استعارة ينافى ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية والتجوز انما هو فى اثبات الشئ للشئ فان قلت قول الشيخ لا خلاف الخ لا يصح اذ كيف ينفى الخلاف مع وجود خلاف السكاكى قلت الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكى فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكى فنفى الخلاف منه صحيح

وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية ادنى مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر فى الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف تفسيره غيره لها) أى غير السكاكى للتخييلية بما ذكر (بجعل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال والاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى أن اليد استعارة

(قوله

(قوله ثم انك لا تستطيع الخ) أى لا تقدر على ذلك وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لا لانه مستحيل والاقتدار تحكيه السكاكى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وابطال لمذهب السكاكى وان كان الشيخ لم يقصد الرد عليه لان السكاكى متأخر عن الشيخ ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله قد نقل عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله اذ ليس المعنى الخ) أى كما يقوله السكاكى (قوله بل المعنى على انه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى ايدل ذلك على انه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد فى قوة تأثيرها لا تعرض له فالاستعارة فى اثبات اليد للشمال لا لفظ اليد (قوله وابعضهم) أى وهو الشارح الخلخالى (قوله كلمات واهية) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكى وحاصلها أن تفسير السكاكى واعتباره الصورة الوهمية وتشبيهها بلازم المشبه به واستعارة لفظه لها ومخالفته لغيره فى تفسير الاستعارة التخييلية لاجل أن يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية اذ لا يتحقق معناها الا على مذهبه لا على مذهب المصنف وذلك لان الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشئ للشئ من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقى ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية لان التخصيص المذكور مخالف لما اجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوى وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له الخ تفسير لنوع من المجاز اللغوى الذى هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوى والتخييل استعارة ومجاز لغوى باتفاق فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية لزم انها ليست قسما من المجاز اللغوى وقد أجمع السلف على انها منه (قوله بينا فسادها فى الشرح) وحاصله أنا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية وقولك اتفق على أن التخييل مجاز لغوى باطل اذ لم يتفق على أن التخييلية مجاز لغوى بمعنى انها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها والا لما تأتى الخلاف وانما اتفق على انه مجاز كالمجاز العقلى اذ فيه اثبات الشئ لغير من هو له وأنه استعارة بالمعنى السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له واثبت له فبرز فيه بروز المستعير فى العارية ولما كان هذا محل الوفاق تأتى الاختلاف فى انه هل هناك أمر وهمى مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا أو لا تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا الاختلاف معنوى قطعا اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على كونه مجازا فقد تبين أن تزييف كلام المصنف بما ذكره الخلخالى فاسد (قوله ثم الخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكى بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكى بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه لانه ليس مقلد الغيره واذا صح خروجه عن مرتبة التقليد فى هذا الفن كان له مخالفة غيره اذا صح ما يقول لا سيما فى الامر الذى يرجع الى اختلاف فى اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كما هنا وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به ثم انه يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية عنده مجاز وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيانيون لا يقولون بجوازه وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليها قاله الفنرى ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه يقدر فى مثل هذا التركيب اظفارا أخر بأن يقول التقدير أظفار المنية وأظفار السبع كما تقرر فى نظائره (قوله ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية) وهو انه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه فى صورة وهمية شبيهة بلازم المشبه به (قوله أن يكون الترشيح) أى ترشيح الاستعارة المصرحة كما يدل عليه بيان الشارح

ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد له
نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه
شبه شيأ باليد بل المعنى على انه أراد أن يثبت
للشمال يدا وابعضهم فى هذا المقام كلمات
واهية بينا فسادها فى الشرح ثم تحصه أن
يقال ان صاحب المفتاح فى هذا الفن
خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس
بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن
ما ذكره مخالف لما ذكره غيره (ويقتضى)
ما ذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون
الترشيح) استعارة تخييلية

وانما قال ذلك لان في وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا والمتفق عليه انما هو ترشيح المصرحة (قوله للزم مثل ماذكره فيه) أي فاما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير واما أن لا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال ان هذا الاعتراض لازم للقوم أيضا فكما قالوا ان اثبات الاظفار تخييل يلزمهم أن يقولوا ان اثبات اللبد في قولك رأيت اسدا له لبد تخييل أيضا لان كلا منهما فيه اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع انهم جعلوه ترشيحا وحاصل اعتراض المصنف مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله كذلك أثبت الخ) أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء واستعير له اسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا واثبات الربح والتجارة في قوله فاربحت تجارتهم ترشيح (قوله من الربح الخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله ههنا) أي في الترشيح وقوله أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح أي ويعتبر تشبيه ذلك الامر الوهمي بالربح والتجارة المحققين واستعارة اسمهما للامرين المتوهمين والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا كما أن لفظ لازم المشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله اذ لا فرق بينهما) أي لانه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحدهما على الآخر (قوله الا بأن الخ) استثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم في قوله لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذا المنية أنشبت أظفارها فان الاظفار أتى بها وهي اسم للازم المشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه (قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) انما كان هذا الفارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر لان هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبرة به اذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معا كما علمت فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بلفظ مصاحبه لان التعبير ليس ضدا للصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المقتضية لاختراع اللوازم وحينئذ فاذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فاما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكم (قوله والجواب) أي عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكي المشار له بقول المصنف ويقتضي الخ وحاصله أن المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ما ينافي حقيقة ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافرة مع امكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله وفي الترشيح لما قرن) أي الامر الذي هو من خواص المشبه به (قوله لم يحتج الى ذلك) أي الى جعله مجازا عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه (قوله كأنه هو هذا المعنى) أي الحقيقي والكاف منصبة على القيد أعني قوله مقارنا والا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقي قطعا وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى ان المشبه به الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء أي فالمشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع فلا حاجة الى اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الافتراس الذي هو الترشيح مجازا (قوله بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا

التركيب

(لازوم مثل ماذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لأن في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بأن التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولك رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج في ذلك الى اثباته للشجاع فتأمل

التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخييل وقوله فانا نحتاج الى ذلك أى الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس لانه لم يذكر في المكنية المشبه به حتى يقال استعير اسمه مقارنا للازمه وانما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به بل هما متنافران فاحتيج الى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملا فيه هذا حاصله وفي هذا الجواب بحث وهو أنه مبني على أنه لا ترشيح الا في المصرحة ولا ترشيح في المكنية والحق جوازه فيها وحينئذ فيشكل الامر لان الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته فمقتضى ما ذكره من الجواب انه لا بد من اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الترشيح كالتخييل الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اعتبار صورة وهمية كذا أجاب الفنرى وحاصله انه لما ذكر المشبه به لازمان مع المشبه واعتبر في أحدهما وهو التخييل استعماله في صورة وهمية خف أمر الترشيح فلم يجر فيه ما جرى في الامر الآخر الذى هو التخييل فان قلت اذا كان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه الاسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة وغير زائد عليها مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به في المرشحة هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة التي جعلت قيدا وهي الترشيح خارجة عنه لا أن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما في التمثيلية كذا أجاب الشارح في المطول ورده العلامة السيد بأن المشبه اذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى أن المشبه به في قولك رأيت بحرا متلاطما أمواجه البحر الموصوف بالتلاطم المتحقق وتعلق الرؤية مثلا بذات المعرايس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة (قوله ففي الكلام دقة ما) أى ففي هذا الكلام الذى أجاب به عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكي دقة ما من جهة أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج الى تأمل (قوله أن يكون الطرف المذكور) أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف في هذا وقوله ويراد به المشبه به المصنف يخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى أن المكنى عنها هي نفس اللفظ وتسمية كون المذكور استعارة مكنيا عنها انما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر (قوله على أن المراد) أى وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع أى وأما عند المصنف فالمراد بالموت حقيقة (قوله بادعاء الخ) لما كان ارادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار الى ما تصح به ارادة الطرف الآخر الذى هو السبع من المنية بقوله وانما صح ارادة السبع من المنية مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها وانكار أن تكون المنية شيأ آخر غير السبع (قوله بقرينة) أى وادعاء ثبوت السبعية لها كائن ومتحقق بقرينة هي اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها وتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي وادعينا انها فرد من أفراده وأنها غير مغايرة له وأن للسبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعية واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف أعني الموت الذى ادعيت له السبعية فصح بذلك انه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر

ففي الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكي بالاستعارة بالكناية (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيأ غير السبع (بقرينة) اضافة (الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد به المشبه به وهو السبع

(قوله فالاستعارة بالكناية الخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينة الخ وذلك لان قوله بقرينة اضافة الاظفار اليها يفيد أنه لا قرينة للمكنية الا ما سماه تخييلا وانما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر لانه معلوم من مذهبه انه لا قرينة لها الا التخييل حيث قال لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية (قوله بمعنى انه) أى الحال والشأن لا توجد الخ أى لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله لان فى اضافة الخ) أى لان فى خواص المشبه به المضافة للمشبه استعارة تخييلية وانما أوّلنا العبارة بما ذكر لانه المناسب لمذهب السكاكى (قوله بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بان لفظ المشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادّعى انه استعارة كان أحسن وقد يجاب بأن جعل لفظ المشبه مظروفا فى الاستعارة باعتبار أنه أعمّ منها وان كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد وكون الاخص ظرفا للاعم صحيح على وجه التوسع كما يقال الحيوان فى الانسان بمعنى أنه متحقق فيه وحاصل ماذكره المصنف من الرد اشارة الى قياس من الشكل الثانى تقريره أن يقال لفظ المشبه الذى ادّعى انه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شئ من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبه ليس استعارة (قوله والاستعارة ليست كذلك) اشارة لكبرى القياس الذى ذكرناه أى ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى لانه جعلها من المجاز اللغوى وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر لا يقال قوله وتريد الطرف الآخر أى حقيقة أو ادّعاء وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكى لانا نقول عبارته صريحة فى ارادة الطرف الآخر حقيقة وأيضا لو حمل كلامه على ماذكر لزم اطلاق الآخر فى كلامه على حقيقته ومجازه وهو ممنوع لاسيما فى مقام التعاريف وعلى تقدير جوازه فلا بد من قرينة التعميم وهى منتفية (قوله بأن تذكر أحد الخ) أى بذكر أحد أى بذى ذكر أو بمذكور هو اسم أحد طرفى التشبيه ويراد به الآخر وانما احتجنا لذلك لانه جعلها من المجاز اللغوى الذى فسره بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له (قوله مظنة سؤال) أى من طرف السكاكى وارد على قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحاصله انه اذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه اضافة الاظفار اليها مع انها معلومة الانتفاء عنها فاولا انه أريد بالمنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الاظفار معها واضافتها لها الا ضم الشئ لغير من هو له هذروا لغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ (قوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) أى لانه لا منافاة بين ارادة نفس الموت بلفظ المنية واضافة الاظفار لها لان اضافة نحو الاظفار فى الاستعارة المكنية انما كانت لانها قرينة على التشبيه النفسى لانها تدل على أن الموت ألحق فى النفس بالسبع فاستحق أن يضاف لها ما يضاف اليه من لوازمه فاضافة الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضمر (قوله المضمر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى) لعل الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتنائه ببيان رده وكان فى كلام الشارح شيئا للتحقيق والظن (قوله وقد يجاب عنه) أى عن رد المصنف على السكاكى وقوله بأنه أى الحال والشأن (قوله الا أن المراد به السبع ادّعاء) أى وهو الموت المدّعى سبعيته وحينئذ فليس لفظ المنية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى كونه استعارة فتنتفى الصغرى (قوله من أنا) بيان لما فى قوله كما واضافة اسم للمنية بيانية (قوله مرادفا له) أى حالة كون اسم المنية مرادفا لاسم السبع (قوله بأن ندخل الخ) هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة وأشار به الى أن جعل اسم المنية مرادفا لاسم السبع انما هو بالتأويل وليس باحداث وضع مستقل فيهما حتى تكون من باب الاشتراك اللفظى فتخرج عن الاستعارة ثم ان تحمل ما أفاده

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون
الاستعارة التخييلية لان فى اضافة خواص
المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد)
ما ذكره من تفسير الاستعارة بالكناية (بأن
لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له
تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه
قد فسرها بأن تذكر أحد طرفى التشبيه
وتريد به الطرف الآخر ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها
الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار
الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار
قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى
تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض
من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى
وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية
الا أن المراد به السبع ادّعاء كما أشار اليه
فى التشبيه من أنا نجعل ههنا اسم المنية
اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنية فى جنس
السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع
قسمين متعارفا وغير متعارف

أن السبع تحته فردان والمنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضي الترادف لان المترادفين اللفظان المتحدان
مفهوما وما صدقا وهنا الاسد أعم من المنية لان المراد منها فرد من فردي الاسد الا أن يقال مراده
بالترادف الصدق فكأنه قال من أنا نجعل اسم المنية اسما للسبع الادعائي وصادقا عليه كذا قال
يس وهو غير وارد لان هذا ترادف تخييلي كما أشار له بقوله ثم تخيل الخ لا تحقيقي (قوله ثم نخيل) ينبغي
أن يضبط بصيغة المتكلم المعلوم عطفا على ندخل أي ثم بعد ادخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على
سبيل التخييل أي على سبيل الايقاع في الخيال أي لا على سبيل التحقيق اذ لا ترادف على سبيل الحقيقة
لانه ليس هنا للموضع اسمين حقيقة لشئ واحد (قوله لحقيقة واحدة) أي وهي الموت المدعى سبعيته
وقوله كيف يصح استفهام انكاري بمعنى النفي أي لا يصح ومصبه قوله ولا يكونان مترادفين (قوله
ولا يكونان مترادفين) أي والحال انهما لا يكونان مترادفين أي بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة
واحدة الا وهما مترادفان فحينئذ يتخيل ترادف المنية والاسد (قوله فيتأتى لنا بهذا الطريق) أي
وهي ادعاء دخول المنية في جنس السبع وتخييل أن لفظيهما مترادفان (قوله دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية) أي انه يأتي لنا بالطريق المذكورة أمران أحدهما ادعاء ثبوت السبعية
للمنية لان ذلك لازم لادخالها في جنسه فصح بذلك أن لفظ المنية اذا أطلق عليها انما أطلق على السبع
الادعائي فصار مستعملا في غير ما وضع له لان المنية انما وضعت للموت الخالي عن دعوى السبعية له
فيكون استعارة ثانيهما صحة اطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائي لان ذلك لازم الترادف بين
اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب لان ادخالها في جنس السبع انما يناسب اطلاق لفظ السبع عليها
والحاصل انه بادعاء السبعية لها طلقنا احد الطرفين وعنينا الآخر في الجملة وبالترادف المتخيل صح لنا
اطلاق المنية على المعنى المراد وهو السبع الادعائي من غير تناف ولا منافرة بين دعوى السبعية للمنية
وبين التصريح بالمنية لان التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصارت المنية اسما للسبع فلا منافاة بين
ما اقتضته الاستعارة من أن المنية من أفراد السبع و بين التصريح بالمنية لان التصريح بالمنية
كالتصريح بالسبع وحينئذ فالمنية مستعملة في غير ما وضعت له ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنية
أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكي آنفا (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا
الجواب نظر وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل
الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل هو
مجاز فكذلك اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت المدعى
سبعيته مجازا حتى يكون استعارة بل هو حقيقة وادعاء السبعية للموت الذي أطلقت المنية عليه
لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقة في نفس الامر اذ الادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها
وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله لان ما ذكر) أي من ادعاء السبعية للمنية
أي الموت لا يقتضي الخ (قوله حتى تدخل الخ) تفريع على كون المراد الخ يعني أن كون المراد بالمنية
غير ما وضعت له المتفرع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالمنية
المنية المدعى سبعيتها (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) أي وادعاء السبعية لذلك الموت
لا يخرجها عن اطلاقها على معناها الحقيقي في نفس الامر اذ الادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها
(قوله وهذا اللفظ) أي لفظ منية (قوله لا يقتضي الخ) أي لان تخييل الترادف وادعاءه
لا يقتضي الترادف حقيقة كما علمت (قوله ويمكن الجواب) أي عن أصل الاعتراض الذي أورده
المصنف على السكاكي (قوله مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية في قولنا دنت منية فلان
فانه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق والحاصل أنك اذا قلت دنت
منية فلان فقد استعملت المنية في الموت من حيث ان اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق واذا

ثم تخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع
اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع
التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ما ذكر
لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له
بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة
للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ
موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ
السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون
استعماله في الموت استعارة ويمكن
الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد
في تعريف الحقيقة أي هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال
لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية
استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية
فلان بل من حيث ان الموت جعل من
أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له
عن كونه حقيقة

قلت اثبت المنية اظفارها بفلان فانها استعملت في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث انه وضع له وأنت خبير بأن هذا الجواب انما يقتضى خروج لفظ المنية فى التركيب المذكور عن كونه حقيقة لانتفاء قيد الحيثية ولا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب لانه لم يستعمل فى غير ما وضع له كما هو المعتبر فى المجاز عندهم وانما استعمل فيما وضع له وان كان لا من حيث انه موضوع بل من حيث انه فرد من أفراد المشبه به ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا ألا ترى أن اللفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقة ولا مجاز وحينئذ فلم يتم هذا الجواب ولذا قال الشارح وهذا الجواب الخ (قوله ومرادا به الطرف الآخر) انما ذكر ذلك لان قضية كونه استعارة أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكفى الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) أى الى الآن لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما لا يقال انه يدخل فى المجاز باعتبار قيد الحيثية فى تعريفه بأن يقال الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أى من حيث انه غير ما وضعت له لانا نقول المنية فى التركيب المذكور لم تستعمل فى غير الموضوع له من حيث انه غير بل فى الموضوع له وان كان لا من حيث انه موضوع له بل من حيث انه فرد من أفراد المشبه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل (قوله واختار رد التبعية الى المكنى عنها) لابد من التقدير فى أول الكلام أو فى آخره أى واختار رد قرينة التبعية الى المكنية أو واختار رد التبعية الى قرينة المكنى عنها أو أن الحذف فى أول الكلام وفى آخره والاصل واختار رد التبعية وقرينتها الى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله بجعل الخ والمحوج لارتكاب ماذكر أنه لم يرد التبعية نفسها للمكنى عنها ولم يجعلها اياها كما هو ظاهر عبارة المصنف ونص كلام السكاكى فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم المكنية بان جعلوا فى نطقت الحال بكذا الحال التى ذكروا أنها قرينة الاستعارة المصرحة استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم فى قوله واذا المنية أنشبت أظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اضافة الاظفار اليها قرينة الاستعارة لكان أقرب الى الضبط انتهى كلامه (قوله وما يشتق منها) أى من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة (قوله بجعل) متعلق برد أى وهذا الرد بواسطة جعل أو بسبب جعل قرينتها الخ وأنت خبير بأن جعل قرينة التبعية مكنيا عنها انما يمكن اذا كانت قرينتها لفظية أما اذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن اذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة بالكناية وهذا مما يضعف مذهب السكاكى وذلك كما فى قوله تعالى لعلهم يتقون فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى والقرينة استحالة الترجى لكونه علام الغيوب (قوله على نحو قوله) أى حالة كون ذلك الجعل آتيا على نحو أى طريقة قوله الخ (قوله واضافة الاظفار اليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكى أن يقال والاظفار المضافة اليها قرينتها لانها عنده استعملت فى صورة وهمية كما مر وكذا يقال فيما يأتى من قوله ونسبة النطق الخ ومن قوله ونسبة القرى الخ أى فالمناسب أن يقال فيهما والنطق المنسوب اليها قرينة الاستعارة بدل قوله ونسبة النطق وأن يقال والقرى المنسوب اليها بدل ونسبة القرى (قوله استعارة عن ذات) أى استعارة تبعية لدلت وقوله بقرينة الحال أى بقرينة اسناد النطق للحال وقوله والحال أى وجعلوا الحال حقيقة (قوله استعارة بالكناية عن المتكلم) أى المتكلم الادعائى فيشبه الحال بالمتكلم ويدعى انه عينه وأن للمتكلم فردين متعارف

الآن تحقيق كونه مجازا ومرادا به
الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار)
السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى
ما تكون فى الحروف والافعال وما يشتق
منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها
بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة
(مكنيا عنها و) جعل الاستعارة المكنى عنها
قرينتها) أى قرينة الاستعارة السكاكى (فى المنية
(على نحو قوله) أى قول المنية استعارة
وأظفارها) حيث جعل المنية ... قرينتها فى
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ونطقت
قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم الحال
استعارة عن ذات بقرينة الحال والحال
حقيقة وهو جعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم ونسبة النطق اليه قرينتها
الاستعارة وكذا فى قولهم قرينة
بجعل اللذات استعارة بالكناية عن
المطعومات الشهية على سبيل الايهام

وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادّعائى (قوله القرى) بالقاف المكسورة والقصر الضيافة (قوله وعلى هذا القياس) أى فنى قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم القوم جعلوا بشر استعارة تبعية للانذار بواسطة التشبيه التهكمى والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه التهكمى ويجعل بشر قرينتها وفى قوله تعالى ليكون لهم عدوّا وحزنا القوم يجعلون اللام استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئيين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالعلة الغائية للالتقاط كمطلق محبة وتبن وقرينتها العداوة والحزن والسكاكى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط بأن شبه العداوة والحزن بالمحبة والتبنى تشبيها مضمرا فى النفس وادّعينا أن العداوة والحزن عين المحبة والتبنى ثم استعير العداوة والحزن للمحبة والتبنى الادّعائيين ولام التعليل التى يكون مدخولها باعثا قرينة وكذا قوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف الادّعائية واستعمال فى قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله وانما اختار ذلك) أى ردّ التبعية وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله ايثارا للضبط) أى لاجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل الاقسام فقوله وتقليل الخ عطف علة على معلول وانما قلت أقسام الاستعارة على ما اختاره لانه لا يقال عليه استعارة اصلية وتبعية بل أصلية فقط (قوله وردّ ما اختاره السكاكى) أى من ردّ التبعية للمكنى عنها وجعلها داخلة فيها (قوله بأنه) أى السكاكى وقوله ان قدّروا التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أى ان جعل ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدّر بالبناء للمفعول أى ان فرض أن التبعية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقى بأن جعل نطقت التى هى التبعية عند القوم فى نطقت الحال بكذا مثلا مرادا به معناه الحقيقى وهو النطق وجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادّعائى ثم لا يخفى قبح هذا الترديد لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فى المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد (قوله لانها أى التخييلية مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أى وهى على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخييلية (قوله لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرّح بها) أى التى هى من المجاز اللغوى (قوله بذكر المشبه به) أى بذكر اسم المشبه به (قوله الا أن المشبه فيها) أى فى التخييلية يجب أى عند السكاكى (قوله بل وهما) أى بل عماله تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مرّ (قوله فلم تكن الاستعارة المكنى عنها) أى على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية واذا لم تستلزم المكنى عنها التخييلية صح وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى نطقت الحال بكذا حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادّعائى وجعل النطق مستعملا فى معناه الحقيقى لكن عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل باتفاق فبطل هذا التقدير أى جعل التبعية مستعملة فى معناها الحقيقى (قوله بمعنى انها لا توجد) تفسير للمنفى لا للنفى فلا يقال الصواب حذف لا وأشار الشارح بهذا الى انه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا بل المراد به عدم الانفكاك فى الوجود لانه ليس المراد أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى بيان عدم استلزام المكنى عنها التخييلية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير كون التبعية حقيقة (قوله بالاتفاق) أى لاتفاق أهل الفن على أن التخييلية لازمة للمكنية (قوله هل تستلزم المكنى عنها) أى أو لا تستلزمها (قوله فعند السكاكى لا تستلزم) أى وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية كما أن المكنية تستلزم التخييلية فالتلازم عند غير السكاكى من الجانبين وأما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف

ونسبة القرى الى قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا
للضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره
السكاكى (بأنه ان قدر التبعية) كنطقت
فى نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها
معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة
(تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده)
أى عند السكاكى لانه جعلها من
أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر
المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه
فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير
وضعه الحقيقى فيكون مجازا واذا لم يكن
التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى
عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى انها لا توجد
بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد
وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال
بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم
استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل
بالاتفاق) وانما الخلاف فى أن التخييلية هل
تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى
لا تستلزم

(قوله كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع) أي فقد ذكر السكاكي أن الاظفار أطلقت على أمور وهمية تخييلا وليس في الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له وأما القوم فيقولون هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه وليس في الكلام لا مكنية ولا تخييلية (قوله وبهذا) أي وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا (قوله ظهر فساد ما قيل) أي ما قاله صدر الشريعة جوابا عن السكاكي ورد الاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ أطلقت مثلا إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية وأما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أي عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع لأن معنى قول السكاكي في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنية فمتى وجدت التخييلية وجدت المكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك المجيب أن السكاكي بعد ما عبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في تلك اللوازم أن تكون استعارة تخييلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخييلية وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا فعلم من مجموع كلامه أن المكنية تستلزم التخييلية دون العكس وأن معنى قوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا العكس كما فهمه ذلك المجيب (قوله أن التخييلية الخ) خبران (قوله لا على العكس) عطف على قوله أن التخييلية الخ بتقدير أي لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنية مستلزمة للتخييلية كذا قرر بعضهم وقرر آخر أن قوله لا على العكس عطف على قوله مستلزمة للمكنية أي لا كائنة على العكس ولو حذف على كما في بعض النسخ كان أوضح أي لا أن مراده العكس (قوله كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أي كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكي وغيره من أئمة الفن (قوله نعم الخ) هذا استدراك على قوله ظهر فساد ما قيل وذلك أن هذا القول الفاسد اعتراض على المصنف وإذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولما كان يتوهم أنه لا يعترض عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله نعم الخ وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخييلية وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد وهي قرينة للمكنى عنها التي هي العهد إذ هو كناية عن الحبل فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخييلية لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخييلا إذ التخييل إما إثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور وإما إثبات صورة وهمية كما عند السكاكي على ما تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تحقيقية (قوله لأن كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله مشعر) أي مصرح (قوله وقد صرح في المفتاح الخ) جواب عما يقال نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والمصنف لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشاف وحينئذ فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح لأن السكاكي مصرح أيضا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي قرينة المكنى عنها الخ (قوله قد تكون أمرا وهميا) أي فتكون تخييلية وقد تكون أمرا محققا أي فلا تكون تخييلية إذ لا تخييل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكنى عنها بلا تخييل (قوله كالإنبات في أنبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرا في النفس وقرينتها الإنبات (قوله والهزم في هزم الأمير الجند) أي فشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية وإثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها

(قوله

كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل إن مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالإنبات في أنبت الربيع البقل والهزم في هزم الأمير الجند

(قوله الآن هذا) أى ماصرح به فى المفتاح فى بحث المجاز العقلى "لا يدفع الاعتراض عن السكاكى"
أى لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لانه وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق
لا يدفع الاعتراض الآتى عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله أمر وهمى") أى فيكون نطقت
مستعملا فى غير ما وضع له لان ذلك الامر الوهمى" غير الموضوع له فيكون مجازا ولا شك أن علاقته
المشابهة للنطق فيكون استعارة ولا شك انه فعل والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية فقد اضطر الى
اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا الخ) هذا اعتراض على السكاكى" لازم له من كلامه أهمله
المصنف وحاصله أن السكاكى" صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى" عنها عن التخييلية وصرح
فيه أيضا بعدم استلزام التخييلية للمكنى" عنها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع وصرح فى المجاز
العقلى" بجواز وجود المكنية بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل فلما جوز وجود كل منهما بدون
الاخرى فلا وجه لقوله ان المكنى" عنها لا تنفك عن التخييلية لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل
وهزم الامير الجند (قوله من رد التبعية) أى من رد قرينتها (قوله لانه اضطر الخ) أى وانما لم يكن
ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره لانه اضطر آخر الامر الى القول بالتبعية فقد فر من شئ وعاد اليه لانه
حاول اسقاط الاستعارة التبعية ثم آل الامر على هذا الاحتمال الى اثباتها كما أثبتها غيره (قوله
وقد يجاب) أى عن لزوم القول بالاستعارة التبعية وحاصله اختيار الشق الثانى وهو أن التبعية التى
جعلها قرينة للمكنية ليست حقيقة بل مجاز وقولكم فتكون استعارة فى الفعل والاستعارة فيه
لا تكون الا تبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكى" يقول ان كل مجاز يكون قرينة للمكنى"
عنها يجب أن يكون استعارة فيلزم من كونها استعارة فى الفعل أن تكون تبعية ولم لا يجوز أن يكون
ذلك المجاز الذى جعله قرينة للمكنى" عنها مجازا آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازا مرسلا وحينئذ
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فللسكاكى" أن يقول هب أن نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا مجاز
عن دلالة الحال أى افهامه للمقصود لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان
المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ اليه بعلاقة اللزوم مثلا كما فى دلالة الحال فانه يجوز أن يعتبر استلزام
النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها فى وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل
منهما الى فهم المقصود فيكون نطقت على الاول مجازا مرسلا وعلى الثانى استعارة (قوله بأن كل
مجاز تكون علاقته المشابهة الخ) اعترض بأن المجاز الذى تكون علاقته المشابهة منحصر
فى الاستعارة فكيف يقول لا يجب أن يكون استعارة والجواب أن مراده كل مجاز يصح ان تكون
علاقته المشابهة بأن كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل
والا لم يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقة أخرى) أى كاللزومية (قوله فانها لازمة
للنطق) أى فنطقت اذا قلنا انه غير مستعمل فى حقيقته بل فى مجازه وهو الدلالة نقول ان استعماله
فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة اللزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ فقول المصنف فيكون
استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكى" القول بالتبعية (قوله وفيه نظر) أى فى الجواب المذكور نظر
وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكى" لانه صرح بأن نطقت أطلق ههنا على أمر
وهمى" كأظفار المنية فانها استعارة لامر وهمى" شبيه بالاظفار الحقيقية ومن المعلوم أن مقتضى
هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقى" للامر الوهمى" لا انه مجاز مرسل ولو كان مجازا
مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلى" لا على أمر وهمى"
كما صرح به وبالجملة فالتزام السكاكى" أن قرينة المكنية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح
لمنافاة ذلك لما صرح به (قوله على أن هذا) أى كون قرينة المكنية اذا لم تكن حقيقة
تكون مجازا مرسلا لا يجرى فى جميع الامثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة

الآن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى"
لانه قد صرح فى المجاز العقلى" بأن نطقت
فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى" جعل
قرينة للمكنى" عنها وأيضا فلما جوز وجود
المكنى" عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع
البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار
المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان
المكنى" عنها لا تنفك عن التخييلية (والا)
أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى"
قرينة المكنى" عنها حقيقة بل قدرها مجازا
(فتكون) التبعية كنطقت الحال مثلا
(استعارة) لانه مجاز علاقته المشابهة
(فلم يكن ما ذهب اليه) السكاكى" من رد
التبعية الى المكنى" عنها (مغنيا عما ذكره غيره)
من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته
المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز
أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع
الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها
لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان
الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد
المبالغة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى"
قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى"
كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار ولو كان مجازا مرسلا عن
الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا
لا يجرى فى جميع الامثلة

(قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميع الامثلة يعود الخ وحاصله انه لو سلم أن قرينة المكنية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا فى جميع الامثلة وألغى النظر عما اقتضاه قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن المكنية خلت عن التخييلية لان التخييلية عنده ليست الا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخييل اذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الاصلى واذا انتفى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييلية والمصنف قد ردّ هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم أن الشارح قد جارى المصنف فى ذلك وان كان قد ناقشه فى ذلك سابقا (قوله ويمكن الجواب) أى عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لا عن أصل الاعتراض لانه قد صرح بأن نطقت مستعمل فى أمر وهمى فقد اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وحاصله أنا لا نسلم أن وجود المكنية بدون التخييلية ممنوع عند السكاكى بل هو قائل بذلك وعبر بيمكن اشارة الى أن هذا الجواب من عنده (قوله بأن المراد) أى مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية وهذا توطئة للجواب ومحط الجواب قوله وأما وجود الخ (قوله أن التخييلية لا توجد بدونها) أى تكون التخييلية هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها وأنت خبير بأن هذا الحل يعكر على ما تقدم للشارح من أن قول القائل ان قول السكاكى المذكور معناه استلزام التخييلية للمكنية مما تبين فساده فقد جعل ذلك الحمل فاسدا فيما تقدم ومشى عليه هنا (قوله فيما شاع) اشارة لجواب عما يقال كيف تقول ان التخييلية لا توجد بدون المكنية مع أنها وجدت فى قولك أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا وحاصل الجواب أن المنفى الوجود الشائع الفصيح لا مطلق الوجود (قوله اذ لا نزاع) أى وانما قيدنا بقولنا فيما شاع لانه لا نزاع ولا خلاف فى عدم شيوع الخ (قوله وانما الكلام فى الصحة) أى وانما الخلاف فى صحة ذلك المثال فعند السكاكى هو صحيح وعند القوم لا يصح الا اذا جعل الاظفار ترشيحا للتشبيه لا على انه تخييلية (قوله فشائع) أى وحينئذ فلا يصح الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلية (قوله ينقضون عهد الله) أى فقد ذكر أن العهد مشبه بالحبل على طريق المكنية وينقضون مستعار لبطلون استعارة تحقيقية قرينة للمكنية فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله أنبت الربيع البقل) فقد ذكر أن الربيع شبه بالفاعل الحقيقى على طريق المكنية وأن الانبات قرينة لها وهو حقيقة فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله فصار الحاصل من مذهبه) أى من مذهب السكاكى فى قرينة المكنية باعتبار ما ذكره فى أماكن متعددة (قوله ابلعى ماءك) أى غورى ماءك (قوله عن غور الماء) أى اغور الماء وهو منقول عن ادخال الطعام للجوف من الحلق (قوله استعارة بالكناية عن الغذاء) أى الذى يأكله الحيوان لان البلع انما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه فى الاستعارتين ظاهر أما فى البلع فهو ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفى أى من ظاهر الى باطن من مكان معتاد للادخال من أعلى الى أسفل وهذه الاستعارة فى غاية الحسن لكثرة التفصيل فى وجه الشبه فيها وأما فى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به فالارض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا والحاصل انه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلا منهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية وابلعى مستعار لغورى بجامع أن كلا ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفى استعارة تحقيقية وهى قرينة للمكنية

* (فصل فى شرائط حسن الاستعارة) *

(قوله فى شرائط الخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد اذ المشترط فى حسنها شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شمها رائحته لفظا وقوله فى شرائط حسن الاستعارة أى فى بيان ما به أصل الحسن

ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع

(فصل) فى شرائط حسن الاستعارة

ومايزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على مالوأهمل لخرج عن الحسن الى القبح قاله فى الاطول (قوله التحقيقية) قد تقدم انها هى التى تحقق معناها حسا أو عقلا وهى ضد التخييلية (قوله والتمثيل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاجل الايضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلى لما عرف من أن التشبيه التمثيلى لايسمى التمثيل على الاطلاق وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هى اللفظ المنقول من معنى مركب الى ماشبه بمعناه فان خصصت التحقيقية بالافرادية كان عطف التمثيلية على التحقيقية من عطف المباين وان كانت التمثيلية من التحقيقية وان لم تخص التحقيقية بالافرادية كان عطف التمثيلية عليها من عطف الخاص على العام (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن أى حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات أى أسباب حسن التشبيه أى بملاحظة الاسباب المحصلة لحسن التشبيه لان بناءهما عليه فيتبعانه فى الحسن والقبح فاذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسنها بفوات حسن أصلها (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التى يحسن التشبيه بمراعاتها والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعة مثلا فى زيد والاسد فاذا وجد وجه الشبه فى أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعارة اسم الاسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به وقد يقال ان هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن اذ لاتشبيه مع انتفاء الجامع فالاولى اسقاط هذا أعنى قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض أرباب الحواشى عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى اذ هو الشرط فى الحسن وأما الذى يكون شرطا فى الصحة فطلق الشمول الصادق بالادعائى لاوجه له لان الشمول الادعائى ان كان مقبولا كما فى التهكم فاعاقبل لكونه فى حكم الحسى فيكون شرط الصحة والا فهو فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحة انما هى باعتباره كذا فى ابن يعقوب وقرر شيخنا العلامة العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على انه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما فان وجد فى أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن وذلك كما فى استعارة الطيران للعدو فى قوله عليه الصلاة والسلام كلما سمع هيعة طار اليها والجامع قطع المسافة بسرعة فى كل وهو داخل فى مفهوم أحدهما ولازم للآخر على مامر للشارح وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل (قوله والتشبيه وافيا) أى وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذى علق به أى قصد افادته به كبيان امكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه وكغير ذلك مما مر فى بيان الغرض من التشبيه فاذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبه بمقلة الظبى ثم يستعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فات الحسن واذا كان الغرض افادة تشويه وجه منقب بالجدرى فيشبه بالسلحة التى نقرتها الديكة ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا الغرض بشئ آخر منقب واستعير له لفظه فات الحسن (قوله ونحو ذلك) أى مثل كون وجه الشبه غير مبتذل بأن يكون غريبا لطيفا لكثرة مافيه من التفصيل أو نادر الحضور فى الذهن كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه البنفسج بأوائل النار فى اطراف كبريت ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس ثم يستعار له وتشبيه الشجاع بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فات فيه الحسن لفوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال (قوله وأن لايشم رائحته الخ) يشم بضم أوله مبنيا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل وأماقول الشارح أى وبأن لايشم الخ فهو بفتح أوله وضم ثانيه مبنيا للفاعل (قوله أى وبأن لايشم الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف وأن لايشم عطف على رعاية أى حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصلة لحسن التشبيه وحاصل بعدم شمها رائحة التشبيه وأشار بقوله من جهة

(حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ

لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) أى ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه)

اللفظ الى أن لفظا فى كلام المصنف نصب على التمييز وهو محوّل عن المضاف اليه أى وأن لا يشم شئ منهما رائحة لفظ التشبيه ويحتمل نصبه على نزع الخافض أى أن لا يشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه وانما قال لفظا لان شم التشبيه معنى موجود فى كل استعارة بواسطة القرينة لان الاستعارة لفظ اطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة فى التشبيه فلا يمكن نفى اشمام الرائحة مطلقا أى من جهة اللفظ والمعنى لان المعنى على التشبيه قطعا واعلم أن شم رائحة لفظ التشبيه اما أن يكون ببيان المشبه كما فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان قوله من الفجر هو المشبه بالخيط الابيض والكلام وان لم يكن على صورة التشبيه لكن لما فسر الخيط الابيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبيه بالخيط الابيض واما أن يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت أسدا فى الشجاعة لان ذكر الوجه ينبئ عن التشبيه ويهدى اليه فى التركيب واما أن يكون بذكر الاداة نحو زيد كالاسد واما أن يكون بذكر المشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه كما فى قوله قد زر أزراره على القمر فانه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كما تقدم بيانه فاشمام رائحة لفظ التشبيه فى الثلاثة الاول مبطل للاستعارة وأما اشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يبطلها الا انها تكون قبيحة اذا علمت هذا تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الاشمام الذى لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما فى القسم الرابع وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط فى الصحة فمراد المصنف الاول لا الثانى (قوله أى وبأن لا يشم شئ) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى وبأن لا يشم كل من التحقيقية الخ فيبدل شئ بكل (قوله لان ذلك الخ) أى شم رائحة التشبيه لفظا أى وانما اشترط فى حسن الاستعارة عدم شمها لرائحة التشبيه لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة وفيه أن هذا يقتضى انه من شرائط صحتها لا من شرائط حسنها لانه اذا ابطل الغرض من الاستعارة انتفت وعاد الكلام تشبيها الا أن يقال ان فى الكلام حذف مضاف أى لان ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من ايجاد الشئ حسنه ونقصانه قبحه (قوله أعنى) أى بالغرض من الاستعارة (قوله لما فى التشبيه الخ) علة للعلة أعنى قوله لان ذلك يبطل الخ أى وانما كان شم رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما فى التشبيه الخ وحاصل ما ذكره أن شم رائحة التشبيه انما أبطل كمال الغرض من الاستعارة لان الغرض منها اظهار المبالغة فى التشبيه ويحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وادعاء انهما مشتركان فى الحقيقة الجامعة لهما وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواؤهما فى ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد فى الحقيقة هو الاصل ولا شك أن اشمام رائحة التشبيه فيه اشعار ما بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الايماء الى ما علم من الاصل فى التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من المشبه فى الجامع وكونه أقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض فقوله لما فى التشبيه أى الذى أشم رائحته من الدلالة على أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه أى والغرض من الاستعارة يقتضى مساواتهما فيه وبقولنا لان استواء الافراد فى الحقيقة هو الاصل يندفع قول سم لا نسلم أن الغرض المذكور يقتضى مساواة المشبه والمشبه به فى الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها وحينئذ فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك فى الجنس فتأمل (قوله أى ولان شرط حسنه) أى ولاجل ما قلنا من أن من شروط الحسن فى كل من الاستعارتين أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين (قوله يوصى) بالبناء للمفعول أى يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشمام رائحة

التشبيه

التشبيه لفظا (قوله أى ما به المشابهة) أى وهو وجه الشبه فكأنه قال ولذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه وانما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشمام رائحة التشبيه لفظا لا باشتراط رعاية جهات حسن التشبيه لان التوصى انما يحتاج اليه لانه هو الذى له دخل فى الخفاء وصيرورة الاستعارة لغزا بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه فانه لا دخل له فى ذلك كما يعلم مما يأتى (قوله جليا بنفسه) أى لكونه يرى مثلا كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية (قوله أو بواسطة عرف) أى عام كما فى تشبيه زيد مثلا بانسان عريض القفا فى البلادة فان العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلادة وكما فى تشبيه الرجل بالاسد فى الجراءة فان وصف الجراءة ظاهر فى الاسد عرفا (قوله أو اصطلاح خاص) أى أو بواسطة اصطلاح خاص كما فى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل فى حكم الرفع فان الرفع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النحاة فيشبه به عند ما يحتاج المعلم لتشبيه مثلا (قوله لئلا تصير الخ) أى وانما يوصى بكون وجه الشبه جليا فى الاستعارة التى فيها عدم اشمام رائحة التشبيه لئلا تصير تلك الاستعارة الغازا أى سبب الغاز أو ملغزة فالالغاز بكسر الهمزة مصدر ألغز فى كلامه اذا عمى مراده وأخفاه اطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت وذلك لانه اذا لم يكن وجه الشبه ظاهرا بل كان خفيا وانضم ذلك لخفاء التشبيه بواسطة عدم شم رائحته لاجتمع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزا كما قال (قوله ان روعى الخ) شرط فى قوله لئلا تصير الاستعارة الغازا (قوله ولم تشم رائحة التشبيه) من عطف المباين ان أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لان عدم اشمام رائحة التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له فى التعمية وان كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص على العام ان أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة أتى به بعد العام اهتماما به اشارة الى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص لان مناط التعمية والالغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله وان لم يراع الخ) مقابل لقوله ان روعى الخ أى وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل اشمام رائحة التشبيه لفظا فات الحسن ولم تكن الاستعارة لغزا فقوله وان لم يراع بالياء التحتية والضمير لعدم الاشمام أو بالمثناة فوق والضمير لشرائط الحسن والحاصل انه اذا خفى وجه الشبه انما تكون الاستعارة الغازا عند عدم اشمام رائحة التشبيه لان عدم الاشمام يبعد عن الاصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا واذا انتفى عدم اشمام الرائحة بوجود اشمامها فذلك مما يقرب الى الاصل لكن يفوت الحسن (قوله ومنه اللغز) بضم اللام وفتح الغين وهو المعنى الملغز فيه أو اللفظ المستعمل فى المعنى المذكور وقوله ومنه أى ومن هذا الفعل وهو ألغز فى كلامه أى من مصدره (قوله وجمعه) أى جمع اللغز وقوله ألغاز أى بفتح الهمزة (قوله مثل رطب وأرطاب) أى مثله فى وزن المفرد والجمع (قوله كما لو قيل فى الحقيقية) أى التى خفى فيها وجه الشبه (قوله وأريد انسان أبخر) أى منتن رائحة الفم (قوله فوجه الشبه) أى وهو البخر بين الطرفين أى الاسد والرجل المنتن الفم خفى أى وحينئذ فلا ينتقل من الاسد مع القرينة المانعة من ارادة الاصل الى الانسان الموصوف بما ذكر اذ لا ينتقل من الاسد مع القرينة المذكورة الا الى الانسان الموصوف بلازم الاسد المشهور وهو الشجاعة والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد فى التجوز (قوله مائة لا تجد فيها الخ) يحتمل أن تكون جملة استئنافية أى مائة منها لا تجد فيها راحلة فهى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل على أى حال رأيتهم فقيل مائة منها لا تجد فيها راحلة ويحتمل أن يكون مائة نعتا للابل وما بعده وصف للمائة أى ابلا معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لا تجد فيه راحلة (قوله وأريد) أى بالابل الموصوفة بالاوصاف المذكورة حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه ولا شك أن وجه الشبه المذكور

قوله لا باشتراط الخ هكذا فى النسخ ولعل الباء بمعنى على أى وانما رتب التوصى على ذلك الشرط لا على اشتراط رعايتها الخ تأمل وقوله لان التوصى انما يحتاج اليه لانه الخ هكذا فى النسخ ولعل فيه سقطا والاصل لان التوصى انما يحتاج اليه عليه أى على ذلك الشرط وهو عدم اشمام رائحة التشبيه لفظا لانه هو الذى له دخل الخ يعنى هذا ظاهر المراد وتحسن المقابلة فى قوله بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه الخ والحاصل أن حسن كل من الاستعارتين مشروط بشرطين رعاية جهات حسن التشبيه وعدم اشمام رائحة التشبيه لفظا والتوصى المذكور مرتب على عدم الاشمام المداخل فى الخفاء لا على الرعاية لعدم مداخلتها فى ذلك تأمل اهـ مصححه

(بين الطرفين جليا) بنفسه أى ما به المشابهة (بين الطرفين) أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (الغازا) وتعمية ان روعى شرائط الحسن ولم تشم رائحة التشبيه وان لم يراع فات الحسن يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز وجمعه ألغاز مثل رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى الحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس)

خفي اذ لا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الحيثية واذا كانت هذه استعارة تمثيلية لان الوجه منتزع من متعدد لانه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون آحاد الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بأن الكلام اذا كان هكذا كان الخفاء فيه من عدم ذكر القرينة المانعة عن ارادة الاصل لا من جهة خفاء وجه الشبه اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد ابلا مائة لا تجد فيها راحلة تبين المراد فالاولى في التمثيل أن يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب ابلا مائة لا تجد فيها راحلة فان هذه صورة التجوز مع الخفاء اذ المفهوم أن الناس المرئيين في المسجد كالابل والمتبادر أنهم كالابل في كثرة الاكل وقلة الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر أو أنهم كالابل في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على ما تستعمل وأما عزة الكمال مع كثرة أفراد الجنس فلا تفهم واعترض كان الاولى ذلك الذي قلناه من المثال لان كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق التجوز الا بالقرينة ولو ذكرت القرينة في المثال مع الايماء للوجه انتفى الخفاء اه يعقوبي (قوله من قوله) أي وهذا المثال مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث (قوله يرتحله الرجل) أي يعده لان يرتحل عليه كذا قال بعضهم وفي الاطول أي يعده لوضع رحله وحمل الاثقال عليه (قوله المنتخب من الناس) أي المختار منهم لحسن خلقه وزهده وقوله في عزة وجوده أي في قلة وجوده مع كثرة أفراد جنسه وهذا وجه الشبه (قوله المنتخبة) أي المختارة لحمل الاثقال لتقويتها وهي مرادفة للراحلة وأشار بقوله التي لا توجد في كثير من الابل الى أن المراد من العدد الكثرة (قوله وبهذا) أي بما ذكر وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا تنبغي فيه الاستعارة لئلا تصير الغازا ونعمية ظهر أن التشبيه أعم أي من الاستعارة أي عموما مطلقا لان العموم اذا أطلق انما ينصرف له ونبه بقوله محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما أن الاستعارة لا تصدق على التشبيه ثم انه لم يعلم مما مر الا أن التشبيه ينفرد عن الاستعارة فيضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة فبذلك يثبت أن التشبيه أعم مطلقا واعلم أن ما ذكر هنا من العموم المطلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا سواء كان حسنا أولا وبين الاستعارة الحسناء وما سيأتي عند قوله ويتصل به الخ مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فذلك منظور فيه لنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسئلة العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي (قوله اذ كل ما يتأتى) أي اذ كل محل تتأتى فيه الاستعارة أي الحسناء يتأتى فيه التشبيه وذلك حيث لا خفاء في وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان (قوله كما في المثالين المذكورين) أي في المتن وهما رأيت أسدا ورأيت انسانا أبحر ورأيت ابلا الخ فتمتنع فيهما الاستعارة الحسناء ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالابل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البخر ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه اجمال لما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وان كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء اذا لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه واذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلا (قوله ينافي ذلك) أي لان من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلي فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي وهذا تناف (قوله فيجب أن يكون) أي وجه الشبه ملتبسا بحالة من الجلاء هي أن لا يصير الغازا وأن يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلا فالمطلوب فيه أن يكون متوسطا بين المبتذل والخفي (قوله ويتصل به) أي وينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه انه اذا قوي

الخ

قوله بين المراد هكذا في النسخ ولعل فيه سقطا والاصل لتبين المراد أو لكان بين المراد أو نحو ذلك تأمل اه مصححه

قوله كالناس ... من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يعني أن المرضي المنتخب من الناس في عزة وجوده كالنجيبة المنتخبة التي لا توجد في كثير من الابل (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) اذ كل ما تتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط الجلاء والخفاء في الاستعارة ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به)

أى بما ذكرنا من انه اذا خفى التشبيه (أنه) لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة) لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة كالنور تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول فى شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه

الخ وذلك للمناسبة بينهما من حيث التقابل لان كلا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر وذلك لان ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه كذا فى اليعقوبى وذكر بعضهم أن قوله ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله أى بما ذكرنا من انه الخ) فيه انه لم يصرح فيما مرّ بذلك لكنه يفهم من قوله ولذلك الخ أن الاستعارة لا تحسن اذا كان وجه الشبه خفيا واذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد ما ذكرنا ضمنا لا صريحا (قوله اذا خفى التشبيه) أى وجه الشبه (قوله ويتعين التشبيه) أى عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لانه لا تصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله انه) أى الحال والشان (قوله اذا قوى التشبيه) أى وجه الشبه وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحدا) أى صارا كالمتحدين فى ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة والكلام محمول على المبالغة (قوله كالعلم والنور والشبهة والظلمة) أى فقد كثر تشبيه العلم بالنور فى الاهتداء والشبهة بالظلمة فى التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود فى المشبه بهما فصارا كالمتحدين فى ذلك المعنى فيتخيل اتحادهما وفى الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه (قوله وتعينت الاستعارة) أى بنقل لفظ المشبه به للمشبه ثم ان هذا ينافى قوله سابقا ان التشبيه أعم محلا لانه هنا قد تعينت الاستعارة ولم يصح التشبيه والجواب أن المراد تعينت الاستعارة عند ارادة الاتيان بالحسن لا أن التشبيه يمتنع وتجب الاستعارة بل التشبيه فى تلك الحالة جائز الا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله لم يحسن التشبيه فتحصل أن الاستعارة والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث وجد الاتحاد كما فى مسئلة العلم والنور وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما فى الابل والناس وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا وأما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنة فبينهما العموم المطلق وأن التشبيه أعم محلا وهو محمل قول المصنف سابقا وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله حصل فى قلبى نور) أى مستعيرا للعلم الحاصل فى قلبك لفظ النور (قوله ولا تقول علم كالنور) أى ولا تقول حصل فى قلبى علم كالنور مشبها العلم بالنور بجامع الاهتداء فى كل اذ هو كتشبيه الشئ بنفسه لقوة الوجه فى العلم وهو الاهتداء به كما فى النور (قوله واذا وقعت فى شبهة) أى واذا وقع فى قلبك شبهة (قوله وقعت فى ظلمة) أى وقع فى قلبى ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للشبهة (قوله ولا تقول فى شبهة كالظلمة) أى مشبها للشبهة بالظلمة لقوة وجه الشبه فى الشبهة وهو عدم الاهتداء والتحير كما فى الظلمة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشئ بنفسه (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا العدم تأتيه لان من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر فى خفاء وجه الشبه هنالك وأما القرينة الموجودة فى الاستعارة مطلقا فهى وان ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا يقال يلزم أن يكون فى ترشيح التحقيقية اشمام لرائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ لانا نقول الفرق أن المذكور فى المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنية انما هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقية والتمثيلية فان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أولا ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية ثانيا ولم يذكر المكنية معهما أولا اذ لو كان

ما ثبت للحقيقية من اشتراط الامرين المذكورين فى حسنها تابعا للمكنية لم يكن لصنيع المصنف وجه وكان الاولى أن يذكرها أولا مع التحقيقية والتخييلية (قوله لانها تشبيه مضمر) هذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من انها لفظ المشبه به المضمر فى النفس المرموز اليه بذكر لوازمه (قوله حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى حسنها فى حساب حسن المكنى عنها يعنى أنه يعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له واذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابعا لحسنها الاتى ما يقال فيه انه معدود فى عد الشئ الفلانى أو بعد الشئ الفلانى انما ذلك اذا كان ذكر ذلك الامر عند قصده يغنى عنه الشئ الفلانى ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعية وهى المرادة هنا بهذه العبارة فالحسب على هذا بمعنى الاحساب والعد ويحتمل أن يكون اسما من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى والتخييلية يستغنى عن ذكر حسنها بكفاية حسن المكنى عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الاولى تفيد التبعية فالمعنى ان التخييلية تابعة فى الحسن والقبح للمكنى عنها اه يعقوبى (قوله بل هى حقيقة) أى عند المصنف لانها مستعملة فى الموضوع له وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنه فيقول ان كانت تابعة لها كما فى أظفار المنية نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها وان كانت غير تابعة لها فقلما تحسن وهو يحتمل لأن يكون المعنى فلا تحسن فقلما فى كلامه للنفى ويحتمل انه أشار بذلك للقلة على الاصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن اذا ناسب المقام افهام الصورة الوهمية لتذكرة الاصل كأن يكون فى احضار صورته اتأكيد لما سيقت له من التشبيه مثلا ولقائل أن يقول اذا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة متحققة فى نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فينبغى أن يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وكونها فى بعض الصور تابعة للمكنى عنها لا يقتضى أن يكون حسنها تابعا لحسنها نعم يقتضى أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها الذى هو فى نفسها فتأمل

* (فصل وقد يطلق المجاز الخ) *

(قوله فى بيان معنى آخر) أى وهو الكلمة التى تغير اعرابها الاصلى (قوله على سبيل الاشتراك) أى اللفظى بأن يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثانى للكلمة التى تغير حكم اعرابها الاصلى فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن اعرابها الاصلى بالكلمة المنتقلة عن معناها الاصلى بجامع الانتقال عن الاصل فى كل واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير اعرابها الاصلى مجاز بالاستعارة (قوله وقد يطلق المجاز) أى قد يطلق هذا اللفظ يعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت وأشار بقد لقلة ذلك الاطلاق لان الاطلاق الشائع هو ما مر (قوله على أن الاضافة للبيان) هذا غير متعين لجواز أن تكون الاضافة حقيقية ويراد بحكم الاعراب ما يترتب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله أى تغير اعرابها من نوع) أى من انواع الاعراب الى نوع آخر من انواعه وذلك بأن زال النوع الاصلى الذى تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) الباء سببية متعلقة بتغير أى أن ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحقت به نوعا من الاعراب فلما حذف حدث نوع آخر أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحقت قبله نوعا من الاعراب فحدث بزيادته نوع آخر من الاعراب وخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير اعراب غير فى جاءنى القوم غير زيد فان غيرا كان مرفوعا صفة فتغير الى النصب على الاستثناء لا بحذف ولا زيادة بل بنقل غير من الوصفية الى كونها اداة استثناء وخرج أيضا ما اذا لم يتغير حكم الاعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله وما اذا لم يتغير بالنقص كما فى قوله

تعالى

لانها تشبيه مضمر (ق) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها ... وليس لها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها (بل هى حقيقة) فحسنها تابع في نفسها تشبيه ... لحسن متبوعها

* (فصل) * في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أى حكمها الذى هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ)

تعالى أو كصيب من السماء أي كذوي صيب فلا تسمى الكلمة مجازا وقد دخل في تعريفه المذكور ماليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد من النصب الى الرفع بحذف احدى نوني انّ ودخل فيه أيضا نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به في المفتاح فهو تعريف بالاعم بناء على جوازه (قوله فالاول) أي وهو التغير الذي يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله والثاني) أي وهو التغير الذي يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف أي وانما لم يحمل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى وذلك لان المجيء عبارة عن الانتقال من حيز الى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة فاذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح فقدر المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلي فان قلت كما يستحيل المجيء على الرب يستحيل أيضا مجيء امره لان المراد بأمره حكمه المحكي عنه وهو معنى من المعاني وقد علمت أن المجيء مخصوص بالجسم الحي قلت الامر وان كان المجيء محالا عليه أيضا الا أنه يصح اسناد المجيء اليه مجازا لكونه كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة جاء أمر السلطان الينا أي بلغنا وان كان الجائي في الحقيقة حامله وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد المجيء اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا لاستحالة بلوغه الينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز في المقدر أيضا كذا قال بعضهم وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الاسناد اليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضي امتناع تجوز آخر فلا يتعين الاضمار اذ يمكن أن يقال اسند المجيء اليه تعالى لكونه آمرا بالامر وبالاغه فهو كالاسناد الى السبب الآمر فيكون من المجاز العقلي وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اه يعقوبي (قوله للقطع الخ) أي وانما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها لان القرية عبارة عن الابنية المجتمعة وسؤالها واجابتها خرق للعادة وان كان ممكنا لكن ليس مرادا في الآية بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب لا سؤالها لان الشاهد لا يكون جمادا (قوله لم يكن من هذا القبيل) أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة لانها حينئذ مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال (قوله لان المقصود الخ) علة لمحذوف أي وانما حمل على زيادة الكاف لان المقصود الخ (قوله لا نفي أن يكون شيء مثل مثله) أي لانه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثل من يكون مثله (قوله لانه خبر ليس) أي وشيء اسمها وانما صح الاخبار بمثل عن النكرة مع انها مضافة للضمير لان مثل لتوغلها في الابهام لا تتعرف وحينئذ فالاخبار حاصل بنكرة عن مثلها فاندفع ما يقال انه يلزم على هذا الاعراب الذي ذكره الشارح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع (قوله وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف) أي لان الكاف اما حرف جر أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضي الجر (قوله كذلك وصفت به الخ) هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية ولفظ المثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله هو نفس الاعراب) أي المستعمل في غير محله الاصلي فالنصب في القرية يوصف عنده بأنه مجاز لانه تجوز فيه بنقله لغير محله لان القرية بسبب التقدير محل للجر وقد أوقع فيها النصب وقوله وظاهر عبارة المفتاح أي لانه قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلي في الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية في قوله تعالى واسأل القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة

فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك والملك (القرية) الثاني مثل (قوله ليس كمثله شيء) أي جاء (أمر ربك) لاستحالة المجيء على الله تعالى (و) اسأل (أهل القرية) للقطع بان المقصود ههنا سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شيء) لان المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصلي لربك والقرية في الثاني هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلي وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب

المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع وهكذا (قوله وماذكره المصنف) أى من أن الموصوف بكونه
مجازا فى هذا النوع هو الكلمة التى تغير اعرابها أقرب مما ذكره السكاكى من أن الموصوف بكونه
مجازا فى هذا النوع الاعراب المستعمل فى غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله
فى الموضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى تخالف مدلوليه فى الموضعين هنا
وما تقدم لان مدلوله فى احد الموضعين الكلمة ومدلوله فى الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو
الاعراب والثانى أن اطلاق المجاز على الاعراب لكونه قد وقع فى غير محله الاصلى انما يظهر
فى الحذف لان المقدر كالمذكور فى الاعراب فانتقل اعراب المقدر للمذكور وأما الزيادة فلا يظهر فيها
كون الاعراب واقعا فى غير محله لانه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتض أوقع اعرابا آخر
فى محل مقتضاه وانما هناك زيادة شئ له مقتضى موجود ومقتضاه واقع فى محله فتقدير المقتضى
للنصب هو ليس لا الاسقاط وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير
(قوله ويحتمل أن لا تكون) أى الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ زائدة وقوله بل يكون أى الكلام
نفيا أى مسوقا لنفى المثل (قوله التى هى أبلغ) أى من الحقيقة التى هى مقتضى زيادتها ووجه
الابلغية انه يشبه دعوى الشئ بالبينة فكأنه ادعى نفى المثل بدليل صحة نفى مثل المثل وتوضيح ما ذكره
الشارح من الكناية أن تقول ان الشئ اذا كان موجودا محققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك
الشئ الموجود المحقق مثلا لذلك المثل لان المثلية أمر نسبى بينهما فاذا نفى هذا اللازم وقيل
لا مثل لمثل ذلك المحقق لزم نفى الملزوم وهو مثل ذلك المحقق لانه يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم
والا كان الملزوم موجودا بلا لازم وهو باطل فالله تبارك وتعالى محقق موجود فلو كان له
مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض فاذا نفى مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفى
الملزوم وهو وجود المثل فصح النفى لمثل المثل والحاصل انه لو لم ينتف المثل عند نفى مثل المثل لم يصح
نفى مثل المثل لان الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا
فلا يصح نفيه حينئذ لكن النفى صحيح لوقوعه فى كلام المولى فتعين أن يكون المراد من نفى مثل المثل
نفى المثل ليصح النفى فقد ظهر أن نفى مثل المثل توصل به الى نفى المثل وهو معنى الكناية لانه اطلق نفى
اللازم وأريد نفى الملزوم (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود (قوله
فاذا نفى مثل مثله) أى الذى هو اللازم (قوله لزم نفى مثله) أى الذى هو ملزوم (قوله فلم يصح
نفى مثل مثله) أى على تقدير وجود المثل لكن النفى لمثل المثل صحيح لوقوعه فى كلام الصادق
فليكن المثل منفيا وهو المطلوب (قوله كما تقول) أى فى شأن زيد الذى لا أخ له قصد الافادة نفى
أخ له وتوضيح ما ذكره من الكناية انه اذا فرض أن لزيد الموجود أخا لزم أن يكون زيد أخا لذلك الاخ
المفروض وجوده فلما استلزم وجود الاخ وجود الاخ لذلك الاخ وهو زيد لم يصح نفى الاخ عن ذلك
الاخ المفروض والا لزم وجود الملزوم وهو الاخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له فظهر أن قولنا
ليس لاخى زيد أخ نفى للملزوم وهو أخو زيد بنفى لازمه وهو أخو أخيه لان نفى الملزوم لازم لنفى لازمه
فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية واعلم أن فى تقرير الكناية فى الآية الشريفة طريقتين
احداهما ما ذكره الشارح وحاصله أنه اطلق نفى مثل المثل وأريد منه نفى المثل ضرورة أن الله تعالى
موجود فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل فاذا انتفى أن يكون لمثله مثل لزم انتفاء المثل
والا لم يصح النفى وثانيتهما انه من باب نفى الشئ عمن هو مثلك أو على أخص أوصافك فيلزم
عرفا نفيه عنك والا لزم التحكم فى ثبوت الشئ لاحد المثلين دون الآخر فالمثل المفروض نفى عنه
المماثل له فيلزم أن ينتفى المماثل عن الله تعالى كما نفى المماثل عن مفروض المماثل له تعالى وكلا الوجهين
مذكور فى المطول

قوله فتقدير المقتضى هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فبتقدير وكلاهما لم يصل اليه فهمى فلعل اصل العبارة ويقدر المقتضى فتحرفت فليتأمل اه مصححه

قوله والقول بزيادة الخ وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم

(الكناية)

(قوله أو كنوت) أي بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلالة الاول عليه وأو في كلامه للشك فعلى الاحتمال الاول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون واوا والمضارع على الاول يكني فهو كرمى يرمي وعلى الثاني يكنو فهو كدعا يدعو ويرد على الاحتمال الثاني قولهم في المصدر كناية ولم يسمع كناوة بالواو ولا يقال ان الواو قلبت ياء في المصدر لكسر فائه لانا نقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلبا كما في علاوة فالتزام الياء في المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو في كنوت قلبت عن الياء سماعا فتأمل (قوله اذا تركت التصريح به) أي بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت فهي لغة ترك التصريح بالشيء (قوله وفي الاصطلاح لفظ الخ) اطلاقها على اللفظ في الاصطلاح كثير وقد تطلق فيه أيضا على المعنى المصدري أعني الاتيان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لغة (قوله لفظ) خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالاشارة والكتابة (قوله أريد به لازم معناه) أي لاستعماله فيه والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقي أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل أريد به لازم معناه الحقيقي وخرج بقوله أريد به لفظ الساهي والسكران والنائم وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلي (قوله مع جواز ارادته معه) أي مع جواز ارادة معناه الحقيقي مع لازمه فمن قيودها انها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد أن لا تصحبها قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي وحينئذ فتجوز ارادته من اللفظ مع لازمه وهذا القيد أعني قوله مع جواز الخ مخرج للمجاز اذ لا يجوز ارادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف لاشتراطه في قرينته أن تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وقد علم مما ذكره المصنف أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقة لان اللفظ لم يرد به معناه بل لازمه ولا مجازا لان المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقيل انها لفظ مستعمل في المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المجازي وعلى هذا تكون داخلة في الحقيقة لان ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة أعم من أن تكون وحدها كما في الصريح أو مع ارادة المعنى كما في الكناية وقوله مع جواز ارادته معه أي من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملا فيهما معا ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه لان محل عدم التجويز اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا احدهما مقصود تبعا وهو المعنى الحقيقي والى هذا يشير قوله معه فمائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع الامير ولا يقال جاء الامير مع زيد لان مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله كلفظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامة فاذا قيل فلان طويل النجاد فالمراد أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الاخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازمي (قوله فظهر) أي مما ذكر وهو أن الكناية يصح بها جواز ارادة المعنى الاصلي (قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي) أي فيها وقوله مع ارادة لازمه أي لازم المعنى الحقيقي (قوله بخلاف المجاز) أي فانه وان شارك الكناية في ارادة مطلق اللازم الا أنه لا يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه للمعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال والحاصل أن الكناية والمجاز يشتركان في ارادة اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الاصلي والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد أن لا تصحبها قرينة تمنع من ارادة المعنى الاصلي والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة

* (الكناية) * في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقي (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي أو اللازم أو
قوله مع ارادة المعنى أى المجازي غير الموضوع له كما يدل عليه سياق الكلام ولعل ذلك سقط من قلم الناسخ تأمل اه مصححه

تمنع من ارادته واعترض هذا العصام بأنهم ان ارادوا أن المعنى الحقيقى تجوز ارادته فى الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع اذ ارادة المعنى الحقيقى لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى الكناية وان أريد أنه تجوز ارادته للانتقال منه للازمه المراد فهذا جائز فى كل من الكناية والمجاز مثلا جاءنى أسد يرمى لا تمنع فيه القرينة أن يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز وأجيب باختيار الشق الاول لكن ارادته لذاته لا من حيث انه الغرض المهم بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى نعلم من هذا أن المعنى الحقيقى تجوز ارادته للانتقال منه للمراد فى كل من الكناية والمجاز ويمتنع فيهما ارادة المعنى الحقيقى بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما ارادته مع لازمه على أن الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكناية دون المجاز فتأمل (قوله وقوله من جهة الخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف وحاصله أن فى كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه وذلك لان المفرع عليه يقتضى أن ارادة كل من اللازم والملزوم فى الكناية جائزة والتفريع يقتضى أن ارادتهما معا واقعة وهذا تناف وحاصل ما أجاب به الشارح أن فى التفريع حذف مضاف والاصل من جهة جواز ارادة المعنى منها مع ارادة لازمه (قوله ليوافق الخ) أى وانما قدرنا ذلك المضاف لاجل أن يوافق كلامه هنا ماذكره فى تعريف الكناية اذ لم يشترط فى تعريفها الا جواز الارادة لا وقوعها (قوله طويل النجاد) كناية عن طول القامة لانه يلزم من طول النجاد أى حمائل السيف طول القامة (قوله وجبان الكلب) كناية عن الكرم لان جبن الكلب أى عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه لان جبنه انما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله ومهزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا لان هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن فى أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لاخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثرة الضيفان تستلزم الكرم (قوله وان لم يكن له نجاد الخ) أى واذا صحت الكناية بنحو هذه الالفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق انه اريد بها المعنى الحقيقى وانما يصدق انه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقى فلو لم يرد الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قلت عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا لان معنى صحة الارادة للشئ صحة صدق الكلام فى ذلك الشئ ولا صدق حالة الانتفاء قلت لا نسلم عدم صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة فى حقه واذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعانى مستحيلة ورد ماذكر (قوله ومثل هذا) أى القول المتقدم فى عدم ارادة المعنى الحقيقى لعدم وجوده (قوله وههنا بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل الكناية التى تمتنع فيها ارادة المعنى الحقيقى وقوله وههنا بحث أى فائدة ينبغى التنبيه عليها وحاصلها اعتبار الحيثية فى التعريف فقولهم فى تعريف الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه أى من حيث ان اللفظ كناية وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع ارادة المعنى الحقيقى لاستحالته والحاصل أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية وأن الكناية من حيث انها كناية أى لفظ اريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى لا تنافى جواز ارادة المعنى الحقيقى ثم قد تمتنع تلك الارادة فى الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى فجواز الارادة من حيث انها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله من حيث انها كناية) أى لا من حيث خصوص المادة وقوله لا تنافى ذلك أى ارادة المعنى الحقيقى وقوله كما أن المجاز ينافيه تنظير فى النفى (قوله لكن قد يمتنع ذلك) أى ارادة المعنى الحقيقى وهذا الاستدراك لمفهوم الحيثية السابقة فكان الانسب أن يقول وأما من حيث خصوص

وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ماذكره فى تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا فى الكلام اكثر من أن يحصى وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة

المبالغة فقد يمتنع في الكناية ذلك اذ لا وجه للاستدراك (قوله من باب الكناية) أى من حيث ان سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم سلبها عن مثله والا لزم التحكم في نفي الشيئية عن احد المثلين دون الآخر (قوله كما في قولهم مثلك لا يبخل) هذا نظير للآية من حيث ان كلا كناية لا من حيث امتناع ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه ويحتمل أن يكون نظيرها في ذلك أيضا لان القصد من قولهم مثلك لا يبخل نفي البخل عن المخاطب ولا يصح أن يراد نفي البخل عن مثله أيضا لان اثبات مثل للمخاطب نقص في المدح كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لانهم اذا نفوه) أى البخل وقوله عمن يماثله أى عمن يماثل المخاطب (قوله وعمن يكون على أخص أوصافه) أى على أوصافه الخاصة أى متلبسا بها كالعلم والكرم العامة كالحيوانية أو الناطقية وهذا العطف تفسيري لان المماثل هو من كان مشاركا في الاوصاف الخاصة كلها (قوله فقد نفوه) أى البخل عنه أى عن المخاطب والا لزم التحكم في نفي الشيء عن أحد المثلين دون الآخر (قوله بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت أترابه أى بالسن (قوله يريدون بلوغه) أى يريدون بلوغه بالسن فانه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن والا لزم التحكم اهـ سم (قوله متعاقبتان على معنى واحد) أى واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الاولى على وجه الصراحة وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مؤداها بالمطابقة نفي أن يكون شيء مماثلا لمثله ويلزم من نفي كون الشيء مماثلا للمثل نفي كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان الله مماثلا لمثله ضرورة أن ما ثبت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والا افترقت لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله الا ماتعطيه الكناية) أى وهي العبارة الثانية وقوله من المبالغة أى لافادتها المعنى بطريق اللزوم الذى هو كادعاء الشيء ببينة ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله ليس كمثله شيء آكد في نفي المثل من ليس كالله شيء (قوله ولا يخفى ههنا) أى في الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشاف استدلالا على قوله لكن قد يمتنع الخ وانما امتنع في الآية ارادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اهـ سم فان قلت حيث كان يمتنع في الآية ارادة المعنى الحقيقي لاستحالته فما المانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهي استحالة ارادة المعنى الحقيقي ولا تكون من قبيل الكناية قلت علهم جعلوا الآية من قبيل الكناية لا من قبيل المجاز المرسل نظرا الى أن الاستحالة انما تكون قرينة للمجاز اذا كانت ضرورية لانظرية كما هنا فتأمل (قوله وفرق) بالبناء للمفعول وهو الاقرب كما قال اليعقوبي لعدم تقدم الفاعل فيما مر وان كان الفرق الذى سيذكره السكاكي وغيره ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائد على السكاكي لعلم به من أن الكلام في المباحثة مع السكاكي والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية فيها جواز ارادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز فيه ذلك أشار الى فرق آخر بينهما للسكاكي وغيره لاجل الاعتراض الذى أورده عليه (قوله كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة) فطول القامة ملزوم لطول النجاد وطول النجاد لازم لطول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاد لصحة أن لا يكون لطويل القامة نجاد أصلا فكيف يكون ملزوما لانا نقول اللزوم عرفي اغلبي وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلت مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف لفظ أريد به لازم معناه أن طول القامة لازم لطول النجاد وطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له لان كلا منهما مساو للآخر وحينئذ فالتمثيل بهذا المثال هنا لا ينافي التمثيل به فيما تقدم (قوله أى في المجاز) سواء كان مرسلا أو مقيدا بالاستعارة ولتعدد الشارح الامثلة

كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة (وفرق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى في الكناية (من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى في المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم

(قوله كالانتقال من الغيث الى النبت) أى فانه لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد والاسد ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل أيضا انتقل من الاسد بواسطة القرينة الى الرجل المتقيد بالشجاعة فصار الاسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة (قوله مالم يكن ملزوما) ما مصدرية ظرفية أى مدة كونه غير ملزوم بأن بقى على لازميته ولم يكن ملزوما لملزومه لكونه أعم من ملزومه (قوله من حيث انه لازم) أى من حيث انه يلزم من وجود غيره وجوده (قوله يجوز أن يكون أعم) أى من ملزومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن وجود غيره لا يخلو عنه فغيره اما مساو أو أخص وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان بالنسبة للانسان فلا يخلو الانسان من الحيوان وقد يخلو الحيوان من الانسان واذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزوم اذ لا دلالة للاعم على الاخص حتى ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى الملزوم اذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل اليه بأن يكون مساويا اما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه أنه لازم للانسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الانسان أو بواسطة انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انسانا يلازم المنار فان الانسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا للاذان لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن لان ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على انه المفهوم عرفا فهذا اللازم أعم صار ملزوما بالقرينة (قوله أى وحين اذ كان اللازم ملزوما) الاولى أن يقول أى وحين اذ كان لا ينتقل من اللازم ما دام لم يكن ملزوما (قوله فلا يتحقق الفرق) أى بين المجاز والكناية لان الانتقال فى كل منهما من الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى الملزوم لا يحصل الا اذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما فينتقل منه من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم (قوله والسكاكى أيضا معترف الخ) أى وحينئذ فيتأكد هذا الرد عليه وكان الاولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف وحينئذ يكون الخ لاجل أن يكون سندا لقول المتن ورد بان اللازم الخ وكان يقول ورد بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك (قوله وما يقال) أى فى الجواب عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه وحاصله أن مراد السكاكى بقوله الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم اللازم المساوى لملزومه لان اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله والانتقال فى المجاز من الملزوم الى اللازم مطلقا لان اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز وحينئذ فصح تعبيره فى جانب الكناية بالانتقال من اللازم ولم يصح التعبير به فى المجاز فتم ما ذكره من التفرقة بينهما (قوله أو شرط لها) هذا تنويع فى التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله فمما لا دليل عليه) أى فيقال عليه انه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز بل قد يكون اللازم فيهما أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف لان فيه حمل السكاكى على ما هو تحكم محض (قوله وقد يجاب) أى عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى وكان الاولى أن يزيد أيضا لان هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله أن مراد السكاكى باللازم فى قوله ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعا عن اعتبار الغير كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب لطول القامة وكنفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الالسن لنفى المثل فانهما وان تلازما فى نفس الامر الا أن الاول منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة ومراده بقوله ان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى أو فى الاعتبار الى التابع فيه فصحت التفرقة التى ذكرها بينهما والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع وان لم يكن بينهما لزوم عقلى

كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى وحين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه وقد يجاب

قوله لان فيه حمل السكاكى على ما لا دليل فيه حاصل أى حمل قول السكاكى أو كلام السكاكى تأمل اه مصححه

كطول النجاد لطول القامة وكالضحك بالفعل للانسان (قوله بأن مراده) أى السكاكى وقوله باللازم أى فى جانب الكناية وفى جانب المجاز (قوله ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار وقوله على سبيل التبعية أى لوجود الغير أو لاعتبار الغير (قوله ولهذا) أى لاجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جوز أى السكاكى كون اللازم المنتقل منه للمعنى الكنائى أخص لان اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف فانه انما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال (قوله فالكناية الخ) متفرع على الجواب المذكور أى فالكناية على هذا أن يذكر الخ (قوله ورديف) عطفه على التابع اما من عطف المرادف ان أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير ان أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول النجاد لطول القامة والضحك بالفعل للانسان وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنفى مثل المثل لنفى المثل لان اعتبار الثانى واستعماله قبل الاول لانه أصرح وأكثر دورا على الالسنة فيسمى رديفا لاستناده للآخر مع مساواته له فى الصحة والتحقق فى نفس الامر وقوله أن يذكر من المتلازمين المراد بهما ما بينهما اللزوم ولو فى الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل انه قد ينتقل من الاخص الى الاعم (قوله والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا الجواب نظر بالنسبة لقوله والمجاز بالعكس لان المجاز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى الى المتبوع فيه كاطلاق النبات على الغيث فى امطرت السماء نباتا والحاصل أن نحو النبات مما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك أمطرت السماء نباتا فلو اختصت الكناية بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكناية مع انهم مثلوا به للمجاز ونصوا على انه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحيثية فى نحو النبات يستعمل فى الغيث وذلك بان يقال اذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث انه رديف للغيث وتابع له فى الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعارة باعتبارين ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص الكناية بالتبعية والمجاز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل الا ان يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين اه يعقوبى (قوله ولا يخفى الخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع امكان انفكاكه عن غيره (قوله ههنا) أى فى الكناية (قوله امتناع الانفكاك) أى الذى هو اللزوم العقلى بل المراد باللزوم ههنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم غير مرة (قوله وهى ثلاثة أقسام) أى بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا فى شرحه للمفتاح فاختصاص القسم الثانى بالقسمة الى القريبة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما للاقسام المذكورة (قوله تأنيثها) أى هذه الكلمة وهى الاولى مع أن الظاهر تذكيرها لان لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها عبارة عن الكناية) أى باعتبار كونها معبرا بها أى بلفظها عن الكناية (قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أى ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفا فلو قال المصنف الاولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكناية أى الذى يطلب الانتقال من المعنى الاصلى اليه اما أن يكون موصوفا أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم لا النحوية واما أن يكون نسبة صفة لموصوف والمصنف قسم القسم الاول الى قسمين والثانى الى أربعة والثالث لم يقسمه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت وفى بعض

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية ثلاثة أقسام الاولى (أى كناية باعتبار كونها عبارة عن الكناية) (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة

الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كما فى المفتاح مع أنه اخصر لاجل أن يشمل ما اذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة فالحاصل أن المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كما فى قوله تعالى ليس كمثله شئ فان المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من ادخاله (قوله فمنها ماهى معنى واحد) الاولى أن يقول وهى قسمان الاول كذا والثانى كذا اذ قوله فمنها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر أفراد الاولى فى هذين القسمين وأن لها أفرادا أخر وليس كذلك (قوله ماهى معنى واحد) أى فمنها لفظ وكناية هى دال معنى واحد أو هى مدلولها معنى واحد لان الكناية ليست عين المعنى الواحد بل داله عليه والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة وان كان جمعا كما فى الاضغان فى المثال الآتى وليس المراد بوحدته ما قابل التثنية والجمعية الاصطلاحية (قوله مثل أن يتفق فى صفة من الصفات) أى كالجامع فى المثال الآتى وقوله اختصاص بموصوف المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بضيافية غيره ثم الصفة من حيث هى صفة لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله فتذكر تلك الصفة) أى لفظ تلك الصفة وقوله ليتوصل بها أى يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة الى ذات ذلك الموصوف لا الى وصف من أوصافه ولا الى نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذى جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبة اذ هو ذات الموصوف وانما اشترط فى الصفة المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجة لما علمت أن الاعم لا يشعر بالاخص وانما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده فى غيره (قوله كقوله الضاربين الخ) قال فى شرح الشواهد لا أعلم قائله (قوله بكل أبيض) أى بكل سيف أبيض والضاربين نصب على المدح أى أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخذم أى قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الذال المعجمة وبضمها خطأ سا كنة اهـ حفنى (قوله والطاعنين) أى وأمدح الطاعنين أى الضاربين بالرمح مجامع الاضغان فجامع الاضغان كناية عن القلوب كأنه يقول والطاعنين قلوب الاقران لاجل اخراج أرواحهم بسرعة ومجامع الاضغان معنى واحد اذ ليس أجساما ملتئمة وان كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها جمع الاضغان ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب اذ لا تجتمع الاضغان فى غيرها فان قلت ان مصدوق قولنا مجمع الضغن هو القلب واطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا من الكناية قلت ان مجامع وان كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه خصوص الصفة وهى جمع الضغن وهذه لا تطعن وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفة التى هى لازم وأراد محلها وهو الموصوف كناية (قوله ومجامع الاضغان معنى واحد) أى أن المضاف والمضاف اليه دال على معنى واحد وهو جمع الاضغان وهو مختص بالقلب فصح أن يكنى به عنه وأما مجامع وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله ومنها ماهو) أى قسم هو مجموع معان وفى بعض النسخ ماهى أى كناية هى مجموع معان أى هى لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك المعانى جنسين أو أجناسا متعددة (قوله بأن تؤخذ صفة) أى كحى مثلا وقوله فتضم الى لازم أى كمستوى القامة وقوله وآخر أى والى لازم آخر مثل عريض الاظفار وتعبيره أولا بالصفة وثانيا باللازم لمجرد التفنن ولو عبر بالصفة أولا وثانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله لتصير جملتها مختصة بالموصوف) أى وان كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به ألا ترى أن حى فى المثال ليس خاصا بالانسان لوجوده فى الحمار وكذلك مستوى القامة فانه موجود فى النخل وعريض الاظفار موجود فى الفرس وأما جملة الثلاثة فهى مختصة بالانسان وحينئذ فيتوصل بمجموع ذكرها اليه وذلك بأن ينتقل من مفهومها

قوله وأن لها الخ أى لا الخ لا الاولى بل أن لها الخ تأمل اهـ مصححه

(فمنها) أى من الاولى (ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف

(كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب

(ومنها ما هو مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه

الذى هو غير مقصود بالذات الى ذات الموصوف كامرّ (قوله كناية عن الانسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ فكناية بمعنى مكنيا به أى كقولنا حى مستوى الخ حالة كون ذلك مكنيا به عن الانسان وحينئذ فقوله حى مستوى القامة عريض الاظفار بدل من القول أو بيان له ويجوز أن يكون فاعلا لمحذوف أى بدا الناحى مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحى شاركه فيه الحمار ولو كنى عنه بهما ساواه التمساح كما قيل ولو كنى عنه بعريض الاظفار وحده أو بعريض الاظفار مع الحى ساواه الجمل بخلاف مجموع الاوصاف الثلاثة فانها يختص بها الانسان فكانت كناية نعم عرض الاظفار مع استواء القامة يغنى عن حى بل قيل الحى مع استواء القامة يغنى عن عرض الاظفار اذ لا يوجد حى كذلك خلاف ماقيل فى التمساح والثعبان لانّ المراد بالقامة ما كان ممتدا الى اعلى لا ماعتدّ على الارض (قوله وهذا) أى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذى ينتقل منها اليه يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التى لها اختصاص بموصوف وينتقل منها اليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) أى أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعانى المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الاولى بل كل كناية كذلك اذ لا يدل الاعم على الاخص ولا ينتقل منه اليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مرّ أن الكناية الانتقال فيها من الملزوم للازم والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه ولعله نص على ذلك الشرط فيما تذكرة للمتعلم لئلا يغفل فيتوهم أن مجموع الاوصاف أو الصفة ينتقل منها الى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما للمكنى عنه (قوله وجعل السكاكى) أى سمى السكاكى (قوله بمعنى سهولة المأخذ) أى الاخذ يعنى أن يتناول الاتيان بما يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف لآخر والتأمل فى المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله وتلفيق) أى تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله والثانية بعيدة) أى وجعل الثانية أعنى ما هى مجموع معان بعيدة أى سماها بذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) أى وهى ملتبسة بخلاف ذلك أى انها بعيدة بمعنى انها صعبة الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج الى التأمل فى عموم مجموع الاوصاف وخصوصه ومساواته وكلما توقف الاتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذى سيجئ) أى وهى ما كان فيها وسايط والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صعوبتها لاجل التركيب لانّ ايجاد المركب والفهم منه اصعب من البسيط غالبا وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسايط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالبعد وجودها كما سيأتى فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعتهما للصحة وجود البساطة وعدم الواسطة ووجود التركيب مع الوسايط (قوله المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود افادته وافهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لا خصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو افهام معنى الصفة من صفة أخرى اقيمت مقام تلك الصفة فصار تصوّر المثبتة أعنى المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس اثباتها الا نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها وذلك كأن يذكر جبن الكلب أو كثرة الرماد لينتقل منه للجود وأما طلب النسبة بالكناية دون الصفة ففيما اذا صرح بالصفة وقصد بالكناية باثباتها الشئ عن اثباتها المراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو

قوله اذ لا يوجد حى كذلك هكذا فى النسخ
ولعل فيها سقطا والاصل اذ لا يوجد حى
كذلك الا كذلك أى لا يوجد حى كذلك أى
مستوى القامة الا كذلك أى عريض
الاظفار بخلاف ماقيل الخ تأمل اه مصححه

(كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى
القامة عريض الاظفار) وهذا يسمى خاصة
مركبة (وشرطهما) أى وشرط هاتين
الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل
الانتقال (وجعل السكاكى الاولى)
منهما أعنى ماهى معنى واحد قريبة بمعنى
سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها
واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق
بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير
البعيدة بالمعنى الذى سيجئ (الثالثة) من
أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من
الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك

المقصود بالذات وأمّا طلب النسبة والصفة معاً بالكناية ففيما اذا جهلا معاً وقصد الانتقال لهما والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة للتعرض لها في ضمن صفة كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الاخرى التي أثبتت في ضمن اثبات ما فهمها وحينئذ فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى باثباتها للشيء لينتقل لاثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهلا معاً بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معاً وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة معاً على ما سيأتي فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلاف الاعتبار والقصد الاوّلي وعدمه فافهم ففي المقام دقة اه يعقوبي (قوله وهي ضربان الخ) حاصل ما ذكره من الاقسام أن الكناية المطلوب بها صفة اما قريبة أو بعيدة والقريبة اما واضحة أو خفية والواضحة اما ساذجة أو مشوبة بالتصريح فجملة الاقسام أربعة (قوله الى المطلوب) أي الذي هو الصفة المكنى عنها لان الكلام في الكناية المطلوب بها صفة (قوله بواسطة) أي بين المنتقل عنه والمنتقل اليه وانما يكون الانتقال للمكنى عنه غير محتاج لواسطة اذا كان ادراك المكنى عنه يعقب ادراك المعنى الاصلي للفظ الكناية المشعور به منه (قوله فقريبة) أي فتلك الكناية تسمى قريبة لانتفاء الوسايط التي بعدمها غالباً زمن ادراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاصلي (قوله والقريبة قسمان واضحة أو خفية) قد علمت أن المراد بالقرب هنا عدم الوسايط وعدم الوسايط يجامع كون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبة للاصل ويجامع كونه واضحا فلذا انقسمت القريبة للواضحة والخفية كما ذكر المصنف (قوله يحصل الانتقال منها بسهولة) أي لكون المعنى المنتقل اليه يسهل ادراكه بعد ادراك المنتقل عنه لكونه لازما بيّنا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (قوله كناية) حال من القول مقدم عليه أي كقولهم فلان طويل نجاده حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولاشك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا في طول القامة فيفهم منه اللزوم بلا تكلف اذ لا يتعلق بالانسان من النجاد الا مقداره وليس بينه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة لان النسبة هنا مصرح بها وانما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطلوبا بها صفة (قوله طويل نجاده) برفع النجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف اليه عائد على الموصوف والنجاد بكسر النون حمائل السيف (قوله وطويل النجاد) أي ومثل قولنا فلان طويل نجاده في كونه كناية مطلوبا بها صفة هي قريبة واضحة قولهم فلان طويل النجاد باضافة الصفة للنجاد وانما كان مثله لان الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو النجاد لا فلان وانما عدد المثال لاجل أن يشير للفرق بينهما بقوله والاولى الخ (قوله ساذجة) أي خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه فقول الشارح لا يشوبها شيء من التصريح أي بالمعنى المقصود تفسير لقوله ساذجة وانما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود لان الفاعل بطويل هو النجاد لينتقل منه الى طول قامة فلان (قوله تصريح ما) أي نوع تصريح بالمقصود الذي هو طول القامة المكنى عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح (قوله لتضمن الخ) أي وانما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفة التي هي لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كناية بل تصريحا بطوله الذي هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله لاضافته للنجاد وأومئ اليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحا حقيقيا (قوله ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه) أي لمشابهتها الفعل في الاشتقاق والفعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كان موجودا في اللفظ فذاك والا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أي وفي ذلك تصريح ما بالمكنى عنه

وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أي طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أي طويل النجاد (تصريح ما لتضمن الصفة) أي طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له

وهو طول القامة (قوله والدليل على تضمنه الضمير) أى تضمن طويل ولو قال تضمنها أى الصفة كان أولى الا أن يقال الضمير فى تضمنه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا لا أنها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها فى المعنى انك تقول هند طويلة النجاد بتأنيث الصفة نظرا لهند والزيدان طويلا النجاد بتثنيتها نظرا للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيدين فقد أنثنا الصفة وثنيناها وجمعناها لزوما وجعلناها مطابقة للموصوف وما ذاك الا لاسنادها لضميره بخلاف ما اذا خلت عن ضمير الموصوف الذى جرت عليه واسندت لاسم ظاهر فانها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الافراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر الذى أسندت اليه وتؤنث لتأنيثه وبالجملة فالصفة كالفعل ان اسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الافراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا وذكرت لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا وأنثت لتأنيث الفاعل ولو كان الموصوف بها مذكرا (قوله فى المعنى) أى فى الحقيقة ونفس الامر (قوله عطف على واضحة) أى أن الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن الانتقال فيها للمطلوب وهو الصفة بواسطة فهى اما واضحة لا تحتاج فى الانتقال للمراد الى تأمل أو خفية يتوقف الانتقال منها الى المراد على تأمل واعمال روية أى فكر وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج الى اعمال روية فى القرائن وسبر المعانى ليستخرج المقصود منها وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها الى المقصود على وسائط لان الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة (قوله عن الابله) أى البليد وقيل هو الذى عنده خفة عقل (قوله عريض القفا) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط كما نبه عليه الشارح لانه الدال على البلاهة وأما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكمال العقل (قوله فان عرض القفا) العرض هنا بالفتح لان المراد به ما قابل الطول وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف اللازم على الملزوم لا أنه مثال آخر (قوله فهو) أى العرض ملزوم لها أى للبلاهة وهى لازمة له فقد انتقل من الملزوم للازم (قوله بحسب الاعتقاد) أى عند من له اعتقاد فى ملزوميته للبلد فان قلت من له اعتقاد لا خفاء بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد أصلا وحينئذ فجعل الكناية فى هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب اذ يجوز أن يكون بعض المعانى المخزونة يدرك لزومها باطلاق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على المتكلم عند دوام ايجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزومها يحتاج الى تصفح المعانى والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم فى ايجادها الى تأمل والسامع فى فهمها الى روية وفكر وما هنا من هذا القبيل فافهم وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا ليس مشتركا بين الناس بل قد يختص به واحد دون آخر اذ لا سبيل اليه الا بعد التأمل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الابله بلا واسطة لا يظهر لان الاطباء يقولون انما استلزم عرض القفا البله لانه يدل على قوة الطبيعة البلغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للغفلة والبله قلت ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه وانما ينتقلون منه أولا الى البله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان اللزوم بينهما متقرر حتى قيل انه الآن لا خفاء فيه أصلا وان الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) أى لا يدركه كل احد وانما يدركه من أعمل فكره ورويته حتى اطلع على اللزومية واعتقدها (قوله وليس الخفاء الخ) دفع به ما يتوهم من قوله لا يطلع عليه كل احد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها)

والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم والاضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) من الكناية الى المطلوب بها (الانتقال) (بواسطة)

أى وهو الصفة (قوله فبعيدة) أى فتلك الكناية تسمى فى الاصطلاح بعيدة وذلك لبعد زمن ادراك المقصود فيها لاحتياجها فى الغالب الى استحضار تلك الوسايط وظاهره أنها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة وهو كذلك لان فيها بعدا اما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا (قوله كناية) أى حالة كون ذلك القول كناية (قوله عن المضياف) هو كثير المضيافية التى هى القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن المضيافية بسبب كثرة الوسايط والحاصل انه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن المضياف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضيافة وهذه الكناية اللازمة هى المقصودة بالتمثيل لان أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات فتأمل (قوله فانه ينتقل الخ) أى انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن المضيافة لكثرة الوسايط لانه أى الحال والشان ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب تحت القدور) أى ضرورة أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد وليس بلازم فى الغالب لان الغالب من العقلاء أن الاحراق لا يصدر منهم الا لفائدة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد و يتحقق الانتقال (قوله الطبائخ) جمع طبيخ أى ما يطبخ (قوله الى كثرة الاكلة جمع آكل) أى الى كثرة الاكلين لذلك المطبوخ وذلك لان العادة أن المطبوخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الآكلون له (قوله الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب أن كثرة الاكلة انما تكون من الاضياف اذ الغالب أن الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال (قوله ومنها الى المقصود) أى وينتقل من كثرة الضيفان الى المقصود وهو المضيافية فقول الشارح وهو المضياف أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب بها صفة والفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية حتى ينتقل من احدهما للآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للاضياف والمضيافية وصف للمضيف بكسر الياء اذ هى القيام بحق الضيف كما تقدم وهما متلازمان ولشدة اللزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال ليس هناك انتقال وقد ذكر المصنف أربع وسايط بين الكناية والمقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة الجمر فكانت الوسايط خمسة (قوله وبحسب قلة الوسايط وكثرتها الخ) وذلك لان كثرة الوسايط من شأنها خفاء الدلالة وقلتها من شأنها وضوحها واذا انتفت رأسا ظهرت شائبة الوضوح لان أول ما يتبادر فى الغالب عند الالتفات الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم الالصق للملزوم اظهر وانما قلنا ان الشان فى كل منهما ما ذكر اشارة الى أن كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن فى الكناية المنتفية الوسايط الخفاء كما تقدم فى عريض القفا وفى كثيرها الوضوح لورود الذهن بسرعة الى المقصود اما مع احضارها لظهورها واما بدون الاحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال ولا يقال اذا اسرع الذهن للانتقال بدون احضار فلا واسطة لانا نقول يكفى فى كون الكناية ذات وسايط وجودها فى نفس الامر مع امكان احضارها عرفا فتأمل اهـ يعقوبى (قوله المطلوب بها نسبة) ضابطها أن يصرح بالصفة و يقصد باثباتها الشئ الكناية عن اثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله أى اثبات أمر لامر أو نفيه عنه) أى اثبات صفة لموصوف أو نفى صفة عن موصوف (قوله وهو) أى اثبات أمر لامر الخ المراد بالاختصاص فى هذا المقام أى القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر والحاصل أن الاختصاص المعبر به فى هذا القسم فى كلام المصنف وغيره المراد به مجرد ثبوت أمر لامر كان على وجه الحصر أولا لا خصوص الحصر فقول المصنف فانه أراد أن يثبت اختصاص الخ مراده بالاختصاص مجرد الثبوت ولذا قال الشارح أى ثبوتها له لانه ليس فى البيت اداة حصر وانما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد الثبوت أعم لان من ثبت له شئ لا يخلو من الاختصاص به فى نفس الامر ولو لم تقصد الدلالة عليه اذ لا بد من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشئ فى نفس الامر (قوله كقوله) أى الشاعر وهو زياد الاعجم من ابيات من الكامل قالها

فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة
احراق الحطب تحت القدور ومنها (أى
كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها
ومن كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة
الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها
الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة
الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية
(المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لامر أو
نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا
المقام) كقوله

في عبد الله بن الحشرج وكان اميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بانزاله وبعث اليه ما يحتاجه فأنشده البيت وبعده

ملك اغر متوج ذو نائل * للمعتفين يمينه لم تشنج
ياخير من صعد المنابر بالتقى * بعد النبي المصطفى المستخرج
لما أتيتك راجيا لنوالكم * ألفيت باب نوالكم لم يرتج

فامر له بعشرة آلاف درهم وكان عبد الله بن الحشرج سيدا من سادات قيس وأميرا من امرائها ولى عمالة خراسان وفارس وهمذان (قوله ان السماحة) هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبذول قليلا أو كثيرا والندى بذل الاموال الكثيرة لاكتساب الامور الجليلة العامة كثناء كل أحد ويجمعها الكرم والمروءة في العرف سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتفسر بكمال الرجولية كما قال الشارح لكن يرد عليه انه يقتضي اختصاصها بالرجل دون المرأة مع انها تتصف بالمروءة الا أن يقال المراد بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتفسر أيضا بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهذا قريب مما قبله (قوله في قبة ضربت على ابن الحشرج) في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذا أثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (قوله فانه) أي الشاعر وهذا علة لكون البيت المذكور مثالا للكناية المطلوب بها النسبة (قوله أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله أي ثبوتها له) هو بالنصب تفسير للاختصاص وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن في عبارة المصنف قلبا وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله باختصاصه بها) أي ثبوتها له (قوله بأن يقول الخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها وقوله انه أي ابن الحشرج وقوله مختص بها أي بهذه الاوصاف الثلاثة (قوله عطفا على أن يقول) أي فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول وبنحوه (قوله عطفا على انه مختص) أي فالمعنى حينئذ بأن يقول انه مختص أو يقول نحوه أي نحو انه مختص بها من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كاضافتها له اضافة بتقدير اللام نحو ثبتت سماحة ابن الحشرج لان اضافتها له تفيد كونها ثابتة له وكاسنادها اليه في ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت السماحة لابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج حاصلة وكاسنادها اليه على انها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح بكسر الميم وكذا يقال في الندى والمروءة (قوله وبه يعرف) اي وبما ذكر من الامثلة يعرف انه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في كلامهم ههنا أي في هذا القسم الحصر بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا وقوله وبه يعرف الخ استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله ومال الى الكناية) اتيان الشارح بمال يحتمل انه اشارة الى أن ترك في كلام المصنف مضمن معنى مال فيكون العطف في كلام الشارح تفسيريا أي ترك التصريح ومال عنه الى الكناية ويحتمل انه اشارة الى أن قول المصنف الى الكناية متعلق بمحذوف عطفا على قوله ترك التصريح (قوله في قبة) أي حاصلة وواقعة في قبة (قوله تنبيها) علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الاوصاف للممدوح وميله للكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح أي لاجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وأنه من الرؤساء (قوله وهي تكون الخ) أي والقبة ما أوي يشبه الخيمة الا انها تكون فوق الخيمة في العظم والاتساع وهي التي تسمى الآن

(ان السماحة والمروءة) هي كمال الرجولية (والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج) فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أنه مختص بها يقول أو منصوب عطفا على انه مختص بها أو مثل أن يقول ثبتت سماحة ابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج السماحة لابن الحشرج أو ابن الحشرج له السماحة أو حصلت السماحة له كذا في المفتاح وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أي ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أي تلك الصفات (في قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أي على ابن الحشرج

بالحيوان (قوله فأفاد) أى الشاعر بجعل الصفات فى قبة مضروبة على الممدوح اثباتها له والحاصل أن المصرح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها وهى صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة لصلاحيته لها وعدم مشاركة غيره له فى تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له فهذا هو المكنى عنه (قوله لانه اذا أثبت الامر) أى الذى لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله فقد أثبت له) أى لاستحالة قيام ذلك الامر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين اثباته للرجل لان الاصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل فى مكانه وحيزه (قوله بأن تجعل) أى بسبب جعل الصفة وقوله فيما يحيط به أى بالموصوف فينتقل من ذلك لاثباتها للموصوف (قوله المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) المجد الشرف والكرم صفة ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس والثوبان والبردان متقاربان وثناهما بالنظر الى أن الغالب فى الملبوس تعدده وهما على تقدير المضاف أى بين أجزاء برديه وثوبيه وانما قدرنا ذلك لان الشخص الممدوح حل فى بينية أجزاء البردين والثوبين لان كلا منهما محيط بكله أو بعضه على وجه الاشتمال (قوله حيث لم يصرح) أى وانما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت فى كون الكناية لنسبة الصفة للموصوف لانه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال ثبت الكرم والمجد له أو هما مختصان به بل كنى الخ فالحيثية فى كلامه للتعليل (قوله بل كنى عن ذلك) أى عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه أى لان من المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام فى الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان وانما طلب ثبوتهما للموصوف بهما فكانت الكناية هنا مما طلب بها النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهى ثلاثة أقسام وقوله ههنا أى فى الكناية (قوله كثر الرماد فى ساحة زيد) الساحة هى الفسحة التى بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كناية عن المضيافية واثباتها لزيد أما الاثبات فلانا لم نثبت كثرة الرماد لزيد ولا للمضاف لضميره كما فى طويل نجاده حتى تكون النسبة معلومة وانما أثبتناها فى ساحته لينتقل من ذلك الى ثبوتها له وأما المضيافية فلانا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كنينا عنها بكثرة الرماد (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان الخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معا بل كنايتان احداهما طلب بها النسبة وهى اثبات الكثرة فى الساحة والاخرى طلب بها نفس المضيافية وهى التصريح بكثرة الرماد لينتقل منها الى المضيافية لاستلزامها اياها ولك أن تسمى مجموع الكنايتين قسما آخر اذ لا حجر فى الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدثت لنا كناية خامسة وهى التى يطلب بها الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف كقولنا كثر الرماد فى ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على أن المراد بالعالم زيد فتكون كثرة الرماد كناية عن الصفة وهى المضيافية لاستلزامها اياها واثباتها فى الساحة كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم فى الكناية بالصفة عن الموصوف (قوله وهى كثرة الرماد) ضمير هى راجع لاحداهما لا الى الصفة واحداهما نفس الكناية (قوله يعنى الثانى) أى من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة والثالث هو المطلوب به نسبة صفة لموصوف (قوله قد يكون غير مذكور) أى لا لفظا ولا تقديرا لان المقدر فى التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور وانما قال والموصوف فى هذين للاحتراز عن الموصوف فى القسم الاول من أقسام الكناية فانه لا يتصور الا كونه غير مذكور لانه نفس المطلوب بالكناية بخلاف القسم الثانى والثالث من أقسام الكناية فان الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر فمثال ذكره فى القسم الاول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قولهم زيد طويل نجاده فالموصوف

بالصفة

(قوله لانه اذا) فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (وبعده) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف (قولهم بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه) حيث (المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) بل كنى عن لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها النسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور)

بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره فى الثانى وهو المطلوب بها نسبة قوله ان السماحة والمروءة البيت فان الموصوف نسبة السماحة والمروءة وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثال عدم ذكره فى المطلوب بها صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغير منسوب اليه أى حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر وحينئذ فتى كان المطلوب بها صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا فذكره لفظا كما فى زيد كثير الرماد وذكره تقديرا كأن يقال كثير الرماد فى جواب هل زيد كريم وأما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فموجود كقولك كثر الرماد فى هذه الساحة فان كثرة الرماد كناية عن صفة الضيافة وايقاع الكثرة فى الساحة كناية عن ثبوت الضيافة لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله كما يقال) الاولى كقوله عليه الصلاة والسلام لانه حديث كما فى البخارى وقوله فى عرض من يؤذى العرض بالضم الناحية والجانب والمراد به هنا التعريض أى فى التعريض بمن يؤذى المسلمين (قوله كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا نفى الصفة لا ثبوتها لان نسبة الصفة يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهى هنا سلبية اذ هى سلب الاسلام عن المؤذى (قوله عن نفى صفة الاسلام) الاضافة للبيان وقوله وهو أى المؤذى غير مذكور فى الكلام ووجه الكناية هنا أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا بانتفائه عن المؤذى فأطلق الملزوم وأريد اللازم (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين الاخيرين وهو الثانى فى المتن وليس المراد القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة فى المتن كما توهم وهذا مبتدأ خبره محذوف أى أما كون القسم الثانى من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظاهر فى جميع أنواعه وأما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور فى جميع أنواعه والقصد بذلك أى بقوله وأما القسم الاول الخ تقييد كلام المصنف فان ظاهره انه اذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة أم لا مع انه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فقيد كلام المصنف بالنسبة لقسم الاول بما اذا لم يصرح بالنسبة (قوله وتكون النسبة مصرحا بها) أى والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذه اشارة الى قسم للقسم الثانى لا الى جملة القسم الثانى (قوله أى من جانب وناحية) أى ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحية المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله تتفاوت) أى تتنوع (قوله واشارة) عطف مرادف لان الرمز والاشارة شئ واحد وحينئذ فالانواع أربعة لا خمسة (قوله وأمثاله) أى من التلويح والرمز والايماء (قوله بل هو) أى ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكناية لان هذه الامور لا تختص بالكناية لان التعريض مثلا يكون كناية ومجازا والتلويح والرمز والاشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحا ولغة فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذ أقسام الشئ أخص منه (قوله كذا فى شرح المفتاح) أى للرازى (قوله وفيه نظر) أى من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت بالى انما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشئ لا يجب أن تكون أخص منه لجواز أن يكون بعض الاقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما فى تقسيم الابيض الى حيوان وغيره والحال أن بين الحيوان والابيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الابيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الادهم واختصاص الابيض بنحو العاج وكذا غيره واذا صح أن يكون قسم الشئ أعم منه فلا ضرر حينئذ فى التعبير بتنقسم ولا نسلم انه يقتضى أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت انه يصح أن يكون قسم الشئ أعم منه هذا تحصيل كلام الشارح

قوله فان الموصوف نسبة الخ هكذا فى النسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان الموصوف بنسبة السماحة والمروءة اليه وهو الخ تأمل اه مصححه

كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محالة لفظا أو تقديرا وقوله فى عرض من يؤذى معناه فى التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا فى شرح المفتاح وفيه نظر

وهو مبني على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافه لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تتداخل) أي يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن اطلاقه على ذلك الغير بالسياق وقد يكون تلويحا بالنظر لسامع آخر لفهمه كثرة الوسايط ولم يفهم المعرض به وقد يكون رمزا بالنسبة لسامع آخر يخفى عليه اللازم والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكي عن التعبير بتنقسم لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الاصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على المسبب لأن دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أي المعتبرات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبعد هذا كله فيقال للعلامة الشارح ان هذا الوجه الذي استقربه إنما أفاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء يعم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذي استقربه قد يقال عليه ان لامور الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف بين هذه الاشياء يكفي اعتبارها في كونها أقساما متباينة لأن صدق كل منها في صورة الاجتماع المذكورة إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلعل الاولى أن يقال انما عبر السكاكي بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الاقسام وان استوت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي انه يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسايط وكثرتها وذلك مما يؤدي الى التفاوت في الابلغية لأن الخطاب بها يختلف فيناسب بعضهم الذكي وبعضها الغبي وما يكون خطابا بالذكي يفوق ما كان خطابا بالغبي في الابلغية وان كان كل في مقامه بليغا فتأمل اه يعقوبي (قوله والمناسب الخ) هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الاقسام بعضها من بعض وأشار الى أن بين كل قسم واسمه مناسبة وقوله والمناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية وقوله التعريض أي اطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير للعرضية وحينئذ ففي الكلام حذف حرف التفسير وهو أي أي المسوقة لاجل اثبات صفة لموصوف غير مذكور كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي وأردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله لانه) أي التعريض وهذا تعليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبا وحاصله انه انما ناسب لوجود معنى التعريض فيها (قوله امالة الكلام) أي توجيهه وقوله الى عرض بالضم أي جانب وناحية وقوله يدل أي ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم وقرر شيخنا العدوي أن قوله امالة الكلام الى عرض أي جانب وهو المعنى الكنائي وقوله يدل أي ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده معناه الصريح حصر الاسلام في غير المؤذي ويلزم منه نفي الاسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائي والمقصود من السياق نفي الاسلام عن المؤذي المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل مستعمل في المعنى الكنائي فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا واذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكناية العرضية غير التعريض الا أن المناسب كما قال السكاكي تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله عرضت لفلان) أي ارتكبت التعريض لاجل اظهار حال فلان فاللام للتعليل (قوله وبفلان) الباء للسببية أي عرضت بسبب اظهار حال فلان

(قوله

والأقرب أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها

(والمناسب للعرضية التعريض) أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه

(قوله وأنت تعنيه) أى تعنى فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله فكأنك أشرت الخ) أى فكأنك لما قلت قولا له معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام الى جانب حسى وأردت به جانبا آخر وانما عبر بقوله فكأنك ولم يقل فقد أشرت الخ بلا تشبيه للاشارة الى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وانما يراد به ما شبه به وهو المعنى او أن الكاف للتحقيق أى اذا قلت قولا وعنيت به فلانا فقد أشرت حقيقة الى جانب وهو المعنى الاصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع اذ كل كناية اطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الاصلى وأريد به جانب آخر خلاف اصله ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف اظهر لانه اشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض الذى هو ارادة جانب آخر عليه انسب واعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لان الحقيقة هو اللفظ المستعمل فى معناه الاصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل فى اللازم مع جواز ارادة الاصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه اصلا ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فالاول كما اذا قيل لست اتكلم أنا بسوء فيتقى الناس ويريد افهام أن فلانا مقوت لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سيق عند تكلم فلان بسوء كان فيه تعريض بمقته ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع والثانى كما اذا قيل لك رأيت اسودا فى الحمام غير كاشفين العورة فاقتدوا ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا انه كشف عورته فى الحمام فمقت وعيب عليه فالكلام مجاز ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازى والثالث كما اذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الافهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم ان الكناية تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل فى معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن والسياق كما فى هذا المثال فان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى فاذا استعمل هذا اللفظ فى هذا اللازم كناية فان لم يكن شخص معين آذى كان اللفظ كناية والا جاز أن يعرض بهذا الشخص المعين انه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذى استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذى غير مسلم (قوله بين اللازم) أى الذى استعمل لفظه وبين الملزوم أى الذى اطلق اللفظ عليه كناية وانما فسرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لان اصل الكلام له (قوله كما فى كثير الرماد) أى فان بين كثرة الرماد والضيافة المستعملة هى فيها وسايط وهى كثرة الاحراق وكثرة الطبائخ وكثرة الاكلة وكثرة الاضياف (قوله وجبان الكلب) أى فان بين جبن الكلب والضيافة المستعمل هو فيها وسايط وهى عدم جراءة الكلب وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الاضياف (قوله ومهزول الفصيل) أى فان بين هزال الفصيل والضيافة المستعمل هو فيها وسايط وهى عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الاضياف (قوله التلويح) أى اطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قوله لان التلويح الخ) علة لمحذوف أى وانما سميت الكناية الكثيرة الوسايط كما ذكر تلويحا لان التلويح فى الاصل أن تشير الى غيرك من بعد أى وكثرة الوسايط بعيدة الادراك غالبا (قوله والمناسب لغيرها) أى لغير العرضية (قوله ان قلت الوسايط) المراد بقلتها أن لا تكون كثيرة وهذا صادق بانعدامها رأسا وبوجودها مع القلة (قوله مع خفاء

وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانبه وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى لغير العرضية (ان كثرت الوسايط) بينه اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لانه التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ان قلت) الوسايط (مع خفاء) فى اللزوم

فى اللزوم) أى بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الاصلى للفظ (قوله كعريض القفا وعريض الوسادة) الاول مثال لما عدمت فيه الوسايط وذلك لانه يكنى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى انه ابله وليس بينهما واسطة عرفا وذلك لانه يكنى بعرض الوسادة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله الرمز) أى اطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله لان الرمز الخ) علة لمحذوف أى وانما سميت هذه رمزا لان الرمز فى الاصل الخ (قوله لان حقيقته الخ) أى وانما قيدنا بقولنا على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب أى والغالب أن الاشارة بهما انما تكون عند قصد الاخفاء (قوله والمناسب لغيرها) أى لغير العرضية ان قلت الوسايط بلا اخفاء الايماء والاشارة أى اطلاق الايماء والاشارة عليها وتسميتها بهما وذلك لان اصل الاشارة أن تكون حسية وهى ظاهرة ومثلها الايماء (قوله كما فى قوله أو ما رأيت المجد الخ) وجه كون الوسايط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول ان القاء المجد رحله فى آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازى اذ لا رحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبة فى الاتصال بكل وأضمر التشبيه فى النفس على طريق المكنية واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به وهو القاء الرحل أى الخيمة والمنزل تخييلا ولما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الواسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسايط مع الظهور ثم ان مراده بقلة الوسايط عدم كثرتها فيصدق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما فى البيت وكما فى عرض الوسادة بناء على أنه ظاهر عرفا فى البله وليس بينهما الا واسطة واحدة ويصدق بعدم الواسطة أصلا مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله ثم قال الخ) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين المعنيين والافلا تراخى بين كلامى السكاكى والحاصل أن السكاكى بعدما سمى احد أقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك الى تحقيق الكلام التعريضى فذكر أنه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فقوله والتعريض أى الكلام التعريضى أى المعرض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى الحقيقى (قوله وأنت تريد انسانا مع المخاطب) جملة حالية أى وانما يكون هذا الكلام التعريضى مجازا فى حال كونك تريد بتاء الخطاب انسانا مع المخاطب أى تريد به تهديد انسان مصاحب للمخاطب دون المخاطب فلا تريد تهديده أى تخويفه (قوله بتاء الخطاب) أى فى قولك آذيتنى فستعرف (قوله مع المخاطب) صفة لانسان أى حاضرا مع المخاطب فهو مصاحب له فى الحضور والسماع لا فى الارادة (قوله أى لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده وحيث أردت بهذا الكلام تهديد غير المخاطب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها اصلها الذى هو المخاطب وانما اريد بها ذلك الانسان بعونة أن التهديد له واذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وانما أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازا لانه قد اطلق اللفظ وأريد به اللازم دون الملزوم (قوله وان اردتهما كان كناية) أى وان اردتهما بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة ارادة المعنى الاصلى بل قامت على ارادة الاصلى وغيره وذلك كقولك آذيتنى فستعرف والحال انك اردت تهديد المخاطب وانسانا آخر معه فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كناية لان الكناية هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه والمجاز لا يراد به الا اللازم كما تقدم وأنت خبير بأنه اذا اريد بتاء الخطاب الامران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممنوع عند البيانيين الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره وان كان كل منهما

قوله عرفا وذلك الخ هكذا فى النسخ ولعل هنا سقطا يعلم من سياق الكلام والاصل بعد قوله عرفا والثانى مثال لما قلت فيه الوسايط وذلك لانه الخ اهـ مصححه

كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسايط (بلا اخفاء) كما فى قوله أو ما رأيت المجد ألقى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول

(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكى

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا (وان اردتهما) أى اردت المخاطب وانسانا آخر معه جميعا (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى

هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما فى سم (قوله ولا بد فيهما من قرينة)
أى واذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صورة
المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز احداهما من الاخرى حيث اتحد لفظهما وانما اختلفا فى الارادة
فاذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد هو غير المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغير
مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت القرينة الدالة على انهما هددا معا كأن يكونا معا عدوين
للمتكلم ومؤذيين له وبهم عرفا أن ما يعامل به احدهما يعامل به الآخر كان اللفظ كناية (قوله
وتحقيق ذلك) أى وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لا نسلم أن آذيتنى
فستعرف اذا اريد به غير المخاطب يكون مجازا واذا اريد به المخاطب ومن معه يكون كناية بل اذا اريد
به غير المخاطب يكون على طريقة المجاز وشبيها به من جهة استعمال تاء المخاطب فيما هى غير موضوعة
له وليس مجازا حقيقة لعدم العلاقة التى يحصل بسببها الانتقال من المعنى الاصلى للمعنى المنتقل
اليه اذ لا مناسبة كزوجية أو غيرها بين المخاطب وانسان غيره واذا اريد به المخاطب وغيره معا يكون
على طريقة الكناية وشبيها بها من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له وغيره وليس كناية حقيقة
اذ لا يتصور فى ذلك لازم وملزوم وانتقال من احدهما للآخر وحاصل الجواب أن تاء الخطاب ليست
هى التى وقع فيها التجوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل المعتبر للتجوز والكناية
مدلول التركيب المقصود منه وقولك آذيتنى فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد المخاطب
بسبب الايذاء وهذا المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا المخاطب فى الايذاء ضرورة أن السبب
متحد فيهما فان استعمل هذا التركيب فى اللازم الذى هو تهديد غير المخاطب فقط لقرينة كون
المخاطب صديقا مثلا لعلاقة اللزوم الذى أوجبه الاشتراك فى الايذاء كان هذا الكلام الذى هو
تعريض مجازا فى المعنى المعرض به وان استعمل فى الملزوم واللازم معا لقرينة جامعة لهما كأن
يكونا عدوين مثلا صار هذا الكلام الذى هو تعريض كناية باعتبار المعنى المعرض به فظهر لك أن
العلاقة انما هى معتبرة بين التهديدين ولما نقل لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه لزم انتقال تاء
الخطاب عن مدلولها هذا محصل كلام الشارح قال العلامة اليعقوبى يمكن حمل التعريض على
انه مجاز حقيقة باعتبار أو كناية حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضى لزوم كون التعريض ابدا
مجازا أو كناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعا وحينئذ فلا يخرج عن المجاز أو الكناية
لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير أن لا يتقرر للتعريض مفهوم يختص به عن المجاز والكناية
أصلا ضرورة أن المعنى المعرض به استعمل فيه اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الاصلية ان
استعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا وان كان يسمى تعريضا وان استعمل فيه مع المعنى الاصلى كان
كناية وان كان يسمى تعريضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه
والمحققون على أن له مفهوما مخالفا يجعله لا يخرج عن احدهما كما اتفق عليه المحققون وان أيد
هذا بأنه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة فى ذلك
المعنى ولا مجازا ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة فى شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض
مجازا أو كناية انه يرد على طريق احدهما فى افادة معنى كافادة ذلك الاحد وأما معناه المعرض به
فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه انما دل عليه بالسياق والقرائن ولا عجب فى ذلك فان
التراكيب كثيرا ما تفيد المعانى التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا
قائم مثلا على حال الانكار فمعنى كون التعريض مجازا على هذا أن قولك آذيتنى فستعرف يدل على
تهديد المخاطب مطابقة ويدل على تهديد كل ما سواه لزوما و يفيد بالتعريض تهديدا معينا عند المخاطب
بقرائن الاحوال فلما قامت القرائن على ارادة ذلك المعين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير

(ولا بد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة)
دالة على أن المراد فى الصورة الاولى هو
الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون
مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وتحقيق ذلك أن قولك آذيتنى فستعرف
كلام دال على تهديد المخاطب بسبب
الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه
الايذاء فان استعمل وأريد به تهديد
المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان أريد به تهديد غير المخاطب بسبب
الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء
اما تحقيقا او فرضا وتقديرا مع قرينة دالة
على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

الاصل وكانت دلالته على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المعنى المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ الى اللازم والملزوم وكونه مقصودا فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن اصله ألا ترى الى المجاز الذى صار حقيقة عرفية فان صيرورته حقيقة فى العرف لا تخرجه عن كونه مجازا باعتبار أصل اللغة فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الاصلى من أن دلالته اللفظية على غير المعرض به يكون دلالته الفرعية السياقية على المعرض به ومعنى كونه كناية أن يراد الاصل والمعرض به معا فيكون على طريق الكناية فى ارادة الاصل والفرع الا أن ارادة الاصل لفظية وارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم انتهى

(فصل) أطبق البلغاء على ان المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة فان وجود الملزوم يقتضى وجود لازمه لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه

(فصـــــــل) تكلم فيه على افضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح فى الجملة *

(قوله أطبق البلغاء) أى اتفق اهل فن البلاغة الشاملة للمعانى والبيان فالمراد بالاطباق الاجماع والاتفاق مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الامر الفلانى أجمعوا عليه والمراد بالبلغاء اهل فن البلاغة لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة ويكون اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقة والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام وان لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة (قوله على أن المجاز والكناية) أى الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز المجاز العقلى الا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى (قوله أبلغ من الحقيقة) قيل عليه ان ابلغ ان كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا توصف بها المفرد والكناية كلمة مفردة والمجاز قد يكون كلمة وأيضا الحال ان اقتضى الحقيقة كانت البلاغة فى الاتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز وان اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة فى الاتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة وان كان مأخوذا من بالغ مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى وقد يجاب باختيار الاول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن فقوله أبلغ من الحقيقة أى افضل وأحسن منهما ويصح ارادة الثانى بناء على مذهب الاخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى والمعنى انهما اكثر مبالغة فى اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب فقوله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية ابلغ من التصريح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز لان التصريح حقيقة قطعا فلو كانت الكناية من المجاز كان فى الكلام تداخل ويحتمل أن يكون الامر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيه على الاهمية لان السبب الموجب لاكثرية المبالغة فى الكناية مع التصريح فيه خفاء حيث قيل ان الكناية يراد بها المعنيان معا فلا تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكر ما بعده وهو الاقرب (قوله لان الانتقال فيهما) أى فى المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من الملزوم الى اللازم أما فى المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت أسدا فى الحمام بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس الى لازمه وهو الشجاع وأما فى الكناية فلان اللازم الذى قيل ان الانتقال فيها منه الى الملزوم قد تقدم انه ما دام غير ملزوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضا فالمراد بالملزوم بالنسبة لهما الملزوم فى الذهن وان كان لازما فى الخارج (قوله فهو كدعوى الشئ ببينة) أى واذا كان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فذلك اللازم المنتقل اليه من الملزوم كالشئ المدعى ثبوته المصاحب للبينة أى الدليل بخلاف الحقيقة والتصريح فان كلا منهما دعوى مجردة عن الدليل فاذا

قلت فلان كثير الرماد كأنك قلت فلان كريم لأنه كثير الرماد واذا قلت رأيت أسدا في الحمام فكأنك
قلت رأيت شجاعا في الحمام لأنه كالاسد كذا قرر شيخنا العلامة العدوي وفي كلام بعضهم ما يقتضي
أن المراد بالبينة الشاهد ان حيث قال ووجه كونهما كالدعوى بالبينة أن تقرر الملزوم يستلزم تقرر
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم فصار تقرر الملزوم مشعرا باللازم والقرينة مقررة له أيضا
فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التي أثبتت بشاهدين من جهة أن في كل تأكيد الاثبات وبهذا
يعلم وجه كون الابلغية في كلام المصنف مأخوذة من المبالغة وانما قال كدعوى ولم يقل ان فيهما نفس
الدعوى بالبينة للعلم بأن الملزوم فيهما لم يسق ليستدل به على ثبوت اللازم وانما هذا تركيب استعمل
في اللازم حيث كان المجاز تمثيلا وحيث كان غيره فانما هنا الحكم على لفظ الملزوم أو حكم به لينتقل منه
الى أن المحكوم عليه أو به هو اللازم بمعونة اللزوم والقرينة بقي شئ آخر وهو أن ما ذكره المصنف من
أن المجاز أبلغ من الحقيقة للعلة المذكورة مراده بالمجاز المقيد فخرج غير المقيد وهو لفظ المقيد المراد
به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما أن احد
المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا يفيد مفيدا
كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي
جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام
الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
تصورها بصورة ما هو مظهر لها قاله العصام في الاطول (قوله وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة أبلغ
من التشبيه) أراد بالاستعارة التحقيقية والتمثيلية وأما المكنية والتخييلية فليسا مرادين له لانهما ليسا
من المجاز اللغوي عنده (قوله لانها) أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد
علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وبالضرورة أن ما كان من جنس الابلغ يلزم أن يكون ابلغ مما يكون من
جنس غير الابلغ وانما افرد المصنف هذا بالذكر وان دخل في قوله أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من
الحقيقة اهتماما بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولان المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه
(قوله وليس معنى الخ) المناسب الفاء لان هذا مفرع على ما ذكره المصنف من أن المجاز والكناية
كدعوى الشئ ببينة بخلاف الحقيقة والتصريح فانهما كدعوى الشئ من غير بينة وحاصله أن
السبب في كون المجاز والكناية والاستعارة ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه أن كل واحد من
تلك الثلاثة الاول يفيد تأكيد الاثبات وهذا لا يفيده خلافها وليس السبب في كون كل واحد من
الثلاثة الاول ابلغ من خلافه أنه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيدها
خلافه فقول الشارح وليس معنى كون المجاز والكناية أي والاستعارة وقوله ابلغ أي من الحقيقة
والتصريح والتشبيه وقوله أن شيئا منها أي ومن الاستعارة وقوله يوجب أن يحصل أي يثبت في الواقع
ونفس الامر ولو قال أن شيئا منهما يفيد زيادة في نفس المعنى لا تفيدها الحقيقة والتصريح لكان أوضح
(قوله بل المراد) أي من كون المجاز والكناية والاستعارة ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه
(قوله انه) أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة (قوله زيادة تأكيد) الاضافة بيانية
(قوله أن الوصف) أي الذي هو وجه الشبه (قوله حد الكمال) أي مرتبة الكمال (قوله وليس
بقاصر) أي وليس الوصف بقاصر في المشبه (قوله كما يفهم الخ) راجع للمنفي (قوله بأن يعبر) أي
بسبب أن يعبر عنه بعبارة ابلغ كالمجاز والكناية والاستعارة أي أن التعبير بما ذكر لاجل افادة تغير المعنى
في نفس الامر منتف (قوله وهذا) أي المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله الخ خلافا
للمصنف فانه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك في المطول
(قوله ليست مزية) أي فضيلة (قوله أن الاول الخ) هذا خبر ليس والمراد بالاول رأيت أسدا

(و) أطبقوا أيضا على (أن الاستعارة أبلغ
من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم أن
المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون
المجاز والكناية أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن
يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في
الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة
تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة
أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في
المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من
التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر
عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ (ع) بقوله
ليست مزية قولنا رأيت أسدا
على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في
الشجاعة أن الاول أفاد زيادة

والمراد بالثانى رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة (قوله فى مساواته) فى بمعنى على أى ليست فضيلة التركيب الاول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه أن الاول أفاد زيادة على مساواة الرجل للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل كل من التركيبين انما أفاد مساواة الرجل للاسد فى الشجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة (قوله بل الفضيلة) أى فضيلة الاول على الثانى (قوله لاثبات تلك المساواة له) أى للاسد وقوله لم يفده أى ذلك التأكيد التركيب الثانى وبيان ذلك أن التركيب الاول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لان ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة التنصيص على المساواة كما فى التركيب الثانى فانه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والاتحاد الذى افاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة فى الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيد الاثبات أيضا من جهة أن الانتقال الى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كاثبات الشئ بالدليل وهذا أى افادة تأكيد الاثبات بالانتقال من الملزوم الى اللازم هو الجارى فى الكناية والمجاز المرسل كما دريت أن كلا من المجاز المرسل والكناية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة وأن الفضيلة فى كل واحد من هذه الثلاثة من جهة افادته تأكيد الاثبات الذى لا تفيده الحقيقة هذا وقد تم الفن الثانى

(الفن الثالث علم البديع)

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لانها هى التى تكون آلة فى معرفة الوجوه المحسنة أى فى تصورها وفى التصديق بضبط أعدادها وتفاصيلها (قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الامور التى يصير بها الكلام حسنا (قوله أى يتصور الخ) تفسير لقوله يعرف أشار به الى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معانى تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الامور المحسنة عدتها كذا وأن الوجه الفلانى يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الادراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق فى المعانى والبيان لانه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من أن لكل علم مسائل فانما هو فى العلوم الحكمية وأما الشرعية والادبية فلا يتأتى ذلك فى جميعها فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فعلمت من هذا أن المراد بالعلم فى قول المصنف علم الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبد الحكيم (قوله بقدر الطاقة) أشار بهذا الى أن الوجوه البديعية غير منحصرة فى عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والمراد بالوجوه ما مر الخ) أشار بهذا الى أن الاضافة فى قوله وجوه تحسين للعهد وحينئذ فصح التعريف واندفع أن يقال ان الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فأشار الشارح بقوله والمراد الخ الى انه لا جهل فى التعريف لان الاضافة هنا للعهد فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة وعلى هذا فقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة تأكيد وبيان لما تقدم فقول الشارح اشارة الى أن هذه الوجوه الخ المراد زيادة اشارة وتنبيه على أن هذه الوجوه الخ والا فجعل الوجوه اشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكر واشارة أيضا اليه تأمل (قوله بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأل فى المطابقة اما للعهد أو عوض عن المضاف اليه وقوله بعد رعاية المطابقة أى المعلومة بعلم المعانى ولو قال بعد رعاية البلاغة كان أخصر وقوله ورعاية وضوح الدلالة أى وبعد رعاية وضوح الدلالة المعلومة بعلم البيان وقوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى تفسير لوضوح الدلالة وأما الخلو عن التعقيد اللفظى فهو داخل فى قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظى وحاصل كلامه أن تلك الاوجه انما تعد محسنة

للكلام

في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفادنا تأكيدا لإثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم * كمل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أي تصوره ومعانيها أي يعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال

للكلام اذا أتى بها بعد رعاية الامرين الامر الاول مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضعف التأليف المبين فى النحو والخلو عن الغرابة المبين فى اللغة والخلو عن مخالفة القياس المبين فى الصرف والخلو عن التنافر المدرك بالذوق وذلك لان المطابقة لاعبرة بها الا بعد الفصاحة والفصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الامور المبين بعضها فى تلك العلوم والمدرك بعضها بالذوق والامر الثانى وضوح الدلالة المبين فى علم البيان ولما كان المبين فى الفن الثانى هو ما يزول به التعقيد المعنوى فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى ولم يفسره بالخلو عن التعقيد المعنوى واللفظى وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقة من أمر الفصاحة لعدم بيانه فى الفن الثانى (قوله انما تعد محسنة الخ) أى والا كانت كتعليق الدرر على أعناق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو أى أن تحسين الكلام بهذه الوجوه انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظة لا فى الوجود لان التحسين مقارن لهما فى الوجود وأما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى انه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حالة كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله ضربان) أى نوعان معنوى ولفظى أى وأما نوع له مزيد تعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاصالة فغير موجود (قوله معنوى) أى منسوب الى المعنى من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراده محسنا للمعنى لذاته وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا لكن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتحسين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف ولا وصفية له ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل فى الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى قول الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما أول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما أولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام قاله يس والباء فى بالذات بمعنى اللام وهو عطف على قوله أولا أى راجع لتحسين المعنى قبل رجوعه لتحسين اللفظ ورجوعه لتحسين المعنى لذاته (قوله وان كان قد يفيد بعضها) أى بعض الاوجه المندرجة فى ذلك النوع تحسين اللفظ أيضا وذلك كما فى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كما فى قوله قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحهما لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة (قوله ولفظى) أى منسوب للفظ من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا لكن بطريق التبع والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول الشارح كذلك (قوله لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى) أى فينبغى حينئذ الاهتمام بالوجوه المحسنة لها وتقديمها على الوجوه المحسنة لغيرها (قوله والالفاظ توابع) أى من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه (قوله وقوالبها) أى من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها وانما كانت المعانى هى المقاصد لان بها تقع المؤاخذة ويحصل الغرض أخذا ودفعا وامتثالا وانتهاء واتفاعا واضرارا ولذا يقال لولا المعانى ما كانت الالفاظ يحتاج اليها (قوله فمنه المطابقة) ذكر المصنف فى هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع أولها المطابقة وهى لغة الموافقة يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حذو الآخر وسمى المعنى الذى ذكره مطابقة لان المتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين

(و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى اشارة الى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والظرف اعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك (اما المعنوى) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فمنه) المطابقة

أو لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله وتسمى الطباق والتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لان المتكلم يكافئ بين اللفظين أي يوافق بينهما (قوله الجمع بين متضادين) أي في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال وقوله بين متضادين أخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالجمع بين الامور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله أي معنيين متقابلين) لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطا بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعم من ذلك أعني الامرين اللذين بينهما تقابل وتناف (قوله في الجملة) أي ولو في الجملة فليس التنافي في بعض الاحوال شرطا بدليل التعميم (قوله وتناف) تفسير لما قبله (قوله ولو في بعض الصور) أي ولو في بعض الاحوال ومن المعلوم أن المتقابلين في بعض الاحوال انما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض فلذا قال لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا الخ (قوله ولو في بعض الصور) أي كما في الاعتباري فان التنافي فيه باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) أي كتقابل الامرين اللذين بينهما غاية الخلاف لذاتيهما كتقابل القدم والحدوث (قوله أو اعتباريا) أي كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار بعض الاحوال وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والاماتة باماتته في ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي تقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على انهما وجوديان (قوله أو تقابل الايجاب والسلب) أي كتقابل مطلق الوجود وسلبه (قوله أو تقابل العدم والملكة) أي كتقابل العمى والبصر والقدرة والعجز بناء على أن العجز نفي القدرة عن شأنه الاتصاف بها (قوله أو تقابل التضايف) أي كتقابل الابوة والبنوة وقيل ان الجمع بين الابوة والبنوة من باب مراعاة النظير لا من المطابقة ورد بأن مراعاة النظير الجمع بين أمور لا تنافي فيها كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التنافي كالابوة والبنوة (قوله أو ما يشبه شيئا من ذلك) أي أو تقابل ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشعر بالتنافي لاشتماله بوجه ما على ما يوجب التنافي كهاتا وتلك في قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

لما في هاتا من القرب وتلك من البعد وكما في قوله تعالى أغرقوا فأدخلوا نارا لما يشعر به الاغراق من الماء المشتمل على البرودة غالبا وما يشعر به ادخال النار من حرارة النار (قوله ذلك الجمع) أي بين المتقابلين المسمى بالطباق (قوله من انواع الكلمة) أي التي هي الاسم والفعل والحرف (قوله وتحسبهم أيقاظا وهم رقود) الايقاظ جمع يقظ على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان والرقود جمع راقد فالجمع بين أيقاظ ورقود مطابقة لان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازميهما وبينهما باعتبار أنفسهما التضاد لان النوم عرض يمنع ادراك الحواس واليقظة عرض يقتضي الادراك بها وان قلنا ان اليقظة نفي ذلك العرض كان بينهما عدم وملكة حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله نحو يحيي ويميت) أي من قوله تعالى وهو الذي يحيي ويميت وله اختلاف الليل والنهار أفلا تعقلون فالاحياء والاماتة وان صح اجتماعهما في الحي والميت لكن بينهما باعتبار متعلقيهما أعني الحياة والموت العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وانما لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق

(وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئا من ذلك (ويكون ذلك الجمع (بلفظين من نوع) واحد من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود) أو فعلين نحو يحيي ويميت

كما يأتي في أشداء على الكفار رحماء بينهم والليل والنهار في الآية المذكورة مما يشبه تقابلهما تقابل التضاد للإشعار بالظلمة والنور اللذين هما كالبياض والسواد (قوله لها ما كسبت الخ) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي (قوله فإن في اللام معنى الانتفاع) وذلك لأن اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما أي اللام وعلى كتقابل النفع والضرر وهما ضدان فكأنه قيل لها ثواب ما كسبت من الطاعات فلا ينتفع بطاعتها غيرها وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي فلا يتضرر بمعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فإن التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على عامله فالانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله أو من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة العقلية تقتضي أن الجمع بين المتقابلين بنوعين من أنواع الكلمة ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود من هذه الثلاثة واحد فقط وهو الأول كذا في المطول والمراد بقوله لكن الموجود أي في الكلام البليغ والا فقد وجدت بقية الأقسام في غيره فمثال الاسم مع الحرف للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما لا يضر وعلى السقيم ما ينفع كذا في الأطول والشاهد في الأول في مضر مع اللام وفي الثاني في نافع مع على (قوله نحو أو من كان ميتا فأحييناه) أي ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت بالاسم وعن الإحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا اعتباري لأن تقابل الإحياء للموت باعتبار تعلقه بالحياة التي هي ضده أو ملكته للموت والا فالإحياء نفسه لا يقابل الموت وإنما لم يجعل هذا المثال من أمثلة الملحق الآتية لأن التقابل هنا باعتبار ما دل عليه اللفظ فإن الحياة المقابلة للموت دل عليها لفظ أحييناه لأن معنى أحييناه أوجدنا فيه الحياة بخلاف الآتي في الملحق فإن قوله في المثال الأول رحماء لا يقابل قوله أشداء باعتبار ما دل عليه اللفظ لأن الرحمة المدلولة للفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار سبب ما دل عليه اللفظ لأن الرحمة سببها اللين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله وهو ضربان الخ) هذا تنويع آخر للطباق باعتبار الإيجاب والسلب (قوله طباق الإيجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبا (قوله كما مر) أي في الأمثلة كلها ألا ترى إلى وتحسبهم أيقاظا وهم رقود فإن اليقظة والرقاد ذكرا بطريق الإثبات وكذا يقال في باقي الأمثلة التي مرت (قوله وطباق السلب) هو داخل في التعميم السابق في التقابل (قوله بين فعلي مصدر واحد) ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلي المصدرين (قوله فعلي مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الإيجاب والسلب (قوله أحدهما مثبت والآخر منفي) أي فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين وقد تبع الشارح فيما ذكره من التعريف المصنف في الإيضاح وهو تعريف غير جامع لأنه يخرج منه لست بعالم وأنا عالم ونحو أحسبك إنسانا ولست بإنسان ونحو اضرب زيدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والأولى أن يقول وهو أن يجمع بين الثبوت والانتفاء قاله في الأطول (قوله أو أحدهما أمر الخ) أي أو يجمع بين فعلين أحدهما أمر والآخر نهي فإن النهي يدل على طلب الكف عن الفعل والأمر يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار صدر الفعلين لاستوائه وإنما جعل هذا من تقابل السلب والإثبات لأن المطلوب في أحدهما من جهة المعنى سلب وفي الآخر إثبات (قوله فالأول) أي وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر

أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر أي لا تنتفع بطاعتها ولا تتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق (ضربان طباق الإيجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي فالأول

قوله معناهما موجبا كان مقتضى الظاهر أن يقال إن قوله معناهما موجب بالرفع لأن قوله اللفظان بدل من قوله ... تأمل اه مصححه

(قوله نحو قوله تعالى) أى ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أى ما أعدّ لهم فى الآخرة من النعيم ومن فى قوله من الحياة الدنيا إما بيانية أى يعلمون الظاهر الذى هو الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة أو ابتدائية أى يعلمون شيأ ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرمة لا باطنا وهو كونها مزرعة للآخرة والشاهد فى قوله لا يعلمون يعلمون ظاهرا فان العلم الاول منفى والثانى مثبت وبين النفى والاثبات تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان المنفى علم ينفع فى الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تنافى بينهما (قوله والثانى) وهو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا (قوله نحو قوله تعالى) أى ونحو اضرب زيدا ولا تضرب عمرا (قوله فلا تخشوا الناس واخشونى) من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة بل من جهتين كما فى الآية فقد أمر بها باعتبار كونها لله ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالتنافى بين الامر والنهى إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما فتأمل (قوله ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا) إنما جعله من أقسام الطباق ولم يجعله وجها مستقلا برأسه من أوجه المعنوى لدخوله فى تعريف الطباق لما بين اللونين أو الالوان من التقابل (قوله من دبج المطر الارض اذا زينها) أى بألوان النبات فذكر الالوان فى الكلام تشبيه بما يحدث بالمطر من ألوان النبات أو أنه مأخوذ من الديج وهو النقش لان ذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله وفسره) أى وفسر ذلك البعض التدبيج (قوله أو غيره) كالهجاء والرثى والغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام المشتمل على تلك الالوان وأو مانعة خلو فتجوز الجمع كما فى مثال الحريرى الآتى واحترز بقوله لقصد الكناية أو التورية عن ذكر الالوان لقصد الحقيقة فلا تكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها افادة المعنى الاصلى وعن ذكرها لقصد المجاز كأن يذكر ألوانا وينصب قرينة تمنع عن ارادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الالوان إلا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون ذلك من المحسنات المعنوية بل اللفظية كذا ذكر العلامة عبد الحكيم وذكر بعضهم أن ذكر الالوان باقية على حقيقتها لا يمنع التدبيج كما فى قوله

ومنثورة مبيض غدا احمرا * على اس عارضك الاخضر

وكما فى قول الصلاح الصفدى

ما أبصرت عيناك أحسن منظر * فيما يرى من سائر الاشياء
كالشامة الخضراء فوق الوجنة الـ * ـحمراء تحت المقلة السوداء

(قوله وأراد) أى ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة أى كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام فى مرثية أبى نهشل محمد بن حميد الذى رثاه بها حين استشهد وأولها

كذا فليجل الخطب وليفدح الامر * وليس لعين لم يفض ماؤها عذر

(قوله تردى ثياب الموت) أى جعلها رداء لنفسه والمراد أنه لبسها وأراد بثياب الموت الثياب التى كان لابسها وقت الحرب وقتل وهو لابس لها وعلى هذا فاضافة ثياب للموت لادنى ملابسة وقوله حمرا حال من ثياب وهى حال مقدرة إذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر أن المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها انتهى وفيه انه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم فتأمل (قوله من سندس) هو رقيق الحرير (قوله خضر) مرفوع على أنه خبر بعد خبر لا مجرور صفة لسندس لان القوافى مضمومة الروى فان قبله

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع وهى الآن من بعده بتر
غدا غدوة والحمد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر
تردى ثياب الموت الخ وبعده
كأن بنى نبهان حين وفاته * نجوم سماء خر من بينها البدر

(نحو قوله تعالى ولكن أكثر الناس
لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا
(و) الثانى (نحو قوله تعالى فلا تخشوا
الناس واخشونى ومن الطباق) ما سماه
بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا
زينها وفسره بأن يذكر فى معنى من المدح
أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية
وأراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة
الامثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردى) (ثياب
من تردت الثوب أخذته رداء
الموت حمرا فما أتى * لها) أى لتلك الثياب
(الليل إلا وهى من سندس خضر)

قوله مضمومة الروى الاولى أن يقول
مرفوعة كما لا يخفى اه مصححه

كذا قيل ولا يخفى أن جعله خبرا بعد خبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضر صفة لسندس وهو الموافق للعرف من انه اذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صفة للاصل لا للثوب فالوجه أن يجعل خضر في البيت خبر مبتدا محذوف أي هي خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم) أي لبسها (قوله وقصد بالاول) أي بالوصف الاول وهو حمرة الثياب يعني مع بقية الشعر الكناية عن القتل لان التردي بثياب الموت حالة كونها حمرا يلزم منه القتل (قوله وبالثاني الكناية عن دخول الجنة) أي وقصد بالوصف الثاني وهو خضرة الثياب الكناية عن دخول الجنة لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال التنعم بالجنة (قوله وتدبيج التورية) أي والتدبيج المشتمل على التورية وهي أن يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد (قوله فذ اغبر) أي فمن حين اغبر العيش الاخضر والذي في مقامات الحريري ذكر هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر هكذا فذ ازور المحبوب الاصفر واغبر العيش الاخضر واخضرار العيش كناية عن طيبه ونعومته وكماله لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته وكونه على أكمل حال فيكنى به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير والرثاثة فيكنى به عن هذا اللازم (قوله وازور المحبوب الاصفر) أي تباعد وأعرض ومال عني المحبوب الاصفر وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية لان المعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوب وازوراره بعده عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية (قوله اسود يومي الابيض) متعلق به المجرور عذ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه لان اسوداد الزمان كالليل يناسبه الهموم ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والفرح والسرور لان بياض النهار يناسب ذلك (قوله وابيض فودي الاسود) عطف على اسود يومي والفود شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وابيضاض فوده كناية عن ضعف بنيته ووهنه من كثرة الحزن والهم (قوله حتى رثى لي) أي رق لي وشفق علي العدو الازرق أي الخالص العداوة الشديدها قيل ان وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لانه في الاصل كان أهل الروم أعداء للعرب والزرقة غالبة عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية وان لم يكن أزرق (قوله فيا حبذا الموت الاحمر) حمرة الموت كناية عن شدته أي الشديد يقال احمر البأس اذا اشتد وقيل انه أراد بالموت الاحمر القتل ويا في قوله فيا حبذا زائدة للتنبيه لا للنداء أي فحبذا الموت الاحمر أي وأحبب به ان جاء عاجلا (قوله لا يقتضي أن يكون الخ) أي بل قد تجمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل أن الحريري قد جمع بين الوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة والحمرة وكل تلك الالوان في كلامه كناية الا الاصفرار فان فيه التورية فقد علم من ذلك أن جمع الالوان لا يجب أن يكون على انها كلها كنايات أو توريات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد (قوله يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر) أي والحال انه ليس بين هذين المعنيين اللذين تعلق أحدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق وما قيل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما التنافي في الجملة لان منافي الملزوم مناف للازمه وحينئذ فهو طباق لا ملحق به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم وحينئذ فمنافي الملزوم لا يجب أن يكون منافيا للازم والحاصل أن الشيء الاول من الشيئين الملحقين بالطباق هو أن يجمع بين معنيين ليس احدهما مقابلا للآخر لكن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلق أحد

يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريري فذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب المحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه بعضهم (ويلحق به) أي بالطباق شيئان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم

المعنيين بالمعنى المقابل للآخر ما لكونه بينه وبينه لزوم السببية أو بينه وبينه لزوم آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا ليس بين المعنيين بل بين أحدهما وملزوم الآخر (قوله فان الرحمة وان لم تكن الخ) حاصله انه قد جمع فى هذه الآية بين الرحمة والشدة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة وانما تقابل الرحمة الفظاظة والشدة انما يقابلها اللين لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة وذلك لان اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فقد قوبل فى الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة وأحدهما وهو الرحمة له تعلق بمقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما تعلق السببية أى كون الرحمة مسببة عن اللين وأصل الشدة واللين فى المحسوسات فالشدة فيها الصلابة واللين فيها ضدها وهى صفة تقتضى صحة الغمز الى الباطن والنفوذ فيه والشدة بخلافها ولو قيل ان الشدة لها تعلق بمقابل الرحمة وهو الفظاظة وعدم الانعطاف لصح أيضا لان عدم الانعطاف لازم للشدة التى هى كيفية قلبية توجب عدم الانعطاف لمستحقه (قوله لكنها مسببة عن اللين) أى ومنافى السبب لا يجب أن يكون منافيا للمسبب (قوله غير متقابلين) أى ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبهذا فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أى الشاعر وهو دعبل بكسر الدال المهملة والباء الموحدة وبينهما عين مهملة ساكنة بوزن زبرج وضبطه بعضهم أيضا بفتح الباء ففى الباء وجهان وهو شاعر خزاعى رافضى كما فى الاطول (قوله لا تعجبى الخ) قبله

باسلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يبقى ولا ملكا

لا تعجبى يا سلم البيت وبعده

قصر الغواية عن هوى قمر * وجد السبيل اليه مشتركا

قد كان يضحك فى شبيبته * والآن يحسد كل من ضحكا

ياليت شعرى كيف حالكما * ياصاحبى اذا دمى سفكا

لا تأخذا بظلامتى احدا * قلبى وطرفى فى دمى اشتركا

(قوله ياسلم) ترخيم سلمى أو المراد يا سالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلامة المستعمل فى السالمة (قوله يعنى نفسه) عبر عن نفسه برجل لاجل أن يتمكن من الوصف بالجملة وقوله المشيب هو كالشيب عبارة عن بياض الشعر (قوله ظهر ظهورا تاما) أى فهو من باب التعبير باللازم عن الملزوم لان الضحك الذى هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجامع أن كلا منهما معه وجود لون بعد خفائه فى آخر ثم قدر استعارة لفظ الضحك لذلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك بمعنى حدث وظهر فهو استعارة تبعية كذا فى ابن يعقوب وفى الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس أو لان الضحك يستلزم ظهور ما خفى من مستور الشفتين (قوله فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو للتأسف على زمان الشباب (قوله فظهور المشيب لا يقابل البكاء) بل يكاد أن يدعى أن بينهما تلازما (قوله ويسمى الثانى ايهام التضاد) أى فهو محسن معنوى باعتبار ايهام الجمع بين الضدين أى باعتبار أنه يوقع فى وهم السامع أن المتكلم قد جمع بين معنيين متضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا وقوله ويسمى الثانى الخ أى بخلاف الاول فانه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق (قوله لان المعنيين) أى الغير المتقابلين والفرق بين التدبيج الذى فيه الكناية وبين ايهام التضاد مع أن فى كل منهما المعنيين المرادين لا تضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنييهما الاصليين أن الكناية التى فى التدبيج يصح أن يراد بها معناها الاصلى ثبتا فى مقابله بخلاف ايهام التضاد فلا يصح فيه معناه الاصلى .

(نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبى يا سلم من رجل) يعنى نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا انه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل للبكاء (ويسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد

(قوله نظر الى الظاهر) أى الى ظاهر اللفظ والحمل له على حقيقته الذى هو غير مراد (قوله ودخل فيه الخ) انما أخره عن الملحق لانه قسم برأسه عند الغير فناسب تأخيره عن الاول وملحقاته وانما نبه على دخوله تنبيها على أن من جعله قسما مستقلا من البديعيات المعنوية فقد غفل (قوله بالتفسير الذى سبق) أى وهو الجمع بين أمرين متقابلين ولو فى الجملة (قوله وان جعله الخ) الواو للحال (قوله متوافقين) أى غير متقابلين (قوله على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الاول للاول والثانى للثانى (قوله فيدخل فى الطباق) أى انما دخل هذا النوع المسمى بالمقابلة فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة أى على وجه مخصوص دون آخر اذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعانى التى ذكرت ألا ترى أنه لا تقابل بين الضحك والقلة ولا بين البكاء والكثرة فى المثال الآتى وان كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقلة والكثرة أى وحيث كان فى المقابلة جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كانت طباقا فاصدق تعريفه عليها قال العلامة عبد الحكيم لا يخفى أن فى الطباق حصول التوافق بعد التنافى ولذا سمى بالطباق وفى المقابلة حصول التنافى بعد التوافق ولذا سمى بالمقابلة وفى كليهما ايراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه فالحق مع السكاكى فى جعله المقابلة قسما مستقلا من البديعيات المعنوية (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان جعل المقابلة داخلة فى الطباق دون مراعاة النظير تحكم لانه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير فأجاب بقوله والمراد بالتوافق فى قولنا فى تعريف المقابلة أن يؤتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم التنافى فيشمل المتناسبين كما يأتى فى مراعاة النظير ولذلك توجد المقابلة معه ويشمل المتماثلين فى أصل الحقيقة مع عدم التناسب فى المفهوم كصدوق القائم والانسان ويشمل الخلافيين كالانسان والطائر وكالضحك والبكاء فانهما غير متماثلين وغير متناسبين فلما لم يشترط فى المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما بخلاف مراعاة النظير فانه يشترط فيها ذلك جعلت داخلة فى الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخلة فى مراعاة النظير باعتبار جمع المتوافقين قال فى الاطول وهذا المراد وان رجح دخول المقابلة فى الطباق لكن لا ينفى كون بعضها من مراعاة النظير لانه كما لا يشترط فى المقابلة التناسب لم يشترط عدمها اه (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله المتماثلين لهما) كذا فى نسخة وفى أخرى المتقابلين لهما والاولى اظهر بقرينة قوله لهما وان كانت الثانية صحيحة أيضا لان المراد المتقابلين بالنسبة لهما فتأمل وحاصله أنه أتى بالضحك والقلة وهما متوافقان ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضا وقابل الاول من الطرف الثانى وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك وقابل الثانى من الطرف الثانى وهو الكثرة بالثانى من الطرف الاول وهو القلة (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو أبو دلامة بضم الدال على وزن ثمامة من شعراء الدولة العباسية كان فى مدة المعتصم بالله (قوله اذا اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل ففى البيت احتباك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى أو غلب الرجل على المرأة أو أراد بالرجل الشخص مطلقا وانما كانت المرأة أولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة بكونها امرأة (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا (قوله فأما من أعطى) أى حقوق أمواله وقوله واتقى أى اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه والاعتناء بهما خوفا منه تعالى أو محبة فيه أو المراد اتقى حرمات الله وتباعد عنها وقوله وصدق بالحسنى أى بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام أو المثوبة الحسنى وهى الجنة أو بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد وقوله فسنيسره لليسرى أى فسنهيئه للجنة بأن نوفقه

نظر الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين (أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
وأقبح الكفر والافلاس بالرجل)

أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى

للاعمال الصالحة من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها وألجمها ومنه كل ميسر لما خلق له (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله أن قوله وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى محتو على أربعة أمور مقابلة للاربعة الاولى على الترتيب فالبخل مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء والتكذيب مقابل للتصديق والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى لان المراد بالتيسير لليسرى التهيء للجنة والتيسير للعسرى التهيء للنار فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع نيسره لليسرى ومجموع نيسره للعسرى لا بين الجزءين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة بينهما ولا بين المجرورين فى الجزءين لما قال فى الايضاح انها انما تكون بين المستقلين والمجرور هنا لا يستقل فلا تقع به المقابلة والمراد بالمستقل ما لا يكون تماما لغيره كأن يكون الحرف صلة لغيره (قوله الا بين الاتقاء والاستغناء) أى فان التقابل بينهما فيه خفاء وذلك لان الاستغناء ان فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا القناعة فلا يكون مقابلا للتقوى وان فسر بشئ آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيانه لاجل أن تتضح مقابلته لاتقى فلذا قال المصنف والمراد (قوله انه زهد فيما عند الله) أى من الثواب الاخروى وليس المراد به كثرة المال يقال زهد فى الشئ وعن الشئ رغب عنه ولم يرده ومن فرق بين زهد فى الشئ وعن الشئ فقد أخطأ كما فى المغرب (قوله كأنه استغنى عنه) أى فصار بترك طلبه كأنه استغنى عنه أى لا يحتاج اليه مع شدة حاجته اليه وذلك لان العاقل لا يترك طلب شئ الا اذا كان مستغنيا عنه فعبر بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه انكارا له وترك طلبه كذلك كفر واذا كان كافرا فلم يتق الكفر (قوله أو استغنى بشهوات الدنيا) أى أو المراد باستغنى انه استغنى بشهوات الدنيا المحرمة عن طلب نعيم الجنة اما لانكاره اياه فيكون كافرا فلم يتق الكفر فيعود الى الوجه الاول واما أن يكون ذلك سفها وشغلا باللذة المحرمة عن ذلك النعيم فلم يتق المحرمات وانما قيدنا الشهوات بالمحرمة لان كل من لم يرتكب المحرمة أصلا لا يخلو شرعا وعادة من طلب النعيم الاخروى وانما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء باللذات المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء ملزومه لانه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفى التقوى التى هى الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عنده تعالى فهو أظهر فى الدلالة (قوله فيكون الاستغناء مستتبعا) أى مستلزما لعدم الاتقاء وهذا مفرع على الاحتمالين قبله وقوله وهو أى عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) أى ففى هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما علمت أن مقابلة الاتقاء للاستغناء من قبيل الملحق بالطباق وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل مقابلة الشدة والرحمة فى قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم والمقابلة بين الثلاثة من الطباق لا يقال كيف مثل المصنف بالآية لما يدخل فى الطباق ولم يمثل بها للملحق به لانا نقول صح ذلك باعتبار اشتمال اغلبها على ما هو فى نفس الطباق هذا وقد ذكر الواحدى فى شرح ديوان المتنبى أن من مقابلة الخمسة قوله

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى وبى صلتان ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كما فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة

على رأس عبد تاج عز يزينه * وفى رجل حر قيد ذل يشينه

ولم يوجد فى كلامهم أكثر من مقابلة الستة بمثلها (قوله قيد الخ) أى لا تتقرر حقيقتها عنده الا به (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر

(قوله

قوله لان تكون بالحرف الخ الظاهر انه ... أعنى قوله ... تماما ... ان يكون تماما لغيره ... لفظ الاستقلال من بين ... اه مصححه

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر (الا بين الاتقاء والاستغناء) فبينه بقوله (والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه) أى عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما

(قوله واذا شرط) أى واذا قيدت المعانى الاول بقيد فلابد أن تقيد المعانى المقابلة لها بقيد يضاد القيد الاول والمراد بالشرط هنا الاجتماع فى أمر لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير المثل بهما ذلك ليسا شرطين وانما هما أمران اشترك فى كل منهما أمور متوافقة (قوله واذا شرط الخ) أى وأما اذا لم يشترط أمر فى الاول فلا يشترط شئ فى الثانى كما فى قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله أو اضدادهما) كذا فى نسخة وصوابه اضدادها بضمير الجماعة لانه راجع لقوله المتوافقات وما قبله أى ضديهما راجع للمتوافقين (قوله ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده) أى وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضا والحاصل أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكى الا لو قيل وأقبح الكفر والافلاس اذا افترقا مع أن المقصود اذا اجتمعا فى الشخص فتأمل (قوله أى ومن المعنوى) أى ومن البديع المعنوى (قوله جمع أمر وما يناسبه) أى أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة فاقتصار المصنف على أمرين لان ذلك اقل ما يتحقق فيه المناسبة (قوله لا بالتضاد) أى بل بالتوافق فى كون ما جمع من واد واحد لصحبته فى ادراكه أو لمناسبته فى شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك (قوله والمناسبة بالتضاد الخ) هذا يشعر بأن المتضادين متناسبان وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده (قوله مقابلا للآخر) أى منافيا له (قوله وبهذا القيد) أعنى قوله لا بالتضاد يخرج الطباق لانه جمع بين أمرين متضادين وقد تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافى فى الجمع ولما كان فى هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره بشبه أو مناسبة سمى مراعاة النظير (قوله وذلك) أى الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد قد يكون أى قد يتحقق بسبب الجمع بين أمرين (قوله بحسبان) أى يجريان فى بروجهما بحسبان معلوم المقدار لا يزيدان عليه ولا ينقصان عنه فالشمس تقطع الفلك فى سنة والقمر يقطعه فى شهر فهو أسرع منها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله جمعا بين أمرين) أى وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما فى الخيال لكون كل منهما جسما نورانيا سماويا وبه تعلم انه لا حاجة لقوله جمعا بين أمرين مع قوله قد يكون الجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أى البحترى وقوله فى صفة الابل أى المهزولة (قوله كالقسى) جمع قوس وقوله المعطفات أى المنحنيات لانه مأخوذ من عطف العود بتشديد الطاء وعطفه بتخفيفها حناه ووصف القوس بالتعطيف من باب الوصف الكاشف أو المؤكد اذ لا يكون القوس الا كذلك فان قلت ان قوسا بزنة فعل وفعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس فكان مقتضاه أن يقال فى جمع قوس قووس لا قسى قلت أصل قسى قووس بدليل قوس الشيخ واستقوس أى انحنى ورجل متقوس أى معه قوس قدمت اللام الى محل عين الكلمة فصار قسوو فوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء وادغمت الياء فى الياء فصار قسى بضم فاء الكلمة ثم لما استثقل الانتقال من الضمة للكسرة فى مثل هذا كسروا فاء الكلمة للخفة فصار قسى بوزن فليع بكسر الفاء (قوله بل الاسهم) أى بل هى كالاسهم وهذا اضراب عن التشبيه الاول بالقسى وقوله بل الاوتار أى بل هى كالاوتار فهى هزيلة جدا وهذا اضراب عن التشبيه الثانى ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل فى شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل ارق منها وهى الاسهم بل ارق منها وهى الاوتار (قوله جمع وتر) أى وهو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) وهى القوس والسهم والوتر وبينها مناسبة وفى انتقاله تدل لان القوس اغلظ من السهم المبرى والسهم المذكور اغلظ من الوتر والوتر أرقها كلها وقد يكون الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد متحققا بسبب الجمع بين أربعة كقول بعضهم للوزير المهلبى أنت أيها الوزير اسماعيلى الوعد شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق فجمع بين الانبياء الاربعة المرسلين وفيه مناسبة وقد يكون متحققا

(واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمه) أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الامر (كما بين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب وعلى هذا لا يكون قوله ما احسن الدين والدنيا الاجتماع من المقابلة لانه لم يشترط فى الدين والدنيا الاجتماع المقابلة لانه اشترط فى الكفر والافلاس ضده (ومنه) أى ومن المعنوى (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق أيضا (وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) و (جمعا بين أمرين (نحو (قوله) فى صفة الابل (كالقسى) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) أى منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمع بين ثلاثة أمور

بسبب الجمع بين أكثر من أربعة كقول ابن رشيق بفتح أوله وكسر ثانيه

أصح وأقوى ما سمعناه فى الندى * من الخبر المأثور منذ قديم

أحاديث ترويها السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الامير تميم

فقد ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا أى المطر والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية اصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على ما يقال والبحر أصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر اه اطول (قوله بما يناسب ابتداءه فى المعنى) أى لكون ما ختم به الكلام كالعلة لما ابتدئ به أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك وانما كان تشابه الاطراف نوعا خاصا من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا سواء كان احدهما فى الختم والآخر فى الابتداء كما فى تشابه الاطراف أو كانا معا فى الابتداء كما تقدم فى المثال أو فى الاختتام أو فى التوسط بخلاف تشابه الاطراف فانه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء قال الفنرى ولو قال بدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب ما قبله كان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام انتهى وأجاب بعضهم بأن المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء كان جملة واحدة أو اكثر والمراد بأوله ما ليس بآخر وحينئذ فيصدق على قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير أنه كلام وعلى قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار أنه أول وعلى قوله وهو اللطيف الخبير انه آخر تأمل (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة لاخذه من لطف ككرم اذا دق ورق ومعلوم أن الشئ كلما لطف ودق كان أخفى فلا يدرك بالبصر ألا ترى للهواء فانه لما لطف جدا امتنع ادراكه بالبصر عادة وان كان ذلك المعنى محالا فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنرى قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار فيه تأمل اذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر له مناسبة اللهم الا أن يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الابصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفى فى المناسبة اه (قوله لان المدرك للشئ الخ) لعل الاظهر فى بيان المناسبة عبارة ابن يعقوب ونصها أما مناسبة الخبير لادراكه الابصار فظاهرة لان الخبير من له علم بالخفيات ومن جملة الخفيات بل الظواهر الابصار فيدركها تأمل (قوله غير متناسبين) أى فى انفسهما لعدم وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو غلبة أو نحو ذلك (قوله بلفظين) أى حالة كون المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلفظين (قوله وان لم يكونا مقصودين هنا) أى والحال أن مجموع المعنيين المتناسبين لم يقصد فى الحالة الراهنة وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما أو يكون احدهما مقصودا دون الآخر كما فى المثال المذكور فى المتن (قوله نحو الشمس والقمر الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله بحسبان) أى يجريان فى فلكهما بحساب معلوم لا يزيد ولا ينقص (قوله كالبقول) مثل التبن والبصل (قوله الذى له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرا قال تعالى وأنبتنا عليه شجرة من يقطين واليقطين وهو القرع مما لا يقوم على ساق (قوله وهو مناسب لهما) أى لاقترانه معهما فى الخيال لكونه جسما نورانيا سماويا والحاصل أن النجم فى الآية بالنسبة للشجر من مراعاة النظير وبالنسبة للشمس والقمر من ايهام التناسب ويسجدان مجاز عن انقيادهما لله تعالى وقوله فيما خلقا له أى من الانتفاع بهما (قوله لمثل ما مر فى ايهام التضاد) أى انه يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فقال هنا انما سمى بذلك لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا للظاهر وبالجملة فتسمية ايهام

قوله اه اطول هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها اه مطول فليحرر بالمراجعة اه مصححه

(ومنها) أى ومن مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشئ يكون خبيرا عالما (ويلحق بها) أى بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) لمثل ما مر فى ايهام التضاد

التناسب من مراعاة النظير كنسبة ايهام التضاد من المطابقة (قوله أي ومن المعنوي) أي ومن البديع المعنوي (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على ما يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء أولا يقال رصدته أي نصبت له رقيبا وأرصدته جعلته يرصد أي يراقب الشيء (قوله برد مسهم الخ) أي فالتسهيم في الاصل جعل البرد أي الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله المصنف بجامع التزيين (قوله وهو أن يجعل قبل العجز الخ) أي سواء كان متصلا بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على العجز ارصادا أن الارصاد في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه أو على ما يأتي منه وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه وأما وجه تسميته تسهيما فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت او في الفقرة لتزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيد فيه لتزينه او لأن ماقبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) أي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى قاله عبد الحكيم وفي ابن يعقوب الفقرة ما يكون من النثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزما ختم ما بعده بما التزم منه في الروي كالحرف الملتزم في ختم الآيات (قوله فقوله) أي الحريري وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو أي ابو زيد السروجي (قوله يطبع الاسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم أي عملته وطبعت من الطين جرة عملتها منه والاسجاع جمع سجع وهو الكلام الملتزم في آخره حرف فهو قريب من الفقرة أو هو نفسها في الماصدق وقوله بجواهر لفظه أي من لفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ عبارة عن اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة أخرى) أي لأن كلا منهما بمنزلة البيت فيما ذكرنا (قوله والفقرة في الاصل) الفقرة بفتح الفاء وكسرها والمراد بالاصل اللغة وقوله حلي بفتح الحاء وسكون اللام وجمعه حلي بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظهر أي فتكون الفقرة في الاصل مشتركة بين فقرة الظهر وبين الحلي الذي يصاغ على شكلها ثم استعيرت لكلام لوحظ انضم اليه غيره التزم في المضموم الحرف الاخير الكائن في المضموم اليه هذا ما يشعر به كلام الشارح وذكره العلامة ابن قاسم والذي ذكره العلامة ابن يعقوب أن الفقرة في الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعير لحلي يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لوحظ انضم اليه غيره التزم في المضموم الحرف الاخير الكائن في المضموم اليه وعلى هذا فقول الشارح في الاصل أي الاصل الثاني والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله ما يدل عليه) أي كلمة تدل على العجز أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الاخيرة من الفقرة الخ (قوله اذا عرف الروي) أي من حيث انه روي لتلك القافية فمعرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضا فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن يكون تختلفون ولو قال المصنف اذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية لكان أوضح (قوله فاعل يجعل) أي نائب فاعل يجعل أو على رأي الزمخشري من أن نائب الفاعل عنده يقال له فاعل (قوله متعلق بقوله يدل) أي أن الارصاد هو أن يؤتى قبل العجز بما يدل على شخصه أي اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروي وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك يسمى ارصادا والحاصل أن الارصاد لا بد فيه من الدلالة على مادة العجز فان عرف الروي وصيغة القافية وجب أن يدل على صيغته أيضا وان لم يعرف الروي انتفت تلك الدلالة (قوله ويجب تكرره)

(ومنه) أي ومن المعنوي (الارصاد) وهو
في اللغة نصب الرقيب في الطريق (ويسميه
بعضهم التسهيم) يقال برد مسهم فيه خطوط
مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من
الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم
فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة
ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى
والفقرة في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة
الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي
على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت
(اذا عرف الروي) فقوله ما يدل فاعل يجعل
وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروي
الحرف الذي تبنى عليه أواخر الابيات أو
الفقر ويجب تكرره في كل منهما وقوله
بقوله اذا عرف الروي

أى الروى فى كل منهما أى من الابيات والفقر (قوله مالا يعرف به العجز) أى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته والا فقوله اختلفوا يدل على مادة الاختلاف (قوله فلولم يعرف) أى فلو فرض انه لم يعرف من الآية التى قبلها أن حرف الروى هو النون لربما توهم الخ ظاهره انه لو عرف أن الروى حرف النون لفهم أن العجز يختلفون وليس كذلك لجواز أن يفهم انه مختلفون فالاولى أن يقول فلو لم يعرف حرف الروى من حيث انه روى لتلك القافية اذ لا بد من العلم بصيغة القافية أيضا ومثل هذه الآية قول الشاعر

احلت دمى من غير جرم وحرمت * بلا سبب يوم اللقاء كلامى
فليس الذى حللته بمحلل * وليس الذى حرمته بحرام

فحرمته ارصاد يدل على أن العجز حرام اذا عرف أن الروى الميم وأن القافية على وزن فعال كسلام وكلام فلو لم يعرف أن القافية مثل سلام وكلام لربما توهم أن العجز بمحرم (قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) أى فيظلمهم ارصاد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا مثلا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون أو يمنعون من الهلاك أو نحو ذلك ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروى الكائن فيما قبل الآية وهو قوله تعالى الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو عمرو بن معدى كرب (قوله اذا لم تستطع شيأ الخ) أى فقوله اذا لم تستطع ارصاد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة المثبتة اذ لا يصح أن يقال اذا لم تستطع شيأ فدعه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما تشتهى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا تستطيعه أو نحو ذلك والذوق السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك الا لفظ تستطيع وهو ظاهر (قوله ذكر الشئ) أى كالخياطة فى المثال الآتى وقوله بلفظ غيره أى كلفظ الطبخ لوقوع الخياطة فى صحبة الطبخ وكما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل اسقنى طعاما فقد ذكرت الاطعام بلفظ السقى لوقوعه فى صحبة السقى ثم ان المتبادر من المصنف أن المشاكلة مجاز لغوى لانها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة بناء على أن اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته تعليلية وأن الوقوع المذكور من العلاقات المعتبرة لرجوعها للمجاورة كما سيأتى بيانه وعليه فقوله ذكر الشئ بلفظ غيره شامل لجميع المجازات والكنايات وقوله لوقوعه فى صحبته مخرج لما سوى المشاكلة والقوم وان لم ينصوا على أن الوقوع فى الصحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع اليه وهو المجاورة فان قلت ان وقوع الشئ فى صحبة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر وقيل المشاكلة قسم ثالث لا حقيقة ولا مجاز أما كونها غير حقيقة فظاهر لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وأما كونها غير مجاز فلعدم العلاقة المعتبرة لان الوقوع فى الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المعتبرة علاقة لانها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجوز به و بين مدلول اللفظ المتجوز عنه أى تقارنهما فى الخيال والمشاكلة ليست كذلك لان المشاكلة أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره من غير أن يكون هناك مجاورة بين مدلولى اللفظين وتقارن بينهما فى الخيال فليس فيها الا مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابهما فى الذكر ولو كان هذا القدر يكفى فى التجوز لصح التجوز فى نحو قولنا جاء زيد وعمرو بأن يقال جاء زيد وزيد مرادا به عمرو لوقوعه فى صحبته وهو لا يصح ويمكن حمل المصنف على هذا القول بجعل اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته توقيتية أى ذكر الشئ بلفظ غيره وقت وقوعه فى صحبته وعلى هذا فخروج الكنايات والمجازات بهذا القيد ظاهر لان شيأ منها ليس من شأنه أن يذكر وقت صحبته لغيره وعلى هذا القول فمعنى الوقوع فى صحبة الغير أن ذلك الشئ وجد مصاحبا للغير بمعنى انه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه فى صحبته فى قصد المتكلم كما فى القول الاول واعلم

ان

لان من الارصاد مالا يعرف به العجز لعدم
معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان
الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة
سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون
لربما توهم أن العجز فيما هم فيه اختلفوا
أو اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم
يظلمون و) فى البيت (نحو قوله
اذا لم تستطع شيأ فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه) أى ومن المعنوى (المشاكلة وهى
ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أى ذلك
الشئ (فى صحبته) أى ذلك الغير

أن القول بأن المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا هو ما ارتضاه العلامة ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث قال أقول القول بكونها مجازا ينافى كونها من المحسنات البديعية وأنه لابد فى المجاز من اللزوم بين المعنيين فى الجملة والمعنيان فى المشاكلة تارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المعتبرة فى المجاز كاطلاق اسم السبب على جزء المسبب عنه المترتب عليه كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فأطلق السبب وأريد المسبب وتارة لا يكون بينهما علاقة كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص وأن فى المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيها ايراد المعنى بصورة عجيبة فيكون محسنا معنويا وفى المجاز نقل اللفظ من معنى لمعنى آخر فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الى لباس لنكتة ولذا كان البحث عنه من وظيفة المعانى وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز والحقيقة والمجاز والكناية أقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة فى المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ للفظ آخر فهو ليس شيأ منها انتهى (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر ذلك الشىء عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشىء عند حضور معنى الغير بكون اللفظ الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله أى وقوعا) دفع به ما يوهم أن قوله تحقيقا راجع للذكر (قوله فالاول) أى فالقسم الاول من المشاكلة وهو ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وقوعا محققا (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اذا سألته الخ وقوله من غير روية أى تأمل فى حال المسؤل وقوله وطلبته الخ تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام (قوله والتحكم) أى الالزام تفسير وحينئذ فالمعنى اطلب ما شئت من المطبوخ طلبا الزاميا (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أولا ومنه اقترح الكلام أى ابتدعه وابتكره على غير مثال (قوله غير مناسب) خبر عن قوله وجعله وانما كان غير مناسب لانه ينافيه قوله بعد نجد لك طبخه أى نحسن لك طبخ ذلك المسؤل وذلك لانه على تقدير أن يكون اقترح مأخوذا من اقترح الشىء ابتدعه يصير المعنى ابتدع شيأ من الاطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على أن المعنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة نعطاه وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك قاله ابن يعقوب (قوله نجد) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم (قوله خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله ونحوه) أى نحو هذا المثال فى كونه مشاكلة لوقوع الشىء فى صحبة غيره تحقيقا (قوله حيث أطلق النفس الخ) فالمراد ولا أعلم ما فى ذاتك والحاصل أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح وحينئذ فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الاول الا على سبيل المشاكلة للايهام فان قلت قد ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى الآية ويحذركم الله نفسه وكتب ربكم على نفسه الرحمة قلت وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد والحق انه يجوز اطلاق النفس على الذات من غير مشاكلة وليس فى الآية مشاكلة لان اللفظ أطلق على معناه لا على غيره لمصاحبته له فى اللفظ اهـ من ابن يعقوب ولك أن تقول ان فى الآية مشاكلة على كل من القولين بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية فتأمل (قوله فى صحبة الغير) أى كصبغتنا وصبغتكم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) منصوب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى لان وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهى) أى الصبغة وقوله الحالة أى الهيئة المخصوصة وقوله التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله لآمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه

(تحقيقا أو تقديرا) أى وقوعا محققا أو مقدرا
(فالاول نحو قوله قالوا اقترح شيأ) من
اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله
من اقترح الشىء ابتدعه غير مناسب على ما
لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهى تحسين الشىء (لك طبخه
قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) أى خيطوا وذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة
طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا أعلم
ما فى نفسك) حيث أطلق النفس على ذاته
تعالى لوقوعه فى صحبة نفسى (والثانى
وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير
تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله
وما أنزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن
أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو
مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى تقع
عليها الصبغ (مؤكد لآمنا بالله أى تطهير الله

فصل بين الصفة والموصوف ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة لانه
شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى بجامع ظهور أثر كل منهما على
ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر
الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه يعقوبى (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد
(قوله مشتملا على تطهير الله الخ) أى من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله المضمون) أى لما تضمنه
قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع الخ) أى ثم اشار الى وجه وقوع
التطهير المعبر عنه بصبغة الله فى صحبة ما يعبر عنه أى المعنى الذى يعبر عنه بلفظ الصبغ وهو الغمس
فقال والاصل فيه الخ ولو قال المصنف بدل قوله والاصل فيه وبيان ذلك أى وبيان المشاكلة فى هذه
الآية كان أظهر (قوله تقديرا) أى وقوعا مقدرا (قوله يغمسون) أى يدخلون أولادهم فهذا
الغمس يستحق أن يقال له صبغة لان الماء الاصفر شأنه أن يغيرلون ما ادخل فيه الا انه لم يذكر ذلك
اللفظ دالا على ذلك المعنى فى الآية الا انا نفرض انه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء
اصفر) أى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران يوكل بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول
الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون بإظهاره الزهد فجعلوا
استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أمرا رهن ان شاء وهم راضون بذلك
(قوله يسمونه) أى ذلك الماء المعمودية اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام ثالث ولادته
ثم انهم مزجوه بماء آخر فكلما أخذوا منه شيأ صبوا عليه ماء آخر بدل ما أخذ وهو باق الى الآن
(قوله ويقولون انه تطهير لهم) أى من كل دين يخالف دينهم أى انهم يعتقدون ذلك (قوله صار
نصرانيا حقا) أى لانه تطهر من سائر الاديان المخالفة لدينهم (قوله فأمر المسلمون الخ) أمر
المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى ان أردتم التطهير الحقيقى (قوله وصبغنا
الله بالايمان) أى غمسنا فى الايمان الذى هو كالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسها فيه (قوله
بأن يقولوا) أى للكافرين (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المقدر (قوله فعبر عن الايمان
بالله) أى عن التطهير الحاصل بالايمان بالله بصبغة الله لان المعبر عنه بالصبغة هو التطهير الحاصل
بالايمان كما مر والحاصل أن الصبغ ليس بمذكور فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن لما كان
غمسهم أولادهم فى الماء الاصفر يستحق أن يسمى صبغا وان لم يتكلموا بذلك حين الغمس والآية
نازلة فى سياق ذلك الفعل صار كان لفظ الصبغ مذكور (قوله للمشاكلة) أى لمناسبة المعنى المعبر
عنه والمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة اه يس وهذا مثل ما لو رأيت انسانا يغرس
شجرا وقلت لآخر اغرس الى الكرام هكذا وتريد باغرس اصنع المعروف الى أهل المعروف وعبرت
عن الصنع بالغرس لصاحبته لغرس الحاضر ولو لم يذكر فكأنك قلت هذا يغرس الاشجار
فاغرس أنت الاحسان مثله فان قدرته مجازا للتشبيه فى رجاء النفع كان مجازا للتشبيه ومشاكلة
للصحبة وان لم تقدره كان مشاكلة محضة وكذا يقال فى كل مشاكلة ألا ترى انك لو اعتبرت فى المثال
السابق أن الطبخ الحقيقى شبه به النسج فى الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه
ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر تجوزا كان مشاكلة محضة لكن عند ارادة التجوز فلا بد من
قرينة ارادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الخ) بيان للقرينة (قوله وهى أن يزاوج
بين معنيين) يصح كسر الواو من يزاوج على انه مبنى للفاعل وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم
ويصح فتح الواو على أن الفعل مبنى للمفعول وعليه فنائب الفاعل اما ضمير يعود على المصدر المفهوم
من الفعل والمعنى هو أن يزاوج الزواج أى أن يوقع المزاوجة لان الفعل المبنى للمفعول اذا
لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل واما الظرف على قول من قال ان بين ظرف متصرف

لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا
بالله مشتملا على تطهير الله للنفوس أى فيتضمن تطهيرا
والاعلام فيكون صبغة الله بمعنى
وكذا المضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى
لله وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى فى هذا
المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان
النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء
أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى
الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل
الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا
للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به
تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب
فى قوله قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان
الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا
بأن يقولوا صبغنا الله تعالى بالايمان صبغة
ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن
الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه
فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه
القرينة) الحالية التى هى سبب النزول من
غمس النصارى أولادهم فى الماء الاصفر وان
لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أى ومن
المعنوى (المزاوجة وهو أن يزاوج) أى يوقع
المزاوجة على أن الفعل مسند الى ضمير المصدر
أو الى الظرف أعنى قوله (بين معنيين
فى الشرط والجزاء)

غيره لازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم برفع بين والا فقد شرط في الظرف اذا وقع نائب فاعل تصرفه واما أن تكون بين زائدة ومعنيين نائب الفاعل ولا يجوز قراءته على صيغة الخطاب كما في عبد الحكيم خلافا لما في يس من اجازته (قوله واقعان في الشرط الخ) أفاد بهذا أن قول المصنف في الشرط والجزاء حال من معنيين أو صفة له وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء فالشرط نهي الناهي ونهيه هو المعنى الاول والجزاء أصاخت الى الواشي والمعنى الثاني الاصاخة للواشي وحينئذ فالظرفية في قوله واقعان في الشرط والجزاء من ظرفية المدلول في الدال كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة ابن يعقوب المراد بجعل المعنيين واقعين في الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين في مكان الشرط بأن يؤتى به بعد اداته وأن يقع الآخر في موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله مزدوجين) أى مستويين في أن رتب الخ وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزاء أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما فاذا بني معنى على كل منهما فقد ازدوجا أى اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء في ذلك المعنى الذي بني عليهما (قوله كقوله) أى الشاعر وهو البحتري (قوله اذا ما نهى الناهي) أى اذا نهاني الناهي عن حبها وزجرني الزاجر عن التوغل في ودها (قوله لزمني) أى صار الهوى لازما لى ومن صفاتي وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها وادامتها عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير باسم المقيد عن المطلق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط اصاخت وقوله فلج بها عطف عليه (قوله أصاخت الى الواشي) قيل الصواب رواية رددرايته اصاخ الى الواشي فلج به الهجر بالتذكير لان قبله

كأن الثريا علقت بجبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر

وفي شرح البيتين أن في قوله فلج بي الهوى وكذا في قوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق في العاشق ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق اه ذري فالمعنى فلججت في الهوى ولجت في الهجر (قوله الذي يشي حديثه) مضارع وشى يشي من الوشي وهو التزيين فقوله ويزينه أى بأن يأتي به على وجه يقبل عطف تفسير والمراد باستماعها الحديث الواشي قبولها له من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله فلج بها الهجر) أى لزمها ذلك وصار من صفاتها (قوله بلجاج شئ) اى لزوم شئ وان كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر ولا يخفى ما في ترتب لجاج الهوى على النهي من المبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويثيره كما قال

أجد الملامة في هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمني اللوم

وما في ترتب لزوم الهجران على وشي الواشي من المبالغة في ضعف حبها وانه على شفا اذ يزيله مطلق الوشي فكيف يكون الامر لو سمعت أو رأت عيبا كما قال

ولا خير في ود ضعيف تزيله * هواتف وهم كلما عرضت جفا

والمبالغتان مما يستحسن في كل من المحب والمحبوب فمن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المعشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافأة ومجازاة في المودة فلا يكون من العشق في شئ (قوله من ظاهر العبارة) أى لان ظاهرها أن قوله في الشرط والجزاء ظرف للزاوج (قوله اذ لا قائل الخ) أى لانه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء واحدا وهنا المرتب على المجئ غير المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) أى فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجئ زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما الجلاسه وانعامه عليه ومن جملة امثلتها قول الشاعر

اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

والمعنى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن رتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا ما نهى الناهي) ونهيه عن حبها (فلج بي الهوى) لزمني (أصاخت الى الواشي) أي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي (فلج بها الهجر) ازدواج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء فان رتب عليهما اللجاج فالمزاوجة ثم وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاخة الى الواشي ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي أجلسته وأنعمت عليه وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف

احتربت بمعنى تحاربت والضمير فى تحاربت وفى دماؤها وفى دموعها للفرسان فى البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التى سكبوها فى القتال ثم اذا تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم فاضت دموعها على من قتل اشفاقا على قطيعة الرحم أى انهم مع كونهم اقارب تحاربوا وتقاتلوا فزاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شئ عليهما وان المترتب على الشرط فيضان الدماء والمترتب على الجزاء فيضان الدموع (قوله والتبديل) عطف تفسير وانما كان العكس من المحسنات المعنوية لان فيه عكس المعنى وتبديله أولا ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظ بخلاف ردّ العجز على الصدر فانه ايراد اللفظين أحدهما فى أول الكلام والثانى فى آخره كما فى قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكيم وحاصله أن الحسن فى العكس باعتبار أنه يجعل المعنى الواحد تارة مستحقا التقديم لفظه وتارة مستحقا التأخير بخلاف ردّ العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير تصرّف فى معناه بالتقديم والتأخير (قوله أن يقدّم جزء من الكلام) أراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتى نحو

مودّته تدوم لكل هول * وهل كل مودّته تدوم

لان فيه تقديم حروف ثم عكسها اهـ أطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) أى بخلاف عبارة المصنف فانها محتملة لغير المراد لان قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لان يكون المراد ثم يؤخر ذلك المقدّم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدّم على غير الجزء المؤخر ويحتمل أن المراد ثم يؤخر ذلك المقدّم على الجزء الذى كان مؤخرا أو على غيره فلذا قال الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق الخ أى ظاهرها بدون التأويل الذى قاله الشارح والا فبالتأويل الذى قاله الشارح يخرج ذلك (قوله صادق على نحو الخ) أى لانه قد قدّم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم أخر ذلك المقدّم لان ظاهره يؤخر ذلك المقدّم سواء أخر على الجزء الذى كان مؤخرا أولا أو على غيره وصادق أيضا على قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لانه قدّم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر وهو الناس ثم أخر الاول وهو تخشى وصادق على قول الشاعر

سريع الى ابن العمّ يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى بسريع

(قوله وليس من العكس) بل هو من ردّ العجز الى الصدر والحاصل أنك اذا قدمت جزءا من الكلام على جزء آخر ثم عكست فقدّمت ما أخرت وأخرت ما قدّمت كان هذا عكسا وتبديلا وهو يستلزم تكرار الجزءين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير وان قدّمت جزءا من الكلام على جزء آخر ثم أخرت المقدّم على غير المؤخر كان هذا من ردّ العجز الى الصدر وهو لا يقتضى تكرار الجزءين معا (قوله ويقع العكس على وجوه) أى يجىء من مجىء العامّ فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه (قوله أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف اليه ذلك الطرف) وذلك بأن تعمد الى المبتدا مثلا وهو أحد طرفى الجملة الخبرية اذا كان ذلك المبتدأ مضافا الشئ فتجعله مضافا اليه وتجعل المضاف اليه أولا هو المضاف على أن ذلك المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر فيصدق انه وقع العكس فى أحد طرفى الجملة باعتبار الآخر فقوله أن يقع بين الخ أى أن يقع العكس متعلقا بهما أى بالطرف وما أضيف اليه لانه يقع بينهما وقوله أحد طرفى الجملة أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال ليكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) يعنى أن الامور المعتادة للسادات أى للاكابر والاعيان من الناس أفضل وأشرف من الامور المعتادة لغيرهم من الناس (قوله بين متعلقى فعلين) أى أو ما فى معناهما نحو يخرج الحىّ من الميت ويخرج الميت من

الحىّ

(ومنه) أى ومن المعنوىّ (العكس)
والتبديل (وهو أن يقدّم جزء من الكلام على
جزء) آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم عن الجزء
المؤخر أولا والعبارة الصريحة ماذكره
بعضهم وهو أن تقدّم فى الكلام جزءا
ثم تعكس فتقدّم ما أخرت وتؤخر ما قدّمت
وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات
السادات أشرف العادات وليس من العكس
(ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين
أحد طرفى جملة وما أضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات)
فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات
مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس
بينهما بأن قدّم أولا العادات على السادات
ثم السادات على العادات (ومنها) أى من
الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين
نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت
من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج
وقد قدّم أولا الحى على الميت وثانيا الميت
على الحى

الحي وخروج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة وخروج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة (قوله في طرفي جملتين) أي موجودين في طرفي كل من جملتين (قوله لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) هاتان جملتان في كل منهما ضميران احدهما ضمير الذكور والآخر ضمير الاناث ففي الجملة الاولى وجد ما للاناث منهما في الطرف الاول الذي هو المسند اليه ووجد ما للذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند من تلك الجملة وعكس ذلك في الجملة الثانية فوجد ما للذكور في الطرف الاول منها وما للاناث في الطرف الثاني منها فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائنين في طرفي جملتين (قوله وقع احدهما في جانب المسند اليه) فيه أن هن في لاهن حل لهم وهم في لاهم يحلون لهن نفس المسند اليه لا أنه واقع في جانبه فذلك التعبير يوهم وقوع الشيء في نفسه وهو فاسد وأجاب بعضهم بأن التعبير بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن أن يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام في الخاص أي وهما لفظان تحقق احدهما في كونه مسندا اليه ووقع الآخر أي وذكر الآخر في جانب المسند فتأمل (قوله وهو العود) أي الرجوع (قوله بالنقض) الباء للمصاحبة أي أن يرجع المتكلم الى الكلام السابق مستصحبا في رجوعه اليه نقضه وابطاله ويحتمل أن تكون للتعليل أي أن يرجع اليه لاجل نقضه وابطاله بكلام آخر (قوله لنكتة) متعلق بالعود أي أن الرجوع لنقض الكلام السابق انما يكون من البديع اذا كان ذلك النقض لنكتة وأما اذا عاد المتكلم لابطال الكلام الاول لمجرد كونه غلطا فلا يكون من البديع والعود بالنقض لنكتة لامور لاجل التحير والتوله أي الدهش أو لاجل اظهار التحسر والتحزن على ما فات فاذا كان الانسان متولها بحب شيء صار كالمغلوب على عقله فربما ظن أن الشيء واقع وليس بواقع فاذا اخبر بشيء على خلاف الواقع لكونه مغلوبا ثم عاد لابطاله بالاخبار بالحقيقة يظهر من ذلك انه عائد الى الصدق كرها وفي ضمن ذلك التأسف على فوات ما رغب فيه ثم ان العود لابطال الكلام السابق تارة يكون بلفظ بلى وتارة يكون بلفظ لا وتارة يكون بلفظ أستغفر الله (قوله كقوله) أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون اللام وفتح الميم (قوله أي لم يبلها تطاول الزمن) من الابلاء وهو التغيير وأشار بقوله تطاول الزمان الى أن المراد بالقدم في البيت القدم الزماني (قوله وتقادم العهد) أي عهد أربابها وهذا تفسير لما قبله والمعنى قف بالديار التي لم يغير آثارها قدم عهد اربابها بها لقرب وقت انتقالهم منها وهذا مرغوب للشاعر لان قرب الاثر مما يستنشق منه رائحة المحبوب ويقرب له وقت الوصال (قوله بلى) أي عفاها القدم لان بلى لنفي النفي اثبات فقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف الذي دل عليه بلى (قوله وغيرها الارواح) أي وغير آثارها الرياح فالارواح جمع ريح لان اصلها الواو وانما جاءت الياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الواو وكذا قولك اروح الماء وتروحت بالمروحة (قوله والديم) أي وغير آثارها الديم جمع ديمة وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله فنقض الكلام السابق) أي لاجل اظهار تحسره وتحزنه على فوات ما كان راغبا فيه أو لاجل اظهار التحسر والتوله كما قال الشارح (قوله بلى عفاها القدم الخ) أشار بهذا لما قلنا من أن قوله وغيرها في البيت عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها الخ فلا حاجة لقول بأن الواو في قوله وغيرها زائدة وعطف تغيير الارواح والديم على عفو القدم من عطف المفصل على المجمل لان عفو القدم انما يكون غالبا بتغيير الارواح والديم ومثال العود لنقض الكلام السابق بلا قوله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومثال العود بأستغفر الله قوله

تنزه طرفي في تعاجيل الغزّ * وجال بها فكري من السطر للسطر
مناظرها الاحداق روحة * مكللة الارجاء بالزهر و الزهر
ولكنها أستغفر الله نسخة * مرتبة الارقام بالدر والتبر
طربت بها لما حويت نقوشها * كما طرب النشوان من لذة الخمر

(ومنها) أي من الوجوه (أن تقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع احدهما في جانب المسند اليه والآخر في جانب المسند (ومنه) أي ومن المعنوي (الرجوع) وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي نقضه وابطاله (لنكتة كقوله قف بالديار التي لم يعفها القدم) أي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه (بلى وغيرها الارواح والديم) أي الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم أفاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح

قوله لان قرب الاثر الخ هكذا في النسخ ولعل الاولى لان بقاء الاثر الخ ... في كلام الشاعر ... اه مصححه

(قوله التورية) منقولة من مصدر ورّى الخبر اذا ستره وأظهر غيره لان فيها ستر المعنى البعيد بالقريب (قوله ويسمى) أى ذلك النوع الايهام لان فيه خفاء المراد وايهام خلافه (قوله له معنيان) أى أو أكثر كما فى الاطول فهو أخذ بالاقل وسواء كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين أو احدهما حقيقيا والآخر مجازيا لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما للآخر وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية ويعلم أن التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقى لهما أو لاحدهما وأما بالنسبة الى المعنى الذى هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الآخر فتدبر فانه مما خفى على بعض الاذكياء قاله عبد الحكيم (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه وبعيد عن الفهم لقلة استعمال اللفظ فيه فكان المعنى القريب ساترا للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فان ارادة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية بل اجمالا وقوله اعتمادا على قرينة أى وان لم يكن هناك قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله خفية) أى لاجل أن يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد واعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفى ولو باعتبار السامعين كما فى الاطول (قوله وهو استولى) أى فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشئ أى ملكه بالقهر والغلبة كما فى قول الشاعر

قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق

والمعنى الاول قريب والثانى بعيد والمراد منه فى الآية المعنى البعيد أى الرحمن استولى على العرش الذى هو أعظم المخلوقات فأولى غيره والقرينة على ذلك خفية وهى استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار حسا على الله تعالى فوق الجرم وانما كانت تلك القرينة خفية لتوقفها على ادلة نفى الجرمية وليست مما يفهمها كل احد (قوله ولم يقرن بشئ مما يلائم المعنى القريب) أى فتكون مجردة لتجردها عما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فاصل الآية من قبيل التورية المرشحة (قوله ومرشحة) ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف المجردة بطريق المقابلة (قوله مما يلائم المعنى القريب) أى المورى به عن المعنى البعيد المراد واعلم أن ترشيح التورية بذكر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فمثل المصنف بقوله نحو والسماء بنيناها بأيد للترشيح الواقع قبلها وذلك لان الايدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد أريد فى الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية وهى استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناه اذ البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة وأما ملائم القدرة فهو الايجاد والخلق لا يقال البناء يقتضى القدرة أيضا فكما انه يلائم المعنى القريب يلائم البعيد أيضا لانا نقول طلب البناء واقتضاؤه لليد أتم وحينئذ فقوله بنيناها ترشيح للتورية الكائنة فى قوله بأيد وهو متقدم عليها ومثال ما اذا كان ترشيح التورية واقعا بعدها قول القاضى عياض فى وصف فصل ربيع وقعت فيه برودة مع أن شأن فصل الربيع الذى أوله الحمل الدفء وعدم البرودة

كأن كانون اهدى من ملابسه * لشهر تموز أنواعا من الحلل

أو الغزالة من طول المدى خرفت * فما تفرق بين الجدى والحمل

يعنى كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى أوان الحلول فى برج الحمل فأراد بالغزالة معناها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى

(ومنه) أى ومن المعنوى (التورية) ويسمى
الايهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة
خفية (وهى ضربان) الاولى (مجردة وهى)
التورية (التى لا تجامع شيأ مما يلائم) المعنى
(القريب نحو الرحمن على العرش استوى)
فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب الذى
هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى
التى تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب (نحو
والسماء بنيناها بأيد) أراد بالايدى معناها
البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد

ليس بمراد أعنى الرشا الذى هو ولد الظبية حيث ذكر الخرافة وهو بعد التورية وكذا ذكر الجدى والحمل مراداً بهما معناهما البعيد وهما البرجان والقريب للجدى ولد العنز والقريب للحمل ولد البقرة وهـذه التورية مجردة لانها لم تقترن بشئ مما يلائم المعنى القريب والحاصل أن التورية فى الغزالة مرشحة بترشيح بعدها وفى الجدى والحمل مجردة كذا قيل والحق أن كلا من التوريتين مرشحة للاخرى والاولى ترشيحها واقع بعدها والثانية ترشيحها واقع قبلها كما فى الاطول بقى شئ آخر وهو أن التورية قد تقترن بما يلائم المعنى البعيد عكس الآية المتقدمة فهذه لا تسمى مرشحة تحقيقاً وهل تسمى مجردة وهو الظاهر أخذاً من تعريفها المتقدم وهو التى لا تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب فان ظاهره جامعت شيأ من ملائمات البعيد أولا وذلك كقول عماد الدين

اري العـقد فى ثغره محكما * يريـنا الصحاح من الجوهر

وتكملة الحسن ايضاحها * رويناه عن وجهك الازهر

ومنثور دمعى غـدا احمرا * عـلى آس عارضك الاخضر

وبعت رشادى بغى الهوى * لاجلك ياطلعة المشترى

فان قوله فى ثغره قرينة عـلى انه ليس المراد بالصحاح كتاب الجوهرى الذى فى اللغة بل مراده أسنان محبوبه الشبيهة بالجواهر الصحاح فهو من ملائمات المعنى البعيد (قوله وهذا) أى كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الايدى القدرة على طريق التورية (قوله على ما اشتهر) أى وهو مذهب الخلف المؤولين (قوله بين اهل الظاهر من المفسرين) أى الذين يقتصرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعانى ولم يظهر لهم هنا للايدى وللاستواء الا المعنى البعيد (قوله فالتحقيق) أى اخذاً من مقتضى تراكيب البيان (قوله أن هذا) أى قوله بنيناها بايد وقوله على العرش استوى تمثيل أى استعارة تمثيلية بان شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقوة والقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنة وما يشبهها على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية وشبهت الهيئة الحاصلة من تصرف المولى سبحانه وتعالى فى الممكنات بالايجاد والاعدام والقهر والامر والنهى بالهيئة الحاصلة من استقرار الملك على عرشه أى سرير ملكه بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام واستعير على العرش استوى الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال ان الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك بضم الميم أى يلازمه فأطلق اسم الملزوم وهو الاستقرار على العرش وأريد اللازم وهو الملك على جهة الكناية (قوله وتصوير لعظمته) أى حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع لان البناء بالايدى جعل كأنه مرادف لقدرته على تركيب الاشياء (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه بالاجمال (قوله من غير أن يتمحل) أى من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل الى المعنى مع بقائه على حاله فى المعنى المنقول عنه فان كان فى الاصل حقيقة بقى كذلك وان كان مجازاً بقى كذلك (قوله الاستخدام) بمعجمتين ومهملة ومعجمة ومعجمة ومهملة وكلها بمعنى القطع يقال خدمه قطعه ومنه المخذم السيف القاطع وانما سمى هـذا النوع بذلك الاسم لان الضمير منقطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل لغيره على ما يأتى تفسيره (قوله له معنيان) أى حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقى والآخر مجازى ولا مفهوم للمعنيين بل الاكثر كذلك وقد جمع ابن الوردى بين الاستخدامين أى الاستخدام فى اللفظ ذى المعنيين وذى المعانى فى قوله

ورب غزالة طلعت * بقلبى وهو مرعاها * نصبت لها شباكاً من * لجين ثم صدناها

فقالت لى وقد صرنا * الى عين قصدناها * بذات العين فاكلها * بطلعتها ومجراها

(قوله ثم يراد بضميره معناه الآخر) أى فالضمير مستعمل فى معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير

قوله ولد البقرة هكذا فى النسخ والذى فى الصباح والقاموس أن الحمل من أولاد الضأن فى السنة الاولى اهـ مصححه

وهذا مبنى على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق أن هـذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجاز

(ومنه) أى ومن المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره) أى بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر

انما أنه انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله فى معنى يراد بالمرجع فلا يلزم فى الاستخدام استعمال اللفظ فى معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا أريد بالضمير المعنى المجازى على ما وهم قاله عبد الحكيم ثم ان ظاهر قول المصنف ثم يراد بضميره معناه الآخر أن الاستخدام قاصر على الضمير وذكر الشهاب الخفاجى أنه يكون أيضا بالاستثناء كما فى قول البهاء زهير

ابدا حديثى ليس بالمنسوخ الا فى الدفاتر

فانه أراد بالنسخ الاول الازالة وأراد به فى الاستثناء النقل أى الا فى الدفاتر فانه ينسخ و ينقل ولكن المعروف أن هذا من شبه الاستخدام ويكون أيضا باسم الاشارة كما فى قوله

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره ＊ متيم لج فى الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة عليه بمعنى الدم وبالتمييز كما فى قوله

حكى الغزال طلعة ولفتة ＊ من ذا رآه مقبلا ولا افتتن
اعذب خلق الله ريقا وفما ＊ ان لم يكن احق بالحسن فمن

فان ذكر الطلعة مما يفيد أن المراد بالغزال الشمس وذكر اللفتة يفيد أن المراد به المحبوب (قوله أو يراد بأحد ضميريه) أى أو ضمائره كما فى الاطول ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين والا كان احدهما ليس استخداما وكلامنا فى الضمير العائد على وجه الاستخدام وهذا القسم مستلزم للقسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الا ويتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر (قوله وان كانوا غضابا) أى وان كان يحصل لهم غضب من رعينا النبات الحاصل فى ارضهم فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم من الاقوام بأنهم يرعون كلأهم من غير رضاهم (قوله فسقى الغضا) هو بالغين والضاد المعجمتين نوع من شجر البادية دعا الشاعر أن يسقى الله الشجر المسمى بالغضا بحيث ينزل الحيا فى خلاله (قوله والساكنيه) أى وسقى الساكنين فى الغضا والمراد به المكان النابت فيه اذ قد يطلق الغضا على المكان النابت فيه ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وان عذبوه فقال وان هم شبوه الخ أى فطلب لهم الغيث قضاء لحق الصحبة وان شبوه أى أوقدوه والضمير للغضا بمعنى النار التى توقد فيه اذ يقال لها غضا أيضا لتعلقها به والحاصل انه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجر وأعاد عليه الضمير أولا بمعنى المكان النابت فيه وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه واطلاق الغضا على كل من المكان النابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز (قوله بين جوانحى وضلوعى) الجوانح الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر والضلوع مما يلى الظهر الواحد جانحة قاله فى الصحاح ثم ان قوله وضلوعى هو الموجود فى جميع نسخ المصنف والصواب بين جوانح وقلوب وذلك لان البيت من قصيدة للبحترى بائية مطلعها

كم بالكثيب من اعتراض كثيب ＊ وقوام غصن فى الثياب رطيب

ثم ان شب نار الغضا فى قلبه عبارة عن تعذيبه بالحب واذابته به فكان أحشاءه تحترق من شدته كما تحترق بنار الغضا (قوله وهو ذكر متعدد) أفرد الضمير وان كان قد ذكر أمرين اللف والنشر نظرا لكونهما نوعا واحدا من المحسنات فقوله وهو أى النوع المسمى باللف والنشر وقوله ذكر متعدد أى ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل أى ذكرا كائنا على وجه التفصيل بان يعين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع (قوله ثم ذكر ما لكل واحد) أى ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد وهذا التعريف لا يشمل ما اذا ذكر ما للبعض وسكت عما للبعض نحو جاء محبى وعدوى ومن لا اعرفه فاكرمت وشتمت فأفاد أن المحب مكرم وأن العدو مشتوم والثالث غير ملتفت اليه الا أن يراد بذكر ما لكل واحد أى ما يكون غالبا بالذكر قاله فى الاطول واعلم أن ذلك المعنى المتعدد أولا على وجه الاجمال أو التفصيل هو اللف وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر وكأن وجه تسمية الاول لفا انه انطوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به

أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أى احد المعنيين (ثم يراد بالآخر) أى بضميره الآخر معناه (الآخر) وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ احد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وان كانوا غضابا) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره فى رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازى (والثانى) وهو أن يراد بأحد ضميريه احد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى وضلوعى) أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى المجرور فى الساكنيه المكان الذى فيه شجر الغضا وبالآخر أعنى المنصوب فى شبوه النار الحاصلة فى شجر الغضا وكلاهما مجازى (ومنه) أى ومن المعنوى (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد

ثم لما صرح به فى الثانى فكأنه نشر ما كان مطويا فلذا سمى نشرا (قوله من غير تعيين) أى من غير أن يعين المتكلم لشئ مما ذكر أولا ماهو له مما ذكر ثانيا وانما قيد بذلك لانه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم (قوله ثقة) أى ويكون ترك التعيين لاجل الثقة أى الوثوق (قوله لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك هو الرجل (قوله أو المعنوية) كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فمعلوم أن القرينة هنا معنوية وهى أن المستحق للاكرام الصاحب وللاهانة العدو (قوله لان النشر) أى وهو ذكر ما لكل واحد مما فى اللف (قوله وهو السكون فيه) أى الهدء بالنوم وعدم التصرف (قوله وهو الابتغاء من فضل الله) أى طلب الرزق بالحركة والتصرف فى الامور ومناسبة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة فقد صدق على هذه الآية انه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب الاول للاول والثانى للثانى من غير تعيين ما لكل للاتكال على رد السامع ماذكر فى النشر لما ذكر فى اللف بالمناسبة المعنوية (قوله فان قيل الخ) حاصله انا لا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شئ مما ذكر ثانيا لما ذكر أولا وقد وجد التعيين فى هذه الآية لان الضمير المجرور فى قوله لتسكنوا فيه عائد على الليل فى نفس الامر قطعا فقد تعين ما يعود اليه السكون بالضمير فكأنه قيل لتسكنوا فى الليل لان الضمير عبارة عن مرجعه ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من باب اللف والنشر قطعا وحاصل الجواب أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقه فى نفس الامر هو الليل وليس المراد به الاحتمال فى نفس الامر اذ لا معنى له لانه لو أريد ذلك لم يتحقق لف ونشر ابدا لتعيين المراد فى نفس الامر فى كل فرد من أفراد النشر (قوله ممنوع) أى فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين وقوله عائد أى فى الواقع وقوله لا محالة أى قطعا وقوله قلنا نعم أى مسلم انه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله واما على غير ترتيبه) أى واما أن يكون النشر على غير ترتيب اللف (قوله سواء كان معكوس الترتيب) أى سواء كان نشره على عكس ترتيب اللف بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى من النشر للذى يليه الآخر من اللف والثالث من النشر للذى يليه ما قبل الآخر من اللف وهكذا وهذا هو المشهور عند الناس باللف والنشر المشوش لكن الذى سماه بالمشوش فى شرح المفتاح هو القسم الثانى وهو المختلط الترتيب وفى الصحاح التشويش التخليط وأنكر صاحب القاموس ثبوته فى اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التهويش (قوله كقوله) أى الشاعر وهو ابن حيوس بالحاء المهملة والمثناة التحتية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور كذا فى عبد الحكيم والذى فى شرح الشواهد انه بالسين المهملة والبيت المذكور من بحر الخفيف (قوله كيف اسلو) أى كيف اصبر عنك واتخلص من حبك والاستفهام للانكار والنفى أى لا اسلو عنك (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما فى اليعقوبى أى والحال انك انت مثل الحقف (قوله وهو النقا) أى المتراكم المجتمع من الرمل فالحقف والنقا بالقصر بمعنى واحد وهو الرمل العظيم المجتمع المستدير كما فى الاطول يشبه به ردف المحبوب أى عجيزته فى العظم والاستدارة وأما بالمد فهو النظافة (قوله وغصن وغزال) أى وانت مثل الغصن ومثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف اذ الاصل كيف اسلو وردفك مثل الحقف وقدك مثل الغصن ولحظك مثل الغزال أى مثل لحظ الغزال ووقع الابهام بحذف ذلك المضاف احتيج الى تمييزه فأتى بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقيل لحظا وقدا وردفا أى من جهة اللحظ ومن جهة القد ومن جهة الردف والمعنى كيف اترك حبك وذاتك

(من غير تعيين ثقة) أى الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بأن السامع يرده اليه) أى يرد ما للكل من آحاد هذا التعدد الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى وهكذا الى الآخر (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب فان قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا (وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا) ...

الهوى من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك والحظ فى الاصل مؤخر العين والمراد به هنا العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) عطف على قوله معكوس الترتيب أى أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى من النشر للاول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف (قوله جودا وبهاء وشجاعة) لا يخفى اختلاط ذلك النشر لان الجود وهو الاول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف والبهاء وهو الثانى من النشر عائد للاول من اللف وهو الشمس والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الاسد (قوله والثانى) هذا مقابل لقوله فالاول ضربان أى والقسم الثانى مما اشتمل عليه تعريف اللف والنشر (قوله فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير) أى من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو فى قالوا لانه عائد على الفريقين (قوله ثم ذكر ما لكل) أى ثم ذكر ما يخص كلا منهما فى قوله الا من كان هودا أو نصارى (قوله بين الفريقين أو القولين اجمالا) أى أن المذكور أولا اجمالا على طريق اللف يحتمل أن يكون هو الفريقان المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا ويحتمل أن يكون قول الفريقين المستفاد من قالوا ويكون اجمال القول باعتبار التعبير بالفعل المسند الى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت النصارى فلف بين القولين وقيل وقالوا (قوله لعدم الالتباس) أى لانه لا يلتبس على احد أن الفريقين اجتمعا وقالا ذلك القول لعلمنا بأن كل فريق يضلل صاحبه فقوله للعلم علة لعدم اللبس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب الخ) أى أن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا بخلاف الضرب الاول (قوله أن يذكر متعددان أو أكثر) أى أن يذكر لفان أو أكثر على وجه التفصيل ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر فى اللفين أو أكثر فقوله الراحة والتعب لف أول والعدل والظلم لف ثان وقوله قد سد الخ نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين لان قوله قد سد من ابوابها ما كان مفتوحا راجع للراحة من اللف الاول وللعدل من اللف الثانى وقوله وفتح من طرقها ما كان مسدودا راجع للتعب المذكور فى اللف الاول وللظلم المذكور فى اللف الثانى والحاصل أن الشق الاول من النشر راجع للاول من كل من اللفين والشق الثانى منه راجع للثانى من كل من اللفين فمعنى الكلام انه سد من ابواب الراحة والعدل ما كان مفتوحا وفتح من ابواب التعب والظلم ما كان مسدودا (قوله أن يجمع بين متعدد فى حكم) اى شئ محكوم به كالزينة وانما ادخل لفظ بين ولم يقل أن يجمع متعدد اشارة الى أن المتعدد يجب أن يكون مصرحا به فى الذكر وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من قبيل الجمع وسواء كان الجمع بين المتعدد بعطف أو بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذى جمع بين المتعدد فيه وقع خبرا عن المتعدد كما فى الآية والبيت أولا كما فى قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وابو اسحاق والقمر

والمراد بالحكم المحكوم به ولو فى المعنى (قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بها الانسان فى الدنيا وتذهب عن قريب فقد جمع المال والبنون فى حكم وهو زينة الدنيا (قوله ابى العتاهية) بوزن كراهية لقب لابى اسحاق اسماعيل ابن القاسم بن سويد وقولهم اللقب لا يصدر بأب أو أم محله ما لم يشعر بمدح أو ذم كما فى ابو الشيخ وأبو لهب (قوله علمت يا مجاشع بن مسعدة) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله ان الشباب) بكسر الهمزة على الحكاية فالبيت من الاشعار المشهورة التى ضمنها ابو العتاهية يعنى قد علمت هذا البيت المشهور ويجوز فتحها (قوله والفراغ) أى الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا (قوله أى الاستغناء) تفسير للجدة يقال وجد فى المال وجدا بكسر الواو ووجدا بفتحها ووجدا بضمها وجدة أى استغنى فالفعل المذكور أربعة مصادر ثبوت الواو مثلثة والرابع حذفها وتعويض الهاء عنها كعدة (قوله مفسدة للمرء أى مفسدة) أى مفسدة له مفسدة عظيمة والمفسدة الامر الذى يدعو صاحبه لفساد

أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل منهما (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بأن السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من ابوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وكقوله) أى قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة * (ان الشباب والفراغ والجدة *) أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى مفسدة *

عبر عنه بالمفسدة مبالغة والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة فى حكم وهو كونها مفسدة للمرء (قوله ايقاع تباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح عليه بل المراد المعنى اللغوى أى ايقاع الافتراق بين أمرين مشتركين فى نوع مثل نوال الامير ونوال الغمام فان النوع الذى يجمعهما مطلق نوال (قوله فى المدح أوغيره) أى كالغزل والرثى والهجو والظرف متعلق بقوله ايقاع أى ايقاع التباين فى المدح أوغيره (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الاولى وضمها والبيت المذكور مثال لايقاع التباين فى المدح بين الامرين المشتركين فى نوع ومثاله فى الغزل

حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال

فقد أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع انهما من نوع واحد وهو مطلق جمال (قوله مانوال الغمام وقت ربيع) أى الذى هو وقت ثروة الغمام (قوله يوم سخاء) أى الذى هو وقت فقر الامير لكثرة السائلين وكمال بذله (قوله فنوال الامير الخ) أى فقد أوقع التباين بين النوالين مع انهما من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله فنوال الامير أى كل نوال فيه وكذا يقال فى قوله ونوال الغمام (قوله هى عشرة آلاف درهم) أى وقيل ان بدرة العين جلد ولد الضأن مملوءا من الدراهم كما فى القاموس وأنكر أن يكون بدرة العين اسما لعشرة آلاف أوسبعة أوخمسة انتهى اطول ومن كلامه يعلم أن قول الشارح هى عشرة آلاف درهم تفسير لمجموع المضاف والمضاف اليه فاقاله يس عن سم فيه نظر (قوله ذكر متعدد ثم اضافة الخ) الاخصر أن يقول ذكر متعدد ثم تعيين ما لكل (قوله وبهذا القيد) أى قوله على التعيين (قوله يخرج اللف والنشر) أى لما تقدم انه ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده اليه (قوله وقد أهمله السكاكى) أى ترك ذكر هذا القيد وهو قوله على التعيين (قوله أعم) أى لانه شرط فى اللف عدم تعيين ما لكل واحد وقال هنا ذكر متعدد واضافة ما لكل اليه وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أولا (قوله وأقول) أى فى الجواب عن السكاكى حيث ترك قيد التعيين وصار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم لللف والنشر وللقول بأن التقسيم أعم عموما مطلقا (قوله ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد) أى قيد التعيين لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهى مقتضية للتعيين من المتكلم وهذا مفقود فى اللف والنشر اذ ليس الخ وعلى هذا أى كون الاضافة مغنية عن التعيين لاقتضائها اياه فيكون ذكر المصنف لها تأكيدا والحاصل انا لانسلم أن السكاكى أهمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم لانه ذكر الاضافة المستلزمة للتعيين فيكون التقسيم عنده مباينا للف والنشر (قوله بل يذكر فيه ما لكل) أى من غير اضافة والحاصل انه فى التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد اليه واضافة ما لكل اليه تستلزم تعيينه ففى التقسيم اضافة وتعيين من المتكلم بخلاف اللف والنشر فان المتكلم انما يذكر ما لكل واحد من غير اضافة والذى يضيف ما لكل واحد اليه انما هو السامع بذهنه فالاضافة من السامع وكذلك التعيين ولا اضافة فيه ولا تعيين من المتكلم (قوله المتلمس) هو جرير بن عبد المسيح كما فى الاطول (قوله على ضيم) على بمعنى مع أى مع ضيم أى مع ظلم أى لايتوطن فى مواطن الظلم احد الا الاذلان (قوله الضمير) أى فى به عائد على المستثنى منه المقدر العام أى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (قوله فى الظاهر) أى فهو استثناء مفرغ حيث اسند الفعل له فى الظاهر وفى الحقيقة اسند الى العام المحذوف (قوله عير الحى) العير هو الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا لانه الذى يربط ويحمل الذل ويعين ذلك اضافته للحى فقول الشارح وهو الحمار أراد به الاهلى (قوله والوتد) بكسر التاء وفتحها (قوله على الخسف) أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله قطعة حبل بالية) أى فالمعنى هذا على الذل مربوط بقطعة حبل بالية يسهل انفلاسه منها ان اراد ويحتمل أن المراد هذا مربوط على الذل بتمامه من

ومنه) أى ومن المعنوى (التفريق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أوغيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء

فنوال الامير بدرة عين*) هى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) أى ومن المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد يخرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله) أى قول المتلمس (ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به *) الضمير عائد على المستثنى منه المقدر العام (الا الاذلان) أى فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به الا هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد * هذا) أى العير (مربوط على الخسف) أى الذل (برمته *) أى قطعة حبل بالية

ذرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته قاله فى الاطول (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له احد) لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك بين عير الحى والوتد وحينئذ فالاولى بجعل ضميره راجعا لكل منهما ويجعل قوله فلا يرثى متفرعا على الشج والربط (قوله الربط على الخسف) أى مع الخسف (قوله على التعيين) متعلق بأضاف ووجه التعيين أن ذا بدون ها اشارة للقريب وأما مع ها التنبيه فهو اشارة للبعيد (قوله فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد) وحينئذ فلا يتحقق التعيين لا يقال انه يتعين كون الاول للاول والثانى للثانى بقرينة خبر كل منهما لان المراد التعيين فى اللفظ وأما بالقرينة فهذا متحقق حتى فى اللف والنشر وحيث كان التعيين لفظا فى البيت غير متحقق فهو من اللف والنشر دون التقسيم (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع اشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا يقال فيما يأتى وانما لم يذكر اجتماع المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو أن يدخل شيآن) ببناء الفعل للمفعول وشيآن نائب الفاعل أى وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر فى معنى أى فى حكم أى فى شئ محكوم به كالمشابهة بالنار والمراد بجمعهما فى الحكم أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد له قول الشارح ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار وهذا هو الجمع (قوله كقوله) أى الوطواط (قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار) أى فى المماثلة للنار أى وهذا هو الجمع لانه كما مر الجمع بين متعدد فى حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه فى المماثلة للنار (قوله ثم فرق بينهما) أى بين التشبيهين (قوله الحرارة والاحتراق) أى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحر النار حرارتها فى نفسها لا لغيرها لانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله وهو جمع متعدد) أى كالروم فى البيت الآتى فانه يتناول النساء والرجال والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أى كالشقاء (قوله ثم تقسيمه) أى الحكم أى اضافة ما لكل متعدد اليه من ذلك الحكم (قوله أى تقسيم متعدد) أى اضافة ما لكل متعدد اليه ثم جمعه تحت حكم (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى فى مدح سيف الدولة بن حمدان الهمدانى حين غزا خرشنة بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمة والنون التى بعدها بلدة من بلاد الروم ولما غزا تلك البلدة اتفق له انه سبى وقتل منهم ولم يفتحها فقال المتنبى القصيدة تسلية له وقبل البيت الاول

قادا المقانب اقصى شربها النهل * مع الشكيم وأدنى سيرها سرع

حتى أقام على ارباض خرشنة * البيتين وبعدهما

الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتبع

والضمير فى قادو كذا فى أقام للممدوح وهو سيف الدولة والمقانب جمع مقنب ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد هنا العساكر والنهل الشرب الاول أى غاية شربها النهل مع الشكيم وهو الحديدة التى تكون داخل فم الفرس وأدنى سيرها السرعة وقوله الدهر معتذر الخ أى أن الدهر يعتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلدهم والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وأرضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع (قوله ولتضمين الاقامة معنى التسلط) فيه اشارة الى تصميم عزم ذلك الممدوح على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح (قوله عداها بعلى) أى والا فالاقامة تتعدى بفى أو بالباء (قوله وهو ما حول المدينة) أى من السور كما يدل عليه قول الاطول جمع ربض بمعنى السور ولكن المقرر أن الربض هو ما حول المدينة من البيوت كالحسينية والحوالة بمصر (قوله تشقى به) أى بالممدوح أى باقامته هنالك (قوله جمع صليب النصارى) أى جمع صليب وهو معبود النصارى (قوله جمع بيعة) بكسر الباء الموحدة وسكون

(وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أنه يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى أن القريب فيه اقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا القريب أعنى العير وذا الاقرب أعنى الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا رعاية أمثال ذلك (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيآن فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله)

فوجهك كالنار فى ضوئها * وقلبى كالنار فى حرها)

ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح والتضمين الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة

الياء المثناة تحت (قوله وهى متعبدهم) أى النصارى أى وأما متعبد اليهود فيقال له كنيسة وقيل بالعكس (قوله وحتى متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عاطفة الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة كما يوهمه كلامه لان الجار لا يجوز دخوله على الفعل الغير المأول والمعنى انه قاد العساكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم والصلبان والبيع والمراد بشقائها به هلاكها (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح) الاولى أن يقول جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء والاولاد والمال والزرع فى حكم وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبى وقتل ونهب واحراق ورجع لكل واحد من هذه الاقسام ما يناسبه فرجع للسبى ما نكحوا من النساء وللقتل ما ولدوا وللنهب ما جمعوا أى من الاموال وللنار ما زرعوا فأشجارهم للاحراق تحت القدور ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له فى التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع فى الحكم والحاصل أن الشقاء وان تعلق بالروم والصلبان والبيع الا أن التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكر ما دون من الخ) أى انه عبر عن نسائهم وأولادهم بما الموضوعة لغير العاقل دون من الموضوعة لمن يعقل اشارة الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله وملاءمة) عطف على اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى حق الصحابة (قوله أو حاولوا) عطف على حاربوا (قوله سجية) خبر مقدم وتلك مبتدأ مؤخر ومنهم صفة لسجية وكذا قوله غير محدثة فقد فصل بين الصفة والموصوف بالمبتدا والمعنى تلك الخصلة وهى اضرار الاعداء ونفع الاشياع غريزة فيهم وطبيعة لهم وقوله شرها البدع مبتدأ وخبر والجملة خبران وجملة فاعلم اعتراضية بالفاء وجملة ان الخلائق شرها البدع مستأنفة جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله غير محدثة وهو لم جعلتها غير محدثة مع انها ممدوحة مطلقا (قوله وهى المبتدعات المحدثات) أى من الاخلاق وهذا بيان لمعنى المراد من البدع فى البيت والحاصل أن البدع جمع بدعة وهى فى الاصل الامر الحادث فى الدين بعد استكماله بالكتاب والسنة والمراد بالبدع هنا فى البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبه الغرائز وبعضها مستحدث فشر الاخلاق ما كان مستحدثا لا ما كان كالغرائز لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينافى كونها خليقة لزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم فى الاول) أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله ثم جمعها فى الثانى) أى ثم جمع تلك الصفة فى البيت الثانى وقوله تحت كونها سجية الاوضح فى كونها سجية غير محدثة حيث قال سجية تلك منهم كما فى المطول (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) أى من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله أن يجمع بين متعدد فى حكم ثم يفرق أى يوقع التباين بينها ثم يضاف لكل واحد منها ما يناسبه (قوله أى امره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهو اتيان المولى سبحانه وتعالى والمراد يوم يأتى حامل أمره وهو الملك او المراد بأمره ما امر به والمراد باتيانه حصوله (قوله أى هوله) هذا التأويل واجب لا لاجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تفظيع اليوم والمناسب له مجىء الهول لا مجرد الزمان (قوله لا تكلم نفس) أى لا تتكلم فيه نفس فحذفت احدى التاءين اختصارا (قوله من جواب أو شفاعة) الاقتصار عليهما اما لعدم النفع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق من قوله قبل هذه الآية فما أغنت عنهم آلهتهم الآية ولان عدم التكلم بما ينفع هو الموجب لزيادة شدة الهول فان المنع من الكلام بغير ذلك كمطالبة الناس بالحق لا يوجب الشدة اه سم (قوله الا باذنه) أى الا باذن الله تعالى لقوله تعالى فى آية اخرى لا يتكلمون أى بما ينفع من جواب أو شفاعة الا من اذن له الرحمن ان قلت هذه الآية

وهى متعبد لهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى قاد الذائب أى العساكر جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا *) ذكر ما دون من اهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوى العقول وملاءمة لقوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثانى) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله * قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا) أى طلبوا (النفع فى أشياعهم) أى أتباعهم وأنصارهم (نفعوا * سجية) أى غريزة وخلق (تلك) الخصلة (منهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهى الطبيعة (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهى المبتدعات المحدثات قسم فى الاول صفة الممدوح الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سجية (والجمع مع التفريق والتقسيم) أى ومن المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم وتفسيره ظاهر مما سبق (كقوله تعالى يوم يأتى) أى الله أى امره أو يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) أى بما ينفع من جواب أو شفاعة (الا باذنه)

تفيد أنهم يتكلمون باذنه تعالى وهذا مناف لقوله تعالى فى آية اخرى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون قلت هذا فى موقف وذاك فى موقف آخر واذا اختلف الزمانان فلا معارضة أو أن المأذون فيه الجواب الحق المقبول والممنوع عنه العذر الباطل الغير المقبول (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من اهل الموقف (قوله شقى) أى محكوم له بالشقاوة أى دخول النار وهذا شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط والسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ماشاء ربك (قوله اخراج النفس بشدة الخ) هذا تفسير للزفير والشهيق بحسب الاصل ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مرادا من الآية ويحتمل أن المراد انهم فيها غم وتعب بسبب تذكرهم ما فاتهم الموجب لما هم فيه فشبه حالهم الذى هم فيه من التعب والغم بحالة من استولت الحرارة على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه (قوله أى سموات الآخرة وأرضها) وهذه دائمة باقية لا انقضاء لها ويدل على أن المراد سموات الآخرة وأرضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات (قوله أو هذه العبارة كناية الخ) أى أن المراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافى التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لان مدة دوام سموات الدنيا وأرضها من لوازمها الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة فى مثل ذلك فكأنه قيل خالدين فيها خلودا طويلا لا نهاية له فهو مثل قول العرب لا أفعل كذا ما اقام ثبير وما لاح كوكب (قوله ونفى الانقطاع) عطف تفسير (قوله أى الاوقت مشيئة الله تعالى) أى عدم الخلود ثم يحتمل أن الشارح حمل ما على انها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخلا فى معناها لانها نائبة عنه ويحتمل انه حملها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر فى الكلام (قوله من تخليد البعض) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف فيه استقصائية وكذا يقال فى قوله كالفساق (قوله وأما الذين سعدوا) أى بالايمان وان شقوا بسبب المعاصى لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقى أو مانع الجمع وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين فى شخص باعتبارين فتكون أمافى قوله وأما الذين سعدوا لمنع الخلو فتجوز الجمع (قوله عطاء) مصدر مؤكد أى أعطوا عطاء والجملة حالية (قوله ومعنى الاستثناء الخ) جواب عما يقال ما معنى الاستثناء فى قوله الا ماشاء ربك مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم لان معنى الآية أن كل أهل النار خالدون فيها فى كل وقت الا الوقت الذى شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال فى أهل الجنة ولا شك أن هذا يفيد أن هنا وقتا لا يخلد أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين منها فى ذلك الوقت وحاصل الجواب انه استثنى الفساق من المخلدين فى النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين فى الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود فى حقهم ناقص باعتبار المبدإ فظهر أن ماصدق الاستثناء فى الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الاشقياء لا يخلدون) كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان أى وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفى فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود فى النار عن كل واحد من اهلها يكفى فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والتأبيد الخ) أى والاقامة فى المكان ابدا وقوله من مبدإ معين أى كالاذن لاهله فى الدخول فيه وقوله كما ينتقض باعتبار الانتهاء أى كما فى الاستثناء الاول وقوله فكذلك باعتبار أى فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء أى كما فى الاستثناء الثانى

(فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) اخراج النفس بشدة (وشهيق) رده بشدة (خالدين فيها مادامت السموات والارض) أى سموات الآخرة وأرضها أو هذه العبارة كناية عن التأبيد ونفى الانقطاع (الا ماشاء ربك) أى الاوقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) أى غير مقطوع بل ممتد لا الى نهاية ومعنى الاستثناء فى الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون فى النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفى الثانى أن بعض السعداء لا يخلدون فى الجنة بل يفارقونها ابتداء يعنى ايام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدإ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء

وذلك لعدم حصول التأبيد من ذلك الوقت المعين ثم ان كلام الشارح هنا يقتضى أن الاستثناء الثانى من الخلود كالاول وأن المعنى وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها فى جميع الاوقات الا الوقت الذى شاء ربك عدم خلودهم فيه لمنعه بعض الناس من دخولها حين الاذن لاهلها بالدخول والحاصل أن الاستثناء فى الموضعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الاوقات لانه يتضمن أوقاتا لاتنتهى لامن الموصول وهو الذين لان الاستثناء منه يلزم عليه ايقاع ما على العاقل تأمل (قوله فقد جمع الانفس بقوله الخ) أى فقد جمع الانفس فى التكلم بقوله لاتكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ثم فرق بينهم) أى بأن أوقع التباين بينها بجعل بعضها شقيا وبعضها سعيدا بقوله فمنهم شقى وسعيد وقد يقال ان هذا ليس من باب الجمع والتفريق لان المجموع فى الحكم الذى هو التكلم الانفس والتفريق متعلق بأهل الموقف لان ضمير فمنهم شقى وسعيد رجعه الشارح لاهل الموقف وما كان يتم كون الآية من الجمع والتفريق الالو كان ضمير منهم راجعا للانفس وأجاب الشارح فى المطول بأن الانفس وأهل الموقف شئ واحد لان النفس فى لاتكلم نفس نكرة فى سياق النفى فتعم كل نفس فى ذلك اليوم والنفوس فى ذلك اليوم هى نفوس أهل الموقف فاتحد المراد بالنفس بالمراد بأهل الموقف وحينئذ فعود الضمير على أهل الموقف كعوده على الانفس (قوله أحدهما أن يذكر أحوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) المراد بالاضافة مطلق النسبة ولو بالاسناد لاخصوص الاضافة النحوية وهذا المعنى مغاير لتقسيم بالمعنى المتقدم لان ما تقدم أن يذكر متعدد ثم يضاف لكل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فانه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حق بالقنا ومشايخ) القنا بالقاف والنون جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين هم لحى والالتثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب فقوله من طول ما التثموا أى شدوا اللثام حالة الحرب وفى هذا اشارة الى كثرة حروبهم وفى ابن يعقوب ان طول اللثام عبارة عن لزومهم زى الكبراء وأهل المروءة فى عرفهم (قوله ثقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا) ... (قوله اشدة وطأتهم) أى ثباتهم على اللقاء (قوله ودفاع ملم) أى مدافعة الامر العظيم النازل (قوله اذا اشتدوا) بفتح الشين أى حملوا على العدو والثقل هنا عبارة عن شدة نكاية الملاقى لهم وعجزه عن تحمل اذاهم (قوله لقيام واحد مقام الجماعة) أى فى النكاية (قوله قليل اذا عدوا) أى لان أهل النجدة مثلهم فى غاية القلة (قوله ذكر أحوال المشايخ) أى من الثقل والخفة والكثرة والقلة (قوله وهكذا الى الآخر) أى فأضاف الى الكثرة حالة الشدة وأضاف الى القلة حالة العد ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله استيفاء أقسام الشئ) أى بحيث لايبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر ومنه قول النحاة الكلمة اسم وفعل وحرف (قوله يهب لمن يشاء اناثا) قدم الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم ثم انه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف لان فى التعريف تنويها أى تعظيما بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لايخفون عليكم ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم والتأخير فقدم الذكور وأخر الاناث اشارة الى أن تقديم الاناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل اقتضى ذكر وهو الاشارة الى أن الله يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد (قوله أو يزوجهم) من المزاوجة وهى الجمع أى أو يجمع لهم من الذكران والاناث (قوله ويجعل من يشاء عقيما) أى لم يولد له أصلا انه عليم بالحكمة فى ذلك قدير على ما يريد لايتعاصى عليه شئ مما أراده (قوله فان الانسان الخ) حاصله أن الآية قد تضمنت أن الانسان الذى شأنه الولادة ينقسم الى

قوله فى المطول وكذا فى النسخ ولعله فى المطول
وليحرر بالمراجعة اه مصححه

فقد جمع الانفس بقوله لاتكلم نفس ثم فرق
بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد ثم قسم
بأن اضاف الى الاشقياء مالهم من عذاب
النار والى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله
فأما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم
على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر
أحوال الشئ مضافا الى كل) من تلك
الاحوال (ما يليق به كقوله)
سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد
(ثقال) لشدة وطأتهم على الاعداء
(اذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى
مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاح
(كثير اذا اشتدوا) لقيام
واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر
احوال المشايخ وأضاف الى كل حال
ما يناسبها بأن اضاف الى الثقل حال الملاقاة
والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر
(والثانى استيفاء أقسام الشئ) كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء
عقيما) فان الانسان اما أن لايكون له ولد
أو يكون له ولد ذكر أو انثى أو ذكر وانثى وقد
استوفى فى الآية جميع الاقسام

الذى لا يولد له أصلا والى الذى يولد له جنس الذكور فقط والى الذى يولد له جنس الاناث فقط والى الذى يولد له جنس الذكور والاناث معا فكأنه قيل الانسان اما أن لا يكون له ولد أصلا واما أن يكون له جنس الذكور فقط واما أن يكون له جنس الاناث فقط واما أن يكون له الجنسان معا فهذا تقسيم مستوف لاقسام الانسان باعتبار الولادة وعدمها واعلم أن السر فى الاتيان بأو المقتضية للمباينة فى قوله تعالى أو يزوجهم ذكرانا واناثا دون الواو المقتضية للجمع كما ذكر فيما قبل هذا القسم وبعده هو أنه لما عبر بالضمير فى يزوجهم الراجع لطائفتين المذكورتين أو احداهما ولم يقل ويهب لمن يشاء أتى بأو للاشارة للمباينة وأن هذا غير ما ذكر أولا اذ المذكور أولا هو الذكور فقط والاناث فقط بخلاف ما لو عبر بالواو فانه يفيد أن الذى اختص بالذكور أو اختص بالاناث يجمع له بين الذكور والاناث وليس بصحيح لان المراد كما مر ذكر كل قسم على حدته وأما الاقسام الاخرى فلما قال فيها يهب لمن يشاء ويجعل من يشاء فعبر بالظاهر عن الموهوب له والمجعول له فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة فى نفس الامر لان اللفظ الظاهر اذا كرر أفاد المغايرة بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة عطفت بالواو تنبيها على توافقها فى الوقوع واشتراكها فى الثبوت كذا قيل لكن يرد أن يقال لم لم يقل او يزوج من يشاء ذكرانا واناثا أى يجعل لمن يشاء الذكور والاناث معا فيفيد المباينة ويجرى الكلام على نسق واحد وقد يقال فائدة العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير اسلوب الكلام الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح افاده يس نقلا عن السيد وتأمله (قوله وهو أن ينتزع الخ) قال فى الاطول هذا لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمرو أسدا ولا نحو لقيت من زيد أسدين أو أسودا فالاولى أن يقال وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أو اكثر أمر آخر أو اكثر مثله فيها انتهى قرره الفنرى وهذا الانتزاع دائر فى العرف يقال فى العسكر ألف رجل وهم فى أنفسهم ألف ويقال فى الكتاب عشرة ابواب وهو فى نفسه عشرة ابواب والمبالغة التى ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة (قوله آخر) هو بالرفع نائب فاعل ينتزع واشار الشارح بتقدير أمر الى انه صفة لمحذوف (قوله أى لاجل المبالغة) أى أن الانتزاع المذكور يرتكب لاجل افادة المبالغة أى لاجل افادة انك بالغت فى وصف المنتزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أى ما ذكر من المبالغة لكمالها الخ فهو علة للعلة ويحتمل أن المراد وذلك أى ما ذكر من الانتزاع لاجل المبالغة لكمالها الخ فهو علة للمعلل مع علته وانما قدر الشارح ذلك اشارة لدفع ما قد يتوهم من أن قوله متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها ويصح أن يجعل لام لكمالها بمعنى فى صلة للمبالغة أى لاجل المبالغة فى كمال تلك الصفة فيه (قوله لكمالها فيه) أى لادعاء كمال تلك الصفة فى ذلك المنتزع منه وانما قلنا لادعاء الكمال للاشارة الى أن اظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة فى ذلك الامر بحسب نفس الامر بل ادعاء كمالها فيه كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة المبنية على ادعاء الكمال ما تقرر فى العقول من أن الاصل والمنشأ لما هو مثل يكون فى غاية القوة حتى صار يفيض بمثاله فاذا أخذ موصوف بصفة من موصوف آخر بها افهم انك بالغت فى وصفه حتى صيرته فى منزلة هى أن من كانت فيه تلك الصفة صار متصفا بتفريع امثاله عنه فهى فيه كأنها تفيض بمثالها لقوتها كما تفيض الاشعة عن شعاع الشمس وكما يفيض الماء عن ماء البحر والى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أى الامر المنتزع منه بلغ الخ (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو يكون على وجهها ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام سبعة أشار المصنف اليها ولا مثلتها فيما يأتى

(قوله

(ومنه) أى ومن المعنوى (التجريد) وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة (أمر) آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) أى لاجل المبالغة وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام)

(قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما أن باء التجريد باء المصاحبة قاله عبد الحكيم وتدخل من على المنتزع منه ولم يوجد دخولها على المنتزع بخلاف الباء كذا في الاطول قال العلامة اليعقوبي والمناسب لمن حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبتدأ وناشئ من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما جعلها للبيان فلا يفيد المبالغة لان بيان شئ بشئ لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعل شئ مبدأ ومنشأ لذى وصف فانه يدل على كمال ذلك الشئ باعتبار ذلك الوصف فاذا قيل لى من فلان صديق حميم فكأنه قيل خرج لى من فلان وأتانى منه صديق آخر ولا شك أن هذا يفيد المبالغة فى وصف فلان بالصداقة (قوله لى من فلان صديق حميم) أى لى صديق حميم ناشئ من فلان أى مبتدأ ومنتزع منه (قوله أى قريب) تفسير لحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره (قوله من الصداقة) أى من مراتبها وقوله حدا أى مكانا ومرتبة وقوله صح معه أى مع مصاحبته للاتصاف بذلك الحد من الصداقة (قوله أن يستخلص منه) أى ينتزع منه ويستخرج منه (قوله نحو قولهم) أى فى مقام المبالغة فى وصف فلان بالكرم (قوله لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) يصح أن تكون الباء للمصاحبة أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحبا له ويصح جعلها للسببية أى لتسألن بسببه البحر أى شخصا آخر كالبحر بمعنى انه سبب لوجود بحر آخر مجرد منه مماثل له فى كونه يسأل (قوله بالغ الخ) أى بناء على أن المراد بالسؤال فى قوله لتسألن به البحر سؤال دفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر فى السماحة ويحتمل أن يكون السؤال لدفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر فى كثرة العلم (قوله فى المنتزع) أى على المنتزع لا على المنتزع منه كما فى القسم الذى قبله (قوله وشوهاء) أى ورب فرس شوهاء (قوله أولها اصابها من شدائد الحرب) أى من الضربات والطعنات وأو لتنويع الخلاف وذلك لان الشراح قيل ان قبح الوجه لسعة الاشداق جمع شدق وهو جانب الفم وقيل قبح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب والوصف بالشوهاء لما ذكر وان كان قبيحا فى الصور لكنه يستحسن فى الخيل لانه يدل على انها مما يعد لشدائد لقوتها وأدائها وأنها مما جرب للملاقاة فى الحروب والتصادم وذلك كمال فيها (قوله الى صارخ الوغى) أى الى الصارخ الذى يصرخ فى مكان الوغى والوغى الحرب والصارخ الذى يصرخ فى مكان الحرب هو الذى يصيح وينادى الفرسان لحضور الحرب والاجتماع اليه لاغاثته (قوله لأمة) بالهمزة الساكنة وقد تسهل (قوله والباء للملابسة والمصاحبة) أى متعلقة بمحذوف على انها مع مجرورها فى محل الحال من المجرور فى بى أى تعدو بى حالة كونى مصاحبا لمستلئم آخر وليست الباء للتعدية وليس قوله بمستلئم بدلا من الباء فى قوله بى لان ذلك يفوت التجريد ولانه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا كان مفيدا للاحاطة ولا للسببية متعلقة بتعدو لان المعنى حينئذ تعدو بى بسبب مستلئم وحينئذ فيكون المستلئم الذى هو منتزع سببا للمجرد منه والمقرر هو أن المجرد منه سبب ومنشأ لا العكس نعم يمكن اعتبار السببية بتكلف وذلك ان تدعى المبالغة حتى صار الاصل والسبب فرعا ومسببا وانما لم يحمل على ذلك لان المبالغة المفيدة للتجريد تكفى فى الحسن ومتى ما زيد عليها ما أوجب العكس صار الكلام كالرمز وصار فى غاية البرودة كما يشهد بذلك الذوق السليم (قوله والمصاحبة) تفسير مراد بالملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) قال سم الظاهر أنه صفة لمستلئم أقرب منه وقال اليعقوبى بالجر صفة لشوهاء والفنيق بالفاء والنون ثم ياء تحتية وقاف وقوله وهو الفحل المكرم أى الفحل من الابل الذى ترك اعلاؤه وركوبه تكرمة له وقوله المرحل أى المرسل عن مكانه أى انه مطلق وغير مربوط فى محل فشبه الفرس بالفحل المذكور فى القوة وعدم القدرة على المصادمة (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله الخفيف أى اطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله بالغ فى استعداده للحرب) أى بملازمته لبس

ومنها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم أى قريب يهتم لامره أى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة ومنها ما يكون بباء المعية فى المنتزع نحو قوله وشوهاء أى ورب فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى أى الى مستغيث فى الحرب بمستلئم أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أى تعدو بى ومعى من نفسى مستعد للحرب بالغ فى استعداده للحرب

قوله وعدم القدرة الخ هكذا فى النسخ والاولى أن يقول والقدرة الخ باسقاط لفظة عدم أو يقول وعدم القدرة على مصادمته تأمل اه مصححه

الأسنة وغيرها من آلات الحرب (قوله حتى انتزع منه آخر) أى حتى صار بحيث يخرج منه مستعد آخر يصاحبه (قوله فى المنتزع منه) أى على المنتزع منه ففى بمعنى على (قوله أى فى جهنم) تفسير للضمير المجرور بفى وقوله وهى أى جهنم نفسها (قوله لكنه انتزع منها دارا أخرى الخ) حاصله انه بولغ فى اتصافها بكونها دارا ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض وبصدر عنها دار أخرى مثلها فى الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد فكأنه قيل ما أعظم تلك الدار فى لزومها لهم وعدم انفكاك عذابها عنهم وكونها لا تضعف مع طول الخلود ولا تفنى بتصرم الاعوام حتى انها تفيض دارا أخرى مثلها فى اللزوم وقوة العذاب بلا ضعف مع التخليد (قوله تهويلا الخ) علة للانتزاع الدار الاخرى منها (قوله ومبالغة فى اتصافها بالشدة) بحث فيه بعضهم بأن انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة فى الخلود لا فى شدة العذاب الا أن يقال اتصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب فانتزع منها دار اخرى مثلها فى شدة العذاب وفى كونها مخلدا فيها انتهى قال العصام يمكن أن لا تكون فى هنا للانتزاع بل لافادة أن دار الكفار منزلة بعض جهنم لأن كثيرا منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى أوسع من أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد (قوله بدون توسط حرف) أى بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الاحوال من غير حرف مستعان به على افادة التجريد (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو قتادة بن مسلمة الحنفى نسبة لبنى حنيفة قبيلة (قوله فلئن بقيت) أى حيا وقوله لارحلن أى لاسافرن وقوله بغزوة الباء للسببية أو بمعنى اللام كما هو فى بعض النسخ (قوله تحوى الغنائم) قال فى المطول الجملة صفة الغزوة أى تجمع تلك الغزوة الغنائم أى يجمع أهل تلك الغزوة الغنائم وأ... منهم قال العصام ويحتمل أن ضمير تحوى للخطاب أى تحوى أنت و يكون فيه التفات من التكلم فى قوله لئن بقيت لارحلن الى الخطاب فى قوله تحوى الغنائم أى أحوى بها الغنائم وأما على كلام الشارح من أن ضمير تحوى للغزوة فلا التفات فيه والالتفات انما هو فى أو يموت كريم (قوله منصوب باضمار أن) أى لوقوعه بعد أو التى بمعنى الا أى لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم وما ذكره من النصب هو الرواية فى البيت والا فيجوز رفعه بالعطف على تحوى بحذف العائد أى لارحلن لغزوة تحوى الغنائم أو يموت فيها كريم أى أو يستشهد فيها بالقتل (قوله يعنى نفسه) أى أن الشاعر يعنى بالكريم نفسه أى لان معنى الكلام كما أفاده السياق انى اسافر لغزوة اما أن اجمع فيها الغنائم أو أموت (قوله من قبيل الالتفات الخ) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد مبنى على التعدد وهما متنافيان وذلك لان المعنى المعبر عنه فى الالتفات بالطريق الاول والثانى واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله قلنا لا ينافى الخ) أى قلنا الالتفات لا ينافى التجريد (قوله على ما ذكرنا) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه قد يقتضى انه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والمراد بالتعدد فى التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أن ما فى البيت تجريد نظرا للتغاير الادعائى والتفات نظرا للاتحاد الواقعى وفى بعض الحواشى ليس مراد الشارح بعدم منافاة الالتفات للتجريد أنه يجوز اجتماعهما فى لفظ واحد قصدا بل مراده أن الالتفات لا ينافى احتمال التجريد فكما صح فى البيت الالتفات يصح فيه التجريد على البدلية لا على الاجتماع وذلك لان من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم فى قولهم لى من فلان صديق حميم اذ لا معنى للالتفات فيه لاتحاد الطرفين فيه اذ هما معا غيبة والثانى كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع والتجريد

حتى انتزع منها أخرى (ومنها) ما يكون بدخول فى فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد) أى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أى الا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا

فيه بأن يقال انتزع تعالى من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع والثالث كالمثال الذى نحن بصدده اصمت فسه وهو ان بقيت لا رحلن بغزوة الخ فان المتكلم بهذا الكلام يحتمل انه قصد المبالغة في وصف نفسه بالكرم حتى انتزع من نفسه كريما آخر فيكون تجريدا ويحتمل انه أراد التفنن في التعبير وتحويل الكلام من اسلوب الى اسلوب آخر جديد فيكون التفاتا وأما كون الالتفات والتجريد يجتمعان في مادة قصدا فلا يصح انتهى كلامه قال العلامة عبد الحكيم والصواب أن اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنتقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه فهو يعنى قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التكلم للغيبة وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة في الكرم ولا يرد ما قيل ان الالتفات يقتضى الاتحاد والتجريد يقتضى التغاير ولو ادعاء وبينهما تناف لانه انما يلزم ذلك لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة بحسب اقتضاء المقام وهنا ليس كذلك لما عرفت أن الالتفات من حيث انه انتقل من التكلم للغيبة لاجل تجديد الاسلوب والتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة في الكرم مثلا اهـ وبهذا تعلم أن قول الشارح قلنا لا ينافى التجريد بمعناه قلنا ان الالتفات لا ينافى التجريد وانه يجوز اجتماعهما معا في مادة قصدا والحاصل أن التنافى انما يأتى لو كان المقام مقتضيا لهما بجهة واحدة وأما اجتماعهما في مادة كل واحد باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فيه انه لم يتعرض لعدم المنافاة سابقا فالاولى لا ينافى التجريد بالمعنى المذكور وقد يجاب بأن المراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كما مر (قوله فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم) أى فيكون مثله من جهة أن من داخلة على المنتزع منه في كل وذلك لان التقدير كالمذكور (قوله وفيه نظر) أى وفي هذا القيل نظر (قوله لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير) أى ومن المعلوم أن تقدير شئ زائد في الكلام انما يحتاج اليه عند عدم تمام المعنى بدونه وانما كان هذا الكلام يفهم منه أن المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير الجار والمجرور لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم والجارى على الالسن أن يقال لا بد لى من الغنيمة أو الموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغة المصححة للتجريد (قوله ومنها ما يكون بطريق الكناية) أى مصحوبا بطريق الكناية أى تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما انه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل (قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) أى بكف من هو موصوف بالبخل وحاصله أن ذلك الممدوح وهو المخاطب من أهل الشرب والعادة أن الانسان يشرب بكف نفسه فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه فصار الاصل وبشرب بكف كريم ثم عبر عن ذلك المعنى بالكناية بأن اطلق اسم الملزوم وهو نفى الشرب بكف البخيل وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم فالتجريد مقدم على الكناية نعم الكن في توجيه كون التركيب محتويا على ما تقدم توجيه الكناية كما فعل الشارح فقوله أى يشرب الكأس بكف الجواد اشارة للمعنى الكنائى والكأس اناء مملوء من خمر (قوله انتزع) أى الشاعر وقوله منه أى من المخاطب وقوله جوادا أى آخر غير المخاطب الممدوح وقوله يشرب هو أى الممدوح وقوله بكفه أى بكف ذلك الجواد المنتزع (قوله على طريق الكناية) أى ويجرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث اطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم انه يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله لانه اذا نفى الخ) أى وبيان جريانه على طريق الكناية أن المخاطب اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل بقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فقد أثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان المخاطب لما تحقق له الشرب في نفس الامر لكونه من أهل الشرب ولم يكن شربه

(قوله تقديره أى يعوض منى كريم) فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم ولا يكون (وفيه نظر) لحصول التجريد بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية نحو قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا أى يشرب الكأس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم

بكف بخيل فقد كان بكف كريم اذ لا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) أى فهو وحينئذ ذلك الكريم فى نفس الامر والحاصل أن الشاعر قد جرّد كريما آخر من المخاطب وكنى عن شربه بكفه المستلزم لنفى الشرب بكف البخيل ولا منافاة بين الكناية وكون المكنى عنه مجرّدا من غيره فانه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلو امتنع التعبير عن المجرد بالكناية لامتنع بالتصريح (قوله وقد خفى هذا) أى كونه ينتزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو العلامة الخلخالى (قوله فزعم الخ) حاصله أن الخلخالى زعم أن كلام المصنف فى جعل هذا أى قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا تجريدا فى الكناية لا يصح لان الخطاب فى قوله يا خير من يركب المطى ان كان لنفسه فهو تجريد لانه صير نفسه أمامه يخاطبها وانما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكرم فيكون وصفا للمجرد أولا ولا تجريد فى الكناية نفسها لان التجريد وقع أولا والكلام فى كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذى هو ذلك المخاطب بواسطة دلالته على انه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد فى شئ (قوله وقول) أى فى الرد على ذلك البعض (قوله الكناية لا تنافى التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه (قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه) أى من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لان المخاطبة ليست من أنواع التجريد وانما تدل عليه وذلك لان المخاطب يكون أمام الانسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه ولا يجعلها أمامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ليتمكن من خطابه وحينئذ فمخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد (قوله مثله فى الصفة التى سيق الخ) أى كفقد المال والخيل فى البيت الآتى (قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال) أى لا خيل ولا مال عندك تهديه للممادح فاذا لم يكن عندك شئ من ذلك تواسى به المادح فواسه بحسن النطق (قوله أى الغنى) تفسير للحال والمعنى فليعن حسن النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يعن الحال الذى هو الغنى على الاهداء اليه لعدم وجدانه وعبارة الاطول المراد بالحال الفقر والمعنى فليسعد النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يعن الحال الذى هو الفقر على الاهداء اليه وفيه أن الفقر لا يساعد ولا يعين على الاهداء وانما الذى يساعد ويعين عليه الغنى الذى هو عادمه فتأمل (قوله المقبولة) أى وهى الاغراق والتبليغ وبعض صور الغلو (قوله لان المردودة الخ) علة لمحذوف أى وقيد بالمقبولة لان المردودة وهى بعض صور الغلو لا تكون الخ لان الغلو كما سيأتى ان كان معه لفظ يقربها من الصحة أو تضمنت نوعا حسنا من التخييل أو خرجت مخرج الهزل والخلاعة قبلت والا ردّت (قوله وفى هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا وذلك لان حاصلها أن يثبت فى الشئ من القوة أو الضعف ما ليس فيه وخير الكلام ما بولغ فيه وأعذب الحديث اكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد وحينئذ فتكون من المحسنات مطلقا وانما قلنا مع ايهام الصحة وظهور المراد لان الكذب المحض الذى قصد ترويج ظاهره مع فساده لم يقل أحد من العقلاء انه مستحسن (قوله وعلى من زعم انها مردودة مطلقا) أى لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا خير فى كلام أوهم كذبا أو حققه كما يشهد له قول حسان رضى الله عنه

واثما

فهو ذلك الكريم
ومع العلم انه يشرب بكفه فزعم أن الخطاب
ونبه فى هذا على بعضهم تجريد والا فليس من
ان كان لنفسه فهو كناية عن كون الممدوح
التجريد فى شئ بخيل والكناية لا تنافى التجريد
غير بخيل والاول ولو كان الخطاب لنفسه
على ما قررنا ولو بل لا خلاف فى قوله (ومنها
مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد
مخاطبة الانسان نفسه شخصا آخر مثله
فى ذلك أن ينتزع من نفسه الكلام مخاطبه
فى الصفة التى سيق لها (ولا مال)
(قوله لا خيل عندك تهديها أى الغنى
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال أى فقد
انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد
الخيل والمال وخاطبه (ومنها) أى ومن
المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة
لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى
الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة
مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا

وانما الشعر لب المرء يعرضه * على المجالس ان كيسا وان حمقا
فان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا

والذى فيه مبالغة لاصدق فيه فهو ليس من اشعر بيت فهذان قولان مطلقان والمختار أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة كما أشار اليه المصنف (قوله ثم انه فسر مطلق المبالغة) أى ولذا أتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغة الخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهى لئلا يعود على المقبولة (قوله مطلقا) أى سواء كانت مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى لوصف) ضمن يدعى معنى يثبت فعداه باللام أى أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى أى أنه بلغ وقوله فى الشدة الخ فى بمعنى من أى بلغ ووصل من مراتب الشدة او الضعف حدا أى طرفا وكان مستحيلا أو مكانا مستبعدا يقرب من المحال والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أى عقلا وعادة كما فى الغلو أو عادة لا عقلا كما فى الاغراق وقوله أو مستبعدا أى بأن كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله وانما يدعى ذلك) أى بلوغ الوصف لتلك المرتبة لدفع توهم أن ذلك الوصف غير متناه فيه أى غير بالغ فيه النهاية بل هو متوسط أو دون المتوسط وأتى الشارح بذلك اشارة الى أن قول المصنف لئلا يظن ليس داخلا فى حد المبالغة بل التعريف تم بدونه وأنه بيان للعلة التى تحمل البليغ على ايجاد المبالغة وبه اندفع ما يقال ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك واختار العصام فى الاطول أن هذا التعليل من جملة الحد وأنه احترز بذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا مع الغفلة عن قصد دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل أن الدعوى المذكورة ان قصد بها دفع الظن المذكور كانت مبالغة وان لم يقصد بها ذلك بل غفل عن ذلك القصد فلا تكون مبالغة عند العصام كلامه (قوله وتذكير الضمير) أى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) أى فكأنه قال لئلا يظن أنه غير متناه فى احد الامرين والاحد مذكر مفرد وظاهر كلامه انه اذا ذكر متعاطفان بأو يعاد الضمير على احدهما مطلقا وهو ما اقتضاه كلام كثير ونقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام أن افراد الضمير فى المتعاطفين بأو اذا كانت للابهام كما تقول جاءنى زيد أو عمرو فأكرمته اذ معنى الكلام جاءنى أحدهما فأكرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد الضمير عليهما معا كما فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة (قوله فى التبليغ) هو مأخوذ من قولهم بلغ الفارس اذا مد يده بالعنان ليزداد الفرس فى الجرى (قوله والاغراق) مأخوذ من قولهم اغترق الفرس اذا استوفى الحد فى جريه (قوله والغلو) مأخوذ من قولهم غلا فى الشئ اذا تجاوز الحد فيه (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى انحصار المبالغة فى الاقسام الثلاثة بالدليل العقلى (قوله لان المدعى) أى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (قوله فتبليغ) أى فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوى المتقدم (قوله كقوله) أى كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق وان أكثر العدو (قوله فعادى عداء) أى والى ذلك الفرس يقال والى بين الصيدين اذا جرح أحدهما على اثر الآخر فى طلق واحد أى اذا الق احدهما على وجه الارض اثر الآخر فى شوط واحد من غير أن يتخلله وقت لاحقوه وغيرها (قوله بين ثور) متعلق بعادى أى والى بين ثور ونعجة أى صرع احدهما أى ألقاه على وجه الارض على اثر الآخر فى طلق واحد أى شوط واحد (قوله دراكا) بكسر الدال على وزن كتاب تابل منهم والظاهر أنه تأكيد لقوله عداء لان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتبار الكون على الاثر فى مادة وذكر بعض شراح ديوان امرئ القيس انه لم يرد الموالاة بين ثور ونعجة

ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها
والقبول منها والمردود فقال (والمبالغة)
مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة
او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا) وانما
يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف
(غير متناه فيه) أى فى الشدة او الضعف
وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى
احد الامرين (وتنحصر) المبالغة
(فى التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد
الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك (لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ
كقوله) اى امرئ القيس (فعادى) يعنى الفرس (عداء) هو
الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما على
اثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور) يعنى
الذكر من بقر الوحش (ونعجة *) يعنى الانثى
منها (دراكا) اى متتابعا

فقط وانما أراد الكثير من النعاج والثيران والدليل على ذلك قوله دراكا ولو أراد ثورا ونعجة فقط
لاستغنى بقوله فعادى عداء وانما يريد أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا فيفيد أنه قتل الكثير
فى طلق واحد وحينئذ فهو غير تأكيد لقوله عداء تأمل (قوله فلم ينضح) أى لم يرشح ذلك الفرس
الذى عادى بين الصيدين بخروج ماء أى عرق واعلم أن نضح ان كان بمعنى رش كان من باب ضرب
وان كان بمعنى رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله فيغسل) يحتمل انه اراد بالغسل المنفى غسل العرق
ويكون تأكيدا لنفى العرق ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره
حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله ادعى أن فرسه ادرك ثورا ونعجة) أى أثوارا ونعاجا على
الاحتمالين السابقين فى قوله دراكا (قوله فى مضمار) أى فى شوط (قوله وهذا) أى ما ادعاه
ممكن عقلا وعادة أى وان كان وجود تلك الحالة فى الفرس فى غاية الندور عادة (قوله وان
كان) أى المدعى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (قوله فاغراق) أى فدعوى بلوغه
الى حيث يستحيل بالعادة تسمى اغراقا لان الوصف بلغ الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد
فناسب معناه اللغوى المتقدم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو عمرو بن الايهم التغلبى (قوله
ما دام فينا) أى ما دام مقيما فينا أى معنا وفى مكاننا (قوله حيث مالا) أى حيث رحل عنا
وسكن مع غيرنا واتباع الكرامة له ارسالها اليه وبعثها فى أثره فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار
فى حالة كونه مقيما عندهم وفى حالة كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم فالوصف المبالغ فيه كرمهم
ولا شك أن اكرام الجار فى حالة كونه مع الغير وارتحاله عنهم محال عادة حتى انه يكاد أن يلتحق بالمحال
عقلا فى هذا الزمان لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة واعلم أن هذا البيت انما
يصلح مثالا للاغراق اذا حمل قوله ونتبعه الكرامة حيث مال على أن المراد ارسال الاحسان اليه
الدافع لحاجته وحاجة عياله بعد ارتحاله عنهم وكونه مع الغير وأما ان حمل على أن المراد اعطاء الجار
الزاد عند ارتحاله وسفره الى أى جهة فلا يصلح مثالا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا شائع عند
الاسخياء وأصحاب المروءات (قوله وهما مقبولان) أى لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد
واعلم أن ما ذكر من المقبول والمردود انما هو بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر
للبيان فالكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات بالنظر للمواد
والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضىء مجاز مركب عن كثرة صفائه ونوره وقوله عقدت سنابكها
البيت مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقوله يخيل لى البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره
الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفى للقسم الاول اعنى قوله وان
كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفى القسم الثانى أعنى قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بأن يقول أى وان لم
يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار له
الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أى وترك نفى القسم الثانى لامتناع الخ أو أنه علة لاقتصاره
فى تفسير والا على ما ذكره فيه (قوله اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا) أى لان الامكان العادى
أن يكون الامكان بحكم الوقوع فى أكثر الاوقات أو دائما (قوله ولا ينعكس) أى عكسا كليا
فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله فغلو) أى فهو غلو أى
ان ادعاء بلوغ الشئ الى كونه غير ممكن عقلا وعادة يسمى بالغلو لتجاوزه حد الاستحالة العادية الى
الاستحالة العقلية فناسب معناه اللغوى المتقدم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو نواس وهو
الحسن بن هانئ لقب بأبى نواس لانه كان له عذبتان تنوسان أى تتحركان على عاتقيه وهذا البيت
من قصيدة له فى مدح هارون الرشيد بأنه أخاف الكفار بحيث أخاف من وجد منهم ومن لم يوجد وانما مثل
بهذا البيت ولم يكتف بأمثلة الاقسام الآتية لانه مثال للمبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها

(فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى أن فرسه ادرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه) من الاتباع (الكرامة حيث مالا) أى نرسل الكرامة على اثره أى سار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع (وهما) أى التبليغ والاغراق مقبولان (والا) أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله

ما يقربها الى الصحة ولم تتضمن تخييلا حسنا ويمكن أن يريد الشاعر انه لتخافك النطف التي لم تخلق فلم تخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا اه اطول (قوله وأخفت أهل الشرك) أى ادخلت فى قلوبهم الخوف والرعب ببطشك وهيبتك (قوله حتى انه) بكسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها وحينئذ فهى ابتدائية (قوله النطف) جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الانسان وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد فقد بالغ فى اخافته أهل الشرك حيث صيره تخافه النطف التى لم توجد ومعلوم أن خوف النطف محال لان شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود الموصوف بعدمها فضلا عن خوف المعدوم فهذه المبالغة غلو مردود لعدم اشتماله على شئ من موجبات القبول الآتية (قوله منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة) أى من تلك الاصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الامر الذى وقع فيه الغلو الى الصحة أى الى امكان وقوعه (قوله نحو لفظة يكاد) أى ولفظة لو ولولا وحرف التشبيه (قوله يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار) المبالغ فيه اضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير نار ولا شك أن اضاءة الزيت اضاءة كاضاءة المصباح بلا نار محال عقلا وعادة فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء كاضاءة المصباح بلا نار لرد وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة لان المعنى يقرب زيتها من الاضاءة والحال انه لم تمسسه نار ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قيل ان الصنف الممثل بالآية كان ينبغى له أن يقول منها ما ادخل عليه ما يخرجه عن الامتناع بدل قوله ما يقربه الى الصحة تأدبا بالاذعان لكلام الله لا مزيد عليه كيف يقال فيه ما يقربه الى الصحة ثم ان ماذكر من كون اضاءة الزيت كاضاءة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر ولصحة قدرة المولى اذلك اللهم الا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة فى عقول العامة تأمل (قوله ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل) أى ومن اصناف الغلو المقبولة الصنف الذى تضمن نوعا حسنا من تخييل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فيتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد المصنف بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن الصحة بمغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه يعقوبى (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله سنابكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا) مفعول عقدت وقوله بكسر العين أى وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت وتمام البيت كما يأتى لو تبتغى عنقا عليه لامكنا أى لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير لامكن ذلك العنق أى السير اذ عى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل للوهم تخييلا حسنا من ادعاء كثرته وكونه كالارض التى فى الهواء صحته فلا يخيل له حتى يلتفت الى القواعد فصار مقبولا ولقائل أن يقول ان الاستحالة هنا انما هى عادية لامكان مشى الخيل وعنقها فى الهواء والريح فضلا عما اذا وجد جسم آخر معه كالغبار وأجيب بما تقدم من أن المراد بالاستحالة العقلية الاستحالة ولو فى عقول العامة فتأمل (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فى ذلك من التورية لان قوله ولا تفتح فيه العين له معنيان قريب وهو النهى عن فتح العين الجارحة فى الغبار لئلا يؤذيها ما ينزل فيها وليس هذا مرادا وبعيد وهو النهى عن فتح العين فى هذا

وأخفت أهل الشرك حتى انه) الضمير
للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) فان
خوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلا
وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو
(أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى
الصحة نحو) لفظة (يكاد فى قوله تعالى يكاد
زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن
نوعا حسنا من التخييل كقوله
عقدت سنابكها) أى حوافر الجياد (عليها)
يعنى فوق رؤسها (عثيرا*) بكسر العين أى
غبارا ومن لطائف العلامة فى شرح المفتاح
العثير الغبار ولا تفتح فيه العين.

اللفظ أى لفظ عمر لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهو المراد لان قصده ضبط الكلمة ويحتمل أن
المراد لما فى ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس احدهما اقرب من الآخر بناء على
استواء المعنيين هنا (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة (قوله البغالين) أى
الذين يسوقون البغال (قوله فضرطت البغلة) أى اخرجت ريحا من جوفها بصوت (قوله
فقال البغال) أى على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع
فى لحية العدل الذى وجد السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق المكنية (قوله
يعنى) أى بلحية العدل (قوله الوقر) أى الحمل بكسر أولهما (قوله الظرفاء) أى الحذاق
(قوله افتح العين فان المولى حاضر) هذا الكلام يحتمل معنيين فيحتمل افتح عينك ترالمولى أى
من هو أولى وأحق أن يقع ذلك فى لحيته وهو الشاهد حاضرا ويحتمل افتح عين لفظ العدل لتصيب
الضرطة معنى هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منهما خفيا كان تورية وان كان المعنيان
ليس أحدهما خفيا عن الآخر كان توجيها وهو أقرب هنا لصلاحية كل من المعنيين فهذه الحكاية
محتملة للتورية والتوجيه كما أن ماذكره العلامة كذلك الا أن هذه الحكاية ألطف مما ذكره العلامة
لما فيها من التفطن القريب والهجو بوجه لطيف (قوله ومن هذا القبيل) أى احتمال
التورية والتوجيه فى مادة فتح العين (قوله ما وقع لى فى قصيدة) أى فى مدح ملك وهو السلطان
أبو الحسن محمد كرت وقد ذكرتها فى أول المطول سبعة أبيات (قوله علا) أى ارتفع وقوله
يدعوه الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا (قوله وريثما فتحوا عينا غدا ملكا) أى فقوله
فتحوا عينا يحتمل فتحوا عين لفظ ملك أى وسطه فغدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل
أن يراد فتحوا العيون فيه ونظروه ووجدوه قد تبدل وصار ملكا فيتجه فيه التوجيه أو التورية على
ما تقدم والريث مصدر راث اذا ابطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لاشعار البطء بالزمان ويضاف للجمل
نائبا عن الزمان فيقال اجلس ريث انا كلمك بكلمتين أى اجلس زمانا مقداره ما كلمك فيه كلمتين
والتقدير هنا انه غدا ملكا فى الزمان الذى مقداره ما يفتحون فيه العين كذا قال اليعقوبى وهو
راجع لقول بعضهم ان ريثما بمعنى حيثما (قوله ومما يناسب هذا المقام) أى من جهة أن ضم
العين فيه اشارة لمعنى خفى وان كانت الاشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما
يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم وكلامهم أى من قوم الغالب عليهم انهم يمالون
فى لهجتهم وكلامهم بالضمة نحو الفتح (قوله فقلت لمن هو) أى ممن هو (قوله فقال) أى ذلك
الآتى بالكتاب لمولانا عمر بفتح العين وهو يعنى عمر بضمها (قوله فنظر الى) أى فنظر ذلك القائل
الى وقوله كالمتعرف أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم لانه خفى عليه (قوله المسترشد لطريق
الصواب) أى الطالب لطريق الصواب الذى ينفى عنه سبب ضحكهم ومعلوم أن نفى السبب بعد
ادراكه فاشار له الشارح بضم عينه حسا ففهم ذلك القائل أن سبب ضحكهم فتحه لعين عمر وأنه ينبغى
له ضم عينه (قوله وضم العين) تفسير لما قبله (قوله ففطن للمقصود) أى وهو ضم عين عمر
(قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير أى حذقه وفهم المشار اليه (قوله
هو نوع من السير) أى وهو السير السريع (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله
لكنه تخييل حسن) أى نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالارض التى فى الهواء (قوله وقد اجتمعا)
أى السببان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب للصحة وتضمن النوع الحسن من التخييل واذا
اجتمع السببان المذكوران فى الغلو ازداد قبوله (قوله ما يقربه الى الصحة) أى كلفظ يخيل (قوله
فى قوله) أى الشاعر وهو القاضى الارجانى بفتح الراء مشددة بعده همزة مفتوحة نسبة لارجان

والطف من ذلك ما سمعت ان بعض البغالين كان يسوق بغلته فى سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعنى احد شقى الوقر فقال بعض الظرفاء على الفور افتح العين فان المولى حاضر ومن هذا القبيل ما وقع لى فى قصيدة
علا فاصبح يدعوه الورى ملكا
وريثما فتحوا عينا غدا ملكا
ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى ممن الغالب على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بضم العين ففطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لا تبقى) أى تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك الغبار (لامكنا) أى العنق أدعى تراكم الغبار المرتفع فوق رؤسها حيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا يمتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله

بالمدة من بلاد فارس (قوله يخيل لى) أى يوقع فى خيالى وفى وهمى من طول الليل وكثرة سهرى فيه أن الشهب وهى النجوم سمرت أى احكمت بالمسامير فى الدجى أى ظلمة الليل (قوله وشدت) أى ويخيل لى ايضا أن شدت أى ربطت أجفانى بأهدابى حال كونها مائلة اليهن أى الى الشهب أى و يخيل لى أن اجفانى مربوطة فى الشهب بأهدابى ادعى الشاعر أن طول الليل وصل بهالة هى أن الشهب احكمت بالمسامير فى دياجيه وأن كثرة سهره فيه وصلت لحالة هى أن اجفانه صارت مشدودة بأهدابه فى الشهب ومن المعلوم أن احكام الشهب بالمسامير فى الدجى وشد أجفانه بأهداب عينه محال لكن قد تضمن ذلك الغلو تخييلا حسنا اذ يسبق الى الوهم صحته من جهة أن هذا المحسوس تقع المغالطة فيه وذلك أن النجوم لما بدت من جانب الظلمة ولم يظهر غيرها صيرت النجوم كأنها مرصع به بساط أسود فيسبق الى الوهم من تخييل المشابهة قبل الالتفات الى دليل استحالة شد النجوم بالمسامير فى الظلمة صحة ذلك ولما ادعى انه ملازم للسهر وأنه لا يفتر عن رؤية النجوم فى الظلمة فصارت عينه كأنها لا تطرف نزلت أهدابه مع الاجفان بمنزلة حبل مع شىء شد به بجامع التعلق وعدم التزلزل فيسبق الى الوهم من تخييل المشابهة بادى صحة ذلك أيضا ولما تضمن الغلو الموجود فى البيت هذا التخييل الذى قرب المحال من الصحة كان ذلك الغلو مقبولا وزاد ذلك قبولا تصريحه بأن ذلك على وجه التخييل لا على سبيل الحقيقة وتخييل المحال واقعا بمنزلة قربه من الصحة لكون ذلك فى الغالب ناشئا عن تخييل الاسباب والحاصل أن التخييل موجود فى نفسه ولفظ يخيل لى يقرب من الصحة فقد اجتمع فى الغلو فى هذا البيت السببان الموجبان لقبوله (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلام الليل وهذا محال لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما نيرة كجواهر مسمرة فى جرم اسود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى استحالة ذلك (قوله قد شدت بأهدابها الخ) أى وشد الاجفان بأهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال فى أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله حسن) أى يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله ما أخرج مخرج الهزل) أى الصنف الذى أخرج على سبيل الهزل وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس فيه غرض صحيح وأما الخلاعة فهى عدم المبالاة بقول القائل لعدم المانع الذى يمنعه من غير الصدق (قوله أسكر بالامس ان عزمت على الشرب) هذا مبالغة فى شغفه بالشرب فادعى أن شغفه بالشرب وصل لحالة هى انه يسكر بالامس عند عزمه على الشرب غدا ولا شك أن سكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال ان أريد بالسكر ما يترتب على الشرب وهو المقصود هنا ولكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل أى لمجرد تحسين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة أى عدم مبالاته بقبيح يقع عنه كان ذلك الغلو مقبولا لان ما يوجب التضاحك من المحال لا يعد صاحبه موصوفا بنقيصة الكذب عرفا وانما لم يقبل الغلو الخارج عن المسوغ لانه كذب محض والكذب بلا مسوغ نقيصة عند جميع العقلاء ان ذات هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى تجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح (قوله ان ذا) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا من العجب اكد كونه من العجب مع أنه لا شبهة فى كونه عجبا لانه حكم على الامر الخفى المشار اليه بقوله ذا والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكرا كار وجود ذلك الامر قاله فى الاطول (قوله وهو ايراد حجة للمطلوب) اللام بمعنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة أهل الكلام متعلق بايراد واعلم أن ايراد الحجة للمطلوب متعلق بأداء أصل المعنى وكونها على طريقة أهل الكلام من المحسنات المعنوية لان المشاورة لا تتوقف على كونها على طريقتهم وان كان مرجعه الذكر له عند المتكلم والحاصل أن الحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس

(يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى ... وشدت بأهدابى اليهن اجفانى)
أى يوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن اجفانى قد شدت بأهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وكثرة سهرى فيه وهذا تخييل حسن (ومنها) ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
(أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب)
(ومنه) أى ومن المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام)

استثنائي أو اقتراني يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب وأما اراد حجة ودليل للمطلوب لا على
طريق أهل الكلام فليس محسنا لكن الذي ذكره العلامة اليعقوبي أن المراد بكون الحجة على طريقة
أهل الكلام مجيء أخذ المقدمات من المأتي به على صورة الدليل الاقتراني أو الاستثنائي لا وجود
تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ من الامثلة انتهى
(قوله وهو) أي كونها على طريقة أهل الكلام وقوله أن تكون بالتاء المثناة فوق أي الحجة بعد
تسليم مقدماتها وفي بعض النسخ أن يكون بالياء التحتية والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل
والبرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) أي استلزاما عقليا أو عاديا والاستلزام العقلي غير مشترط هنا
(قوله بعد تسليم المقدمات) أي الموجودة بالفعل على صورة القياس أو المأخوذة من الكلام
المأتي به (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أي لو كان في السماء والارض آلهة غير الله لفسدتا
وهذا اشارة لقياس استثنائي ذكر شرطيته وحذف منه الاستثنائية والمطلوب لظهورهما أي
لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل الملزوم وهو تعدد الاله وقد أشار الشارح لذلك بقوله
واللازم أي لوجود آلهة غير الله باطل فكذا الملزوم (قوله لان المراد به) أي بفسادهما وقوله
خروجهما عن النظام أي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله فكذا الملزوم أي باطل (قوله وهذه
الملازمة) اي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة من الامور المشهورة الصادقة بحسب العرف فقد تقرر
في عرف الناس أن المملكة اذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تفسد وقد استمر هذا النظام العجيب
طويلا ولم يحصل فيه فساد فدل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطابيات) أي في الامور الخطابية
المفيدة للظن وبالجملة فالملازمة في الشرط عادية والدليل اقناعي لحصوله بالمقدمات المشهورة (قوله
دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات) أي الادلة المفيدة لليقين لان تعدد الآلهة ليس قطعي
الاستلزام للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا والحاصل أن هذا الدليل اقناعي
لا برهاني وهذا بناء على ماقاله الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة الخروج عن
هذا النظام المشاهد وأما لو أريد به عدم التكون أي عدم الوجود من أصله كانت الملازمة قطعية
وكان الدليل برهانيا وذلك لانه لو تعدد الاله لجاز اختلافهما ولو توافقا بالفعل وجواز الاختلاف
يلزمه جواز التمانع وجواز التمانع يلزمه عجز الاله وعجز الاله يلزمه عدم وجود السماء والارض لكن
عدم وجودهما باطل بالمشاهدة فما استلزمه من تعدد الاله باطل (قوله وقوله) أي قول
النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه
بمدحه آل جفنة وهم قوم أصلهم من اليمن فارتحلوا منه ونزلوا بالشام كان بينهم وبين النعمان عداوة
(قوله حلفت) أي حلفت لك بالله ما انقضت ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة
بذمك وقوله فلم اترك لنفسك ريبة أي فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكا في اني لست لك مبغض
ولا عدو والريبة في الاصل الامر الذي يريب الانسان أي يقلقه اريد بها هنا الشك كما قلنا وقال
في الاطول المعنى حلفت اني باق على محبتي واخلاصي لك الذي كنت عليه فلم اترك بسبب هذا
اليمين لنفسك تهمة في بأني غيرت اخلاصي لك وابدلتك بغيرك (قوله وليس وراء الله للمرء مطلب)
أي انه لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله
اعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه اعظم من كل شئ فلا يكون الحالف به كاذبا فاليمين به كاف عن
كل يمين (قوله اللام لتوطئة القسم) بمعنى انها دالة على القسم المحذوف كما تدل الموطئة على الموطأ
له (قوله خيانة) اي غشا وعداوة وبغضا أواني رجحت عليك آل جفنة (قوله اللام جواب القسم)
أي دالة على أن المذكور بعدها جواب القسم لا جزاء الشرط اذ هو محذوف دل عليه جواب
القسم أي والله لمبلغك تلك الخيانة اغش أي من كل غاش واكذب من كل كاذب فالمفضل عليه محذوف

وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات
والارض باطل لان المراد به خروجهما عن
النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو
تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات
الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات دون
القطعيات المعتبرة في البرهانيات (وقوله
حلفت فلم اترك لنفسك ريبة * أي شكا
(وليس وراء الله للمرء مطلب
لئن كنت) اللام لتوطئة
القسم (قد بلغت عني خيانة لمبلغك) من
الواشي (أغش
اللام جواب القسم
غش اذا نقل (واكذب

(قوله ولكنى الخ) هذا شروع فى بيان السبب لمدحه آل جفنة بكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه أى ما كنت امرأ قصدت بمدحى آل جفنة التعريض بنقصك ولكنى كنت امرءا الخ فهو استدراك على محذوف (قوله لى جانب من الارض) أى لى جهة مخصوصة من الارض لا يشاركنى فيها غيرى من الشعراء وأراد بذلك الجانب من الارض الشام (قوله أى موضع طلب الرزق) هذا بيان للمستراد فى الاصل ولكن المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما أن المراد بالمذهب هنا الذهاب لقضاء الحاجات اذ المعنى فى ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والارزاق لكون ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان (قوله من راد الكلأ) بالقصر أى طلبه والكلأ الحشيش (قوله أى فى ذلك الجانب ملوك) أشار الشارح بهذا الى أن ملوك مبتدأ حذف خبره لان من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال مقدر كأنه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك هذا ويحتمل أن يكون ملوك بدلا من جانب بتقدير المضاف أى مكان ملوك أو أنه بدل من مستراد ويكون باقيا على حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود وهو أن طلب الرزق من هؤلاء الملوك (قوله واخوان) هذا اشارة الى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع أى فى ذلك المكان ملوك لاتصافهم برفعة الملك واخوان بالتواضع أى انهم مع اتصافهم برفعة الملك يصيرون الناس اخوانا لهم ويعاملونهم معاملة الاخوان بسبب تواضعهم فاندفع بذلك التقرير ما يقال ان وصفهم بالاخوة ينافى وصفهم بالملوك العلم بأن المدح ليس على امثالهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للمادح (قوله اذا ما مدحتهم) ما زائدة وقوله أحكم بضم الهمزة وتشديد الكاف أى أجعل حاكما فى اموالهم ومتصرفا فيها بما شئت اخذا وتركا وقوله وأقرب أى بالتوقير والتعظيم والاعطاء (قوله كفعلك فى قوم أى كما تفعله أنت فى قوم أراك اصطفيتهم) أى اخترتهم لاحسانك وقوله فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا أى فلم تعدهم مذنبين فى مدحهم اياك وأورد العلامة يس على ما ذكر من الاستدلال ما حاصله أن قوله اصطفيتهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يقتضى انه قدم الاحسان للمادحين وقوله اذا ما مدحتهم أحكم فى اموالهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المترتب على الاحسان انه لا ذنب فيه تسليم أن المدح ابتداء لاجل التوصل للاحسان لا ذنب فيه اذ يصح أن يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافأة وحينئذ فلم يتم الاستدلال ولو قال الشاعر ملوك يحكمونى فى اموالهم قد مدحتهم كفعلك فى قوم الخ لكان احسن وأجيب بأن المراد بقوله كفعلك فى قوم الخ انك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح فمدحهم له صدر أولا قبل احسانه لهم وقوله فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا أى فلم تعدهم مذنبين فى مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنبا لما كافأتهم عليه بالاحسان اليهم وحينئذ فمدح القوم للمخاطب سابق على احسانه كما أن مدح الشاعر لهؤلاء الملوك سابق على احسانهم وقد سلم المخاطب أن مدح القوم للمخاطب الذى ترتب عليه احسانه لهم ليس ذنبا فلزم أن يكون مدح الشاعر لهؤلاء الملوك الذى ترتب عليه احسانهم له غير ذنب وحينئذ فتم الاستدلال واندفع الاشكال والحاصل أن الشاعر يقول للنعمان لا تعاتبنى على مدحى آل جفنة المحسنين الى كما لا تعاتب قوما مدحوك فأحسنت اليهم لان سبب نفى العتاب وهو كون المدح لاجل الاحسان موجود فى كما وجد فيمن لم تعاتبهم (قوله أحسنت اليهم فمدحوك) لو قال مدحوك فأحسنت اليهم كان أولى لما قلناه وأورد العلامة يس بحثا آخر وحاصله انه لا يوجد أحد يرى مادحه لاجل احسانه مذنبا ولا يعاتبه على ذلك وكون الانسان لا يعاتب من مدحه لطلب احسانه لا يستلزم أن لا يعاتب من مدح غيره لطلب احسان ذلك الغير وحينئذ فلم يتم الاستدلال فكان ينبغى للشاعر أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك أى فلا ينبغى أن ترانى مذنبا بمدحى لغيرك وأجيب بأن المراد بقوله فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا لم يره أحد مذنبين فى مدحك وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين فعبر عن ذلك

ولكننى كنت امرأ لى جانب ~ من الارض (فيه) مستراد (أى فى ذلك الجانب) أى موضع طلب الرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم) أحكم فى أموالهم (وأقرب) أى أعطى وأقرب عندهم (كفعلك) أى كما تفعله أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم) فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الى والمنعمين على كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك

العموم بالخطاب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أى لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيرك
واذا كان الناس لا يرون أن مادح المخاطب لاجل احسانه مذنبا لزم انهم لا يرون الشاعر مذنبا
لمدحه آل جفنة لاحسانهم لان سبب نفى العتاب موجود فى كل وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى
الشاعر مذنبا لمدحه لهم (قوله وهذه الحجة) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه
الابيات للمذهب الكلامى مع أن المذهب الكلامى هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام
بأن يذكر قياس اقترانى أو استثنائى مستلزم للمطلوب اذا سلمت مقدماته فالمذهب الكلامى
من انواع القياس والمذكور هنا من قبيل التمثيل الاصولى وهو الحاق مجهول بمعلوم فى حكمه
لمساواته له فى علة الحكم وهو قسيم للقياس عند علماء الميزان فكما يقال ان البر ربوى لكونه مقتاتا
فكذلك الارز ربوى لكونه مقتاتا يقال هنا كذلك كما أن مدح المخاطب لا عتاب فيه لكونه للاحسان
كذلك مدح الشاعر لآل جفنة لا عتاب فيه لانه لاجل الاحسان (قوله الذى يسميه الفقهاء قياسا)
أى اصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن الخ) هذا اشارة للجواب فكأنه
قال لكنه يمكن رده الخ وضمير رده لما ذكر من الابيات أو للحجة (قوله لو كان مدحى الخ) بيان الملازمة
اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان فاذا كان احد السببين ذنبا كان الآخر كذلك
(قوله واللازم باطل) أى لكن اللازم وهو كون مدح القوم لك ذنب باطل باتفاقك وقوله فكذا
الملزوم أى وهو كون مدحى لآل جفنة ذنبا واذا بطل هذا الملزوم ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب
عن مدحى لآل جفنة ولزم منه نفى العتب اذ لا عتب الا عن ذنب ويمكن رده الى صورة قياس
اقترانى فيقال هكذا مدحى لآل جفنة مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه
ينتج مدحى لآل جفنة لا عتب فيه دليل الصغرى الوقوع والمشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب
ذلك فى مادحيه (قوله حسن التعليل) أى النوع المسمى بذلك الاسم (قوله وهو أن يدعى لوصف)
ضمن الادعاء معنى الاثبات فعداه للوصف باللام أى أن يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون
ذلك الاثبات بالدعوى (قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر والملاحظة
بالعقل والمراد باللطف الدقة كما أشار له الشارح بقوله بأن ينظر الخ أى يثبت لوصف علة حالة كون
الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف فى دقائق المعانى
(قوله غير حقيقى) صفة لاعتبار وفيه أن الذى يوصف بكونه حقيقيا أو غير حقيقى الامر المعتبر
لا الاعتبار وأجيب بأن الضمير فى قوله غير حقيقى أى هو راجع للاعتبار بمعنى المعتبر على طريق
الاستخدام كما أشار لذلك الشارح بقوله أى لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقيقى ما كان علة فى الواقع
سواء كان أمرا اعتباريا أو موجودا فى الخارج وغير الحقيقى ما كان غير مطابق للواقع بمعنى انه
ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا
فى الخارج (قوله أى لا يكون الخ) أى يجب أن يكون ما اعتبر من العلة المناسبة لهذا الوصف
غير مطابقة للواقع بمعنى انها ليست علة له فى نفس الامر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون
التعليل صحيحا فلو كانت تلك العلة التى اعتبرت مناسبة للوصف حقيقة أى علة له فى نفس
الامر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون
بكون العلة غير مطابقة للواقع فى التعليل اذ بذلك يثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه
لا ينكر ولا يمج هو الاعتبار اللطيف وحينئذ فلا حاجة لقوله غير حقيقى أى غير مطابق لان ذلك
هو معنى كون المعتبر لطيفا قلنا حصر لطف الاعتبار فى كون العلة غير مطابقة للواقع ممنوع اذ يجوز
فى اعتبار العلة المناسبة للوصف أن يكون لطيفا أى دقيقا حسنا ويكون مطابقا وما يكون من
البديع يشترط فيه أن لا يطابق فلذا وصفه بقوله غير حقيقى (قوله علة له فى الواقع) خبر يكون

(قوله

فكما أن مادح اولئك لا يعد مذنبا كذلك مادحى
لمن أحسن اليه وهذه الحجة على طريق التمثيل
الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى
صورة قياس استثنائى أى لو كان مادحى
لآل جفنة مذنبا لكان مدح ذلك القوم
أيضا ذنبا واللازم باطل (حسن التعليل
(وهو) أى ومن المعنوى
أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
(لطيف) أى بأن ينظر اليه بنظر يشتمل على لطف
ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف علة له فى الواقع

(قوله كما اذا قلت الخ) هذا التمثيل للمنفى (قوله فانه ليس فى شئ) أى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل لان دفع الضرر علة فى الواقع لقتل الاعادى (قوله وما قيل) مبتدأ خبره قوله فغلط وحاصله أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الاولى اسقاط قوله غير حقيقى لان قوله باعتبار لطيف يغنى عنه لان الامر الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى اذ الاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج والحقيقى ماله وجود فى الخارج وحينئذ فالاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى قال الشارح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى مريدين بالاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج وبالحقيقى ماله وجود فى الخارج ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وأن المراد بقوله غير حقيقى أى غير موجود فى الخارج فاعترض ونحن نقول المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشئ اعتباريا أى لا وجود له والمراد بالحقيقى ما طابق الواقع لا كون الشئ موجودا فى الخارج ولاشك أن ما نظر له العقل تارة يكون حقيقيا أى مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا وحينئذ فقول المصنف باعتبار لطيف لا يغنى عن قوله غير حقيقى (قوله أن ارباب المعقول) بدل مما سمع (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى أى لا وجود له (قوله لوجب أن يكون الخ) أى واللازم باطل لان المنظور فيه بعضه مطابق للواقع وبعضه غير مطابق للواقع واذا بطل اللازم بطل الملزوم (قوله وهو) أى حسن التعليل أربعة أضرب أى باعتبار الصفة وأما العلة فى الجميع فهى غير مطابقة للواقع (قوله اما ثابتة) أى فى نفسها وقصد بالاتيان بها بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الغرض انها غير مطابقة للواقع (قوله أو غير ثابتة) أى فى نفسها وقوله أريد اثباتها أى بما أتى به من العلة المناسبة (قوله اما أن لا يظهر لها فى العادة علة) أى غير التى أريد بيانها (قوله وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة) أى لان كل حكم لا يخلو عن علة فى الواقع لكن تارة تظهر لنا تلك العلة وتارة تخفى لما تقرر أن الشئ لا يكون الا لحكمة وعلة تقتضيه أما على المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوبا فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو رتب الامور على الحكم تفضلا واحسانا منه (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله السحاب) أى عطاء السحاب وانما قدرنا ذلك المضاف لان المناسب أن يشبه عطاء السحاب بنيل الممدوح أى أن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك فى الكثرة ولا فى الصدور عن الاختيار ولا فى وقوعه موقعه لان السحاب لا اختيار لها فى نزول المطر آثارها بالنسبة لآثار عطائه واقعة فى غير موقعها ويفهم من عدم مشابهة النائلين أن السحاب لا يشابهه فى عطائه فكأنه قيل لا يشابهك السحاب فى عطائك والسحاب قيل جمع سحابة وقيل اسم جنس (قوله وانما حمت به) لما كان يتوهم أن كثرة امطار السحاب سببه طلبها مشابهة الممدوح فى الاعطاء دفع ذلك بقوله وانما الخ أى ليس كثرة امطار السحاب لطلبها مشابهتك لانها أيست من ذلك لما رأته من غزير عطائك وانما صارت محمومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائلك وتفوق نائلك على نائلها أى فوقانه وعلوه عليه فى الكم والكيف فالماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التى اصابتها بسبب غيرتها فقول الشارح بسبب نائلك أى بسبب تغيظها وغيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائلك وقوله وتفوقه أى علوه عليها أى وتفوق عطائك على السحاب أى على عطائها (قوله فصبيبها) أى فالمطر المصبوب أى النازل منها الرحضاء أى من أجل الرحضاء أى الحمى التى أصابتها بسبب غيرتها (قوله فنزول المطر من السحاب) أى الذى تضمنه الكلام (قوله وقد علله) أى علل ذلك النزول (قوله بأنه عرق حماها) أى بأنه من حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أى وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله بسبب

كما اذا قلت قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد هنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشأه ما سمع من أن ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد اثباتها والاولى اما أن لا يظهر لها فى العادة علة) وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة (كقوله لم يحك نائلك السحاب) أى عطاء السحاب وانما حمت به (أى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء) أى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح

م قوله سببها أى كثرة الامطار وكان الاولى أن يقول سببها بالضمير اهـ مصححه

عطاء الممدوح) أي بسبب الشعر من عدم مشابهة عطائهم العطاء الممدوح (قوله أو يظهر لها) أي في العادة (قوله غير العلة المذكورة) أي غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل (قوله لتكون الخ) أي وانما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة لاجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل اذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية أي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا كلامه وقضيته ثبوت الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية وليس كذلك لجواز أن تكون الظاهرة غير المأتي بها من المشهورات الكاذبة فالمأتي بها غير حقيقية فتكون من حسن التعليل والحاصل انه يشترط في حسن التعليل كون العلة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه المأتي بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما انه لا بد أن تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للمعلول علة أخرى أيضا اذ كونها غير مطابقة لا بد منه في كل موطن من مواطن حسن التعليل وبهذا علم أن ذكر كونها لا بد أن تكون غير مطابقة حيث تظهر علة أخرى فيه ايهام اختصاص هذا المعنى بما اذا ظهر غيرها وايهام أن الظاهرة تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقيق ما قررناه من جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة كما لو قيل هذا متلصص لدورانه في الليل بالسلاح اه يعقوبي (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله ما به قتل أعاديه) ما نافية أي ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعاديه لانه ليس طائعا للغيظ ولا تستفزه العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اياها ولا خائفا من أعدائه لتمكنه بسطوته منهم (قوله ولكن يتقي) أي ولكن حمله على قتلهم انه يتقي أي يتجنب بقتلهم اخلاف الامر الذي ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم لفات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب اخلاف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء الخ) أي قتل الملوك للاعداء وهذا علة لمحذوف أي وانما قلنا ان الصفة هنا ظهرت لها علة اخرى لان الصفة المعللة هنا هي قتل الاعداء وقتل الملوك أعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم (قوله وصفو) أي خلو المملكة عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته لتحقق رجاء الراجين لكرمه تبعثه على قتل الاعداء ومن جملة الراجين لكرمه الذئاب لانه عودها اطعامها لحوم الاعداء (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الاعادي وهي تحقيق ما رجاه الذئاب غير مطابقة للواقع (قوله وهذا) أي ما تضمنه البيت وهو اتقاؤه اخلاف ما ترجوه الذئاب مع كونه وصفا للممدوح بكمال الجود فيه من حيث انه اذا لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه وصف له بكمال الشجاعة أيضا حتى ظهرت للحيوانات العجم أي الغير الناطقة التي هي الذئاب ووصف له أيضا بأنه لا تستفزه العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اياها فلا يتبعها فيما تشتهي وانه لا يخاف الاعداء لانه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء (قوله التي أريد اثباتها) أي بالعلة (قوله اما ممكنة) أي في نفسها أي انها مجزوم بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها (قوله كقوله) أي الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله يا واشيا) أي يا ساعيا بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءته) صفة لواشيا والمراد باساءته افساده أي حسن عندنا ما قصده من الافساد فحسن اساءة الواشي هو الصفة المعللة الغير الثابتة وعللها بقوله نجى حذارك الخ أي لاجل أن اساءتك أوجبت حذاري منك فلم أبك لئلا تشعر بما عندي ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك نجاة انسان عيني (قوله أي حذاري اياك) أشار بذلك الى

(أو يظهر لها) أي لتلك الصفة (علة غير
العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير
حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله
ما به قتل أعاديه ولكن
يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب)
فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم
وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره)
من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة
صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه
لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت
الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من
يقتله من الأعادي وهذا مع أنه وصف
بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى
ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانية) أي
الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها (إما
ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا إساءته *
نجى حذارك) أي حذاري إياك (إنساني)
أي إنسان عيني (من الغرق

أن الاضافة فى حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو تارة يتعدى بنفسه كما فى البيت وتارة يتعدّى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعدا عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لفراق محبوبه خوفا من أن يشعر بذلك الواشى فيأتى له ويقول له كيف تبكى على فراقه وهو صفته كذا ويقول فيك كذا وكذا والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشى عندى لانها أوجبت حذارى منه فلم ابك لئلا يشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق فى الدموع فقد أوجبت اساءته نجاة انسان عينى من الغرق فى الدموع وغرق انسان العين فى الدموع كناية عن العمى (قوله فان استحسان الخ) هذا علة لمحذوف أى وانما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة لان استحسان اساءة الواشى أمر ممكن لكنه غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) أى فى ادّعائه ووقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) أى ناسب أن يأتى عقبه أى عقب ذكر استحسان اساءة الواشى بتعليل يقتضى وقوعه فى زعمه ولو لم يقع فى الخارج وهو أن حذاره منه نجى انسان عينه من الغرق فنجاة انسان عينه من الغرق لحذاره علة لما ذكر من استحسان اساءة الواشى غير مطابقة لما فى نفس الامر وهى لطيفة كما لا يخفى فكان الاتيان بها من حسن التعليل (قوله خوفا منه) أى خوفا من الواشى أن يطلع عليه فيشعر بما عنده ان قلت ان صحة التمثيل بما ذكر متوقفة على أمرين عدم وقوع المعلل وكون العلة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم لان من ادّعى أن اساءة الواشى حسنت عنده لغرض من الاغراض لا يعد كاذبا وحينئذ فالصفة المعللة على هذا ثابتة والعلة التى هى نجاة انسانه من الغرق بترك البكاء لخوف الواشى لا يكذب مدعيها لصحة وقوعها وحينئذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل وذلك لانه لمطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فعدم وقوع الصفة مبنى على العادة وترك البكاء لخوف الواشى باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال عن حضر عادة سواء كان واشيا أو غير واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لان احسن الشعر أكذبه فثبت المراد اهـ يعقوبى (قوله أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أى أن الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما مر واما غير ممكنة ادّعى وقوعها وعلات بعلة تناسبها (قوله كقوله) أى الشاعر أى وهو المصنف فهذا البيت له وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد أو نظرا لمعناه فانه للفارسى تأمل والجوزاء برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وقوله عقد منتطق بفتح الطاء اسم مفعول أى لما رأيت عليها عقدا منتطقا به أى مشدودا فى وسطها كالنطاق أى الحزام واعلم أن لو تستدعى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء فحاصل معنى البيت أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية على خدمة ذلك الممدوح ومن اجل ذلك انتطقت أى شدّت النطاق تهيؤا لخدمته فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقا شدّت به وسطها (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله غير ممكنة) أى لان النية بمعنى العزم والارادة وانما يكون ذلك عن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله قصد اثباتها) أى بالعلة المناسبة لها وهى كونها منتطقة أى شادّة النطاق فى وسطها (قوله وفيه) أى فيما قاله فى الايضاح بحث وحاصله أن اصل لو أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها فاذا قلت لو جئتنى اكرمتك كان التركيب مفيدا أن العلة فى عدم الاكرام عدم المجىء واذا قلت لو لم تأتنى لم اكرمك كان التركيب

(قوله فان استحسان اساءة الواشى ممكن الخ لكن لما خالف) الناس فيه) أى لا يستحسنه الناس (عقبه) أى الشاعر (بأن حذاره منه) أى من الواشى (نجى انسان عينه من الغرق فى الدموع) أى منعه من البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة) أى حيث ترك البكاء

(قوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته) من انتطق الخ أى لو لم يكن لها عزم على خدمته لما رأيت عليها نطاق الجوزاء وحصول نطاق الجوزاء خدمة ممكن غير ممكنة قصد اثباتها بعلة وهى كونها منتطقة الخ الايضاح فيه بحث

مفيد أن العلة فى وجود الاكرام الاتيان وظاهر المصنف أن المعلول مضمون الشرط والعلة فيه مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور المقرر فى لو ولو أجرى البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الاول وهو ما اذا كانت الصفة التى ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة فى العادة وذلك لان المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت لان المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهى محسوسة ثابتة ونية الخدمة التى هى علتها غير مطابقة وحينئذ فالبيت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله لم يحك نائلك السحاب وانما * حمت به فصبيبها الرحضاء من جهة أن كلا منهما علات فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحينئذ فلا يصح تمثيل المصنف به للقسم الرابع (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى الذى هو البيت أى المفهوم منه بحسب استعمالها فى اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط (قوله خدمة الممدوح) مفعول المصدر وهو نية وقوله علة الخ خبر أن (قوله علة لرؤية عقد النطاق) أى لا انه معلول له كما قال المصنف فى الايضاح بقى شئ وهو أنه لا يصح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصح أن يعلل بتلك النية الانتطاق اللهم الا أن تجعل رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل (قوله كما يقال) أى كالمفهوم مما يقال فهو تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية عقد النطاق عليها أعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة وقوله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح أى وهى علة غير مطابقة للواقع (قوله وما قيل) أى فى الجواب عن المصنف وفى رد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقى وهو جعل النطاق الحقيقى فى الوسط لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع انه الخ) هذا رد لما قيل بوجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) أى لان كلامه صريح فى أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله اعنى الحالة الخ) أى وحمل الانتطاق على الحقيقى مع قيام القرينة على ارادة خلافه وهو هيئة احاطة النجوم بالجوزاء احالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب) أى فى تخريج هذا البيت وحاصل ما ذكره الشارح أن لو هنا ليست للجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط لان الشرط علة فى الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه على عدمه لان وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم علته فالشاعر جعل الانتطاق دليلا لنية خدمة الجوزاء للممدوح فاستدل بوجود الانتطاق فى الخارج على وجود نية الخدمة والحاصل أن الشاعر كأنه ادعى دعوة وهى أن الجوزاء قصدها خدمة الممدوح واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة لكن كونها غير منتطقة باطل لمشاهدة انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة فيثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله اعنى الاستدلال بانتفاء الثانى) وهو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق وقوله على انتفاء الاول أى وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات فصح قول الشارح فيكون الانتطاق الخ (قوله فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه) أى كما أن انتفاء الفساد فى الآية دليل على انتفاء تعدد الآلهة فانتفاء الثانى دليل على انتفاء الاول وكذلك وجوده دليل على وجوده وان كان الاول علة فى وجود الثانى وذلك

لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى رؤية حالة شبيهة بانتطاق المنطقة كما يقال لو لم تجئ لم أكرمك يعنى أن علة الاكرام هى المجئ وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وهو الصفة الثابتة التى قصد علتها وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء محسوس ثابت بل المراد الحالة الشبيهة بذلك والاقرب أن يجعل لو هنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه

لان الثاني مسبب عن الاول ولازم له ووجود المسبب يدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم (قوله وعلة العلم) أى بوجوده فالعلة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشئ في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فالانطاق وان كان معلولا ومسببا عن نية الخدمة في الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية أي دليلا عليه ويمكن حمل كلام المصنف في الايضاح على هذا بأن يقال قوله قصد اثباتها بالعلة وهي انطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من البحث تأمل وقوله مع انه أى ذلك الوصف وهو كون نية الجوزاء الخدمة والحاصل أن العلة المذكورة في الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده في نفسه كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك اذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما في الضربين الاخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الغرض اثباتها والبيت المذكور هنا يصح أن يكون من الضرب الاول باعتبار ومن الرابع باعتبار فاذا جعلت نية خدمة الجوزاء للممدوح علة للانطاق كان من الضرب الاول وان جعلت الانطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا ما سلكه المصنف (قوله ما بني على الشك) أى علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤتى في الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك (قوله ولم يجعل منه) أى ولم يجعل ما بني على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا به (قوله لان فيه) أى في حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق وذلك لان العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لاظهار انها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها الا الاصرار على الادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام (قوله كأن السحاب الغر) يطلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لانه اسم جنس وهو المراد هنا بدليل وصفه بالجمع وقيل انه جمع سحابة وعليه فوصفه بالجمع ظاهر (قوله جمع الاغر) الاغر في الاصل الابيض الجبهة والمراد به هنا مطلق الابيض أى كأن السحاب الابيض أى كثير المطر لان السحاب الممطر اكثر ما يكون ابيض (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى المذكورة في البيت قبله وهو قوله

وباشعت ريح الصبا بنسيمها ✽ الى المزن حتى جادها وهو هامع

الربا جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض وقوله شفعت من الشفاعة أى تشفعت والنسيم يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض وضمير جادها للربا أى حتى جاد المزن عليها أى على تلك الربا والهامع من المزن السائل بكثرة وقوله بعد ذلك كأن السحاب الغر هي المزن فعدل في البيت الثاني عن التعبير بالضمير لبيان معنى المزن (قوله بالهمز) أى المضموم لانه فعل مضارع وقوله خففت أى الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التي تبدل ألفا شرط ابدالها قياسا سكونها والحاصل انه يقال رقى يرقى كعلم يعلم بمعنى صعد ويقال رقأ يرقأ بالهمز بمعنى سكن وهو المراد هنا فلذا قال الشارح الاصل ترقأ بالهمز الخ (قوله علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب) أى على الربا وقوله بأنها أى السحاب غيبت أى دفنت حبيبا تحت الربا فكأن الربى قبره والسحاب تبكي فدموعها تهطل على ذلك القبر والحاصل أن الشاعر يقول اظن أو أشك أن السحاب غيبت حبيبا تحت الربا فمن اجل ذلك لا تنقطع دموعها فبكاؤها صفة علات بدفن حبيب تحت الربا ولما اتى بكأن أفاد أنه لم يجزم بأن بكاءها لذلك التغييب فقد ظهر أنه علل بكاءها على سبيل الشك والظن تغييبا حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل (قوله فهي) أى السحاب تبكي عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذي تحتها

وعلة العلم مع أنه وصف غير ممكن (أو الحقه) أى بحسن التعليل (ما بني على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) اصله ترقأ بالهمز فخففت أى ما تسكن (له مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهي تبكي عليها

(قوله التفريع) بالعين المهملة وهو لغة جعل الشيء فرعا لغيره (قوله أن يثبت لمتعلق أمر حكم)
أى أن يثبت أمر محكوم به على شىء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق بعد أن يثبت ذلك الحكم المنسوب
آخر لذلك الامر فالمتعلق فى الموضعين بفتح اللام والمراد بالتعلق النسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به
وقوله لمتعلق له أى كائن له وآخر صفة لمتعلق فيفهم من التعريف انه لا بد من متعلقين أى منسوبين لامر
واحد كغلام زيد وأبوه لزيد أمر واحد وله متعلقان أى منسوبان احدهما غلامه والآخر أبوه ولا بد
من حكم واحد يثبت لاحد المتعلقين وهما الغلام والاب بعد اثباته لآخر كأن يقال غلام زيد فرح
ففرح ابوه فالفرح حكم أثبت لمتعلق زيد وهما غلامه وأبوه واثباته للثانى على وجه يشعر بتفريع
الثانى على الاول (قوله على وجه يشعر بالتفريع) يعنى انه لا بد أن يكون اثبات الحكم للمتعلق الثانى
على وجه يشعر بتفريعه على اثباته للاول وذلك بأن يثبت الحكم ثانيا للمتعلق الثانى مع اداة ليست
لمطلق الجمع كأن يقال غلام زيد فرح كما أن اباه فرح وغلام زيد راكب كما أن اباه راكب وعلم من هذا
أن المراد بالتفريع التبعية فى الذكر والتعقيب الصورى من غير أن يكون هناك اداة تفيد مطلق الجمع
سواء كان بأداة تفريع أم لا وليس المراد أن يكون ذلك الاثبات بأداة تفريع فقط والا لم يكن البيت
الذى ذكره المصنف من هذا النوع (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احترازا الخ) أى
وانما أتى بهذا القيد لاجل الاحتراز عن غلام زيد راكب وأبوه راكب ونحو غلام زيد فرح
وأبوه فرح لعدم التفريع فى الاثبات للثانى وان اتحد الحكم فيهما لان الواو لمطلق الجمع فما قبلها
وما بعدها سيان فى التقدم للكل والتأخر للآخر كذا قرر شيخنا العدوى هذا وفى بعض النسخ
احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل وفيه نظر لان تفسير التفريع المذكور يستدعى اتحاد
الحكم للمتعلقين وفى المثال المذكور حكمان مختلفان اثبتا لمتعلق أمر فالاحتراز عن هذا المثال ليس
بقوله على وجه يشعر بالتفريع بل بما علم من اشتراط اتحاد الحكم (قوله كقوله) أى الشاعر
وهو الكميت من قصيدة يمدح بها آل البيت (قوله لسقام الجهل) بفتح السين أى لامراض
الجهل وسافى قوله كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم
أى فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورة بالكاف وما بعده أعنى جملة تشفى من الكلب فى موضع نصب
على الحال ويجوز أن يكون الدماء مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف السابق
على هذا البيت أن مدلول الكاف الذى هو الممدوحون وهم اهل البيت أمر واحد له متعلقان
وهما الاحلام أى العقول المنسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم أثبت لاحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء
من الكلب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول ولا يضر فى اتحاد الحكم كون
الشفاء فى احدهما منسوبا للكلب وفى الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم (قوله هو) أى الكلب
بفتح اللام (قوله شبه جنون) أى داء يشبه الجنون (قوله من عض الكلب الكلب) الاول
بسكون اللام والثانى بكسرها أى الكلب الكلب فى الاصل كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم
فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذى هو داء يشبه الجنون فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه
يحصل له ذلك الداء باذن الله تعالى (قوله ولا دواء له) أى لذلك الداء بعد ظهوره أنجع أى انفع واكثر
تأثيرا فيه من شرب دم ملك قيل بشرط كون ذلك الدم من اصبع من اصابع رجله اليسرى فتؤخذ منه
قطرة على تمرة وتطعم للمعضوض فيجد الشفاء باذن الله وقيل دم الملوك نافع لذلك الداء مطلقا أى من
أى محل كان ولهذا كانت الحكماء توصى الحجامين بحفظ دم الملوك لاجل مداواتهم هذا الداء به
(قوله بناة مكارم) البناة بضم الباء جمع بان والاساة بضم الهمزة جمع آس وهو الطبيب مأخوذ
من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحات والجمع كلوم أى انتم الذين تبنون
المكارم وترفعون أساسها باظهارها وأنتم الذين تؤاسون أى تطبون الكلم أى جراحات القلوب

(ومنه) أى ومن المعنوى (التفريع) وهو
(أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد اثباته) أى
اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه
يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو
غلام زيد راكب وأبوه راكب (كقوله
أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفى من الكلب)
هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان
من عض الكلب الكلب ولا دواء له أنجع
من شرب دم ملك كما قال الحماسى
بناة مكارم وأساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء

وجراحات الفاقة وغيرها وأنتم الذين دماؤكم تشفي من الكلب لشرفكم وكونكم ملوكا (قوله فتفرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب) قال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لا أن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل اذ لا تفريع بينهما في نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل به في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه والحاصل أن المراد بتفرع الثانى على الاول كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة الثانى أى كالمقدمة والتوطئة له حتى ان الثانى في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول وليس المراد بتفرعه عنه ترتبه عليه باعتبار الوجود الخارجي اذ لا تفرع بينهما أصلا بهذا المعنى خلافا لما توهمه بعضهم من أن المراد تفرع الثانى عن الاول لكونه مترتبا عليه وتابعا له في الوجود ولو بحسب الادعاء فادعى هنا أن شرف القتل كاف في ترتب الشفاء من الكلب عليه فورد عليه أن الكاف للتشبيه والمشبه به هو الاصل المتفرع عنه والمشبه هو الفرع وحينئذ فالتشبيه يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح فأجاب بأن في الكلام قلبا والاصل دماؤكم تشفي من الكلب كما أن أحلامكم لسقام الجهل شافية وهذا كله تكلف لا داعى له (قوله وهو ضربان) فيه أن المناسب لقوله بعد ذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضروب الا أن يقال انه رأى أن الضربين هما الاكثر والاشهر فلم يتعرض للآخر هنا (قوله افضلهما) أى احسنهما (قوله صفة مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير الخ) أى وانما يستثنى صفة المدح من صفة الذم بتقدير دخولها فيها أى بسبب تقدير المتكلم أن صفة المدح المستثناة داخلة في صفة الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير الدخول على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء كما يأتى أن يستثنى صفة المدح من صفة الذم المنفية على تقدير أى فرض دخولها فيها ان كانت عيبا هذا اذا كانت الباء على أصلها للسببية فلو جعلت بمعنى على وأن المعنى وانما تستثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير دخولها فيها لافادت أن التقدير على وجه التعليق الموجب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبيه على المراد فافهم اه يعقوبى وانما كان ما ذكر من تأكيد المدح لان نفى صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم في المنفى عنه مدح وقد تقرر من أن الاستثناء من النفى اثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفى الذم اثباتا للمدح فجاء فيه تأكيد المدح وانما كان هذا التأكيد مشبها للذم وفى صورته لان الاصل في الاستثناء متصلا وتقدير دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاتيان بهذا المستثنى لو تم التقدير وصح الاتصال ذما لانه عيب منفى فاذا كان هذا عيبا كان اثباته ذما لكن وجد مدحا فهو في صورة الذم وليس بذم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبيانى نسبة لذبيان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب (قوله من قراع) بكسر القاف بمعنى المضاربة والكتائب بالتاء المثناة فوق جمع كتيبة وهى الجماعة المستعدة للقتال فقوله لا عيب فيهم نفى لكل عيب ونفى كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفى كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيبا (قوله أى ان كان فلول السيف عيبا) جواب الشرط محذوف أى ثبت العيب والا فلا وأما قوله فأثبت شيأ منه فهذا كلام مستأنف بصيغة الماضى المبنى للمعلوم أى فقد أثبت الشاعر شيأ من العيب وهو فلول السيف على تقدير الخ وليس بصيغة المضارع على انه جواب الشرط لركة ذلك لفظا ومعنى (قوله لانه كناية عن كمال الشجاعة) أى ومحال أن تكون الشجاعة صفة ذم وانما كان فلول السيوف كناية عن كمال الشجاعة لان فلول السيوف انما

فتفرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب يعنى أنهم ملوك وأشراف وأرباب العقول (ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح) لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها) أى بتقدير دخول صفة المدح فى صفة الذم (كقوله) ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب (من قراع الكتائب) أى مضاربة الجيوش (أى ان كان فلول السيف عيبا فأثبت شيأ منه على تقدير كونه منه (وهو) أى فلول السيف (من العيب) محال ... أى هذا التقدير محال لانه كناية عن كمال الشجاعة ... العيب (أى ال...

يكون من المبارزة عند ملاقاة الاقران في الحروب وذلك لازم لكمال الشجاعة فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم (قوله على هذا التقدير) أى وهو كون الفلول من العيب (قوله تعليق بالمحال) أى تعليق على محال في المعنى أى والمعلق على المحال محال وانما قال في المعنى لانه ليس في اللفظ تعليق فقوله لاعيب فيهم غير أن سيوفهم الخ في معنى لاعيب فيهم أصلا الا الشجاعة ان كانت عيبا لكن كون الشجاعة عيبا محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا (قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط) أى أن مثل التعليق بالمحال الواقع في البيت ما يقال لاافعل كذا حتى يبيض القار أى الزفت وحتى يلج الجمل أى وحتى يدخل الجمل في سم الخياط أى في ثقب الابرة لانه في تأويل الاستثناء المعلق لان المعنى لاافعله على وجه من الوجوه الا أن يثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في سم الخياط وثبوت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشئ محال (قوله والتأكيد فيه) أى وتأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها (قوله من جهة انه) أى اثبات المدح في هذا الضرب (قوله كدعوى الشئ ببينة) أى كاثبات المدعى بالبينة أى الدليل وذلك لانه قد تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال ان هذا الشئ لو ثبت ثبت المحال فان الخصم اذا سلم هذا اللزوم لزم قطعا انتفاء ذلك الشئ فيلزم ثبوت نقيضه واذا كان نقيضه عين المدعى لزم اثباته بحجة التعليق بالمحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لان المتكلم علق ثبوت العيب الذي هو نقيض المدعى على كون المستثنى عيبا وكونه عيبا محال والمعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا فيلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب الذي هو المدعى (قوله أن الاصل في مطلق الاستثناء) أى لا في كل الاستثناء لان الاصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي اه يس (قوله على تقدير السكوت عنه) أى عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى وبيان كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ومن المعلوم أن المجاز خلاف الاصل والاصل الحقيقة هذا وقد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وقد اختلف في المراد من ذلك فقيل قولهم الاستثناء المنقطع مجاز يريدون به أن استعمال اداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحية كاطلاقه على المتصل وقيل بل المراد أن اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضا (قوله فذكر أداته) الضمير في اداته راجع للاستثناء الا أننا ان قلنا ان المراد بالاستثناء أولا في قوله الاصل في الاستثناء الاتصال الاداة كانت الاضافة في أداته بيانية أو أن الضمير في أداته راجع للاستثناء بمعنى المستثنى منه على طريق الاستخدام وان قلنا ان المراد بالاستثناء أولا لفظ الاستثناء كان الضمير في أداته عائدا على اصل الاستثناء (قوله بمعنى المستثنى) أى يعني بما بعدها المستثنى (قوله يوهم) أى يوقع في وهم السامع أى في ذهنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيأ من أفراد ما نفاه قبلها ويريد اثباته حتى يحصل فهم اثبات شئ من العيب (قوله وتحول الاستثناء الخ) المراد بتحوله من الاتصال الى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع فكأنه قال فاذا ولى الاداة صفة مدح وظهر ان المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة (قوله لما فيه) أى لما في الاستثناء من المدح أى من زيادة المدح على المدح فالمدح الاول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم حيث قال لا عيب فيهم اذ من المعلوم أن نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى في المنفي عنه ذم مدح والمدح الثاني المزيد اشعار الاستثناء صفة المدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها لان الاصل في الاتيان بالاداة بعد عموم النفي استثناء الاثبات من جنس المنفي وهو الذم فلما أتى بالمدح

(فهو) أى اثبات شئ من العيب على هذا التقدير (في المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (فالتأكيد فيه) أى في هذا الضرب (من جهة انه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق (و) من جهة (ان الاصل في) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) يعني المستثنى (يوهم اخراج شئ) هو المستثنى (مما قبلها) أى مما قبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) أى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها

بعد الاداة فهم منه انه طلب الاصل الذى ينبغى ارتكابه فلما لم يجد ذلك الاصل الذى هو استثناء الذم اضطر الى استثناء المدح وحول الاستثناء عن أصله الى الانقطاع (قوله فاضطر الخ) أى لاجل تتميم الكلام والا كان الكلام غير مفيد لانه اذا قيل لاعيب فيهم غير لم يكن مفيدا (قوله وتعقب) أى تلك الصفة بأداة الاستثناء (قوله تليها) أى تلى تلك الاداة وتأتى بعدها (قوله له) أى كائنة لذلك الشئ الموصوف بالاولى وظاهره سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم كما فى المثال الاول أو كانت غير ملائمة لها كما فى قوله الآتى هو البدر الا أنه البحر زاخرا وذلك لان تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانيا ولو لم تكن ملائمة للاولى لحصول المدح بكل منهما (قوله نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش) وجه تأكيد المدح فى هذا أن اثبات الافصحية على جميع العرب تشعر بكماله والاتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء أصله المخالفة فلما كان الآتى به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب جاء التأكيد وانما كان مدحا بما يشبه الذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح وان كان ما قبلها سلب عيب كما فى الضرب السابق فالاصل فيما بعدها أن يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة اه يعقوبى (قوله بيد بمعنى غير) اعلم أن بيد تستعمل اسما بمعنى غير الاستثنائية فلا تكون مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا يكون الاستثناء بها متصلا بل منقطعا وتستعمل حرف تعليل بمعنى من اجل ومن الثانى قول الشاعر

عمدا فعلت ذاك بيد أنى ۞ أخاف ان هلكت أن ترنى

أى تصوتى مأخوذ من الرنين وهو التصويت فقول الشارح بيد بمعنى غير أى بيد هنا فى هذا الحديث بمعنى غير لان صحة التمثيل به مبنية على ذلك وأما على ما قاله ابن هشام فى المغنى من أن بيد فى هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من اجل والمعنى أنا أفصح العرب لاجل أنى من قريش فلا يكون المثال من هذا الباب ومعنى التعليل هنا أن اهمه دخلا فى ذلك لا أنه علة تامة (قوله وهو) أى غير أداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعناه (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) هذا شروع فى بيان أن هذا الضرب انما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين فى الضرب الاول المترتب على ذلك أن الضرب الاول أفضل من هذا الضرب قيل الاولى حذف قوله وأصل ويقول والاستثناء فيه منقطع أيضا اذ لا معنى للاصل هنا ويدل لهذا قول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع ولم يقل كما أن الاصل فى الاستثناء فى الضرب الاول أن يكون منقطعا وفى عبد الحكيم قوله وأصل الاستثناء فيه أى الراجح الكثير الاستعمال فى هذا الضرب أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بأن يكون ما قبلها صفة خاصة وما بعدها كذلك وفى تعبيره بالاصل اشارة الى انه قد يكون داخلا الا أنه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن أو جمع كل كمال الا أنه كريم وأما فى الضرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله لصيرورته متصلا فيفيد التأكيد من وجهين انتهى وعلى هذا فالايضية راجعة للاستثناء فيه لا لاصالته (قوله أن يكون منقطعا) أما لانقطاع فى الضرب الاول فلان محصله أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه وأما الانقطاع فى الثانى فلانتفاء العموم فى المستثنى منه فيه (قوله وهذا) أى كون الاصل فى الاستثناء فى هذا الضرب الانقطاع لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال لان أصالة الانقطاع نظرا لخصوص هذا الضرب وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء وهذا كما يقال الاصل فى الحيوان أن يكون بصيرا والاصل فى العقرب أن تكون عمياء فالحكم على الحيوان بأصالة البصر له لا ينافى الحكم على نوع منه بأصالة العمى له واذا علمت انه لا منافاة بين كون الاصل

فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشئ صفة مدح ويعقب بأداة استثناء) أى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ الاداة (تليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش) بيد بمعنى غير وهو أداة استثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا) لكن الاستثناء فى الضرب الاول منه وهذا لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال

فى مطلق الاستثناء الاتصال وكون الاصل فى الاستثناء الواقع فى هذا الضرب الانقطاع تعلم انه لاتنافى بين كلامى المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول مابعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التى قبل الاداة (قوله لم يقدر متصلا) أى بل بقى على حاله من الانقطاع (قوله اذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن الخ) أى وانما هنا صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شئ فيها (قوله الا من الوجه الثانى) أى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول (قوله وهو أن ذكر الخ) حاصله أن الاخراج فى هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفى فاذا تبين بعد ذكره انه أريد اثباته له أيضا اشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شئ من صفات المدح عنه فيجئ التأكيد (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) وهو غير ممكن فى هذا لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخر فلا يتصور الاتصال فاذا قلنا لاعيب فيه الا الكرم ان كان عيبا افاد أن العيب منتف عنه مع كل مافيه من الاوصاف الا اذا كان الكرم عيبا وهو محال بخلاف قولنا انا افصح الناس بيد أنى من بنى فلان الفصحاء فلا معنى للتعليق فيه فان قلت ما المانع أن يقدر فى المثال وشبهه الا أن يكون كونى من بنى فلان مخلا بالفصاحة فيثبت لى الاخلال بها فحينئذ يفيد التأكيد من الوجه الاول أيضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر فى استعمال البلغاء والاصرح به يوما ولو قيل انا أفصح الناس الا أنى من بنى فلان ان كان مخلا بالفصاحة كان ركيكا بخلاف التعليق بعد العموم كما مر اهـ يعقوبى (قوله افضل) أى من الثانى لان التأكيد فيه من وجه واحد (قوله ضرب آخر) أى غير الضربين الاولين بالنظر للصورة التركيبية والا فهو يعود للضرب الاول فى المعنى لان المعنى لاعيب فينا الا الايمان ان كان عيبا (قوله أن يؤتى بمستثنى) أى كالايمان وقوله معمولا لفعل أى كتنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا لتفرغ العامل الذى فيه معنى الذم السابق على الا للعمل فيما بعدها وهو المستثنى الذى فيه معنى المدح (قوله نحو وما تنقم منا الخ) أى نحو قوله تعالى حكاية عن سحرة فرعون (قوله أى ما تعيب منا) الخطاب لفرعون أى ما تعيب منا يا فرعون شيأ أو أصلا الا أصل الخ (قوله وهو الايمان) أى وكون الايمان أصل المناقب وقاعدة النجاة والشرف الدنيوى والاخروى مما لا يخالف فيه عاقل فلا يضر كون فرعون يعتقده عيبا بالنسبة لكفره فقد أتى فى هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هى الايمان والفعل المنفى فيه معنى الذم لانه من العيب فهو فى تأويل لاعيب فينا الا الايمان ان كان عيبا لكنه ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فيناقيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة اذ التقدير ما تعيب شيأ فينا الا الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب فى نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواعلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفى العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول وبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أم لا بخلاف قولنا لاعيب فينا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم الخ فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ بالبينة وأن فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اهـ يعقوبى (قوله والمفاخر) تفسير (قوله يقال نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول أكثر ومنه الآية (قوله اذا عابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق

(لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الاول اذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة ولذا لم يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها (ولكن الاستثناء متصلا فى هذا الضرب تقدير الاستثناء متصلا (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) (الاول) أى الضرب الاول المفيد التأكيد من وجهين (افضل) (ومنه) أى ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا أن آمنا بآيات ربنا) أى ما تعيب منا الا أصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين

بالفعل كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الاحسان عيبا ليس بحال بدليل أن اعتابهم عليه قد وقعت بالفعل لا نا نقول اعابتهم عليه لا تقتضى كونه عيبا فى نفسه ولا يخرجه ذلك عن كونه محالا لانها باطلة قطعا يقتضى العقل السليم اه يس (قوله المفهوم من لفظ لكن) أى الدال عليه لفظ لكن (قوله فى هذا الباب) لم يقل فيه لئلا يتوهم عود الضمير للضرب الاخير خاصة (قوله كالاستثناء) أى فى افادة المراد وهو تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه وحينئذ فيراد بالاستثناء المذكور فى تعريف الضرب بين مابعد الاستدراك وانما كان الاستدراك كالاستثناء فى هذا الباب لانهما من واد واحد اذ كل منهما لاخراج ماهو بصدد الدخول وهما أو حقيقة فقولك اذا قلت فى الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لاخراج مايتوهم ثبوته من الشجاعة لان الشجاعة تلائم الكرم كما انك اذا قلت فى الاستثناء جاء القوم الا زيدا فهو لاخراج ما أوهم من عموم الناس دخوله وان كان الايهام فى الاول بطريق الملاءمة وفى الثانى بطريق الدلالة التى هى أقوى فاذا أتى بصفة مدح ثم أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حالا يستدركه على الصفة الاولى غير ملائم لها الذى هو الاصل فأتى بصفة مدح مستدركة على الاولى فجىء التأكيد كما تقدم فى الضرب الثانى من الاستثناء (قوله كما فى قوله) أى الشاعر وهو ابو الفضل بديع الزمان الهمدانى فى مدح خلف بن احمد السجستانى (قوله هو البدر) أى من جهة الرفعة والشرف (قوله زاخرا) أى حالة كونه زاخرا أى مرتفعا من تلاطم الامواج وقوله الا أنه البحر أى من جهة الكرم (قوله سوى أنه الضرغام) أى الاسد من جهة الشجاعة والقوة (قوله لكنه الوبل) جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوابلية تقتضى وجود العطاء بالفعل والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الوبلية كالفعل فلم يكتف بالاول عن الثانى (قوله فقوله الا وسوى الخ) أى فقوله الا أنه البحر وقوله سوى أنه الضرغام مثال لبدأى من قريش من جهة أن كلا من الضرب الثانى لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن الصفة الاخرى فى البيت متعددة (قوله فى هذا الضرب) أى ضرب بيد أنى من قريش وهو الضرب الثانى والحاصل أن الاستثناءين والاستدراك المذكور كل منهما فى هذا البيت من قبيل بيد أنى من قريش وهو الضرب الثانى والتأكيد فيه من الوجه الثانى فقط ومثال الاستدراك الذى كالاستثناء فى الضرب الاول ولا عيب فيهم لكن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب (قوله صفة ذم) أى ثابتة لذلك الشئ (قوله بتقدير) أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الاصل فيما بعد الا مخالفته لما قبلها فيكون مابعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله فلان لا خير فيه الا أنه يسىء الى من أحسن اليه) أى انه انتفت عنه صفات الخير الا هذه الصفة وهى الاساءة للمحسن اليه ان كانت خيرا لكنها ليست خيرا وحينئذ فلا خير فيه أصلا ويجرى فى هذا ماجرى فى الضرب الاول فى تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين وذلك لانه كدعوى الشئ ببينة وهو هنا نفى الخيرية عنه بالمرة وذلك لتعليق وجود الخيرية فى فلان على المحال وهو كون الاساءة للمحسن اليه خيرا المبنى ذلك على تقدير الاتصال فى الاستثناء ولان الكلام من جهة كون الاصل فى الاستثناء الاتصال يشعر بأن المتكلم طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلم يجده فاستثنى ذما لخلاء فيه ذم على ذم قال السبكى فى عروس الافراح فى هذا المثال نظر لان الاصل فى الاستثناء الاتصال فلا بد أن يكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة والخصال المستثنى منها والاساءة لمن أحسن اليه ليس فيها معنى يشبه الخير وعلاقة المتاذة هنا بعيدة الاعتبار فينبغى أن يمثل بما فيه صورة احسان كقولك فلان لا خير فيه

قوله اعابتهم يقتضى أن فعله اعاب رباعى والمستفاد من المصباح والقاموس انه ليس الاعاب ثلاثيا يتعدى ولا يتعدى فتنبه اه مصححه

قوله من عموم الناس هكذا فى النسخ ولعل الاوفق بالمثال قبله أن يقول من عموم القوم فتدبر اه مصححه

(والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله هو البدر الا أنه البحر زاخرا سوى أنه الضرغام لكنه الوبل) فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه الا أنه يسىء الى من أحسن اليه

الا أنه يتصدق بما يسر به اه يس (قوله وتعقب) أي تلك الصفة وقوله تليها أي تلي تلك الاداة وقوله له أي كائنة اذلك الشئ الموصوف بالصفة الاولى (قوله والثاني من وجه واحد) أي لان كونه كدعوى الشئ بالبينة لا يأتي هنا لانه يتوقف على التعليق بالمحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء وهو لا يأتي هنا لان المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شئ فيها وحينئذ فالضرب الثاني انما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم (قوله وتحقيقهما) أي وتحقيق وجه افادتهما للتأكيد (قوله على قياس ما مر) أي يجري على الاعتبار والنظر فيما مر من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله وهو المدح بشئ) أي كالنهاية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر أي ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله يستتبع المدح بشئ آخر) أي يتبعه أي يلزمه المدح بشئ آخر (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله نهبت من الاعمار) أي اخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله مالو حويته) أي أعمارا لو حويتها وضممتها الى عمرك لتوحدت مبني على مذهب المعتزلة القائلين ان القاتل قطع على المقتول اجله ولو تركه لعاش فاذا اجمع ما بقي من أعمار قتلاه الى عمره لكان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب اهل السنة انه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء اجله (قوله لهنئت الدنيا بأنك خالد) أي لقيل للدنيا هنيئا لك بسبب انك خالد فيها أي لهنئ أهلها بسبب خلوده (قوله مدحه بالنهاية الخ) أي لان اغتيال النفوس واخذها قهرا انما يكون بالشجاعة والوصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لناهبها كانت خلودا دل ذلك على كمال شجاعته (قوله حيث جعل) أي لانه جعل قتلاه بحيث يخلد في الدنيا وارث أعمارهم لكثرتهم ولا شك أن اغتيال النفوس الكثيرة التي لو اجتمعت أعمارها لناهبها لكان بها خالدا انما يكون لكمال شجاعته وتناهيه فيها فمدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الدنيا فتابع له (قوله على وجه) أي وهو كون الدنيا تهنأ بخلوده والحاصل أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة وجعل خلوده تهنأ به الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو تهنئة الدنيا بخلوده مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها لان المراد بتهنئة الدنيا تهنئة اهلها فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئوا ببقائه اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه فقول الشارح اذ لا تهنئة الخ علة لمحذوف قدرناه (قوله قال علي الخ) أشار الشارح بهذا الى أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو ناقل لذلك عن غيره ففيه اشارة للاعتراض على المصنف والربعي بفتح الراء والباء نسبة لربيعة (قوله وجهان آخران) أي غير الاستتباع مدلولان لذلك البيت بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال) أي وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمة وان همته انما تعلق بمعالي الامور لان الذي يميل للمال انما هو الهمة الدنية والاموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالعدول عن الاموال الى الاعمار انما هو لعلو الهمة وذلك مما يمدح به وقوله انه نهب الخ أي مفاد انه نهب الخ وهو علو الهمة (قوله وذلك) أي نفي نهب الاموال مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضي الحصر (قوله مع أن النهب بها) أي مع أن تعلق النهب بالاعمار أليق بالمدح (قوله وهم) أي البلغاء يعتبرون ذلك أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه (قوله في المحاورات) أي المخاصمات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص المذكور أئمة الاصول أي اكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج واعتبره الدقاق والصيرفي من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أي الاعمار أما اذا نظر لمجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول يعتبرون مفهومه اه يس

(قوله

وثانيهما ان يثبت لشئ صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقولك فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ما مر) في تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أي ومن المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله نهبت من الاعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد) مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي (وفيه) أي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما (انه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وان لم يعتبره أئمة الاصول

قول الشارح قال علي بن عيسى هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال علي بن موسى وليحرر اه مصححه

(قوله انه لم يكن ظالما فى قتلهم) أى لان الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بهلاكه ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنئة لاستلزامها اياه فالمدح الاول لازم المعنى الذى جعل أصلا وهو النهاية فى الشجاعة والمدح الثانى لازم للمعنى الذى جعل مستتبعا بالفتح وهو كونه سببا لصلاح الدنيا (قوله يقال) أى لغة أدمج الشئ فى ثوبه اذا لفه فيه أى أدخله فيه فهو فى اللغة الادخال مطلقا (قوله وهو) أى اصطلاحا (قوله أن يضمن كلام) أى أن يجعل المتكلم الكلام الذى سيق لمعنى متضمنا لمعنى آخر فالمعنى الآخر ملفوف فى الكلام فقوله يضمن على صيغة المبنى للمفعول والنائب عن الفاعل هو كلام وقوله سيق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد أن رفع به المفعول الاول بالنيابة (قوله معنى آخر) أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدا كما فى البيت المذكور فى المتن أو أكثر كما فى قول ابن نباتة

ولا بدّ لى من جهلة فى وصاله * فمن لى بخلّ أودع الحلم عنده

يريد أن وصاله لا يتيسر له الا بترك الوقار ومداراة رقبائه وملازمة عتبته والرضى بالطرد والشتم وغيره مما من أفعال الجهلاء والخلّ بالكسر الخليل فقد أدمج فى الغزل وهو الكلام الواقع من المحب فى شأن المحبوب الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يودعه حلمه وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشأن أى ايداع الحلم عنده وقد نبه بقوله أودع الحلم عنده على انه لم يعزم على مفارقة الحلم على سبيل الدوام بل فى بعض الحالات أعنى حالة وصال المحبوب الموقوف على الجهل وذلك لانه لما كان شأنه أن يفعل أفعال الجهال وكان مريد الوصال عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه أودعه اياه فان الودائع ترد آخر الامر واعلم أن المعنى الآخر وهو المضمن المدموج يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله والا لم يكن ذلك من الادماج فما قيل فى قوله

ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

ان هذا الكلام مسوق لتهنئة بالوزارة لبعض الوزراء وأن الدهر أسعفه بتلك الوزارة وأن الشاعر يحبها وضمن ذلك التشكى من الدهر فى عدم اسعافه هو فى نفسه فكانت الشكاية فيه ادماجا فهو سهو لانه صرح أولا بالشكاية حيث قال أبى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا فكيف تكون مدمجة بل لو قيل ان هذا الكلام مسوق للشكاية والتهنئة مدمجة كان أقرب ولا ينافى هذا كون المقصود بالذات هو التهنئة لان القصد الذاتى لا ينافى افادة ذلك المقصود بطريق الادماج بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره وقول الشاعر أتمها أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم (قوله وقد أسند) أى يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر تعريف الاستتباع أما لو قيل ان ذكر المدح فى التعريف بطريق التمثيل لا للتخصيص كان مساويا للادماج قاله عبد الحكيم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله أقلب فيه أجفانى) عبر بالمضارع لدلالته على تكرر تقليب الاجفان ليلا وهو دليل على السهر والاجفان جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من أعلى وأسفل (قوله كأنى) أى فى حالة تقليبها أعدّبها أى بالاجفان من جهة حركتها فجعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر فكأن كل حركة ذنب وقوله الذنوبا أى ذنوب الدهر التى فعلها معه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا ومن عدم استقامة الحال لا ذنوبه التى فعلها فى الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر وكأن هنا تحتمل الشك أى كثر تقليب الاجفان فى ذلك الليل كثرة أوجبت لى الشك فى انى أعدّ بها على الدهر ذنوبه وتحتمل التشبيه أى أشبه نفسى فى حالة التقليب بنفسى فى حالة

(و) الثانى (أنه لم يكن ظالما فى قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى ومن البديعى (الادماج) يقال أدمج الشئ فى ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) أى الادماج (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أى فى ذلك الليل (أجفانى كأنى * أعدّ بها على الدهر الذنوبا)

الذنوب (قوله فانه ضمن الخ) أى وانما كان فى هذا البيت ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل بالطول أى المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفانى لانه يدل على كثرة تقليب الاجفان وهو يدل على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذى سيق له الكلام أولا (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كأنى أعدّ بها الخ وهو مفعول ضمن وتلك الشكاية بها حصل الادماج لانها معنى تضمنه المعنى الذى سيق أولا مع عدم التصريح بها وعدم اشعار الكلام بأنه مسوق لاجلها (قوله وهو ايراد الكلام) أى الاتيان به (قوله محتملا لوجهين) أى على حدّ سواء اذ لو كان أحدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها (قوله أى متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالمدح والذم) أى وكالسب والدعاء (قوله ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه أى فلو قيل رأيت العين فى موضع فانه يحتمل على السواء أن يراد العين الجارية وعين الذهب والفضة وليس من التوجيه لان المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما لجواز اجتماعهما (قوله كقول من قال لاعور) أى خياط يسمى عمرا وذلك القائل هو بشار بن برد وقوله ليت عينيه سواء عجز بيت وصدره خاط لى عمرو قباء وهذا البيت من مجزوّ الرمل وبعده فاسأل الناس جميعا * أمديح أم هجاء

روى أن بشارا أعطى لخياط أعور اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لاخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره فقال له بشار لئن فعلت ذلك لاقولن فيك شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاطه له الخياط ذلك الثوب قال بشار ما ذكر من البيتين فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطة وهى من الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان وحينئذ فلا يتجه عده من التوجيه قلت أراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر للقرينة على أن كون الشعر فى مقابلة الخياطة لا يعين كون الشاعر أراد المدح لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة بالابرة فدعا عليه وسمى الدعاء بن مديحا وهجاء نظرا لكون المدعو له يستحق أن يمدح بموجب الدعاء له والمدعو عليه يستحق أن يذم ويهجى بموجب الدعاء عليه (قوله لان احد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد) أى وهو المراد من اللفظ كما فى يد الله فوق أيديهم فان المتبادر من اليد الجارحة والمراد منها القدرة وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ (قوله لما ذكر السكاكى) أى وانما قلنا ان أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر الخ (قوله من قبيل التورية والايهام) العطف مرادف أى ومعلوم أن التورية التى هى الايهام انما تتصور فى معنى قريب وبعيد كما تقدم (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى بين التوجيه والمتشابهات وهذا وجه آخر للفرق وقوله أن المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما أى بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة أى بخلاف التوجيه فانه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامة اليعقوبى بعد أن ذكر جميع كلام الشارح وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات من التوجيه بوجه مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا هو المراد كما فى قوله والسماء بنيناها بأيد والرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكى نفسه أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وتذكر بعد أن أكثرها المعنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل ثم ان صح أن بعض المتشابهات يحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لا انها منه باعتبار فقط وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذى يراد به الجد) أى وهو أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمباسطة ويقصد به أمر صحيح فى الحقيقة والفرق بينه وبين التهكم أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل وهذا بعكسه وهو واقع فى كلامهم كثيرا كقول الامام مالك لبعض تلامذته حين سأله أتعرف بيت قدامة وقد كان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباتة

فقد تضمن وصف الليل بالطول الشكاية من
الدهر (قوله ومنه) أى ومن المعنوى (التوجيه)
ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين
متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد
احتمال معنيين متغايرين (مثل) قول من قال
لاعور ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صلاح العوراء
العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء
عليه قال (السكاكى ومنه) أى ومن التوجيه
(متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها
الوجهين المختلفين وان كان احد المعنيين
فيها قريبا والآخر بعيدا لما ذكر
السكاكى نفسه من أن اكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ويجوز
أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين
فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى
ومن المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد

سلبت محاسنك الغزال صفاته * حتى تحير كل ظبي فيكا
لك جيده وخاطه ونفاره * وكذا تطير قرونه لا بيكا

والجد بكسر الجيم ضد الهزل الذى هو اللهو واللعب (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو نواس (قوله اذا ما تميمى الخ) أى فقولك للتميمى وقت مفاخرته بحضورك لا تفتخر وقل لى كيف أكلك للضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد وهو ذم التميمى بأكله الضب وانه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذى يعافه أشراف الناس وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام والجدية باعتبار ما قصد منه فى الحالة الراهنة (قوله عد عن ذا) أى جاوز هذا الافتخار بتركه وحدثنى عن أكلك للضب تأكله على أى حالة فعد أمر من عدى يعدى بمعنى يجاوز (قوله وهو كما سماه الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكى الخ الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه يسمى بتجاهل العارف ومن حيث انه يسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه أو الكاف بمعنى على أى وهو سوق المعلوم الخ بناء على ما سماه السكاكى به (قوله مساق غيره) مصدر ميمى بمعنى السوق أى سوق المعلوم سوقا كسوق غيره بأن يعبر عنه بما يدل فى الاصل على انه غير معلوم (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه أن يقدمه على قوله وهو كما سماه الخ الا انه أخره ليكون بيان النكات متصلا به فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لنكتة كأن يقال أزيد قائم أم لا بحيث يعلم انه قائم لم يكن من هذا الباب فى شئ (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله لوروده فى كلام الله) أى كما فى قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى أى وتسمية الكلام المنسوب لله بتجاهل العارف فيه اساءة أدب بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فانه أقرب الى الادب من الاولى وان كان التعبير بما عبارة عن المجهول لكن دلالته باعتبار صيغته (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها الوليد حين قتله اليزيد بن معاوية وبعد البيت المذكور

فتى لا يريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله الخابور وهو نهر من ديار بكر) أى فى ديار بكر نبتت على حافتيه أشجار وشجر الخابور نوع من تلك الشجر النابت على حافتى ذلك النهر والمراد ببكر الذى أضيفت له تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية (قوله مالك مورقا) أى أى شئ ثبت لك فى حال كونك مورقا أى مخرجا ورقك نادرا لا ذابلا فمورقا حال من الكاف فى لك والعامل فيه معنى الفعل (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) أى فهى تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع يكون الا من العقل فتجاهلت فأظهرت انه من ذوى العقل وانه يجزع عليه جزعا يناسب ذبوله وأن لا يخرج ورقه فلما أورق وبخته على اخراج الورق وأظهرت انها جهلت تلك فى جزعه وان كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأمرى غيره فالتجاهل هنا المؤدى الى التوبيخ وسيلة الى التوبيخ على ادراك ووسيلة الى التنبيه على أن المآثرة بلغت الى حيث تعلم بها الجمادات ولو أنكرت الجمادات حيث تجاهلت على أن الشجر لا يعلم بابن طريف وانه من جملة الجمادات لما حسن التوبيخ وتمام التجاهل ظهور المآثر حتى للجمادات فافهم اه يعقوبى (قوله كقوله) أى الشاعر وهو البحترى (قوله سرى) أى ظهر بالليل وهو صفة لبرق (قوله أم ابتسامتها) أى أم ضوء أسنانها عند ابتسامها (قوله بالمنظر) الباء بمعنى فى وأراد بالمنظر المحل الذى ينظر وهو الوجه من بفتح الفاء والضاحى هو الظاهر من ضحى الطريق اذا ظهر فالشاعر يعلم انه ليس ثم الا ابتسامها لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدر هل هذا اللمعان الشاهد من أسنانها عند الابتسام لبرق سرى أم هو ضوء مصباح أم هو ضوء ابتسامها الكائن من منظرها الضاحى وهذا التجاهل المشتمل على هذا التشكيك مفيد للمبالغة فى مدحها وأنها بلغت الى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها (قوله كقوله) أى الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى وبعد البيت المذكور

فان قالوا النساء مخبآت * فحق لكل محصنة هداء

كقوله
إذا ما تميمي أتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب
(تجاهل العارف)
(ومنه) أي ومن البديع (سوق المعلوم مساق
غيره) ويسميه السكاكي تجاهل العارف
(لنكتة) كالتوبيخ في قول
لوروده في كلام الله تعالى
الخارجية (أيا شجر الخابور مالك مورقا
كأنك لم تجزع على ابن طريف)
والمبالغة في المدح (كقوله
ألمع برق سرى أم ضوء مصباح
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي)

(قوله وسوف اخال أدرى) المعنى وأظن أنى سأدرى وأعلم حالهم حاصلا فحذف مفعولى اخال وسوف محلها بعد اخال وهذه الجملة اعتراضية بين ادرى ومعموله وهو قوله أقوم آل حصن الخ وكونها بالواو يدل على أن الاعتراض قد يكون بالواو (قوله وهو القياس) أى في حرف المضارعة الداخل على الثلاثى (قوله أقوم آل حصن أم نساء) هذا محل الشاهد فهو يعلم أن آل حصن رجال لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم في الحال وان كان سيعلمه في المستقبل فلم يدر هل هم رجال أم نساء وهذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للمبالغة في ذمهم من حيث انهم يلتبسون بالنساء في قلة نفعهم وضعف فائدتهم (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل بين النساء والقوم فمعادلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لغة ويدل له قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن قال العصام وفيه انه يجوز مقابلة الجمع من الرجال والنساء بالنساء الصرفة فالحق أن القوم اسم لمجموع الرجال والنساء بدليل انا أرسلنا نوحا الى قومه فتأمل (قوله والتدهش) عطف تفسير أى ذهاب العقل (قوله في قوله) أى الشاعر وهو الحسين بن عبد الله العرجى (قوله وهو) أى القاع المستوى من الارض أى الارض المستوية واضافة الظبيات اليه لكونها فيه وقوله بالله قسم استعطاف لظبيات المناديات لتجيبه (قوله ليلاى منكن الخ) أى ليلى المنسوبة الى منكن أى فهو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه ادهشه الحب حتى لا يدرى هل هى من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل الظبيات عن حالها (قوله وفى اضافة ليلى الخ) أى أن الاضافة فيها استلذاذ أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار فما نكتته (قوله وهذا) أى ما ذكره المصنف من النكات انموذج أى نبذة قليلة (قوله وهى أكثر من أن يضبطها القلم) أى من ذى أن يضبطها القلم أى وهى أكثر من النكات الموصوفة بضبط القلم لها وحينئذ فلا تدخل تحت حصر (قوله القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتح الجيم اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة والمراد بالقول الاعتراف أى اعتراف المتكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نافيا لمقصوده من اثباتها للغير دون أثبتها له المخاطب أومع حمل كلامه على خلاف مقصوده (قوله أن تقع صفة في كلام الغير) أى كالاعز فانه صفة وقعت في كلام المنافقين دالة على شئ وهو فريقهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد الكناية المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل لينتقل منه الى اللازم مع جواز ارادة الملزوم اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية لانه لا لزوم بين مفهوم الاعز وفريق المنافقين ويحتمل أن يراد بها معناها المعهود ويكفى في اللزوم اعتقادهم اللزوم وادعاؤهم ذلك لانهم يدعون انهم لازم لمعنى الاعز ثم ان الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى روعى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان وحينئذ ففى الكلام استخدام لان الصفة المذكورة أولا في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها معنى آخر (قوله أى لذلك الشئ حكم) أى تقتضيه فيه تلك الصفة لكونها اثبتت كالاخراج للمؤمنين (قوله فتثبتها لغيره) أى فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشئ كالله ورسوله والمؤمنين أى للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيد لك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة له انما هى لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض الخ) أى فلو تعرضت للحكم اثباتا أونفيا لخرج الكلام عن القول بالموجب فاذا قال القوى لخرجن القوى من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لمدلولها حكم الاخراج فان أثبت الصفة للغير ولم تتعرض للحكم بأن قلت القوى أنا كان الكلام من القول بالموجب

وما أدرى وسوف اخال أدرى *) أى أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أى التحير والتدهش (في الحب في قوله بالله ياظبيات القاع) وهو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) وفى اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا أنموذج من نكات التجاهل وهى أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه) أى ومن المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) أى لذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) أى تثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض

وان تعرضت للحكم بأن قلت الذرق الذى هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب فى شئ (قوله لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو انتفائه عنه (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا من غزوة بنى المصطلق الى المدينة (قوله وقد أثبت المنافقون لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز (قوله فأثبت الله تعالى الخ) أى بعد أن سلم لهم أن الاعز يخرج الاذل فكأنه قيل لهم نعم الاعز يخرج الاذل لكن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين لا لكم (قوله ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة) أى وان كان يلزمه ذلك لانه لما أثبت الصفة الموجبة للحكم لهم لزم ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) أى مراد ذلك الغير وذلك كما لو أطلق الغير لفظا على معنى فحمله غيره من أطلقه على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول (قوله مما يحتمله ذلك اللفظ) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا أو مجازيا بأن يكون اللفظ صالحا لذلك المعنى الذى حمل عليه وان كان لم يرد فلو كان اللفظ غير صالح له كان الحمل عليه عبثا لا بديعا (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء للسببية أى وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ) المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والمجرور أولا فالاول كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا الخ والثانى كقوله

لقد بهتوا لما رأونى شاحبا * فقالوا به عين فقلت وعارض

أرادوا بالعين اصابة العائن وحمله على اصابة عين العدو وقيد بذكر ملائم وهو العارض فى الاسنان التى هى كالبرد فكأنه قال صدقتم بأن بى عينا لكن بى عينها وعارضها لا عين العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف بما ذكر المخاطب لكن المعنى غير مراد وما لم يصرح بنفى المراد صار ظاهره اقرارا عاقلا وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين أن الحمل على خلاف المراد تارة يكون باعادة المحمول كما فى البيت المذكور فى المتن وكما فى قول بعضهم

جاء أهلى لما رأونى عليلا * بحكيم الشرح دائى يسعف
قال هذا به اصابة عين * قلت عين الحبيب ان كنت تعرف

وتارة يكون بدون اعادته كما فى البيت الذى ذكرناه (قوله اذ أتيت مرارا) اذ ظرف لقلت أو ثقلت (قوله قال ثقلت كاهلى) الكاهل ما بين الكتفين وقوله بالايادى أى المنن والنعم (قوله فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير) أى وهو المتكلم وقوله بمعنى حملتك المؤنة أى المشقة من أكل وشرب باتيانى لك مرة بعد أخرى وقوله فحمله أى المخاطب وقوله على تثقيل عاتقه أى كتفه وقوله والمنن عطف تفسير والحاصل أن المتكلم يقول لمخاطبه ثقلت عليك وحملتك المشقة باتيانى اليك مرارا فقال له المخاطب صدقت فى كونك ثقلت على لكن ثقلت كاهلى بالمنن لا حملتنى المشقة فجعل اتيانه اليه نعما عديدة حتى أثقلت عاتقه وبعد البيت المذكور قالت طولت قال لا بل تطولت * وأبرمت قال حبل ودادى

أى قلت له طولت الاقامة والاتيان فقال بل تطولت من التطول والتفضل وقوله وأبرمت أى أمللت وقوله حبل ودادى أى قال نعم أبرمت ولكن أبرمت وأحكمت حبل ودادى فقوله أبرمت قال حبل ودادى من هذا القبيل أى القول بالموجب بدون اعادة المحمول ومنه أيضا البيت الثالث فى قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فكأنه قال نعم صدقتم ولكن صفاؤكم عن ودادى لا عن حقد وأما البيتان الاولان فليسا من هذا القبيل بل مما فيه ما قريب منه اذ ليس فيهما حمل صفة ذكرت فى كلام الغير على معنى آخر وانما فيهما ذكر صفة ثابتة على وجه تذاهى على خلافه فأشبها هذا القبيل من جهة كون المعنى فيهما فى الجملة

لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
(أو نفيه عنه) نحو يقولون لئن رجعنا الى
المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة
ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت
فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم
اخراج المؤمنين من المدينة وأثبت
الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم
وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج
للموصوفين بالعزة أعنى الله تعالى ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ
وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال
كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ
(بذكر متعلقه) أى انما يحمل على خلاف
مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله
قلت ثقلت اذ أتيت مرارا
قال ثقلت كاهلى بالايادى)
فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك
المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن
بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى

على الخلاف وذلك لانه وقع فى ظنه أن اخوانه دروع لهفظهرانه انهم ليسوا دروعا له بل للاعادى وظن انهم سهام صائبات لاعاديه فظهرله انهم ليسوا كذلك بل سهام صائبة لفؤاده وأما البيت الثالث فقد صدر اللفظ منهم فحمله على غير مرادهم (قوله أى ومن المعنوى الاطراد) أى ومن البديع المعنوى الاطراد قيل الظاهر انه من البديع اللفظى لا المعنوى لان مرجعه لحسن السبك وقد يقال ان مرجعه لحسن السبك فى معنى مخصوص وهو النسب فللمعنى دخل فيه قاله اليعقوبى فاندفع قول العلامة يس لم يظهرلى رجوع هذا النوع الى الضرب المعنوى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله بأسماء الممدوح) الاولى أن يقول باسم الممدوح أوغيره اذلا تعدد هنا الاسم الممدوح أوغيره والمراد بغيره المذموم أى المهجو أو المرثى (قوله وأسماء آبائه) أراد بالجمع هنا مافوق الواحد بدليل المثال (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر اسم الاب ثم اسم ابى الاب وهكذا ان قلت لافائدة فى ذلك القيد اذ لا يمكن الاتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب والا لكذب الانتساب فلا بد من الترتيب اذ لو قيل بعتيبة ابن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه فى انه ذكر على طريق الانتساب فلو قيل بعتيبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد قاله العصام وتأمله (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ ونفى التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره فى التعريف مضرا لانه ليس بخفى وقيل نفى التكلف أن لا يفصل بين الاسماء بالفاظ لا دلالة لها على النسب نحو زيد بن عمرو بن خالد والتكلف فى السبك ضده نحو زيد الفاضل ابن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد ونحوه للفنرى وفيه أن استفادة هذا المعنى من حسن السبك خفية وحينئذ فيلزم التعريف بالاخفى تأمل ويسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده أى سهولة انسجامه وجريانه (قوله فقد ثللت) هو بتاء الخطاب أى اهلكت يقال ثلهم اذا اهلكهم والعروش جمع عرش يطلق على القروقوله بعتيبة أى بقتل عتيبة وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح ومثال الاطراد الذى ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتى (قوله وتضعضع) أى ضعف (قوله ان تبجحوا) أى افتخروا بقتلك (قوله فقد أثرت الخ) هذا دليل الجواب المحذوف أى فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا مايخفف اذى افتخارهم وهو أنك قد أثرت فى عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم فكأنك اخذت بثأرنفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم فى الحقيقة (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الخ أى من ذى تتابع الاضافات (قوله فكيف يعد من المحسنات) أى مع انه مخل بالفصاحة (قوله قلنا قد تقرر الخ) حاصله أن تتابع الاضافات انما يخل بالفصاحة اذا كان فيه ثقل واستكراه أما اذا سلم من ذلك حسن ولطف والبيت من هذا القبيل مع انه ليس فيه الا اضافتان (قوله الحديث) أى اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فقد تتابعت فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو فى غاية الحسن والسلاسة (قوله وأما الضرب اللفظى الخ) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوى شرع فى الكلام على انواع الضرب اللفظى وقد ذكر فى هذا الكتاب منها سبعة انواع (قوله فمنه الجناس) أى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم لانه فى الاصل مصدر جانس كقاتل قتالا قال فى الخلاصة لفاعل الفعال والمفاعله (قوله أى فى التلفظ) أى فى النطق بهما بأن يكون المسموع منهما متحد الجنسية كلا أو جلا فلا يكفى التشابه فى لام الكلمة أو عينها أو فائها كما يؤخذ من الامثلة وان كان التشابه فى اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ بالتلفظ لانه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين فى اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الا التام منه فيخرج منه الجناس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أى حروفهما فيكون المعنى تشابه اللفظين فى حروفهما

(ومنه) أى ومن المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره و) أسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك كقوله (ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعنى ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت فى عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد من المحسنات قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوى (وأما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ) أى فى التلفظ

كلا أو جلا ثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الآتية فكأنه يقول هو أن لا يتشابها الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابها من جهة المعنى فقط نحو أسد وسبع للحيوان المفترس كما قال الشارح فليس بينهما جناس وما اذا تشابها في اللفظ والمعنى معا كالتأكيد اللفظي نحو قام زيد قام زيد فلا جناس بينهما (قوله فيخرج) أى بقوله في اللفظ (قوله نحو أسد وسبع) أى فانهما قد تشابها في المعنى دون اللفظ بمعنى أن اللفظين متشابهان من جهة أن معناهما واحد فوجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى فالمعنى في هذا هو المعنى في ذلك كما يقال اشترك الطرفان في وجه الشبه وليس المعنى أن لهذين اللفظين معنيين تشابها والاولى أن المعنى فيهما متحد والتشابه يقتضى التعدد (قوله أوفي مجرد العدد) أى ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ كما في ضرب وعلم مبنيين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وان تشابها في العدد (قوله أوفي مجرد الوزن) أى ويخرج من التعريف ما اذا تشابه اللفظان في الوزن دون التلفظ ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو ضرب وقتل مبنيين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وان تشابها في الوزن والعدد (قوله والتام منه) هذا شروع في أقسام الجناس وهي خمسة التام والمحرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وذلك لان اللفظين ان اتفقا في كل شئ من انواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذه الاقسام الخمسة تفصيل يأتي وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال والتام منه الخ (قوله في انواع الحروف) الاضافة للبيان وانما أورد لفظ انواع تنبيها على أن الحروف انواع والافيكفي أن يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما منقلبة عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء كذلك نوع تحته أصناف لانها اما مدغمة أولا مشددة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف والجواب ما ذكر أو يقال وهو الاقرب المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق في انواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو يفرح ويمرح مما اتفقا في بعض الانواع دون بعض فان يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام بل لاحق (قوله وفي أعدادها وهيآتها) الاولى وفي عددها وهيئتها اذ ليس لتوافق الكلمتين في أعداد الحروف وفي الهيآت اذ ليس لحروف الكلمة الا هيئة واحدة وعدد واحد لكنه أورد صيغة الجمع نظرا للمواد والمراد تتوافق الكلمتين في عدد الحروف أن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر (قوله وبه) أى باشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف يخرج نحو الساق والمساق لان الميم لا يقابلها شئ في الساق بل هى مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو أخرج نحو الساق والمساق بالاتفاق في انواع الحروف الموجودة ما بعد أيضا نعم ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتي والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وهيآتها) أى الحروف (قوله نحو البرد والبرد) أى بفتح الباء من أحدهما وضمها من الآخر (قوله فان هيئة الكلمة الخ) هذا تعليل لمحذوف أى وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في انواعها لان هيئتها أمر زائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في انواع الحروف الاتفاق في هيئتها ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها لان هيئة الحروف حركته المخصوصة أو سكونه وهو ظاهر. قال العلامة عبد الحكيم كان الاولى أن يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلام في هيآت الحروف دون هيآت الكلمات والحاصل أن هيئة الحروف كيفية

فيخرج التشابه في المعنى نحو أسد وسبع أوفي
مجرد العدد نحو ضرب وعلم أوفي مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من
الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (في أنواع
الحروف) فكل من الحروف التسعة
والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح
ويمرح (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو
الساق والمساق (و) في (هيئاتها) وبه يخرج
نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية
حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات
فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع
اختلاف في الحروف بخلاف ضرب وضرب
مبنيين للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين
مع اتحاد الحروف

حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت وأما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقديم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الاخير ولا سكونه لان الحرف الاخير عرضة للتغير اذ هو محل الاعراب والوقف فلا يشترط اتفاق الكلمتين في هيئته (قوله وفي ترتيبها) أي انه يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر وقد تبين من كلام المصنف أن الجناس التام يشترط فيه شروط أربعة الاتفاق في انواع الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها (قوله أي تقديم بعض الحروف على بعض) هذا تصوير للترتيب في حد ذاته وقوله وتأخيره عنه أي تأخير البعض الآخر عن البعض الاول (قوله والحتف) هو الموت (قوله فان كانا من نوع واحد) أي سواء اتفقا في الافراد كما مثل المصنف أو في الجمعية نحو قول الشاعر

حدق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر من الوحش جالبات للموت والعشق قتال للانسان أو كانا مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع انجاد الاول مفرد بمعنى حمائل السيف والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض والمعنى فلان طويل حمائل السيف وطلاع للاراضي المرتفعة (قوله سمي مماثلا) أي سمي جناسا تاما مماثلا وفي نسخة سمي متماثلا وهي المناسبة لقول الشارح من أن التماثل الخ وأشار الشارح بما ذكره من التعليل الى أن تلك التسمية بطريق النقل عن اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لنسخة سمي مماثلا أن يقال أخذا من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم ان المستحق أن يسمى مماثلا جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا التجانس بينهما ولكن لا حجر في الاصطلاح (قوله ويوم تقوم الساعة أي القيامة) سميت ساعة لوقوعها فيها (قوله يقسم المجرمون) أي يحلف المجرمون انهم ما لبثوا في الدنيا غير ساعة أي الا وقتا يسيرا من ساعات الايام الدنيوية والساعة اصطلاحا جزء من أربعة وعشرين جزأ يتجزى بها زمن الليل والنهار ففي زمن استوائهما يكون الليل منها اثنى عشرة ويكون النهار كذلك وعند اختلافهما بالطول والقصر يدخل من ساعات احدهما في الآخر ما نقص من ذلك الآخر وهو ايلاج احدهما في الآخر المشار له بقوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل والساعة في الآية يحتمل أن يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل أن يراد بها الساعة اللغوية وهي القطعة من الزمان وهذا اقرب ومحل الشاهد أن الساعة الاولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الاوجه السابقة اذ لا عبرة بالاداة التعريفية لانها في حكم الانفصال فكان الجناس بينهما مماثلا قيل انه لا جناس في الآية أصلا لان استعمال لفظ الساعة في القيامة مجاز لوقوعها في ساعة فسميت القيامة ساعة لملابستها الساعة واللفظ الحقيقي مع مجازه لا يكون من التجنيس كما لو قيل رأيت أسدا في الحمام وأسدا في الغابة وكما لو قلت ركبت حمارا ورأيت حمارا أعني بليدا وقد يجاب على تقدير تسليم انه لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة وقد اقتصر المصنف على مثال ما اذا كان الجناس بين اسمين ومثاله بين الفعلين أن يقال لما قال لهم قال لهم كذا وكذا فالاول من القيلولة والثاني من القول ومثاله بين الحرفين أن يقال قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد فان قد الاولى للتكثير والثانية للتقليل فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية وفي جميع ما مر (قوله اسم وفعل الخ) يعني أن هذا المسمى بالمستوفى ثلاثة أقسام الاول بين اسم وفعل كما في البيت والثاني بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب رب رجل آخر فرب الاولى حرف جر والثانية اسم للعصير المعلوم والثالث بين حرف وفعل كقولك علا

(و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والحتف (فإن كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمي مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من ساعات الايام (وإن كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف

زيد على جميع اهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله يسمى مستوفى) أى لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر وان اختلفا فى النوع (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو تمام فى مدح يحيى بن عبد الله البرمكى كان من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج من العنب ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله ما مات من كرم الزمان) ما موصولة فى محل رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره (قوله فانه) أى فان ذلك الميت من الكرم وقوله يحيى أى يظهر كالحى ويتجدد عند يحيى بن عبد الله يعنى أن كل كرم اندرس فانه يظهر ويتجدد عند هذا الممدوح فقد أطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازا ومحل الشاهد قوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول فعل والثانى اسم رجل (قوله يحيى اسم الكرم) الاضافة بيانية أى يحيى الكرم ويجدده وفى نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله ان كان أحد لفظيه) أى أحد لفظى الجناس التام مركبا والآخر مفردا سمى جناس التركيب أى وان لم يكن أحد لفظيه كذلك فهو ما مر من المماثل والمستوفى فهذا مقابل لما مر ولو جعل التقسيم السابق ثلاثيا كان أحسن ليكون تقسيم الجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفقا الخ وحاصله أن جناس التركيب ينقسم الى قسمين لان اللفظين المفرد والمركب اما أن يتفقا فى الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد واما أن لا يتفقا بأن تكون هيئة مرسوم أحدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر فان كان الاول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لتشابه اللفظين فى الكتابة كتشابههما فى أنواع الاتفاقات المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثانى خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فيه فى صورة الكتابة (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الفتح البستى نسبة الى بست بالضم بلدة من أعمال سجستان (قوله فدعه) أى اتركه وابعد عنه فدولته ذاهبة والشاهد فى ذاهبة الاول والثانى فالاول مركب من ذا بمعنى صاحب وهبة وهى فعلة من وهب والثانى مفرد اذ هو اسم فاعل المؤنث من ذهب وكل منهما متفقة فى الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الفتح البستى أيضا (قوله أخذ الجام) أى الكاس وهو اناء يشرب به الخمر (قوله ما الذى ضر مدير الجام) أى أى شئ ضر مدير الجام وهو الساقى الذى يسقى القوم بالجام لانه يديره عليهم حالة السقى (قوله لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل أى انه لا ضرر عليه فى معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما اداره عليكم فالاستفهام فى قوله ما الذى الخ انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب فاللفظ الاول من المتجانسين وهو جام لنا مركب من اسم لا وخبرها وهو المجرور مع حرف الجر والثانى مركب من فعل ومفعول لان عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة فصار المجموع فى حكم المفرد ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب والا كانا مركبين كذا فى الحفيد وابن يعقوب اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح فيما مر والآخر مفرد أى حقيقة أو تنزيلا فالاول كما فى البيت الاول والثانى كما فى هذا البيت الثانى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) هذا تقييد لقول المصنف والا أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط خص باسم المفروق فان

(يسمى مستوفى كقوله
ما مات من كرم الزمان فانه
يحيى لدى يحيى بن عبد الله)
لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) الجناس
التام تقسيم آخر وهو أنه (ان كان أحد لفظيه
مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس
التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان
المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع
من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق
اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن
ذا هبه) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية
(والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد
والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من
جناس التركيب (باسم المفروق)
لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله
كلكم قد أخذ الجا * م ولا جام لنا)
ما الذى ضر مدير الجا * م لو جاملنا)
أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

ظاهره يشمل ما اذا كان المركب مركبا من كلمتين كالمثال المتقدم أو مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى وأن الجناس فى هاتين الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك اذ التخصيص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى كما فى المثال وأما ان كان مركبا من كلمة وبعض أخرى فانه يخص باسم المرفو أخذا من قولك رفأ الثوب اذا جمع ما تقطع منه بالخياطة فكأنه رفئ ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفأنا بها صاب فصارت مصاب وحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا يكن مركبا من كلمة وبعض أخرى بل من كلمتين فهو متشابه ان تشابه اللفظان فى الخط ومفروق ان لم يتشابها فى الخط بل افترقا فيه (قوله أشذا مصاب أم طعم صاب) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر كذا فى المطول وقال العصام الصاب جمع صابة وهو شجر مر ووهم الجوهرى فى قوله الصاب عصارة شجر مر فاللفظ الثانى من لفظى التجنيس مركب من صاب ومن الميم فى طعم بخلاف الاول منهما فانه مفرد وهما غير متفقين فى الخط ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة للافادة (قوله وان اختلفا الخ) حاصله أن ما تقدم فيما اذا كان اللفظان متفقين فى أنواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها فان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو أربعة أقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما أن يكون بالاختلاف فى أنواع الحروف أو فى عددها أو فى هيئتها أو فى ترتيبها وانما حصرنا الاختلاف فى هذه الاربعة وجعلنا الخلاف فى حالة لا فى أكثر لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما (قوله عطف على قوله والتام منه أن يتفقا) أى فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية على جملة اسمية لانها فى تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كأنه يقول ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام فيناسب أن يقال هنا وان اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله أن يتفقا لانه يلزم تسلط والتام على المعطوف وليس كذلك (قوله أو على محذوف) أى فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله لانحراف احدى الهيئتين) أى لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (قوله والاختلاف) أى فى الهيئة قد يكون بالحركة أى فقط كما فى المثال الاول وقد يكون بالسكون فقط كما فى المثال الثانى وهو الجاهل اما مفرط أو مفرط وقد يكون بالحركة والسكون معا نحو شرك الشرك وهو المثال الثالث (قوله جبة البرد جنة البرد) أى الجبة المأخوذة من البرد أى الصوف جنة أى وقاية البرد (قوله يعنى الخ) أى أن محل الشاهد البرد والبرد فانهما مختلفان فى هيئة الحروف بسبب الاختلاف فى حركة الباء لانها فى الاول ضمة وفى الثانى فتحة وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق لا المحرف (قوله ونحوه) أى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف لكون الاختلاف فى الهيئة فقط (قوله الجاهل اما مفرط أو مفرط) الاول من الافراط وهو تجاوز الحد والثانى من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه أى انه مجاوز للحد فيما يفعله أو مقصر فلا يفعل أصلا وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط (قوله لان الحرف المشدد الخ) أى وانما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف المشدد حرفان لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما أى عند النطق بهما دفعة واحدة كالحرف الواحد عد احرفا واحدا فلذا جعل من التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه الا فى الهيئة لا فى العدد (قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما) أفهم تثنية الضمير أن هنالك حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله فى حكم المخفف) أى لامرين الاول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما لكنه لم يعتبر لقرب زمنه والثانى انهما فى الكتابة شئ واحد وأمارة التشديد

والأخص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب (وان اختلفا) عطف على قوله والتام منه أن يتفقا أو على محذوف أى وهذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح

منفصلة وحيث كان المشدد فى حكم المخفف فتكون الراء من مفرط مكسورة كالراء من مفرط وحينئذ فيكون الاختلاف بينهما انما هو فى الهيئة فقط واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء فى أحدهما مفتوحة وفى الآخر ساكنة وهذا نوع من اختلاف الهيئة غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك لان الاول اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة الكائنة فى اللفظين المتجانسين ومفرط ومفرط اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون المقابل لها والثالث وهو شرك الشرك اختلفت الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون معا (قوله البدعة شرك الشرك) البدعة هى الحدث فى الدين بعد كماله والشرك بفتح الراء الموحدة حبالة الصائد والشرك بالكسر اسم مصدر بمعنى الاشراك والمراد الاشراك بالله تعالى ومعنى كون البدعة شركا للشرك أن اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى للوقوع فى الشرك كما أن نصب الشرك للصيد يؤدى عادة لوقوعه فيه (قوله فان الشين من الاول مفتوح الخ) أى فقد قابلت الحركة حركة مغايرة لها وقابلت الحركة سكونا (قوله فان الشين الخ) أى ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط (قوله حرف زائد) أى لا مقابل له فى اللفظ الآخر وليس المراد بكونه زائدا أنه زائد على الاصول (قوله اذا سقط حصل الجناس التام) أى لاتفاق اللفظين فى أنواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها قال العلامة اليعقوبى وكلامهم هذا يقتضى أن الجناس الناقص يشترط فيه أن يكون الباقى بعد اسقاط المزيد مساويا للفظ الآخر فى جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه فى كل ما تقدم فناقص التام أو فى غير الهيئة فناقص المحرف أو فى غير الترتيب يسمى ناقص المقلوب (قوله وذلك الاختلاف اما بحرف الخ) حاصله أن أقسام الجناس الناقص ستة وذلك لان الزائد اما حرف واحد أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر وقد مثل المصنف ثلاثة أمثلة لاقسام المزيد الواحد ولم يمثل من أقسام المزيد الاكثر الا بالمزيد آخرا (قوله فى الاول) أى فى أول اللفظ المجانس لآخر وكان الاولى أن يقول بحرف واحد هو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله بزيادة الميم) أى فى المساق وهى زائدة فى الاول والباقى مجانس لمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطا فى الثانى والباقى بعد اسقاطها مجانس جناسا تاما للمقابل اذ لا عبرة بتشديد الدال لما تقدم أن المشدد كالمخفف فى هذا الباب والجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجهين فيحتمل أن يكون المعنى ان حظى وغناى من الدنيا مجرد اتعاب نفسى فى تحصيل المكاسب من غير وصول اليه فيكون تشكيا واخبارا بانه لم يحصل من سعيه طائل ولا نفع ويحتمل أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى فيها بمشقتى وجهدى لا بالوراثة عن آباءى وأجدادى فيكون اخبارا بالنجابة فى السعى وأن الغنى لا يتوقف على وراثة (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو تمام (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أى فى عواص وذلك لانه فى حكم الانفصال أو بصدد الزوال بسبب الوقف أو الاضافة (قوله على زيادة من) أى بناء على زيادة من (قوله كما هو مذهب الاخفش) أى المجوز زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض) أى أو بناء على كونها للتبعيض وقوله كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعنق والمهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء الذى يظهر بتحريكها نشاطه وهذا العطف كناية عن السرور لان المسرور يهتز فصارت الهزة ملزومة للسرور وكذا تحريك النشاط (قوله أو على الصفة لمحذوف) ظاهره انه عطف على قوله أو على كونها

(و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى الجناس ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدى جهدى) بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدد فى حكم المخفف (أو فى الآخر كقوله يمدون من أيد عواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين وقوله من أيد فى موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على الصفة للمحذوف

للتبعيض وفيه نظر لانه يختل المعنى من أيد فى موضع نصب مفعول يعدون بناء على زيادة من أو على انها للتبعيض أو على انه صفة لمحذوف ومن المعلوم انه اذا كان صفة لمحذوف لا يكون مفعولا فالاولى جعله عطفا على المعنى فكأنه قيل من أيد نصب على المفعول أو على انه صفة لمحذوف (قوله أى يعدون سواعد من أيد) أى كائنة من أيد فمن ابتدائية أو انها للتبعيض اذ السواعد بعض الايدى فكأنه قيل يعدون السواعد التى هى بعض الايدى (قوله من عصاه ضربه بالعصا) وعلى هذا فمعنى عواص ضاربات بالعصا والمراد بها هنا السيف بدليل ما بعده وقيل ان عواص من العصيان أى عاصيات على أعدائهم عاصمات لاصدقائهم (قوله أى يعدون أيديا) أى يعدون للضرب يوم الحرب أيديا (قوله ضاربات للاعداء) أى بالسيف وهذا بيان لمعنى عواص وقوله حاميات أى حافظات للاولياء من كل مهلكة ومذلة وهذا بيان لمعنى عواصم وقوله حاكمة بالقتل أى على الاعداء بيان لمعنى قواض لانه جمع قاضية من قضى بكذا اذا حكم به وقوله قاطعة أى لكل مضروب بها من الاعداء بيان لمعنى قواضب لانه جمع قاضبة من قضبه اذا قطعه وفى الاطول أن قواض بمعنى قواتل من قضى عليه قتله وهذا أنسب مما فى الشارح وحينئذ فالمعنى تصول على الاعداء بأسياف قواتل للاحياء وقواطع لكل ما لاقاها سواء كان خشبا أو حجرا أو حديدا فليس ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواضى اهـ كلامه (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر من هذا الضرب الا ما تكون الزيادة فى الآخر) أى لعدم اطلاعه على أمثلة الباقى وقال فى الاطول انه لم يذكر من هذا الضرب الا ما كانت الزيادة فيه فى الآخر لاجل بيان اسمه بقوله وربما سمى هذا أى ما كانت الزيادة فيه فى الآخر بأكثر من حرف مذيلا وعبر بربما اشارة الى عدم اشتهار تلك التسمية اهـ (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رثاء كلام من لامها فى كثرة البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها وبعد البيت المذكور

يا عين جودى بالدمو * ع المستهلات السوافح

والبيت من مجزو الكامل المرفل وشطره قبل همزة الشفا فهو مدور وفيه ترفيل (قوله أى حرقة القلب) هذا بيان لمعنى الجوى بحسب الاصل والمراد به هنا مجرد الحرقة بقرينة قوله بين الجوانح أى ان البكاء هو الشفا من الحرقة الكائنة بين الجوانح أى الضلوع التى تحت الترائب مما يلى الصدر كذا فى الاطول ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء فاذا أسقطتهما صار الباقى مساويا للجوى فكان من التجنيس الناقص (قوله هذا النوع) أى الذى زيد فى آخره أكثر من حرف (قوله مذيلا) أى لان تلك الزيادة فى آخره كالذيل (قوله وان اختلفا فى أنواعها الخ) الاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص كما تقدم (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط أى فيشترط فى كون الاتيان باللفظين المختلفين فى نوعية الحروف من البديع الجناسى أن لا يقع الخ (قوله والا لبعد الخ) أى والا لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف لبعد الخ (قوله كلفظى نصر ونكل) تمثيل للمنفى وكذا لفظا ضرب وفرق وكذا ضرب وسلب واللفظان الاولان اشتركا فى الحرف الاول فقط واللفظان الثانيان اشتركا فى الحرف الوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا فى الحرف الاخير فقط وليس شئ من ذلك من التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) أى حالة كونهما فى اللفظين (قوله ان كانا متقاربين فى المخرج) أى بأن كانا حلقيين أو شفويين أو من الثنايا العليا وعلى هذا فالمراد بالمتقاربين فى المخرج ما يشمل المتحدين فيه كالدال والطاء والهمزة والهاء (قوله سمى الجناس) أى الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين فى المخرج (قوله مضارعا) أى لمضارعة المباين من اللفظين لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعا للمضارع فاحتاج

لتقدير

أى يعدون سواعد من أيد عواص جمع
عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم
من عصمه حفظه وحماه وتمامه أى يعدون
تصول بأسياف قواض قواضب حاميات للاولياء
أيديا ضاربات للاعداء بسيوف حاكمة
صائلات على الاقران الذى
بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا) القسم (مطرفا) واما
تكون الزيادة فيه فى الآخر وهو عطف على قوله
(بأكثر) من حرف واحد ولم يذكر من هذا الضرب الا ما
تكون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء
(ان البكاء هو الشفا * من الجوى)
أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة
النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع
(مذيلا وان اختلفا) أى اللفظان المتجانسان
(فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فيشترط)
أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يبق
التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان)
اللذان وقع بينهما الاختلاف (ان كانا
متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس
(مضارعا وهو) ثلاثة أضرب

لتقدير لان الحرف الخ ولو جعل ضمير هو راجعا للحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان لكان احسن (قوله لان الحرف الاجنبي) يعني المباين لمقابله (قوله اما في الاول) أي اما في اول اللفظين وفي كلامه تسامح لان اول اللفظين في الحقيقة هو الحرف ففيه ظرفية الشيء في نفسه فلو حذف في وقال اما الاول لكان احسن وان كان يمكن الجواب بأنه من ظرفية العام في الخاص أو أن في زائدة تأمل (قوله بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس) هذا من كلام الحريري وهو نثر والكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدارس المطموس العلامات الذي لا يتبين فيه اثر يهتدي به والشاهد في دامس وطامس فان الدال والطاء حرفان متباينان الا انهما متقاربان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقد وجدا في اول اللفظين (قوله أو في الوسط) أي أو يوجد في وسط اللفظين المتجانسين (قوله وينأون عنه) أي يبعدون عنه والشاهد في ينهون وينأون فان الهمزة والهاء حرفان متباينان الا انهما متقاربان في المخرج اذ هما حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين المتجانسين (قوله أو في الآخر) أي أو يوجد في آخر اللفظين المتجانسين (قوله نحو الخيل الخ) أي نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة فبين اللام والراء تباين الا أنهما متقاربان في المخرج لانهما من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتجانسين والنواصي جمع ناصية وهي منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله أي وان لم يكن الحرفان) أي المتباينان وقوله متقاربين أي في المخرج بل كانا متباعدين فيه (قوله سمي لاحقا) أي سمي الجناس بين اللفظين لاحقا لان أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو أيضا اما في الاول) أي والحرف المباين لمقابله من غير تقارب في المخرج اما أن يقع في اول اللفظين المتجانسين أو في وسطهما أو في آخرهما (قوله الهمز الكسر الخ) حاصله أن همزة مأخوذة من الهمز وهو الكسر وكذا لمزة مأخوذة من اللمز بمعنى الطعن أي في المحسوسات وغيرها ثم شاع استعمال الهمز في الكسر في أعراض الناس وكسر العرض هتكه والحاقه بالعيب بصاحبه كما شاع استعمال اللمز في الطعن في الاعراض بأن يلحق العيب بصاحبها فقول الشارح والطعن فيها تفسير (قوله وبناء فعلة) أي بضم الفاء وفتح العين (قوله يدل على الاعتياد) أي فلا يقال فلان ضحكة ولاعبة الا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له لا لمن وقع منه ذلك في الجملة والشاهد في همزة ولمزة فان بينهما جناسا لاحقا لان الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج لان الهاء من اقصى الحلق واللام من طرف اللسان ووقعا في اول اللفظين المتجانسين (قوله تفرحون) أي تتكبرون في الارض وقوله تمرحون أي تتوسعون في الفرح فالمرح نهاية الفرح والشاهد في تفرحون وتمرحون فان بينهما جناسا لاحقا على ما قال المصنف لتباين الفاء والميم وتباعدهما في المخرج (قوله وفي عدم الخ) حاصله أن كون الجناس الذي في هذه الآية لاحقا فيه نظر لان التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود لانهما شفويتان غاية الامر أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين وحينئذ فالجناس في هذه الآية مضارع لا لاحق وقد أجيب بعضهم بأن المراد من تقارب المخرج هنا قصر المسافة بين المخرجين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما لا على طول المسافة بينهما فالاولى لاجل هذا البحث أن يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد فان الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج فان الهاء من اقصى

لان الحرف الاجنبي (اما في الاول نحو) بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس (أو) في الوسط نحو (وهم ينهون عنه وينأون عنه أو) في الآخر نحو (الخيل معقود بنواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمي لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان

الحلق والدال من اللسان مع اصول الاسنان (قوله وان اريد الخ) يعنى لو قيل فى الجواب عن المصنف ان مراده بالحرفين المتقاربين فى المخرج أن يكونا بحيث يمكن ادغام احدهما فى الآخر والميم والفاء ليسا كذلك وحينئذ فيكونان متباعدين فى المخرج فصح التمثيل فيقال فى رد هذا الجواب انهم ذكروا أن من جملة المتقاربين فى المخرج الهاء والهمزة كما عرفى وهم يشهون عنه ويناون عنه لانهما حلقيان والحال انه لا يمكن ادغام أحدهما فى الآخر فبطل ذلك الجواب ومازال الاعتراض واردا على المصنف (قوله فالهاء والهمزة) علة لجواب الشرط المحذوف أى فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليستا كذلك) أى لا تدغم احداهما فى الاخرى مع انه مثل بهما المتقاربين (قوله أمر من الامن) فالامن والامر متفقان الا فى الراء والنون وهما متباعدتان فى المخرج كذا قال المصنف وفيه نظر بل هما متقاربتان حتى انه يجوز ادغام احداهما فى الاخرى لانهما من حروف الذلاقة التى يجمعها قولك مر بنفل وهى تخرج من طرف اللسان وحينئذ فالنون والراء يخرجان منه فالمثال الصائب تلاف وتلاق (قوله وأخر) أى ذلك البعض فى اللفظ الآخر (قوله سمى تجنيس القلب) أى لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف فى أحد اللفظين بالنظر للآخر وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض وقد ذكر المصنف مثال كل منهما (قوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) أى أن سيف الممدوح فتح لاوليائه اذ به يقع النصر لهم وحتف لاعدائه أى هلاك لهم اذ به يقع موتهم وهذا الكلام حل لقول الاحنف بن قيس

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

ومحل الشاهد حتف وفتح فانك اذا اخذت الفاء من حتف ثم التاء ثم الحاء كان فتحا وان اخذت الحاء ثم التاء ثم الفاء من فتح كان حتفا فهو قلب للكل وان كانت التاء التى فى الوسط لم تتغير (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) أى لان ما كان فى احد اللفظين مقدما صار مؤخرا فى الآخر وما كان مؤخرا فيه صار متقدما فى الآخر (قوله نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا) فالالف والتاء والنون فى عوراتنا وروعاتنا فى محالها وانما وقع العكس فى العين والواو والراء والروعات جمع روعة الخوف أى آمنا مما نخاف (قوله لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت) علم منه أن الجناس المقلوب المجنح مختص بالشعر (قوله لاح انوار الهدى الخ) أى فبين لفظى لاح وحال الواقع احدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح ونظير البيت المذكور قول ابن نباتة ساق يرينى قلبه قسوة * وكل ساق قلبه قاس (قوله واذا ولى احد المتجانسين الآخر) أى واذا ولى احد اللفظين المتجانسين المتجانس الآخر من غير أن يفصل بينهما بفاصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك (قوله أى تجانس كان) أى سواء كان ذلك الجناس الذى بين اللفظين تاما أو محرفا أو ناقصا أو مضارعا أو لاحقا أو مقلوبا (قوله واذا) أى لاجل كون المراد مطلق الجناس الشامل لجميع الانواع السابقة لا خصوص المقلوب (قوله ذكره باسمه الظاهر دون المضمر) ولو كان مراد المصنف خصوص الجناس المقلوب لكان المناسب الاتيان بالضمير (قوله سمى مزدوجا ومكررا ومرددا) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرر أحدهما بالآخر وترداده به (قوله من سبإ بنبإ يقين) فسبأ ونبأ متواليان وتجنيسهما لاحق وذلك لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج فالباء فى نبإ لا دخل لها فى التجنيس (قوله ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة فى ساعة ومثال المحرف أن يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص أن يقال جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال هذا السيف للاعداء والاولياء حتف وفتح (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين شيآن هذا شروع فى شيئين ليسا من الجناس الحقيقى ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام لحسن

وان أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم احداهما فى الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو فى الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الامن وان اختلفا) أى اللفظان المتجانسان (فى ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (فاذا وقع أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ (الآخر فى آخره سمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله * لاح انوار الهدى * من كفه فى كل حال (واذا ولى أحد المتجانسين) أى تجانس كان (المتجانس الآخر سمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الاقسام ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيآن

الجناس (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد (قوله وهو) أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين الخ وأشار الشارح بهذا الى أن المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى فقوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله والاتفاق في اصل المعنى خرج به الجناس التام لان المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به لانه لابد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فانهما) أي أقم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم أي على المذهب الكوفي ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفي الاطول أقم مشتق من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل الذي لا افراط فيه ولا تفريط (قوله المشابهة) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان اخصر وأظهر والمراد بالمشابهة الامر المشابه فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي ما يشبه الاشتقاق أي وهي اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وقول الشارح أي اتفاق أي سواء كان اشتقاقا كبيرا أو غيره وقوله يشبه الاشتقاق أي الصغير وقوله وليس باشتقاق أي صغير وفيه انه لا فائدة لذلك لان مشابه الشيء لا يكون اياه وحاصله أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي اطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه انهما يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق وليسا في الحقيقة كذلك لان أصلهما في نفس الامر مختلف وذلك كما في الآية الآتية في المتن فانه يتبادر من كون الاول وهو قال فعلا ومن كون الثاني وهو القالين وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول مشتق من القول والثاني من القلي وهو البغض والترك فبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان لاصل واحد عواص وعواصم والجوى والجوانح فان في كل جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من الحروف وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما انهما يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق بل هما من قبيل الجناس والحاصل انه في شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادئ الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك وأما في الجناس فلا يظهر في بادئ الرأي ذلك (قوله فلفظة ما الخ) قيل ان في هذا التفريع نظرا لان هذا المذكور لا يتفرع على ما ذكره من التفسير بقوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه كون ما موصوفة فقط الا أن يقال وجه التفريع عليه انه لما علم أن ما بمعنى اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى اه يس (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) الحامل له على ذلك ابقاء المشابهة على حقيقتها فانه لما ابقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج الى جعل ما التي فسرت بها المشابهة مصدرية (قوله أي اشتباه اللفظين) مصدر مضاف لفاعله أي مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى (قوله أما لفظا) أي أما بيان الغلط من جهة اللفظ (قوله فلانه جعل الضمير) أي المستتر وقوله للفظين أي لانه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى (قوله الا بتأويل بعيد) أي وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور أي اشتباه ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحمل عليه اللفظ مع امكان الحمل على غيره بدون تكلف (قوله بل توافقهما الخ) ان قلت ان هذا مراد هذا القائل فقد أراد باشتباه اللفظين في الاشتقاق توافقهما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف

أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع
الاتفاق في أصل المعنى (نحو قوله تعالى فأقم
وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من
قام يقوم (والثاني أن يجمعهما) أي اللفظين
(المشابهة وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه
(الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة
ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم انها
مصدرية أي اشتباه اللفظين الاشتقاق وهو
غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير
المفرد في يشبه للفظين وهو لا يصح الا بتأويل
بعيد وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن

تكلف لا داعى اليه للاستغناء عنه بالوجه القريب ان قلت ان الوجه الذى قاله الشارح وهو جعل ماموصولة أو موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف قلت لا تكلف اذ اطلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل اقربنة كثير والقرينة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله بأن يكون فى كل الخ) أى كما فى الآية المتقدمة (قوله أو أكثرها) أى كما فى الارض وأرضيتم لان الهمزة فى الاول أصلية وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الخ) أى وان كان يتوهم فى بادئ الرأى رجوعهما لاصل واحد (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله نحو قال انى لعملكم من القالين) أى قال لوط لقومه انى لعملكم من القالين أى المباغضين فان قال وقالين مما يتوهم فى بادئ النظر وقبل التأمل انهما يرجعان لاصل واحد فى الاشتقاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعد النظر والتأمل يظهر أن قال من القول والقالين من القلى بفتح القاف وسكون اللام قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا

وهو البغض (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط (قوله وهذا أيضا غلط) أى بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله أيضا أى مثل الغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) أى فهذه الكلمات الثلاثة اتفقت فى الحروف الثلاثة ولم يكن فيها ترتيب (قوله وقد مثلوا الخ) جملة حالية وهى محط الرد على ذلك المتوهم وقوله فى هذا المقام أى ما يشبه الاشتقاق (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لان همزة أرضيتم ليست أصلية لانها للاستفهام بخلاف همزة أرض فلم يحصل اتفاق فى الحروف الاصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على أن هنا ترتيبا والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التى لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط (قوله رد العجز) أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله فى أول الفقرة) متعلق بيجعل أى هو فى النثر أن يجعل فى الفقرة أحد المذكورين من تلك الانواع الاربعة ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع فى آخر تلك الفقرة (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد فلذا لم يتعرض لبيانها وحاصل مامر أن الفقرة بفتح الفاء وكسرها فى الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم اطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه اخرى (قوله فتكون الاقسام الخ) أى أقسام رد العجز على الصدر فى النثر أربعة وأما فى النظم فسيأتى انها ستة عشر وانما كانت أقسامه فى النثر أربعة لان اللفظين الموجود أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق فهذه أربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله نحو وتخشى الناس والله احق أن تخشاه) فقد وقع تخشى فى أول هذه الفقرة وكرر فى آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء فى كونه آخرا لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لانه لما كان مفعولا له كان من تتمته (قوله سائل اللئيم) أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل أى ودمع السائل ويحتمل ودمع اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال قاله فى الاطول (قوله فى المتجانسين) أى أن سائل الذى فى أول الفقرة وسائل الذى فى آخرها متجانسان لان الاول من السؤال والثانى من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا) لم يعتبر

قوله من القلى بفتح القاف وسكون اللام الخ عبارة المصباح ونصه وقليت الرجل اقليه من باب رمى قلى بالكسر والقصر وقد يمد اذا ابغضته ومن باب تعب لغة اه وكذلك المأخوذ من القاموس ولا منافاة بينه وبين بيت الخلاصة لان مافى الالفية بيان القياس مصدر الفعل الثلاثى ومافى كتب اللغة بصدد بيان الالفاظ المسموعة وقد نصت على أن المسموع فى مصدر هذا الفعل القلى كالرضى وقد يمد والقلية أيضا ولم يسمع فيه القلى كالرمى وان كان هو القياس كما فى بيت الخلاصة وانما هو مصدر قلى بمعنى أنضج لا بمعنى أبغض فتأمل اه مصححه

بأن يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق

(نحو قال انى لعملكم من القالين) فالاول من القول والثانى من القلى وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك

(ومنه) أى ومن اللفظى (رد العجز على الصدر وهو فى النثر أن يجعل احد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا)

في الآية الفاظ قد استقر في استغفروا انه كان غفارا وأول القرد في كلام نوح عليه السلام وهي المعتبرة أولا ولفظ قالت حكايتها (قوله في الملحقين اشتقاقا) أي في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لان استغفروا وغفارا مشتقان من المغفرة ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين (قوله في الملحقين بشبه الاشتقاق) أي في الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصلة الملحقين محذوفة والباء في قوله بشبه للسببية لان الالحاق انما هو بالمتجانسين لا بشبه الاشتقاق والحاصل أن بين قال والقالين شبه اشتقاق وبه ألحقا بالمتجانسين كما تقدم (قوله وهو) أي رد العجز الى الصدر (قوله أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين وقوله اشتقاقا أو شبه اشتقاق أي من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق (قوله في صدر المصراع الاول) أي من البيت والمصراع الاول من البيت نصفه الاول (قوله أو حشوه) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول (قوله أو آخره) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول (قوله أو صدر المصراع الثاني) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في أول المصراع الثاني من البيت وهو نصفه الثاني وحاصل ما فهم من كلام المصنف أن احد اللفظين ليس له الا محل واحد من البيت وهو الآخر ومقابله أربعة من المحل أول المصراع الاول أو وسطه أو آخره أو أول المصراع الثاني واعتبر السكاكي قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو

في علمه وحلمه وزهده ٭ وعهده مشتهر مشتهر

أي هو في علمه مشتهر وفي حلمه مشتهر وفي زهده مشتهر وفي عهده مشتهر والرواية بفتح الهاء أي أخرد من اشهر الناس فقد وقع مشتهر في حشو المصراع الثاني ورد عليه مشتهر الثاني الذي في عجز البيت ورأى المصنف ترك هذا القسم أولى لانه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة للعجز لانه لو كان فيه صدارة بالنسبة للعجز لكان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة للعجز مع أن هذا لم يجعل من هذا القبيل اتفاقا (قوله من ضرب اربعة) وهي كون اللفظين المتقابلين اما مكررين أو متجانسين أو ملحقين بهما من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقعا في صدر المصراع الاول أو في حشوه أو في عجزه أو في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الاقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة أقسام الحال (قوله أورد ثلاثة عشر مثالا) فقد مثل للمكررين بأربعة أمثلة وللمتجانسين بأربعة وللملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة ولم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق الا بمثال واحد (قوله وأهمل ثلاثة) اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بأمثلة الملحقين من جهة الاشتقاق وسنذكر ان شاء الله تعالى امثلتها عند مثال الملحقين بشبه الاشتقاق تكميلا للاقسام (قوله كقوله) أي الشاعر وهو المغيرة بن عبد الله وهذا شروع في امثلة اللفظين المذكورين وهي أربعة كما مر وقوله سريع أي هو سريع ويلطم بكسر الطاء من باب ضرب أو بضمها من باب نصر أي يضرب وجهه بالكف والندى العطاء أي هذا المذموم سريع الى الشر والملامة في لطمه وجه ابن العم وليس بسريع الى ما يدعى اليه من الندى والكرم (قوله فيما يكون المكرر الخ) حال من قوله أي حالة كون ذلك القول من امثلة القسم الذي يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول وكذا يقال فيما يأتي بعده ونظير هذا البيت قول ابن جابر

غزال انس صيد أسدا ٭ فتعجب الليث من الغزال

دلاله دل كل شوق ٭ عليه اذ زانه الدلال

قتاله لايطاق حتى ٭ يعجبني ذلك القتال

(قوله وقوله تمتع) أي وقول الشاعر وهو صمة بن عبد الله القشيري والصمة بوزن همة في الاصل

في الملحقين اشتقاقا (نحو قال اني لعملكم من القالين) في الملحقين بشبه الاشتقاق (وهو) (في النظم أن يكون أحدهما) أي احد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل الثلاثة (كقوله

سريع الى ابن العم يلطم وجهه ٭ وليس الى داعي الندى بسريع)

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله

تمتع من شميم عرار نجد ٭ فما بعد العشية من عرار)

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الاول

اسم للرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر وقوله تمتع مقول القول فى البيت قبله وهو

اقول لصاحبى والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار   تمتع الخ

والعيس بكسر العين المهملة فى الاصل الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء والمراد به هنا مطلق الابل وقوله تهوى أى تنحدر والمنيفة والضمار موضعان والنجد ما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا وتهامة (قوله فما بعد العشية من عرار) من زائدة وما بعدها مبتدأ والظرف قبلها خبره وما مهملة وأما قول الشارح فى المطول ان من عرار فى موضع رفع على انه اسم ما ومن زائدة فقد اعترض عليه فيه بأن شرط عمل ما الحجازية الترتيب وقد انتفى هنا (قوله وهى) أى العرار بفتح العين المهملة (قوله وردة) أى تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله ومنابته) أى ومن منابته أى ومن المواضع التى ينبت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) أى وقول الشاعر وهو أبو تمام حبيب بن أوس الطائى (قوله الكواعب) بدل من البيض أو عطف بيان لأنه من اضافة الصفة للموصوف كما قيل (قوله جمع كاعب) فى الاطول جمع كاعبة وكل صحيح لان فواعل يأتى جمعا لفاعل وفاعلة (قوله حين يبدو ثديها النهود) أى التى يظهر ثديها بالنهود وارتفاعه وقوله فما زلت بالبيض جمع ابيض وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى البيت ان من كانت لذته فى مخالطة الاناث الحسان فلا التفت اليه لانى ما زالت لذتى بمخالطة السيوف القواطع واستعمالها فى محالها من الحروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) أى وقول الشاعر وهو ذو الرمة (قوله وان لم يكن الا معرج ساعة) أى وان لم يكن الالمام الا تعريج ساعة فمعرج اسم مفعول بمعنى المصدر (قوله ألما) أى انزلا فى الدار والتثنية لتعدد المأمور أو لخطاب الواحد بخطاب المثنى كما هو عادة العرب (قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها وبها هو المفعول الثانى والالمام هو النزول والتعريج على الشئ الاقامة عليه والاخبار عن الالمام بالتعريج صحيح من الاخبار بالاخص عن الاعم لان الالمام مطلق النزول وهو أعم من التعريج الذى هو نزول مع استقرار (قوله ما كان وحشا مقيلها) جواب لو أى ما كان موحشا محل القيلولة منها وهى النوم فى وقت القائلة أعنى نصف النهار يعنى ما كان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تنعم أهلها وشرفهم لان أهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف أهل المهنة فانهم فى وقت القائلة يشتغلون بالسعى فى امورهم (قوله لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة) هذا بناء على أن الاضافة لامية أى الا معرجا لساعة أى الا معرجا منسوبا لساعة فالساعة مفعول به للتعريج على التوسع لانها ظرف له وحيث جعلت الاضافة لامية استفيدت القلة من تلك الاضافة (قوله أو صفة مقيدة) أى وعلى هذا فالاضافة على معنى فى والمعنى الا تعريجا قليلا فى ساعة فعلى الوجه الاول تكون الاضافة مفيدة استيعاب التعريج للساعة بخلافه على الثانى فهو صادق باستيعابها وعدمه قال الشيخ يس وكأن الفرق بين الوجهين أى جعل الصفة مؤكدة أو مقيدة بالاعتبار فيعتبر فى الاول التقييد بالساعة قبل الوصف بقليلا وفى الثانى يعتبر الوصف بقليلا قبل الوصف بالساعة قال فى الاطول ولا يحتمل لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الاضافة والوصف مفيدا له (قوله أى الا تعريجا قليلا فى ساعة) فيه اشارة الى أن معرج مصدر فينبغى فتح رائه على انه اسم مفعول لانه هو الذى يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل (قوله فاعل نافع) أى أو مبتدأ خبره نافع مقدم عليه والجملة فى محل رفع خبر ان (قوله والضمير للساعة) أى التى وقع فيها التعريج (قوله والمعنى

ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد فانا
وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة
نعدمه اذا امسينا بالخروج من أرض نجد
ومنابته (قوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين
يبدو ثديها بالنهود (مغرما *) مولعا (فما زلت
بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع
(مغرما) فيما يكون الا آخر فى آخر
المصراع الاول (قوله وان لم يكن الا معرج
ساعة *) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى
الالمام المدلول عليه فى البيت السابق وهو
ألما على الدار التى لو وجدتها * بها اهلها ما كان وحشا مقيلها
(قليلا) صفة مؤكدة لما فهم القلة من اضافة
التعريج الى الساعة أو صفة مقيدة أى
الا تعريجا قليلا فى ساعة (فان نافع لى
قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة
والمعنى قليل من التعريج فى الساعة ينفعنى
ويشفى غليل وجدى

فايل الخ) أى ومعنى البيت الاخير أما معنى البيتين معاً أطلب منكما يا خليلاى أن تساعدانى على الالمام بالدار التى ارتحل أهلها فصارت القيلولة فيها موحشة والحال انى لو وجدت أهلها فيها ما كان محل القيلولة فيها موحشاً لكثرة أهلها وتنعمهم وان لم يكن ذلك النزول وذلك التعريج الاشيأ قليلا فانه نافع لى يذهب بتذكر الاحباب فيه بعض همى ويشفى غليل وجدى (قوله وهذا فيما يكون المكرر الخ) حاصله أن المكرر فى هذا البيت لفظ قليلا فقد ذكر أولا فى صدر المصراع الثانى وذكر ثانياً فى عجزه ولا يضر اتصال قليلها بالهاء فى كونه عجزاً لما تقدم أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله وقوله دعانى الخ) أى وقول الشاعر وهو القاضى الارجانى وقبل البيت

أذا لم تقدرا أن تسعدانى * على شجنى فسيرا واتركانى
أميل عن السلو وفيه برئى * وأعلق بالغرام وقد برانى
الا لله ما صنعت بعقلى * عقائل ذلك الحى اليمانى

دعانى الخ

وهذا شروع فى امثلة المتجانسين وهى أربعة كما مر (قوله أى اتركانى) أشار بذلك الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع لا تثنية دعا يدعو بمعنى طلب (قوله أى خفة وقلة عقل) هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصباً على التمييز أو على أنه مفعول لاجله وقد روى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام فيكون نصباً على المصدرية أى ملاقاة مشافهة أو على الحال والمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما وقلة عقلكما أو الواقع منكما مشافهة من غير استحياء فانى لا التفت الى ذلك اللوم لان الداعى للشوق قد دعانى له وناداني اليه فاجبته ولا أجيبكما بعده وذلك الداعى الذى دعا الشوق هو جمال المحبوب المشتاق اليه والشاهد فى دعانى الواقع فى صدر المصراع الاول ودعانى الواقع فى عجز البيت فانهما المتكرران بل متجانسان لان الاول بمعنى اتركانى والثانى بمعنى نادانى لانه من الدعوة بمعنى الطلب والجناس الذى بينهما متماثل (قوله وقوله وان البلابل) أى وقول الشاعر وهو الثعالبى (قوله جمع بلبل) أى بضم البائين (قوله افصحت بلغاتها) أى خلصت لغاتها من الحكنة يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة والمراد بلغاتها النغمات التى تصدر منها بجعل كل نغمة لغة أى اذا حركت البلابل بنغماتها الحسان الخالصة من اللكنة أحزان الاشواق والهوى (قوله جمع بلبال) هو بالكسر والاحتساء الشرب أى فانف الاحزان التى حركها صوت البلابل بالشرب من اباريق الخمر والحاصل أن مراد الشاعر نفى بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت اللطيف يحرك أحزان الهوى كذا فى الاطول (قوله لان صدره هو قوله واذا) أى فاذا متقدمة على البلابل وحينئذ فالبلابل الاولى واقعة فى الحشو لا فى الصدر وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ بلابل الثالث مع الاول لا مع الثانى لان الثانى ليس فى اول المصراع الثانى ولا الاول ولا فى حشو الاول ولا فى آخره بل فى حشو الثانى وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكى (قوله وقوله فمشغوف الخ) اى وقول الشاعر وهو الحريرى فى المقامة المصرية وقبل البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * وجيران تنافوا فى المعانى

والتعريف فيها للحضرة (قوله أى القرآن) أى فمشغوف بآيات القرآن يهتدى بها ويتذكر ما فيها من الاعتبارات واعلم أن المثانى تطلق على ما كان أقل من مائة آية من القرآن وعلى فاتحة الكتاب لانها تثنى فى كل ركعة وعلى القرآن بتمامه لانه يثنى فيه القصص والوعد والوعيد والمراد بالمثانى الاول فى البيت هذا المعنى كما قال الشارح (قوله ومفتون) من الفتن بمعنى الاحراق قال الله

قوله دعانى الخ الظاهر بل يتعين أن هذا البيت بعد الابيات الثلاثة التى ذكرها وليس كذلك بل هو بعد الاول منها وأما البيت الثالث وهو ألا لله الخ فبعده نواعم يقتبن على شقيق يتيمن بالقرآن وروق * الخ ما قال كما يعلم براجعة شرح الشواهد اهـ مصححه

وهو المناسب لسياق التعبير

وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها *) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل وهو طائر معروف (افصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال بالضم وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر اعنى البلابل الاول فى حشو المصراع الاول لا صدره لان صدره هو قوله واذا (وقوله فمشغوف بآيات المثانى *) أى القرآن (ومفتون برنات المثانى)

قوله فى المقامة البصرية هكذا فى النسخ وصوابه فى المقامة الحرامية وهى الاربعون ولعل ذلك اشتباه من كون النسخ التى ذكرها ماشئت راجعا للبصرة لان الواقع فى قوله بها ما شئت ماذكرنا اهـ مصححه

تعالى يوم هم على النار يفتنون أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهى الاصوات والمثانى جمع مثنى وهو ما كان من الاعواد له وتران فاكثر والفاء فى قوله فشغوف لتفصيل أهل البصرة أى فمنهم الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن ومنهم من هو مفتون بآلات اللهو والطرب ومنهم دون ذلك والمقصود مدح البصرة بأنها مرتع (قوله أى بنغمات) جمع نغمة بمعنى صوت أى اصوات وهذا تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثانى (قوله التى ضم الخ) فيه اشارة الى وجه تسميتها مثانى أى لانها ثنى أى يضم طاق أى وتر منها الى طاق أى وتر آخر حال الضرب عليها (قوله وقوله املتهم الخ) أى وقول القاضى الارجانى نسبة لارجان بلدة من بلاد فارس والبيت من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف وقوله أملتهم أى رجوت منهم المعروف والخير وقوله ثم تأملتهم أى ثم تأملت فيهم وتفكرت فى احوالهم هل هى احوال من يرجى خيره ام لا وقوله فلاح لى أى فظهر لى بعد التأمل فى احوالهم انه ليس فيهم فلاح أى فوز وبقاء على الخير وقد أفاد بثم انه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر له عدم فلاحهم بادنى تأمل ومحل الشاهد قوله فلاح الواقع فى صدر المصراع الثانى وفلاح الثانى الواقع فى عجز البيت فانهما متجانسان لان الاول بمعنى ظهر والثانى بمعنى الفوز والاقامة على الخير (قوله وقوله ضرائب الخ) أى وقول الشاعر وهو البحترى وهذا شروع فى أمثلة اللفظين الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهى أربعة كما مر والبيت المذكور من بحر المتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله التى ضربت للرجل) أى أوجدت فيه وطبع عليها وقوله وهى الطبيعة أى السجية (قوله أبدعتها) أى ابدعت تلك الضرائب أى انشأتها فى العالم من غير أن يتقدم لاحد من الناس عليك منشأ فيها وقوله فى السماح أى الكرم ان قلت كونها طبائع وكونه أبدعها وأحدثها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع قلت المراد أنك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الافخم والبذل لكل نفيس اعظام بدليل قوله فى السماح (قوله أى مثلا) أى بل تلك الضرائب اختصصت بها وعلم من كلامه انه فرق بين الضريبة والضريب فالضريبة عبارة عن الطبيعة التى طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله وأصله) أى وأصل الضريب المثل فى ضرب القداح أى انه فى الاصل مثل مقيد ثم أريد به مطلق مثل وقوله فى ضرب القداح فعيل من ضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة ضرب من اضافة الصفة للموصوف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به فى جانبها وهو مثلها فى عدم التعيين فى الضاربة (قوله وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا) أى من جهة الاشتقاق يعنى أن هذا مثال للفظين المتقابلين الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وقد وقع احدهما فى عجز البيت والثانى المقابل له فى صدر المصراع الاول ووجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن ضرائب وضريبا يرجعان لاصل واحد وهو الضرب ان قلت ان الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لاختلاف معناهما كما مر اذ لو كانا ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لاتحد معناهما أجاب العلامة ابن يعقوب بأن اختلافهما فى الماصدق لا ينافى انهما متحدان فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر فى المشتقات فجنس الضرب متحد فيهما وان كان فى الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى وهو الضريب بمعنى التحريك الذى هو هنا اخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله وقوله اذا المرء الخ) أى وقول الشاعر وهو امرؤ القيس وهذا البيت من قصيدته التى مطلعها

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع عفت آياته منذ أزمان

وقوله

قوله وهو البحترى وكذا نسبه للبحترى غالب شراح التلخيص وليس كذلك وانما البيت للسرى الرفاء غير انه سرق معناه من بيت البحترى فلذا سبق الوهم الى نسبته اليه * ولفظ بيت البحترى بلونا ضرائب من قد نرى فما ان رأينا لفتح ضريبا هكذا فى شرح الشواهد اه مصححه

أى بنغمات أوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق وهذا فيما يكون التجانس الآخر فى آخر المصراع الاول (وقوله املتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر (لى ان ليس فيهم فلاح) أى فوز وفلاح وهذا فيما يكون التجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (ابدعتها فى السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل فى ضرب القداح وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الاول (وقوله اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شئ سواه بخزان) أى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه

وقوله لم يخزن بالخاء والزاء المعجمتين بضم الزاء وكسرها فهو من باب نصر وفرح (قوله فلا يحفظه على غيره) أى فلا يوثق به فى اموره لانه لا يحفظه بالنسبة الى غيره بالطريق الاولى (قوله مما لا ضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا) أى هذا المثال من امثلة القسم الذى يكون فيه اللفظان المتقابلان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وأحدهما فى العجز والملحق الآخر فى حشو المصراع الاول وانما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق لان يخزن وخزان يرجعان لاصل واحد وهو الخزن فهما مشتقان منه (قوله وقوله لو اختصرتم) أى قول الشاعر وهو أبو العلا المعرى وقوله لو اختصرتم من الاحسان أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل اتيتم بما يعتدل منه زرتكم لكن اكثرتم من الاحسان فهجرتكم لان الكثرة ولا غرابة فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب يهجر للافراط فى الصفة المستحسنة منه وهى الخصر أى برودته (قوله فى الخصر) بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحتين البرد وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد (قوله يعنى أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم على) فقد عجزت عن الشكر فانا استحى من الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل أن المراد ذمهم أى انهم أكثروا الاحسان حتى تحقق منهم جعلهم ذلك فى غير محله سفها فهجرهم لافعالهم السفيهة فهذا يشبه أن يكون من التوجيه وفى البيت حسن التعليل (قوله وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) أى لانه يتبادر فى بادئ الرأى أن اختصرتم والخصر من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثار والثانى مأخوذ من خصر أى برد لا يقال انه لا مادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس اذ الخصر لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفى فيه التوهم فتأمل (قوله لم يذكر من هذا القسم) أعنى كون اللفظين المتقابلين ملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق الا هذا المثال أى وكان الاولى ان يذكر بعده استيفاء أمثلة ما يجمعهما الاشتقاق قال فى الاطول وهذا مثال لما وقع احد الملحقين فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الاول وانما كان واقعا فى حشو المصراع لانه قد تقدم عليه لو وأنت خبير بأن هذا غير جار على اصطلاح العروضيين فان البيت من البسيط ومستفعلن صدر ولو اختصرتم متفعلن فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح العروضيين فى الصدر والحشو والعجز فاصطلاح العروضيين أن الصدر هو التفعيلة الاولى من المصراع والعجز التفعيلة الاخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلات كلمة وبعض كلمة أو كلمتين وأما عند علماء البديع فالكلمة الاولى من المصراع صدر والاخيرة عجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد أوردتها فى الشرح) فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى

ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاحى

لاح الاول فعل ماض بمعنى ظهر وفاعله ضمير يعود على الشيب فى البيت قبله وهو

تم انثنى الشيب عما فيه أفراحى * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله يلحى أى يلوم وقوله على جرى العنان أى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى أى الى مكان اللهو وقوله فسحقا له أى بعدا له من لائح لاحى أى من ظاهر لائم أى ظهر الشيب يلومنى على جرى الخيل الى الاماكن التى فيها اللهو فبعدا له من ظاهر لائم فلاح الاول ماض بمعنى مأخوذ من اللوح وهو الظهور والثانى اسم فاعل من لحاه اذا لامه ومثال ما وقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قول الحريرى أيضا

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى

قوله وكسرها هكذا فى النسخ والصواب وفتحها ... [illegible]

لم يذكر وزنه فى الابيات ... [illegible]

فلا يحفظه على غيره الا ضرر له فيه ... مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا ... المصراع الاول (وقوله لو اختصرتم) ... الاحسان زرتكم (والعذب) ... أى فى البرودة ... الافراط فى الخصر ... على انعامكم ... بعدى عنكم لكثرة ... أن هذا المثال ... المصراع الاول ... الآخر ... أن اللفظين فى البيت الذى قبله ... الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق ... لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال ... البلاغة الباقية وقد أوردتها فى الشرح [illegible]

المضطلع بالشئ القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اختصار ألفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتقاصر المعانى فكذلك الاسم فالاول من ختى بمعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقدكان الثريا مكانه * ثراه فأضحى الآن مثواه فى الثرى

ثراه نصب على التمييز أى لقد كانت الثريا مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن أصبح غنيا ذا ثروة أصبح فلان فى الثريا أو فى العيوق وقوله مثواه فى الثرى أى فى الارض والتراب والشاهد فى ثراه الاول والثرى الثانى فان الاول واوى من الثروة والثانى يائى قال العلامة اليعقوبى ويضعف كون هذا المثال من الملحق أن أحد اللفظين وهو الثانى لم يشتق من شئ حتى يتوهم فيهما الاشتقاق من أصل واحد فلاقرب فيهما التجانس الا أن يقال يكفى فى تبادر اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذا من شئ فيسرى الوهم الى الآخر تأمل (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) أى وقول الشاعر وهو ابن عيينة المهلبى والشاهد فى ضائرى ويضير فانهما عاجمعهما الاشتقاق لانهما مشتقان من الضير بمعنى الضرر وقد وقع الاول فى آخر المصراع الاول والثانى فى عجز البيت ومعنى البيت دع وعيدك أى اخبارك بأنك تنالنى بمكروه فانه لايصيبنى منك شئ لانه بمنزلة طنين أجنحة الذباب وذلك الطنين لاينالنى منه مكروه فكذا وعيدك (قوله وقوله وقد كانت الخ) أى وقول الشاعر وهو أبو تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبل البيت

ثوى فى الثرى من كان يحيى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

أى سكن فى التراب من كان يحيى به الورى ومن كان عطاؤه كثيرا لكثرته يزيد على حوادث الدهر ويسترها فالغمر الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والنائل العطاء (قوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى بواتر) أى أن السيوف البيض القواطع فى ذاتها كانت فى الحروب قواطع لرقاب الاعداء لحسن استعمال الممدوح اياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدربه وشجاعته (قوله فهى الآن) أى بعد موته بتر أى مقطوعة الفائدة اذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله والشاهد فى قوله بواتر وبتر فان البواتر والبتر جمعهما الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع (قوله جمع أبتر) أى مقطوع الفائدة (قوله ومنه السجع) اعلم أن هنا ألفاظا أربعة ينبغى استحضار معانيها لكثرة دورانها على الالسن فى قول الاقتباس السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها الا أن شرط مزاوجتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهى الكلمة الاخيرة من القرينة التى هى الفقرة وأما السجع فقد يطلق على نفس الفاصلة الموافقة لاخرى فى الحرف الاخير منها ويطلق على توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير والى هذا أشار المصنف بقوله قيل وهو تواطؤ أى توافق الفاصلتين أى الكلمتين اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد على بمعنى فى متعلق بتوافق أى توافق الفاصلتين فى كونهما على حرف واحد كائن فى آخرهما (قوله من النثر) أى سواء كان قرآنا أو غيره كذا فى الاطول ومقابل قوله فى النثر قوله الآتى وقيل السجع غير مختص بالنثر (قوله كالقافية فى الشعر) أى من جهة وجوب التواطؤ فى كل على حرف فى الآخر (قوله يعنى الخ) اشارة بالجواب بحث وارد على قول المصنف وهو أى هذا التفسير معنى قول السكاكى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وحاصل البحث أن القافية فى الشعر لفظ آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك كأن يكون من المتحرك قبل الساكنين الى الانتهاء على اختلاف المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن تواطؤ الكلمتين فى آخر البيتين وحينئذ فالمناسب لتشبيه السكاكى السجع بها حيث قال السجع

(وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى * أطنين أجنحة الذباب يضير) وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بواتر) أى السيوف القواطع فى الحرب قواطع لحسن استعماله اياها (فهى الآن من بعده بتر) جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى (ومنه) أى ومن اللفظى (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله

فى النثر

فى النثر كالقافية فى الشعر أن يراد بالسجع اللفظ أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى فى الحرف الاخير منها لا موافقة الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكى الخ وحاصل الجواب أن مراد المصنف بقوله وهذا التفسير أى تفسير السجع بالموافقة المذكورة معنى قول السكاكى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر أن هذا التفسير محصول كلام السكاكى وفائدته لا انه عينه وذلك أن تسمية السكاكى الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة بالسجع فى الحقيقة وفى القصد (قوله يعنى) أى المصنف وقوله أن هذا أى تفسير السجع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكى أى المقصود منه لا أنه عينه (قوله والا فلا يصح الخ) أى والا نقل ان هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكى بل قلنا انه عينه فلا يصح لان السجع الخ (قوله فى أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله ولذا) أى ولاجل كون السجع عند السكاكى نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدرى وهو التواطؤ ذكره السكاكى بلفظ الجمع أى والسجع لا يجمع الا اذا كان بمعنى اللفظ ولو أراد المصدر لعبر بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا أريد به الانواع وارادة الانواع ليس فى كلام السكاكى ما يدل عليه فتعينت ارادة اللفظ وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكى نفس اللفظ (قوله وقال انها) أى الاسجاع فى النثر كالقوافى فى الشعر ومن هذا يعلم أن قول المصنف هو فى النثر الخ رواية لكلام السكاكى بالمعنى (قوله وذلك لان القافية الخ) أى وبيان ذلك أى وبيان كون السجع عنده نفس اللفظ المتواطئ الخ أن القافية الخ وهذا دليل ثان على أن السجع عند السكاكى نفس اللفظ فلو قال ولان القافية الخ كان أوضح (قوله على تفصيل) أى اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) أى فلما شبه الاسجاع بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا علم أن مراده بالاسجاع الالفاظ المتوافقة لا المعنى المصدرى (قوله ومرجع المعنيين واحد) أى وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقة اهـ سم وقوله ومرجع المعنيين واحد هو المراد بقوله السابق يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من الفقرتين (قوله فى الوزن) ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا الوزن التصريفى وقوله ان اختلفتا فى الوزن أى مع الاتفاق فى التقفية أى الحرف الاخير بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير (قوله فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا) أى أن الوقار فاصلة من الفقرة الاولى والاطوار فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفتا فى الوزن فان ثانى وقار متحرك وثانى أطوارا ساكن وانما سمى مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الاخير دون الوزن كذا قال اليعقوبى وقال العصام سمى مطرفا أخذا له من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذى كان فى الاولى (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى بل اتفقا فيه كالاتفاق فى التقفية (قوله القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى (قوله مثل ما يقابله من القرينة الاخرى) أى مثل ما يقابله من الالفاظ الكائنة فى القرينة الاخرى يعنى ما عدا الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة فى الفاصلتين فلا معنى لادراجه فى هذا الاشتراط (قوله فى الوزن) متعلق بمثل لانه فى معنى مماثل (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى المسمى لغة بالترصيع وكان الاولى للمصنف أن يقول فمرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب

(قوله ما يدل عليه) كذا فى النسخ ولعل الاولى ما يدل عليها كما لا يخفى اهـ مصححه

(والا فالسجع) على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الاخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لان القافية لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل أن السجع قد يطلق على الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد يطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفتا) أى الفاصلتان (فى الوزن نحو) ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على الحرف الاخير (فترصيع)

قوله أى لا مطرف وقوله بعد فمتواز (قوله نحو فهو يطبع الخ) هذا مثال لما فيه المساواة فى الجميع
وقوله يطبع الاسجاع بجواهر لفظه أى يزين الاسجاع بألفاظه الشبيهة بالجواهر ففى يطبع
استعارة تبعية أو أنه شبه تزيين السجع بصاحبة خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر
بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية وقوله ويقرع الاسماع بزواجر وعظه شبه الاسماع
بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق المكنية أيضا كذا فى اليعقوبى وقال العصام
يطبع أى يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله والاسجاع الكلمات المقفيات والجواهر جمع جوهر
الشئ النفيس واضافتها للفظه من اضافة المشبه به للمشبه وأفرد اللفظ فى موضع ارادة المتعدد لكونه
فى الاصل مصدرا وقوله ويقرع أى يدق والمراد لازم الدق وهو التأثير أى يؤثر فى الاسماع بزواجر
وعظه وعلى هذا فلا استعارة فى الكلام ومحل الشاهد أن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الاولى
وهى لفظه فخرج السجع حينئذ عن كونه مطرفا ثم ان كل كلمة من القرينة الاولى موافقة لما يقابلها
من القرينة الثانية وزنا وتقفية وذلك لان يطبع موازن ليقرع والقافية فيهما العين والاسجاع
موازن للاسماع والقافية فيهما العين أيضا وبجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما الراء (قوله
فلا يقابله شئ من الثانية) هذا جواب أما أى لا يقابله شئ من الثانية أى حتى يقال انه مساوله
أو غير مساوله والحاصل أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات (قوله كان مثالا
لما يكون الخ) أى لان الآذان ليست موافقة للاسجاع فى التقفية اذ آخر الاسجاع العين
وآخر الآذان النون ولا فى الوزن بحسب اللفظ الآن وان كانت موافقة بحسب الاصل لان أصل
آذان أأذن بوزن أفعال ولا ينظر للاصل فى مثل ذلك على انه يجوز أن يكتفى فى عدم التوافق بعدم
الموافقة فى التقفية وان كانت الموافقة فى الوزن حاصلة بالنظر للاصل (قوله أى وان لم يكن جميع
ما فى القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى) أى بأن كان جميع ما فى احدى القرينتين من
المتقابلات أو أكثر ما فيها أو نصفه مخالفا لما يقابله من القرينة الاخرى فى الوزن والتقفية معا
أو فى أحدهما وهذا الاختلاف المذكور بالنظر لما عدا الفاصلة لان التوافق فى الحرف
الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع (قوله المتوازى) أى المسمى بذلك لتوازى الفاصلتين
أى توافقهما وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفى فيها أدنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ)
أى وانما كان السجع فى هذه الآية متوازيا لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية أى وأما
الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة فمتوافقتان وزنا وتقفية ولفظ فيها لم يقابله شئ من القرينة
الاخرى (قوله وقد يختلف الوزن فقط) هذا من جملة ما دخل تحت الافهى صادقة بثلاثة أمور
لان عدم الاتفاق فى الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو فى أحدهما أى وقد يختلف وزن
ما فى القرينتين من السجع المتوازى من غير اختلاف التقفية أى مع توافق الفاصلتين كما هو الموضوع
فعرفا وعصفا فى الآية التى مثل بها متوازيان والقافية فيهما واحدة وأما المرسلات والعاصفات
فغير متوازيين لان مرسلات على وزن مفعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافقان فى التقفية
وقد يقال ان المعتبر فى السجع الوزن العروضى كما مر والوزن المذكور لا ينظر فيه الى اتحاد
الحركة ولا لكون الحرف أصليا أو زائدا بل المنظور له فيه مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن فالحق
أن السجع فى الآية المذكورة مرصع لان مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافية (قوله عرفا)
قال ابن هشام ان كان المراد بالمرسلات الملائكة وبالعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله أو نصب
بنزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كان المراد
بالمرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصاب عرفا على الحال والتقدير أقسم بالارواح

او الملائكة

نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينة الاولى
الثانية موافق لما يقابله من القرينة الثانية
وأما لفظ فهو فلا يقابله شئ من
ولو قال بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما
يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله
فى الاولى (والا فتواز) أى وان لم يكن جميع
ما فى القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من
الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر
مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف
سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف
الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا

أو الالكة المرسلة متتابعة (قوله وقد تختلف) أي في المتوازي التقفية فقط دون الوزن فيما يعتبر فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت) أي أنعم الله علي بفضل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها واعتبار حصل على وزن هلك وقافيته ما مختلفة لان قافية الكلمة الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما صامت وشامت فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافية لانهما فاصلتان (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) أي في عدد الكلمات وان كانت احدى الكلمات أكثر حروفا من كلمة القرينة الاخرى فلا يشترط التساوي في عدد الحروف (قوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) أي فهذه قرائن ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين والسدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز والمنضود الذي نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه (قوله ثم ما طالت قرينته الثانية) أي طولا غير متفاحش والا كان قبيحا والطول المتفاحش بالزيادة على الثلث ومحل القبح اذا وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة أما لو كانت بعد فقرتين فاكثر لا يقبح لان الاولين حينئذ بمنزلة واحدة (قوله والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى) أي فهاتان قرينتان والثانية أكثر في الكلمات من الاولى فهي أطول منها (قوله خذوه فغلوه) هما قرينتان متساويتان في أن كلا منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء المأتي به للترتيب في كون الثانية من كلمتين وأما قوله ثم الجحيم صلوه فهو قرينة ثالثة وهي أطول من كل مما قبلها وقول المصنف أو قرينته الثالثة عطف بأو اشارة الى انه في مرتبة ما قبله (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله ولا يحسن أن يؤتى الخ) أي بأن تكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة اليها سواء كانت القصيرة ثانية بالنظر لاصل الكلام أو ثالثة أو رابعة وذلك كالو قيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقتنيت به أحسن تنفيس (قوله أمده) أي غايته (قوله فيعثر دونها) أي فيقع قبل الوصول اليها لان السمع يطلب أمدا مثل الاولى أو قريبا منه فاذا سمع القصير كثيرا فاجأه خلاف ما يترقب وهو مما يستقبح (قوله احترازا الخ) أي فان زيادة الاولى على الثانية انما هو بكلمتين الاولى تسع كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر والثانية ست كلمات وهذا غير مضر اذ المضر انما هو الزيادة بأكثر من الثلث وأما الزيادة بالثلث فأقل فلا تضر (قوله والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي أن سكون الاعجاز أصل ينبني عليه تحصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله اذ لا يتم الخ) هذا مرتبط بمحذوف أي لان الغرض من التسجيع أن يزاوج أي يوافق بين الفواصل ولا يتم التوافق بينها الا بالسكون وذلك السكون أعم من أن يكون في الفاصلة من أصل وضعها كما في دعا أمرا للاثنين ودعا فعلا ماضيا أو يحصل بالوقف ولذا قال المصنف مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف (قوله أي أواخر الخ) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز أي على سكون أواخر الاعجاز (قوله التواطؤ) أي التوافق وقوله والتزاوج مرادف لما قبله (قوله كقولهم ما أبعد ما فات) أي لان ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يعود أبدا (قوله وما أقرب ما هو آت) أي لانه لا بد من حصوله فصار كالقريب (قوله منون مكسور) أي وهذا التخالف غير جائز في التوافق ولا واف بالغرض من السجع أعني تزاوج الفواصل (قوله ولا يقال في القرآن اسجاع) ليس المراد انه لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الامر بل المراد أنه ينهى أن يقال ذلك لرعاية الادب ولتعظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بما أصله أن يكون في الدواب العجم (قوله هدير الحمام) أي

وقد تختلف التقفية فقط نحو قولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) ثم أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن ان تؤتى قرينة) بعد قرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل [٢] (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي أواخر فواصل القرائن اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج في جميع الصور الا بالوقف والسكون (كقولهم ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت) اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه

[٢] قوله زيادة الاولى على الثانية انما هو بكلمتين اقتصره مع ما بعده فانه ربما أفاده تأمل اه مصححه

تصويته وقوله ونحوه بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهدير كتصويت الناقة لا على المضاف اليه لان الهدير قاصر على الحمام والحاصل أن كلا من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له سجع فى الاصل ثم نقل لفظ سجع من هذا المعنى للمعنى المذكور فى هذا الفن وحينئذ فلا يصرح بوجوده فى القرآن لما ذكر (قوله وقيل لعدم الخ) أى وقيل النهى عن أن يقال ذلك لعدم الاذن الشرعى باطلاقه (قوله وانما الكلام) أى وانما الخلاف فى أسماء الله هل يحتاج فى اطلاقها الاذن أولا وقد يقال ان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ففيه من ايهام النقص ما يمنع اطلاقه الا باذن (قوله بل يقال للاسجاع فى القرآن) أى باعتبار القرآن (قوله أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة) الاولى أعنى أى بالاسجاع هنا الكلم الاواخر من الفقر وقول المصنف بل يقال فواصل مبنى على ما قال السكاكى من أن السجع يطلق على الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ هى التى يقال انها فاصلة لا على أن السجع موافقة الكلمات الاخيرة من الفقر (قوله فواصل) أى لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته (قوله وقيل السجع غير مختص بالنثر) هذا عطف على محذوف والاصل والسجع مختص بالنثر أخذا مما تقدم حيث قيل انه فى النثر كالقافية فى الشعر وحيث قيل انه توافق الفاصلتين اذ الفاصلتان مخصوصتان بالنثر واطلاقهما على ما فى الشعر توسع وقيل غير مختص بالنثر بل يكون فيه كما تقدم وفى النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير تشطير والا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك وجوهرة اللقانى (قوله قوله) أى قول أبى تمام وقوله تجلى أى ظهر بهذا الممدوح وهو نصر المذكور فى البيت السابق أعنى قوله فأحد نصرا ما حييت وانى * لاعلم أن قد جل نصر عن الحمد تجلى به رشدى أى ظهر به رشدى أى بلوغى للمقاصد وهذه قرينة فى النظم وقوله وأثرت به يدى أى وصارت يدى بهذا الممدوح ذات ثروة أى كثرة مال لاكتسابها منه جاها وعطاء قرينة أخرى فى النظم ساجعت ما قبلها (قوله وفاض به) أى بالممدوح ثمدى قرينة ساجعة لما قبلها (قوله والمراد به المال القليل) أى على طريق الاستعارة بجامع القلة والنفع فى كل وهذه الفقرة باعتبار المراد منها كالتأكيد لما قبلها (قوله وأورى) بفتح الهمزة والراء فعل ماض وزندى فاعله وضمير به للممدوح أى أورى بالممدوح زندى (قوله أى صار ذا ورى) أى صار زندى ذا نار بعد أن كان لا نار له فالهمزة فى أورى للصيرورة وصيرورة زنده ذا نار كناية عن ظفره بالمطلوب لان الزند اذا لم يكن ذا ورى لم ينل منه المراد وان كان ذا ورى نيل منه المراد فأورى على هذا فعل ماض وفاعله زندى فهو موافق لما قبله فى كون الفاعل غير ضمير المتكلم (قوله على انه متكلم المضارع) الاولى على انه مضارع المتكلم (قوله من أوريت الزند أخرجت ناره) أى فالمعنى حينئذ وأورى أنا بالممدوح زندى أى أخرج بسببه نار زندى (قوله فتصحيف) أى تغيير لشكل الكلمة لانه بضم الهمزة وكسر الراء مع انهما مفتوحتان والدليل على انه تصحيف عدم مطابقته لما قبله فى الفاعل من جهة كون فاعل ما قبله من طريق الغيبة بسبب كونه اسما ظاهرا فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه انسب لبلاغة الشاعر (قوله يأباه الطبع) أى لانه يومئ الى ما ينافى المقام وذلك لان فيه ايماء الى أن عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا ورى له ثم صار بالممدوح ذا ورى انسب بمقام المدح من كونه يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع وجود أصل النار فيه والحاصل أن العبارة الاولى وهى أورى بصيغة الماضى تقتضى انه صار زنده ذا ورى بعد انعدام وريه والثانية تقتضى أن له أصل الورى وبلوغ كماله بالممدوح ولا يخفى أن الاولى بمقام المدح انسب من الثانية (قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) حاصله انه اذا بنينا على القول بان

وقيل لعدم الاذن الشرعى وفيه نظر اذ لم يقل احد بتوقف أمثال هذا على اذن الشارع وانما الكلام فى أسماء الله تعالى (بل يقال) للاسجاع فى القرآن أعنى الكلمة الاخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدى وأثرت) أى صارت ذات ثروة (به يدى وفاض به ثمدى) هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال القليل (وأورى) أى صار ذا ورى (به زندى) وأما أورى بضم الهمزة على انه متكلم المضارع من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر (ما يسمى التشطير

السجع مختص بالنثر فما وجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به واذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضا فنقول السجع الموجود فيه قسمان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير (قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ) أي أن يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين والفقرتين اللتين في المصراع الاول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التقفية كما في البيت الآتي فان الشطر الاول فقرتان وقافيتهما الميم والشطر الثاني فقرتان أيضا وقافيتهما الباء وسمي هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتي الشطر الاول مخالفتين لاختيهما من الشطر الثاني وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على سجعتين متفقتين في الآخر وان كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية (قوله مخالفة لاختها) أي بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير (قوله فقوله سجعة الخ) هذا شروع في جواب اعتراض وارد على كلام المصنف وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت سجعة أن كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك اذ السجعة اما الكلمة الاخيرة من الفقرة أو توافق الفقرتين في الحرف الاخير كما مر فكان الاولى للمصنف أن يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لاختيهما وحاصل الجواب أن قوله سجعة ليس مفعولا ثانيا لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة أي مسجعا سجعا وهذا صادق بكون الشطر فقرتين فعلم أن قوله سجعة مصدر مؤكد بمعنى سجعا ومن المعلوم انه يلزم من جعل كل شطر مسجعا سجعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه (قوله في موضع المصدر) أي معنى المصدر (قوله لان الشطر الخ) علة لمحذوف أي وليس مفعولا ثانيا لجعل لان الشطر الخ (قوله أو هو مجاز الخ) جواب بالتسليم وكأنه يقول سلمنا أن سجعة مفعول ثان لجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه تجوزا من اطلاق اسم الجزء على الكل واطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذي قاله الشارح (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم والبيت المذكور من قصيدة من البسيط مطلعها

السيف أصدق انباء من الكتب * في حده الحد بين الجد واللعب

(قوله تدبير معتصم بالله) هذا مبتدأ وخبره في البيت الثالث بعده وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اي لم يقصد تدبيره قوما ولم يتوجه الى بلد الا تقدمه الرعب وقوله معتصم بالله هو الممدوح وقوله منتقم لله أي انه اذا أراد أن ينتقم من احد فلا ينتقم منه الا لاجل الله اي لاجل انتهاك حرماته لا لحظ نفسه وذلك لعدالته وقوله مرتغب في الله أي راغب فيما يقربه من رضوان الله وقوله مرتقب بالقاف أي من الله أي منتظر الثواب من الله وخائف منه نزول العذاب عليه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين الكمل (قوله فالشطر الاول سجعة) جعل الشطر سجعة بناء على ما مر له من التجوز والمراد أن الشطر الاول مشتمل على سجعتين مبنيتين على الميم والثاني مشتمل على سجعتين مبنيتين على الباء قال ابن يعقوب وقد وجد السجع في البيت بلا سكون ويجوز أن نعدل الى السكون في السجع انما هو عند الحاجة اليه وذلك عند اختلاف الحركات الاعرابية في أواخر الفواصل كما مر (قوله اي الكلمتين الاخيرتين الخ) أشار الشارح بهذا التفسير الى أن اطلاق المصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها ودفع الشارح بهذا ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ظاهر قوله الفاصلتين أن الموازنة لا تكون الا في النثر لان الفاصلة مختصة بالنثر انما تكون في النثر كالآية التي مثل بها وتكون أيضا في الشعر كما مثل لذلك بقول الشاعر

وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها) أي السجعة التي في الشطر الآخر فقوله سجعة في موضع المصدر أي تسجيعا (لأن الشطر نفسه ليس بسجعة أو) هو (مجاز) أطلق السجعة على الشطر تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب) أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء (ومنه) أي ومن اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (في الوزن)

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

فالكواكب والجداول متفقة فى الوزن مختلفة فى التقفية والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله دون التقفية) هى اتفاق المزدوجين فى الحرف الاخير (قوله ونمارق) جمع نمرقة بضم النون وفتحها وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية وقوله مبثوثة أى مفروشة (قوله على ما بين فى موضعه) أى وهو علم القوافى فانهم ذكروا هنالك أن تاء التأنيث ليست من حروف القافية ان كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كابنت وأخت (قوله وظاهر قوله الخ) الحاصل أن قول المصنف دون التقفية يحتمل أن يكون على ظاهره وأن المعنى أن تتفق الفاصلتان فى الوزن ولا يتفقا فى التقفية فيجب فى الموازنة عدم الاتفاق فى التقفية بخلاف السجع فانه يشترط فيه الاتفاق فى التقفية فهما متباينان وعلى هذا فالموازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لوجود التوافق فى التقفية وشرط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين اللوازم يقتضى تباين الملزومات قال فى المطول ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها واذا لم يشترط فى الموازنة التوافق فى التقفية جاز أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لانه شرط فيه اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدقان فى نحو سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من وجود الوزن والتقفية معا وينفرد السجع بنحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا لوجود التقفية فيكون سجعا دون الوزن فلا يكون موازنة وتنفرد الموازنة بنحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا يكون سجعا (قوله حتى لا يكون الخ) أى لانه وجد فيه التساوى فى التقفية وقوله ويكون عطف على النفى وهو لا يكون وقوله مباينة أى لانه شرط فى السجع التساوى فى التقفية وفى الموازنة عدم التساوى فيها (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وحاصله أن ابن الاثير شرط فى السجع التوافق فى الوزن وفى التقفية أى الحرف الاخير وشرط فى الموازنة التوافق فى الوزن ولم يشترط فيها التوافق فى الحرف الاخير وهو التوافق فى التقفية فالموازنة عنده الكلام الذى يقع فيه التوافق فى الوزن سواء كان مع ذلك متفقا فى التقفية أم لا فالسجع عنده أخص من الموازنة لانه شرط فيه ما فى الموازنة وزيادة فنحو سرر مرفوعة وأكواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقريب اذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون من الموازنة لوجود الوزن واعترض عليه بأنه يلزم على كلامه أن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولا من الموازنة لذلك أيضا فيكون خارجا عن النوعين وهو فى غاية البعد (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله أو أكثره) أى أو كان أكثر ما فى احدى القرينتين من الالفاظ (قوله من القرينة الاخرى) أى من الالفاظ التى فى القرينة الاخرى (قوله سواء ماثله الخ) هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عداهما هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما علم به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على كلام المصنف (قوله خص هذا النوع) جواب ان والمراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات التى فى قرينتيه أو جلها وقوله باسم المماثلة أى فيقال هذه الموازنة مماثلة فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة فهى بمنزلة الترصيع من السجع (قوله وهى) أى الموازنة لا تختص الخ ويلزم من عدم اختصاص الموازنة بقبيل عدم اختصاص المماثلة بقبيل لان المماثلة نوع للموازنة وكل ما ثبت لجنس ثبت لنوعه (قوله على ما ذهب اليه البعض) أى نظرا الى أن الشعر لوزنه أنسب باسم الموازنة (قوله بل يجرى) أى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين أى النثر والنظم (قوله وآتيناهما

قوله متفقة الخ الاولى ان يقول متفقتان الخ اه ١٨

دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لا فى التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه وظاهر قوله دون التقفية انه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأى ابن الاثير فانه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن) سواء ماثله فى التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهى لا تختص بالنثر كما توهم البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى فى القبيلين فلذلك أورد مثالين (فمن قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم

الكتاب المستبين) هذه قرينة وقوله وهديناهما الصراط المستقيم قرينة ثانية مقابلة لما قبلها وفى كل من القرينتين أربع كلمات غير الفاصلة والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف الا فى الفعل فهذا مثال لما تساوى فيه الجل فى الوزن ولم يوجد هنا تساو فى التقفية ومثال التساوى فى الكل فى النثر قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة كما تقدم (قوله وقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام فى مدح نسوة (قوله مها الوحش) أى هن كمها الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها والمها بفتح الميم كما فى معاهد التنصيص وبضمها كما فى سم (قوله الا أن هاتا) فيه أن هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأنه مفرد حكما (قوله أوانس) أى يأنس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فانها نوافر (قوله قنا الخط) أى هن كقنا الخط فى طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بفتح الخاء موضع باليمامة تصنع فيه الرماح وتنسب اليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومة والنضارة يقال قنا ذابل أى رقيق لاصق القشر قاله فى الاطول (قوله وهذه النساء نواضر) أى لاذبول فيها وحاصله أن الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن بالانس وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذا هاتا وتلك الخ) حاصله أن مها من المصراع الاول موازن لقنا من المصراع الثانى وأوانس من الاول موازن لذوابل من الثانى والا أن فيهما متفق وأما هاتا فى الاول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين وحينئذ فهذا المثال من الشعر لما تساوى فيه الجل (قوله ومثال الجميع) أى ومثال ما تساوى فيه جميع ما فى احدى القرينتين لجميع ما فى الاخرى (قوله قول أبى تمام) أى فى مدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد فالضمير فى أحجم وأقدم للاسد والمعنى أن هذا الاسد لما لم يجد طمعا فى تناولك لقوتك عليه أحجم وتباعد عنك ولما عرف انه لا ينجو منك أقدم وهذا اقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة فأقدم فى المصراع الثانى موازن لاحجم فى المصراع الاول ولما يجد فى الثانى موازن لنظيره مما فى المصراع الاول وعنك موازن لفيك ومهربا موازن لمطمعا وليس فى البيت موافقة فى التقفية قال فى الاطول والتمثيل بهذا البيت للموافقة فى الجميع فيه نظر لان لما لم يجد المكرر فى البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحينئذ فتكون المماثلة فى البيت باعتبار الاكثر هذا وما ذكره الشارح هنا من نسبة هذا البيت لابى تمام هو الصواب خلافا لما فى المطول من نسبته للبحترى قاله شيخنا (قوله وقد كثر ذلك) أى تساوى جميع ما فى احدى القرينتين لجميع ما فى الاخرى فى الوزن (قوله على المماثلة) أى مشتملا على المماثلة فى الجميع (قوله الانورى) بفتح الهمزة وسكون النون من شعراء الفرس (قوله بحيث لو عكسته) أى عكست قراءته الاولى بأن بدأت بحرفه الاخير ثم بما يليه ثم بما يلى ما يليه وهكذا الى أن وصلت الى الحرف الاول (قوله كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) أى كان الحاصل هو الكلام الاول بعينه ولا يضر فى القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ولا تخفيف ما شدد أولا ولا تشديد ما خفف أولا ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تصيير الالف همزة ولا الهمزة ألفا (قوله كقوله) أى الشاعر وهو القاضى الارجانى (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى بمعنى النفى والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله فى مجموع البيت) أى حال كون القلب فى مجموع البيت لا فى المصراع منه وحاصله أن القلب الواقع فى النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كما فى أرانا الاله * هلالا أنارا فان هذا بيت من مشطور المتقارب واذا قلبت المصراع الاخير خرج المصراع الاول واذا قلبت المصراع الاول خرج المصراع الاخير وتارة لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه وأما كل مصراع فلا يخرج من قلب الآخر

وقوله (مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الا أن هاتا) أى هذه النساء (أوانس * قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر (وان كان ما فى احدى القرينتين) لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وكذا هاتا وتلك ومثاله من الشعر قول أبى تمام فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر ما يوجد فى أشعار المحدثين كقصيدة أبى الفرج الرونى من شعراء العجم على المماثلة وقد اتفق فى ذلك (ومنه) أى ومن اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام (كقوله مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله أرانا الاله * هلالا أنارا

كما فى قوله مودته تدوم الخ (قوله وفى التنزيل وربك فكبر) أى بالفاء حرف العطف وهو الواو لخروجه عن ذلك ومن قبيل القلب الواقع فى الآية قولهم قلع مركب بكر معلق (قوله والحرف المشدد فى حكم المخفف) أى لان المنظور له فى القلب الحرف المكتوب فلا يضر فى القلب اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا والحرف المقصور فى حكم الممدود ولذا تحقق القلب فى أرض خضراء ولا اعتداد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب المحولة ساكنا وعكسه ولهذا استشهدوا بقول العماد للفاضل سر فلا كبا بك الفرس وجواب الفاضل له دام علا العماد ولا يضر سقوط ألف علا فى الوصل وعود ألف الفرس الساقطة فى الوصل (قوله وقد يكون ذلك) أى القلب (قوله نحو سلس) هو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثانى وصف ودخل بحو كشك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس واعلم أن ما ذكره المصنف من القلب المراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر يقال له قلب الكلمات وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته بأن ابتدأت بالكلمة الاخيرة منه ثم بما يليها وهكذا الى أن تصل الى الكلمة الاولى منه يحصل كلام مفيد مغاير للاول المقلوب كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم
بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زلت لهم قدم

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم هكذا

نعم لهم زالت فما سعدوا * دول لهم ظلمت فما عدلوا
قدم لهم زلت فما رفعوا * شيم لهم شحت فما بذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الاول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهو أن يقدم فى أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض فى اللفظ الآخر أى مثل اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وكما فى رقم هذا الكتاب فى القمر (قوله بخلافه ثمة) أى بخلاف تجنيس القلب فانه لا يجب أن يكون أحد المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر اذا قرئ من آخره ألا ترى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما تجنيس القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله ويجب ثمة الخ) أى يجب فى تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذى هو المقلوب مع مقابله بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ المقلوب وحده (قوله التشريع) أى النوع المسمى بالتشريع قيل ان تسميته بهذا الاسم لا تخلو عن قلة أدب لان أصل التشريع تقرير أحكام الشرع وهو وصف للبارى أصالة ووصف رسوله نيابة فالاولى أن يسمى ببعض ما يسمى به من غير هذه التسمية فانه يسمى التوشيح وذا القافيتين والتسمية الاخيرة أصرح فى معناه والتوشيح فى الاصل تزيين بالآلى ونحوها (قوله يصح المعنى) المراد بصحة المعنى تمامه (قوله فان قيل الخ) اعتراض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع أن الشعر لا يتحقق بدون صحة الوزن (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلا مع الجنس أو حال منها (قوله قلنا الخ) حاصله أن لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن لان القافية لا تكون الا فى البيت فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية الا مع الوزن (قوله كقوله) أى الشاعر وهو الحريرى فى مقاماته (قوله يا خاطب الدنيا) أى يا طالبها من خطب المرأة طلبها وبعد البيت

دار متى ما أضحكت فى يومها * أبكت غدا تبا لها من دار
غاراتها لا تنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

فقد بنى هذه الابيات وكذا سائر القصيدة على قافيتين اذ يصح أن يقال فيها

يا خاطب الدنيا الدنية انها * شرك الردى

(وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أى ومن اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله يا خاطب الدنيا) من خطبت المرأة (الدنية) أى الخسيسة (انها * شرك الردى) أى حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثانى منه

دار

دارمتى ما أضحكت * فى يومها أبكت غدا
عار أتها لاتنقضى * وأسيرها لايفتدى

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه وكل من الوجهين على قافية وضرب فان وقفت على لفظ الردى من البيت الاول ولفظ غدا فى الثانى ولفظ يفتدى فى الثالث وهو القافية الاولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على لفظ الاكدار فى البيت الاول ودار فى الثانى والاخطار فى الثالث كان البيت من الضرب الثانى منه وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا تارة اخرى وضربه الثانى هو مسدسه الذى عروضه سالمة وضربه مقطوع فالابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل وأما ضربه الثامن فهو مربعه الذى اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك (قوله من آخر حرف فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أى يلى ذلك الآخر أى قبل ذلك الآخر وقوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن أى وأما حرف تلك الحركة فخارج عنها (قوله وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين) أى فلو قال المصنف هو بناء البيت على قافيتين أو اكثر كان أحسن ان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد على القافيتين لان الاكثر من القافيتين لا يوجد الا اذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على قافيتين يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فأكثر فنحن نريد الاحتمال الثانى ولا اعتراض على المصنف قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن يكون مبنيا عليهما فقط (قوله وهو قليل) من ذلك قول الحريرى

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطفى بوصاله وترحمى
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفى عن حاله لاتظلمى

المستهتر هو المولع الذى لا يبالى بما قيل فيه والصب العاشق والجوى هو المحروق بنار العشق أو الحزن فهذه الابيات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر فيقال من منهوك الرجز

جودى على المستهتر * ذا المبتلى المتفكر

والثانية بائية فى الصب والقلب فيقال من مشطور الرجز الاحذ

جودى على المستهتر الصب * ذا المبتلى المتفكر القلب

والثالثة يائية فى الجوى والشجى فيقال من مشطور الرجز

جودى على المستهتر الصب الجوى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

والرابعة قافية فى تعطفى واكشفى فيقال من مجزو الرجز

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى

والخامسة هائية فى وصاله وحاله فيقال

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله

والسادسة ميمية فى ترحمى ولاتظلمى (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله الالزام) أى لان المتكلم شاعرا كان أو ناثرا ألزم نفسه أمرا لم يكن لازما له (قوله والتضمين الخ) أى تضمينه قافيته ما لا يلزمها (قوله والاعنات) أى الايقاع فيما فيه عنت أى مشقة لان الزام ما لا يلزم فيه مشقة (قوله قبل حرف الروى) أى من القافية ويؤخذ من قول الشارح لا تجمع بين الابيات أن الاضافة غير بيانية والمعنى قبل الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحتمل انها بيانية لانهم قد يعبرون بالروى بدون حرف مرادا به الحرف المذكور (قوله وهو الحرف) أى الاخير من القافية (قوله فيقال قصيدة لامية) أى ان كان الحرف الاخير من قافيتها لاما وهكذا (قوله من روية الحبل) أى

والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت
الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك
الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هى
لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك
والقافية الثانية هى من حركة الدال من
الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على
اكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن
لطف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر
الفارسى وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد
اسقاط القوافى الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا
مستقيم المعنى (ومنه) أى ومن التحلى
(لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالزام والتضمين
والتشديد والاعنات أيضا (وهو أن يجئ
قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية أو ميمية مثلا من روية الحبل

مأخوذ من قولهم رويت الحبل (قوله اذا فتلته) أى ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد (قوله وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال) أى والحرف الاخير من القافية الذى تنسب اليه القصيدة يجمع بين الابيات (قوله أوما فى معناه) عطف على حرف الروى أى أو يجىء قبل الحرف الذى فى معناه (قوله يعنى الخ) أشار الشارح الى أن قوله من الفاصلة بيان لما فى معناه وأنه اطلق الفاصلة على الحرف الذى يختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ماليس بلازم فى السجع) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح (قوله يعنى أن يؤتى قبله) أى قبل ماذكر من حرف الروى أو الحرف الذى فى معناه وقوله بشئ الشئ أمور ثلاثة * حرف وحركة معا كما فى الآية الآتية والابيات المذكورة بعدها * وحرف فقط كالقمر ومستمر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر * وحركة فقط كقول ابن الرومى

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال وقوله لما تؤذن من تقدم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاعا) أى بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت أسجاعا وكذلك الفواصل اذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعا أخر (قوله لم يلزم الاتيان بذلك الشئ) أى فى تلك الاسجاع المفروضة (قوله ويتم الخ) أى لكون السجع يتم بدونه فهو فى قوة التعليل لما قبله (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى لم يعرف معناه المراد منه والحاصل أن هذا المعترض فهم أن مراد المصنف بالسجع الفواصل فاعترض عليه وقال كان الاولى له أن يزيد القافية بأن يقول ماليس بلازم فى السجع أى الذى يكون فى الفواصل ولا فى القافية التى تكون فى الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروى أو مافى معناه وهو حرف السجع فرد الشارح على هذا المعترض بما حاصله ان هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف لانه ليس مراده بالسجع الفواصل وانما مراده أن الفواصل والقوافى لزوم مالا يلزم فيها هو أن يجىء شئ قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشئ تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ويدل على أن مافهمه ذلك المعترض ليس مراد المصنف اتيانه بالسجع اسما ظاهرا اذ الفواصل والاسجاع من واد واحد فلو أراد المصنف ماذكره لكان المناسب أن يقول ماليس بلازم فيهما بالاضمار أى فى الفاصلة والقافية تأمل (قوله ثم لا يخفى أن المراد الخ) حاصله أن المراد بقول المصنف أن يجىء قبل حرف الروى أو قبل مايجرى مجراه ماليس بلازم فى السجع أن يؤتى بما ذكر فى بيتين أو فى فاصلتين فأكثر كما سيأتى فى التمثيل فانه لو لم يشترط وجوده فى أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروى أو ماجرى مجراه بحرف لا يلزم فى السجع فقوله مثلا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جىء قبل الروى الذى هو اللام بميم وهى حرف لا يلزم فى السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك وانما يكون الاتيان المذكور من هذا النوع ان التزم فى بيتين فأكثر أو فى فاصلتين فأكثر (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن البيت ليس من هذا النوع أى لزوم مالا يلزم (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله فالراء) أى فى تقهر وتنهر بمنزلة حرف الروى أى الذى فى القافية من جهة التواطؤ على الختم به (قوله ومجىء الهاء قبلها الخ) أى وكذا فتحة الهاء قبلها لزوم مالا يلزم (قوله لصحة السجع بدونها) أى لو حولناه الى سجع آخر نحو فلا تقهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر فى قوله

تعالى

اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال (أو ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات وفاعل يجىء هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشئ لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه فمن زعم انه كان ينبغى أن يقول ما ليس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر والا ففى كل بيت أو فاصلة يجىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه اشارة الى انه يجرى فى النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها (نحو فلا تقهر ولا تسخر

تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (قوله وقوله) أى الشاعر وهو محمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد وسبب مدحه له بذلك انه دخل عليه فرأى كمه مشقوقا من تحته فبعث اليه بعشرة آلاف درهم (قوله ان تراخت منيتى) أى اذا تأخرت منيتى وطال عمرى شكرت عمرا أى اثبت حق شكر نعمته بالمبالغة فى اظهارها والثناء عليه بها والمراد بالشكر الموعود به الكامل بالمبالغة والا فقد شكره بذكرها وثنائه عليه بها (قوله بدل من عمرا) أى بدل اشتمال من عمرا وينبغى أن يقدر الرابط أى ايادى له لوجوبه فى بدلى البعض والاشتمال والايادى جمع أيد وهى النعم والايدى جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع (قوله وان هى جلت) ان وصلية والجملة حالية اى وان كانت جليلة فى نفس الامر فهو لا يقطعها ولا يمن بها (قوله أى لم تقطع) بل هى دائما مسترسلة فتمن مأخوذ من المن وهو القطع (قوله أو لم تخلط بمنة) أى بذكرها له على وجه المنة (قوله فتى) أى هو فتى من صفته انه لا يحجب الغنى عن كل صديق له ولا يستقل به عن الاصدقاء (قوله ولا مظهر الشكوى) بالرفع عطف على غير الواقع صفة للخبر (قوله كناية الخ) فالمعنى ان من صفته انه لا يظهر الشكوى اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ولا يشكو ذلك الا لله فقد وصف الشاعر ذلك الممدوح بنهاية كمال المروءة وحسن الطبع حيث ذكر أن ذلك الممدوح من صفته انه اذا كان فى غنى ويسر لم يستأثر به بل يشارك فيه أصحابه واذا كان فى عسر وتضعضع لا يشكو من ذلك الا لله ولا يظهر تلك الحالة لاحد من أصحابه فأصدقاؤه ينتفعون بمنافعه ولا يتضررون بمضاره أصلا بل لا يحزنون بها لانه يخفيها ولا يظهرها لهم (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطيع كم القميص (قوله أى فقرى) هذا تفسير مراد والا فالخلة بالفتح الحاجة بمعنى الاحتياج وهو أعم من الفقر وكونه راء مع كون صاحبها يخفيها بالتجمل وظهارا آثار الفقر يدل على اهتمامه بأمر أصحابه حتى يطلع على أسرارهم قصد الرفعتهم (قوله من حيث يخفى مكانها) خفاء المكان مبالغة فى خفاء الشئ أو المراد بمكانها وجودها يعنى لكمال ترقبه لحالى رأى حاجتى فى موضع أخفيها فيه (قوله فكانت قذى عينيه) أى فلما رأى خلتى كانت كالقذى أى الغماص الذى فى عينيه وهو أعظم ما يهتم بازالته لانه واقع فى أشرف الاعضاء فما زال يعالجها حتى تجلت (قوله بأياديه) أى نعمه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره (قوله جعله) أى المذكور وهو الخلة أى فقر المادح ولو قال جعلها أى الخلة كان أظهر أو أنه ذكر الضمير الراجع للخلة نظرا لكونها بمعنى الفقر (قوله حتى تلافاه) أى فما زال يعالجه حتى تداركه بالاصلاح (قوله وهو ليس بلازم) أى وكل من الالتزام والتخلص ليس بلازم فى السجع ففى كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم أحدهما التزام الحرف كالهاء والالف والثانى التزام فتح ذلك الحرف (قوله لحسن السجع) أى المقرون به لا بدونها أى لو جعلت القوافى سجعا لم يلزم فيها ذلك (قوله وأصل الحسن الخ) أى والامر الذى لابد أن يحصل ليحصل الحسن بجميع المحسنات اللفظية كما يقال أصل الجود الغنى أى الامر الذى لابد أن يحصل ليحصل الجود الغنى والامر الذى لابد أن يحصل ليحصل الشئ شرطه واطلاق الاصل على شرط الشئ صحيح لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الفرع على الاصل (قوله فى ذلك) أى فيما ذكر من المحسنات اللفظية وفى بمعنى الباء أى أن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى بأن تكون المعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها والتالى بقوله كله الثلاث وهم أنه مختص بالاخير منها وهو التزام ما لا يلزم (قوله أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى) أى الواقعة المباشرة عنده بأن يلاحظ أولا معانيه الحسنة من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك ثم يأتى بالمحسنات اللفظية بعد ذلك فتقدم الحسن

قوله وهو محمد بن سعيد الخ الذى فى المعاهد أن الابيات من الطويل لعبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنهما فانظر اه مصححه

(وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيادى لم تمنن وان هى جلت) بدل من عمرا (لم تمنن) وان عظمت وكثرت أى لم تقطع أو لم تخلط بمنة (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لانى كنت استرها عنه بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء اللازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس)

وان لم يؤت بهما كفت النكات المعنوية (قوله أى لأن تكون المعانى توابع للالفاظ) تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى (قوله لأن تكون المعانى توابع للالفاظ) لانه لو كانت المعانى توابع للالفاظ لفات الحسن وانقلب الى القبح لانه اذا اختل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظى وهذا الكلام تذكرة لما تقدم من أن وجود البديع انما يعتبر بعد وجود البلاغة التى لها تعلق بالمعنى وحسن المعانى وعليه يقال كان ينبغى أن لا تخص المحسنات اللفظية بالذكر بل وكذلك البديع المعنوى انما يعتبر اذا وجد الحسن الذاتى المتعلق بالمعنى الاصلى لكن لما كان الغلط فى التعلق بالمحسنات اللفظية أكثر نبه عليه دون المعنوية هذا اذا جعلت الاشارة لاقرب مذكور وهو المحسنات اللفظية كما صنع الشارح أما ان جعلت لمطلق البديع فلا يرد ماذكر (قوله بأن يؤتى بالالفاظ الخ) هذا تصوير للمنفى وهو كون المعانى توابع للالفاظ وقوله متكلفة أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها (قوله مصنوعة) أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية وحاصل ذلك انه اذا كان الحسن اللفظى أو البديعى مطلقا هو المقصود بالذات كانت الالفاظ متكلفا فيها مطلوبة ويتحقق فى ضمن ذلك الاخلال بما يطلب للمعانى من الاعتبارات المناسبة لمقتضى الحال فتكون تلك المطالب غير مرعية فى تلك المعانى اذ المقصود بالذات الالفاظ البديعية وايجادها لا الحسن المعنوى فربما تحمل الالفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية أو مجازا ومن ركاكة حيث تكون حقيقية بأن لا يراعى فيها الاعتبار المناسب فتكون الالفاظ البديعية فى تلك المعانى كغمد من ذهب ركب على سيف من خشب أو كثياب فاخرة على ذات مشوهة وأما اذا كان المقصود بالذات افادة المعنى كانت الالفاظ غير متكلفة بل تأتى بها المعانى حيث تركت على سجيتها التى تنبغى لها من المطابقة لمقتضى الحال لان ما بالذات لا تكلف فيه واذا لم يتكلف جاء الكلام باشتماله على ما يقتضيه الحال حسنا حسنا ذاتيا فاذا جاء حسن زائد على الذاتى وهو البديعى صار ذلك الحسن البديعى تابعا للذاتى فيزداد الحسن الذاتى بالحسن البديعى (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله أن تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله ألفاظا تليق بها) أى من حيث اشتمالها على مقتضى الحال (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بالالفاظ التى تليق بالمعانى (قوله والبراعة) مرادف لما قبله وقوله الكامل أى فى البلاغة وقوله من القاصر أى فيهما وذلك لان مقتضيات الاحوال التى يشتمل الكلام عليها لا تنضبط لكثرتها وكلما كثرت رعايتها ازداد الكلام بلاغة (قوله فى ديوان الانشاء) أى حتى رتب كاتبا عند الملك يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء (قوله عجز) أى لانه كلف انشاء ألفاظ مطابقة لمعان واقعية ومقتضيات أحوال خارجية وتكون تلك الالفاظ مع ذلك مصاحبة لبديعيات والحال انه انما كانت له قوة على انشاء ألفاظ لمعان مع بديعيات تناسب أحوالا مقدرة يختلقها كما أراد (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه وكان معاصرا له (قوله رجل مقاماتى) أى له قوة على انشاء الالفاظ المستحسنة المطابقة للمعانى التقديرية المتخيلة لا على انشاء الالفاظ المستحسنة المطابقة للمعانى الواقعية لان المقامات حكايات تقديرية (قوله وذلك) أى ومعنى ذلك أى كونه رجلا مقاماتيا (قوله لان كتابه) أى كتاب الحريرى المسمى بالمقامات (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله أمر به فى قضية) أى معينة فان هذا لا يكتب ما أراده بل ما أمر به وهذا أخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الاول وهو الكتابة لما أراده دون العكس لان كتابة ما يريده الانسان ويخترعه سهل التناول بالتجربة وأما كتابة ما يؤمر به فهو صعب الا على

أى لأن تكون المعانى توابع للالفاظ بأن يؤتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة وتتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من الالفاظ المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية

الاقوياء (قوله في الترجيح) أي التفضيل وقوله يكتب كما يريد أي كالحريري وقوله يكتب كما يؤمر أي كابن الخشاب (قوله يكتب كما يريد) أي يكتب لما يريده من الالفاظ لانه لم يقصد افادة معنى واقعي فالمعاني تابعة لما أراده من تلك الالفاظ المصنوعة (قوله كما يؤمر) أي فالالفاظ التي يكتبها تابعة للمعاني التي أمر بها بمعنى أن تلك المعاني تطلب تلك الالفاظ (قوله بون بعيد) أي فرق بعيد وان الحالة الثانية أشرف من الاولى وقد علمت انه يلزم من القدرة على الحالة الثانية القدرة على الحالة الاولى دون العكس (قوله ولهذا) أي لاجل أن بين الحالتين بونا بعيدا (قوله حين كتب اليه الصاحب) أي ابن عباد وزير الملك (قوله ما عزلني الا هذه السجعة) أي لانه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه الا ذكر هذه السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا له اهـ يس وحاصله أن الصاحب أراد أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا انشأ العزل لقاضي تلك البلدة فكتب اليه البيت المذكور فتأمل القاضي وقال انه لا غرض له في المعنى وهو العزل وانه لا يناسب حاله بلا سبب ولا حال الملك فصار الكلام كالهزل ثم تفطن وقال والله ما عزلني الا هذه السجعة

(خاتمة في السرقات الشعرية)

أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول هذا هو المراد فصار المبحوث عنه فيها ثم توهم انه ظرف لها قال في الاطول وخص السرقة الشعرية بالذكر لان أكثر السرقة يكون فيه فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا ولعله أدخل ذلك في قوله وما يتصل بها اهـ (قوله مثل الاقتباس الخ) وجه اتصال هذه الامور بالسرقات الشعرية كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء) قال في الاطول جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط (قوله لان المصنف قال في الايضاح) أي الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو) أي الباقي قسمان (قوله ما يجب ترك التعرض له) أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وان ذكره ذلك البعض ووجوب ترك عده من هذا الفن اما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا واعلم ان من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي وهذا قسمان الاول ما يرجع لتحسينه على تقدير كونه فيه حسن كما في الجناس الخطي كما في يسقين ويشفين وكما في أبيات القصيدة أو رسالة حروفها كلها منقوطة أو غير منقوطة أو حرف بنقط وحرف بدونه أو كلمة بنقط كل حروفها والاخرى بدون نقط وانما لم يكن في هذا حسن لان هذا يرجع لشكل المرئي لا للمسموع والحسن المسموع هو المعتبر ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالبا والثاني من قسمي هذا القسم ما لا يسلم كونه حسنا أصلا بل البلغاء جازمون باخراجه عن معنى الحسن وذلك كذكر موصوف ثم ذكر أوصاف عديدة كأن يقال جاءني زيد عاقلا تاجرا كبير السن عالما بالاكنة ونظيره من القرآن هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الخ فهذا مما يجزم بأنه لا يعد من المحسنات واما لكونه راجعا الى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الاطناب والايجاز والمساواة كالتذييل والتكميل والارصاد فقد تقدم أن بعض هذه الاشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال فذكرها هنا خارج عن المقاصد لتقدم صورتها هنالك (قوله والثاني الخ) هذا الخ أنه قد في نقل كلام

وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي كان يكتب كما يؤمر وبين الحالتين بون بعيد ولهذا قال قاضي قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم والله ما عزلني الا هذه السجعة (خاتمة) للفن الثالث (في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال في الايضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

الايضاح ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع وحينئذ فالخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة للفن الثالث لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين أي حال كونه ملتبسا بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع وليس صلة لاتفاق ولا للقائلين والمعنى اذا قال قائلان قولا واتفقا في الغرض العام الذي يقصده كل أحد وانما عبر به مثنى لان الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا وفي الاطول القائلين بالجمع والمراد ما فوق الواحد أراد بالتثنية اقتصارا على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الغرض) متعلق باتفاق أي في المعنى المقصود وقوله على العموم أي حال كون ذلك الغرض على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل أحد منهم وقوله ان كان في الغرض على العموم يتضمن أمرين أحدهما كون الاتفاق في نفس الغرض لا في الدلالة عليه وثانيهما كون الغرض عاما وقابل الاول بقوله وان كان في وجه الدلالة أي وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترك مقابل الثاني وهو ما اذا كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص وحكمه حكم ما سيأتي وهو أن يحكم فيه بالتفصيل لان المعنى الدقيق مما يتفاوت الناس في ادراكه فيمكن أن يدعى فيه السبق والتقدم والزيادة وعدم ذلك (قوله والبهاء) هو الحسن مطلقا أي تعلق بالوجه أو بغيره (قوله ونحو ذلك) أي كرشاقة القد أي اعتدال القامة وسعة العين والذكاء والبلادة (قوله فلا يعد هذا الاتفاق سرقة) أي اذا نظر فيه باعتبار تخصيص أحدهما متقدم والآخر متأخر قال في الاطول وقوله فلا يعد سرقة هو بفتح الدال ويصح ضمها على انه خبر بمعنى النهي فهو مفيد لوجوب عدم العد لان مطلقات العلوم مصروفة الى الوجوب اه (قوله ولا استعانة) أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالاول في التوصل للغرض (قوله ولا اخذا) أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الاول (قوله ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى) أي كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك من الالقاب الآتية وانما كانت هذه الالقاب تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرره في العقول) أي جميعا وفي العادات جميعا فلم يختص استدعاؤه بعقل مخصوص حتى يكون غيره آخذا منه ولا بعادة وزمان حتى يكون ارباب ذلك الزمان مأخوذا منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات وبالعكس وانما جمع بينهما تأكيدا (قوله فيشترك الخ) أي فبسبب استواء العقول فيه والعادات يشترك فيه الفصيح الخ والمراد بالاعجم هنا ضد الفصيح كما أن المراد بالمفحم هنا بفتح الحاء ضد الشاعر أي من لا قدرة له على الشعر واذا كان جميع العقلاء متشاركين في ذلك الغرض لتقرره في عقولهم فلا يكون أحد فيه أقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة أي طريق الدلالة على الغرض) بأن ذكر أحدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة أو سخاء أو جمال كان ذلك الدليل الذي استدل به على ثبوت الغرض تشبيها او حقيقة أو مجازا أو كناية وذكر الآخر كذلك كما لو قال أحد القائلين زيد كالبدر في الاضاءة أو كالاسد في الشجاعة أو كالبحر في الجود أو كثير الرماد أو قال رأيت أسدا في الحمام يعني زيدا وقال القائل الآخر في عمرو مثل ذلك (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض أي العام متعلق بالدلالة (قوله كالتشبيه الخ) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله وكذكر هيئات) أي أوصاف والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كما اذا قيل زيد يتهلل وجهه

(اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره) أي تقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة

عند ورود العفاة عليه أو عمرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه فان التهلل لازم لذات الجواد فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد وينتقل منها لوصفه بالجود على جهة الكناية للانتقال من الملزوم للازم وكذا يقال في العبوس واذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف وكذكر هيئات الخ عطفه على ماقبله من قبيل عطف الخاص على العام لان ذكر الهيئات من قبيل الكناية المذكورة فيما قبل (قوله لاختصاصها الخ) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بموصوف هي أى تلك الصفة التي هي الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون الهيئات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والانتقال من الملزوم للازم كناية (قوله بمن ثبتت تلك الصفة له) أى بموصوف ثبتت له تلك الصفة التي هي الغرض (قوله بالتهلل) أى الابتسام والبشاشة (قوله بالعبوس) هو تلون الوجه تلونا يدل على الغم (قوله عند ذلك) أى عند ورود العفاة عليه (قوله مع سعة) أى كثرة ذات اليد فان في الاطول راجع للتهلل والعبوس لان تهلل الجواد لا يكون عند قلة المال عند ورود العفاة والعبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد هو المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه مالا تفعل مع قلته فكأنه يأمر اليد بالاعطاء والامساك واليد كالمملوك له اه (قوله فمن أوصاف الاسخياء) لان عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه لانه يحصل له غم على عدم كثرة ما بيده ليكرم منه العفاة (قوله فان اشترك الخ) هذا دليل جواب الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله لاستقراره فيهما أى في العقول والعادات) أى بحيث صار متداولا بين الخاصة والعامة (قوله كتشبيه الشجاع بالاسد) أى في الشجاعة وكتشبيه البليد بالحمار في البلادة وتشبيه الوجه الجميل بالقمر في الاضاءة والمراد بالتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما مر (قوله من وجه الدلالة) بيان لهذا النوع أى الذى هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله أى وان لم يشترك الناس في معرفته) أى معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (قوله جاز) أى صح أن يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم فانه لا يصح أن يدعى فيه ذلك فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقيق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما يأتى (قوله من وجه الدلالة) أى الذى هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله السبق والزيادة) يحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى جاز أن يدعى أن احدهما تقدم والآخر أخذ من ذلك الاقدم وجاز أن يدعى زيادة احدهما على الآخر فيه وأن احدهما فيه أكمل من الآخر وعلى هذا فالعطف مغاير ويحتمل أن المراد بالسبق الغلبة وعليه فعطف الزيادة على السبق عطف تفسير والمعنى جاز أن يدعى سبق احد الآتيين به أى غلبته الآخر فيه وزيادته عليه فيه ونقص الآخر عنه والى الثانى يشير صنيع الشارح لان قوله بأن يحكم الخ يشير الى انه ليس المراد بالسبق مجرد التقدم في الزمن بل السبق لعلو المرتبة والكمال (قوله وأن أحدهما فيه أكمل الخ) تفسير للتفاضل (قوله خاصى) أى منسوب للخاصة أى هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة لان من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيا لا يعرفه الا الخاصة (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أى لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وكالتجوز بالاتفاق الاستيلاء على شم العنان الذى في فم الفرس لقربوسه (قوله والآخر عامى) أى يعرفه عامة الناس (قوله الباقى على ابتذاله) هذا زائد على ما هنا (قوله والمتصرف فيه بما يخرجه الخ) أى كما في تشبيه الوجه البهى بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ... الا بوجه ليس فيه حياء

لاختصاصها بمن هي له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس في معرفته) أى في معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيهما) أى في العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن احدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الاول أو نقص عنه (وهو) أى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) احدهما (خاصى في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله والمتصرف فيه بما يخرجه الى الغرابة.

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن اضاف لذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال وكما في التجوز في اطلاق السيلان على سير الابل في قوله وسالت بأعناق المطي الاباطح فانه مبتذل ولكنه تصرف فيه باسناده الى الاباطح وادخال الاعناق فيه فخرج بذلك عن الابتذال (قوله فالاخذ والسرقة الخ) الفاء فاء الفصيحة أي واذا تقرر هذا فالاخذ الخ وحاصله انه لما ذكر أن القائلين اذا اتفقا في وجه الدلالة على الغرض وكان ذلك الوجه لا يعرفه كل الناس اما لغرابته في ذاته أو بسبب التصرف فيه جاز أن يدعى أن احدهما اخذ ذلك الوجه من الآخر وسرقه منه شرع في بيان أقسام الاخذ والسرقة بقوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله أي ما يسمى بهذين الاسمين) أشار بهذا الى انهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لا انهما متغايران (قوله ظاهر) أي بأن يكون لو عرض الكلامان على أي عقل حكم بأن احدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس (قوله وغير ظاهر) أي بأن يكون بين الكلامين تغيير يحوج العقل في حكمه بأن احدهما أصله الآخر الى تأمل (قوله أما الظاهر) أي أما الاخذ الظاهر (قوله فهو أن يؤخذ المعنى كله) أي مع ظهور أن احدهما من الآخر وانما زدنا ذلك القيد لان غير الظاهر منه اخذ المعنى أيضا لكن مع خفاء والذوق السليم يميز ذلك (قوله أو حال كونه وحده) أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قوله أو وحده عطف على قوله اما مع اللفظ أي يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فعلم حينئذ أن الاخذ الظاهر ضربان احدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني أن يؤخذ المعنى وحده وهذا الثاني يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم لان هذا في حكم اخذ اللفظ كله والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ واما بعضه وفي كل منهما اما أن يحصل تغيير في النظم أو لا يحصل تغيير فيه فأقسام الاخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الاقسام الخمسة بقوله فان اخذ الخ (قوله الواقع بين المفردات) أي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعددين شخصا باعتبار اللافظين (قوله لانه سرقة محضة) أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه ومعلوم أن السرقة المحضة اشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه (قوله ويسمى) أي هذا الاخذ المذموم نسخا أي لان القائل الثاني نسخ كلام غيره أي نقله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر (قوله وانتحالا) الانتحال في اللغة ادعاء شيء لنفسك أي أن تدعي أن ما لغيرك لك يقال انتحل فلان شعر غيره اذا ادعاه لنفسه (قوله كما حكي) أي كالاخذ الذي حكي (قوله عن عبد الله بن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي فانه بضم الزاي وفتح الباء والاول قدم على الثاني يستعطيه فلم حرمه من العطاء قال لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له الثاني ان وراكبها (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والانتحال وهو نائب فاعل حكي أو أنه بدل اشتمال من عبد الله أي في فعل ذلك بقول معن تأمل (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن بن زائدة فانه بفتح الميم وسكون العين (قوله اخاك) أي صاحبك (قوله أي لم تعطه النصفة) بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق فقوله ولم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى اعطاء النصفة أي العدل ايقاعه (قوله على طرف الهجران) أي على الطرف الذي هو الهجران بكسر الهاء فالاضافة بيانية وكون الهجران طرفا باعتبار توهم أن المواصلة مكان متوسط بين المتواصلين وأن الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل

أن تكون

(فالاخذ والسرقة) أي ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله اما) حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شيء من اللفظ (فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس اذا انت لم تنصف أخاك) أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أي هاجرا لك مستبدلا بك وباخوتك

أن تكون الاضافة على أصلها بأن يجعل للهجر طرفان والذى عليه المفلوم هو الابعد منهما (قوله ان كان يعقل) أى وجدته هاجرا لك ورافضا لصحبتك ان كان له عقل يطلب به معالى الامور لانه لاخير فى صحبة من لا يرى لك ما ترى له فكيف بصحبة من يظلمك ولا ينصفك وأما من لاعقل له فيرضى بأدنى الامور بدلا عن اعلاها فلا يقام له وزن فى المعاملات ولا يلتفت اليه فى التخصيص بالمكرمات (قوله ويركب) أى ذلك الاخ الذى لم تنصفه (قوله حد السيف) أى طرفه القاطع (قوله أى يتحمل الخ) أشار بهذا الى انه لم يرد بركوبه حد السيف المعنى الحقيقى بل المراد تحمل ما ذكر فكأنه قال ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسيف (قوله من أن تضيمه) بفتح التاء والضيم الظلم والذل وأشار الشارح بقوله بدلا الى أن من للبدل ويصح جعلها للتعليل أى من أجل ضيمك أى ظلمك وذلك له بعدم انصافك (قوله عن شفرة السيف) بفتح الشين المعجمة أى حده القاطع وفى الكلام حذف مضاف أى اذا لم يكن عن ركوب حد السيف وأراد بحد السيف هنا الامور الشاقة التى هى بمنزلة القتل مثلا مامر وقوله مزحل بفتح الميم والحاء المهملة وبينهما زاى معجمة أى بعد وانفصال والمعنى ويركب الامور الشاقة التى تؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يلحقه الضيم والعار متى لم يجد عن ركوبها بعدا (قوله فقد حكى الخ) الفاء للتعليل أى وانما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقول معن السابق لانه قد حكى الخ (قوله دخل على معاوية) أى وكان معاوية حاقدا عليه وعنده غيظ منه (قوله لقد شعرت بعدى) بضم العين أى لقد صرت شاعرا بعد علمى بأنك غير شاعر أو بعد مفارقتى اياك فأنت قبل أن افارقك لم تقل شعرا وقد صرت بعد مفارقتى شاعرا (قوله يا ابا بكر) كنية لعبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) انشد يتعدى لمفعولين يقال انشدنى شعرا فمفعوله الاول هنا محذوف أى فأنشده قصيدته (قوله لاأوجل) من الوجل وهو الخوف وهو وضع على ايثار النصب لانه مفعول ادرى وقوله وانى لاأوجل اعتراض وتعدو بالغين المعجمة بمعنى تصحو وذكر بعضهم انه بالعين المهملة من العدو والمنية الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة ونية معناها كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى ما ادرى من الذى تغدو عليه المنية منا قبل الآخر وانى لاأخاف ما يقع من ذلك (قوله حتى أتمها) أى واستمر على انشاد القصيدة حتى أتمها (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت اليه لانه معه فى المجلس (قوله انهما) أى البيتين وقوله ألم تخبرنى انهما لك يقتضى أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك وهذا الاستفهام انكارى (قوله وبعد فهو أخى الخ) هذا اعتذار من ابن الزبير فى سرقته البيتين ونسبتهما لنفسه بين يدى الحاضرين وقوله وأنا احق بشعره أى لكمال اتحادى به ولا يخفى برودة هذا الاعتذار خصوصا وهو غير أخ له من النسب (قوله وفى معناه) أى ومن قبيل فى كونه مذموما وسرقة محضة أن يبدل الخ لان المراد فينزل منزلة رديفه فلازم أحدهما من التغيير لازم للآخر قال فى الاطول ومحل ذمه اذا لم يفد التبديل للكلام حسن سجع أو موازنة أو زيادة فصاحة أو سلامة للشعر فان افاد ذلك ترجح على الاصل وزاد عليه قبولا (قوله أن يبدل بالكلمات كلها) أى كما فى بيت الحطيئة فانه بدلت كلماته كلها وقوله أو بعضها أى كما فى بيت امرئ القيس فانه قد بدلت بعض كلماته (قوله دع المكارم البيت) مقول قول الحطيئة وقوله ذر المآثر الخ مقول لقائل وقوله دع المكارم أى دع طلبها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمها كما ذكره فى المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسى أى الآكل المكتسى والمعنى لست اهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس فان ذلك لك بلا طلب بخلاف طلاب المعالى (قوله لطلابها) أى لطلبها فقد بدل كل لفظ من البيت الاول بمرادفه فذر مرادف لدع والمآثر مرادف للمكارم ولا تذهب مرادف لقوله لا ترحل وقوله لطلابها مرادف لبغيتها واجلس مرادف لاقعد والآكل مرادف للطاعم واللابس مرادف

(ان كان يعقل ويركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه*) أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل الشاقة (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها

لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية أول

حتى اتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا احق بشعره (وفى معناه) أى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى انه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس

قوله يستظرفه الحاضرون هذا فى الفنرى وتقدم مع قوله بعد ولا يخفى برودة هذا الاعتذار فاعل اهـ مصححه

للكاسى وأما قوله فانك أنت فذكور فى البيتين باللفظ وانما كان هذا من ابدال الكل لان قائلة من الامور العامة فالمراد ما عداه (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبى فاعله وانتصابه على الحال من فاعل نبك وعلى بمعنى لاجل أى قفا نبك فى حال وقوف اصحابى مراكبهم لاجلى قائلين لا تهلك أسى أى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جميلا أى وادفع عنك الاسى بالتجمل أى الصبر الجميل (قوله لا تهلك) هو بكسر اللام وماضيه هلك بفتحها قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فأورده طرفة) هو بفتح الطاء والراء المهملتين (قوله الا أنه اقام تجلد مقام تجمل) فقد أبدل بعض الكلمات بما يرادفه ونظير هذا قول العباس بن عبد المطلب

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التى كنت تعلم

فقد أورده الفرزدق فى شعره الا أنه أبدل نعلم بتعرف (تنبيه) يجرى مجرى تبديل الكل أو البعض بالمرادف فى القبح تبديل الكل أو البعض بالضد مع رعاية النظم والترتيب وذلك أقرب تناول الضد كما قيل فى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مدح آل البيت

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

سود الوجوه لئيمة أحسابهم * فطس الانوف من الطراز الآخر

وشم بضم الشين جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء فى أعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا المجد أى انهم من النمط الاول فى المجد والشرف (قوله اخذ) يحتمل انه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل انه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشان (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش (قوله أو أخذ بعض اللفظ) أى سواء كان فيه تغيير لنظم أو لا (قوله اغارة) أى لانه اغار على ماهو للغير فغيره عن وجهه والمراد بتغيير النظم تغيير التأليف والترتيب الواقع بين المفردات (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها اقبح والمسخ فى الاصل تبديل صورة بما هو أقبح منها (قوله اما أن يكون الثانى) أى الكلام الثانى الذى هو متعلق الاخذ (قوله ابلغ من الاول) أى من الكلام الاول المأخوذ منه والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به الحسن مطلقا لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الامثلة (قوله لحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله مقبول) أى فاغارة ومسخ مقبول لان تلك الزيادة أخرجته الى طرف من الابتداع (قوله كقول بشار) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى غيره حرج

وبعده البيت وبعده

اشكو الى الله هما لا يفارقنى * وشرعا فى فؤادى الدهر تعتلج

(قوله من راقب الناس) أى من خاف منهم وترقب عتابهم كما قيل أو من راعاهم ومشى على مزاجهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه (قوله لم يظفر بحاجته) لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة شوقه اليها (قوله وفاز بالطيبات) أى ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطيبات الحسية كالظفر بمعشوق والمعنوية كشفاء غيظ النفوس بالاخذ بالثار مثلا وهذا الذى لا يراقب الناس هو الفاتك أى الشجاع الذى عنده الجراءة على الاقدام على الامور قتلا أو غيره من غير مبالاة بأحد (قوله اللهج) أى الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره فقول الشارح أى الشجاع تفسير لفاتك وقوله الحريص على القتل

وقال امرؤ القيس
وقوفا بها صحبى على مطيهم
يقولون لا تهلك أسى وتجمل
فأورده طرفة فى داليته الا أنه أقام تجلد مقام
تجمل (وان كان) اخذ اللفظ كله (مع تغيير
لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ)
لا كله (سمى) هذا الاخذ (اغارة ومسخا
ولا يخلو اما أن يكون الثانى ابلغ من الاول
أو دونه أو مثله (فان كان الثانى أبلغ) من
الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى
الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح
أو زيادة معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول
(كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم
(لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج *) أى الشجاع القتال الحريص
على القتل

أى له ولوع به تفسير للهج (قوله وقول سلم) بفتح السين وسكون اللام الملقب بالخاسر لخسرانه في تجارته لانه باع مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به كما في الاساس أو اشترى بثمنه ديوان شعر كما في الاطول (قوله من راقب الناس) أى من خاف وترقب عقابهم أو من راعاهم ومشى على مزاجهم وقبل هذا البيت

اهدى لى الشوق وهو حلو * اغنّ فى طرفه فتور

(قوله مات غما) أى لم يصل لمراده فيبقى مغموما من فوات المراد ويشتد عليه الغم كشدة الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذى هو أخص منه (قوله أو تميز) أى مات بغمه فيكون من الاسناد للسبب قال فى الاطول ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة فى المفعول لا يصار الى المجاز الذى فى التميز (قوله وفاز الخ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث اخذ بعض اللفظ من غير تغيير (قوله أى الشديد الجراءة) أى فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح فى المعنى وأخصر (قوله فبيت سلم الخ) الحاصل أن المعنى فى البيتين واحد وهو أن من لا راقب الناس يفوز بالمرغوب فيه ومن راقبهم فاته مطلوبه لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تامل لوضوحه وأخصر لفظا لان لفظ الجسور قائم مقام لفظى الفاتك اللهج كذا فى ابن يعقوب وقرر بعضهم أنه انما كان أجود سبكا لانه رتب فيه الموت على مراقبة الناس وأما بيت بشار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الظفر بالحاجة والاول أبلغ وفى الاطول انما كان بيت سلم أجود سبكا لكونه فى غاية البعد عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك اه قال فى المطول يروى عن ابى معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه فلعل مراد الشارح بجودة سبكه خفة ألفاظه وعذوبتها وتأمل ذلك (قوله وان كان الثانى) أى وان كان الكلام الثانى وهو المأخوذ دون الكلام الاول وهو المأخوذ منه وقوله فى البلاغة أى فى الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها فى كل منهما (قوله مذموم) أى لانه لم يصحبه شئ يشبه أن يكون به مبتدع الحسن بل هو نفس الاول مع رذيلة اسقاط ما فى الاول من الحسن (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله فى مرثية محمد بن حميد) بن زويد أى حين استشهد فى بعض غزواته والمرثية بتخفيف الياء وقد تشدد كما قيل القصيدة التى يذكر فيها الرثاء أى محاسن الميت (قوله هيهات لا يأتى الخ) هيهات اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف تقديره بعد اتيان الزمان بمثل ذلك المرثى بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانى له بدليل ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

وقوله انسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط أفترى على الله كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهى الاعطاء (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) أى ان الزمان بخيل بايجاد مثله فى الماضى والمستقبل وهذه الجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل لماذا لا يأتى الزمان بمثله هل لانه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله لبخيل فالتأكيد هنا بان لكون المقام مقام أن يتردد ويسأل هل بخل الزمان بمثله أو لم يبخل بل استحال ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بامكان المثل لكن منع من وجوده بخل الزمان أورد على أبى تمام أن الكلام قاصر وأن صوابه التعبير بما يفيد امتناع وجود المثل لا بما يفيد امكانه الا انه منع من الوجود عارض وهو بخل الزمان وأجيب بأن المراد ببخل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكناية لان البخل بالشئ يستلزم انتفاء وجوده واذا انتفت علة وجوده تحقق امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لامتناع وجود مثله فى الماضى والمستقبل ونسبة التأثير الى الزمان من الموحد لا تضر لان المراد بالبخل بالفعل وذم الزمان بالبخل ونحوه ... لا يضر ... من الموحد ... المتقدم ...

(وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات غما) أى حزنا وهو مفعول له (أو تميز) (وفاز باللذة الجسور) أى الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا (وان كان الثانى (دونه) أى دون الاول فى البلاغة (فهو) أى الثانى (مذموم) ... (كقول أبى تمام) فى مرثية محمد بن حميد (هيهات لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

وهو يذم على اكتساب شرعا وطبعا ومازل منزلته كهو (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه الى الزمان والاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره (قوله فسخا به) أي فجاد الزمان بذلك الممدوح (قوله كذا ذكره ابن جني) أي في شرحه لديوان أبي الطيب وعلى ما ذكره من كون المعنى ان الزمان طرأ عليه سخاء الممدوح قبل وجوده فسخا به على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذي لم يوجد موصوفا بالعدوى وهذا غلو لما تقرر من أن المبالغة اذا كانت غير ممكنة عقلا وعادة كانت غلوا ممنوعا وهنا كذلك فهو مثل قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

(قوله وأخرجه من العدم الخ) تفسير لقوله فسخا به وقوله ولولا سخاؤه أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله وقال ابن فورجة) أي في شرحه للديوان المذكور وفورجة بضم الفاء وكسرها وحاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله فسخا به معناه على ما قال ابن جني فجاد به على الدنيا بايجاده من العدم وعلى ما قال ابن فورجة فجاد به علي وأظهره لي ومنحني عليه وكذا قوله ولقد يكون به الزمان بخيلا أي علي باظهاره لي ومنحني عليه أو بخيلا على الدنيا بايجاده من العدم (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد الا أن يقال غير المقبول عند البلغاء فاسد عندهم (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى بعده أي لان سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف خبرها وقوله بالعدوى أي بالسريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أي وانما المراد أن الممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالممدوح علي أي باظهاره لي وهدايتي له فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علي بأن هداني اليه وهداني له فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود بل سخاء شخص موجود (قوله فالمصراع الثاني) أي من بيت أبي الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بمأخوذ أي سواء قلنا ان معنى مصراع أبي الطيب ان الزمان بخيل بايجاد ذلك الممدوح أو بايصاله الى الشاعر (قوله اذ لا يشترط الخ) جواب عما يقال ان المصراعين بين معنييهما مغايرة وذلك لان معنى مصراع أبي تمام ان الزمان بخيل بوجود مثل الممدوح المرثي ومعنى مصراع أبي الطيب ان الزمان بخيل بايجاد ذلك الممدوح أو بايصاله للشاعر فالبخل في الاول متعلق بالمثل وفي الثاني متعلق بنفس الممدوح واذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون أحدهما مأخوذا من الآخر (قوله عدم تغاير المعنيين أصلا) أي بالكلية وعدم تغايرهما بالكلية هو اتحادهما فكأنه قال اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان في أصل البخل وان اختلفا من جهة متعلقه (قوله والا لم يكن مأخوذا منه) أي مع أن المصنف جعله مأخوذا منه (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجة (قوله لان أبا تمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان لا مغايرة بحسب المراد وذلك لان بخل الزمان بمثله في بيت أبي تمام كناية عن بخله به كما تقدم كذا قرر شيخنا العدوي وهو تعليل لقوله اذ لا يشترط الخ (قوله ولكن مصراع أبي تمام الخ) استدراك على قوله فالمصراع الثاني أي من بيت أبي الطيب مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام وحاصله أن قول أبي الطيب ولقد يكون به الزمان بخيلا مأخوذ من قول أبي تمام ان الزمان بمثله لبخيل وظاهر أن الاول أحسن من الثاني لان الثاني عبر بصيغة المضارع والمناسب صيغة الماضي بان يقول ولقد كان به الزمان بخيلا كما دلت عليه الجملة الاسمية من الاول لان أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة افادة الدوام والثبوت الشامل للمضي وأيضا المراد أن الزمان كان بخيلا به حتى أعداه بسخائه فلا تناسب المضارعة اذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو بخيل به في المستقبل لانه بعد الجود خرج عن تصرفه فان قلت المعنى وان كان على الماضي الا انه عدل للمستقبل قصدا للاستمرار أو لحكاية الحال الماضية كما تقرر في أمثاله

قلت

وقول أبي الطيب أعدى الزمان سخاؤه) بعدي الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي اليه وهدايتي له (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل المرثي وأبا الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكا لان قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضي

قلت لما لم يحصل بخل الزمان بعد اعدامه خاله اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال الماضية اه شيخنا (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن كون بيت ابى الطيب دون بيت أبى تمام وحاصله أنا لا نسلم أن بيت أبى الطيب دون بيت أبى تمام لان كلام أبى الطيب على حذف مضاف أى ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا وهلاكه استقبالى وحينئذ فالتعبير بالمضارع واقع فى موقعه (قوله والزمان وان سخا بوجوده الخ) جواب عما يقال ان السخاء بالشئ هو بذله للغير والزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل وحاصل الجواب أنا نسلم أن ايجاده لم يبق فى تصرفه بعد السخاء به لما فيه من تحصيل الحاصل وأما افناؤه فهو باق بعد فى تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به فنفى الشاعر ذلك (قوله باق بعد) أى بعد وجوده فى تصرفه أى فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به فنفى الشاعر ذلك والحاصل أن ايجاده واعدامه كانا بيد الزمان فسخا بايجاده ولم يسمح باعدامه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا (قوله قلنا هذا) أى تقدير المضاف المذكور (قوله لا قرينة عليه) أى فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله لاستغنائه عن مثل هذا التكلف) فعلى تقدير التصحيح بما ذكر لا يخرج به عن المفضولية (قوله وان كان الثانى مثلا أى مثل الاول) أى فى البلاغة (قوله فالثانى أبعد من الذم) أى حقيق بأنه لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه وانما قلنا هكذا لان ظاهر العبارة يقتضى أن هناك بعيدا من الذم وهذا أبعد منه وليس كذلك (قوله دليلا) مفعول يجد الاول ومفعوله الثانى محذوف أى لها وقوله الا الفراق استثناء من قوله دليلا وقوله على النفوس متعلق بدليلا بمعنى طريقا وفى الكلام حذف مضاف والمعنى لو تحيرت المنية فى وصولها لهلاك النفوس لم تجد لها طريقا يوصلها لذلك الا الفراق للاحبة (قوله لولا مفارقة الاحباب) أى موجودة (قوله وهو حال من سبلا) لانه فى الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا كما أن قوله الى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا وقيل يرجع لها وهو فاعل وجدت أضيفت للمنايا والمهاة الحمة المطبقة فى أقصى سقف الحلق فكأنه يقول لم توجد المنايا التى شأنها الاغتيال ... الى أرواحنا سبلا فاطلق اللهاة وأراد الفم لعلاقة المجاورة (قوله فقد أخذ المعنى كله) أى فقد أخذ أبو الطيب فى بيته معنى بيت أبى تمام بتمامه وذلك لان محصل معنى البيتين انه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق أما الاول فواضح وأما الثانى فلا نه صرح بأن مفارقة الاحباب لولاها ما اتصلت المنية بالارواح فيفهم أن المراد بها مانعة من الوصول للارواح وحينئذ فلا دليل ولا طريق توصل لاتصال المنية بالارواح الا الفراق فيقال ان فى بيت أبى تمام الحصر دون بيت أبى الطيب فيكون الاول أبلغ من الثانى لا عبرة به وظهر ما قاله الشارح ان ابا الطيب أخذ المعنى كله مع بعض اللفظ لانه أخذ لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل النفوس بالارواح وان البيتين متساويان فى البلاغة فلذا كان الثانى غير مذموم (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون شئ من اللفظ وهذا عطف على قوله فان أخذ اللفظ فهو شروع فى الضرب الثانى من الظاهر من الاخذ والسرقة (قوله من ألم اذا قصد) أى لان الشاعر يقصد الى أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله وأصله) أى وأصل الالمام مأخوذ من ألم بالمنزل اذا نزل به فالالمام فى أصل اللغة معناه النزول ثم أريد منه سببه وهو القصد ـــ ما هنا لان الشاعر قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله وهو) أى السلخ فى اللغة كشط الجلد الخ وقوله فكأنه مرتب على محذوف أى والفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثانى الذى أخذ معنى شعر الاول كشط من ذلك المعنى جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا آخر (قوله فان اللفظ الخ) أى وانما ـــ كان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة الاشتمال عليه بالدلالة (قوله وهو) أى الكلام الذى تعلق لا شعرا لاه (قوله أى مثل ما يسمى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة

فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لاصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد فى تصرفه فالمصراع هذا التقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثلا) أى مثل الاول (فأبعد) أى فالثانى أبعد (من الذم) والفضل للاول (كقول أبى تمام لو حار) مرتاد المنية لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا) أى لو تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس الطالب الذى هو المنية على انها اضافة بيان (وقول أبى الطيب * لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنية وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظة المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط عن المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى اغارة ومسخا

لان الثانى اما أبلغ من الاول أودونه أومثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يجل نفعه وان يرث) أى يبطئ (فالريث فى بعض المواضع أنفع) والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء

هو الهجر حتى ما يلم خيال * وبعض صدود الزائرين وصال

وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الرائضة من أئمة الاعراب (وقول أبى الطيب ومن الخير بطء سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * أسرع السحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشى فكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو أن يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) أى لمع (فى الندى) أى فى المجلس (كلامه المصقول) المنقح

أقسام وأن تلك الاقسام الثلاثة غير الاقسام الثلاثة المتقدمة (قوله لان الثانى اما أبلغ من الاول) أى فيكون ممدوحا وقوله أودونه أى أودون الاول فى البلاغة فيكون مذموما وقوله أومثله أى مثل الاول فى البلاغة فيكون بعيدا عن الذم (قوله ضمير الشأن) أى مبتدأ أول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر المبتدا الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر ضمير الشأن أى الشان هو أن الاحسان ان يجل نفعه وان يتأخر فقد يكون تأخيره أنفع (قوله وان يرث) من راث ريثا أى بطؤ وتأخر ومنه قولهم أمهلته ريثما فعل كذا أى ساعة فعله (قوله أى يبطؤ) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وبعده همز من بطؤ يبطؤ بطأ اذا تأخر (قوله والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر) أى يفسره قوله الصنع الذى جعل خبرا عنه وانما كان هذا الاحتمال أحسن من الاول لان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر قاله سم قال يس وقوله انه ضمير الشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من جهة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الا جملة وأنه لا يتبع بتابع وانه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وانه ملازم للافراد (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول الخ) أى وهذا الاعراب على الاحتمال الثانى كالاعراب الكائن فى قول أبى العلاء فان الضمير فيه عائد على متعقل فى الذهن يفسره ما بعده المخبر به عنه ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن لان الخبر الواقع بعده مفرد وضمير الشأن انما يخبر عنه بجملة والحاصل أن الضمير فى بيت أبى تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن ويحتمل أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن وأما فى بيت أبى العلاء فيتعين أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن لان ما بعده لا يصلح للخبرية عنه فهو نظير البيت الاول على الاحتمال الثانى فيه (قوله ما يلم خيال) ما زائدة ويلم بفتح أوله وضم ثانيه من لم يلم كرد يرد بمعنى نزل وحصل وضمير يلم للهجر أى حتى اذا لم يحصل من هذا الذى يهجرنا فهو خيال لانه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم الذى هو خيال (قوله وبعض صدود الخ) أى انا لم نتل من الذى هجرنا حتى الصدود لانا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لهذا الهجر (قوله الرائضة) أى المرتاضة والممارسة لصناعة الاعراب (قوله ومن الخير بطء سيبك عنى) أى لان بطأه وعدم سرعته يدل على كثرته كالسحاب فانه لا يسرع منها الا ما كان خاليا عن الماء وأما السحاب التى فيها ماء فانها بطيئة المشى (قوله الجهام) بفتح الجيم كما فى الاطول (قوله ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان) أى لمعنى المقصود وهو أن تأخير العطاء يكون خيرا وأنفع والحاصل أن البيتين اشتركا فى المعنى وهو أن تأخير العطاء يكون خيرا وأنفع لكن بيت أبى الطيب وهو المتأخر منهما أجود لانه زاد حسنا بضرب المثل له بالسحاب فكأنه دعوى بالدليل اذ كأنه يقول العطاء كالسحاب فكما أن بطئ السير من السحاب أكثر نفعا من سريعها وهو الجهام فكذلك عطاؤك بطيئه أكثر نفعا من سريعه فكان تأخير عطائك أفضل من سرعته وقد يقال ان البطء فى السحاب خلاف البطء فى العطاء لان البطء فى السحاب فى سيره وفى العطاء فى عدم ظهوره على أن البيت الاول يفيد أن البطء أنفع فى بعض المواضع دون بعض فيكون من الممدوح تارة خيرا وتارة لا يكون والثانى يفيد أن البطء من الممدوح لا يكون الا خيرا وهو أوكد فى المدح وحينئذ فالبيتان متفاوتان فى المعنى فلا يصح التمثيل بهما تأمل (قوله وهو أن يكون الثانى دون الاول) أى وهو أن يكون الكلام الثانى المأخوذ دون الكلام الاول المأخوذ منه فى البلاغة والحسن (قوله كقول البحترى) هذا هو القول الاول (قوله أى المجلس) اى الممتلئ بأشراف الناس (قوله المنقح) أى المصفى

من كل ما يثبته والمصقول في الاصل معناه المجلو فتفسير الشارح له بالمنقح تفسير مراد (قوله أي حسبت لسانه من عضبه) أي ظننت أن لسانه ناشئ من سيفه القاطع أو أن من زائدة أي ظننت أن لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبي الطيب) هذا هو القول الثاني (قوله في النطق) أي في حالة النطق أو عند النطق ففي الكلام حذف مضاف أو أن في بمعنى عند وكذا يقال في قوله في الطعن (قوله قد جعلت على رماحهم) أي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا (قوله بالضم والكسر) أي في المفرد وكذا في الجمع (قوله وهو السنان) أي لان خرصان الرماح أسنتها كما أن خرصان الشجر أغصانها (قوله والنفاذ) عطف تفسير (قوله فبيت البحتري أبلغ) حاصله أن كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضاء وإن كانت الآلة المعتبرة في الاول السيف والآلة المعتبرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحتري أجود لانه نسب فيه التأتي والصقالة للكلام وهما من لوازم السيف على حد المنية والاظفار فكان في كلامه استعارة بالكناية فازداد بهذا حسنا بخلاف بيت أبي الطيب وتقرير الاستعارة المذكورة أن يقال شبه الكلام الموجب لتأثير المضاء والنفوذ في النفوس بالسيف الموجب للتأثير من الجذ والقطع وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بذكر شيء من لوازمه وهو التأتي والصقالة على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التأتي تخييل والصقالة ترشيح لان مجموعهما تخييل كما هو ظاهر الشارح لان التخييل لا يكون الا واحدا ويزيد بيت البحتري على بيت أبي الطيب أيضا بأن فيه حسب التي للظن وهي أقوى في الدلالة على التشبيه من كأن على أن في بيت أبي الطيب قصاما من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قد صارت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله للكلام) أي اللذين أثبتهما للكلام (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) أي بمنزلة الاظفار التي أثبتت للمنية (قوله ولزم من ذلك) أي من اثبات التأتي والصقالة للكلام لان التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق (قوله وهو استعارة بالكناية) الضمير للتشبيه بناء على مذهب المصنف في الاستعارة بالكناية أو للسيف بناء على مذهب القوم فيها (قوله مثل الاول) أي في البلاغة (قوله كقول الاعرابي) هذا هو الكلام الاول والثاني قول أشجع الآتي (قوله ولم يك أكثر الفتيان مالا) أي لم يكن الممدوح أكثر الاقران مالا (قوله رحب الباع والذراع) الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين والذراع من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أي سخي) أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم اللابس بكسر الباء وهو سعة الباع أو الذراع على الملابس بفتحها وهو كثرة المعطى لان الباع والذراع بهما يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يلابسه فلابست السعة الكثرة عند الاعطاء فأطلقت السعة على الكثرة لتلك الملابسة مع القرينة (قوله وقول أشجع) أي في مدح جعفر بن يحيى البرمكي (قوله الضمير للملوك) أي في البيت السابق وهو يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع أي يقصد الملوك غايته التي بلغها في الكرم والحال انهم لا يصنعون من المعروف والاحسان كما يصنع (قوله في الغنى) أي في المال (قوله أوسع) أي من معروفهم (قوله فالبيتان متماثلان) أي لاتفاقهما على افادة أن الممدوح لم يزد على الاقران في المال ولكنه فاقهم في الكرم ولم يختص أحدهما بمزية عن الآخر فاذا كان الثاني بعيدا عن الذم (قوله ولكن لا يعجبني معروفه أوسع) أي وحينئذ فالبيتان ليسا متماثلين بل الاول أبلغ فتمثيل المصنف بهذين البيتين للقسم الثالث لم يتم ووجه عدم الاعجاب أن أرحبهم ذراعا يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه أوسع فانه يدل على ذلك بطريق الحقيقة فبيت الاول قد ازداد بالمجاز حسنا وقيل وجه كونه لا يعجبه أن المعروف قد يعبر به عن البر أي الشيء المعروف منه وهو البر أوسع فنبه به على أن الكلام البليغ لا يعتريه الاستهجان

(خاف) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي سيفه القاطع (وقول ابي الطيب
كأن ألسنهم في النطق قد جعلت
على رماحهم في الطعن خرصانا)
جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن ألسنهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحتري ابلغ لما في لفظي تأتي والمصقول من الاستعارة التخييلية فان التأتي والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أي ثالث الاقسام وهو أن يكون الثاني مثل الاول (كقول الاعرابي) ابي زياد
(ولم يك أكثر الفتيان مالا
ولكن كان أرحبهم ذراعا)
أي أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما أي سخي (وقول أشجع وليس) أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (في الغنى) ولكن معروفه) أي احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان [illegible] لا يعجبني معروفه أوسع

(قوله وأما غير الظاهر) أى وأما الاخذ غير الظاهر وهو ما يحتاج لتأمل فى كون الثانى مأخوذا من الاول اذا علمت ضابطه تعلم أن المثال الآتى فى التشابه ينبغى أن يجعل من الظاهر لان ادراك كون الثانى اصله الاول ظاهر لا يحتاج لتأمل ولم يقسم المصنف غير الظاهر الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى فى البلاغة لبعده عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الاخذ فان اعتراها رد من جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كانت غير مقبولة (قوله فمنه أن يتشابه المعنيان) أى فأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة كلها مقبولة القسم الاول منها أن يتشابه المعنيان أى معنى البيت الاول المأخوذ منه ومعنى الثانى المأخوذ أى من غير نقل للمعنى لمحل آخر فغاير ما بعده (قوله أى حاجة) أى تريدها منهم (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع وقوله جمع لحية بفتح اللام وكسرها (قوله سواء ذو العمامة الخ) أى لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم فقوله سواء الخ جملة مستأنفة فى معنى العلة والعمامة بالكسر تطلق على المغفر وعلى البيضة وعلى ما يلف على الرأس وحملها على الاولين ابلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار (قوله وقول ابى الطيب) أى فى مدح سيف الدولة حمدان وخضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (قوله قناة) أى رمح وقوله خضاب أى صبغ الحناء والبيت الاول اى بيت جرير هو المأخوذ منه وبيت ابى الطيب هو الثانى المأخوذ والبيتان متشابهان فى المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الا أن الاول أفاد التساوى والثانى أتى بأداة التشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الخمار وعن الرجال بذوى العمامة والثانى عبر عن النساء بذوات الخضاب وعن الرجال بذوى القناة فى أكفهم والاول أيضا جعل ذلك التساوى علة لعدم منعهم تناول الخوائج منهم بخلاف الثانى (قوله واعلم الخ) هذا دخول على كلام المصنف الآتى (قوله اختلاف البيتين الخ) فيجوز أن يكون أحد البيتين تغزلا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو رثاء (قوله تشبيبا) التشبيب ذكر أوصاف المرأة بالجمال وفى بعض النسخ نسيبا يقال نسب ينسب بكسر سين المضارع اذا شبب بامرأة أى تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد هنا من الامرين ذكر أوصاف المحبوب مطلقا ذكرا أو انثى (قوله ونحو ذلك) أى ويجوز اختلافهما بنحو ذلك كالاختلاف فى الوزن أو القافية (قوله المختلس) أى الذى اختلسه وأخذه من كلام غيره (قوله فغيره عن لفظه ونوعه) أى فغير لفظه وصرفه عن نوعه كالمدح أو الذم او الافتخار أو الرثاء أو الغزل (قوله والى هذا أشار بقوله) أى والى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذه الانواع لنوع آخر أشار الخ ووجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب لى احد المذكورات (قوله أن ينقل المعنى الى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفا و ينقل من موصوف لموصوف آخر كنقله ستر الدم من القتلى الى السيف فى المثال الذى ذكره المصنف أو يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس (قوله فأشرقت الدماء عليهم) أى فظهرت الدماء عليهم ملابسة لاشراق شعاع الشمس وأتى بقوله محمرة لنفى ما يتوهم من غلبة الاشراق عليها حتى صارت بلون البياض (قوله فكأنهم لم يسلبوا) أى فلما استتروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم وهذا البيت هو المنقول عنه المعنى وبيت أبى الطيب الآتى هو المنقول فيه المعنى (قوله النجيع) هو الدم المائل الى سواد (قوله وهو مجرد الخ) أى والحال أن السيف خارج من غمده (قوله فكأنما هو مغمد) أى فصار السيف لما ستره النجيع الذى له شبه بلون الغمد كأنه مغمد أى مجعول فى الغمد (قوله فنقل المعنى) أى وهو ستر الدم كاللباس من القتلى الى السيف أى لانه فى البيت الاول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد (قوله أشمل) أى أجمع

(وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك من ارب) أى حاجة (لحاهم) جمع لحية يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول ابى الطيب ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب) واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار بقوله (ومنه) أى من غير الظاهر (أن ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى * سلبوا) أى ثيابهم (فأشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) أى لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه) أى على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة الغمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الاول (كقول جرير

(قوله لانهم) أى بنى تميم وقوله يقومون مقام كلهم أى مقام كل الناس فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بنى تميم ينزلون منزلة الناس جميعا فى الغضب (قوله وقول أبى نؤاس) بضم النون والهمز أى قوله لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى وزيره غيرة منه حين سمع عنده التناهى فى الكرم مشيرا الى أن فى الفضل شيأ مما فى هارون وأن فى هارون جميع ما فى الفضل وما فى العالم من الخصال مبالغة وقبل البيت

قولا لهارون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد
انت على مافيك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد
ليس على الله بمستنكر * الخ

روى أن هارون لما سمع الابيات اطلق الفضل من السجن والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لاتجد مثل الفضل فى خدمتك وطاعتك (قوله أن يجمع العالم) أى صفات العالم الكمالية وهذا البيت اشمل من الاول لان الاول جعل بنى تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثانى جعل الممدوح بمنزلة كل العالم الذى هو أشمل من الناس لان الناس بعض العالم (قوله وغيرهم) أى من الملائكة والجن واعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون واو قبل ليس وهو من بحر السريع مستفعلن مستفعلن فاعلاتن فدخله حذف السبب فصار فاعلن وفى بعض النسخ وليس بالواو وقبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة مادون خمسة أحرف فى صدر الشطر (قوله أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول) وذلك كأن يقرر البيت الاول حب اللوم فى المحبوب لعلة ويقرر الثانى بغض اللوم فى المحبوب لعلة أخرى فيكون التناقض والتنافى بين البيتين بحسب الظاهر وان كانت العلة تنفى التناقض لانها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب ومعلوم أن من كانت عنده العلة الاولى صح الكلام باعتباره ومن كانت عنده الثانية صح الكلام باعتباره فالتناقض فى ظاهر اللفظين والالتئام باعتبار العلل (قوله أجد الملامة) أى أجد اللوم والانكار على (قوله فى هواك) بكسر الكاف خطاب للمؤنث أى فى شأنه أو بسببه (قوله حبا لذكرك) أى وانما وجدت اللوم فيك لذيذا لاجل حبى لذكرك واللوم مشتمل على ذكرك (قوله والانكار باعتبار القيد) أى راجع للقيد فالمنكر فى الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال فالمعنى كيف احبه مع حبى فيه ملامة بل احبه فقط (قوله كما يقال أتصلى وأنت محدث) أى فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لاوقوع الصلاة من حيث هى وكما تقول أتتكلم وأنت بين يدى الامير فالمنكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدى الامير (قوله على تجويز الخ) أى بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال (قوله والانكار) راجع الى الجمع بين الامرين) أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فيه فى الوقوع منى بل لايكون الا واحد منهما (قوله وهذا) أى بغض اللوم فى المحبوب نقيض معنى بيت أبى الشيص أى لانه جعل اللوم فى المحبوب محبوبا (قوله لكن كل منهما باعتبار) أى لكن كل من كراهة الملامة وحبها باعتبار غير الاعتبار الآخر فمحبة اللوم فى البيت الاول من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وهذا المحبوب له وكراهته فى الثانى من حيث صدوره من الاعداء والصادر منهم يكون مبغوضا وأشار الشارح بهذا الاستدراك الى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر وفى الحقيقة لاتناقض بينهما أصلا لاختلاف السبب فى كل (قوله ولهذا) أى لاجل أن كلا من المعنيين باعتبار (قوله فى هذا النوع) أى نوع القلب وقوله أن يبين أى الشاعر السبب كما فى البيتين المذكورين فان الاول علل حب الملامة بحبه لذكره والثانى علل كراهيته لها بكونها تصدر من الاعداء وانما كان الاحسن فى هذا النوع بيان السبب لاجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يس وقال العلامة

إذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا
(وقول أبى نواس)
لانهم يقومون مقام كلهم
ليس على الله بمستنكر
أن يجمع العالم فى واحد)
فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من
معنى بيت جرير (ومنه) أى من غير الظاهر
(القلب وهو أن يكون معنى الثانى نقيض
معنى الاول كقول أبى الشيص
أجد الملامة فى هواك لذيذة
حبا لذكرك فليلمنى اللوم
وقول أبى الطيب أأحبه) الاستفهام
للانكار والانكار باعتبار القيد الذى هو
الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة *) قيد
كما يقال أتصلى وأنت محدث وهو أى
واو الحال فى المضارع المبتدأ أى وانا احب
البعض أو على حذف الواو للعطف والانكار
ويجوز أن تكون الواو للعطف أعنى
راجع الى الجمع بين الامرين (ان الملامة فيه
من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب
يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى
الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا
قالوا الاحسن فى هذا النوع أن يبين السبب

اليعقوبى انما كان الاحسن فى هذا النوع بيان السبب بل لابد فيه من بيانه لانه اذا لم يبينه كان مدعيا للنقص من غير بينة وهو غير مسموع فلو قال هذا أأحببه واحب فيه ملاءمة كان دعوى لعدم الحجة بلا دليل وذلك لا يفيد فهذا النوع أخرج لباب المعارضة والابطال وغو يفتقر لدليل التصحيح فلا بد منه فى الطرفين (قوله أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) أى أن يؤخذ بعض المعنى من الكلام الاول ويترك البعض الآخر ثم لا يقتصر فى الكلام الثانى على بعض المعنى المأخوذ من الاول بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعانى ومفهوم هذا الكلام انه اذا لم يضف اليه شئ أصلا كان من الظاهر لان مجرد أخذ المعنى من الاول كلا كان أو بعضا لا لبس فيه فيعد من الظاهر وكذا اذا أضيف اليه ما لا يحسنه من الزيادة فانه يكون من الظاهر لان المأخوذ حينئذ واقع لا لبس فيه بخلاف أخذ البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيتقى (قوله وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى وتبصر الطير ورا ءنا تابعة لنا معاينة كذا قال اليعقوبى قال فى الاصول الآثار جمع أثر بمعنى العلم أى مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها وانما أكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها أعلامنا متوقعة فوقها بحيث ترى ان أمعن النظر يتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى انها لما تعتادت كأنها بحيث ترى ولو لم تر لبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى انه يفعله وهو بحيث يرى فى فعله لولا المانع (قوله ثقة) أى من الطير بناء على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله حال) أى من العامل الذى يتضمنه المجرور الذى هو قوله على آثارنا وعلى هذا الاحتمال فقوله ثقة أن ستمار جواب لسؤال مقدر كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعة لنا فقيل كانت على آثارنا وتبعتنا لوثوقها بأنها ستمار أى ستطعم الميرة أى الطعام أى لحوم من نقتلهم (قوله ظللت) هو بالبناء للمفعول وعقبان أعلامه نائب الفاعل والعقبان بكسر أوله جمع عقاب واضافته للاعلام من اضافة المشبه للمشبه به أى ظللت أعلامه الشبيهة بالعقبان فى تلونها وفخامتها لان الاعلام بمعنى الرايات فيها ألوان مختلفة كالعقبان وقال الخلخالى الاضافة حقيقية على معنى اللام والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو غيره على هيئة عقبان الطير الموضوعة على رأس العلم بمعنى الراية وهذا يتوقف على أن تلك الصور التى وضعت على رأس الاعلام صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بعقبان طير) متعلق بظللت أى ظللت عقبان الاعلام بعقبان طير لانها لما لزمت فوق الاعلام التى ظلالها عليها (قوله فى الدماء) أى من الدماء ففى بمعنى من متعلقة بنواهل الذى هو صفة لعقبان طير أى ظللت عقبان الاعلام بعقبان طير من صفتها اذا وقعت الحرب أوزارها النهل أى الرى من دماء القتلى فتظلل العقبان للاعلام لرجائها النهل من الدماء ووثوقها بأنها ستطعم من لحم القتلى (قوله لوثوقها بأنها ستطعم لحوم القتلى) أى ولرجائها الرى من دمائها (قوله حتى كأنها من الجيش) أى حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرماح والاعلام من أفراد الجيش الا أنها لم تقاتل أى لم تباشر القتال وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من انها حيث صارت من الجيش قاتلت معه (قوله فان أبا تمام الخ) أى وانما كان كلام أبى تمام بالنسبة لكلام الافوه السابق مما ذكرناه وهو أخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه لان أبا تمام الخ (قوله لم يلم) من ألم الرباعى وما تقدم فى قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثى والاول بمعنى أخذ والثانى بمعنى وقع وحصل (قوله لا تخيلا) أى لا أنها ترى على سبيل التخيل بأن يكون هناك من البعد ما يوجب الشك فى المرئى (قوله وهذا) أى كون الطير قريبا من الجيش بحيث يرى معاينة مما يؤكد المعنى المقصود للشاعر وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى وذلك لان قربها انما يكون لاجل توقع الفريسة

(ومنه) أى من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه
وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا
(ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له لما تضمنه
قوله على آثارنا أى كائنة على آثارنا لوثوقها
(أن ستمار) أى ستطعم من لحوم من نقتلهم
(وقول) أبى تمام (وقد ظللت) أى ألقى عليها
الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أعلامه
ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل) من نهل
اذا روى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان
الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بأنها
ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش
الا أنها لم تقاتل فان أبا تمام لم يلم بشئ من
معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب
الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا
وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى

(قوله لاعتيادها) أى واثقة منها بالميرة لاعتيادها ذلك وكون ذلك معتادا يدل على كمال الشجاعة والجراءة على القتل فكلا المعنيين أى معنى رأى عين ومعنى ثقة أن ستمار مؤكد للمقصود الذى هو الوصف بالشجاعة ومفيد له (قوله المام) أى اتيان بمعنى قوله رأى عين أى وحينئذ فلا يتم قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى قول الافوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها بدليل أن ظل الطير يقع بالارض أو غيرها والحال أن الطير فى الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هذا اعتراض ثان على قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى قول الافوه رأى عين الخ وحاصله أن قوله حتى كأنها من الجيش فيه المام بمعنى قوله رأى عين وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف الا أن يقال ان قول المصنف فان أبا تمام لم يلم بشئ الخ أى فى البيت الاول فتأمل (قوله اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم) أى لان المنفصل عن الشئ البعيد عنه لا يعد من أفراده وقوله قريبا خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات تستلزم القرب (قوله زيادات) أى ثلاثة (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه تساير الخ وهذا المعنى بعض معنى بيته (قوله يعنى قوله الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف بالاول الاول من تلك الزيادات لا الاول فى كلام الشاعر لانه آخر فيه (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى أن المفهوم من الايضاح أن ضمير قوله وبها راجع لاقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول من الزيادات وهو قوله الا أنها لم تقاتل لا الاول فى كلام أبى تمام لانه آخر فيه وبيان ذلك انه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع فى الوهم انها تقاتل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفى بخلاف اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة انها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى اخذه ابو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطير على آثارهم واتباعها لهم فى الزحف (قوله وأكثر هذه الانواع الخ) أى الانواع التى ذكرها المصنف لغير الظاهر وهى خمسة كما مر وقوله ونحوها أى ونحو هذه الانواع وهذا اشارة الى أنواع أخر لغير الظاهر لم يذكرها المصنف والظاهر أن نحوها عطف على هذه أى وأكثر هذه الانواع وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ومن نحوها ما ليس بمقبول وتعليلهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضى قبول جميع انواع غير الظاهر ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر منها ويؤيد ذلك أن الاخذ الظاهر يقبل مع التصرف فكيف بغير الظاهر الذى لا ينفك عن التصرف فكان الاولى للمصنف أن يقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة ويحذف لفظة اكثر تأمل (قوله أى من هذه الانواع) أى التى تنسب لغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ (قوله وكل ما كان اشد) أى وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره اشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله بحيث لا يعرف الخ) أى وذلك بأن يكسب من التصرف وادخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما اخذ منه وأن أصله ذلك المأخوذ منه الا بعد مزيد تأمل وامعان نظر (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله كان أقرب الى القبول) أى مما ليس كذلك (قوله لكونه ابعد) أى لكونه صار ذا الخصوصيات واللطائف المزيدة فيه ابعد (قوله أى الذى ذكر) أى فافراده تأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله (قوله من ادعاء سبق احدهما) أى للآخر وقوله واخذ أى وادعاء اخذ الثانى من الاول (قوله بأن يعلم) بيان لسبب علم أن الثانى اخذ من الاول

(ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة ان ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود وقيل ان قول ابى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا أنها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد ان تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم انها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان اقرب الى القبول) لكونه ابعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم ان الثانى اخذ من الاول) بأن يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم

(قوله والا فلا يحكم) أى وان لم يعلم اخذ الثانى من الاول بأن علم العدم أو جهل الحال بشئ من ذلك أى من سبق احدهما واتباع الآخر ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد وأشار الشارح بقوله والا فلا يحكم بشئ الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف (قوله لجواز أن يكون الاتفاق) اى اتفاق القائل الاول والقائل الثانى (قوله أو فى المعنى وحده) أى كلا أو بعضا (قوله أى مجيئه) الضمير للخاطر المفهوم من الخواطر أى مجئ الخاطر على سبيل الاتفاق وقوله من غير قصد الى الاخذ تفسير لما قبله والمراد من غير قصد من القائل الثانى للاخذ من القائل الاول يعنى انه يجوز أن يكون اتفاق القائلين بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه (قوله مبادة) بفتح الميم وتشديد الباء اسم امرأة أمة سوداء وهى أم الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله انه انشد لنفسه) أى انه انشد بيتا ونسبه لنفسه (قوله مفيد ومتلاف) أى هذا الممدوح يفيد لاموال الناس أى يعطيها لهم ويتلفها على نفسه (قوله اذا ما اتيته تهلل الخ) التهلل طلاقة الوجه والاهتزاز التحرك والمهند السيف المصنوع من حديد الهند أى اذا اتيت هذا الممدوح تهلل أى تنور وجهه فرحا بسؤالك اياه لما جبل عليه من الكرم واهتز بارادة العطاء اهتزازا كاهتزاز السيف المهند فى البريق والاشراق (قوله اين يذهب بك) كلام يقال للمخطئ الضال تنبيها له على الصواب أى انك قد ضللت فى ادعائك لنفسك ما هو لغيرك اين تذهب بنفسك أى انت ضال لا سبيل لك الى الخروج مادمت على ما أنت عليه (قوله هذا للحطيئة) الحطيئة اسم لشاعر معلوم سمى بذلك لقصره وقيل لدمامته (قوله اذ وافقته على قوله) أى والحال انه سلم له انه شاعر (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم (قوله قال فلان كذا) أى من بيت أو قصيدة (قوله وقد سبقه اليه) أى الى ذلك القول فلان فقال كذا أى سواء كان مخالفا للثانى باعتبار ما أولا وانما قلنا أو قصيدة لجواز توارد الخواطر فى معنى القصيدة مثلا بل وفى لفظها لان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثانى (قوله ليغتنم الخ) علة لمحذوف أى فاذا لم يعلم أن الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ولا يقال ان الثانى اخذ من الاول ليغتنم الخ لانه لو ادعى سرقة مثلا أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى الخ أى لو عين نوعا كالسرقة أو عدمها اهـ سم (قوله ونسبة النقص الى الغير) أى الشاعر الثانى لان اخذ الثانى من الاول لا يخلو عن انتقاص الثانى باعتبار أن الاول هو المنشئ له (قوله ومما يتصل الخ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية ففيه اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر وفى بعض النسخ ومما يتصل فالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام فى الاقتباس (قوله من لحمه اذا أبصره) أى وليس مأخوذا من ملح ذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى بيان اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعرية المقتضى لكونها فى نفسها لها اتصال بالسرقات أن فى كل الخ ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من جهة أن فى كل من هذه الالقاب اخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات (قوله أن يضمن الكلام شيأ من القرآن أو الحديث) أى أن يؤتى بشئ من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث فى ضمن الكلام قال العصام ومما ينبغى أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيأ من كلام الذين يتبرك بهم وبكلامهم خصوصا الصحابة والتابعين (قوله لا على انه منه) أى بشرط أن يكون المأتى به على انه من كلام المضمن بكسر الميم لا على انه من القرآن أو الحديث فقوله شيأ من القرآن الخ أى كلاما يشبه القرآن أو الحديث فليس المضمن نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى انه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره اهـ سيرامى (قوله يعنى الخ)

والا أو بأن يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
ولا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون
الاتفاق) فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى
وحده (من توارد الخواطر) أى مجيئه
(على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ)
كما يحكى عن ابن مبادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما أتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال
الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله
ولم اسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثانى اخذ
من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه
اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا) أى
بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم
اللام على الميم من لحمه اذا أبصره وذلك لان
فى كل منها اخذ شئ من الآخر (أما الاقتباس
فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا (شيأ
من القرآن أو الحديث لا على انه منه) أى
لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو
الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار
بانه منه

قوله فالقول فاعل يتصل وبه تظهر لان هذا
لا يستقيم الا لو كان ما فى بعض النسخ ويتصل
بدون ما فان ما عليه وجودها كما هو نص عبارته
فالقول خبر عن ما أو بالعكس تأمل
اهـ مصححه

أى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل على القيد وهو كونه من
القرآن أو الحديث ففسر الشارح المتن أولا على ظاهره ثم أشار لبيان المراد منه (قوله كما يقال الخ)
مثال للمنفى أى الاتيان بشىء من القرآن او الحديث على وجه فيه اشعار بأنه منه (قوله ونحو ذلك)
مثل وفى الحديث، وفى التنزيل كذا (قوله فانه لا يكون اقتباسا) أى لان هذا ليس من
التضمين فى شىء لسهولة التناول فلا يفتقر الى اسخ الكلام نسخا يظهر منه انه شىء آخر فيعد مما يستحسن
ويلحق بالبديع (قوله فالاول) أى وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله فلم يكن الا كلمح
البصر الخ) أى لم يكن من الزمان الا كلمح البصر أى لم يكن من الزمان الا مثل ماذكر فى القلة
والمبادرة فانشد فيه ابو زيد السروجى وأغرب أى أتى بشىء غريب بديع وهذا كناية عن سرعة
الانشاد الغريب وحتى فى قوله حتى انشد بمعنى الفاء فقد اقتبس الحريرى هذا من قوله تعالى
وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب وظاهر أنه أتى به لا على انه من القرآن (قوله والثانى)
أى وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت ازمعت) بكسر التاء خطابا للمؤنث كما هو
الرواية (قوله أى عزمت) أشار الى أن الازماع هو العزم يقال ازمع على الشىء عزم عليه (قوله
من غير ما جرم) ما زائدة أى من غير جرم أى من غير ذنب صدر منا (قوله فصبر جميل) أى
فأمرنا معك صبر جميل اقتبس هذا من قوله تعالى حكاية عن يعقوب بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر
جميل وهو الذى لا شكوى فيه (قوله وان تبدلت بنا غيرنا) أى وان اتخذت غيرنا بدلا منا فى الصحبة
(قوله فحسبنا الله) أى فكفينا الله فى الاعانة على هذه الشدة التى هى قطعك حبل وصالنا (قوله
ونعم الوكيل) أى المفوض اليه فى الشدائد اقتبس هذا من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل (قوله والثالث) أى وهو الاقتباس من الحديث فى النثر
(قوله وهو) أى شاهت الوجوه لفظ الحديث (قوله وقال شاهت الوجوه) أى قبحت وتغيرت
بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة فلما فعل ذلك انهزم المشركون (قوله وقح) بضم
القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله أى لعن) بمعنى أبعد عن الخير (قوله من
قبحه الله بالفتح) أى بفتح القاف والباء مع تخفيفها وبابه نفع ينفع (قوله والرابع) أى وهو اقتباس
الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى) الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) أى لئلا ينعى
عنك وقوله سيئ الخلق أى قبيح الطبع غليظه (قوله والمخاتلة) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق أى
المخادعة وفى بعض النسخ والمحايلة بالحاء المهملة والياء التحتية وهى المخادعة أيضا والتحيل
(قوله وضمير المفعول) أى وهو الهاء فى داره (قوله دعنى) أى اتركنى من الامر بمداراة
الرقيب وملاطفته (قوله وجهلك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال منها باضمار قد والمعنى على
التشبيه (قوله أى احيطت) أى كل منهما عما ذكر فلا يتوصل لكل منهما الا بارتكاب ذلك بمعنى
أنه لا يوصل للجنة حتى يرتكب مشاق المجاهدة والتكاليف والنار تجلب اليها الشهوات فصارت
لكونها توصل اليها بسبب حلها على المعصية كالشىء المحيط بغيره فلا يوصل اليه الا منه (قوله
لطالب جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله من تحمل مكاره الرقيب) ولا ينفع
فيه مداراته ولا ملاطفته (قوله وهو ضربان) أى الاقتباس من حيث هو ضربان (قوله
مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى) أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء معناه
الاصلى المفهوم منه بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق
مختلفا فماصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا والمفهوم
واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف
ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلمح البصر أو هو أقرب أريد به

كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا
وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك
فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة
امثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل
منهما اما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقول
الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو اقرب
حتى انشد فأغرب) والثانى مثل (قوله
ان كنت ازمعت) أى عزمت
(على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل
وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل
و) الثالث مثل (قول الحريرى قلنا شاهت
الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ما
روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ
النبى صلى الله عليه وسلم كفا من الحصباء
فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه (وقبح) على المبنى للمفعول أى
لعن من قبحه الله بالفتح أى ابعده عن الخير
(اللكع) أى اللئيم (ومن يرجوه
و) الرابع مثل (قول ابن عباد) أى الصاحب
(قال لى ان رقيبى * سيئ الخلق فداره)
من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير
المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك
الجنة * حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله
عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت
النار بالشهوات أى احيطت يعنى لا بد
لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب
كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف
(وهو) أى الاقتباس (ضربان) احدهما
(ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى
نحو ما تقدم) من الامثلة

ذلك المقدار من الزمان كما أريد به في الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد به في الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الاصل والفرع واحد وان كان المراد بصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدوق لا عبرة به (قوله كقول ابن الرومي) أي من بحر الهزج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مرات (قوله لئن أخطأت الخ) أي والله ان كنت اخطأت في مدحك لكونك لا تستحق المدح ما اخطأت في منعي لكوني أستحق المنع لاني مدحت من لا يستحق المدح وقبل البيتين

ألا قل للذي لم يهـــده الله الى نفع
لساني فيك محتاج * الى التقطيع والقطع
وأثوابي وأضراسي * الى التكسير والقلع

(قوله وادلا ماء فيه ولا نبات) أي وهو أرض مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي) أي على وجه المجاز المرسل أو الاستعارة قال اليعقوبي لا يقال وجه حفت الجنة بالمكاره نقل الى جنة هي الوجه والى محفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا لان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها لانه أريد بها مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف الماصدق بعد اتحاد المفهوم فلا تجوز اهـ ومن لطيف هذا الضرب الذي نقل فيه المقتبس عن معناه قول بعضهم في جميل دخل الحمام فحلق رأسه

تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى

فقوله لقد أوتيت سؤلك يا موسى اقتباس من الآية ولكن المنادى هنا الحديدة المعلومة بخلاف المنادى في الآية فان المراد به الرسول المعلوم صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه وأراد الشاعر بقشر اللؤلؤ ثوبه وباللؤلؤ بدنه (قوله ولا بأس بتغيير يسير الخ) أي ويدعى اللفظ معه مقتبسا وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك (قوله أو غيره) أي غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر (قوله أي كقول بعض المغاربة) أي حين مات صاحب له (قوله قد كان ما خفت الخ) أي قد وقع الموت الذي كنت اخاف أن يكون (قوله وفي القرآن الخ) أي فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة أشياء اللام من لله وانا والضمير من انا اليه وزاد لفظ الى لاجل استقامة الوزن (قوله أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) أي أن يدخل في الشعر شيأ من شعر الغير وخرج النثر بقوله أن يضمن الشعر فلا يجري فيه التضمين وانما اختص التضمين بالشعر لان ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم اليه مما يستبدع اذ ليس بسهل التناول ولذا عد في المحسنات بخلاف ضم كلام الغير في النثر فانه لا استبداع فيه وخرج بقوله شيأ من شعر الغير ما اذا ضمن الشعر شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما يأتي وكان الاولى ابدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من شعر نفسه من قصيدة أخرى مثلا ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يعتبره المصنف (قوله بيتا كان الخ) وهذه الاربعة اما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله سأنشد الخ ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين المصراع بدون تنبيه وترك امثلة الباقي (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) أي ان لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهورا عند البلغاء نسبته لصاحبه والا فلا يحتاج للتنبيه عليه (قوله وبهذا يتميز) أي بهذا القيد أعني اشتراط التنبيه عليه اذا كان غير مشهور يتميز التضمين عن الاخذ والسرقة وذلك لان السرقة وان كان فيها

تضمين

(و) الثاني (خلافه) أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي (كقول ابن الرومي * لئن أخطأت في مدحيــ ـك ما أخطأت في منعي * لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم كان معناه في القرآن وادلا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) في اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله) أي كقول بعض المغاربة (قد كان) أي وقع (ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أي على أنه من شعر الغير (ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة

تضمين شعر أيضا الا أن السارق يبذل الجهد فى اظهار كونه له والمضمن يأتى به منسوبا جامع شعره مظهر أنه لغيره واتما اضمه اليه ليظهر الحذق وكيفية الادخال للمناسبة (قوله كقوله الخ) هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على انه لغيره فان قوله سأنشد نبه به على أن المصراع الثانى لغيره وهو قوله أضاعونى الخ (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية للبيع بابه ضرب (قوله عند بيعى) فى بعض النسخ يوم بيعى (قوله اضاعونى الخ) مفعول انشد (قوله للعرجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه نسبة للعرج موضع بطريق مكة (قوله وتمامه) أى تمام المصراع الثانى فالاصل هكذا

أضاعونى وأى فتى أضاعوا * ليوم كريهة وسداد ثغر

وبعده

كأنى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتى فى آل عمرو

وهذه الابيات من قصيدة قالها العرجى حين حبس فى شأن قتيل قتله ثم ان الغلام الذى عرضه أبو زيد السروجى للبيع وهو ولده أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ماذكر من شعره الذى أنشده عند بيعه المصراع الاول من البيت الاول من كلام العرجى ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثانى لغيره والحريرى حكى ماقاله ذلك الغلام (قوله والكريهة من أسماء الحرب) أى لانها تستكره عند اشتدادها (قوله بكسر السين) أى وأما بفتحها فهو الخلاص من الدين بفتح الدال (قوله أى اضاعونى فى وقت الحرب الخ) أشار الشارح الى أن اللام فى قوله ليوم كريهة بمعنى فى وأنها متعلقة بأضاعونى (قوله ولم يراعوا حق أحوج ماكانوا الخ) أى ولم يراعوا حقى حال كونهم أشد احتياجا الى مدة كونهم أى وجودهم وأحوج حال من الواو فى يراعوا وما مصدرية ظرفية وكان تامة والى متعلق بأحوج (قوله وأى فتى) مفعول لاضاعوا مقدم عليه وأشار الشارح بقوله أى كاملا الى أن أى فى البيت استفهامية أريد بها التعظيم والكمال كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو أكمل الغلمان وأن المراد بأى فتى فتى كاملا على التعميم هذا ويصح تعلق قوله ليوم كريهة بما يفيده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكمل الفتيان فى وقت الكريهة وفى وقت الحاجة لسداد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الاول (قوله وفيه تنديم وتخطئة) أى وفى الكلام تنديم للمضيعين وتخطئة لهم من حيث انهم أضاعوا وباعوا من لاغنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمين الخ) هذا استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر (قوله لما أطلعت) أى أبدت وأظهرت وقوله وجناته فاعل أطلعت والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين (قوله حول الشقيق) أى حول الخد المشبه للشقيق وهو فى الاصل ورد أحمر استعاره الشاعر للخد الاحمر (قوله الغض) أى الطرى اللين (قوله روضة آس) مفعول أطلعت والروضة منبت الاشجار والآس الريحان أى لما أظهرت وجناته شيأ أخضر كالآس والمراد به شعر العذار لان الشعر فى حال نباته يميل للخضرة (قوله أعذاره) الهمزة للنداء والعذار هو مايوجد من الشعر على الخد والسارى فى الاصل الماشى بالليل وهو بالنصب صفة لعذار الا انه سكنه للضرورة وانما نادى عذاره لانه هو المشغوف به فاستغنى بندائه عن نداء صاحبه لانه هو الآخذ بزمام قلب المنادى ووصفه بأنه السارى لانه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل وبالعجول لان فيه ظهوره للمسرع (قوله ترفقا) أمر من ترفق وأصله ترفقن مؤكد بالنون الخفيفة حذفت ألف الوقوعها فى الوقف بعد فتح فهو حينئذ بفتح القاف وبالالف بعد القاف وذكر بعضهم أن ترفقا مصدر منصوب بفعل مقدر أى ترفق بمعنى ارفق فعلى هذا يقرأ بضم القاف منونا (قوله المصراع الاخير لابى تمام) أى وهو صدر بيت له وتمام ذلك البيت

(كقوله) أى كقول الحريرى يحكى ماقاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع على أنى سأنشد عند بيعى أضاعونى وأى فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام فى ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى وأى فتى أى كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره السارى العجول ترفقا ما فى وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابى تمام

تقضى حقوق الاربع الادراس * (تنبيه) * سكت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير ومع عدم التنبيه اتكالا على الشهرة ومثال الاول قول بعضهم

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالى يليق
فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله ادفع مالا أطيق

فقوله تمثلت الخ اشارة الى أن البيت الآتى من شعر غيره ومثال الثانى قول بعضهم

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى (قوله مازاد على الاصل بنكتة) أى بأن يشتمل البيت أو المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لم توجد فى شعر الشاعر الاول (قوله بنكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون المزيد النكتة و لا فالزيادة على المضمن لابد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها النكتة زائدة عما اذا كانت الزيادة لغير ذلك اه يعقوبى (قوله كالتورية) قد تقدم أنها ذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة (قوله فى قوله) أى الموجودين فى قوله اذا الوهم الخ فان البيت الاول فيه تضمين مشتمل على التورية والثانى فيه تضمين مشتمل على التشبيه (قوله اذا الوهم الخ) المراد اذا تخيلت لماها وثغرها (قوله وثغرها) أراد به أسنانها وقوله تذكرت جواب لما وقوله مابين العذيب وبارق لف ونشر مرتب اذ مراده بالعذيب شفتها وبالبارق أسنانها وبما بينهما مافيه من ريقها (قوله من الاذكار) بقطع الهمزة وسكون الذال المعجمة الذى فعله رباعى وهو أذكر لا ثلاثى وهو ذكر وقوله من الاذكار أى لا من الاذكار الذى هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء أى من تبختر قدها وتمايله وقوله ومدامعى أى ومن جريان مدامعى بدليل ما يأتى فى الشرح وقوله مجر عوالينا أى جر رماحنا العالية راجع لتبختر قدها أى تمايله وقوله ومجرى السوابق أى وجرى الخيل السوابق راجع لجريان مدامعه والمعنى أن الوهم يذكره من تبختر قدها جر الرماح وتمايلها للمشابهة بينهما ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق للمشابهة بينهما (قوله على انه مفعول ثان ليذكرنى) أى ومفعوله الاول ياء المتكلم (قوله مطلع قصيدة) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا (قوله والعذيب وبارق موضعان) هذا شروع فى بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمن بعد ذلك وقوله موضعان هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف التذكر) أى وعلى هذا فما زائدة ومجر وما عطف عليه مفعول التذكر وقوله أو المجر أى والمجر وما عطف عليه مفعول التذكر وما زائدة وقوله ومابين مفعول أى على أن ما موصولة وبين صلتها والحاصل أن ما فى قوله مابين العذيب يصح أن تكون موصولة مفعولا لتذكرت وصلتها الظرف بعدها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب وبارق وعلى هذا فمجر ومجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بالمجر والمجرى المكان أو المصدر الذى هو جر الرماح واجراء الخيل ويصح أن يكون مفعول تذكرت مجر ومجرى وبين ظرف لتذكرت ومجر ومجرى قدم عليهما لكونه ظرفا وما زائدة على الوجهين (قوله على عامله المصدر) أى لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله والمعنى) أى معنى البيت الاصلى الذى هو بيت أبى الطيب وقوله انهم أى القائل وقومه (قوله بين هذين الموضعين) أى العذيب وبارق (قوله وكانوا يجرون الرماح ويسابقون على الخيل) الاول اشارة لمعنى قوله مجر عوالينا لان العوالى الرماح والثانى اشارة لمعنى قوله ومجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان أى طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثانى أراد الخ) أى فقد زاد على أبى الطيب بهذه

(وأحسنه) أى أحسن التضمين (مازاد على الاصل) أى شعر الشاعر الاول (بنكتة لا توجد فيه (كالتورية) أى الايهام والتشبيه فى قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت مابين العذيب وبارق ويذكرنى) من الاذكار (من قدها ومدامعى * مجر عوالينا ومجرى السوابق) انتصب مجرى على انه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت مابين العذيب وبارق * مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان ومابين ظرف التذكر أو المجر والمجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامل المصدر أوما بين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة

التورية والتشبيه (قوله ثغرها) أى أسنانها وقوله الشبيه بالبرق أى فى الواقع وليس القصد للتشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا تورية) أى لان المعنى القريب للمذيب وبارق الموضعان وكذلك المعنى القريب لما بينهما هو جر الرماح والسابق على الخيل بين هذين الموضعين فذكر هذه الالفاظ الثلاثة وأراد من كل منها المعنى البعيد وهو ما ذكره الشارح بقوله يعنى شفة الحبيبة (قوله وشبه بخترائخ) أى تشبيها ضمنيا لا صريحا والحاصل أن الشاعر الثانى زاد على أبى الطيب بالتورية فى ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمنى (قوله ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير) وأما التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل فى حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين القليل والكثير موكول الى عرف البلغاء (قوله لما قصد تضمينه) متعلق بالتغيير أى لا يضر التغيير فى الكلام الذى قصد الشاعر تضمينه وادخاله فى كلامه (قوله ليدخل الخ) أى لاجل أن ينضم لمعنى الكلام ويناسبه وهذا علة للتغيير (قوله فى يهودى) أى ذما له بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع (قوله أقول لمعشر) أى لجماعة من اليهود غلطوا فى حق ذلك اليهودى حيث ذكروه على وجه التبجح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم والافهم لم يغلطوا فى تعديد واحتقاره (قوله وغضوا) أى أبصارهم عند رؤيته استقبارا به وقوله عن الشيخ يعنى ذلك اليهودى ومراده بالرشيد الغوى الضال على وجه التهكم (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول أى هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف والمراد بكونه ابنا لذلك الشعر أنه ملازم له (قوله وطلاع الثنايا) بالرفع عطفا على ابن أى وهو طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان وقوله متى يضع العمامة أى من على رأسه تعرفوه أى تعرفوا داءه وعيبه ولا يغركم افتخاره (قوله البيت) أى الثانى وهو قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ۞ متى أضع العمامة تعرفونى لسحيم ومراده الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع عمامة الحرب وهو جهله يعرف قدره فى الحرب ونحو ذلك بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو أنه متى يضع لثامه بالعمامة يعرفوه لشهرته بخلاف الاول فان مراده التهكم بالمحدث عنه (قوله فغيره) أى الشاعر الاول الى طريقة الغيبة (قوله ليدخل فى المقصود) أى لينتظم بمقصوده ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما فى الاصل (قوله فما زاد على البيت) أى كتضمين بيتين أو ثلاثة (قوله استعانة) أى لانه لكثرته كان الشاعر استعان به وتقوى على تمام المراد بخلاف ما هو دون البيت وربما فى كلام المصنف على أصلها وهو التقليل (قوله فما دونه) أى كنصفه (قوله كأنه) أى لانه أى الشاعر (قوله ورفوا) أى اصلاحا لان رفو الثوب اصلاح خرقه فكأن الشاعر اتى بالمصراع وما دونه أصلح به خرق شعره أى خلله كما فى الثوب بالخيط الذى هو من جنسه (قوله أو غير ذلك) أى بأن كان مثلا أو حكمة من الحكم المشهورة (قوله لا على طريق الاقتباس) قد تقدم أن النظم الذى يكون من القرآن والحديث على طريق الاقتباس هو أن ينظم أحدهما لا على أنه من القرآن أو من الحديث بلا تغيير كثير فاذا نظم أحدهما مع التغيير الكثير خرج عن الاقتباس ودخل فى العقد وكذلك اذا نظم مع التنبيه على انه من القرآن أو من الحديث كأن يقال قال الله كذا وقال النبى كذا فانه يخرج بذلك أيضا عن الاقتباس ويدخل فى العقد فتحصل أن نظم غير القرآن والحديث عقد بلا قيد اذ لا دخل فيه للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن والحديث ونظم القرآن أو الحديث انما يكون عقدا ان نبه على انه من القرآن أو الحديث أو غير تغييرا كثيرا والا كان نظمهما اقتباسا والى ذلك كله أشار الشارح بقوله يعنى ان كان النثر أى الذى يراد نظمه قرآنا أو حديثا الخ فالشرط فى قول المصنف أن ينظم نثرا شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس

ويبارق ثغرها الشبيه بالبرق وعاينته دما ريقها وهذا تورية وتشبيه بخترقه ... السوابق ... الرمح وتابع ... (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب

أقول لمعشر غلطوا وغضوا ۞ عن الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا ۞ متى يضع العمامة تعرفوه

البيت لسحيم ... وهو أنا ابن جلا على طريقة الغيبة ... (ليدخل فى المقصود) (وربما سمى) تضمين البيت فما زاد على البيت (استعانة) وتضمين المصراع فما دونه ايداعا كأنه أودع شعره ... (ورفوا) ... (وأما العقد فهو أن ينظم) نثر ... لا على طريق الاقتباس ...

قيد في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما مر فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو اشير) أي سواء غير تغييرا يسيرا أو لم يغير أصلا (قوله كيفما كان) أي سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يغير قال قول فلان كذا أو لا (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو العتاهية من قصيدة من السريع (قوله يفخر) بفتح الخاء لانه من باب نفع وقبل البيت

عجبت للانسان في فخره ＊ وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما ＊ يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر الى غيره ＊ في كل ما يقضي وما يقدر

(قوله الجملة حال) أي جملة يفخر حال من من وصح مجيء الحال من المضاف اليه لصلاحية المضاف للسقوط والعامل ما تضمنه ما والتقدير اسأل عن أوله نطفة في حال كونه متفخرا (قوله عقد قول علي الخ) أي فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث بل عقد لحكمة ومثال عقد القرآن قول بعضهم

أنلني بالذي استقرضت خطا ＊ وأشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا ＊ عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول اذا تداينتم بدين ＊ الى أجل مسمى فاكتبوه

فقد نبه على انه من القرآن بقوله يقول ومثال عقد الحديث مع التغيير الكثير والتنبيه اذ لا منافاة بينهما فصح جمعهما في مثال واحد قول الامام الشافعي رضي الله عنه

عمدة الخير عندنا كلمات ＊ أربع قالهن خير البريه

اتق الشبهات وازهد ودع ما ＊ ليس يعنيك واعملن بنيه

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات فمن تركها سلم ومن أخذها كان كراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما في العقد المذكور من التغيير الكثير (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله وقوله وآخره جيفة أي حالته الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار (قوله فهو أن ينثر نظم) أي أن يجعل النظم نثرا (قوله وانما يكون مقبولا الخ) أشار الشارح الى أن شرط كون الحل مقبولا أمران أحدهما راجع للفظ والآخر للمعنى * الاول أن يكون سبك ذلك النثر مختارا أي أن يكون تركيبه حسنا بحيث لا يقصر في الحسن عن سبك النظم وذلك بأن يشتمل على ما ينبغي مراعاته في النثر بأن يكون كهيئة النظم لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة فلو لم يكن النثر كذلك لم يقبل كما لو قيل في حل البيت الآتي ان الانسان لا يظن بالناس الا مثل فعله ونحو ذلك * والآخر أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق وذلك بأن يكون مطابقا لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه فلو كان قلقا لعدم مطابقته أي مضطربا بالعدم موافقته لمحله لم يقبل وليس من شرطه أن يستعمل في نفس معناه بل لو نقله من هجو الى مدح مثلا مع كونه مطابقا قبل (قوله بعض المغاربة) جمع مغربي فالتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة التي في المفرد وقوله كقول بعض المغاربة أي في وصف شخص سيء الظن بالناس لقياسه غيره على نفسه (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أي ثمار نخلاته فهو على حذف مضاف والمراد بأثمار نخلاته نتائج أفكاره كما أن المراد بالنخلات الافكار والمراد بحنظلة النتائج قبحها أو هذه الجملة أعني قوله وحنظلت نخلاته تمثيلية فقد شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية

فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا أو أشار الى أنه من القرآن أو الحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد (كقوله اقتباس) كيفما كان اذ لا دخل فيه (وآخره جيفة) حال من أوله نطفة * (عقد قول علي) الحال أي حالة كونه متفخرا (والفخر) رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة واما الحل فهو أن ينثر نظم (وانما يكون مقبولا اذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة) فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة

ما يستقبح من الاوصاف بحال من التخيلات تغير اللون انقلبت تغير مرآة فى كون كل منهما فيه تبدل ما يستملح بما يستقبح واستعمل الكلام الدال على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أى انه لما كان قبيحا فى نفسه وقاس الناس عليه ظانا بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسدة والتوهمات الباطلة (قوله ويصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أى لم يزل سوء الظن يقوده فى حال كونه مصدقا التوهم الذى يعتاده أى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان الظن السئ بالناس اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة (قوله حل) أى فى هذا السجع قول ابى الطيب أى وزاد عليه قوله وخلت تخيلاته (قوله قول ابى الطيب) أى شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الاعادى فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله فظن أن الناس كذلك (قوله اذا ساء فعل المرء الخ) أى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بالناس ويصدق فى اوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الامور التى توهمها منهم لاعتياده مثله من نفسه وبعد البيت المذكور

وعادى محبيه لقول عداته * وأصبح فى ليل من الشك مظلم

(قوله صح بتقديم اللام) أى الذى صح وتحرر عند المحققين انه هنا بتقديم اللام وأما ما قاله بعضهم من انه يجوز تقديم الميم وانه لا فرق بين التلميح والتمليح فليس بشئ (قوله من لمحه) أى بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) أى نظر مراعاة أى راعاه ولاحظه (قوله وكثيرا الخ) هذا تأييد لكونه بتقديم اللام (قوله لمح فلان هذا البيت) أى نظر اليه وراعاه بمعنى لاحظه (قوله رفى هذا البيت تلميح الى قول فلان) أى نظر ومراعاة له (قوله فهو هنا غلط محض) أى نشأ من توهم اتحاد الاعم بالاخص لان الاتيان بالشئ المليح أعم من التلميح الذى هو النظر الى شعر أو قصة أو مثل (قوله وان اخذ منها) أى وان جعل ذلك مذهبا لشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بما قاله المصنف (قوله أن يشار فى فحوى الكلام) أى فى أثنائه كذا قرر بعض الاشياخ وقرر بعضهم أن فى بمعنى الباء أى أن يشار بفحوى الكلام أى بقوته وقرائنه المشتمل عليها (قوله أو مثل سائر) أى شائع بين الناس وزاد الشارح المثل على المتن اشارة الى أن فيه قصورا وأنه لا مفهوم للقصة والشعر بل فى الاطول أن من التلميح الاشارة الى حديث أو آية كما يقال فى وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلاة على الاصحاب الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فان فيه تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

فان فيه تلميحا لقوله تعالى لكم دينكم ولى دين (قوله أى ذكر واحد) أشار الشارح الى أن الضمير لواحد لان العطف بأو وحينئذ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه (قوله فالتلميح اما فى النظم أو فى النثر) أى لان الكلام المشار فى فحواه للقصة أو الشعر اما نثر أو نظم (قوله والمذكور فى الكتاب) أى فى المتن مثال التلميح الخ أى وترك امثلة التلميح فى النثر بأقسامه الثلاثة وكذا ترك مثال التلميح فى النظم للمثل (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام وقبل البيت المذكور

لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله ما أدرى الخ

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد (حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (واما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان واما التمليح بتقديم الميم بمعنى الاتيان بالشئ المليح كما فى التشبيه والاستعارة فهو هنا غلط محض وان اخذ منها (فهو أن يشار فى فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر واحد من القصة أو الشعر وكذا المثل فالتلميح اما فى النظم أو فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا فهى ستة أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر (كقوله فوالله ما أدرى أأحلام نائم ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع)

والضمير فى اخراهم واهم لاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى الابيات وحوم الهوى قلوبا أى جعلها دائرة حول الحبيبة يقال حام الطير على الماء دار حوله وحوم جعله يحوم وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر ووقع جمع واقع أى والحال أن تلك الطيور ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول الحقيق ادعاء أى المحبوبة المدعى انها شمس حقيقية والراغم الذليل وذلة الليل بعجب الشمس أى طلعت علينا شمس الحبيب قهرا عن ليل الهجر والباء فى قوله بشمس تجريد جرد من الشمس شمسا أخرى ظهرت لهم من جانب الخدر أى الهودج ونضا بمعنى اذهب والصبغ اللون والدجنة الظلمة أى أزال ضوءها لون الظلمة والمراد بثوب السماء الجزع النجوم والطواءها اخفاؤها بالضوء أى وخفيت النجوم التى هى ثوب السماء الجزع لحجبها والضمير فى ضوءها ونحوها للشمس الطالعة من الخدر والجزع ذو اللونين لان لون السماء غير لون الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم ما يراه النائم فى النوم (قوله وصف) أى ذكر وقوله وطلوع شمس الخ أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) أى طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى الليل حتى كأنه لا يمكن عادة كرد الشمس (قوله وتجاهل الخ) أى فكأنه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم ادر هل انا نائم وما رأيته حلم ام شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمت بنا أى نزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا ام حضر يوشع فرد الشمس وعلم من هذا أن فى البيت مقدمة محذوفة وهى ام شمس الخدر (قوله وتدلها) مرادف لما قبله (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل (قوله يوشع) هو ابن نون فتى موسى أى صاحبه (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوفها (قوله ادبرت) أى كادت أن تغرب (قوله خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم فهى لم تغرب بالفعل لكنها قاربت الغروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس فى الظلام مثل ظهور الشمس فى الليل المظلم هذا محصل كلام الشارح وفى بعض العبارات ما يفيد أن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها ويدل لذلك قول ابن السبكى فى تائيته وردت الى الشمس بعد مغيبها * كما انها قدما ليوشع ردت

(قوله فقد دخل السبت) أى فقد دخل ليلته (قوله فلا يحل له قتالهم) لانه كان متعبدا بشريعة موسى ومن شريعته حرمة العمل فى يوم السبت وليلته (قوله فرد له الشمس) أى امسكها عن الغروب (قوله التى ترمض) يقال رمض يرمض كذهب يذهب وفى المختار أنه من باب طرب (قوله حال من الضمير فى أرق) أى الواقع خبرا عن عمرو وفى هذا الاعراب نظر اذ تقديم معمول اسم التفضيل عليه لا يجوز فى المشهور الا فى مثل هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع منه معانا وليس هذا الموضع منه فالاوجه أن يجعل قوله مع الرمضاء صفة لعمرو والنار بالجر عطف على الرمضاء أى لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار فى الذكر أى لعمرو الذى ذكر معه الرمضاء والنار فى البيت الآخر وعمرو الذى ذكر معه الرمضاء والنار فى البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب فكأنه قيل لقاتل كليب ارق منك يا ايها المخاطب (قوله معطوف على عمرو) أى فيكون مبتدأ ثانيا وأرق خبرا عنهما (قوله تلتظى) أى تتوقد (قوله لاحاجة اليه) أى لامكان ارتكاب ما هو أقرب منه (قوله الكرب) بوزن الضرب وهو الغم الذى يأخذ النفس (قوله كالمستجير من الرمضاء بالنار) أى كالفار من الارض الرمضاء الى النار (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) هذا سهو من الشارح لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التى ذكر فى شأنها البيت المذكور وحاصلها أن امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة أختها الهيلة وهى ام جساس بن مرة ومعها ناقة لجار لها وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحمى كليب ارضا من العالية وهى ارض الحجاز لا يرعى فيها غير ابله الا ابل جساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التى مع خالته فى ابل

جساس

وصف طلوعه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغربه وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم اراه فى النوم أم كان فى الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (اشارة الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ماروى من انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم فيدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى ارق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى *) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أى النار التى تلتظى تعسف لا حاجة اليه (ارق) خبر المبتدا (واحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (منك فى ساعة الكرب) أشار الى البيت المشهور وهو قوله (المستجير بعمرو وعند كربته * كالمستجير من الرمضاء بالنار) المستجير أى المستغيث الموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو وذلك لانه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو اغثنى بشربة ماء فأجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت

(فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغي للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أي يتتبع الآنق الاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا ما يونقه أي يعجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون ألفاظها متقاربة في الجزالة والمتانة

جساس فأبصرها كليب وعرف انها ليست من ابل جساس فرماها بسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس اسكتي يا حرة والله لاعقرن فحلا هو أعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي فركب جساس فرسه وأخذ رمحه ولحقه فرماه في ظهره فسقط كليب فوقف جساس عنده فقال له كليب يا جساس أغثني بشربة ماء فقال له جساس تركت الماء وراءك ثم ولى عنه فأتاه بعده عمرو بن الحرث حتى وصل اليه فقال له يا عمرو أغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه من على فرسه وأجهز عليه أي قتله فقيل المستجير بعمرو البيت واليه يشير قول الشاعر لعمرو مع الرمضاء الخ ونشبت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة كلها التغلب على بكر أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كانت لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر في تلك المدة ولذا قيل في المثل اشأم من البسوس وأصل المثل المشهور وهو سبه كليب في الناقة هذه القصة ومن هذا يعلم أن عمرا غير جساس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة وأخو الزير المهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب اعز الناس في العرب بلغ من عزه انه لا يجير تغلبي ولا بكري رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له (قوله من الخاتمة) انما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة أن كلا اشتمل على محسن غير ذاتي (قوله أو كاتبا) المراد به الناثر لانه المقابل للشاعر (قوله أي يتتبع الآنق) بكسر النون والمد كما ذكره بعضهم وبفتح النون والقصر كما صرح به بعضهم (قوله الاحسن) تفسير لما قبله فهو على حذف أي التفسيرية والمراد الاحسن من الكلام والمراد يتتبعه لاحسن الكلام في هذه المواضع الثلاثة اجتهاده في طلب احسن الكلام ليأتي به فيها (قوله في الروضة) هي البستان (قوله اذا وقع فيها) أي اذا كان حالا فيها متتبعا أي طالبا وناظرا ما يونقه (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون فحتى تعليلية (قوله اعذب لفظا) أي من غيرها وهذا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بان تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها (قوله بأن تكون في غاية البعد) هذا التفسير مراد وكذا ما بعده والا فعذوبة اللفظ تتناول حسن السبك وصحة المعنى وحسن السبك تتناول عذوبة اللفظ وصحة المعنى وكذا صحة المعنى تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك فرعاية لتراءى التكرار في كلام المصنف حمل الشارح كلا من الثلاثة على محمل وانما خص اعذبية اللفظ بالكون في غاية البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسي يقابله حساما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى (قوله والثقل) عطف تفسير أو عطف سبب على مسبب وأورد على الشارح أن الاحتراز عن التنافر والثقل من الحسن الذاتي الحاصل بعلم المعاني وحينئذ فتكون رعاية الحسن في هذه المواضع الثلاثة من رعاية الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التي هي من البديع وأجيب بأن البعد عن التنافر والثقل يبحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع والشارح قال بأن تكون في غاية البعد الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه انه كان عليه أن يزيد الغاية في البعد عن مخالفة القياس ففي كلامه قصور وأجيب بأن الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك في كلام كثير من الافاضل كالنووي (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد) أي اللفظي (قوله والتقديم والتأخير الملبس) هذا كناية عن ضعف التأليف وعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لان ضعف التأليف سبب في التعقيد اللفظي وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وأن تكون الالفاظ الخ) انما اظهر في محل الاضمار وعبر بالالفاظ دون المواضع لانه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها من بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها ما أمكن (قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الركاكة (قوله والمتانة) أي

القوة وهو تفسير لما قبله (قوله والرقة) هي ضد الغلظ (قوله والسلاسة) أى السهولة وهو تفسير أيضا لما قبله (قوله من غير أن يكتسى الخ) تفسير لما قبل ولو قال بأن لا يكتسى الخ لكان أوضح (قوله اللفظ الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البديعية (قوله المعنى السخيف) أى الذى لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقته للحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على أى يكتسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان صياغة تتناسب وتلاؤم) بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه الجملة المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ لا شئ فيه يخل بالفصاحة ولا ابتذال فيه مطابقا لما يقتضيه الحال خاليا معناه عن التعقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورقته وسلاسته ترجع لنفى ابتذاله وتنافره وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجعان للمطابقة مع السلامة مما يخل بالفصاحة (قوله وأصح معنى) أى ازيد فى صحة المعنى فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب والا فصحة المعنى لا بد منها فى كل شئ (قوله بأن يسلم) أى المعنى من التناقض وزيادة صحة المعنى تحصل بسلامة المعنى من التناقض أى من ايهام التناقض والا فالسلامة من التناقض واجب لا مستحسن وكذا يقال فيما بعد (قوله والامتناع) أى والسلامة من الامتناع أى البطلان بأن يكون المعنى باطلا وهذا لازم لما قبله (قوله والابتذال) أى وسلامة المعنى من الابتذال أى الظهور بأن يكون ذلك المعنى لغاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى وسلامة المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البلاغى كغرابة الحلة بالفصاحة أو هى نفسها (قوله ونحو ذلك) أى كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب (قوله لانه) أى الابتداء بمعنى المبتدأ به وقوله يقرع بمعنى يصيب وقرع من باب نفع كما فى المصباح (قوله فان كان عذبا) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليلائم ما مر أى فان كان اعذب من غيره (قوله أقبل السامع على الكلام فوعى) أى حفظ جميعه لانسياق النفس اليه ورغبتها فيه من حسنه الاول واستصحابها اللذة المذاق السابق (قوله والا أعرض عنه) أى والا يكن الابتداء عذبا حسن السبك صحيح المعنى أعرض عنه السامع ونبذه (قوله فالابتداء الحسن) هذا مبتدأ خبره قوله كقوله وقوله فى تذكار الاحبة والمنازل حال وليس خبرا لان الابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر بل يكون فى الغزل وفى وصف أيام البعاد بين الاحبة وفى استجلاب المودة وفى التنزل على الدهر وعلى النفس وفى المدح وغير ذلك (قوله قفا نبك الخ) خطاب للواحد كما جرت به عادة العرب من خطاب الواحد بخطاب الاثنين أو أن الفعل مؤكد بالخفيفة قلبت النون ألفا اجراء للوصل مجرى الوقف وقوله من ذكرى حبيب أى من أجل تذكر حبيب فاسم المصدر بمعنى المصدر وقوله بسقط اللوى مثلث السين والباء بمعنى عند والسقط كما قال الشارح منقطع الرمل حيث يدق أى طرفه الدقيق واللوى هو كما قال الشارح رمل معوج ملتو أى منعطف بعضه على بعض هذا هو المراد والمعنى قفا نبك عند طرف الرمل المعوج أى الملتوى الكائن بين الدخول فحومل ولا شك أن انقطاع الرمل انما هو عند اعوجاجه بالارياح لا عند تراكمه (قوله والمعنى الخ) أى ليصح العطف بالفاء وهذا جواب عما يقال أن بين لا تضاف الا لمتعدد كما يقال دخلت بين القوم ودار زيد بين دار عمرو ودار بكر وبين هنا انما اضيفت لواحد وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء فالواجب العطف بالواو لانها هى التى تعطف ما لا يستغنى عنه والحاصل أن بين لا تضاف الا لمتعدد والا فلا تحسن الفاء وانما تحسن الواو وحاصل الجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى بين أجزاء الدخول والاجزاء متعددة فيصير الدخول مثل اسم الجمع كالقوم فصح التعبير ببين والفاء والشاهد فى الشطر الاول من البيت فان صاحبه وهو امرؤ القيس قد أحسن فيه لانه افاد به انه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل بلفظ سهل لا تعقيد فيه ولا تنافر ولا ركاكة وأما

الشطر

والرقة والسلاسة وتكون الفاظه مناسبة لالفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل (كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول وحومل

قوله وفى النزول الخ هكذا فى النسخ ولعله محرف عن التعزل أو ما فى معناه مما يناسب تأمل اه مصححه

الشطر الثانى فلم يتفق له فيه ما اتفق فى الاول لان ألفاظه لم تخل من كثرة مع قلة المعنى ومن تمحل التقدير للصحة وغرابة بعض الالفاظ وقد نبه المصنف بارادة شطر البيت على انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع (قوله وفى وصف الدار) أى وحسن الابتداء فى وصف الدار وأراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أشجع السلمى (قوله خلعت عليه جمالها الايام) ضمن خلع معنى طرح فعداه للمفعول الثانى بعلى والمعنى ان الايام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر ونظير البيت المذكور فى حسن الابتداء فى وصف الديار قوله انا محيوك فاسلم ايها الطلل (قوله وطرحه عليه) اشارة لما ذكرناه من التضمين (قوله فى المديح) أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الانهار أو هو معنى آخر فيه كان يتطير منه (قوله أنشدها للداعى العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته روى أن ابن مقاتل الضرير المذكور دخل على الداعى العلوى فى يوم المهرجان فأنشده

لا تقل بشرى ولكن بشريان ✲ غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال له يا أعمى يبتدأ بهذا يوم المهرجان يوم الفرح والسرور وألقاه على وجهه وضربه بخمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطاء له ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وروى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحاق الموصلى

يا دار غيرك البلى ومحاك ✲ يا ليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه (قوله فقال له الخ) أى ردا عليه وقوله موعد أحبابك يا أعمى أى لا موعد أحبابى (قوله ولك المثل السوء) اى الحال القبيح (قوله بأن يشتمل الخ) أى ومناسبته للمقصود تحصل باشتماله على اشارة أى على ذى اشارة أى تحصل باشتماله على ما يشير للمقصود الذى سيق الكلام لاجله لاجل أن يكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء الذى هو المقصود مرافقا لما أشير له فى الابتداء ولا يشترط وضوح الاشارة بل ولو كانت خفية فاذا سيق الكلام مثلا لبيان علم من العلوم كالفقه فيشتمل ابتداؤه على ما يشعر به مثل أفعال المكلفين وأحكامها واذا سيق الكلام لمدح النبى صلى الله عليه وسلم اشتمل ابتداؤه على ذى سلم وكاظمة ونحو ذلك من محلاته وأراضى بلده (قوله ويسمى كون الابتداء) أى كون الكلام المبتدا به مناسبا للمقصود براعة الاستهلال وظاهره أن براعة الاستهلال اسم للكون المذكور والاولى أن يقول ويسمى الابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلال كما فى الاطول وقرر شيخنا العدوى أن براعة الاستهلال تطلق على كل من الامرين (قوله من برع الرجل) بضم الراء وفتحها فهو من باب ظرف وخضع (قوله اذا فاق أصحابه) أى فالبراعة معناها الفوقان والاستهلال فى الاصل عبارة عن أول ظهور الهلال ثم نقل لاول كل شئ وفى الاطول الاستهلال هو أول صوت الصبى حين الولادة وأول المطر ثم استعمل لاول كل شئ وحينئذ فمعنى قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة استهلال بارع أى أول وابتداء فائق لغيره من الابتداآت أى التى ليست مشعرة بالمقصود (قوله فى التهنئة) بالهمز وهى ايجاد كلام يزيد سرورا بشئ مفروح به (قوله يهنئ الصاحب) أى ابن عباد استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله بشرى فقد أنجز الاقبال الخ) انما كان هذا من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به ويبشر من سر به ففيه ايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن المراد بالكوكب المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء فأثبت له كوكبا هو المولود ويحتمل انه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى أن هذا المولود ظهر به وعلم طالع المجد ...

(قوله) (و) فى وصف الدار
قصر عليه تحية وسلام ✲ خلعت عليه جمالها الايام
خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه
(أن يتجنب فى المديح ما يتطير به) ... بالفرقة ...
... أحبابك ... أنشدها للداعى
... لابن مقاتل الضرير ... موعد أحبابك
العلوى ... فقال له الداعى ... (وأحسنه) أى
... المثل السوء ... (المقصود) بأن
يا أعمى ... الابتداء ... الكلام لاجله
أحسن ... مناسب المقصود
يشتمل على ... كون الابتداء مناسبا ... اذا فاق
(ويسمى) ... من برع الرجل
(براعة الاستهلال) (كقوله فى التهنئة)
أصحابه فى العلم أو غيره ... ما وعدا
بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا ✲ وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا
...

(قوله صعدا) بكسر العين كما في المختار (قوله وقوله في المرثية) أي قول الشاعر وهو أبو الفرج الساوي نسبة لساوة مدينة بين الري وهمذان في مرثية فخر الدولة ملك من ملوك العرب والمرثية بتخفيف الياء القصيدة التي يذكر فيها محاسن الميت وبعد البيت المذكور

فلا يغرركم مني ابتسام * فقولي مضحك والفعل مبكي
بفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك
فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى أن يقول رضيت عنك
فأمسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
يقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك اهـ

يقال فرعت قومي علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق (قوله هي الدنيا الخ) الضمير للقصة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسير له والملء بكسر الميم ما يملأ الشيء وبفتحها المصدر والمراد هنا الأول والمراد أنها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الكلام الخفي فانه يكون بطرف الفم ثم ان الدنيا لا قول لها فالمراد تبديل الابدان وتقليب الاحوال وقوله حذار الى اخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله أي الخروج) أي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لما سيأتي في كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدي الخ) هذا استدلال على دعوى محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من ايامه واللهو والغزل (قوله واللهو والغزل) أي وذكر اللهو وذكر الغزل أي النساء وأوصافهن (قوله وذلك يكون الخ) أي ذكر أيام الشباب الخ يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمي ابتداء كل أمر تشبيبا أي على جهة المجاز المرسل والحاصل أن التشبيب في الاصل ابتداء القصيدة بذكر أمور الشباب ثم نقل لابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر اللهو والغزل وأيام الشباب أم لا فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد في المطلق ولهذا النقل عمم المصنف فيما شبب الكلام به حيث قال سواء كان ما شبب به الكلام تشبيبا أي ذكر الجمال أو كان غيره (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) أي ولا اللهو ولا الغزل (قوله من تشبيب) بيان لما وقوله كالادب أي الاوصاف الادبية وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة (قوله وغير ذلك) أي كالمدح والهجو والتوسل (قوله أي بين ما شبب به الكلام) أي ابتدئ به (قوله واحترز بهذا) أي بقوله مع رعاية الملاءمة بينهما (قوله عن الاقتضاب) أي وهو الخروج والانتقال من شيء الى شيء آخر من غير مراعاة ملاءمة بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة اليه من المتكلم وتوقع من المخاطب ففي الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله (قوله معناه اللغوي) وهو مطلق الخروج والانتقال أي وليس المراد به معناه العرفي لان التخلص في العرف هو الانتقال الخ فلو كان مراد المصنف بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه لان قوله مما شبب الكلام به الى المقصود مع رعاية الملاءمة من جملة مدلوله (قوله وانما ينبغي أن يتأنق في التخلص) أي في الانتقال للمقصود (قوله لان السامع يكون مترقبا الخ) أي أن السامع اذا كان أهلا للاستماع لكونه من العارفين بمحاسن الكلام يكون مترقبا الخ (قوله كيف يكون) أي على أي حالة يكون ذلك الانتقال (قوله فان كان حسنا) أي فان كان ذلك الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين أي متناسب الطرفين أعني المنتقل منه وهو ما افتتح به الكلام والمنتقل اليه وهو المقصود وهذا بيان لكونه حسنا وقوله حرك ذلك أي الانتقال وقوله من نشاطه

(قوله في المرثية)
أي الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار
أي احذر (من بطشي) أي أخذي الشديد
(وفتكي) أي قتلي في مطلع قصيدة لأبي
الفرج الساوي يرثي فخر الدولة (وثانيها)
أي ثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق
فيها (التخلص) أي الخروج (مما شبب الكلام
به) أي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي
معنى التشبيب ذكر أيام الشباب
واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد
الشعر فسمي ابتداء كل أمر تشبيبا وان لم يكن
في ذكر الشباب (من تشبيب) أي وصف
الجمال (أو غيره) كالادب والافتخار والشكاية
وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما) أي بين ما شبب به الكلام وبين
المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد
بقوله التخلص معناه اللغوي والا فالتخلص
في العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغي
أن يتأنق في التخلص لان السامع يكون [٢]
مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود
كيف يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين

[٢] قوله حيث قال سواء كان الخ لعل المراد قاله
بالمعنى والا فلفظ المصنف مما شبب به الكلام
من تشبيب أو غيره وفي بعض النسخ من
نسيب أو غيره اهـ مصححه

من زائدة (قوله وأعان على اصغاء ما بعده) أى واعانه ذلك الحسن على اصغائه واستماعه لما بعده وهذا بيان تحريك نشاطه (قوله والا فبالعكس) أى وان لا يكن الافتتاح حسنا لعدم وجود المناسبة عدّ وهم السامع الشاعر انه ليس أهلا لان يسمع فلا يصغى اليه ولو أتى بما هو حسن بعده واعلم أن التخلص قليل فى كلام المتقدمين وأكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب وأما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم والمراد بالمتقدمين شعراء الجاهلية والمخضرمين والمراد بالمتأخرين الشعراء الاسلاميون الذين لم يدركوا الجاهلية قال فى الاطول ثم ان التأنق فى التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر فى الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغى أن يتأنق فيه (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو تمام فى مدح عبد الله بن طاهر (قوله فى قومس) بضم القاف وفتح الميم وهو متعلق بيقول (قوله اسم موضع) أى متسع بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس أيضا كذا فى الاطول وفى الانساب قومس محل بين بسطام الى سمنان (قوله قومى) فاعل يقول وقوله وقد أخذت الخ جملة حالية من الفاعل وقوله منا أى من هذا الشخص وقومه أى نقص منا القوى وأثر فينا السرى وحركات الابل وأنث الفعل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو السرى مذكر على لغة بنى أسد فانهم يؤنثون السرى والهدى توهما انه جمع سرية وهدية واغا توهموا ذلك لان هذا الوزن من أبنية الجمع كثيرا ويقل فى أبنية المصادر ونظرا للمضاف المحذوف أى مزاولة السرى (قوله أى أثر فينا السير الخ) أشار بذلك الى أن أخذ بمعنى أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير ليلا وأن المراد بتأثير السير ليلا فيهم نقص قوتهم (قوله عطف على السرى) أى فالمعنى وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قوانا وأخذت منا أيضا خطا المهرية أى مشيها وتحريكها ايانا فنسب الى التأثير فيهم والنقص فى قواهم شيئان السرى وخطا المهرية (قوله لا على المجرور فى منا) أى لان فيه ما نعا من جهة اللفظ وهو العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ومن جهة المعنى أى لان التقدير حينئذ وقد نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه على أن هذا لا يناسب قوله أمطالع الشمس الخ لانه يفيد أنها قوية لا ضعيفة فتأمل (قوله جمع خطوة) أى بالضم وهو اسم لما بين القدمين وأما الخطوة بالفتح فاسم لنقل القدم وتجمع على خطاء كركوة وركاء (قوله الى مهرة بن حيدان) مهرة بفتح الميم وسكون الهاء وحيدان بكسر الحاء المهملة وسكون الياء المثناة (قوله أبى قبيلة) أى من اليمن ابلهم أنجب الابل وهو راجع لمهرة قال فى الانساب مهرة قبيلة من قضاعة سميت باسم أبيها مهرة بن حيدان (قوله أمطالع الشمس الخ) يصح نصبه على انه مفعول لتؤم أى أتبغى وتطلب أن تؤم أى تقصد بنا مطالع الشمس ويصح رفعه على انه مبتدأ خبره تبغى أى تطلب أن تؤمه وتقصد بنا أى معنا وعلى كل حال فالجملة فى محل نصب مقول القول ومطلع الشمس أى محل طلوعها اما السماء الرابعة أو المحل المشار له بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه لا قصده قلت المراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق على التوجه والذهاب قصد المتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب يا هذا الشئ أن تتوجه بنا لمطالع الشمس (قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطالع الشمس وتنبهوا على انه لا وجه لقصده (قوله ولكن مطلع الجود) أى ولكن أطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم فقد انتقل من مطلع الشمس الى الممدوح الذى هو مطلع الجود مع رعاية المناسبة

حرك من نشاطه وأعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله يقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت * منا السرى) أى أثر فينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور فى منا كما يسبق الى بعض الاوهام وهى جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان أبى قبيلة (القود) أى الطوال الظهور والاعناق جمع أقود أى أثرت فينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول يقول هو قوله (أمطالع الشمس تبغى) أى تطلب (أن تؤم) أى تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود)

بينهما من جهة أن كلا محل لغناوع أمر محمود بالمغنى فكان فيه حسن التخلص (قوله أى مما شبب
به الكلام) أى ابتدئ به (قوله الى مالا يلائمه) أى الى مقصود لا يلائمه بحيث يستأنف الحديث
المتعلق بالمقصود من غير ارتباط له واتصال بما تقدمه (قوله ويسمى الاقتضاب) والحق انه واقع
فى القرآن كما فى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فانه قد انتقل من الكلام على النفقة
والمتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملاءمة بينهما وكما فى قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به
اذ لا مناسبة بينه وبين قوله قبل أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه الى آخر الآيات (قوله
الاقتطاع) أى لان فى هذا قطعا عن المناسبة (قوله والارتجال) بالجيم أى الانتقال من غير
تروّ (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أى كامرئ القيس وزهير بن أبى سلمى وطرفة بن العبد
وعنترة (قوله ومن يليهم من المخضرمين) أى مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله
أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه مضى
فى الاسلام (قوله جدع) بالدال المهملة أى قطع نصف أذنها (قوله كأنما قطع نصفه) أى
سمى بذلك لانه لما فات جزء من عمره فى الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أى ما هو كالنصف من عمره لان
ما صادف به الجاهلية وكان حاصلا منه فيها باطل لا عبرة به كالمقطوع (قوله كقوله) أى قول الشاعر
وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا فى زمن الدولة العباسية وذمه الشيب جريا
على عادة العرب فلا ينافى ما ورد من الاحاديث بمدحه (قوله لو رأى الله) أى لو علم الله أن
فى الشيب خيرا وقوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد بالخلد الجنة والمراد بالابرار خيار الناس أى
لانزل الله الابرار فى المنزل الذى خصهم به من الجنة فى حال كونهم شيبا لان الاليق أن الابرار يجاورونه
على أحسن حال ولان الجنة دار الخير والكرامة (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله
ثم انتقل من هذا الكلام) أى المفيد لذم الشيب (قوله الى مالا يلائمه) أى الى مقصود لا يلائمه وهو
مدح أبى سعيد بأنه تبدى أى تظهر الليالى منه خلقا وطبائع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله
ومعلوم انه لا مناسبة بين ذم الشيب ومدح أبى سعيد وقد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب
لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن أبا سعيد كان شائبا فيكون مناسبا لاول الكلام فكأنه قال
ولا بأس بابتلاء أبى سعيد بالشيب الذى لا خير فيه لابداء صروف الليالى خلقا غريبا منه ورد بأن
اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس فى البيت الثانى ذكر الشيب نعم لو ذكر فيه الشيب بأن قيل مثلا وأبو سعيد
أشيب فلا يبقى فيه خير لامكن أن يقال ما ذكر تأمل (قوله صروف الليالى) أى بنوائبها وقوله
خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلق (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير
مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كافرا كجرير والفرزدق وأبى تمام والسموءل (قوله وهذا
المعنى) أى قوله ثم كون الاقتضاب الخ (قوله فكيف يكون من المخضرمين) أى فلا يصح أن يكون من
المخضرمين وظاهر كلام المصنف انه منهم (قوله أى من الاقتضاب) أى الذى هو الاتيان بالمقصود بلا
ربط ومناسبة بينه وبين ما شبب به الكلام وقوله ما يقرب من التخلص أى اقتضاب أو انتقال يشبه
التخلص الاصطلاحى فى كونه يخالطه شئ من المناسبة ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب
لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله بعد حمد الله) أى
بعد أن حمدت الله وصليت على رسوله (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله حال
مقيدة أى كقولك أما بعد حالة كونه واقعة بعد أن حمدت الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار
بذلك الى أن المراد أما بعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى
ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله فهو اقتضاب) أى فالانتقال المحتوى على
أما بعد اقتضاب (قوله من جهة الانتقال من الحمد والثناء) أى على الله ورسوله وقوله الى كلام آخر

وقد ينتقل منه) أى مما شبب به الكلام
(الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال
(الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع
والارتجال (وهو) أى الاقتضاب
(مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين
أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل
لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة أى جدع
نصف أذنها ومنه المخضرم الذى أدرك
الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث
كان فى الجاهلية (كقوله
لو رأى الله أن فى الشيب خيرا * جاورته الابرار فى الخلد شيبا)
جمع أشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من
هذا الكلام الى مالا يلائمه فقال (كل يوم
تبدى) أى تظهر (صروف الليالى * خلقا من أبى سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب
مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم
وطريقتهم لا ينافى أن يسلكه الاسلاميون
ويتبعوهم فى ذلك فان البيتين المذكورين
لأبى تمام وهو من الشعراء الاسلامية
فى الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفى على بعضهم حتى اعترض على المصنف
بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون
من المخضرمين (ومنه) أى من الاقتضاب
(ما يقرب من التخلص) فى أنه يشوبه شئ من
المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد)
فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة
الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر
بغير ملاءمة

أى كاسب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله فجأة) أى بغتة وقوله من غير قصد الخ بيان للفجأة وقوله وتعلق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله فجأة (قوله بل قصد نوع من الربط) أى من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى باحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فالامر كذا وكذا أفاد أن كون الامر كذا مربوط بوجود شئ بعد الحمد والثناء على وجه اللزوم ولما أفادت ما ذكر ارتبط ما بعدها بما قبلها لافادتها الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت بما بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط به من حيث التعلق فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعدها شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله على معنى مهما الخ) مرتبط بمحذوف أى من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) أى هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين اجمعوا عليه (قوله الى الغرض المسوق له) أى الذى سيق الذكر والتحميد لاجله (قوله فصل بينه) أى بين ذلك الغرض وبين ذكر الله بقوله أما بعد أى فلفظ أما بعد حينئذ فاصل فى ذلك الخطاب أى الكلام المخاطب به وهو المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا مباعدة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا أن فصل فى قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وأن الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وأن الاضافة على معنى فى (قوله الفاصل من الخطاب) أى من الكلام وقوله أى الذى يفصل أى يميز بين الحق والباطل فكل كلام مميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من (قوله وقيل المفصول) أى البين المعلوم من الخطاب أى من الكلام فكل كلام يعلم المخاطب به علما بينا يقال فيه فصل الخطاب على هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) أى والاضافة على معنى من أيضا (قوله هذا وان للطاغين) أى هذا المذكور للمؤمنين والحال أن الطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) أى لان ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه الربط هنا أن الواو فى قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال تقتضى مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة المتضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير فالمحصل للربط واو الحال مع لفظ هذا (قوله أى الامر هذا) اى الامر الذى يتلى عليكم هو هذا والحال أن كذا وكذا واقع (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول فعل محذوف أى اعلم هذا أو فاعل فعل محذوف أى مضى هذا والحال أن كذا وكذا (قوله بعد أن ذكر جمعا من الانبياء) أى وهم ايوب فى قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب وابراهيم واسحاق ويعقوب فى قوله واذكر عبادنا ابراهيم واسحاق ويعقوب أولى الايدى أى اصحاب القوى فى العبادة والابصار أى البصائر فى الدين واسماعيل واليسع وذو الكفل فى قوله واذكر اسماعيل واليسع وذا الكفل وقد اختلف فى نبوته قيل كفل مائة نبى فروا اليه من القتل وقوله هذا ذكر أى لهم بالثناء الجميل وقوله وان للمتقين أى الشاملين لهم ولغيرهم لحسن مآب أى مرجع فى الآخرة وقوله جنات عدن بدل من حسن مآب (قوله الجنة) هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله وهذا مشعر الخ)

قوله قوله من غير قصد الخ لعل الاولى حذف هذه القولة برمتها لاغناء ما قبلها عنها اه مصححه

لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله) تعالى عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف (أى الامر هذا) والحال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أى (هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى) بعد ما ذكر جمعا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بانه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

ى ى

أى أن ذكر الخبر فى هـذا التركيب مشعر بأنه المحـذوف فى نظيره كقوله تعالى هـذا وان الطاغين لشر مآب لأن الذكـر يفسر الحذف فى النظير فلفظ هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر والحاصل أن التصريح بالخبر فى بعض المواضع نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر عـلى بقية الاحتمالات (قوله فى هـذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر (قوله من الفصـل الذى هو أحسن من الوصـل) أى مما يفصل بين كلامين فصلا أحسن عند البلغاء من التخلص الذى هو الوصـل بالمناسـبة وذلك لأن لفظ هـذا ينبه السامع على أن ما سـيلق عليه بعـدها كلام آخر غير الاول ولم يؤت بالكلام الثانى فجأة حتى يشوش على السامع سمعه لعدم المناسـبة وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلق بعد هو كلام آخر أولا (قوله وهو علاقة) أى ولفظ هـذا علاقة وكيدة أى وصلة بين المتقدم والمتأخر وقوله وكيدة أى قوية شـديدة أى يتأكد الاتيان به بين الخروج من كلام والدخول فى كلام آخر وقوله وهو علاقة وكـيدة كالعلة لما قبله وهو أحسنية هذا فى مقام الانتقال من الوصل بالمناسـبة (قوله هو مقابل الشاعر) أى فالمراد الناثر (قوله هـذا باب) أى وكذا قوله بعد تمام كلام والشروع فى كلام آخر وأيضا كذا وكذا (قوله فان فيه نوع ارتباط) أى لأنه ترجمة على ما بعده وينبه أنه انتقل من غرض لآخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه تنبيه على ارادة الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما ولفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم وهـذا المعنى فيه ربط فى الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى فجأة (قوله الانتهاء) أى الكلام الذى انتهت به وختمت به القصيدة أو الخطبة أو الرسالة وختم المصنف كتابه بالكلام على حسـن الانتهاء لأجل أن يكون فيه حسن انتهاء حيث أعلم بفراغ كلامه وانتهائه ففيه براعة مقطع (قوله آخر ما يعيه) أى يحفظه وقوله السمع أى سمع السامع ويرتسم فى نفسه أى يدوم ويبقى فيها فأل عوض عن المضاف اليه (قوله لقاد السمع) أى لغاية القبول (قوله حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير) أى فتعود ثمرة حسـنه الى مجموع الكلام بالقبول والمدح (قوله والا كان على العكس) أى وان لم يكن الانتهاء حسنا مجه السمع وأعرض عنه وذمه وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم لأنه ربما أنسى محاسـنه السابقة قبل الانتهاء فهو أى ما ختم به الكلام كالطعام الذى يتناول فى الآخر بعد غيره من الأطعمة فان كان حلوا لذيذا أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله وان كان مرا أو مالحا أنسى حلاوة ما قبله (قوله فالانتهاء الحسـن) أى فمما وقع به الانتهاء الحسن (قوله كقوله) أى كقول الشاعر وهو أبو نواس فى مدح الخصيب بن عبد الحميد والخصيب بوزن الحبيب كما فى الاطول (قوله وانى جدير) أى حقيق لكونى شاعرا مشهورا عند النـاس بمعرفة الشعر والادب وقوله اذ بلغتـك أى وصلت اليـك بمدحى وقوله بالمنى أى بما أتمنى وهو متعلق بجدير وفى الكلام حـذف مضاف أى انى جـدير بالفوز بالمنى منك حين بلغتك (قوله وأنت بما أملت منـك جدير) أى وأنت جدير وحقيق بما أملته ورجوته منك وهو الظفر بالمنى لأنك من الكرام (قوله فان تولنى منـك الجميـل) أى الاحسـان والافضال (قوله والا فانى عاذر) أى وان لم تولنى الجميل فانى لا أجد عليك فى نفسى ولـكنى عاذرك فى منعك لعدم تيسر المعطى فى الوقت لأن كرمك أدّاك الى خلو يدك أو لتقديم من لا يعذر بالعطاء (قوله وشكور) أى وانى شكورك على ما صدر منك من غير الاعطاء وهو اصغاؤك لمدحى فان ذلك من المنة على ويحتمل أن المراد وشكورك على ما صدر منك من الاعطاء سابقا ولا يمنعنى من شكر السابق عدم تيسر اللاحق قال بعضهم والذى حصل به الانتهاء فى المثال جميع البيتين وقرر شيخنا العدوى أن محل الشاهد قوله فانى عاذر وشكور لأنه يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام

قال ابن الأثير انما هـذا فى هـذا المقام من الفصـل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر (هذا باب) الى آخر فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) فانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس لأنه اختاره لقاد السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن المورد فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير اذ بلغتك بالمنى *) أى جدير أى خليق (وأنت بما أملت منك جدير) بالفوز بالأمانى (فان تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فأهله *) أى فأنت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) المال (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح أو من العطايا السالفة

فهو من قبيل الانتهاء الذى آذن بانتهاء الكلام وقرر أيضا أن فى اتيان المصنف بهذين البيتين تورية لان معناهما القريب ماقصده الشاعر والبعيد ماقصده المصنف وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ منتهاه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أى ما أعلم بأن الكلام قد انتهى والذى يعلم بالانتهاء اما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى أو تم أو كمل ومثل ونسأله حسن الختام وما أشبه ذلك أو بالعادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفا انه لا يؤتى بشئ بعده ولا يبقى للنفس تشوف لغيره بعد ذلك مثل قولهم فى آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء فان العادة جارية بالختم به كما فى البيت الآتى واعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى براعة مقطع (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو العلاء المعرى كذا فى المطول ونسبه ابن فضل الله لأبى الطيب المتنبى قال فى معاهد التنصيص ولم ار هذا البيت فى ديوان واحد منهما (قوله يا كهف اهله) أى يا كهفا يأوى اليه غيره من اهله والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده والكهف فى الاصل الغار فى الجبل يؤوى اليه ويلجأ اليه استعير هنا للملجأ (قوله وهذا دعاء للبرية شامل) الاشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقاءك سبب الخ وحاصله انه لما كان بقاؤه سببا لنظام البرية أى كونهم فى نعمة وسببا لصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالعالم الناس وما يتعلق بهم وانما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام لانه قد تعورف الاتيان بالدعاء فى الآخر فاذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشئ وراءه ومثل ذلك قول المتنبى

قد شرف الله ارضا أنت ساكنها ٭ وشرف الناس اذ سواك انسانا

فان هذا يقتضى تقرر كل ما مدح به ممدوحه فعلم انه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوف لشئ وراءه

وكذا قوله فلا حطت لك الهيجاء سرجا ٭ ولا ذاقت لك الدنيا فراقا

وفى ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو له بأنه يبقى بين اهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وانه متضمن لزبد جميع ما صنف فى هذا الفن (قوله وهذه المواضع الثلاثة) يعنى الابتداء والتخلص والانتهاء (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى للسهولة وعدم التكلف لانقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور) أى القرآنية وخواتمها والفواتح والخواتم جمع فاتحة وخاتمة أى ما به افتتاحها وما به اختتامها من جمل ومفردات والسور جمع سورة وهى جملة من القرآن مشتملة على فاتحة وخاتمة وآى اقلها ثلاث ويقال فيها سؤرة بالهمز وتركه فبالهمز مأخوذة من أسأرا اذا افضل بقية من السؤر أى من المشروب وانما سميت بذلك لانها فضلة وبقية من القرآن وأما بلا همز فأصلها من المهموز لكنها سهلت فهى مأخوذة مما علمت على كل حال وقيل انها على الثانى مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لاحاطتها بآياتها كاحاطة البناء بالبلد ومنه السوار لاحاطته بالساعد وذكر بعضهم أن السورة تطلق على المنزلة المرتفعة سميت الجملة من القرآن بذلك لارتفاع شأنها من اجل أنها كلام الله (قوله واردة على احسن الوجوه) أى آتية ومشتملة على احسن الوجوه أى الضروب والانواع التى هى مقتضيات الاحوال فقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه أى حالة كون تلك الوجوه متعلق البلاغة (قوله وأكملها) عطف مرادف وأتى به المصنف اشارة الى أن كتابه قد كمل فهو براعة مقطع (قوله لما فيها من التفنن) أى ارتكاب الفنون أى العبارات المختلفة وهذا علة لقوله واردة الخ (قوله وأنواع الاشارة) أى اللطائف المناسبة كل منها للمنازل لاجله ومن خوطب به وهذا أى قوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع لفواتح السور وذلك كالحمدلات المفتتح بها

قوله ومراده بالعالم الخ هكذا فى النسخ ولعل الاولى ومراده بالبرية لكونه هو لفظ الشاعر اه مصححه

(وأحسنه) أى احسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ما وراءه (كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة

اوائل بعض السور كسورة الانعام والكهف وفاطر وسبأ وكالابتداء بالنداء فى مثل يا ايها الناس يا ايها
الذين آمنوا فان هذا الابتداء يوقظ السامع وينبهه للاصغاء لما يلقى اليه وكالابتداء بحروف التهجى
كالم وحم فان الابتداء بها مما يحرّش السامع ويبعثه على الاستماع الى الملقى اليه لانه يقرع السمع
عن قريب وكالابتداء بالجمل الاسمية والفعلية لنكات يقتضيها المقام تعلم مما تقدم (قوله وكونها بين
ادعية) أى دائرة بين ادعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام جمول على التوزيع فوافق كلامه
هنا ما فى المطول من أن خواتم السور اما أن تكون أدعية كآخر البقرة أو وصايا كآخر آل عمران
يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا الخ أو مواعظ كآخر اذا زلزلت أو تحميدات كآخر الزخرف وآخر
الصافات وقوله وغير ذلك أى بأن تكون فرائض كآخر النساء أو تبجيلا وتعظيما كآخر المائدة
وهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الخ أو وعدا ووعيدا كآخر الانعام ورفع بعضكم فوق بعض
الخ وغير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف لشئ آخر (قوله وأصاب محزه)
بالحاء المهملة والزاى المعجمة أى موضعه الذى يليق به والحز فى الاصل موضع القطع اريد به هنا
موضع اللفظ من العبارة على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله وكيف لا الخ)
يصح رجوعه لكلام المتن أى وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه
والحال أن كلام الله الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله ولما كان هذا المعنى) أى ورود
فواتح السور وخواتمها على احسن الوجوه واكملها (قوله من ذكر الاهوال والافزاع) أى التى
قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم (قوله وأحوال الكفار) أى كما فى أول براءة (قوله وأمثال
ذلك) أى مثل ذكر الغضب والذم وذكر الاهوال ومما شأنها فى الابتداء كقوله تعالى يا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وكما فى اول القارعة وقوله تعالى تبت يدا ابى لهب وتب وقوله
سأل سائل بعذاب واقع للكافرين وذكرها فى الخواتم كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
شانئك هو الابتر (قوله يظهر ذلك) أى كون الفواتح والخواتم واردة على احسن الوجوه واكملها
وقوله بالتأمل أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد
المذكورة فى الفنون الثلاثة) أى الدالة على وجه الحسن وأن لكل مقام خطابا يناسبه وأن هذا المقام
يناسبه من الخطاب كذا وهذا هو المراد بتفاريعها وتفاصيلها فالمراد بتفاريعها الفروع المستنبطة منها
ككون مقام كذا يناسبه من الخطاب كذا (قوله والقواعد) عطف تفسير وقوله التى لا يمكن الخ
نعت للاصول والقواعد المذكورة كما هو ظاهر (قوله فانه يظهر بتذكرها) أى بتذكر ما تقدم من
الاصول والقواعد وقوله أن كلا من ذلك أى مما ذكر من الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال
ذلك (قوله مشتملة) راعى المعنى فأنث وقوله على لطف الفاتحة أى على لطف ما افتتحت به وقوله
وحسن الخاتمة أى ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته مثلا سورة براءة لما نزلت بنابذة
الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والتبرى اليهم واسقاط عهدهم ولما
انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم
حريص عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم فوصفه بما لا عذر لاحد يسمعه فى ترك اتباعه ثم أمره
بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان اعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه الالفاظ من النهاية
فى الحسن لانها غاية فى المطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤل
ووصفه بالصفات العظام لان ذلك ادعى للقبول ثم قيد المسؤل بأنه هو الذى لا يكون للمغضوب
عليهم ولا الضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين انهم لا ينالون ما كان للداعين (قوله
بالحسنى) أى بالحالة الحسنى وهو الموت على الايمان لانه يترتب عليها كل امر حسن (قوله
بالذخر الاسنى) هو بالذال المعجمة وهو ما يكون فى الآخرة بخلاف ما يكون فى الدنيا فانه بالدال المهملة

وقد تكون بين ادعية ووصايا ومواعظ
وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب
محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة
وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى فى الرتبة
العليا من البلاغة والغاية القصوى من
الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على
بعض الأذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم
من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار
وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء
بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما
تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة
فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على
تفاصيلها وتفاريعها الا لعلام الغيوب فانه
يظهر بتذكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه
بالنظر الى مقتضيات الاحوال وأن كلا من
السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه
مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على
حسن الخاتمة ختم الله تعالى لنا بالحسنى
ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحق النبى
وآله الاكرمين والحمد لله رب العالمين

وقد انتهى ما أردت جمعه ولله الحمد والمنة ونسأل مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصوله وأن يختم بالصالحات أعمالنا ويبلغنا في الدارين آمالنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم * قال جامعه الفقير محمد الدسوقي فرغ جمعه ثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف ومائتين وعشر من الهجرة النبوية

وقد يسر الله تعالى طبع هذا الكتاب عذب المنهل لوارديه من الطلاب الذي استخرج من بحار الفنون الثلاثة كل فريده وكشف القناع عن مخدراتها حتى تجلت لخاطبها كل خريده في أيام من سعدت بدولته الديار المصريه وورفت بها ظلال مراحمه الخديويه وطلعت في آفاقها شموس عدالته وسطعت في أرجائها أنوار سعادته من هو الفرقد الثاني في أفق الصدارة العثماني حضرة أفندينا محمد سعيد باشا لا زال جيش المظالم بصولة عدله يتلاشى ولا برحت أيامه سعيده وآراؤه في كل أمر سديده وكان طبعه في دار الطباعة العامره الكائنة ببولاق مصر القاهره تحت ملاحظة صاحب نظارتها القائم بتدبيرها وإدارتها ذي الفتوة والحمده حضرة علي أفندي جوده وتصحيحه بمعرفة مصحح دار الطباعة المذكوره التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهوره المتوسل إلى ربه بالجاه النبوي الفقير إلى الله تعالى محمد قطة العدوي على ذمة ملتزم ذلك الكتاب الذي وافق في طبعه ونشره رأي الصواب جناب الشيخ محمد شاهين أحد فضلاء دمشق الشام أمده الله تعالى بألطافه الخفية على الدوام وقد وافى طبعه حد التمام وعبقت منه روائح مسك الختام في أواسط ذي الحجة ختام (سنة ١٢٧١) ألف ومائتين وإحدى وسبعين من هجرة سيد الأنبياء والمرسلين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين وعلى جميع الآل والصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين